

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

التعبئة الحربية الفرنسية لمواجهة
الثورة الجزائرية
1956-1961

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم

التخصص: التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور

بن يوسف تلمساني

إعداد الطالبة:

سامية خامس

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د/ عبد الرحمان أولاد سيدي الشيخ	رئيسا	جامعة الجزائر 2
أ. د / بن يوسف تلمساني	مشرفا ومقررا	جامعة البليدة 2
د. خديجة كريمي	عضوا	جامعة الجزائر 2
أ. د. عبد القادر كرليل	عضوا	جامعة الجزائر 2
أ. د. الحاج موسى بن عمر	عضوا	المدرسة العليا للأساتذة
د. عائشة سبيحي	عضوا	المركز الجامعي - تيبازة

السنة الدراسية: 2022-2023

الإهداء

إلى روح أمي وأبي، رحمهما الله وطيب ثراهما وأحسن جزاءهما بقدر ما
أحسننا تربيتي وتعليمي، وإلى روح أخي "رشيد" الذي واقته المنية قبل إتمام
أطروحتي، رحمه الله وتغمده بواسع رحمته.

إلى زوجي الصبور، عوّضه الله خيرا لتحمله التقصير الذي بدر مني
طيلة فترة انشغالي بإعداد هذا البحث العلمي المتواضع، فله مني كل
العرفان والتقدير.

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم الذين شغلني عنهم إعداد الأطروحة
أمدا طويلا، وإلى كل من ساعدني وقدم لي يد العون لإتمام هذا البحث
الأكاديمي.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

أتوجّه بالشكر الجزيل للمشرف الفاضل الأستاذ الدكتور بن يوسف تلمساني. الذي أشرف على هذه الرسالة، فله مني الثناء الخالص لتشجيعاته المعنوية وتوجيهاته القيّمة التي أعانني في تذليل صعوبات هذا البحث العلمي، وله مني أيضا أسمى عبارات الاحترام والتقدير لتحملّه عناء قراءة هذه الفصول وتصحيحها بصبر وسعة صدر.

وشكري موصول أيضا للأساتذة الأفاضل على تفضّلهم بمناقشة هذه الأطروحة.

ثبت المختصرات

1 - باللغة العربية:

- أ. و. ج: الأرشيف الوطني الجزائري
- أ. و. ش. خ: أرشيف وزارة الشؤون الخارجية
- ر. ح. م. ج. ج: رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
- ر. م. و. ث. ج: رصيد المجلس الوطني للثورة الجزائرية
- ر. هـ. أ. ج: رصيد الهلال الأحمر الجزائري
- م. و. د. ب. ح. ث. ن 54: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
- م. و. ث. ج: المجلس الوطني للثورة الجزائرية
- م. و. ش. خ: محفوظات وزارة الشؤون الخارجية
- و. م. و. ث. ج: وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية

2 - باللغة الأجنبية:

- **AFN**: Afrique Française du Nord
- **A. N. O. M** : Archives Nationales d'Outre Mer
- **BEL** : Bureau d'études et de Liaison
- **CCE**: Comité de coordination et d'exécution
- **CIA**: Central Intelligence Agency
- **CICR** : Comité international de la croix rouge
- **C.O.M** : Comité Opérationnel Militaire
- **CRA**: Croissant Rouge Algérien
- **C.R.E.P.S**: Compagnie de Recherches et d'exploitation de pétrole au Sahara
- **CRS** : Compagnie Républicaine de sécurité
- **DODIS**: Documents diplomatiques suisses
- **DIA** : division d'intervention algérienne
- **FAAD** : Front Algérien D'action Démocratique.
- **FSNA**: Français de souche nord-africaine
- **DST**: Direction de la Surveillance du territoire
- **GGA**: Gouvernement Général d'Algérie
- **GMS**: Groupement mobile de sécurité
- **I.S.H.M.N** : institut supérieur d'Histoire du mouvement national.
- **J.O.R.F** : journal officiel de la république française
- **MNA**: Mouvement national algérien
- **OAS** : Organisation de l'armée secrète
- **O.P.A** : Organisation politico – administrative

- **O.C.R.S** : Organisation commune des régions sahariennes
- **O.P.U** : Office des publications universitaires
- **RCP** : Régiment de chasseurs parachutistes
- **RTA** : Régiments de tirailleurs algériens
- **SDECE**: Service de documentation extérieure et de contre-espionnage
- **S.G.E.D** : Société Générale d'édition et de diffusion
- **S .H. A.T** : Service Historique de l'armée de terre
- **SNED** : Société nationale d'édition et de diffusion
- **SRL**: Service Renseignement et liaison
- **T.R.A.P.S.A** : Compagnie de transport par pipe - line au Sahara
- **UT** : Les unités territoriales

مقدمة

إن موضوع التعبئة الحربية لمواجهة الثورة الجزائرية التحريرية والإمام بمختلف جوانبها لا يزال بحاجة إلى توسيع البحث العلمي، بتمكين الباحثين الجزائريين الاطلاع على أرشيف "حرب الجزائر" الذي لا يزال الأطنان منه حبيس المخازن الأرشيفية بفرنسا، لأنّ جلّ ما تمّ التأريخ له يتميّز بالتعتيم والتشويه في دراسات أغلب المؤرخين الفرنسيين التي نالت قدرا مستفيضاً من البحث العلمي، لكنه بحاجة إلى تمحيص وتدقيق اعتماداً على وثائق جديدة لم يُكشف عنها بعد.

ولأنّ السمة الغالبة على أبحاث مدرسة التأريخ الاستعماري الفرنسي لازالت إلى يومنا هذا تحمل طابعا ايديولوجيا، وجب إنصاف تاريخ كفاحنا الوطني من التشويه والتحريف. ومن أهم ما يجب البحث فيه التاريخ العسكري خلال الثورة التحريرية، لكونه يمثل المحك والميدان الحقيقي للمواجهة الحربية بين القوة الوطنية المُمثلة في قيادتي جبهة وجيش التحرير الوطنيين لاسترجاع ما أُخذ بالقوة ظلماً وعدواناً، وقيادة جيش الاحتلال الفرنسي التي جندت كافة مواردها البشرية وترسانتها الحربية للقضاء على الكفاح المشروع للجزائريين.

وهذه الدراسة الأكاديمية هي مساهمة متواضعة لتوسيع دائرة البحث التاريخي حول مراحل صعبة مرت بها الثورة الجزائرية، من شأنها أن تقدّم صورة جليّة عن فظاعة النظام الكولونيالي الفرنسي الذي استخدم مختلف الوسائل الردعية للنيل من عزيمة الثوار الجزائريين بمجرد اندلاع أولى العمليات النوفمبرية المسلّحة، إلا أنّ الرعيل الأول من المناضلين والمجاهدين، أدركوا ضرورة تكثيف الجهود لتوفير كافة الإمكانيات المتّاحة لإحباط مخططات سلطات الاحتلال، واستغلال المعطى الإقليمي على الصعيد المغاربي، الذي شكّل هو الآخر ساحة تاريخية للتيار الثوري والاستفادة من تلك الوضعية، في التعبئة الشاملة استعدادا لتفجير ثورة التحرير ضدّ عدو مشترك، لإثبات أن فرنسا لم تعدّ تلك القوة التي لا يمكن أن يعترّوها الضعف أو تنكسر أمام إرادة الشعوب الثائرة لاسترجاع حريتها وسيادتها.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، تفادى مؤرخو المدرسة الاستعمارية عمدا وعن قصد التعمّق في إبراز معالم وخصوصيات الكفاح المسلّح لقيادة الثورة الجزائرية، بينما نجدهم يطنّبون في "المجهود الحربي" للقيادات العسكرية والسياسية في الجزائر، وخصّوا بالذكر بسالة الجنود الفرنسيين وإصرارهم للقضاء على من أسمّتهم ظلما وبهتانا بـ "المُجرمين" و"قُطاع الطرق" وغيرها من التسميات المُشيّنة.

أما المجهود الحربي للطرف الجزائري في صدّ العدوان الفرنسي، فهو في الغالب مغيب ولا نجده إلا في شكل إشارات وتلميحات عابرة، موزّعة هنا وهناك، والتعمّد في التقليل من انتصارات جيش التحرير الوطني. ولا يزال أيضا التعتيم على مختلف التجاوزات وانتهاكات حقوق الانسان خلال "حرب الجزائر" ورفض السلطات الفرنسية الاعتراف بجرائمها المرتكبة

في حق الجزائريين يؤثّر إلى يومنا هذا في حاضر العلاقات الجزائرية الفرنسية، ما لم تعترف فرنسا بجرائمها المرتكبة في الجزائر طيلة 132 سنة من الاحتلال.

- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية موضوع الأطروحة في أنه يعالج فترة جد عسيرة من تاريخ الثورة التحريرية، إذ ردّ ساسة فرنسا وعسكريها على اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954، بتهينة الرأي العام في الداخل والخارج لشنّ حرب إبادة ضد الثوار الجزائريين في معاقلمهم، باعتماد استراتيجية حربية لم يسبق لها مثيل في الحروب الاستعمارية، والتي نالت قدرا مستفيضا من الأهمية في الأبحاث الأكاديمية الفرنسية والأجنبية لتبرير دواعي استنفار التعبئة البشرية، واستخدام الوسائل الردعية، إلا أن المجهود الحربي لقيادة الثورة الجزائرية وانعكاسات ومخلفات الحرب الاستعمارية لم ينل حظه من الدراسة والبحث المعمّق وفق رؤية موضوعية تتوخى البحث عن الحقيقة التاريخية.

وإن تشعّبات هذا الموضوع بمختلف أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وحتى القانونية والانسانية، تجعل منه موضوعا رغم صعوبة الإلمام بمختلف وكافة جوانبه في غاية الأهمية إلى يومنا هذا، رغم مرور فترة معتبرة على تلك الوقائع الأليمة، إذ لا يزال يثير الكثير من الجدل السياسي والتاريخي خاصة كلما طُرحت قضايا جوهرية حول مختلف الانتهاكات اللاإنسانية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الفرنسية خلال الثورة الجزائرية بإيعاز من غلّة المستوطنين وقادة الجيش الاستعماري، والكثير منها ما يزال يكتنفها الغموض والسرية بسبب احتجاز الأرشيف "حرب الجزائر" للحيلولة دون الوصول إلى الحقيقة، ويظل هذا الموضوع مطروحا ما لم تُسوّى ملفات الذاكرة التي لم تُحسم بعد، بسبب تعنّت السلطات الفرنسية الحاكمة إلى يومنا هذا ورفضها الاعتذار على ما ارتكبته سلطات الاحتلال من فظائع.

- دوافع اختيار الموضوع:

إن البحث في موضوع التعبئة الحربية في مواجهة الثورة التحريرية من 1956 إلى 1961 صعب للغاية، إلا أننا اخترنا هذا الموضوع، لما رأينا فيه من نقاط مسكوت عنها وجزئيات مغيّبة ومُعطيات مغلوبة في الدراسات الفرنسية، إذ يجب على الباحث أن يتعاطى معها بكثير من الحذر والموضوعية طرعا وتحليلا، وهو ما سعيانا إلى تحرّيه قدر الإمكان.

ويرتبط سبب اختياري لهذا الموضوع أيضا بالرغبة الملحة لـ:

- التعمّق في الدراسات العسكرية المرتبطة بتاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962) التي لا تزال بأمس الحاجة إلى أبحاث أعمق وأوسع بأقلام وطنية، لتدارك النقص المسجّل في هذا المجال.

- إبراز بشاعة المستعمر الفرنسي في أوج الكفاح الثوري والكشف عن الدواعي الحقيقية للتعبئة الحربية الفرنسية، وتسليط الضوء على كيفيات تعبئة الموارد البشرية، وطبيعة

الإمكانات العسكرية التي اعتمدت للقضاء على الثورة التحريرية، وكيفية استخدامها وفق مقتضيات كل مرحلة، مع تبيان كيف تجرّع خلالها الجزائريون مرارة الإجراءات العسكرية المتخذة طيلة الثورة التحريرية.

- تزويد المكتبة التاريخية الجزائرية بدراسة علمية هادفة، تُضاف إلى الدراسات التاريخية السابقة عالجت هذا الموضوع في بعض جزئياته، ولتكون لبنة تُؤسس لدراسة أعمق وأشمل مستقبلا، لإمالة اللثام عن حقائق صادمة لكيفية تسخير الدولة الفرنسية لموارد بشرية هائلة وتجهيز ترسانة عسكرية لم يشهد لها مثيل في الحروب الاستعمارية للقضاء على الثورة الجزائرية، تعبيرا عن رفضها المطلق للتخلي عن وهم "الجزائر فرنسية".

- إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في تركيز البحث حول طبيعة المقاربات الاستراتيجية التي جنح إليها الاستعمار الفرنسي في مواجهة وتطوير الثورة التحريرية بمجرد اندلاعها؟ هل اكتفى بمقاربة واحدة فقط أو تعمّد في اعتماد التنوع بمختلف السياسات والوسائل الزجرية على نحو يمكنه من القضاء الكلي على الثورة؟ وما محددات تأثيراتها على الصعيد الداخلي والخارجي؟ وماهي العوامل التي ساعدت قيادة الثورة الجزائرية على التخطيط لمواجهة رغم محدودية الامكانيات المالية واللوجستية؟ وإلى أي مدى ساعدت الظروف المحلية والإقليمية الأقلية من الشباب الثوريين لاعتماد الخيار الكفاح المسلح؟ وكيف استطاعت السلطات الاستعمارية إقناع الرأي العام الفرنسي لمحاربة الثوار الجزائريين؟ وما دواعي إسراع السلطات العسكرية لتعبئة وحدات مُقاتلة مدعّمة للجيش الفرنسي النظامي مثل القوات الاحتياطية، جنود الخدمة العسكرية، المرتزقة، وأخطرهم المناوئين لقيادة الثورة الجزائرية؟ ما نوعية الوسائل الحربية المُستخدمة خلال المواجهات الميدانية مع جيش التحرير الوطني من حيث الكمية والنوعية، بالمقارنة مع تلك التي كان يملكها الجيش الفرنسي في الجزائر قبل اندلاع الثورة؟ وماهي مصادر تموين فرنسا بالأسلحة للقضاء على الثوار؟ وهل ثبت استخدام الأسلحة المحظورة والمحرمّة دوليا؟ وهل انحصر استعمالها في ضرب معاقل الثوار فقط؟ أم أنها استهدفت مواقع تركز المدنيين العزل أيضا؟ ماهي الآليات الفاعلة التي اعتمدتها قيادة الثورة في سدّ العجز الكبير في الذخيرة والسلاح، والفراغ الذي استحدثه استشهاد بعض قادة الثورة بعد فترة قصيرة من اندلاع الثورة التحريرية؟ وهل نجحت سلطات الاحتلال في إضعاف مركز جبهة جيش التحرير الوطنيين على الصعيدين السياسي والعسكري؟ وكيف صمدت قيادة الثورة الجزائرية في مواجهة التعبئة الحربية الفرنسية؟ وماهي الاستراتيجية التي اعتمدها في مجهودها الحربي على الصعيد الداخلي والخارجي، وما مدى تأثيراتها الايجابية؟ وهل حققت

الأهداف المتوخاة منها؟ وما هي المخلفات الإيجابية والسلبية لهذه التعبئة الحربية على الطرفين المتصارعين؟

وسعت جاهدة للإجابة عن هذه التساؤلات من خلال تحليل المعطيات والوقائع التاريخية، والالتزام قدر المستطاع بالموضوعية التي تُعد من متطلبات الدراسات الأكاديمية.

- مناهج البحث:

اعتمدت في معالجي لموضوع الأطروحة على مناهج علمية مُتعارف عليها في جلّ الأبحاث الأكاديمية نوجزها فيما يلي:

أولا - المنهج التاريخي الوصفي استعرضت من خلاله أهم وأبرز الأحداث التاريخية، مع مراعاة التسلسل الزمني للوقائع السياسية والعسكرية على وجه الخصوص.

ثانيا - المنهج التحليلي لفحوى ومضامين جزء يسير من التقارير الاستخباراتية من الجانب الفرنسي والجزائري كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك.

ثالثا- المنهج الإحصائي: اقتضت طبيعة الموضوع استغلال المعطيات الاحصائيات المتاحة وتوظيفها بشكل متسلسل من الجانب الفرنسي والجزائري أيضا.

رابعا - المنهج التحليلي: اعتمدته في بعض المحطات التاريخية الهامة، للربط بين الوقائع التاريخية، وتحليل دواعيها وتداعياتها، وإثرائها باستنتاجات في غاية الأهمية.

- الإطار الزمني والمكاني للبحث:

حصرت موضوع البحث في فترة 1956-1961، شهدت تصعيد الكفاح الثوري بمختلف مناطق القطر الجزائري، وهي أيضا مرحلة خطيرة وغنية بأحداث وتطورات عسكرية وسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، بسبب سياسة ومخططات السلطات الاستعمارية الفرنسية للقضاء على الثورة. واقتضت طبيعة الموضوع التطرق إلى مرحلة ما قبل 1954 إلى ما بعد سنة 1961 بإيجاز، لصعوبة الفصل بين الفترات وتكامل أحداثها، إذ ثبت أن التعبئة الحربية المتعددة الأشكال سايرت كل فترات تواجد المستعمر الفرنسي ببلادنا، وكون كل هذه المراحل عرفت إصرارا قويا للقضاء على الثورة بموجب مُنح السلطات المطلقة لقيادات الجيش الفرنسي لارتكاب أفظع التجاوزات اللاإنسانية.

أما الإطار المكاني للأحداث، فهي المستعمرة الجزائرية بمناطقها الحدودية المشتركة مع البلدان المجاورة لها بما فيها أقصى الجنوب، ذاك المجال الحيوي والمتنفس الاستراتيجي للثورة الجزائرية على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى عدة بلدان صديقة آزرت القضية الجزائرية طيلة الحرب، دون أن ننسى عقر دار المستعمر الفرنسي، إذ

شهدت فرنسا معارضة شديدة للحرب في الجزائر من قبل النخب المثقفة والحقوقيين، مع تبيان مدى تأثير الحرب الاستعمارية وانعكاساتها السلبية على هذا البلد في شتى المجالات.

- صعوبات البحث:

ما من شك إن البحث في مثل هذا الموضوع الواسع الجوانب، الشائك القضايا بأطرافه المؤثرة فيه لا يخلُ من صعوبات لا بد من تجاوزها قدر المستطاع بجمع المادة الأرشيفية ليست مع الأسف في متناول الباحثين باستثناء جزء ضئيل منها، كما أن هذا الموضوع بأبوابه وفصوله المتشعبة زمانا ومكانا أغلبه مدونا باللغة الأجنبية تطلب جهدا ووقتا مضاعفا ومعتبرا لترجمتها. ويُضاف إليها معيقات أخرى نذكرها فيما يلي:

- تشعب الموضوع المرتبط بطول الفترة التي حدّتها في الدراسة (1956-1961)، والذي أثر سلبا من حيث الإلمام بأبواب وفصول الدراسة، حيث قادني نحو الحشو للحيثيات التفصيلية وجدها جد مهمة لا يمكن الاستغناء عنها، وهذا ما صعب من مهمة تقديم عملا متوازنا من حيث المادة المعروضة.

- صعوبة الاطلاع على كل المصادر التاريخية، لأنّ السمة الغالبة على نظام الإعارة لا يزال تتحكّم فيه إجراءات بيروقراطية، ولا يُسمح بتصوير ما يرغب فيه الباحث، كما أنها موزّعة بين مختلف المؤسسات الأرشيفية، والمكتبات الجامعية والوطنية ومكتبة الأسقفية لآباء البيض بالجزائر العاصمة، مما تطلّب جهدا مضنيا للتنقّل إليها عدة مرات بغية اقتناء ما هو مُتاح للباحثين.

- الظروف المحيطة لإنجاز هذا البحث غير مُريحة تماما نظرا لكثرة الالتزامات الأسرية والمهنية، خصوصا ارتباطي بمدة العمل في مؤسسة إدارية لمدة ثماني ساعات يوميا، واستفادتي من يوم واحد في الأسبوع فقط للتفرّغ للبحث كما هو منصوص عليه قانونا وهي مدة غير كافية.

- مصادر البحث ومراجعته:

تتميّز مصادر ومراجع البحث بالتنوّع، إذ سعيت للاستفادة من كلّ ما هو متاح لي من الخارج والجزائر، وتأتي في صدارتها الوثائق الأرشيفية المحفوظة في كل من فرنسا وتونس والمؤسسات الأرشيفية الوطنية، نوجزها فيما يلي:

1- الوثائق الأرشيفية:

أولا - تكمن أهمية وثائق قصر فانسان بباريس تحت سلسلة (1H) التابع للمصلحة التاريخية للجيش البري Service Historique de l'Armée de Terre، في التقارير الاستخباراتية والمراسلات لقيادات الجيش الفرنسي حول مختلف أشكال المساعدات العسكرية الوافدة إلى الثوار عبر

الممرات الحدودية، زيادة على أنها تؤرّخ لعمليات إنجاز السد الشائك المكهرب (خطا مورييس وشال) بين سنوات 1957 و 1961. والكشف عن مختلف أشكال الرقابة الإعلامية المفروضة على الإعلام الثوري والصحف المنتقدة لسلطات الاحتلال والمساندة للقضية الجزائرية، كما تتضمن بطاقات استعلاماتية حول المحكوم عليهم بالإعدام، والسجناء المشتبه فيهم، وكذلك الجدل الإعلامي الذي أحاط بظروف محاكمة مناضلي شبكة فرنسيس جونسون، وعمليات ترحيل الحركي والأوروبيين من الجزائر نحو فرنسا وغيرها من الوثائق الأرشيفية.

أما الأرشيف الوطني لأقاليم ما وراء البحار، اكس آن بروفانس تحت سلسلة (ANOM)، فتم استغلال تقاريره الاستخباراتية حول الوضعية السياسية بتونس والمغرب ومدى تأثيرها على تطور الأوضاع الأمنية بالجزائر خصوصا على الشريطين الحدوديين الشرقي والغربي المشترك مع الجزائر، ومختلف الاستعدادات لإنجاز الأسلاك الشائكة ومختلف الوسائل الرقابية وتفخيخها بالألغام، وكذلك النشاط الفدائي لجيش التحرير الوطني الذي استهدف المنشآت الاستراتيجية للسلطات الاستعمارية وغلاة المعمرين خصوصا خلال هجومات 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني.

وللأمانة العلمية، فإن جزء هام من هذه الوثائق تحصّلت عليها بفضل مساعدة الأساتذة الأفاضل، في مقدمتهم الأستاذ المشرف الدكتور بن يوسف تلمساني، والدكتور خيشان محمد وصديقتي الفاضلة الدكتورة بن فضة حورية، والدكتورة وامان حورية، فلهم مني جزيل الشكر والعرفان على مساعدتهم الهامة لتدليل مصاعب إعداد الأطروحة.

ثانيا - ويتوفر أرشيف المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر (جامعة منوبة- تونس) على كمّ هائل من وثائق الأرشيف الفرنسي لما وراء البحار بفانسان وبأكس آن بروفانس، استقيت منه تقارير قيادات الجيش الفرنسي في الجزائر وتونس، حول تدهور الوضع الأمني على الحدود المشتركة بين المستعمرتين خلال الكفاح المسلّح من جرّاء تمرير الثوار للأسلحة نحو المناطق الداخلية.

ثالثا - وبالرغم من احتواء الأرشيف الوطني الجزائري (بئر خادم) على رصيد هام من الوثائق لها صلة بموضوع الأطروحة، إلا أن الكثير من الملفات الهامة حول المجهود الحربي لقيادة الثورة الجزائرية في مواجهة التعبئة الحربية الفرنسية لا يُسمح للباحث الاطلاع عليها بحجة عدم تصنيفها بعد، ورغم هذه المعوقات التي استنزفت طاقتي ذهابا وإيابا لتدوين معلومات يسيرة بخط اليد، اكتفيت بجرد معلومات قليلة لجزء يسير من رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمجلس الوطني للثورة الجزائرية والهلال الأحمر الجزائري.

رابعا- ونفس الملاحظة تنطبق على أرشيف ولاية الجزائر العاصمة، مع الأسف الكثير من الملفات الأرشيفية "غير موجودة بالرغم من وجود أرقامها في الفهارس الورقية"؟ لذا اكتفيت باستغلال المادة الخبرية الواردة في الصحافة الكولونيالية التي لا يُسمح بتصويرها.

خامسا - تمكّنت من استغلال جزء يسير من أرشيف مصلحة التوثيق والأرشيف (م. و.د. ب.ح. ث. ن 1954) ويتمثل في بعض المراسلات والتعليمات لمصالح قيادة الثورة الجزائرية، وأغلبها من إهداء مجاهدين بوزارة التسليح والتموين العام حول سير عمليات صناعة مختلف الأسلحة بعدة مناطق تونسية، ومختلف عمليات التموين ودور مهربي الأسلحة الأجانب. واستقيت أيضا من الجرائد الرسمية للدولة الفرنسية بعض القوانين الردعية التي سنّها سلطات الاحتلال، وكذلك المادة الخبيرة من الصحف الكولونيالية، بالإضافة إلى تقارير ولأثية لكتابة تاريخ الثورة التحريرية بمختلف جوانبها السياسية، العسكرية والاجتماعية دُوّنت بها الشهادات الحية للرعيل الأول من المجاهدين.

سادسا - ولا تقل محفوظات أرشيف المتحف الوطني للمجاهد وأرشيف المتحف المركزي للجيش الوطني الشعبي (رياض الفتح) أهمية نظرا لاحتوائهما على كم معتبر من مناشير قيادة جيش التحرير الوطني، والنشريات والمناشير الصادرة خلال الثورة التحريرية، ومنشورات دعائية مُغرّضة صدرت عن السلطات الاستعمارية لتشويه سمعة المجاهدين، وغيرها من الوثائق تم استغلالها في ثنايا الأطروحة.

سابعا- واستعنت أيضا بنسخ طبق الأصل لتقارير الاستخباراتية جد هامة لها صلة بموضوعنا، محررة من قبل السفير السويسري بالجزائر العاصمة، ومن قبل مصالح الشرطة ببيرون حول النشاط السري للمناضلين الجزائريين والأجانب لصالح القضية الجزائرية، وهي متاحة للتحميل

عبر موقع الأرشيف الدبلوماسي السويسري DOCUMENTS SUISSES DIPLOMATIQUES

2 - المصادر المطبوعة:

اعتمدت على رصيد هام من الوثائق المطبوعة الصادرة عن الحكومة العامة، تضمنت قوانين ومراسيم الصادرة إبان الفترة الاستعمارية، وأرشيف قصر فانسان المطبوع، جمعه وصنّفه المؤرخ الفرنسي جون شارل جوفري في مجلدين ضخمين، من إصدارات المصلحة التاريخية للجيش البري، ضمّ في طياته كم هائل من تقارير استخباراتية لقيادات الجيش الفرنسي بالجزائر وتونس حول الوضع الأمني بالمستعمرة التونسية والجزائرية، وتعداد الجيوش الفرنسية المُجنّدة لقمع الثوار. وكذلك الأرشيف المطبوع في كتاب الجنرال موريس فيفر

موسوم ب: Les archives inédites de la politique algérienne 1958-1962.

والجزير بالذكر فإن صدور هذا الكتاب سنة 2000 جاء بعد مسيرة مهنية للمؤلف مشتركة بين القيادة في هيئة الأركان العامة، وإعداد دكتوراه في العلوم السياسية، ومن خلاله حاول الجنرال السابق موريس فيفر الشهير بمؤلفاته عن "الحرب الجزائرية" توضيح مدى تعقّد المسألة الجزائرية من خلال استقراء الأرشيف العسكري والسياسي خاصة خلال الفترة الممتدة من 1958 إلى 1962.

ووظّفت أيضا بعض الوثائق نشرها المؤرخ محمد حربي في كتابه معنون بـ " les Archives de la Révolution Algérienne"، بالإضافة إلى بعض المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة) 1954-1956 لمؤلفه بلحسين مبروك، إلى جانب توظيف المادة الخبرية استقينها من أعداد معتبرة من الصحف الكولونيالية، والجرائد الوطنية (المقاومة، المجاهد) والصحافة التونسية خاصة جريدة الصباح والعمل الصادرتين خلال الفترة المذكورة، وأعداد من صحيفة Pour vérité التي ساهمت في تأجيج جنود الخدمة العسكرية وحثّهم على الفرار الجماعي من الجيش الفرنسي واعتبرته واجبا.

3 - الشهادات الحية:

حالفني الحظ في إجراء مقابلات لجمع الشهادات الحية من أفواه بعض المجاهدين من بينهم المجاهد الراحل مصطفى شرشالي، والمجاهد محمود عرباجي، يُضاف إليها شهادة والذي رحمه الله ذات صلة بموضوع الأطروحة، واستعنت أيضا بالشهادات الحية التي دُوّنت في التقارير الولائية والمجلات الوطنية والأجنبية، وأخرى بُثت في القنوات التلفزية والإذاعية، وغيرها من الحوارات مع المجاهدين نُشرت تفاصيلها في جريدة المقاومة (لسان حال جبهة التحرير الوطنية الجزائرية للدفاع عن الشمال الافريقي) وفي المجاهد (اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري)، ومجلة أول نوفمبر (اللسان المركزي للمنظمة الوطنية للمجاهدين) ومجلة الجيش (لسان حال الجيش الوطني الشعبي).

ويُضاف إليها بعض الشهادات الحية للرعيّل الأول من المجاهدين الشفوية والمدوّنة، تم توثيق أغلبها في مصلحة السمعّي البصري بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وتلك المؤثقة في الأشرطة التاريخية الوثائقية من إصدارات نفس المؤسسة، وأخرى سُجّلت خلال الندوات والملتقيات الوطنية والدولية التي نظّمها وزارة المجاهدين وذوي الحقوق في مختلف مناسبات وطنية.

4 - المذكرات الشخصية (الجزائرية والأجنبية):

ومن أجل الإلمام بجوانب هامة من الأحداث العسكرية، وظّفت أيضا الشهادات الحية دُوّنت في مذكرات الرعيّل الأول من المجاهدين من مختلف الولايات التاريخية، وأخصّ بالذكر مذكرات: الطاهر زبيري، محمد الصغير هلايلي، علي جرمان، علي كافي، خالد نزار، الشاذلي بن جديد، عبد الرزاق بوحارة، محمد زرقيني، الطاهر سعيداني، عثمان سعدي بن الحاج، لخضر بورقعة، أحمد بن الشريف، عيسى كشيدة، وآخرها للمجاهد دحو ولد قابلية الموسومة بـ "بوصوف والمالغ الوجه الخفي للثورة"، إضافة إلى مذكرات المناضلان التونسيان الطاهر عبد الله والطاهر بلخوجة، ومذكرات فتحي الذيب من مؤسسي جهاز المخابرات العامة

المصرية، ويُضاف إليها مذكرات المناضلين الأجانب المُساندين للثورة في مقدمتهم "هنري آلاق"، "هنري بويو"، "جاك فرجاس"، فرنسيس جونس"، "بيير شولي" وزوجته "كلودين".

أما مذكرات السياسيين والعسكريين الفرنسيين، فإنه بالرغم من التحفظ الكبير على الكثير من مضامينها، إذ يطغى عليها التزييف للحقائق التاريخية، إلا أنها كانت ضرورية، باعتبار مؤلفيها من أشد المتشبهين بفكرة "الجزائر فرنسية" والمدافعين عنها، والمتمسكين بالحل العسكري لوأد الثورة الجزائرية والقضاء عليها، نذكر أهمها مذكرات "الأمل" للرئيس الفرنسي الأسبق الجنرال "شارل ديغول"، كتاب "حقيقة معركة الجزائر" لـ "جاك ماسو"، مذكرات "كونستنتان ملنيك المعنون بـ "الموت كانت مهمتهم". ومذكرات مدير الأمن الفرنسي بالجزائر "جون فوجور" الموسوم بـ "من التمرد إلى الثورة، الأيام الأولى للحرب" و "نحن جزائريون" لـ جاك شوفالبيه"، ومذكرات "باشاغا بوعلام" من أشد المناوئين للثورة التحريرية.

وعلى الرغم من أهمية هذه المذكرات كمصدر لتسجيل الأحداث والواقع المعاشة، إلا أنها تصطبغ بوجهات نظر شخصية، وعليه لم نغفل استقراء مادتها التاريخية بحذر، ومقاربتها بما هو متوفر لدينا من مصادر أخرى.

5 - الدراسات الجامعية:

بالرغم من قلة الأطروحات الجامعية التي تناولت بعض الجوانب من موضوع أطروحتي، إلا أنني استفدت من عدد هام من الرسائل الأكاديمية تميّزت بالدقة والتحليل لبعض جوانب موضوع الدراسة، لاعتمادها على مصادر أرشيفية ساعدتني في تدليل مصاعب البحث، أذكر في مقدمتها الأطروحة التي أعدها محمد تقيّة ضابط سابق في جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة التاريخية عام 1971 الموسومة بـ *L'Algérie en guerre* ، نُشرت في كتاب عام 1981، ولأهميتها تم ترجمتها إلى اللغة العربية سنة 2010 بعنوان "الثورة الجزائرية المصدر، الرمز والمآل". ويلمها أطروحات حديثة عالجت جوانب من التعبئة الحربية من الجانب الفرنسي والجزائري خصوصا للدكتور بن شرقي حليلي بعنوان "مخطط شال العسكري ورد فعل الثورة الجزائرية (1959-1960)"، والدكتور بوجلة عبد المجيد موسومة بـ "الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962"، والدكتور جبلي الطاهر معنونة بـ "الإمداد بالسلح خلال الثورة الجزائرية (1954-1962)" ، والدكتورة وامن حورية موسومة بـ "الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة الدعم المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 المغرب وتونس نموذجا". ومن أهمها أيضا أطروحات الدكتوراه التي عالجت أخطر الحركات المناوئة للثورة الجزائرية من خلال الأرشيف الفرنسي أبرزها "الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962 للطالبة بن زروال جمعة من جامعة باتنة، وأطروحة "الحركات المناوئة وأثرها على الثورة الجزائرية" للطالب محمد بلحاج من جامعة سيدي بلعباس.

واستفدت كثيرا من الأطروحات الأكاديمية لباحثين أجانب كشفت في مجملها عن جوانب مهمة في مخططات التعبئة الحربية في صفوف القوات البرية والجوية والبحرية الفرنسية في الجزائر، والتعريف بمجمل المخططات التطويقية لمعاقل الثورة للقضاء على الثوار، أذكر أبرزها على سبيل التوضيح لا الحصر أطروحة الدكتوراه للمؤرخ الألماني هارتموت السنهانس Hartmut Elsenhas أستاذ العلوم السياسية بجامعة ليبزيغ بألمانيا طُبعت في كتاب موسوم بـ :

la guerre d'Algérie 1954 - 1962 la transition d'une guerre à une autre , le passage de la IV^e à V^{ème} République نشرت بباريس سنة 1999، وهي تُعد من أبرز الأبحاث الأكاديمية التي عالجت موضوع تطور الاستراتيجيات الفرنسية على الصعيد العسكري والسياسي والاقتصادي والإعلامي للقضاء على الثورة.

6 - المراجع:

أغلبها حُزرت من قبل مؤلفين جزائريين وأجانب من مختلف الجنسيات، تميّزت بالتنوع والدقة في تحليل الأحداث ومعالجتها وتدعيمها بوسائل الإيضاح (جداول إحصائيات - خرائط - صور... الخ) استنادا إلى مصادر تاريخية ودراسات متخصصة في التاريخ العسكري، إضافة إلى بحوث نُشرت ضمن مطبوعات الندوات والملتقيات الوطنية والأجنبية، وأخرى ضمن سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، والبعض منها نُشر في مختلف المواقع الإلكترونية المتخصصة، أدرجناها بالتفصيل في الببليوغرافيا.

7 - الموسوعات والقواميس:

ومن منطلق أن الأطروحة تتضمن أسماء الأعلام والشخصيات الفاعلة في أبرز الأحداث والوقائع التاريخية، فإنّه من البديهي الاستعانة بموسوعات الأعلام والقواميس الببليوغرافية للتعريف بمسارها ودورها السياسي والعسكري.

كانت هذه إطلالة موجزة عن أهم المصادر والمراجع التي كانت أساسية ومهمة جدا لإنجاز هذا الدراسة المتواضعة.

8 - خطة البحث:

تتكوّن هذه الدراسة من مقدمة، ومدخل تمهيدي وخمسة أبواب تتفرع إلى فصول، وخاتمة وفق الخطة الآتية:

خصّصت المدخل التمهيدي للواقع العسكري والأمني للجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية، أوضحت من خلاله المهام الحقيقية للجيش الفرنسي في المستعمرة الجزائرية الذي ارتكزت على ارساء دعائم الاستعمار الفرنسي بقمع الحركات الانتفاضية، والتنسيق الاستخباراتي والعسكري وإمداد الحروب الخارجية خصوصا في الشرق الأقصى، تونس والمغرب بالتعزيزات العسكرية مما

تسببت في ضعف عتاده الحربي وتقهر قواته. وكيف استغلت قيادة الثورة الجزائرية الفتية الأوضاع لصالحها، لإشعال فتيل ثورتها في الفاتح من نوفمبر 1954 رغم محدودية تجربتها الحربية ومواردها المالية وامكانياتها العسكرية.

ينقسم الباب الأول الموسوم بـ "الاستعدادات للتعبة الحربية في عامها الأول" إلى عدة فصول، تطرقت في فصله الأول إلى واقع الإمكانيات المادية والبشرية للمشروع الثوري التحرري الذي اعتمده مخططو وقادة الكفاح الثوري المسلح، والصعوبات التي واجهوها قبل اندلاع الثورة، في مقدمتها معوقات التمويل المالي وخصوصا مسألة التسليح، والجهود التي بُذلت لتدليل مصاعب التزوّد بالعتاد الحربي. أما الفصل الثاني فركّزت فيه على جهود قيادة جيش التحرير الوطني في انتقاء مقاتليها والحرص على تكوين الملتحقين الجدد بمعاقل الثورة سياسيا ونفسيا وعسكريا، وتلقينهم مختلف أساليب المجابهة القتالية مع جيش الاحتلال الذي يفوقهم عددا وعدة. وعالج في الفصل الثالث مظاهر التعبة الحربية الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية سياسيا ودعائيا، وُظّفت فيها الوسائل الاعلامية للتقليل من أهمية الحدث الثوري، وفي الفصل الرابع تناولت فيه مختلف التدابير الردعية للقضاء على الثوار. أما على الصعيد العسكري فتمّ تعزيز القوات الفرنسية وتدعيمها باستقدام الإمدادات العسكرية النظامية من الخارج وتدعيم صفوفها بجنود الخدمة العسكرية، وبغلاة المستوطنين وقدماء المحاربين، مع تكثيف العمليات العسكرية للحدّ من امتداد رقعة المد الثوري.

أما الباب الثاني المعنون بـ "استنفار وتجنيد قوى القمع" تناولت في فصله الأول مختلف الاجراءات والتدابير الاستعجالية التي باشرتها القيادات السياسية والعسكرية بخصوص استنفار القوات الاحتياطية من داخل المستعمرة الجزائرية وبالميتروبول تدعيما لصفوف جيشها النظامي، وعالج في الفصل الثاني تشكيل قوات ردعية إضافية لمحاربة جيش التحرير الوطني منهم الحركي، المخازنية، المجموعات المتنقلة للحماية الريفية، مفارز الدفاع الذاتي والوحدات الاقليمية، وأبرزت في الفصل الثالث أخطر الحركات المناوئة لقيادة الثورة وكيفية دعمها لوجستيكيًا من قبل السلطات العسكرية الفرنسية، إذ نجحت في استمالتهم بالإغراء المادي والدعم العسكري لمحاولة إخماد الكفاح المسلح، أما الفصل الرابع فتطرقت فيه إلى طرق وأساليب تجنيد الشباب من مختلف الجنسيات كقوات مُرتزقة، وأدرجت عيّنات من الجرائم التي ارتكبوها مقابل مغانم مادية، وموقف سلطات الاحتلال من فرارهم الفردي والجماعي للالتحاق بصفوف الثورة. أما الفصل الخامس فخصّصته لدور التنظيمات الإرهابية التي لا تقل خطورة عن قوى القمع المذكورة أعلاه التي استهدفت في اغتيالها العديد من الشخصيات السياسية والثقافية وموردو شبكة الدعم اللوجستيكي، واختتمته بسياسة الأرض المحروقة التي اعتمدها غلاة وقادة الجيش الاستعماري.

وتناولت في الباب الثالث الموسوم بـ تكثيف الوسائل الردعية والرقابية للقضاء على الثورة، تناولت في الفصل الأول كيفية تطويق الجزائر في حقل مغلق لعزل الثوار عن العالم بواسطة الأسلاك الشائكة المكهربة والملغمة (خطا مورييس وشال) وإنشاء مناطق محرّمة خصوصا

على الحدود الشرقية وتكثيف المعارك في هذا الحيز الجغرافي للحيلولة دون تمرير الامدادات العسكرية إلى معاقل الثورة الداخلية، وعالجت في الفصل الثاني المعنون بـ خنق معاقل الثورة بمخطط شال العملياتي الذي جندت له قوى عسكرية كبيرة في كامل الولايات التاريخية باستثناء الصحراء، وأبرزت في الفصل الثالث أنواع الأسلحة الفتاكة استعملت من قبل القوات البرية والجوية والبحرية، بما فيها الأسلحة المحظورة دوليا منها الغازات السامة، النابالم الحارق والتفجيرات النووية، وفي الفصل الرابع أوضحت فيه مظاهر السياسة القمعية والاضطهادية لسلطات الاحتلال الممثلة في أفظع المحتشدات والمعتقلات ومقرات الاستنطاق والتعذيب للنيل من عزيمة الجزائريين، وخصّصت الفصل الخامس لدور الدعاية الاستعمارية في التهدة الحربية.

وفي الباب الرابع المعنون بـ "المجهود الحربي لقيادة الثورة الجزائرية" أوضحت في فصله الأول أبرز التغييرات في أسلوب الكفاح الثوري، بإعادة الهيكلة العسكرية لجيش التحرير الوطني بالداخل وعلى الحدود وبالجبهة الجنوبية أيضا، والفصل الثاني خصّصته للمجهود المبذولة لتدعيم صفوف المجاهدين بقوات خاصة (الشرطة العسكرية، سباحو القتال وقوات الطيران الحربي) استعدادا للمواجهة الميدانية مع قوات الاحتلال، أما الفصل الثالث أبرزت فيه تجربة قيادة الثورة في استقطاب المجندين الجزائريين والأجانب التي تطلّبت جهودا مضنية لإقناعهم وتحفيزهم على الفرار للالتحاق بمعاقل الثورة في الداخل والخارج، وعالجت في الفصل الرابع أبرز التحديات التي واجهت مسؤولي الثورة بخصوص تحسين المهارات القتالية لعناصر جيش التحرير الوطني وسُبل تطوير قدراتهم العسكرية في المدارس العربية والأجنبية، وتجهيز صفوف مقاتليها بأحدث الأسلحة، وفي الفصل الخامس شرحت فيه كيفية مواجهة الدعاية الاستعمارية المغرضة عن طريق الاعلام الثوري من خلال المناشير، النشريات، الصحف، البث الإذاعي والسينمائي، والنشاط الدؤوب لمناضلي مكاتب جبهة التحرير الوطني الخارجية.

أما في الباب الخامس، فإنّه بالرغم من صعوبة حصر كافة انعكاسات ومخلفات الحرب الاستعمارية في الجزائر، إلا أنني ركّزت في الفصل الأول على دور جبهات رفض ومعارضة الحرب في الجزائر التي تمثلت في حركة العصيان العسكري والتعبير عنه بالتهرب من أداء الخدمة العسكرية في الجزائر، والفرار الفردي والجماعي من صفوف الجيش الفرنسي ومخالفة الأوامر والتعليمات، بالإضافة إلى تنظيم حركات احتجاجية بالمدن الفرنسية، التي لقيت الدعم الكبير من المثقفين الفرنسيين والذي أبرزته في الفصل الثاني من خلال مواقفهم إزاء الحرب في الجزائر بالتركيز أكثر على جهود جون بول سارتر في مساندة الثورة ومناهضته للحرب في الجزائر، والموقعون على بيان 121، يُضاف إليهم دور شبكة جونسون في دعم الثورة لوجستيكيا. وخصّصت الفصل الثالث لدواعي استحداث جبهة حقوقية مناهضة للحرب مهمتها الدفاع عن مناضلي القضية الجزائرية المعتقلين في السجون الاستعمارية، وظروف ميلاد أول مجمع لمحامي جبهة التحرير الوطني بالجزائر، وأسباب نقل نشاطه إلى فرنسا، والصعوبات التي اعترضت المحامين داخل

الجزائر وخارجها. أما الفصل الرابع فأوضحت فيه خطورة الحرب التي انعكست سلبا على أوضاع فرنسا في شتى المجالات، منها تعاقب الأزمات المالية والاقتصادية وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وتناولت في الفصل الخامس فظاعة الحرب الاستعمارية وضحاياها من الجانب الفرنسي، خصوصا النهاية المأساوية للقوات الاضافية والتصفيات الجسدية للحركي، ومسألة الهجرة الجماعية للأوروبيين واليهود. وختمت هذا الباب بالفصل السادس الذي ركّزت فيه على ضحايا الحرب الاستدمارية من الجانب الجزائري ومخلفات استخدام الأسلحة المحظورة ومآسيها خلال الحرب التي انعكست سلبا على حياة الانسان والثروة النباتية والحيوانية والبيئة أيضا.

وأنهت بحثي بخاتمة ضمّنتها مجموعة من الاستنتاجات توصّلت إليها من خلال دراستي المتواضعة لموضوع التعبئة الحربية لمواجهة الثورة الجزائرية 1956-1961، وأردفتها بمجموعة من ملاحق أغلبها تقارير استخباراتية عسكرية وجداول إحصائية ومناشير، وببليوغرافية متنوّعة استعنت بها في بحثي، وبفهرس لأسماء الأعلام والأماكن والبلدان وأخيرا فهرس الموضوعات.

مدخل تمهيدي
الواقع العسكري والأمني
في الجزائر
قبل اندلاع الثورة التحريرية

تقديم:

يتطلب موضوع الأطروحة معرفة أولا الواقع العسكري والأمني للمستعمرة الجزائرية قبيل اندلاع الثورة التحريرية، إذ لا يمكن أن نستوعب حقيقة هذا الواقع دون معرفة المهام التي أوكلت للسلطات العسكرية الفرنسية على وجه الخصوص. وإن الباحث في هذا الموضوع يستنتج مبالغة جل الدراسات الفرنسية في الإشادة بدور الجيش الفرنسي والتنويه بإنجازاته بعد احتلال الجزائر، بالرغم ما ارتكبه من مجازر خلال قمع الانتفاضات الشعبية باعتراف قادة الاحتلال. والإغفال العمدي لخصوصيات المقاومات الوطنية واستماتة ثوارها لصدد العدوان الفرنسي دفاعا عن أرضهم، إذ لا نجدها إلا في شكل إشارات وتلميحات عابرة. بالفعل نوهت العديد من الدراسات التاريخية الفرنسية بدور الجيش "الاستعماري" في مستعمرات شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا، وأشادت بمهامه في "إعادة الأمن والنظام والهدوء، وحماية مؤسسات الدولة والجمهورية"، واعتبرتها رسالة سامية لمؤسسة جمهورية سليمة المقاومة والتحرير، إلا أن الوقائع التاريخية أثبتت عكس ذلك، مثلما سنوضحه.

1 - مهام الجيش الفرنسي في المجال الأمني والعسكري:

أكد أحد الباحثين الألمان أن القوات الفرنسية المتمركزة في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة "استخدمت كقاعدة وأداة للحفاظ على النظام الاستعماري"⁽¹⁾، وكانت تُحارب دوما من أجل الحفاظ على مصالح فرنسا ما وراء البحر الأبيض المتوسط، وتدافع خاصة من أجل بقاء ارتباط الجزائر بفرنسا⁽²⁾ بانتهاج سياسة القبضة الأمنية⁽³⁾ طيلة الحرب العالمية الثانية وبعدها، نوجزها فيما يلي:

(1) - Elsenhans Hartmut, *La Guerre d'Algérie, 1954-1962 : la transition d'une France à une autre : le passage de la IVe à la Ve République*, éditions Publisud, Paris, 1999, p 894.

(2) - Benjamin Stora, *le transfert d'une mémoire de l'Algérie française au racisme anti-arabe*, éditions Casba, Alger, 2000, p 30.

(3) - ادعت الحكومة العامة في الجزائر العاصمة في إحدى تقاريرها الأمنية المؤرخة في 18 جوان 1940، موجّهة لحكام العمالات والمدن ورؤساء البلديات، على أن المعنويات النفسية للأهالي جد مرتفعة، إذ يبدون تضامنهم مع فرنسا ويعلمون تعلّقهم بها، باستثناء مجموعة قليلة منهم تحاول استغلال الظروف لإثارة القلاقل في الجزائر. وتؤكد ذات الحكومة في تقريرها النصف شهري المؤرخ في الفاتح جويلية من نفس السنة عن ارتياحها لما تعرفه الجزائر من هدوء مؤكدة على أن الوضعية العامة بالنسبة للجزائريين تبعث على الارتياح ومرضية إلى حد كبير. ورغم ذلك، ومن أجل الحفاظ على الجزائر الفرنسية مارست سلطة فيشي في الجزائر طيلة حكمها (جوان 1940 - نوفمبر 1942) سياسة القبضة الأمنية والترهيب والتجوع التي تعني الملاحقات والاعتقالات والمدهامات والسجون والترهيب بشكليهما المادي والمعنوي ضد كل من تعتقد أنهم يشكلون خطرا عليها، وكان المتضرر الأكبر من هذه السياسة هم عموم الشعب الجزائري. وأمام هذه الأوضاع المزرية أيام سلطة المارشال بيتان، ظهرت من حين إلى آخر ردود فعل غاضبة من طرف الجزائريين الذين دخلوا في مناقشات ومشادات شبه دائمة مع مختلف القوى الأمنية الفرنسية وقد شملت أغلب أرجاء الجزائر. مجموعة باحثين، السياسة الفرنسية في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائريين (1939م - 1945م)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث بمناسبة الذكرى الـ 60 لاندلاع الثورة التحريرية، الآمال للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص ص 67-70.

1.1- إخماد الحركات الانتفاضية:

وفقا لما نصّت عليه التشريعات الفرنسية التي كانت تعتبر الجزائر منذ احتلالها قطعة من التراب الفرنسي، سُلّمت مهمة حفظ أمن المستعمرة للحاكم العام⁽¹⁾ الذي يُعتبر المسؤول الوحيد عن التدابير الضرورية للدفاع عن أمنها وحمايتها من أي اعتداء داخلي أو خارجي باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة النظامية وغير النظامية⁽²⁾. وحفاظا على هيبتها الدولية أمام الدول الأوروبية، وخوفا من تقهقر عظمتها داخل مستعمراتها⁽³⁾، كانت السلطات العسكرية طبقا لتوجيهات الحاكم العام دوما على أهبة الاستعداد لوأد أية محاولة لثورة الأهالي، وقمع أي تمرد عسكري مناهض للسلطات الفرنسية، كما حدث خلال انتفاضة فرقة الرماة الجزائريين من فيلق مشاة المشرق الأقصى (Levant) بثكنة Maison Carré (الحراش حاليا) بالجزائر العاصمة⁽⁴⁾.

(1) - طبقا لمرسوم مؤرخ في 22 جويلية 1834، استُحدث منصب "الحاكم العام" Gouverneur Général لإدارة الشؤون الجزائرية، ويتبع رأسا لوزارة الحرب الفرنسية بباريس، وبموجبه مُنحت له صلاحيات واسعة، حيث أصبح يجمع بين الاختصاصات المدنية والاختصاصات العسكرية، ويساعده في مهامه "مجلس إدارة" Conseil d'administration يتكون من ستة موظفين من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية، موزعين على مختلف أقسام الشؤون الإدارية والعسكرية، وهو بمثابة مجلس استشاري يقوم بتحديد سياسة فرنسا في الجزائر. كان الحاكم العام في الجزائر يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال الردع والقمع لكافة أشكال الاحتجاج أو المطالبة بالحقوق أو المخالفة للأوامر التي قد تصدر عن الجزائريين "الأهالي". كان الحاكم العام يمارس طيلة فترة الاحتلال سلطات فوق العادة بواسطة سلسلة من الأوامر والمراسيم، فطبقا للمرسوم المؤرخ في 22 جويلية 1834، والأمرية المؤرخة في 10 ديسمبر 1860، والمرسوم المؤرخ في 26 أوت 1881، كان الحاكم العام بالجزائر يمارس بالجزائر سلطات كبار المسؤولين في أجهزة الشرطة. هذه السلطة التي تخول له النطق بأحكام استثنائية، وقد أُلغيت بمقتضى المرسوم المؤرخ في 7 مارس 1944، والقانون الصادر في 3 أبريل 1955، والمرسوم المؤرخ في 17 مارس 1956 الصادر في إطار القانون المتضمن الصلاحيات الاستثنائية، التي كانت تتضمن إجراءات الاعتقال، والجس وفرض العقوبات الجماعية في حق السكان "الأهالي" في شكل غرامات الحرب وكذا مصادرة الأملاك على نطاق واسع، وغيرها من تدابير وإجراءات ردعية متنوعة، واستمرت إلى غاية اندلاع حرب التحرير الوطني الجزائرية للمزيد من التفاصيل انظر: L'Association française pour l'histoire de la justice, **La justice en Algérie, 1830-1962**, Collection Histoire de la justice, N° 16, éditions La Documentation française, Paris, 2005, p 307.

(2) - للمزيد من التفاصيل انظر المواد 27، 28، 31 و 34 من المرسوم الملكي المؤرخ في 31 أوت 1845 في: Claude Bontemps, **Manuel des institutions Algériennes de la domination Turque à l'indépendance**, T1, éditions Cujas, Paris, 1976, p p 306-307.

(3) - أفاد المناضل يوسف بن خدة بأن الجزائريين أدركوا ضعف فرنسا وزوال عظمتها منذ وقت مبكر خصوصا إثر هزيمة فرنسا في جوان 1940، أي بعد عشرة شهور فقط من بداية المعارك، وتدنت هيبتها بصورة مذهلة في قلوب الجزائريين وتلاشت في الأذهان أسطورة "القوة التي لا تقهر". ولقد أثارت انتصارات ألمانيا موجة من الإعجاب والتعاطف معها في أوساط الشعب الجزائري. انظر: بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 127.

(4) - تعود وقائع هذه الحادثة إلى ليلة 25 جانفي 1941 ساعة منع التجوّل، حيث تمرد حوالي 800 عسكريا من الرماة الجزائريين، فقتلوا نقيباً ونحو عشرة من ضباط الصف الفرنسيين، ثم كسروا أبواب المخازن واستولوا على الأسلحة والمؤونة، ثم خرجوا إلى المدينة منادين بالجهاد وأطلقوا النار على المارة من المدنيين الأوروبيين، كما حاصروا مجموعة من الشخصيات داخل دار البلدية، وحوالي 200 شخص داخل إحدى قاعات السينما. وبمجرد انتشار خبر التمرد، باشرت السلطات الاستعمارية مدعمة بقوات الدرك والقناصة الأفارقة عملية مطاردة المتمردين وملاحقتهم طيلة الليل وإلى غاية صبيحة يوم غد، حيث تم القضاء على الحركة التمردية بإرغام بعض الجنود على العودة إلى الثكنة، بينما استمرت عملية ملاحقة الفارين إلى الجبال لمدة 15 يوما إلى غاية استسلامهم بعد نفاذ ذخيرتهم، وتمت تصفيتهم بإطلاق النار عليهم في حسين داي بأعداد كبيرة حسب شهادات الشهود. انظر: أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات وزارة=

اختلفت تفسيرات المؤرخين حول أسباب ودواعي هذه الانتفاضة العسكرية، منها السخط الشعبي المستمر على بشاعة الاستعمار الفرنسي بتأثير الدعاية الألمانية والإنجليزية والإيطالية والإسبانية⁽¹⁾، والبت الإذاعي لمختلف الدول الذي كان له تأثير قوي على ذهنية الجزائريين⁽²⁾، وأشيع أيضا بأن مناضلي حزب الشعب الجزائري المنحل لهم دخل في التخطيط لهذه الانتفاضة، لاحتلال مركز البريد ومقر البلدية، وقنطرة الحراش، وبعدها الهجوم على سجن الحراش المدني لإطلاق سراح مصالي الحاج⁽³⁾ وبقية رفاقه، غير أن هذا التخطيط باء بالفشل. وورد تفسير آخر مردّه أن هؤلاء المنتفضين كانوا على وشك نقلهم إلى المشرق الأقصى ولم يتحمّلوا مضايقة الضباط لهم، حيث فرضوا عليهم نظاما أكثر صرامة من ذلك المفروض على الفياق الفرنسية، وزيادة على إجراءات مُهينة ومنغصة كالحرمان من مستحقات الرواتب المختلفة التي تقرّرت لنظرائهم الفرنسيين⁽⁴⁾، ومنعهم أيضا حتى من أداء فريضة الصيام خلال شهر رمضان، ورفض منح إجازات للجنود قبل الإبحار⁽⁵⁾.

ولقد سلّطت عليهم إدارة الاحتلال عقوبات زجرية، حيث قدمت 570 عسكريا بعد التحقيق معهم للمحاكمة، وأسفرت الأحكام عن تبرئة 237 شخصا وإعدام الثمانية الأوائل من قادة هذه الانتفاضة مباشرة رميا بالرصاص يوم 4 فيفري 1941 بساحة الرمي بالخروبة (حسين داي - الجزائر العاصمة حاليا)، وخُفّف الحكم على سبعة متهمين وتم الحكم على 50 شخصا بأحكام مختلفة: منها الأشغال الشاقة، والسجن، والغرامات المالية، وفصل باقي الجنود

=المجاهدين، 2002، ص 182، وكذلك: أني راي غولديغر، جذور حرب الجزائر 1940-1945 من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة: وردة لبنان، مراجعة حاج مسعود مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005، ص 68.

(1) - للمزيد من التفاصيل حول انتشار الدعاية الأوروبية (الألمانية-الانجليزية - الإيطالية والاسبانية) انظر: يوسف مناصرية، "وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية"، في مجلة المصادر، عدد 8، ماي 2003، ص ص 142-145.

وأياضا: Reham Belkacem, *Les Musulmans Algériens dans l'Armée Française 1919-1945*, l'Harmattan, France, 1996, pp 144-156.

(2) - في هذا الصدد يذكر فرحات عباس أنه في ذلك الحين: "كان راديو لندن وموسكو وواشنطن تغمر العالم أجمع بالمناداة بحرية الإنسان وبمساواة الشعوب". فرحات عباس، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، المحمدية، المغرب، بدون تاريخ، ص ص 164-165.

(3) - مصالي الحاج من مواليد 16 ماي 1898 بتلمسان، جند في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، بعد انقضاء فترة التجنيد برتبة عريف استقر بفرنسا وزاول بها مهنة حرة، وبدأ حياته النقابية والسياسية، وكان من المساهمين في تأسيس نجم شال افريقيا في باريس عام 1926 الذي تولى مقاليدته عام 1927، ونظرا لمطالبه الوطنية حُلّ الحزب عدة مرات، وفي عام 1937 أسس حزب الشعب الجزائري الذي حُلّ بدوره غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939. تعرض للاعتقال والنفي إلى برازافيل عام 1945. وبعد الافراج عنه عام 1946 أسس في العام الموالي (1947) الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية كواجهة سياسية علنية، وإلى جانبها المنظمة الخاصة كواجهة عسكرية مهمتها الإعداد للثورة. أُبعد من الجزائر سنة 1952 وبقي رهن الاعتقال إلى غاية جانفي 1959. وبعد إطلاق سراحه شكّل حركة سياسية تُدعى الحركة الوطنية الجزائرية. وبعد استرجاع السيادة الوطنية دعا إلى فتح المجال أمام التعددية الحزبية والسياسية لكن طلبه رُفض وبقي في المنفى بفرنسا إلى غاية وفاته في 30 جوان 1974. لزهري بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة، 2013، ص ص 274-276.

(4) - Alain Sainte-Marie, « La mutinerie du Régiment de Marche de Levant et sa signification (Maison Carré, janvier 1941) », in *les Cahiers de Tunisi*, N° 117-118, 1981, pp 385-387.

(5) - أني راي غولديغر، مرجع سابق، ص 68.

من الجيش الفرنسي وإحالتهم على الحياة المدنية بعد انتهاء عقود عملهم. ولم يسلم أئمة المساجد وأعيان الأهالي ومستشاريهم في البلدية من المطاردة والاعتقال⁽¹⁾.

وتفاديا لتكرار حادثة انتفاضة "الأهالي" بالحرّاش، شكّلت القيادة العسكرية لجنة تحقيق في الوضع العام في الجزائر وتونس أيضا، وحدّدت مهامها على النحو الآتي:

1- الاتصال بهيئة أركان الناحية التاسعة عشر (الجزائر) والقيادة العليا للفرق العسكرية بتونس من أجل شرح مهام مصالح الشؤون الإسلامية التابعة لهيئة الأركان الحربية، وتحديد علاقتها مع مختلف مكاتبها.

2 - جمع الوثائق الضرورية لتنشيط عمل تلك المصالح المذكورة.

3 - القيام بتحقيق ميداني للعديد من المسائل والقضايا التي تعتبر من صلاحيات مكاتب الشؤون الإسلامية، ومنها مراقبة الوضع الروحي والعسكري "للأهالي".

4 - التحقيق حول الحالة الراهنة في الجزائر وتونس، وبصفة خاصة التأثيرات التي تركتها أحداث الحرّاش، وتلك التي تحدثها مختلف الحركات السياسية بشمال إفريقيا على عقول وذهنيات السكان.

ولقد باشرت هذه البعثة عملها في الجزائر من 26 فيفري إلى 4 مارس 1941 ثم تواصلت من 6 إلى 10 مارس من نفس السنة، وفي تونس من 4 مارس إلى 6 مارس 1941. وبناء على عدة اتصالات بين أعضاء البعثة مع السلطات العسكرية والمدنية، ومختلف الشخصيات المطلّعة عن كُتب على الوضع في البلدين، قُدّم تقرير مفصّل إلى السلطات العسكرية الاستعمارية بتاريخ 14 مارس 1941، يندربمخاطر كبيرة على الوضع العام في الجزائر، حصرت في المسائل الآتية:

- ازدياد تدمر وسخط الجزائريين على سلطات الاحتلال، بسبب تجاهلها لمطالبهم.

- انتشار الدعاية الأوروبية التحريضية (الألمانية، الإنجليزية، الإيطالية والإسبانية) في الأوساط الجزائرية.

- استئناف نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية⁽²⁾.

تواصلت معاناة الشعب الجزائري طيلة فترة حكومة فيشي⁽³⁾ الموالية للألمان على جميع المستويات⁽¹⁾، حيث انتهجت سياسة القبضة الأمنية الردعية، ولم تتوقف عمليات

(1) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع 19 و 20، ج 2، الطبعة الثانية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 84.

(2) - يوسف منصورية، مرجع سابق، ص ص 137-138.

(3) - حكومة فيشي هي الحكومة التي أصبحت في فرنسا تحت حكم نظام المارشال فيليب بيتان Philippe Pétain، إثر الهزيمة التي لحقت بها من قبل ألمانيا النازية وحتى تحرير الحلفاء لها في الحرب العالمية الثانية (جويلية 1940 إلى غاية سبتمبر 1944).

الملاحقة والتضييق على قيادات حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي أُتبعَت بالاعتقالات والمتابعات القضائية ومختلف أشكال التهيب المادي والمعنوي، وتجاهل تام لمطالب الشخصيات الوطنية في العرائض⁽²⁾.

كانت خيبة الجزائريين أكبر بعد الإنزال الأنجلو أمريكي في الجزائر يوم الثامن نوفمبر 1942، إذ كان يحذوهم الأمل في التحرر تطبيقا لمبادئ الميثاق الأطلسي⁽³⁾، لكن الجنرال الأمريكي مارك واين كلارك Mark Wayne Clark⁽⁴⁾ تعهد بالمحافظة على السيادة الفرنسية في منطقة شمال إفريقيا طبقا للاتفاق الموقع بتاريخ 12 نوفمبر 1942 الذي يخول باستعمال القوة ضد كل من يهدد مصالحهم في المنطقة⁽⁵⁾. ومن جهته، صرح إيف شارل شاتيل Châtel Yves Charles⁽⁶⁾ بأن كسب الحرب هي الهدف الوحيد للفرنسيين، وأن الحديث عن السياسة أو الإصلاحات سيكون بعد نهاية القتال. وفي ظل الأوضاع المضطربة في الجزائر حاول القائد الجديد للجزائر الأميرال فرانسوا دارلان François Darlan⁽⁷⁾ تهدئة الشعب الجزائري في نداء موجّه إليهم بتاريخ 11 ديسمبر 1942، موضحا لهم "أن فرنسا تخوض في هذا الوقت حربا،

(1) - محمد شبوب، "الجزائر على عهد حكومة فيشي عام 1941م"، في مجلة قضايا تاريخية، عدد 07، 1439 هـ الموافق لـ 2017 م، ص ص 113-118.

(2) - مجموعة باحثين، السياسة الفرنسية في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية ...، مرجع سابق، ص ص 72-73.

(3) - الميثاق الأطلسي (*Charte de l'Atlantique*)، هو عبارة عن بيان وقّعه قادة الحلفاء (الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا) بتاريخ 12 أوت 1941، وقد وضّح الميثاق أهداف الحلفاء في فترة ما بعد الحرب. وفيه أعربت الحكومتين الأمريكية والبريطانية عن الرغبة في إيجاد منظمة عالمية لحفظ السلام وتحقيق التعاون الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد صرح الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت باسم الحلفاء بأن "حقوق جميع الشعوب الكبيرة منها والصغيرة ستكون محترمة في العهد الجديد". وقد نصت المادة السادسة منه على: "أنهم يأملون في إقامة سلام دائم يوفر لجميع الشعوب حق العيش داخل حدودها وتأمين حياة كل فرد في أي أرض". انظر: فرحات عباس، مصدر سابق، ص 166.

(4) - مارك واين كلارك Mark Wayne Clark من مواليد 1 ماي 1896- قائد أمريكي من الحرب العالمية الثانية. وصل إلى الجزائر في أكتوبر 1942 (وكانت تحت حكومة فيشي) سرا بغرض التنسيق مع قادة المقاومة الفرنسية هناك تمهيدا لما عُرف باسم عملية الشعلة وهي عملية الانزال التي قام بها الحلفاء في شمال إفريقيا في نوفمبر 1942، وعمل لفترة نائبا لدوايت أيزنهاور القائد الأعلى لتلك العملية. في جانفي 1943 عين قائدا للجيش الأمريكي الذي كان مكلفا بمحاربة القوات الألمانية في شبه الجزيرة الإيطالية في خريف ذلك العام. في ديسمبر 1944 عين قائدا لمجموعة الجيوش الخامسة عشر في إيطاليا خلفا للسيد هارولد ألكسندر. وفي أفريل 1945 شن هجوما على القوات الألمانية في شمال إيطاليا مما أدى إلى استسلامها في نهاية الشهر. وفي أفريل 1952 أثناء الحرب الكورية عين قائدا لقوات الأمم المتحدة في كوريا. توفي في 17 أفريل 1984 بـ "تشارلستون ساوث كارولينا" بالولايات المتحدة الأمريكية. انظر: <http://www.marefa.org/> consulté le 18/8/2020, 14H 20MN.

(5) - مجموعة باحثين، السياسة الفرنسية في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية ...، مرجع سابق، ص 81.

(6) - إيف شارل شاتيل Yves Charles Châtel- حاكم عام للجزائر من 1941 إلى 1943.

(7) - فرانسوا دارلان François Darlan من مواليد 07 أوت 1881 بـ "نيراك" Nérac، كان أميرال في البحرية الفرنسية، ورجل سياسة تولى قيادة البحرية الفرنسية في بداية الحرب الإمبريالية الثانية، ثم عين وزيرا للبحرية لأول حكومة في عهد فيشي ثم رئيسا لهذه الحكومة منذ فيفري 1941 إلى غاية أفريل 1942. حلّ بالجزائر عشية الإنزال الأنجلو أمريكي، والتحق بالحلفاء الذين كانوا على صلة به منذ سبتمبر 1942، وتولى قيادة الشؤون الفرنسية في الجزائر والتنسيق إلى أن تم اغتياله في 24 ديسمبر 1942 بالجزائر العاصمة. انظر: Jean François Sirinelli, *Dictionnaire historique de la vie politique française au 20ème siècle*, Editions PU, Paris, 1995, pp 254-255.

وهي في حاجة ماسّة إلى مساعدتهم ومساندتهم، وأنها بعد ذلك لن تتخلى عنهم وعن واجباتها نحوهم مثلما كانت تفعل دائما" (1).

أثبتت الوقائع أن قمع الجزائريين واضطهادهم كان مخطّطا له مسبقا، حيث حدّدت القيادة العسكرية الفرنسية منذ أكتوبر 1944 المناطق الحسّاسة التي قد تشهد اضطرابات، وهي الجزائر العاصمة وقسنطينة ومنطقة القبائل، وقدّر عدد الجنود المستعدين لمواجهة بـ 30.000 جندي في العاصمة و 15000 في وهران و 13000 في قسنطينة و 3000 في الجنوب (2). ومن مظاهر الاستعدادات المبكرة لقمع مظاهرات محتملة، شروع الجنرالات والموظفون الكبار في التمرّن على كيفية التعامل معها ابتداءً من جانفي 1945، كما أجرت القوات الفرنسية بالجزائر في 13 فيفري من نفس السنة مناورات افتراضية تحسبا لحدوث اضطرابات (3).

وقد يتبادر إلى الأذهان أنّه بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أن مهمة الجيش الفرنسي الحربية قد انتهت، وهذا ما كان يأمله الجزائريون بعد انتصار فرنسا وحلفاءها على النازية، لكن حدث ما لم يكن في الحسبان. فرغم استجابة الجزائريين والوقوف إلى جانب فرنسا في هذه الحرب عن طواعية (4)، ومنهم من أُجبر على خوضها تحت تأثير الظروف القاهرة التي فرضها الواقع الاستعماري في مختلف الميادين، إلا أنّ السلطات الاستعمارية رفضت المطالب المشروعة للشعب الجزائري "استرجاع السيادة الوطنية"، بل على العكس، كانت تتحيّن الفرص لقمع الحركة الوطنية عموما، وحزب الشعب الجزائري خصوصا. وبمجرد خروج الجماهير الجزائرية لمساندة هذا المطلب الوطني منذ مطلع شهر ماي 1945 قُوبلت مطالبه بوحشية لا نظير لها طبقا لتعليمات الجنرال ريمون دوفال Raymond Francis Duval (5) الذي وفّر لها كافة الوسائل القمعية بحجة إعادة الأمن (6)، وهو ما يدل على أن السلطات الفرنسية المدنية منها والعسكرية في كل من باريس والجزائر تتحمّل مسؤولية ارتكاب المجازر في حق الجزائريين آنذاك.

(1) - Noushi André, *La naissance du Nationalisme Algérien 1914-1954*, éditions de Minuit, Paris, 1962, p 132.

(2) - Claude Paillat, *Le Guepier*, T1, Editions Laffont, Paris, 1966, p 52 .

(3) - أني راي غولدزيفر، مرجع سابق، ص 367.

(4) - إن الاستجابة الطوعية من بعض الجزائريين، خاصة من جماعة النخبة وقدماء المحاربين والموظفين الرسميين، جعلت الفرنسيين وعلى رأسهم الحاكم العام للجزائر جورج لوبو، يقولون بأن عملية الاستنفار للحرب في الجزائر تجري على قدم وساق، وأن عملية التطوع من أجل مساندة فرنسا في محنتها من طرف الجزائريين تثير الإعجاب وتؤكد إخلاصهم وولائهم لفرنسا. انظر: أبو القاسم سعد الله، *الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945*، ج 3، عالم المعرفة، الجزائر، 2011، ص 174.

(5) - ريمون فرنسيس دوفال Raymond Francis Duval أشهر جنرالات فرنسا خلال الحربين العالميتين، من مواليد 9 سبتمبر 1894، عين قائدا أعلى للقوات الفرنسية في تونس لمدة خمسة سنوات وبعدها قائدا أعلى للقوات الفرنسية بالمغرب (1950-1955). كان له دور كبير في قمع انتفاضة الثامن ماي 1945. توفي في المغرب اثر حادث تحطم الطائرة التي كانت تقله في 22 أوت 1955 بالمغرب

<http://www.persee.fr>. consulté le 06/03/2020, 10 h30mn.

(6) - Général BEUFRE, « l'armée d'Afrique », in *Historia Magazine*, N° 194, 22 septembre 1971, p 22.

ومن الدلائل الواقعية التي تؤكد حرص شارل ديغول Charles Degaulle⁽¹⁾ قائد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية، في الاحتفاظ بالجزائر بالقوة، تلك الرسالة التي طلب فيها من الحاكم العام بالجزائر إيف شاتينيو Yves chataigneau⁽²⁾ أن يعمل على "التأكيد العلني بأن فرنسا منتصرة، وعازمة على عدم السماح لأي كان المساس بسيادتها على الجزائر، كما طلب اتخاذ الإجراءات الضرورية لقمع كل التصرفات المناهضة لفرنسا من طرف أقلية من المحرضين...."⁽³⁾ . ومما يؤكد مسؤولية ديغول أيضا في ارتكاب المجازر، هو تحريض الفرنسيين بالإعدامات بالمئات لم تنقطع بل استفحلت بشكل فظيع، حيث انتظم المعمرين في ميليشيات إرهابية بالعديد من المدن وأفزع جرائمهم كانت بقالة طبقا لتعليمات أندري أشياري André Achiary⁽⁴⁾ .

(1) - شارل ديغول Charles Degaulle أبرز شخصية فرنسية في القرن العشرين، ولد يوم 22 نوفمبر 1890 بمدينة "ليل" الفرنسية، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية عام 1912 من سلاح مشاة، وفي سنة 1921 كان أستاذا مساعدا بنفس المدرسة. شارك في الحرب العالمية الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945)، وتدرّج في الرتب العسكرية إلى أن بلغ رتبة جنرال، قاد مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية وترأس حكومة فرنسا الحرة من لندن يوم 8 جوان 1940. وفي سنة 1943 ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني. عين أولا رئيسا للجمهورية الخامسة الفرنسية، ولقد عجل انقلاب الجنرالات الفرنسيين في الجزائر يوم 13 ماي 1958 بمجيئه للحكم في أول جوان 1958. عُرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الثورة التحريرية منها "الجزائر الفرنسية"، و"مشروع قسنطينة" في 4 أكتوبر 1958، و"سلم الشجعان" في 23 أكتوبر 1958، "القوة الثالثة"، "الجزائر جزائرية"، "مشروع فصل الصحراء الجزائرية"، وبالموازاة مع هذه المشاريع الرامية إلى خنق الثورة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، كثّف من العمليات العسكرية على معازل جيش التحرير الوطني. وقد انتهت سياسته في الجزائر بعد الهزائم التي منيت بها فرنسا سياسيا وعسكريا بقبول فكرة تقرير المصير للجزائريين التي انتهت بالتوقيع على اتفاقيات إيفيان في 18 مارس 1962. ألّف عددا من الكتب منها: الشقاق في صفوف العدو La Discorde chez l'ennemi سنة 1924، حد السيف Le fil de l'épée سنة 1932، من أجل جيش محترف Vers l'armée de métier سنة 1934، فرنسا وجيشها La France et son armée عام 1938... الخ. حكم فرنسا إلى غاية 1969، وتوفي في 9 نوفمبر 1970 بـ "Colombey- les- deux- églises". للمزيد من التفاصيل انظر: محرز عفرون، مذكرات من وراء القبور وقائع مأساة مبيتة، ج 1، ترجمة الحاج مسعود مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 465-466.

(2) - إيف شاتينيو Yves chataigneau حاكم عام للجزائر من 1944 إلى 1948.

(3) - هنري علاق، مذكرات جزائرية، ترجمة: حاج مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصة، الجزائر، 2007، ص ص 137-141.

(4) - أندري أشياري André Achiary نائب محافظ الشرطة لمدينة قالمة أثناء مجازر الثامن ماي 1945، شكّل ميليشيات من الكولون لتنفيذ الإعدامات بلا محاكمة، وأمر بجمع جثث القتلى وتكديسها أمام الكنيسة أين تم رشهم بالبنزين، وبعد إحراقهم رُميت جثثهم في الحفر ليسترجع جثثهم. وهو من أبرز العناصر في المجموعات المتطرفة أخطرها "منظمة الدفاع عن الجزائر الفرنسية" وهو مؤسسها، وهو كذلك أبرز عنصر في لجنة الأربعين "الإرهابية التي ارتكبت الاعتداء الاجرامي بقلب القصبة rue de Thèbes ليلة 11 أوت 1956 في حق سكان القصبة، وبعد تبنيها للعملية أعلنت أنها "منذ ذلك الوقت فصاعدا سوف تقتل مائة جزائري اقتصاصا عن مقتل فرنسي واحد". ونظرا لمواقفه العدائية ضد الثورة حكمت عليه جهة التحرير الوطني بالإعدام، وبسبب مواقفه المناهضة لسياسة السلطات الفرنسية نفاه روبر لاكوست من الجزائر ليستقر في مدريد (اسبانيا). توفي عام 1983. انظر: بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة، 2005، ص 37. وأيضا:

- Ainad Tabet, 8 Mai 45 le génocide, éditions Anep, 2002, pp 74-76 .

- Jean Louis Gérard, Dictionnaire Biographique et historique de la guerre d'Algérie, Éditions Jean Curutchet, 2000, p 18.

ولا تزال إلى يومنا هذا الكثير من المعالم شاهدة على همجية المستعمر⁽¹⁾، حيث انتهكت الأعراض وسُلبت الأرزاق وأُحرقت الجثث، وتكتّف العدوان على القرى والمداشر في الأرياف بالطيران الحربي والقصف البحري. وخوفاً من ردود الفعل الدولية، تظاهرت السلطات الرسمية بتكليف لجنة للتحقيق في المجازر التي أسّمتها بـ "الأحداث"، إلا أن هذه اللجنة لم تُكلّف نفسها حتى عناء التنقل إلى مواقع المجازر⁽²⁾.

اعتقدت سلطات الاحتلال بارتكابها لهذه المجازر التي خلّفت 45000 شهيد، بدعوى السهر على "استتباب الأمن وإعادة النظام للبلاد"، أنها حافظت على هيبتها الداخلية والخارجية، بل حدث العكس، إذ كانت هذه المجازر الفظيعة المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، حيث تبلور الوعي السياسي لدى الطلائع الثورية التي آمنت بضرورة حمل السلاح كبديل أمثل لكل الممارسات النضالية السابقة لتصفية الاستعمار.

2.1- التنسيق الاستخباراتي والعسكري:

بينما كانت حرب الهند الصينية على أشدها، بدأ التونسيون والمغاربة تحت تأثير الاستفاقة التي كان يشهدها العالم العربي يخوضون حركة التحرر في ظل نظام الحماية الفرنسية⁽³⁾، وهذا الوضع المضطرب لم تكن تتجاهله السلطات الاستعمارية، وخوفاً من امتداد تأثيره إلى المستعمرة الجزائرية، أصدر الحاكم العام روجي ليونارد Roger Leonard⁽⁴⁾ أمراً بالتحقيق في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، خاصة وأن الحكومة العامة انتابها شكوك وحالة من القلق منذ 1952 حول حالة الهدوء في أوساط السكان. وللتأكد من سلامة الوضع، أسندت هذه المهمة إلى جون فوجور Jean Vaujour⁽⁵⁾ المدير العام للجهاز الأمني، الذي

(1) - نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: كاف البومبا (Gouffre de la bombe)، فرن هيليوبوليس، جسر العواذر، جسر خراطة، شعبة لآخرة... الخ نفذت آلاف الاعدامات في حق الجزائريين.

(2) - أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات وزارة المجاهدين، 2002، ص ص 238-239.

(3) - محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المغاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 10.

(4) - روجي إيتيان جوزيف ليونارد Roger Etienne Joseph Leonard من مواليد 1898 بـ "بوردو". أدى الخدمة العسكرية في سن مبكرة ضمن كتيبة سلاح المدفعية، بعدها واصل دراسته بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية مما سمح له بتقلد عدة مناصب إدارية أهمها، مقدم العرائض بمجلس الدولة عام 1930، ومديراً لمنازعات العدالة العسكرية والدرك، ومحافظاً لشرطة باريس عام 1947. عيّن حاكماً عاماً محل الحاكم العام مارسيل إدموند نايجلان (1951-1955).. وبسبب خلاف مع رئيس المجلس الوطني الفرنسي منداس فرانس عيّن بدله جاك سوستيل كحاكم عام بتاريخ 25 جانفي 1955. وبعد عودته إلى فرنسا عيّن رئيساً لمجلس المحاسبة لمدة خمسة عشر سنة، وبعد عام 1958 استدعي للمشاركة في أشغال اللجنة الدستورية المؤقتة والمجلس الأعلى للإصلاح الإداري إلى غاية تخليه عن هذا المنصب عام 1969. وافته المنية عام 1987. للمزيد من التفاصيل انظر: Yves courrière, la guerre d'Algérie, T V, Dictionnaire et Documents, Editions SGED, Paris, 2001, p 2165 .

(5) جون فوجور من مواليد 27 أكتوبر 1914 بمدينة Tulle الفرنسية، وضع تحت تصرف الحاكم العام للجزائر روجي ليونارد Roger Leonard، حيث تقلّد منصب المدير العام للأمن الفرنسي ابتداءً من جوان 1953 إلى غاية جويلية 1955. كان على اتصال وثيق بالمصالح الأمنية الفرنسية في كل من القاهرة وتونس والمغرب، مكنته من جمع معلومات هامة حول الإعداد لتفجير الثورة في بلدان=

بمجرد استلام مهامه بالجزائر عام 1953 نبّه إلى أهمية التنسيق بين المصالح الأمنية بالبلدين المجاورين للجزائر، بعدما استنتج بأن "الحوادث" التي تقع بإحدى البلدان المغاربية الثلاث سرعان ما يمتد تأثيرها إلى جارتها المجاورتين. واغتتم أول فرصة في مارس 1954 عند انعقاد "مؤتمر الدفاع عن شمال افريقيا" بتونس لمقابلة مدير الأمن بهذا البلد بيير روبير Pierre Robert لطرح هذه الانشغالات، وسمح له هذا اللقاء الذي دام يومان من تدارس أوضاع البلاد التونسية من الناحية التنظيمية والخدماتية بمصلحة الجهاز الأمني، وعليه تمّ اتخاذ قرار تبادل المعلومات الاستخباراتية، ودعوة ممثلي الأجهزة الأمنية بالبلدين المجاورين لعقد اللقاءات وتكرار الاتصالات فيما بينهم من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الوضع المتريدي على الحدود⁽¹⁾.

ولا نستبعد استغلال سلطات الاحتلال للتقرير الاستخباراتي لمدير الأمن الذي حرّره بعد الجولة التفقدية التي قادته إلى منطقة القبائل والقطاع القسنطيني، حيث لاحظ أن الغطاء الغابي الممتد من القالة إلى غاية تبسة يمنح كل الظروف المساعدة على التصعيد الثوري المحتمل⁽²⁾، وهذا ما دفعها ابتداءً من جويلية 1954 إلى التنسيق بين قيادتها العسكرية وقواتها المتمركزة بقسنطينة وتلك المتواجدة بتونس لمواجهة خطر "الفلاقة" التونسيين⁽³⁾ خاصة بعد تسلّلهم إلى سوق أهراس والأوراس والتي كانت مبعثاً للقلق المبرّر لدى قيادة أركان الجيش الفرنسي في الجزائر⁽⁴⁾.

=شمال افريقيا من خلال تقرير موسوم بـ "Les commandos nord-africains" أعدّه في مارس 1954. وبعد عودته إلى باريس أشرف على مهام أخرى بمكتب وزير الداخلية بورجيس مونوري Bourgès- Maunoury عام 1955، ثم عيّن مستشارا بمكتب وزير الداخلية جول جيلبير Jules Gilbert من 1956 إلى 1957، بعدها تولى منصب مدير إدارة الأحوال المدنية والعسكرية بمكتب حكومة بول دولوفريه Paul Delouvrier الفرنسية بالجزائر عام 1960. يعتبر أكبر شاهد عيان على الانتفاضة التحريرية التي دَوّن أحداثها من خلال كتابه الشهير: «De la révolte à la révolution : Aux premiers jours de la guerre d'Algérie»، وقد أهدى نسخة من كتابه شخصيا للمناضل عبد الحميد مهري رحمه الله لما كان سفيرا بفرنسا، توفي بتاريخ 28 مارس 2010 عن عمر ناهز 95 سنة.

للمزيد من التفاصيل انظر: Yves courrière, la guerre d'Algérie..., T V, op.cit, p 2197.

(1) - Jean Vaujour, **De la révolte à la révolution : aux premiers jours de la guerre d'Algérie**, editions A. Michel Paris, pp 98-99.

(2) - **ibid**, p 91.

(3) - استعملت كلمة "الفلاقة" من قبل سكان الصحراء الشرقية وأطلقوها على خصومهم، وشاعت عام 1916 لدى السنوسيين ضد خصومهم ولدى التوارق، وأصبحت تُطلق على كل من سيتعاون مع الثوار السنوسيين فيما بعد، ومن ثم أخذها الفرنسيون واستعملوها ضد ثوار تونس عام 1953. وهذه التسمية تعني قطاع الطرق بالعامية التونسية، واستعملت للتهمك والاحتقار، وتسمية الثوار التونسيين "بالفلاقة" إنّما يعبر عن كره شديد وعميق للثورة والثوار، وأصبحت فيما بعد تطلق تسمية fellaghas أو fellouzes على ثوار الجزائر ابتداء من عام 1954. وكان يُراد بهذه التسمية ذم جهة التحرير الوطني وإظهارها للرأي العام الفرنسي والعالمي بمظهر الهمجى، حتى يرتاب الناس في شرعية الثورة الجزائرية وللحطّ من قيمة قيادتها، للاستزادة أكثر انظر: يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع،، ج2، مرجع سابق، ص 60 وأيضا: عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، منشورات م. و. د. ب. ح. و. ث. ن 1954، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، د. ت، ص 65.

(4) - Maurice Faivre, **Les archives inédites de la politique algérienne 1958-1962**, éditions l'Harmattan, 2000, p 179.

ومن أولى الإجراءات المتخذة في هذا المجال، استرجاع فرقة المهاري من تونس وتمركزها بمنطقة نفرين⁽¹⁾ ابتداء من 8 جويلية 1954، وخصّصت لهذا الغرض طائرتين تابعتين لقوات التدخل العسكري بقاعدة تبسة⁽²⁾ للتدخل السريع بتونس، ومع نهاية سبتمبر 1954 عُيّنَت فرقة متنقلة خاصة، مهمتها تكثيف الحراسة بالمناطق الحدودية الممتدة من شمال سوق أهراس⁽³⁾ إلى جنوب تبسة، وبهذا الإجراء أصبحت الحدود التونسية الجزائرية خاضعة لمراقبة عسكرية مكثفة⁽⁴⁾.

وبسبب تسارع وتيرة النشاط الثوري في تونس، انعقد اجتماع في 15 أكتوبر 1954 بمقاطعة قسنطينة ضمّ كل من قائد القوات المسلحة بتونس، وقائد القوات المسلحة بقسنطينة لإيجاد حل عاجل لمشكل نقص الإمدادات للقوات العسكرية الحدودية وكيفية تدعيمها بقوات إضافية، لمواجهة الوضع الأمني المتردّي بالمناطق الحدودية خاصة Lamy 17 (عنابة) وقمبيطا (تاورة)⁽⁵⁾ كما جاء في تقرير الجنرال جورج سبيلمان George Spielmann⁽⁶⁾ الموجّه للناحية العسكرية العاشرة "بأنّ الوضعية تبدو أكثر خطورة مما كنّا نظن، فبالإضافة إلى الهجمات التي يقوم بها الفلاحة التونسيين، سجّلنا تواجد ثلاث عصابات مسلّحة، ترتدي أزياء عسكرية لثوار جزائريين، يتراوح عددهم بين 25 إلى 50 رجل للفرقة الواحدة، إحداها كانت متواجدة ليلة السادس

(1) - تقع نفرين على بعد 50 كلم جنوب غرب بئر العاتر، وفي أقصى جنوب ولاية تبسة (الجزائر). وهي عبارة عن واحة نخيل وزياتين . عاشور شرفي، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي، دار القصبية للنشر، 2009، ص 1419 .

(2) - كانت قاعدة تبسة العسكرية الفرنسية أكبر قاعدة للجيش الفرنسي على التراب الجزائري، يقودها بصفة دائمة ثلاث جنرالات. انظر: سعدي بن حاج عثمان، مذكرات الرائد، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 116.

(3) - تقع سوق أهراس في الشمال الشرقي من الوطن، يحدها شمالا البحر المتوسط، ومن الجنوب جبل بوخضرة، أما من الشرق الحدود التونسية من المريج إلى عين باب بحر، وتمتد غربا مع خط السكة الحديدية إلى غاية الناظور، فالكاف الأعكس ثم سدرانة. تتألف تضاريسها من سلسلة جبلية يصل ارتفاع بعضها إلى 1400م (المسيد) مكونة جبالا شاهقة تكسوها أشجارا عالية ومتشابكة، كجبل كاف الشهبه، العزة، بوعباد، الدير، أولاد مسعود، بني صالح، أولاد بشيخ النبائل، أولاد مومن، سيدي أحمد وبوخضرة. تكمن الأهمية الاستراتيجية لهذه التضاريس في صعوبة مسالكها. شكّلت سوق أهراس قاعدة لوجستكية للحلفاء ضد القوات الألمانية- الإيطالية المتمركزة في تونس، الأمر الذي ساعد المجاهدين على التمرکز فيها بقوة، فتحوّلت إلى قاعدة استراتيجية في كفاحهم الثوري عاشور شرفي، معلمة الجزائر...، مرجع سابق، ص ص 845-846.

(4) - Annie Rey- Goldzeigher, la frontière algéro- tunisienne pendant la guerre d'Algérie dans les archives militaires de vincennes, in Actes du 7 E colloque internationale sur la résistance armée en Tunisie aux 19e et 20e siècles, organisé par l' ISHMN le 18,19 et 20 novembre 1993, publications de ISHMN, Tunis, 1995, p 43.

(5) - هي اليوم، بلدية تقع على بعد 20 كلم من مقر ولاية سوق أهراس، على ارتفاع 850 م، كانت تسمى في العهد الروماني "طاغورة، وفي العهد الإسلامي "عين قطار"، وخلال الاحتلال الفرنسي قامبيطا GAMBETTA . انظر:

Achour Cheurfi, **Dictionnaire des localités Algériennes**, Editions Casbah, Alger, 2011, pp 1078- 1079.

(6) - جورج سبيلمان George Spielmann خريج المدرسة العسكرية (سان سير)، عين قائدا بمقاطعة قسنطينة (1954- 1955) ومستشارا عسكريا للرئيس إدغار فور. من أشهر مؤلفاته «souvenirs d'un colonialiste» الذي صدر عام 1968 و «les cas de consciences de l'officier» عام 1970. انظر: Jean – Louis Gérard, **op. cit**, p 182.

عشر من الشهر الحالي بالقرب من خط السكة الحديدية الرابط بين سوق أهراس وغارديماو⁽¹⁾ الحدودية⁽²⁾.

ومن بين الإجراءات الردعية، وضعت المناطق الحدودية في حالة تأهب قصوى تحت اسم "العمليات الليلية" مهمتها إجبار الثوار على مغادرة معاقلهم الحصينة، لتسهيل مهمة الجيش الفرنسي للقضاء عليهم، فأعطيت تعليمات صارمة ارتكزت على:

- توجيه عمليات "أمنية" (عسكرية) للقضاء على "أعمال الشغب التي يثيرها الجزائريون"، في ظل بقاء "العصابات التونسية" داخل الحدود التونسية مع تكليف عناصر الشرطة بهذه المهمة.
- وفي حالة اجتياز "الفلاقة" (الثوار) التونسيين للحدود، تتحوّل المهمة إلى عملية حربية، بواسطة المحاصرة والتدمير الكلي للمجموعات "المتمرّدة"⁽³⁾.

ونفس الانطباع استنتجه جون فوجور Jean Vaujour خلال الجولة التي قام بها إلى الغرب الجزائري لعدة أيام، إذ لاحظ غياب التغطية الأمنية للعديد من مراكز الشرطة والثكنات، وسجّل انطباعه الآتي: ".... الاتصالات والتنقّلات على الحدود الجزائرية المغربية قائمة بسهولة تامة، ولا تخضع إلى مراقبة أجهزتنا، وليس من المعقول على الإطلاق أن نترك الأمر على حاله، خاصة وأن التطورات الحاصلة على نطاق الحدوديين في الجزائر كما في المغرب، وهي تنذر بأحداث خطيرة ستواجهنا حتما مستقبلا، وإنني لا أستغرب عدم اتخاذ أي إجراء جدي بهذا الأمر...". وإزاء هذا الوضع، فكّر في أهمية الاتصالات بالمصالح الأمنية في المغرب وتونس خاصة بعدما أصبح الوطنيون في البلدين يثيرون المخاوف الفرنسية، وتجسّد هذا المسعى في ندوة الأمن في إفريقيا الشمالية المنعقدة بالعاصمة تونس في مارس 1954 السابقة الذكر بحضور الحاكم العام ومساعديه وجنرالات على رأس القيادة العامة للجزائر، تونس والمغرب، ورؤساء ومسؤولي المصالح الإدارية المدنية. وخلال المحادثات أفصح عن انشغاله وقدّم تصوّر أمني استعجالي مفاده: "ضرورة إيجاد استراتيجية قائمة على التنسيق بين مصالح الاتصالات المشتركة وتكون نتائجها إيجابية لكشف وردّ المخاطر التي يشكلها الدعم اللوجستيكي للوطنيين الجزائريين إذا ما وجدوه عند إخوانهم في المغرب، وهذا ما سيحصل فعلا..."⁽⁴⁾.

ويبدو جليا أن نتائج الندوة المذكورة آنفا، أثمرت في تفعيل دور مصالح الأمن بالرباط خاصة مركز الاستعلامات العملي Centre de Renseignement opérationnel، وتجلّى ذلك بوضوح

(1)- غارديماو (غار الدماء) مدينة تونسية، تقع قرب مدينة جندوبة على بعد 11 كلم من الحدود الجزائرية، بين مرتفعين هما جبال خمير وجبال الكاف، استخدمت كمقر للقيادة العامة لجهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير (1958-1962). عاشور شرفي، قاموس الثورة... مرجع سابق، ص 248.

(2) - Annie Rey- Goldzeigher, **op.cit**, pp 43- 44.

(3) - **ibid**, pp 44 - 45 .

(4) - Jean vaujour, **op. cit**, p 96.

من خلال التقارير التي وردت إلى هذه المصالح بأنها على دراية بالتنقلات والنشاطات المشبوهة للمغاربة والجزائريين، نذكر منها:

- توافد الآلاف من المغاربة إلى التراب الجزائري على طول الشريط الحدودي بشكل عادي ودون أي إجراء أمني أو جمركي.

- الانتباه إلى لهيب الوطنية في أوساط طلبة فاس وانتشار أفكار القومية العربية ودور جامع الأزهر وجامع القيروان في تأجيحها.

- رصد خطورة البرامج التي تبثها إذاعة القاهرة التي تعمم الاستماع إليها في مراكش والجزائر، والسعي للتشويش عليها وإفساد بثها.

- لجوء المهاجرين الجزائريين إلى القنصلية الإيطالية بمراكش للحصول على تأشيرة الدخول إلى إيطاليا ومنها إلى مصر للإفلات من المضايقات الفرنسية.

- مرور قوافل مشبوهة قادمة من الجنوب مُحَمَّلة بكميات من القنابل الإيطالية لتنفيذ عمليات عسكرية في المغرب⁽¹⁾.

ولوضع حدّ لهذه النشاطات، قرّرت سلطات الاحتلال سنة 1954 إقامة مركز بوجدة المغربية مدعمة بوحدة من الحرس، مهمتها المراقبة والتنقل على طول الخط بين وجدة وبورساي Port Say (مرسى بن مهيدي) ، وإلى الجنوب كذلك، وأسندت هذه المهمة إلى مصالح الاستعلامات العامة لتلمسان على مستوى ثلاث نقاط حساسة: مغنية، بورساي والغزوات Nemours⁽²⁾، كما وجهت تحذيراتها بطريقة غير مباشرة لإسبانيا القوة الصديقة لجامعة الدول العربية⁽³⁾ آنذاك، وأجرت مناورات عسكرية بالقرب من الممرات المعتادة لمهربي الأسلحة الوافدين من المغرب الأسباني⁽⁴⁾.

(1) - عبد المجيد بوجلة، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، السنة الجامعية 2007 – 2008، ص ص 70-71.

(2) - René Bail, **l'Oranie 1954-1962**, Editions Heimdal, Bayeux, 1987, p 116.

(3) - الجامعة العربية أو كما تسمى أيضا جامعة الدول العربية، هي منظمة إقليمية للدول العربية في الشرق الأوسط. تأسست في القاهرة في 22 مارس 1945 وكان عدد الدول الأعضاء المؤسسين آنذاك سبع دول هي: مصر، سوريا، لبنان، العراق، إمارة شرق الأردن (الأردن حاليا)، السعودية واليمن، وانضمت إليهم دول أخرى هي: ليبيا (1953) والسودان (1956) وتونس والمغرب (1958) والكويت (1961) والجزائر (1962) والبحرين وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة (1971) وتبعهم موريتانيا (1973) ثم الصومال (1974) ومنظمة التحرير الفلسطينية (1976) وجيبوتي (1977) وأخيرا جزر القمر (1993). كان الهدف من إنشائها لتعزيز وتنسيق البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء والتوسط في فض النزاعات بينهم وبين أي طرف آخر. انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 2، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت، د.ت، ص ص 19-20.

(4) - Jean charles jauffret, **la guerre d'Algérie par les documents, T2, les portes de la guerre : des occasions manquées a l'insurrection 10 Mars 1946-31 décembre 1954**, Service Historique de l'armée de terre, château de Vincennes, 1998, p 562.

1.3- إمداد الحروب الخارجية بالتعزيزات العسكرية:

تعددت مهام الجيش الفرنسي في بلدان شمال افريقيا عامة والجزائر خاصة مثلما أوضحها الجنرال الفرنسي مارسيل لاجواني Marcel LAJOUANIE قائد القوات البرية في تقرير مؤرخ في 31 ماي 1954 الذي أفاد بأن القوات المسلحة المتمركزة هناك، أسندت لها المهام التالية⁽¹⁾:

- إعداد القوات العسكرية للبلد المعبأ.

- تعزيز قوات المشاة في الهند الصينية.

- المساعدة في حفظ النظام.

وللقيام بهذه المهام، كانت السلطات العسكرية تحتفظ بالقوات الآتية:

الجزائر: 53.000 عنصر

المغرب: 45.000 عنصر

تونس: 15.000 عنصر

وبالإضافة إلى الدرك، هناك عدد من سرايا الحراسة في كل من: الجزائر 8 سرايا، المغرب 4 سرايا، تونس 5 سرايا⁽²⁾.

وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية، اضطرت فرنسا إبقاء البعض من قوات جيشها النظامي بالعديد من مستعمراتها لإخماد الحركات الانتفاضية هناك، وسنركز على أهمها لخصوصية بعضها في الاستراتيجية العسكرية الفرنسية في تلك المرحلة الحرجة.

1.3.1- بالشرق الأقصى⁽³⁾: في خضم الحرب العالمية الثانية التي عُرفت بفضاعتها على الشعوب المُستعمرة، دخلت فرنسا من جديد في حرب استعمارية ضد فييتنام⁽⁴⁾ بعد

(1) - SHAT, Fonds Général Blanc 145K 25, Fiche relative à la situation des forces de l'armée de terre en Afrique du Nord, Paris, le 31 Mai 1954, p 1. **Op. cit**, pp 657-658.

(2) - **ibidem**.

(3) - استخدمت تسمية الشرق الأقصى من أهل الشرق الأوسط والعالم الغربي للإشارة إلى دول شرق آسيا.

(4) - كانت فييتنام الواقعة في جنوب شرق آسيا على خليج تونكين وبحر الصين (عاصمتها هانوي)، مستعمرة فرنسية منذ القرن التاسع عشر من 1859 إلى غاية 1885، ثم احتلها اليابانيون خلال الحرب العالمية الثانية (1941). وبعد الانسحاب الياباني، قرّر هوشي منه إعلان الاستقلال، لكن فرنسا رفضت الاعتراف به، كما عارضته بريطانيا خوفا من تشجيع شعوب مستعمراتها على المطالبة بالاستقلال أيضا. وسعى هوشي منه لاعتراف أمريكا، حيث بعث برسائل للإدارة الأمريكية إلا أن هاري ترومان لم يرد عليها. لذا قرّر هوشي منه العودة للكفاح المسلح ضد الفرنسيين. بعدما أرسلت قوات كبيرة للشرق الأقصى عام 1945 قوامها 488.500 مقاتل، واندلعت الحرب الهند الصينية الفرنسية في 20 نوفمبر 1946 ودامت إلى غاية 20 جويلية 1954، شارك فيها 122.920 من شباب مستعمرات شمال افريقيا لم يعد منهم في نهاية الحرب سوى 6827 حيث سجل 3646 قتيل، 1829 مفقود، 1355 وافتهم المنية بسبب الأمراض والحوادث، و11407 جريح و9034 رجعوا إلى أوطانهم بسبب عاهات جسدية. للمزيد من التفاصيل انظر:

Jean Charles Jauffret, **op.cit**, p 639.

إعادة احتلال البلاد سنة 1946. وبحكم تورّطها في هذه المغامرة الاستعمارية استنجدت بقوات كبيرة من جيشها النظامي⁽¹⁾ كما يوضّحه الجدول الآتي:

سنة 1948	جويلية 1952	جويلية 1953
75.000 جندي	108.000 جندي	125.000 جندي

وبانضمام قوات إضافية محلية إلى صفوف الجيش الفرنسي فإن مجموع القوات المقاتلة هناك⁽²⁾ أصبحت تقدر بـ:

ديسمبر 1946	جويلية 1947	أكتوبر 1950	جويلية 1952	نوفمبر 1953	جويلية 1954
60.000	101.000	200.000	276.000	300.000	350.000

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، فإن السلطات الاستعمارية لم تتردّد بالرغم من معارضة الأحزاب والشخصيات الوطنية⁽³⁾ في توريث شباب مستعمراتها وخاصة بشمال إفريقيا (الجزائر، تونس والمغرب) وباقي مستعمراتها بإفريقيا ورُجّ بالكثير منهم في هذه الحرب بنسب متفاوتة، زيادة على المرتزقة الأجانب كما يوضّحه الجدول الآتي⁽⁴⁾.

(1) - SHAT, Fonds Général Blanc 145K 25, **Op. cit.**

(2) - **ibidem.**

(3) - ذكر المؤرخ محفوظ قداش نقلا عن جريدة الحرية Liberté الصادرة بتاريخ 30 مارس 1950، أن الأحزاب الوطنية والشخصيات المناهضة للهيمنة الاستعمارية رفضت إقحام الشباب الجزائري في هذه الحرب، حيث تقدّم الحزب الشيوعي الجزائري في مارس 1950 بـ "ميثاق وحدة العمل" وانخرطت فيه الأحزاب الوطنية وغيرها من التجمعات والشخصيات، متفقة على ضرورة التعجيل لتشكيل جبهة وطنية ديمقراطية جزائرية هدفها الاستقلال الوطني للجزائر وإقامة جمهورية ديمقراطية جزائرية بدستورها وبرلمانها وحكومتها. ومن بين الاقتراحات التي تقدمت بها، زيادة على الدفاع عن حرية التعبير بمختلف أشكالها وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، إدراج في الاقتراح الثالث مسألة "إعادة الجنود الجزائريين من الفيتنام، وإبطال إجراءات تجنيد الشبان المسلمين وتمديد الخدمة العسكرية إلى 18 شهرا، بما أن الجزائريين يرفضون أن يستعملوا وقود حرب ضد أي شعب". ونظّم الجزائريون أثناء حرب الهند الصينية إضرابات استنكارا للحرب في الفيتنام وحتى النساء تمددن في السكك الحديدية لمنع القطارات التي تحمل الجنود إلى ساحات القتال من المسير. وورد في إحدى تقارير استخباراتية مؤرخة في 28 ديسمبر 1953 أنه تم تنظيم "يوم عالي للتضامن مع الشعب الفيتنامي والكفاح ضد الحرب في الفيتنام، وانعقدت بعض الاجتماعات، أحداها في الجزائر العاصمة بحضور 300 شخص، كما أضرب عمال الموانئ عن العمل في موانئ العاصمة وعناية وسكيدة تعبيرا عن رفضهم الحرب في الفيتنام. للمزيد من التفاصيل انظر: محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919- 1936)، ج 1، ترجمة امحمد بن البار، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 1366، وأيضا: أعمر زواوي، روايات وشهادات، ترجمة العيد دوان، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ص 247، وكذلك: Shat, 1H 1261, compte rendu Hebdomadaire situation a la date du 28 Décembre 1953, in jean charles jauffret, **op.cit**, p 640.

(4) - **ibid**, pp 64 , 72.

1953	1951	1949	1947	
26.86	25.82	24.07	10.35	شمال افريقيون
14.88	15.05	12.04	0.76	الأفارقة
17.31	17.31	15.84	13.93	اللفيف الأجنبي

وتلبية لاحتياجات الشرق الأقصى من الموارد البشرية المؤهلة عسكريا قبل منتصف سنة 1954، تم إنشاء مراكز للتدريبات العسكرية في المنطقة العاشرة (الجزائر)، كما قرّرت الحكومة الفرنسية إرسال تعزيزات عسكرية من بلدان شمال افريقيا إلى الهند الصينية وهي:

- كتيبة المظليين الأجانب تعداد عناصرها 350 مقاتل .
- مجموعة متنقلة، وفوج المشاة ومجموعة المدفعية تعداد عناصرها 3000 مقاتل .
- كتيبتان جزائريتان (1300 جزائري) وكتيبة مغربية (700 مغربي)، استقدمت من فيلق شمال أفريقيا المتمركزة في ألمانيا، لسدّ النقائص في تعداد القوات الفرنسية في الشرق الأقصى⁽¹⁾.

اللفيف الأجنبي	شمال افريقيون وفرنسيون			
	تونس	المغرب	الجزائر	
4 200	200	5 000	1 500	الفصل الأول 1954
3 700	600	2 100	200	الفصل الثاني 1954
–	300	4 000	5 000	السداسي الأول 1955

والجزير بالذكر أيضا فإن القوات الاحتياطية بشمال افريقيا فكانت شبه منعدمة، بحيث لم تستطع وزارة الدفاع الفرنسية خلال خمسة أشهر من سنة 1954 إرسال سوى 879 مقاتلا إلى الهند الصينية بسبب قلّة عدد قواتها المقاتلة⁽²⁾، كما سبّبت الهزيمة الفرنسية في ديان بيان فو⁽³⁾ للسلطات الاستعمارية أزمة حادة نظرا لقوة وصمود المقاومة التحريرية

(1) - jean charles jauffret, **op.cit**, pp 657-658.

(2) - jacques chevalier , **Nous Algériens**, éditions Calmann – Lévy, Paris ,1958, p 113 .

(3)- تقع ديان بيان فو Dien Bien Phu في القسم الشمالي من فيتنام على مقربة من الحدود اللاوسية، خضعت كبقية مناطق فيتنام والهند الصينية للسيطرة الفرنسية، وأقامت بها القوات الفرنسية حصنا عسكريا كبيرا تنفيذا لخطة الجنرال هنري نافار. وتم عزل ديان بيان فو جوبا بعد أن قطعت فرق الثوار الطريق الرئيسي لإمدادها. شهدت معركة مصيرية بين قوات تحرير فيتنام بقيادة الجنرال فون نجوين جياب والجيش الفرنسي مدعوما من قوات حلف الناتو، وبالرغم من خسائره التي تعدت ثلاث أضعاف الخسائر الفرنسية لكنه حقق انتصاراته على الجيش الفرنسي. و باستيلاء القوات الفيتنامية على حصن ديان بيان فو في 8 ماي 1954 يكون قد مضى على الحرب الفيتنامية – الفرنسية ما يقارب 8 سنوات و 8 أشهر كلف الفرنسيين حتى معركة ديان بيان فو الكثير من النفقات=

الفيتنامية⁽¹⁾ تعداد قواتها حوالي 50.000 مُقاوم بقيادة الجنرال فون غوين جياب Vo Guyen Giap⁽²⁾ الذي استطاع سحق الحاميات الفرنسية المُرابطة هناك مخلّفاً في صفوفهم عدداً معتبراً من القتلى والجرحى والأسرى والمفقودين⁽³⁾، لذا هبّ السياسيون في فرنسا لإنقاذ الموقف باستقدام بيير منديس فرانس Pierre Mendes France⁽⁴⁾ إلى الحكم وتحميله "مسؤولية قبر

=المادية والخسائر العسكرية. للمزيد من التفاصيل انظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، الجزء الخامس، الطبعة الأولى 2013، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013، ص ص 1974-1968.

(1)- تردّد على ألسنة القادة والضباط العسكريين أن السلطات الفرنسية أرادت استدراج القوات الفيتنامية إلى تلك المنطقة التي أقام فيها الفرنسيون حامية ضخمة تعتبر الأهم في المنطقة من حيث الحجم والتسليح، فحشد الجنرال الفيتنامي نجوين جياب قوات متفوقة في العدد وفي الروح المعنوية حول التلال المحيطة بالمنطقة، واستعان بعنصر الطبيعة المحيطة من أشجار كثيفة ومناطق وعرة في إخفاء قواته وسلاحه وهو ما أدى إلى تضليل الغارات الجوية الفرنسية، وعندما بدأت المعركة وجدت القوات الفرنسية نفسها محاصرة. ومع تعذر الحصول على إمدادات عن طريق البر لجأت فرنسا إلى إنزال المظليين عن طريق الجو، وعندها خرجت المدافع المضادة للطائرات من مخابها لتحصد الطائرات والمظليين وتضيق الخناق على القوات الفرنسية. واتسم التكتيك الفيتنامي بالتحول من قتال سريع إلى قتال بثبات مما سمح بتحقيق نصر سريع على الفرنسيين. وفي السابع من ماي 1954، وبعد حصار دام 56 يوماً، استسلم الجيش الفرنسي، وكانت الحصيلة ثقيلة من حيث خسائره البشرية واللوجستية. انظر تفاصيل المقاومة في ديان بيان فو بقلم الجنرال جياب في: المجاهد، عدد 80، 17 أكتوبر 1960، ص 12.

(2) - اسمه الكامل فون غوين جياب Vo Guyen Giap من مواليد 25 أوت 1912، هو عسكري وسياسي فيتنامي وضابط سابق في الجيش الشعبي الفيتنامي، يُعد من أهم شخصيات حرب فيتنام، وصاحب خطة معركة ديان بيان فو التي انهزمت فيها فرنسا في 7 جوان 1954 وأنهت حرب الهند الصينية الأولى والاستعمار الفرنسي لفيتنام. وأدى الانتصار على الفرنسيين إلى تقسيم البلاد وبداية عهد جديد من الحروب، وهذه المرة بين الشمال الشيوعي والجنوب المدعوم من قبل الولايات المتحدة. ولقد ساهم جياب في تحقيق النصر على الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1975. ويعد جياب - الذي ألف عدداً من الكتب في مجال الاستراتيجيات العسكرية- مؤسس الجيش الشعبي الفيتنامي، وألهمت خططه الحربية المقاتلين في مختلف أنحاء العالم الذين كانوا يسعون إلى التحرر من الاستعمار. توفي في الرابع من أكتوبر عام 2013 عن عمر ناهز 102 في مستشفى عسكري في العاصمة هانوي. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت. ن، ص 121-122.

(3)- تكبدت القوات الفرنسية المُرابطة في منطقة الهند الصينية خسائر فادحة، خاصة بعد معركة ديان بيان فو، إذ تمكّن الجيش الشيوعي الفيتنامي من سحق حامية فرنسية قوامها 15.000 رجل سقط منهم ما يزيد عن 10.000 ضحية بين قتيل وأسير. وتذكر بعض المصادر بأن الخسائر البشرية في صفوف الجيش الفرنسي ما لا يقل عن 100926 رجلاً ما بين قتلى وجرحى وأسرى خلالها الفيتناميون 10.000 جندي وضابط فرنسي. وكان ضمن تلك الحامية الفرنسية ثلاثة كتائب من القنصاة الجزائريين قاتلت ببسالة في معركة ديان بيان فو. أما إيف كوريير فقدّر عدد القتلى بـ 92000 قتيل، وأبيدت دفتان من مدرسة سان سير العسكرية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يُمنى فيها جيش أوروبي متمرّس بهزيمة حاسمة في معركة فاشلة، ومثلت نهاية للإمبراطورية الفرنسية في الشرق الأقصى، وكانت مصدر إلهام للمقاتلين المناوئين للاستعمار. ولم يكن مصادفة أنه وبعد أسابيع قليلة، اندلعت ثورة عنيفة في الجزائر، مثّلت بداية لحرب دامية استمرت أزيد من سبع سنوات. للمزيد من التفاصيل انظر: دومينيك فارال، معركة جبال النمامشة (1954-1962) مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، 2008، ص 68، وأيضاً:

jacques chevallier, op.cit, p 113 وكذلك:

Yves courrière, la guerre d'Algérie, T1 les fils de la toussaint, éditions SGED, Paris, 2000, p 259.

(4) - بيير منديس فرانس Pierre Mendes France من مواليد 11 جانفي 1907، مارس المحاماة وانشغل بالسياسة رغم صغر سنه، إذ انتخب في عام 1932 نائب عن الحزب الراديكالي وهو في سن الخامسة والعشرين، كما أصبح أميناً عاماً للجمهورية سنة 1938. التحق بالمقاومة الفرنسية في لندن أثناء الحرب العالمية الثانية. عين وزيراً للاقتصاد لكنه استقال في أبريل 1945، ثم عاد ليتولى رئاسة الحكومة الفرنسية من جوان 1954 إلى غاية فيفري 1955. وقد عارض سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة سنة 1958. وبعد هذا التاريخ لم يعد له تأثير يذكر في الحياة السياسية الفرنسية إلى أن وافته المنية بتاريخ 18 أكتوبر 1982. لزهري بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية.....، مرجع سابق، ص 295.

المستعمرات"⁽¹⁾ وإخراج البلاد من المأزق لكنه أخفق. وهذه الكيفية أرغمت حكومته على الذهاب صاغرة إلى طاولة المفاوضات سنة 1954 للإمضاء على اتفاقيات جنيف⁽²⁾ التي كرّست الهزيمة السياسية والعسكرية لفرنسا في الهند الصينية وخسارتها لواحدة من أهم وأكبر مستعمراتها فيما وراء البحار بعد استنزاف عدد معتبر من القوى البشرية، ورحيل ما تبقى من قواتها وانسحابها بصفة نهائية من تلك البلاد واستغرقت العملية أكثر من سنة⁽³⁾.

تسببت هذه الهزيمة بعد سبع سنوات من الحرب في انهيار معنويات الجيش الفرنسي وأغلبه محترف⁽⁴⁾، زيادة على أنها فتحت شرخا خطيرا في الاقتصاد الفرنسي الذي منعه من التقدم، وسُجل عجز في تمويل حرب الهند الصينية في سنواتها الأخيرة والتي كانت تُكَلّف الخزينة مليار فرنك يوميا، ولولا الانفاق الأمريكي على هاته الحرب إلى غاية سقوط ديان بيان فو في ربيع 1954، والاستغلال البشع لموارد مستعمراتها لأدى بها إلى الإفلاس وإلى التوترات الاجتماعية الخطيرة⁽⁵⁾، إلا أن الهزيمة لم تمنع من انتقال آثارها إلى دول المغرب العربي مع بداية حركة المقاومة سنتي 1951 و1954 إذ حاولت فرنسا استرجاع شرفها الضائع هناك، لكن حدث ما لم يكن في حسابان الساسة الفرنسيين وعسكريهم. فعلى الصعيد المغربي، كانت فرنسا تعيش وضعا آمنا صعبا تميّز بالتوتر بين الوطنيين وسلطات الاحتلال،

(1) - محمد حربي، مرجع سابق، ص 11.

(2) - دارت محادثات سلام في جنيف السويسرية، إذ التقى فيها الفرنسيون والفيتناميون في أوائل 1954 بحضور ممثل لكل من الصين والاتحاد السوفيتي وأمريكا وبريطانيا. وتوصل المجتمعون إلى اتفاقية هدنة بين فيتنام الشمالية وفرنسا لم يوقعها إلا هذين الطرفين باعتبارهما المتحاربين الرئيسيين في المنطقة، وقد تضمنت الوثيقة عدة بنود، كان من أهمها: وقف فوري لإطلاق النار، تحديد خطوط الهدنة المؤقتة إلى حين إجراء انتخابات عامة في البلاد، وإعادة تجميع وتنظيم القوات المتحاربة، ونصّت الاتفاقية على فصل مؤقت لفيتنام على طول خط العرض 17، على أن تقوم حكومة برئاسة هوشي منه في الجزء الشمالي وعاصمته هانوي، وأخرى من حلفاء فرنسا السابقين في الجنوب وعاصمته سايقون. كما نصت الاتفاقية على إجراء انتخابات عامة بعد سنتين في شطري فيتنام لتوحيدهما، ونصت أيضا على عدم إرسال الدول المشاركة في مؤتمر جنيف أي جنود أو عتاد عسكري لشطري فيتنام خلال هاتين السنتين. للمزيد من التفاصيل انظر: فراس البيطار، مرجع سابق، ص 1975-1984.

(3) - شرعت سلطات الاحتلال في إجلاء قواتها تدريجيا من المنطقة في أكتوبر 1954 واستغرقت العملية أكثر من سنة "لأنها كانت ملزمة بحفظ النظام وبتطبيق الشروط المتعلقة بالهدنة والسلم". وتم إرسال جزء منه خاصة من ذوي الأصول المغربية إلى تونس والجزائر والمغرب الأقصى، وأقامت لهؤلاء ثكنات ومراكز مؤقتة لإيواء هؤلاء الجنود الذي كانوا ينتمون خاصة لفرقة المشاة القناصة، وكان يرأسهم ضباط فرنسيون. انظر: دومينيك فارال، مصدر سابق، ص 69.

(4) - ما زاد الوضع تعقيدا للسلطات السياسية والعسكرية بالخصوص، تلك الأزمة المعنوية والنفسية التي كانت تمرّ بها المؤسسة العسكرية الفرنسية عامة و"جيش افريقيا" خاصة من جراء ما خلفته حرب الهند الصينية من آثار على معنويات الجيش الفرنسي المحترف، الذي شعر بأنه ترك لوحده يواجه أزمته ومعاناته، دون دعم من الساسة الفرنسيين. لذا ساد الشعور بالإحباط بين أفراد المؤسسة العسكرية و "أن الجيش طعن في الظاهر من قبل السياسيين". وبعد سبع سنوات من الحرب تركزت الهزيمة العسكرية للجيش الفرنسي في ديان بيان فو، التي لم يهضم الضباط الفرنسيون انتهاء قسم كبير من جيشهم الانهزام، ولقي 37 % من سجنائه حتفهم. انظر: دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر OAS ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2012، ص 179.

(5) - جمال قنن، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص 276.

حيث شرع التونسيون والمغاربة في خوض حركة تحررية في ظلّ نظام الحماية وبأساليب خاصة، وتحت تأثير أحد النواب البرلمانيين الفرنسيين بالجزائر خلال المناقشات داخل البرلمان الفرنسي، فقد اقتيد جزء من القوات المتمركزة في الجزائر إلى البلدين المجاورين، لإخماد المقاومات هناك⁽¹⁾.

2.3.1- بتونس: تميّز الوضع في سنتي 1951 بتصعيد المواجهة مع السلطات الاستعمارية ومجموعات من الوطنيين التونسيين في مجابهة ضد القوات الفرنسية إثر عمليات القمع التي تعرّض لها الوطنيون، أدّت إلى اعتقال عشرات الآلاف من التونسيين والنزج بهم في السجون المدنية والعسكرية والمحتشدات والثكنات ومقرات الجندرية، وبعد تعذيب الكثير منهم قُدّم حوالي 2600 تونسي للمحاكمة بين جانفي وماي 1953 وصدرت ضدهم أحكام قاسية⁽²⁾.

وفي مطلع سنة 1952 تم تصعيد المواجهة بين الحاكم الفرنسي الجديد لتونس جون دي هوتكلوك jean de hotluc⁽³⁾ والجماهير الشعبية التي تمسّكت بمطلب انتزاع استقلالها خاصة بعد أن مُنع الحزب الحر الدستوري الجديد⁽⁴⁾ من النشاط السياسي

(1) - خلال مناقشات البرلمان الفرنسي انتفض نائب وهران الاستعماري بالجزائر فرنسوا بول كيليسي (Francois , Pierre, Paul) quilici) للدفاع عن الموقف الفرنسي في شمال افريقيا، وكان يدعو كغيره من البرلمانيين المتشددين إلى تشكيل جبهة اتحادية تتولى الدفاع عن فرنسا في شمال افريقيا، باعتبار ما يحدث في المنطقة يُعد تهديدا لفرنسا ومصيرها المستقبلي " لأن طوفان الثورة والوطنية يعم تدريجيا" على حد قوله. للمزيد من التفاصيل: انظر: مجهول، "في الشمال الافريقي"، جريدة البصائر، العدد 195، السنة الخامسة، 15 شوال 1371 الموافق لـ 7 جويلية 1952، ص 06.

(2) - مجموعة باحثين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)، منشورات جامعة منوبة، تونس، ص 154-156.

(3) - جون دو هوتكلوك jean de hotluc من مواليد 11 فيفري 1893، ساهم في الحرب العالمية الأولى، والتحق بعدها بالسلك الدبلوماسي في العديد من البلدان، أعلن ولاءه في ماي 1944 للحكومة المؤقتة بعد أن شغل تحت حكم فيشي وظيفة مدير مصلحة النجدة الوطنية لمدة أربع سنوات 1944 بعدها رجع في سبتمبر 1944 للحقل الدبلوماسي كمندوب سام للحكومة المؤقتة ببروكسل، ثم بتونس إذ حل بميناء بزرّت في 13 جانفي 1952 على ظهر بارجة حربية مؤشرا دالا على نزعته التشددية. دامت ولايته بتونس 18 شهرا شهدت المواجهات والاصطدامات بين الوطنيين وسلطة الحماية، وقد عالجها بسلوك سياسة القبض الحديدي وإحياء ما يسمى بدبلوماسية المدفعية la Diplomatie de la canonnière وأضحى رهينة في يد غلاة الاستعمار وقادة الجيش مما أدى إلى إنهاء مهامه في سبتمبر 1953. للمزيد من التفاصيل انظر: نور الدي الديقي وآخرون، تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881-1956، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، عدد 3، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1998، ص 209.

(4) - أبرز حزب تونسي ظهر على الساحة السياسية خلال مرحلة النضال الوطني، وآلت إليه مقاليد الدولة بعد الاستقلال عام 1956. أضيفت له عبارة "الجديد" تمييزا له عن الحزب الحر الدستوري الذي أسسه الشيخ عبد العزيز الثعالبي عام 1920. أسّسه عدد من المنشقين عن الحزب الحر الدستوري التونسي وعلى رأسهم الطيب محمود الماطري والمحامي الحبيب بورقيبة. وقد ظهر للوجود خلال المؤتمر الذي انعقد في 2 مارس 1934 بمدينة قصر هلال بالساحل التونسي، وقد سميت هيئته القيادية العليا بالديوان السياسي، وتولى رئاسته الحبيب بورقيبة وعيّن محمود الماطري أمينا عاما. وعلى إثر أحداث 9 أفريل 1938 التي أسفرت عن عشرات القتلى والجرحى في تونس، صدر أمر بحلّ الحزب وتوقيف صحفه عن الصدور واعتقال زعمائه بتهمة التآمر ضد أمن الدولة. وفي عام 1948 انتخب صالح بن يوسف أمينا عاما، وكان بذلك زعيم الحزب الفعلي في غياب رئيسه الحبيب بورقيبة الذي لجأ إلى القاهرة عام 1945. وفي عام 1950 شارك صالح بن يوسف في حكومة محمد شنيق الذي بدأ يفاوض الفرنسيين من أجل الحصول على الاستقلال،=

واعتقال الحبيب بورقيبة⁽¹⁾ وباقي رفاقه، وازدادت الاضطرابات والمظاهرات الشعبية ضراوة في تونس بعد أن أطرتها النقابات العمالية بقيادة النقابي المغاربي فرحات حشاد⁽²⁾، وامتدت إلى الجنوب التونسي كله. وبانضمام آلاف المواطنين للحركة الاحتجاجية في العديد من المدن والأرياف^(*)، تكثفت حرب العصابات⁽³⁾ وأصبح جنوب البلاد بأكمله في حالة تمرد، استهدفت خلالها قوات الأمن والجيش الفرنسيين وعملاء الاستعمار، وأُتلفت ممتلكات المعمّرين، وخُربت خطوط الهواتف، وخطوط

=سبب فشل المفاوضات اعتقلت السلطات الفرنسية أعضاء الحكومة وزعماء حزب الدستور الجديد. وبعد التوقيع على اتفاقيات الاستقلال وقع صدام داخل الحزب انتهى بعزل صالح بن يوسف. انتهج الحزب الحر الدستوري الجديد خلال السنوات الأولى للاستقلال سياسة ليبرالية. ومنذ 1961 أصبح يميل إلى الاشتراكية، وخلال المؤتمر المنعقد في بنزرت في أكتوبر 1964 غير تسميته بـ "الحزب الاشتراكي الدستوري". للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ج 2، ص 301-302.

(1) - الحبيب بورقيبة من مواليد أوت 1903 بالمنستير، تحصل على الإجازة في الحقوق بمعهد كارنو بباريس. بدأ نشاطه السياسي مبكرا بانضمامه إلى الحزب الحر الدستوري التونسي منذ 1922، اشتغل في سلك المحاماة عند عودته إلى تونس في 1927، واشتغل بالصحافة الناطقة باسم الحزب الدستوري. ساهم في تأسيس جريدة "الصوت التونسي" و"العمل التونسي". اعتقل مرتين في 1934 و 1938، وغادر تونس في عام 1945 ليلتحق بالقاهرة، حيث قام هناك بدور هام في التعريف بالقضية التونسية في عواصم الشرق والولايات المتحدة الأمريكية. عاد إلى تونس عام 1949، وتعرض للاعتقال عام 1952 بعد تصعيد المواجهة مع السلطات الاستعمارية. قام بدور أساسي في توجيه المفاوضات التي قادت إلى التوقيع على اتفاقيات الاستقلال الداخلي لتونس في 3 جوان 1955، ودخل بعدها في مرحلة جديدة من المواجهة العنيفة مع الأمين العام للحزب الدستوري صالح بن يوسف بسبب الموقف الرافض لهذا الأخير من الاتفاقيات، ليحسم الصراع لصالح بورقيبة. انتخب في 8 أفريل من عام 1956 رئيسا للمجلس التأسيسي وأصبح في 12 أفريل رئيسا لأول حكومة تونسية بعد الاستقلال. ومع إلغاء الملكية في 3 جويلية 1957 أصبح بورقيبة رئيسا للجمهورية، واستمر في هذا المنصب إلى غاية إقالته في نوفمبر 1987. انظر: عبد القادر العربي، تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1947-1980)، ج 2، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس، 1999. ص 882-883.

(2) - فرحات حشاد من مواليد 2 فيفري 1914 مناضل سياسي ونقابي تونسي، ذاع صيته بعد تأسيسه الاتحاد العام التونسي للشغل عام 1946 واكتسب شعبية بين الطبقة العاملة. ناضل من أجل استقلال بلاده عن الاستعمار الفرنسي وكان أول سكرتير عام للاتحاد العام للعمال التونسي منذ إنشائه عام 1949. ناضل من أجل تجسيد مشروع رابطة نقابية تضم نقابات المغرب العربي. ومع اشتداد المقاومة واقترب موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر 1952 قامت اليد الحمراء باغتياله يوم 5 ديسمبر 1952 قبل سفره إلى نيويورك لعرض القضية التونسية على جمعية الأمم المتحدة، فكان لاغتياله الأثر العميق في نفوس أنصاره ورفاقه من الوطنيين الذي صعدوا إلى الجبال لحمل السلاح. للمزيد من التفاصيل حول مساره النضالي انظر: عبد السلام بن حميدة، "النقابات والوعي القومي: مثال: تونس"، في المستقبل العربي، عدد 83، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جانفي 1986، ص 47-48. وأيضا: Amar Belkhodja, Aissat Idir et Ferhat Hached Deux syndicalistes martyrs, éditions Anep, 2014, pp 123-184.

(*) - وهي : صفاقس، قابس، قفصة، نفطة، توزر، مدن وجرجيس.

(3) - ظهرت حرب العصابات كخطة لمقاومة العدو دون مواجهته مباشرة في نهاية القرن التاسع عشر، وعُرفت على أنها "قتال تقوم به عصابات صغيرة مسلحة، تعمل مستقلة عن القوات العسكرية، ولا تتقيد بنظام محكم كما هو الحال في القوات المسلحة، كانت هذه المجموعة المسلحة تقوم بعمليات هجومية سريعة ومنعزلة. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد المالك مرتاض، مرجع سابق، ص 41-42.

السكك الحديدية وحطمت الجسور والطرق⁽¹⁾، وطرق المواصلات الرابطة بين تونس والجزائر، لمنع وصول النجدة الفرنسية من الجزائر⁽²⁾.

وبسبب تردي الأوضاع الأمنية في تونس، اتخذت سلطات الاحتلال تدابير استعجالية للحد من تلك الاضطرابات حتى لا يمتد خطرهما إلى الحدود الجزائرية نذكر منها:
- الزيادة في تعداد الجنود الفرنسيين واستقدامهم من فرنسا للتمركز ضمن جميع فيالق بلدان شمال افريقيا.

- تشكيل فرق القومية⁽³⁾ في تونس ابتداءً من فاتح جوان 1954، بمعدل فرقة واحدة في الشهر طبقاً لما هو معمول به مع فرق القوم بالمغرب.

- إرسال من الجزائر إلى تونس كتبتين، وسريتين، وفصيلة نقل، ومفرزة الاتصالات وسرية نقل.
- استقدام من فرنسا خمسة سرايا من الحرس أضيفت إلى خمسة سرايا تعزيزية متمركزة من قبل في تونس، تدعيماً لخمس سرايا عملياتية بتلك الأراضي⁽⁴⁾.

ولقد أدان المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري إجراءات الحكومة الفرنسية التي استعملت العنف ضد الشعب التونسي الذي يكافح من أجل استقلاله، كما أدان استخدام الجنود الجزائريين في العمليات التمشيطية، واتهم الحكومة الفرنسية بضلوعها في حوادث الحدود الجزائرية - التونسية وتحريضها على التقسيم العنصري⁽⁵⁾.

وبالرغم من هذه التدابير العسكرية الردعية إلا أنها لم تُجد نفعا، مثلما أكدّه الجنرال كليمون بلان Clément Blanc⁽⁶⁾ ففي سياق حديثه عن صعوبة الوضع الأمني المتردي في تونس

(1) - للمزيد من التفاصيل حول هذه الوقائع من 15 ديسمبر 1951 إلى 30 أبريل 1952 والخسائر الناجمة عنها انظر: عميرة عليّة الصغّير، المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات انتفاضة المدن-الغلاقة-اليوسفية، مطبعة التشفير الفني، صفاقس، 2004، ص ص 37-65.

(2) - عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1930-1956، مكتبة الجماهير، بيروت، لبنان، 1976، ص ص 117-118.

(3) - يُعرفون أيضا باسم " القوم" (Goum) أو القومية، وهي تشكيلة إضافية للجيش الفرنسي في إفريقيا الشمالية خلال المرحلة الاستعمارية. جُمعت في فيلق، واشتهرت في الجبهات القتالية بإيطاليا وفي فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية. وهم الجزائريون الذين جندهم القياد والباشاغات لمحاربة جيش التحرير الوطني. وفي كثير من الأحيان لم يكونوا مدركين لخيانتهم. كان لهم دور مخزي خلال الحرب التحريرية الجزائرية، إذ ارتكزت مهمتهم على إرعاب السكان بالمداشر لمدة طويلة، "إذ كانوا يقتادون بعد الانتهاء من دورياتهم ثلاثة أو أربعة جزائريين موثقي الأيدي. وفي الليل يُسمع السكان أصوات طلقات الرصاص. وفي الصباح تُشاهد جثث هؤلاء الجزائريين مرمية في الساحة العمومية". انظر: عاشور شرقي، معلمة الجزائر.... مرجع سابق، ص 1195 وأيضاً: مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الشباب، الجزائر، 1999، ص 19.

(4) - Shat, Fonds Général Blanc 145K 25, Fiche relative à la situation des forces de l'armée de terre en Afrique du nord, Paris, le 31 Mai 1954, p 1 In Jean Charles Jauffret, **op.cit**, pp 657-658.

(5) - SHAT, 1H1261, Compte rendu hebdomadaire (Alger le 15 JUIN 1954) du chef de Bataillon de COUVELIO chef de cabinet, sur la situation en Algérie a la date du 13 juin 1954..

(6) - كليمون بلان Clément Blanc جنرال فرنسي من مواليد 1 أكتوبر 1897 بـ Perpignan تقلّد عدة مسؤوليات عسكرية آخرها رئيس هيئة الأركان من 1949 إلى 1955. http://fr.wikipedia.com -fr.consulté le 11/07/2021, 14h50.

أكد: "إن محاولة القضاء على مثل هذا الإرهاب ولو بقوى عسكرية وافرة العدد، بدون إيجاد حل للمشكل السياسي القائم، يؤدي بفرنسا إلى إعادة تجربة باوداي Bao Dai⁽¹⁾، أي "إلى حرب لا مخرج منها كما وقع في الشرق الأقصى"⁽²⁾، لذا قام منديس فرانس، يؤازره في ذلك الجنرال ألفونس بيير جوان Alphonse Pierre Juin⁽³⁾، بمبادرة تمثلت في التنقل إلى قرطاج، وأعلن في خطاب رسمي عن ضرورة "استقلال تونس الداخلي" وشكّلت حكومة تفاوضية في 7 أوت 1954، وأثناء المفاوضات طلبت الحكومة الفرنسية من الحبيب بورقيبة أن يوجّه تعليماته إلى الثوار بتسليم أسلحتهم إلى السلطات الفرنسية والعودة إلى حياتهم الطبيعية⁽⁴⁾، بينما قامت السلطات العسكرية بتعزيز قواتها التي ارتفعت من 18.370 جنديا في جويلية 1954 إلى 43.112 في جانفي 1955، واستقدمت البعض من هذه القوات من باتنة. وكان الهدف من هذا التواجد العسكري هو التصدي للتجاوزات المتوقعة من طرف المناهضين للاستقلال الداخلي وإقامة حزام أمني واق حول الجزائر⁽⁵⁾.

3.3.1- بالمغرب: أما بخصوص الأزمة المغربية فقد بدأت بوادرها الأولى منذ 7 أفريل 1947 بعد مشاكسة بين مغاربة وعساكر سينغاليين الذين أطلقوا النار على السكان وقتلوا عشرات الأشخاص⁽⁶⁾، وبعد أن عمّت المظاهرات في كل من مراكش، بني ملال، تطوان، وجدة، خميسات وأغادير قامت القوات الفرنسية بقمع المتظاهرين، وفي سنة 1951 تمادى الحاكم العام الفرنسي جوان في تضيق الخناق على الحركة الوطنية وإلغاء النقابات. وفي مارس 1952

(1) - باوداي Bao Dai امبراطور الفيتنام منذ 1925 اعتمدت عليه فرنسا في الثورة المضادة ضد حركة "الفيات منه" مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أعلن نفسه امبراطورا من جديد على الفيتنام - بعد أن فقد هذه الصفة أثناء الاجتياح الياباني لبلاده- بإيعاز من فرنسا سنة 1948 للمزيد من التفاصيل انظر: Grand Larousse universel, Volume 2, Larousse, Paris, 1982, p 1035.

(2) - محمد حربي، مرجع سابق، ص 12. وأيضا: Jacques Chevallier, **op.cit**, pp120-121.

(3) - ألفونس بيير جوان Alphonse Pierre Juin ماريشال فرنسي من مواليد مدينة عنابة بالجزائر سنة 1888. تخرج من مدرسة سان سير الفرنسية بتفوق. التحق بقوات القناصة الفرنسية بالجزائر، وقاد القوة المراكشية إبان الحرب العالمية الأولى (1914-1918). رقي عام 1916 إلى رتبة نقيب وفي عام 1932 إلى رتبة مقدم. قاد ما بين 1935 و 1937 الفوج الثالث الزواوي في قسنطينة، رقي بعدها إلى رتبة عميد عام 1938. وقع في الأسر سنة 1940 ببليكا وتعاون مع حكومة فيشي. منح رتبة ماريشال وعين قائدا للقوات الفرنسية في الشمال الافريقي. وعينه الجنرال ديغول قائدا للقوات الفرنسية الحرة في الحملة على تونس (1924-1943) ثم قائدا لفيلق الانزال الفرنسي في إيطاليا عام 1943. وفي أواخر نفس السنة عين رئيسا للأركان العامة للدفاع الوطني وأصبح المساعد الأول للجنرال ديغول. ومنح الوسام الحربي عام 1945. عين بعدها المقيم الفرنسي في مراكش (1947-1951) وأشرف على إعادة تنظيم القوات الفرنسية في شمال افريقيا. وفي عام 1951 عين قائدا لقوات حلف شمال الأطلسي في قطاع أوروبا الوسطى ومنح رتبة ماريشال عام 1952. وبسبب معارضته لسياسة الرئيس ديغول ووقوفه إلى جانب أنصار الجزائر الفرنسية أُحيل على التقاعد عام 1962. وافته المنية عام 1967. Le petit Larousse, **op. cit**, p 1436.

(4) - عبد الله الطاهر، مصدر سابق، ص 135.

(5) - محمد حربي، مرجع سابق، ص 12.

(6) - نفسه، ص ص 11، 51.

وجّه محمد الخامس⁽¹⁾ للرئيس الفرنسي^(*) رسالة طالبا منه إعادة النظر في نظام الحماية، وفي أكتوبر 1952 قامت أمريكا بتدعيم القضية المغربية في هيئة الأمم المتحدة، وفي 18 نوفمبر 1952 وبمناسبة الذكرى الـ 25 لتنصيبه ملكا على المغرب، طلب السلطان المغربي الاستقلال التام والفوري للمغرب، ومنذ ذلك الحين ازداد عدااء السلطات الاستعمارية وحلفائها المغربية للملك المغربي⁽²⁾.

ولما فشلت السلطات الفرنسية في فك الارتباط بين السلطان المغربي والتنظيمات السياسية استغلت فرصة قيام مظاهرات بالدار البيضاء بتأطير من الوطنيين المغربية واستجاب له العمال في العديد من المناطق احتجاجا على مقتل النقابي التونسي فرحات حشاد فقمعت إضراب 7 و 8 ديسمبر 1952، وأطلقت النار على المتظاهرين مخلفة مقتل 60 مواطنا في صفوف المغربية والعديد من الجرحى، بينما سجل ستة قتلى في صفوف الأوربيين، وفي 16 أوت 1953 انتفضت القيادات السياسية بوجدة ضد الاحتلال الفرنسي مما أدى إلى اعتقالهم، كما مُنعت الصحف من ممارسة نشاطها⁽³⁾، وتمادت إدارة الحماية في إخماد صوت الاستقلال بالتأمر على السلطان المغربي بعزله ونفيه ليلة عيد الأضحى بتاريخ 20 أوت 1953 من المغرب إلى كورسيكا ومنها إلى برازا فيل التي وصل إليها في 29 جانفي 1954 ثم أُبعد لاحقا إلى جزيرة مدغشقر، وحلّ محله محمد بن عرفة⁽⁴⁾ أحد عملاء فرنسا، لكن المغربية رفضوا الاعتراف

(1) - محمد الخامس هو محمد بن يوسف، ملك مغربي من سلالة العلويين، من مواليد 10 أوت 1909 في مدينة فاس المغربية. تولى عرش والده مولاي يوسف في 18 أوت 1927 بعد تنازل هذا الأخير. عاصر ذروة السيطرة الاستعمارية الفرنسية على بلاده، لكنه وثق الصلة مع الحركة الوطنية من أجل جلاء المستعمر الفرنسي. ومع مطلع سنوات الخمسينات كثف من مطالبه وضغطه على الفرنسيين، مما عرضة للنفي في 20 أوت 1953 إلى جزيرة كورسيكا وفي يوم 2 جانفي 1954 أُبعد إلى مدغشقر ثم عاد بضغط شعبي عارم يوم 16 نوفمبر 1955، شكل أول حكومة وطنية برئاسة أمبارك الكاكي، وتركزت مهمتها على مواصلة التفاوض مع فرنسا من أجل الاسترجاع الكامل لاستقلال المملكة، وهو ما تحقق بالتوقيع على وثيقة الاستقلال. وواصل حكم المغرب إلى غاية وفاته يوم 26 فيفري 1961. لزمه بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 284.

(*) - فانسون أورليول Vincent Auriole دامت فترة رئاسته من 1947 إلى 1954 .

(2) - Nadir BOUZAR (dit Abdelkader), **L'Armée de libération Nationale Marocaine 1955-1956 Retour sans visa (journal d'un résistant maghrébin)**, éditions Publisud, France, 2002, p 14.

(3) - Benjamin Stora, « Le Maroc et les débuts de la guerre d'Algérie (1953-1956) », Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie : « actes du colloque , organisé par le Centre d'études d'histoire de la défense et l'UMR 5609, États, sociétés, idéologie, défense du CNRS, sous-direction de Jean-Charles Jauffret , Charles Vaisse Maurice , Centre d'études d'histoire de la défense, Paris, Montpellier, 5-6 mai 2000, p 270.

(4) - محمد بن عرفة من مواليد عام 1886 في فاس بالمغرب، ينتمي إلى الأسرة العلوية الحاكمة، نصبته السلطات الفرنسية سلطانا على المغرب وكان يبلغ من العمر حينئذ 67 عاما بتوجيه من باشا مراكش التهامي الكلاوي أحد أفراد الأسرة العلوية بعد نفي محمد بن يوسف إلى جزيرة كورسيكا في 20 أوت 1953 وبعد ذلك نُقل إلى مدغشقر. كانت فترة حكمه على عرش العلويين قصيرة إذ امتدت بين عامي 1953 و 1954، وكانت مضطربة للغاية، كما شهدت محاولات اغتيال فاشلة في 11 سبتمبر 1953، أي بعد أقل من شهر على توليه الحكم على يد علال بن عبد الله الذي لقي مصرعه في الحادث ذاته على أيدي حراس السلطان، ولم تكن هذه هي المحاولة الأخيرة لاغتيال بن عرفة ولكنه نجا من جميع محاولات الاغتيال. ومع تصاعد الأعمال المسلحة بداية من عام 1954 فتحت فرنسا باب الحوار مع محمد بن يوسف وأقطاب الحركة الوطنية لاحتواء الوضع وانتهت المفاوضات يتنازل بن عرفة عن العرش وذهابه إلى=

بسلطان الفرنسيين. ومناصرة للسلطان المغربي المخلوع، بدأت مرحلة ثانية من المقاومة المسلحة بقيادة حزب الاستقلال، واندلعت أعمال الشغب في عدد من المدن المغربية، تميزت بتصفية الخونة وعملاء الاستعمار الفرنسي⁽¹⁾، وتنفيذ عمليات تخريبية بإلقاء قنابل يدوية أعنفها بالسوق المركزي بتاريخ 24 ديسمبر 1953 خلفت مقتل 19 مواطنا وعدد معتبر من الجرحى وخسائر مادية، كما استهدف الهجوم الفدائي محطات الوقود يومي 24 و 25 جانفي 1954⁽²⁾. وحاول المقاومون اغتيال العميل الذي نصبته فرنسا وكذا كبار زعماء الطرق الدينية الذين ساهموا في عزل السلطان المغربي. وفي نوفمبر من نفس السنة كثفت الأعمال التخريبية واستهدفت المنشآت الاستعمارية ومنها القطار الرابط بين الدار البيضاء والجزائر، وتفجير قنبلة بالسوق المركزي للدار البيضاء الذي خلف 18 قتيل و40 جريح، وهذا ما دفع إلى تشكيل مجموعات إرهابية سرية لإشاعة الفوضى بتشجيع من الشرطة الفرنسية، ردّ عليها الوطنيون بالمظاهرات في الشوارع وأعمال الشغب، والإضرابات وتنفيذ عمليات مسلحة فردية⁽³⁾.

واستمرت هذه المقاومة إلى غاية اندلاع الثورة الجزائرية التي فتحت جبهة ثانية على فرنسا وأجبرت إدغار فور Edgard Faure⁽⁴⁾ على انتهاج سياسة جديدة في المغرب بعد أن كشفت عن وجود اتصالات بين الجزائريين والمغاربة، ويضاف إليها تضرر سلطات الاحتلال من ضربات جيش التحرير التونسي، لذا رأت من الضروري التراجع عن سياسة المواجهة العسكرية في المغرب للتمركز بقوة في الجزائر تجنباً لحرب الاستنزاف لا تُحمد عقباه⁽⁵⁾. وفي ظل هذه الأجواء المشحونة بالاضطراب الأمني، اضطرت إلى تخصيص جزء من القوات العسكرية المتمركزة في الجزائر وإقحامها في عملية استتباب الأمن في كل من تونس والمغرب⁽⁶⁾، وهذا ما يُفسّر خلوّ المستعمرة الجزائرية تقريبا من القوات المُقاتلة كما سنوضحه لاحقا.

=طنجة التي كانت تحت إدارة دولية، وبعدها نفي إلى فرنسا، وافته المنية في جويلية 1976، ولم ينقل جثمانه إلى المغرب إلا في الثمانينيات. انظر: <http://www.marefa.org>, consulté le 26/07/2021, 10 H 55.

(1) - جلال يحيى، المغرب الكبير في الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، الدار القومية للطباعة والنشر، 1966، ص 1162.

(2) - محمد زروق، جوانب من الحركة الوطنية بالدار البيضاء خلال الخمسينات: مقاربة تحليلية للمقاومة المسلحة - ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955 الجدور والتجليات، أعمال الندوة العلمية المنعقدة أيام 13-14-15 نوفمبر 1991، م.م.س.ق.م.أ.ج.ت، 1997، ص 301.

(3) - Benjamin Stora, *op.cit*, p 270.

(4) - إدغار فور Edgard Faure من مواليد 18 أوت 1908 بمدينة Béziers الفرنسية. مارس مهنة المحاماة بباريس، والتحق مبكرا بالحزب الراديكالي. وأثناء الاحتلال الألماني بفرنسا التحق بصفوف المقاومة الفرنسية. حلّ بالجزائر للإشراف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية التي كان يرأسها الجنرال شارل ديغول، انتخب في عام 1946 نائبا بالبرلمان الفرنسي عن الحزب الراديكالي. تقلد عدة مناصب حكومية خلال رئاسة شارل ديغول وجورج بومبيدو منها وزيرا للمالية ووزيرا للخارجية، ووزيرا للفلاحة والتربية والشؤون الاجتماعية. وفي 1978 فاز بعضوية الأكاديمية الفرنسية. توفي في 30 مارس 1988 بباريس. انظر: Jean – Louis Gérard, *op. cit*, p 90.

(5) - جلال يحيى، مرجع سابق، ص 331-334.

(6) - André Lenormand, « Révolte ou Guerre », in *Historia Magazine*, N° 194, 22 septembre 1971, p 27.

ومع بداية عام 1954 كانت تونس والمغرب مسرحا لاضطرابات بين الحركات الوطنية الساعية لنيل استقلالها وسلطات الحماية الفرنسية المتشبثة بوجودها العسكري، حيث قامت مجمل القوات العسكرية المتمركزة في الجزائر (المنطقة العاشرة) بمناورات عسكرية كبيرة خلال الربيع من هذا العام في منطقة مغنية ووجدة بمشاركة وحدات مغربية استعدادا لقمع الانتفاضات الشعبية، بعدما أفرغت المستعمرة الجزائرية تقريبا من الحاميات العسكرية⁽¹⁾.

2 - وضعية الجيش الفرنسي في الجزائر قبل اندلاع ثورة التحرير:

إن الباحث في واقع قُدرات الجيش الفرنسي بالجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية، يقودنا حتما للحديث أولا عن النظرة المتحيزة وغير الموضوعية عند التأريخ للجيش الفرنسي في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة من قبل المؤرخين والسياسيين، وخاصة العسكريين المُمجدين للجيش الاستعماري، إذ نلمس الإشادة المُبالغ فيها عند الحديث عن جيش إفريقيا الذي قيل عنه أنه كان "جيشا متماسكا سياسيا"⁽²⁾، وصنع مجد فرنسا وحقق انتصاراتها العسكرية، وبفضله استرجعت فرنسا حريتها التي سُلبت منها بعد احتلال الألمان لأراضيها، ولقد قالت عنه هيئة أركان الحلفاء "أنه كان الأشدّ تهريبا في الجهة الغربية، وكان الوحيد الذي تحمّل الخسائر في الحرب بنسبة قريبة من 100%"⁽³⁾.

ظَلَّت السلطات العسكرية تتباهى بقدرة فرنسا على حماية الإمبراطورية الكولونيالية وفعالية قوتها الضاربة في الدفاع عن أراضيها ضد أي تهديد خارجي خاصة من زحف المدّ الشيوعي في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة⁽⁴⁾، إلا أنه تبين لنا من خلال الوقائع التاريخية،

(1) - André Lenormand , **op. cit**, p 26.

(2) - Jean planchais, **Une Histoire politique de l'armée 1940- 1967 de DE GAULLE à DE GAULLE**, T 2, éditions du seuil, 1967, p 58.

(3) - Anthony Clyton, **op.cit**, p 17.

(4)- حظيت المُستعمرة الجزائرية لدى الساسة الفرنسيين والعسكريين باهتمام خاص نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام، مما جعلها محط أنظار القوى المُتصارعة خلال الحرب العالمية الثانية، ومع البوادر الأولى لاستسلام فرنسا للألمان سنة 1940، ازدادت أهمية الجزائر لدى القيادة السياسية والعسكرية الرافضة للاستسلام، خصوصا الجنرال شارل ديغول، وازداد التمسك بها أكثر، بعد أن أصبحت عاصمة بلادهم العملية والفعلية أثناء فترة الحرب وهو ما يقرّ به لوسيان أداس Lucien Ades عندما ذكر في كتابه "المغامرة الجزائرية" بأن الجزائر العاصمة كانت العاصمة الحقيقية لكل إفريقيا الشمالية وأنها المدينة الثالثة في فرنسا من حيث الأهمية بعد كل من باريس ومرسيليا، ويذهب أبعد من ذلك عندما يؤكد بكل جرأة ووضوح "أن الجزائر هي فرنسا". وزيادة على اتخاذها عاصمة فرنسا المُحاربة، كانت بمثابة خزان للموارد الاقتصادية حيث وضعت ثرواتها وخبراتها تحت تصرف دول الحلفاء، كما تحوّلت أيضا إلى مستودع حقيقي لتموين الحروب الاستعمارية بالموارد البشرية في العديد من الدول التي كانت مسرحا للمعارك الطاحنة بين دول المحور والحلفاء كما سبق ذكره آنفا. وقد تواصل هذا الدور في ظل التطورات الإقليمية والدولية بعد الحرب، بسبب الصراع الإيديولوجي الذي فرضته ظروف الحرب الباردة بين زعيما المعسكرين الشرقي والغربي، إذ اتخذت أراضي شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا موضعا لسحب قوات الحلف الأطلسي في حالة الغزو الاتحاد السوفياتي لأوروبا الغربية، واحتمال امتداد المد الشيوعي في شمال إفريقيا من جهة، لأنه حسب ادعاء القادة العسكريين وتفسيراتهم، فإن الشيوعية العالمية تقوم منذ عام 1920 بعملية زحف على القارة الأوروبية من الناحية الجنوبية منطلقة من آسيا إلى إفريقيا، وأن آخر خط دفاعي يقع بالجزائر. ولتدعيم هذه الرؤية، رسم الاستراتيجيون العسكريون الفرنسيون على خريطة العالم سهما أحمر اللون منطلقا من موسكو ويعبر الشرق الأوسط=

أن الجيش الفرنسي في الجزائر كان يُعاني من مشاكل كثيرة وعجزت قيادته العسكرية عن تشكيل جهاز عسكري متكامل نظرا لضعف عتادها الحربي وقدمه وقلة قواته العاملة في الجزائر نوضحها فيما يلي:

1.2- ضعف العتاد الحربي:

تغاضت أغلب الدراسات الفرنسية عن مسألة تلاشي هيبة فرنسا وقوتها العسكرية في نظر الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أن هذه الحقيقة لم تكن غائبة عن أذهانهم، وما سقوطها في القبضة الهتلرية بعد الضربات الأولى مباشرة إلا دليل على ذلك، حيث تسببت هزيمتها أمام ألمانيا عام 1939 في تقهقر هيبتها بإجماع روايات الجنود "الأهالي" المسرّحين، والسجناء المفرج عنهم الذين أعجبوا بانتصار ألمانيا⁽¹⁾.

وفي هذا السياق نذكر إفادة أحد شهود عيان كشف من خلالها مدى ضعف فرنسا بعد انهزامها أمام الألمان، واكتشاف الشباب الجزائري للقوى العظمى غير البلد الذي يستعمرهم: "نحن الشباب الجزائري في تلك الفترة كنا نقول أن فرنسا هي العالم، ولكن لاحظنا أن هذه الدولة التي تسيطر على الجزائر بالقوة وجدت نفسها ساقطة على الأرض بالقوة أيضا، كما أن وصول قوات الحلفاء إلى منطقة الشمال الإفريقي ومن بينها الجزائر جعلت الشعب الجزائري يرى لأول مرة قوات عسكرية غير القوات الفرنسية التي كان متعودا على رؤيتها دوما، وبذلك اكتشف أنها ليست القوى الوحيدة في العالم، بل هناك القوات الأمريكية والإنجليزية"⁽²⁾.

و"إثر هزيمة فرنسا في جوان 1940، أي بعد عشرة شهور فقط من بداية المعارك، تدنّت هيبتها بصورة مذهلة في قلوب الجزائريين وتلاشت في الأذهان أسطورة "القوة التي لا تقهر" وأثارت انتصارات ألمانيا الإعجاب والتعاطف معها في أوساط الشعب الجزائري"⁽³⁾. وعلى

=مرورا بالجزائر والدار البيضاء ثم المحيط الأطلسي، ليلتف حول أوروبا من الجنوب. وانطلاقا من هذا التصوّر، أخضعت السلطات الاستعمارية الجزائر بعد انتهاء الحرب إلى تقسيم إقليمي عسكري جديد سواء في فترة السلم أو في فترة الحرب. وهذا ما دفع السلطات الاستعمارية إلى محاولة إقناع الرأي العام الدولي عند اندلاع العديد من الثورات الانتفاضية في مختلف مستعمراتها، بأن الجيش الفرنسي لا يخوض حربا استعمارية ضد شعوب ثارت من أجل استقلالها، وإنما كان تدخله للوقوف في وجه مؤامرة شيوعية الراغبة في تدمير الوطن الفرنسي والحضارة الغربية. للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر: بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 131. وأيضا:

- Lucien Ades, *l'aventure Algérienne 1940-1944, Pétain – général De gaulle*, Ed, Belfond, Paris, 1977, pp 25-27, Jacques Duquesne, *Pour comprendre la guerre d'Algérie*, éditions Perrin, Paris, 2001, P 18 .

(1) - صالح ميكاشير، حكايات من الذاكرة تيزي وزو مصير منطقة وضواحيها. ترجمة العيد دوان، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو (الجزائر)، 2013، ص 187.

(2) - انظر شهادة المناضل بلعيد عبد السلام في :

Mahfoud Benoune - Ali EL Kenz, *Le Hasard et l'histoire, entretien avec Belaid Abdedelam*, T 1, éditions E.N.A.G, Alger, 1990, p 11.

(3) - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 127 .

حد وصف أحد المجاهدين أيضا "كانت فرنسا آنذاك بمثابة "النعجة المجرابة" (La brebis galeuse) للعالم الغربي، خاصة بعد تحالف الماريشال فيليب بيتان (1) Philippe Petain وحكومة فيشي مع نظام الرايخ النازي، حيث أقدمت على اعتقال وتحويل الآلاف من اليهود إلى المحتشدات، وسلمت ترابها إلى ألمانيا وضاعفت قدراتها الحربية، واضطرت القوات الغربية إلى التضحية بالملايين لإعادة فتح أوروبا"(2).

ولم تكن الأوضاع الصعبة للجيش الاستعماري خافية عن القادة العسكريين أيضا، إذ كان يعرف تمرّقا خطيرا وانشقاقا على مستوى القيادة بين الجنرالين هنري جيرو Henri Géraud (3) وشارل ديغول وتوتر العلاقة بينهما(4). ويُضاف إلى هذا الجو المشحون، الأسلحة القديمة التي لم تكن ذات فعالية كبيرة خلال المواجهات العسكرية، واتضح ذلك جليا خلال هزيمة الجيش الفرنسي سنة 1940 الذي أُقحم في حملة تونس(5) بدون أسلحة ووسائل نقل حديثة، حينها تبيّن ضعف العتاد والنقص الفادح في السلاح الفرنسي مقارنة بالعتاد الحربي الأمريكي، إلا أن الوضع لم يستمر على حاله، فبمجرد إنزال الحلفاء بشمال إفريقيا في نوفمبر 1942 بدل الجنرال جيرو قائد جيش إفريقيا، جهودا معتبرة لتجديده وتكيفه مع متطلبات الحرب العصرية، وتطبيق برنامج التسلّح بمساعدة الأمريكيين له، خلال اللقاء السري الذي تمّ

(1) - فيليب بيتان Philippe Petain ماريشال عسكري وسياسي فرنسي، تولى عدة مهام عسكرية وسياسية. كان أستاذا بالمدرسة الحربية ما بين سنتي 1901 و 1910. تولى أثناء الحرب العالمية الأولى 1914-1918 قيادة القوات الفرنسية، وكُلف سنة 1925 بمهمة القضاء على ثورة الريف بالمغرب الأقصى. أسندت له وزارة الحربية عام 1934، ثم عين سفيرا في اسبانيا سنة 1939، تولى رئاسة الحكومة الفرنسية في 16 جوان 1940، وفي 22 جوان من نفس السنة وقع على وثيقة استسلام بلاده لألمانيا، ومنحه البرلمان سلطة تسيير فرنسا المحتلة. وغداة رحيل الألمان في 20 أوت 1944 رحل معهم غداة دخول قوات الحلفاء إلى فرنسا. وبعد عودته إلى فرنسا في أفريل 1945 قدم للقضاء وحكم عليه بالإعدام الذي خفف لاحقا بالسجن المؤبد، وبعد ذلك تم نفيه إلى إحدى الجزر الفرنسية إلى غاية وفاته. انظر: Le petit Larousse (Grand Format), éditions Larousse, Belgique, 1994, p 1589.

(2) - Amar Boudjellal, **Les barrages de la mort 1957-1959 le front oublié**, éditions du centre Nationale d'études et de recherches sur le mouvement National et la Révolution du 1er Novembre 1954, p 151.

(3) - هنري جيرو Henri Géraud من مواليد 18 جانفي 1879 بباريس، التحق بصفوف الجيش الفرنسي منذ شبابه، تقلد عدة رتب عسكرية إلى أن أصبح جنرالا ، وقاد الفيلق السادس سنة 1940 في مواجهة الألمان، لكنه اعتقل واستطاع الفرار سنة 1940، حيث ساهم رفقة الحلفاء في عملية الانزال خاصة في معركة تونس، تنافس بشكل كبير على قيادة المقاومة مع الجنرال ديغول مدعما من طرف الأمريكيين. شكل رفقة الجنرال ديغول اللجنة الفرنسية للتحرير في جوان 1943 بالجزائر، لكن تأثيره فيها كان ضعيفا حتى وجد نفسه سنة 1944 ملاحقا بعد أن تمكن ديغول وأنصاره من إبعاده عن كل هياكل المقاومة، لينسحب طوعا وبیتعد عن الأضواء نهائيا إلى غاية وفاته في 11 مارس 1949 بـ "ديخون". لزهرة بديدة، الحركة الديغولية في الجزائر من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية 1940-1945، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، دت، ص ص 218-231.

(4) - نفسه.

(5) - هي مجموعة معارك وقعت في تونس أثناء الحرب العالمية الثانية من ضمنها معركة القصيرين من 17 نوفمبر 1942 إلى 13 ماي 1943 بين قوات المحور (ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية) وقوات الحلفاء (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ونيوزيلندا). ونهايتها كانت نهاية وجود قوات المحور في شمال أفريقيا. بدأت الحملة العسكرية بنجاح عسكري لقوات المحور إلا أنه سرعان ما تحولت إلى هزائم متتالية بسبب التفوق العسكري لقوات الحلفاء على مستوى المعدات والمؤونة وأكثر من 230.000 جندي من قوات المحور قد تم أخذهم كسجناء حرب إضافة إلى الغالبية العظمى من قوات فيلق الصحراء. أي راي غولدزيفر، مرجع سابق، ص 166.

في أنفا⁽¹⁾ إذ قُدِّمت له وعود بإعادة بعث الجيش الفرنسي وتجهيزه بأحدث التجهيزات الحربية، وتم ذلك مع وصول أول دفعة من العتاد الأمريكي، المتمثلة في ثلاث فرق مدرّعة، خمسة فرق ميكانيكية، واحدة منها مُخصصة للمناطق الجبلية. وتم تجهيزه بأربعة عشر سيارة من نوع "جيب" Jeep وتسعة عشر شاحنة صغيرة، إضافة إلى ثلاث شاحنات كبيرة وستة مدافع هاون وثلاثة عشر رشاشا ثقيلًا وأربعة مدافع من نوع 27 وعشر بازوكات وستون بندقية من نوع PM⁽²⁾.

ورغم الجهود التي بُدلت لتطوير عتاد الجيش الفرنسي بالجزائر، ظلّت سلطات الاحتلال تواجه عدة معيقات منها نقص الوحدات العسكرية المؤهّلة للقتال، وكثرة المجنّدين الأهالي، ونقص التّأطير الأوروبي، إضافة إلى نقص الدعم العسكري القادم من فرنسا. ويعود هذا الوضع إلى ما قبل انتفاضة الثامن ماي 1945، حيث اكتشف حقيقته القائد الأعلى للقوات الفرنسية الجنرال ريمون دوفال Raymond Duval⁽³⁾ شخصيا بمجرد تقلّده قيادة الفرقة العسكرية لقسنطينة في مارس 1945، إذ سجّل أولى انطباعاته حول الوضع الكارثي في صفوف الجيش الفرنسي وقدم عتاده. وأهم القضايا التي أثارت انشغاله ضعف الوسائل العسكرية، وهذا بناء على التقرير السلبي الذي تمّ إعداده حول معنويات الجيش وأهم ما جاء فيه "نقص في الإطارات المؤهلة، وفي تعداد الجيش، وقلة الأسلحة ووسائل النقل (...). وقلة الألبسة، إذ لا يستطيع الجندي الحصول إلّا على بدلة واحدة، وزوج من الأحذية، قميص وتُبان داخلي (...) ولم يعد الكثير منهم يستطيع الخروج بسبب عدم امتلاكهم للأحذية، وهذه المشكلة ازدادت تفاقمًا". ولاحظ الجنرال دوفال أيضا الوضع المُزري للجيش بعد أولى تنقلاته التفقدية لأوضاع الجنود، إذ وقف عاجزا أمام قلة الوسائل المادية والمقرات والأسلحة العصرية،

(1) - اشتهرت هذه المدينة بانعقاد المؤتمر السري بفندق أنفا بمدينة الدار البيضاء في 14 جانفي 1943 استمر عشرة أيام بحضور الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، والجنرال شارل ديغول، والجنرال هنري جيرو وملك المغرب محمد الخامس وولي عهده الحسن الثاني، بينما رفض رئيس الاتحاد السوفياتي جوزيف ستالين الحضور. واتخذ المجتمعون قرارات هامة تتعلق بالحرب، واتفقوا على استراتيجية عسكرية وسياسية لهزيمة جيوش ألمانيا واليابان وإخضاعهما، وأنهوا المؤتمر بالتوقيع على ما تم الاتفاق عليه في نقاط محددة أبرزها مطالبة قوات المحور جيوش ألمانيا وإيطاليا واليابان والنمسا ورومانيا بالاستسلام دون شروط. كما اتفق المجتمعون على مواصلة دعم الاتحاد السوفياتي، وغزو صقلية وإيطاليا من جهة تونس، وتحديد إدارة مشتركة لجميع القوات الفرنسية في الحرب من قبل الجنرال جيرو والجنرال ديغول. ولعب الرئيس الأمريكي روزفلت دورا كبيرا في المؤتمر ودعا لتنفيذ بنود معاهدة الحلف الأطلسي التي وقعها الحلفاء في 18 جانفي 1941 والقاضية بالدفاع عن حق الشعوب في استقلالها وتقرير مصيرها، وقد كشف روزفلت للشعب الأمريكي نتائج المؤتمر في خطاب بث يوم 12 فيفري 1943. انظر: www.aljazeera.net/encyclopedia/event/2014, consulté le 24 Mai 2021, 12 H 47.

(2) - أني راي غولديزغر، مرجع سابق، ص ص 161 - 164.

(3) - اسمه الكامل Raymond Francis Duval من مواليد سنة 1894، من أبرز جنرالات فرنسا خلال الحربين العالميتين، عين قائدا أعلى للقوات الفرنسية في تونس والمغرب. اشتهر خلال مساره المهني بإبادة الجزائريين خلال انتفاضة سطيف في ماي 1945. انظر: www.defnat.com/e-RDN, consulté le 27/07/2021, 17 H 30 mn.

الألبسة، الأحذية، وقدم الأسلحة مع قلّة المجنّدين والمؤطّرين، وخلال تنقلاته نبّه إلى خطورة إقامة الثكنات العسكرية بالمراكز الحضرية⁽¹⁾.

وبعد تقييد هذه النقائص ودراستها، خلّص قائد الفرقة العسكرية بقسنطينة إلى ضرورة إيجاد خطة جديدة لإزالة الاحتقان عن المدن، والتدريب الجيّد للجيش الفرنسي بالأرياف وبالجبال وعلى طول الساحل. وطلب تدعيم جيش شمال إفريقيا بإطارات وموظفين فرنسيين، وتجهيزه بعتاد عصري، إلى جانب اتخاذ احتياطات استعجالية بإظهار قوة الجيش الفرنسي أمام الأهالي. وابتداء من 20 مارس 1945، باشر الجنرال دوفال في تطبيق برنامج الحملات الاستطلاعية حتى يستفيد الجيش من تدريبات مكثفة، من بينها استعمال المصفحات الصغيرة Half Tracks في المشاتي المجاورة، لإعطاء دفع جديد لفعالية الجيش الفرنسي الذي كان غالبيته منتشرا على كامل تراب المربع القسنطيني وتدعيمه بشبكة استخبارات - خصوصا جهاز شرطة الدولة - والتي كانت جد فعّالة حيث أظهرت "نجاحتها" بشكل جيّد خلال قمع انتفاضة الثامن ماي 1945⁽²⁾.

واشتكت العديد من القيادات العسكرية والأمنية من نقص فادح في العتاد الحربي وعدم عصرنته، ومنهم الجنرال ألفونس جوان الذي لاحظ خلال زيارته الميدانية إلى الأوراس سنة 1951 وحضوره جانبا من التدريبات العسكرية، انعدام الهيلوكبتر، ونقص كبير في أجهزة الاتصالات الحديثة باستثناء جهاز SCR 300 الذي يقارب وزنه حوالي 20 كلغ، وخرائط بمقاسات 200.000/1 التي لا تغطي جميع الأراضي⁽³⁾. ونفس الانطباع سجّله جون فوجور سنة 1952 في تقرير بعد جولته الاستخباراتية لعدة أيام بالغرب الجزائري، حيث وقف على الحالة المزرية لمرافق الأمن والاستعلامات ومقرات الجندرية والثكنات وغيرها. كما أعرب عن قلقه إزاء النقص المسجّل في الجانب الأمني في منطقة واسعة يتوزّع فيها المستوطنون دون تأمين حياتهم وأموالهم، وأكّد على ضرورة الزيادة في المنشآت بإضافة مخازن أرضية لتخزين احتياطات الوقود تحسبا لكل أشكال التوتر، وتخصيص قاعة خاصة بأجهزة الراديو والأسلحة، وتوفير المباني والمقرات الخاصة بالأمن العام، والجمع بين مختلف أقسامها في مكان واحد. أما الأسلحة المعينة، فلاحظ بأنها غير حديثة في مجموعها، فكانت عبارة عن بنادق إيطالية الصنع، ورشاشات من نوع "ستان" STEN، وأوصى بتعويضها بأسلحة جديدة من نوع P.M 38 وموسكيتون Mousqueton ذات فعالية عند استخدامها، إلى جانب الزيادة في كمية الذخيرة، وإجراء دورات

(1) - أني راي غولدزيفر، مرجع سابق، ص ص 334-335.

(2) - نفسه، ص 335.

(3) - Yves courrière, T1, *op.cit*, p 327.

تدريبية في الرمي نظرا لما لاحظته السلطات من عجز في التدخل الفوري لقمع مظاهرات الجماهير⁽¹⁾.

وبالرغم من الجهود المبذولة لتطوير جيش افريقيا وعصرنته بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مشكل نقص القوات العسكرية وقدم العتاد الحربي⁽²⁾ ما عدا شاحنات عسكرية من نوع Peugeot 402 (سنة 1938) وشاحنات من نوع GMC سيُطرح بحدة مع بدايات اندلاع الثورة التحريرية وبشكل ملحوظ، لأنه لم يكن مكيّفا مع الأساليب القتالية المعتمدة من قبل جيش التحرير الوطني في ميادين المعركة بالجبال ذات المسالك الوعرة. وهذه الحقيقة تأكدت لاحقا على لسان العديد من القادة العسكريين، الذي أبدوا قلقا متزايدا من عواقب هذا الضعف وانعكاساته على هيبة وسمعة فرنسا في شمال إفريقيا، ومنهم الجنرال لافو Lavo الذي تولى مقاطعة قسنطينة، واعترف في احدى تصريحاته الاعلامية بتاريخ 12 أكتوبر 1955 بالضعف العسكري وقال بهذا الخصوص: "إنني كرجل عسكري لا أريد أن أنظر إلا من الناحية العسكرية البحتة. إن دور الجيش يتمثل في المحافظة على الأمن وإرجاعه إلى نصابه. وهذه المهمة تزداد صعوبتها مع مرور الوقت. فرجالنا مُجبرون على أن يكونوا دائما في الأماكن الاستراتيجية، وخسائرننا متواصلة، وعتادنا الحربي لا فاعلية له، ثم هو على أية حال ليست له أهمية كافية...." ⁽³⁾.

2.2- ضالة القوات المسلحة:

بالرغم من اتخاذ المستعمرة الجزائرية خلال الحرب العالمية الثانية عاصمة قوات فرنسا المحاربة أثناء فترة الحرب (1939-1945) وخزان حربي من حيث الموارد الاقتصادية والبشرية⁽⁴⁾، وأيضا قاعدة للاستراتيجية الأمريكية في الحوض الغربي للمتوسط⁽⁵⁾، إلا أن تعداد الجيش الفرنسي المتواجد على أراضيها كان ضئيلا مُقارنة بمتطلبات السلطات العسكرية التي كانت بحاجة ماسة للموارد البشرية المؤهلة عسكريا، وهذا الانخفاض المحسوس في عدد

(1) - Jean vaujour, **op. cit**, pp 66 -67.

(2) - إلى غاية مطلع سنة 1950، ظلّ الجيش الفرنسي مجهزا بعتاد حربي من مخلفات الحرب العالمية الثانية خاصة الدبابات القتالية التي كانت جد ثقيلة وصاخبة، لكنها لم تنفع أمام خفة تحركات الثوار وتخفيم السرعة في الطبيعة باعتبار قيادة الجيش الفرنسي وعناصر قواتها المقاتلة. انظر: Yves courrière, **op.cit**, p 215.

(3) - أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 206.

(4) - آني راي غولدزيفر، مرجع سابق، ص 167.

(5) - للمزيد من التفاصيل حول أهمية موقع الجزائر في السياسة الأمريكية انظر: معمر العايب، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد - كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2008-2009، ص 100.

القوات العاملة في الجزائر يعود إلى ما قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية وتواصل إلى غاية اندلاع الثورة الجزائرية مثلما سنوضحه.

إن الانطباع العام المُسجّل لدى العديد من محافظي المقاطعات الجزائرية، كشف بأن المستعمرة الفرنسية كانت تعاني من مصاعب ومشاكل عسكرية عديدة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث لوحظ نقص كبير للضباط وصف الضباط الفرنسيين الذين نقلوا من مواقعهم الأصلية لسد متطلبات الحرب الواقعة بأوروبا⁽¹⁾، بالإضافة إلى نُقص محسوس في عدد القوات المسلحة وعدّتها، وهذا راجع إلى استمرار المعارك بأوروبا، حيث استنزفت موارد بشرية كبيرة من مستعمرات فرنسا بشمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا التي كان عدد جيشها البري سنة 1940 يقدر ما بين 125000 إلى 150.000 عنصرا⁽²⁾ بقناصته وخيالته بما فيهم جنود اللفيف الأجنبي، واقتيد أغلبهم لساحات القتال للمشاركة مع الحلفاء في حملة تونس التي أسفرت عن خسائر معتبرة⁽³⁾.

وقبل انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحديدًا ابتداء من 15 فيفري 1944 لم يكن بحوزة الجزائر إلا حوالي 60.000 مجند، يُعتمد عليهم في حالة حدوث اضطرابات أمنية، إذ وزع 30.000 جندي بالجزائر العاصمة، و15.000 جندي بوهرا، و13.000 جندي بقسنطينة و3000 بالمناطق الجنوبية. وبحلول سنة 1945 كان الفيلق التاسع عشر يتكوّن من 110781 رجلا من بينهم 3543 ضابطا و 13616 ضابط صف، وفي ناحية قسنطينة فعدد الجيش بها كان أقل من 10.000 مقاتل. وتحسبا لحدوث اضطرابات أمنية كانت السلطات الاستعمارية على أتم استعداد لاستقدام المدد السريع من المغرب، والوحدة المتحركة من تونس، وفوج الخيالة من ألمانيا⁽⁴⁾، ووحدة المشاة من قوات الحلف الأطلسي⁽⁵⁾.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ظلّت المستعمرة الجزائرية قاعدة إسناد خلفية أساسية لتموين الجيش الفرنسي بالشرق الأقصى منذ سنة 1946 وإمداده بالتعزيزات

(1) - Jean louis Planche, **op.cit**, p 114.

(2) - Giraud Henri (Général), **Un seul but la victoire** : Alger 1942-1944, R. Julliard, Paris, 1949, p p 173-179.

(3) - كانت نتائجها قاسية جدا بالنظر إلى الخسائر في الأرواح التي كانت جسيمة حيث سقط 15.000 قتيل من بين 65.000 مجند، 251 ضابط، 8342 ضابط صف وهو العدد الإجمالي للجيش الفرنسي، زيادة على 7500 جريح وحوالي 2000 سجين. لكن جيش إفريقيا استطاع في أواخر أبريل 1943 الانتصار على الجيش الألماني بعد مقاومة شديدة. انظر: أني راي غولدزيغر، مرجع سابق، ص ص 160-161، 174.

(4) - نفسه، ص ص 333-334 ، 367.

(5) - أنشئ سنة 1949 بناء على معاهدة الشمال الأطلسي التي وقعت في واشنطن في 4 أبريل من نفس السنة، وأنشئت خصيصا لمواجهة حلف وارسو. شكّل نظاما للدفاع الجماعي المشترك ضد أي خطر شيوعي تتفق فيه الدول الأعضاء المكونة آنذاك من 15 دولة تنتمي إلى منظمة ميثاق شمال الأطلسي (Organisation du Traité de l'Atlantique Nord) (فرنسا، بلجيكا، كندا، الدانمارك، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، إيسلندا، النرويج، هولندا، البرتغال، اليونان، تركيا، اليونان ولاحقا ألمانيا الغربية بعد اتفاق باريس عام 1955) للرد على أي هجوم من قبل أطراف خارجية. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص 576.

العسكرية بعد تدريبها وكذلك بالمعدات الحربية⁽¹⁾، بإلحاح من الجنرال جون كايس Jean Calliès القائد العام للقوات المسلحة في الجزائر إلى غاية صائفة عام 1954 إذ نبّه خلال اجتماع للمجلس الأعلى للحرب في 18 نوفمبر من نفس السنة إلى ضعف عدد قوات السيادة الفرنسية⁽²⁾ قائلا: "من غير المقبول أن يبقى ربع القوة النشطة للجيش في شمال إفريقيا لا تشارك في معركة فرنسا"⁽³⁾ بالهند الصينية. لأنه خلال هذه الفترة كان هناك حوالي 100000 رجل متمركزين في إفريقيا الشمالية، كان يتواجد 49000 في الجزائر لوحدها ونتيجة للنزاع اللامتناهي في الهند الصينية، أصبحت المنطقة العسكرية العاشرة، التي تغطي المقاطعات الجزائرية الثلاث، "مستودع العبور" لمُشاة الشرق الأقصى الذين تم اختيارهم لهذه المهمة من قبل لجنة الدفاع الوطني في 5 أبريل 1951⁽⁴⁾.

وعلى سبيل التوضيح ارتأينا إدراج أبرز عمليات انزال للقوات الفرنسية بالموانئ الجزائرية بعد قدومها من الشرق الأقصى نذكر منها وصول:

- 200 عسكري إلى ميناء الجزائر العاصمة بتاريخ 28 ديسمبر 1954 على متن الباخرة الحربية ABBEVILLE⁽⁵⁾.

- 35 ضابط صف و528 جنديًا من الشرق الأقصى إلى الجزائر العاصمة في 7 أبريل 1954 على متن السفينة الحربية CALAIS تم استقبالها بنغمات الجوق الموسيقي العسكري⁽⁶⁾.

- 2071 عسكري من بينهم 143 من العاملين في المجال الصحي بتاريخ 23 أبريل 1954 بميناء وهران على متن الباخرة الحربية Pasteur، خصص لها استقبال خاص⁽⁷⁾.

- 126 عسكري من الشرق الأقصى إلى ميناء الجزائر العاصمة بتاريخ 3 أوت 1954 على متن الباخرة VIET-NAM⁽⁸⁾.

ونفيد أيضا أنه منذ بدء العمليات العسكرية بالشرق الأقصى والمغرب أيضا، لم تكتف سلطات العسكرية بإرسال المجنّدين الشباب من مختلف مستعمراتها فحسب، بل قامت بإرسال أيضا عدد معتبر من قوات جيشها النظامي منهم الضباط، وضباط الصف ولفيف

(1) - Guy Pervillé , **La guerre sans nom : appelés et rappelés en Algérie pendant la guerre d'Algérie 1954-1962**, Film de Bertrand Tavernier et Patrick Rotman, Paris : Société Neuf de cœur , A.P.H.G, 1992.

(2) - Claude Paillat , **Dossier secret de l'Algérie: 1954-1958**, Paris, Presses de la Cité, 1962, p 25.

(3) - SHAT, non coté, sans numéro, procès-verbal de la séance. In Jean-Charles Jauffret, **op. cit**, p. 674.

(4) - Chérière Paul, «Les débuts de l'insurrection algérienne », *Revue de Défense nationale* ,N0 152, décembre 1956, p. 1 456.

(5) - Compte rendu hebdomadaire (Alger le 04 JANVIER 1954) du Général de C.A. callis commandant la 10E Région militaire sur la situation en Algérie a la date du 04 JANVIER 1954. 1H1261.

(6) - Compte rendu hebdomadaire (Alger le 12 Avril 1954) du Général de C.A. callis commandant la 10E Région militaire sur la situation en Algérie a la date du 12 Avril 1954. 1H1261.

(7) - Compte rendu hebdomadaire (Alger le 27 Avril 1954) du Général de C.A. callis commandant la 10E Région militaire sur la situation en Algérie a la date du 26 Avril 1954. 1H1261

(8) - Compte rendu hebdomadaire (Alger le 10 AOUT 1954) du Général de C.A. callis commandant la 10E Région militaire sur la situation en Algérie a la date du 07 Aout 1954. 1H1261.

أجنبي إلى مسرح العمليات القتالية عبر الموانئ خصوصاً الجزائر العاصمة ووهران على متن بواخر حربية مثلما سنوضحه:

- بتاريخ 26 أفريل 1954 غادر 650 عسكري إلى الهند الصينية انطلاقاً من ميناء الجزائر على متن الباخرة الحربية " Clément ADER " وأقيم لهم تكريم عسكري خاص⁽¹⁾.

- بتاريخ 16 ماي 1954 غادر 669 عسكري ميناء وهران باتجاه الهند الصينية على متن الباخرة الحربية SKAUGUM⁽²⁾.

- بتاريخ 31 جويلية 1954 أبحر 184 جندياً من الليف الأجنبي على متن الباخرة الحربية JAMAIQUE باتجاه الشرق الأقصى⁽³⁾.

- بتاريخ 4 أوت 1954 غادرت كتيبة مشاة لليف الأجنبي باتجاه وجدة للتمركز بالرباط كقوة احتياطية تحسباً لانفلات الوضع الأمني هناك⁽⁴⁾.

ولتعويض هؤلاء المغادرين إلى الشرق الأقصى، أرسلت باريس عدداً معتبراً من شباب الميتروبول لأداء خدمتهم العسكرية في شمال إفريقيا، واستمرت فرنسا في هذا الاتجاه على مرّ السنين حتى بعد هزيمة ديان بيان فو⁽⁵⁾. وبعد ثلاث سنوات من تطبيق هذه السياسة، تضاعف عدد القوات في شمال إفريقيا في جوان 1954 بنحو 20000 من القوات المسلحة "لحفظ النظام والأمن في الجزائر"⁽⁶⁾.

والجدير بالذكر كانت أكبر وحدة عسكرية والوحيدة المتواجدة بالمستعمرة الجزائرية هي "الوحدة 21 التدخل الجزائرية" (DIA) 21^{ème} division d'intervention algérienne التي تأسست عام 1949 مع ثلاث فيالق من القناصة الجزائريين 3 régiments de tirailleurs algériens (RTA)، لكن تعدادها تقلص، وتراجعت مهارتها العملياتية بسبب تكلفة عمليات الهند الصينية، بينما ظلّت الوحدات العاملة في الجيش الفرنسي المتكونة من الليف الأجنبي والمظليين والقناصة والصباحية متواجدة في الهند الصينية⁽⁷⁾. واقتيد جزء من هذه القوات "لحفظ النظام في تونس والمغرب"⁽⁸⁾، وهذا ما يُفسّر العدد الضئيل للقوات الفرنسية في الجزائر، وكاد لا يتجاوز 20.000 جندي⁽⁹⁾ وارتكاز دورها على حراسة المنشآت

(1) - Compte rendu hebdomadaire (Alger le 27 Avril 1954) , **op. cit.**

(2) - Compte rendu hebdomadaire (Alger le 24 Mai 1954) du Général de C.A. callis commandant la 10E Région militaire sur la situation en Algérie a la date du 24 Mai 1954. 1H1261.

(3) - Compte rendu hebdomadaire (Alger le 10 Aout 1954) du Général de C.A. callis commandant la 10E Région militaire , **op. cit.**

(4) - **ibidem.**

(5) - SHAT 145K25, fiche N° 8524 EMA/3/PO du 31 mai 1954.

(6) - Jauffret Jean-charles, *La Guerre d'Algérie...* **op. cit.** p. 638.

(7) - Maurice Faivre, **op. cit.** p 147.

(8) - Général BEUFRE, « l'armée d'Afrique », in *Historia Magazine*, N0 194, 22 septembre 1971, pp 26 -27.

(9) - Jean Charles Jauffret, *Soldats en Algérie 1954-1962 Expériences contrastées des hommes du contingent*, Editions Autrement, 2000, p 26.

الحساسية⁽¹⁾ ومعسكرات الجنود وثكناتهم. وبحلول شهر نوفمبر من سنة 1954 لم يبق من مجموع تسعة كتائب سوى كتيبتين ونصف فقط في الجزائر، واعتقدت السلطات الاستعمارية أن ما تبقى من قوات الشرطة قادرة على فرض الأمن في حالة وقوع اضطرابات أمنية⁽²⁾.

وما يؤكّد أيضا أن الجزائر كانت شبه خالية من القوات المقاتلة نضيف التصريح لمنداس فرانس الذي برأ نفسه وقت سقوط ديوانه يوم 5 فيفري 1955 بقوله: "قبل وصول الحكومة الحالية كان بالجزائر 49700 جنديا واليوم عددهم 80300"⁽³⁾، ولقد اختلفت دراسات الباحثين الجزائريين في تحديد عدد القوات الفرنسية المتمركزة في الجزائر عند اندلاع الثورة الجزائرية، حيث ورد في إحداها أن العدد كان يقدر بـ 56.500 رجلا⁽⁴⁾، وأحصت أخرى حوالي 70.000 رجل بما فيهم أفراد الشرطة فقط⁽⁵⁾، بينما ورد في إحدى تقارير قيادة الثورة بأن تعداد الجيش الفرنسي في الأيام الأولى من اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، كان بحوزة السلطات الفرنسية 75000 مقاتل فقط في الجزائر⁽⁶⁾.

أما المؤرخ الفرنسي بن يامين ستورا فحصر عددها في الفاتح من نوفمبر بـ 76555 عنصرا، ليصبح في الفاتح من ديسمبر من نفس السنة 81145 عنصرا⁽⁷⁾. بينما ضبطتها إحدى الدراسات العسكرية بـ 80.000 عنصرا، منهم 50.000 عنصرا كانوا ينضوون ضمن القوات البرية، من بينهم 6000 رجل لهم مؤهلات على القتال خلال العمليات الحربية في الجزائر⁽⁸⁾. وقدر إيف كوريير Yves courrière⁽⁹⁾ عدد القوات الأمنية والعسكرية بـ 12000 شرطي ودركي

(1) - من المهام التي أوكلت لقوات الجيش الفرنسي في الجزائر، حماية المنشآت الحساسة التي تنحصر في 7500 موقع تتواجد بها محطات الطاقة، الموانئ ومرافقها، السدود، المستودعات، وحماية 5000 مزرعة للمعمرين المنتشرة عبر مختلف القرى، وبقاء عدد محدود من وحدات المشاة وسلاح الفرسان التي كانت الوحيدة المكلفة بقمع الانتفاضات في القرى بلغ تعدادها 14000 رجل كحد أقصى. وكان من المفترض وجود 80.000 جندي بصفة دائمة، وهذا العدد لم يكن متوفرا وجاهزا. انظر:

André Lenormand , **op. cit**, pp 26- 27.

(2) - Général BEUFRE **op. cit**, pp 21-22.

(3) - كوليت وفرنسيس جونسون، الجزائر خارجة عن القانون، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ثالة، 2013، ص 230.

(4) - محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 31.

(5) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمأل، دار القصة للنشر، 2010، ص 395.

(6) - Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956) , Document inédit, in Revue d'études et de critique sociale « NAQD » N° 12 , printemps/été, p 204.

(7) - Benjamin stora, **Appelés en guerre d'Algérie**, éditions Gallimard, s.d, p 15 .

(8) - Mathieu alban, «Les effectifs de l'armée française en Algérie (1954-1962) », in Actes du colloque de Montpellier des 5 et 6 mai 2000, « Militaire et guérilla dans la guerre d'Algérie», organisé par le centre d'études d'histoire de la Défense et l'UMR N° 5609, Société, Idéologies, Défense, du CNRS, éditions Complexe, 2001, p 39.

(9) - إيف كوريير Yves courrière اسمه الحقيقي Gérard Bon من مواليد 12 أكتوبر 1935 بباريس، مؤلف وكتّاب السّير وصحفي فرنسي. التحق برئاسة تحرير راديو لوكسمبورغ عام 1957، وفي سنة 1958 أرسل في مهمة لتغطية رحلات الجنرال ديغول إلى إفريقيا. عرف بولائه للنظام الفرنسي في حربه ضد الجزائر على حد تعبير محمد مشاطي. له العديد من الاسهامات حول حرب الجزائر، منها=

و55000 رجل في القوات البرية، ونسبة 10 % قيد الاستخدام ميدانيا، بينما كانت أغلب قوات الجيش الفرنسي لا تزال تحتفظ بها السلطات الاستعمارية في الهند الصينية⁽¹⁾.

أما الجنرال بول شيريار Paul Chérière⁽²⁾ قائد المنطقة العاشرة، فأكد أنه لم يكن سوى 6000 رجل قادر على القتال⁽³⁾. أما موريس فيفر Maurice Faivre⁽⁴⁾ فذكر أنه عند تعيين هذا الأخير، لم يكن في الجزائر سوى 58.000 رجلا ضمن القوات البرية، منهم 14.000 عنصرا جاهزا للعمليات الحربية، يُضاف إليهم 8.700 طيار وُضعت تحت تصرفهم 54 طائرة غير مُكيّفة مع حرب عصابات⁽⁵⁾، أما من حيث المنشآت القاعدية فلم يكن بحوزة القوات الجوية في نهاية 1954 إلا خمسة مطارات لاستقبال طائرات نفثة في كل من الجزائر العاصمة، بوفاريك، البليدة، وهران وعنابة. أما القطاع القسنطيني وهي الناحية الأكثر خطورة، كانت الأقل من حيث عدد القوات البرية والقوات الجوية والمنشآت القاعدية⁽⁶⁾، أما القوات البحرية اكتفت قيادة الجيش الفرنسي باصطفاف 3 زوارق دورية ساحلية، وبعض الزوارق الاستكشافية للمراقبة السريعة، لأن جل قواتها البحرية بتعداد 90.000 رجل كانت متمركزة في تونس والمغرب لنفس المهمة⁽⁷⁾.

نستنتج مما سبق بأن الجزائر كانت خالية تقريبا من قوات عسكرية، ماعدا عدد قليل من القوات الاحتياطية الجاهزة للتدخل في حالة وقوع اضطرابات، ووحدات التدريب وبعض مخازن الأسلحة ومصالح عسكرية⁽⁸⁾، بينما أُسندت سلطات الاحتلال إلى ما تبقى من قواتها

=إنجاز أول شريط وثائقي عام 1972، وتأليف كتاب من خمسة أجزاء حول الموضوع. توفي يوم 8 ماي 2012. للمزيد من التفاصيل انظر: 28:15, consulté le 14/01/2022, <https://www.babelio.com/auteur/Yves-Courriere>

(1) - Yves courrière, T1, **op.cit**, p 327.

(2) - بول شيريار Paul Chérière من مواليد 1895 بإحدى المدن الفرنسية BASTIA، تقلد عدة رتب عسكرية كملزم أول عام 1916 ثم نقيباً عام 1917، وكان من ضمن المشاركين في فرق القناصة بالمغرب عام 1920 إلى غاية 1926 حيث شارك في قمع المقاومة الريفية. في أبريل 1941 نُقل إلى الجزائر ووُقي إلى رتبة مقدم في مارس 1942. أصبح قائداً أعلى للقوات المسلحة الفرنسية بالمنطقة العاشرة الاستعمارية (الجزائر) من أوت 1954 إلى جوان 1955، سخر كل الإمكانيات العسكرية للقضاء على الثورة في المنطقة الأولى، وأشرف شخصياً على تشكيل الوحدات الإقليمية unités territoriales للهوض بهذه المهمة لكنه واجه صعوبات جمة لإخماد حرب العصابات التي اعتمدها جيش التحرير الوطني بالجزائر. تخلى عن منصبه بعد عدة أشهر للجنرال لوريلو Lorillot في جويلية 1955، توفي في جوان 1965. انظر: Yves courrière, la guerre d'Algérie..., T V, **op.cit**, pp 2144- 2145.

(3) - Mahieu Alban, **op. cit**, p. 40.

(4) - موريس فيفر Maurice Faivre جنرال فرنسي تقلد عدة مسؤوليات عسكرية، حل بالجزائر في أوت 1955 على رأس سرية من الجنود أعيد استدعاهم في الجيش الفرنسي، وبعد مسار من ضمن قيادة الجيش الفرنسي خاصة في تطير الحركي وتوليه مسؤوليات ضمن المكتب الثاني، تحصل على دكتوراه في العلوم السياسية وألف العديد من المقالات والدراسات العسكرية والكتب منها: Des bords au pays drouais, un village de harki. وأهمها: les combattants musulmans de la guerre sacrifiés. وافته المنية في 4 نوفمبر 2020. للمزيد من التفاصيل انظر: 18mn, 10H, consulté le 24/12/2019, <https://www.fm-gacmt.org/actualites>

(5) - Maurice Faivre, **les archives inédites de la politique algérienne 1958-1962**, éditions l'Harmattan, France, 2000, p 147.

(6) - ميشال فورجي، الحرب الباردة وحرب الجزائر 1954-1964، ترجمة مختار عالم، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008، ص 44.

(7) - Maurice Faivre, **op. cit**, p 147.

(8) - دومينيك فارال، مصدر سابق، ص ص 68-69.

المتركزة المقدّر عددهم بـ 50.000 جندي في الجزائر مهمة حماية الأشخاص والأماكن وحراسة المنشآت الحساسة⁽¹⁾. ولتضمن أمن المستعمرة من أي خطر محتمل، اضطرت الاستنجا بمختلف قوات الشرطة والدرك رغم قلة عددهم وأسلحتهم إذ كانوا خلال المدة المذكورة وإلى غاية الأشهر الأولى من اندلاع الثورة الجزائرية، يقومون بمهمة الجنود في كثير من المناطق⁽²⁾. وكان هذا الوضع السياسي والأمني جد ملائم لقيادة الثورة الجزائرية التي كانت على أهبة الاستعداد لتفجير الثورة التحريرية في كامل القطر الجزائري رغم قلة عدد الثوار ومحدودية إمكانياتهم المادية واللوجستية، إذ لم يبق لها سوى بضعة أسابيع لتثور على المستعمر وتصبح أخطر قضية تواجهها فرنسا في عقد الخمسينات من هذا القرن. ومن سوء حظها أنها كانت منشغلة بتطورات الوضع العسكري والسياسي في تونس والمغرب الأقصى، واقتادت جزء من جيشها الاستعماري لإخماد الحركتين الانتفاضيتين هناك. وهذا ما سيجعل السلطات الاستعمارية منهكة وعاجزة عن مواجهة أولى العمليات المسلحة الشاملة والمفاجئة لجيش التحرير الوطني عبر العديد من مناطق الجزائر في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، بينما كان الجيش الفرنسي في حاجة إلى استعادة أنفاسه وترتيب أوضاعه وجاهزيته القتالية من جرّاء إخفاقه العسكري بالشرق الأقصى.

(1) - Charles De Gaulle, **Mémoires D'Espoir, T 1 , Le renouveau 1958-1962** , éditions Plon, France, 1970, p 65.

(2) - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984، ص 109.

الباب الأول

الإعداد للثورة التحريرية
وردود الفعل على اندلاعها

الفصل الأول

1- التحضيرات المادية للثورة

1 - واقع الإمكانيات المادية للمشروع الثوري التحرري

1-1 - العوائق المالية

1-2 - معوقات التسليح

1-3 - جهود التسليح

شكّلت الإمكانيات المادية والبشرية لمخطّطي الثورة الجزائرية ضرورة مُلحة باعتبارها من المسائل الحيوية والهامة لانطلاق المشروع الثوري التحرري ونجاحه. وحسب الشهادات الحيّة للرعيل الأول من المجاهدين، والدلائل المادية القليلة والبسيطة المحفوظة في المتاحف الوطنية، فإنها تفيد بأن قيادة الثورة لم تكن بحوزتها عند اندلاع الكفاح المسلّح إمكانيات مادية كبيرة، أما المبالغ المالية التي جمعها قادة المناطق فكانت جد ضئيلة ولا تسد كافة متطلبات التحضير العسكري للثورة، باستثناء شراء عدد محدود من الأسلحة المستعملة، زيادة على النقص الكبير في العنصر البشري المؤهّل لاستخدام الأسلحة ما عدا القليل من المناضلين الذين سبق تجنيدهم في حروب فرنسا الاستعمارية، ورغم ذلك خاضوا حرب غير متكافئة مع جنود الاحتلال نوضحها فيما يلي.

1 - واقع الإمكانيات المادية للمشروع الثوري:

بالرغم من الاهتمام المبكر لقيادة الثورة بالحلول الناجعة لتوفير الموارد المالية والوسائل المادية لتفجير الثورة، إلا أن انشغالهم الأكبر كان التعجيل بإعلان الثورة واندلاعها مثلما أكّده ديدوش مراد⁽¹⁾ في إجابته على انشغال أحد المناضلين، بخصوص توفير الوسائل الحربية قائلا: «إن المشكلة ليست في المال أو في الرجال، ولكن هدفنا هو إطلاق الرصاصة الأولى، حيث ليست لنا أماكن نأوي فيها الرجال، وليست لنا وسائل أيضا نعالجهم بها. إن مشكلة الإمكانيات ليست مطروحة لدينا، فالضرورة تُحتم علينا إطلاق الرصاصة الأولى وبالإمكانيات المتوفرة بين أيدينا وهي موجودة في الأوراس فقط ... وكما هو معلوم أننا في كل مرة نطلب فيها المساعدة من أشقائنا العرب نتلقى منهم نفس الجواب عن ماذا يساعدوننا؟ إن التونسيين والمغاربة يحاربون الاستعمار الفرنسي. أما نحن فلا نزال ننتظر...»⁽²⁾.

إن الباحث في هذا الموضوع، تواجهه عدة صعوبات، بسبب قلة الوثائق الموثقة لحجم الإمكانيات المادية والبشرية قبيل وعند اندلاع الثورة، إلا أنه تمكّن من رصد بعض المعلومات

(1) - ديدوش مراد الملقب بـ (سي عبد القادر) من مواليد 13 جويلية 1927 بالمرادية (العاصمة)، التحق بالمدرسة الابتدائية ثم بالتعليم المتوسط، بعدها انتقل إلى الثانوية التقنية بحي العناصر. انضمّ منذ 1942 إلى صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم عيّن مسؤولا على أحياء المرادية، المدنية، وبئر مراد رايس. كان من أبرز أعضاء المنظمة الخاصة، كما تنقّل لتنظيم الحملة الانتخابية للجمعية الجزائرية في الغرب الجزائري أين أُلقي عليه القبض إلا أنه استطاع الفرار من مجلس القضاء. وإثر اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950، أصدرت السلطات الاستعمارية في حقه حكما غيايبا بـ 10 سنوات سجنًا، وكوّن في عام 1952 رفقة مصطفى بن بولعيد نواة سرية في الجزائر العاصمة مهمتها صنع المتفجرات تحضيرًا لاندلاع الثورة التحريرية. ساهم في إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، كما شارك في اجتماع الـ "22" الذي تقرر فيه انطلاق الكفاح المسلّح. استشهد يوم 18 جانفي 1955 في معركة بمنطقة بوكركر بسمندو على مقربة من مدينة زغود يوسف حاليا. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الله مقلاتي، "الشهيد مراد ديدوش ودوره في التحضير للثورة التحريرية وقيادتها"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 04، سبتمبر 2017، ص ص 256 - 273.

(2) - انظر شهادته في: أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، د. ت، ص 82.

من مختلف الشهادات الحيّة المدونة وهي ذات أهمية، حيث أمانت اللثام عن واقع التحضيرات للثورة التحريرية، والمُعيقات التي واجهها الرعيّل الأول من المجاهدين، والحلول الناجعة التي اعتمدت للخروج من هذه الضائقة المالية بعد اندلاع الثورة بعدة شهور، إذ خضعت هذه المهمة الشاقة لتنظيم محكم اعتمادا على التمويل⁽¹⁾ الذاتي والمحلي من المواطنين الذين أبدوا تجاوبا كبيرا لدعم الثورة بالرغم من محدودية وضعف إمكانياتهم. أما التمويل⁽²⁾ فتمّ تأجيله إلى ما بعد إعلان الثورة خوفا من تعرّضه للتلف أو اكتشافه من قبل الجيش الفرنسي، وبسبب هذه الاحتياطات عانى أفراد جيش التحرير الوطني بالمنطقة الأولى من سوء التغذية بل وتعرّضوا للمجاعة أيضا خلال الثلاثة أشهر الأولى لأن قيادة الثورة هناك تحاشت عمدا فكرة تخزين كميات منه في الجبال، ومما زاد في تأزم الوضع هو ذلك الترحيل المبكر لكل سكان الجبال الذين تم تجميعهم حول الثكنات⁽³⁾.

1-1- العوائق المالية:

أفادت شهادة أحد المناضلين، بأن العوائق المالية لتمويل المشروع الثوري المسلّح بدأت مع المنظمة الخاصة⁽⁴⁾ التي كانت بحاجة ماسة لتوفير مصاريف نشاطاتها ونفقات التسليح

(1) - يُقصد بالتمويل، تلك الأموال التي كانت تُجمع أثناء الثورة من مصادر مختلفة منها الاشتراكات، التبرعات، الغرامات، الزكاة... الخ، وهو أساس العملية التموينية لجيش التحرير الوطني. اعتبرته قيادة الثورة فرض عين يدفعه كل مواطن جزائري شهريا، لأنّ الجهاد بالمال سابق على الجهاد بالنفس. كما يعد الاشتراك دليلا على إيمان المواطن بالثورة وضرورة تدعيمها، وقد تشدّدت قيادة الثورة في دفع هذه الاشتراكات وجمعها، إذ فرضت عقوبات على المُهاوئين في أدائها، إلا أنها كانت تراعي إمكانيات الأفراد والأسر محدودة المداخيل. للمزيد من التفاصيل حول مصادر التمويل انظر: تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة، الولاية الرابعة، ج 1، التقرير السياسي، الفترة 1959-1962، مطبعة المجلس الشعبي الوطني، ص ص 30-31.

(2) - يُقصد بالتمويل مختلف المواد الغذائية التي كان يتزود بها جيش التحرير الوطني عن طريق المواطنين خاصة من سكان الأرياف والمدن، والتي لا تتعرّض للفساد بسهولة مثل التمور، الأكلات الشعبية منها "الروينة"، زيادة على موارد تموينية أخرى مثل الألبسة الأحذية الأغذية... الخ. وباعتباره ركيزة أساسية يعتمد عليها جيش التحرير الوطني لمواصلة نشاطه العسكري، خضع التمويل لتنظيم محكم رغم الحصار الاقتصادي والعسكري لسلطات الاحتلال، إذ جندت له لجان في كل الدواوير والقرى تحت إشراف مسؤول سياسي من جيش التحرير الوطني بهدف الحفاظ على المؤن وصيانتها من التلف، زيادة على تعيين مسؤولين للنقل والتوزيع. للمزيد من التفاصيل حول مصادر التمويل، وكيفيات تنظيمه ومراكزه انظر دراسة: بوبكر حفظ الله، التمويل والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013، ص ص 51-83.

(3) - الرائد محمد الصغير هلايلي، شاهد على الثورة في الأوراس (مذكرات)، دار القدس العربي، وهران، 2013، ص 75.

(4) - تأسست المنظمة الخاصة (Organisation secrète) في أول مؤتمر لحركة انتصار للحريات الديمقراطية، المنعقد بتاريخ 15-16 فيفري 1947 بالجزائر العاصمة، تولّت الإعداد لتفجير الثورة التحريرية باقتناء الأسلحة وتدريب المناضلين عسكريا، تشكلت قيادتها العليا على المستوى الوطني من محمد بلوزداد رئيس هيئة الأركان ومنسقا بين المنظمة الخاصة والمكتب السياسي للحزب، حسين آيت أحمد المسؤول السياسي للمنظمة، بلحاج الجيلالي عبد القادر المسؤول العسكري للمنظمة، امحمد يوسف مسؤول شبكات الاستعلامات والاتصالات على المستوى الوطني. أما على المستوى المحلي، فقد تم تعيين كل من: محمد بوضياف على منطقة قسنطينة، وأحمد بن بلة على منطقة وهران، حسين آيت أحمد على منطقة القبائل، ومحمد ماروك على منطقة الشلف والظهرة، وجيلالي رجيبي على مدينة الجزائر ومتيجة. ولقد تعاقب على قيادتها بعد إعفاء محمد بلوزداد بسبب مرضه الصدري كل من حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة. ولقد نفذت المنظمة الخاصة عدة عمليات مسلّحة أشهرها الهجوم على بريد وهران يوم 5 أفريل 1949 للاستحواذ على مبالغ مالية استعملت في تجهيز المنظمة وشراء الأسلحة. ورغم سرية المنظمة إلا أنه تم اكتشافها في 18 مارس=

والتجهيز، إلا أن الموارد المالية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية التي كانت تعتمد أساسا على الهبات والاشتراكات الشهرية التي يدفعها مناضلو الحزب والمتعاطفون معهم، لم تكن تسمح بتلبية كافة المتطلبات المالية للمنظمة الخاصة. وحسب تبريرات أحد المناضلين فإن أغلب الموارد المالية كانت تُنفق على الحملات الانتخابية وتغطية تكاليف طباعة وتوزيع صحيفة "الجزائر الحرة"⁽¹⁾، ورواتب المناضلين الذين لا يقل عددهم عن 20.000 عضو. وعرفت مداخل الحزب تراجعا محسوسا بسبب عمليات الاعتقال والقمع التي تعرض لها المناضلون مما أدى إلى تناقص عدد المنخرطين وبالتالي تراجع حجم الاشتراكات، وتخصيص ما يزيد عن ثلاثين مليون سنتيم في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1953 كمساعدات لعائلات المعتقلين السياسيين وأعباء المحاكمات⁽²⁾.

ونفس الانشغال أوضحه حسين آيت أحمد⁽³⁾ في مذكراته قائلا: "...أن خزينة الحزب كانت خاوية، فالمعارك الانتخابية مكلفة ماليا، والدعم المالي للفئات الميسورة لم يكن ليذهب إلى حزب الشعب الجزائري، بل للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحليفته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. أما النقود القليلة لفلاحي الأرياف والأحياء الشعبية لا تكفي حتى لتغطية تكاليف صحافة الحزب..."⁽⁴⁾. وزيادة على الأسباب المذكورة أعلاه، لم يكن في وسع قيادة الحزب توفير المزيد من الموارد المالية الضرورية التي كانت في البداية تقدر بـ 800.000 فرنك ثم

=1950 مما أدى إلى اعتقال البعض من أعضائها، بينما بقي البعض الآخر مطاردا وملاحقا وهم من وقع على عاتقهم مسؤولية التحضير للثورة وتفجيرها. انظر: عمار بن تومي، الجريمة والفضاعة - الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين مذكرات سياسية (1954-1923)، دار القصة للنشر، 2013، ص 566-573.

(1) - هي اللسان الجديد لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، صدر أول عدد لها في 18 أوت 1949، وهي أول صحيفة نصف شهرية خاصة بالحزب صدرت منذ حظر صحيفتي "الأمة" و"البرلمان الجزائري". تم تسييرها من قبل بن يوسف بن خدة، تحت إشراف محمد شرشالي، مسؤول الإعلام والتوجيه على مستوى اللجنة المديرية. انظر: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 213 - 218.

(2) - نفسه، ص 217 - 218، 243.

(3) - حسين آيت أحمد من مواليد 20 أوت 1926 بأيت يحي (عين الحمام- Michelet سابقا) بتيزي وزو، بدأ تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه والثانوي ببن عكنون (الجزائر العاصمة) أين تحصل على شهادة البكالوريا، باشر نشاطه السياسي بالانضمام إلى صفوف حزب الشعب الجزائري وهو لا يزال طالبا في الثانوية. وأصبح عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية. وعند تأسيس المنظمة الخاصة كان من أبرز عناصرها ثم أصبح رئيسا لها بعد وفاة محمد بلوزداد. وعند ظهور الأزمة البربرية سنة 1949 انتقل إلى مصر كممثل للوفد الخارجي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية بالقاهرة سنة 1951 رفقة محمد خيضر. شارك في مؤتمر باندونغ عام 1955، وانتقل إلى نيويورك للدفاع عن القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة. وبعد انعقاد مؤتمر الصومام عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وكان من بين قادة الثورة المختطفين في 22 أكتوبر 1956. ورغم تواجده بالسجن عين وزيرا للدولة في التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار. ألف العديد من الكتب: la L'affaire guerre et l'après-guerre 1964، L'afro-fascisme سنة 1979، Mémoires d'un combattant عام 1983، L'affaire Mecili سنة 1989. توفي في 23 ديسمبر 2015 بلوزان (سويسرا) ودفن بمسقط رأسه. انظر: القرص المضغوط حول تاريخ الجزائر 1830-1962، مرجع سابق.

(4) - حسين آيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1952-1942، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ 2002، ص 183.

تناقصت إلى 500.000 فرنك مما أثّرت سلبا على عملية التسليح، وأوضح امحمد يوسف⁽¹⁾ أسبابها الحقيقية فيما يلي: "... إن الصعوبات المتمثلة في الحصول على الأسلحة وفي الميزانية (500000 فرنك) التي كان الحزب يخصّصها شهريا للمنظمة شبه العسكرية، قد وضعت المنظمة الخاصة، أمام عقبات منيعة... غير أن سياسة عدم الاكتراث، كانت تعني معارضة الأهداف الثورية، وهذا ما جعل الوضعية المالية للمنظمة تزداد سوءا...."⁽²⁾.

وبإلحاح من أحمد بن بلة⁽³⁾ تقرّر أخذ الأموال حيثما وجدت في البريد أو في البنوك، وأعطى التبريرات المقنعة لذلك بإفادته التالية: " لنكن منطقيين مع أنفسنا، إذا كنّا على استعداد للتضحية بحياتنا في هجوم عنيف ضد المحتل، فلا ينبغي أن نتخثر احتراما أمام خزائن ماله..."⁽⁴⁾. وبعد إيجاد حل تمويلها الذاتي، تم التخطيط المحكم لنجاح هذه العملية، ووقع الاختيار على مكتب البريد المركزي بوهراڤ كهدف للهجوم بعد أن جمعت معلومات تفيد بتراكم أموال كبيرة كل يوم أول اثنين من الشهر ويعتبر هذا الهجوم المسلح الذي نفذ بتاريخ 5 أفريل 1949 من طرف مفرزة المغاوير التي شكّلها حسين آيت أحمد من عدة

(1) - بدأ امحمد يوسف نضاله بصفوف المنظمة السرية لحزب الشعب الجزائري في حي بلكور بالعاصمة، وعين عضوا في اللجنة المركزية والأركان العامة في المنظمة الخاصة، وبعد اكتشافها في 1950 تم اعتقاله وحكم عليه بـ 6 سنوات سجنا نافذة. وفي سنة 1955 أطلق سراحه ثم أعيد توقيفه مرة ثانية في باريس لكنه استطاع الفرار باتجاه طرابلس ثم إلى القاهرة قبل أن ينتهي به المطاف في الولاية الخامسة حيث أصبح عضوا في جيش التحرير الوطني ومسؤول التسليح والدعم اللوجستيكي في وزارة التسليح والعلاقات العامة إلى غاية الاستقلال. ثم عين مديرا للأمن الوطني عام 1963 حيث تمكن من تنظيم الشرطة على الصعيد الوطني. شغل منصب سفير الجزائر بسويسرا من عام 1964 إلى 1970. انظر: M'hamed Yousfi, *le complot Algérie 1950-1954*, Editions Alger, 1986, p 241.

(2) - محمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية للمنظمة الخاصة، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص ص 101-105.

(3) - أحمد بن بلة من مواليد 25 ديسمبر 1918 بمغنية، تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه، وتعليمه الثانوي بتلمسان ثم أدى الخدمة العسكرية عام 1937 وسرح عام 1940. أعيد استدعاؤه عام 1943 وشارك برتبة مساعد ضمن الفرقة الرابعة عشر للقناصة الجزائريين، وشارك في جميع الحملات في فرنسا وإيطاليا وبالخصوص في مونت كاسينو. بعد مجازر 8 ماي 1945 غادر الجيش الفرنسي وانضم إلى حزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. عين مستشارا بلديا في مغنية في أكتوبر 1947، ومسؤول في المنظمة الخاصة على القطاع الوهراني. خلف حسين آيت أحمد لرئاسة المنظمة الخاصة عام 1949. اعتقل في ماي 1950 بالعاصمة. وبعد عامين من الانتظار حُكم عليه بسبع سنوات سجنا بتهمة المساس بأمن الدولة، لكنه استطاع الفرار رفقة أحمد مهناس من سجن البليدة في 16 مارس 1952. التحق بالقاهرة وأصبح عضوا في البعثة الخارجية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومن هناك ساهم في تكوين المغاوير وتسريب الأسلحة. اعتقل في 22 أكتوبر 1956 بعد اختطاف الطائرة التي كان على متنها قادة الثورة. ولم يطلق سراحه إلا بعد وقف إطلاق النار. وانتخب رئيسا للجزائر عام 1962 وعزل عام 1965. وظل معتقلا إلى غاية وفاة هواري بومدين عام 1978، وبعد إطلاق سراحه هاجر إلى فرنسا وأسّس هناك الحركة الديمقراطية الجزائرية. وفي 29 سبتمبر 1990 عاد نهائيا إلى الجزائر ليساهم في حلّ الخلافات السياسية في وطنه، ونال جائزة القذافي لحقوق الانسان سنة 1995. وافته المنية في 11 أفريل 2012. انظر: حسن يوسف اللوموشي وآخرون، أحمد بن بلة مسيرة نضال، منشورات المؤسسة العربية للنشر والإبداع، (د. ت. م. ط)، ص ص 11-59.

(4) - روبر ميرل، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبر ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د. ت. ط، ص 82.

مناضلين⁽¹⁾، من أهم العمليات التي سمحت بتمويل المنظمة الخاصة برصيد مالي بعد نجاح عملية الاستحواذ السريعة للأموال المنتشرة على إحدى مناضد البريد قدرها 3170000 فرنك قديم. وكلّف حسين لحول⁽²⁾ النائب محمد خيضر⁽³⁾ بالسفر إلى وهران لنقلها إلى الجزائر العاصمة على متن سيارته البرلمانية ذات الشارة المزركشة بألوان العلم الفرنسي، وبهذه الكيفية تم صبّ المبلغ في خزانة الحزب⁽⁴⁾ واستغلاله لاحقا في شراء الأسلحة⁽⁵⁾. ولم تكتشف الشرطة الفرنسية هوية منفذي العملية إلا بعد فترة طويلة على إثر اعترافات أحد أعضاء المنظمة الخاصة بمجرد اعتقاله⁽⁶⁾.

(1) - ومن بين المشاركين في العملية أحمد بوشعيب، نميش جلول (بختي)، حداد عمار (الملقب بالعيون الزرقاء)، سويداني بوجمعة، خضير سيد علي، تيغوم بن زرقعة، رابح لورقيوي. للمزيد من التفاصيل حول مخطط الهجوم المسلح على مكتب البريد المركزي بوهراة وكيفيات تنفيذه انظر: حسين آيت احمد، مصدر سابق، ص ص 184-190. محمد يوسف، مصدر سابق، ص ص 105-111 وأيضاً: تعقيب أحمد الوهراني، خلال الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة، مجلة أول نوفمبر، العدد 55، 1982، ص 66. وشهادة بن يوسف بن خدة خلال استجواب محمود الواعي ومختار فيلاي ومحمد عزوي بمنزله في حيدرة بالعاصمة بتاريخ 15 أكتوبر 1985، المنشورة في : أشغال ملتقى مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374هـ - 1954 م، من إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة دار الهدى، عين مليلة (الجزائر)، 1999، ص ص 546-547.

(2) - حسين لحول من مواليد مدينة سكيكدة في 17 ديسمبر 1917، هاجر مع عائلته إلى الجزائر العاصمة سنة 1933. اتصل بالرعيل الأول من مناضلي نجم شمال إفريقيا أمثال أحمد مزغنة وإبراهيم غرافة. وعندما حل مصالي الحاج بالجزائر في صائفة 1937 أصبح حسين لحول من أقرب مساعديه وكان من رفاقه في السجن إلى غاية استفادتهم من إجراءات العفو العام الصادرة في مارس 1946، بعدها أصبح من أبرز معارضي مصالي الحاج في اللجنة المركزية. وكان لحول على صلة بالعناصر الثورية وقدم يد المساعدة للجنة الثورية للوحدة والعمل. وقبيل إعلان الثورة كان رفقة امحمد يزيد بالقاهرة لكنه كان شديد الانتقاد لطريقة تعامل المصريين مع قادة الثورة الجزائرية، فأثارهم وأثار معهم أحمد بن بلة وكان سببا في تحييده وتهميше طوال الثورة التحريرية تقريبا. وبعد الاستقلال شغل منصب مدير عام ديوان السكن المعتدل الكراء ومؤسسة المنتجات النسيجية. وافته المنية عام 1995. انظر: محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص ص 57-58.

(3) - محمد بن يوسف خيضر من مواليد 13 مارس 1912 بالجزائر العاصمة، تولى عن دراسته لمساعدة عائلته. اشتغل قابضا في حافلات النقل الحضري الرابطة بين بسكرة وباتنة وغيرها من المدن، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا ثم في حزب الشعب الجزائري وانتخب نائبا عن الجزائر العاصمة عام 1946. استعملت سيارته لنقل النقود بعد السطو على بريد وهران، التجأ إلى القاهرة عام 1951 بعد أن ثار على قرار الحزب الذي طلب منه تسليم نفسه للسلطات الاستعمارية. وأصبح مندوبا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وعضوا في لجنة تحرير المغرب العربي. حاول بصفته من أنصار الكفاح المسلح، مصالحة المصاليين والمركزيين دون جدوى. ساهم في تزويد جبهة التحرير الوطني بالأسلحة والسعي للحصول على الدعم العربي للثورة، إلى غاية اعتقاله خلال القرصنة الجوية لقادة الثورة في 22 أكتوبر 1956، ورغم ذلك عين في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعضوا شرفيا في لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957، كما أدرج اسمه كوزير دولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1962. ولم يطلق سراحه إلا في 19 مارس 1962، عين بعدها كاتبا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني، وبسبب الخلاف حول مهام الدولة والحزب المذكور خاصة حول مسألة دور الجيش، قدّم استقالته، ومات في ظروف غامضة. انظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية.... مرجع سابق، ص 190. Benjamin Stora, Dictionnaire Biographique des militants nationalistes algériennes 1954-1962, éditions L'Harmattan, Paris, 1982, p 288.

(4) - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 220-221.

(5) - أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بيل... يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط1، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص ص 63-65.

(6) - بإجماع المناضلين كان جيلالي بلحاج (كوبيس) عضو قيادة أركان المنظمة الخاصة ومسؤول على التدريب العسكري على الصعيد الوطني. كان محل شك وريبة بسبب مواقفه من بعض القضايا النضالية، وتيقن المناضلون من خيانتة وإفشاء أسرار عديدة للأجهزة=

إن الدارس لقضية تمويل الثورة وتسليحها قبل اندلاعها، يستشف أنها من أصعب المشاكل التي واجهها مخططو الكفاح الثوري المسلح، إلا أنه وبعد دراسة الوضعية المترتبة عن العائق المالي، اضطر كل من مصطفى بن بولعيد⁽¹⁾ ومحمد بوضياف⁽²⁾ للتحالف مع المركزين خلال الفترة الممتدة من مارس وجويلية 1954، ومُنحت لهم حرية التصرف في أموال اللجنة الثورية للوحدة والعمل⁽³⁾ لتسديد نفقات أنشطتهم

=الأمنية الاستخباراتية بما فيها التحضيرات لاندلاع الثورة التحريرية، وقبلها أفشى سر إحدى العمليات الهجومية للسلطات الاستعمارية بعد إلقاء القبض عليه في أبريل 1950، وكشف سر الهياكل وكل المخططات العسكرية للمنظمة الخاصة، والأخطر من ذلك أن الشرطة والقضاة المحققين استخدموه كموّجه للهم إلى المناضلين. ومن الأدلة القطعية على خيائته فقد سبق له وأن رفض إيصال الحصّة الثانية مع الأسلحة التي استعملت في عملية الهجوم على بريد وهران مما أثار دهشة الجميع. انظر عبد المجيد بوزبيد، الإمداد خلال حرب التحرير شهادتي.....، ط2 مراجعة و منقحة، مطبعة الديوان، 2007، ص ص 16-19.

(1) - مصطفى بن بولعيد من مواليد 5 فيفري 1917 بأريس (باتنة) من عائلة ميسورة، دخل المدرسة الابتدائية حتى المرحلة الإعدادية، وأدى الخدمة العسكرية الإجبارية سنوات 1938 - 1944. التحق بصفوف حزب الشعب الجزائري بعد مجازر 8 ماي 1945، وانضم إلى المنظمة الخاصة عند تأسيسها ليصبح أبرز مناضليها. وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950 تولى مهمة إيواء المناضلين الملاحقين من طرف الإدارة الاستعمارية، وساهم مع هذه المجموعة في الإعداد للثورة المسلحة ابتداء من سنة 1953. وكان من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وترأس اجتماع مجموعة الـ 22، كما لعب دورا محوريا في انضمام منطقة جرجرة إلى الثورة. قاد الثورة المسلحة في الأوراس وأسر بالحدود التونسية الليبية في 12 فيفري 1955 وهو متجه إلى طرابلس ليبحث مشكلة التسليح مع ممثلي الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني، لكنه تمكّن من الفرار من سجن الكدية بقسنطينة ليلة 11 نوفمبر 1955 بعد صدور حكم الإعدام في حقه، واستأنف نشاطه الثوري إلى غاية استشهاده ليلة 23 مارس 1956 في حادثة انفجار المذياع الملقم. انظر: محمد عباس، ثوار...عظماء، ط 1، مطبعة دحلح، الجزائر، 1991، ص 13.

(2) - محمد بوضياف من مواليد سنة 1942 بأولاد ماضي بولاية المسيلة، اشتغل بمصالح تحصيل الضرائب بجيجل. انضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري وبعدها إلى المنظمة الخاصة. في سنة 1950 حوكم عليه غيابيا. وفي 1953 التحق بفرنسا حيث أصبح عضوا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبعد عودته إلى الجزائر ساهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل. وكان أبرز أعضاء مجموعة الاثنين والعشرين (22). اعتقل في حادثة اختطاف الطائرة في 22 أكتوبر 1956 ولم يُطلق سراحه إلا بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962. في سبتمبر 1962 أسّس حزب الثورة الاشتراكية وفي جوان 1963 تم توقيفه وسجنه لمدة ثلاثة أشهر لينتقل بعدها إلى المغرب وفرنسا حيث أنشأ مجلة الجريدة سنة 1979 وتفرغ لإدارة مصنع الأجر بالقنيطرة بالمملكة المغربية. بعد إقالة الشاذلي بن جديد استدعي إلى الجزائر سنة 1992 وأصبح رئيسا لها. اغتيل في 29 جوان من نفس السنة في عنابة. للمزيد من التفاصيل حول مساره النضالي انظر: محمد عباس، اغتيال... حلم "أحاديث مع بوضياف"، الجزء السادس، الأعمال الكاملة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 165-183.

(3) - تأسست في نهاية مارس 1954 بمبادرة مشتركة بين بعض قادة اللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبعض قادة المنظمة الخاصة أبرزهم محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، زغود يوسف من فرنسا وأحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد من القاهرة. وكان الهدف من تأسيسها هو احتواء الأزمة وفض الخلاف بين الطرفين المتصارعين المركزين والمصاليين، والعمل على تعبئة المناضلين والتحضير للكفاح المسلح. وتلخّص برنامجها أيضا في العمل على توحيد الصفوف وإبعاد القاعدة الشعبية عن الصراعات وتركيز جهدها على مسألة الكفاح المسلح ضد الاستعمار. وشرع أعضاء المنظمة الخاصة في الإعداد للثورة والتخطيط لها بانعقاد اجتماع مجموعة الـ 22 بمنزل المناضل إلياس دريش بعي كلو صلامي (المدنية حاليا) بالجزائر العاصمة، ترأسه مصطفى بن بولعيد، بينما قدم محمد بوضياف تقريرا عاما تضمن إنجازات أعضاء المنظمة الخاصة في الفترة ما بين 1950 و1954، والمطالبة باتخاذ قرارات تتلاءم والوضع السياسي في الجزائر والأوضاع في البلدان المجاورة. واختتم الاجتماع التاريخي باتخاذ قرارات مصيرية أهمها الحياد تجاه الصراع القائم بين المصاليين والمركزيين، وتدعيم موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل في أهدافها الثلاثة: الثورة، الوحدة والعمل. وإعلان الثورة المسلحة كسبيل وحيد لتحرير الجزائر. انظر: القرص المضغوط حول تاريخ الجزائر 1830-1962، مرجع سابق.

كالسفر للخارج، ودفع المرتبات الشهرية لكل المناضلين المتفرغين الذين كُلفوا بمكافحة التيار المصالي. ومن بين الحلول التي اعتمدت لإزاحة عائق تمويل المشروع الثوري، فإنه بالإضافة إلى الرصيد المالي الذي كان بحوزة جبهة التحرير الوطني والذي لا يقلّ عن المليون من عملة ذلك الوقت⁽¹⁾، تبرّع المناضلون بقسط وافر من ثرواتهم، وفي مقدمتهم مصطفى بن بولعيد الذي رهن قسما من ممتلكاته لفائدة جبهة التحرير الوطني، كما استغل مرور قوافل بدو ليبيا واشترى بماله الخاص البنادق الحربية⁽²⁾ وبفضل ثروته كان خير معين للثورة ماديا ومعنويا⁽³⁾. واستدان زيغود يوسف⁽⁴⁾ بقيمة مالية قدرها 15000 فرنك تدعيما للمشروع الثوري، ولم يتردد كريم بلقاسم⁽⁵⁾ في اقتطاع نسبة 10% من اشتراكات المناضلين المصاليين بمنطقة القبائل لشراء الأسلحة. ونذكر كذلك المساعي الفردية لبعض المناضلين أمثال الحاج بن علا⁽⁶⁾ الذي استطاع

(1) - محمد حربي، مرجع سابق، ص 73.

(2) - عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، ترجمة موسى أشرشور، منشورات الشهاب، 2003، ص 56.

(3) - أفاد محمود الواعي في شهادته بأن "مصطفى بن بولعيد كانت له خبرة واسعة في التجارة والميدان الفلاحي، واشترى أراضي فلاحية وعناد شركة (افنوتراكيون) للنقل البري وتشتمل على عدة خطوط، وأنشأ مطحنة بـ "أفره" وكانت هذه الأملاك تدر عليه أموالا هامة كان ينفق منها على الحركة الوطنية ويساعد بها الفقراء والمحتاجين. وكان منزله مقرا للاجتماعات واستقبال الضيوف بمختلف انتماءاتهم، وهذا العمل كان يتطلب نفقات كبيرة لا يقدر عليها إلا كريم النفس وصاحب الحس الوطني.... وفي سنة 1954 سحب العدو من بن بولعيد رخصة النقل البري التي اشتراها بخالص ماله من شركة فرنسية، وتحتوي على خطوط - باتنة- أريس ذهابا وإيابا، وخط أريس لمدينة فم الطوب..." انظر شهادة الشيخ محمود الواعي في: أشغال ملتقى مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية, مرجع سابق، ص ص 654-655.

(4) - زيغود يوسف من مواليد دوار الصوادي (سمندو سابقا) في 18 فيفري 1921، زاول دراسته الابتدائية بالمدرسة الفرنسية وحصل منها على الشهادة الابتدائية، أتقن مهنة التجارة والحدادة. وفي سنة 1940 انخرط في حزب الشعب الجزائري وقاد مظاهرات 8 ماي 1945. انتخب مستشارا بلديا في انتخابات أكتوبر 1947، وفي نفس الوقت عين على رأس المنظمة الخاصة بناحية سمندو بعد أن كان على رأس قسمتها. اثر اكتشاف المنظمة الخاصة سنة 1950 أُلقي عليه القبض وسجن بعناية، لكمه تمكّن من الفرار في أفريل 1951 ولجأ إلى الأوراس ثم عاد إلى شمال قسنطينة، شارك في اجتماع مجموعة الـ 22 وفي التحضير للثورة بالمنطقة الثانية وكان النائب الأول لقائدها ديدوش مراد الذي خلفه في جانفي 1955 بعد استشهاده، فقاد العمليات الهجومية على الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 التي أعطت دفعا قويا للثورة بالناحية. استشهد بتاريخ 23 ديسمبر 1956 خلال اشتباك مع القوات الفرنسية بـ (الحمري) على مقربة من سيدي مزغيش بولاية سكيكدة. محمد عباس، ثوار... عظماء..., مرجع سابق، ص 53.

(5) - كريم بلقاسم من مواليد 14 ديسمبر 1922 بقرية تيزرا نعيبي قرب ذراع الميزان ولاية تيزي وزو، عرف بنضاله المبكر في صفوف حزب الشعب الجزائري بعد 1945. زاول نشاطه النضالي سريا وتحصن بالجبال لتكوين الخلايا العسكرية تحضيرا للكفاح المسلح. وشارك في الاجتماعات التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية (عضو مجموعة الستة). وأصبح قائدا للمنطقة الثالثة (القبائل) وقاد العمليات العسكرية الأولى ضد المراكز العسكرية في منطقة القبائل، وأشرف على هيكلة وتأطير المجاهدين بالمنطقة بمساعدة عمر أوعمران ومحمدي السعيد. شارك في مؤتمر الصومام وأصبح عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شغل منصب وزير القوات المسلحة في التشكيلة الأولى ثم وزير الشؤون الخارجية في التشكيلة الثانية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ووزير الداخلية في تشكيلها الثالثة. وشارك في مفاوضات إيفيان وكان من الموقعين عليها. اغتيل بعد الاستقلال في أكتوبر 1970 بألمانيا. عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية..., مرجع سابق، ص ص 238-284.

(6) - الحاج بن علا من مواليد سنة 1923 بودان بالقطاع الوهراني من عائلة فقيرة، غادر المدرسة بعد حصوله على شهادة التعليم الابتدائي. التحق بمركز للتكوين والعمل والإعداد الأولى للخدمة العسكرية أقيمت سنة 1942. كان منخرطا في حزب الشعب الجزائري منذ 1937. جند برتبة ضابط صف في الجيش الفرنسي بين 1943-1945. اتصل به أحمد بن بلة للانضمام إلى المنظمة الخاصة سنة 1948، وهو من أهم المشاركين في عملية بريد وهران. حكم عليه بثلاث سنوات سجنا عام 1951 اثر اكتشاف المنظمة الخاصة=

أن يجمع مبلغ مالي قدره 1.5000.000 فرنك من منطقة الظهرة بفضل تبرعات المواطنين⁽¹⁾. أما المناضل الثوري عمار بن عودة⁽²⁾ فكان بحوزته مبلغ 6000 فرنك قديم ورثته أمه عن عائلتها فوُضع تحت تصرف قيادة الثورة⁽³⁾. ولقد وجد قادة الثورة ومسؤوليها في أفراد الشعب الجزائري خير معين للتخفيف من حدة هذه الأزمة ببيع ممتلكاتهم اليسيرة⁽⁴⁾.

ظلّ عائق جمع الأموال مطروحا أيضا خلال التحضيرات للعمل المسلّح، وعن هذه المعضلة أفاد محمد بوضياف مايلي: "... وفي بداية سبتمبر 1954 واجهت لجنة الستة⁽⁵⁾ عدة

=وتفكيكها. وبعد الافراج عنه أصبح نائبا للعربي بن مهيدي في المنطقة الخامسة على مدينة وهران. انتخب عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية أثناء دورة ديسمبر 1959. تم اعتقاله من فيفري 1958 إلى ماي 1961 وكان مرشحا للإعدام. وقد شارك في إضرابات الجوع التي جرت في خريف 1961. وغداة وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، نقل الحاج بن علا إلى سجن فران بدل الإفراج عنه ليكون مع مجموعة من المعتقلين رهينة مقابل الإفراج عن بعض الأسرى الفرنسيين. وفي 20 أبريل 1962 أفرج عنهم بجنياف خوفا من إرهاب منظمة الجيش السري، ومنها التحقوا بتونس. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد عباس، فرسان الحرية شهادات تاريخية، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص 45-65.

(1) - محمد حربي، مرجع سابق، ص ص 73-74

(2) - عمار بن عودة من مواليد عنابة سنة 1925، انخرط في حزب الشعب الجزائري في نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح عضوا في المنظمة الخاصة في 1948. اعتقل في مارس سنة 1950، فرّ من سجن عنابة سنة 1952 برفقة زبغود يوسف قائد الولاية الثانية لاحقا. كان محل بحث من السلطات الامنية لذا اختبأ في ناحية سكيكدة والأوراس ومنطقة القبائل. وهو عضو مجموعة ال 22، عين مسؤولا عن ناحية قالمة - عنابة عند اندلاع الثورة. شارك في مؤتمر الصومام. وأصبح عضوا في لجنة التنظيم العسكري للمنطقة الشرقية تحت قيادة العقيد محمدي سعيد. وفي سبتمبر 1958 عين في وزارة التسليح والتموين. وعند الاستقلال عين ملحقا عسكريا بالقاهرة ثم بباريس ثم بتونس. وعين سفيرا في ليبيا سنة 1979. وترأس هيئة وسام الاستحقاق التابعة لرئاسة الجمهورية منذ إنشائها من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد. وافته المنية في 5 فيفري 2018. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد عباس، ثوار عظماء...، مرجع سابق، ص ص 76-77.

(3) - أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 80.

(4) - بخصوص هذا الموقف الشجاع عبّ المجاهد لخضر بن طوبال: بما يلي "... عندما توجهنا للشعب لم نجد صعوبة كبيرة هذا في أول نوفمبر، فالشعب لم يسبب لنا مشاكل... وجدنا كل الناس فرحين وكلهم مستعدون عندما نطلب منهم التضحية كانوا راضين بها... كانوا يتساءلون ويقولون: "لماذا لم يكن عندكم سلاح فإننا على استعداد لبيع جميع أرواقنا بشرط واحد ألا تقتربوا من عند الدول حتى لا تكون الجزائر مرهونة عند الاستقلال. أكرر أن هذا حدث بعد شهرين من اندلاع الثورة. انظر شهادته وتعقيبه خلال المؤتمر الخامس للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات نشرت كاملة في: مجلة أول نوفمبر، عدد 55، 1982، ص 56.

(5) - تشكلت هذه اللجنة طبقا لتوصيات اجتماع مجموعة ال 22 المنعقد في 24 جوان 1954 بمنزل المناضل الياس دريش يحي كلو Clo Salembier بالمدينة حاليا، شكلها في البداية المسؤول الوطني محمد بوضياف من خمسة مناضلين وهم مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، مراد ديدوش، محمد العربي بن مهيدي، ورايح بيطاط. وكان أول اجتماع لها بمنزل المناضل عيسى كشيدة بالقصبة، ومن القرارات الهامة التي اتخذت خلال الاجتماع، نذكر إعادة جمع شمل مناضلي المنظمة الخاصة، واستئناف التكوين العسكري وتكثيفه اعتمادا على كتيبات المنظمة التي أعيد طبعها، وإقامة تربية تكوينية للمناضلين لصناعة القنابل والمتفجرات. وباشرت اللجنة مهامها بتكليف ديدوش مراد لإقناع جماعة منطقة القبائل للانضمام لهذا التنظيم الثوري. وبعد عدة اتصالات بين الطرفين انضمت منطقة القبائل ممثلة في شخص كريم بلقاسم إلى اللجنة المذكورة فأصبحت تسمى لجنة الستة ثم لجنة التسعة بعد انضمام جماعة القاهرة (أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر) التي أسندت لها مهمة الدعاية للثورة في الخارج وتزويدها بالسلاح. ومن أهم القرارات التي تمخّضت عن اجتماعات لجنة الستة بالعاصمة، إحصاء الأسلحة الحربية، واعتماد مبدأ اللامركزية لاتساع رقعة النشاط الثوري، وإعطاء الأولوية للداخل على الخارج، واستحداث التنظيمين الثوريين جهة وجيش التحرير الوطنيين، وتحرير=

مشاكل أبرزها: الصفة التمثيلية السياسية للحركة الجديدة، محتواها السياسي، جمع الأموال وتاريخ اندلاع الثورة⁽¹⁾. واعتبارا من أن المال عصب الحرب، وتوفيره من أهم عوامل نجاح المشروع الثوري، ومن خلاله يتم التزوّد بالأسلحة ومختلف المؤن من أغذية وألبسة وتخصيص الرواتب والمنح والإعانات، فقد تُركت خلال الاجتماع المذكور، الحرية لقادة الثورة لاتخاذ التدابير اللازمة لتوفيره وتحصيله مثلما أفاد به بوضياف بقوله: "أما بالنسبة للأسلحة والأموال وهي المهمة ما قبل الأخيرة للجنة الستة، فقد كُلفت كل منطقة بتدبير الأموال بوسائلها الخاصة..."⁽²⁾.

سمحت الجهود المبذولة لتحصيل الأموال وجمعها عن طريق تبرعات المناضلين، وتنازل قادة الثورة والرعيل الأول من المجاهدين عن أملاكهم الخاصة لصالح الثورة التحريرية، بتوفير 1.400.000 فرنك قديم كُلف راجح بيطاط⁽³⁾ بإيصالها إلى وجهتها، مقابل الأسلحة التي وعدهم بها عبد الكبير الفاسي⁽⁴⁾ خلال اللقاء الذي جمعه مع محمد بوضياف برفقة ديدوش مراد، إذ تعهّد بتزويدهم بالأسلحة في الريف المغربي في أجل لا يتعدى شهرا، مقابل مبلغ من

=بيان أول نوفمبر، وتقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق، وبقي هذا التقسيم معتمدا منذ فاتح نوفمبر سنة 1954 إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، تقديم السيد عيسى بوضياف شقيق الراحل، دار النعمان للطباعة والنشر، 2011، ص 59، 63 وأيضا: المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي لولايات الشرق، أشغال الملتقى الوطني الثاني لكتابة تاريخ الثورة، المنعقد بقصر الأمم من 8 إلى 10 ماي 1984، مج 2، ج 1، دار الثورة الإفريقية، (د.ت.ط)، ص 54.

(1) - محمد بوضياف، "تحضير فاتح نوفمبر 1954"، مجلة أول نوفمبر، عدد 147، 1995، ص ص 25-26.

(2) - نفسه.

(3) - راجح بيطاط من مواليد عين الكرمة (قسنطينة) في 19 ديسمبر 1925، ناضل في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية وفي المنظمة السرية، عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل، ومجموعة الـ 22. عين مسؤولا عن المنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة). اعتقل في 22 مارس 1955 وحكم عليه بالسجن المؤبد في السجون الفرنسية ولم يطلق سراحه إلا في مارس 1962. عين في 27 سبتمبر 1962 نائبا لرئيس مجلس أول حكومة جزائرية. وفي 25 جويلية 1965 عين وزيرا للدولة وفي سنة 1972 وزيرا مكلفا بالنقل. وفي مارس 1977 ترأس المجلس الشعبي الوطني. وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 28 ديسمبر 1978 تقلّد بالنيابة رئاسة الجمهورية لمدة 45 يوما. نال أعلى وسام في الدولة "وسام صدر" بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 37 لعيد الاستقلال 5 جويلية 1999. توفي بمدينة الجزائر يوم 10 أفريل 2000. Yves courriere, La guerre d'Algérie, Tv..., op. cit, p 213.

(4) - عبد الكبير بن عبدالحفيظ الفهري الفاسي من مواليد مدينة فاس المغربية، نشأ في أسرة علمية. درس العلوم الإسلامية والعربية في جامعة القرويين، ونال حظاً من الدراسة العصرية في المدرسة الإدريسية، ثم في معهد الدروس العليا، متحصل على الشهادة العليا في القانون. عمل موظفًا في وزارة أملاك الدولة، وفي قسم الأوسمة والتشريفات سنة 1925، والتحق بسلك القضاء عام 1935 إلى أن عزلته سلطات الحماية عام 1944 بسبب مواقفه الوطنية. عين سفيرًا بإيران بعد حصول المغرب على استقلاله سنة 1956، ثم بالأردن، وعاد إلى إدارة القسم الثقافي بوزارة الشؤون الخارجية بالمغرب. كان عضوا فاعلا في حزب الاستقلال. اشترك في التوقيع على وثيقة الاستقلال في جانفي 1944 للمطالبة بتحرير المغرب، وتعاون مع حركة الفداء والمقاومة ضد الحماية الفرنسية بعد نفي الملك محمد الخامس. وافته المنية في مدينة مراكش. له قصائد نشرت في صحف ومجلات عصره، وله أبحاث ومقالات عدة نشرت في عدة صحف، منها: دبلوماسية المغرب العلوية - رسالة المغرب - 3ع - 6س - نوفمبر 1947. نال عدداً من الأوسمة، منها الوسام العلوي (المغرب) ووسام الرافدين (العراق) ووسام الاستقلال (تونس). للمزيد من التفاصيل انظر: قاسم الزهيري، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة - مطابع سلا - سلا (المغرب) 2004.

المال يُصبّ في حسابه البنكي بزورخ⁽¹⁾، بينما سافر مصطفى بن بولعيد إلى طرابلس لإقامة شبكة الاتصالات الضرورية من أجل اقتناء الأسلحة التي وعدهم بها أحمد بلة، أما محمد بوضياف ومحمد العربي بن مهيدي⁽²⁾ فقد سافرا إلى الريف الإسباني لإقامة شبكة الاتصالات الضرورية، إلا أن تحركاتهما لم تحقق مبتغاها بالنسبة للتسليح ما عدا وعود شفوية، لكن سمحت لهما مهمتهما بمعرفة المسالك الحدودية شرقا وغربا لتمير الأسلحة مستقبلا، وتمتين العلاقات مع الوطنيين المغاربة⁽³⁾.

ومن الحلول الناجعة التي اعتمدها مفجرو الثورة لجمع الأموال، اللجوء إلى مصادر تمويل داخلية ومصدرها الشعب الجزائري بالدرجة الأولى، وتأتي في مقدمتها التبرعات في شكل مواد غذائية وأدوية وألبسة لقوات جيش التحرير الوطني، وجمع الاشتراكات وكان الحد الأدنى فيها 200 فرنك قديم وكانت واجبا على كل فرد قادر، وأموال الزكاة. وبعدها فُرضت الغرامات على المخالفين لنظام الثورة، والضرائب على بعض الجزائريين الأغنياء والتجار وكانت جبايتها سنوية⁽⁴⁾. ولم يتم تجاهل أوضاع الجزائريين الصعبة، حيث أُعفيت العائلات الفقيرة من الاشتراكات، بل وقدمت لهم مساعدات مالية من أجل حلّ بعض مشاكلهم المادية، وقدمت الإعانات لعائلات المجاهدين المعوزين، وأرامل وأبناء الشهداء وتخصيص رواتب جنود جيش التحرير الوطني. ووجد قادة الثورة في المعمّرين الفرنسيين مصدر تمويل إضافي مقابل الحفاظ على أرواحهم وممتلكاتهم بشرط عدم تعديهم على الشعب الجزائري⁽⁵⁾.

(1) - محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954....، مصدر سابق، ص 59.

(2) - محمد العربي بن مهيدي من مواليد عين مليلة سنة 1923، زاول دراسته بباتنة حيث تحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1937 ثم انتقل إلى بسكرة حيث واصل دراسته الإعدادية، لكن ظروف الحرب العالمية الثانية اضطرتته إلى التوقف. انخرط في الحركة الكشفية ببسكرة وألقى عليه القبض غداة 8 ماي 1945، وبعد الإفراج عنه أصبح عضوا دائما بالحزب. ساهم في تكوين المنظمة الخاصة ببسكرة، ثم أصبح مسؤولا للمنظمة على مستوى الجنوب الشرقي للبلاد، فنائبا لمحمد بوضياف الذي كان على رأس المنظمة بالشرق الجزائري كله. وفي سنة 1954 أصبح عضوا بارزا في النواة الأولى للمجموعة التي اتخذت قرار اندلاع الثورة المسلحة في اجتماع مجموعة الـ 22 وتأسيس جبهة التحرير الوطني. قاد بن مهيدي ثورة نوفمبر بالمنطقة الخامسة (وهران)، وشارك في التحضير لمؤتمر الصومام الذي كان له شرف رئاسة أشغاله، وقد عيّن خلال أشغاله عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفا بالفداء، اعتقلته وحدة المظليين في 23 فيفري 1957 بعد إضراب الثمانية أيام. وأعدم في زنزانته شتقا بعد تعرضه لتعذيب وحشي. انظر: محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص 39.

(3) - انظر شهادة المرحوم محمد بوضياف بالرباط في أواخر أكتوبر 1988 في: محمد عباس، اغتيال حلم، مرجع سابق، ص ص 172-173.

(4) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة الجزائرية-الولاية الرابعة- الجزء الأول: التقرير السياسي للفترة: من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958، منشورات المجلس الشعبي الوطني، د. ت. ط، ص 55.

(5) - عبد الحفيظ بوبكر، مرجع سابق، ص 47.

2-1- معوقات التسليح:

شكلت مسألة التسليح الانشغال الأكبر للمناضلين منذ تأسيس المنظمة الخاصة النواة الأولى للعمل المسلح. وبالرغم من التحضيرات المضنية وجهود قادتها في جمع المال لشراء الأسلحة وتخزينها بإحكام طيلة الفترة الممتدة من 1947 إلى 1950⁽¹⁾، إلا أن الشهادات الحية للرعيل الأول من المجاهدين والدلائل المادية أجمعت على أن الإمكانيات العسكرية للثورة عند انطلاقها في العديد من مناطق القطر الجزائري، كانت شبه منعدمة مثلما أكدّه المجاهد عبد الله بن طوبال⁽²⁾ قائلاً: "... كان مع اندلاع ثورة نوفمبر 1954، رغم القوة البشرية المتوفرة فإن الجانب المادي بما فيه الأسلحة كان صفراً"⁽³⁾. لأن ما تم جمعه اقتصر على بنادق الصيد بعضها مشدود بالأسلاك ورشاشات قليلة ومسدسات مختلفة الأنواع⁽⁴⁾، باستثناء المناطق الحدودية المتاخمة لتونس مثل تبسة، سوق أهراس ووادي سوف خاصة⁽⁵⁾، التي كانت معبرا هاما لنقل الأسلحة نحو الأوراس، إذ حظيت بمخزون هام من الأسلحة أخفيت بإحكام هناك، لكن أغلبه كان غير صالح للاستعمال عند اندلاع الثورة التحريرية بسبب عامل الرطوبة.

(1) - للمزيد من التفاصيل حول جهود مناضلي المنظمة الخاصة (الفردية والجماعية) في مجال التزود بالأسلحة من الدول المجاورة عن طريق التهريب والمتاجرة والاتفاق مع الجامعة العربية، وكذا طرق اقتناكها من الجنود الفرنسيين، انظر: مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، منشورات متيجة للطباعة، الجزائر، 2009، ص ص 180-199.

(2) - عبد الله بن طوبال اسمه الحقيقي بن طوبال سليمان والمعروف اختصارا باسمي الأخضر وعبد الله. من مواليد عام 1923 بميلة والمعروف اختصارا باسمي الأخضر وعبد الله، ناضل في حزب الشعب الجزائري، وكان أحد أعضاء المنظمة السرية ومجموعة الـ 22 التاريخية. وخلال الثورة عُيّن مسؤولا عن منطقة العمليات القتالية بولايات شرق البلاد، وكان أحد مهندسي هجمات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، ومن بين المشاركين في مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956. عين عضوا مستخلفا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتولى قيادة الولاية الثانية في سبتمبر 1956 بعد استشهاد قائدها يوسف زبغود، تولى بن طوبال عدة مسؤوليات خلال الثورة، أبرزها عضوا في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما كان ضمن الوفد الذي شارك في مفاوضات إيفيان التي أفضت إلى استقلال الجزائر في 1962. وشكل بن طوبال، إلى جانب كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف، ما يعرف باسم (الباءات الثلاث). توفي يوم 23 أوت 2010. انظر: القرص المضغوط حول تاريخ الجزائر 1830-1962، مرجع سابق.

(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك ثورة التحرير، منشورات قسم الاعلام والثقافة، د. ت. م. ط، ص 73.

(4) - محمد الصالح الصديق، "ثورة نوفمبر الخالدة ونوعية المجاهدين الأوائل"، مجلة أول نوفمبر، عدد 55، 1982، ص 46.

(5) - تعود فكرة جمع الأسلحة في إطار الإعداد للثورة المسلحة، إلى الأربعينيات مع المناضل محمد بلوزداد الذي كان على رأس تنظيم حزب الشعب الجزائري بالشرق الجزائري (1945-1946)، إذ وطّد علاقات مع مناضلي وادي سوف، بحكم أن هذه المنطقة إلى جانب تقرت كانت تصل إليها قوافل التسليح بعبور الطريق التجارية القديمة المعروفة لدى الجمارك الفرنسية بطريق "السكر"، ثم تواصلت هاته العملية مع المناضل محمد العربي بن مهيدي الذي اتصل ببعض الأشخاص المعروفين بتجارة الأسلحة، كما تكفل بهذه العملية أيضا مصطفى بن بولعيد إذ قام بتنظيم شبكة لجلب السلاح من الخارج خصوصا من طرابلس، وكلما توفرت كمية من السلاح في وادي سوف يتم نقلها عن طريق القوافل بطريقة محكمة إلى جبال الأوراس. واستنادا لإحدى المصادر الفرنسية شهدت المنطقة الشرقية لوادي سوف المتاخمة للحدود التونسية حركة نشيطة في مجال تهريب الأسلحة عبر الحدود وجمعها وتخزينها تحضيرا للكفاح المسلح، وكان لها دور أساسي في تهريب الأسلحة وعبور قوافلها إلى المنطقة الأولى خلال الثورة. للمزيد من التفاصيل انظر: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 195-196. وأيضا: أبو القاسم سعد الله، "معركة غوط شيكة بوادي سوف- أوت 1955"، مجلة أول نوفمبر، عدد 84، جوان 1987، ص 9. وكذلك:

Jean Caillet, *l'hiver a Tebessa*, éditions Berger –Levrault, France, 1959, p 122.

وبخصوص عدم صلاحية السلاح عند اندلاع الثورة قدم عمر أو عمران⁽¹⁾ التوضيحات الآتية: "كانت توجد عندنا أسلحة مختلفة، بنادق أمريكية، موسكوطو فرنسية و PM 38 الفرنسية أيضا لكنها قليلة، وإن البعض منها غير صالحة لأنها مصنوعة من الحديد فقط، ومنها ما يتعطل عند الرمي... وقد أخفينا هذا الأمر على بعض المناضلين خوفا من تسرب الخبر، وكذلك البارود الذي بقي هو الآخر مخزون مدة طويلة وأصبح غير صالح للاستعمال بسبب الرطوبة...."⁽²⁾.

وواجه الثوار مُعيقات أخرى خارجية وداخلية ساهمت في تعطيل عمليات التزود بالأسلحة وإتلاف كميات معتبرة من مخزون السلاح والذخيرة الحربية، نذكر البعض منها على سبيل التوضيح:

1- تعزيز الرقابة الأمنية وتكثيفها على الحدود الجزائرية التونسية من قبل السلطات العسكرية المدعومة بفرق المهاري وهذا منذ سنوات 1943- 1948 إذ تمكنت من حجز البنادق الحربية والمسدسات تجاوزت 80.000 قطعة سلاح⁽³⁾ وازدادت هذه الرقابة حدة ابتداء منذ صائفة سنة 1954 كما أوضحناه آنفا. مما أعاق عمليات تسريب الأسلحة للثوار الجزائريين عبر الممرات الحدودية .

2- الصعوبات التي واجهها مصطفى بن بولعيد في تمويل ورشة القنابل بدوار الحجاج⁽⁴⁾، إذ تعرّض مخزون الثورة من القنابل للانفجار بعدما أودعها عند صديقه التاجر سعيد مشلق المدعو فرحي في محله لبيع الألبسة بأحد أكبر شوارع مدينة باتنة. وذلك عند زوال يوم الأحد 19 جويلية 1953 حيث اهتزت المدينة على وقع سلسلة من انفجارات سُمع دويها على بعد كيلومترات لكنها لم تخلّف ضحايا، أما الخسائر فكانت معتبرة بعد نشوب الحريق. وقد تفتّنت

(1) - عمر أو عمران من مواليد 19 جانفي 1919 بذراع الميزان تحصّل على الشهادة الابتدائية ثم تفرغ لمساعدة أبيه في الفلاحة، تجنّد في الجيش الفرنسي وحُكم عليه بالإعدام إثر اشتباكات جرت بين الجزائريين والفرنسيين سنة 1941 ونجا منه، ساهم في تكوين خلايا سرية مدربة على السلاح بإحدى المدارس في شرشال، وفي سنة 1945 حكم عليه بالإعدام غداة مجازر 8 ماي 1945 لكنه استفاد من العفو وألقي عليه القبض مرة ثانية في سنة 1947 لكنه تمكن من الفرار وحكم عليه بالإعدام غيابيا. وقف مع المصاليين ضد المركزيين في فيفري 1954، وكان من مفجري ثورة الفاتح نوفمبر ونائبا لكريم بلقاسم في المنطقة الثالثة ثم خلف راجح بيطاط في المنطقة الرابعة. عيّن قائدا للولاية الرابعة بعد مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956، وعيّن عضوا في المجلس الوطني للثورة من 1956 إلى 1962. أبعد تدريجيا بعد أن كان مسؤولا عن التسليح والتموين في تونس، فعيّن ممثلا للجهة التحرير الوطني في تركيا سنة 1960. وفي مؤتمر طرابلس انفصل عن كريم بلقاسم وأيد أحمد بن بلة، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية سنة 1962 ثم انسحب من الساحة السياسية على طريقة تسيير أحمد بن بلة ليصبح رجل أعمال. توفي يوم 28 جويلية 1992. انظر: محمد حربي، سنوات المخاض...، مرجع سابق، ص ص 190-191.

(2) - مقتطف من شهادة عمر أو عمران حول مشكلة عدم صلاحية الأسلحة عند اندلاع الثورة، في مجلة الياحث، عدد خاص بالذكرى الـ 25 للاستقلال، جويلية 1987، ص 9.

(3) - يوسف مناصرية، "نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948 م"، مجلة التراث، عدد 10، جويلية 1999، ص ص 134-137.

(4) - تقع قرية الحجاج على سفح جبل إيشمول مطلة على وادي الحجاج الذي يعد رافدا من روافد الوادي الأبيض.

السلطات الاستعمارية لتواجد مخزن المتفجرات فأوقفت صاحبيه الأخوان مشلق سعيد ومسعود وما تبقى من كامل مخزون المتفجرات المحتجز فتم تفجيره في ساحة الرماية⁽¹⁾.

ولقد انعكس هذا الحادث سلبا على اندلاع الثورة التحريرية، مثلما أكده أحد المناضلين إذ كان من المفترض أن يُشرع في الكفاح المغاربي المسلح المشترك في خريف 1953، انطلاقا من المغرب ثم تونس، بعدها يلتحق الجزائريون بإخوانهم المغاربة والتونسيين، غير أن انفجار مستودع الذخيرة بدوار الحجاج بباتنة خطأ⁽²⁾ جعل الجزائر تتخلف عن هذا الموعد إلى غاية نوفمبر 1954.

3- تسببت العوامل الطبيعية في إتلاف مخزون معتبر من الأسلحة التي جُمعت في إطار الاستعدادات لتفجير الثورة التحريرية، وتأتي في مقدمتها زلزال أورليانفيل (الأصنام) العنيف الذي وقع ليلة 9 سبتمبر 1954 وبلغت شدته 6.9 على سلم ريشر، فدمر بنايات المنطقة عن آخرها مغلّفا في اليوم الأول حسب إحدى المصادر الاعلامية الفرنسية 1000 قتيل وتدمير 40 % من البنايات، و 10.000 منكوب بدون مأوى وغيرها من الخسائر البشرية قدرت بعدة مليارات⁽³⁾، أما الخسائر البشرية فتراوحت ما بين 1243 إلى 1500 قتيل وآلاف الجرحى⁽⁴⁾ بينما حصرت إحدى المصادر الوطنية بـ 1409 قتيل و60.000 بدون مأوى وآلاف الجرحى⁽⁵⁾، ولقد تسبب هذا الزلزال في تدمير الورشات السرية التي كانت يُحفظ فيها مخزون الأسلحة والذخيرة بكامله وأودى بحياة المكلّفين بحراسته وعددهم عشرة⁽⁶⁾.

4 - بعدما أُعطيت الأوامر في صيف 1954 لاستخراج السلاح من المطامير من أجل فرزهِ وتنظيفهِ وإعداده للتوزيع على مراحل ابتداء من 8 أكتوبر إلى غاية ليلة 31 أكتوبر 1954⁽⁷⁾، واجه قادة الثورة مشكلة عويصة بسبب تعرّض مخزون الأسلحة للتلف بالرغم من الجهود المبذولة لصيانتِهِ، وإصلاح الكثير من القطع الحربية التي جُلبت من الخارج من قبل مناضلي

(1) - عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 57.

(2) - للمزيد من التفاصيل حول حادثة انفجار ذخيرة القنابل التي خزنت بمدينة باتنة انظر: شهادات كل من عبد الحميد مهري كما رواها له المناضل مصطفى بن بولعيد، في ملتقى جيش التحرير المغربي 1948-1955، يومي 11-22 ماي 2001، منشورات مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004، ص ص 31-32. وكذلك شهادة عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 109، شهادة عبد الحميد مهري في: جريدة الشعب، عدد 7786-7787 ليومي 16-17 نوفمبر 1988، ص 5، شهادة محمد بوضياف في: مجلة أول نوفمبر، عدد 147، 1995، ص 20. وشهادة بن يوسف بن خدة خلال استجوابه بتاريخ 15 أكتوبر 1985 في منزله بحيدرة ببلدية الأبيار حول جوانب من حياة الشهيد مصطفى بن بولعيد، وردت كاملة في: ملتقى مصطفى بن بولعيد... مرجع سابق، ص 59، كما وردت نفس الشهادة حول هذه الحادثة في: كتاب بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 552-554.

(3) - le journal d'Alger, N0 1.593, 10 septembre 1954, p 1.

(4) - Yves courrière, la guerre d'Algérie, T1, Op. cit, pp 186-187.

(5) - بن يوسف خدة، مصدر سابق، ص 373.

(6) - Yves courrière, op.cit, p 187.

(7) - محمد الطاهر عزوي، "الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس"، مجلة أول نوفمبر، عدد 51، 1981، ص 45.

المنظمة الخاصة وإخفاءها في مخازن آمنة، إلا أنه اعتراها الصّدأ بسبب بقاءها مدة زمنية طويلة في باطن الأرض، فأصابها البلل والرطوبة بسبب سوء التخزين، فمن بين 6 طلقات، تنطلق طلقة واحدة فقط خلال استعمالها⁽¹⁾.

وزيادة على ما ذكر، وُجدت معيقات أخرى تسببت في ندرة الأسلحة منها:

- احتكار المصاليين لمخزون السلاح بمنطقة القبائل⁽²⁾.
- اكتشاف سلطات الاحتلال لمخزون الأسلحة (بنادق ستاتي Statti) بالقرب من الأغواط، إذ تم حجزه بعد وشاية من أحد الإطفائيين من قدامى اللّيف الأجنبي، وكان من المفترض أن يُنقل هذا المخزون عبر تيارت باتجاه تنس لتسليح الثوار بالظهرة⁽³⁾.
- اعتراض الدرك الفرنسي سبيل قافلة تسليح على الحدود الجزائرية المغربية وافدة من منطقة الريف الإسباني، كانت تحتوي حمولتها على المتفجرات البلاستيكية والمسدسات، وثمان الحمولة دُفعت مسبقاً لمهربي الأسلحة قُدرت بـ 80.000 فرنك جمعها مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية من اشتراكاتهم الخاصة ورفضوا تسليمها للمصاليين والمركزيين، لكنها سُلّمت لأحد المناضلين المدعو بوحجاج⁽⁴⁾ للتكفل بعملية شراء الأسلحة⁽⁵⁾.

3-1- جهود التسليح:

اندلعت ثورة التحرير بإمكانات محدودة سواء من حيث تعداد المجاهدين الذي كان حوالي 2370 مجاهداً، من بينهم 500 مجاهد فقط لهم إلمام بمبادئ تدريب عسكري أولي، مزودين بأسلحة حربية رديئة لا يزيد عددها عن 370 قطعة وكل قطعة فيها من الذخيرة 30 طلقة أغلبها مصابة بالصدأ والرطوبة، والباقي بنادق صيد⁽⁶⁾. ولقد دفعت ندرة الأسلحة التي لم تتعدى 400 قطعة سلاح في فاتح نوفمبر 1954⁽⁷⁾، وتأخر عمليات التزوّد بالأسلحة من الخارج بعدما علّقت آمالاً كبيرة على جهود أعضاء مندوبية الثورة في الخارج⁽⁸⁾ وخصوصاً جهود المنسق

(1) - أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 78.

(2) - محمد حربي، مرجع سابق، ص 74.

(3) - Yves courrière, la guerre d'Algérie, T1..., op.cit, p 187.

(4) - ورد خطأ في اسم المناضل حيث ذكره إيف كوريير في كتابه باسم بوحجاج، والأصح هو عبد القادر حجاج من مواليد سنة 1953 بدائرة الغزوات بلدية السواحلية. التحق بجيش التحرير الوطني سنة 1955 وكان ضمن المجموعة المكلفة بتوجيه الأسلحة من منطقة الناظور في إطار التحضير للثورة المسلّحة، انظر: شهادة عبد القادر حجاج التي سجّلها المركز الوطني بعين تموشنت حول الثورة في الولاية الخامسة، بتاريخ 08 - 09 ديسمبر 1997، رقم الشريط 42 بمحفوظات مصلحة السمعى البصري، م. و. د. ب. ح. ث. ن 54.

(5) - Yves courrière, la guerre d'Algérie, T1..., op.cit, p 187.

(6) - مصطفى هشماوي، "التدريب العسكري أثناء الثورة"، مجلة أول نوفمبر، عدد 176، ديسمبر 2011 الموافق لـ محرم 1433 هـ، ص 77.

(7) - محمد حربي، مرجع سابق، ص 75.

(8) - كانت هذه المندوبية مكوّنة من محمد خيضر (رئيساً) وأحمد بن بلة (عضواً) وحسين آيت أحمد (عضواً) المقيمين بالقاهرة بتفويض من قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، بعد مطاردتهم من طرف السلطات الاستعمارية بتهمة انتماءهم للمنظمة=

الوطني محمد بوضياف الذي كُلف أيضا بتعبئة الجزائريين في فرنسا حيث سهولة الاتصال بباة الأسلحة ومهربيها.

وبالرغم من الجهود التي بُذلت لشراء الأسلحة وإدخالها إلى المناطق إلا أنها لم تكفل بالنجاح في البداية بسبب تردد الدول العربية وفي مقدمتها مصر التي وعدت بمساعدة الثوار الجزائريين إلا بعد إعلان الثورة المسلحة وتنفيذ العمليات الثورية⁽¹⁾ مما سيدفع بقيادة الثورة في انتظار وصول الإمدادات الخارجية، الاعتماد بشكل كبير على التسليح الذاتي من عدة مصادر نذكر منها:

- ما يقدمه المواطنون المتعاطفون مع الثورة.
 - ما يتم شراؤه خفية من الأسواق والصيادين وحراس الغابات.
 - ما يغنمه الثوار من أسلحة وذخيرة أثناء المعارك والكمائن، والهجوم على الثكنات ومخازن الأسلحة.
 - ما يقدمه بعض الجزائريين المجندين في صفوف الجيش الفرنسي من أسلحة وذخيرة ولباس، أو ما يصطحب معهم عند انضمامهم إلى صفوف جيش التحرير الوطني.
 - ما يُصنع محليا من قنابل وألغام من مختلف الأنواع والأحجام⁽²⁾.
- وسعى جنود جيش التحرير الوطني أيضا لسد ثغرات هذا النقص بتطبيق مقولة "افتك السلاح من عدوك"⁽³⁾ خلال تنفيذ العمليات الهجومية على الثكنات ومقرات الدرك والشرطة، وخلال المعارك والاشتباكات. ونظرا لقلّة الأسلحة اضطر المجاهدون استخدام عند اندلاع الثورة التحريرية آلات بسيطة في مكوناتها صُنعت محليا، منها أنابيب معدنية مليئة بالمتفجرات وعلب حفظ المواد بداخلها بنزين موصولة بفتيل مثلما أكّده أحد تقارير استخباراتية مؤرخة في 9

=الخاصة التي تم تفكيكها في مارس 1950. أما محمد بوضياف فكُلف بتعبئة الجزائريين في فرنسا حيث سهولة الاتصال بباة الأسلحة ومهربيها. غير أن مندوبية الخارج لم تتمكن من شراء الأسلحة مما أعاق دخول ولو قطعة سلاح واحدة إلى الجزائر قبل اندلاع الثورة رغم الجهود المبذولة والوعود لمساعدة الثوار الجزائريين. انظر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014، ص 18.

(1) - شهادة محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 173.

(2) - للمزيد من التفاصيل انظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية الأوراس من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، د. ت. ن، ص 97. وأيضا: عبد المجيد بوزبيد، مرجع سابق، ص 29.

(3) - هذا الشعار لقّنته قيادة الثورة الجزائرية لجنودها طيلة الحرب التحريرية، إذ كان جيش التحرير الوطني يصّر على أن تكون مخازن الجيش الفرنسي مصدرا لسلحه، لهذا فإن الأوامر كانت مشددة لتوفير الذخيرة وعدم تبذيرها، وكانت حريصة على جمع أسلحة القتلى الفرنسيين خلال المعارك، ومسألة الادخار والاستيلاء على أكبر عدد ممكن من السلاح، وتعدّ هذه الجهود من صميم التكتيك الذي تتبعه قيادة الثورة في معاركها مع قوات جيش الاحتلال. جريدة المجاهد، عدد 86، 2 فيفري 1961، ص 8.

نوفمبر 1954⁽¹⁾. واستُخدمت لاحقا بطاريات المذيع في تفجير القنابل الموقوتة⁽²⁾، بالإضافة إلى الأسلحة البيضاء مثل السكاكين والخناجر البوسعدية والسواطير صُنعت محليا، واستعملت أيضا خلال هجومات 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني⁽³⁾.

ووضعت أيضا أسلحة الصيد ملك للمواطنين تحت تصرف الثوار، كما جُمعت البنادق من القياد والباشاغوات تراوح عددها من 1000 إلى 2000 قبل تسليم عددا رمزيا للسلطات الاستعمارية طبقا لتعليماتها خوفا من استيلاء الثوار عليها⁽⁴⁾. أما المسدسات والبنادق الحربية من نوع Mousqueton وبنادق Lebel وبعض المسدسات الرشاشة من نوع Stati فكانت من بقايا أسلحة الحرب الإمبريالية الثانية⁽⁵⁾، تم جمعها وتخزينها قبل بضع سنوات بالأوراس خصوصا، ووُزعت قبيل اندلاع الثورة على مناطق العمليات الأربع: أوراس النمامشة، الشمال القسنطيني، منطقة القبائل، ومنطقة الجزائر. أما منطقة وهران فقد كانت تترقب وصول الأسلحة عن طريق المغرب⁽⁶⁾.

تُوِّجت مساعي أحمد بن بلة باقتناء الأسلحة وإيصالها للمقاومين في تونس والمغرب والجزائر بفضل توطيد اتصالاته مع الطلبة الضباط المغاربة بمصر⁽⁷⁾

(1) - SHAT, 1H1261, Rapport du Général de C.A CHERRIERE commandant de la 10^{eme} Région Militaire, daté le 09 Novembre 1954) sur l'évènement survenue en Algérie au cours de la Semaine du 29 Octobre au 5 novembre 1954.

(2) - انظر نماذج من بطاريات المذيع التي استخدمت في تفجير القنابل الموقوتة خلال تنفيذ العمليات الفدائية في ملحق 19.

(3) - انظر أنواع الأسلحة البيضاء (السكاكين، الشواكير، الفؤوس..... الخ) التي استخدمت في بدايات اندلاع الكفاح الثوري في ملحق رقم 18.

(4) - صالح ميكاشير، حرب التحرير الوطنية في مراكز القيادة في الولاية الثالثة 1957-1962، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص 300.

(5) - كانت هذه الأسلحة متنوعة بمختلف المناطق، حيث وجدت من بينها الفرنسية والانجليزية والإيطالية والأمريكية والاسبانية. نذكر منها على سبيل التوضيح ما يلي: "الصابي (الفردى)، بندقية الصيد (المسمار)، بندقية الصيد (صنطرة)، ستاتي (إيطالية)، المقرون (صنطرة- كابسون)، رباي (موسكوطو)، خماسي (مصري)، السباعي (86)، مسدس (35-6 و 65-7)، مسدس بولانق، طامسون، مسدس (روضة)، مسدس (بروجي)، قارة، موزير (إسبانيول) خماسي (أمريكية)، خماسي (بلجيكية)، خماسي (إسبانيول)، الربطة (إيطالية)، سباعي (أمريكية)، الفال ميار (أمريكية)، عشاري (إنجليزي)، موزير (ألماني). انظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، الجزء الثاني، المجلد الأول، بتاريخ 8-10 ماي 1984، ص 243.

(6) - جمال قنان، لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بفندق الأوراسي أيام 2-3-4 جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، 2005، ص 63.

(7) - تعود هذه الاتصالات إلى تاريخ 15 جوان 1953 بعد تسهيل إجراءات إقامة أحمد بن بلة بالقاهرة، بتفويض من قيادة التنظيم العسكري لحزب الشعب الجزائري، وهناك بدأت مرحلة جديدة من نضاله الثوري بالسعي لبعث مشروع الجبهة المسلحة لكامل أقطار الشمال الإفريقي، افتتحها بن بلة باتصالات مع الضباط المغربي حمادي العزيز الذي كلفه الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي وشقيقه أحمد بالتعاون معه، وأثمرت لقاءاته أيضا بالضباط التونسي عز الدين عزوز باتخاذ أهم قرارات أبرزها تشكيل هيئة مؤسسة لجيش تحرير المغرب العربي وإرساء هيكله التنظيمي ووضع نظامه الداخلي. انظر: الهاشمي عبد السلام الطود، "السياق التاريخي لثورة التحرير في المغرب العربي ودور الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي". نفسه، ص 42.

ورجال الاستخبارات المصرية أبرزهم فتحي الديب⁽¹⁾ المكلفين بدعم وتأطير المقاومين التونسيين والمغاربة⁽²⁾. وابتداء من 8 ديسمبر 1954، أنزلت أول شحنة بطريقة سرية في ميناء الزوارة بليبيا وميناء جرجيس بتونس وتم تمريرها عبر الصحراء باتجاه الأوراس. وفي نهاية ديسمبر 1954 سلّم المصريون حمولة أخرى من الأسلحة في ميناء الزوارة الليبي على متن اليخت "انتصار"⁽³⁾، وكانت تشتمل على أسلحة إنجليزية الصنع نوضحها في الجدول الآتي⁽⁴⁾:

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنادق 303 (انجليزية)	100	خراطيش البنادق 303	80.000
بنادق رشاشة بران (انجليزية)	10	خراطيش بران	18.000
مسدسات رشاشة	25	خراطيش 303 خطاطة	20.000
قنابل يدوية ميلس	820	خراطيش لبنادق رشاشة	24.650

وبتاريخ 23 فيفري 1955 تم تزويد جيش التحرير الوطني بحمولة ثانية من أسلحة وذخيرة ومتفجرات، نُقلت بواسطة اليخت "دينا"⁽⁵⁾ كان على متنه بالإضافة إلى طاقم البخت

(1) - الديب محمد فتحي مبروك إبراهيم (1923-2003)، من مواليد سنة 1923 بمصر. يعتبر أحد أبرز معاوني الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر في قضايا الشؤون العربية. ومن مؤسسي جهاز المخابرات العامة المصرية عام 1953، حيث كان ضمن ثمانية اختارهم عبد الناصر برئاسة عضو مجلس قيادة الثورة، تولى رفقة زكريا محي الدين بمهمة إنشاء جهاز المخابرات العامة المصرية، وكلفه عبد الناصر برئاسة دائرة الشؤون العربية في جهاز الاستخبارات، ساهم في تأسيس إذاعة "صوت العرب" كأداة إعلامية لثورة يوليو 1952 في معاركها ضد الاستعمار. وأولكت إليه إعداد خطة لتحرير دول الوطن العربي من الاستعمار خاصة في شمال إفريقيا (تونس- الجزائر - المغرب). وبعد وفاة عبد الناصر استقال فتحي ديب من رئاسة الجمهورية. وافته المنية يوم 7 فيفري 2003 بالقاهرة. ألّف مذكراته الموسومة "عبد الناصر وثورة الجزائر" بالقاهرة سنة 1984. للمزيد من التفاصيل انظر:

Gilbert Meynier, « Les Algériens vus par le pouvoir égyptien pendant la guerre d'Algérie d'après les Mémoires de Fathi Al Dib », in NAQD, N° 4, 1993/1, pp 10-27.

(2) - Mohamed LEBJAOUÏ, **Vérités sur la révolution Algérienne**, éditions Anep, s.d, p 126.

(3) - تقرّر استخدام اليخت انتصار خلال الاجتماع المنعقد في جويلية 1955، الذي جمع كل من أحمد بن بلة وفتحي الديب واللواء المصري سليمان عزت بعد تعطل اليخت غود هوب. وبعد موافقة جمال عبد الناصر سافر أحمد بن بلة إلى مدريد لإبلاغ القائمين على مهمة نقل الشحنة الثالثة من الأسلحة إلى المقاومين بالجهة الغربية، وبتغيير اليخت وكافة تفاصيل مهمة تهريب الأسلحة ووصولها في الموعد المقرّر لها. ولقد أبحر اليخت في 2 سبتمبر 1955 من ميناء برشلونة إلى السواحل المغربية يوم 19 سبتمبر من نفس السنة. وقد تكفل كل من محمد بوضياف وشوارق حمدون بالإشراف على عملية إنزال الأسلحة بموقع حاسي الضرو، بينما جنّدت مجموعات من أبناء قبيلة رأس الماء بحمل الأسلحة وتمريرها إلى التراب الجزائري عبر عدد من المنافذ والمعابر. انظر: فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص ص 116-117، وأيضا: مقتطف من شهادة شوارق حمدون، وردت كاملة في: زكي مبارك، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، دار أبي قراق للطباعة والنشر، 2007، ص ص 123-124.

(4) - عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق، ص 87.

(5) - كان ذلك اليخت ملكا للملكة الأردنية دينا عبد الحميد الزوجة الأولى للراحل حسين ملك الأردن، وكان قد استأجره منها أحد الضباط المصريين المتقاعدين المدعو "حسن خيري" للقيام برحلات ترفيهية لبعض أثرياء العرب. ولم تكن الملكة تعلم بطبيعة مهمة=

ثمانية طلبة جزائريين⁽¹⁾ أنهموا دورة تكوينية في معسكرات التدريب في سلاح الإشارة بمعسكر أنشاص وعين شمس بمصر في حوالي منتصف جانفي 1955 تحت إشراف أحمد بن بلة، قُدرت شحنة الأسلحة المحملة على متن المركب بحوالي 12 طن، وبعد إفراغ الحمولات ليلا في ميناء معزول ونقلها إلى مستودعات سرية، تم توزيعها على جيش التحرير الوطني وجيش التحرير المراكشي (المغربي)⁽²⁾، بنسبة الثلثين للأول والثلث الثاني، وشملت على الأسلحة والذخيرة الآتية⁽³⁾.

الأسلحة	الكمية	الذخيرة	الكمية
بنادق 303	204	خراطيش لبنادق 303	33.000
بنادق رشاشة بران	20	مخازن ذخيرة بران	240
مسدسات رشاشة	68	خراطيش بران 303	165.500
قنابل يدوية	356	خراطيش طومي	24.650
صاعقات	34 صندوق	كبسولات	4.000
علب إشعال	50	—	—

=اليخت السرية، ولقد استخدم هذا اليخت لاستبعاد أي شكوك حول طبيعة مهمته. كان على متنه سبعة طلبة جزائريين وكان قبطانه يوغسلافي "ميلان باتشيش" يوغسلافي من المعارضين للرئيس تيتو وكان لاجئا سياسيا في مصر، وكان معهم أيضا إبراهيم النبال (سوداني الجنسية) والعربي محمد (مغربي) ميكانيكي وثلاثة بحارة مصريين هم مصطفى نجم، محمود الفتاح وحسين الدويكي. ولقد شحن اليخت في الإسكندرية بالأسلحة وانطلق يوم 24 مارس 1955 من الخليج العربي متجها نحو الاسكندرية، ثم ضبط وجهته نحو المغرب الاسباني ليرسو يوم 3 أفريل 1955 قرب الناظور، إلا أنه تعرض لمشاكل كثيرة قبل نجاح مهمته. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد الهادي حمدادو، أضواء على حادثة يخت دينا ومركب أتوس قصة عمليتين لتزويد الثورة بالسلاح، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 52-55. وأيضا: بالي بلحسن، ملحمة اليخت دينا القصة الكاملة لواحدة من عمليات إمداد ثورة التحرير بالسلاح، ترجمة ومراجعة: عبد المجيد بوجلة، منشورات ثالة، الجزائر، 2013، ص 24 وأيضا:

Nadir Bouzar, *l'Odyssée du Dina Récit du premier transport d'armes de la révolution Maghrébine*, Bouchene, éditions ENAL, Alger, 1993, pp 41- 116.

(1) - وهم: محمد بوخروبة (هواري بومدين)، محمد الهادي حمدادو، محمد الصالح عرفاوي، علي مجاري، عبد العزيز مشري، محمد عبد الرحمن، محمد بن حسين وأحمد شنوت. للمزيد من التفاصيل حول الظروف التي دفعت بهؤلاء الطلبة للتواجد بالقاهرة ومهامهم هناك قبل الإبحار على متن اليخت دينا انظر: محمد عباس، وداعا فيتنام... أهلا يا جزائر، شهادات تاريخية، الجزء الثاني، سلسلة الأعمال الكاملة، منشورات دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 250.

(2) - مثلما تم الاتفاق عليه، مُنحت ثلث الأسلحة لجيش التحرير المغربي تحت إشراف كل من عبد الحفيظ بوالصوف ومحمد العربي بن مهيدي، في حين أُرسلت بسرعة الحصص المخصصة لمنطقة وهران، مرورا بالمستودعات المنتشرة في منطقة الناظور تحت حراسة جنود جيش التحرير الوطني ومسؤولية محمد العربي بن مهيدي، ومحمد بوضياف (سيد علي)، وعبد الحفيظ بوالصوف (سي مبروك) والحاج بن علة" ونقلت الأسلحة على ظهور الحمير باتجاه جبال بني سنوس. انظر: الشريف عبد الدايم، عبد الحفيظ بوضوف، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، 2013، ص 76.

(3) - عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق، ص 88.

أفادت إحدى التقارير الاستخباراتية أن محمد بوضياف تولى مسؤولية الإشراف على تأمين وصول باخرة ديننا التي رست على شواطئ الناظور، وكان على متنها مجموعة من الجزائريين تلقوا تدريبهم العسكري بالثكنات المصرية وتمّ تقسيم العتاد العسكري والأسلحة ما بين الحركة التحريرية المغربية وجيش التحرير الجزائري⁽¹⁾.

ولقد ساعدت هذه الأسلحة التي وصلت على متن اليخت في تكثيف العمليات الثورية في الجبال والمشاتي وفي قلب مدن الغرب الجزائري (المنطقة الخامسة)، لذا كانت ردود الفعل السلطات الاستعمارية عنيفا، وهذا ما جعل قادة الثورة يقرّرون وقف النشاط الثوري بالمنطقة الغربية لإنجاح خطة واستراتيجية الإمداد اللوجستيكي بالسلاح عبر الحدود الغربية تفاديا للفت أنظار سلطات الاحتلال⁽²⁾.

واستنادا إلى إحدى التقارير الاستخباراتية لعب أحمد بن بلة أحد قادة جبهة التحرير الوطني في الخارج في إنجاح عمليات تمرير الأسلحة باعتباره أحد مؤسسي خلايا تهريبها ونقلها إلى شمال المغرب بهدف إدخالها إلى الجزائر، إذ تعتبر منطقة الناظور والريف المغربي الخاضعتين للحكم الإسباني منطقة عبور للأسلحة نحو الحدود الجزائرية. وساهم العديد من الجزائريين والمغاربة في استقبال هذه الأسلحة وشحنها ثم إرسالها إلى الحدود الجزائرية من بينهم المدعو قديرى حسين ولد محمد من مواليد سنة 1919 بمنطقة مغنية الذي سبق وأن صدر في حقه الحكم بالسجن لمدة 4 سنوات بسبب نشاطه السياسي في حزب الشعب الجزائري، لكنه استطاع الفرار والالتحاق بالمغرب وعيّنه أحمد بن بلة كمسؤول على تدريب المناضلين المغاربة والجزائريين الموجودين في منطقة الناظور⁽³⁾.

وبعد هجومات 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني، تعزّزت القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني بشحن حمولة هامة من الأسلحة على متن "قود هوب" في سرية تامة بإحدى القواعد العسكرية المصرية، وكان مقررا من قبل أن تتزوّد بها جبهة غرب البلاد بعد اقتناء تكملة الطلبية في إسبانيا وإيصالها من هناك إلى الحدود الجزائرية، لكن بسبب تراجع السلطات الإسبانية في موقفها الداعم لحركة التحرير الجزائرية تحت تأثير الضغوطات الفرنسية، تغيّرت وجهة المركب باتجاه الميناء الليبي الزوارة، ومن هناك تم إيصال شحنات من الأسلحة باتجاه الجزائر نوجزها في الجدول الآتي⁽⁴⁾:

(1) - A.N. O.M : Aix en Provence – Boite N° : G.G.A 7 G / 1314-1315 MAROC espagnol – situation surveillance -1954/1956 , daté le 09/06/1955.

(2) - مقتطف من شهادة أحمد بن بلة وردت في تقديم كتاب: بلحسن بالي، مرجع سابق، ص ص 12-13.

(3) - A.N. O.M : Aix en Provence – Boite N° : G.G.A 7 G / 1314-1315 MAROC espagnol – situation surveillance -1954/1956 , daté le 11/07/1955.

(4) - عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق ، ص 91.

الكمية	الذخيرة	الكمية	الأسلحة
300	متفجرات إنرقا	4	مدافع رقم 2
198	قذائف هاون رقم 2	10.000	خراطيش 792
5	مولدات (دينامو)	13.000	خراطيش 303
4	جهاز راديو	1.000	فتائل
1.000	ياردات خيط كهربائي	6.000	متفجرات رقم 08
5	قاعدة إنرقا	1.000	علبة 1 كلغ من مادة ت. ن. ت جيلاتين
1	هوائيات إرسال	798	فتائل بطيئة الاحتراق
5	خناجر بحرية	1.000	متفجرات
100	قاذفات إنرقا	7	مشعلات
—	—	1960	كتل ت. ن. ت

وبالرغم من وصول هذه الإمدادات، ظلّ جيش التحرير الوطني يعتمد أيضا على جهوده الخاصة لاقتناء المزيد من الأسلحة محليا بشق الطرق كما سبق توضيحه، مما ساعدهم على التخفيف من عوائق التطويق والحصار المفروضين على الممرات البرية والبحرية.

الفصل الثاني

2- جهود قيادة الثورة في التجنيد والتدريب العسكريين

1-2- شروط الالتحاق بجيش التحرير الوطني

2-2- طرق وأساليب التدريب

2-3- التنظيم العسكري لقوات جيش التحرير الوطني

2-3-1- المُجاهدون

2-3-2- الفدائيون

2-3-3- المُسَبَّلون

2-4- أساليب القتال مع جيش الاحتلال

2-4-1- اعتماد حرب العصابات

2-4-2- تصعيد النشاط الفدائي

انطلاقاً من طبيعة الحرب التحريرية التي اندلعت من أجل استرجاع السيادة الوطنية بوسيلة الكفاح المسلح، وجّهت جبهة التحرير الوطني نداءها الأول إلى الشعب الجزائري لاحتضان الثورة كأفراد لا كتنظيمات سياسية، والالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني في سرية تامة ووفق شروط نوضحها فيما يلي:

2-1- شروط الالتحاق بجيش التحرير الوطني:

اقتضت ظروف الإعداد السري للكفاح المسلح، أن ينضم أولاً إلى صفوف جيش التحرير الوطني مناضلين في حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية وغالبيتهم العظمى وفدوا من المدن ونشأوا فيها⁽¹⁾، وبعدما أصبحوا محل بحث ومطاردة من قبل إدارة الاحتلال بسبب نضالهم السياسي ونشاطهم المسلح المعادي للاستعمار اضطروا للفرار والالتحاق بجبال الأوراس وهناك تكفل مصطفى بن بولعيد بإيوائهم⁽²⁾، ومنهم من اعتصموا بالجبال قبل اندلاع الثورة وعُرفوا في أوساط الشعب بالمتمردين الشرفاء أو "لصوص الشرف" Les Bandits d'honneur⁽³⁾ لانتفاضتهم على ظلم وإجحاف المستعمر⁽⁴⁾، ورغم مطاردتهم من قبل السلطات الفرنسية إلا أنهم كانوا يتمتعون بحماية الأعراس التي ينتمون إليها⁽⁵⁾ خاصة بعدما صدرت في حقهم أحكام قضائية جائرة كالإعدام غيابياً أو الأشغال الشاقة. وانضم أيضاً أفراد الشعب شباب وكهول وجلهم "بسطاء في مظاهرتهم، وفي مستواهم الثقافي، بل أكثرهم أميون لا يقرأون ولا يكتبون، لكنهم آمنوا بأن الحرية لا توهب إنما تؤخذ بالقوة..."⁽⁶⁾ على حد تعبير أحد المجاهدين.

(1) - خالد نزار، الجزائر 1954-1962 يوميات الحرب، ترجمة: سعيد اللحام، تدقيق ومراجعة: د. غازي بزو، طبعة أولى، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار- دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2004، ص 31.

(2) - نذكر منهم: رابح بيطاط، لخضر بن طوبال، عبد السلام حباشي، محمد بوزيد، مراد ديدوش، يوسف زيفود، عمار بن عودة، سليمان بركات، عبد الباقي بخوش، وغيرهم. انظر: ابراهيم سلطان شيبوط، زيفود يوسف الذي عرفته (شهادة)، ترجمة قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دار غرناطة للنشر والتوزيع، 2011، ص 49 وأيضاً: محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية - الولاية الأولى نموذجاً، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، ص ص 477-478.

(3) - محمد الطاهر العدواني، "جيش التحرير الوطني في النشأة والأصول"، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 48.

(4) - مثلت ظاهرة لصوص الشرف إحدى أشكال المقاومة المسلحة ضد الوجود الاستعماري، وهي تعود إلى القرن التاسع عشر، ولم تكن ظاهرة محلية بل كانت منتشرة في مختلف مناطق الوطن بسبب تفاقم الأزمات الاقتصادية نتيجة تداعيات الكوارث الطبيعية على المجتمع، ويُضاف إليه ظلم واستغلال المستوطنين، لذا اختار المتطردون على إدارة الاحتلال، هذا العنف كوسيلة لاسترداد حقوقهم المسلوبة. وتعتبر منطقة الأوراس من أشهر المناطق التي دأب صيتها بالمتطردين الشرفاء والذين أطلقت عليهم السلطات الاستعمارية أيضاً اسم "الخارجون عن القانون" بعد اعتصامهم بجبال الأوراس، وكان من بينهم الحسين برحاييل، المسعوط بن زلماط، قرين بلقاسم وغيرهم. للاستزادة أكثر انظر: القائمة الاسمية لهؤلاء المجاهدين وتواريخ استشهادهم في: أشغال ملتقى مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 226-229.

(5) - عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 53.

(6) - محمد الصالح الصديق، مرجع سابق، ص 46.

خضعت عملية التجنيد في صفوف الثورة منذ بدايات التحضير لها، لانتقاء صارم يخضع لمقاييس صارمة، مع العلم أن هذه الشروط قد مرّت بعدة مراحل حسب تطوّر الكفاح المسلح، وتأتي في صدارتها تحلي الراغب في الانضمام إلى صفوف الثورة بماضي نضالي مشرف في صفوف الحركة الوطنية والعداء الظاهر للسلطات الاستعمارية، وأن يكون بحوزته السلاح أو ما يعادل قيمته، إضافة إلى الاستعداد النفسي والخصال الحميدة⁽¹⁾ منها:

- الإيمان والشجاعة والاستعداد للتضحية بالنفس والنفيس.
- الصدق مع القضية الوطنية والافتناع بأن الكفاح المسلح هو الأسلوب الأنجع لتحرير الوطن واسترجاع السيادة الوطنية حتى النصر أو الاستشهاد.
- الاستعداد والقبالية لتنفيذ المهام الصعبة في إطار المهام المسندة إليه.
- التزام السرية بخصوص انضمامه للثورة وطبيعة نشاطه الثوري.
- التحلي بالانضباط والامتثال لأوامر القادة والمسؤولين والالتزام بقواعد النظام في صفوف جيش التحرير الوطني⁽²⁾.

وأضيفت لهذه الشروط، زيادة على التحري بشأن سلوك وأخلاق المرشحين الجُدد للالتحاق بجيش التحرير الوطني، ضرورة التحقيق في علاقة أفراد عائلتهم مع الإدارة الاستعمارية، وإخضاعهم أيضا لامتحان تجريبي يتمثل في تنفيذ عملية عسكرية كالهجوم على مركز عسكري متقدم⁽³⁾ أو تنفيذ عملية فدائية كتصفية الخونة أو غلاة المستوطنين أو رجال الشرطة والدرك المعروفين بعدائهم الشديد للشعب الجزائري، وهو نفس الأسلوب الذي اعتمدته المنظمة الخاصة⁽⁴⁾. والغاية من وراء هذا الشرط هو "التأكد من إخلاص المرشح للتجنيد وصدق التزامه الوطني من جهة، واستعداده الجسدي والمعنوي لتحمل المشاق والعناء الذي يفرضه وضعه كجندي جيش التحرير الوطني"⁽⁵⁾.

أسندت مهمة تجنيد الراغبين في الانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني وفق المقاييس والشروط المذكورة أعلاه، للمرشدين السياسيين⁽⁶⁾ عُرفوا بعد مؤتمر الصومام

(1) - الأخضر بوالطمين، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 49.

(2) - مُقتطف من المبادئ العشرة التي أعلنها جيش التحرير الوطني في السنة الأولى للثورة، انظر: المجاهد، عدد 1، 1956، ص 24.

(3) - مقتطف من شهادة محرز محند أحد مجاهدي سيدي عيش بالقبائل في مذكرات: رشيد أجدود، الشاهد الأخير، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 183-186.

(4) - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 202

(5) - جمال قنان، مرجع سابق، ص 64.

(6) - كانت تسمية المرشدين السياسيين هي الشائعة قبل انعقاد مؤتمر الصومام وأطلقت عليهم أيضا تسمية المفوضون السياسيون وشيوخ البلديات، وبعد انعقاد المؤتمر في 20 أوت 1956 ورد في مقرراتها عند استعراض صلاحياتهم ومهامهم تسمية الكوميسارات السياسيين أي المحافظون السياسيون (commissaires politiques). والمرشد السياسي هو ذلك المناضل الذي حمل اسم "المحافظ السياسي" بعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956. وكان أغلب المحافظين السياسيين يُختارون لأداء مهامهم في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي نظرا لمستوى تكوينهم العام، وأقدميتهم في النضال، وخطاباتهم وقدرتهم على الاتصال بمختلف شرائح=

باسم "المحافظين السياسيين"⁽¹⁾. وبعد عملية الانتقاء، يُقسّم المجندون الجدد إلى مجموعتين حسب مؤهلاتهم وتحدد مهامهم على النحو الآتي:

- تُكَلّف المجموعة الأولى بمهام فدائية لرصد تحركات الجيش الاستعماري وأعدائه وجمع المال والأسلحة والمؤونة.

- أما المجموعة الثانية فتلتحق بمراكز التدريب المتواجدة في أماكن سرية بعيدة عن أعين الاستعمار لتتلقى التدريبات العسكرية الضرورية⁽²⁾.

2-2 - طرق وأساليب التدريب:

أدركت قيادة الثورة التحريرية أهمية التكوين السياسي والعسكري الصارم للمتطوعين الجدد في جيش التحرير الوطني، نظرا لصعوبة المواجهة الميدانية مع القوات الاستعمارية بمختلف تشكيلاتها التي تتمتع بمهارات قتالية كبيرة، بحكم تخرجها من المدارس العسكرية وتجربتها الطويلة في الحروب الاستعمارية، زيادة على تجهيزها بأسلحة حربية حديثة.

وإزاء هذه المعضلة، استعانت بالرصيد المعرفي لمناضلي المنظمة الخاصة في مجال التكوين العسكري وجله مقتبس من مؤلفات عسكرية أجنبية فرنسية⁽³⁾، كما أُسند التدريب العسكري لأولئك الذين سبق لهم وأن تلقوا تدريباً عسكرياً أولياً في الجيش الفرنسي وكان عددهم قليل، غير مؤهلين لتدريب غيرهم، لأن العدد الكبير منهم أميين أو شبه أميين، وسبق لهم أن تلقوا التدريب بالتلقين حتى أن بعضهم حفظ معلومات عسكرية، وكان لا يدرك معناها⁽⁴⁾.

=الشعب. للمزيد من التفاصيل حول هذه الأدوار انظر: جريدة المقاومة، عدد 2، 10 نوفمبر 1956، ص 8. وأيضاً: عبد الرزاق بوحارة، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، ترجمة صالح عبد النوري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005، ص 105.

(1) - للمزيد من التفاصيل حول مهامه التي خُصرت في مجال التنظيم العسكري وفي تكثيف اتصالاته بشرائع المجتمع الجزائري، بهدف التوعية والتوجيه السياسي والاجتماعي والنفسي للجماهير انظر: أحسن بومالي، أدوات التجنيد....، مرجع سابق، ص 56-61.

(2) - غربي الغالي، "جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك"، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني....، مرجع سابق، ص ص 203-204.

(3) - سبق للمناضلين في المنظمة الخاصة وعلى رأسهم القائد الوطني للمنظمة حسين آيت أحمد والقائد العسكري جيلالي بلحاج، صياغة منشور حول "التكوين العسكري" ضمّ اثنا عشر فصلاً تناولوا فيه استعمال السلاح والمتفجرات والمبارزة الفردية، فضلاً عن الأمور التقنية، وأضيفت بعض المبادئ في حرب العصابات مثل غلق الطريق، نصب الكمين وشن غارات، وتم المصادقة عليه في أواخر جانفي 1948، وأثناء صياغته تم الاستعانة بكتاب موسوم بـ "في الحرب" لكلاوس ويتز والذي كان يلزم حسين آيت أحمد دوماً، ومقتطفات من كتب ماركس وأنجلز نشرها الحزب الشيوعي الفرنسي، وكتاب أمريكي نقدي وهجائي عن حرب العصابات، وكتاب قديم حول الانتفاضة الأيرلندية لأيام الفصح عام 1916، وكتاب آخر حول فشل ثورة في الهند الصينية في الثلاثينيات، كما تم الاستعانة بمراجع أجنبية أخرى منها "مرشد الرتيب" Manuel du Grade للجيش الفرنسي وكذلك كُتِب حول ممارسة الرمي Pratique du tir طبعته مكتبة لافوزال La Vauzelle وكراسة تحمل عنوان "حرب العصابات" La Guerilla نشرت أثناء الحرب الأهلية في إسبانيا. للمزيد من التفاصيل انظر: حسين آيت أحمد، مصدر سابق، ص ص 146-147، وأيضاً: محمد يوسف، مصدر سابق، ص 92.

(4) - مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 77.

ورغم صعوبة هذه الظروف كان التدريب العسكري يُلقن بمساعدة المدرب العام في شكل تربصات خاصة بالمسؤولين على مستوى المناطق. ثم يتولى هؤلاء بدورهم تبليغ ما تعلموه إلى مرؤوسهم بواسطة مسئولى المناطق ثم النواحي، وكان تنفيذ هذه التربصات يتم بالوسائل المحلية والإمكانات المتاحة⁽¹⁾. ومن أهم التدابير التي اعتمدت للتكفل بعملية تكوين الملتحقين الجدد بمعاقل الثورة سياسيا ونفسيا وتدريبهم عسكريا نذكر:

- التهيئة المادية لأماكن ومراكز سرية آمنة مُخصّصة للتكوين السياسي وغالبا ما كانت تتم في بيوت المناضلين. وهذا النوع من التكوين يكون متبوعا غالبا بالتكوين النفسي للمجنّدين الجدد، قبل توجيههم إلى ميادين القتال مثلما أكّده عمر أوعمران لأحد الصحفيين الفرنسيين روبر بارا Robert Barrat⁽²⁾ إذ "يقوم المستشارون (المُرشدون) السياسيون بتكوين المُحاربين من الناحية المعنوية والنفسية، بحيث لا يلتحق المتطوعون بفرقهم إلا بعد أن ينهوا ثقافتهم السياسية التي تستغرق عدة أسابيع....."⁽³⁾.

- ارتكز التكوين النظري أولا على توعية وإرشاد المناضلين الثوريين، وضرورة تحليلهم بصفات الشجاعة والإقدام وروح الأخوة والتضحية، وتقوية روح الامتثال للأوامر والملازمة للنظام في صفوف جيش التحرير الوطني⁽⁴⁾. ويتلقى المتريصون أيضا دروسا ذات طابع ديني وحماسي،

(1) - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 203.

(2) - روبر بارا Robert Barrat صحافي كاثوليكي يساري مناهض للاستعمار ناضل برفقة زوجته دونيز من أجل استقلال المغرب والجزائر. حلّ بالجزائر لأول مرة سنة 1938 وتابع أحداثها إلى غاية سنة 1962. بعد مشاركته في المقاومة ضد النازية لتحرير فرنسا، التحق بالعمل الصحفي سنة 1945 وأصبح رئيس تحرير صحيفة Témoignage Chrétien سنة 1946. عين أمينا عاما للمركز الكاثوليكي للمثقفين الفرنسيين بين سنوات 1950 و1955. التقى في أوت 1955 بالمناضلين الجزائريين بمدينة الجزائر وبعد هذا اللقاء كتبت عنه صحيفة France Observateur مقالا معنون بـ "صحافي فرنسي في زيارة عند الخارجين عن القانون"، وأعد روبرتاجا صحفيا في أعالي جبال الأخرية والتقى ببعض القادة في جبهة التحرير الوطني أمثال عمر أوعمران وعبان رمضان والعربي بن مهيدي. نشر بجريدة l'Express تحقيقات صحفية حول الكفاح المسلح. وفي الوقت الذي كان يدير فيه مع أندري مندوز وأصدقائه المسيحيين التقدميين دورية La quinzaine. تبرأ منه الفاتيكان. وأمام تصميم الحكومة الفرنسية على التثبث بسياستها الاستعمارية التزم بشدة أكبر في دعمه لجبهة التحرير الوطني وهو الذي جمع بين هنري كورييل وجونسون فرنسيس في ربيع 1957. تعرض للاعتقال بعد نشره لمقال جريء بتهمة عدم الإبلاغ عن المجرمين. وبسبب الضجة الإعلامية للإعلاميين والصحفيين الأحرار والديمقراطيين أُطلق سراحه. كان روبر بارا من أوائل المدافعين عن الثورة الجزائرية وشرعية مطالبتها متقدما على عدد منهم من المثقفين الفرنسيين الذين تحولوا إراديا إلى وسائل عبور لمطالب الثورة للرأي العام الفرنسي والعالمي، كما دافع عن جبهة التحرير الوطني نافيا عنها صفة الإرهاب. من أشهر مؤلفاته مع زوجته نذكر: Justice pour le Maroc سنة 1953، un journaliste au cœur de la guerre d'Algérie سنة 1987، Livre Blanc sur la répression سنة 2001. وافته المنية عام 1976 وكرّمته الجزائر بتاريخ 24 مارس 1990 وسلمت لزوجته دونيز وسام المقاومة الجزائرية. للمزيد من التفاصيل انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية- قاموس بيوغرافي، ترجمة مصطفى ماضي، دار الخطاب، 2013، ص ص 48-52. وأيضا: Gilles Perraud, **Un homme à part**, Editions Barrault, Paris, 1984, pp 285-286.

(3) - أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية.... مرجع سابق، ص 74.

(4) - المجاهد، عدد 1، مصدر سابق، ص 24.

ومعلومات عن تاريخ الجزائر عامة، مع إبراز بطولات وتضحيات الشعب الجزائري عبر مختلف المقاومات الشعبية⁽¹⁾.

وهناك نوع آخر من التكوين تلقاه جنود جيش التحرير الوطني، يتمثل في غرس الروح الوطنية في نفوس الشباب، وإلهاب حماسهم الثوري بالأناشيد الوطنية، وحثهم على حفظها مع ترديد بعض القصائد التي جادت بها قرائح المناضلين كتبوها للثورة الجزائرية مثل " من جبالنا طلع صوت الأحرار - ينادينا إلى الاستقلال"، "إخواني لا تنسوا شهدائكم" وغيرها من الأناشيد والقصائد التي تتغنى بالوطن والتضحية، لما لها من تأثير في بث الحماس الثوري في نفوس المواطنين جنود ومدنيين⁽²⁾.

يُلَقَّن المتربص أيضا خلال مرحلة التكوين، توجهات عامة حول كيفية تعامل المناضل وتصرفه في حالة اعتقاله واستنطاقه من طرف الشرطة الفرنسية، إذ يتوجب عليه التزام الكتمان حول هوية المناضلين والمجاهدين وتجنب الكشف عن مخابئ الأسلحة وملاجئ الثوار مثلما كان معمولاً به في المنظمة الخاصة⁽³⁾.

أما التدريب العسكري، فاختيرت له الأماكن المحصنة طبيعياً كالجبال والغابات والوديان والمزارع النائية والبعيدة عن المسالك المعهودة للمارة وعن أنظار قوات استطلاع العدو البرية والجوية، والمستورة أيضا عن أعين مخبريهم⁽⁴⁾ بما فيهم الباعة المتجولين والمتسولين، كما استغلت أيضا المزارع والمقابر للتدريب على المتفجرات ليلاً⁽⁵⁾.

ومن بين القرارات التي اتُخذت غداة اجتماع الـ 22 العودة إلى التكوين شبه العسكري على غرار ما كان عليه الأمر مع المنظمة الخاصة، بإجراء تربيصات لتلقين كيفية صناعة الأسلحة والتحكم فيها، وغالبا ما تستغل فترة السماح بالصيد لجلب المسحوق والقيام بتربيصات تطبيقية⁽⁶⁾. ولقد أُعطيت تعليمات صارمة للمجاهدين بعد القيام بعملية إحصاء وتقييد

(1) - غربي الغالي، مرجع سابق، ص 62.

(2) - يونس فضيلة، استراتيجيات الخطاب في النشيد الوطني (دراسة تداولية)، دارميم للنشر، الجزائر، 2012، ص 17.

(3) - خلال التكوين العسكري والسياسي، وُزِع على المتربصين كُتَيْب من إعداد المناضل حسين آيت أحمد تضمن توجيهات هامة حول كيفية تصرف المناضل في حالة اعتقاله واستنطاقه من طرف الشرطة الفرنسية، ولا سيما التزام الكتمان حول وجود المنظمة الخاصة وأعضائها وعدم الكشف عن مخابئ أسلحتها وملاجئها. انظر: بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 204.

(4) - محمد الطاهر عزوي، "مميزات الثورة الجزائرية بعامة وفي الأوراس بخاصة والتي اندلعت في 1954 م -1374م"، أشغال ملتقى مصطفى بن بولعيد....، مرجع سابق، ص 75.

(5) - أوضح المجاهد أحمد الوهراني فيما يتعلق بالتدريب على المتفجرات من طرف أحمد زبانة أنه "بعد تأدية اليمين في 15 أوت 1954 بحضور الأخوين: عبد المالك رمضان وزبانة أحمد بمزرعة شارل البار التي توجد شرق قرية زهانة حاليا "سالوسيان سابقا" على التاسعة ليلا، ومنذ ذلك الحين بدأت التدريبات العسكرية تحت قيادة عبد المالك رمضان في اجتماعات سرية تارة في المقابر، وأخرى في منزل ابراهيمي ليلاً.... انظر: تعقيب المجاهد أحمد الوهراني، في المؤتمر السادس للمنظمة الوطنية للمجاهدين بقصر الأمم من 5 إلى 8 ماي 1982 نُشرت كاملة في: مجلة أول نوفمبر، عدد 55، مرجع سابق، ص 67.

(6) - الشريف عبد الدايم، مرجع سابق، ص 60.

الأسماء كل الذين أدوا الخدمة العسكرية بالجيش الفرنسي من المناضلين ومطالبة الجميع بالتدريب على أسلحة الصيد واستعمالها بمنتهى الحذر والحيلة، ومحاولة جمع ما أمكن من لباس عسكري والحفاظ على الذخيرة الحربية، ومنع استعمالها في الصيد والأفراح، طبقا للتعليمات التي أسداها القائد مصطفى بن بولعيد لرؤساء الأقسام...⁽¹⁾. وأسندت مهام التدريب العسكري النظري والميداني للملتحقين الجدد في صفوف الثورة من القُدماء المحاربين ذوي الخبرة العسكرية المكتسبة أثناء مشاركتهم في حروب فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية وخصوصا حرب الهند الصينية⁽²⁾.

وخلال فترة التكوين تعرّف المجند الجديد على أنواع مختلفة من الأسلحة وكيفية استخدامها وتفكيكها وتركيبها، إلى جانب تعلّم الرماية والتصويب الدقيق، مع الحرص على تلقينه ضرورة الاقتصاد في الذخيرة لندرتها، وكذلك المصارعة والقتال المتلاحم، وطرق التنقل، نصب الكمائن، كفيات المناوشة والإغارة، حرب المدن، فك الحصار، التمويه والإخفاء واستعمال الألغام وتفكيكها. وفي نفس السياق أفاد أحمد الوهراني⁽³⁾ أنه خلال فترة التكوين والتدريب "يعكف المُجند الجديد على دراسة الميدان، تحديد الأهداف التي يجب تخريبها في اليوم المحدد، الطرق المناسبة للكمائن، وتخريب السكك الحديدية... ووضع خارطة دقيقة للمنطقة: دراسة الجبال التي ستُتخذ حصونا للثورة، تحديد الينابيع المائية والمعابر التي يجب أن نسلكها، إحصاء السكان، مراكز حراسة الغابات، الخطوط الهاتفية والكهربائية والجسور، دون أن ننسى تهيئة المخابئ للمتفجرات"⁽⁴⁾.

وزيادة على ندرة الأسلحة ومحدودية الحصص التدريبية، واجه المشرفون على تدريب الجنود الجدد مشكلة كبيرة تتعلق بجهل المجاهدين الأوائل كيفية استعمال السلاح، وترتب عنها نتائج خطيرة مثلما أوضحه أحد المجاهدين في إفادته: "... لم يكن فينا من كان له تكوين عسكري، سواء في مجموعة 22 أو في القاعدة ما عدا الذين فروا من

(1) - الأمير يحي شرفي، "الإعداد للثورة ووصف اندلاعها في الأوراس"، مجلة أول نوفمبر، عدد 58، 1982، ص 27.

(2) - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى...، مرجع سابق، ص 94.

(3) - أحمد الوهراني من مواليد سنة 1931 بصبرة، بدأ حياته النضالية سنة 1952 في حزب الشعب الجزائري، خلية صبرة. أدى الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة سنة ونصف. غادر أرض الوطن باتجاه فرنسا سنة 1953 بحثا عن العمل، وهناك انخرط في احدي خلايا حزب الشعب الجزائري. عاد إلى أرض الوطن سنة 1954، حيث اتصل به عبد الحفيظ بوصوف وساهم معه في التحضير للثورة، شارك في عملية حرق الفلين بمنطقة أحفير في ليلة أول نوفمبر 1954 بمعوية محمد العربي بن مهيدي. قاد عدة عمليات عسكرية منها معركة تاينت بضواحي بوحلو في جوان 1956، وكان ينشط بجبل عصفور باسمه الثوري عمار وسي لخضر. انظر: عبد المجيد بوجلة، مرجع سابق، ص 518.

(4) - انظر شهادته في: الشريف عبد الدايم، مرجع سابق، ص 61.

ثكنات العدو، وقد كنت أحد مجموعة ال. 22، حيث أنه قبل 1954، كان من حظنا أننا تعلمنا كيفية استعمال الأسلحة، من فك وتركيب البندقية، وتعلمنا الرماية أيضا. وقد كان جنود المنطقة الثانية يتعرضون للإصابة بالجروح من طرف بعضهم البعض لجهل كيفية استعمال السلاح، وذلك عندما يقومون بتنظيفه طوال الشهرين الأوليين، وليس عندنا دواء لعلاجهم، وكانت هذه من بين الكوارث التي كنا نواجهها في بداية الأمر...⁽¹⁾، وهذا ما يفسر اقتصر التدريبات في المرحلة الأولى على أسلحة الصيد والأسلحة الآلية الفردية، والمتفجرات واستعمال الأسلحة البيضاء⁽²⁾.

2 - 3- التنظيم العسكري لقوات جيش التحرير الوطني:

كانت قيادة جيش التحرير الوطني صارمة في انتقاء مقاتليها، والمعايير المعتمد عليها تركز أولا على التجربة النضالية في صفوف الحركة الوطنية، وتتم العملية في سرية تامة وفق شروط صارمة منها الإيمان بالكفاح المسلح، الشجاعة والإقدام، قوة البنية الجسدية، الالتزام بالسلوك الإسلامي، وبعد إخضاعهم إجباريا للتكوين السياسي والعسكري، تُسند إليهم مهام عديدة وفقا لمؤهلاتهم وقدراتهم ضمن التصنيف الآتي:

2 - 3 - 1- المجاهدون:

وهم المقاتلون في صفوف القوات المسلحة لجيش التحرير الوطني، تشكلت المجموعات الأولى من طلائع المجاهدين الذين باشروا جهادهم مع اندلاع الثورة في هجومات ليلة أول نوفمبر 1954⁽³⁾، وكان عددهم حوالي 2370 مجاهدا، تلقى حوالي 500 مقاتلا أولى التدريبات العسكرية، مجهزين بأسلحة حربية لا يزيد عددها عن 370 قطعة وكل قطعة فيها من الذخيرة 30 طلقة أغلبها مصابة بالصدأ والرطوبة، والباقي بنادق صيد⁽⁴⁾، ولا نستبعد وجود عدد مماثل أو أكثر كقوات احتياطية بدون سلاح.

ونظرا للتفاوت بين المناطق في تعداد المجاهدين وضعف إمكانياتهم العسكرية وعد مصطفى بن بولعيد رفاقه من قادة المناطق خلال اجتماع 22 جوان 1954 بتحمل مسؤولية استمرار الثورة وصمود مجاهديها لمدة تزيد عن تسعة أشهر كأقل تقدير حتى تنتشر في كامل مناطق الوطن⁽⁵⁾. ولقد خضع المجاهدون منذ اندلاع الثورة، لتنظيم عسكري صارم له قوانينه

(1) - انظر شهادة المجاهد عبد الله بن طوبال في: أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية....، مرجع سابق، ص 72.

(2) - أدرجنا نماذج منها في ملحق رقم 20.

(3) - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة....، مرجع سابق، ص 86

(4) - مصطفى هشماوي، مصدر سابق، ص 77.

(5) - محمد الطاهر عزوي، "عظمة ثورة نوفمبر 1954 في عظمة شخصياتها"، مجموعة باحثين، ملتقى مصطفى بن بولعيد والثورة

الجزائرية 1374 هـ - 1954 م، مرجع سابق، 1999، ص 27.

ونظمه، مع ضمان كافة حقوقه من اللباس والغذاء والمنح العائلية وغيرها من الحقوق حسب إمكانيات جيش التحرير الوطني⁽¹⁾.

وامتثالاً لنداء جبهة التحرير الوطني في بيان أول نوفمبر⁽²⁾ سُجِّل إقبال كبير للمواطنين على معاقل الثورة، وتم تأطيرهم بإحكام ضمن التنظيم العسكري⁽³⁾ الآتي:

التشكيلة	عدد أفرادها	القيادة
الزمرة	5 مجاهدين	يرأسها جندي أول
الفوج	11-13 مجاهد	يرأسها عريف ونائبان برتبة جندي أول
الفرقة أو الفصيلة	3 أفواج (35-45 مجاهد)	يرأسها ستة مجاهدين برتبة جندي أول وثلاثة برتبة عريف وعلى رأس الفرقة عريف أول يساعده
الكتيبة	3 فصائل مجموع أفرادها ما بين 105 و 110 مجاهد	يرأسها مساعد ونائبان أحدهما عسكري والثاني سياسي
القسم	يتشكل من عدة كتائب	—

واستناداً إلى إحدى الدراسات العسكرية التي اعتمدت على الأرشيف العسكري الفرنسي تمكّنا من رصد عدد المجاهدين ضمن قوات جيش التحرير الوطني من فاتح نوفمبر 1954 إلى 20 أكتوبر 1955⁽⁴⁾ ندرجها في الجدول الآتي:

اسم المنطقة	حدودها	الجيش النظامي	القوات الإضافية	القوات الاحتياطية
المنطقة الأولى	جبال: الأوراس- النمامشة- تبسة -	بين 1500	1100	3000

(1)- انظر القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني في : الرائد علي ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، 2012، ص ص 91-97.

(2) - حرص محررو بيان أول نوفمبر 1954 على توجيه نداء إلى كافة الجزائريين ودعوتهم للانضمام إلى الكفاح الوطني حيث ورد فيه: "إننا لتبارك هذه الوثيقة وواجبك هو أن تنضم إليها، لإنقاذ بلادنا، والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك". انظر: وزارة المجاهدين، النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، وحدة روية، الجزائر، 2008، ص ص 9-13.

(3) - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة...، مرجع سابق، ص 87.

(4) - يوسف منصورية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 41-42.

		و 2000	سوق أهراس- بني صالح طريق قالمة - عين عبيد- الخروب سطيف- برج بوعريج	بقيادة مصطفى بن بولعيد
1200	1000	بين 900 و 1200	طريق القالة- قالمة- عين عبيد- قسنطينة- المليلة- الطاهير	المنطقة الثانية (شمال قسنطينة) بقيادة زيغود يوسف
500	—	500	تيزي وزو - الصومام - وادي الساحل	المنطقة الثالثة ناحية القبائل الكبرى والصغرى بقيادة كريم بلقاسم
—	—	—	البويرة - الأضرحة- بومرداس وكانت تتقدم نحو متيجة	المنطقة الرابعة تحملت المنطقة الثالثة تنظيم الثورة بها بعد اعتقال قائدها رابح بيطاط
—	200	300	غطت جبال غرب تلمسان وجبال الطراة	المنطقة الخامسة (وهران والجنوب الغربي) بقيادة محمد العربي بن مهيدي

ومردّ هذا الارتفاع المحسوس يكمن في:

- الجهود المعتبرة للزعيل الأول من المجاهدين خاصة المرشدون السياسيون الذين وثقوا اتصالاتهم بالمواطنين خاصة في القرى والأرياف وفي المشاتي⁽¹⁾ والمداشر⁽²⁾، فشرحوا لهم مبادئ الثورة باعتبارها واجبا دينيا و"فرض عين" على كل مسلم للدفاع عن دينه وبلده، ولعبوا دورا هاما في كسب ثقة الشعب و تعبئتهم في صفوف الثورة، "فهم المنظمون والمكونون وقادة الجماهير... وليسوا جنود عاديون ولا مجاهدون بسطاء بل قطعة ملتحمة مع الشعب"⁽³⁾.
- مساهمة هجومات وحدات جيش التحرير الوطني على مراكز جيش الاحتلال بالشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، في التحاق عدد معتبر من المواطنين⁽⁴⁾، وبفضل هذا الانضمام

(1) - جمع المشقى، هي مجموعة من الديار المبنية بناء خفيفا حتى تكون قابلة للتعددين بسهولة. وحسب الدكتور محمد العربي الزبيري يبدو أن هذا الاسم مأخوذ من الشتاء لأن هذا الفصل يلزم الناس بالبقاء في مكان واحد على خلاف الفصول الأخرى التي يتميز كل منها بنشاط خاص يتطلب كثيرا من الحركة والتنقل. وأصبحت هذه التسمية متداولة في اللغة الفرنسية ومما زادها شهرة ارتباطها بإنسان كرومانيون الذي اكتشفت آثاره سنة 1912 بمشقى العربي الكائنة على مقربة من مدينة قسنطينة. ونظام المشاتي هذا خاص بشمال إفريقيا. انظر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر...، مرجع سابق، ص 124.

(2) - جمع دشرة، وهي مجموعة من المنازل بالطوب أو بالحجر على خلاف منازل المشقى التي هي في أغلبها من الديدس وأغصان الشجر التي تُغطى بالطين وأحيانا ببراز البقر، وتُبنى المداشر عادة حول المزارع الكبرى ومنايع المياه. نفسه

(3) - محمد مرتاض، دور المحافظ السياسي في ثورة نوفمبر المجيدة، أشغال الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية، المكتب الولائي للمجاهدين، نوفمبر 2001، ص ص 66-68.

(4) - أعطت هجومات 20 أوت 1955 للعمل العسكري دفعا قويا بعد التفاف واستجابة أعداد كبيرة من الجماهير. ففي الأيام الأولى الموالية للهجوم، التحق عدد كبير من المواطنين وخاصة الشباب منهم بالجبال الذين اقتنعوا بالانضمام طوعية لصفوف جيش التحرير الوطني، بحيث بلغ عدد المجاهدين في المنطقة الثانية بعد الهجوم 2000 مجاهد وحوالي 5000 مسبل (2) وبفضل هجوم 20=

بلغ عدد المجاهدين في المنطقة الثانية بعد الهجوم 2000 مجاهد وحوالي 5000 مسبل، وتأكيدا لأهمية انضمام الشعب إلى الثورة علّق المجاهد علي كافي⁽¹⁾ على الدور الشعبي في هذه الهجومات الانتفاضة الشعبية بالقول: "لولم يشارك الشعب وطوال أيام الكفاح المسلح لكانت الكارثة القاضية للثورة الجزائرية، فالجماهير الشعبية هي المحرك الأصيل والأساسي للثورة الدائمة"⁽²⁾.

- عرفت سنوات 1954-1955 مظاهر عدة للتضامن مع الثورة الجزائرية باشتراك المقاومين التونسيين في جبهة كفاح موحدة بخوض معارك مشتركة ضد جنود الاحتلال في كل من جبال تطاوين بالجنوب الشرقي التونسي إلى جبال قفصة والناماشة وسوق أهراس والقصرين وخمير وعلى كامل الحدود التونسية الجزائرية⁽³⁾.

كانت مساعدات التونسيين للثوار الجزائريين جد معتبرة منذ اندلاع الثورة التحريرية، إذ أفادت إحدى التقارير الاستخباراتية الفرنسية بمنطقة آدس EADES، "توافد الفلاقة التونسية على المناطق الحدودية حيث أمدهم بالأسلحة والمؤونة عبر عدة مناطق ومراكز أنشأتها خصيصا لتموين الثوار بالأسلحة عبر الحدود، وهيئت عدة مراكز

=أوت 1955 ارتفع أيضا عدد الراغبين في الانضمام إلى جيش التحرير الوطني. انظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير ولاية عنابة، المقدم في الملتقى الجبوي لتاريخ الثورة، المنعقد بقسنطينة من 8 - 10 ماي 1983، ص 7.

(1) - علي كافي من مواليد سنة 1928 بالحروش (عمالة قسنطينة)، درس القرآن الكريم بالمدرسة الكتانية بقسنطينة رفقة هوارى بومدين، حيث تحصّل على شهادة الأهلية (اللغة العربية) بعدها سجّل بجامع الزيتونة بتونس سنة 1950. باشر نضاله الوطني في صفوف حزب الشعب الجزائري. تولى التدريس عام 1953 في مدرسة حرة بمدينة سكيكدة، وبها بدأ نشاطه الثوري عند اتصاله في نوفمبر 1954 بديدوش مراد والتحاقه بجبال الشمال القسنطيني، حيث شارك في أغلب معاركها خاصة في هجومات 20 أوت 1955 التي قادها زيغود يوسف. وشارك أيضا كعضو منتدب عن الولاية الثانية في مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956. وعيّن قائدا عسكريا للولاية الثانية في خريف 1956 وعيّن على رأسها في ربيع سنة 1957، وفي ماي من سنة 1959 التحق بتونس حيث شارك في اجتماع العقدة العشرة ليعين ممثلا لجبهة التحرير الوطني في سبتمبر 1961 بالقاهرة والجامعة العربية. بعد الاستقلال عيّن سفيرا للجزائر في العديد من البلدان (تونس، مصر، سوريا، لبنان، العراق وإيطاليا). وفي سنة 1990 عيّن أمينا عاما للمنظمة الوطنية للمجاهدين. وفي 11 جانفي سنة 1992 عيّن عضوا بالمجلس الأعلى للدولة الذي تأسس بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد من الحكم، وفي 02 جويلية من نفس السنة عيّن على رأس المجلس الأعلى للدولة خلفا للرئيس الراحل محمد بوضياف طيلة الفترة الممتدة من 1994 إلى 1996. أشرف من جديد على المنظمة الوطنية للمجاهدين قبل أن يتفرغ لكتابة مذكراته. توفي في 16 أفريل 2013 عن عمر ناهز 85 سنة. للمزيد من التفاصيل حول مساره النضالي والثوري بالولاية الثانية التاريخية انظر: علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضيل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة، الجزائر، 1999. وأيضا: رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي 2002، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2001، ص ص 160-161.

(2) - علي كافي، مصدر سابق، ص 87.

(3) - تطرق الباحث التونسي والأستاذ الجامعي عميرة عليّة الصغير بمزيد من التفصيل لبعض السير الذاتية لمناضلين تونسيين الذين ساهموا بصورة مباشرة في المعركة التحريرية الجزائرية كسياسيين أو كمقاومين وهم كالاتي: صالح بن يوسف، أحمد التليلي، حسين التريكي، عبد العزيز شوشان، حافظ إبراهيم، عمر بن حميدة، الطيّب الزلاق، الطاهر بن لخضر الغريبي، محمد قرفة، الزين بن لسود بن عبد الله. انظر دراسته الموسومة بـ "تونسيون في الثورة الجزائرية 1954-1957، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المنعقد يومي 27 و28 أكتوبر 2007 بالمركز الجامعي العربي التبسي (تبسة)، منشورات وزارة المجاهدين، 2008، ص ص 77-97.

للمسلّحين الجزائريين على الأراضي التونسية أُقيمت فيها ثلاث مراكز عسكرية بإشراف وتعاون من تونسيين الذين تكفّلوا بتموين هذه المراكز بالأسلحة والذخيرة وكافة الإمدادات العسكرية⁽¹⁾.

وكانت مشاركة التونسيين في صفوف الثورة الجزائرية ذات أهمية في الكفاح المشترك بين الشعبين مثلما أكّده الرائد الطاهر سعيداني⁽²⁾ "أن عددا لا بأس به من الثوار التونسيين التحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني إلى جانب إخوانهم المجاهدين، مما يدل على أن كفاح الشعبين التونسي والجزائري كفاح موحد... وفي خضم المعركة استشهد عدد كبير من المجاهدين التونسيين في الجزائر. ومن بقي على قيد الحياة، استمر في الكفاح إلى جانبنا إلى أن طلبت منهم الحكومة التونسية العودة إلى بلادهم"⁽³⁾.

وفي نفس السياق، نذكر أيضا الدعم المغربي للثورة الجزائرية إذ سجلت عدة تقارير استخباراتية محاولات التحاق المغاربة بالثورة التحريرية، أفادت إحداها أنه "بعد الاجتماع المنعقد في منتصف جوان 1955 حاول 25 مغربي رفقة أربعة ثوار جزائريين محمّلين بالأسلحة التسلّل إلى الحدود الجزائرية المغربية انطلاقا من بركان، باتجاه معاقل الثورة الحصينة بجبال القبائل والأوراس إلا أنهم مُنعوا من العبور من طرف قوات المخزن المغربية، فاضطروا إلى تغيير وجهتهم نحو الجنوب مرورا عبر الحدود الجزائرية المغربية عن طريق وجدة"⁽⁴⁾.

2-3-2 - الفدائيون:

أطلقت هذه التسمية على المناضلين الثوريين الذين يؤهلهم تكوينهم العسكري وكفاءتهم إلى تنفيذ عمليات فدائية صعبة وخطيرة⁽⁵⁾، بعد أن يتلقون تعليمات لتنفيذها على أكمل وجه، ولا بد أن تتوفر فيهم بعض المؤهلات البدنية⁽⁶⁾. وهم جنود من نوع خاص في تشكيلة جيش

(1) - ANOM, Boite No G.G.A 7 G/1310 – 1311, situation politique en Tunisie, 1955- 1956 .

(2) - الطاهر سعيداني من مواليد 19 جانفي 1928 بعنابة، انضم إلى الكفاح السياسي في صفوف حزب الشعب الجزائري في سن مبكرة، وشارك في مظاهرات ماي 1945، فحُكم عليه غيابيا ولم يكن عمره يتجاوز سبعة عشر ربيعا، أُلقي عليه القبض يوم 10 ماي من نفس السنة. بدأ نضاله في مدينة عنابة في مطلع سنة 1955 ضمن فرقة فدائية لتنفيذ القرارات السياسية التي كانت تصل من المركز في سيدي بومروان في "بلص دارم"، التحق بعدها بالجبل. فوطّد صلته بالمناضل عمارة العسكري المدعو (عمارة بوقلاز) قائد منطقة القالة آنذاك، لإعادة توحيد الجيش وتنظيمه. للمزيد من التفاصيل حول سيرته النضالية انظر: الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص 5-13.

(3) - عميرة عليّة الصغير، مرجع سابق، ص167.

(4) - ANOM , Boite N0 G.G.A 7 G/1314 – 1315 Maroc espagnol –situation surveillance -1954/1956 le 07/07/1955.

(5) - أندريه مندوز، الثورة الجزائرية عبر النصوص ، ترجمة ميشال سطوف، منشورات ANEP، 2007، ص 86.

(6)- المجاهد، عدد 1، د. ت. ن، ص 14.

التحرير الوطني⁽¹⁾، يرتدون لباس مدني وكانت مراكز نشاطهم الفدائي غالبا في المدن والقرى، وتتمثل مهمتهم الأساسية في بث الرعب في أوساط الإدارة الاستعمارية⁽²⁾.

وأحيانا يُكلفون بتصفية الخونة وحتى غلاة الأوروبيين وكان سلاحهم غالبا هو المسدس⁽³⁾. وعند الهجوم على المنشآت الاقتصادية أو البنايات العمومية كان الفدائيون ينقلون القنابل اليدوية التي تُجهّز في مخابر سرية وينقلونها إلى عين المكان⁽⁴⁾. وعلى الفدائيين معرفة مهمتهم بأصغر تفاصيلها عند تنفيذ حكم الإعدام على الخونة والعملاء طبقا لأوامر قيادة الثورة، وكذلك الأهداف المتوخاة من عملية إتلاف وتخريب المنشآت الاقتصادية باعتبارها أداة لخدمة النظام الاستعماري والدواعي التي حملت الثورة على اتخاذ هذا الموقف إزاءها⁽⁵⁾.

شكّلت عناصرهم الثورية إمدادا هاما لجيش التحرير الوطني، يستمدون الأوامر من قادتهم. وترتكز مهامهم في تنفيذ أحكام الثورة على الخونة والعملاء، بالإعدام، أو الخطف أو التحذير، وكذلك رمي القنابل اليدوية على المصالح الاقتصادية لغلاة المستوطنين وعلى تجمعات غلاة المستعمرين في الأماكن التي يرتادونها، كالحانات، ودور السينما، والمقاهي، وحتى داخل الثكنات، وعلى الدبابات والشاحنات الناقلة للجنود... إلخ⁽⁶⁾.

جسّد الفدائيون في عملياتهم الجريئة قوة الثورة في ضرب الأهداف والانتقام للمواطنين، وإحداث الهلع في صفوف العملاء وجنود الاحتلال بدون انقطاع. وقد نتج عن عملياتهم الفدائية داخل القرى والمدن تراجع الكثير من المترددين من مواقفهم المتخاذلة تجاه الثورة، وإنهاء تبعيتهم إلى المستعمر بعد أن برهنت الثورة عن إمكانية الوصول إليهم في أي مكان وفي أي وقت. ويخضع جهاز الفداء إلى تنظيم سري محكم، بحيث لا يعرف الفدائيين بعضهم إلا برموز وإشارات متفق عليه تتغير دوريا كلما اكتشف أمرها من طرف سلطات الاحتلال وأعوانها. ويعمل الفدائيون بمفردهم أو ضمن جماعة، وقد تسند الأعمال الفدائية لعسكريين من جيش التحرير يدخلون إلى المدن والقرى رفقة بعض الفدائيين ومن المدنيين أو المسلمين⁽⁷⁾.

(1) - Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956), op . cit. p198.

(2) - عبد المالك مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية (1962-1954)، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 121.

(3) - أندري مندوز، مرجع سابق، 2007، ص 87.

(4) - عبد المالك مرتاض، مرجع سابق، ص 122.

(5) - المجاهد، عدد 9، 20 أوت 1957، ص 7.

(6) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954 (الولاية السادسة)، المنعقد بمدينة

بسكرة، يومي 5-6-1985، ص ص 5-6.

(7) - نفسه، ص 6.

ويمكن حصر دور الفدائيين في إلحاق أضرار معتبرة بسلطات الاحتلال ومعمريها

في:

- الاستهداف في العمليات التخريبية خطوط الهاتف والمعالم الفنية وبعض المباني العمومية والشركات الخاصة الكبيرة والمرافق الحيوية في المراكز الحضرية⁽¹⁾.
- إرغام قوات الاحتلال على تخصيص عدد كبير من جنودها لحماية المستوطنين في المدن والقرى وحماية أيضا مصالحه الاقتصادية مما يزيد في إرهابها بزيادة النفقات العسكرية واستنزاف اقتصادها⁽²⁾.
- "يوجب على كل قسمة تنظيم فرقة للفدائيين وإرسالها إلى المدن والقرى لتصفية غلاة الضباط والجندرية والشرطة والمعمرين، وكذلك الخونة الموالون للعدو وراضون بالوضع الاستعمارية"⁽³⁾.

لذلك كانت سلطات الاحتلال بالمرصاد لتحركات الفدائيين عن طريق الوُشاة والمخبرين، مما سمح لها باكتشاف مخابئهم والقضاء عليهم خاصة في قلب المدن، وعلى سبيل المثال يعتبر عزوزي قدور المدعو "سي محمد" أول فدائي شهيد سقط بحي قصبة بالجزائر العاصمة بعد اندلاع الثورة التحريرية عن عمر ناهز السادس والعشرين سنة، بعدما شارك في عدة عمليات فدائية استهدفت خصوصا الوُشاة والعملاء لإدارة الاحتلال. واثرا اكتشاف القوات الأمنية المخبأ السري للفدائي ورفقائه الثلاثة الكائن تحديدا بالرقم 1 من الممر المسدود IMPASSE بشارع كوشة الخندق (1 شارع ليون lion سابقا)، داهمت قوات الاحتلال المكان ليلاً وطلبت من الفدائيين تسليم أنفسهم، لكنهم رفضوا. وبحكم أن مخبأ الفدائيين لم يكن له مخرج آخر، قرّر الفدائي عزوزي قدور الخروج إليهم حافي القدمين، حاملا مسدس P38 في يد ومسدس رشاش STEN في يده الأخرى، وشرع في إطلاق النار عليهم، لكن الجنود انهالوا عليه بوابل من رصاص مسدساتهم ورشاشاتهم فاستشهد متأثرا بإصاباته البليغة في 24 أوت 1955⁽⁴⁾.

(1) - SHAT, 1H1261, compte rendu hebdomadaire du capitaine de Cormont chef de cabinet sur les Evenement survenue en Algérie au cours de la semaine du 29 octobre au 5 Novembre 1954- terrorisme en Algérie, daté le 9 Novembre 1954.

(2) - أحسن بومالي، مرجع سابق، ص ص 133-134.

(3) - مقتطف من منشور قيادة جيش وجهة التحرير الوطنيين بالولاية الأولى - المنطقة الثالثة إلى كل مسؤول عسكري، يتضمن مجموعة من توجيهات وتعليمات يتقيد بها الجنود خلال التدريبات العسكرية وأداء مختلف المهام المسندة إليهم. محفوظات المتحف الوطني للمجاهد (رياض الفتح).

(4) - عزوزي قدور (1929-1955) من مواليد 29 جويلية 1929 بواد سلي (الشلف حاليا). ابن قدور وقفال خيرة. انتقلت عائلته إلى الجزائر العاصمة عام 1930 واستقرت بحي القصبة ثم ببوزريعة في أعالي الجزائر العاصمة، بعدها عادت إلى القصبة. زاول تعليمه الديني بالمدارس القرآنية. وزيادة على تعليمه في الجزائر التحق بجامع الزيتونة بتونس ودرس بها لمدة سنة. كان متشعبا بالروح الوطنية بعد انضمامه إلى صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية وحزب الشعب الجزائري. يُعد من العناصر الفاعلة في=

3-2 - 3 - المُسَبَّلون:

تنظيم شبه عسكري، شكّلت عناصرهم إحدى تشكيلات جيش التحرير الوطني بمجرد تسليحهم⁽¹⁾، عرّفهم القائد الثوري محمد العربي بن مهيدي في جريدة المجاهد على أنهم "أفراد يتفرغون لمهام بكامل إخلاص ونزاهة وتضحية، لا يمشون باللباس العسكري وهم في جبهة التحرير وجيش التحرير الوطنيين بمثابة العين والأذن، وبالرغم من أنهم ليسوا إلا مساعدين لمجاهدي جيش التحرير فهم كذلك يساهمون بفضل بنادق الصيد التي يحملونها بصفة فعالة في الحرب ضد رعاك الجنود الفرنسيين". وشكّلوا أيضا قوة احتياطية تحرص على التموين والإيواء، وتزويد الثورة بالأخبار المختلفة عن الاستعمار وأعدائه وتحركاتهم، فهم بمثابة الأعين والأذان والأعضاء في الجسم الحي" على حد تعبير الشهيد محمد العربي بن مهيدي⁽²⁾.

كان أغلبهم من الفلاحين، يتميزون بالقدرة على تحمّل المشاق ويعرفون تضاريس المناطق الوعرة ومسالكها الآمنة، ويكلفون بالولوج إلى المدن لتنفيذ العمليات الفدائية وهم أكثر ما يُقلق الجيش الفرنسي⁽³⁾. والجدير بالذكر شُرع في تنظيم فرق المسبلين في أواخر 1956 وتراوح عددهم آنذاك ما بين 40.000 و50.000 مسبّل⁽⁴⁾، وتم تنظيمهم في شكل مجموعات تُسمى الفرقة والفرع ولكل واحدة منها رئيسها⁽⁵⁾، ويكون المسبّل في العادة في عون الفدائي لدى قيامه بالعملية الفدائية أو يستطلع له الأخبار⁽⁶⁾.

=المنظمة الخاصة l'OS التي باشرت تحضيراتها للثورة المسلحة منذ الأربعينيات. أُرسِل في مهمة إلى تونس والمغرب بهدف التنسيق بين الحركات الوطنية في شمال إفريقيا التي كانت تحضّر للكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في عام 1952. وبعد اندلاع الثورة التحريرية انضمّ إلى المجموعة الفدائية للحركة الوطنية الجزائرية تحت مسؤولية المناضل محمد خيضر، وشارك في عدة عمليات فدائية استهدفت خصوصا الوُشاة لإدارة الاحتلال. ويعتبر عزوزي قدور أول فدائي شهيد سقط بحي القصبّة بعد اندلاع الثورة التحريرية في 24 أوت 1955 عن عمر ناهز السادس والعشرين سنة، تاركا أهله وابنته الوحيدة. دُفِن بمقبرة سيدي امحمد ببوزريعة بأغالي الجزائر العاصمة بتاريخ 26 أوت 1955 وحضر الآلاف من الجزائريين مراسيم الدفن. مقتطف من شهادة خلال مقابلي للمجاهد محمود عرباجي حول دور مخابن قصبّة الجزائر خلال الثورة التحريرية وأبرز الفدائيين الذين استشهدوا في بدايات الكفاح الثوري، بمقر المركز الوطني بتاريخ 27 مارس 2022 في حدود الساعة 12 سا 30 د.

(1) - Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956), op . cit. p197.

(2) - للمزيد من التفاصيل حول الدور الهام الذي قام به المسبلون في جيش التحرير الوطني انظر المقال الذي حرّره محمد العربي بن مهيدي ونشر في جريدة: المجاهد، عدد 3، د. ت. ، ص ص 11-12.

(3) - أندري ماندوز، مرجع سابق، ص 88.

(4) - Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956), op . cit. p199.

(5) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير ولاية مستغانم حول كتابة تاريخ الثورة الفترة ما بين (1954-1956)، د. ت. ط. ص 6.

(6) - عبد المالك مرتاض، مرجع سابق، ص 150.

أدوا دورا فعالا في الوساطة بين المسؤولين المدنيين من منظمة جبهة التحرير الوطني والمسؤولين العسكريين من جيش التحرير الوطني⁽¹⁾، وانشصر دورهم خلال الثورة التحريرية تحت قيادة المسؤول العسكري بأداء المهام التالية :

- إشعار قوات الاحتلال بالتواجد الدائم لعناصر جيش التحرير الوطني بمختلف تشكيلاتهم من خلال تخريب وإسقاط الأعمدة الكهربائية بواسطة القنابل⁽²⁾ وتعطيل الخطوط الهاتفية بقصّها لقطع الاتصال بين مختلف السلطات الأمنية والعسكرية⁽³⁾، وتخريب مراكز تحويل الكهرباء، وتخريب الطرقات، نسف الجسور، وتحطيم السكك الحديدية، ومزاريب الماء للمؤسسات العسكرية، والهجوم على المطاعم والحانات التي يرتادها غلاة المعمرين، ومراكز الحركى وتجريدتهم من أسلحتهم منها بنادق صيد وبنادق حربية⁽⁴⁾.

- استهداف ممتلكات غلاة المعمرين مثل تخريب حقول الكروم والتبغ وإتلاف الأشجار المثمرة⁽⁵⁾ ، بعدما أظهروا عداوتهم للثورة ونهبوا خيرات الشعب.

- تدمير المنشآت الاقتصادية والتجارية بهدف إلحاق الضرر المادي بالاقتصاد الفرنسي⁽⁶⁾.

- حفر الخنادق (الكماشات) في المسالك التي تستخدمها دوريات قوات الاحتلال، وتغطيتها بفروع الأشجار لتقع فيها سيارات جيش الاحتلال.

- بناء صهاريج تحت الأرض وملئها بالماء في مراكز وحدات الجيش.

- نقل الجرحى و المؤونة إلى مسؤولي التموين في القسمات⁽⁷⁾.

- ربط الاتصال بين مختلف الوحدات العسكرية والخلايا الثورية.

- رصد أخبار الجيش الفرنسي والمناوئين للثورة⁽⁸⁾.

- تنفيذ أحكام الثورة المتمثلة في إعدام الخونة الخطيرين ، واختطاف المشبوه في أمرهم من عملاء الاستعمار.

(1) - نجادي محمد مقران، شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية ، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 83.

(2) - ورد في برقية من نائب عمالة باتنة أنه بتاريخ فاتح نوفمبر 1954 في حدود 12 سا و32 دقيقة وُضعت قنبلة في محوّل كهربائي بخنشة لقطع التزوّد بالكهرباء. من محفوظات المتحف الوطني للمجاهد (الجزائر العاصمة).

(3) - ورد في برقية من نائب عمالة باتنة أنه بتاريخ فاتح نوفمبر 1954 في حدود الساعة السابعة صباحا و45 دقيقة وضعت عناصر جيش التحرير الوطني قنبلة بالقرب من ثكنة باتنة، بينما تكفل مسبلون بقطع الخطوط الهاتفية بين لوتو (LUTAUD) وشمورة (CHEMORA). من محفوظات أرشيف المتحف الوطني للمجاهد.

(4) - جبهة جيش التحرير الوطنيين، عمليات فدائية وهجومية، مجلة العمليات العسكرية (الولاية الرابعة)، تاريخ الصدور أوت 1961، منشورات أركان الحرب العامة ، من محفوظات أرشيف المتحف المركزي للجيش الوطني الشعبي (رياض الفتح).

(5) - ANOM. Boite N° G.G.A 3 R/557, Rapport Mensuel d'information sur l'activité Musulmane dans L'Est Constantinois – attentat sur les lignes électriques et sur les cultures (Vignes et Tabac 1955- 1956) .

(6) - S.H.A.T: Sous-série, 1H, 2944, Dossier 1, Rapports D'embuscades Secteurs d'Arris, Batna, Djidjelle et Tebessa (1955-1958), p 2.

(7) - حزب جبهة التحرير الوطني، التقرير الجهوي للولاية السادسة حول تاريخ الثورة الجزائرية للفترة (1959 – 1962)، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية، المصادق عليه في الملتقى الجهوي الثالث ببوسعادة، محافظة المسيلة، ص 32.

(8) - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة مرجع سابق، ص ص 116-117.

- حراسة طرق تنقل وحدات جيش التحرير الوطني، وحراستهم أيضا خلال أخذ قسط من الراحة.

وكان المسبّلون دوما في مقدمة المناوشين بمراكز جيش الاحتلال ليلا⁽¹⁾، وبهذه الكيفية كانوا يؤدون دور مزدوج فيهم مجاهدون ينفذون عمليات حربية تستهدف جنود الاحتلال⁽²⁾، ومناضلون يتولون مهمة تموين جيش التحرير الوطني بالموءن، بالإضافة إلى حماية المواطنين⁽³⁾.

2 - 4- أساليب القتال مع جيش الاحتلال:

كان لمفجري الثورة، وهم مسؤولون عسكريون في المنظمة الخاصة مخطط لتنفيذ المشروع الثوري التحرري، والقائم أساسا على الخيار العسكري كحلّ أمثل لكل الممارسات النضالية السابقة، لاسترجاع الحقوق المُغتصبة، بسبب إفلاس الخيار السياسي وانسداده، وعجز الحركة الوطنية⁽⁴⁾، خاصة بعد الانشقاق السياسي في حركة انتصار الحريات الديمقراطية⁽⁵⁾ الذي حال دون الارتقاء إلى مستوى المواجهة الحاسمة مع المستعمر الفرنسي، لذا تبنت مجموعة الـ 22 في اجتماعها التاريخي قرار الكفاح المسلح والغاية منه تحقيق الاستقلال، وعدم وضع الأسلحة إلا بعد الاعتراف بهذا الحق⁽⁶⁾، إلا أنها لم تستبعد "فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ"⁽⁷⁾.

-
- (1) - للمزيد من التفاصيل حول دور المسبل انظر: عبد العزيز واعلي، مسبلو الساحل في الجبهة الأمامية، مجلة أول نوفمبر، العددان 88-89، يناير- فبراير 1988، الموافق لـ جمادى الأخير - رجب 1408، ص ص 75-76.
- (2) - منها تنصيب الكمائن وشن الهجومات على مختلف المراكز العسكرية، وإطلاق النار على السيارات والشاحنات العسكرية وعلى العساكر بمختلف رتبهم انظر:
- S.H.A.T: Sous-série, 1H, 2944, Dossiers 1, Rapports D'embuscades Secteurs d'Arris, Batna, Djidjelle et Tebessa (1955-1958), p2.
- (3) - حزب جبهة التحرير الوطني، التقرير الجهوي للولاية السادسة....، مصدر سابق، ص 32.
- (4) - يقصد بها التنظيم المنافس لجبهة التحرير الوطني، قال بخصوصها الدكتور محمد العربي الزبيري، "هناك اختلاف كبير حول تاريخ ميلادها بالضبط لكنه رجح أن يكون في يوم 22 ديسمبر 1954 على إثر حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية يوم 15 نوفمبر 1954 لأن الحركة الوطنية التي تزعمها مصالي الحاج كانت تلجأ إلى اسم جديد كلما تعرّضت لإجراءات الحلّ، أما التشكيلة فبقيت بدون تغيير. للمزيد من التفاصيل حول هذا المفهوم انظر: محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 17.
- (5) - حركة سياسية، ظهرت في الجزائر بداية من سنة 1947 برئاسة مصالي الحاج، وهي الواجهة السياسية العلنية لحزب الشعب الجزائري. تمثلت مطالبها في استرجاع السيادة الوطنية فورا بل قيد ولا شرط، لذا تعرّضت لعدة أزمات داخلية أبرزها الأزمة البربرية عام 1949 وأزمة صانقة 1953 التي عصفت بوحدة الحزب. وبعد اندلاع الثورة التحريرية اهتمتها فرنسا بالمسؤولية عما وقع، فقامت بحلّها يوم 5 نوفمبر 1954، وكان زعيمها آنذاك تحت الإقامة الجبرية خارج الوطن وتحديدا بـ "هورنو" ببليكا. لزهريديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، د. ت. ط، ص 301.
- (6) - جمال قنن، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1994، ص 255.
- (7) - مقتطف من بيان أول نوفمبر 1954.

ظهرت أولى معالم الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية في منتصف ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، عند تنفيذ الرعيل الأول من المجاهدين هجوماتهم في مختلف أرجاء الوطن، والتي كانت بمثابة الإعلان المباشر عن مولد العنف الثوري في وجه ظلم إدارة الاحتلال الفرنسي. ولقد تميّزت العمليات الهجومية⁽¹⁾ بتنظيم محكم، مما يدل دلالة واضحة على وجود مخطط محكم، استهدف بالدرجة الأولى المنشآت العسكرية، الإدارية، الاقتصادية ومزارع المعمرين والمراكز الكهربائية والسكك الحديدية، وكانت متزامنة وغطت ربوع البلاد من الشرق إلى الغرب، كما شملت بعض مدن الهضاب العليا⁽²⁾ لتحقيق الأهداف التالية:

- إحداث هزة نفسية لدى المواطنين وتحفيز همهم، إذ علّق عليها المناضل أحمد محساس⁽³⁾ بالقول "أن العمليات تهدف أول الأمر إلى إحداث المفاجئة في صفوف الشعب والمناضلين ووضع حد للركود السياسي السائد، ونبذ الصراعات العقيمة بين التشكيلات السياسية، وفتح سبيل جديد للخلاص، فلا مناص من توحيد القوى الوطنية وتجنيدتها وراء الهدف الوحيد وهو التحرير الوطني باعتباره المصلحة العليا للشعب الجزائري"⁽⁴⁾.
- إبراز البعد الوطني للثورة، وتبليغ رسالة للخصم مفادها "أن الكفاح المسلح يكون شاملا وسيعم كل مناطق الإقليم الوطني، ولن تتاح له الفرصة كما كان الشأن في الماضي، بعزل المناطق الثائرة عن باقي مناطق الوطن للاستفراد بها" على حد تعبير أحد المؤرخين⁽⁵⁾.

(1) - انظر تفاصيل العمليات الهجومية لجيش التحرير الوطني ليلة أول نوفمبر 1954 التي قدّرها المجاهد سالم بوبكر بـ 80 عملية ضد المواقع الاستراتيجية للمنشآت العسكرية، الإدارية، الاقتصادية والمدنية الفرنسية بكامل التراب الوطني ماعدا الجنوب في: مجلة الراصد، عدد تجريبي نوفمبر- ديسمبر 2001، ص 14-16. وأيضا: محمد حربي، مرجع سابق، ص 20-25.

(2) - جمال قنان، لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، مرجع سابق، ص 63.

(3) - الأصح: أحمد مهساس المدعو علي، من مواليد 17 نوفمبر 1923، من عائلة قروية ببودواو، غادر مقاعد الدراسة سنة 1940، وهو لا يزال في المرحلة الثانوية، انضم إلى شبيبة حزب الشعب الجزائري في بلكور سنة 1941، أوقف لأول مرة من طرف السلطات الفرنسية بسبب نشاطه السياسي في شبيبة الحزب، تم إيقافه مرة أخرى سنة 1945، وأطلق سراحه بعد عام، عين عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1947، وبعد سنة عين عضوا قياديا في المنظمة الخاصة. أُلقي عليه القبض بعد اكتشافها سنة 1950، وفرّ من سجن البلدية رفقة أحمد بن بلة في أواخر سنة 1951، ثم هرب سنة 1952 إلى فرنسا، حيث انضم إلى فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، عيِّن في أواخر سنة 1956 مسؤولا سياسيا وعسكريا على قاعدة تونس من طرف أحمد بن بلة، وبعد مؤتمر الصومام عوض بالعقيد عمر أوعمران، ثم كلف بشبكة الدعم اللوجستيكي على مستوى أوروبا، وبعد الاستقلال شغل عدة مناصب منها مدير الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ثم وزيرا للفلاحة والإصلاح الزراعي (1963-1968)، وانتخب نائبا للجزائر العاصمة (20 جويلية 1964) ثم عضوا في المكتب السياسي واللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني وعضوا في مجلس الثورة، كما تقلّد عدة مسؤوليات. وافته المنية يوم الأحد 24 فيفري 2013. أُلّف عدّة كتب منها: أفكار من حركة الوحدة العربية وأفاقها (1974)، التسير الذاتي في الجزائر (1975)، الجزائر الديمقراطية والثورة (1978)، الحركة الثورية في الجزائر (1979). للمزيد من التفاصيل انظر: محمد عباس، ثوار عظماء...، مرجع سابق، ص 149 وما بعدها.

(4) - أحمد محساس، مصدر سابق، ص 376.

(5) - جمال قنان، مرجع سابق، ص 63.

- إن اختيار الهجومات المكثفة على المقرات الأمنية كمحافظات الشرطة ومراكز الدرك والمنشآت العسكرية خصوصا الثكنات أين يتمركز جنود الحاميات العسكرية بأسلحتهم، كان الغرض منها الاستيلاء على الأسلحة والذخيرة الحربية⁽¹⁾، وهي أحد الأهداف الرئيسية للعمليات الهجومية لكنها لم تتحقق عند اندلاع الثورة التحريرية كما كان مقررا إلا بنسبة محدودة⁽²⁾، كما كان الهدف المتوخى منها هو إحداث صدى وجلب الاهتمام والاعلان عن تحوّل ملموس في كيفية التعامل مع المحتل⁽³⁾.

ونظرا لعدم تكافؤ القوى بين مقاتلي جيش التحرير الوطني وجنود الاحتلال، فكان من البديهي أن تحدّد قيادة الثورة أساليبها القتالية وفقا لإمكانياتها المادية والبشرية، التي اكتست صيغا عديدة، نركز على أهمها:

4-2-1 اعتماد حرب العصابات (*)

اعتمد جنود جيش التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة التحريرية على هذا الأسلوب القتالي نظرا لطبيعة الصراع غير المتكافئ، فإمكانياتهم ضئيلة وبسيطة مقارنة بالترسانة العسكرية لجيش الاحتلال الذي يدعمه الحلف الأطلسي بإعانتته المالية وبمختلف أسلحته الفتاكة. وقد اعتمدها الثوار اقتداء بقاءة المقاومات الشعبية⁽⁴⁾، وما تعلموه خلال التدريبات على حرب العصابات من قادة مناضلي المنظمة السرية⁽⁵⁾، وقد طوّرها بعض المجندين في الجيش الفرنسي الذين التحقوا مبكرا بصفوف الثورة، بعد اكتشاف أهميتها وطرقها خلال

(1) - بعدما انتهت السلطات العسكرية لإصرار الثوار للاستحواذ على الأسلحة، لجأت إلى تقييد مخزون الأسلحة بقيود فولاذية حتى لا يتم الاستيلاء عليها خاصة في حالة حصول عمليات فرار عناصر اللفيف الأجنبي. انظر: عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق، ص 29. وأيضا: فريتر كيلر، تضامن الأممية - اليسار النمساوي والثورة الجزائرية (1958-1963)، ترجمة يوسف أعراب، دار خطاب، 2014، ص 49.

(2) - محمد حربي، مرجع سابق، ص 25.

(3) - لخضر بولطيف، "هجمات ليلة الفاتح من نوفمبر من نوفمبر 1954 مجموعة مدينة بسكرة - شهادات ووثائق" مجلة عصور، الأعداد 12-13/14-15، 2008-2009، ص 38.

(*) - هي طريقة في القتال اعتمدها الثوار منذ اندلاع الثورة التحريرية، تفاديا للدخول في مجابهة مباشرة مع جيش الاحتلال المتفوق عددا وعدة، واشتهرت هذه الطريقة منذ أن استخدمها الاسبان في مطلع القرن 19 ضد قوات نابليون البالغ عددهم 400.000 مقاتل وأجبروهم على التقهقر، وهي تعتمد على تنصيب الكمائن، وتارة على التخريب أو تنفيذ عمليات فدائية أو هجومات خاطفة... الخ، تجعل جندي العدو في حالة تأهب قصوى لا يستطيع أن يغمض جفنه أو يفارق سلاحه، ويسيطر عليه انطباع بأنه مطوق باستمرار. وهناك قاعدة جوهرية يتوجب على رجل العصابات مراعاتها خاصة في الطور الأول من الحرب، وهي عدم تعريض نفسه للعدو والعمل على إفشال كل محاولاته الرامية إلى محاصرته والقضاء عليه. انظر: مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 102.

(4) - عبد الله مقلاتي، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية: التاريخ العسكري للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى، الكتاب الثالث، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، د. ت. ط، ص ص 24-25.

(5) - ابراهيم سلطان شيبوط، مصدر سابق، ص 68.

مشاركتهم في حرب الهند الصينية خصوصا، بعد نجاح هوشي منه⁽¹⁾ في إرباك القوات الفرنسية باعتماد هذا الأسلوب القتالي⁽²⁾.

سمحت استراتيجيات حرب العصابات خاصة في الجبال باعتبارها المكان الطبيعي لهذا النوع من القتال لما توفره هذه المعاقل المنيعات من وسائل الحماية للثوار، وما يقدمه سكانها من مساعدة لجيش التحرير الوطني قبيل وخلال الاشتباك وبعده⁽³⁾، من تفادي المُجابهة الصدامية مع قوات الاحتلال الضخمة المُدججة بأحدث الأسلحة التي ركزت تواجدها بالقرب من معاقل الثوار بالأدغال، لكنها أساءت التقدير لأن المناطق الجبلية المنيعات ذات المسالك الصعبة كانت الميدان الأفضل للمجاهدين للتدريب على هذا النوع من القتال⁽⁴⁾.

خضعت هذه الطريقة في القتال لتنظيم محكم مع احترام مجموعة من القواعد حصرها أحد المجاهدين في "السرية، عنصر المباغتة، سرعة التنفيذ، استعمال كل الوسائل المتاحة لتدمير الخصم، واختيار المكان والزمان المناسبين، وعلى المحاربين أن يختفوا بمجرد أن يستدرك العدو ويقوم بالرد"⁽⁵⁾.

وكان الهدف المتوخى من اعتماد حرب العصابات، التقليل قدر الإمكان من خسائر جيش التحرير الوطني وإلحاق قدر أكبر من أضرار في عدد وعدة الجيش الفرنسي وتبديد طاقاته والاستحواذ على أسلحته وهذا ما تحقق خلال التسعة أشهر الأولى للثورة من خلال:

- قتل وأسرو جرح ما يزيد عن 2500 ضابط وجندي فرنسي.
- تحطيم وعطب أكثر من 300 عربة نقل عسكرية.
- إسقاط وعطب حوالي 20 طائرة عمودية (هيليكوبتر)⁽⁶⁾.

(1) - قائد قومي ثوري فيتنامي من مواليد 19 ماي 1890 في أنام وسط فيتنام، سافر إلى الخارج عام 1911 وعمل في لندن ثم استقر بفرنسا وساعد على تأسيس الحزب الشيوعي الفرنسي، وفي عام 1923 سافر إلى موسكو وبعدها رحل إلى الصين وشرع في تنظيم أبناء وطنه وتدريبهم لخوض حرب ثورية ضد الاحتلال، وأسس حزب العمال الفيتنامي وأصبح قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية رئيس حكومة فيتنامية التي عارضت الحكم الفرنسي بعد الحرب وحضر مؤتمره الأول عام 1922. قاد الحرب بعد نشوب قتال بين القوات الفرنسية وقواته المعروفة باسم الفيت منه، وبعد أن هزم الفرنسيون عام 1954 قسّم المؤتمر الدولي فيتنام إلى دولتين وأصبح هوشي منه رئيسا لفيتنام الشمالية إلى غاية وفاته. نال شهرة كبيرة عندما هزمت قواته جيش الاحتلال الفرنسي عام 1954، توفي هوشي منه في 2 سبتمبر 1969 قبل أن يحقق حلمه "تحرير الجنوب وإقامة دولة فيتنام الموحدة"، لكن مع استمرار القتال من قبل الثوار وتحريرهم للمدن الفيتنامية الجنوبية الواحدة تلو الأخرى وتراجع القوات الأمريكية استطاعت قوات الفيتكونغ في 29 أبريل 1975 من إسقاط العاصمة سايغون نفسها وتغيير اسمها فورا إلى مدينة "هوشي منه". للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 7، السابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت. ن. ، ص ص 179-180.

(2) - عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص ص 24-25.

(3) - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة....، مرجع سابق، ص 99.

(4) - أحسن بومالي، التعبئة...، مرجع سابق، ص 152.

(5) - انظر شهادة المجاهد أحمد الوهراني في: الشريف عبد الدايم، مصدر سابق، ص 61.

(6) - الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، بيروت، (د. م. ن.) ، 1986، ص 72.

أثّرت حرب العصابات التي اعتمدها الثوار سلبا على معنويات جنود الاحتلال بإحداث الفرع والرعب في صفوفه، بدليل عدم قدرتهم على مواجهة الخصم نظرا لضربات الثوار الفجائية والمتتالية نوضحها لاحقا.

2 - 4 - 2- تصعيد النشاط الفدائي:

أولت الثورة الجزائرية اهتماما كبيرا للنشاط الفدائي، باعتباره من أنجع أساليب الكفاح المسلح التي فرضته طبيعة الثورة نفسها، وتنكيل المستعمر بالثوار والمواطنين العزل الملتفين حول قيادتهم الثورية، لكن تنفيذه شاق ومحفوف بالمخاطر، لذلك أسندت مهامه للفدائيين العاملين في زمرة جيش التحرير الوطني، وتتوفر فيهم بعض المؤهلات البدنية تجعلهم قادرين على تحمّل المهام الشاقة، ولا بد أن تكون طاعتهم تامة وتنفيذ الأوامر بدون تردد لكل ما يتلقاه من الأوامر⁽¹⁾.

وحرصا على سرية هذا التنظيم الثوري، كان الفدائي مهيكلا في وحدات صغيرة لا يعرف أفرادها بعضهم بعضا ماعدا مسؤولهم الذي يعرف عناصر التشكيلة أو الخلية الفدائية⁽²⁾. وعموما كان النشاط الفدائي في المدن أو القرى، يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تصفية غُلاة المعمرين ورجال الأمن الفرنسيين، وغيرهم من أعوان الاستعمار العملاء الذين أبدوا عداوتهم الصريح للثورة، ونكّلوا بالمواطنين في مراكز الاستنطاق والتعذيب⁽³⁾.
- تخريب خطوط السكك الحديدية، مما جعل قوات الاحتلال في حالة تأهب قصوى يوميا، ولاحقا خصّصت "كتيبة حراسة القطار 587" لصد الهجومات عليها ليلا ونهارا لمدة 18 شهرا، قاطعة مسافة 9300 كلم يوميا⁽⁴⁾.

- بث الرعب الدائم في نفوس مقاتلي جيش الاحتلال وحرمانه من الراحة والنوم بتكثيف المناوشات المتكررة في كل مكان بتطبيق شعار "اضرب واهرب"⁽⁵⁾.
- تكثيف الهجومات على ثكنات الجيش الفرنسي ومقرات الدرك للاستحواذ على الأسلحة والذخيرة الحربية⁽⁶⁾.

(1) - المجاهد، عدد 1، د.ت. ط، ص ص 21-23.

(2) - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة...، مرجع سابق، ص 107.

(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير ولايات الوسط، المقدم في الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة المنعقد بقصر الأمم بالجزائر، أيام 8-10 ماي 1984، ص 6.

(4) - L'écho d'Alger, N° 16.959, 13 Décembre 1958, p 1.

(5) - أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 99.

(6) - بعدما انتهت السلطات العسكرية لظاهرة إصرار الثوار للاستحواذ على الأسلحة والذخيرة الحربية، لجأت إلى ربط مخزون الأسلحة بقيود فولاذية، وحتى لا يتم الاستيلاء عليها خلال تنظيم عمليات فرار أفراد اللفياف الأجنبي، بعدما تم إقناعهم من خلال المناشير التحريضية على ضرورة القيام بذلك كآخر مخرج لهم لإنقاذ أرواحهم وبقاءهم أحياء إلى غاية إيصالهم إلى أوطانهم. انظر: فريتز كيلر، مرجع سابق، ص 49.

- تخريب الأملاك العامة والخاصة أغلبها ملك لغلاة المعمرين، إذ بلغ عدد العمليات الفدائية ضدها خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1954 حوالي 187 عملية. و122 عملية ضد قوات الأمن الفرنسية والمستوطنين في نفس الفترة، لترتفع هذه الحصيلة سنة 1955 إلى 3222 عملية ضد الأملاك العامة والخاصة و3050 عملية ضد الأشخاص وقوات الأمن الفرنسية، وهذا ما دفع بسلطات الاحتلال لتخصيص جزء كبير من قواتها العسكرية لحماية المستوطنين حفاظا على أرواحهم وممتلكاتهم خاصة في المدن، مما ساهم في تخفيف الحصار المفروض على معاقل الثورة بالجبال⁽¹⁾.

وبفضل هذه الاستراتيجية العسكرية المحكمة، استطاع جيش التحرير الوطني إرهاب قوات الاحتلال واستنزاف طاقته من خلال حرب العصابات التي تمرّس عليها في الأدغال المنيع.

وما زاد في نجاعتها، احتضان الشعب للثورة بمختلف فئاته في الأرياف والمدن، والتفافه حول قيادته الثورية ودعّمها ماديا ومعنويا، وخصوصا الفلاحين الذين جعلت منهم قوة رئيسية في خوض الكفاح المسلح لتشبعهم بفكرة التخلص من الاستعمار الذي كان سببا في اضطهادهم وبؤسهم⁽²⁾، مما ساعد على امتداد لهيب الثورة في مختلف مناطق القطر الجزائري كبقعة زيت على قطعة قماش على حد تعبير أحد المؤرخين الفرنسيين⁽³⁾، وهذا ما أثار استياء قيادات جيش الاحتلال وعسكريها التي سارعت لاستنفار جنودها وتجهيز ترسانتها العسكرية، لوأد الثورة قبل استفحال خطرها.

(1) - غربي الغالي، مرجع سابق، ص 392.

(2) - قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة 1954-1958، مذكرة تخرج لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، السنة الجامعية 2010-2011، ص 83.

(3) - Frédéric Médard , «L'ALN intérieure : de l'insurrection à l'apogée », in *Magazine Guerre d'Algérie*, N° 12, juin - août 2008, pp 22 - 29.

الفصل الثالث

3- مظاهر التعبئة الحربية الفرنسية وآلياتها

- 3-1 - تهيئة الرأي العام لشنّ الحرب على الثوار
- 3-2 - الإعلان عن استخدام القوة في الخطاب السياسي
- 3-3 - حملات التضليل الإعلامي
- 3-4 - موقف قيادة الثورة من الدعاية الاستعمارية

أجمعت المصادر التاريخية أن اندلاع ثورة التحرير لم يكن حدثاً مفاجئاً للسلطات الاستعمارية الحاكمة في الجزائر، إلا أنه تطلّب بعض الوقت لاستيعاب حقيقة الوضع الجديد. ونظراً لتأثير غُلاة الاستعمار المتغلغلين في دواليب أجهزة الحكم الفرنسية المختلفة، وسيطرتهم على مراكز اتخاذ القرار، أرغمت الحكومة الفرنسية على إعطاء الوضع في الجزائر العناية الأوفر في برامجها السياسية خدمة لمصالح المستوطنين وحمايتهم، مع التركيز أكثر على الاستجابة لنداءات الاستغاثة المتكررة من قادة الجيش الفرنسي في الجزائر، والتعجيل باستنفار الموارد البشرية وتجهيزها بالعدة الحربية، لوأد الثورة بالقبضة الحديدية.

3-1- تهيئة الرأي العام لشنّ الحرب على الثوار:

بالرغم من علم مُسبق للحكومة العامة بالجزائر ووزارة الداخلية الفرنسية، بأن هناك أمر خطير يدبر ويُحضّر له في الخفاء⁽¹⁾، إلا أن الجهاز الأمني الاستعلاماتي الذي كان يُتابع عن كثب ولعدة أشهر تسلّل "الفلاقة" مع التقليل طبعاً من تعدادهم الذي لم يتجاوز بضع مئات عبر الحدود⁽²⁾، غير أنه عجز عن اكتشاف حقيقة الاندلاع الفعلي للثورة التحريرية وتوقيتها إلى غاية ليلة 31 أكتوبر 1954، حيث استيقظت سلطات الاحتلال ومعمّريها بفرع تحت وقع متزامن لأزيد من ثمانين عملية هجومية عبر التراب الوطني⁽³⁾، تمّ التخطيط والإعداد لها في سرية تامة باعتراف السلطات المدنية والعسكرية التي أكّدت "السرية التي أحاطت بالإعداد

(1) - أكّد مدير الأمن في الجزائر "جون فوجور" في مذكراته أن مصالح المخابرات الفرنسية كانت قائمة بنشاط حثيث من خلال تسلّلها وتوغّلها في أوساط الحركة الوطنية. وأنها كانت على دراية بتصاعد الكفاح في أقطار الشمال الأفريقي وبالتغيرات الحاصلة في مصر، إذ كان مدير إدارة الأمن منذ أفريل 1954 يعلم أن شيئاً ما بصدد الإعداد له، وكانت التقارير التي تصله تشير أيضاً إلى وجود مجموعات Commandos من شمال إفريقيا تدرّب بمصر. أما مصلحة الاستعلامات فكانت تؤكد "بأن كل شيء يُدبر بالقاهرة وأن الرئيس هو بن بلة العضو السابق في المنظمة الخاصة، وعليه كانت الأجهزة الأمنية تعيش حالة انتظار وترقب لانفجار ثورة، وتسعى جاهدة لإبطال مفعولها، إذ كانت تتوفر لها أدلة على ما كان يجري من تحضيرات لإعلان الثورة بعد وشاية عدة مخبرين أخطرهم على الإطلاق، جيلالي بلحاج، حيث أخبروا مدير الأمن جون فوجور Jean Vaujour أن قُدماء المناضلين في المنظمة السرية قاموا بصنع قنابل ومتفجرات تقليدية bombes artisanales. ومن جهتها، أفادت التقارير الاستخباراتية العسكرية خلال صائفة 1954 بأن المناطق الشرقية عرفت حركة نشيطة للفلاقة التونسيين، وسجّلت اشتباكات عنيفة مع القوات الفرنسية على الأراضي الجزائرية، حتى أن امتداد خطر هذه الحركة المسلحة إلى الجزائر كانت مبعثاً للقلق لدى قيادة أركان الجيش الفرنسي، مما عرّض سكان الحدود الشرقية الجزائرية للتفتيشات والمضايقات والإيقافات، وهذا دليل آخر على هشاشة الوضع الهادئ بالجزائر الذي تردّد على لسان السلطات السياسية ومن ورائها الصحافة الاستعمارية بعد اندلاع الثورة التحريرية. للمزيد من التفاصيل انظر: Jean vaujour, **op. cit**, pp 91-92.

(2) - Rapport du consul général de suisse a Alger, sur le terrorisme en Algérie et la protection des Suisses, Daté le 12 Novembre 1954, p p 1- 2. WWW.DODIS.SH.DODIS-9399,

(3) - شُنّت هذه العمليات الهجومية بشكل رئيسي ضد المواقع الاستراتيجية خاصة المنشآت العسكرية والأمنية (الثكنات، مستودعات السلاح، مقرات الأمن والدرك...) للاستحواذ على الأسلحة، وتم تخريب الجسور وطرق السكة الحديدية، ومهاجمة وسائل الاتصالات الهاتفية، وإضرار النيران في مؤسسات المعمرين الاقتصادية والشركات الاستعمارية... الخ. قدّرها المجاهد سالم بوبكر بـ 80 عملية عسكرية في كامل التراب الجزائري ماعدا الجنوب كما سبق توضيحه، بينما قدرتها أولى المصادر الاعلامية الفرنسية بـ 30 عملية تقريماً لحدث اندلاع الثورة. سالم بوبكر (مجاهد)، مصدر سابق، ص ص 14-16.

للثورة⁽¹⁾ مثلما أكدته جريدة l'écho d'Alger⁽²⁾ التي أوردت في أولى أعدادها ما يلي: "إن اختيار الوقت للقيام بعمليات منظمة في آن واحد، ونوعية القنابل المستعملة، ونظام فرق الهجوم بالبدلة العسكرية، خصوصاً تلك الفرق التي تقوم بالعمليات على الحدود التونسية الجزائرية، كل ذلك يدل على أنه ناتج عن خطة مدروسة"⁽³⁾.

ولما أخذ الرأي العام⁽⁴⁾ يُدرك حقيقة الوضع في الجزائر، بعد إحصاء الموتى والخسائر العسكرية والاقتصادية، توالى تصريحات السياسيين التي طالبت بالإسراع لمعالجة الوضع الأمني، بالتصدي للمتسببين فيها، وضرورة الكشف عن هوية العناصر التي قامت بهذه "الأحداث" هل هي عناصر أجنبية...؟ أم أقلية مزروعة فوق تراب الجزائر...؟ أم مجرد إنذار؟⁽⁵⁾. وفي نفس السياق عبّرت جريدة la Dépêche quotidienne d'Algérie عن ذهولها وحيرتها من فجائية الأحداث ووصفت ما حدث بالمؤامرة الخارجية لا يمكن للجزائريين القيام بها، بل نفذتها منظمة منضبطة لأنها امتازت بالسرية التامة والتنظيم المحكم ودقة اختيار الأهداف والتوقيت، ولم تتردد في توجيه انتقاد لاذع للإدارة الفرنسية وطالبتها بردع المتسببين "بالضرب على الرأس"⁽⁶⁾.

ونظراً للهجمة الإعلامية على ما يحدث في مختلف مناطق الجزائر بإيعاز من المعمّرين، لم يعد في وسع السلطات الاستعمارية في إخفاء حقيقة ما جرى في ليلة فاتح نوفمبر والتستّر على وقائعها لعلمهم المسبق بالتخطيط لها، خاصة بعد أن تكبد الجانب الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح وتخریب المنشآت الاقتصادية والعسكرية، لذلك

(1) - SHAT 10T489 EMAT, Synthèse de renseignements sur les activités subversives en AFN du 29 octobre au 4-5 novembre 1954.

(2) - كانت جريدة ليكو دالجي ملك للملياردير المعمّر "جاك فيرو"، تعد من أقدم الصحف الاستعمارية في الجزائر، ظهرت في مطلع القرن العشرين لتواكب تطور فئة المعمّرين ونفوذهم في كل المجالات. وكانت المنبر الاعلامي الذي يدافع عن طروحاتهم وأرائهم، وتؤثر في قرارات الإدارة الاستعمارية. وكانت توزع حتى في فرنسا. وقد عرفت تطوراً كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية مع مجيء "ألان بوزيري" على رأسها الذي جعل منها أكبر جريدة للأقدام السوداء بالجزائر حسب تعبير شال ديفول، وتعد هذه الجريدة من المدافعين الأقوياء عن "الجزائر الفرنسية". وكانت منذ فاتح نوفمبر تنصدر الحملة السياسية ضد سياسة الحكومة وتوجهها، كما كانت تزعم الحرب النفسية ضد الثورة الجزائرية بترويج الإشاعات وتزييف الحقائق. وتم توقيفها بأمر من السلطات الفرنسية بعد فشل انقلاب الجنرالات في أفريل 1961 لأنه أيدته. للمزيد من المعلومات انظر: عمر بوضربة، صدى هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني من خلال جريدة "صدى الجزائر"، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 1994-1995.

(3) - l'écho d'Alger, N° 15 875, 2 novembre 1954, p 1.

(4) - استخدم هذا المصطلح لأول مرة في القرن الثامن عشر إبان الثورة الفرنسية على لسان وزير مالية لويس السادس عشر "جاك نيكير". وتداول استعماله في العصور الحديثة التي تعددت فيها وسائل التعبير عن الرأي، من صحف وإذاعة وسينما. وتم تداوله أيضاً على أنه اتجاه أغلبية الناس في مجتمع ما اتجاهاً موحداً إزاء القضايا التي تؤثر في المجتمع أو تهمة أو تُعرض عليه، وكثيراً ما يكون قوة موجّهة للسلطات الحاكمة ولكنه ليس ظاهرة ثابتة بالضرورة. انظر: عبد الكريم الديبسي، الرأي العام عوامل تكوينه وطرق قياسه، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 28.

(5) - la Dépêche quotidienne d'Algérie, 2 novembre 1954, p1.

(6) - la Dépêche quotidienne d'Algérie, 20 Novembre 1954, p1.

أُرغم الحاكم العام روجي ليونار Roger Léonard على الإعلان عنها، مع التقليل بطبيعة الحال من أهميتها وخطورتها⁽¹⁾.

وأمام الموقف المُتَعَنَّت لغلاة الاستعمار، من ممثلي أوروبي الجزائر وأنصارهم في باريس الذين حملوا الحكومة الفرنسية مسؤولية اندلاع الثورة الجزائرية، مطالبين باستخدام القمع بدون هوادة، ولا مجال لمناقشة الإصلاحات ولا تطبيقها في الجزائر إلا بعد تصفية "المتمردين" والقضاء عليهم نهائياً⁽²⁾، أصبح الخطاب السياسي في الأوساط الرسمية الفرنسية حاد اللهجة ضد من أسمتهم بـ "الخارجين عن القانون"، "الفلاقة" و"الفلوز"⁽³⁾ لتهدئة من روع المعمّرين في الجزائر، والإسراع لاتخاذ تدابير "حالة حرب"، وسارعت لتطبيق مجموعة من الإجراءات الردعية، سبقتها تصريحات الساسة الفرنسيين حملت في طياتها الوعيد والتهديد بالثأر من الثوار وتهيئة الرأي العام لمحاربتهم.

3-2- الاعلان عن استخدام القوة في الخطاب السياسي:

بعد اندلاع الثورة لم تكن تصريحات الساسة الفرنسيين في صالح الحوار مع الثوار واللغة الوحيدة معهم هي "الحرب"، حيث أُعطيت الأولوية لممارسة القمع بلا هوادة للقضاء على الثائرين، لذا تم الإعلان رسمياً عن استخدام القوة، فبعد صدور أول بيان للحاكم العام الفرنسي للجزائر روجي ليونار في صباح أول نوفمبر 1954، الذي عدّد فيه الخسائر التي لحقت بجنوده، ونعت فيه المجاهدين بالمجرمين وقطاع الطرق واللصوص أعلن رسمياً عن استدعاء القوات الاحتياطية لتدعيم قواته بمناطق "الحوادث"⁽⁴⁾ حيث أفاد قائلاً: "اتخذت على الفور إجراءات حازمة وسريعة لمواجهة هذه الأحداث من بينها استدعاء الاحتياط لتدعيم القوات الفرنسية في مناطق الحوادث، وإن السكان الذين وضعوا ثقتهم فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحال وضمان الأمن والقضاء على الأقلية المجرمة، قد سيطر عليهم الهدوء..."⁽⁵⁾.

أما منداس فرانس Mendes France فأكد حفظه على الجزائر أمام الجمعية الوطنية بتاريخ 12 نوفمبر 1954 بـ "أن الجزائر جزء من الجمهورية الفرنسية... ومنذ أمد

(1) - Ouanassa Siari –Tengour, « les Années Algériennes de Roger Léonard (1898-1987) », in Histoire contemporaine de l'Algérie Nouveaux objets, centre de Recherche en Anthropologie Sociale et culturelle, 2010, p 90.

(2) - محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 34.

(3) - كلمة عامية كانت تُستعمل للدلالة إلى أولئك الذين كان يطلق عليهم الفرنسيون تسمية " الفلاقة ".

(4) - Roger Leonard , **Quatre ans en Algérie**, Editions Imprimerie officielle du gouvernement général de l'Algérie, Alger, 1955, P 133 .

(5) - la Dépêche de Constantine, 2 novembre 1954- pp 1-3 .

بعيد ولا رجعة فيه..."⁽¹⁾. وفي نفس الجلسة، أعلن وزير الداخلية فرانسوا ميتران François Mitterand⁽²⁾ مرتين أن "الجزائر هي فرنسا"⁽³⁾. وأعلن هذا الأخير رسمياً شنّ حرب على الثوار قائلا: "إن المفاوضات مع هذا البلد في هذه الحال ستكون الحرب. إذ لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد الحلول محلّها"⁽⁴⁾.

قدّمت السلطات الاستعمارية على لسان مسؤوليها عدة تبريرات عن دواعي استخدام القوة ضد الثوار، لكسب ودّ الرأي العام بالوطن الأم من جهة، وتهيئته لقبول استخدام القوة في الجزائر بإقحام الشباب الفرنسي للقضاء على "المتمردين" من جهة أخرى، بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية المزعومة وهذا ما أفصح عنه ميتران في تصريح للإذاعة الفرنسية قائلا: "إن القوة الفرنسية ستحافظ على الوحدة الوطنية، والمتمردون المشاغبون، بمهاجمتهم مواطنينا الجزائريين، قد استفزوا ضدهم القوة الفرنسية، وهذه القوة ستدافع عن العدالة بالمحافظة على الوحدة الوطنية. وإذا كان المتمردون قد أرادوا أن يلفتوا نظر الرأي العام الدولي عشية انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة فإنهم مخطئون، وذلك أن الجزائر هي فرنسا، وفرنسا لن تعترف بأية سلطة أخرى غير سلطتها"⁽⁵⁾.

وباعتباره المسؤول عن "أمن المقاطعة الفرنسية ووحدة الأمة" قرّر ميتران إغلاق كل أبواب التفاوض مع الثوار مؤكداً على ذلك بالتصريح الآتي: "هذا الشكل من المعارضة لفرنسا الذي هو العصيان المسلح لا يسمح بتصور حدوث مفاوضات بأي شكل من الأشكال. ولن يجد إلا شكلا وحيدا وحاسما وهو الحرب، لا مجال للمطالب الوطنية الجزائرية، إن من واجب الحكومة أن تحافظ على الوحدة الوطنية وستقوم بهذا الواجب"⁽⁶⁾.

(1) - JORF , *Débats parlementaires*, vendredi 12 novembre 1954, p 4 961.

(2) - فرانسوا ميتران François Mitterand من مواليد 26 أكتوبر 1916 بمدينة جارتانك الفرنسية، درس بالمدرسة الحرة للعلوم السياسية، وتحصل منها على شهادة في القانون، استلم الكثير من الحقايب الوزارية في العديد من حكومات الجمهورية الرابعة، حوالي 12 مرة، أهمها تعيينه في 19 جوان 1954 وزيرا للداخلية في حكومة منديس فرانس إلى غاية 23 فيفري 1955، وفي 1 فيفري 1956 عيّنه غي مولي وزيرا للعدل واستمر في منصبه هذا إلى غاية 13 جوان 1957، ومن الأحداث البارزة التي عرفتها الجزائر في عهده تشكيل لجنة حماية الحقوق والحريات في 7 ماي 1957 للتخفيف من شدة الانتقادات التي وجهت للحكومة الفرنسية، بعد تزايد وتيرة سياسة القمع المنتهجة ضد الجزائريين، من بينها مصادقته على 30 حكما بالإعدام على مناضلي جيش وجهة التحرير الوطنيين. وخلال أحداث ماي وجوان من عام 1958، كان من أشد المعارضين لعودة الجنرال ديغول إلى الحكم. انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية في 10 ماي 1981، وظلّ في هذا المنصب حوالي ثلاثة عشرة سنة. وافته المنية في 8 جانفي 1996. ألّف العديد من المؤلفات السياسية والتاريخية. للمزيد من التفاصيل انظر:

François Malys – Benjamin Stora, **François Mitterrand et la guerre d’Algérie**, éditions Calmann-Lévy, 2010, pp 17-257.

(3) - JORF , *Débats parlementaires*,. **Op. cit.**, pp 4 967 - 4 968.

(4) - Le Figaro, N° 3158, 6 -7 Novembre 1954, p 1.

(5) - Le Figaro , **op. cit.**

(6) - L’Echo d’Alger , N° 15 879, 6 Novembre 1954, p 1 .

تواصلت تهديدات منداس فرانس للثوار، بالإفصاح عن الموقف الصارم الذي اتخذته حكومته إزاء مفجري الثورة قائلا: "هناك مواطنون شتّوا حربا على وطنهم، ولكن الشعب لم يتبعهم. وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف، وأعدنا وجندنا جميع الإمكانيات حتى تتغلب قوة الأمة.... إن الجزائر هي فرنسا... هذا هو الدستور، وهذه إرادتنا، ولا حق لأي أحد أن يشك فيه... وسنواصل اتخاذ الإجراءات الصارمة، ومن غير المعقول والمقبول أن يثور مواطن على وطنه. فاعتمدوا على الحكومة، وعلي بالذات لا تساهل عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمن الداخلي للأمة، وعن وحدة وسلامة الجمهورية، إن مقاطعة الجزائر تشكل جزء من الجمهورية الفرنسية، إنها فرنسية منذ عهد طويل وبصورة لا رجعة فيها..."⁽¹⁾.

3-3- حملات التضليل الإعلامي^(*):

تعددت واختلفت تفسيرات الفرنسيين لهذه الثورة والأسباب التي أدت إلى اندلاعها، لكن فكرة المؤامرة المُحاكاة في الخارج، وأن الأيدي الأجنبية كانت وراءها كانت هي الرائجة، حيث أوردتها كبرى الصحف الفرنسية في ثنایا مقالاتها، والتي كانت سبّاقة عن تصريحات رجال السياسة الذين سرعان ما تبوّوا تعليقاتها بعدما حاول روجي ليونار في البداية التقليل من أهمية ما وقع ليلة الاثنين لتهدئة من روع المستوطنين.

وتقليلا لأهمية اندلاع الثورة ووصفها بأنها مجرد حوادث معزولة لا تشكّل تهديدا أو خطرا على أمن الدولة الفرنسية واستقرارها، جاء في بيانه مايلي: " في الليلة المنصرمة، وفي نقاط مختلفة من التراب الجزائري وبصفة خاصة شرقي محافظة قسنطينة وفي منطقة الأوراس، قامت مجموعة صغيرة من الإرهابيين بارتكاب ثلاثين عملية تخريبية متفاوتة الخطورة. وقد نتج ذلك مقتل ضابط وجنديين في خنشلة وباتنة وحارسين ليليين في منطقة القبائل. كما أطلقت عدة عيارات نارية على الجندرية، وأضرمت بعض الحرائق باستعمال عبوات ناسفة بدائية لم تنجر عنها غالبا أضرار. غير أنه سجلت خسائر هامة نسبيا وقد اتخذت في الحال إجراءات وقائية بأمر من الحاكم العام الذي طالب بأن توضع تحت تصرفه إمدادات إضافية وتحصل عليها في الحال. هذا وإن السكان، الذين نظمهم

(1) - le Monde, 14-15 Novembre 1954, p 1.

(*) - تعني عبارة التضليل الإعلامي، نشر معلومات مضلّة وكاذبة، بهدف خلق الغموض بإخفاء الحقائق للتأثير في اتجاهات الرأي العام، ومن أساليبه: التكتيم والتعتيم (إخفاء الحقائق)، التنكير (صياغة معلومات بصيغة المبني للمجهول)، التحريف (يسبق التحريف عادة العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش)، والتحريف (يتبعه التهديد باستخدام القوة)، التجاهل (تجاهل الأحداث لكي لا يتفاعل الجمهور مع الحدث)، قلب الصورة (جعل المجرم ضحية والضحية مجرم)، السخرية من العدو (الخصم) لتحطيم معنوياته، والتقليل من أهميته. انظر: نعيمة واكد، مقدمة في علم الاعلام، طاكسيج للدراسات، الجزائر، 2011، ص 32.

ونعدهم بأن الحاكم العام سوف يقوم بكل ما في وسعه لتوفير الأمن وقمع هذه الأعمال الإجرامية، تحلّوا فقط بالهدوء والرصانة"⁽¹⁾.

استعانت سلطات الاحتلال بعدة وسائل إعلامية لتشويه حقيقة الكفاح المسلح للثوار وأهدافه، للنيل من عزيمة الجزائريين وتثبيط عزائمهم، حتى يتخلّفوا عن ركب الكفاح الثوري. وللمزيد من التوضيح ارتأينا أن نُدرج نماذج من الدعاية الفرنسية المغرضة عبر صفحات الجرائد اليومية الفرنسية الصادرة بالجزائر، في الأسبوع الأول والثاني من اندلاع الثورة التحريرية، إذ يستشف في محتواها العام تلك الهجمات الإعلامية للنيل من سمعة الثورة التحريرية وتشويهها، إذ كانت مادتها الخبرية مزيجا بين عناصر أساسية هي: "الفزع" و"التهويل" و"طمأننة المعمرين" و"ترهيب الثوار"، دون إغفال "الترويج لانتصار القوات الاستعمارية" مقابل "التشهير بانهزام الثوار والقضاء عليهم"، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على القلق الذي انتاب المعمرين المسيطرين على العديد من الصحف⁽²⁾.

وللتقليل من كفاءة مفجري الثورة وإظهارهم بعدم القدرة على التخطيط الثوري، ركّزت جُلّ الصحف على عامل التدخل الأجنبي ودور الإمدادات الخارجية في تمويل الثوار، إذ ورد في إحدى الصحف "أن خمسمائة إرهابي تونسي التحقوا بجبال الأوراس مع بداية الثورة، انحصرت مهمتهم في تنظيم وحدات القتال، وتدريب الأهالي على استعمال الأسلحة وعلى خوض حرب العصابات..."، بل إن السلطات العسكرية الفرنسية قد ذهبت إلى أبعد من ذلك، وأوردت خبر "قدوم طائرات ليلا، بدون استعمال الإضاءة، فتقوم بتفريغ حمولتها بمنطقة الأوراس، ثم تعود من حيث أتت..."⁽³⁾.

وزيادة على تحميل مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية مسؤولية التخطيط للثورة وتفجيرها واتهامهم بتعبئة "العناصر المتطرفة" ودعمها لصفوف الانتفاضة⁽⁴⁾، لم تتردد سلطات الاحتلال في توجيه اتهامها للأطراف الخارجية وفي مقدمتهم الحكومة المصرية التي حمّلتها مسؤولية زعزعة الأوضاع في المغرب العربي بتحريض الجزائريين والتونسيين والمغاربة على الثورة ضد الوجود الفرنسي، وفي مقدمتهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر⁽⁵⁾، ففي برقية مؤرخة في 26 أكتوبر 1954 وجّهها

(1) - le journal d'Alger, N° 15 875 , 02 novembre 1954 , P 1.

(2) - نصر الدين العياضي، "الخطاب الصحفي الاستعماري في ظروف الأزمة"، مجلة المصادر، العدد الأول، 1999، ص ص 17-18.

(3) - l'écho d'Alger, N° 15878 , 5 Novembre 1954, p1.

(4) - DOCUMENTS DIPLOMATIQUES SUISSES .WWW.DODIS.SH.DODIS-9399 , op. cit, p 1.

(5) - جمال عبد الناصر من مواليد 15 جانفي 1918، وهو ثاني رؤساء مصر. تولى السلطة من سنة 1956 إلى غاية وفاته. نشأ عبد الناصر وتعلم في الإسكندرية والقاهرة، والتحق بالكلية الحربية عام 1937، وشهدت سنوات دراسته المبكرة علاقة تنافر ومواجهة مع مدرسيه البريطانيين. تخرج ضابطا عام 1938 وعُيّن في سلاح المشاة في أسبوط والإسكندرية، وعمل في السودان قبل تعيينه مدرسا=

بول شيريار Paul Cherièr⁽¹⁾ قائد المنطقة العاشرة إلى جاك شوفاليي Jacques Chevalier⁽²⁾، وزير الدولة للقوات المسلحة للحرب، أكد فيها صعوبة الوضع الأمني، واستنادا إلى مصادره الاستخباراتية طالب بوجوب الحيلة والحذر لوجود تواطؤ وثيق بين الوطنيين الجزائريين وجمال عبد الناصر، لأن هذا الأخير وجّه تعليمات من القاهرة أمر فيها بتعميم الاضطرابات في جميع أنحاء الجزائر لاستغلالها عند اقتراب موعد انعقاد جلسة الأمم المتحدة⁽³⁾.

= كلية الأركان. أمن عبد الناصر بالقومية العربية وعمل على ترويج مبادئ الوحدة العربية. شارك قبل الثورة في حرب فلسطين حيث حوصرت فرقته في منطقة الفالوجة. بدأ الضباط الأحرار بالتخطيط للثورة في مصر عام 1956، لكن الظروف السياسية المصرية والدولية دفعتهم إلى تقديم الموعد، فقام 89 ضابطا مصرياً من مختلف التيارات وبقيادة الضباط الأحرار بانقلاب أبيض على الملكية في 23 جويلية 1952 التي أطاحت بالملك فاروق آخر حاكم من أسرة محمد علي، تسلّم زمام الحكم في البلاد مجلس عسكري مكون من 11 ضابطا بقيادة عبد الناصر. وأعلن محمد نجيب أول رئيس وزراء لمصر في العهد الجمهوري، ثم أول رئيس لها. وبعد عزل هذا الأخير ووضعه قيد الإقامة الجبرية، برز عبد الناصر إلى واجهة الأحداث دون مقدمات رئيسا للوزراء وحاكما فعليا للبلاد، حيث اختير رئيساً للجمهورية في 25 جوان 1956 طبقاً للاستفتاء الذي أجري في 23 جوان من نفس السنة. وُصفت فترة حكمه بكونها فترة من الإنجازات على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الخارجي، وإضافة إلى انتصاره السياسي خلال العدوان الثلاثي على مصر 29 أكتوبر 1956، ومساندته ودعمه الكبير للثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. تمكن عبد الناصر من تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، لكنها ما لبثت أن انفرط عقدها عام 1961، وتعرض لنكسة كبيرة في الهزيمة الساحقة التي ألحقها إسرائيل بكل من مصر والأردن وسوريا في حرب 6 جوان 1967، والتي أدت إلى سقوط شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة الذي كان خاضعا للحكم المصري، والضفة الغربية التي كانت تابعة للأردن، والجولان السوري. فارق جمال عبد الناصر الحياة يوم 28 سبتمبر 1970، في آخر أيام مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة لمناقشة ما عُرف بأزمة أيلول الأسود بين الأردن والمنظمات الفلسطينية. انظر: نجلاء أبو عز الدين، عبد الناصر والعرب منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية، ترجمة يوسف سعيد الصباغ، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1981، ص ص 371-457.

(1) - بول شيريار Paul Cherièr من مواليد 1895 بالمدينة الفرنسية BASTIA، تقلّد عدة رتب عسكرية كملازم أول عام 1916 ثم نقيباً عام 1917، وكان من ضمن المشاركين في فرق القنصاة بالمغرب عام 1920 إلى غاية 1926 حيث شارك في قمع المقاومة الريفية. في أبريل 1941 نُقل إلى الجزائر ورُقّي إلى رتبة مقدّم في مارس 1942. أصبح قائداً أعلى للقوات المسلحة الفرنسية بالمنطقة العاشرة الاستعمارية (الجزائر) من أوت 1954 إلى جوان 1955، سخر كل الإمكانات العسكرية للقضاء على الثورة في المنطقة الأولى، وأشرف شخصياً على تشكيل الوحدات الإقليمية unités territoriales للنهوض بهذه المهمة لكنه واجه صعوبات جمة لإخماد حرب العصابات التي اعتمدها جيش التحرير الوطني بالجبال. تخلى عن منصبه بعد عدة أشهر للجنرال لوريلو Lorillot في جويلية 1955، توفي في جوان 1965. انظر: Yves courrière, la guerre d'Algérie..., T V, op.cit, pp 2144- 2145.

(2) - جاك شوفاليي Jacques Chevalier من مواليد 1911 بـ "بور دو" الفرنسية، بعد تحصله على ليسانس في الحقوق أدى واجب الخدمة العسكرية ضمن الفيلق التاسع لزواف. دخل معترك الحياة السياسية كمستشار لبلدية الأبيار عام 1938. كان من مؤسسي المنح العائلية بالجزائر عام 1941. وفي سنة 1945 عيّن مستشاراً عاماً بمقاطعة الجزائر، ثم نائبا في العام التالي، وانتخب عام 1953 رئيس بلدية الجزائر العاصمة. وفي جوان 1954 انضمّ إلى حكومة منداس فرانس ككاتب دولة ثم وزير للدفاع الوطني عام 1955. كان جاك شوفالييه من دعاة جزائر فرنسية، وبعد 13 ماي 1958 عاد إلى فرنسا للتفرغ للمهام الإدارية في مجال البناء. وفي عام 1962 عاد إلى الجزائر كوسيط في المحادثات بين أعضاء المنظمة السرية الإرهابية الفرنسية وممثلي الهيئة التنفيذية المؤقتة التي يمثلها عبد الرحمن فارس، وبعد حصوله على الجنسية الجزائرية، قرّر التفرغ لتطوير السياحة بالجزائر. توفي بالأبيار (الجزائر) في أبريل 1971.

للمزيد من التفاصيل انظر: Yves courrière, la guerre d'Algérie..., T V, op.cit, pp 2145 - 2146.

(3) - SHAT 1H1933 Dossier 1, télégramme officiel N° 1501/OPE/3-71/7S du 27 octobre 1954, in Jean charles Jauffret, *La Guerre d'Algérie par les documents*, T 2, op. cit., p. 537.

ووجه بعض ممثلي المستوطنين الأوروبيين، أعضاء في الجمعية الوطنية الفرنسية اتهاماتهم أيضا للجامعة العربية وحملوها مسؤولية اندلاع "أحداث الجزائر"⁽¹⁾، إذ أظهرت اهتمامها منذ تأسيسها بملف قضايا شمال إفريقيا، ودفاعها عن حقوق أبناء المغرب العربي، حيث أنشأت مباشرة بعد تأسيسها مكتبا يمثل الحركات الوطنية في كل من تونس والجزائر والمغرب الأقصى وتعيين الأحزاب السياسية الكبرى مندوبين لها بالقاهرة منذ سنة 1946، كما وجهت لها أصابع الاتهام لتحريضها على الثورة في كامل بلدان شمال إفريقيا⁽²⁾.

وحمل المستوطنون الأوروبيون المسؤولية أيضا لمسؤولي البلدان المغاربية الذين وقفوا وراء العناصر الثائرة في الجزائر، منهم جول فال Jules Valle النائب بمدينة قسنطينة الذي وجه اتهامه مباشرة إلى الدول العربية وخاصة مصر، معتبرا وقوفها وراء أحداث الجزائر خطرا يجب تداركه لأنها تستهدف بناء سياسة متوسطة جديدة تعتمد على الاسلام الذي يمتد من دمشق إلى اسبانيا وطالب بالإسراع لاتخاذ إجراءات قمعية ومعاقبة المسؤولين عن هذه العمليات الاجرامية على حد تعبيره⁽³⁾.

وأرجع روني مايير René Mayer⁽⁴⁾ ما تشهده الجزائر من فوضى إلى التدخل الأجنبي وأشار إلى السياسيين العرب وخص بالذكر الحبيب بورقيبة وقال "أنه متواطئ مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية" ودعا بإلحاح ونبرة حادة الحكومة الفرنسية الى "اتخاذ اجراءات فعالة لمحاربة الإرهاب، لأن الحفاظ على الجزائر خاصة وشمال إفريقيا عامة يمكن فرنسا من أن تلعب دورها في العلاقات بين الشرق والغرب... ولا تتوقف المسألة عند هذا الحد بل تتعداه إلى ربط مصير الوحدة الأوروبية بضرورة الحفاظ على الجزائر وشمال إفريقيا، وإذا أراد الأوروبيون أن يتوحدوا فإن ذلك يتطلب بالضرورة سلامة وأمن شمال إفريقيا وأن الحديث عن الوحدة الأوروبية غير ممكن إن لم تتحقق المحافظة على شمال إفريقيا"⁽⁵⁾.

وخصت صحيفة الجزائر في صبيحة اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954، عناوين ترمي إلى هدفين مختلفين، أولهما التخفيف من روع المعمرين الذين وعدتهم السلطات

(1) - نذكر من بينهم جيل فال Jule Valle النائب عن مدينة قسنطينة، إذ وجه أصابع الاتهام مباشرة إلى الدول العربية وخاصة مصر، معتبرا أن وقوفها وراء أحداث الجزائر يستهدف بناء سياسة متوسطة جديدة تعتمد على الإسلام الذي يمتد من دمشق إلى اسبانيا وطالب بالإسراع لاتخاذ الإجراءات القصوى لقمع ومعاقبة المسؤولين عن هذه العمليات الإجرامية. للمزيد من التفاصيل انظر:

La Dépêche de Constantine, N° 16.151, 13 Décembre 1954, p 1.

(2) - للمزيد من التفاصيل انظر: محمد علي رفاعي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، ط1، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1971، ص ص 87-94. وأيضا: أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة، الجزائر، 2005، ص 32.

(3) - La Dépêche de Constantine, N° 16.151, 13 Décembre 1954, p 1.

(4) - روني مايير René Mayer من مواليد باريس يوم 04 ماي 1895، انتخب نائبا في الجمعية الفرنسية عن عمالة قسنطينة لعهدين ما بين سنتي 1946-1955، كما شغل منصب نائب رئيس الجمعية الفرنسية 1951-1952. توفي في 13 ديسمبر 1942. انظر:

Jean- louis Gérard, **op.cit**, p140.

(5) - La Dépêche de Constantine, N° 16.149, 11 Décembre 1954, p 3.

الاستعمارية بضمان الحماية لهم، بحيث هدأ الحاكم العام من روعهم وطمأنهم شخصيا باتخاذ كافة التدابير للحفاظ على أرواحهم ومصالحهم بردع الثوار بقوله: "... وقد اتخذت إجراءات الحماية والقمع التي يستلزمها الموقف، من طرف الولاية العامة، التي طلبت وسائل عمل إضافية وحصلت عليها حيناً...". ولطمأنة الأوروبيين أفاد بما يلي: "إن السكان الذين يبرهنون حالياً، في جميع الأوساط، على هدوء كبير ورباطة جأش ليستطيعون أن يطمئنوا إلى أننا سنتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمنهم، وقمع التصرفات الإجرامية المرتكبة"⁽¹⁾، وهذه دعوة صريحة للمستوطنين للالتزام بالهدوء والثقة، بهدف كسب ثقتهم واستمالتهم ولمنع الفوضى والاضطراب اللذين من شأنهما أن يخرقا ما يحتاجه الثوار من ظروف ملائمة.

وإزاء حالات الهلع والخوف التي انتابت المستوطنين، شرعوا في الضغط على السلطات السياسية الحاكمة، فاضطرت هذه الأخيرة للاستعانة بالصحافة الكولونيالية للترويج لانتصاراتها على الثورة، وكشفت عن مظاهر قوة التصدي باستعمال الوسائل العسكرية المتاحة لإخماد ما أسمته بـ "التمرد" و"تصفية الإرهاب" وهذا يتضح جلياً من خلال المقالات الافتتاحية وتقارير الصحفيين خلال الأسابيع الأولى من اندلاع الثورة الذين أطلعوا الرأي العام عن تلك الاستعدادات العسكرية للقضاء على الثوار باستقدام قوات عسكرية كبيرة من الخارج بما فيها العتاد الحربي منها "إرسال ثلاث كتائب من المظليين وثلاث سرايا للأمن الجمهوري أرسلت جوا من فرنسا إلى الجزائر"⁽²⁾.

وبعد أسبوع من هجومات الثوار، خصّصت L'Écho d'Alger صفحتها الأولى للبيانات والقرارات السياسية، والعمليات العسكرية، إذ اختارت هيئة التحرير أن تضع في "الصفحة الأولى" البداية المستقبلية لـ "عملية تنظيف حقيقية في الأوراس"⁽³⁾. وروّجت جريدة le Figaro⁽⁴⁾ أيضاً لخبر عودة الأمن بعد القضاء على الثوار أو اعتقالهم في عناوين بارزة و"أن الهدوء عمّ في القطر الجزائري لكون القوات الأمنية في حالة تأهب"⁽⁵⁾.

(1) - le journal d'Alger, N° 15 875 , 02 novembre 1954. P 1.

(2) - La Dépêche quotidienne d'Algérie , 2 Novembre 1954 , p 1.

(3) - L'Écho d'Alger, N° 15 880, 7-8 novembre 1954, p 1.

(4) - صحيفة يومية فرنسية تأسست في 15 جانفي 1826 خلال فترة حكم شارل العاشر، وهي أقدم صحيفة فرنسية لا تزال تصدر إلى يومنا هذا، وُصفت بأنها جريدة شعبية، تتميز بأكاديمية جهاز تحريرها واحترافيته العالية، مداومة على نشر الأخبار والأحداث في افتتاحيتها، وهي ذات مضمون متنوع ومعتدل، وسياسية ثابتة على خط كتاباتها. انظر: بيار ألبير، الصحافة، ترجمة خير الدين عبد الصمد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976، ص 103.

(5) - Le Figaro, N° 3158, 3 Novembre 1954, p 1.

وللنيل من عزيمة الثوار وطمأننة المستوطنين، أدرجت جريدة le Journal d'Alger عناوين بالبنط العريض نذكر منها "القبض على القادة الرئيسيين للثورة"، "سوف نكسر الحركة الإرهابية ونعاقب الجناة"، "القضاء على قادة الخارجين عن القانون"⁽¹⁾. وقبل مغادرة منصبه كحاكم عام صرّح روجي ليونار في خطاب وداع يوم 28 جانفي 1955 أمام المجلس الجزائري⁽²⁾ "بما يلي: ما يقرب الـ 80% من منفذي الأعمال الإرهابية هم الآن مقبوض عليهم بين أيدينا (...). فقد تمّت استعادة الهدوء في كامل جهات الجزائر تقريبا ..."⁽³⁾.

وسعيا للنيل من سمعة الثوار أيضا اعتمدت السلطات الفرنسية أسلوب الحرب النفسية والدعائية، إذ اتسم الخطاب الصحفي بالعنف اللفظي تجاه المجاهدين، والتقليل من أهميتهم في نظر الرأي العام الداخلي والخارجي، حتى يتخلّف المواطنون الجزائريون عن ركب الثورة، فسارعت لإطلاق عليهم تسميات مشينة⁽⁴⁾ وشبّهتهم بالحشرات الضارة (الجراد) التي تتلف المحصول الزراعي وغيرها من التسميات الحقيرة، وتوعدتهم

(1) - le Journal d'Alger, N° 15879, 6 Novembre 1954, p 1.

(2) - تأسّس المجلس الجزائري l'Assemblée Algérienne بموجب القانون العضوي الخاص بالجزائر statut organique de l'Algérie الذي أصدرته السلطات الفرنسية يوم 20 سبتمبر 1947، وهو مرتبط في تشريعاته بقوانين سنّها الحكومة الفرنسية في القانون المذكور، وسلطته التنفيذية بأيدي أصحاب المصالح. وكان يعاني من دسائس وتلاعبات غير قانونية تنذر إلى تفجير الوضع في الجزائر. ونتيجة للتوزيع غير الديمقراطي لمقاعد بين المستوطنين الأوروبيين والمسلمين الجزائريين حيث نصت المادة 30 من القانون أن المجلس الجزائري يتكون من 120 نائبا، نصفهم يمثل المجموعة الأولى من الناخبين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي وعددهم 500.000 ناخب، وكذلك المندمجين من المسلمين الجزائريين الذين يحملون الجنسية الفرنسية وعددهم 150.000 ناخب. ويعتبر القانون أعضاء هذه المجموعة مواطنين من الدرجة الأولى citoyens français du 1er collège. ويمثّل نصفهم الثاني المجموعة الثانية من الناخبين الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية المحلي وعددهم 1.500.000 ناخب، ويعتبرهم القانون مواطنين من الدرجة الثانية. français du 2er collège. ولقد سيطر غلاة المستوطنين والمسلمين الجزائريين الموالين للإدارة على مقاعد المجلس، ولذلك كان متوقعا أن يقفوا ضد الثورة بكل قواهم، حيث أجمعوا على "ضرورة قطع الطريق أمام الشيوعية من أجل إعادة السلام إلى الجزائر" انظر:

Hubert Deschamps, l'union française Histoires institutions, réalités, éditions berger, levraut, 1952, p 111 ; Dépêche de Constantine, N° 16.132, 25 Novembre 1954, p 03.

(3) - محمد تقية، مرجع سابق، ص 157.

(4) - أطلقت السلطات الاستعمارية على الثوار الجزائريين تسميات مشينة وحقيرة مثل "الفلاقة" fellagas، "الخارجون عن القانون" Hors la loi، الإرهابيون terroristes، "لصوص متعصبون" voleurs fanatiques، ولقد أظهرت المنشورات والملصقات الدعائية الثوار وقادتهم في مظهر اللصوص والانتهازيين والقتلة يعيشون من الإجرام، وهمهم الوحيد السطو والتدمير والحرق، وُهبّاجمون بطريقة مباغلة ولا هوادة فيها، والمؤدية حتما للخراب، الجوع والبؤس. ولم تتردد سلطات الاحتلال ومعهم المعمرين في احتقار المحاربين الثوريين، إذ ذهبوا في كثير من الأحيان إلى الحطّ من قيمتهم وأظهروهم في صورة جرادة ذات رأس بشرية، وبالثعابين والأفاعي وفي هذا السياق أشار الباحث "كلود ليازو قائلا: "... تم رسم صورة جد سلبية لجيش التحرير الوطني الذي نُعت بكل الصفات القبيحة والذي ترمز للعنف، القتل، التخريب، الدمار والوحشية، إذ تم تشبيهه بالحيوان الخطير الذي يهدد حياة الانسان وكثيرا ما شبّه بالعقرب

والنعبان". انظر: Claude Liauzu, Colonisation droit d'inventaire, éditions Arnaud Colin, Paris, 2004, p 335.

بالعقاب الشديد⁽¹⁾، ومقابل ذلك وبطلب من فرق كومندوس في مناطق العمليات، قامت بتوزيع منشورات برا وجوا دعت من خلالها الثوار الذين وصفتهم بـ "المتمردين" للعودة إلى جادة الصواب وتسليم أسلحتهم ووعدهم "بمعاملة عادلة"، لكن لم تتوقف عن ترديد شعارات ترغيبية تتخللها شعارات تهديدية الساعية لتثبيط العزائم بالتقليل من أهمية الثورة والثوار وبأنهم سبب كل المصائب، وأن فرنسا باقية في جزائر فرنسية⁽²⁾.

ونعتت المجاهدين بـ "الإرهابيين" حيث استغلت إحدى المصادر الاعلامية حادثة مقتل المعلم الفرنسي غي مونوري Guy Monnerot وجرح زوجته وتصفية قايد مشونش بن ناجي صدوق في فاتح نوفمبر بمضائق تيغانيمين Tighanimine وادعت أنهما قُتلا "بطريقة وحشية" وهما على متن حافلة خط بسكرة - أريس من نوع Citroën⁽³⁾ بعد أن أوقفت "مجموعة إرهابية" الحافلة التي تقلهما بالقرب من فم الطوب⁽⁴⁾، وظلّت تصف هؤلاء الثائرين بـ "العصابات الثائرة على القانون والمتعطشة إلى الدم والتي لا دين ولا مذهب لها"⁽⁵⁾.

وتعمّدت سلطات الاحتلال لتطيخ سمعة الثائرين بالأوراس خصوصا، التي كانت أسماءهم تثير الهلع والخوف في نفوس العملاء وغلاة الاستعمار الذين كانوا يتوقعون منهم

(1) - انظر نماذج من منشائر دعائية ملقاة من الطائرات العسكرية في الجبال والقرى والمداشر لتشويه سمعة الثوار ومُطالبهم بالاستسلام في ملحق رقم 09.

(2) - نذكر مجموعة من هذه الشعارات بتسميتها الأصلية كما وردت في منشائر الحرب البسيكولوجية:

- les rebelles sont incapables de chasser les français – la France restera en Algérie- vive l'Algérie française
rébellion ne peut amener que misère et ruines - La rébellion est condamnée - les fellagha passent ... la France reste- Les rebelles détruisent ... les français construisent – l'Algérie avec la France pour un avenir meilleur – soyons les bâtisseurs de la fraternité franco – musulmane, construire une Algérie nouvelle – a vous de choisir : 300 milliards pour la paix ou 300 milliards pour la guerre – les rebelles ne savent que détruire et tuer, maudire A BAS la tyrannie des faux -et haïr – la France ne cédera jamais à la sauvagerie et au fanatisme des rebelles libérateurs - la rébellion c'est la ruine - la rébellion c'est la misère .

- Philippe BOURDREL, **la Dernière chance de l'Algérie Française du gouvernement socialiste au retour de De Gaulle, 1956-1958**, éditions Albin Michel, 1996, **op. cit**, pp 275- 280.

(3) -Yves courrière, le coupe – Gorge de Tighanimine, in Historia Magazine, N° 194, numéro spéciale « guerre d'Algérie » S.D, pp 8-9.

(4) - أوضح الرائد هلايلي محمد الصغير ظروف وملابسات هذه الحادثة التي استغلتها إدارة الاحتلال إعلاميا لتشويه سمعة الثوار، وللتأكد من صحة الوقائع تنقّل مصطفى بن بولعيد من جبل اللوح إلى مكان تمركز الفوج الذي تسبب في حادثة الحافلة التي قُتل فيها القايد والمعلم الفرنسي بمدرسة "تيفلفال" وإصابة زوجته الفرنسية على الطريق الرابط بين أريس وقرية غوفي وتحديدًا في خنقة تاغيت بني بوسليمان. وتبين أن الحادثة تسبب فيها قايد مشونش بن ناجي صدوق الذي أشهر سلاحه في وجه المجاهد الذي صعد إلى الحافلة لتوزيع بيان أول نوفمبر على الركاب، وبمجرد أن أخرج سلاحه فاجأه أحد أفراد الفوج بإطلاق رصاصة أردته قتيلا، كما لقي المعلم الفرنسي حتفه بينما أصيبت زوجته بجروح، لأن الثلاثة كانوا مصطفين في الكراسي الأمامية للحافلة. وقد استغلت إدارة الاحتلال تلك الحادثة للتشهير بالثوار ونعتهم بقطاع الطرق والمجرمين، وكانوا محل متابعات من طرف مصالح الأمن. انظر مذكرات الرائد هلايلي محمد الصغير، مصدر سابق، ص 71.

(5) - المجاهد، عدد 1، د. ت. ط، ص 21.

ضربات في أي مكان وفي أي زمان، بالكشف العمدي عن "ماضيهم الإجرامي" وفرارهم من أحكام القضاء الفرنسي. ومن بين هؤلاء الثوار الذين كانوا ضحية هذا التشويه نائر المنطقة الأولى قرين بلقاسم⁽¹⁾ حيث نشرت جريدة "صدى الجزائر" مقالا جاء فيه ما يلي: "إن جيش التحرير المزعوم يضم من بين قيادة أركانه شخصيات بارزة يمكن أن نذكر من جملتها : الشهير قرين بلقاسم بن بشير الذي يبلغ من العمر سبعا وعشرين سنة ويجر وراءه سوابق عدلية لا تقوى الجبال على حملها. لأجل ذلك، فإنه لا مجال للدهشة عندما نعلم أنه فضل الالتحاق بأصدقائه المحكوم عليهم، وترأس عصاية من الإرهابيين بدلا من أن يستسلم للعدالة ويقضي في السجن سنوات الأشغال الشاقة التي حكم بها عليه سنة 1950"⁽²⁾.

ووصفته نفس الجريدة بأنه أكبر المجرمين ورفضه الامتثال للمحاكمة أمام القضاء الفرنسي، ومعروف بسوابقه العدلية باعتباره "من الوافدين على السجون، زيادة على قيامه بالعديد من الاعتداءات والاغتيالات، فحكم عليه بالإعدام عدة مرات، ففي سنة 1951 تحدى قوات الأمن (...)، وقام قرين وعصابته المدججة بالأسلحة بتوقيف إحدى الحافلات وأنزلوا سائقها عاشور لخضر. وخاطبه قرين قائلا: "إنني قرين بلقاسم، أحد قطاع الطرق المشهورين، وإنني أعرف أنك كنت في السيارة المقلدة لرجال الدرك الذين قدموا للاستقصاء والتحري عني. لأجل هذا حكمت عليك بالموت. وهم قرين بقتل عاشور لخضر لولا تدخل هذا الأخير الذي كان ضمن ركاب الحافلة ففدى ولده بـ 100.000 فرنك، فأخلى قرين سبيل الحافلة وسائقها..."⁽³⁾.

وظلت قوات الاحتلال تطارده إلى غاية القضاء عليه في 29 نوفمبر 1954 في معركة قرب ثنية الرصاص بوادي عبي (وادي طاقة) التي دامت من 17 إلى 30 نوفمبر 1954، استعملت فيها مختلف الأسلحة من طائرات مقبلة ودبابات ومدافع الميدان وأسلحة

(1) - قرين بلقاسم من مواليد 27 ماي 1924 بمنطقة خنشلة بالأوراس، نشأ وترعرع وسط عائلة تنتمي لعرش "الشرفة"، تتهن الفلاحة وتربية المواشي، بـ "سالات كيمل" (ولاية خنشلة)، أدخله والده المدرسة القرآنية لحفظ القرآن الكريم، وتعلم مبادئ اللغة العربية. عرف منذ صغره بطبعه المتمرد والثائر على الوضع الاستعماري، وسرعان ما قرّر مقاومة المستعمر بالسلح بعد مجازر 8 ماي 1945. شكل مجموعة مسلحة منذ مارس 1952 واتخذ من جبال الأوراس قاعدة لهجماته على قوات الاحتلال وأعوانهم، ولإلقاء القبض عليه حُدّدت مكافأة مالية تقدر بـ 100 مليون فرنك فرنسي لإلقاء القبض عليه حيا أو ميتا. وبعد اندلاع الثورة التحق بالمجاهدين، وقام بعدة عمليات مسلحة ضد مواقع جيش الاحتلال ومصالح المستوطنين بتكليف من قيادة المنطقة الأولى. سقط شهيدا يوم 28 نوفمبر 1954. القرص المضغوط حول تاريخ الجزائر 1830-1962، مرجع سابق.

(2) - l'écho d'Alger , N° 15878 , 5 novembre 1954 , p 1.

(3) - ibidem.

خفيفة أسفرت عن سقوط 12 شهيد⁽¹⁾ وبعد التأكد من هوية هذا الثائر في الفاتح من ديسمبر 1954 الذي استشهد ببدلته العسكرية مرصعة بنجمتين على الكتفين⁽²⁾ لم تتردد السلطات العسكرية لعرض جثته المخضبة بالدماء على الصحفيين ونشر خبر تصفيته في العديد من الصحف لتثبيط عزائم الثوار والمواطنين، نذكر منها l'Echo d'Oran التي افتتحت صفحتها الأولى بالبنت العريض بالعنوان الآتي: "COUP TRES DUR POUR LES REBELLES DU SUD-CONSTANTINOIS GRIN BELKACEM BANDIT N°1 DE L'AURES TUE A OUED TAGA"⁽³⁾

والجزير بالملاحظة لم تكن الصحف الاستعمارية الوسيلة الوحيدة التي تمادت في تشويه سمعة الثوار الجزائريين، بل نجد إصرار محافظي الشرطة وشرطة الدولة في التقارير الاستخباراتية السرية لإلصاق صفة "الخارجين عن القانون"⁽⁴⁾ بالطلّاع الأولى للمجاهدين المنفذين ووصفهم بالإرهابيين لأنهم شاركوا في عمليات إرهابية خلال هجوماتهم على الشمال القسنطيني بتاريخ 20 أوت 1955⁽⁵⁾

3-4 - موقف قيادة الثورة من الدعاية الاستعمارية:

دلّت هجومات الفاتح من نوفمبر 1954 على وجود مخطّط يتسم بالدقة في التخطيط في شتى المجالات، بما فيها المجال الإعلامي، وهذا تحسبا لكل التأويلات الخاطئة والمغرضة، إذ كانت قيادة الثورة التحريرية سبّاقة لصد الهجمة الإعلامية الفرنسية المتوقعة بعد اندلاع الثورة، لذا تم تحرير نداء أول من توقيع جيش التحرير الوطني الجزائري وُزّع على الشعب الجزائري بمختلف مناطق البلاد يوم 30 أكتوبر من عام 1954 - أي قبل اندلاع الثورة المسلحة بيومين- بهدف إعداد الرأي العام الوطني لتقبل الأحداث القادمة، وإن كان لم يُعلن صراحة عن اقتراب ساعة الصفر إلا أنه لمّح وأشار إلى ذلك بالتذكير لأحداث أليمة في تاريخهم: "تذكرأيها الجزائري سنة 1830 والجرائم

(1) - علي ملاح، رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، الجزء الأول، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2008، ص ص 75-76.

(2) - Alistair Horne, *Histoire de la guerre d'Algérie*, Traduit de l'anglais par: Yves Guerny, Editions DAHLAB, 2007, p 107.

(3) - l'Echo d'Oran, N° 30.087, 2 Décembre 1954, p 1.

(4) - ANOM, Boite N° 93/4195, Rapport de la police d'Etat de Philippeville N° 9828 daté de 06 Septembre 1955, Attaque de philippeville le 20 Aout 1955, par les Hors-la loi.

(5) - ANOM, Boite N° 93/4195, Rapport de la police d'Etat de Philippeville N° 9827 daté de 06 Septembre 1955, Activité des terroristes le 20 Aout 1955.

التي ارتكبت يومئذ، تذكر عام 1870 والاعتداءات التي تلت والتي نتج عنها آلاف الضحايا من الجزائريين، تذكر عام 1945 والـ 45 ألف شهيد، تذكر عام 1948 والانتخابات المُنزّرة، تذكر عام 1950 والمؤامرة التي دُبّرت ضدك؟ .

وحذّر النداء كافة الشعب الجزائري من أخطار الدعاية الفرنسية المتخصّصة في البلاغات الكاذبة وتشويه الحقائق، أمرهم أيضا بالحفاظ على الهدوء وتجنّب الفوضى ومساعدة قوات التحرير، واليقظة ضد مكائد الاستعمار، واختتم النداء بالتأكيد للشعب الجزائري المسلم " بأن الله مع الرجال المكافحين للدفاع عن القضايا العادلة وأنه لا توجد قوة تستطيع قهرهم ولا يوجد شيء يستطيع منعهم من الكفاح إلا الموت في ميدان الشرف من أجل المجد وتحرير الوطن"⁽¹⁾.

وبعدما ذكّر منشور جيش التحرير الوطني بواجبات المواطنين الجزائريين وتحذيرهم من أخطار الدعاية الاستعمارية الفرنسية، فإن بيان أول نوفمبر 1954 الموجه إلى الشعب الجزائري وإلى السلطات الاستعمارية والموقع باسم جبهة التحرير الوطني، يُعد أول وسيلة إعلامية تعلن عن ميلاد الثورة الجزائرية، ولقد اعتبره أحد المناضلين الإعلاميين "المنشور رقم أول في دعوة الشعب الجزائري إلى الكفاح صفا واحدا ضد الاحتلال الأجنبي..."⁽²⁾، حدّدت فيه قيادة الثورة مبادئها ووسائلها، ورسمت أهدافها المتمثلة في القضاء على النظام الاستعماري ووضع أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية⁽³⁾. ووضّحت جبهة التحرير الوطني في بيانها الشروط السياسية التي تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء أو اللجوء إلى العنف؛ كما شرحت الظروف المأساوية للشعب الجزائري التي دفعت به إلى حمل السلاح لتحقيق أهدافه الوطنية، مُبرزة الأبعاد السياسية والحضارية لهذا القرار التاريخي⁽⁴⁾.

وفي صبيحة يوم السبت 30 أكتوبر 1954، كانت المناشير الخاصة بنداء جيش التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر الموجهين إلى كافة الشعب الجزائري والرأي العام الفرنسي جاهزة للتوزيع، بعد أن وقّرت له قيادة الثورة مختلف وسائل الرقن والطباعة

(1) - للمزيد من التفاصيل حول فحوى النص الكامل لنداء جيش التحرير الوطني انظر: عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص ص 212-214.

(2) - الأمين بشيشي، "دور الإعلام في معركة التحرير"، في مجلة الثقافة، السنة التاسعة عشرة، العدد 104، سبتمبر - أكتوبر 1994، ص 74.

(3) - انظر النص الكامل لبيان أول نوفمبر في اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني في طبعته الفرنسية: El Moudjahid, N° 04 (Numéro Spéciale), pp 59-60.

(4) - للمزيد من التحليل لمضامين بيان أول نوفمبر 1954 وأبعاده، انظر: محمد جغابة، بيان أول نوفمبر: دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام قراءة في البيان، مطبعة دارهومة، الجزائر، 2012، ص ص 27-39 .

والورق لتيسير عملية النسخ والتوزيع⁽¹⁾، وكان الحجم الأكبر من هذا السحب موجّه لخلية اللوجستيك المُكَلَّفة بتوزيعه على أوسع نطاق في الجزائر العاصمة، مع تنفيذ التعليمات الآتية:

- إرسال أكبر عدد ممكن من المنشائر الصادرة عن جبهة التحرير الوطني ونداء جيش التحرير الوطني عبر البريد للشخصيات الجزائرية والأوروبية واليهودية.

- استغلال يوم العطلة "الاثنين" الموافق لعيد القديسين Fête de la Toussaint لتوزيع نداء جيش التحرير الوطني وبيان جبهة التحرير الوطني على المناضلين وكل المتعاطفين مع الثورة.

- الترويج الشفهي لخبر اندلاع الثورة التحريرية في التاريخ المحدد، لتحسيس المواطنين على أوسع نطاق وكسبهم إلى القضية الوطنية⁽²⁾.

وحتى يكون لخبر اندلاع الثورة الجزائرية صدى اعلاميا، أذاعت جبهة التحرير الوطني بيانها التاريخي عبر تأثير إذاعة صوت العرب⁽³⁾ بمصر إيدانا ببدء الكفاح المسلح

(1) - كانت بدايات تحرير بيان أول نوفمبر 1954 بمحل الخياطة بسيدي رمضان في أعالي القصبة، وهو ملك للمناضل عيسى كشيدة، وبه كانت تُعقد لقاءات لمختلف قيادات الحركة الوطنية. والشائع عند الباحثين أن المناضل محمد بوضياف (سي الطيب) تولى رسم الخطوط العريضة لتحرير البيان بمساعدة الشهيد "ديدوش مراد" باسم "مجموعة الستة"، لكن الثابت حسب الشهادات الموثقة أن المناضل الصحفي "محمد العيشاوي" التقى عدة مرات بمحل الخياطة المذكور مع كل من ديدوش مراد ومحمد بوضياف، وكان هذا الأخير يطرح أفكاره لصياغة وثيقتين "النداء إلى الشعب الجزائري" باسم جيش التحرير الوطني و"بيان أول نوفمبر 1954" باسم جبهة التحرير الوطني، مستوحيا أفكارهما من وثائق مؤتمر 1953 لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكان يساعدهما في صياغتهما النهائية. وعندما تمّت كتابتهما، انعقد اجتماع "مجموعة الستة" ببيت المناضل "مراد بوقشورة" لمراجعة بيان أول نوفمبر ونداء جيش التحرير الوطني والمصادقة عليهما، وألقى محمد بوضياف على مسامعهم فحوى المنشوران، وبعد دراسة مستفيضة لهما تمت الموافقة والمصادقة عليهما خلال جلستين متتاليتين، وأخذ كل واحد منهم نسختين قصد سحبهما كل في ناحيته. اختير مرة أخرى المناضل الصحفي محمد العيشاوي للقيام بهذه المهمة السرية، حيث استدعاه ديدوش مراد وسلم له مبلغا ماليا لشراء عشر رزمات ورق، وعلبة "ستنسيل"، وقارورتين من حبر "رونيو كوريس"، ومسافة أوراق وزجاجة من محبّة التصحيح، بعدها انتقل إلى منطقة القبائل وتحديدًا إلى قرية "إيفيل إيمولا" يوم 27 أكتوبر 1954، وبيت المناضل "علي زعموم"، وجد العيشاوي آلة راقنة وجهاز استنساخ. وقام بسحب 2300 نسخة من النداء إلى الشعب الجزائري و1100 نسخة من بيان أول نوفمبر 1954، وتكفل كريم بلقاسم بنقلها إلى العاصمة لتوزيعها هناك. للاستزادة أكثر حول هذا الحدث التاريخي انظر: عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 104. وأيضا: محند سعيد لعربي، عزازقة عبر التاريخ، مراجعة عبد الرحمن زعتوت، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو (الجزائر)، 2017، ص ص 257-258. وكذلك: Henri Alleg et autres, la guerre d'Algérie, T1, ...op.cit, p p 426-429.

(2) - عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 104.

(3) - إذاعة مصرية كانت تبث من القاهرة، وهي من أشهر الإذاعات تُبث برامجها لجميع أقطار الوطن العربي باللغة العربية، بأمر من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الذي استخدمها كوسيلة لبث خطاباته الحماسية حول الوحدة العربية ومناهضة الاستعمار الأجنبي بالبلدان العربية. أنشئت في 4 جويلية 1953 بالقاهرة، وبدأ بث برنامج واحد تحت اسم صوت العرب على إذاعة راديو القاهرة وتطور لاحقا إلى إذاعة مستقلة، وساهمت في دعم الثورة الجزائرية، وعبر أثرها أذيع بيان الثورة الجزائرية. وساهم الطلبة الجزائريون في تزويد هذه القناة بالكثير من الكتابات ومن بينهم: عبد القادر نور، ومحمد كسوري، وعبد القادر قاسي، وكانوا يقدمون حصّة جبهة التحرير الوطني، وقد خصصت إذاعة صوت العرب حصّة خاصة ضمن برامجها تسمى "كلمة الجزائر" وقد تولى الطلبة الاشراف على بثها وعبروا من خلالها عن قضايا الثورة وشرعيتها وشمولها ودورها في تغيير عقلية ومفاهيم الانسان الجزائري، ومن الطلبة الذين=

داعيا الشعب الجزائري "ليبارك هذه الوثيقة، حاثا إياه لاسترجاع الحرية"⁽¹⁾. أما السلطات الاستعمارية فحاولت تجاهل هذا البيان، لكن الصحف الاستعمارية بالجزائر تحدثت عنه بإيجاز، وأخرى أشارت إليه بشكل مقتضب مثل جريدة *le journal d'Alger*⁽²⁾ التي صوّرت مقتطفاً منه ونشرته في صفحتها الأولى في عددها الصادر يوم الثلاثاء 2 نوفمبر 1954⁽³⁾.

وبتاريخ 15 نوفمبر 1954 عقد وفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة ندوة صحفية اختتمت بصدور بيان للردّ على الدعاية الاستعمارية التي حاولت تضليل حقيقة الوقائع في الجزائر، موضحاً طبيعة الهجومات والمواقع المستهدفة وتذكيره بحوادث دامية وأعمال إجرامية ارتكبتها المستعمر في حق الجزائريين العُزل التي خلفت آلاف الضحايا، وحرص النداء على تحذير كافة الشعب الجزائري من أخطار الدعاية الفرنسية المُضلّلة، ومغبة تصديق البلاغات المُزيّفة الكاذبة والمغالطة الهادفة إلى تضليل الجزائريين والرأي العام

=نشطوا الحصة رابع تركي، وبجي بوعزيز، وأبو القاسم سعد الله. انظر: أحمد مريوش، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، الجزء الثاني، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2018، ص 253.

(1) - أفادت شهادة الإعلامي المصري "أحمد سعيد" بأن محمد بوضياف هو من كتب بيان أول نوفمبر بخط يده بمساعدة ديدوش مراد -بمرداد غير مرئي بين سطور رسالة عادية- نُقلت إلى القاهرة لإذاعته عبر أثر صوت العرب المصرية، والنسخة لا تزال محفوظة في أرشيف جهاز المخابرات المصرية، وهي النسخة التي سلمنا إياها محمد بوضياف وكانت مكتوبة باللغتين الفرنسية والعربية من أجل بثها عبر أثر صوت العرب... عقدنا اجتماعاً في غرفة المخابرات المصرية وتم طباعة البيان يوماً قبل اندلاع الثورة، ثم تم تسليم البيان لي وكنت أول من قرأه عبر أثر الإذاعة وهذا شرف عظيم لي. وأعدنا إذاعته 7 مرات من الساعة 11 ليلاً يوم 1 نوفمبر 1954 إلى اليوم الموالي. وقبل إذاعة البيان انتظرنا إعلان وكالة الأنباء الفرنسية عن تنفيذ المجاهدين الجزائريين للعمليات التفجيرية المُتفق عليها في الجزائر. وقد كان نجاح الثوار في القيام بـ 16 عملية منها 1 على الأقل في العاصمة هو الشرط الأساسي الذي حدد بين السلطات المصرية ومحمد بوضياف لإذاعة بيان أول نوفمبر عبر أثر صوت العرب. وبعد نجاح الثوار في القيام بعملية تفجير بمقر الإذاعة بالعاصمة وقيامهم بـ 16 عملية ثورية في 1 نوفمبر أعطيت لي التعليمات من المخابرات المصرية بقرأة البيان وأعدنا إذاعته 7 مرات من الساعة 11 ليلاً يوم 1 نوفمبر 1954 إلى اليوم الموالي. واعتبر أحمد سعيد أن احتفاظه ببيان الثورة في مكتبه لمدة ثلاثة أيام قبل إذاعته بصوته ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 كان أهم حدث عاشه في حياته المهنية، وأشار إلى أن إذاعة "صوت العرب" قطعت إرسالها تلك الليلة وشرعت في بث الأناشيد الوطنية الجزائرية وإعادة بث البيان ونقل أخبار العمليات الفدائية في الجزائر على مدى 24 ساعة متتالية. انظر الشهادة الكاملة في: مقال أحمد حنفي مراسل الشروق العربي من القاهرة بعنوان "إذاعة "صوت العرب" بالقاهرة... هنا أذيع بيان أول نوفمبر 1954 للمرة الأولى، جريدة الشروق، 08 جويلية 2012، عدد 6865، ص 6. وكذلك اللقاء الخاص لمراسل قناة الشروق حمدي شجيع مع الإعلامي أحمد سعيد حول قصة بث إذاعة صوت العرب من القاهرة لبيان أول نوفمبر، بتاريخ 11 نوفمبر 2015.

(2) - تأسست في سنة 1874 بمدينة الجزائر العاصمة، وكانت تصدر كل يوم الأحد والثلاثاء، ويتراوح عدد صفحاتها ما بين 6 إلى 8 صفحات، كان عنوان الجريدة في تغيّر مستمر، وعندما ضمت إليها جريدة "لوبوتي ألجي" *Le petit Alger* " تغيّر عنوان الجريدة وأصبحت تحمل عنوان "البرقية الجزائرية" سنة 1885، وبقيت تصدر بهذا العنوان إلى غاية سنة 1946. عادت الجريدة إلى عنوانها الأصلي، واستمرت في الصدور حتى تاريخ توقفها نهائياً في الفاتح من جويلية 1962. ومن المعروف عن الجريدة أنها وقفت إلى جانب الجنرال "ديغول" بعد انقلاب 13 ماي 1958. انظر:

Zohir Ihaddaden, *Histoire de la presse indigène en Algérie, les origines jusqu'au 1930*, 2eme éditions, les éditions iheddaden, Alger, 2003. P 12.

(3) - *Le Journal d'Alger*, op. cit.

على حد سواء، وتقديم أحداث الجزائر كما لو أنها من صنع الخارج، محاولة من خلال هذه الدعاية الكاذبة إنكار وجود المشكل الجزائري، لكن الوقائع خلاف ذلك، لأن أولئك الذين شنّوا العمليات العسكرية يوجدون في البلد وهم منظمون بقياداتهم الخاصة العسكرية والسياسية⁽¹⁾.

ومن ضمن بيانات الثورة التي تصدّت للصحافة الاستعمارية نذكر المنشور الصادر في جويلية 1955 ومما جاء فيه: "إن الصحافة الاستعمارية والإذاعة، قد فعلت كل شيء لتُجند ضدّنا الرأي العام داخل الجزائر وخارجها، فهي تصوّرننا، بكوننا مجرمين ومطاردين بمقتضى الحق العام، ممن لا يخسرون شيئا في المغامرة ونحن نؤكد أن 99 % من قواتنا العاملة، هم من الفلاحين الطيّبين، وتكاد تكون أكثرهم الساحقة من آباء العائلات ومن شبان المدن الذين لم يدخلوا السجن قط في حياتهم، والواحد في المائة منهم هم من المساجين السياسيين"⁽²⁾.

ولم تكتف سلطات الاحتلال بشن حملتها الإعلامية لتشويه سمعة الثورة والثوار، بل اتخذت في آن واحد عدة إجراءات أمنية وعسكرية زجرية للقضاء على الثوار في معاقبتهم.

(1) - للمزيد من التفاصيل حول فحوى بيان الندوة الصحفية لفود جبهة التحرير الوطني انظر: مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة) 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص ص 88-91.

(2) - انظر نص المنشور كاملا في: الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، 1986، بيروت، (د. م. ن)، 1986، ص ص 71-72.

الفصل الرابع

4- التدابير الردعية للقضاء على الثوار

- 4 - 1 - اعتقال المناضلين ومحاكمتهم
- 4 - 2 - تأطير الحرب بـ "قانون حالة الطوارئ"
- 4 - 3 - تعزيز التواجد العسكري
- 4-3-1 - استقدام أولى الإمدادات العسكرية
- 4-3-2 - تعبئة جنود الخدمة العسكرية
- 4-3-3 - الاستنجد بالمستوطنين وقدماء المحاربين
- 4 - 4 - تكثيف العمليات العسكرية وانعكاساتها

بعد استفادة الطبقة السياسية الفرنسية من صدمة اندلاع الثورة التحريرية، وتحت تأثير وضغط المعمرين، كان رد فعل السلطات العسكرية عنيفا على الثوار، إذ جهّزت العدة الحربية لقصف معقلهم بجبال الأوراس خصوصا، أما السلطات الأمنية فهي الأخرى مارست قبضتها الترهيبية، حيث باشرت حملة اعتقالات واسعة النطاق نوضحها فيما يلي:

4-1- اعتقال المناضلين ومحاكمتهم:

باشرت السلطات الاستعمارية في 2 نوفمبر 1954 حملة اعتقالات لمئات من المناضلين بمختلف مناطق الوطن المعروفين بسوابقهم النضالية ضد إدارة الاحتلال، بلغ عددهم خلال ثلاثة الأسابيع الأولى بـ 650 مناضل⁽¹⁾ حملتهم مسؤولية "العمل على إعادة تنظيم حزب منحل"، وتعبئة العناصر المتطرفة في هذا التنظيم الثوري الجديد⁽²⁾، وتم هذا الاعتقال وفقا لمخطط تأخر تنفيذه⁽³⁾، استهدف بالخصوص قيادي حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومناضليها من المصاليين والمركزيين⁽⁴⁾، بالرغم من علمها المسبق بذلك الانقسام الحاد على مستوى المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب⁽⁵⁾، من بينهم 318 مناضل وجهت لهم تهمة الانتماء إلى جبهة التحرير الوطني أو لديهم علاقة مباشرة مع جيش التحرير الوطني⁽⁶⁾.

وتفاقت عمليات اعتقال لكافة المناضلين والمتعاطفين معهم طيلة شهر نوفمبر وإلى غاية أواخر ديسمبر 1954، تم خلالها مداهمة مقرات الحزب بمختلف المدن الجزائرية: الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، البليدة، باتنة، مستغانم، سكيكدة⁽⁷⁾، بما فيها مقرات الحزب الكائن بـ 22 شارع Xavier Privat بباريس مع اعتقال مناضليه. واقتيدوا إلى مراكز الأمن لاستنطاقهم بحثا عن معلومات بخصوص التنظيم الثوري الجديد، ومورست

(1) - Henri Alleg et autres , **op. cit**, p 467.

(2) - محمد حربي، مرجع سابق، ص 32.

(3) - نُفذ هذا المخطط ضمن العملية الموسومة بـ "البرتقالة المرة" Orange Amère إذ كان مقرا من قبل إيقاف كل العناصر المسجلين كمشبوهين لدى الشرطة الفرنسية في حالة وقوع اضطرابات خطيرة. للمزيد من التفاصيل حول هذه العملية انظر: Jean Vaujour, **op.cit**, pp 336- 338 , Henri Alleg et autres , **la Guerre d'Algérie**, T 1 de l'Algérie des origines à l'insurrection..., **op. cit**, pp 466 - 469.

(4) - لم يسلم من حملة الاعتقالات الأعضاء القياديين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية أمثال قدماء النواب في الجمعية الجزائرية منهم السادة: أحمد بودة، العربي دماغ العتروس، الجيلالي مبارك، مصطفى فروخي، الجيلالي مبارك، مصطفى بوشاقور، علي عبد الحميد ، عبد القادر عمراني، مصطول، محمد الشرشالي، الطاهر الزراري من أعضاء البلدية، كلهم وجهت لهم تهمة إعادة تشكيل وتنظيم حزب منحل . انظر: جريدة البصائر، عدد 299، الجمعة 6 جمادى الأولى 1374، الموافق لـ 31 ديسمبر 1954، ص 8.

(5) - العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 96.

(6) - JORF , Assemblée algérienne , séance du 26 novembre 1954, pp 1126 à 1131.

(7) - جريدة البصائر، عدد 299، مصدر سابق، ص 6.

في حقهم أبشع أنواع التعذيب اقتداء بأساليب البوليس السري النازي الغيستابو (La Gestapo) ⁽¹⁾ منها التعذيب في الأحواض بالماء والكهرباء ⁽²⁾.

وبعد حملات التنكيل والاستنطاق، شرعت المحاكم في العديد من المدن الجزائرية في إصدار أحكام جائرة ضد مناضلي الحزب المذكور، بعد توجيه تهم متعددة، منها حيازة الأسلحة والذخيرة والمفرقات، وتهريب الثوار، والنيل من سيادة الدولة الفرنسية، فحكمت عليهم بالسجن لمدة تراوحت ما بين سنة إلى 10 سنوات، زيادة على التغريم والنفي والحرمان من الحقوق السياسية ⁽³⁾، وحرمان أغلب المتهمين من حقهم في توكيل محامين للدفاع عنهم ⁽⁴⁾.

وزيادة على تلك الاعتقالات أعلنت الحكومة الفرنسية عن قرار حظر حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الخامس من شهر نوفمبر 1954 ⁽⁵⁾، ومنع صحافتها المنتقدة للسلطات الاستعمارية من الصدور، أبرزها "الجزائر الحرة l'Algérie libre" ⁽⁶⁾، و"الأمة

(1) - اختصار عبارة "بوليس الدولة السري" باللغة الألمانية Geheime Staatspolizei Polizei. تأسست في 26 أبريل 1933 بعد استيلاء هتلر والحزب النازي على زمام الحكم في ألمانيا، واعتبرت آنذاك خلفا للشرطة السياسية التي كانت جمهورية فايمر قد أنشأتها منذ عام 1919 لمكافحة الشيوعيين. وقد عهد هتلر برئاسة "الغيستابو" إلى هيرمان غورينغ وزير الداخلية آنذاك. وبعد نحو عام خلفه في هذا المنصب هينريخ هملر، الذي انتحر عقب وقوعه أسيرا في أيدي الحلفاء في نهاية الحرب العالمية الثانية. وباسم المبادئ النازية اشتهر هذا الجهاز خلال الحكم النازي في عهد الرايخ الثالث (1933-1945) بالإرهاب والعنف مع المعارضين سواء في داخل ألمانيا أو في البلدان التي كانت تحت سيطرتها. ولم تكن سلطات الغيستابو تخضع للمحاكمة إذا أراد أحد المواطنين أن يرفع شكوى ضد ممارسات هذه المؤسسة الرهيبة. اختفى رئيسها عند نهاية الحرب، وعندما انعقدت محكمة نورمبوغ، حوكت الغيستابو كمنظمة، فُجِرت وأدينَت. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت. ن، ص 354.

(2) - بعد أن أطلع المحامي بيير ستيب Pierre Stibbe عدة صحفيين على فضائح التعذيب المُمارَس في حق المناضلين نشرت عدة مقالا بجريدة l'Humanité بتاريخ 8 نوفمبر 1954 من قبل مراسلها Marie PERROT بعنوان : Des Tortures dignes de la police وحزّر أيضا هنري دوزون J. Henri Douzon مقالا موسوما بـ "مقالا موسوما بـ" Gestapo (Lavages d'estomac, supplices électriques, etc...) Sont infligées à des Algériens détenus à Batna par la Villa Mahieddine, les policiers pratiquent le supplice de la baignoire , dans l'Humanité, N° 338, Dimanche 20 Mars 1955, p2.

(3) - للمزيد من التفاصيل حول نماذج من الأحكام الجائرة الصادرة في حق المناضلين في كل من محاكم باتنة، تيزي وزو، انظر: جريدة البصائر، عدد 299،...، مصدر سابق، ص 6. جريدة البصائر، عدد 300، يوم الجمعة 13 جمادى الأولى 1374 الموافق لـ 7 ديسمبر 1954، ص 7.

(4) - جريدة البصائر، عدد 307، يوم الجمعة 03 جمادى الأولى 1374 الموافق لـ 20 ديسمبر 1955، ص 8.

(5) - شهادة عبد الرحمن كيوان في: محمد عباس، رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 148.

(6) - تُعد صحيفة الجزائر الحرة l'Algérie libre إحدى صحف حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية بزعامة مصالي الحاج، صدرت باللغة الفرنسية بالجزائر العاصمة في 18 أوت 1949 بشعار "بالشعب وللشعب" Par le peuple et pour le peuple، بفضل جهود محمد خيضر النائب في المجلس الوطني. بدأت نصف شهرية ثم أصبحت أسبوعية، لكن السلطات الفرنسية صادرتها وهي ما تزال تحت الطبع في عددها الأول (20.000) وفي العديد من المدن الجزائرية، فاضطر القارئون علما نقلها إلى باريس لأن قانون الصحافة يختلف فيها عن الجزائر وحرية التعبير مُتاحة هناك، فصدر منها بعض الأعداد، لكنها اعترضتها مضايقات السلطات الفرنسية، وبعد تشكيل "لجنة الدفاع عن حرية التعبير" عادت الجريدة للصدور بالجزائر مرة أخرى فصدر منها ثلاثة أعداد، ثم تعرّضت للمنع من جديد، فاحتجت عن منعها "جهة الدفاع عن الحرية واحترامها". وهي صحيفة مناهضة للاستعمار=

الجزائرية" *la Nation Algérienne* ⁽¹⁾، بينما تعرّضت مقرات الحزب ومنازل ومكاتب القادة المناضلين والصحفيين لعمليات التفتيش والمصادرة، تلاها ما يقرب من 200 اعتقال ومتابعات قضائية، كما صادر محافظ الجزائر عديدين من الصحيفة اليومية "الجزائر الجمهورية" *Alger Républicain* ⁽²⁾ وعديدين من جريدة "الحرية" *Liberté* ⁽³⁾ الأسبوعية ⁽⁴⁾.

ونُشر قرار حل الحركة وكل المنظمات والهيئات التابعة لها على أعمدة الجريدة الرسمية وتوقيف نشاطها في كافة التراب الجزائري وفي فرنسا أيضا، إلا أنّ سلطات الاحتلال أساءت التقدير باتخاذها إجراء حلّ الحزب واعتقال مناضليه وإيداعهم السجون، حيث كانت أضراره أكثر من منفعه مثلما أفاد به جاك سوستيل Jacques Soustelle ⁽⁵⁾ بقوله: "أظن أن حلّ

=الفرنسي، موضوعاتها سياسية في معظمها مع وصف حالة الشعب الجزائري المزرية، كما تعكس برنامج الحزب في التحرر والاستقلال. وبسبب المضايقات والاضطهاد المسلط عليها من قبل السلطات الاستعمارية أصبحت تصدر في باريس مرة أخرى لكنها واجهت نفس العراقيل ولم تسلم من المصادرة حين تناولت في أحد أعدادها الشهداء الجزائريين الذين سقطوا يوم 14 جويلية 1953 بمناسبة الاحتفال بعيد الحرية في فرنسا. استمرت في الصدور من أوت 1949 إلى غاية نوفمبر 1954، وعندما حدث انشقاق في الحزب في نفس السنة (1954)، أصبح للمصاليين صحيفة "الجزائر الحرة"، أما المركزيون فقد اعتمدوا على صحيفة "الأمة الجزائرية" *la Nation Algérienne*. توقفت عن الصدور بعد حلّ الحزب المذكور اثر اندلاع ثورة التحرير الجزائرية، وقامت السلطات الاستعمارية بمصادرة كامل أعدادها. للمزيد من التفاصيل انظر: Sid Ali Abdelhamid – Hamid Tahri, *Ce que j'ai vécu parcours* d'un militant engagé PPA – MTLN-FLN 1937- 1962, éditions Dahlab, 2019, pp 253- 255. أيضا: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة 1954-1962، الطبعة الأولى، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007، ص ص 199-198

(1) - الأمة الجزائرية *la Nation Algérienne* صحيفة شهرية كانت تصدر باللغة الفرنسية، أصبحت لسان حال المركزيين إثر حدوث انشقاق في صفوف حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1954، كانت تدعو إلى الاستقلال الكامل للجزائر، توقفت عن الصدور بعد حلّ الحزب المذكور اثر اندلاع ثورة التحرير الجزائرية ومصادرة صحفه. نفسه، ص 199.

(2) - الجزائر الجمهورية *Alger Républicain* جريدة الحزب الشيوعي الجزائري صادرة باللغة الفرنسية، يعود تأسيسها إلى سنة 1938 في إطار مساعدات وتسهيلات الجهة الشعبية في فرنسا لإنشاء صحف في منأى عن رجال المال، اشتهرت بدفاعها عن الجزائريين وخاصة فئات المزارعين العمال. ترأسها المناضل الشيوعي هنري آلاق من 1950 إلى 1955. كانت الصحيفة اليومية الوحيدة التي فتحت أعمدتها لجميع التيارات الديمقراطية مما عرضها للحظر في سبتمبر 1955. واعتقال بعض صحفييها ولاحقا مديرها في 12 جوان 1957. بعد استقلال الجزائر ساهم مديرها السابق في إعادة إحياء جريدة *Alger Républicain* إلى غاية 1965. انظر: علاق هنري، عودة إلى الاستنطاق حوار مع جيل مارتان ويلييه جنود الرفض أثناء حرب تحرير الجزائر، ترجمة مصطفى ولد عبد الخالق، أمدوكال للنشر، 2013، ص 93. أيضا: Henri Alleg, *La Question*, éditions Rahma, 1992, pp 9-12.

(3) - الحرية *Liberté* صحيفة أسبوعية كانت تصدر في مدينة الجزائر العاصمة باللغة الفرنسية منذ 1943، وهي لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري، سارت على نفس النهج الذي اتبعته "الجزائر الجمهورية"، استمرت في الصدور إلى غاية صدور قرار توقيفها من سلطات الاحتلال الفرنسية في سبتمبر 1955، انظر: عبد القادر كرليل، "واقع الصحافة الوطنية بين 1945-1954"، *مجلة المصادر*، عدد 14، السداسي الثاني، 2006، ص ص 58-59.

(4) - Documents Diplomatiques Suisses. www.dodis.sh.dodis-9399, op. cit, p 2.

(5) - جاك سوستيل Jacques Soustelle من مواليد سنة 1912، بدأ مشواره السياسي في لجنة مناهضة الفاشية وأصبح من قادتها البارزين، وبعد اندلاع الحرب العالمية التحق عام 1940 بالجنرال ديغول بلندن وتولى عدة مهام هناك، منها مهام رئاسة المحافظة الوطنية للإعلام سنة 1942 ثم الإشراف على المديرية العامة للمصالح الخاصة بالجزائر. واستلم عدة حقائب وزارية منها وزارة المستعمرات ووزارة الإعلام. وبعد تشكيل حزب تجمع الشعب الفرنسي من قبل الجنرال ديغول في أفريل 1947 عين سكرتيرا له، ثم=

حركة انتصار الحريات الديمقراطية من طرف حكومة منداس فرانس قد أضربنا أكثر مما نفعلنا"⁽¹⁾، بحيث لم يثبّط هذا الإجراء الجزائري من عزيمة الوطنيين، بل ساعد جهة التحرير الوطني كثيرا في إقناع الكثير من المتردّدين لتغيير مواقفهم بالانضمام الفوري إلى صفوف الثورة، فتدعّمت بالكثير من المنخرطين الجدد ودفعتهم للالتحاق بمعقل الثوار إيمانا بشرعية الكفاح الثوري وهروبا من السجون ومراكز الاستئطاق.

4-2- تأطير الحرب بـ "قانون حالة الطوارئ":

أمام تصاعد الكفاح الثوري وامتداده في العديد من مناطق الثورة، لم تكتف السلطات العسكرية بالاستخدام المفرط للوسائل القمعية المادية والبشرية، بل عمدت إلى إيجاد إطار قانوني حتى تستر على عملياتها القمعية وإيجاد مبرر لها، بحجة القضاء على الثوار حفاظا على أمن الدولة الفرنسية، بإصدار قانون حالة الطوارئ Etat D'urgence⁽²⁾ الذي يعد أكثر عدوانا على حريات الأشخاص، دخل حيّز التنفيذ بالجزائر ابتداء من السادس أفريل 1955⁽³⁾، وعن دواعي تطبيقه صرّح الحاكم العام جاك سوستيل في 26 أفريل 1955 قائلا: "...إن تنفيذ قانون حالة الطوارئ

=انتخب نائبا باسم التجمع على مقاطعة الرّون Rhône. وتاريخ 15 جانفي 1955 عيّن حاكما عاما للجزائر من قبل منداس فرانس خلفا لروجي ليونار، ورغم سقوط حكومة منداس فرانس احتفظ بمنصبه، ويتولى مهامه في الجزائر واجهته العديد من المصاعب لتطبيق إصلاحاته منها تصعيد المد الثوري لجهة التحرير الوطني على الصعيد الوطني، واعتراض الأوروبيين على إصلاحاته. وفي 2 فيفري 1956 غادر الجزائر، إلا أنه واصل نشاطاته السياسية بتأسيس الاتحاد من أجل إنقاذ الجزائر الفرنسية. وبعد عودة الجنرال ديغول إلى الحكم سنة 1958 استلم وزارة الإعلام، إلا أنه تحوّل إلى أشد المعارضين لسياسة ديغول في الجزائر، وبسبب تورّطه في منظمة الجيش السري الفرنسية، وخوفا من إلقاء القبض عليه لجأ إلى روما إلى غاية أكتوبر 1968. عاد إلى بلده بعد إعلان العفو العام وتوقيف المتابعات القضائية ضده. بعدها تفرّغ للكتابة، فأصدر مجموعة من إصدارات حول الجزائر منها: Aimée et souffrante Algérie, Le drame algérien et la décadence française, l'espérance trahie, la page n'est pas tournée وافته المنية سنة 1990. للمزيد من التفاصيل انظر: Yves courrière, la guerre d'Algérie..., T V, op.cit, pp 2193-2194.

(1) - Jacques Soustelle, *Aimée et souffrante Algérie*, Paris, Plon, 1956, p 28.

(2) - نظام استثنائي يحدّ من الحريات العامة، "يطبّق في حالة الخطر المدهم الناتج عن مساس خطير بالنظام العام" وكذلك في حالة "أحداث تمثّل في طبيعتها وخطورتها طابع الكوارث العامة، وتم سن هذا الإجراء القانوني خلال حرب الجزائر إذ نصّت المادة الأولى منه على أنه يمكن تطبيقه على كامل أو جزء من تراب - الوطن الأم- والجزائر، أو عمالات ما وراء البحار، سواء في حالة وقوع خطر داهم نتيجة اضطراب الأمن العام، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثة العمومية نظرا لنوعيتها وخطورتها، من شأنها أن تعرّض الأمن للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية. طبقته السلطات الفرنسية تجنبا للجوء إلى "حالة الحصار" التي تدعو إليها أحكام الدستور أثناء الدخول في حرب أو عندما يتمرد الجيش. وقد جاء في بيان لوزارة الداخلية الفرنسية "أن حالة الطوارئ" تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات، بينما تؤدي "حالة الحصار" إلى تفكيك الهياكل التقليدية الإدارية لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية. ذلك أن "حالة الطوارئ" تبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم. والحقيقة أن "حالة الطوارئ" هي ذاتها حالة الحصار، لأنها تتضمن إجراءات تقضي على الحريات الفردية. ومن جملة تلك الإجراءات النفي أو الحكم بالإقامة الجبرية، إخضاع المنازل للتفتيش ليلا ونهارا، مراقبة الصحافة والنشاط الثقافي (غلق قاعات السينما والمسارح) وإحلال القضاء العسكري محل القضاء المدني الخ. للمزيد من التفاصيل انظر: أحمد سعيغان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2004، ص 140. وأيضا: محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص 33-34، 59.

(3) - للمزيد من التفاصيل حول مجمل مواد قانون حالة الطوارئ بالجزائر انظر:

- Gouvernement Général de l'Algérie, *journal Officiel de l'Algérie Lois et décrets*, N° 55- 385, 1er semestre, 8 Avril 1955, pp 678- 679.

في الجهات التي أعلن فيها بالبلاد الجزائرية⁽¹⁾، قد نال مصادقة الحكومة، وإن الحكومة تريد أن يقع تنفيذ هذا القانون الذي فرض حالة الطوارئ بحذافيره، للإسراع بوضع حد للحالة الحاضرة... وأنه تقرّر وجوب تنسيق الأعمال بين السلطتين العسكرية والمدنية في الجهات التي أعلنت بها حالة الطوارئ بعمالة قسنطينة، ولهذا فإن هذه الجهات توضع تحت سلطة عسكرية ابتداء من يوم غرة ماي 1955، يتولاها جنرال كبير يقع تعيينه لتلك المهمة. ووظيفة هذا الجنرال هي أن يباشر تحت سلطة وتحت إشراف عامل العمالة سائر الأعمال المدنية والعسكرية ومباشرة العمليات، وتكون تحت تصرفه سائر الوسائل المدنية والعسكرية الموجودة بعمالة قسنطينة (الجند، قوى الشرطة، الجندرية، فرق القوم وغيرها من قوات ردعية"⁽²⁾.

ولتطبيق بنود هذا الإجراء الزجري الجديد بدءا من الأوراس وتمديده إلى غاية الحدود التونسية وتحقيق النتائج المرجوة منه⁽³⁾، استعانت السلطات الاستعمارية بأمر جنراليتها فاستون بارلانج Gaston Parlange⁽⁴⁾، الذي عين على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية في الأوراس، وانضم تحت سلطته رؤساء الدوائر والإدارة والشرطة وكل القوات العسكرية المتمركزة في المنطقة بما في ذلك قوات الدرك، ووضع تحت تصرفه الفيلق الأكثر أوسمة من

(1) - إن المناطق التي فُرضت عليها "حالة الطوارئ" في البداية وورد ذكرها في الجريدة الرسمية الفرنسية الصادرة بتاريخ 8 أفريل 1955 تحت رقم 55- 386 هي: 1- دائرة تيزي وزو (القبائل الكبرى)، 2 - دائرة باتنة (جبال الأوراس)، 3 - والبلدية المختلطة بتبسة. وفي 23 أفريل 1955 تم تطبيق المادة 12 من قانون حالة الطوارئ في الدوائر القضائية (باتنة، قالمة وتيزي وزو) وتم تمديده في 7 أوت 1955 لمدة ستة أشهر، وتم تعميم هذا الإجراء في 28 أوت من نفس السنة في كامل التراب الجزائري بعد الهجومات على الشمال القسنطيني. وأعلن عن تطبيقه أيضا في 22 أفريل 1961 بعد وقوع الجزائر العاصمة ليلة 21- 22 أفريل من نفس السنة في يد الجنرالات الانقلابيين: زليمر، جوهو، شال، صالان: انظر: A.N.O.M, Boite N° 1099/81 F, Mesures militaires prises Aout 1955, p 19. وأيضا: Décrets N° 55- 440 du 23 Avril 1955, JORF du 23 Avril 1955, p 4106; .

(2) - البصائر، عدد 317، 6 ماي 1955، ص 8.

(3) - تمثلت المهمة الأساسية لقائد المنطقة المكلف بتطبيق قانون حالة الطوارئ في تقوية القبضة الحديدية على السكان، من خلال الاتصال المباشر بين السلطات الإدارية الفرنسية والمواطنين، للاستزادة أكثر انظر: Jean vaujour, op.cit, p 438.

(4) - فاستون بارلانج Gaston Parlange من مواليد 24 أوت 1897 بمدينة بايون الفرنسية، تطوّر منذ سن مبكرة (17 سنة) في الجيش الفرنسي (مشاة) وأصبح ملازما عام 1919. شارك في الحرب العالمية الأولى، وكان من ضمن المشاركين في كتيبة للقناصة خلال العمليات العسكرية بالمغرب إلى جانب إشرافه على فرق الطابور المغربي، تمت ترقيته إلى رتبة ملازم أول عام 1921. وفي عام 1924 كلف بمصلحة الاستعلامات ثم عُيّن في مارس من عام 1942 رائدا وتولى قيادة الطابور الخامس والسابع عشر بالمغرب، كما تولى قيادة فرق القوم ثم عين مفتشا في المصالح الخاصة، رُقي إلى رتبة جنرال مشرفا على الحدود المغربية- الجزائرية. مكث بالمغرب إلى غاية سنة 1955. وفي ماي من نفس السنة وضع بصفة مؤقتة تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر للاستفادة من خبرته في التعامل مع الوسط البربري، ثم عين قائدا للجهات الموضوعة تحت حالة الطوارئ، وكلف بمهمة القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية بأوراس النمامشة، ومارس خلالها على السكان مختلف أنواع القمع والقتل والحرب النفسية بعد تأسيسه "المصالح الإدارية المختصة" بمساعدة عدد من الضباط الذين باشرُوا مهمة الاستعلامات بالمغرب الأقصى وكان ملما باللغة العربية. وفي عام 1956 عين على رأس عمالة الأوراس، وعيّن عام 1959 من قبل بول دولوفرييه Paul Delouvrier مفتشا عاما على المحتشدات واستقال من هذا المنصب عام 1960. وافته المنية عام 1972. للمزيد من التفاصيل انظر: البصائر، مصدر سابق. وأيضا: Ives courrière, la guerre d'Algérie... , TV, op.cit, p 2185.

فيالق الجيش الفرنسي الذي وصل إلى قلب الأوراس يوم 3 مارس 1955. وشُرع في تطبيق هذا القانون وتنفيذه في نفس الشهر والسنة في كل من منطقة باتنة وجنوب تبسة والحدود الجزائرية فقط، على الرغم من أنه اقترح للتطبيق في الأوراس وناحية القبائل أيضا، وكان الهدف من تطبيقه بالنواحي المذكورة، هو قطع كل المنافذ أمام الثوار وخنق الثورة في مهدها بعزل الأوراس عن القطر التونسي⁽¹⁾ وأخضعت أيضا وادي سوف لهذا الإجراء بسبب اتخاذها من قبل الثوار ممرا لإيصال الأسلحة من ليبيا إلى الأوراس⁽²⁾.

اعتقدت السلطات الفرنسية بأن تطبيق حالة الطوارئ سيمكّنها فعلا من عزل الشعب عن ثورته و عزل الأوراس عن الجنوب التونسي، لمنع وصول الأسلحة من ليبيا وتونس، والحد من انتشار الثورة إلى بقية المناطق، لكن ما حدث لم يكن في الحسبان، ففي أبريل 1955 امتد لهيب الثورة إلى ناحية مسكانة وبوخضرة، وأرسلت أفواج من المجاهدين من جبال النمامشة إلى عين فكرون وعين البيضاء، وإلى غاية جبال الحضنة، ونحو سوق أهراس وبني صالح حتى بلغ ناحية القالة. كما عرفت جبال الشمال القسنطيني هي الأخرى نشاطا ثوريا مكثفا خاصة في القطارة، سمندو، الهريّة، الفرارم ناحية القبائل الصغرى. وقد أرجع الجنرال بارلانج تزايد هذا النشاط الثوري إلى قوة الضغط العسكري المُمارس من قبل الجيش الفرنسي تطبيقا لحالة الطوارئ، الأمر الذي دفع ببعض فرق جيش التحرير الوطني من تغيير استراتيجيتها الحربية واضطرارها إلى مغادرة المنطقة الأولى باتجاه المنطقتين الثانية والثالثة لتصعيد عملياتها الثورية هناك⁽³⁾، فاضطرت السلطات العسكرية في الجزائر لطلب الإمدادات العسكرية الإضافية، لردع الثوار والقضاء عليهم.

3-4 - تعزيز التواجد العسكري:

بسبب تردّي الوضع الأمني، ألحّت القيادة العسكرية في الجزائر على ضرورة تدعيم الجيش الفرنسي بأكبر عدد من القوات العسكرية الإضافية، بهدف التحكم في الأوضاع التي وُصفت بالصعوبة والحرّة للغاية، والتي أرغمت القوات الفرنسية على الاكتفاء بمهمة الدفاع وتأمين الحماية للمراكز الحساسة فقط والقيام ببعض المناوشات، وعجزها غالبا في شن هجمات مُضادة لمطاردة الثوار والقضاء عليهم، وهذا ما لمسّه جاك شوفاليي خلال قيامه بدورة استطلاعية بالأوراس، وأقرّ كاتب الدولة للقوات الحربية بحاجة الجيش الفرنسي للمزيد من الإمدادات العسكرية والاعتراف بصعوبة القضاء على الثوار، إذ بعد إخضاع الأوراس

(1) - يوسف مناصرية، "قوات الجيش الاستعماري في مواجهة الثورة التحريرية في المنطقة الأولى (أوراس النمامشة) 1954-1956"،

مجلة الذاكرة، عدد 6، نوفمبر 2000، ص ص 60-61.

(2) - S. A , « Face à chihani Bachir, « le général Parlange, la situation militaire des Aurès du côté français », in *Revue Archives d'Algérie*, N° 13, éditions ANEP, 2005, p 10 .

(3) - Annie Rey- Goldzeigher, *op.cit*, p 49.

للتفتيش، تيقن بأن جيشه بحاجة ماسة للكثير من العنصر البشري والمزيد من الوقت مستقبلا للقضاء على الثورة هناك"⁽¹⁾.

بالفعل لم يكن بحوزة قائد المنطقة العاشرة سوى عدد قليل من القوات القمعية لا تتعدى ثلاث كتائب من الزواف⁽²⁾، وثلاث أفواج من القناصة، وفوج من المظليين، وثلاث كتائب من المشاة، منها اثنان تم إعادتهما إلى تونس بعد تخفيض عدد جنودها من مستودع الليف الأجنبي، أربعة فيالق من سلاح الفرسان المدرعة وسرية واحدة من الصبايحية⁽³⁾، أي ما مجموعه 19 كتيبة و 12 سرية، نصف عناصرها كانت قيد الاستخدام، ويضاف إلى هذه القوات، عناصر في سلاح المدفعية، والهندسة، وسلاح الإشارات، والقطارات⁽⁴⁾. وخلال زيارة تفقد واستطلاع الأوضاع عن قرب بالأوراس أعلن فرانسوا ميران عن الإرسال العاجل نحو الجزائر للفيلق الـ 35 للمشاة المتمركز في بلفور Belfort و 100 من مدفعي الفيلق 477 المتمركز في فالانس Valence⁽⁵⁾.

إن العدد الضئيل للقوات الفرنسية، كان وراء فشل السلطات العسكرية في وضع حد لاتساع رقعة الثورة عبر كامل مناطق الجزائر خاصة في السنة الأولى من اندلاع الكفاح المسلح،

(1) - *Le Monde*, N° 3058, 23 janvier 1955, p 1.

(2) - تسمية أطلقها المستعمر الفرنسي على الجندي الجزائري العامل في صفوف الجيش الفرنسي، كما أن كلمة "زواف" نعت تحقيري يُطلق على الشخص المهلول أو المهرج. وتذكر الروايات التاريخية أنها مشتقة من تقليص اسم قبيلة زواوة أطلقها الإغريق ثم الرومان على لهجات البربر القاطنين في شمال إفريقيا. وتعود فكرة إنشاء فرقة عسكرية محلية إلى دو بورمون في نهاية أوت 1830، إلا أنه ترك تنفيذ الفكرة لخلفه كلوزيل الذي أنشأها في أول أكتوبر 1830 وأطلق عليها تسمية "الزواف"، وهي فرقة مشاة مكونة من بعض الجزائريين المرتزقة. وقد استغرق تأليف هذه الفرقة وفرستها وقتا طويلا، إذ كان بعض الشبان يلتحقون بها ثم يفرون منها، وكان رؤسائها ضباطا فرنسيين. وقد جعلوا لهذه الفرقة لباسا متميزا معظمه في اللون الأحمر باستثناء قادتهم الذين تميزوا بلباس أزرق. للاستزادة أكثر انظر: عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور مأساة مبيتة، ترجمة: الحاج مسعود مسعود، ج 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 249. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، القسم الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 62. وأيضا: Pierre Mac Olan, *la Légion étrangère*, Edition Flammarion, Paris, 1993, p 914.

(3) - فرقة عسكرية من المجندين الجزائريين كانوا في خدمة سلطات الاحتلال الفرنسي منذ تشكيلها في حوالي سنة 1831. ساهمت بشكل كبير بزعامة الأغا مصطفى بن اسماعيل في محاربة الأمير عبد القادر بالقطاع الوهراني، وفي الشرق الجزائري كانت من أتباع ابن قانة شيخ العرب البسكري وأدت نفس المهمة. وهي نوعان، فرق المشاة التي تتقدم كتائب جنود الاحتلال لإخضاع المناطق التي يصعب على جنود الاحتلال إخضاعها، وفرق أخرى من القومية كانت تعمل كشرطة أقاليم تابعة للسلطات الفرنسية بهدف ضمان الحراسة خدمة لمصالح سلطات الاحتلال. وأنشئت كذلك خصيصا لمراقبة الجزائريين وقمعهم وجلب الضرائب بالقوة، ومنع التجارة الحدودية عليهم. واختصت هذه الفرقة الخيالة أيضا في مطاردة الثوار منذ اندلاع الثورة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954 وتدعيم الوجود الاستعماري في الجزائر، ثم تدعمت عناصرها بتجنيد العملاء (الحركي) وتدريبهم في صفوف الصبايحية، واستمر دورها المخزي إلى غاية نهاية حرب التحرير الجزائرية. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد بجاوي، المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1900، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، السنة الجامعية 2005/2006، ص 89. وأيضا: يوسف مناصرية، "التنظيمات التي أنشأتها فرنسا لمحاربة الثورة"، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بولاية البليدة يومي 24-25 أبريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

(4) - André Lenormand, *op. cit*, p 27.

(5) - كوليت وفرنسيس جونسون، الجزائر خارجة عن القانون، ترجمة محمد المعراجي، دار النشر نالة، 2014، ص 225.

لذا راهنت الحكومة الفرنسية على "التفوق العسكري" عددا وعدة، باعتباره العامل الرئيسي والحاسم الذي يمكنها من القضاء على الثوار، لذا سارعت إلى اتخاذ عدة تدابير عسكرية استعجالية نذكر منها:

4-3-1- استقدام أولى الإمدادات العسكرية:

بعدما أكد جاك شوفالي كاتب الدولة الفرنسي للدفاع ونائبا في البرلمان الفرنسي، بأن الحكومة الفرنسية لن تقبل مهما كانت الظروف بأي إرهاب فردي ولا جماعي وأن جميع التدابير الصارمة سوف تتخذ⁽¹⁾، أوضح أيضا دواعي استقدام القوات العسكرية من الشرق الأقصى بما يلي: "لقد قررنا استعمال جزء من القوات العسكرية العائدة من الهند الصينية، فيها سنقوي، بل سنؤطر فرق القومية (Goumier) والحركي (Harkis)⁽²⁾ التي ينبغي أن تكون الطليعة والعمود الفقري المعول عليه في إعادة الأمن إلى شمال إفريقيا كله"⁽³⁾. أما فرانسوا ميران فبرر دواعي استقدام الوحدات العسكرية من الخارج بـ "غياب جيش محترف الذي لم يُترك في الجزائر"⁽⁴⁾.

وصلت أولى التعزيزات العسكرية في الأيام الأولى من نوفمبر 1954، وأول كتيبة من المظليين شقت طريقها إلى أريس كان في 4 نوفمبر 1954. وفي 6 نوفمبر اتجهت كتيبة أخرى إلى فوم الطوب. وفي 7 نوفمبر استقرت الكتيبة الأولى للقناصة المظليين في الجنوب الشرقي من خنشلة. وفي 8 نوفمبر عوّصت الكتيبة الرابعة قوات اللفياف الأجنبي بـ "تكتوت"⁽⁵⁾. وأمام الإلحاح الشديد للجنرال بول شيريار لتدعيم صفوف الجيش الفرنسي في الجزائر بقوات إضافية، استقدمت قوات المظليين ذوو القبعات الزرقاء التابعة للعقيد بول ديكورنو Paul Ducournau⁽⁶⁾ خصيصا لدراية قائدها الواسعة بتكتيكات الحرب في فيتنام فكانت وجهتها فم

(1) - Dépêche de Constantine, N° 16.132, 25 Novembre 1954, p p 1-3.

(2) - إن لفظ الحركي يعني مفهومها الشعبي في الذاكرة الجماعية، كل الجزائريين الخونة، الذين باعوا ضمائرهم للسلطات الاستعمارية، والتحقوا بالجيش الفرنسي بشكل علني ومكشوف، فأصبحوا إحدى القوات الإضافية الفاعلة في المجهود الحربي الفرنسي لمحاربة المجاهدين والمناضلين. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1962-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2001، ص 43، وأيضا: عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص ص 147-148.

(3) - Le Monde, 25 Novembre 1954, p 1.

(4) - انظر مداخلته الكاملة في الجمعية الوطنية بتاريخ 4 فيفري 1955 نشرت كاملة في :

JORF , Assemblée algérienne , séance du 4 Février 1955, p 755.

(5) - Benjamin Stora, **Appelés en guerre d'Algérie**, éditions Gallimard, S.D , p 17 .

(6) - بول ديكورنو Paul Ducournau من مواليد 10 أكتوبر 1910 بأورتيز بفرنسا، تخرج من المدرسة العسكرية سان سير (1930-1931)، رقي إلى رتبة ملازم ثان (1932)، بعدها عين على رأس الكتيبة الخامسة عشرة للقناصة الجزائريين بفاس، وشارك في عمليات الأطلس الكبير عام 1933. عين ملازما في 1 أكتوبر 1934. ثم ألحق بالفيلق الخامس عشر للقناصة الجزائريين. ووقع أسيرا خلال الحرب العالمية الثانية، لكنه استطاع الفرار في 25 جوان 1941 والتحق بالمنطقة الحرة. رُقي إلى رتبة مقدم في 1 جويلية 1951، وعين مؤطرا لوحدة المظليين بالهند الصينية التي غادرها في 25 نوفمبر 1953 باتجاه فرنسا حيث رُقي هناك إلى رتبة عقيد. بعدها انتقل =

الطوب بعد أن قدّمت استعراضها أمام السلطات الرسمية في 11 نوفمبر 1954 في شوارع الجزائر العاصمة⁽¹⁾. ويبدو واضحا أنه بوصول هذا العقيد المهزم في الهند الصينية على رأس القوات العسكرية، كانت قيادة الجيش الفرنسي تريد التخلّص من عقديها النفسية بعد هزيمتها الساحقة في الشرق الأقصى وتحديدا في معركة ديان بيان فو، وبمجرد تمركز مقر قيادته في أريس، قرّر مطاردة عناصر جبهة التحرير الوطني في معاقلمهم بالتلال وبلا هواده مستعينا في ذلك بولاء بعض الشاوية لسلطات الاحتلال⁽²⁾.

ونظرا لقوة الثورة في مطلع سنة 1955 كان أكبر عدد للقوات الفرنسية متمركزة في الأوراس وعلى الحدود الجزائرية التونسية بلغت إلى غاية 15 فيفري من نفس السنة 79400 بين عسكري ودركي نظامي تساعدوا مختلف القوات الأخرى المنتشرة في القطاعات والمصالح الإدارية، موزعة على النحو الآتي:

في الأوراس:

- فيلق واحد (1) من المظليين.

- 7 فيالق من الرماة الجزائريين

- 3 فيالق من اللفييف الأجنبي

- فيلق واحد (1) الطابور المغربي

على الحدود الجزائرية التونسية:

- 3 فيالق من المظليين

- فيلق واحد (1) الرماة الجزائريين

- كتيبة صحراوية واحدة من اللفييف الأجنبي

وباستخدام هذه القوات بلغ مجموع التشكيلات العسكرية 16 فيلقا وكتيبة صحراوية تجمّعت في المنطقة الأولى، بينما تمركز فيلقان اثنان في المنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة وضواحيها)، وخمس فيالق في المنطقة الثالثة، وأربع فيالق في المنطقة الخامسة، أما المنطقة

= إلى الجزائر وتحديدا إلى منطقة أريس بالأوراس على رأس المظليين باعتباره مختصا في الحرب المضادة لحرب العصابات، وطارد الثوار الذين نصبوا له كمينا إلى غاية القضاء على 33 مجاهد من بينهم الشهيد قرين بلقاسم واعتقال 18 نائرا. وخلال حرب الجزائر تقلّد عدة مسؤوليات للقضاء على الثورة خاصة في الجزائر العاصمة وتحديدا بحي القصبة بواسطة جهاز الحماية الحضري بدعم من الجنرالين ماسو ولاكوس مستوحاة من الطرق النازية، التي يخضع بمقتضاها سكان الأحياء لإحصاء دقيق. وكل أجنبي يتم إيواؤه يبلغ عنه فورا إلى أقرب قائد وحدة بعين مكان، ويستوجب على هذا الأخير التأكد من هوية القادم الجديد. تم ترقيته إلى رتبة لواء في 1 جوان 1960، وافته المنية في 31 أوت 1985. انظر: محمد تقيّة، حرب التحرير في الولاية الرابعة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 124. وأيضا:

Alistair Horne , **Histoire de la guerre d'Algérie**, Traduit de l'anglais par :Yves Guerny, Editions DAHLAB, 2007, p 106 .

(1) - Yves Courrière, la guerre d'Algérie, T1, les Fils de la Toussaint..., **op. cit**, p 361.

(2) - Alistair Horne, **op. cit** , p 106.

الثانية فكانت تحت مراقبة قوات القطاعات المتكونة من خمس فيالق وكتيبة مؤرّعة على قسنطينة كلها⁽¹⁾.

تضاعفت قوات الجيش الفرنسي في الجزائر خلال سنة 1955 بشكل محسوس في مطلع كل شهر وعلى مدار نفس السنة المذكورة مثلما يوضحه الجدول الآتي:

1 جانفي 1955	1 جويلية 1955	1 ديسمبر 1955
66238	101636	169599

ومردّ هذا الارتفاع، إسراع السلطات العسكرية لجلب ما تبقى من قواتها النظامية المُقاتلة في الشرق الأقصى بعد أن تمّت تسوية مسألة الهند الصينية وتوجيه الفلول العسكرية المهزومة هناك نحو الجزائر كما سبق توضيحه، وترحيل وحدات الميتروبول والقوات الفرنسية المسلّحة التي كانت متمركزة أيضا في ألمانيا الفيدرالية، خاصة كتيبة القناصة الألبين التي تم نقلها إلى تبسة⁽²⁾.

وتعزيزا لقواتها الردعية، قرّرت قيادة الجيش الفرنسي إرجاع قوات إضافية من تونس إلى الجزائر، مثلما أكّده جريدة Alger Républicain التي أفادت قراءها بمغادرة فرقة المشاة الرابعة عشرة، التي سبق وضعها تحت قيادة الجنرال فاستون لوفو Gaston Lavaud، وتمركزها بتونس منذ صائفة 1954 وتحديدًا في منطقة صفاقس لمدة ثمانية أشهر للقضاء على الفلاقة التونسية، وتقرّر إعادتها إلى الجزائر بصفة نهائية في مطلع سنة 1955 لتدعيم القوات المتمركزة في قسنطينة بهدف القضاء على الثوار الجزائريين بمعاقلهم⁽³⁾.

وبوصول هذه الامدادات ارتفع تعداد قوات المنطقة العسكرية العاشرة إلى المستوى الذي طلبه شيريار إذ "وصل في تاريخ 15 أكتوبر 1955 إلى 175.000 رجل يتوزعون على النحو التالي: 87 فيلقا، 31 كتيبة مدرّعة، 6 سرايا، 11 مجموعة في سلاح المدفعية، 6 مدرعات في سلاح النقل، 16 كتيبة في الدفاع الميداني، 74 كتيبة ريفية، بالإضافة إلى وحدات الحماية وتعداد هام من عناصر الدرك، ولا تدخل القوات الجوية والبحرية والشرطة في حساب هذا التعداد⁽⁴⁾.

(1) - يوسف منصّرية، "قوات الجيش الاستعماري في مواجهة الثورة التحريرية...." مرجع سابق، ص 64-65.

(2) - Mathieu alban, « les effectifs de l'armée française en Algérie 1954-1962 », in Jean Charles Jauffret et Maurice Vaisse, *Actes colloque de Montpellier des 5 et 6 Mai 2000*, organisé par le Centre d'études d'Histoire de la Défense et l'UMR, No 5609, Société, Idéologie, Défense, du CNRS, Editions complexe 2001, p 40.

(3) - Alger Républicain, N° 3558, 1er janvier 1955, pp 1-5.

(4) - محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 395.

يمكن أن نستدل على هذا الارتفاع الملحوظ للقوات الاستعمارية في الجزائر بمدى جدية الرهان الاستعماري على وأد الثورة الجزائرية منذ فترة مبكرة من اندلاع الثورة التحريرية، بتجنيد أكبر عدد من القوات المقاتلة النظامية، إذ لجأت سلطات الاحتلال إلى تعزيز قوات الجيش الفرنسي في الجزائر برفع عدد أفراد الجيش النظامي العامل في الجزائر، من 80.000 جندي وضابط في بداية سنة 1955 إلى 190.000 جندي وضابط خلال نفس السنة⁽¹⁾، والتعجيل بتدعيمه بجنود الخدمة العسكرية طبقا لقرارات سلطات الاحتلال بتاريخ 23 أوت 1955 القاضي باستدعاء الفئة الأولى من مجندي عام 1954، البالغ عددهم 104.000 تم توجيههم إلى الجزائر في مهمة استتباب الأمن المزعوم نوضحه فيما يلي.

4-3-2- تعبئة جنود الخدمة العسكرية:

بمجرد انتشار المد الثوري في العديد من مناطق الجزائر كانت القناعات السائدة لدى الساسة الفرنسيين وعسكريهم، مشروعية إرسال جنود الخدمة العسكرية إلى الجزائر للقضاء على "المتمردين"، وهي مسألة غير قابلة للنقاش لأن "الجزائر هي فرنسا"، وتم تبرير هذا الإجراء بالأمر المشروع من أجل الدفاع عن التراب الفرنسي وسلامة الجمهورية. وبعد شهر من اندلاع الثورة أعلن وزير الداخلية فرانسوا ميران في 11 ديسمبر 1954 بقصر بوربون Bourbon عن قرار إرسال جنود الخدمة العسكرية إلى الجزائر وبرّر هذا الإجراء بما يلي: "ينتقد البعض استعمالي المجندين الفرنسيين الشبان إجباريا لمحاربة التمرد في ظروف تُذكر حقيقة بظروف الحرب، وهم يجابهون خصما لا يرحم، وعلى أرضية صعبة... وأقول : نعم ! لدي الحق المعنوي في أن أفعل هذا للمحافظة على وحدة الأمة، التي هي الواجب الأساسي للمواطنين. وأظن أن واجبنا جميعا هو أن نعمل كل شيء للمحافظة على وحدة الجمهورية... إن وحدة الأمة هي التي تملي علينا واجبنا... ولا نشك هنا في أننا سنواصل بذل جميع الجهود للحفاظ على وحدة فرنسا"⁽²⁾.

ورغم إرسال المدد العسكري جلّ جنوده شباب في مقتبل العمر والذي قال بشأنهم وزير الدولة لشؤون الحرب جاك شوفاليي في نهاية ديسمبر 1954 أمام مجلس الجمهورية أنه تم إطلاق سراح الجنود من دفعة 53 (وحدة نوفمبر) الآباء أو المسؤولين عن عائلاتهم، كما وعد أنه اعتبارًا من 1 فيفري 1955 سيتم إطلاق المجموعة الثانية بأكملها من دفعة 1953. وقدم توضيحات بخصوص تأخير عمليات تسريح هذه الدفعات في بلدان شمال إفريقيا لبضعة أيام، للسماح بتوطيد الصلة مع العناصر العائدة من الهند الصينية الذين يُعادون إلى الوطن بمعدل 12.000 رجل شهريًا، كما أوضح بخصوص قرار تسريح المجندين وفق ما حُطّط له في

(1) - SHAT, 1H 1102/Dossier No 1, Évolution de la situation en Afrique française du Nord (1955-1956) .

(2) - Le Monde, 12-13 Décembre 1954, p 1.

نهاية فيفري 1955، أن الوحدات المقاتلة التي أرسلت إلى الجزائر قد مسّها قرار التجنيد بدون تمييز، وأعرب عن استعداده لإعادة الشباب لهم مسؤوليات عائلية إلى فرنسا⁽¹⁾.

وبالنظر إلى تزايد انتشار المد الثوري، طلب قائد المنطقة العاشرة بول شيريار بباريس يوم 21 فيفري 1955 أمام لجنة قادة هيئة الأركان إرسال المزيد من الإمدادات العسكرية واصفا الوضعية بـ "المتدهورة في العمق"، ولهذا السبب اتخذ إدغار فور قرار فوري بعدم تسريح جنود الخدمة العسكرية في بلدان شمال إفريقيا قبل 31 مارس 1955، إلا أن هذا الإجراء لم يكن كافيا، فأتخذ قرار آخر في 21 ماي 1955 بإعادة استدعاء الجنود الذين أنهموا الخدمة العسكرية ويتعلق الأمر بدفعة 1953-2 من مواليد الجزائر أو المقيمين فيها بصفة مؤقتة، وكان عددهم الإجمالي في منتصف أوت 1955 يقدر بـ 16500 رجل⁽²⁾.

وبعد الهجومات التي خطّط لها القائد زيغود يوسف بالناحية الثانية من الشمال القسنطيني⁽³⁾ بمساعدة سكان الريف لتخفيف الضغط على معقل الثورة بالأوراس، وتضامنا مع المغاربة الذين نفذوا أيضا هجومات بعدة مدن مغربية⁽⁴⁾ في نفس التاريخ تنديدا بالسياسة

(1) - Alger Républicain , N°3557 , 2-3 janvier 1955. p 1 .

(2) - Jean Charles Jauffret, **Soldats en Algérie 1954-1962, Expériences contrastées des hommes du contingent (collection Mémoires)**, Editions Autrement, France, 2000, pp 29 -31.

(3) - استهدفت الهجومات كافة المنشآت والمراكز الحيوية الاستعمارية بمساعدة سكان الريف والمدن بالناحية الثانية من الشمال القسنطيني بعد تنظيمهم من قبل زيغود يوسف ومرافقيه خلال تسعة أشهر التي سبقت عمليات من 20 أوت 1955. وتأكيذا لدور الشعب خلال الهجومات أضاف إبراهيم شيبوط أن الهجوم تم عبر مراحل خلال 3 أيام : بدءا من منتصف نهار 20 أوت 1955 بقيادة البطل زيغود يوسف، وشملت أكثر من 26 مدينة وقرية بالشمال القسنطيني. استهدفت العمليات المسلحة كافة المنشآت والمراكز الحيوية الاستعمارية، ومراكز الشرطة والدرك في المدن؛ ومزارع المعمرين في القرى والأرياف. وقد تمكّن المجاهدون من احتلال عدة مدن وقرى في هذا اليوم المشهود مما سمح للجماهير الشعبية بالتعبير عن رفضها للاستعمار ومساندتها لجهة وجيش التحرير الوطنيين، كما أشار شيبوط إلى ردة فعل السلطات الفرنسية على الهجومات الجريئة لجيش التحرير الوطني، إذ شنت حملة توقيف وقمع واسعة استهدفت الآلاف من المدنيين الجزائريين وأحرقت المشاتي وقصفت القرى جوا وبراً. وقامت الإدارة الفرنسية بتسليح الأوربيين، فشكّلوا ميليشيات فاشية وعمدوا إلى الانتقام من المدنيين الجزائريين العزل، حيث ارتكبت قوات الاحتلال مجزرة كبيرة خاصة في ملعب فيليب فيل بسكيكدة. ولقد خلّفت هذه المجازر مآسي كبيرة في صفوف الجزائريين إذ راح ضحيتها 12000 شهيد منهم 5000 بلفيلة (زفـf

(4) - في نفس التاريخ شهدت العديد من المدن المغربية: أسفي، الدار البيضاء، خنيفرة، الرباط، خريكة ووادي الزم انتفاضة عامة طيلة النهار وإلى غاية ساعة متأخرة من الليل، حيث خرج المواطنون رجالا ونساء هتفوا بحياة السلطان الشرعي محمد الخامس، وندّدوا بالمستعمر، واشتبك المتظاهرون مع قوات الجيش الفرنسي، وتحطيم المنشآت الأوروبية وكسر زجاج المقاهي والمتاجر، وقذف رجال الشرطة بالحجارة، مما استدعى الاستنجاد بـ 20.000 جندي واستعمال الدبابات والسيارات المصفحة، وتدخل الشرطة لقمع المتظاهرين. ولقد خلّفت هذه الحوادث استشهاد أكثر من 3000 واعتقال أزيد من 200 متظاهر. حورية وامان. الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة الدعم المغربي للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 المغرب وتونس نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية تخصص تاريخ حديث ومعاصر، السنة الجامعية 1437/1438 هـ الموافق لـ 2016/2017، ص 173.

الاستعمارية في البلاد وخلع الملك المغربي محمد الخامس عن عرشه منذ 20 أوت 1953، اضطرت السلطات الاستعمارية إلى تغيير استراتيجيتها العسكرية لتتماشى والتطور السريع للثورة وامتداد لبيب بالاستنجد بالمزيد من الامدادات الردعية لسحق الحركة الانتفاضية في بضع ساعات⁽¹⁾، حيث سارعت بسبب الظرف الأمني الذي وُصف بالصعب، لتعبئة جنود الخدمة العسكرية للقضاء على الثوار الجزائريين، بعد إلحاح الحاكم العام بالجزائر جاك سوستيل الذي طلب من الحكومة المركزية بباريس إمداده بقوات إضافية للقضاء على الثوار، وأمام هذا الإلحاح وقّع إدغار فور على مرسومين الأول بتاريخ 24 أوت 1955⁽²⁾ والثاني بتاريخ 28 أوت 1955 وبموجبهما تم استنفار وتعبئة أكبر عدد من المجندين الاحتياطيين الذين أنهموا خدمتهم العسكرية منذ ثلاث سنوات، لأنه وفقاً لقانون 31 مارس 1928، وبعد ثلاث سنوات من انتهاء خدمتهم الفعلية وعودتهم إلى الحياة المدنية، يظل المجنّدون تحت تصرف وزير الحرب الذي يمكن استدعاءهم إذا اقتضت الضرورة⁽³⁾، وهذا ما حدث حيث أُعيد استدعاء كامل دفعة 1953-2 (المجنّدون من مواليد 16 نوفمبر 1932 و 15 مارس 1933) وتم الاحتفاظ أيضاً تحت خدمة العلم الوحدات العسكرية 1954-1 (المجنّدون من مواليد 6 مارس و 31 أوت 1933) الذي كان من المفترض تسريحهم ابتداء من فاتح نوفمبر 1955. وهذا طبقاً للقانون المذكور أعلاه المتعلق بالتجنيد في الجيش الفرنسي⁽⁴⁾. ولتأطير هذه الدفعات من المجندين، تقرر أيضاً إعادة استدعاء الضباط وضباط صف الاحتياطيين طبقاً لمرسوم 28 أوت 1955 من مختلف الدفعات القديمة⁽⁵⁾، وقد مسّت هذه الإجراءات أزيد من 70.000 جندي احتياطي⁽¹⁾ مؤرّعين على مختلف القوات العسكرية على النحو الآتي:

(1) - افتتحت صحيفة ليكو دالجي صفحتها الأولى بخبر مفاده "اندلاع حركة انتفاضية دموية استهدفت قسنطينة، فيليبيل (سكيكدة)، وعدة مراكز في الشمال القسنطيني في منتصف نهاريوم السبت من قبل 800 ثائر ساقوا معهم أزيد 3000 فلاح متعصب. وتم استنفار قوات الأمن التي وضعت في حالة تأهب قصوى للتدخل بسرعة وفعالية" للمزيد من التفاصيل انظر: L'écho d'Alger, N° 15.823, p 1.

(2) - بناء على تقرير وزير الدفاع الوطني والقوات المسلحة، وبالنظر إلى قانون 31 مارس 1928 المتعلق بالتجنيد في الجيش، وبالنظر إلى المرسوم المؤرخ في 20 مارس 1939 المعدل لقانون 31 مارس 1928 فيما يتعلق باستدعاء جنود الاحتياط، وقّع إدغار فور على مرسوم 24 أوت 1955 الخاص باستدعاء دفعات 4/1952 و 1/1953 المتاحة، إذ نصت المادة الأولى من المرسوم المؤرخ في 24 أوت 1955 أنه سيتم استدعاء الرجال المنتمين إلى الجزء الرابع من فئة التعبئة لعام 1952 والجزء الأول من فئة التعبئة لعام 1953 للخدمة تحت العلم وفقاً للشروط التي حددها وزير الدفاع الوطني والقوات المسلحة. ونصت مادته الثانية بأن وزير الدفاع الوطني والقوات المسلحة، هو المسؤول عن تنفيذ هذا المرسوم بعد نشره في المجلة الرسمية للجمهورية الفرنسية. انظر:

J.O.R.F du 25 Aout 1955, p 08514. in [http : www.legifrance.gouv.fr/jo_pdf.doid](http://www.legifrance.gouv.fr/jo_pdf.doid) JORFTEXTE consulté le 19/04/2017. 14 H 54 .

(3) - A.N.O.M, Boite N° 1099/81 F, Mesures militaires prises Aout 1955, p 19.

(4) - Mohamed Harbi - Benjamin STORA , *La guerre d'Algérie, 1954-2004, la fin de l'amnésie*, Paris, Robert Laffont, 2004, p p 133-160.

(5) - A.N.O.M, Boite N° 1099/81 F, **op. cit.**

القوات البرية	القوات الجوية	القوات البحرية
57000	12000	2650

سمحت إجراءات التعبئة لجنود الخدمة العسكرية، بارتفاع تعداد الجيش الفرنسي في الجزائر في منتصف أكتوبر 1955 إلى 175.000 رجل، بما فيهم الجنود النظاميين، ورجال الدرك، وأزيد من 5600 مجند بصدد التعبئة⁽²⁾. وكان هذا العدد يشمل أيضا فئات الاحتياطيين المقيمين في الجزائر الذين تم استدعاءهم من جديد تحت العلم بموجب المرسوم رقم 55/1290 الصادر يوم 3 أكتوبر 1955، والموقع عليه من قبل إدغار فور، من أجل إنشاء وحدات من الدفاع الاقليمي⁽³⁾. وهذا ما دفع بالاتحاد الاشتراكي بمنطقة السين إلى تنظيم اجتماع في مطلع أكتوبر 1955 بقاعة Wagram للاحتجاج ضد قرار إرسال الشباب المجندين حديثا والإمدادات العسكرية إلى شمال أفريقيا⁽⁴⁾. وبخصوص مدة الخدمة العسكرية، قرّرت حكومة إدغار فور تمديد مدة الخدمة العسكرية بـ 24 شهرا بسبب نقص الموارد البشرية المؤهلة للتجنيد، بعدما كانت مدة الخدمة العسكرية محددة بـ 18 شهرا طبقا لقانون 30 نوفمبر 1950⁽⁵⁾.

وبهذه التدابير الاستعجالية وتحت غطاء "استعادة النظام والأمن" في الجزائر، شدّت طوابير من الجيش الفرنسي رحالها نحو الموانئ الجزائرية، وغالبتهم العظمى من المجندين للخدمة العسكرية، وينتمون إلى شتى طبقات المجتمع الفرنسي. ولقد توافدت هذه الطوابير العسكرية إلى الجزائر طيلة الحرب، إلى أن وصل تعدادها بناء على التقديرات الفرنسية إلى مليونين وسبعمائة ألف جندي (2.700.000) أُلقي بهم إجباريا في حرب استعمارية تدربوا خلالها على انتهاك حقوق الانسان بشكل صارخ، وعلى الأساليب الشبيهة بتلك التي اشتهرت بها مصالح

(1) - تتألف قوات الاحتياط من مواطنين مدنيين مدربين تدريبًا عسكريًا نظاميًا، ولا ينضوي أفراد الاحتياط في الأوقات العادية تحت السلاح، ولكن يتعين عليهم في أوقات التعبئة العسكرية للحروب وغيرها من الظروف الطارئة الانضمام إلى القوات المقاتلة في مسرح العمليات العسكرية. انظر: jean charles jauffret, Soldats en Algérie 1954-1962..., op.cit, pp 29-32.

(2) - كلود جوان، مصدر سابق، ص 34.

(3) - نفسه.

(4) - le Monde , 9-10 octobre 1955, p 1.

(5) - حدد قانون 30 نوفمبر 1950 مدة الخدمة الفعلية لمدة 18 شهرًا، لكن المشرع في عام 1950، يشير إلى قانون 31 مارس 1928 الذي يعمل بالمادة 40 من قانون 27 جويلية 1872، الذي ينص على القيام بالخدمة العسكرية الشخصية الإلزامية، مما يسمح للسلطة التنفيذية في حالة مواجهة التهديدات الأمنية بالاحتفاظ بالوحدات تحت الأعلام. بحيث ينقسم المجندون إلى فئتين: الفئة الأولى (خلال الفترة القانونية، أي 18 شهرًا)، والفئة الثانية (بعد الفترة القانونية). وفي هذه الحالة فكل جندي ملزم بأداء الفترتين أمام التدهور المستمر للوضع في الجزائر. انظر: jean charles jauffret, op.cit, pp 26-27

البوليس السري النازي "الغيستابو" (La Gestapo) التي اشتهرت بفضاعة تعاملها مع المعارضين⁽¹⁾.

لم تكن أولى الدفعات من المجندين الفرنسيين في حرب الجزائر على علم بحقيقة المهام المسندة إليهم قبل انتقالهم إلى الجزائر، لكن بمجرد احتكاكهم بالواقع الأليم للمستعمرة، أدركوا حقيقة مهمتهم هناك، إذ لم يكن مجيئهم من أجل فرض النظام والمساهمة في استتباب الأمن كما ادعى السياسيون والعسكريون، بل اقتيدوا حرب حقيقية ضد الثوار الجزائريين المكافحين من أجل استرجاع سيادته. ولقد رفض الكثير منهم تلك التبريرات، وأعربوا عن رفضهم المطلق لإقحامهم في حرب لم يكونوا مستعدين لها نفسياً⁽²⁾، ولا مؤهلين عسكرياً لمحاربة "عدو سري وسريع الحركة في الأدغال"⁽³⁾. وبالفعل انعكست نقص استعداداتهم والتحضيرات العسكرية سلباً في الميدان مثلما أكدّه وزير الداخلية المكلف بإعادة النظام، والذي اعترف للنواب "أنه يجب علينا أولاً فرض استعدادات معينة على جنودنا الشباب"، وهذا ما يفسر بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر على اندلاع الثورة، ارتفاع الأصوات في الجمعية الوطنية للتنديد بعدم نجاعة وفعالية العمليات العسكرية في القضاء على الثوار⁽⁴⁾.

كانت مواقف المجندين في إطار الخدمة العسكرية متباينة بين المجموعات التي كان يحذوها الأمل في انقضاء مدة الخدمة العسكرية في أسرع وقت وبسلام، وبين المجموعات التي تعالت أصواتهم بالاحتجاج منذ انطلاقهم من فرنسا إلى المستعمرة الجزائرية، حيث اعتبروا القتال من أجل الجزائر الفرنسية ليس من واجباتهم⁽⁵⁾، وبمؤازرة أهاليهم عبّروا عن تدميرهم وسخطهم لإقحامهم في هذه الحرب ورفضوا خوض غمارها، إلا أن سلطات الاحتلال اعتبرت هذا الرفض عصياناً وتمرداً على قرارات السلطات العسكرية وترتبت عنه عدة إجراءات عقابية نوضحها لاحقاً.

وترسّخت هذه القناعة أكثر بعد هجومات 20 أوت 1955، التي قتل ودفن بها ستين أوروبياً، وعلى اثر هذه الأجواء الكئيبة قام الأوروبيون بإضراب عام ساعة الدفن⁽⁶⁾، بينما انتشرت بين المجندين روح التمرد والعصيان ضد قرارات تعزيز القوات العسكرية الفرنسية بالجزائر، بتجنيد الشباب الفرنسيين للقضاء على جيش التحرير الوطني. ومما زاد الأمور إثارة

(1) - بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص ص 27-28.

(2) - كلود جوان، مصدر سابق، ص 36.

(3) - JORF , *Débats parlementaires*, séance du 4 février 1955, p 742.

(4) - JORF , *Débats parlementaires*, séance du 2 février 1955, p 636.

(5) - رفايل برانش، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، ترجمة بن محمد بكلي، أمدوكال للنشر، 2010، ص 32.

(6) - البصائر، عدد 331، يوم الجمعة 15 محرم 1375 هـ الموافق لـ 2 سبتمبر 1955، ص 5.

للرأي العام الفرنسي في الميثروبول تداول مختلف وسائل الإعلام المكتوبة حقيقة الوضع الأمني في الجزائر، ونشر خبر مراسيم تشييع جثامين الجنود القتلى خلال الهجومات على الشمال القسنطيني خاصة في فيلبفيل (سكيكدة). وردا على هذه المشاهد قام كلود بورديت Claude Bourdet⁽¹⁾ بتحرير مقال جريء موسوم بـ "Ne jetez pas le contingent dans la guerre"، مما تسبّب في حجز جريدة France Observateur⁽²⁾، المعروفة بالتزامها ودفاعها عن القضايا الفكرية، مما جعلها عرضة للمضايقات، حيث تعرض بعض صحافيينها للمتابعة القضائية، وتعرّضت أيضا بعض أعدادها للمصادرة والمراقبة والقصّ بسبب ما كانت تنشره عن الثورة الجزائرية⁽³⁾.

3-3-4- الاستنجد بالمستوطنين وقدماء المحاربين:

لم تخف جلّ الصحف الفرنسية الفزع الذي انتاب المعمرين من جراء عمليات الفاتح من نوفمبر وحصرتها في "30 عملية إرهابية" فقط مؤكدة بأنها أثارت اضطرابا وهلعاً، إلى حد تشبيه تلك الليلة بزلزال 9 سبتمبر 1954 الذي دمّر مدينة أورليانفيل Orleansville^(*) حيث علّقت جريدة le journal d'Alger بما يلي: "...إن الجزائر قد تحرّكت أمس! وليست الأرض هي التي زلزلت كما حدث في ليلة 9 سبتمبر، وليست الجماهير هي التي ثارت، بل إنه شيء أسوأ من هذا كله، إنه "الإرهاب" وهذا ما دفع السكان الأوروبيين لطلب الحماية من الجيش والدرك من "الإرهابيين..."⁽⁴⁾.

(1) - كلود بورديت Claude Bourdet من مواليد 9 أكتوبر 1909 في باريس، كاتب وصحفي، وناشط سياسي فرنسي في اتحاد اليسار الاشتراكي ثم الحزب الاشتراكي الموحد، وحركة نزع السلاح والسلام والحرية. منذ عام 1936 كان مسؤولاً عن مهمة في وزارة الاقتصاد الوطني في حكومة الجبهة الشعبية. تم تعيينه في عام 1939 كملازم في المدفعية وشهد الأوقات الصعبة خلال معركة فرنسا. ساهم كلود بوردي في نشر أزيد من 400 افتتاحية في جريدة Combat وكان مديرها، وكان من أشد المناهضين للاستعمار في الهند الصينية، وأدان القمع في مدغشقر وخاصة التعذيب في الجزائر، حيث كتب مقال بتاريخ 6 ديسمبر 1951 بعنوان "هل يوجد غستابو في الجزائر؟"، خلال محاكمات مناضلي المنظمة الخاصة 1951-1952 ومناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وبسبب انتقاده اللاذع للسلطات الاستعمارية التي أقدمت على "إقحام الشباب الفرنسي في حرب الجزائر القذرة وخسارة أفضل سنواتهم هناك، وربما تعرضوا للإصابة، أو حتى القتل، لسبب لم يوافق عليه سوى القليل منهم، في نوع من القتال الذي يثير الأغلبية". وفي عام 1961 وجه انتقادات إلى محافظ الشرطة موريس بابون بشأن الفظائع التي ارتكبتها الشرطة في باريس يوم 17 أكتوبر 1961 ضد الجزائريين الذين تظاهروا طبقا لتعليمات جبهة التحرير الوطني بفرنسا. نشر عدة مقالات في "Témoignage chrétien" "Politique hebdo" أو Politis وساهم بمقالات في أعداد خاصة من جريدة Nouvel Observateur، وألف سبعة كتب. توفي في 20 مارس 1996 في باريس عن عمر ناهز 86 سنة. وهو مؤلف للمزيد من التفاصيل انظر الموقع الآتي:

- <https://www.ordredelaliberation.fr/fr/compagnons/claude-bourdet>, consulté le 23/1/2021, 19 H 46mn.

(2) - Jean Charles Jauffret, soldats en Algérie..., op.cit, p 32.

(3) - أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 156.

(*) - الأصنام سابقا (الشلف حاليا).

(4) - journal d'Alger, N° 15 875, 02 novembre 1954. P 1.

كانت الغالبية العظمى من الرأي العام الأوروبي والصحافة البرجوازية تطالب بوضع حد "للاستفزاز الذي لا يُطاق" من المتمردين، وقمع حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية "وأجهزته الفاسدة"، واعتقال عناصره "الخونة" الذين يصرون على تشجيع المتمردين ويثبتون أن كل شرياتي من الأنانية "الاستعمارية" وتكثيف وسائل القمع العسكرية على حد وصف جون أربير Jean Arber القنصل العام لسويسرا بالجزائر العاصمة⁽¹⁾.

لقد تملكهم الفزع أكثر بالمناطق الجبلية في الأوراس حيث حوصروا ببعض القرى إشمول وآريس التي احتلت من قبل الثوار لمدة زمنية معتبرة، هذا الوضع دفعهم للصراخ مستنجدين في هلع لا يوصف طالبين النجدة والأسلحة من الجيش والدرك لحمايتهم من "الإرهابيين، وهذا ما عبّرت عبرت عنه جريدة الجزائر في صفحتها الأولى: "آريس محاصرة من الإرهابيين" يقول السكان لمدوبينا لا تتركونا لمصيرنا"⁽²⁾، ومن يومها لم يغادروا بيوتهم إلا وهم مسلّحين، وأصبح الكولون الذين كانوا من عاداتهم التنقل دون خوف في وسط الجزائريين وحتى عبر الأرياف لتفقد وحراسة حقولهم ومزارعهم، وبدأوا يصطحبون معهم عُمالهم من الأهالي في كل خرجاتهم تحسبا لأية هجومات من الثوار، ومنهم من كان مرفوقا بعون شرطة⁽³⁾.

وإزاء القلق والهلع الدائمين خوفا من فقدان مصالحهم، طالبت الأقلية الأوروبية بتسليحهم وتكوين الميليشيات وهدّدوا بإسقاط الحكومة ونزع الثقة منها حتى تستجيب لمطالبهم وتعمل بعنف لقمع المتمردين والقضاء على شبح الخوف الذي سكنهم، فشرعوا في ممارسة الضغط على الحكومة الفرنسية لمعاقبة الثوار وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية⁽⁴⁾ على المواطنين العزل. ففقدوا ضغطهم الذي قامت به الأقلية الأوروبية خلال هذه الفترة لم تضاهيها

(1) - DOCUMENTS DIPLOMATIQUES SUISSES .WWW.DODIS.SH.DODIS-9399, op. cit, p 2.

(2) - journal d'Alger, N° 15 876 , 3 novembre 1954, p1.

(3) - عبد الرحمن ميزان شريف، حرب الجزائر في فرنسا موريبان: جيش الخفاء، ترجمة العربي بونون، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 57.

(4) - كانت تعني عند الجنرال يول شيريار، إلقاء القبض كل رجال القرية وإرسالهم إلى المحتشدات إذا ما قام المجاهدون بقطع أعمدة الهاتف على مقربة من تلك القرية ويكون مصيرهم السجن بعد التغريم وإعادة غرس الأعمدة. وقد طبق الجنرال شيريار الإجراء خاصة في نواحي وادي الزناتي الكائن على بعد حوالي 60 كلم جنوب مدينة عنابة في حين يرى الجنرال "بوفر" أن المسؤولية الجماعية تعني هدم القرية بأكملها عندما يقدم مجهول من تلك القرية على إعدام جندي فرنسي واحد. ونفس الأسلوب القمعي اعتمدته ديكورنو في فيليبفيل (سكيكدة) ذلك أنه إذا نسف عمود للهاتف أو للتيار الكهربائي يُجبر السكان المجاورون على دفع ثمنه أضعافا وكثيرا ما استخلص هذا الضابط عن العمود الواحد مقدار عشرين ألف فرنك، وإذا خربت طريق فإن جميع القرويين من منطقة التخريب يسخرون ثم تفرض عليهم غرامة ، ومن لم يدفع في كلا الحاتين، فإن الجنود يأخذون من داره ما يظهر لهم أنه يبلغ قيمة ما وجب عليه دفعه، وتضرم النار في كوخ المواطن الفقير العاجز عن تسديد الدين. أما إذا وقع كمين في منطقة خاضعة لحكم ديكورنو فتسلط عقوبة جماعية على سكان المنطقة إلى حد الموت. وقد سبق له وان اعتمد هذا الأسلوب في الهند الصينية ثم في الجزائر. للمزيد من التفاصيل انظر: أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 171. وأيضا: جريدة المجاهد، عدد 31، 1 نوفمبر 1958، ص 16.

قوة أخرى باستثناء قوة الأقلية الأوروبية في الجزائر⁽¹⁾ بدليل أن اللوبي⁽²⁾ الكولونيالي استطاع الإطاحة بحكومة منداس فرانس غير المرغوب فيها بتاريخ 15 فيفري 1955⁽³⁾ كما طالبوا بحظر الحزب الشيوعي الجزائري وإيقاف كل المسؤولين عن الأحداث من زعماء الحركة الوطنية وتسليط عقوبات صارمة ضدهم واشتروطوا على فرنسا أن تمدّهم بالقروض والقوات العسكرية لحماية امتيازاتهم وضمان ديمومتها⁽⁴⁾.

واعتبر الكولون هجومات 20 أوت 1955 على الشمال القسنطيني بقيادة زيغود يوسف الذي استهدف في عملياته الهجومية 36 مركز استيطاني، بمثابة خندق حفر بينهم وبين المسلمين⁽⁵⁾، بعدما بثّ الرعب وعدم الاطمئنان في نفسيّتهم خاصة بعد تواصل عملية تخريب مزارعهم ومصانعهم، حيث تمكن المجاهدون من الاستحواذ على الثروة الحيوانية ووزعت على الفقراء في الجبال أو تم ذبحها بمراكزهم، كما خربوا مزارعهم التي كانت تحظى بحماية عناصر الجيش الفرنسي لذا ركّز عليها المجاهدون إتلافا وحرقا⁽⁶⁾. ولم تمض أربعة وعشرون ساعة حتى كان رد فعل الأوروبيين فظيعة اتجاه الجزائريين، فشرعوا في عمليات انتقامية لم يفرقوا فيها بين المسلمين والناظرين⁽⁷⁾.

تدعّم مطلب القادة العسكريين بإرسال المزيد من المدد العسكري للقضاء على الثوار في مختلف مناطق الجزائر، بموقف رؤساء البلديات الأقوياء الذين أوفدوا جماعة منهم إلى فرنسا لشرح وجهة نظرهم من "أحداث الجزائر"، ولاستمالة كبار الشخصيات الفرنسية المسيطرة على القرارات السياسية هناك، طرح ناطقهم الرسمي السيد إيزلا في ندوة صحفية بتاريخ 25 جانفي 1955 مطالبهم الآتية:

-
- (1) - تانيا ماتيو، "بداية الصراع المرير"، ترجمة: محمد الصالح بكوش، *مجلة المصادر*، عدد 1، 1999، ص 230.
 - (2) - اللوبي كلمة انجليزية تعني الرواق أو الردهة الأمامية في الفندق، وتستخدم هذه الكلمة في السياسة على الجماعات أو المنظمات التي يحاول أعضائها التأثير على صناعة القرار في هيئة أو جهة معينة، قصد الحصول على أهداف تخدم مصالحها بالدرجة الأولى. هذه المجموعات منظمة ولها أهداف بعيدة المدى، والوصول إليها يتم عن طريق الضغط الكبير والمنظم. انظر: Philippe Braud, *sociologie politique*, casbah édition, Alger, 2004, p 319.
 - (3) - جمال خرشى، *الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962*، ترجمة عبد السلام عزيزي، مراجعة وإشراف مصطفى ماضي، دار القصة، الجزائر، 2009، ص 468.
 - (4) - بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر...، مصدر سابق، ص 292.
 - (5) - Aimé Baldacci, *le temps des révoltes souvenir d'un Français d'Algérie*, éditions Garche, Paris, 1986, p 125.
 - (6) - محمد شرقي، "نماذج من سياسة التحرير الوطني تجاه الاستعمار الفرنسي في الولاية الثانية 1954-1962"، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، القيم الفكرية الانسانية في الثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1962، الجزء الأول، قسنطينة، 2003، ص 176.
 - (7) - Aimé Baldacci, *op.cit*, p 125.

المطلب الأول: المعارضة الشديدة لكل الاصلاحات المقترحة والتي ستجعل حسب رأيهم من الجزائر تونس الثانية، مع الحرص على عدم تطبيقها إلا بعد عودة السلام واستتباب الأمن في البلاد.

المطلب الثاني: الدعوة إلى تزويد الجزائر بقروض من ميزانية الوطن الأم.

المطلب الثالث: التعجيل بإرسال الجيوش المدربة القادرة على خوض المعارك، لأن الجنود المتواجدين في الميدان غير مهئين لحرب العصابات، ولذلك فإن الليفي الأجنبي والطواير المغربية هي التي يجب أن تُخصّص لقتال الجزائريين. ولقد طرحت هذه الفكرة لتجنب أبناء فرنسا من الموت المُحقّق، خاصة وأن أبناء المعمرين يؤدون الخدمة العسكرية كغيرهم، ولجعل الحرب تدور بين الأجانب فقط⁽¹⁾.

واستجابت السلطات الفرنسية لمطلب المعمرين بخصوص إرسال المزيد من الإمدادات العسكرية، لكنها لم تستثن الجنود الفرنسيين من هذه التعبئة الحربية، حيث أقحمت عدد معتبر من الجنود الشباب أغلبهم مجندون حديثا، لمواجهة "خصم لا شفقة ويتصف بالقساوة". وردا على سؤال وجه لمنداس فرانس بتاريخ 5 فيفري 1955 مفاده: "هل لك الحق أن تتصرف في المجندين لهذه الغاية؟" فكان ردّه: "هذا أمر يبدو جليا ما دام الأمر يتعلق بمهمة تهدف إلى الحفاظ على وحدة الأمة، وهذا هو الواجب الأساسي على المواطنين"⁽²⁾.

وأمام استحالة إحراز نصر عسكري على جيش التحرير الوطني بالرغم من الاستنجاد بقوات أمنية وعسكرية كبيرة، اضطرت سلطات الاحتلال أن تفتح الباب بمصراعيه للمستوطنين لم يتجاوزوا 25000 أوربي لكنهم كانوا مُسيطرين ومؤثرين على صنع القرارات ونجحوا في إملاء إرادتهم على السلطات الحاكمة⁽³⁾، فشكّلت منهم بتاريخ 24 أوت 1955، ميليشيات وتوزيع السلاح الأوتوماتيكي عليهم، وخاصة على أولئك الساكنين في القرى، والبوادي البعيدة عن مراكز القوات العسكرية، بحجة الدفاع عن أنفسهم، وحماية ممتلكاتهم من ضربات الفدائيين، بالإضافة إلى توظيف أوروبي الجزائر في عمليات التجسس على كل التحركات الشعبية، ورصد أخبار الثورة، بعدما فقدت الكثير من عملائها، نتيجة القضاء على عدد منهم أثناء هجومات 20 أوت 1955، إذ تخلى بعضهم عن التجسس بعد تعرّض أقاربهم لعمليات التصفية من طرف الفدائيين، وخشية بعضهم من تعرّضهم لعقاب جهة التحرير الوطني في حالة تماديهم في خيانة الثورة⁽⁴⁾.

(1) - محمد العربي الزيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول...، مرجع سابق، ص ص 101-102.

(2) - كوليت وفرنسيس جونسون، مصدر سابق، ص 230.

(3) - Henri alleg , guerre d'Algérie , T 1... , op.cit, p 520.

(4) - أحسن بومالي، أدوات التجنيد ...، مرجع سابق، ص ص 193-194 .

وبحجة الاسراع لاتخاذ إجراءات قمعية مستعجلة لتوفير الأمن في البلاد، شرع رئيس فيدرالية بلديات الجزائر⁽¹⁾ في الضغط على الحاكم العام جاك سوستيل. وخلال الاجتماع المنعقد في 9 ديسمبر 1955 هددوا بإغلاق البلديات ابتداء من 2 جانفي 1956، ونشروا بيانا بتاريخ 10 ديسمبر 1955 عبّروا عن استياء السكان الأوروبيين وعدم الاطمئنان على أرواحهم وممتلكاتهم لانعدام الحماية لهم، وأُتبع البيان بالمطالب الآتية:

- وجوب الإسراع لتنفيذ أحكام "العدالة" (الإعدام).
- ضرورة الإبقاء على الجزائر فرنسية فلا استقلال، ولا اتحادية.
- التعجيل بتعزيز الوسائل العسكرية بمجرد انتهاء شهر جانفي المقبل⁽²⁾.

وبحكم نفوذ شيوخ البلديات في الجزائر وتصلّب مواقفهم، فلم يكن أمام السلطات الاستعمارية سوى الامتثال لمطالبهم، وتدعم موقفهم باستعداد المستوطنين لتقديم يد العون لباقي تشكيلات الجيش الفرنسي في محاربة الثوار، حيث اقتنعوا بالتطوّع في الميليشيات التي أسّستها السلطات العسكرية تحت تسميات متعدّدة، مثل المجموعات المسلّحة للحماية المدنية أو الوحدات الإقليمية المدرّعة أو الكتائب الريفية، وكان عددها في شهر نوفمبر 1955 حوالي 20.000 رجل ليرتفع إلى حوالي 70.000 رجل⁽³⁾. وتدعمت صفوف القوات النظامية الفرنسية بهذه القوات لحماية مزارع المستوطنين والمراكز الاستيطانية، والمشاركة في العمليات التي تقوم بها قيادة الإقليم أو المنطقة التي تتمركز بها هذه القوات، بالإضافة إلى مد يد العون لقوات الدرك والأجهزة الأمنية في عمليات التحقيق والاستنطاق وممارسة التعذيب على المساجين⁽⁴⁾.

وفي نفس السياق نفيد أيضا، أنّه أمام تصاعد العمليات الفدائية التي استهدفت مصالح المستوطنين وممتلكاتهم فتحت السلطات العسكرية الفرنسية باب التطوّع لقدامى المحاربين للاستفادة من دعمهم كحراس للدفاع عن مزارع المعمرين، حيث وضعت الإدارة الفرنسية قانونا للمزارعين الكولون من أصحاب المؤسسات الزراعية والذين يرغبون في تطوّع قدامى المحاربين للمشاركة في الدفاع عن المزارع وحماية الحصاد والعمال، حيث أعلنت الإدارة

(1) - كانت فيدرالية بلديات الجزائر تتمتع بنفوذ كبير برئاسة إيمدي فروجي Froger Amedée أحد المستوطنين من بوفاريك صاحب نفوذ وعميد رؤساء بلديات الجزائر، وكانت وراء رحيل الحاكم العام جاك سوستيل في 2 فيفري 1956. وبسبب مواقفه العدائية تجاه الثورة الجزائرية اغتالته جبهة التحرير الوطني في كمين نصب له في 24 ديسمبر 1956، واثرتشيع جنازة هذا الأخير تعرّض الجزائريون إلى اعتداءات جماعية وإعدامات عشوائية من قبل الأوروبيين، حيث أقدموا على إلقاء عدد كبير من الجزائريين من أعلى رصيف شارع زيغود يوسف Ex Front de Mer المشرف على الميناء، فتهشمت أجسادهم بعد سقوطها من علو ثلاثين مترا. انظر التفاصيل في : بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة... مرجع سابق، ص 62. وأيضا: امحمد يوسف، منظمة الجيش السري،، مصدر سابق، ص 19.

(2) - أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 194.

(3) - غربي الغالي، مرجع سابق، ص 342.

(4) - نفسه.

أن هؤلاء المتطوعين سيتم فرزهم بعناية في باريس وستكون لهم كل المؤهلات الأخلاقية والبدنية المطلوبة⁽¹⁾.

- وتدعيما لهذا المسعى اقترحت لجنة قدماء المحاربين الجزائريين على الحكومة خطة لتعبئة هؤلاء المجندين السابقين، ارتكزت على التدابير الآتية:
- الاستعجال في طلب حشد فوري لقدماء المحاربين الاحتياطيين.
- الاستغناء عن تدريبهم لأنهم في الأصل عسكريين وليسوا بحاجة إلى تدريب خاص ومكثف.
- ضرورة الاستعانة بهم للحفاظ على "التوازن الاقتصادي للجزائر".
- دعوة الرجال إلى حمل السلاح.
- دمجهم في وحدات التدخل والعمل بالتناوب.
- المساهمة في نظام الحماية والدفاع عن المؤسسات الزراعية⁽²⁾.

4 - 4 - تكثيف العمليات العسكرية وانعكاساتها:

سعى لوضع حد لامتداد رقعة المد الثوري والقضاء على الثوار في معاقلمهم الحصينة، استعانت السلطات العسكرية بأمر قاداتها العسكريين وأقطعهم تنكيلا بالجزائريين، بدءا بتعيين الجنرال فاستون بارلانج على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية في الأوراس في 29 أفريل 1955، نظرا لشهرته في المغرب الأقصى بقمع المقاومين المغاربة في أغادير، ووضع تحت تصرفه الفيلق الأكثر أوسمة من فيالق الجيش الفرنسي الذي وصل إلى قلب الأوراس في 3 ماي 1955، بينما عيّنت دوكونو قائدا لناحية سمندو⁽³⁾ المحاذية لمنطقة الأوراس بعد عودته من الهند الصينية، وبمجرد وصوله هناك أقام مركز قيادته العسكرية بأريس، وقرّر المطاردة الفورية لعناصر جبهة جيش التحرير الوطنيين في معاقلمها المعنية⁽⁴⁾، وما انتقال هذه الوحدات العسكرية إلى هذه المناطق لدليل واضح على صعوبة الوضع الأمني هناك وتهديد لقوات الاحتلال، وإلا كيف نفسر وصول أولى الوحدات العسكرية مباشرة من فرنسا إلى الجهة الشرقية من الوطن كما أوضحناه سالفًا.

ولإحراز انتصار عسكري على الثوار، انتهجت قيادة الجيش الفرنسي أسلوب الحرب الكلاسيكية التي تعتمد على حشد أكبر عدد من قواتها المقاتلة في عمليات عسكرية ضخمة، أعطيت لها تسميات مثيرة، بعضها اقتبست من أماكن وقوعها وأسماء نباتات المنطقة، أقحمت فيها مختلف تشكيلات الجيش الاستعماري، البرية والجوية وفي بعض الأحيان البحرية، واستخدمت فيها مختلف الآليات، مثل المدرعات والدبابات في ساحات المعارك دفعة واحدة

(1) - L'Echo d'Oran, N° 30569, mardi 19 juin 1956, p 4.

(2) - L'Echo d'Oran, N° 30547, jeudi 24 mai 1956, p 2.

(3) - تقع مدينة سمندو على بعد خمسة وعشرين كلم شمال قسنطينة، وهي مسقط الشهيد زينغود يوسف.

(4) - Alistair Horne, op.cit, p 106.

لكنها لم تُجد نفعا باعتراف أحد المجنّدين "كانت الترسانة العسكرية غير متلائمة تماما مع القتال المفروض في الجبال إذ كشف عن الفشل التام الذي مُني به في مثل هذا النوع من العمليات، إذ عمّت الفوضى في مراقبة السكان، لاسيما وأن الخصم شفاف فرض مضايقة مستمرة لجيش الاحتلال"⁽¹⁾.

ولم تُظهر قيادة الجيش الفرنسي اهتماما لهذا الاخفاق، بل عزمت على "استعادة النظام مع عدو لم تكن تعترف له بأية مشروعية"، فكانت المنطقة الأولى (الأوراس) المستهدفة الأولى في مخططاتها العدوانية، وهي من تحمّلت العبء الأكبر من التدمير لمعاقل الثوار والتنكيل بسكانها باعتبارها مهد الثورة التحريرية، وخصوصا قطاع أريس الذي شهد عمليات قمع مكثفة والاستيلاء على المخزون الاحتياطي من المواد الغذائية لقطع التموين عن الثوار⁽²⁾. ولقد شُرع في تنفيذ أولى العمليات تحت إشراف الحاكم العام روجي ليونار بدءا من منطقتي الأوراس والشمال القسنطيني وباقي مناطق الجزائر، من أجل تدمير معاقل الثورة للقضاء على الثوار، إذ جُندت عدة فيالق استقدمت من فرنسا وألمانيا وكذلك من تونس وخصوصا من المغرب⁽³⁾، مُجهزة بأفتك الأسلحة مثل المدرعات والمزنجرات والطيران الحربي، ندرج البعض من هذه المعارك في الجدول الآتي على سبيل التوضيح لا الحصر.

اسم العملية	الإطار الزمني	الحيز الجغرافي	القوات المستخدمة	نتائجها
عملية إيشمول ⁽⁴⁾	26 نوفمبر 1954	جبل إيشمول الأوراس	500 مقاتل مدعّمين بالطيران الحربي	الاستحواذ على كمية قليلة من الأسلحة واعتقال بعض العشرات من المشبوهين
عملية "رعي الحمام" verveine	19 ديسمبر 1954	الونزة ومشتى بياض (دوار المريج)	3000 مقاتل	اعتقال أزيد من 600 مواطن مشتبّه فيه.

(1) - كلود جوان، مصدر سابق، ص 35.

(2) - Alger Républicain, NO 3558, 1er janvier 1955, pp 1-5.

(3) - شكلت السلطات العسكرية في المنطقة الأولى عدة فيالق وطوابير منذ اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر إلى غاية جويلية 1955

للقضاء على الثوار في معاقلهم المنيعّة، نذكرها فيما يلي:

- 4 فيالق وطابور مغربي تمركزت في أريس.

- 6 فيالق وطابور مغربي انتشرت في خنشلة.

- فيلق واحد وطابور مغربي وكتيبة صحراوية متنقلة انتشرت في جنوب بسكرة.

- 3 طوابير مغربية، وكتيبتان متنقلتان من اللفييف الأجنبي منتشرة تبسة.

- فيلقان اثنان (2) و 6 سرايا منتشرة في باتنة.

انظر: يوسف منصريّة، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

ص ص 41-42.

(4) - jean, charles jauffret, la guerre d'Algérie.... T 1, op. cit, p 845.

عملية الونزة ⁽¹⁾	20 ديسمبر 1954	منطقة الونزة	—	استنطاق 500 شخص في أكواخ الونزة ⁽²⁾
عملية المروحة éventail	11 ديسمبر 1955	منطقة القبائل	—	اعتقالات واسعة وتنفيذ الاعدامات الجماعية بحجة فرار المعتقلين
عملية فيرونك ⁽³⁾ Véronique	19 - 25 جانفي 1955	جبل أحمر خذو و الجبال المحيطة بمدينة بسكرة (تحديد شمال غرب مدينة بسكرة) الممتدة على ⁽⁴⁾ حوالي 250 كلم ²	ما بين 4000 و 5000 مقاتل انتشروا في الناحية ما بين "جنين وعين زعطوط إلى غابة جبل يابوس ⁽⁵⁾ استخدام سلاح المدفعية والمدركات والطيران	قصف جبل أحمر خذو وتكوت بسلاح مدفعية الميدان وقصف الطيران بالنابالم وقنبلة المغارات وإغلاق مداخلها بالردوم ومطاردة الثوار ومنعهم من التوسع نحو الجنوب ⁽⁶⁾

عملية فيوليت violet	23 - 25 جانفي 1955	جنوب الأوراس بجبال تيزا وفوشي	4000 جندي	فرض حصار غدائي على الأوراس وتوقيف بعض المشبهين ⁽⁷⁾
عملية نبات الصبار Aloès	30 ديسمبر 1955	في مواقع متفرقة من منطقة القبائل خاصة في سيد علي بوناب	7 كتائب ضمت 4000 جندي وقوات الدرك و سرايا الأمن الجمهوري CRS	شهدت هذه المنطقة ثمان عمليات أخرى وفرض الحصار على السكان ومراقبتهم بسبب دعمهم للثوار ⁽⁸⁾

(1) - محمد تقية، مرجع سابق، ص 156.

(2) - كوليت وفرنسيس جونسون، مصدر سابق، ص 228.

(3) - أفادنا الدكتور محمد العربي الزبيري بأن هذه العملية سميت بـ "فيرونك" تشبها بحركة القديسة التي تحمل نفس الاسم عندما مسحت وجه المسيح. والمقصود من ذلك التشبيه أن الجيوش الفرنسية تلقت الأمر بتفتيش المنطقة شبرا حتى لا يبقى فيها متمرّد واحد. انظر: محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول ...، مرجع سابق، ص 103.

(4) - محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى أنموذجا، المطبعة الرسمية، د. ت. ط، ص 121.

(5) - محمد العربي مداسي، مغربلو الرمال الأوراس النمامشة 1954-1959، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، د. ت، ص 49.

(6) - كوليت وفرنسيس جونسون، مصدر سابق، ص 227.

(7) - نفسه، ص 227.

(8) - محمد تقية، مرجع سابق، ص 156، وأيضا: كوليت-فرنسيس جونسون، مصدر سابق، ص 227.

عملية تيمقاد ⁽¹⁾ Timgad	دامت سنة كاملة 1955	شرق منطقة الأوراس وتحديدًا على الحدود الجزائرية التونسية وتمشيط المنطقة الأولى أوراس النمامشة طيلة سنة كاملة ⁽²⁾	40.000 مقاتل مدعمة بالطيران الحربي	تمشيط شرق منطقة الأوراس كلها وتصفية 140 مجاهد والاستحواذ على 70 بندقية ⁽³⁾ ولجوء ما تبقى منهم (500) مقاتل إلى الحدود التونسية واتخاذ قفصة ملجأ ومنطلقا للعلاقات الجزائرية التونسية والمشرقية ⁽⁴⁾

بالرغم من صمود الثوار وتحقيقهم عدة انتصارات على الصعيد العسكري حيث تم تسجيل في حصيلة لأربعة أشهر من المعارك 1569 قتيلًا في صفوف جيش الاحتلال، من بينهم جنرال و 33 ضابطًا، 117 جريحًا و 43 أسيرًا، وإسقاط 32 طائرة، وتضرر 47 دبابة وعربة عسكرية، والاستيلاء على الأسلحة، بينما أخصي من الجانب الجزائري 64 شهيدًا و 29 جريحًا و 12 أسيرًا⁽⁵⁾، إلا أن القمع الاستعماري الذي سلط على الثوار خلال هذه العمليات العسكرية التمشيطية المطاردة لقادة الثورة ومجاهديها، سببت مآسي كبيرة لقيادة جيش التحرير الوطني والمواطنين نذكرها بإيجاز فيما يلي:

- استشهاد أبرز قادة الثورة العسكريين⁽⁶⁾.
- استشهاد قادة الأفواج المسلحة المعتصمين بجمال المنطقة الاولى (الأوراس)⁽⁷⁾.

(1) - نسبة إلى مدينة تيمقاد بباتنة.

(2) - يوسف مناصرية، "واقع الثورة العسكري في خلال السنة الأولى 1954م - 1955م، ملتقى مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 35.

(3) - نفسه، ص 44.

(4) - SHAT- 1H.1678 , Dossier N° 2 , Rapport sur la situation de l'Algérie le 20 octobre 1955 – 10^{eme} région militaire – état Major – 2eme bureau – pp 1-5.

(5) - محمد تقية، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 157-158. وأيضا: فرانسيس وكوليت، مصدر سابق، ص 228.

(6) - يأتي في مقدمتهم استشهاد أول قائد عسكري بن عبد المالك رمضان في الرابع نوفمبر 1954 بالقرب من سيد علي cassaigne (مستغانم) اثر معركة ضد قوات الاحتلال. ويعتبر أول شهيد من قادة الثورة، وباجي مختار عضو مجموعة ال 22 الذي استشهد في 19 نوفمبر 1955 بمزرعة دالي بن شواف قرب مجاز الصفا ببني صالح (ولاية قالمة)، ومراد ديدوش قائد المنطقة الثانية الذي استشهد في معركة بوادي بوكركر-دوار الصواذق- القريبة من بلدية كوندي سمندو (على مقربة من مدينة زغود يوسف حاليا شرقا) في 18 جانفي 1955، إثر معركة ضارية خاضها على رأس 17 مجاهدا ضد قوات فرنسية بلغ تعدادها 500 جندي معززين بالعتاد الحربي. للمزيد من التفاصيل حول ظروف استشهادهما انظر المصادر والمراجع الآتية: 11 - 6, No30065 L'écho d'Oran , 1954,p1. ، علي العياشي، "الشهيد باجي مختار"، مجلة أول نوفمبر، عدد 79، نوفمبر 1986، ص ص 28-40، وأيضا: محمد بوالريش، "كفاح الشهيد ودوره البطولي خلال الثورة، مجلة أول نوفمبر، عدد 48، 1981، ص 6.

(7) - أبرزهم اعمر أوقرقور أول شهيد بالمنطقة الأولى (الأوراس) في 03 نوفمبر 1954، و الثائر قرين بلقاسم رفقة 11 من رفاقه دفعة واحدة في 29 نوفمبر 1954، الحسين برحاييل في 28 جويلية 1955، المسعود معاش في أواخر 1955 وغيرهم. انظر: أشغال ملتقى مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص ص 226-227.

- اعتقال قائد المنطقة الأولى (الأوراس) مصطفى بن بولعيد في 11 فيفري 1955 عندما حاول اجتياز الحدود التونسية الليبية وهو متجه إلى طرابلس لبحث مشكلة التسليح مع ممثلي الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني⁽¹⁾. ولقد ترك هذا الاعتقال فراغا على مستوى القيادة لم يستطع نائبه شبحاني بشير⁽²⁾ رغم شجاعته وإخلاصه أن يسدّه، وتصفية هذا الأخير الذي كان محل ثقة قائده مصطفى بن بولعيد⁽³⁾.

- تفكيك تنظيم جبهة التحرير الوطني بمدينة الجزائر بعد اعتقال 17 مسؤولا في التنظيم الثوري، نفذوا 32 عملية تخريب للمنشآت الاستراتيجية بعمالة الجزائر⁽⁴⁾، في مقدمتهم زوبر بوعجاج⁽⁵⁾ الذي اعتقل بتاريخ 6 نوفمبر 1954 وتعرض لاستنطاق وتعذيب⁽⁶⁾، كما أُلقت الشرطة الفرنسية القبض على رابح بيطاط في 22 مارس 1955

(1) - للمزيد من التفاصيل حول الظروف التي وقع فيها إلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد وصاحبه ابريك عمار بن محمد فرشيحي على الحدود التونسية الليبية بمنطقة بن قردان وتعرضهما للاستنطاق من طرف القضاء العسكري بتونس، انظر محاضر الاستنطاق كاملة (71 وثيقة) لمحكمة القوات العسكرية بتونس بتاريخ 03 مارس 1955. نفسه، ص ص 232-272.

(2) - شبحاني بشير من مواليد 22 أبريل 1929 بالخروب، تعلّم العربية وحفظ بعضا من القرآن الكريم، ثم انتقل إلى قسنطينة للدراسة، وهناك تكفلت به عائلة الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى غاية 1947 وبعدها انتقل إلى تونس لمواصلة تعليمه الثانوي والعالي، لكنه عاد بسرعة إلى أرض الوطن حيث انخرط في النشاط السياسي وعين مسؤولا على حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وفي إطار التحضير لاندلاع الكفاح المسلح في منطقة الأوراس وسعيها منه لجمع الأسلحة وطّد علاقات متينة مع مناضلي الحركة اليوسفية بالحدود الجزائرية التونسية. عيّن قائدا بالنيابة في النصف الثاني من جانفي 1955 عندما قرّر مصطفى بن بولعيد الخروج إلى المشرق لبحث مسألة التسليح مع أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة. قاد معركة الجرف أيام 22-28 سبتمبر 1955. اغتيل في 23 أكتوبر 1955 بمكيدة من تدبير مساعديه عباس لغرور وعجل عجول، ولا زالت هاتمة المسألة لم تحسم بعد، وتعددت بشأنها التفسيرات والأسباب. للمزيد من التفاصيل حول حياته انظر: الزبير بوشلاغم، "الشهيد بشير شبحاني"، مجلة أول نوفمبر، عدد 81، سنة 1987، ص 20.

(3) - وعن ملابسات تصفية شبحاني ومضاعفاتها حسب رواية الوردي قتال، انظر: محمد عباس، فرسان ... الحرية (شهادات تاريخية)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص ص 189... 194.

(4) - كوليت وفرنسيس جونسون، مصدر سابق، ص 229.

(5) - زوبر بوعجاج من مواليد عام 1925 بـ Clo salember (العاصمة)، انتسب إلى خلية حزب الشعب الجزائري بالقصبة في سن مبكر ولم يتجاوز سنه 17 عام 1942. ومما يؤكد جدية النضال للمناضل هو مشاركته في المظاهرات التي نظمها العمال بالجزائر العاصمة في الفاتح من شهر ماي 1945 وكان ظاهرها الاحتفال بعيد العمال وباطنها التعبير عن المطالب الوطنية وحشد الهمم للرفع من معنويات المناضلين. ولم يكن بوعجاج بعيدا عن ارهاصات التحضير للثورة. وكان من بين المشاركين في مؤتمر المركزيين الذي احتضنته الجزائر العاصمة في أوت سنة 1954، ولم يحذ طروحات المصاليين، كما كان عضوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل و مجموعة 22 التي أكدت عزمها على إنجاح الكفاح الثوري والأخذ بالحل العسكري، و عند اندلاع الثورة التحريرية أسندت له مهمة الإشراف على ثلاث أفواج (كومندوس) التي نفذت عدة هجمات على مواقع حساسة منها إذاعة الجزائر ومصنع للغاز والبتترول. اعتقل بعد خمسة أيام من اندلاع الثورة (6 نوفمبر 1954) في حدود الساعة الخامسة صباحا، حُكم عليه بالسجن المؤبد ولم يفرج عنه إلا بعد 7 سنوات كاملة (مارس 1962). بعدها تولى مناصب هامة في المجلس الشعبي الوطني واللجنة المركزية في حزب جبهة التحرير الوطني. وافته المنية صبيحة يوم الثلاثاء الموافق 14 أكتوبر 2014 بحيدرة (الجزائر العاصمة) عن عمر ناهز 89 سنة. انظر:

Yves courriere , La guerre d'Algérie, Tv, ..., op.cit , p 2139. .

(6) - انظر اعتقاله وتفاصيل استنطاقه في: ابراهيم سلطان شيبوط، مصدر سابق، ص 82. وأيضا:

Yves courriere , La guerre d'Algérie, T1, ..., op.cit , pp 366-369 .

بالجزائر العاصمة بعد وشاية من أحد العملاء⁽¹⁾. ونشر خبر اعتقاله في اليوم الموالي بوصفه قائد اللجنة الثورية للوحدة والعمل لمنطقة الجزائر والعقل المدبّر لأخطر تنظيم إرهابي في القطر الجزائري⁽²⁾.

- إلقاء القبض على 1850 على المشبوه فيهم طيلة خمس أسابيع في الأوراس واحتجازهم في مقرات الشرطة أكثر من الفترة التي يحددها القانون، واستنطاق 500 شخص الذين اعتقلوا خلال المدهامات الليلية في 20 ديسمبر 1954 بالونزة. وخلالها تمكنت من التعرف على هوية المبحوث عنهم لدى السلطات الأمنية، وقدرت نسبة الردع للثوار بنسبة 85%⁽³⁾.

- فرض حصار غذائي على المواطنين، بحجز كميات هائلة من الدقيق والتمر وأكثر من 100 قنطار من المواد الغذائية، وإيقاف كل القوافل المحملة بالمواد الغذائية بحجة أنها موجهة إلى "الخارجين عن القانون"⁽⁴⁾.

- عزل الثورة عن الجماهير الشعبية مصدر الدعم المادي والمعنوي للثوار، بعد قتل المئات منهم وتدمير قراهم ومدائهم، ومن بقي على قيد الحياة فكان مصيرهم التنكيل والاعتقال في المحتشدات بالقرب من معسكرات الجيش الفرنسي⁽⁵⁾.

- إنشاء لـ "مناطق الأمان" مهدت لها برمي 50.000 منشور بواسطة الطائرات حُررت باللغة الفرنسية والعربية والبربرية، خاصة على سكان القرى والدواوير المتمركزين بجبال الأوراس وتحديدًا بوادي الأبيض ووادي عبدي، طالبة منهم الاتصال بالسلطات العسكرية بناحيتهم لتوجيههم إلى تلك المناطق، كما أخبرتهم بأنها بصدد تنظيم عمليات عسكرية تمشيطية واسعة النطاق للقضاء على الثوار المتمردين. ونظرا لعدم الاستجابة لأوامر السلطات الفرنسية التي مدّدت مهلة مغادرة السكان لقراهم ودواويرهم إلى غاية 26 نوفمبر 1954، تم استعمال العنف

(1)- كشف عبان رمضان في إحدى مراسلاته مؤرخة في 14 أكتوبر 1955 عن اسم العميل الذي كان سببا في وشاية واعتقال راجح بيطاط، والمعروف باسمه الشهير "الجودان" والملقب حاج عمر مناضل في المنظمة الخاصة الذي كان متواجدا خلال هذه الفترة في ليبيا. وهو عون في DST وقد أفلت من فخه بأعجوبة عبان رمضان. وقد حذر هذا الأخير من خطورة هذا العميل على التنظيم الثوري. انظر: مبروك بلحسين، مصدر سابق، ص 104.

وهذه الرواية مخالفة لما ذكره المؤرخ محمد حربي الذي أفاد بأن راجح بيطاط كان بعد اندلاع الثورة متخفيا في غابة شريعة قبل أن يلتحق بالجزائر العاصمة، حيث وقع في كمين نصبه له البوليس بمساعدة محمد بلحاج المعروف باسم جودان أو سليمان: انظر: محمد حربي، مرجع سابق، ص 50. وللمزيد من التفاصيل حول هذه القضية انظر أيضا:

Yves courriere, La guerre d'Algérie, Tv..., **op. cit**, p 2137 .

(2) - L'Echo d'Oran, N° 30182 , 23 Mars 1955, p 1.

(3) - كوليت وفرنسيس جونسون، مصدر سابق، ص ص 228

(4) - نفسه، ص 229.

(5) - عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص ص 192-193 .

في إجلاء سكان منطقة الأوراس نحو المراكز العسكرية، ثم شُرع في قبلة القرى والدواوير بالطائرات لإرهاب السكان وعزلهم عن الثورة⁽¹⁾.

وبالرغم من الانتهاكات اللاإنسانية خلال عمليات التمشيط بأفتك أسلحة الحلف الأطلسي وانهاج أساليب التجويع والاستنطاق والتعذيب لعزل الشعب الجزائري عن ثورته، إلا أنها لم تزده إلا التحاما بقيادة جبهة التحرير الوطني وانخراطا في صفوف جيشها، ولم تجد تلك الاستعدادات والخطط العسكرية نفعا ولم تحقق الأهداف التي كانت تصبو إليها سلطات الاحتلال، وهي إخماد الثورة خاصة في المناطق الأولى والثانية والثالثة، إذ تبين من خلال تقاريرها الاستخباراتية استمرار وانتشار المد الثوري عبر كامل أرجاء الوطن، مما دفع السلطات الاستعمارية إلى تعبئة المزيد من الموارد البشرية والعسكرية وبشكل مكثف لم يشهد له مثيل في الحروب الاستعمارية.

وبعد أقل من عام على اندلاع الثورة الجزائرية، تبين من خلال تقرير عسكري مؤرخ في 20 أكتوبر 1955 رُفع إلى وزير الدفاع الفرنسي والقوات المسلحة 1955، أن الوضع الأمني في الجزائر لا يزال متأزما، بعد رصد بؤر التوتر وتحديد مراكزه الرئيسية في مختلف مناطق الوطن، بدءا بمنطقة الشمال القسنطيني باستثناء جزء من منطقة عنابة وجزء هام من منطقة سطيف، حيث تميزت منذ هجومات 20 أوت 1955 بمضاعفة الاعتداءات المسلحة على المستوطنين والأهداف الاستراتيجية⁽²⁾.

أما بالجنوب القسنطيني، فاعتُبر مجموع هذا الحيز الجغرافي⁽³⁾ البؤرة الأولى للتمرد في الجزائر، البالغ عدد عناصره المقاتلة بـ 2000 جندي مزوّدين بأسلحة من نوع F.M 6 بنسبة 75 % و 3000 احتياطي، لهذا تأثرت هذه المنطقة وبشكل خطير من عملية تيمقاد Timgad، لأن ما تبقى من قواتها المقدّر بحوالي 300 رجل و 200 مساعد في التسليح فلاذوا بالفرار نحو تونس وتحديدا بالمنطقة الشمالية وغرب قفصة، ورغم ذلك ظلّ الجزء الشرقي يشكّل محور علاقات وطيدة بين الفلاحة التونسيين والجزائريين. أما منطقة سمندو التي تشمل القالة، قالمة، عين عبيد، قسنطينة، المليلة، بما فيها الطاهير، التي كانت تحت قيادة زيغود يوسف، وتعداد قواته تراوحت ما بين 900 إلى 1200 رجل مزوّدين بأسلحة من نوع F.M 4 منها أسلحة حربية بنسبة

(1) - كوليت وفرنسيس جونسون، مصدر سابق، ص ص 223-224.

(2) - SHAT- 1H.1678/D2 , Rapport sur la situation de l'Algérie le 20 octobre 1955 – 10 eme région militaire – état Major – 2eme bureau – pp 1-5.

(3) - تم تداول اسم المنطقة الأولى في الوثائق الفرنسية باسم منطقة الجنوب القسنطيني. وكانت حدودها، جبال الأوراس، وجبال النمامشة، وجبال تبسة، وجبال الحضنة، والهضاب العليا، وسوق أهراس، وبني صالح، وطريق قالمة، وعين عبيد، وسطيف، وبرج بوعريّج. للمزيد من التفاصيل انظر: يوسف مناصرية، واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954 - 1955، أشغال ملتقى حول مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374هـ- 1954 م، ...مرجع سابق، ص 35-36.

30 %، وأسلحة صيد بنسبة 70% و1000 مستخدم للأسلحة و12000 عنصر احتياطي مُسلحين بنسبة 30%⁽¹⁾.

بالنسبة لمنطقة القبائل الكبرى بقيادة كريم بلقاسم، فذكر التقرير بأنها تمثل حيزا جغرافيا وعرقيا متميزا، لصلته الوطيدة بالعمال الجزائريين بالمهجر وبانتظام، يبلغ عدد قواتها المقاتلة بـ 500 جندي، مزودين بأسلحة حربية بنسبة 30% و 70% أسلحة صيد. تميز نشاطهم "التمردى" بقطع الطرقات وتخريب الخطوط الهاتفية والهجوم على الحافلات... الخ، منبها إلى احتمال انتشار المد الثوري نحو متيجة. أما منطقة الجزائر أفاد التقرير أن عدد معتبر من عناصرها تم تمثيلهم بعملاء منطقة القبائل لكن تم تصفيتهم من قبل ثوار وادي الصومام وباليسسترو⁽²⁾.

وفي القطاع الوهراني الغربي بقيادة "البسكري"⁽³⁾ انطلق في نشاطه "التمردى" في فاتح أكتوبر 1955 بتحريض من المغرب الإسباني بعد تلقيهم التعليمات من القاهرة، إذ تزامنت الأحداث بين المغرب والقطاع الوهراني وتوحيد الجيش المغربي والجزائري الذي أعلن عنه علال الفاسي⁽⁴⁾ زعيم حزب الاستقلال ويضاف إليها تفعيل دور اللجان المغاربية بمصر، مما يثبت تدخل البلدان الأجنبية في شؤون الجزائر. وحسب نفس التقرير يبقى تمركز "التمرديين" بهذه المنطقة غير معروف لدى السلطات الأمنية، أما تعداد قواته المقاتلة فقد قدرت بحوالي 300 رجل و 200 مقاتل مستخدم للأسلحة. وبحوزة الثوار 300 قطعة حربية منها 150 لا تزال مخزنة. وبالنظر إلى هذه الإمكانيات تم التأكيد بإمكان "الخصم" تنفيذ انتفاضة عامة في كامل القطر الجزائري. أما المنطقة الجنوبية، واستنادا إلى عدة معلومات استخباراتية، تفيد بأن "التمرديين" بصدد تشكيل جبهة متمردة تشمل "منطقة الصحراء" أيضا⁽⁵⁾.

وتم التأكيد في التقرير على أن "الخصم" يأمل في الحصول بشتى الوسائل على دعم الأغلبية الساحقة من السكان المسلمين، وبالتالي لا توجد لديه مشكلة في تجنيدهم، إلا أنه يواجه نقصا في

(1) - SHAT- 1H.1678/D2 , Rapport sur la situation de l'Algérie le 20 octobre 1955 – 10 eme région militaire – état Major – 2eme bureau – pp 1-5.

(2) - SHAT- 1H.1678/D2 , **op. cit.**

(3) - يُقصد به قائد المنطقة الخامسة "محمد العربي بن مهيدي".

(4) - علال الفاسي من مواليد 20 جانفي 1910 في مدينة قاس المغربية، خريج جامعة القرويين، وخلال هذه الفترة برزت شخصيته المناهضة للاستعمار، ساعد عبد الكريم الخطابي في جهاده ضد الاحتلال الفرنسي، فأشرف على تنظيم المقاومة الداخلية في المدن وتزويدها بالسلح وتدريب المقاومين، وظل علال الفاسي على نشاطه الدؤوب إلى غاية اعتقاله ونقله في 3 نوفمبر 1937 في طائرة خاصة إلى منفاه بالغابون، إحدى المستعمرات الفرنسية في إفريقيا الاستوائية. وظل في منفاه تسع سنوات حيث أودع زنزانه مظلمة عانى فيها آلام الوحدة والغربة، والحرمان من المصحف الشريف والحصول عليه بعد عام ونصف من الاعتقال. ولم يعد إلى وطنه إلا في سنة 1946، وظل على مواقفه مناهضا للاستعمار، ولقد تعرض لمحاولة الاغتيال خلال إقامته في القاهرة في أوائل الخمسينات حيث أرسل طرد بريدي باسمه، وبعد أن رفض تسلمه انفجر بعد بضع دقائق. عاد إلى وطنه بعد غياب عشر سنوات قضاه في القاهرة، وعاود نشاطه القديم فتولى رئاسة حزب الاستقلال. وافته المنية في بوخارست عاصمة رومانيا بتاريخ 13 ماي 1974 أثناء تأدية مهامه. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الكريم غلاب، ملاح من شخصية علال الفاسي، مطبعة الرسالة، د. ت. ط، ص ص 200-214.

(5) - SHAT- 1H.1678/D2 , **op. cit.**

الأسلحة مما يشلّ تقدّمه، مما يستدعي جمع الأسلحة التي بحوزة السكان، مع ضرورة تقدير العواقب والمخاطر المترتبة عن هذه العملية عند توزيع الأسلحة على الأوروبيين من أجل "الدفاع عن النفس"، لذا يستوجب:

- التصدي لتدمير الممتلكات وتصفية الأشخاص وخنق اقتصاد البلاد.
- استعادة السكان المسلمين، إذ لا يمكن بدون معلوماتهم ومساعداتهم الاطلاع على أي شيء .
- منع "المتمردين" من الحصول على أسلحة جديدة، وتدمير المجموعات المتمردة المتبقية، ووقف تغلغلهم في أوساط السكان المسلمين.

وفي ختام التقرير، عُرضت على مسؤولي وزارة الدفاع الفرنسية الحلول الاستعجالية للحد من المد الثوري بـ :

- 1- إقامة شبكة دفاعية محكمة تعتمد على "مخطط التريغ" quadrillage⁽¹⁾ لاستعادة ثقة السكان المسلمين، وحماية ممتلكات الأوروبيين والحفاظ على أرواحهم.
- 2 - كسب "الفرنسيين المسلمين" من جديد بواسطة النشاط المكثف لضباط الشؤون الأهلية.
- 3 - الاحتفاظ بعدد معتبر من القوات المتنقلة مهمتها البحث عن الخارجين عن القانون وتدميرهم نهارا وليلا⁽²⁾.

يُعد هذا التقرير من بين مئات التقارير الاستخبارية خلال السنة الأولى تقريبا من اندلاع الثورة التحريرية، التي تؤكد تأزم الوضع الأمني من جراء النشاط الثوري المكثف لجنود جيش التحرير الوطني في مختلف مناطق الوطن، مع اقتراح مختلف التدابير والاجراءات العسكرية للحدّ من استفحال خطره، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه، هل وُفّقت السلطات الاستعمارية في الحدّ من انتشار المد الثوري والقضاء على قاداته رغم تطبيقها "الحلول" الردعية، أم أنها واجهت تحديات أخطر بسبب التصعيد الثوري لجيش التحرير الوطني بعد أقل من عام على اندلاع الثورة التحريرية. فما هي الاستراتيجية العسكرية التي اعتمدتها قيادة الجيش الفرنسي بعد تأكدها بأن الوضع في الجزائر خطير وليس مُقلق فحسب كما ادعت ادارة الاحتلال.

(1) - مخطط عسكري استحدث لمواجهة ضربات جيش التحرير الوطني بعد تدهور الوضع الأمني إثر هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني ومعركة الجرف (22-25 سبتمبر 1955) وانطلاق العمليات العسكرية في الجهة الغربية من البلاد في أكتوبر 1955، إذ تقرر قلب المقولة الثورية الشهيرة لماوتسي تونغ بكون جندي حرب التحرير هو بمثابة السمكة ومحيطه الشعبي هو الماء الذي تعيش فيه، لذا تقرر تجفيف هذا المحيط الذي من شأنه أن يؤدي إلى اختناق السمكة وموتها. وسعيا لتحقيق هذا الهدف تبلّنت قيادة جيش الاحتلال مخططا يقضي ببناء شبكة من المراكز العسكرية في جميع مناطق البلاد، بهدف عزل جيش التحرير الوطني عن قواعده الشعبية من جهة والضغط على السكان ومراقبتهم من جهة ثانية. تم نشرها بمعدل مركز لكل مائة كيلومتر مربع والتي بلغ عددها 5000 مركز. تتشكل حامية كل مركز من كتيبة على الأقل مدعمة بأسلحة الإسناد المتمثلة في الرشاشات الثقيلة مدافع الميدان أو مدفعية الجبل حسب موقع كل مركز، إلى جانب مدافع الهاون ومرافق الخدمات الأخرى للوحدة مما يجعل من تعداد أفراد الحامية لا يقل على 130 رجلا. وتدعيما لهذا المخطط أعلنت المناطق التي يتعذر على جيش الاحتلال إقامة مراكز عسكرية بها لكونها محرمة، حيث تم تهجير السكان منها بالقوة وحشروهم في معسكرات التجميع محاطة بالأسلاك الشائكة تحت حراسة مشددة. ولقد اعتمد هذا المخطط طيلة الحرب وخصوصا خلال معركة الجزائر الذي كان بمثابة وسيلة لها من القيمة- في حرب العصابات - ما للرشاشات والمدافع في الحرب الكلاسيكية على حد تعبير العقيد ترانكييه. انظر: جمال قنان، "لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني"، أعمال

الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني.....، مرجع سابق، ص 79. وأيضا: Alistair Horne, **op. cit**, p 106.

Colonel Roger Trinquier, « on quadrille Alger », in la Revue d'Histoire militaire, No 225, 24/ 1972, p 971.

(2) - SHAT- 1H.1678/D2 , **op. cit**.

الباب الثاني

استنفار وتجنيد قوى القمع

الفصل الأول

1- تدابير استعجالية للقضاء على الثوار

- 1-1 - مضاعفة قوات الجيش الاستعماري
- 1-2 - استنفار القوات الاحتياطية
- 1-3 - تمديد الخدمة العسكرية

نظرا لتصاعد المد الثوري واستفحال خطره، قرّرت قيادة الجيش الفرنسي استخدام كافة الوسائل الردعية للقضاء على من أسمتهم بـ "الخارجين عن القانون"، باتخاذ إجراءات استعجالية، تأتي في مقدمتها زيادة على قواتها النظامية، استنفار وتجنيد قوى القمع إضافية ممثلة في القوات الاحتياطية وجنود الخدمة العسكرية، واستدراج شباب أجاناب من مختلف الجنسيات كمرتزقة، وأخطر من ذلك توريث بعض الجزائريين ضعاف النفوس واستخدامهم كقوات إضافية ردعية، زيادة على تدعيم حركات مسلحة جزائرية مُناوئة للثورة لوجستيكيا، تسهيلات لمهمة جيشها النظامي، وهي إجراءات ساهمت بشكل كبير في ارتفاع مُذهل للقوات العسكرية طيلة الحرب التحريرية، وُصفت بأنها أكبر أرمادة لم يشهد لها مثيل في ميدان الحروب يؤطرها عدد كبير من الجنرالات والضباط، نوضحها فيما يلي.

1 - 1- مضاعفة قوات الجيش الاستعماري:

تجلى الإصرار الفرنسي للقضاء على الثورة في مضاعفة تعداد قوات جيشها النظامي، خاصة بعد خضوع غي مولي Guy Mollet⁽¹⁾ لتهديدات المستوطنين بالانفصال عن الوطن الأم، في حالة عدم تلبية طلباتهم باستقدام المزيد من العسكرية للقضاء على الثائرين. ونتيجة لتأثير دُعاة الحرب الأقوياء في الحكومة الفرنسية الذين شكّلوا تيارا راديكاليا قويا⁽²⁾، وبعد الإهانة التي تعرّض لها في 6 فيفري 1956 من الأوروبيين بتنظيم مظاهرات عدائية له ورشقه بالطماطم وتعلت أصواتهم بالسب والشتم⁽³⁾، اضطر للاستسلام لهم وأفصح عن موالاته للجيش والأوروبيين معا في خطاب ألقاه على مسامعهم في الجزائر طمأنهم فيه: "بأن الحكومة ستُحارب، وأن فرنسا ستناضل من أجل بقائها في الجزائر، وأنها ستبقى هناك. ولا مستقبل للجزائر بدون فرنسا..."⁽⁴⁾.

(1) - غي مولي Guy Mollet من مواليد مدينة Flers الفرنسية في 31 ديسمبر 1905، متحصل على شهادة الليسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة ليل، امتهن التعليم بإحدى المدارس الثانوية إلى غاية سنة 1944. بدأ نشاطه السياسي والنقابي في صفوف منظمة الشباب الاشتراكي ثم الحزب الاشتراكي. شارك في الحرب العالمية الثانية ووقع أسيرا بيد الألمان، وبعد فراره التحق بالمقاومة. شغل عدة مناصب إدارية وسياسية منها رئيس بلدية Arras (1945-1957)، رئيس اللجنة الدستورية 1946. سكرتيرا عاما للحزب الاشتراكي الفرنسي 1946-1969، وزير دولة في حكومة ليون بلوم 1946، ممثل فرنسا في الهيئة الاستشارية للمجلس الأوروبي 1948-1956، نائب رئيس الاشتراكية الأممية 1951 - 1961، رئيس حكومة من فيفري 1956 إلى ماي 1957، عين وزيرا للأشغال العمومية في حكومة الجنرال ديغول 1958 إلى 1959، وآخر وظيفة له رئيس ديوان البحث للاشتراكية 1969 - 1975. توفي في 3 أكتوبر 1975 بمدينة باريس. للمزيد من التفاصيل انظر: الغالي غربي، مرجع سابق، ص 252-253 وأيضا: Jean Louis Gérard, **op.cit**, p 146.

(2) - يتكوّن هذا التيار من روبر لاكوست Robert Lacoste، مورييس بورجيس مونيوري Maurice Bourges Maunoury وماكس لوجون Max Lejeune.

(3) - المقاومة الجزائرية، ، عدد 7، 10 سبتمبر 1956، ص 1-

(4) - Hélène Bracco, **Pour avoir dit non Actes de refus dans la guerre d'Algérie 1954-1962**, éditions Méditerranée , Paris, 2003, p 128.

نستشف من هذا التصريح بأن حكومته لم تختلف عن استراتيجية الحكومة السابقة المؤيدة في مجملها للمجهود الحربي للقضاء على الثورة، من خلال عزمه على اتخاذ تدابير القوة المطلقة وتوظيف كل ما تملكه فرنسا من قوى عسكرية بشرية وتجهيزها بعناد حربي متطور، بإشراف الوزير الجديد المقيم بالجزائر روبر لاكوست Robert Lacoste⁽¹⁾ الذي تولى عن حقيبته الوزارية "الاقتصاد والمالية" ليتفرغ لمهمة جديدة "كسب الحرب وإعطاء الأولوية لسحق الثورة"⁽²⁾، ومعروف عنه استماتته في الدفاع عن مصالح الأوروبيين وقمعه للثوار الجزائريين لذلك وُصف بـ "الرجل الصلب"⁽³⁾.

ومنذ أن تقدّمت حكومة غي مولي بمشروع قانون السلطات الخاصة⁽⁴⁾ إلى الجمعية العامة، واعتماده بعد المصادقة عليه بالأغلبية الساحقة، مُنحت للوزير المقيم بالجزائر كل السلطات الردعية، وتضاعف عدد فيالق الجيش الفرنسي بالجزائر وإمداده بعناد "لإخماد التمرد نهائيا وإقرار السلم بأي ثمن"⁽⁵⁾، وبموجبه أُعطى للمسألة العسكرية الأولوية القصوى، بتطبيق استراتيجية القوة المطلقة، بتوظيف كل الإمكانيات المادية والبشرية للقضاء على الثورة تحت غطاء "حفظ أمن الدولة" مثلما جاء في المادة الخامسة "تملك الحكومة في الجزائر السلطات المطلقة من أجل اتخاذ التدابير الاستثنائية التي تقتضيها الظروف "لفرض النظام والمحافظة على أرواح الأشخاص والممتلكات وحماية الإقليم". وطبقا لمرسوم رقم 56-271

(1) - روبر لاكوست Robert Lacoste من مواليد 5 جويلية 1898، درس بجامعة الحقوق، وناضل في النقابة الفرنسية للعمال، وخلال الاحتلال النازي لفرنسا أسس حركة تحرير فرنسا، واختاره الجنرال ديغول ممثلا له في حركة فرنسا لمقاومة الاحتلال النازي في فرنسا عام 1944، انتخب نائبا للحزب الاشتراكي عن مقاطعة Dordogne من 1946-1968 واستلم حقيبة وزارة الصناعة في عدة حكومات فرنسية. في 9 فيفري 1956 عيّنه غي مولي وزيرا مقيما في الجزائر إلى غاية 15 أفريل 1958، وعمل مع حكومة بورجيس مونوري وفيليكس غيار. وكان من أشد المعارضين للتخلي عن الجزائر. انتخب في 26 سبتمبر 1971 عضوا في الحزب الاشتراكي من 1971 إلى 1980. وافته المنية في 9 مارس 1989. انظر: Jean Louis Gérard, *op. cit*, p124.

(2) - Bernard Droz- Evelyne Lever, *Histoire de la guerre d'Algérie 1954- 1962*, éditions du Seuil, 1982, Paris, pp 67-75.

(3) - *ibid*, pp 86- 94.

(4) - تقدّمت حكومة غي مولي بمشروع قانون السلطات الخاصة مؤرخ في 12 مارس 1956 إلى الجمعية الوطنية، وتمت المصادقة على القانون بالأغلبية الساحقة بـ 455 صوت مقابل 76. وتعتبر المادة 5 من قانون رقم 56-258 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 مارس 1956، نص هذا القانون على أن الحكومة الفرنسية تمتلك في الجزائر، أوسع السلطات التي تخول لها اتخاذ كافة التدابير الاستثنائية من أجل "استعادة النظام، وحماية الأشخاص والممتلكات، والحفاظ على الوحدة الترابية للإقليم". وبمجرد الموافقة على هذا القانون منحت للوزير المقيم بالجزائر روبر لاكوست صلاحيات فرض الإقامة الجبرية على الجزائريين واستحداث المناطق المحرمة بسبب الدعم المقدم للثوار، وبموجبه أصبح للجيش الفرنسي الدور الريادي على جميع المستويات، إذ فسح السياسيون المجال له للدخول غمار ممارسة السياسة، فتبني "المشكلة الجزائرية"، واستطاع أن يفرض تدخله وتأثيره على باريس وممارسة ضغطه عليها بالتهديدات، وإصدار القوانين والقرارات، التي لا تتم إلا بعد استشارة كبار العسكريين، وبموجب ذلك تحوّل الجيش الفرنسي إلى هيئة تتمتع بالشرعية التي تستعملها ضد المناهضين له، والمعارضين لسياسة الجزائر الفرنسية. وبالتالي أصبحت الحكومة الفرنسية تمتلك في الجزائر سلطات واسعة لاتخاذ التدابير التي تراها ضرورية للقضاء على الثورة، مع إعطاء قيادة الجيش حق التصرف المطلق في الجزائر. انظر: Héléne Braco, *op.cit*, pp 128-129 وأيضا: الغالي غربي، مرجع سابق، ص 224.

(5) - بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة....، مصدر سابق، 2005. ص 27.

المؤرخ في 17 مارس 1956⁽¹⁾ أصبحت سلطات الاحتلال في الجزائر تمتلك سلطات أوسع لاتخاذ التدابير تراها ضرورية لاستتباب الأمن المزعوم. وبعد إعادة تنظيم القوات الفرنسية في الجزائر وتوحيدها تحت قيادة واحدة أسندت لوزير الدفاع الوطني بورجيس مونوري Bourges Maunoury⁽²⁾، تضاعفت القوات العسكرية بشكل ملحوظ، إذ تزايد عددها في النصف الأول لسنة 1956 من 190.000 في مارس 1956 إلى 373.000 في أول جوان من نفس السنة⁽³⁾، ثم قفز العدد إلى 600.000 مقاتل من نفس السنة تم توزيعهم بمختلف المدن والبوادي مهمتهم الأساسية تدمير معقل جيش التحرير الوطني والبحث عن خلايا التنظيم الثوري لجهة التحرير الوطني وحماية المستوطنين الأوروبيين⁽⁴⁾ بعد اتخاذ التدابير الآتية.

1-2- استنفار القوات الاحتياطية:

تلبية للطلبات المستعجلة لهيئة الأركان العامة والوزير المقيم روبير لاکوست، تم إرسال الكثير من التعزيزات العسكرية إلى الجزائر قوامها ما يقارب 160.000 جندي زيادة على 200.000 جندي موجود هناك، تشكلت غالبيتها من الفرق العسكرية التي استقدمت من الخارج⁽⁵⁾، وتم تدعيمها باستدعاء الاحتياطيين طبقا للمرسوم المذكور التي نصت مادته الرابعة على مايلي "

(1) - J.O.R. F , Décret N° 56-272 /17 Mars 1956, 19 Mars 1956, p 2657.

(2) - اسمه الكامل مورييس بورجيس مونوري Maurice Bourges Maunoury من مواليد 19 أوت 1914 بفرنسا، تحصل على ليسانس بجامعة الحقوق، ودبلوم من المدرسة الحرة للعلوم السياسية، ساهم في حركة تحرير فرنسا من الاحتلال النازي وقلده شارل ديغول وسام استحقاق. وأصبح عام 1945 محافظ الجمهورية. تقلد حقائب وزارية أهمها وزير القوات الحربية بديوان بيير منداس فرانس (20 جانفي - 23 فيفري 1955). وزير الداخلية بديوان إدغار فور (23 فيفري 1955 إلى 1 ديسمبر 1955)، وزير الدفاع الوطني والقوات المسلحة بديوان غي مولي من 1 فيفري 1956 إلى 13 جوان 1957، كما تقلد مهام رئيس مجلس الوزراء من 13 جوان إلى 6 نوفمبر 1957، ووزير الداخلية في ديوان فيليكس غايار من 16 نوفمبر 1957 إلى 14 ماي 1958، أصبح من أشد المعارضين لعودة الجنرال ديغول إلى الحكم عام 1958. وافته المنية في 10 فيفري 1993. انظر: Jean Louis Gérard, **op. cit.**, p 50.

(3) - المجاهد، عدد 15، 1 جانفي 1958، ص 6.

(4) - Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956), **op. cit.** p 204.

(5) - تشكلت غالبية هذه التعزيزات من الوحدات العائدة من الهند الصينية مثل، الفيلق الأجنبي الثالث للمشاة، ونصف الزمرة الثالثة عشر للفياف الأجنبي والكتيبة الأولى الأجنبية للمظليين، وأيضا الفرقة المغربية للمشاة التي نزلت بوهان في أبريل 1956، وتدعمت أيضا بالفرق العسكرية الفرنسية المتواجدة في الأراضي الألمانية والميتروبول، مثل الفرقة الحادية عشر والثانية عشر للمشاة، والفرقة الثانية والرابعة للمشاة المتحركة، والفرقة الخامسة المنجزة والفرقة السابعة الميكانيكية السريعة، وعدد من فرق النخبة من القناصة الألبين. وكانت هذه القوات تتوافد على الجزائر يوميا محملة بمختلف معدات النقل والذخائر والإمدادات بجميع أنواعها دون انقطاع. انظر: غربي الغالي، مرجع سابق، ص 338. وأيضا الفيلم الوثائقي الموسوم بـ:

« Magazine des Armées : Renforts pour l'Algérie », Film destiné aux soldats du contingent, envoyés en Algérie après le vote des pouvoirs spéciaux en mars 1956, Date de diffusion : 18 avril 1956, in <https://fresques.ina.fr/> consulté le 06/10/2021, 13H50.

"يأذن لوزير الدفاع الوطني والقوات المسلّحة بإعادة استدعاء الضباط الاحتياطيين وغيرهم، والمختصين في مصالح القضاء العسكري"⁽¹⁾.

ونظرا لانتشار المد الثوري في العديد من مناطق الوطن، قرّرت سلطات الاحتلال استدعاء المزيد من القوات الاحتياطية، وبعض الضباط وضباط الصف، طبقا لمرسوم 374-56 المؤرخ في 12 أفريل 1956 والقاضي بإعادة استدعاء جنود تم تسريحهم، منهم الجزء الثالث من دفعة 1951 والجزء الأول والثاني والثالث والرابع من دفعة 1952، والجزء الأول والثاني من دفعة 1953، والجزء الرابع من دفعة 1954 بموجب المراسيم المتضمنة الاحتفاظ بالوحدات العسكرية دفعة 2/1954 و دفعة 1/1955⁽²⁾.

وللمزيد من التوضيح بخصوص استنفار القوات الاحتياطية، فإنه خلافا لما كان معمول به منذ عام 1945 إذ لم يكن يشارك في القتال سوى الجنود النظاميين، قرّر مجلس الوزراء في أفريل 1956 إعادة استدعاء الاحتياطيين قوامهم 70.000 جندي احتياطي دفعة 52، غالبيتهم شباب تركوا صفوف الجيش منذ 18 شهرا، وإعادة استدعاء أيضا 50000 جندي لنفس المهمة في ماي من سنة 1956⁽³⁾، وبهذا الإجراء وغيره من إجراءات استعجالية لاستدعاء الجنود الفرنسيين المقيمين في الجزائر وبالميتروبول بلغ تعدادهم 355000 رجل⁽⁴⁾. وهذه دلالة واضحة على مدى جدية الرهان العسكري للقضاء على الثوار في معاقلمهم.

1-3- تمديد الخدمة العسكرية:

ارتبط قرار تمديد الخدمة العسكرية للمُجنّدين بالوضع الأمني المتدهور منذ اندلاع الثورة، مما دفع بالقيادة العسكرية العليا المُمثلة في قائد الناحية العسكرية العاشرة لطلب المزيد من الإمدادات العسكرية المؤهّلة عسكريا للاستفادة من خبرتها في مواجهة حرب العصابات التي يعتمدها الثوار، ولسدّ الانخفاض المحسوس في عدد المجنّدين. ولهذا السبب احتفظت بالوحدات العسكرية التي لا تزال في خدمة العلم بتمديد أكثر لفترات الخدمة العسكرية الفعلية، دون تعديل المدة القانونية المحدّدة بـ 18 شهرا⁽⁵⁾. وبموجب هذا الإجراء استطاع بوجريس مونوري الإبقاء على جنود الخدمة

(1) - J.O.R.F, Décret N° 56-271 , **op. cit**, p 2657.

(2) - J.O.R.F, Décret N° 56-374 /12 Avril 1956, Daté le 13 Avril 1956, p 3574.

(3) - Hélène Braco, **op.cit**, p 129.

(4) - Raoul Salan, Mémoires fin d'un empire « Algérie française » 1^{er} novembre 1954- 6 juin 1958, presses de la cité ,Paris, 1972, p 31.

(5) - بموجب قانون 30 نوفمبر 1950 خُدّدت مدة الخدمة الفعلية بثمانية عشر شهرا، وبالتالي فإن المجنّدين هم جنود الوحدة الذين يُوفون بالتزاماتهم العسكرية خلال هذه الأشهر الثمانية عشر، وبعد فحص طبي يبلغ المعنى بأنه "جيد لأداء الخدمة العسكرية المسلحة" من قبل مجلس المراجع (conseil de révision) ، ويتم إعفاء أو تأجيل الخدمة العسكرية في حالات استثنائية مثل، الإصابات بعاهات جسدية مؤقتة، ويعفى أيضا في حالة الضعف البصري، ويستثنى من الخدمة الشباب إذا كانوا أكبر أيتام الأب والأم، والتأجيل بسبب الدراسات العليا، للمزيد من التفاصيل انظر:

Jean.- Charles JAUFFRET , « Pour une typologie des hommes du contingent en guerre d'Algérie », in JAUFFRET J.-C (dir.), *Des hommes et des femmes en guerre d'Algérie, Autrement, Paris*, , 2003, pp 386-415.

تحت الراية لمدة إضافية تراوحت ما بين 24 و 27 إلى 29 شهرا ووصلت أقصاها إلى 30 شهر من الخدمة العسكرية⁽¹⁾، مما ساعد على مضاعفة عدد الجنود من 200.000 جندي في جانفي 1956 إلى 325.000 عنصر من المشاة في ديسمبر من نفس السنة⁽²⁾.

تسببت سياسة التمديد العشوائية لمدة الخدمة العسكرية التي انتهجتها سلطات الاحتلال في انهيار معنويات الشباب الفرنسي وخابت آمالهم في الوعود المتكررة لمسؤولي السلطات، وفي مقدمتهم غي مولي الذي تعهد خلال الحملة الانتخابية لأحزاب "الجهة الشعبية" (الاشتراكيون والراديكاليون أساسا) بتسريح المجندين في أقرب الآجال، إلا أنه بسبب الوضع الأمني المتردي في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة لم يلتزم بكل الوعود التي قطعها، بحيث قرر تسريح جنود دفعة 1-1954 فقط ابتداء من فاتح مارس 1956، والإبقاء على دفعة 2-1954 تحت الخدمة العسكرية⁽³⁾.

ونظرا للإلحاح الشديد من قبل هيئة أركان الحرب بالجزائر والوزير المقيم روبر لاكوست على ضرورة الدعم الفوري بالإمدادات العسكرية⁽⁴⁾، فإنه بموجب مرسوم 12 أفريل 1956 تقرر إعادة استدعاء الوحدة العسكرية دفعة 1-1953 (المجنّدون من مواليد الفترة ما بين 28 جوان و 15 نوفمبر 1932، ثم الوحدات العسكرية دفعة 1-1952 و دفعة 1952 - 2، زيادة على الاحتفاظ تحت خدمة العلم بالمجندين دفعة 1-1955 والاستدعاء الفوري من جديد للوحدة العسكرية دفعة 1-1953 و دفعة 2-1952 (المجنّدون من مواليد 1 فيفري و 27 جوان 1932) تم الإعلان عنه في 12 ماي 1956⁽⁵⁾.

وبسبب ضغط الحركات الاحتجاجية للمجندين، اضطرت الحكومة الفرنسية تقليص مدة إعادة الاستدعاء بستة أشهر، مع إعفاء المدعويين من جديد من الخدمة تحت العلم في منتصف أكتوبر ونهاية ديسمبر 1956، لكنه تم تدارك النقص المسجل في عدد الجنود بتمديد فترة الخدمة العسكرية مرة أخرى. وحسب ما ورد في مذكرات الجنرال راوول صالان Raoul Salan⁽⁶⁾، فإن الجنود المدعويين من جديد للخدمة العسكرية سنة 1956 زوّدوا الجيش

(1) - Jean.- Charles JAUFFRET , **op. cit.**

(2) - Raoul Salan, **Mémoires Fin d'un empire l'Algérie , de Degaulle et moi** , T 4 , Edition, Presse de la cité, Paris, 1972, p 297.

(3) - كلود جوان ، مصدر سابق، ص 90، ص 91.

(4) - للمزيد من التفاصيل حول الشروط المحددة لإرسال تعزيزات جديدة إلى الجزائر بما فيها الاحتياطيين بناء على طلب روبر لاكوست لتوزيع هذه القوات في أنحاء البلاد بما فيها الدواوير انظر: L'Echo d'Oran, N° 30498, 27 Mars 1956, p 1.

(5) - Jean Charles Jauffret, **Soldats en Algérie 1954-1962, Expériences contrastées des hommes du contingent**, les éditions Autremets, 2000, p 37.

(6) - من مواليد 10 جوان 1899، خريج المدرسة العسكرية (سان سير). كان مقيما بالهند الصينية طوال ثلاث عشرة سنة، وانتقل بعدها إلى الجزائر عام 1942 وُكِّل بمهمة العمل النفسي داخل المؤسسة العسكرية، وكان مديرا لجريدة "المقاتل 43" (combattant 43)، عيّنها قائدا أعلى للجيش الفرنسي في الجزائر في 2 ديسمبر 1956 إلى غاية 19 ديسمبر 1958، تميّزت سياسته إزاء الثورة الجزائرية بالقمع الزجري ولاسيما عند اندلاع معركة الجزائر، فأعطى صلاحيات واسعة للجنرال جاك ماسو للقضاء عليها، بينما تسرّ=

النظامي بالجزائر بحوالي 150.000 مقاتل، أخذ البعض منهم من القوات المدمجة في فرنسا وألمانيا⁽¹⁾. وبتطبيق هذه الإجراءات، فإن غي مولي تجاهل تماما انشغالات مئات آلاف من الشباب الذين كانوا يرجون إطلاق سراحهم، لكن تم إشعارهم بالبقاء مجندين لمدة إضافية تحت الراية⁽²⁾.

كما أن قرارات تمديد الخدمة العسكرية من قبل دُعاة الحرب كانت تتم بعشوائية وبقرارات فردية من المسؤولين العسكريين، مثلما أفادت به إحدى المصادر أنه بعد ستة أشهر من إصدار روبر لاكوست في إحدى تعليماته المؤرخة في 30 نوفمبر 1956، توجه بها إلى الضباط وضباط الصف، ليطلعهم بأن مهمتهم العسكرية في الجزائر قد انتهت، قام الجنرال صالان قائد الناحية العسكرية العاشرة بمراسلة وزير الدفاع الوطني، طالبا منه ضرورة استمرار الجنود في تأدية الخدمة العسكرية إلى ما وراء المدة القانونية، مبررا نجاعة هذا القرار بما يلي: "فالحل الوحيد الذي سيسمح بسد العجز الخطير في عدد الوحدات الحالية، يكمن في تمديد مدة الخدمة العسكرية إلى ثلاثين شهرا، تحت إمرتي، لكسب فعاليتها التامة، لتثمين التأطير الأدنى لرجال الفرق. وفي الأخير فإن حاجتي إلى إعادة تشكيل احتياطي الجبهة واحتياطات أسلاك الجيش، وتحقيق سدّ فعال للحدود، وإقامة جهاز أمني في محور ضخ البترول الصحراوي، تدفع بي إلى تقدير احتياجاتي إلى ثلاث وعشرين كتيبة"⁽³⁾.

كانت هذه القرارات سببا في تجدد الحركات الاحتجاجية والمظاهرات المنددة اعتراضا على قرار تمديد فترة الخدمة العسكرية الإلزامية. وفي محاولة لامتناع غضب المحتجين، اضطرت الحكومة الفرنسية لاتخاذ قرار يقضي بتحديد المهلة الزمنية لإعادة استدعاء المجندين بستة أشهر، مع تسريح المدعوين للخدمة العسكرية من جديد خلال الفترة الممتدة ما بين منتصف أكتوبر وأواخر ديسمبر 1956، إلا أنها قامت بتعويض الانخفاض المسجل في عدد الجنود، بتمديد أكثر لمدة الخدمة العسكرية دون تعديل مدتها القانونية، التي ظلت محدّدة في مدة ثمانية عشر شهرا قابلة للتمديد حسب مستجدات الأوضاع الأمنية وحاجة القادة العسكريين للجنود⁽⁴⁾.

=على كل العمليات الإجرامية للجيش الفرنسي، ودعم غلاة الاستعمار بالجزائر العاصمة وأنصار الجزائر الفرنسية بفرنسا. وهو من المؤسسين للمنظمة العسكرية السرية (الإرهابية). وتميزت مواقفه بالتشدد ودخل في حرب مفتوحة ضد الجنرال ديغول بسبب سياسته في الجزائر، فأحيل على التقاعد في 10 جوان 1960، ثم أبعد من الجزائر وتولى قيادة المنظمة السرية الإرهابية، وبعد إلقاء القبض عليه، حكمت عليه المحكمة العسكرية بالسجن المؤبد في 11 جويلية 1961، ولم يُفرج عنه إلا في 15 جوان 1968، ثم صدر في حقه العفو العام سنة 1982. توفي في باريس في 3 جويلية 1984 بباريس. للمزيد من التفاصيل انظر: Jean- Louis, Gérard, op.cit, pp 174-175 وأيضا: André Figueras, Salan Raoul, ex- général d'armée, La table Ronde, 1965.

(1) - Raoul Salan, *Fin d'un empire*, Tome 3, éditions Presse de la cité, 1972, p 52 .

(2) - كلود جوان، مصدر سابق، ص 89 .

(3) - نفسه، ص 90.

(4) - Jean charles Jauffret, *op. cit*, p 36.

وبناء على تقرير وجهه الجنرال صالان إلى وزير الدفاع الوطني بتاريخ 16 أكتوبر 1957، أوضح فيه بأن الدعم الذي يتلقاه الثوار الجزائريون من حكومة الحبيب بورقيبة الذي تمخّض عنه ارتفاع معتبر لتمير الأسلحة عبر المنافذ البرية، وتكثيف "النشاطات التمردية" عبر كافة التراب الجزائري، كان دافعا للسلطات العسكرية للإبقاء على جنود الخدمة تحت الراية، وإرسال كتائب جديدة إلى الجزائر. وطبقا لتعليماته تقرر "الاحتفاظ بقوات طويلة المدة التي تقتضيها الضرورة، وعلى الأقل إلى غاية جانفي 1958. ولا يمكن تحقيق هذه النتيجة إلا بالإبقاء تحت الراية على آخر دفعة 1955، إلى غاية هذا التاريخ، ولن يبدأ تحرير الدفعة 1955-2، فعليا إلا ابتداء من 15 جانفي المقبل"⁽¹⁾.

إن قرار تمديد الخدمة العسكرية خلال الحرب التحريرية تحوّل إلى قاعدة مطوّدة، نظرا لتأثير الضغوطات الممارسة من قيادة أركان القوات المسلّحة بالجزائر، لذا باشرت الحكومات تدابير عسكرية بخصوص هذه المسألة، فكانت مزيجا بين تمديد وتقليص مدة الخدمة العسكرية كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك، مثلما انتهجته حكومة فيليكس غيار Félix Gaillard⁽²⁾ التي قرّرت العودة إلى الخدمة العسكرية لمدة 24 شهر في نوفمبر 1957، بعدها تم تمديدها لمدة 27 شهر في أفريل 1958 بطلب من الجنرال صالان القائد العام للقوات العسكرية بالجزائر⁽³⁾.

وصدرت مدوّنة بتاريخ 20 مارس 1958 عن قيادة أركان القوات المسلّحة، تنص على تأخير آجال التسريحات المقرّرة خلال مارس، ماي وجويلية من نفس السنة، وتأجيلها بخمسة عشر يوما قصد الاحتفاظ بقدر أكبر من القوات في الجزائر، بلغت 371.000 عنصر مؤهل عسكريا إلى غاية 1 جويلية 1958. وأوضح نفس المصدر أنه من المفترض أن ينتقل التمديد إلى سبع وعشرين (27) أو ثمان وعشرين (28) شهرا، مضيفا بأن "تخفيض سن الاستدعاء إلى أدنى من عشرين سنة، تدبير لا رجعة فيه..."⁽⁴⁾.

تواصلت هذه السياسة طويلة الثورة التحريرية، وهذا ما لمسناه في مذكرات الجنرال صالان الذي أفاد بأن تعداد قوات الجيش البرية مرتبط بمدة الخدمة العسكرية للمجندين

(1) - كلود جوان، مصدر سابق، ص 90.

(2) - من مواليد 5 نوفمبر 1919 بباريس. متخّج من المدرسة الحرة للعلوم السياسية بجامعة باريس، كان عضواً في الحزب الراديكالي وعضو في المقاومة الفرنسية، ونائبا في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (13 أوت 1949 – 11 ديسمبر 1951)، عُيّن مفتشا في المالية، ورئيسا لمجلس الوزراء من 6 نوفمبر 1957 إلى 14 ماي 1958. وعين وزيرا للاقتصاد والمالية والصناعة (12 جوان 1957 – 30 سبتمبر 1957)، رئيس مجلس الوزراء (6 نوفمبر 1957 – 14 ماي 1958)، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية (9 ديسمبر 1958 – 9 أكتوبر 1962) وغيرها من المناصب السياسية إلى غاية وفاته في 9 جويلية 1970 عن عمر ناهز 51 عاماً بسبب

حادث مرور. انظر: Jean Louis Gérard, **op. cit**, p 97.

(3) - Guy pervillé, La guerre sans nom : appelés et rappelés en Algérie, in <http://guy.perville.free.fr/>, consulté le 08/3/2022, 10 H 30.

(4) - كلود جوان، مصدر سابق، ص ص 90-91.

حصرتها في: 325.000 مقاتل في ديسمبر 1956، 308.000 في جانفي 1957، 396.000 مقاتل في أكتوبر 1957، 371.000 مقاتل في ديسمبر 1957، 400.000 في جوان 1958، 442.000 في أكتوبر 1958، وما بين 394.000 و 426.000 مقاتل في ديسمبر 1958 بمختلف صفوف الجيش البرية، الجوية والبحرية⁽¹⁾.

وبمجيء الجنرال شارل ديغول إلى سدّة الحكم، كانت وجهة نظره مختلفة عن الجنرال صالان حول مسألة تمديد الخدمة العسكرية، حيث قرّر في ديسمبر 1958 دراسة إمكانية العودة التدريجية للخدمة العسكرية لمدة 24 شهرا، لكن ابتداء من سنة 1959 التي سجّلت توافد الدفعات المجنّدة من فرنسا من مواليد الحرب (1939 إلى 1945) لم تعد تسمح ببقاء الدفعات المجنّدة لأداء المهام العسكرية المسندة إليها، بدون تمديد مدة خدمتهم العسكرية. وللإبقاء على قدر أكبر من القوات العسكرية وتدعيمها بقوات إضافية قرر الجنرال مورييس شال Maurice Challe⁽²⁾ الذي خلف الجنرال صالان في قيادة الجيش الاستعماري بالجزائر، "أنه من الأنجع والضروري تكثيف عمليات تجنيد الشباب والقوات الإضافية المُساعدة للجيش الفرنسي من السكان المسلمين في الجزائر أيضا"⁽³⁾. والجدير بالذكر لم تنخفض مدة الخدمة الفعلية العسكرية إلا مع وقف إطلاق النار، إذ لم تؤدي الدفعة 1-61 / C سوى 19 شهرا من الخدمة. والدفعة 2-61 / B استعادت مدة 18 شهرا القانونية⁽⁴⁾.

(1) - Raoul Salan, Fin d'un empire, Tome 4, **op. cit.**, pp 297, 352.

(2) - مورييس شال Maurice Challe من مواليد 5 سبتمبر 1905. عيّن قائدا أعلى للقوات المسلّحة في الجزائر في ديسمبر 1958 إلى غاية مطلع أبريل 1960، اشتهر بممارسة القمع ضد مقاتلي جيش التحرير الوطني والسكان المدنيين، ودعم الحواجز المكهربة على الحدود التونسية والمغربية. وكان من المتحمسين لتنفيذ الهجوم على قناة السويس المصرية عام 1956. وهو جنرال انقلابي الذي ترأّسه يوم 22 أبريل 1961 بالجزائر، وهدّد الجنرال ديغول بحرب أهلية. وعندما فشل في مسعاه استسلم في 25 أبريل من نفس السنة، وحُكم عليه بـ 15 سنة سجنًا، ثم عفا عنه الجنرال ديغول في 1966. توفي يوم 18 جانفي 1979 بباريس. للمزيد من التفاصيل انظر:

Jean – louis Gérard, **op. cit.**, pp 195 - Maurice challe, **Notre révolte**, Editions Presses de la cité, Paris, S.D, p 196.

(3) - Guy pervillé, **op.cit.**, p 3.

(4) - Marc Coppin, « la côte d'opale en guerre d'Algérie 1954-1962 », in Revue d'Histoire, N° 374-375, janvier-juin 2012, pp 299-318.

الفصل الثاني

2- تشكيل قوات إضافية لمحاربة جيش التحرير الوطني

2-1- الحركي

2-2- المخازنية

2-3- المجموعات المتنقلة للحماية الريفية

2-4- مفارز الدفاع الذاتي

2-5- الوحدات الإقليمية

تميّزت السياسة الاستعمارية طيلة الكفاح المسلّح بالرهان على إخماد الثورة بتجنيد أكبر عدد من قوات إضافية تحت قيادة جيشها النظامي، لذا سارعت لتشكيل قوات مُسلحة من "الأهالي" الجزائريين والمستوطنين كذلك، أُطلقت عليهم تسميات مختلفة، أخطرها الحركي، المخازنية، المفارز المتنقلة للحماية الريفية، مفارز الدفاع الذاتي، ويضاف إلى هؤلاء وحدات الدفاع الاقليمي، وكان لكل فئة قانونها ونظامها الخاص، إلا أنّهم شكّلوا جميعهم قوة ردعية مُطاردة لجيش التحرير الوطني في معاقبتهم، نبرز أخطرهم على سبيل التوضيح لا الحصر.

1-2 - الحركي: Harkis

تعزّزت جهود سلطات الاحتلال لتجنيد قُوات إضافية من الجزائريين بعد موافقة الحكومة الفرنسية في مطلع شهر جوان 1955 على اقتراح جاك سوستيل الداعي إلى تشكيل وحدات قتالية إضافية من الحركي تدعيما لصفوف جيشها النظامي. ولقد دخل هذا المقترح حيز التنفيذ منذ 8 فيفري 1956⁽¹⁾، وبموجبه وُضع الحركي المُمَوّنون من ميزانية الجزائر، تحت تصرف قيادة الجيش الفرنسي التي تولت تنظيمهم في شكل مفارز صغيرة ضمن فصائل أو سرايا، وإما في وحدات مشكّلة، تعمل في إطار الوحدات التي تدعمها، أو معزولين في شكل قوات كومندوس المطاردة، وتم تزويدهم بتدريجا بأسلحة حربية، لذا كانت تشكّل تهديدا دائما بالنسبة لجبهة التحرير الوطني⁽²⁾ بالنظر لمهامهم المخزية نذكرها لاحقا.

وعن دواعي تشكيلها والمهام المكلفة بها، ذكرت إحدى التقارير الفرنسية "بأن الحركي يمثلون قوة أمنية مساعدة، أنشئت بسبب الوضع الخاص الذي تمر به الجزائر، لا يمكن استخدامهم خارج البلاد، أما الحركي الذين أرسلوا إلى الميتروبول "لمكافحة الإرهاب" فقد وُضعوا تحت تصرف جهاز الشرطة، وستختفي هذه التشكيلات بمجرد "عودة الأمن" إلى الجزائر، ولم يتم دمجهم في القوات النظامية"⁽³⁾.

وبالرغم من عدم ثقة الفرنسيين بالحركي باعتبارهم مرتزقة باعوا أنفسهم وضمايرهم من أجل المال⁽⁴⁾ إلا أنهم كانوا محل اهتمام خاص من السلطات العسكرية، إذ قامت بتموين هذه التشكيلة من العملاء من ميزانية الجزائر. وتزويدهم بأسلحة صيد قديمة نوعا وعمرا منها بنادق من نوع 86 و 7/15 وموسكوتو، ولا تُعطى لهم البنادق الحديثة أو الرشاشة إلا لمن قدّم منهم براهين كثيرة على إخلاصه وتفانيه في خدمة الجيش الفرنسي، باستثناء أما بنادق من نوع ماس 36 و 49 و 56 أو القارة أو الرشاشة MAT49 ، تُقدم لهم نهارا أثناء الخروج إلى العمليات

(1) - Yves courrière, La guerre d'Algérie, Tv..., op. cit, , p 2157.

(2) - كلود جوان، مصدر سابق، ص ص 36-37 .

(3) - رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجزائر ديفول 1962-1958 سنوات الحسم والخلاص، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة - الجزائر، 2012، ص ص 234 - 335.

(4) - المجاهد ، عدد 43، 1 جوان 1959، ص 5.

التمشيطة فقط، أما ليلا فتُجمع في سلسلة حديدية تُربط إلى الجدار خوفا من الفرار بها. أما الخراطيش فتُعطى لهم حبات معدودة ومُسجّلة في سجل خاص في الثكنة"⁽¹⁾.

خُصّصت لهم السلطات العسكرية مراكز تربية مدنية وعسكرية في ديسمبر 1959 لتلقينهم تربصات تكوينية ولتوجيه اختياراتهم لصالح فرنسا⁽²⁾. وزيادة على استفادتهم من تكوين وتدريب في كيفية محاربة الثوار بمركز "حمام المسخوطين" إلى غاية أواخر سنة 1960⁽³⁾، خُصّصت لهم رواتب ومنح وبعض التحفيزات⁽⁴⁾ بالنظر إلى النتائج التي ما فتئوا يحققونها في الميدان لشدة بأسهم على الثورة والمجاهدين والمواطنين العزل، إلى حد الثناء عليهم "لدورهم الإيجابي وشجاعتهم" على حد تعبير الجنرال صالان الذي قال عنهم: "إن الحركي هم أول من يدخل عند القيام بمراقبة أي دوار، كما أنهم يُسهّلون الاتصال بالشعب. أما في المعارك فإنهم يُظهرون شجاعة كبيرة. وعليه فإن استخدامهم كان إيجابيا بشكل كبير"⁽⁵⁾.

إن السؤال الذي يطرح نفسه، كيف نجحت السلطات الاستعمارية في استقطاب بعض الفئات دون غيرهم من الجزائريين لتدعيم صفوف جيشها بهذه القوات الردعية التي نكّلت بالجزائريين طيلة الحرب؟ ومما لا شك فيه، تعدّدت أساليبها لاستمالة هؤلاء الجزائريين ضعاف النفوس، ونجحت في عزلهم عن الثورة، باللجوء طبعاً إلى أساليب التهيب والترغيب نذكر البعض منها فيما يلي:

- تهديد سكان القرى بالقتل الجماعي في حالة عدم قبولهم حمل السلاح لمحاربة الثوار.
- التهديد بانتهاك أعراض الزوجات والأرامل والأخوات في مقتبل العمر أمام أعين سكان القرى والمشاتي حين محاصرتها، فيضطر الكثير من الشباب الانضمام حفاظاً على أعراض أهاليهم.
- جلب فرق الحركي والقومية من القرى المُتعاونة مع سلطات الاحتلال إلى القرى المتعاطفة مع الثورة، فيبيع لهم الجيش الاستعماري انتهاك الأعراض ونهب الأموال إلى غاية إخضاع سكانها، وقبول عدد منهم حمل السلاح ضد المجاهدين.

(1) - عبد العزيز واعلي، أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة، دار الجزائر للكتاب، د. ت. ط، ص 137.

(2) - سيلفي تينو، تاريخ حرب الجزائر من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2013، ص 194.

(3) - Yves courrière, la guerre d'Algerie, Tv Dictionnaire et Documents, op.cit, p 2157.

(4) - منها الأجور اليومية التي حددت بسبعمئة وخمسين (750 فرنكا) وهي قيمة هزيلة بالنظر للمخاطر التي كانت تتعرضهم ومقارنة بمرتبات الجنود الفرنسيين أو الأجانب، وكذا الترقيات في الرتب العسكرية مثل رتبة عريف Caporal، أو رقيب Sergeant أو رقيب Sergeant Chef رفع المبالغ المالية المخصصة للمساعدات ونفقات الاستشفاء، إذ بناء على ما ذهب إليه الجنرال سالان "فإن الحركي وحدة تضم مائة شخص كلهم مسلمون يتقاضون أجراً ويخضعون لقانون رسمي، كما أن لهم الحق في الإسعافات الاستعجالية في حالة حدوث إصابات، وكذلك في المنح المدنية المخصصة لضحايا الإرهاب، إذ تُقدم لأهل الحركي إذا قتلوا. وكانت تطلق عليه تسمية "Mort pour la France ويستفيد أهله من معاش. طبقاً لقانون المعاشات العسكرية الفرنسية الساري المفعول، لذا فإن وحدة الحركي مرتبطة إجبارياً بوحدة نظامية حيث يجب أن تكافح معها. للمزيد من التفاصيل انظر: Raoul salan, , op.cit, p 79.

(5) - ibidem.

- قطع المؤونة على القرى، وإجبار سكانها على التوجه إلى المراكز الاستعمارية المخصصة لمنح رخص التموين بهدف استسلامهم، وإجبارهم على رفع السلاح ضد المجاهدين⁽¹⁾.
- إغراء عناصر الحركى بالأموال والامتيازات لمحاربة جيش التحرير الوطني⁽²⁾.
- تشبّع أقلية صغيرة من الحركى بـ "الروح الوطنية الفرنسية"⁽³⁾.
- تأثير الضغوطات إما قسرا أو عن جهل وبسبب نقص الوعي السياسي أيضا⁽⁴⁾.
- وبهذه الأساليب أُجبر الحركى على الانضمام إلى الجيش الفرنسي الذي مارس عليهم ضغوطات بسيكولوجية بمختلف معسكراته منها مركز الانتقاء والعبور، مركز إعادة التأهيل، مراكز الاستعلامات، وجلّها مخابر من أجل تغيير وجهات نظرهم وقناعاتهم بخصوص الكفاح الثوري المسلّح، زيادة على دفعهم لارتكاب جرائم أمام أبناء وطنهم، والكثير من هؤلاء وُضعوا في دوامة عنف يصعب الخروج منها⁽⁵⁾.
- وبهذه الكيفية أصبح الحركى في مقدمة الكتائب والفيالق، وحاربوا الثوار بعنف رغم حياة البؤس التي كانوا يعيشونها⁽⁶⁾، وأسندت إليهم مهام أخرى نذكر بعضها بإيجاز:
- مراقبة وحراسة القرى المحاطة بالأسلاك الشائكة لمنع تسلل المجاهدين⁽⁷⁾.
- رصد المعلومات حول نشاطات جبهة التحرير الوطني والوشاية بالمناضلين⁽⁸⁾.
- مرافقة الدوريات العسكرية، للقيام بترجمة ما يقوله العساكر الفرنسيون خلال إخضاع الجزائريين في الأحياء والشوارع إلى تفتيش آلي مصحوب بالضرب والشتم⁽⁹⁾.
- تقمص دور الرعاة والباعة المتجولين في المشاتي بالقرب من المناطق الحدودية للكشف عن رؤساء اللجان الخماسية والتعرف على المسالك المؤدية إلى الجبال⁽¹⁰⁾.

(1) - أحسن بومالي، أدوات التجنيد, مرجع سابق، ص ص 145-147.

(2) - المجاهد، عدد 45، 29 جوان 1959، ص 8.

(3) - Charles Robert Ageron, *Genèse de l'Algérie algérienne*, Editions Bouchene, Paris, 2005, p 613.

(4) - جاك دوشمان، تاريخ جبهة التحرير الوطني، ترجمة موجد شراز، منشورات ميموني، 2013، ص 245.

(5) - مصطفى خياطي، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضيائير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة عباد قندوز فوزية، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 432.

(6) - وصف المجاهد عبد العزيز واعلي حياة البؤس للحركى في ثكنات الجيش الفرنسي، حيث كانت تسند له "مهام الكنس وجمع القمامات والطبخ، وتسخيرهم كحيوانات لنقل الحجارة على أكتافهم من الوديان والسفوح إلى المراكز ليحيطوها بالجدران، وحمل الأثقال إلى الشاحنات وإنزالها منها، وحمل الأسلحة الثقيلة أثناء عمليات التمشيط، ومن الفوارق الطبقية الشاسعة بينهم وبين الجنود الفرنسيين كانت في التغذية والبدلات العسكرية وأسرّة النوم، كما يتعرضون للمعاملة السيئة منها الضرب بالسياط والسب والشتم والتوبيخ اللاذع..."، انظر: عبد العزيز واعلي، مصدر سابق، ص ص 136-137.

(7) - جودي أتومي، العقيد عميروش أمام مفترق طرق، ج 2، مطبعة حسناوي، الجزائر، 2008، ص 163.

(8) - مقتطف من شهادة المجاهدة بريكسي خديجة المدعوة فضيلة في حوار خاص، نشر في مجلة أول نوفمبر، عدد 179، مارس 2015، ص ص 35-36.

(9) - محمد بن عبودة، المنظمة السرية المسلحة اضطرابات وهران 1961-1962، دار القدس العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 138.

(10) - ملتقى مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، انتاج جمعية أول نوفمبر.....، مرجع سابق، ص 75.

- اقتحام القرى والمنازل على غفلة من أهلها ليلاً ونهاراً وإحراقها بعد سلب الحلي والأمتعة والألبسة والأغذية، وإفساد ما تبقى منها مع قتل الحيوانات الزائدة عن حاجتهم⁽¹⁾.

- ممارسة التعذيب في المحتشدات لإرغام المعتقلين على البوح بأسرار الثوار⁽²⁾.

- التنكيل بجثث المجاهدين بعد استشهادهم، فعلى سبيل المثال أقدم أحد الحركي على قطع أذن الشهيد أثناء المعركة وتعليقها في حزامه لإبداء "شهامة" وإثبات خيانتة أمام الجنود الفرنسيين وتأكيد عداوته للثورة⁽³⁾، لهذا أثنى عليهم الجنرال ديغول في خطابه الشهير الذي ألقاه يوم 16 سبتمبر 1959 ونوّه بمحاربتهم لجيش التحرير الوطني إلى جانب مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية الفرنسية قائلاً: "إن جيشنا قد أنجز مهمته بشجاعة ومهارة في قتاله لأعدائنا، وخلق روابط وثيقة لم يسبق لها مثيلاً مع السكان، وخاصة منه المائة والعشرين ألف من أفراد المسلمين"⁽⁴⁾.

- انتهاك الحرمات بالاعتصاب التي بلغت نسبة مهولة⁽⁵⁾، مثلما أكّده شهادة إحدى المجاهدات من منطقة القبائل "كلا كروي"، حيث مُرس على العديد من النساء الجزائريات بمنطقة القبائل من قبل الجنود الفرنسيين والسود أيضاً. وخلف هذا الاعتداء الجنسي إنجاب إحدى المغتصابات المدعوة (ب. ز) طفلة لكن قيادة جبهة التحرير الوطني منعت قتل المولودة⁽⁶⁾.

- السعي لإذكاء الفتن والنعرات، مثلما حدث بعد فشل المساعي لكسب تأييد أهل الجنوب الوطنيين ورفضهم مشروع فصل الصحراء عن الجزائر، حيث أرسلت بتاريخ 5 سبتمبر 1961 مجموعة من الحركي إلى مسجد ورقلة فداؤوا حرمة ومزّقوا المصاحف والكتب، وادّعوا أن العملية من تنفيذ الميزابيين، غير أن خيوط المؤامرة انكشفت لاحقاً⁽⁷⁾.

- امتداد جرائم الحركي أيضاً إلى فرنسا نفسها، حيث اشتهروا بممارسة التعذيب بمختلف أنواعه بعد تشكيل مصالح جديدة حملت تسميات عديدة للتعتيم، على غرار مكتب المساعدة الاجتماعية للشمال الأفريقيين أو مكتب أعوان الشرطة عُرفوا باسم "القُبعات الزرقاء" Galots bleus المشكّلين من الحركي جيء بهم من الجزائر أو تم توظيفهم في فرنسا لممارسة التعذيب وكل

(1) - يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 192.

(2) - جودي أنومي، مصدر سابق، ص 162.

(3) - المجاهد الرائد عمار جرمان، من حقائق جهادنا، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2009، ص 295.

(4) - Jacques Soustelle, *l'espérance trahie 1958-1961*, éditions de l'Alma, Paris, s. d, pp 273-274.

(5) - Alistair Horne, *op.cit*, p 416.

(6) - انظر شهادة إحدى المجاهدات في: مجموعة باحثات، الجزائريات أثناء حرب التحرير الوطنية مواقف ومسارات (1954-

1962)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات م. و. د. ب. ح. و. ث. ن 1954، دار النشر الآمال للطباعة والنشر والتوزيع، 2016،

ص 64.

(7) - المجاهد، عدد 113، 22 جانفي 1962، ص 3-5.

أشكال القمع في حق المناضلين ⁽¹⁾. ولقد حذّرت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في إحدى مناشيرها مؤرخة في 14 جويلية 1960، خطورة انسياق الحركة وراء هذه الممارسات وتذكيرهم "كيف جعل منهم النظام الاستعماري أدوات لسياسته الدنيئة، وأنهم لم يُخلقوا كلابا هائجة للنظام الكولونيالي، ومكانهم بين اخوانهم" ⁽²⁾.

- التنسيق مع عناصر اليد الحمراء ⁽³⁾ لارتكاب مجازر في حق المدنيين العزل ⁽⁴⁾، وتواصلت جرائمهم عند الشروع في تطبيق سياسة الأرض المحروقة ⁽⁵⁾ نفذتها منظمة الجيش السري (OAS) ⁽⁶⁾.

(1) - للمزيد من التفاصيل انظر: عمر بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 170. وأيضا:

Bachagha Boualem: **Les Harkis au service de la France**, Editions: France Empire, Copyright 1963, pp 220 - 221.

(2) - انظر فحوى المنشور كاملا في :

Ali Haroun, **Le second Front écrit et Document de la Fédération France du FLN 1954- 1962**, éditions Casbah, Alger, 2021, p p 385- 386.

(3) - منظمة اراهبية فرنسية، تعود فكرة تأسيسها للجنرال بول غروسان Paul Grossin ، رئيس مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (SDECE) Service de documentation extérieure et de contre-espionnage . كانت تعمل تحت إمرة الكولونيل كوستانتان ميلنيك Constantin Melnik الذي كان يتحرك بأوامر رئيس الوزراء ميشال ديبري. وكانت من أشد المعارضين لاستقلال بلدان شمال إفريقيا لذا خططت لعدة عمليات اراهبية ونفذتها في حق المناضلين المغاربة والتونسيين منذ عام 1950، كما نفذت عدة اغتالات في أوروبا إبان الثورة التحريرية في حق المناضلين الجزائريين والأجانب المتعاطفين مع القضية الجزائرية خصوصا مموني جبهة التحرير الوطني بالسلاح أمثال أوتو شلوتير، جورج فيزر، مارسيل ليوبولد، ثم جاء دور المحامين الذين دافعوا عن الوطنيين الجزائريين المعتقلين في السجون الفرنسية. للمزيد من التفاصيل انظر: ريمة دريدي، "دور منظمة اليد الحمراء في اغتيال أصدقاء الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، العدد الثاني، ذو القعدة 1440 هـ/ جويلية 2019 م ، ص ص 171-179.

(4) - مثلما حدث في ناحيتي بسكرة وباتنة حيث أقدم عنصر من الحركة "مباركية اسماعيل" بن عيسى المدعو "ححو القتال" باغتيال أزيد من 185 جزائريا. وقد ثبت ذلك مكتوبا في شهادة عثر عليها إثر إلقاء القبض عليه من طرف كومندوس جيش التحرير الوطني في شهر فيفري 1962 قبل توقيف القتال. كانت هذه الشهادة موقعة من طرف ثلاث جنرالات فرنسيين وهم: ديكورنو ، بوشروق كور وبرانج. تكرما له على خيانتة لوطنه ودينه وارتكابه لأبشع الأعمال. انظر بقية جرائم الحركة المذكورة أسماءهم في: مذكرات المجاهد الرائد عمار جرمان، مصدر سابق، ص ص 296 -297.

(5) - زبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، 2008، ص ص 269-270.

(6) - تم تأسيس هذا التنظيم السري المسلح خلال اللقاء الذي جمع جون جاك سوزيني وبير لاغيارد يوم 10 فيفري 1961 كبديل لكل التنظيمات السياسية العاملة على ترجيح فكرة "الجزائر فرنسية"، ترأسها الجنرال المتقاعد "صالان" بمساعدة الجنرال "جوهو" و"غاردي" وسوزيني. من أهدافها: الدفاع عن أسطورة الجزائر فرنسية، تعبئة الرأي العام الفرنسي حول فكرة الحفاظ على "الجزائر الفرنسية"، والتصدي لسياسة ديغول ومحاوله الإطاحة بنظامه وعرقلة المفاوضات بإشاعة حالة من الرعب وممارسة التهديدات والضغوطات على حكومة ديغول. ولتحقيق أهدافها، رأت منظمة الجيش السري مشروعية كل الوسائل منها، تخريب المصالح الحيوية، التصفية الجسدية للإطارات الجزائرية، اغتيال المؤيدين لسياسة ديغول، أعمال السطو النهب للبنوك ومصالح البريد، تأسيس فروع للمنظمة في فرنسا، تشكيل ميليشيات يوظفها ضباط متقاعدون وبعض الغلاة من الأقدام السوداء، توزيع المناشير التحضيرية واستعمال البث السري والإذاعي والكتابات الجدارية، القتل الجماعي والفردى لكل من يعترض برنامجها. ارتكبت عدة جرائم منها استهداف عدد كبير من الجزائريين من مختلف الشرائح، قتل المساجين في زنازين مراكز الشرطة، تنفيذ سلسلة من التفجيرات بالعبوات البلاستيكية أسفرت عن سقوط ما لا يقل عن 700 ضحية. قامت بتصفيد العمل الإجرامي بعد التوقيع على وقف إطلاق النار بإطلاق عدة قذائف مدفعية على أحياء سكنية بالقصبة السفلى والحرق العمدي للمؤسسات منها مكتبة جامعة الجزائر (7 جوان 1962) وحرق مكاتب الضمان الاجتماعي، المدارس والمستشفيات ... الخ. انظر: القرص المضغوط، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق. وللمزيد من التفاصيل حول مصادر تمويلها وتسليحها ودعايتها انظر: دحمان تواتي، مرجع سابق، ص ص 231 - 251.

إن حاجة قيادة الجيش الفرنسي إلى الحركي ونجاعتهم في محاربة المجاهدين، يفسر ذلك الارتفاع المذهل لتعدادهم خلال العمليات العسكرية خاصة أثناء تنفيذ مخطط شال العسكري، بعد اشتراط هذا الأخير مضاعفة عددهم فور شروعه في تنفيذ برنامجه العسكري للقضاء على الثورة فمن 28.000 عنصر عام 1959 ارتفع إلى 62.939 في 01 فيفري 1961 حسب تقرير سري فرنسي⁽¹⁾، بينما حصر ميشال رو عدد الحركي 158000 سنة 1960⁽²⁾، فيما ذهب محمد حربي إلى القول بخلاف ذلك تماما حيث أكد أن عددهم بلغ 160.000⁽³⁾، بعدما كان عدد الحركي في أول ظهور لهم بالأوراس إلى غاية 1 جويلية 1955 يقدر بـ 176 حركي بأريس، 200 حركي بدوار اشمول، و70 حركي بكيمل⁽⁴⁾، وبلغ عددهم 3500 في جانفي 1957 ثم ارتفع إلى 11000 في جويلية من نفس السنة، وبعدها قفز العدد إلى 17.000 في ديسمبر من نفس السنة، وتم إحصاء 30.000 بعد 13 ماي 1958، ثم تضاعف العدد في جوان 1960⁽⁵⁾. لكن ابتداء من سنة 1961 تناقصت أعداد الحركي وباقي القوات الإضافية عند شروع سلطات الاحتلال في التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، ولقد حددت لجنة الشؤون الجزائرية بتاريخ 23 أوت 1961 بأن عناصر الحركي سيتم تخفيضها في نهاية السنة إلى 45000 بما في ذلك 6500 حركي مساعد في قوات الدرك، ودمج 500 عنصر في "المجموعات المتنقلة للأمن"، و3000 إلى 4000 انخرطوا في الجيش الفرنسي⁽⁶⁾. وبموجب تقليص الميزانية المخصصة لتمويل فرق الحركي أصبح عددهم 52900 عام 1962⁽⁷⁾، وحسب تقديرات قيادة الثورة الجزائرية قبل نهاية الحرب ارتفع عددهم إلى أكثر من 100.000 عنصر⁽⁸⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه، وضعت سلطات الاحتلال عدة خيارات أمام الحركي الذين استمروا في ولاءهم لها، إما العودة للحياة المدنية والاستفادة من منحة مادية، أو إدماجهم ضمن المستخدمين المدنيين في الجيش الفرنسي لمدة ستة أشهر فقط، أو الانضمام إلى صفوف الجيش الفرنسي بحدود الأماكن المتاحة، مع إمكانية نقلهم إلى فرنسا وفقا للطلب⁽⁹⁾. ونظرا لحساسية وضعهم خلال هذه المرحلة، ومقابل الخدمات التي قدموها لإدارة الاحتلال، أبدت هذه الأخيرة "حسنها التضامني" تجاههم بتقديم الضمانات الآتية:

(1) - رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 257.

(2) - Michel Roux, Les Harkis , ou **les oubliées de l'histoire**, éditions la Découverte, 1991, p 140.

(3) - Mohamed Harbi, **les archives de la révolution Algérienne**, ed. jeune Afrique , 1980, 1980, p 208.

(4) - Pierre Montagnon, **la guerre d'Algérie Genèse et engrenage d'une tragédie** , édition pyramalion-Gerardwatelet , Paris, 1984, p 154.

(5) - Yves courrière, la guerre d'Algérie, Dictionnaire et Documents, Tv...., **op. cit**, p 2157.

(6) - Si Othmane, **L'Algérie l'origine de la crise ou la guerre d'Algérie suite et fin**, Dialogues éditions, Paris, S.D, p 124; Maurice Faivre, **les combattants musulmans de la guerre d'Algérie ; les soldats sacrifiés** , Ed l Harmattan , Paris, 1995, pp 66-67.

(7) - Guy Pervillé , « La tragédie des Harkis : qui est responsable? » in **les collections de l'histoire** ,Hors Série, N° 07, Avril- Mai 2002, p 92.

(8) - المجاهد ، عدد 114 ، 5 فيفري 1962، ص 6.

(9) - Yves courrière, la guerre d'Algérie, Tv...op. cit, p 2158.

- تمكينهم من الحصول على المواطنة الفرنسية.
 - إعادة إدماج عدد محدود من الحركي في صفوف قوات الأمن العمومية.
 - السماح بانخراط الحركي في التشكيلات النظامية للجيش الفرنسي.
 - تكفل الدولة الفرنسية بأبناء الحركي القتلى.
 - إخضاع الرتب العسكرية لنظام تصنيف جديد.
 - وبخصوص مستقبل الحركي، قدّمت لهم وعود باتخاذ عدة تدابير منها:
 - تمكين الحركي من مزاولة التكوين في مجال الأنشطة اليدوية أو الإدارية.
 - منح التسهيلات والأولويات لإعادة الإدماج المهني للحركي في الجزائر أو فرنسا.
 - تحسين أوضاع الحركي معنويا وماديا، من حيث الملبس والسكن والتكوين والتوجيه⁽¹⁾.
- ولقد تلقى الحركي نبأ توقيف القتال والاستفتاء على تقرير المصير باستياء لأن مصيرهم كان مهددا، ورهانهم على فرنسا قد انهار بعد أن تخلّت قيادة الجيش الفرنسي عنهم وفصلتهم عن صفوفه⁽²⁾. ونظرا لارتكابهم مجازر في حق المواطنين العزل كانت نهايتهم مأساوية، ما عدا القليل منهم الذين انضموا إلى جيش التحرير الوطني⁽³⁾ بعد نجاح جبهة التحرير الوطني في استمالتهم من خلال المناشير الدعائية تحثهم على الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بصفوف الثورة⁽⁴⁾.
- وبعد تلك المحاولات اليائسة للحكومة الفرنسية التي سعت لتعبئة جزائريين وتغليطهم، واتخاذهم حجة أمام الرأي العام بأن بعضهم معها وضد الثوار، سعت أيضا لتضمن لهم الحماية بعد استقلال الجزائر، إذ جاء في الفصل الثاني من البيان العام لاتفاقيات إيفيان "أنه لا يمكن لأي كان أن يتعرض لإجراءات بوليسية أو لمتابعات عن طريق العدالة، أو أن تسلط عليه عقوبات انضباطية أو غيرها، بسبب ما أبداه من آراء حول الحوادث التي جرت في الجزائر قبل يوم الاستفتاء حول تقرير المصير، أو بسبب ما قام به من أعمال أثناء الحوادث المذكورة قبل وقف إطلاق النار..." لكن الجماهير الشعبية التي لم يندمل جرحها، لم ترض بهذا القرار واتهمت قيادتها بالتواطؤ بعدما تعهّدت جبهة التحرير الوطني باحترام هذا الشرط⁽⁵⁾، ولهذا تعرّض هؤلاء الحركي للانتقام بشع، فكان مصيرهم القتل أو الاعتقال، ومن بقي منهم على قيد الحياة ونجوا من الانتقام تم مساعدتهم على الفرار نحو فرنسا بعدما انتقت منهم السلطات الفرنسية عدد محدود ضُبطت أسماءهم مسبقا في

(1) - Maurice Faivre, *op cit*, p 390.

(2) - الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 270.

(3) - عليّة عثمان بن الطاهر، "معتقل عين الصفا"، *مجلة أول نوفمبر*، عدد 69، السنة 1984، ص 68. وأيضا: محمد الصالح بن عتيق، "من ذكريات ثورة التحرير الوطني" ذكريات وخواطر" حول معتقل بوسوي الرهيب"، *مجلة أول نوفمبر*، عدد 19، نوفمبر 1976، ص ص 31-32.

(4) - انظر نموذج من هذه المناشير في: Philippe BOURDREL, *op. cit*, p 204.

(5) - محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر.....، مرجع سابق، ص 233.

قوائم وبعد تحويلهم إلى الميتروبول تم تطيرهم، وهناك واجهوا مصيرا أصعب في معسكرات الإقامة تحت حراسة مشددة بحجة حمايتهم⁽¹⁾.

2-2 - المخازنية: Makhaznis

كانت المخازنية منذ بدايات الاحتلال القوة الأهلية الثانية بعد القوم (القومية)، استغلتها سلطات الاحتلال لبسط هيمنتها على الأهالي، بهدف توفير الجهد الحربي والمالي وحقق دماء المقاتلين الفرنسيين، وأخطر من ذلك ضرب الجزائريين بعضهم ببعض لتمزيق وحدة صفوفهم. وبالرغم من أن عناصرها لم تكن خاضعة لأي تنظيم عسكري أو إداري بحكم أن هذه القوات كانت مُقيمة وسط أهاليها وقبائلها وتستجيب عند الحاجة، إلا أن سلطات الاحتلال سعت لهيكلتها تحت وصاية المكاتب العربية⁽²⁾ التي أشرفت عليها إشرافا مباشرا وتؤدي المهمة التي أوكلت إليها، منها التجسس وجمع المعلومات من القبائل لصالح إدارة الاحتلال، و تبليغ أوامر المكاتب العربية إليها، ومراقبة تحركات الأهالي، وكانت هذه الأخيرة تحت حماية قوة عسكرية تتشكل من ثلاثين فارسا وعشرة مخازنية⁽³⁾.

ومن الواضح أن السلطات الاستعمارية أدركت نجاعة عناصر المخازنية كقوة إضافية ردعية من الأهالي إلى جانب الجيش الفرنسي، خاصة بالمناطق التي شهدت انتشارا واسعا للمد الثوري، لذا تقرر تشكيلها رسميا عام 1955 من قبل جاك سوستيل وفقا لعقد مدته ستة أشهر قابل للتجديد على مستوى الدوائر وملحقاتها، كما سُمح لهم بالتمتع ببعض الامتيازات لمساعدة ضباط الفرق الإدارية المتخصصة⁽⁴⁾ في أداء أدوار مخزية، زيادة على حماية قادتهم

(1) - S.H.A.T 1H1397, Dossier N° 9, transferts nominatifs de Harkis en métropole ; sécurité et encadrement dans les camps d'hébergement.

(2) - أنشئت المكاتب العربية من قبل الجنرال تريزيل Trézel في أفريل 1833 ثم أسندت للجنرال لاموريسيير Lamoricière، أوكلت لها مهام الاتصال الدائم بالأهالي ومراقبة القبائل (العروش). وقد تم تنصيبها في فيفري 1844 وكانت صلاحياتها تمتد إلى المجالات السياسية، الاجتماعية، الدينية والثقافية. كانت تقوم بعمل الشرطة مثل رقابة الطرق والأسواق، وأعمال التفتيش، حراسة المؤسسات العمومية، رقابة القضاء الإسلامي والمنازعات الإدارية، ومهام القضاء (تحقيقات في الجريمة، المخالفات والتآمر ضد السلطة الفرنسية)، عمل الإدارة (مراقبة نفقات أشغال ذات المصلحة العامة، والحالة المدنية وجباية الضرائب)، تجنيد الموارد الأهلية على مستوى الدائرة (المقاطعة القاعدية للإدارة وتشمل مجموع القبائل) وملحقها (دائرة مصغرة) لمصلحة الجيش وإدارة الاحتلال، أما على المستوى الاقتصادي فهي بمثابة شرطة الأسواق، تتفقد بناء الطرق وتوزيع الأغذية...). للمزيد من التفاصيل للمهام الموكلة إليها انظر:

- Xavier Yacono, **Les Bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du Tell algérois** : (Dahra, chéli, Ouarsenis, Sersou), Laros, Paris, 1953, p p 12-14, pp 30-79.

- Jacques Frémaux, **Les Bureaux arabes dans l'Algérie de la conquête**, Ed. Denoël, Paris, 1993, pp 13-18, pp 213-278.

(3) - صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر، ط 1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 29-32.

(4) - تُعتبر المصالح الإدارية المتخصصة امتدادا للمكاتب العربية واستمرارا لها، لكنها تختلف عنها في مسألة الاختصاصات، اضطرت السلطات الاستعمارية لإنشائها بسبب فشلها في وضع حد للاضطرابات الأمنية وبسبب غياب إدارة محلية، وانعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية ونقص المعلومات الضرورية لتحقيق انتصار عسكري على الثوار. وسعت من خلالها تحقيق عدة أهداف، إدارية، اجتماعية وسياسية بهدف "استعادة التحكم في السكان وجعلهم في موضع ثقة لضمان دعمهم الفعلي والمتزايد لها، وتشجيع =

ومراكزهم وهي المهمة الأساسية التي أوكلت إليهم⁽¹⁾ بعد وضعهم تحت تصرّف ضباط فرنسيين المسيّرين للفرق الإدارية المتخصصة كمستخدمين عسكريين يختارهم هو بنفسه، إلا أنهم كانوا ملحقين بالإدارة المدنية الفرنسية المختصة في الشؤون الجزائرية⁽²⁾.

تراوح عددهم ما بين 20 إلى 50 عنصرا مسلّح من بين الأهالي، برئاسة ضابط مساعد متطوّع يدعمه المركز العسكري المجاور للمحتشدات، غالبا ما يأتي عناصره ليلا لمعاينة الأوضاع⁽³⁾. وقد حدّدت مهمتهم الرسمية حسب تعليمات أمين عام للحكومة العامة للجزائر المؤرخة في 20 ماي 1957 في ضمان حماية قائد الفرقة والدفاع عن البرج و"حماية السكان"، والاستجابة عند الحاجة لتبليغ أوامر السلطات العليا وتعليماتها للأهالي⁽⁴⁾.

شكّلت هذه القوات خطورة كبيرة على الكفاح الثوري ندرج بعضها على سبيل التوضيح:

- مراقبة السكان ورصد الأخبار والمعلومات وتبليغها لسلطات الاحتلال.
- مطاردة قوات جيش التحرير الوطني تحت قيادة ضابط الفرقة الإدارية المتخصصة بتنظيم الهجومات والكمائن والعمليات القتالية وهو ما ليس من مهامهم.
- السعي لمحاربة التنظيم السياسي الإداري لجهة التحرير الوطني⁽⁵⁾ OPA^(*) التي عجزت الفرق الإدارية المتخصصة مواجهتها في أغلب الأحيان.
- مُساعدة جيش الاحتلال في البحث عن المعلومات بواسطة المُخبرين واستخدام أفراد عائلات المخازنية بما فيهم الأطفال.
- التفتيش عن معاقل جيش التحرير الوطني وتدمير مخابئ أسلحته وسلب مخزونه من المؤونة.

=البحث المنظم عن المعلومات حول جيش وجهة التحرير الوطنيين". للمزيد من التفاصيل حول نشأتها ومهامها انظر: محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، الولاية، البلدية (1962-1956)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 309.

(1) - Yves courriere, la guerre d'Algérie..., Tv , **op.cit**, p 2157.

(2) - Charles Robert Ageron, **op. cit**, p 603.

(3) - محمد تقيّة، حرب التحرير.... مرجع سابق، ص 77.

(4) - قريفور ماتياس، الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع (1962-1955)، ترجمة م. جعفري، الطبعة الأولى، منشورات السانحي، الجزائر، 2013، ص 139.

(5) - أُطلقت هذه التسمية من قبل السلطات الاستعمارية تسهيلا لعملية تحرير التقارير الإدارية، واستعملتها أحيانا عناصر جهة وجيش التحرير الوطنيين، إلا أنها لم تستعمل قط في الولاية الرابعة. مهمتها العناية بشؤون السكان الجزائريين. مارست مهام عديدة منها التربية السياسية عن طريق الاجتماعات الشعبية والاجتماعات الخاصة بالثوار، إلى جانب التكفّل بالشؤون الاجتماعية والإدارية (الصحة والتعليم بالمناطق الريفية، الزواج، الطلاق، المواليد، مساعدة عائلات الشهداء والمسنّين والمعوزين، بالإضافة إلى جمع الاشتراكات والتبرعات وغرامة المخالفات.. الخ. ولعرقلة أداءها استحدثت سلطات الاحتلال قوة مناهضة لها وهم ضباط الشؤون الأهلية خاصة في المناطق الريفية و تعزيز دورهم الاجتماعي من خلال نشر ثقافة التعليم بالمدارس الفرنسية، والحث على النظافة الصحية وتوفير "الطعام الأفضل" بهدف فصل السكان عن ثورتهم. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد تقيّة، حرب التحرير في الولاية الرابعة.... مرجع سابق، ص ص 42-43. وأيضا:

Ferhat Abbas, **Autopsie d'une guerre l'Aurore**, éditions – livres, Alger , 2011, pp 213-214

(*) - Organisation politico –administrative .

- تأليب السكان ودفعهم إلى مساندة الجيش الفرنسي بالانضمام إليه فرديا أو جماعيا عن طريق تقديم "المساعدات الاقتصادية" وتوفير "الحماية الاجتماعية".

- تبليغ ما توفّر من المعلومات التي لا يستغلها ضباط الفرق الإدارية المتخصصة، إما لعناصر الدرك أو لقوات الجيش الفرنسي⁽¹⁾.

وبالرغم من أن أدوارهم كانت دفاعية في مواقع تمركزهم، إلا أنه كان بالإمكان استدعاءهم للمشاركة في العمليات العسكرية في نطاق قطاعهم بهدف السيطرة على المواقع الحساسة التي يسيطر عليها جيش التحرير الوطني، وهذا ما حدث بالأوراس، حيث قام بارلانج بتجميع المجموعات الأولى من "المخازنية العملياتية" تعدادها 150 عنصر تحت قيادة الوجهاء المحليين، واثنين من الضباط الفرنسيين⁽²⁾.

اختلفت تقديرات الباحثين حول العدد الإجمالي للمخازنية، لأن عددهم في الفرقة الإدارية المتخصصة كان يُحدّد حسب حاجة هذه الأخيرة لضمان حماية ذاتية لها ول مقاطعتها، وعلى سبيل التوضيح بلغ عددها في جوان 1956 بـ 14346 مخزني، وفي شهر جوان 1959 19.441 مخزني. و 17.000 مخزني سنة 1957، وتراوح عددهم من 17.442 إلى 20.000 شخص في نهاية 1960 وطيلة سنة 1961⁽³⁾، وارتفع عددهم سنة 1962 إلى 23.000 عنصر. وقد سبق لبعض عناصر المخازنية أن جُنّدوا في جيش التحرير الوطني لكنهم التحقوا بصفوف الفرق الإدارية المختصة وارتكبوا تجاوزات، لعدة دوافع ومحفزات منها:

- انعدام الاستقرار الأسري.
- ضمان التأمين الاقتصادي.
- الانتقام والثأر من جراء "اعتداءات بعض عناصر جيش التحرير الوطني" وتهديد عائلاتهم.

- الرغبة في الانضمام إلى السلطات الفرنسية لاقتناء البنادق⁽⁴⁾.

كان المخازنية يمثلون النواة الصلبة للفرق الإدارية المتخصصة، باعتبارهم عناصر أساسية لحمايتهم من هجمات جيش التحرير المحتملة، مقابل التحفيزات الممنوحة إليهم، وكانت سلطات الاحتلال تتلقى منهم الدعم العسكري كلما استدعت الضرورة إلى ذلك، لذا كانوا محل ثقة، وبقي معظمهم مخلصين رغم ضغوطات جبهة التحرير الوطني وعداء السكان لهم، وقُتل منهم 612 عنصرا وجرح 897 عنصرا أثناء القتال في مختلف العمليات

(1) - محمد تقيّة، حرب التحرير في الولاية الرابعة...، مرجع سابق، ص ص 138-151.

(2) - Charles Robert Ageron, **op. cit**, p 603.

(3) - سيلفي ثينو، مرجع سابق، ص 194.

(4) - قريقر ماتياس، مرجع سابق، ص ص 177-178.

والكمائين، ورغم ذلك تخلّت عنهم سلطات الاحتلال عندما بدأت ترتيبات الاقتراع حول تقرير مصير الجزائر والذي ترتّب عنه ردود أفعال في أوساط بعض ضباط الفرق الإدارية المتخصصة بين مؤيد ورافض لتنظيم الاقتراع، مع العلم فإن أغلب عناصر المخازنية صوّتوا بـ "لا"، وازداد الوضع سوءا عندما قرّر ديوان الحكومة العامة إجراء إصلاحات في الفرق الإدارية المتخصصة بالاستعانة بعناصرها كمستشارين تقنيين لدى البلديات، والتخلي عن دورهم القمعي⁽¹⁾.

2-3- المجموعات المتنقلة للحماية الريفية:

Groupement mobiles de protection rurale (GMPR)

عُرفت أيضا باسم الشرطة الريفية المتنقلة، وأطلق عليها الجزائريون أيضا تسمية " القومية". شكّلها الحاكم العام جاك سوستيل في 24 جانفي 1955⁽²⁾، نظرا لانعدام الأمن من جراء انتشار المد الثوري في الأرياف أيضا، لذا رأى من الضروري تشكيل شرطة ريفية متنقلة مختلطة من المسلمين والفرنسيين⁽³⁾، ومعظم إطاراتها من أوروبيي الجزائر⁽⁴⁾. وتم إضفاء الطابع الرسمي عليها بموجب مرسوم صادر عن الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 29 جانفي 1955، ليُشرع بعدها في استدعاء المتطوعين المحاربين أو قدماء المحاربين بعد عملية الانتقاء، وكل عنصر ملتزم بعقد عمل مع وضعه تحت سلطة ثلاثة مفتشين إقليميين ومدير الأمن الوطني⁽⁵⁾.

أما عن دواعي تشكيل هاته المجموعات ومهامها، فهي تعود إلى:

- انعدام الأمن أمام تهديدات المد الثوري لجيش التحرير الوطني في الأرياف النائية التي لا تخضع لرقابة الجيش الفرنسي، مثلما حدث بالغرب الجزائري، الذي شهد ظهور أول مجموعات الشرطة الريفية المتنقلة بالقطاع الوهراني في شهر فيفري 1956، حيث قام محافظ المنطقة بتثبيت الفرقة 58 للشرطة الريفية المتنقلة بمزرعة « fayal » بمدينة سان لوسيان « saint-lucien » (زهانة حاليا)⁽⁶⁾، وفي هذا الصدد صرّح محافظ القطاع الوهراني: "أن تثبيت هذه الوحدة الجديدة هو من أجل المحافظة على الأمن والسلامة والدفاع عن الأرض وكبح

(1) - نفسه، ص ص 186-187، 233.

(2) - François xavier hautreux, «l'engagement des harkis (1954-1962) essai de périodisation », vingtième siècle, *Revue d'histoire*, N0 90, 2/2006, p.33. voir aussi : ANOM (93108-63), arrêté portant création de groupes mobiles de police rurale, 24 janvier 1955.

(3) - Charles Robert Ageron, « les supplétifs algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie », vingtième siècle, *Revue d'histoire*, N0 48, octobre -Décembre 1995, p.4.

(4) - Pierre Vidal Naquet, *raison d'état*, édition de minuit, Paris, 1962, p.62.

(5) - Charles Robert Ageron, *op. cit*, p 602.

(6) - l'Echo d'Oran, N° 30467, Dimanche 19 et lundi 20 février 1956, p.8.

التمرد"⁽¹⁾، ومن الواضح أن هذه الوحدة وُضعت بالأساس للدفاع عن مزارع المعمارين وإعادة الأمن في مجال نشاطها وهو الريف⁽²⁾.

- تدعيم عناصر الشرطة الفرنسية الذي كان عددهم ضئيلا بالأرياف، لذا استوجب توسيع مهامها، بتشكيل قوة دائمة من الشرطة الريفية على غرار التشكيلات القديمة "الفوم" التي عُرِفَتْ بأنها "أكثر انضباطا وتنظيما"⁽³⁾.

- الاضطلاع بمهام "استتباب الأمن" في نطاق الناحية الإقليمية المقيمين بها رفقة أهاليهم لاحتواء الوضع في حالة حدوث اضطرابات وانفلات الوضع الأمني بها⁽⁴⁾. وفي هذا السياق أوضح مدير الأمن جون فوجور أهميتها في العمل الاستخباراتي وفي دعم المجهود الحربي الفرنسي بقوله: ".... وفضلا على أن عناصر هذه المجموعات يعيشون في أوساط السكان ويتكفلون بـ"حمايتهم"، فبإمكانهم أيضا المساهمة في جمع المعلومات وتبليغها لمؤسسيهم لتمكينهم من تجنب الفوضى، بدلا من اللجوء إلى القمع. وأنا شخصا أولى اهتماما كبيرا للمهمة الأخيرة أكثر من الأولى"⁽⁵⁾.

- حراسة المحتشدات في مناطق العمليات، إلا أن المهمة كانت محل مناقشات على مستوى القيادة العليا، حين تم انتقاد سوء توظيف وقيادة المجموعات المتنقلة للحماية الريفية. وابتداء من مارس 1958 تمّ تغيير اسم الشرطة الريفية المتنقلة إلى المجموعة المتنقلة للأمن (GMS) "Groupement mobile de sécurité"، وُضعت تحت تصرّف السلطات العسكرية بعدما كانت تحت إشراف مديرية الأمن الوطني، وحُدّدت مهامها الأساسية بوضوح أكثر طبقا للتعليمات الصادرة عن القائد الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ 17 جانفي 1961، منها التصدي واحتواء الاضطرابات بالتنبيه والتبليغ عنها، ثم قمعها بدعم من قوات الشرطة والدرك⁽⁶⁾، فأصبحوا بذلك بمثابة خزّان من الإمدادات البشرية، نظرا لخبرتهم في حرب العصابات، زيادة على قدرتهم على حماية المنشآت الزراعية والأسواق⁽⁷⁾، ووقع على عاتقهم أيضا حماية بعض المباني العمومية كمقر الولايات والدوائر والبلديات وبعض الشخصيات المدنية أيضا⁽⁸⁾، وهذا ما يفسر ارتفاع عددهم طيلة الحرب⁽⁹⁾ مثلما يوضحه الجدول الآتي:

(1) - l'Echo d'Oran, **op.cit**, p 8 .

(2) - J.O.R. F, arrête du 18 mars 1958 portant changement d'appellation des groupes mobiles de police rurale - groupes mobiles de sécurité, 21 mars 1958.

(3) - l'Echo d'Oran, **op. cit**.

(4) - A. Meliani, **La France honteuse, le drame des Harkis**, éditions Perrin, Paris, 1993, p 25.

(5) - Jean vaujour, **op.cit**, p 47.

(6) - A Meliani , **op.cit**, p 25.

(7) - Si Othmane, **op.cit**, p 123.

(8) - Hamoumou Mohand - Schnapper Dominique, **Et ils sont devenus Harkis**, éditions Fayard , Paris, 1993, p 119 .

(9) - **ibidem**.

السنوات	تعداد المجموعات	تعداد العناصر
1955	34	3000 (5950)
1956	66	4300
1957	87	4800
1958	94	6100 (8614)
1959	94	6100
1960	100	7500 (8617)
1961	109	8200 (8826)
1962	114	10000 (12000)

إن زيادة عناصر "المجموعات المتنقلة للأمن" خلال العامين الأخيرين 1961 و 1962 يُفسّر كما سبق توضيحه بدمج قوات الحركي في صفوف هذه المجموعات بعد حلّها من قبل السلطات الاستعمارية عام 1961 ، حيث تم إلغاء 7000 منصب مما سمح بتشكيل 11 مجموعة متنقلة للأمن و 4 سرايا متحركة للدرك. وإن مصير "المجموعات المتنقلة للأمن"، مختلف تماما عن باقي القوات الإضافية التي جنّدها فرنسا لمساعدة الجيش الفرنسي، فبغض النظر عن بعض حالات الفرار التي سُجّلت لالتهاق بجيش التحرير الوطني، فإن هذه المجموعات التي بلغ عددها ما بين 10.000 و 12.000 عنصر كأقصى تقدير، تم تفكيكها في المرحلة الأخيرة من الاحتلال⁽¹⁾، وتم دمجها في القوة المحلية⁽²⁾ التي تم

(1) - Yves Courrière, *op. cit* , p 2157.

(2) - تشكّلت القوة المحلية من الجنود الجزائريين الذين سرحوا من صفوف الجيش الفرنسي أو من وحدات الحركي والقومية، بلغ عدد أفرادها 40.000 رجل ثم ارتفع عددهم إلى 60.000 رجل (قوات الدرك، مجموعات الشرطة المتنقلة، المطلوبون للخدمة العسكرية في الجزائر، والدفع التي تم استدعائها للتجنيد طبعاً من الجزائريين) طبقاً للقوانين الفرنسية السارية في الجزائر، يقودهم ضباط جزائريون يُنتقون من داخل الجيش الاستعماري، وضعت تحت رئاسة قائد يعين بموجب مرسوم من الحكومة الفرنسية بعد اقتراح وموافقة الهيئة التنفيذية المؤقتة. وتكلف هذه القوة بالحفاظ على الأمن وتوضع تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة التي اتفق الطرفان الجزائري والفرنسي على إسناد رئاستها إلى الموثق الجزائري السيد عبد الرحمن فارس. وفي صبيحة 21 أبريل 1962 تم في بومرداس الحفل الرمزي لتسليم القوة المحلية الجزائرية إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة. ولقد راهنت الحكومة الفرنسية على أن تكون القوة المحلية نواة الجيش الجزائري بعد الإعلان عن استرجاع السيادة الوطنية، وتحويلها تدريجياً إلى واحدة من المصادر الأساسية للسلطة نظراً للصراع القائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المدعومة ببعض الولايات وبين قيادة الأركان العامة التي أصبحت تستفيد من مساندة أحمد بن بلة وجماعته ومن دعم الولاياتين الأولى والخامسة والسادسة. تكمن خطورة هذه القوة المقدر عددها في البداية بـ 40.000 جندي والتي شكّلها فرنسا بعد 19 مارس 1962 للحفاظ على وقف إطلاق النار بين الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني، في انضمام الكثير من الخونة إلى القوى المتصارعة قبيل الاستقلال وبعدها، قُدّر عددهم ما بين 160.000 و 180.000 خائن قاتلوا جميعهم إلى جانب الجيش الاستعماري. وبهذه الكيفية امتصت ولايات الداخل عدد من الخونة والقوات المحلية لتقوية نفسها في وجه جيش الحدود، فاختلط بذلك المجاهد الحقيقي بمجاهدي 19 مارس المزيفين، ووضعت أول لبنة للانهيارين. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد العربي زيري، تاريخ الجزائر المعاصر...، مرجع سابق، ص 271-312. ص 168، المجاهد، عدد 120، 30 أبريل 1962، ص 2. وأيضاً: رابح لوني، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص 65. وكذلك: S. 1 ، « Bentobal, Fragments de mémoire », in Revue NAQD, N° 4, -

تشكيلها بعد 19 مارس 1962 رغم معارضة شديدة من قبل المفاوضين الجزائريين في فيفري 1962⁽¹⁾.

2-4 - مفارز الدفاع الذاتي: Groupes d'auto défense (GAD)

لما أخفقت مكاتب ضباط الشؤون الأهلية في تجنيد كافة الجزائريين واستغلالهم لخدمة مصالحها، لجأت إلى تشكيل قوات الدفاع الذاتي بحجة تضاعف هجمات المجاهدين على القرى. وهُم بمثابة قوات مدنية انخرط فيها أيضا أغلب المدنيين الفرنسيين، لكنهم لم يستفيدوا أبدا من عقود عمل مع الجيش الفرنسي⁽²⁾.

يختلف وضع مفارز الدفاع الذاتي عن باقي القوات الإضافية التي كوّنوها ضباط الشؤون الأهلية بمختلف المناطق كوسيلة لضمان دعم السكان لهم⁽³⁾، ولتحقيق هدف استراتيجي المتمثل في مزاحمة جبهة التحرير الوطني في الأرياف والسيطرة على السكان المحليين، ثم محاولة تحريكها ضد التنظيم الثوري، بهدف التوسّع والانتشار في الأوساط الشعبية واستدراجها، بالإضافة إلى تشكيل هياكل تأطير على مستوى الدواوير للشروع في مقاومة الكفاح المسلح⁽⁴⁾.

جاءت فكرة تشكيل وحدات الدفاع الذاتي التي تأسست رسميا مع نهاية سنة 1956 من خلال محاولة ربط الجزائريين "بالعمل الدفاعي" بالقرى، بهدف دمج المسلمين الراغبين في التعاون مع الإدارة الفرنسية لمحاربة جيش التحرير الوطني، و"استعادة الأمان داخل الأرياف"، ولقد شكّلت هذه الوحدات القوة الأساسية لمحاربة جيش وجبهة التحرير الوطنيين بالأرياف⁽⁵⁾. وسعت السلطات الفرنسية في سياستها لتسليح عناصرها ببنادق صيد⁽⁶⁾. لكن السؤال المطروح كيف يمكن الوثوق بهؤلاء وتسليحهم وقد يستفيد منها عناصر جيش التحرير الوطني في حالة فرار عناصر الدفاع الذاتي؟

تم الإجابة على هذا السؤال من قبل السلطات العسكرية التي ادعت بأنه "للوصول إلى تسليحهم كان من الضروري التحقق من شعور السكان اتجاهنا، ومن ثم تعيين مسؤولين يشرفون على القرية ومرتبطين بالجيش مباشرة"⁽⁷⁾، وسعت لتكوين شبكة من القادة والمسؤولين عن القرى للتعبير عن احتياجاتهم، وقبل اختيار هؤلاء المسؤولين يجب الاتفاق مع رؤساء

=janvier- Mars, 1993, pp 8-9. ; Benyoucef Benkhedda , l'Algérie à l'indépendance – la crise de 1962, édition Dahlab, Alger, 1997, pp 29-30.

(1) - Si othmane, **op.cit**, p 125.

(2) - المجاهد، عدد 15، مصدر سابق، ص 6.

(3) - قريقر ماتياس، مرجع سابق، ص 158.

(4) - بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة, مصدر سابق، ص 25.

(5) - ANOM, N° 223-224, lettre du 31 décembre 1958 de M. général commandant la 29 éme Division de la zone centre Oranie exerçant les pouvoirs civils.

(6) - Charles Robert Ageron, **op cit** , p. 8

(7) - L'Echo d'Oran, N0 31903, **op.cit**, p 3.

البلديات⁽¹⁾، مع وضع ممثلين عن الجيش داخل القرى⁽²⁾. وتفاديا لمحاولات فرار عناصر هذه المجموعات وتسليم أسلحتهم للمجاهدين، تم توزيع التزام كتابي عليهم للتوقيع عليه ويتعهدون فيه بعدم التعاون مع المجاهدين بصفة مباشرة أو غير مباشرة، مع وضع السكان تحت الاختبار هل هم بالفعل يريدون التعاون مع الإدارة الفرنسية أم لا وعلى هذا الأساس يتم تسليحهم⁽³⁾، ومن ثم يتم تزويدهم بالأسلحة حسب الوضع الأمني داخل القرية، فمثلا إذا كان الوضع الأمني هادئ ولا يستدعي تسليح هذه القوات تكتفي السلطات العسكرية بوضع أجهزة تنبيه وحراس مسلمين غير مسلحين، أما إذا كان الوضع جد متوتر داخل القرية يتم تسليح الرجال المكلفين بحماية القرية فقط⁽⁴⁾.

وبهذه الكيفية تم تسليحهم ببنادق قديمة وبعض الخراطيش قد لا تتعدى مهمتها الإنذار خوفا من وقوعها في أيدي المجاهدين⁽⁵⁾، كما تم تزويدهم بأسلحة صيد بعضها لا يصلح للاستعمال وقنابل يدوية للدفاع عن أنفسهم بطلب منهم⁽⁶⁾، وكانت تُسلم لهم في سرية تامة بدون حضور ولا علم السلطات الرسمية⁽⁷⁾ بحجة حماية قراهم من هجمات جيش التحرير الوطني وصدّها في حالة وقوع مشادات بينهم⁽⁸⁾. إلا أنه تبين أن مسؤولي الفرق الإدارية المتخصصة هم من حرصوا على تسليح فرق الدفاع الذاتي مثلما جاء على لسان ملازم لقائد في الدفاع الذاتي: "احملوا السلاح إلى جانبنا، ونعدكم أن فرنسا ستبقى وسنحميكم، وإننا نطبق هذه السياسة بأمر من الحكومة. ففي الحرب الهدامة حيث الهدف هو إخضاع السكان.... لا يمكننا إلا أن نبين للسكان المستقبل الذي نقترحه لهم. والمستقبل السياسي على المدى المتوسط والقصير، يندرج ضمن هذا العمل، أحببنا أم لا"⁽⁹⁾.

تم تشكيل هذه المجموعات خصيصا لمساعدة الفرق الإدارية المتخصصة في "حماية القرى والمشاتى والمزارع" من الهجمات المحتملة لجيش التحرير الوطني، ومنع عناصر جبهة التحرير الوطني من الدخول إليها للتموين أو لجمع المعلومات⁽¹⁰⁾، غير أن نشاطاتها سرعان ما تجاوزت "مهامها الدفاعية" المزعومة، حيث استعملت في الواقع كسلاح بيسيكولوجي وسياسي

(1) - ANOM (223-224), lettre du 31 décembre 1958, **op.cit.**

(2) - L'Echo d'Oran, N° 31903, **op.cit.**, p3.

(3) - L'Echo d'Oran, N° 31682, 13 janvier 1960, p10.

(4) - L'Echo d'Oran, N° 31903, **op.cit.**, p3.

(5) - أعمرزواوي، جومال الطوفان ببلاد القبائل حرب التحرير الجزائرية، ترجمة العيد دوان، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو (الجزائر) 2013، ص 156.

(6) - Yves courrière, **op. cit.**, p 2157.

(7) - قريقر ماتياس، مرجع سابق، ص 158.

(8) - Yves courrière, **op. cit.**, p 2157.

(9) - قريقر ماتياس، مرجع سابق، ص 161.

(10) - S.H.A.T, 1 H 1146, Dossier N° 1, Rôle des groupes d'Auto défense (1958- 1961).

تصدى لدعاية جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾، فالتعليمات التي وُجّهت إليهم تقتضي ضرورة إخطار وإبلاغ السلطات بمجرد الشعور بخطر محتمل من العناصر الثورية⁽²⁾.

وزيادة على هذه المهام، فإن بعض المتطوعين في وحدات الدفاع الذاتي أُسندت إليهم أيضا مهام حراسة النقاط الثابتة منها على الخصوص، مداخل القرى لمراقبة حركة الدخول والخروج طبقا لنظام مسطّرت المصادقة عليه من طرف السلطات العسكرية تحت إشراف المصالح الإدارية المتخصصة، وما كان من السكان إلا الخضوع لمطالب الجيش الاستعماري إذ طأعوه رغبة أو رهبة فأقاموا الأسلاك الشائكة بأنفسهم، كما عَيّنوا من بينهم أشخاصا أشرفوا على التموين وتوزيع المواد الغذائية على السكان تحت إشراف الجيش الفرنسي، وبهذه الكيفية انجروا وراء الوعود الكاذبة للفرنسيين وسقطوا في مخططهم النفساني الرامي إلى تفكيك وحدة التنظيم الثوري على حد تعبير أحد المجاهدين، أمين السرب مركز قيادة الولاية الثالثة⁽³⁾.

واستنادا إلى شهادات المجاهدين تبَيّن حقيقة تشكيل هذه القوات، إذ سعت من خلالها إلى تحقيق عدة أهداف، فعلى المستوى الداخلي كان المبتغى منها زرع الشك والبلبل في صفوف المواطنين وجعلهم يعتقدون أن حاملي بنادق الصيد أي عناصر الدفاع الذاتي إنما تجنّدوا إلى جانب القوات الفرنسية لقتال المجاهدين، ولقد أسهمت المصالح الإدارية المتخصصة في الترويج لها، اعتمادا على الامكانيات المادية والمعنوية، أما على المستوى الخارجي فإن إنشاء قوات الدفاع الذاتي يهدف إلى تدعيم ادعاءات المستعمر التي رُوّجت لها وسائل الإعلام الفرنسية وشخصته على أنه دفاع ضد "حفنة من القتلة والمجرمين والخارجين عن القانون" والمعتمدين على أبناء جلدتهم مما دفع بالمواطنين إلى طلب الأسلحة بإرادتهم من الجيش الفرنسي للدفاع عن أنفسهم، إلا أنها فشلت في المحاولة بدليل تحوّل كثير من عناصرها إلى خدمة الثورة دون أن تشعر سلطات الاحتلال بذلك⁽⁴⁾.

ومن أبرز الشخصيات المناوئة للثورة والمُساهمة في إنشاء أولى مجموعات الدفاع الذاتي نذكر العميل باشاغا بوعلام⁽⁵⁾ وهذا ابتداء من جويلية 1956 والذي كان يرافق بنفسه العساكر

(1) -Mohand Hamoumou, **op. cit**, p 119.

(2) -Yves courrière, **op. cit**, p 2157.

(3) - امعرزواوي، مصدر سابق، ص 157.

(4) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية 1958-1962، المنعقد بولاية تيزي وزو، أيام 23-24 أفريل 1987، محافظة تيزي وزو، ص 16.

(5) - باشاغا بوعلام من مواليد 2 أكتوبر 1906 بسوق أهراس عائلته من "قياد" أصلها من تنس، تطوع والده في أول فيلق للقناصة الجزائريين، وخدم لمدة ثلاثين سنة في مجموعة الدرك الخيالة. التحق باشاغا بوعلام بمدرسة خاصة بأطفال الجنود بسان هيبولت دي فو وفي منتروي سير مار بين 1919 و 1924. انخرط في نفس السنة بعد دراسات عسكرية بالبلدية في الفيلق الأول للقناصة للجزائريين لمدة 21 سنة، شارك خلالها في حملات تونس والمغرب وحملة الألزاس لذا مُنح له وسام صليب حرب 1939-1945. غادر الجيش الفرنسي في 1946 برتبة نقيب احتياط وملازم أول، عين قائدا Caid في 11 أفريل 1947 بدوار بني بوعتاب (بلدية مختلطة بالأصنام - الشلف حاليا)، ثم قائدا على قبيلته الأصلية بدوار بني بودوان. وفي جويلية من نفس السنة عين أغا ثم باشاغا على=

الفرنسيين خلال العمليات التمشيطية بالمداهير المحاذية لبني بودوان⁽¹⁾، وعمل على تجنيد الشباب في الدواوير التي كانت تحت سلطته ليكونوا في مواجهة المجاهدين فاق عددهم ما يقارب 1000 مجنّد، ولمحاربة جيش التحرير الوطني سلّمت له السلطات العسكرية مبلغ 5000 فرنك مقابل كل فرد⁽²⁾، كما سلّمت له مائة قطعة سلاح، وتم تعميم هذه التجربة في كل المناطق، ما سمح بتجنيد أكثر من 50.000 حركي في هذه المجموعات⁽³⁾ وأخذت في تزايد مستمر، فبعدما كان عددها في بدايات الثورة (1955) يقدر بـ 750 رجلا، ارتفعت في ماي 1958، إلى 400 مجموعة دفاع ذاتي تجمع 8000 عنصرا، وفي جويلية 1959 ارتفع عددها إلى 1100 مجموعة تشمل 22000 شخص، وفي جويلية 1960 بلغ عددها 1840 مجموعة تتضمن 56000 شخص، أي ما يعادل 20 إلى 30 شخصا للدفاع الذاتي، وفي جويلية 1961 بلغ عددها 1918. وفي أكتوبر أصبح عدد مجموعات الدفاع الذاتي 1436 مجموعة بينما في ديسمبر من نفس السنة لم يبقى سوى 1198⁽⁴⁾. وبحلول عام 1962 ارتفع تعدادها ما بين 60.000 رجل⁽⁵⁾ إلى 62.000 رجل من بينهم 28.000 عنصر مسلح⁽⁶⁾.

كانت عناصر مجموعات الدفاع الذاتي محلّ كراهية من جهة وجيش التحرير الوطنيين، خاصة بعد تسليحهم⁽⁷⁾ لذلك تم مطاردتهم وتصفيتهم مثلما حدث في 3 جويلية 1957 بالولاية الرابعة حيث تم قتل 7 عناصر من تشكيلة الدفاع الذاتي كانت تضم 50 شخصا "منظمين بإحكام ومتعلّمين ومن جميع الأطياف"⁽⁸⁾. وكان عدد القتلى في صفوفها معتبرا مقارنة بخسائر

=التوالي. ومنذ 1948 أصبح نائبا على أورليانفيل (الشلف) بطلب من الإدارة الفرنسية وأعيد انتخابه لرابع مرة كنائب رئيس الجمعية الوطنية إلى غاية جويلية 1962. أحب فرنسا بلا حدود وكان من المناصرين والمؤيدين للجزائر الفرنسية والإدماج وعارض بشدة استقلال الجزائر، مما دفعه إلى إنشاء مجموعات الدفاع الذاتي بمساعدة الجيش الفرنسي الذي سلّم له مائة قطعة سلاح، وتم تجنيد أكثر من 50.000 حركي في هذه المجموعات. لعب دورا رئيسيا في قضية معقل كوبوس kobus حيث زوده بأكثر من 200 رجل. وبعد أن تجاوزته الأحداث ولم يعد له صوت يُسمع في الجمعية الفرنسية، قرر في جوان 1960 إنشاء جبهة الجزائر الفرنسية التي ترأسها. وبعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان، رحل إلى فرنسا في 18 ماي 1962 برفقة عائلته و 1000 من الحركي المخلصين له إلى منطقة كامارج في سهل كرو. سجل مذكراته في كتابين: Mon pays la France سنة 1962 و L'Algérie sans la France سنة 1964. للمزيد من التفاصيل انظر: يوسف منصورية، "التنظيمات التي أنشأتها فرنسا لمحاربة الثورة"، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بولاية البلدية يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 19-21، وكذلك: اني غولديغر، مرجع سابق، ص ص 466-467.

- (1)- شهادة المجاهد عمر رمضان حول التحاق القوة "ك" بجيش التحرير الوطني، جريدة الشروق، عدد 4369، 7 ماي 2014، ص 17.
- (2) - مذكرات النقيب سي مراد (عبد الرحمن كربي)، ومنهم من ينتظر، تحرير الأستاذ ج. حنفي، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة، الجزائر، 2005، ص ص 102 - 103.
- (3) - سعاد يمينة شيبوط، الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية 1954-1962، دار الهدى، الجزائر، ص 324.
- (4) - قريقر ماتياس، مرجع سابق، ص 27، 159.

(5) - Mohand Hamoumou , op.cit, p 119.

(6) - سيلفي تينو، مرجع سابق، ص 194.

(7) - يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 193.

(8) - Boualem Bachagha, les Harkis au service de la France, éditions France empire, Empire, 1963, pp 34-37.

جيش التحرير الوطني الذي كانت له أفضلية الهجوم والمباغطة، ورغم ذلك كانت سلطات الاحتلال تفرض عليهم حراسة مشددة وتراقب باستمرار سلوك عناصر الدفاع الذاتي وباقي القوات الاضافية بسبب هروبهم المستمر بالسلح والذخيرة والالتحاق بصفوف الثوار، لذا لم يكونوا محل الثقة بما أن ثلث الأسلحة المفقودة كانت عن طريق فرار هؤلاء⁽¹⁾.

2-5- الوحدات الإقليمية: Les unités territoriales (UT)

وهي إحدى أقسام القوات الاستعمارية الإضافية التي جندتها قيادة الجيش الفرنسي لمحاربة التنظيم الثوري بالأحياء الحضرية خصوصا. تقرر تشكيلها سنة 1955 من قبل الجنرال بول شيريار، حيث استحدثها كوحدات ثابتة للدفاع ولتعويض النقص في تعداد القوات النظامية⁽²⁾. ونظرا لأهمية هذه القوات خضعت لقواعد خاصة بتجنيد الجيش الفرنسي منذ ماي 1956، ويعتبر العناصر المنضمون في صفوفها بمثابة جنود يتلقون الأوامر من مسؤوليهم مباشرة⁽³⁾، ويكون مقر الوحدة الإقليمية غالبا في نفس المناطق التي تعنى بالحماية، وحتى المجندين داخل هذه الوحدة يكونون من سكان هذا المناطق لمعرفتهم الجيدة لها⁽⁴⁾.

تقرر تعميم العمل بنظام وحدات الدفاع الاقليمي في صائفة سنة 1956⁽⁵⁾، على أساس الخدمة العسكرية العادية لفترات زمنية جزئية تحت قيادة قدماء المحاربين، عناصرها مرتبطين بقيادة الشرطة الحضرية التي أنشئت في مارس 1957⁽⁶⁾. كانت في البداية تتألف من جنود احتياطيين تم استدعاءهم لفترات قصيرة، للقيام بخدمات ثانوية ضمن دوريات لحراسة الطرقات، الجسور، المزارع⁽⁷⁾، الأحياء، وحماية وسائل النقل العمومية البلدية ودعم سرايا الشرطة، وكانت هذه الوحدات التي تراوح عدد عناصرها ما بين 1700 إلى 1800 يعملون بتعاون وثيق مع قادة فرق الأمن الجمهوري (CRS)⁽⁸⁾. وكانوا يشاركون أحيانا في العمليات التمشيطية حيث يطلقون عنان كراهيتهم للعرب، وكانت قواتهم العاملة في الجزائر سنة 1956 حوالي 80.000 رجل⁽⁹⁾، ثم ارتفع العدد إلى 22000 جندي احتياطي⁽¹⁰⁾.

ولم تشرع الوحدات الإقليمية في مهامها إلا في مطلع سنة 1957، وكانت تتكون بشكل أساسي من المستوطنين الأوروبيين البالغ سنهم أقل من 45 سنة تم استدعاءهم لفترة محدودة.

(1) - قريقر ماتياس، مرجع سابق، ص 158.

(2) - Jean Louis Gérard, *op. cit*, p 64.

(3) - L'Echo d'Oran, N° 30540, 16 mai 1956, p.10.

(4) - *Ibidem*.

(5) - المجاهد، عدد 114، مصدر سابق، ص 6.

(6) - هارتموت إلزنهانس، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، 2015، ص 187.

(7) - Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956), *op. cit*. p204 .

(8) - بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة ...، مرجع سابق، ص 63.

(9) - Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956), *op. cit*. p204 .

(10) - Jean Louis Gérard, *op. cit*, p 64.

عادة شهر واحد في السنة⁽¹⁾، بالإضافة إلى دمج جزائريين (مسلمين) في صفوفها بنسبة ضئيلة، في إطار القانون رقم 712 المؤرخ في 8 مارس 1956، وبموجبه تم تجنيد ما نسبته 25 % من الجزائريين مع اختيارهم بعناية فائقة، منهم الشباب العاصمين الذين التحقوا بصفوف هذه التشكيلة كانت أعمارهم تتراوح ما بين 22 و 48 سنة⁽²⁾. ولقد قوبل إجراء الزيادة في عدد المسلمين ضمن صفوف الوحدات الاقليمية لدواعي سياسية، بالرفض من قبل الأوروبيين، مما دفع بسلطات الاحتلال في 23 فيفري 1960 إلى دمجهم مع الوحدات الاحتياطية وأطلقت عليهم تسمية "عساس" وانخفض عددهم إلى 620 عنصر في نهاية عام 1960 واقتصر دورها على مهام بمواقع البناء الكبيرة فقط⁽³⁾. وبمرور الوقت تحولت الوحدات الاقليمية بجل عناصرها الأوروبية إلى ميليشيات مسلحة، تضطلع بمهام أعوان الشرطة تحت قيادة قدماء المحاربين ومرتبطة بقيادة الشرطة الحضرية وكانت مسؤولة عن الاستخبارات، ثم تحولت إلى تشكيلة "وحدات الدفاع الاقليمي" مهمتها حراسة الموانئ والجسور والإشراف على مخطط التريبع Quadrillage بالمدن⁽⁴⁾.

ولتدعيم صفوف الوحدات الاقليمية بموظفين إضافيين يتم استقدامهم من فرنسا، كشفت جريدة المجاهد عن الإجراءات الآتية: "فكل الموظفين الفرنسيين القادمين من فرنسا إلى الجزائر يُجبرون على الدخول إلى الشرطة الاستعمارية المسلحة الموسومة بـ "الوحدات الاقليمية"، في حين أن أغلبية الشبان غير مجبرين على ذلك"، وأوضحت أيضا بأن "الوحدات الاقليمية" المكونة من فرنسيي الجزائر وخدمهم "كلهم مسلحون وعندما يحاول الموظف القادم من فرنسا أن يتملص من العمل يُساق إليه بالرشاشات أو يُوضع في سجن غير سجن السلطة الرسمية، فضلا عن الإهانات التي لا حد لها... والموظفون القادمون من فرنسا لا يُعفون من هذا العمل حتى وهم مرضى، وعندما يشتكي أحدهم بسوء حالته الصحية يُجيبه الضابط: "لو كانت لك ساق واحدة لأمرت بالعمل". و"يُخصّص يوما في الأسبوع للمشاركة في الحراسة على المباني الحكومية أو مراقبة صناديق الأوساخ حتى لا تُوضع فيها القنابل..."⁽⁵⁾.

وما يمكن استنتاجه مما سبق بأن الوحدات الإقليمية كانت نتاج عمليات التسليح التي قامت بها الإدارة الفرنسية للكلون أصحاب المزارع، وطوّرتها بعدما أدخلت عليها بعض القوانين لتصبح هذه التشكيلة وحدة شبه عسكرية مهمتها الدفاع عن المزارع بالأرياف. وتم تقسيمها لاحقا إلى اثنين أو ثلاث مجموعات، موزعين على مجموعة من المستثمرات الزراعية

(1) - Charles Robert Ageron, **op. cit**, p 607.

(2) - Dernière Heure, N° 2.977, 29 juin 1956, p 1 .

(3) - Charles Robert Ageron, **op. cit**, p 607.

(4) - SHAT- 1H.1261/D4 , Directive de la mission des forces Armées en Algérie – Zone d’implantation Très réduite des unités territoriales en ville, datée le 9 septembre 1961, – état Major interarmées – 3^{ème} bureau – p 2 .

(5) - المجاهد، عدد 38، 8 رمضان 1378 الموافق لـ 17 مارس 1959، ص 2.

حسب كثافتها وعدد المجندين، وتم توزيعهم بمقدار 30 عنصر على كل مستثمرة زراعية، وكان للوحدات الإقليمية دور كبير في ظهور ما يُسمى بالمزارع النموذجية التي تقوم بالأساس على هذه التشكيلة⁽¹⁾.

استمر الوضع على حاله إلى غاية حلّ وحدات الدفاع الاقليمي رسميا بقرار من السلطات الفرنسية بباريس إثر مشاركتهم في أسبوع المتاريس⁽²⁾ بالجزائر العاصمة⁽³⁾، غير أن قيادة الجيش الفرنسي وعلى رأسها الجنرال شال لم يستجب لذلك القرار إلا شكلا، بل كوّن بتلك القوات منظمة الجيش السري. وكل فرق الدفاع الاقليمي التي صدر الأمر بحلّها رسميا، احتفظت بهيكلها النظامي وببداياتها العسكرية وسلاحها ورفضت تسليمه، وانخرطت بصفة جماعية في التنظيم المسلّح المذكور، وتحولت إلى أداة للقتل والتخريب⁽⁴⁾. وكان الغرض من الاحتفاظ بهذه القوات هو تمكين قادة هذا التنظيم المسلّح من نسف أي اتفاق بين الطرف الجزائري والفرنسي⁽⁵⁾.

(1) - L'Echo d'Oran, N° 30540, **op.cit**, p.10.

(2) - يُطلق عليه أيضا تسمية أسبوع الحواجز (la semaine de barricades d'Alger) أو قضية الحواجز (L'affaire des Barricades 24 جانفي -1 فيفري 1960)، تُظم نتيجة القناعة التي تولّدت لدى اللوبي الاستعماري المتمثل في النشطاء المتطرفين ذوي الأصول الأوروبية من كافة شرائح المجتمع، ينتسبون إلى منظمات عديدة. بأن سياسة تقرير المصير تقود مباشرة إلى التخلي بدون سبب عن "الجزائر فرنسية"، وكان قاسمهم المشترك هو حقدهم على السياسة الجزائرية للجنرال ديغول، واعتبروا من واجهم اللجوء إلى العصيان المسلّح. وجاء هذا الحدث نتيجة تنعي جاك ماسو في 22 جانفي 1960، لتزيد من تأجيج الأوضاع، فأعلن أوروبيو منطقة الجزائر حالة التأهب ودعوا إلى التظاهر في 24 منه، ضد سياسة التخلي التي ينتهجها الجنرال ديغول، ووُزّع السلاح وتشكّلت المجموعات شبه العسكرية، وأقيمت الحواجز يوم الأحد في الرابع والعشرين في حي "البريد المركزي" وحول "بيير لاغيارد" الكليات إلى قلاع محصنة، وأقام مركز قيادته فيها. تدخلت قوى الأمن بعد الظهر، فردّ عليها المتمردون بالقمع. وكانت الحصيلة ثمانية قتلى من المدنيين وأربعة عشر قتيلا ومائة وثلاثة وعشرين جريحا في صفوف قوى الأمن. فأعلنت حالة الحصار. واستمر التوتر حتى 30 جانفي 1960، في ظل الخوف من أن يقوم المظليون بقلب الوضع والقيام بـ 13 ماي جديد موجّه هذه المرة ضد الجنرال ديغول. انظر: رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة فارس غضوب، ط1، منشورات دار الفارابي، لبنان، 2003، ص 357.

(3) - jean charles jauffret, soldats en Algérie..., **op.cit**, p 31.

(4) - المجاهد، عدد 114، مصدر سابق. ص 6.

(5) - دحمان تواتي، مرجع سابق، ص 272.

الفصل الثالث

3- تشكيل حركات مناوئة للثورة ودعمها لوجستيكيا

3-1- حركة جيلالي بلحاج المدعو "كوبيس" (1954-1958)

3-1-1- تشكيل معقله المضاد للثورة

3-1-2- مظاهر الدعم الفرنسي لحركته المسلحة

3-1-3- نهايته المأساوية

3-2- حركة محمد بلونيس المسلحة (1955-1958)

3-2-1- مساره النضالي في مناهضة الاستعمار

3-2-2- تشكيل قوة مسلحة لمحاربة جيش التحرير الوطني

3-2-3- تحالفه مع الجيش الفرنسي

3-2-4- مظاهر التواطؤ مع سلطات الاحتلال

3-2-5- خطورة حركته على الثورة

3-2-6- انقلاب فرنسا على بلونيس والقضاء عليه

3- حركة الشريف بن سعيد (1957-1962)

3-1- ظروف التحاقه بمعقل الثورة

3-2- انشاققه على قيادة الولاية السادسة

3-3- الدعم الفرنسي لحركته المناوئة

3-3-4- مصير حركته

سعيًا لدعم جيشها النظامي والحفاظ على أرواح مقاتليها، خطّطت سلطات الاحتلال في إطار الحرب النفسية المضادة للثورة التحريرية لإضعاف قدرات جيش التحرير الوطني، باستغلال حركات مناوئة اتخذت موقفًا عدائيًا ومعارضًا لقيادة الثورة، ودعمتها لوجيستيكًا. ولم يكن اختيار الاستخبارات الفرنسية لهذه الحركات المسلّحة عشوائيًا، بل كان انتقاءً مدروسًا، ارتكز أساسًا على الماضي النضالي لمتزعميها، إذ عُرفوا بالدفاع عن القضية الوطنية ومناهضتهم للاستعمار قبل اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954، زيادة على استغلال عامل طموحاتهم الشخصية لتقلد المسؤوليات. وفي هذا السياق، سنتعرّف على مسار ثلاث حركات مُسلّحة مناوئة لأنها أكثر القوات انتشارًا وقمعا وإهانة للجزائريين في عدة مناطق من الوطن، شكلت بنشاطاتها المناوئة للثورة تهديدًا خطيرًا على مسار الكفاح الثوري، لذلك ارتأيت التعريف بدورها الخطير في محاربة جبهة وجيش التحرير الوطنيين، ومجالات التواطؤ بينها وبين سلطات الاحتلال العسكرية سعيًا لإضعاف صفوف الثوار وتأجيج خلافاتهم.

3-1- حركة جيلالي بلحاج المدعو "كوبيس" ⁽¹⁾ (1954-1958):

فسّر أحد المناضلين الدافع الذي جعل الجيلالي بلحاج ⁽²⁾ المدعو "كوبيس" يتحوّل من مناضل وطني عن قناعة إلى جاسوس دسّته الاستخبارات في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية في بداية الخمسينيات، على أنه انتقام من تغييبه في الإعداد للكفاح المسلّح بسبب الشكوك التي كانت تحوم حول تصرفاته، لذا حُجب عنه خبر اندلاع الثورة الذي تلقاه عبر أثر جهاز الراديو، حينها توعدّ رفاهه بدفع المناضلين ثمن "خدعهم له" ⁽³⁾. لكن شهادات معاصري هذه الواقعة

(1) - كوبيس هو الاسم الرمزي الذي أطلقه المكتب الثاني 2eme Bureau على بلحاج الجيلالي، واشتقت هذه التسمية من الحرف الأول للقب الذي كان يعرف به Kader والذي رمز لها بالقوة "ك" Force K. انظر: Michel Déon, *l'Armée d'Algérie et la pacification*, «éditions Plon, 1959, p p 90-91.

(2) - اسمه الكامل بلحاج الجيلالي عبد القادر من مواليد قرية "زدين" الفلاحية بنواحي عين الدفلى سنة 1921، ينحدر من عائلة مالكة للأراضي الفلاحية، كان والده ضابطًا احتياطيًا في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى ضمن فرقة الصبايحية. بعدما أنهى دراسته الابتدائية أدخله والده إلى مدرسة ضباط الصف بشرشال وتخرّج فيها برتبة عريف حسب شهادة المجاهد لخضر بورقعة. انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأصبح عضوًا في المنظمة الخاصة مكلفًا بالاستعلامات والتدريب، وأسندت إليه أيضًا مهمة التفتيش والتكوين بتقديم الدروس النظرية وكذلك التدريب العسكري بمزرعة والده بقرية "زدين" النائية (معقل الشيوعيين الجزائريين آنذاك). اعتقلته السلطات الاستعمارية عام 1950 بعد اكتشاف أجهزة الأمن الفرنسية المنظمة الخاصة. وبالرغم من الاعترافات التي أباح بها للمحقّقين الفرنسيين، إلا أنه حُكم عليه بثلاث سنوات سجنًا نافذا فقط، عكس بقية رفاهه المناضلين الذين مكثوا في السجن لمدة أطول تراوحت ما بين ثمان وعشر سنوات أمثال أحمد بن بلة ورجيبي جيلالي ومحمد ماروك وأحمد محساس. أُطلق سراحه قبل استنفاد العقوبة، بعد أن وافق على التحوّل إلى مخبر للشرطة باسم مستعار "أندري" André. وأكّد الضابط السابق في جيش التحرير الوطني محمد تقيّة بأن كوبيس "خان بلده بعد كشف أمر المنظمة الخاصة، وبعد توقيفه حوّل للتنسيق مع أفراد الشرطة دون علم رفقاؤه طبعًا...". كانت نهايته مأساوية بسبب خيائنه للثورة وتشكيل تنظيم مضاد لجبهة التحرير الوطني الذي شكّله بالاتفاق مع أجهزة الأمن الفرنسية، حيث تم تصفيته ذبحًا من أقرب مساعديه. للمزيد من التفاصيل انظر: لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 108. وأيضًا: محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 423.

(3) - أوضح المجاهد المرحوم عيسى كشيدة بخصوص هذه الحادثة بأن "جيلالي بلحاج شعر أن محمد بوضياف خدعه، بالرغم من أن علاقته به كانت وطيدة، بدليل أنه كان يطلب منه معلومات ومناشير حول حرب العصابات ويمدها لهم، وساعدهم في العديد من=

أُكدوا صحة انحيازه السري للسلطات الاستعمارية منذ سنة 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة واعتقال مناضليها بما فهمه جيلالي بلحاج⁽¹⁾، إذ أن هذا الأخير "لم يلبث طويلا في السجن إذ أطلق سراحه دون غيره من المناضلين بعد أن أباح بجميع الأسرار متحديا بذلك أوامر قيادته التي تُلزم المناضلين بعدم البوح بالأسرار مهما كانت ظروف الاستنطاق والتعذيب"⁽²⁾، لكن تبين أنه خلال فترة اعتقاله تعرض لعملية "غسيل المخ" من طرف الشرطة⁽³⁾، ليتحول لاحقا إلى مرتزق حقيقي في خدمة الجيش الفرنسي⁽⁴⁾.

وبهذه الكيفية نجحت الاستخبارات الفرنسية في تحويله إلى عميل لها بعد إطلاق سراحه قبل انقضاء مدة العقوبة. وبعدما حامت الشكوك حول خيانتته⁽⁵⁾، غادر الجزائر العاصمة باتجاه مسقط رأسه وجعل من منطقة نفوذه بقرية زدين جنوب الروينة (عين الدفلى) قاعدة له⁽⁶⁾، وشرع في تشكيل معقل مضاد للثورة في منطقة الونشريس قرب المعسكرات الفرنسية بوادي الشلف تحديدا، طبقا

=الأمور لاعتقاده بأن بوضياف وبقية المجموعة بصدد التحضير لتنظيم شبه عسكري على غرار المنظمة الخاصة التي تم تفكيكها في 1950 استعدادا لتفجير الثورة. وكان بلحاج يعتقد أن هذه الجماعة رغم الانقسام داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين المصاليين والمركزيين، لازالت لديهم الرغبة في الكفاح المسلح. ولكن بعد الإعلان عن تفجير الثورة في ليلة الفاتح نوفمبر 1954 التي سمع بخبر اندلاعها من الإذاعة، جاء إلى مراد بوقشورة - الذي كان في المحل - وهو حالة غضب شديدة قائلا بأن الجماعة كانت تعتبرني خائنا وكانوا يشكون في، وكال مختلف الشتائم لقادة الثورة. معتبرا أن ما حدث معه "خدعة لن يتقبلها...". مقتطف من شهادة المجاهد عيسى كشيدة نشرت بجريدة الشروق بتاريخ 27 نوفمبر 2013، عدد 18768، ص 22.

(1) - أكد الجنرال هنري جاكوان Henri jacquin صحة تواطؤ كوبيس مع الشرطة الفرنسية، حيث كان من أهم مخبري جون فوجور، المدير العام للأمن الوطني الفرنسي بالجزائر الذي اتصل به عدة مرات وزوده بمعلومات خاصة بعمليات التحضير المادي للثورة قبل اندلاعها في أول نوفمبر 1954. وأجمعت شهادات المناضلين حول تحول بلحاج إلى عميل بعد اعتقاله عام 1950، منهم محمد يوسف الذي أكد أنه تسبب في إفشاء أسماء المناضلين وهوية أعضاء هيئة أركان المنظمة الخاصة وبعض المخابئ ومصادر التموين وعدد من مخازن الثورة. وبعد الإفراج عنه حاول تبرير ما أقدم عليه بأنه تعمد ذكر أسماء المناضلين المعروفة والمطلوبة من طرف الشرطة الفرنسية فقط، وتفادى الكشف عن التنظيم السري للمنظمة الخاصة. وأكد المجاهد لخضر بورقعة بأن بلحاج الجليلي "تحول إلى مخبر يعمل لصالح جهاز استخباراتي" - المعروف بمصلحة الاتصال لشمال إفريقيا service de liaisons nord africain التي كان يشرف عليها العقيد شوان Schoen، وتكمن خطورته في قيامه بدور مخبر بوجهين من خلال بقاءه على اتصال دائم مع المناضلين الوطنيين وجهازي الشرطة والاستخبارات. انظر: محمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002، ص 111.. وأيضا:

Le Général Jacquin, « **Kobus ou le danger des ralliements** », in *Historia*, N° 237, juillet 1972, p 1312, Jean Vaujour, **op.cit**, p 166 ; jean Vaujour, **op.cit**, pp 145-147

(2) - لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 108.

(3) - بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة...، مصدر سابق، ص 24.

(4) - انظر شهادة المحامي عبد الرحمن كيوان الذي تولى الدفاع عن المعتقلين في صفوف حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة 1947 والمعتقلين خصوصا في المنظمة السرية L'OS، وتأكيد له لخيانة العميل بلحاج جيلالي عبد القادر المدعو لاحقا (KOBUS) انظر:

Ministère des Moudjahidine – organisation nationale des moudjahidine de la Wilaya d'Alger, **La défense des détenues politiques avant et pendant la guerre de libération (Témoignages des Avocats)**, Association Historiques et culturelle du 11 Décembre 1960, Bibliothèque nationale d'Alger, Décembre 2022, p 80.

(5) - مصطفى بن عمر، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 222. وأيضا: الرائد عز الدين، الفلاحة،

ترجمة جمال شعلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2011، الجزائر، ص 271.

(6) - مصطفى بن عمر، مصدر سابق، ص 222.

لتوجيهات الشرطة التي كلفت بتجنيد الشباب الذين أوهمهم بأنه يتعين أولاً مكافحة بعض الشيوعيين قبل الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني⁽¹⁾. ولاستقطاب أكبر عدد من المجندين، تمكّن في البداية من تغليب المواطنين باعتباره سجين سياسي قديم ومناضل في الحركة الوطنية⁽²⁾.

3-1-1 - تشكيل معقله المضاد للثورة:

تعود بدايات تشكيل معقل كوبيس الجديد في أكتوبر 1956، فقام أولاً بتجنيد الجزائريين في منطقته الأصلية (الونشريس) لم يتجاوز عددهم ما بين 50 و60 رجلاً⁽³⁾، مستغلاً السمعة التي كان يحظى بالنظر إلى ماضيه النضالي لعدة سنوات قبل اندلاع الثورة، زيادة على تمتّعه بشخصية مؤثرة، والقدرة على الإقناع التي مكّنته في البداية من تجنيد العشرات من المناضلين بداية بأقربائه، وسكان منطقته، وعدد من أصدقائه في الحزب الشيوعي الجزائري الذين ذاع صيتهم بنشاطهم التضامني مع المنكوبين في المنطقة بعد زلزال أورليانفيل (الأصنام) في 9 سبتمبر 1954، بعدها دعم صفوف قواته بعدد كبير من شباب الأحياء الغربية والجنوبية للعاصمة والمناضلين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية أو من المصاليين الذين كانوا يبحثون عن أعوان الاتصال للالتحاق بمعاقل الثورة⁽⁴⁾.

ونجح في إقناع الكثير منهم بخدعة رفع العلم الأبيض والأخضر تتوسطه النجمة والهلال الأحمران في معسكره بضيعة سان سبيرين (سيدي بوعبيد حالياً) بالعطاف على بضع مئات من الأمتار من مركز الجيش الفرنسي يربط بينهما مسلك ترابي، وبتأدية التحية الصباحية للعلمين الجزائري والفرنسي. ولتضليل أنصاره أكثر كانت قواته ترتدي ملابس شبيهة بأزياء جنود جيش التحرير الوطني، ويضعون شارات شبيهة بشاراته، واتهام جبهة التحرير الوطني بأنها حزب شيوعي ومسيرة من قبل ماركسيين واعتبرها العدو الحقيقي لذلك وجب محاربتها. ووعدهم بأنه "عندما تتخلص الجزائر من هذا الجذام الأحمر سيتفاوض الفرنسيون معهم، باعتبارهم الوطنيين الحقيقيين". وبهذه الكيفية، تمكّن كوبيس من استقطاب الكثير من الأتباع، وشكّل بهم نواة لمعقله الجديد المناوئ للثورة دون أن يتفطنوا لحقيقة مخطّطه الخفي⁽⁵⁾.

ولاستمالة المزيد من الأتباع خاصة في الجزائر العاصمة وضواحيها إلى صفوف حركته، نشر دعاية معادية للفرنسيين ظاهرياً لكسب ولائهم من جهة، وحتى لا يثير الشكوك حوله من

(1) - مصطفى تونسي، من تاريخ الولاية الرابعة سيرة أحد الناجين، ترجمة أوزاينية خليل، دار القصة للنشر، 2012، ص 58.

(2) - لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 108.

(3) - Georges Fleury, **le combat des Harkis**, éditions les sept vents Versailles, France, 1989, p 97; Général Jacquin, « Kobus ou le danger des ralliements », **op. cit**, p 1312.

(4) - شبوط سعاد يمينة، مرجع سابق، ص 168.

(5) - الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص 275.

جهة أخرى⁽¹⁾. واستخدم في دعايته عبارات مناهضة للاحتلال منها، "الجزائر حرة مستقلة" و "أن الاستعمار المقيت لا بد أن يندثر، إنه سينتهي حتما، ولكن لا نستطيع أن نحارب عدوين مرة واحدة... لا بد من القضاء على العدو الخطير المتمثل في جبهة التحرير الوطني، وبعد ذلك فسيكون التعامل مع الفرنسيين أمرا سهلا"⁽²⁾، وأكّد لأتباعه مرارا "نحن هم الممثلون الحقيقيون للشعب الجزائري، إننا نقاوم من أجل استقلال بلادنا، ولكن هناك مسلمون (جزائريون) آخرون يريدون خطف انتصارنا، فهم يلبسون مثلنا ويمارسون نفس الأساليب في الكفاح والحياة من أجل القضاء علينا. هؤلاء الكلاب لا يعملون من أجل الجزائر، إنهم مأجورون من الروس ومُنظمون من طرف الحزب الشيوعي. يجب طرد هذا القمل قبل كل شيء، نحن جنود الجهاد والإسلام، لا نريد أن تتجذر الشيوعية في بلادنا"⁽³⁾. وبعد أن عرضت مديرية مراقبة الإقليم (DST) قضيته على الحاكم العام جاك سوستيل وألحّت على ضرورة الاستعانة به لمحاربة الثوار، تم تحقيق مطلبه لتشكيل قوة جديدة مناوئة للثورة في منطقة عين الدفلى سميت بـ "جيش التحرير الوطني الجزائري" Armée de libération nationale Algérienne⁽⁴⁾. وبتأطير ضباط لهم خبرة في الحرب النفسية والاستعلامات أمثال النقيب كونيل Conille والملازم الأول هوكس Heux الذي كُلف بتنفيذ أربعة مهام رئيسية هي:

أولا - احتواء معقل كوبيس.

ثانيا- منع أية صدامات مع الفرق القومية أو الحركي التي كان يقودها الباشاغا بوعلام في منطقة بني بودوان.

ثالثا - تنشيط وتفعيل العمل السيكولوجي في صفوف إطارات كوبيس.

رابعا- تقديم عروض للتجنيد والتسليح ومختلف أشكال الدعم⁽⁵⁾.

3-1-2 - مظاهر الدعم الفرنسي لحركته المسلّحة:

بعد أن كان جيلالي بلحاج يقيم اتصالاته الخفية مع هانتيك Hentic قائد الحركي في بني بودوان ومع النقيب كونيل قائد لاصاص في المنطقة⁽⁶⁾، كشف علنيا حقيقة تعامله مع سلطات الاحتلال الفرنسية منذ ماي 1957، حين قام بتقديم الملازم الأول هوكس إلى مجنديه، فتفاجأ عدد كبير منهم باستثناء بعد مقربيه من أقاربه ورفاقه القدامى الذين كانوا على علم

(1) - Michel Déon, *op.cit*, p 93.

(2) - محمد بلحاج، الحركات المناوئة وأثرها على الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس السنة الجامعية: 2014-2015، ص ص 195-197.

(3) - Boualem Bachagha, *Mon pays la France*, éditions France empire, Paris, 1962, p 210.

(4) - Hautreux Françoise Xavier, *la guerre d'Algérie des Harkis 1954-1962*, éditions Perrin, Paris, 2013, p 274.

(5) - Michel Déon, *op.cit*, pp 90-91.

(6) - الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص 275.

مسبق بمهمته الحقيقية⁽¹⁾، حينها اكتشفوا حقيقة تحالفه مع الجيش الفرنسي وازدواجية المهمة التي كانوا يباشرونها، فحاول بعض أتباعه التمرد عليه، لكن تم تصفيتهم من قبل أحد مساعديه سلام محمد⁽²⁾.

نجح كوبيس في تجنيد المئات من العناصر المقاتلة في فترة وجيزة، فبعد أن كان عدد أتباعه في بدايات تشكيل حركته المناوئة يتراوح ما بين 50 و 60 عنصرا⁽³⁾ وأغلبهم من أهله في منطقة مليانة، ارتفع تعدادهم في أواخر عام 1956 إلى 200 مقاتل، ومع مطلع عام 1957 أصبح معقله يضم أكثر من 400 مقاتل منتشرين في نواحي عين الدفلى وخميس مليانة والعطاف وحتى ضواحي واد الفضة⁽⁴⁾.

ومرد هذا الارتفاع في تعداد قواته راجع لتوطيد هذا الأخير اتصالاته مع النقيب هانتيك المكلف بقيادة فرق الحركى بمنطقة بني بودوان، حيث وجد في صديقه الباشاغا بوعلام، خير مُعين بعد أن أمده بمجموعة من المقاتلين قدرت بـ 150 عنصرا من الحركى طبقا لتعليمات النقيب الفرنسي المذكور، وتمّ تسليحهم في دوار بني بودوان بمنحدرات الونشريس غير بعيد عن لامارتين (الكريمة)⁽⁵⁾، وتمكن في بضعة أشهر فقط من تجنيد أكثر من 400 رجل ما بين أكتوبر 1956 وجانفي 1957⁽⁶⁾. وارتفع تعدادهم من 500⁽⁷⁾ إلى 700 رجل في أوت 1957⁽⁸⁾. وفي مطلع عام 1958 شكّل كوبيس فيلق من 600 مقاتل مُدججين بمختلف الأسلحة الثقيلة والعربات العسكرية. وأقصى تعداد قُوات معقله ذكره محمد تقية⁽⁹⁾ إذ لم يتجاوز 1000 مقاتل إلى غاية تصفيته في أفريل 1958⁽¹⁰⁾، بينما حصر المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون تعداد قواته بـ 1400 رجل⁽¹¹⁾ وهو نفس التعداد الذي ضبطته مصالح

(1) - Henri le mire , **Histoire militaire de la guerre d'Algérie**, éditions Albin Michel, Paris, 1988, p 188.

(2) - Georges fleury, **op.cit**, p 98.

(3) - Georges Fleury, **op.cit**, p 97.

(4) - Henri le mire, **op. cit**, p 188.

(5) - Bachaga Boualem, **op.cit**, p 21.

(6) - Claude Paillat, **Dossier secret de l'Algérie , T 1 , 1954-1958**, éditions Presse de la cité, Paris, 1962, p 466.

(7) - محمد تقية، مرجع سابق، ص 423.

(8) - Georges Fleury, **op.cit**, p 99.

(9) - ضابط في جيش التحرير الوطني من مواليد 4 ماي 1927 في الشلف. بدأ نضاله في سن مبكرة في الحركة الوطنية بفرنسا. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني عام 1958 ملازم أول ثم عضو بمجلس الناحية الثانية، ثم مسؤول مصالح الاستعلامات. ألقي عليه القبض في 8 أوت 1961 بعد اشتباك مع قوات الاحتلال، ولم يُطلق سراحه إلا قبيل الاستقلال. تم انتخابه في الجمعية الوطنية التأسيسية. واصل في نفس الوقت دراساته العليا التي أنهّاها برسالة الدكتوراه عام 1976 حول الثورة التحريرية بعنوان "الجزائر في حرب". وفي نهاية السبعينات اشتغل أستاذا مساعدا ثم مكلفا بالدروس في معهد العلوم السياسية والاعلام. وبعد إعاقة لازم الفراش لمدة طويلة حتى وافته المنية في 27 جانفي 1988. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية....، مرجع سابق، ص 110-111.

(10) - محمد تقية، مرجع سابق، ص 424.

(11) - Charles Robert Ageron, **Genèse de l'Algérie, op.cit**, , p 602.

الاستعلامات للثورة مع كميات معتبرة من الذخيرة⁽¹⁾ أما الباشاغا بوعلام فقدّر تعدادهم بـ 1500 مُقاتل⁽²⁾.

واستفاد معقله المضاد للثورة في الونشريس من إمداد هام من أسلحة الجيش الاستعماري قدرتها إحدى الدراسات بـ 200 بندقية صيد و 12 بندقية حربية و 12 مسدس رشاش عند أول اتفاق بين الطرفين الذي حُدّدت فيه أهداف ومناطق انتشار الحركة المناوئة للثورة وطبيعة نشاطها العسكري⁽³⁾، بينما قدّرها أحد مؤرخي حرب الجزائر بـ 300 بندقية ومسدس رشاش أشرف على تقديمها له النقيب هانتيك عضو سابق في فيلق الصدمة 11، الذي كلف من طرف قيادة الجيش الفرنسي بمتابعة تطور معقل كوبيس⁽⁴⁾.

3-1-3 - نهايته المأساوية:

شرعت قيادة الثورة بالولاية الرابعة في رسم خطة مُحكمة للقضاء على العميل جيلالي بلحاج الذي اعتُبر في نظر الثوار "من أخط أنواع الخونة وسفلة القوم، نظرا لأعماله الوحشية وبطشه للمجاهدين وهو على رأس كتيبتين من الجيش، زيادة على أعمال الاضطهاد والنهب التي يقوم بها أتباعه من رجال القوم ضد السكان المدنيين"⁽⁵⁾، ولتنفيذ خطة تصفيته تمت عدة اتصالات بين قيادة الأركان للمنطقة الثالثة مع بعض المنشقين عنه، وأوكلت مهمة التنسيق مع هؤلاء إلى الملازم رشيد بوشوشي من مصالح الاستخبارات والاتصال وأحد النشطين بالمنطقة الثالثة، ووافقت جبهة التحرير الوطني على انضمام هؤلاء المنشقين إلى صفوف كتائبها بشرط تصفية قائدهم وفصل رأسه عن جسده، مثلما أوضحه أحمد بن الشريف⁽⁶⁾: "شرعنا أولا في إدخال عناصر لنا في جميع السريات التابعة لـ "كوبوس" ثم أقنعنا مساعده المقدم .. ه ..

(1) - الرائد عز الدين ، مصدر سابق، ص 276

(2) - Bachaga Boualem, *op.cit*, p 172.

(3) - Michel Deon , *op.cit*, p 91.

(4) - Alistair Horne, *op.cit*, p 265.

(5) - أحمد بن الشريف، فجر المشاتي أو لمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.ط، ص 48.

(6) - أحمد بن الشريف من مواليد 25 أفريل 1927 بالجلفة. احترف الجندية في الجيش الفرنسي، وكان ضمن القوات الفرنسية في الهند الصينية - تخصص حرب العصابات بمركز "بن صحابة: بمنطقة أومال (صور الغزلان حاليا). وبعد فراره من الفرقة الأولى للقناصة الجزائريين انضم إلى جيش التحرير الوطني، أسندت له مهام تنظيم الكمائن لقوات الاحتلال تحت قيادة سي عبد اللطيف بالمنطقة الخامسة (صور الغزلان)، رُقي بعدها إلى رتبة ملازم أول. وخلال صائفة 1958 أرسل إلى مركز كبداني بمنطقة الريف المغربي للإشراف على تكوين فرق كومندوس، وبعد بضعة أشهر استدعاه كريم بلقاسم إلى تونس وأصبح أحد مقربيه بصفته مسؤولا على المكتب الثاني لجيش التحرير الوطني. وخلال شهر ماي 1959 عين قائدا على الحدود الجزائرية التونسية. اعتقل خلال اشتباك يوم 23 أكتوبر 1960 رفقة ثمانية من رفاق الكفاح بالمنطقة الأولى بالأخضرية، وحكم عليه بالإعدام وظل سجيناً بعدة معتقلات داخل الجزائر وفرنسا إلى غاية أفريل 1962. بعد الاستقلال شغل مناصب عليا في الدولة كان أولها تأسيس وهيكله وتطوير جهاز الدرك الوطني (1962-1977)، وبعد 19 جوان 1965، عين عضوا في مجلس الثورة (أعلى سلطة بالدولة الجزائرية) وبعدها وزيرا للري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة. وافته المنية في 21 جويلية 2018. انظر: العقيد أحمد بن الشريف، حديث المقاتل مذكراته أيام الثورة وما قبلها، ترجمة أحمد سبع، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 17.

بالانضمام إلينا وطلبنا منه - ضمنا لتوبته وبرهانا على حسن نيته - رأس "كوبوس"⁽¹⁾، واشتروا أيضا إخراج أكبر عدد من المجندين في يوم واحد والقضاء على العميل بفضل جهود مصالح الاتصال والدعاية الإعلامية للثورة⁽²⁾.

وضمنا لنجاح عملية تصفيته، جُمعت كل المعلومات عن تحركاته، ورُسمت خطة تصفيته بانتقاء خيرة المجاهدين لتنفيذها فتوجّهوا إلى نواحي عين الدفلى حيث ثكنة العميل، وأقيمت حراسة مشددة لتحديد وقت ومكان تواجده لأنه كثير وسريع الانتقال بين مراكز قواته لتزويدها بالإمدادات. وتمّ تصفيته يوم 28 أفريل 1958 بعد رجوعه إلى مركزه في العطاف، كان حينها يرتديا بدلة عسكرية وحاملا شارة برتبة عقيد، وبمجرد خروجه من سيارته وأمام الجنود الواقفين في وضعية الاستعداد، تقدم المقدم مجيد وأخرج مسدسه من جرابه وأطلق رصاصة في جبينه. بعدها قام اسماعيل رشيد بمساعدة جنديين آخرين بقطع رأسه الذي فُصل عن جثته وحُمل في كيس إلى محمد بوقرة⁽³⁾ قائد الولاية الرابعة⁽⁴⁾ بعدما غرسوا سارية في جثته تحمل علما فرنسيا⁽⁵⁾، وعُرض رأسه المبتور عن جسده في إحدى الطرقات⁽⁶⁾. أما ما تبقى من أتباعه فالتحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني في أواخر 1958 بقيادة المقدم حميد ومعه ما بين 750⁽⁷⁾ و 950 جنديا بكامل أسلحتهم 3500 قطعة سلاح⁽⁸⁾ ومطبوعة جديدة⁽⁹⁾.

(1) - أحمد بن الشريف، فجر المشاتي....، مصدر سابق، ص 48.

(2) - أحمد بن الشريف، حديث مقاتل....، مصدر سابق، ص 244.

(3) - من مواليد سنة 1926 ببلدية خميس مليانة ولاية عين الدفلى، حفظ القرآن الكريم ثم دخل المدرسة الابتدائية الفرنسية لافايت. انضم إلى الكشافة الإسلامية الجزائرية، وانخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري. شارك في مظاهرات 8 ماي 1945 وتم اعتقاله وعمره 19 سنة، ولما أُطلق سراحه انضم إلى صفوف حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وفي سنة 1946 انتقل إلى تونس لمواصلة دراسته. اعتقلته السلطات الاستعمارية وأمضى في السجن ثلاث سنوات بعد اكتشاف المنظمة السرية. وعند اندلاع الثورة التحريرية، كافح قوات الاحتلال في جبال عمرونة بثنية الحد بولاية المدية، وجبال بوزقزة والونشريس وجبال زكار وديرة. وفي مؤتمر الصومام (أوت 1956) عين امحمد بوقرة القائد السياسي في مجلس الولاية الرابعة (العاصمة وضواحيها). وفي عام 1958 رقي إلى رتبة عقيد الولاية الرابعة نظرا للإنجازات التي حققها والخسائر التي ألحقها بجيش الاحتلال. سقط شهيدا في 5 ماي 1959 خلال اشتباك مع قوات الاحتلال بقرية أولاد بوعشرة بنواحي البرواقية ولاية المدية. انظر: القرص المضغوط حول تاريخ الجزائر (1830-1962)، مرجع سابق.

(4) - لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 113.

(5) - الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص 279.

(6) - Philippe Bourdrel, *op.cit*, 204.

(7) - أحمد بن الشريف، مصدر سابق، ص 49.

(8) - Charles Robert Ageron, *op. cit*, p 602.

(9) - الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص 279.

إن القضاء على الخائن كوبيس وقطع رأسه وعرضها في الطريق كان ضربة موجعة لقيادة الجيش الفرنسي حيث فقدت بموته قائدا مجرما، الذي تحالف مع الباشاغا بوعلام⁽¹⁾ وقاما بأدوار دنيئة إلى جانب قوات جيش الاحتلال في مطاردة المجاهدين، خصوصا في الخط الممتد من ضواحي وادي سوفاي، بومدفع، خميس مليانة، ثنية الحد، عين الدفلى، الشلف، وهو الخط الذي تتبادلته رفقة الجماعات المسلحة التابعة لمحمد بلونيس التي كانت أكثر القوات العسكرية انتشارا وقمعا وإهانة للجزائريين في عدة ولايات من الوطن⁽²⁾، وتصفية هذا العميل وأتباعه حققت قيادة الثورة الجزائرية نتائج هامة نذكر منها:

- استرجاع المنطقة الاستراتيجية (الونشريس)، التي تمركز فيها كوبيس وأعوانه لفترة طويلة وتطهيرها من الخونة والمنحرفين، بعدما حوّلت بدعم من الجيش الفرنسي إلى بؤرة تحاك فيها المؤامرات ضد الثورة⁽³⁾.

- انهيار التحالف الذي كان قائما بين العميل كوبيس وباشاغا بوعلام وتشتيت قواتهما، وتصفية أحد أخوة هذا الأخير وأحد أولاده وثلاثة من أصهاره وقرابة ثلاثين عنصرا من أفراد عائلته و300 من قبيلة بني بودوان⁽⁴⁾.

- ارتفاع معنويات مقاتلي جبهة التحرير الوطني، وتخلّص أهالي المنطقة من عمليات الابتزاز والتنكيل التي كان يمارسها جنود كوبيس المعروفين بعدوانيتهم ونشاطهم الإجرامي.

- وضع حد للمشاكل التي تسببت فيها عناصر كوبيس بعد التحاقهم بصفوف الثورة بسبب عدم انضباطهم والتزامهم بالجانب الأخلاقي خلال القتال، إذ تم تفريقهم وقطع التواصل بينهم بتوزيعهم على مختلف وحدات المنطقتين الثالثة والثانية بهذه الولاية⁽⁵⁾.

2-3 - حركة محمد بلونيس المسلحة (1955 - 1958):

قبل التطرق إلى نشاطه المعادي لجبهة وجيش التحرير الوطنيين، ومراحل استدراج سلطات الاحتلال لرجل وطني من الرعيل الأول في حزب الشعب الجزائري إلى صفّها، بوّدنا التعريف بمسار هذه الشخصية المثيرة للجدل إلى يومنا هذا، التي كانت مناهضة للاحتلال قبل اندلاع الثورة التحريرية ثم أصبحت متواطئة معه، بعد أقل من عام على تفجيرها، نوضحها بإيجاز.

(1) - نشير في هذا السياق مدى تأثر الباشاغا بوعلام عند تصفية كوبيس من طرف جيش التحرير الوطني، معتبرا إياه من بين الإطارات السياسية والعسكرية بحكم انتماءه للحركة الوطنية الجزائرية وخاصة حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وادعى هذا الأخير أن

كوبيس كان يُطالب بالمساواة وليس بالاستقلال. انظر: Bachaga Boualem, op.cit, p 209.

(2) - سعيد عيادي، مرجع سابق، ص ص 185-186.

(3) - لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 115.

(4) - دومينيك فارال، مصدر سابق، ص 216.

(5) - سعيد عيادي، مرجع سابق، ص 187.

3- 2- 1 - مساره النضالي في مناهضة الاستعمار:

ساعد انتساب محمد بلونيس إلى عائلة ميسورة الحال من أعيان ريف برج منايل تمتلك أملاك عقارية عن طريق الوراثة، وتقلد والده منصب مستشار في مجلس بلدية برج منايل بعد انتخابات سنتي 1919 و1923، في تكوين شخصيته من الناحية السياسية، زيادة على نضاله سنة 1938 في صفوف حزب الشعب الجزائري، ثم أصبح مسؤولاً فيه بدوار الغيشة ببرج منايل. واعتُقل بتهمة التواطؤ مع أخيه في اغتيال أحد القياد المهمين بالوشاية لإدارة الاحتلال خلال مظاهرات 8 ماي 1945، وبعد الإفراج عنه سنة 1946 انضم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي شارك باسمها في الانتخابات البلدية، بصفة نائب شيخ بلدية برج منايل، وبذلك أصبح أحد الأعيان السياسيين المهمين بالمنطقة بلا منازع⁽¹⁾.

اعتقل بلونيس مرة أخرى بعد حفل زفافه الثاني بتاريخ 6 سبتمبر 1947 الذي استضاف فيه ما لا يقل عن 5000 مناضل من الحزب الاستقلالي من مختلف مناطق الوطن، وعلى رأسهم كوادر الحزب⁽²⁾، الذين اغتنموا المناسبة وألقوا خطابات مُضادة للاستعمار وجمعوا تبرعات مالية لتمويل الحزب⁽³⁾، وهذا ما أثار غضب سلطات الاحتلال وأدخلته السجن، لكن خلال فترة اعتقاله لوحظ عليه أنه كان على علاقة وطيدة برئيس البلدية الفرنسي الذي كان يتردد عليه من حين لآخر خلال فترة سجنه، واستفادته من غرفة منعزلة عن بقية المساجين مجهزة بالمرافق الضرورية والسماح لأفراد عائلته بزيارته في كل وقت⁽⁴⁾. وعندما أُطلق سراحه ذهب إلى فرنسا وواصل هناك نضاله السياسي في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية وبقائه وفيما للخط المصالي المُواجه للمركزيين في إطار الصراع المحتدم بينهما قبيل اندلاع الثورة⁽⁵⁾، وبعد عودته من فرنسا عُيّن مستشارا بلديا لحزب الشعب الجزائري في مسقط رأسه برج منايل⁽⁶⁾.

3-2-2 - تشكيل قوة مسلحة لمحاربة جيش التحرير الوطني:

عند اندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر 1954، كان بلونيس كغيره من المناضلين مُقتنعا بحتمية الكفاح المسلح لاسترجاع الحقوق المغتصبة للشعب الجزائري، ومصالي الحاج هو المخوّل إليه تفجير الثورة المسلحة خاصة بعد التعليمات الموجهة إلى أعضاء المكتب السياسي

(1) - محمد بلحاج، مرجع سابق، ص 133.

(2) - أمثال أحمد مزغنة وحسين لحول ومبارك الفيلاي.

(3) - Philippe Gaillard, *L'alliance : la guerre d'Algérie du général Bellounis 1957-1958*, éditions l'Harmattan, Paris, 2009. pp 13-19.

(4) - جمعة بن زروال، *الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962*، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية - قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص 206.

(5) - Philippe Gaillard, *op. cit*, p 21.

(6) - سعدي بزيان، "دور الخائن بلونيس والمخابرات الفرنسية في إجهاد الثورة"، *جريدة الأصيل*، الصادرة بتاريخ 15 جوان 1999، ص 17.

في 2 أوت 1954 والتي تندرج ضمن مقررات المؤتمر المنعقد يوم 14 جويلية من نفس السنة التي جاء فيها "بأن المؤتمرين عازمين على إشعال فتيل الثورة التحريرية وهم يضعون كل ثقتهم في رئيس الحزب". ولقد ساهم بلونيس في جمع الأسلحة وتخزينها، وفي إعداد مجموعات من المناضلين الشباب عسكريا، كل هذه المؤهلات هي التي جعلت مصالي الحاج يعتمد على مساعده في تنظيم أولى الأفواج المسلحة التي ستتشكل منها النواة لما سيعرف فيما بعد بـ "الجيش الوطني للشعب الجزائري" *"Armée Nationale Populaire algérienne"* ⁽¹⁾.

وبعد انتشار المد الثوري في المناطق الأولى والثانية والثالثة في مستهل سنة 1955، أشاعت قيادة الحركة الوطنية الجزائرية في أوساط مناضليها بفرنسا أن مصالي الحاج هو قائدها، وأسندت قيادة أفواجها المسلحة لبلونيس التي لم تكن تتعدى عناصرها قبل نهاية سنة 1955 حوالي 600 مقاتل بحوزتهم 1200 بندقية و 70.000 خرطوشة ⁽²⁾، وكان المبتغى من تشكيل هذه القوة المسلحة هو استقلاليتهم عن جبهة التحرير الوطني بعد رفضهم الانضواء تحت قيادتها خاصة بمنطقة القبائل ⁽³⁾ التي كانت تحت قيادة كريم بلقاسم واتهام هذا الأخير وجنوده من قبل قيادة الحركة الوطنية الجزائرية بارتكاب جرائم واختلاس أموال الشعب ⁽⁴⁾.

حاول بلونيس في منتصف سنة 1955 تنظيم مجموعات مسلحة تنتمي إلى الحركة الميصلية بمدينة الجزائر مستغلا حالة الغموض التي كانت سائدة في الأشهر الأولى التي تلت الانشقاق واندلاع ثورة التحرير، لكن بعد مقتل ذراعه الأيمن المدعو "رحاني" من طرف جبهة التحرير الوطني، وجد نفسه معزولا ومطاردا من قبل التنظيم الثوري، فاضطر لحط رحاله أول الأمر في الشريط الفاصل بين الولاية الرابعة والثالثة بدوار الريش قرب البويرة، وشكل هناك مجموعة مسلحة بدوار حيزر وسط جبال جرجرة ⁽⁵⁾ التي اتخذها منطلقا ومقرا لقيادته العامة، وهي الفترة التي لم تعط فيها جبهة التحرير الوطني أوامر بمواجهة المصاليين بالسلح إلا بعد حلول شهر أكتوبر 1955 ⁽⁶⁾.

اعتمد بلونيس في تشكيل أولى المجموعات المسلحة في معقله بمنطقة البويرة على المصاليين المسجونين سابقا والمغتربين من منطقة القبائل، أرسلتهم قيادة الحركة الوطنية

(1) - محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، مرجع سابق، ص 169.

(2) - مقتطف من نص الرسالة مؤرخة في 21 ديسمبر 1955 حُررت من قبل قائد عسكري "للحركة الوطنية الجزائرية" بالجزائر العاصمة باللغة العربية، عثرت عليها قوات الاحتلال بحوزة أحد ضباط جيش التحرير الوطني، قامت بترجمتها مصالح العدالة الفرنسية إلى اللغة الفرنسية. للمزيد من التفاصيل انظر: Mohamed Harbi, *op.cit*, p 121.

(3) - Jacques Valette, *la guerre d'Algérie des Messalistes 1954-1962*, éditions l'Harmattan, Paris, 1986, p 136.

(4) - Mohamed Harbi, *op.cit*, p 121.

(5) - دانيال قيران، عندما ثور الجزائر، ترجمة: العيد دودان، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص 111.

(6) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر.....، مرجع سابق، ص 253.

الجزائرية من فرنسا وبلجيكا⁽¹⁾، مما أدى إلى اشتباكات مسلّحة لضّم هؤلاء المهاجرين العائدين من فرنسا بالتهديد والوعيد⁽²⁾ مع عميروش آيت حمودة⁽³⁾ انتهت بانتصار هذا الأخير⁽⁴⁾، ولم يبق أمام بلونيس مع بقية أتباعه سوى الانسحاب نحو المناطق الجنوبية التي لم تصلها قوات جيش التحرير الوطني لا سيما في الجلفة والأغواط وجنوب تيارت، لكن أتباعه واجهوا مطاردة قوية من الثوار في منطقة أفلو حيث أُلقي القبض على مائتي عنصر تابع لمصالي الحاج بأسلحتهم وتم القضاء على المساعدين الرئيسيين لبلونيس ومنهم سي رابح ومحمد الوهراني⁽⁵⁾.

3-2-3 -تحالفه مع الجيش الفرنسي:

عرفت السلطات العسكرية كيف توظّف لصالحها الصراع الدموي بين المصاليين وعناصر جيش التحرير الوطني خلال سنتي 1955 و1956 خاصة بالمنطقتين الثالثة والرابعة، التي أسفرت عن سقوط العشرات من القتلى من الطرفين، وبعدما ضيّق جيش التحرير الوطني الخناق على بلونيس، عرضت عليه تزويده بالمال والعتاد والعمال المغتربين بفرنسا⁽⁶⁾، بل شجّعت على إثارة الفتن كما ورد في تقرير للمكتب الثاني⁽⁷⁾ في ربيع 1956 "بأن

(1) - Jacques Valette, **op.cit**, pp 135-136 ; Philippe Gaillard, **op. cit**, p 42.

(2) - عبد الكريم شوقي، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية (1954)، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 99.

(3) - عميروش آيت حمودة من مواليد 31 أكتوبر 1926، في قرية "تسافت أوقمون" ببلدية ميشلي المختلطة (عين الحمام حاليا)، ناضل في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية مبكرا، والمنظمة الخاصة أيضا، التحق بصفوف الثورة الجزائرية منذ نوفمبر 1954 في منطقة عين الحمام. تميّز بذكاء حاد وبمزاج حازم، وتولى قيادة الولاية وعمره لا يتجاوز الثلاثين سنة (1957-1959). ونظرا لحنكته وصراحته كَلَّف بالسهر على انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، استشهد يوم 29 مارس 1959 بمعركة جبل ثامر قرب بوسعادة رفقة سي الحواس. للمزيد من التفاصيل حول المسيرة النضالية لقائد الولاية الثالثة انظر: جودي أتومي، العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، المسيرة الطويلة لأسد الصومام، ترجمة: موسى أشرشور، الجزء الأول، منشورات رايم، الجزائر، 2008، ص ص 13-313.

(4) - بخصوص هذه المطاردة لمجموعات بلونيس المسلّحة أوضح ضباط الولاية الثالثة أنه "ابتداء من 1955 وبعد فشل مساعي الحوار مع المصاليين كلفت جهة التحرير الوطني بقيادة كريم بلقاسم كل من سليمان دهيليس وعميروش آيت حمودة لمحاربتهم، فنجح الأول في مباغته مجموعة من حوالي ثلاثين رجل لجأوا إلى أعماق إحدى المغارات فتم إبادتهم جميعا. أما عميروش فشن هجوم مكثف وواسع على رأس وحدات عسكرية كبيرة ضد معاقل أتباع بلونيس المتمركزين خصوصا في منطقة بني يعلا وقنزات في نواحي لافايت (بوقاعة)، وفي السفوح الجنوبية لجرجرة، في أمسدورار وفي نواحي مشدالة، وحيزر وآيت العزيز قرب البويرة، وهناك ألحقت بهم الهزيمة فأرغموا على التراجع إلى مناطق أكثر أمنا لهم في تخوم المسيلة وبوسعادة والجلفة...". للمزيد من التفاصيل حول هذه الهجومات انظر: شهادة أحد مجاهدي الولاية الثالثة المدونة في مذكراته: جودي أتومي، العقيد عميروش أمام مفترق طرق، منشورات ريم أتومي، الجزائر، 2008، ص ص 141-142.

(5) - دانيال قيران، مرجع سابق، ص 111.

(6) - المجاهد، عدد 27، 21 جويلية 1958، ص 10.

(7) - تخصّص أعوان هذا المكتب في عمليات الاستنطاق والاستخبارات المتواجدين في مقر القيادات العسكرية للجيش الاستعماري، مهمتهم كشف خلايا التنظيم الثوري وتحطيمها، والانتقام من المواطنين بالقتل والتفكيك والمداهمات التي تقوم بها أجهزة القمع الأخرى (عسكر، بوليس، جندرمة) ويتولى أعوان هذا المكتب استنطاق المقبوض عليهم من المشبوهين وغير المشبوهين، مُسلّطين عليهم كل أنواع العذاب من بتر الأعضاء وتشويه الأجسام وتمزيقها إلى القتل بأبشع الصور. للمزيد من التفاصيل انظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية - الولاية الرابعة - الجزء الأول: التقرير السياسي للفترة: من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958، منشورات APN، د.ت.ن، ص ص 99-100.

الحقد الأعمى الموجود بين الطرفين، جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية يستحق أن يلفت انتباهنا، وأنه من مصلحتنا أن نضيف الزيت على هذه النار⁽¹⁾.

كان الهدف من استغلال هذا النزاع إلى أبعد الحدود ضمن الاستراتيجية الفرنسية وهي إحدى المحاولات لخنق الثورة والقضاء عليها بتفجيرها من الداخل، مستعملة في ذلك اسم مصالي الحاج، ولم يكن مجرد مصادفة أن يؤكد جاك سوستيل لأحد المستشرقين الأستاذ لويس ماسينيون Louis Massignon⁽²⁾ "أن مصالي هو آخر ورقة رابحة لديه"⁽³⁾. وتواصلت هذه الاتصالات سرّيا دون علم أتباع بلونيس، تحت إشراف وتوجيه صاحب مبادرة "ربع الساعة الأخيرة" الفاشلة⁽⁴⁾. غير أن الاتصال انقطع بعد رحيل سوستيل في مطلع عام 1956، ليستأنف بعد حادثة بني يلمان⁽⁵⁾ في 28 ماي 1957 بعدما تأكدت الاستخبارات الفرنسية من أمرين:

(1) - Gilbert Meynier , **Histoire intérieure du FLN 1954-1962** , éditions Fayard, 2002, p 452.

(2) - لويس ماسينيون Louis Massignon من مواليد 25 جويلية 1883 بـ Nogent – Sur Marne (Val de Marne) ، مستشرق، باحث جامعي بكلية فرنسا من 1926 إلى 1954، وهو مؤلف عدة كتب حول "روحانية الإسلام"، سكرتير لجنة الإسلام في فرنسا ونائب رئيس اللجنة الفرنسية المغربية، دعا إلى الاعتراف بالأمة الجزائرية وحققها في الاستقلال. وافته المنية يوم 31 أكتوبر 1962 بباريس. انظر: Jean Louis Gérard, **op. cit**, pp 138-139.

(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954 للولاية السادسة، المنعقد بمدينة بسكرة يومي 5-6 فيفري 1985، د. ر. ص .

(4) - يُقصد به روبريلاكوست انظر: محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 254.

(5) - ارتكبت هذه المجزرة ليلة 28 إلى 29 ماي 1958 بدوار بني يلمان (معقل الميصالين) وتحديدا بمشّي القصبة الواقعة ببلدة ملوزة في السفوح الجنوبية لجبال البيان الذي اتخذها بلونيس مقرا لقيادته نظرا لموقعها الاستراتيجي. وتُعد هذه المجزرة موضوعا شائكا في تاريخ الثورة الجزائرية لفظاعتها وعدم الحسم من المتسبب فيها ودواعيها طيلة الكفاح الثوري. وحسب الجنرال جاكوا Jaquin فقد حمل محمد السعيد (قائد الولاية الثالثة خلفا لكريم بلقاسم) مسؤولية المجزرة "بعد غضبه الشديد لمقتل كل من الحاج تامي والمدعوس سي قاسي المكلفان من جبهة التحرير الوطني بجمع الاشتراكات، واستغل أيضا تصفية الكثير من مبعوثي التنظيم الثوري منهم المحافظين السياسيين في كمائن للجيش الفرنسي خلال توجههم إلى الولاية السادسة بوشاية من سكان المنطقة، وهذا ما جعل محمد سعيد يتخذ قرار معاقبة المتسببين في هذه التصفيات، وكلف النقيب أوداك أعراب - القائد السياسي والعسكري للمنطقة- بشنّ هجوم على دوار بني يلمان، أسفر عن تصفية ما بين 300 إلى 375 شخص خصوصا الشباب والشيوخ، وإصابة ما يقارب 150 بجروح، واعتقال أكثر من مائتين آخرين". ولقد تداولت سلطات الاحتلال أخبار المجزرة على نطاق واسع واستغلها للتشهير بجبهة التحرير الوطني، ووقع تبادل للتهمة حول المتسبب فيها، فجريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، اتهمت الجيش الفرنسي بتقتيل المدنيين وأنكرت مسؤوليتها، لكن بعد الاستقلال وبعد مرور اثني وعشرين سنة على الأحداث قدّم محمد السعيد توضيحات بخصوص المجزرة نافيا التهمة عنه في رسالة مؤرخة في 9 جوان 1984 موضحا أنه اطلع على أحداثها لأول مرة عبر الصحافة الفرنسية آنذاك، فأوفد النقيب "أعراب أوداك" قائد المنطقة الثانية للتقصي في شأن الحوادث الخطيرة التي يرتكبها الخونة وراح ضحيتها بعض المجاهدين بالدوار، فحمل هذا الأخير المسؤولية للضابط الأول "عبد القادر البريكي" الذي قرّر ارتكاب هذه المجزرة، موضحا دواعيها ومنها الاعتداءات والانتهاكات المرتكبة ضد المجاهدين والسكان. وحسب رواية المجاهد عبد العزيز وعلي بدأت مأساة هذه المجزرة بإلقاء القبض على بعض خونة بلونيس المجتمعين هناك وإعدامهم في الحال ثم تطورت الأحداث إلى ما وقع، بعد انسحاب الكتيبة من المكان بعد هذه العملية فدخلت فور ذلك فصائل بلونيس إلى الدوار تعزّزها الطائرات الحربية ثم لحقت بها قوة الجيش الفرنسي لينقضوا معا على قرية ملوزة التي أحدثوا فيها تلك المجزرة الرهيبة. ومن جهته أكد الضابط السابق في جيش التحرير الوطني محمد تقيّة أنها "كشفت عن حقيقة التواطؤ الموجود بين عناصر بلونيس والجيش الفرنسي التي كانت إلى حينها يتكتم عنها، إذ قام العسكر الفرنسيون في وقت لاحق بتسليم عشرات المعتقلين من جبهة التحرير الوطني لبلونيس ليقوم بإعدامهم وجعل منهم جثتا ركاما". وبقي أن نشير =

- أن بلونيس يَكُن العداء الشديد لجهة جيش التحرير الوطنيين عبّر عنه في خطابه وممارساته.

- عزمه بعد حادثة بني يلماح على محاربتها، ورغبته الملحة في تجديد الاتصال بالجيش الفرنسي لتسليحه ضد خصمه⁽¹⁾.

كانت الاتصالات والمفاوضات في بدايتها عسيرة بين النقيب كورفيت وبلونيس، إذ اشترط هذا الأخير عدم التفاوض أبدا مع جهة التحرير الوطني ومحاربتها، وانتهت بموافقة الفرنسيين على مساعدته، لكنهم أرادوا مقابل ذلك تراجع هذا الأخير عن المطالبة باعتراف فرنسا باستقلال الجزائر قبل كل شيء⁽²⁾. ووفقا لهذا الاتفاق انضم بلونيس علنا لسلطات الاحتلال التي أمدته على الفور بـ 1500 قطعة سلاح من مختلف الأنواع وما يلزمه من ذخيرة ومواد طبية، وإثر ذلك شرع بلونيس في التكنيل بالسكان العزل في مختلف جهات الوطن⁽³⁾.

إن أعلى مراحل تحالف بلونيس مع سلطات الاحتلال جاء بعد التوقيع على اتفاقية تعاون عسكرية سرية بتاريخ 31 ماي 1957، وضع أسسها الأولى النقيب بينو Pineau ، بينما أسندت عملية المتابعة والتحكم فيها لمركز التنسيق بين القوات المسلحة Centre de coordination interarmées وبموجبه أصبح بلونيس مطالبا بـ:

- محاربة جهة التحرير الوطني والعمل على كشف خلاياها وطرق تموينها.
- التعاون المخبراتي، لتزويد السلطات العسكرية بمعلومات عن التنظيم الثوري بالمنطقة.
- عدم مهاجمة القبائل المؤيدة لفرنسا والمالية لها.
- الموافقة على تفتيش قواته من طرف الجنرال الفرنسي المشرف على المنطقة.
- تنفيذ العمليات تحت إشراف مصالح المخابرات الفرنسية وتسييرها المباشر.
- وضع وحدات كومندوس فرنسية خاصة في حالة استعداد دائم للتدخل عسكريا إلى جانب بلونيس تحت قيادة النقيب راكول وتزويد هذه الوحدات بأجهزة اللاسلكي ووسائل النقل وتسليحها بأسلحة أمريكية الصنع قصد التمويه والتضليل. وفي المقابل يقوم الجيش الفرنسي

=في الأخير، أنه بالرغم من فظاعة مجزرة ملوزة التي تدل بحق على مدى صعوبة ظروف الكفاح المسلح، والتي كانت تملئ أحيانا على بعض المسؤولين السياسيين والعسكريين القيام ببعض الأعمال القاسية بهدف الحفاظ على هيبة الثورة، وردعا للخونة والمتخاذلين. للمزيد من التفاصيل حول هذه الواقعة انظر:

Henri Jacquin, "Tuerie à Melouza (Règlement de comptes) ", in *Historia Magazine*, N° 227, 8 Mai 1972, p 1036. وشهادة المحافظ السياسي "عبد الرحمان بقة، في جودي أتومي، مصدر سابق، ص 147-150. عبد العزيز وعلي، مصدر سابق، ص 238-239. وأيضا: محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 257، وكذلك: محمد عباس، فرسان الحرية.....، مرجع سابق، ص 92-94.

(1)- محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، ج 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 425.
(2) - محفوظ قداش، وتحرّرت الجزائر، ترجمة العربي بوينون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 152.
(3) - عبد العزيز وعلي، مصدر سابق، ص 238.

بتقديم مساعدته الكاملة لبلونيس وأتباعه من أسلحة وتجهيزات وإمكانات مالية وفق النتائج المتحصل عليها⁽¹⁾.

إن أبرز ما يلاحظ على هذا الاتفاق أنه جاء مباشرة بعد وقوع حادثة بني يلان الشهيرة بمجزرة ملوزة ، التي شكّلت مُبرراً مُقنعاً لانقلاب بلونيس وتحالفه مع الفرنسيين ضد جبهة التحرير الوطني، فاستغلها لحشد مؤيديه، ثم أعلن تعاونه العلني والمباشر مع السلطات الاستعمارية للقضاء على جبهة التحرير الوطني، إذ صرح في هذا الشأن خلال اللقاء السري الذي جمعه بالنقيب كومبيت Combette في التاريخ المذكور أعلاه، قائلاً: "بعد أحداث ملوزة قرّرت أنا ورجالي التعاون مع فرنسا، ولكن بالشرط الجازم بعدم تعامل الحكومة الفرنسية لا مع جبهة التحرير ولا الشيوعيين"⁽²⁾، وبموجب هذا الاتفاق أغدقت عليه السلطات العسكرية وبسخاء كل أشكال الدعم العسكري لتخريب التنظيم الثوري لجبهة التحرير الوطني⁽³⁾.

3-2-4 - مظاهر التواطؤ مع سلطات الاحتلال:

كان بلونيس محل مساومة منذ فترة طويلة من ضباط فرنسيين، وأصبح تحت تأثيرهم بعد تركزه على مستوى المثلث سيدي عيسى - المسيلة - بوسعادة⁽⁴⁾ وإقامته بمركز قيادته بدار الشيوخ⁽⁵⁾، كما نصّب نفسه جنرالاً⁽⁶⁾ على رأس مجموعة من جنوده قدّر عددهم بحوالي 1500 جندي في أوت 1957 سماها الجيش الوطني للشعب الجزائري *Armée nationale populaire algérienne*⁽⁷⁾، ضمّ مصاليين والحركي، وتمتع بمُطلق الحرية في ارتكاب أبشع الجرائم في حق الثوار تحت الراية الجزائرية⁽⁸⁾. وقد أبدت قيادة الجيش الفرنسي خلال اجتماعها المنعقد يوم 4 نوفمبر 1957 في الجلفة برئاسة السيد دي ميزونيف De Maisonneuve المستشار التقني المكلف بالتنسيق ما بين الدواوين المدنية والعسكرية، ارتياحها لنشاط بلونيس المناوئ للثورة

(1) - محمد بلحاج، مرجع سابق، ص 144. وأيضاً: محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 153.

(2) - Henri Lemire, *op.cit*, P 175 ; Kaci Bouchaib, *Un jeune Kabyle face aux horreurs de la guerre d'Algérie*, l'Harmattan , Paris, 2013, pp 72-73.

(3) - Alistair Horne, *op. cit*, p 266.

(4) - وهي منطقة متاخمة للولايات الأولى (الأوراس) والثالثة (القبائل) والرابعة (الجزائر) والسادسة (الجنوب).

(5) - قرية صغيرة في ناحية الجلفة بالقرب من بوسعادة، اتخذها بلونيس مركزاً لمقر قيادته بعد حادثة ملوزة. اكتُشفت فيها عدة مدافن رُدمت فيها مئات الجثث المنكل بها في الناحية، قدرتها إحدى المصادر التاريخية بحوالي 500 جثة. Gilbert Meynier, *op. cit*, p 458

(6) - بسبب هذه التسمية التي نسبها إلى شخصه تمادى بلونيس في جنون العظمة، فصدرت منه تصرفات أثارت سخرية الضباط الفرنسيين الذي يذهبون عادة إلى زيارته، وحتى المسؤولين المدنيين المحليين. وهذا ما جعل بعض أتباعه يفرون منه بمجموعات كبيرة بسبب الاضطراب الذي نال منهم. انظر: مصطفى بن عمر، مصدر سابق، ص 225 وأيضاً: محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 258.

(7) - بلغ تعداد ما بين 2000 و 3000 مقاتل خلال 1957 و 1958 وكانت مهمته الأساسية محاربة جيش التحرير الوطني بمساعدة قيادة الجيش الفرنسي. انظر:

Charles-Robert Ageron, *Une Troisième force combattante pendant la guerre d'Algérie L'armée nationale du Peuple algérien et son chef le « général » Bellounis (mai 1957-juillet 1958)*, in *Revue française d'histoire d'outremer*, In *Revue française d'histoire d'outre-mer*, tome 85, N°321, 4e trimestre , 1998. p 65.

(8) - بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة...، مصدر سابق، ص 26.

من حيث تمسكه باحترام تعليمات الجنرال صالان وبتهدئة غليان معاونيه، وعلى المستوى العملياتي ساهمت وحداته المقاتلة في عمليات قرّرتها القيادة العسكرية الفرنسية، لكنها أبدت تخوفها من "تشكيل بلونيس بنية تحتية موازية لبنية السلطات الاستعمارية"⁽¹⁾.

أصبح بلونيس وأتباعه أداة بين أيدي المصالح الخاصة وبشكل متحكم فيه أكثر، مثلما أوضحه العقيد كاتز Katz قائد الإقليم العسكري من غرداية إلى الأغواط في إفادته التالية: "... فبعد أن كان بلونيس يوجّه لنا الإنذارات، أصبح يتعاون معنا من الناحية العسكرية. لقد نفذ كل المهام بدون مناقشة ولم يعد هناك في الأطلس الصحراوي عصابات جبهة التحرير الوطني". واقترح العقيد "مضاعفة كل مراكز الجلفة (مراكز مختلطة مع عناصر بلونيس) بطريقة تسمح بالتحكم في البلد كاملا ... وهذا الأمر صعب بسبب غياب الوسائل، وإذا تقرر تموين فرق بلونيس فإنه يجب التكفل بوضع حد لابتزازاتها..."⁽²⁾.

كلفت سلطات الاحتلال العديد من الجنرالات والعقدا بمواصلة تنفيذ ما أسمته إدارة لاکوست والجيش الفرنسي بعملية Olivier⁽³⁾ وعيّن سيوزي Ciosi مفتش عام للإدارة وأحد المقربين لروبير لاکوست لمتابعتها، وأسندت هذه العملية إلى مركز التنسيق ما بين مختلف القوات centre de coordination interarmées الذي يراقب عمليات أخرى من نفس النوع. وتدعيما لهذه الحركة المضادة للثورة كلف العقيد كاتز بالمهمة، وقام مظلّيو فرقة الصاعقة الـ 11 بتأطير ومراقبة أتباع بلونيس بقيادة عقيد فيرنيار VERNIERES نظرا لتزايد عناصره، بالإضافة إلى توفير العتاد الحربي من أسلحة وذخيرة وعربات وكذا الأموال والمؤونة لصالح بلونيس⁽⁴⁾، وكُلّفت فرقة المظليين مكونة من 200 جندي بقيادة النقيب راکول لمساعدة وإسناد جيش بلونيس، وتعاونت مع أتباعه في مسائل التسليح وأجهزة الاتصال والتغطية الجوية للعمليات العسكرية خاصة سنة 1958. وبهذه الكيفية أصبح بلونيس حليفا للسلطات الاستعمارية في محاربة "عدوهم" المشترك جبهة وجيش التحرير الوطنيين بينما ادعى ونفى الموالاة لها على حد تعبيره: « je suis un allié et pas un rallié »⁽⁵⁾.

ولتضليل أتباعه رفع في معسكره راية بلون أخضر وأبيض تتوسطها هلال ونجمة بلون أحمر شبيهة بعلم جبهة التحرير الوطني على حد تعبير أحد المؤرخين⁽⁶⁾، ولتوسيع من دائرة

(1) - العقيد أحمد بن الشريف، حديث المقاتل....، مصدر سابق، ص 235.

(2) - نفسه، ص ص 237-238.

(3) - تسمية أطلقها السلطات العسكرية على العملية بموافقة روبر لاکوست، وبمشاركة مصالح الاستخبارات وقوات الاحتلال، وأسندت قيادة العملية للنقيب بينو (Pineau) بمساعدة القوات الخاصة المتمركزة في مدينة الجلفة تحت قيادة روكول Rocolle والعقيد كاتز Katz قائد الأقاليم العسكرية للجنوب القائم بالأغواط. انظر: مصطفى بن عمر، مصدر سابق، ص 224.

(4) - محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 257.

(5) - محمد بلحاج، مرجع سابق، ص ص 144، 160.

(6) - Alistair Horne, op. cit, p 267 .

نفوذه أرسل مبعوثين للاتصال بالمصاليين وأوهمهم بالدفاع عن الحركة الوطنية المسلحة بقيادة مصالي الحاج⁽¹⁾. ورغم المحاولات المتكررة لقيادة الثورة بالولاية الرابعة لإقناعه بضرورة تكاثف الجهود لمحاربة جيش الاحتلال إلا أنها باءت بالفشل بسبب تعنت بلونيس⁽²⁾.

وتدعيما لحركته المضادة لقيادة الثورة، ففي أعقاب أحداث بني يلماح تم استدعاء مئات من المواطنين المنحدرين من منطقة المسيلة لتسليحهم وتدريبهم عسكريا، أرسلوا بعدها على متن طائرات خاصة إلى قسنطينة ونقلوا لتدعيم قوافل العسكرية الفرنسية. وتكررت نفس العملية في أواخر عام 1960 وأوائل 1961 مع حوالي 2000 من أتباع الحركة المصالية انتشروا في جبل بوطالب بسطيف لمحاربة المجاهدين إلى جانب الجيش الفرنسي⁽³⁾. واستفادت قوات بلونيس البالغ تعدادها حوالي 3000 رجل منتشرين عبر نواحي المسيلة، سيدي عيسى وبوسعادة إلى غاية حدود الجلفة، بدعم كبير من وسائل النقل (الشاحنات) والأسلحة والعتاد الحربي والأموال⁽⁴⁾، وسُلِّمت له أول شحنة من أجهزة الراديو ومائة بندقية احتجزتها من عناصر جيش التحرير الوطني⁽⁵⁾، زيادة على أجهزة الراديو ووسائل النقل العسكرية وطائرة من نوع هيليكوبتر متوسطة الحجم⁽⁶⁾، ندرجها في الجداول الآتية على سبيل التوضيح لا الحصر:

1- أنواع الأسلحة – أجهزة الراديو- ووسائل النقل:

مُنحت لـ "كومندوس الجنوب الجزائري" بتاريخ 8 مارس 1958

(1) - محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 153.

(2) - من ضمن هذه المساعي نذكر أنه تمت لقاءات بين وفد عن جبهة التحرير الوطني بقيادة سي محمد بوقرة ووفد عن الحركة الوطنية في جويلية 1955 من أجل التنسيق المشترك تحت لواء جبهة التحرير الوطني إلا أنها فشلت بسبب إصرار المصاليين على العمل بعيدا عن جبهة التحرير الوطني. وفي نفس السياق نذكر رواية المجاهد لخضر بورقعة مفادها أن "قيادة الولاية الرابعة حاولت الاتصال بالمصاليين في خريف 1956، إذ أوفدت الشهيد علي زويوش على رأس فصيلة من المجاهدين تعدادهم خمسة وثلاثون رجلا، طالبين منهم عدم معاداة الثورة والتفاوض معهم على صيغة للتعاون المشترك ضد الجيش الفرنسي، إلا أن المصاليين غدروا بهم وانقضوا عليهم، ولم ينج منهم إلا مجاهد واحد الذي أخبر قيادة الولاية الرابعة بفضاعة المجزرة إذ أقدموا على ذبحهم جميعا كما تُذبح النعاج. ونظرا لتعنت بلونيس ورفضه الانضواء تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، اضطرت قيادة جيش التحرير الوطني القضاء على جيشه المسلح، ومن أشهر الوقائع التي احتدم فيها القتال بين القوتين المتصارعتين نذكر على وجه الخصوص تلك التي وقعت بمنطقة القبائل، إذ اضطر عميروش لقتال في آن واحد الجيش الفرنسي وما يقارب من 400 رجل تابع للحركة الوطنية الجزائرية بجبال بني يعلى، ودحر قواتهم وألزم قوات بلونيس على التراجع نحو البويرة. ثم أُجبروا على الانسحاب بصفة نهائية ومغادرة الولاية الثالثة والرابعة أمام تزايد الضربات المتتالية من جيش التحرير الوطني طبقا لتعليمات كريم بلقاسم ومحمد بوقرة وسليمان دهيليس، ليفر بعدها بلونيس بجيشه إلى سهوب الأطلس الصحراوي (الولاية السادسة) للاستقرار بالتحديد في المثلث المتكون من الجلفة وبوسعادة وقصر الشلالة، وهناك أقصم علنا محاربته للثوار بمساعدة الجيش الاستعماري. للمزيد من التفاصيل انظر: ابراهيم لونيسي، "الجناح العسكري للحركة الوطنية الجزائرية حقيقة وأهداف"، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بولاية البليدة يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 36-39. وأيضا: لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص ص 103-104، محمد تقي، مرجع سابق، ص 253.

(3) - جودي أتومي، مصدر سابق، ص ص 158-159.

(4) - Yves courrière, *La guerre d'Algérie*, T3 l'heure des colonels, éditions SGED, Paris, 2000, p 1237.

(5) - Jacques Valette, *op.cit*, pp 144.

(6) - محمد بلحاج، مرجع سابق، ص ص 156-157.

الكمية	أنواع الدعم العسكري	
1	هاون من نوع Mortier 60	الأسلحة
10	هاون من نوع F.M	
350	بنادق من نوع U.S 17	
20	بنادق من نوع S.A.L.1	
04	S.C.R 300	أجهزة الراديو
06	شاحنات Jeep وشاحنات GMC	وسائل النقل
01	من نوع هيليكوبتر متوسطة الحجم من نوع S 8.55	طائرة

2- جدول توضيحي لكمية الذخيرة وأنواعها

بتاريخ 23 ديسمبر 1957

اسم الذخيرة	7,65 CPA	8mm Rev MLe 92	11 mm Rev MLe73	11,43 US PA	9mm PM	7,62 Carab US
الكمية	1500	1500	2000	3500	19500	4200
الذخيرة	7,5 mm FM	8 mm Fusils	Grenades à fusils APMK	Grenades à fusils		7,5 mm
الكمية	15000	12000	90000	60	240	15000

وزيادة على هذا الدعم العسكري، أصبح بلونيس ينعم بشكل خاص بالمساعدات المادية منحها له الحكومة العامة بالجزائر، إذ تضاعف أجره الشهري مع بقية قواته بمختلف رتبهم العسكرية⁽¹⁾ وتشجيعا لحركته المناوئة خُصّصت له الاعتمادات المالية قاربت الـ 70 مليون فرنك شهريا "لم تكن باهظة التكاليف للسلطات العسكرية بالنسبة لأهمية القضية والمهمة التي أسندت إليه"⁽²⁾، استُغلت في صرف أجور قواته المقاتلة وفي تجهيز مستشفيات متنقلة، والتكفل الصحي بالجرحى والمرضى في مستشفيات الجلفة وسور الغزلان وبوسعادة وكذلك الجزائر العاصمة⁽³⁾. وبهذه الإعانات المادية والمالية، سبّبت حركة بلونيس، نكسات كبيرة للنشاط الثوري استمرت قرابة سنتين خلّفت خسائر معتبرة⁽⁴⁾.

(1) - محمد بلحاج، مرجع سابق، ص 159.

(2) - Paris Match, N° 453, 14 Décembre 1957, pp 69 -71.

(3) - محمد بلحاج، مرجع سابق، ص 159.

(4) - Philippe Bourdrel, **op.cit**, p 202.

3-2-5 -خطورة حركته على الثورة:

كان "الجيش الوطني للشعب الجزائري" الذي ضمّ المصاليين والحركي أكثر القوات العسكرية بطشا وهيمنة خاصة في عين الدفلى، المدية، الجلفة، بوسعادة، الأغواط وغرداية، له مُطلق الحرية في ارتكاب أبشع الجرائم تحت الراية الجزائرية بمساعدة المخابرات الفرنسية وفيلقها الحادي عشر، نحصرها فيما يلي:

- الترويج لإشاعات مغرضة عن المجاهدين⁽¹⁾، لإثارة النعرات القبلية خصوصا في حد الصحاري، حيث كانت تعرف هذه المنطقة وجودا مكثفا للمصاليين، وكان الهدف من ممارسة الضغوطات على السكان شفويا وكتابيا بواسطة المناشير يوزعها جيش بلونيس، لتشويه سمعة جبهة التحرير الوطني⁽²⁾ واتهام قياديينها بممارسة الأعمال الوحشية وبالموالة للشيوعية

- إرهاب كاهل التجار والأغنياء بالضرائب والتمادي في تغريمهم، وللحد من هذه الظاهرة اتخذ قرار تقديم الدعم اللوجستيكي لمعقل بلونيس للحد من المصادرات وفرض الضرائب تعسفا، وفي الوقت نفسه توفير لسلطات الاحتلال وسيلة ضغط ومراقبة⁽³⁾.

- هلاك عدد كبير من المجاهدين بسبب بطش هذا الخائن على حد وصف أحد عقداء جيش التحرير الوطني، حيث قام باعتقال وسجن النشطاء السياسيين لجبهة التحرير الوطني والمسبّلين وإرسالهم إلى مركز القيادة في حوش النعاس بالجلفة لتصفيتهم هناك⁽⁴⁾.

- التنكيل بأسرى جبهة وجيش التحرير الوطنيين وتصفيتهم بالذبح من خلف الرقبة⁽⁵⁾، مثلما حدث خلال تنصيب الكمائن ضد العابرين من جنود جيش التحرير الوطني، خاصة من الولاية الرابعة المتنقلين في مجموعات صغيرة، فقد قتل كثير منهم ذبحا، وأسر عدد منهم وسلّموا للجيش الفرنسي للتنكيل بهم⁽⁶⁾.

- تنفيذ تصفيات ضد عدد كبير من العناصر الجبهوية دفعة واحدة، باعتراف قيادات عسكرية فرنسية حيث ذكرت إحدى المصادر أن قوات بلونيس قتلت في 25 سبتمبر 1957 ما لا يقل عن 250 جيهوي وأسرت 450 آخرين ووضعتهم في حبس دار الشيوخ، وأشار نفس المصدر أن الرائد عبد القادر لطرش أهم مساعدي بلونيس أقدم على تصفية 120 جندي من الجبهة في ظرف

(1) - عبد الحليم بيثي، تطور الثورة الجزائرية في ناحية غرداية، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 170.

(2) - أوضح النقيب محمد صايكي في مذكراته... "بأنهم كانوا يروجون عن المجاهدين إشاعات، يصفوننا بكوننا مجرد عصاة متمردين وشرذمة من قطاع الطرق، وكانوا يرددون كلمات يشتموننا فيها كقولهم "هام جاو جيش الجبهة الكلاب، القتلة، القبائل، الأمر الذي جعل الناس يفرون..." انظر مذكراته: شهادة ثائر من قلب الجزائر (مذكرات)، ط 2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص 105.

(3) - العقيد أحمد بن الشريف، مصدر سابق، ص 237.

(4) - نفسه، ص 242.

(5) - شهادة لخضر بورقعة أدلى بها في: أعمال الملتقى الوطني حول "استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة"...، مرجع سابق، ص ص 217-218.

(6) - جودي أنومي، مصدر سابق، ص 146.

ثلاثة أيام من شهر ديسمبر 1957⁽¹⁾. وفي نفس السياق سبق للعقيد دو سشاكين De Schaken أن قدّم في الاجتماع المنعقد في 4 نوفمبر 1957 حصيلة النشاط العسكري لبلونيس منذ 4 سبتمبر 1957: 166 قتيلا من جبهة التحرير الوطني و60 جريحا وما يقارب 53 سجيناً و20 معتقلاً⁽²⁾.

- شق العديد من الاطارات العسكرية المعارضة لسياسته خلال التظاهر باستقلال الجزائر المزعوم في ساحة دار الشيوخ حيث يرفرف العلمان الجزائري والفرنسي على نفس العمود⁽³⁾.

- رمي ضحاياه من القتلى في الخلاء لتنهش الكلاب أجسادهم ، ويعيّن على هذه العملية مراقبين خفية، ومن يقترب من المواطنين ليؤاري هذه الجثث التراب بوازعه الديني الانساني يُلقى عليه القبض، بحجة أنه ينتمي إلى جبهة التحرير الوطني ويلقى نفس المصير⁽⁴⁾.

- وعلى المستوى العملياتي، تعاونت قوات بلونيس مع الجيش الفرنسي في معارك واشتباكات ضد جيش التحرير الوطني نذكر البعض منها، معركة جبل حواس في 25 سبتمبر 1957، تمشيط جنوب جبل الكاف الغربي وكاف ميمونة وقعدة أفلو في أكتوبر 1957، معركة قطية وتاوزارة بنواحي الشارف في نوفمبر 1957، معركة جبل مناعة في جانفي 1958، معركة جبل الزرقاء بالقرب من بوسعادة في 2 فيفري 1958⁽⁵⁾. ومن جهته شن النقيب راكول بمساعدة ثلاثة كتائب من جيش بلونيس، عملية عسكرية واسعة النطاق ضد مجموعة من جنود جيش التحرير الوطني كانت متوجهة من الولاية الرابعة في طريقها إلى الشرق وتم رصدها قرب بوسعادة، انتهت بالانتصار للمجاهدين ومقتل النقيب راكول ومطاردة ما تبقى من أتباع بلونيس المدعومين بالطائرات المقاتلة⁽⁶⁾.

ولإزالة كل محاولة ميل لرجاله للانضمام إلى الجيش الفرنسي ضمن صفوف الحركي أو جيش التحرير الوطني بعد الانشقاق عنه قام بإعدام ثلاثمائة عنصر خلال احدى العمليات العسكرية في جويلية 1958 بالقرب من مقر إقامته في دار الشيوخ قرب بوسعادة⁽⁷⁾.

3-2-6 - القضاء على بلونيس:

لم تكن السلطات الاستعمارية مرتاحة لطموحات بلونيس بالسعي للحصول على السلطة السياسية بعد إزاحة البنية التحتية السياسية – الإدارية لجبهة التحرير الوطني، خاصة بعد إقدامه على تشكيل هيئة تابعة لجيشه تتولى الأمور السياسية والإدارية والمالية⁽⁸⁾. وانزعج الكثير من

(1) - Charly Finalteri - André Seguin, « le général Belounis a été tué hier matin », in l'écho d'Oran, N° 31214, 15 juillet 1958. P1.

(2) - العقيد أحمد بن الشريف، مصدر سابق، ص 238.

(3) - نفسه، ص 242.

(4) - سليمان قاسم، لمحات من تاريخ جلفة 1830-1962، منشورات SOLOGIE، الجزائر، الجزائر، د.ت. ن، ص 442.

(5) - محمد بلحاج، مرجع سابق، ص ص 161-163.

(6) - انظر تفاصيل مقتل الكومندون رو كول، في جريدة المجاهد، عدد 19، 1 مارس 1958، ص 10.

(7) - Yves courriere, **op. cit.**, p 1238.

(8) - عبد الحميد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص ص 513-518.

الضباط السامين في الجيش الفرنسي والمعمّرين خاصة بعد تعيينه للمحافظين السياسيين من أجل توعية الجماهير الشعبية وعزلها نهائيا عن الإدارة الكولونيالية، ولم ينحُ حتى الأطفال من تأثير نشاط ممثلي بلونيس إذ كانت تأتي شاحنة وقت القيلولة فتأخذهم إلى الساحة لتعليمهم الأناشيد الوطنية. وأنشئت كذلك اللجان السياسية والإدارية على غرار لجان جبهة التحرير الوطني، وأبدى السكان إعجابهم بمقاتلي بلونيس في هيئة الجيش النظامي يتقدمهم العلم الجزائري رمز الاستقلال⁽¹⁾.

ورغم تلك العلاقة التي توطّدت بين بلونيس والجيش الفرنسي من أجل إضعاف صفوف الثوار وإحداث الانقسام في صفوف المواطنين، إلا أن تلك المكيدة التي دبّها سوستيل وضبط لأكوست ترتيباتها الأخيرة لم تستمر طويلا بسبب عنجهية بلونيس وجنون العظمة لديه واضطرابه النفسي إلى أن ضاق به "صانعوه" ذرعا وانقلبوا عليه وقرروا تصفيته خاصة بعدما شرع في بداية أفريل 1958 في التفاوض مع جيش التحرير الوطني واستعداده للالتحاق بتونس غير أن الجيش الفرنسي حال دون ذلك إذ قام بمحاصرته في قصر الحيران في نهاية ماي 1958 واشتبكت معه في معارك متتالية إلى غاية القضاء عليه⁽²⁾.

وحدث ذلك بعد القطيعة بينها وبينه في أواخر ماي 1958، خاصة بعد أن هدّد بلونيس باستعادة حريته في المبادرة والعمل العسكري، ورفضه الاستجابة لاستدعاء وجهته له السلطات الفرنسية والانسحاب بجيشه إلى ضواحي جبل الصحاري بشمال الجلفة، لذا قرّرت توقيف مساعداتها له وشنّت هجومها على جيشه فقتل بلونيس بتاريخ 14 جويلية 1958⁽³⁾، وطاردت باقي أتباعه المتمركزين في الجنوب الشرقي والشمال الغربي لمدينة الجلفة⁽⁴⁾، وقتلت الكثير منهم بينما تمكّن بعضهم الالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني، كما انضم لاحقا عدة مسؤولين مصاليين في فرنسا بالتنظيم الثوري بعد اقتناعهم بأن نشاطهم كان مناهضا للثورة⁽⁵⁾.

اختلفت المصادر التاريخية في تحديد المسؤول عن تصفية بلونيس، فحسب جريدة لوموند أفادت: "أنه قيل أنه تم اغتياله على يد مساعديه، بينما أكد آخرون أنه التحق بالمعقل الحصينة رفقة حزة أكبر من قواته، قُدرت ما بين 3000 و4000 رجل. وفعلا قُتل بلونيس صباح يوم الاثنين عند سفح جبل زمرة على بعد 30 كيلومترا غربي بوسعادة خلال اشتباك قصير مع دورية فرنسية"⁽⁶⁾. وأفاد إيف كوريير أن قرار تصفية بلونيس تم خلال اجتماع انعقد بالجزائر العاصمة بالنظر لمطالبه التعجيزية واستحالة السيطرة عليه، وعليه تقرّر شن "عملية الجلفة" Opération Djelfa الهدف منها "التصفية النقية والبسيطة للجنرال

(1) - محمد العربي الزبيري، قراءة في كتاب عبد الناصر.....، مرجع سابق، ص 171.

(2) - نفسه، ص 172.

(3) - Philippe Bourdrel, *op.cit*, p 204.

(4) - المجاهد، عدد 35، 15 جانفي 1959، ص 12.

(5) - محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 155.

(6) - Le Monde, 16 Juillet 1958,

المزعوم ورجاله"، شارك فيها فوج المظليين الاستعماريين (Régiment de la parachutistes coloniaux) للعقيد روجي ترانكيي Roger Trinquier⁽¹⁾ استغرقت خمسة أسابيع بمجموع تسعة عمليات، ونجحت كتيبة من اللفيف الأجنبي وكومندو جوي ووحدة مقاتلة من بوسعادة من القضاء عليه وعلى باقي قوات جيشه، بينما أسفرت عن هلاك ثلاثة عشر عنصرا من مقاتلي العقيد ترانكيي، وخلالها تم اكتشاف أول مقبرة جماعية للجنرال بلونيس التي دفن فيها أغلب جنوده بعد إعدامهم⁽²⁾.

وبعد تصفية "جنرال الجنود الضائعين"⁽³⁾ يوم 14 جويلية 1958^(*) سارعت قوات الاحتلال لانتشال جثته وسمروها على لوحة وُضعت في "شاحنة قمامة" وطافوا بها جميع المدن التي عاث فيها فسادا ما يقارب سنتين كاملتين، مع تجهيز الشاحنة بمكبرات الصوت لتبليغ المواطنين بأن "الخائن الدموي" الذي قتل المئات من أبناءهم لم يعد إلا جثة نتنة بعد أن تمكنت من القضاء عليه. وهكذا دأبت فرنسا على مكافأة حلفائها الأكثر إخلاصا لها وتخلصت من "جنرالاتها المصطنعين الخائنين لوطنهم"⁽⁴⁾.

وعقب انتشار خبر مقتله، برزت جريدة Le journal d'Alger الصادرة بتاريخ 15 جويلية دواعي تصفيته بالتعليق الآتي: "تم الأمس - 14 جويلية 1958⁽⁵⁾ القضاء على بلونيس من قبل قوات الأمن، الذي أقدم على قتل ما يقارب 400 رجل من أتباعه الذين رغبوا في الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي"⁽⁶⁾، بل وكان وراء مقتل أكثر 500 مواطن أغلبهم من الشباب المثقفين ببوسعادة فقط وما جاورها. أما مجموع من قتلوا على يده في المنطقة كلها من بداية خيانتة إلى

(1) - روجي ترانكيي Roger Trinquier من مواليد 20 مارس 1908 في بلدة لابوم دي أرنو. قرّر بعد أداء الخدمة العسكرية البقاء في الجيش كملازم في مشاة جيش، أرسل بعدها إلى الهند الصينية، حيث تولى قيادة مواقع في الداخل بجانب صديقه النقيب راوول صالان، بعد غياب لمدة 21 عاما عاد إلى فرنسا واستقر بها لمدة عامين. رحل من جديد إلى الشرق الأقصى، حيث تولى قيادة وحدات الأنصار المقاتلة في المواقع الخلفية. كان خليفة بيجار على رأس فيلق المظليين الثالث الذي تولى قيادته في ماي 1958. اشتهر بعدوانيته في الحدود الجزائرية - التونسية، قُطعت رأسه بألة حادة من مروحية طائرة الهيلوكبتر، مما أعطى للمحافظين السياسيين لجهة التحرير الوطني موضوعا ثريا يتحدثون فيه عن العدالة الإلهية ضد المعتدين. انظر: سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 348-349. وأيضا: العقيد أحمد بن الشريف، حديث المقاتل...، مصدر سابق، ص 124-125.

(2) - Yves courriere, **op. cit**, p 1238.

(3) - العقيد أحمد بن الشريف، مصدر سابق، ص 235.

(*) - المفارقة العجيبة أن المصادر الفرنسية ذكرت أن نهايته كانت في ذكرى العيد الوطني الفرنسي بينما ذكرت إحدى المصادر "أن تصفيته تمّت في شهر جوان، ولم يُنشر الخبر عبر الصحافة إلا في منتصف شهر جويلية حتى لا تتزامن نهايته مع نهاية العمل عبد القادر بلحاج. انظر: مصطفى بن عمر، مصدر سابق، ص 225.

(4) - عيسى قاسمي، ذاكرة فرد ... تاريخ أمة شهادة من قلب الأحداث، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 145-146.

(5) - ذكر المؤرخ شارل روبر أجبرون بأن تاريخ اغتياله من طرف القوات الفرنسية كان يوم 13 جويلية 1958. انظر: Charles Robert Ageron, **op.cit**, p 602.

(6) - le Journal d'Alger, N°2764, 15 juillet 1958, p 1.

نهايتها، فإنه تجاوز الألفى ضحية من بينهم حوالي ألف شخص لقوا حتفهم خلال المعركة الفاصلة التي جرت وقائعها في جويلية 1958⁽¹⁾.

أما ما تبقى من قوات جيشه فتشتت شملهم، فممنهم من التحق بصفوف الجيش الفرنسي كحركى والمقدر عددهم بـ 248 عنصر⁽²⁾، وواصلت المجموعات التابعة للحركة الوطنية الجزائرية محاربتها لجيش التحرير الوطني إلى غاية توقيف القتال، بينما امتنعت عن محاربة القوات الفرنسية واستفادت من الدعم المادي والعتاد العسكري، وتمادى هؤلاء في خيانتهم بالتعاون مع منظمة الجيش السري لتنفيذ عمليات إرهابية⁽³⁾، وممنهم من التحق بصفوف جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة طبقا لأوامر قيادتها⁽⁴⁾، وكان تعدادهم يتراوح ما بين 1200 إلى 1500 عنصر⁽⁵⁾.

3-3- حركة الشريف بن سعيد (1957-1962):

شهدت هذه الفترة في المناطق الواقعة بين الولايتين الرابعة والسادسة أخطر حركة مناوئة لقيادة الثورة التحريرية، نظرا لتأمر أحد المتآمرين مع سلطات الاحتلال الذي تمكّن من الاندساس والتغلغل في صفوف الثوار، واستخدمه كأداة في إثارة الفتنة بين العرب والقبائل لتمزيق وحدة صفوف محاربي جيش التحرير الوطني، وأخطر من ذلك تصفية قادة وضباط جيش التحرير الوطني بالولاية السادسة في أوج الكفاح الثوري، ليلتحق بعدها مباشرة بالسلطات الاستعمارية طالبا الأمان منها، خوفا من المحاكمة الثورية بعدما ثبتت خيانتته.

فما سر انقلاب الشريف بن سعيد⁽⁶⁾ على قيادة الثورة وتحوّله إلى عدو لذود لها، خاصة بعد الانضمام العلني لجيش الاحتلال وفقا لمخططاته الاستخباراتية؟ وما مدى خطورة هذه الحركة

(1) - عيسى قاسمي، مصدر سابق، ص ص 146-147.

(2) - Charles Robert Ageron, *op.cit*, p 602.

(3) - تمت هذه العلاقات بواسطة مبعوث مصالي الحاج خليفة بن عمار الذي كان آنذاك يترأس منظمة "الجهمة الجزائرية للعمل الديمقراطي" (FAAD) FRONT ALGERIEN D'ACTION DEMOCRATIQUE الكائن مقرها بحسين داي. كان هذا الأخير من قُدامى مناضلي حزب الشعب الجزائري وسعى جاهدا لإقامة تعاون بين منظمة الجيش السري وقوات الليف المرتزقة والحركى الذي كان يقودها آنذاك عبد الله سالي. وبفضل حنكة العقيد محمد شعباني استطاع إغراء خليفة بن عمار واستدراجه للتفاوض معه حول استسلام عبد الله سالي وجيشه، وحدث ذلك غداة وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، حيث أشرف رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمان فارس يوم 23 ماي 1962 بمقر دائرة بوسعادة على الحفل الذي أقيم بمناسبة استسلام فلول الحركة الوطنية (حوالي 800 جندي) على رأسهم عبد الله سالي. انظر: عيسى قاسمي، مصدر سابق، ص 146.

(4) - المجاهد، عدد 27، مصدر سابق، ص 10.

(5) - Charles Robert Ageron, *op.cit*, p 602.

(6) - الشريف بن سعيد اسمه الحقيقي العمري الشريف بن سعيد المعروف باسم الشريف بن سعيد، من مواليد سنة 1925 بدشرة أولاد عقون من عرش أولاد سلطان بقرية السواقي قرب عين بوسيف ولاية المدية حاليا (في منتصف الطريق بين قصر البخاري وسور الغزلان). كانت ثقافته محدودة، انخرط في صفوف الجيش الفرنسي عن طواعية منذ صغره سنة (21 عاما) ضمن الكتبية الثالثة لقناصة إفريقيا 3 Régiment chasseur d'Afrique ولادة 11 سنة ما بين (1947-1955)، شارك في العديد من حملات الجيش الفرنسي بألمانيا وإيطاليا ومدغشقر (1948) وبالهند الصينية (1951-1955). كان محل إعجاب مسؤوليه في الجيش الفرنسي نظير خدماته. عُرف بصرامته وانضباطه العسكري ضمن فرقته العسكرية. تقلّد العديد من الرتب العسكرية الصغيرة آخرها رتبة رقيب أول sergent chef سنة 1955 زيادة على شهادات تكوينية منها رخص سياقة مختلف الآليات العسكرية (certificat interarmées وأوسمة مسرح العمليات الخارجية Théâtres d'opérations extérieures). كان يتمتع ببنية جسدية قوية=

المناوئة على مسار الثورة؟ وقبل الإجابة على هذه التساؤلات، رأينا من الضروري التعرّف أولاً على الظروف التي دفعت هذا الرقيب المشبوه الذي سبق له وأن تجنّد ضمن القوات الفرنسية المحاربة بالهند الصينية، للانضمام إلى صفوف الثورة لفترة وجيزة، ثم التحاقه بصفة رسمية بالسلطات الاستعمارية لمدة أطول (1957-1962) مقارنةً بسابقيه من المناوئين للثورة التحريرية.

3-3-1 - ظروف التحاقه بمعاقل الثورة:

تعدّدت الروايات التاريخية حول ظروف التحاقه بمعاقل الثورة في أواخر عام 1955، منها ما رواه شخصياً لضباط الجيش الفرنسي الذين لجأ إليهم طالباً حمايتهم، مقابل تقديم خدماته كعميل في صائفة عام 1957، ومفادها أنه بينما كان يتأهب لركوب حافلة نقل من قرية السواقي إلى مدينة أومال Aumale (سور الغزلان) لإمضاء عقد جديد مع الجيش الفرنسي ضمن الكتيبة الخامسة للصباحية، تمّ اختطافه من قبل عناصر جبهة التحرير الوطني لأنهم عثروا بحوزته على استدعاء تجديد العقد ودفتره العسكري، وتم اقتياده إلى قائدهم النقيب عمور المدعو "الروجي" ⁽¹⁾، حينها أجبروه على الالتحاق بالثورة للاستفادة من خبرته العسكرية التي اكتسبها خلال حرب العصابات بالهند الصينية وخاصة أساليب التنقل في مستنقعاتها ومناطقها الوعرة ⁽²⁾.

=وبقدرات قتالية في حرب العصابات ومعرفة أساليب التنقل في المستنقعات اكتسبها في حرب الفيتنام. وبعد تسريحه سنة 1955 من الجيش الفرنسي، واصل خدمته العسكرية ضمن فرقة الصباحية بمنطقة شلالة العذاورة.. التحق بجيش التحرير الوطني في النصف الثاني من سنة 1956، ونظراً لخبرته العسكرية السابقة رُقيّ إلى ضابط صف، ثم ضابط أول عسكري، وتولى رئاسة كتيبة بالولاية السادسة، وكان أحد الضباط التي كوّنّت نواة الولاية السادسة، وقبل اكتشاف خيانتة، كان بارعا في خلق الدسائس واغتيال عدد كبير من المجاهدين القادمين من الجزائر العاصمة والولاية الرابعة، وعند التحاقه بالجيش الفرنسي سنة 1957 رفقة أتباعه المُقدّر عددهم بحوالي 330 رجلاً احتفظ برتبته بعد استسلامه لقوات الجيش الفرنسي، ثم رُقيّ إلى رتبة عقيد وخلالها استعانت به سلطات الاحتلال في محاربة جيش التحرير الوطني بتوجيه من ضباط المصالح الإدارية المتخصصة بالمنطقة، إلى غاية إعلان وقف القتال واستسلامه لرئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة عبد الرحمان فارس خوفاً من الانتقام. للمزيد من التفاصيل حول حياته وحياتته للثورة انظر: in Jacques valette, « un contre Maquis durable de la guerre d'Algérie : l'Affaire si Cherif 1957-1962 », *Revue Guerres mondiales et conflits contemporains*, NO 208, Avril 2002, p 7.

وأيضاً: النقيب محمد صايكي، مصدر سابق، ص 233، مصطفى بن عمر، مصدر سابق، ص 110. وكذلك: عبد الرحمن فارس، الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965، ترجمة حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 148-150.

(1) - النقيب عمور المدعو "الروجي" أصله من وازية وهو من أبرز مجاهدي جيش التحرير الوطني الذين بعثت بهم الولاية الثالثة إلى الولاية السادسة. ذكر مصدر فرنسي أن اسمه الحقيقي هو "أحمد جفال" والمدعو بـ "الروجي" Rouget، عيّنه العقيد علي ملاح قائد الولاية السادسة في خريف 1956 على رأس المنطقة الثانية (قصر البخاري). أُسندت له مهمة قيادة كتيبة كُلفت بمطاردة أتباع بلونيس بمعاقلهم بنواحي بوسعادة والجلفة ودار الشيوخ. كان مهتماً بميوله للنساء. وصف بالطاغية الصغير لاشتهاره بالقسوة والسلوك الفظ، والتعالي على سكان المنطقة، مما تسبّب في إثارة النعرة القبلية إلى حد وصفه بالعنصري المتعصب للقبائل، زيادة على عجزه في التواصل مع سكان الجنوب. اغتيل غدراً على يد الشريف بن سعيدي في أوائل أفريل 1957 بالمكان المعروف بـ "كرمة شيحة" ما بين الولاية الرابعة والسادسة. وكلف أحد مرافقيه أن يطلق على زنده النار لإيهام القيادة بأنهم سقطوا في كمين قُتل فيه "الروجي" بينما نجا منه، استطاع أن يقنع أتباعه بأن العقيد علي ملاح والنقيب "الروجي" وكل من يقاتلون معهم مجرد غزاة لمنطقتهم. للمزيد من التفاصيل انظر: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 117. وأيضاً:

Henri alleg, *la guerre d'Algérie, T3. des complots du 13 mai à l'indépendance*, Editions Temps actuels, Paris, 1981, pp 952-953.

(2) - Jacques valette, *op.cit*, p 8.

وهي نفس الرواية التي أكّدها في حوار أجراه معه الصحفي جون تاوسون Jean Taouson نُشر في جريدة Paris Presse بتاريخ 27 نوفمبر 1957 موضحاً بأن انضمامه إلى جبهة التحرير الوطني تم بعد أن قام عناصرها باعتراض حافلة نقل ركاب كان على متنها، حيث تم اعتقاله بسبب انضمامه للقوات الفرنسية، ليحوّل إجبارياً إلى مجند في جيش التحرير الوطني⁽¹⁾. وحسب ادعاءات الشريف بن سعيد، فقد أوضح في رسالة خطية للمكتب الثاني الفرنسي، بأنه مكث طيلة 18 شهراً في صفوف جيش التحرير الوطني، وتم استغلاله طيلة سبعة أشهر الأولى كناقل للأدوية والذخيرة إلى معازل الثوار، وبعدها تم ترفيقه إلى قائد فوج ثم فصيلة، واعتبرته استخبارات الجيش الفرنسي سنة 1956 من أخطر العناصر النشطة في محور ماجينو. عين بوسيف⁽²⁾ ووُصف في تقارير مخابراتها بـ "قائد المتمردين" الذي كان ينشط في منطقة البرواقية - الربيعية⁽³⁾.

وتُفيد المصادر الجزائرية أن انضمامه إلى جيش التحرير الوطني كان بمحض إرادته بعد اتصالات قيادة الثورة به في النصف الثاني من سنة 1956 بمسقط رأسه بدوار أولاد العقون بالقرب من بلدية سواقي جنوب شرق مدينة المدية، بغية الاستفادة من خبرته العسكرية خاصة، وهي مؤهلات مكّنته بعد التحاقه بالثورة، الاستفادة من الترقية بتعيينه مُلأزماً ومسؤولاً عسكرياً على رأس كتيبة ضمن المجموعة القيادية للولاية السادسة. وفي هذا السياق يؤكّد أحد المجاهدين الشاهدين على خيانة الشريف بن سعيد أن انضمامه كان بعد اتصال جبهة التحرير الوطني به سنة 1956 عند رجوعه إلى أهله خلال عطلة الاستراحة، إذ رأى فيه المسؤولين عنصراً مؤهلاً، نظراً لخبرته في استعمال الأسلحة المختلفة واتقان مختلف فنون القتال وكان آنذاك ضابط عون فحسب، ولما انضم إلى صفوف جيش التحرير الوطني ارتقى بسرعة إلى درجة مسؤول عسكري للمنطقة⁽⁴⁾. وفي نفس السياق، أوضح لخضر بورقعة⁽⁵⁾ "أن المحافظ السياسي للمنطقة، هو من بادر بالاتصال بين سعيدي ودعاه إلى تلبية واجب الجهاد، ووافق هذا الأخير ظاهرياً، وطلب مُهلة للتفكير حتى يتسنى له الاتصال بالمخابرات الفرنسية التي أعطته الضوء الأخضر للاندساس في صفوف الجبهة واختراقها ضمن مخطط عدواني خطير ضد الثورة"⁽⁶⁾.

(1) - محمد بلحاج، مرجع سابق، ص ص 240-241.

(2) - إحدى دوائر ولاية المدية.

(3) - Jacques valette, op.cit, p 8

(4) - النقيب محمد صايكي، مصدر سابق، ص 233.

(5) - لخضر بورقعة من مواليد 15 مارس 1933 بدوار بني يعقوب، جنّدت سلطات الاحتلال في صفوف القناصة الألبين الفرنسيين. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني عام 1956 بالولاية الرابعة. وكان ضمن تشكيلة الكتيبة الزيرية وصار قائدها، إلى جانب تقلّده عدة مسؤوليات عسكرية منها تعيينه رائداً في جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة وعضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي قيادة أركان الولاية الرابعة. عارض جيش الحدود في جوان 1962 وكان أحد مؤسسي جبهة القوى الاشتراكية عام 1963. اتهم بالتآمر في الانقلاب بقيادة الطاهر زبيري في 14 ديسمبر 1967. اعتقل وسجن من 1967 إلى غاية 1976. دَوّن تجربته النضالية في كتاب موسوم بـ "شاهد على اغتيال الثورة" وافته المنية في 4 نوفمبر 2020. انظر: عاشور شرقي، قاموس الثورة.....، مرجع سابق، ص ص 88-89.

(6) - لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 116.

وحسب شهادة أحد مجاهدي الولاية الرابعة، فإن الحافظ الأكبر لالتحاق سي الشريف بجهة التحرير الوطني هو "السعي للارتقاء في المناصب وتقلد المسؤوليات، بارتكاب عدة اغتيالات في سرية تامة استهدفت بالدرجة الأولى الجنود القادمين من العاصمة والولاية الرابعة بتواطؤ بعض الخونة الذين فروا معه إلى فرنسا بعد الاستقلال"⁽¹⁾، ولقد تحققت بعض مآربه عندما قرّرت قيادة جيش التحرير الوطني فتح المجال لاستقطاب الكفاءات العسكرية من الجزائريين المتعاقدين مع الجيش الفرنسي، للاستفادة من خبرتهم وتكوينهم العسكري، فوجدوا في بن سعيدي مبتغاهم بعدما نجح في كسب ثقة علي ملاح⁽²⁾ وإطاراته في الفترة التي سبقت تأسيس الولاية السادسة، حيث تم تجنيده وتعيينه على رأس مسبلين (أعوان) في المرحلة الأولى⁽³⁾، ثم قيادته كتيبة فيما بعد وترقيته من طرف علي ملاح إلى رتبة ملازم أول التي سمحت له بعضوية مجلس قيادة المنطقة الثانية للولاية السادسة إلى جانب النقيب عمور "الروحي" في أواخر عام 1956⁽⁴⁾. وتم تعيينه ضمن تشكيلة السرايا الثلاث لاستقبال الأسلحة من الولاية الخامسة لإمداد جيش التحرير الوطني بالعتاد الحربي من جهة، ولمحاربة الميصاليين تحت قيادة بلونيس من جهة أخرى⁽⁵⁾ خاصة بعدما أعادت قواتهم الانتشار على مشارف الصحراء خاصة المسيلة وبوسعادة بعد الضربات الموجهة من جيش التحرير الوطني للمناوئين للثورة في كل من الولايتين الثالثة والرابعة⁽⁶⁾، لكن لم تمض إلا سبعة أشهر على تجنيده حتى انقلب على الثورة وتآمر على قادتها ومجاهديها وقام بتصفية عدد كبير منهم⁽⁷⁾.

3-2-3 - انشقاؤه على قيادة الولاية السادسة:

اشتد الخلاف بين شريف بن سعيدي وقادة الولاية السادسة في شتاء 1957، عندما أشعرت قيادة الثورة، العقيد سي الشريف "علي ملاح" بأن هناك شحنة من الأسلحة يتم تمريرها من المغرب الأقصى إلى الثوار في الداخل باتجاه الولاية السادسة، الأمر الذي دفع بالعقيد سي الشريف إلى جمع

(1) - الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص 125.

(2) - علي ملاح المدعو سي الشريف، من مواليد 14 فيفري 1924 في "مكيرة" بذراع الميزان، حفظ القرآن الكريم وتلقى مبادئ اللغة العربية على يد والده الإمام أحمد الذي لقنه القيم والأخلاق الإسلامية، انعكست على انضباطه وحزمه. انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وشارك في تنشيط خلاياها في دلس، بغلية، عين بسام. التحق بالجيال حاملا السلاح منذ 1946= = وانضم للثورة التحريرية منذ اندلاعها وكان من السباقين في قيادة العمليات العسكرية بمهاجمة مراكز العدو في منطقة عزازقة. عين مسؤولا سياسيا وعسكريا بمنطقة سور الغزلان التي أصبحت تابعة للولاية الرابعة فيما بعد. بعد انعقاد مؤتمر الصومام رُقي إلى رتبة عقيد وكلف بقيادة الولاية السادسة (الصحراء) باقتراح من محمد العربي بن مهيدي وموافقة الجميع، وأشرف على تنظيمها كأول قائد لها وتولى هيكله جيش التحرير الوطني بالمنطقة بعد نجاحه في كسب تأييد سكانها للثورة. ولم يتمكن من أداء مهمته بسبب مواجهته للعديد من المشاكل منها صعوبة ربط الاتصالات بين تنظيماتها الثورية. عُرف بالحزم والانضباط والتدين وهي مؤهلات خدمته كثيرا مع سكان الجنوب شديدي التدين. اغتيل من طرف الخائن الشريف بن سعيدي في 31 مارس 1957 بأولاد بحة في جبل شاعون بنواحي قصر البخاري. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الحفيظ أمقران، "نماذج من أبطال حرب التحرير الشهيد العقيد سي الشريف علي ملاح"، مجلة أول نوفمبر، عدد 17، أوت 1976، ص 34-37. وأيضا: القرص المضغوط حول تاريخ الجزائر، مرجع سابق.

(3) - حمود شايد، دون حقد ولا تعصب صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، ترجمة: كابوية عبد الرحمان- سالم محمد، منشورات دحلب، 2010، ص 124.

(4) - سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 182.

(5) - حمود شايد، مصدر سابق، ص 108-109.

(6) - ابراهيم لونيسي، الجناح العسكري للحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 42-43.

(7) - حمود شايد، مصدر سابق، ص 125.

جنود الكتائب الثلاث من أجل التوجّه إلى الولاية الخامسة لملاقاة دفعة السلاح التي كان يعلق عليها أمالا كبيرة لسد حاجيات ثوار الولاية السادسة الحديثة النشأة، والتي كانت تعاني من مشكلتي التأطير والتسليح. وقد عُيّن على رأس الكتائب الثلاث على التوالي كل من الملازم الأول مصطفى بن عمار على الكتيبة الأولى، والنقيب عبد العزيز على الثانية، وشريف بن سعيد على الكتيبة الثالثة، انطلقت نحو الغرب الجزائري لاستلام شحنة من السلاح. وعند اقترابها من الولاية الخامسة واجهت مشاكل عدة بسبب صعوبة التضاريس المتمثلة في جبال الناظور، ورغم ذلك تمكّن الملازم الأول مصطفى بن عمار من اجتياز الحاجز الطبيعي مع أفراد الكتيبة الأولى، بينما اكتشف أمر الكتيبة الثانية من طرف قوات الجيش الفرنسي ووقع بين الطرفين اشتباك في الموقع المعروف بـ "النيف" "ENNEF" هلك خلاله بعض جنودها، كان على رأسهم قائدها النقيب عبد العزيز، فيما تمكن البعض الآخر من اجتياز الحاجز والالتحاق بأفراد الكتيبة الأولى وتراجع البقية إلى الخلف حيث تتركز الكتيبة الثالثة التي يقودها شريف بن سعيد، هذا الأخير الذي لم يكن متحمسا منذ البداية للذهاب إلى الولاية الخامسة، اغتنم الأوضاع الصعبة وبعث برسالة عاجلة إلى علي ملاح يلتبس فيها العودة إلى الولاية السادسة بسبب الخطر الذي يهددهم، خصوصا بعدما فقدت الكتيبة الثانية قائدها النقيب عبد العزيز رفقة مجموعة من جنوده، وما إن استلم العقيد علي ملاح الرسالة، حتى بعث إليه برّد شديد اللهجة، وأمره بمواصلة المهمة، لكن بن سعيد تراجع عن أداء المهمة المسندة إليه مفضّلا الرجوع إلى عشيرته بالسواقي دون الاكتراث إلى تحذيرات قائده علي ملاح⁽¹⁾.

وبصفته مسؤولا عسكريا على رأس كتيبة تشكّلت معظم جنودها من أقاربه، استغل أيضا بن سعيد سوء العلاقة مع قائده المباشر عمور "الروجي" الذي تميّز بالصرامة في إعطاء الأوامر والتجريح اللفظي والتجاوزات التي انتهجها ضد السكان حسب ادعاءاته⁽²⁾، وعجز هذا الأخير عن التواصل مع سكان المنطقة باعتباره قبائلي من الولاية الثالثة، غير أن طموح بن سعيد لتقلد المسؤوليات والوصول إلى السلطة⁽³⁾، كانت دافعا قويا لتمرده وانقلابه على قاداته. ولتحقيق أهدافه سعى أولا لتصفية خصومه من ضباط وقائد الثورة بالولاية السادسة، ولا يُستبعد استغلال المصالح الفرنسية الاستخبارية للخلافات والصراعات بين شريف بن سعيد وقائده "الروجي" المعروف بنزعه الجهوية وبعث إشاعات مغرضة عن سوء أخلاقه وقساوته، مستغلا هفوات وأخطاء هذا الأخير وجنوده الاستفزازية في منطقة محافظة على تقاليدها حسب زعمه حتى أصبح محل تذمر ومثار سخط الجميع⁽⁴⁾.

(1) - انظر التحقيق التاريخي الذي أعدّه الباحث سليمان قاسم بعنوان "الشريف بن السعيد... بين خيانة الثورة وشرف العشيرة"،

ونشره على موقع الجلفة إنفو / القسم التاريخي. 21H 15mn, , consulté le 11/11/2012, [http : //www.djelfa.info](http://www.djelfa.info)

(2) - Rémy Madoui, j'ai été Fellagha officier Français et déserteur du FLN à l'OAS, éditions Seuil, Paris, 2004, p 135.

(3) - الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص 125.

(4) - عبد العزيز بوكنة، "المعالجة السياسية والعسكرية لبعض الحركات المناوئة للثورة التحريرية"، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة....، مرجع سابق، ص 187.

وبعد استقراره في عين بوسيف، وتدعيم صفوف جيشه بأبناء عشيرته ورفاقه، أقنع كل من يثق فيهم من كتيبته الذين ينحدرون من قبيلته أولاد سلطان، بأن الوافدين الجدد من القبائل هم مجرد غزاة لمناطقهم متحججا بأن القائد علي ملاح ومساعدته عمور "الروجي"، ينحدران من أصول قبائلية والولاية تتوفر على الإطارات الكافية لتسييرها⁽¹⁾. وأطلعهم على ردّ العقيد علي ملاح جاء في فحواه وعدا صريحا بمعاقبة كل من يخالف الأوامر في حال العودة بدون الأسلحة المقرر جلبها من الولاية الخامسة، وعلى هذا الأساس قرّروا فيما بينهم العودة سرا إلى الولاية السادسة، والشروع في عملية تصفية قادتها وإطاراتها الذين بعثت بهم قيادة الثورة الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ⁽²⁾ التي سبق لها وأن راسلت قائد الولاية السادسة تأمره بتصفية المشكوك فيهم وغير المنضبطين⁽³⁾.

استغل بن سعيدي تدمير السكان من سلوكيات النقيب عمور "الروجي" وأساليبه العنيفة في معاملة المواطنين، وقرر التخطيط السري لتصفية علي ملاح، الذي كان يمثل عائقا أمام طموحاته، ولتخلص منه اتصل به وطلب لقاءه منفردا بحجة تدارس القضايا التنظيمية والأوضاع غير المستقرة للمنطقة، وحدّد مكان اللقاء في جبل شاعون Chaoun^(*) في 31 مارس 1957 وتم اغتياله ذبحا مع بعض مرافقيه ودفنهم في موضع محصور من سرير الوادي حتى لا يُكتشف أمرهم⁽⁴⁾. وهناك من برّر هذه التصفية بتعسف وعدم كفاءة الإطارات التي كانت معه وأغلبها من الولاية الثالثة، إذ تسبّب تمركز القيادة في أيديهم في اشتعال نار النعرة الجهوية، لذلك قاد بن سعيدي حملة قمع معلنة ضد العناصر القبائلية المتواجدة ضمن جيش الولاية⁽⁵⁾. وفي أوائل شهر أبريل 1957 وبالمكان المعروف بـ "كرمة شيحة"، نصّب بن سعيدي كمين آخر للنقيب عمور "الروجي" وأعدمه ذبحا رفقة جنده⁽⁶⁾ بحجة أنه خائن⁽⁷⁾. وحتى لا يثير الشكوك حوله ادعى لدى عودته إلى مقر قيادة الولاية، أنّه جرح خلال اشتباك مع الجيش

(1) - محمد تقيّة، حرب التحرير في الولاية الرابعة..... مصدر سابق، ص 66.

(2) - تشكّلت لجنة التنسيق والتنفيذ خلال مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، وهي الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، حيث تولّت تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاؤه، لها كامل السلطات على جميع الهيئات والتنظيمات السياسية والعسكرية للثورة، وعلى جميع القادة من سياسيين وعسكريين. ومن قادتها البارزين: عبان رمضان (مكلف بالشؤون السياسية والمالية)، محمد العربي بن مهيدي (مكلف بالعمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر)، كريم بلقاسم (مكلف بالتنسيق بين الولايات)، بن يوسف بن خدة (مكلف بالاتصال باتحادات الطلبة والعمال وقيادة شؤون مدينة الجزائر) سعد دحلب (مسؤول عن صحيفة المجاهد والدعاية). مارسوا مهامهم في بداية الأمر بمدينة الجزائر لمدة 11 شهرا من تأسيسها ثم نُقل مقر قيادتها إلى العاصمة التونسية في جويلية 1957 لظروف أمنية وردعية فرضتها سلطات الاحتلال على مدينة الجزائر. وخلال انعقاد المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية من 20 إلى 28 أوت 1957 تم الاتفاق على رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من 5 إلى 14 عضوا منهم 5 أعضاء شرفيين رهن السجن بباريس وهو الأعضاء المختطفون (حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد بوضياف ومحمد خيضر). للمزيد من التفاصيل انظر: عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص ص 309-312.

(3) - Henri le Mire, op.cit, p 88.

(*) - يقع بمنطقة دراق الحالية (le Tourneaux سابقا) نواحي دائرة عزيز حاليا.

(4) - انظر شهادة المجاهد حمود شايد المدعو عبد الرحمن في : سعد شبوط، مرجع سابق، ص 188.

(5) - محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 66.

(6) - حمود شايد، مصدر سابق، ص 116.

(7) - محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 66.

الفرنسي⁽¹⁾. ولقد تواصلت عملية التصفية الجسدية لأغلب إطارات وجنود جيش التحرير الوطني تراوح عددهم ما بين 300 إلى 600 عنصر قبل التحاق بن سعيدي بالجيش الفرنسي في جوان 1957 مثلما أفاد به في تقرير أرسله للجيش الفرنسي عام 1960⁽²⁾.

وبعد افتضاح أمر خيانتته أمام لجنة التحقيق⁽³⁾، قرّر الفرار رفقة أتباعه، بعد أن همس له أحد أتباعه الذي استرق السمع أنه سيتم تصفيته بعد وجبة العشاء⁽⁴⁾. وللتأكد من خيانتته أُتيحت له فرصة الهروب رفقة جنده⁽⁵⁾ تجنّبا لاصطدامات مُسلّحة كانت قيادة الثورة في غنى عنها. وفي اليوم التالي من هذه الواقعة ذهب بن سعيدي إلى مكتب ضباط الشؤون الأهلية بـ "ماجينو" Maginot وأفصح عن انضمامه للسلطات الاستعمارية مع مجموعته المتكونة من 20 مقاتلا نظاميا مسلحين ببنادق حربية و105 فلاحا مزودين ببنادق صيد...⁽⁶⁾. وأوضح مصدر آخر أنه اتخذ من معاقله في دواوير أولاد سلطان بناحية بني سليمان مقرا له إلى غاية استسلامه إلى السلطات العسكرية بصفة رسمية في جويلية 1957 بعد عدة اتصالات بضباط الشؤون الأهلية وفقا لشروط حدّدها في رسالة وجهها لقوات الدرك بـ "عين بوسيف" طالبا الأمان لعائلته ولرجاله وأسرهم جاء فيها ما يلي: أريد أن أستسلم، ولكن بشرط أن تقوم فرنسا بحماية عائلتي، حتى لا يقوم القبائليون بتصفية أفرادها. إن هناك قادة عسكريون آخرون بصحبي، أريد أن تقوم فرنسا بمنح ضمانات حتى لا يلحق بهم أي مكروه، نريد أن نحصل على كلمة شرف من أجل سلامتنا...⁽⁷⁾.

3-3 - الدعم الفرنسي لحركته المناوئة:

تُفيد معظم المصادر التاريخية أن مردّ خيانة بن سعيدي للثورة وانحيازه إلى سلطات الاحتلال كان لدواعي شخصية، إذ كان يطمح للترتّب على عرش قيادة من جندوه، وفي هذا السياق، تفيد إحدى الشهادات "بأن بن سعيدي كان طموحا بقدر ما كان حذرا وحالما بالرتب والنياشين، وارتقاء سلم المناصب والمسؤوليات، فهذا الجاهل لم يكن يرى في الثورة غير فرصة لإشباع نهمه

(1) - انظر تفاصيل الحادثة في: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 117.

(2) - Philippe Gaillard , **op.cit**, p 79 ; Jacques valette, **op.cit**, p 30.

(3) - لما حامت الشكوك حول تورّط الشريف بن سعيدي في قضية تصفية قيادات الثورة، واستمرار الاشتباكات بين قوات جيش التحرير الوطني وأتباعه، تقرّر إيفاد فرقة كومندوس "علي خوجة" تحت قيادة الرائد سي محمد بوقرة رفقة القائد العسكري (سي لخضر) إلى منطقة أولاد عقون (أولاد السلطان) قصد التحقيق في القضية وسط عشيرته، فشرع في استجوابه حول سلسلة الاغتيالات التي استهدفت عناصر جيش التحرير الوطني، ومن بينهم القائد علي ملاح والرائد جوادي عبد الرحمن وعدد من جنوده، وأخضع بن سعيدي للاستجواب، فما كان من هذا الأخير سوى إنكار اغتيال علي ملاح. إلا أنه تم إثبات التهمة عليه اثر الاعتراف بتصفية النقيب عمور (الروحي) بحجة ارتكابه عدة تجاوزات، واكتشاف الدليل القاطع على جرائم بن سعيدي تم تدوينها في سجل كاتبه الخاص منها "نزع ألبسة وأسلحة الجنود الذين كانوا برفقة "الروحي" وألبسها لجنوده. انظر تفاصيل التحقيق ونتائجه في: Yves courriere , La guerre d'Algérie, T3, l'heure des colonels..., **op.cit**, pp 954- 957. مصدر سابق، ص 230.

(4) - عبد العزيز بوكنة، مرجع سابق، ص 190.

(5) - الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص ص 123- 124 .

(6) - Yves courriere , **op.cit**, p 957.

(7) - Jacques Valette, **op.cit**, p 9.

للسلطة"⁽¹⁾، إذ لم يخف منافسته الشديدة تجاه مسؤوله المباشر في جيش التحرير الوطني السابق عمور "الروحي" طيلة أربعة عشر شهرا مستغلا بعض أخطائه وتجاوزاته وإهاناته، ولإقناع أتباعه أبدى أمام أبناء عشيرته انتقاده الشديد لتصرفات مسؤوله وانحيازه لأبناء منطقته (القبائل)، مما أجاج في نفوسهم روح العدا والضعينة إثر التصريح الآتي "إن القبائل يتصرفون معكم كأسياد جدد، وليس هناك ضابط واحد من الجنوب، باستثنائي ضمن جيش التحرير! ... لماذا علينا طاعة أوامر القبائل؟ إننا لا نريد التحرر من الاستعمار الفرنسي للوقوع في استعمار آخر..."⁽²⁾.

وبرّر بن سعيدي لأتباعه سرانقلابه المزعوم على قيادة الثورة بالتصريح الآتي: "إن الفلقة يدمرون كل شيء ويجوعون الشعب. في بداية الأمر كنت أعتقد أنهم مثاليون، أما الآن فأنا أعرف أنهم مجرد قراصنة، فهم يقتلون العجزة ويهبون ويذبحون ويحرقون الغلال، وهذا ما يسمونه تحريراً..."⁽³⁾، هذه هي التبريرات التي دفعت بن سعيدي لعرض خدماته على الجيش الفرنسي لتجسيد مخططة الانتقامي، بعدما أقدم على تصفية عدد معتبر من قيادات وضباط الولاية السادسة الوافدين من منطقة القبائل بالخصوص⁽⁴⁾، وهذا دليل قاطع على استعداده للقضاء على ما تبقى من قوات جيش التحرير الوطني بعد التحاقه بمعية أتباعه بصفوف الجيش الفرنسي حيث منحت له رتبة عقيد مكافأة لخيانته.

استغلت السلطات الاستعمارية العدا الشديدة الذي يكنّه بن سعيدي لجهة التحرير الوطني، لتشكيل حركة مسلحة مناوئة للثورة حظيت بكل أشكال الدعم العسكري والمادي، وتم استغلاله من قبل مصالح الحرب النفسية كأداة لإضعاف صفوف الثورة. وقد دخل هذا المخطط حيز التنفيذ بعد مفاوضات شرع فيها بن سعيدي ابتداء من جوان 1957 مع مسؤولي المكتب الثاني للجيش الفرنسي بشلالة العداورة وآخرها ما بين 19 و 20 جويلية 1957 أسفرت عن أهم قرارات:

- وضع قواته تحت تصرف السلطات الأمنية الفرنسية، وإعادة تنظيمها لاحقا ضمن عناصر الحركي في مناطقهم الأصلية بدواوير أولاد عقون وأولاد سلطان، وشكلت منهم وحدات قتالية تم الاعتماد عليها في مجابهة جيش التحرير الوطني.
- التواصل الدائم مع المراكز العسكرية الفرنسية، حيث تقوم مصلحة المكتب الثاني، والمكاتب الإدارية المختصة بشلالة العداورة بالتنسيق مع عناصر بن سعيدي المفوضة لذلك، ومع كبير حراس الغابات المدعو مرزوق رابح خال سي شريف.

(1) - الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص 125.

(2) - نفسه، ص 127.

(3) - محمد بلحاج، مرجع سابق، ص 245.

(4) - نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: العقيد سي شريف (علي ملاح) قائد الولاية السادسة وكتابه عبد الحميد، الرائد عبد الرحمن (جواوي) نائب قائد الولاية، النقيب سي أحمد الروحي (شافعي) قائد منطقة بالولاية السادسة، الملازم محند (عاشور)، الملازم سي نايف مسؤول الاستعلام والعلاقات بالولاية السادسة، الدكتور يوسف رئيس مصلحة الصحة بالولاية السادسة، 40 جندي وضابط في جيش التحرير الوطني، بالإضافة إلى تفكيك 21 مركز قيادة بالولاية المذكورة. نفسه، ص 250.

- ضرورة تزويد الجيش الفرنسي بالمعلومات الضرورية تتعلق بعناصر جبهة وجيش التحرير الوطنيين أو عناصر بلونيس، بواسطة المخبّرين المتردّدين على مركز قيادته بما جينوا.
- عدم اعتراض سبيل القوات الموالية لفرنسا معروفة بأوشحة حمراء على الأكتاف.
- تفادي المواجهة المسلحة مع قوات بلونيس العملية للاستعمار⁽¹⁾.

بعد هذا الاتفاق السري، وطّد بن سعيدي صلته بسلطات الاحتلال التي منحتة رتبة عقيد، وبموجبه شرع في تنظيم قواته التي لم تتجاوز عددها في البداية 17 فردا مسلحا بقطع حربية بسيطة⁽²⁾، لكن بمجرد موافقة السلطات الاستعمارية على تكوين مجموعات قتالية في مجال جغرافي محدود (شالة العداورة - عين بوسيف) سعى لاستقطاب أبناء منطقته باستعمال أسلوب الترهيب ومنها التجنيد الإجباري، أطلقت عليها تسمية جديدة "القوة المشتركة الفرنسية المسلمة" Force auxiliaire Franco- musulmane. أفاق عددها أزيد من 350 عنصر⁽³⁾، وبتشجيع من سلطات الاحتلال تضاعف العدد ليصل إلى ما يقارب 720 رجل في شهر سبتمبر 1958 مقسمة إلى عدة كتائب. وكان يتطلّع لاستقطاب عدد كبير من الأتباع تعدادهم 1500 رجل مدعّمين ومؤطرين بعدد آخر من الأوروبيين، حوالي سبعين رجلا أرسلوا من طرف قيادة الجيش الفرنسي لدعم حليفها، ثم ارتفع العدد إلى 300 رجل بموافقة الجنرال جاك ماسو Jacques Massu⁽⁴⁾ في شهر سبتمبر 1959⁽⁵⁾. وقد تواصل الدعم الفرنسي لهذا العمل إلى غاية وقف إطلاق النار بتاريخ

(1) - بعد نجاح قيادة الثورة في طرد بلونيس من منطقة القبائل، أقام هذا الأخير هيئة أركانه ونشر قواته قوامها 1200 مقاتل بعد تجنيد قوات الصدام Troupe de choc من منطقة القبائل انتشرت في أكبر المراكز الجنوبية (جلفة- الأغواط- بوسعادة ... الخ) انظر: Yves courriere , La guerre d'Algérie, T 3 l'heure des colonels, **op.cit**, p 951.

(2) - Jacques Valette, **op.cit**, p 12.

(3) - أفاد تقرير استخباراتي أن عدد أتباع الشريف بن سعيدي كان يقدر بحوالي 300 عنصر ثم ارتفع إلى 330 من الأتباع النظاميين سنة 1957. واعترف سي الشريف للنقيب فييو Vieillot مسؤول مكتب الإدارة المختصة لعين بوسيف في 6 أكتوبر 1957 بأن لديه 330 من الأتباع النظاميين وعدد آخر من المجندين الإضافيين، وكان يفرض ضرائب ثقيلة واشتراكات على السكان المعروفين بانتمائهم لجبهة التحرير الوطني. وحتى يضمن ولاء أتباعه كان لا بد من تحصيل موارد مالية لتلبية متطلباتهم المعيشية. انظر الوثيقة المرفقة في ملاحق أطروحة دكتوراه للطالبة جمعة بن زروال، مرجع سابق، ص 352. أما المؤرخ الفرنسي شارل روبر أجرون أفاد بأن عدد= قواته بلغت 350 مقاتل في أكتوبر 1957 يؤطّهم 90 فرنسي منهم الضباط وضباط صف وجنود Charles Robert Ageron, **op.cit**, p 602.

(4) - جاك ماسو Jacques Massu من مواليد 5 ماي 1908، وهو خريج المدرسة العسكرية سان سير، ساهم منذ سن العشرين في عمليات "التهدة" بالمغرب والطوغو وتشاد والهند الصينية، حلّ بالجزائر في جويلية 1955، تم ترفيقته إلى قائد للفرقة العاشرة للمظليين، عينه روبر لاكوست بعد عودته من قناة السويس مسؤولا على الأمن في الجزائر العاصمة، ومنحت له صلاحيات عسكرية ومدنية واسعة لتفكيك التنظيم الثوري لجبهة التحرير الوطني، ومارس خلالها القمع الوحشي بالتعذيب والاعدامات. انتخب في 13 ماي 1958 رئيسا للجنة الخلاص الوطني التي أنشأها غلاة المعمرين في الجزائر التي ساهمت في عودة الجنرال ديغول إلى مقاليد السلطة، كان من الرافضين المشاركة في انقلاب الجنرالات عام 1961. تقلد عدة مسؤوليات عسكرية في القوات البرية الفرنسية منذ 1966. وافته المنية في 26 أكتوبر 2002. وللمزيد من التفاصيل حول مساره العسكري ودوره في معركة الجزائر انظر: كتابه الموسوم بـ la vraie bataille d'Alger وكذلك: Jean Louis Gérard, Yves courrière la guerre d'Algérie, ..., **op.cit**, T5, pp 2172-2173. **op.cit**, p 13.

(5) - Maurice Faivre, Les Combattants musulmans..., **op.cit**, pp 71-72.

19 مارس 1962⁽¹⁾ مما سمح بارتفاع عدد قواته التي تراوحت ما بين 500 إلى 900 رجل⁽²⁾. وتحفيزاً لاتباع بن سعيد على محاربة الثوار، خُصّصت لقواته المنح العائلية وخدمات الضمان الاجتماعي وحتى التكفل الصحي لاتباعه بالمستشفى العسكري بحي باب الواد بمستشفى مايو بالجزائر العاصمة، وغيرها من تحفيزات أهمها الترقية في الرتب العسكرية والأجور والمصاريف⁽³⁾. وانعكست هذه الإغراءات المادية على الجهد العسكري المناوئ للثورة التحريرية بالتواطؤ مع الجيش الفرنسي في العديد من الاشتباكات بعد الأشهر الأولى من التحاقه، خلفت خسائر معتبرة في صفوف جيش التحرير الوطني مثلما يوضحه الجدول الآتي⁽⁴⁾:

التاريخ المجال الجغرافي	الخسائر البشرية في صفوف بن سعيد	الخسائر البشرية في صفوف جيش التحرير الوطني	الأسلحة المسترجعة من طرف قوات بن سعيد
1957/07/24 منطقة كسكا	جريح واحد	40 شهيد - 13 أسير	01 بندقية من نوع ستاتي 12 بندقية صيد
1957/08/14 الحمرة ودوار الربعية	قتيل واحد	25 شهيد	01 بندقية حربية 12 بندقية صيد
1957/09/07 شمال دوار تملاني	جريح واحد	—	—
1957/09/21 شمال الكاف الأخضر	جريح واحد	05 شهداء 18 جريح	11 بندقية، واحدة أمريكية عيار 17 مم ومسدسان.

وبموجب الاتفاق الذي عقده بن سعيد الذي أسى نفسه "كولونيل"⁽⁵⁾ مع السلطات الاستعمارية، تدفق الدعم العسكري الفرنسي على معقله المناوئ للثورة، نذكر منه على سبيل المثال لا الحصر:

- أنواع مختلفة من الأسلحة (بنادق ومسدسات رشاشة) (STATI، PM Beretta، Mousqueton، MAS 36، MAS 38، Garant MLE M1، وقاذفة FM024-29).

- بدلات عسكرية كاملة، ومعها والأقمصة القبعات، أجبر رجاله على ارتدائها.

(1) - Philippe Gaillard, *op.cit*, p 208.

(2) - Charles Robert Ageron, *op.cit*, p 602.

(3) - محمد بلحاج، مرجع سابق، ص ص 251-265.

(4) - سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 214.

(5) - أوضح أحد الأسرى الفرنسيين بالولاية الثالثة بخصوص تشبته بهذه الرتبة العسكرية كونه "تلقى في جانفي 1959 أمرا من الجنرال ديغول بأن يحمل رتبة sous-lieutenant فقط إلا أنه كان يزعم أنه كولونيل، لذا اتُخذت الاحتياطات توقعا لأي احتمال طارئ، فأُلغيت إجازاتنا وأعلنت حالة الطوارئ حتى نشدد الحراسة عليه لعله يفر. ولا يحمل ضباطنا أي احترام لهذا الشخص الذين يأخذون عليه رفضه الدائم للمشاركة في المعارك معهم، بينما يتشبهت بحمل رتبة كولونيل، وكان محل سخوئتهم...". انظر: المجاهد، عدد 43، مصدر سابق، ص 5.

- سيارات عسكرية من نوع Commande Car ، Jeep GV ، Renaud Ssanitaire وشاحنات من نوع GMC chassis long لنقل أتباعه.

- أجهزة الراديو من نوع G.S.R 300 ، AF GRG ، Central B.D 72، ومركز الاتصال الهاتفي من نوع E.E.6 لتسهيل اتصالاته مع سلطات الاحتلال وبقية عناصره⁽¹⁾.

ألحقت هذه الحركة المناوئة أضرارا جسيمة بالثورة التحريرية منذ انضمام قائدها للسلطات العسكرية الفرنسية، إلى حد وصفه من قبل المنظرين الاستراتيجيين بغرفة الاستخبارات النفسية - خبراء في الدعاية- بأنه من أمجد الحركي في الجيش الفرنسي⁽²⁾، لما قدمه من خدمات دنيئة لجيش الاحتلال انعكست سلبا على سير الكفاح المسلح وعرقلت نشاطه الثوري، بحكم تدخله في عملية إحباط استراتيجية حرب العصابات لجيش التحرير الوطني خصوصا في بعض المناطق (الأولى والثالثة) من الولاية الرابعة، حيث ارتكب قائدها جرائم شبيهة بما اقترفته مجموعات الحركي، تأتي في مقدمتها إعدام عناصر التنظيم المدني لجبهة التحرير الوطني⁽³⁾ والمشاركة في الكمائن والاشتباكات ضد وحدات جيش التحرير الوطني⁽⁴⁾.

4-3-3 - مصير حركته:

بالرغم من مطاردة قوات جيش التحرير الوطني لوحدة العميل شريف بن سعيدي وإلحاق بهم عدة هزائم⁽⁵⁾، إلا أنه ظل يؤدي هذا الدور المخزي إلى غاية حلّ جيشه المناوئ للثورة طبقا لأوامر الحكومة الفرنسية واستسلامه مع جماعته المسلحة البالغ عددها 850 رجلا، وكذلك المدعو عبد الله سالي⁽⁶⁾ الذي كان على رأس عصابة مسلحة⁽⁷⁾ متكونة من 800 رجل متمركزين في

(1) - محمد بلحاج، مرجع سابق، ص ص 256-257.

(2) - Yves courriere , La guerre d'Algérie, T 3 l'heure des colonels, op. cit, p 951.

(3)- أفاد جاك فاليت بأن الشريف بن سعيدي "كان كثير التباهي في مراسلاته مع الجيش الفرنسي، وبأنه الوحيد من بين أصدقاء فرنسا وقائد الحركي الوحيد الذي قام بتصفية أكثر من 600 فلاقة " حتى قبل انضمامه إلى الجيش الفرنسي، وبأنه بمعية رجاله فعلوا كل ما يستطيعون لكي يثبتوا أنهم فرنسيين حقيقيين". وحسب إيف كورير أقدم شريف بن سعيدي في بضعة أيام بتصفية أزيد من 1000 مجاهد وفدوا من منطقة القبائل قبل التحاقه بالسلطات الاستعمارية سنة 1957. انظر: Jacques valette, op.cit, p 30. وأيضا: Yves courriere, op.cit, p 953.

(4) - سعاد يمينة شبوط، مرجع سابق، ص 193.

(5) - محمد تقيّة، مصدر سابق، ص 67.

(6) - عبد الله سالي من مواليد منطقة وادي سوف، التحق بالثورة التحريرية في صفوف جيش زيان عاشور في أوائل 1955 بمنطقة الصحراء، وبعد استشهاد هذا الأخير في نوفمبر 1956 رفض الانضواء في صفوف عمرادرس واختلف معه، واختار الالتحاق بصفوف جيش محمد بلونيس المتمركز في منطقة الجنوب في مثلث المسيلة - الجلفة - الأغواط، وأصبح ذراعه الأيمن، وأوكلت له مهمة أمن قيادة بلونيس في دار الشيوخ. عرف ببطشه لكل من تفتن لتأمر بلونيس مع قوات الاحتلال ومن بينهم عبد القادر لطرش، فنكل بجنوده وقتل منهم 40 من عناصره واعتقل 100 جندي وسلمهم لبلونيس. وبعد القضاء على هذا الأخير استقر عبد الله سالي مع بقايا جنوده البالغ عددهم 80 عنصرا في ضواحي أولا جلال، واستغلته قيادة الجيش الفرنسي لتأسيس حركة مناوئة للثورة في الصحراء منذ أواخر 1959 سبّت عدة مشاكل لجيش التحرير الوطني ووقعت بينهم عدة معارك واشتباكات من 1960 إلى 1961، كما انضم إلى الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي F A A D. قدمت له سلطات الاحتلال مساعدات مادية لمحاربة جبهة التحرير الوطني ولمساندة فكرة "الجزائر جزائرية"، كما تعامل مع منظمة الجيش السري بعد حل الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي حيث أشرف على مركز لتدريب الأوروبيين الراغبين في الانخراط في صفوف منظمة الجيش السري في منطقة زينة قرب الجلفة. للمزيد من التفاصيل انظر: جمعة بن زروال، مرجع سابق، ص ص 239-242.

(7) - أفاد عبد الرحمن فارس في مذكراته "بأن العصابات الموالية لعبد الله سالي كانت متمركزة في منطقة زينة (بوسعادة) وكانت معروفة بمساندتها لمنظمة الجيش السري. ضمت في صفوفها بعض العناصر التي فرّت من صفوف الفيلق الأول للمشاة الجزائريين، =

منطقة بوسعادة والمنتشرين إلى صفوف الحركة الوطنية الجزائرية MNA، وتسليم أسلحتهم وعتادهم العسكري إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة⁽¹⁾ خوفا من الانتقام، ووقع ذلك في منطقة عين بوسيف (ضواحي بوسعادة) في أواخر ماي 1962، بحضور رئيسها عبد الرحمان فارس⁽²⁾ ومدير ديوانه محيو محند⁽³⁾ وجنرال فرنسي قائد منطقة المدية وبعض ضباط الولاية الرابعة⁽⁴⁾، بعدها أكمل مساره العسكري في الجيش الفرنسي بألمانيا برتبة نقيب إلى غاية تقاعده، واضطراره للعمل في مغسلة للثياب في ضواحي باريس إلى غاية وفاته⁽⁵⁾.

=التابع لفرقة الليف الأجنبي، وأشرفت على معسكر لتدريب الأوروبيين الموفدين من طرف منظمة الجيش السري. انظر: فارس عبد الرحمن، مصدر سابق، ص 152.

- (1) - ضمت الهيئة التنفيذية طبقا لاتفاقيات إيفيان (18 مارس 1962) في تشكيلتها جزائريين وفرنسيين تم تعيينهم بموجب مرسوم صادر عن الحكومة الفرنسية بتاريخ 29 مارس 1962. وهم: فارس عبد الرحمان (رئيسا)، روجي روث Roger Roth (نائب رئيس)، شوقي مصطفى (مندوب الشؤون العامة)، عبد الرزاق شنتوف (الشؤون الإدارية)، عبد السلام بلعيد (الشؤون الاقتصادية)، جان منوني Jean Manoni (الشؤون المالية)، امحمد الشيخ (الشؤون الفلاحية)، بومدين حميدو (الشؤون الاجتماعية)، عبد القادر الحصار (الأمن العام)، ابراهيم بيوض (الشؤون الثقافية)، شارل كونيغ Charles Koeing (الأشغال العمومية)، بن تفتيق محمد (البريد) وأُخذت روشي نوار Rocher Noir بومرداس حاليا مقرا لها. كانت بمثابة جهاز مؤقت لإدارة وتسيير الشؤون العامة للبلاد خلال المرحلة الانتقالية، تمثلت مهامها في:
- الإشراف على تنظيم استفتاء تقرير المصير (التحضير المادي والتقني).
 - حفظ الأمن والنظام العام بواسطة القوة المحلية (Force local) وتوضع هذه القوة تحت رئاسة قائد يُعين بموجب مرسوم من الحكومة الفرنسية بعد اقتراع وموافقة الهيئة التنفيذية عليه.
 - إنشاء مرافق عامة تتعلق بالقطاعات الخدمائية (الاقتصادية والاجتماعية).
 - انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في ظرف ثلاث أسابيع المؤالية لإعلان استقلال البلاد.
 - التفاوض مع منظمة الجيش السري (OAS) من أجل إقرار الأمن.
 - تنظيم استفتاء 1 جويلية 1962.

للمزيد من التفاصيل حول دور الهيئة التنفيذية المؤقتة في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 05 جويلية 1962 انظر: محمد عمران، الهيئة التنفيذية المؤقتة "بين النصوص القانونية وظروف الفترة الانتقالية مارس 1962 سبتمبر 1962"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، عدد 2، صادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة، 2011، ص ص 164-177.

- (2) - عبد الرحمان فارس من مواليد 30 جانفي 1911 بمدينة أقبو بجاية، بعد إتمام دراسته في الحقوق عين موثقا، وهي المهنة التي مارسها بمختلف المدن الجزائرية، البرواقية القل والقلية. كان مهتما بالسياسة رغم أنه لم ينتهي لحزب معين، انتخب عضوا بالمجلس الجزائري سنة 1946، وعندما اندلعت الثورة لم ينضم إليها مطلقا وإن كان يشير دوما إلى اتصالها وتعاونها معها، ومن ذلك دعوته إلى حل سياسي للقضية الجزائرية. وكان ضمن مجموعة الـ 61 نائبا جزائريا التي وقعت بيانا في هذا الخصوص في سبتمبر 1955. اقترح عليه شارل ديغول منصب وزير بعد اعتلائه سد الحكم سنة 1958 لكنه رفض، وعُين في المرحلة الانتقالية رئيسا للهيئة التنفيذية المؤقتة التي كان مقرها بمدينة بومرداس، التي أشرفت على تسيير شؤون الجزائر في هذه المرحلة بما فيها عملية الاستفتاء. وبعد استرجاع السيادة الوطنية ظل إلى جانب الرئيس أحمد بن بلة إلى غاية جويلية 1964 حين تم اعتقاله، ثم أُطلق سراحه وبقي يشتغل في الأعمال الحرة إلى أن وافته المنية يوم 13 ماي 1991. لزهري بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية... مرجع سابق، ص ص 279-280.

- (3) - سبق وأن شغل منصب نائب عامل العمالة في قصر الشلالة، وكان مدير ديوان عبد الرحمن فارس، وقد عينه هذا الأخير واليا على المدية، لعلمه بواقع العمالة ومشاكلها، وقد اشتهر بكفاءته في التنظيم وبجرأته وحزمه في تحمل مسؤولياته.

(4) - عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص ص 148-150.

(5) - Jacques valette , op.cit, pp 30- 33.

الفصل الرابع

4 - تجنيد اللفيف الأجنبي

- 4 - 1 - استقدام قوات اللفيف من الهند الصينية
- 4 - 2 - طرق وأساليب تجنيد الشباب الأجانب
- 4 - 3 - الاستنكار الدولي لطرق التجنيد
- 4 - 4 - جرائم اللفيف الأجنبي
- 4 - 5 - موقف سلطات الاحتلال من فرار اللفيف الأجنبي

أمام تصاعد العنف الثوري واتساع رقعته عبر كامل مناطق الوطن، راهنت سلطات الاحتلال أيضا على التفوق العسكري عددا وعدة، باعتباره العامل الرئيسي والحاسم لإخماد الثورة، لذا سارعت لتدعيم صفوف جيشها أيضا بقوات الليف الأجنبي من مختلف الجنسيات وبعده عدة طرق ووسائل نوضحها فيما يلي.

1-4 - استقدام قوات الليف من الهند الصينية:

كما هو معلوم بعد تعرض السلطات الاستعمارية الفرنسية للهزيمة في الهند الصينية، والتي خسرت فيها الآلاف من القتلى والجرحى والمفقودين⁽¹⁾ من "خيرة" جيشها النظامي⁽²⁾، سارعت لإجلاء ما تبقى منهم على مراحل، ونقلتهم إلى منطقة سيدي بلعباس⁽³⁾ مهد المرتزقة بالغرب الجزائري، ومن هناك وُزّعوا على عدة مناطق للقضاء على الثوار. شكّلت قيادة الجيش الفرنسي من الليف الأجنبي قوة ردعية منذ اندلاع الثورة التحريرية، حيث اقتادت أول فيلق أجنبي للمشاة 1^{er} Régiment étranger d'infanterie بتاريخ 7 نوفمبر 1954 باتجاه "تكوت" بمنطقة الأوراس باعتبارها منطقة توتر ومهد الثورة المسلحة في

(1) - هلك عدد معتبر منهم بنسبة 37,2 % من مجموع القوات المجندة ما بين 1945 و 1954 أي ما يعادل 27098 رجل من مجموع 72833، منهم 37 252 قتل، 1213 متوفي، 6528 مفقود، 1373 هارب، 9234 جريح، و 6162 حالة إجلاء طبي و 7270 مُصاب. ويمثل الألمانيون أكبر نسبة في الليف الأجنبي قدرت بـ 90.000 مجند من بينهم 80.000 عنصر جُنّدوا في الهند الصينية لوحدها. انظر: Rapport du général Cherriere , 22 Octobre 1954, in Jean Charles Jauffret (dir), la Guerre d'Algérie par les Documents , Tome 2, Les portes de la guerre : Les portes de la guerre : des occasions manquées à l'insurrection , 10 mars 1946- 31 décembre 1954, Vincennes , SHAT, 1998, p 534.

يرغن مولر، جمهورية ألمانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية 1954-1962، ترجمة عبد القادر ليفا، دار المعرفة، 2010، ص 55.

- André Paul Comor, « La légion étrangère dans la guerre D'Algérie 1954-1962, in Revue Guerres mondiales et conflits contemporains, No 237, , Année 2010/1, p 1 , Jacques Dalloz, **la Guerre d'Indochine**, Seuil, 1987, p 251.

(2) - **ibidem**.

(3) - ولاية جزائرية تقع في قلب القطاع الوهراني (غرب الجزائر)، كانت قبل احتلالها تحت نفوذ قبيلة بني عامر. وإلخضاع هذه الأخيرة قامت سلطات الاحتلال ابتداء من سنة 1943 بإنشاء معازل عسكرية لاحتلالها والذي تم عام 1847. أوكلت إدارة الاحتلال مهمة إنجاز المركز الاستيطاني في سهل مكرة إلى فرق الليف الأجنبي ما بين 1842 و 1845. وفي نهاية 1848 أرسلت لجنة حكومية مختصة وضعت الترتيبات الأولى لتأسيس مركز سيدي بلعباس، كلفت اللجنة المهندس النقيب برودون Prudon برسم شوارع المدينة الجديدة وأحيائها ومرافقها الاقتصادية والاجتماعية. وتوجي الهندسة المعمارية للمدينة في شكلها المستطيل بأنها من طراز المدينة الرومانية القديمة في شمال افريقيا. بالإضافة إلى إنجاز الثكنات العسكرية (1851-1861) والمستشفى العسكري والحديقة العمومية. ساهم في تشييدها عناصر الليف الأجنبي وسكنها الكثير من المعمرين من مختلف الجنسيات وعرفت خلال الفترة الاستعمارية بكونها مهدا ومقرا لقوات الليف الأجنبي وقاعدة عسكرية هامة في الاستراتيجية الفرنسية بالغرب الجزائري، وتعتبر ثكنة فينيو (سي بلحسن حاليا) مشتلة حقيقية لكل فيالق الليف الأجنبي توطرها عناصر من المرتزقة الفارين من بلدانهم حيث تحتوي هذه الفرقة على أكثر من 42 جنسية. وكانت المهمة الأساسية لهذه العناصر بناء المراكز الاستيطانية والمشاركة في حروب الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية. وبعد استقلال الجزائر تم تحويل مقر الليف الأجنبي من سيدي بلعباس إلى أوبان Aubagne إحدى البلديات الواقعة بمقاطعة بوش دي رون Bouches-du-Rhône بالجنوب الشرقي من فرنسا، وتحويل هذا المقر المذكور إلى مدرسة للدرك الوطني. للمزيد من التفاصيل انظر: عاشور شرفي، معلمة الجزائر..... مرجع سابق، ص 298، 859-858، وأيضا: حنيفي هلايلي، مرجع سابق، ص 161-162.

منظور القادة العسكريين⁽¹⁾، كما وُزِعَ العقيد دوكورنو أربع فيالق للفياف الأجنبي قرب مدينة أريس لمطاردة الثوار⁽²⁾، بينما اقتيد الفيلق الأجنبي الثالث 3^{ème} Régiment étranger d'infanterie في 15 ديسمبر 1954 إلى منطقة سطيف لإخماد الحركة الثورية هناك⁽³⁾. وخلال سنة 1955 وزعت كتيبتان متنقلتان من الفياف الأجنبي بتبسة⁽⁴⁾، وفي أواخر 1956 استقدم الفيلق الأجنبي الرابع 4^{ème} Régiment étranger d'infanterie والفيلق الأجنبي الثالث 3^{ème} Régiment étranger d'infanterie من المغرب وتم تجميعهما في الجنوب القسنطيني لنفس المبتغى⁽⁵⁾.

أما الفيلق الأجنبي الثاني 2^{ème} Régiment étranger d'infanterie الذي استقدم أيضا من الهند الصينية فتم توجيهه ما بين جويلية 1956 و مارس 1957 إلى منطقة عين الصفراء والبيض (Geryville) وبجبال القصور وورقلة، وغرداية ومشيرة بالجنوب الوهراني. ونظرا لاستفحال خطر المد الثوري، استنجدت السلطات العسكرية أيضا بستة فيالق أجنبية أخرى استقدمتها أيضا من الهند الصينية وتحديدًا من منطقة كوشنشين Cochinchine⁽⁶⁾ ليلبلغ عددها 8 فيالق أجنبية منذ فيفري 1955 إلى مارس 1957⁽⁷⁾. أما ما تبقى من قوات الفياف فتم توزيعهم على عدة مراكز عسكرية لتكوين الوافدين الجدد من قوات الفياف الأجنبي⁽⁸⁾.

وزيادة على هذه المهام العسكرية، أُسندت إليهم مهمة حماية عُمال شركات التنقيب عن النفط عند تنقلاتهم في الصحراء وقواعد التجارب النووية⁽⁹⁾، كما اقتادت عناصر منهم منذ سبتمبر 1956 إلى منطقتي ورقلة وغرداية لدواعي أمنية ورقابية، تحسبا لهجومات الثوار

(1) - Benjamin Stora, Appelés en guerre, **op. cit.**, p 17.

(2) - الرائد هلايلي محمد الصغير، مصدر سابق، ص 91.

(3) - André – Paul Camor, « L'adaptation de la Légion étrangère à la nouvelle forme de guerre Recrutement, Formation, instruction, désertion, pertes », in Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie : « actes du colloque », organisé par le Centre d'études d'histoire de la défense et l'UMR 5609, États, sociétés, idéologie, défense du CNRS, sous-direction de Jean-Charles Jauffret, Charles Vaïsse Maurice, Centre d'études d'histoire de la défense, Paris, Montpellier, 5-6 mai 2000, p 63.

(4) - يوسف مناصرية، "معركة الجرف بين استراتيجيتين"، أشغال الملتقى الدولي لمعركة الجرف المنعقد بالمركز الجامعي تبسة، 27 - 28 نوفمبر 2007، ص ص 59-60.

(5) - André – Paul Camor, **op.cit.**, p 63.

(6) - مستعمرة فرنسية تقع بالمنطقة الواقعة في الجهة الجنوبية من فيتنام، يحدها بحر الصين الشمالي. تمتد خاصة في الجزء السفلي ودلتا نهر الميكونغ. احتلتها فرنسا عام 1859 إلى غاية 1867. دخلت هذه المستعمرة في اتحاد الهند الصينية عام 1887، وتم إلحاقها بالفيتنام عام 1949. وفي ماي 1946 أعلنت السلطة الوطنية في مقاطعة كوشنشين استقلالها. وفي أواخر حرب الهند الصينية وتوحيد الفيتنام تم دمج كوشنشين ضمن أراضيها. عرفت عند الفيتناميين باسم بلاد الجنوب Nam Ky أو منطقة الجنوب Nam Bô. انظر: le petit Larousse... , **op.cit.**, p 1251.

(7) - André – Paul Camor, **op.cit.**, p 63.

(8) - أغلب هذه المراكز تتواجد في الغرب الجزائري، خصوصا سيدي بلعباس مهد الفياف الأجنبي وتلمها مدينة سعيدة..

(9) - محمد برمكي، الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية – قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران- السانبة، ص 19.

المُحتملة على المنشآت النفطية، وأضيفت إلى هذه القوات، سرايا صحراوية compagnies sahariennes وُزعت ما بين عين الصفراء وفزان⁽¹⁾.

لقد زجت سلطات الاحتلال كتائب كاملة من اللفياف الأجنبية للقضاء على وحدات جيش التحرير الوطني، واستعانت بهم أيضا للانتقام من المواطنين العزل لجني المزيد من المال⁽²⁾ مثلما حدث خلال معركة الجرف فمند اليوم الأول 22 سبتمبر 1955 تم إقحامهم لمطاردة المجاهدين في مواقعهم الحصينة، وتمادوا في ارتكاب مجازر في حق السكان لتعاطفهم مع الثوار، منها إحراق المنازل بمن فيها، وتجريد النساء من حلّهن، ومصادرة المواشي والأرزاق، واقتياد المواطنين إلى مراكز التعذيب والاستنطاق. ورغم بشاعة الاعتداءات بالقصف المدفعي والجوي بقلعة الجرف الحصينة التي استعملت فيها القنابل الغازية الخانقة والمحرمة دوليا⁽³⁾، إلا أن الثوار ألحقوا بصفوف الجيش الفرنسي خسائر معتبرة في الأرواح والعتاد الحربي، قدرت بما يزيد عن 700 قتيل و 350 جريح بينما لم تتجاوز خسائر المجاهدين 70 شهيد وحوالي 15 مجاهدا جريحا، فضلا عن إسقاط 3 طائرات وحرق 5 شاحنات و4 دبابات، وأُصيب 70 بندقية متنوعة العيارات بالعطب والتدمير الكلي⁽⁴⁾.

ولم يكتف قادة جيش الاحتلال باستقدام ما تبقى من قوات اللفياف الأجنبية المنهزمة في الهند الصينية، بل سعت لتدعيم صفوف فيالقها القتالية بالشباب في مستقبل العمر من مختلف الجنسيات، بواسطة الإغراءات والتحفيزات المادية "زهيدة"، وغالبا ما يتم تهديدهم بإجراءات ردعية تارة أخرى نوجزها فيما يلي على سبيل التوضيح لا الحصر.

4-2- طرق وأساليب تجنيد الشباب الأجانب:

استعانت قيادة الجيش الفرنسي بمكاتب التجنيد لاستقطاب أكبر عدد من الشباب الأجانب لا سيما من الدول الأوروبية منها أمريكا، إنجلترا، ألمانيا، إسبانيا، إيطاليا، هنغاريا، يوغسلافيا، بلجيكا، سويسرا، النمسا، إسكندنافيا، هولندا، لوكسمبورغ، اليونان، كوريا، بلغاريا، المجر... الخ⁽⁵⁾، كما أقحمت في صفوف فيالقها الأجنبية المجندين الأفارقة، كان من بينهم جنود مسلمين وغير مسلمين، إذ زُجّ بغالبيتهم في الصفوف الأولى خلال المعارك، واستعملوا كدروع بشرية لقوافل الجنود الفرنسيين الذين يسرون عادة في الخلف. وكانوا

(1) - André Paul Comor, *op.cit*, p p 62- 63.

(2) - محمد مقران نجادي، شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية، ترجمة محمد المعراجي، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 110.

(3) - مجموعة باحثين، معركة الجرف وقائع وشهادات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، أكتوبر 2007، ص 26.

(4) - الرائد عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 2012، ص 248.

(5) - نجادي محمد مقران، مصدر سابق، ص ص 108- 109.

يتقاضون أجور زهيدة مقارنة ببقية جنود الليف الأجنبي من مختلف الجنسيات الأخرى، بالرغم من أداءهم نفس المهام، وهذا التمييز في الأجور كان يجهله الكثير من الجنود الأفارقة⁽¹⁾.

واستُخدمت عدة أساليب لتجنيد الشباب الأوروبي في صفوف فيالقها الأجنبية، نذكر في مقدمتها الإغراءات المادية، مثلما حدث مع الشاب الإيطالي فونتيني فيتيريو Fantini Vittorio الذي اعتقلته الشرطة الفرنسية في فيفري 1957 في فرنسا بتهمة حيازته جواز سفر مزور وقيمة مالية معتبرة قدرها 600.000 فرنك. وبالرغم من تواجده في فرنسا للمشاركة في بطولة الملاكمة بصفة قانونية إلا أنه تم تهديده وإغراءه في آن واحد إما بالسجن أو الخدمة لمدة خمسة سنوات تحت العلم الفرنسي، كما وعدته بالاستفادة من منحة الانضمام في الليف الأجنبي قيمتها 90.000 فرنك، لكنه لم يستلمها قط، زيادة على أجر شهري قيمته 7000 فرنك لم يستلم منه سوى 3000 فرنك. وظلت السلطات العسكرية تذكره بنبل المهمة التي يؤديها في الجزائر وهي "الحفاظ على الحضارة الغربية، مما يستوجب محاربة الثوار الذين وصّفوا ببرابرة العصور الوسطى"⁽²⁾.

وبعد انصياعه للشروط التهديدية، تم نقله إلى منطقة معسكر بالغرب الجزائري ضمن كتيبة مهمتها تلقيح الجنود الأجانب كيفية كره الجزائريين واحتقار جنسهم. وظلّ يؤدي هذا الدور إلى غاية فراره في 2 جويلية 1957 حاملا معه سلاح من نوع PM 8 و 200 خرطوشة رغم إصابته البليغة. ولقد تكفلت دورية لجيش التحرير الوطني بنقله إلى غاية الحدود ومن هناك تم إرجاعه إلى بلده إيطاليا. وأثناء تواجده بمعقل الثوار لمدة شهرين كاملين، كان شاهدا على التحاق 37 أجنبي من عناصر الليف الأجنبي بصفوف الثورة منهم 12 ألمانيا و 25 إيطاليا⁽³⁾.

تظل الظروف المعيشية الصعبة وأشكال أخرى من خيبة الأمل وال فشل في الحياة، هي الدافع الأكبر لانضمام الشباب الأجانب في صفوف الجيش الفرنسي. وتبقى التحفيزات المادية والوعود المغرية لتقديم تعويضات مادية، تتجاوز أحيانا ما يُوعَد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في قواتها المسلحة مثل منحة التجنيد، والأجرة والامتيازات المختلفة، هي الدافع الأهم لإغراء غالبية الشباب على الانضمام الإراضي، لكن الكثير منهم أصيب بخيبة أمل عند اكتشاف الحقيقة بعد فوات الأوان، مثلما أفاد بها أحد الجنود الإيطاليين الذي أكد دور الدعاية المضللة لاستقطاب الشباب الأوروبي وتجنيدهم ضمن قوات خاصة أجنبية، إذ تخلى هذا الأخير عن عمله في معمل بلاستيك بالقرب من باريس مقابل أجرة زهيدة لا تتجاوز 1200 فرنك في اليوم، بعدما أبلغه أحد المنخرطين في الليف الأجنبي بأنه يتلقى منحة قدرها 70.000

(1) - عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 275. وأيضا: نجادي محمد مقران، مصدر سابق، ص ص 108-109.

(2) - El Moudjahid, N° 8, 5 aout 1957, pp 93- 94.

(3) - *ibidem*.

فرنك وأن أجرته الشهرية تبلغ حوالي 20.000 فرنك، مع ضمان السكن واللباس والأكل، مما حفّزه على الانضمام إلى هذه القوات الأجنبية بمرسليها في أفريل 1957. وكانت خيبته الأولى، هي عدم تلقيه ولا سنتيما واحدا من المنحة المقرر دفعها له مقابل تطوّعه لمدة 5 سنوات. أما الأجرة الشهرية فلم تكن تتجاوز 5000 فرنك، وكانت صدمته أكبر بسبب قساوة المعاملة التي سُلّطت عليه بعد اقتياده إلى الجزائر وتحديدًا إلى سيدي بلعباس معقل الليفي الأجنبي⁽¹⁾.

اضطر الكثير من الشباب الأجانب للالتحاق بصفوف الليفي الأجنبي بسبب التهديد الممارس عليهم من قبل مسؤولي مكاتب التجنيد، الذين استخدموا وسائل دينية شبيهة بالاختطاف أو الاحتجاز لاستقطابهم في صفوف الجيش الفرنسي، لكن بمجرد أن يُمضى عقد التجنيد يصابون بخيبة كبيرة لاعتقادهم بأن هذا الانضمام سيساهم في تحسين أوضاعهم مثلما حدث مع الألفي مجري اللاجئين إلى فرنسا سنة 1956، إذ تعرّضوا لسوء المعاملة منها الشتم والتهديد وإجبارهم للذهاب إلى الجزائر لمحاربة الثوار⁽²⁾. وكانت صدمتهم أكبر حين وصولهم إلى الجزائر، حيث شكّلت منهم السلطات الاستعمارية قوات ردعية للقضاء على الثوار الجزائريين⁽³⁾.

ولإقناع الكثير من الشباب الأجانب للتطوّع في صفوف الجيش الفرنسي الاستعماري، استعملت سلطات الاحتلال أيضا وسائل الدعاية المغرضة مفادها أن الجزائريين يهودا وليسوا عربا ووجب محاربتهم مقابل إغراءات مادية، وفي حالة تردّدهم أو تراجعهم ورفض الانضمام إلى صفوف الفيلق الأجنبية يُستخدم التهديد لإجبارهم على الذهاب إلى الجزائر لمحاربة الثوار بالقوة⁽⁴⁾، كما قامت بترويج إشاعات مفادها خضوع عناصر الليفي الأجنبي إلى قيادة حلف شمال الأطلسي، وخصوصا الجنود الألمان الذين يمثلون نسبة 80%، وفي حالة عودتهم إلى ألمانيا يتم متابعتهم قضائيا أمام محاكمها المختصة محليا⁽⁵⁾.

وبهذه الكيفية، تطوّع الآلاف من الشباب الأوروبي لم تتجاوز أعمارهم 21 سنة في الجيش الفرنسي مقابل الحصول على تعويضات مادية معتقدين أنها تتجاوز بإفراط ما يُوعد به المُقاتلون ذوو الرتب والوظائف المُماثلة في القوات المسلّحة⁽⁶⁾. وبحكم أنهم ليسوا من رعايا فرنسا، ولا مُقيمين بإقليمها ولا مدمجين في الجيش الفرنسي وغير مُطالبين بأداء قسم اليمين تحت العلم الفرنسي، ماعدا الإمضاء على عقد التزام وبموجبه تُدفع لهم أجرة "مقابل جرائمهم

(1) - المجاهد ، عدد 35، 15 جانفي 1959، ص ص 11-13.

(2) - المجاهد، عدد 77، 19 سبتمبر 1960، ص 8.

(3) - حمود شايد، مصدر سابق، ص 258.

(4) - المجاهد، عدد 77، مصدر سابق، ص 8.

(5) - فريتز كيلر، مرجع سابق، ص 51.

(6) - حمود شايد، مصدر سابق، ص 258.

الشنيعه"، تعد هذه القوات، جيش من المرتزقة⁽¹⁾ من زاوية القانون الدولي الإنساني، يتم استئجارهم لمحاربة الثوار الجزائريين، ويتقاضون أجورهم بعد الإمضاء على عقد التزام، وهم مُلزمون بارتكاب أفعال عدائية طبقاً لتعليمات قادتهم⁽²⁾.

وبعد التحاق جنود اللفياف الأجنبي بثكناتهم العسكرية، أسندت مهمة تطيرهم وتكوينهم إلى الضباط وضباط الصف المنتميين إلى أسلاك الشرطة العسكرية، المختصين في تلقين الجنود الجدد كل أشكال الإهانة والمذلة، ويتم تعقيم أذهانهم بشعار "سر أو مُت"، وكان مصير غالبيتهم الموت على حد قول أحد الجنرالات "تغرياي": "رجال اللفياف الأجنبي، جنود للموت ونحن نرسلهم هناك حيث يموتون. ويخضع جندي اللفياف الأجنبي لغسيل المخ، حيث يُجرّد من كل إحساس وكل احترام للكرامة الإنسانية، بل لكرامته أولاً ثم لكرامة الآخرين ثم يصبح قتلاً لا محارباً"⁽³⁾. وهذا ما دفع الكثير منهم إلى الفرار من صفوف الجيش الفرنسي بعد صحوة ضمائرهم بمساعدة قيادة جيش التحرير الوطني التي صرّحت في عدة مناسبات عن عفوها للامشروط لجنود اللفياف الأجنبي رغم اقترافهم جرائم يندى لها جبين الإنسانية، وساعدت الكثير منهم على العودة إلى أوطانهم سالمين مثلما سنوضحه.

4-3- الاستنكار الدولي لطرق التجنيد:

كانت عمليات تجنيد الشباب الأوروبي في الجيش الفرنسي محل انتقاد وتنديد شديدين في العديد من العواصم الأوروبية نظراً للطرق والوسائل المخزية في تجنيدهم خاصة سنة 1959 مثلما أفادت به جريدة المجاهد في إحدى أعدادها بالتعليق الآتي: "لا يمر أسبوع منذ بضعة

(1) - المرتزقة جمع المُرْتَزَق، هو كل شخص يقوم بأى عمل بمقابل مادي بغض النظر عن نوعية العمل أو الهدف منه، وغالباً ما تُطلق هذه التسمية على الأشخاص يُجنّدون في القوات المسلحة. ويتم استئجارهم للقتال في نزاع مسلّح أو يشاركون فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية ضد الشعوب. رد تعريف المرتزقة في الملحق الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف الموقعة عام 1949 والمتعلّق بحماية =ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، وهي أول اتفاقية دولية تتناول بالتحديد موضوع المرتزقة. إذ تنص المادة 47 من بروتوكول جنيف المتعلقة بوضع المرتزقة ما يلي، "المرتزق هو أي شخص:

أ - يتم تجنيده خصيصاً، محلياً أو في الخارج، ليقاوم في نزاع مسلّح.

ب - يشارك مباشرة في الأعمال العدائية.

ج - حافظه الأكبر في تنفيذ الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، يمنح له مقابل مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم.

د - ليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.

هـ - ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.

و - ليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة.

والجدير بالملاحظة، فإن معاهدة جنيف المؤرخة في 27 جوان المعدلة عام 1949 والخاصة بمعاملة أسرى الحرب لا تنطبق عليهم، حتى مع توقيع فرنسا على تلك الاتفاقية والعمل بها. انظر: عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 324-325.

(2) - نفسه، ص 324.

(3) - حمود شايد، مصدر سابق، ص ص 258-259.

شهور دون أن يتعرّض برلمان ألمانيا أو إيطاليا أو سويسرا وخصوصا بلجيكا لفضائح الليفي الأجنبي. وكانت الصحف الصادرة بهذه البلدان سبّاقة في كشف الحقائق عن بعض المظاهر المخزية في تجنيد الليفي الأجنبي لمحاربة الجزائريين، كما استعملتهم أيضا من قبل ولعدة سنوات ضد الفيتناميين وضد المقاومين التونسيين والمراكشيين⁽¹⁾.

وبعدما أصبح ملف الليفي الأجنبي موضوعا لاستنكار الصحافة الغربية والمثقفين الغربيين، تحوّل أيضا إلى محور المناقشات البرلمانية، وفي مقدمتهم البرلمان البلجيكي حيث جرت مناقشة حادة فيه حول فضيحة تجنيد الشباب البلجيكي الذي لم يبلغ سن الرشد في صفوف الليفي الأجنبي، وقد أدلى أحد النواب في الحزب المسيحي الاشتراكي بالتصريح الآتي: "... نطلب أن يوضع حد بسرعة وبصفة نهائية لهذه القضية، وإذا كان الليفي الأجنبي عظيم الأهمية بالنسبة لفرنسا، فإن الطرق المتبعة للتجنيد فيه ستسيئ في النهاية إساءة بالغة لهذه الليفي نفسه... إن 300 شاب بلجيكي ممن لم يبلغوا سن الرشد يُجنّدون كل سنة في الليفي الأجنبي بالإضافة إلى عدد كبير منهم تبقى حالتهم مجهولة، بالإضافة إلى المجندين الآخرين ممن بلغوا سن الرشد". وفي نفس السياق علقت "صحيفة بلجيكا الحرة" على هذه القضية بما يلي: "إذا كانت فرنسا ترفض القيام بهذا العمل الانساني فإنه لن يبقى لدى بلجيكا سوى رفع القضية أمام محكمة لاهاي الدولية، أو المطالبة بحلّ هذه المشكلة في نطاق حلف الأطلسي، وهذه المسألة تهم بلدان أخرى وخاصة هولندا وألمانيا الغربية⁽²⁾.

وزيادة على مساهمة النوادي والجمعيات المشتركة الألمانية الجزائرية والجمعيات المسيحية والكاثوليكية والتنظيمات الخيرية بحملات توعية من خلال تعليق مناشير أو تنظيم مظاهرات تحث جنود الليفي الأجنبي على الفرار، واللجوء إلى صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري، للتكفل بهم ماديا ومعنويا إلى غاية عودتهم إلى أوطانهم لإعادة بناء حياتهم من جديد⁽³⁾، تمسّكت أيضا المعارضة الألمانية بمبدأ الضغط على الحكومة والخارجية الألمانية من خلال الرأي العام من أجل دفع الحكومة ودبلوماسيها لاستغلال أي انفراج من أجل فرض تسريح الجنود الألمان من الفيلق الأجنبي⁽⁴⁾.

(1) - أوضحت صحيفة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، بأن قضية الليفي الأجنبي تم استنكارها من قبل الكُتاب الغربيين والصحافة الغربية خصوصا صحيفة بلجيكا الحرة التي أوردت في إحدى أعدادها ما يلي "إذا كانت فرنسا ترفض القيام بهذا العمل الإنساني فإنه لن يبقى لدى بلجيكا سوى رفع القضية أمام محكمة لاهاي الدولية، أو المطالبة بحلّ هذه المشكلة في نطاق الحلف الأطلسي..." انظر: المجاهد، عدد 43، مصدر سابق، ص 8.

(2) - المجاهد، عدد 43، مصدر سابق، ص 8.

(3) - جون بول كاهن-كلاوسن مولر، مرجع سابق، ص 58، 151.

(4) - نفسه، ص 149.

وفي نفس المسعى بحث أعضاء البرلمان الألماني وبجدية قضية المجندين في الليف الأجنبي باتخاذ قرار هام في جلسته المنعقدة بتاريخ 30 جانفي 1959 دعوا فيه الحكومة الألمانية أن تتدخل لدى الحكومة الفرنسية لوضع حد لتجنيد الشباب الألماني الذين لم يبلغوا سن الرشد في الليف الأجنبي، ولكن الحكومة الألمانية ومراعاة لعلاقاتها مع فرنسا حاولت خنق هذه القضية التي تعتبرها ذات أهمية ثانوية وقالت أن عدد الجنود الألمان في الليف الأجنبي لا يتجاوز 15.000 حسب تقديرها. غير أن الواقع يؤكد أن هذا العدد أقل بكثير من العدد الحقيقي لأن الألمان أنفسهم يعترفون بأن جيش التحرير الوطني قد حرّر أكثر من 4000 جندي ألماني من الليف الأجنبي. ثم أن عدد جنود الليف في ولاية وهران وحدها يقدر بأربعة أضعاف العدد الذي اعترفت به الحكومة الألمانية⁽¹⁾.

4-4- جرائم الليف الأجنبي:

شكّلت السلطات الاستعمارية من الليف الأجنبي قوة ردعية للقضاء على الثوار ومعاينة السكان العزل المتلفين حول قيادتهم الثورية، وقد تجاوزوا في قساوتهم أشد درجات الوحشية المعتادة عند العساكر الاستعماريين⁽²⁾، حيث اشتهرت اشتباكاتهم بالعدوان الدموي ضد وحدات جيش التحرير الوطني على أمل جني المزيد من المال⁽³⁾، إذ ثبت تدخل كتائب كاملة لليف الأجنبي في أولى المعارك ضد معاقل الثوار بعد فشل الجيش الفرنسي النظامي في السيطرة على الوضع الأمني، نذكر أشهر هذه المواجهات خلال معركة الجرف التي أقحمت فيها فرق المشاة من الليف الأجنبي تدعمها قوات مقاتلة أخرى مجهزة بطائرات ومدافع ودبابات، لكنها لم تجد نفعا نظرا لمناعة المكان وحسن اختيار المجاهدين لمواقع تحصّنهم بشعاب الجرف ممّا مكّهم من إلحاق خسائر معتبرة بالجيش الفرنسي البري المدعم بقصف الطيران والمدفعية، ورغم ذلك تراوحت خسائرهم البشرية بين 600 و 700 قتيل مقابل 170 شهيد، زيادة على إصابة العديد من طائراتهم ودباباتهم وشاحناتهم بالعطب والتدمير الكلي⁽⁴⁾.

وزيادة على تدخلاتهم خلال العمليات العسكرية التمشيطية بالمسالك الوعرة⁽⁵⁾، تم إقحامهم أيضا في إقامة السياج الحدودي بعد إنجاز أشغال الحفر والحراسة في المروج المشمسة والرقابة العسكرية المشددة على طول السدود الشائكة بالحدود الشرقية والغربية

(1) - المجاهد، عدد 43، مصدر سابق، ص 8.

(2) - سعد دحلب، مصدر سابق، ص 9.

(3) - كانت تُخصّص مكافآت مالية من قبل قائد فصيلة فرنسي من الكتيبة الأولى لجنود الليف أثناء العمليات العسكرية إذا حملوا معهم في شكل غنيمة أحد المشتبه فيه. نجادي محمد مكران، مصدر سابق، ص 110.

(4) - للمزيد من التفاصيل حول سير المعركة ونتائجها انظر: مناصرة يوسف، "معركة الجرف بين استراتيجيتين"، أشغال الملتقى الدولي لـ "معركة الجرف"، المنعقد بالمركز الجامعي تبسة أيام 27-28-29 نوفمبر 2007، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2008، ص ص 59 - 60.

(5) - André – Paul Camor, op.cit, p 66.

للبلاد منذ الشروع في إنجازها ابتداء في 1956، ضمن وحدات من الجيش الفرنسي المتنقلة والمسماة بـ "قوات التعبئة العامة" والتي كانت تعتبر من وحدات النخبة القتالية التي تشمل كذلك عناصر اللفييف الأجنبي وجنود آخرين⁽¹⁾. ولاحظنا تركزهم أيضا في المناطق الصحراوية الجزائرية حيث تتواجد المصالح الحيوية والمنشآت الاقتصادية منها حقول النفط والمراكز التجريبية للمحطات النووية... الخ، حيث أقرت قيادة أركان الحرب العامة بوصول تعزيزات معتبرة مُشكّلة أساسا من فيالق اللفييف الأجنبي ومدعمة بوحدات الكومندوس وقامت بتوزيعها في كل من تندوف، أدرار، توات، رقان، تيزروايتين وتيمياوين وبرج باجي مختار^(*) بأقصى الجنوب الجزائري⁽²⁾، مهمتها مطاردة جنود جيش التحرير الوطني بصفة دائمة.

ومثلما أفادت به الشهادات، فإن القوات الاستعمارية المدعمة غالبا بعناصر اللفييف الأجنبي، غالبا ما كانت تواجه الانهزام الذي يلحق بها على يد الثوار خلال مواجهتهم في الاشتباكات والكمائن، بتسليط جام غضبها لاحقا على المدنيين العزل خصوصا، حيث يُساق الكثير منهم إلى مراكز التجميع وتُحرق بعضا من القرى انتقاما لقتلها، نوضحها من خلال بعض الوقائع التالية على سبيل المثال لا الحصر:

- اعتقال عشرات المدنيين الجزائريين عشوائيا منهم النساء والأطفال وإعدامهم بعد اتخاذهم كأهداف في ميدان الرماية، ومنهم من يُقطع رأسه ويرمى في الحفرة التي يخلفها انفجار اللغم الذي زرعه أحد عناصر جيش التحرير الوطني وأودى حتما بحياة قوات اللفييف⁽³⁾.
- إحراق الأكواخ وخيام البدو الرُحل واقتياد قاطناتها خصوصا الشيوخ والأطفال إلى المحتشدات مشيا على الأقدام، فيموت الكثير منهم تأثرا بالبرد والتعب والجوع، مثلما حدث في ناحية عين الصفراء والبيض⁽⁴⁾، نوضحها لاحقا.
- استنطاق وتعذيب المشتبه فيهم من المدنيين الجزائريين وجنود جيش التحرير الوطني في مقرات سرية، ثم الإجهاز عليهم ودفنهم في مقابر جماعية حتى لا تُكتشف جرائمهم الوحشية لكن الكثير منها اكتشفت بعد استقلال الجزائر بعدة سنوات بأدلة الإدانة⁽⁵⁾.

(1) - فريتز كيلر، مرجع سابق، ص 51.

(*) - برج باجي مختار هي اليوم إحدى بلديات ولاية أدرار بالجنوب الجزائري. يحدها من الشمال بلدية رقان ومن الشرق ولاية تمنراست وبلدية تيمياوين ومن الغرب والجنوب جمهورية مالي.

(2) - Erwan Bergeot, **Commandos de choc « Algérie » 1954-1962, le dossier rouge. Services secrets contre FLN**, Editions Grasset ,Paris, 1975, pp 194 - 199.

(3) - نجادي محمد مقران، مصدر سابق، ص 110.

(4) - نفسه.

(5) - نذكر منها المقبرة الجماعية التي اكتشفت شرق الأوراس وتحديدا بخنشلة تعود إلى سنة 1955 التي ضمت ما يُقارب 6000 هيكل عظمي قتل بخنشلة، وبنت وكالة الأنباء الفرنسية بتاريخ 19 أبريل 1982 خبرا مفاده أن الصحافة الجزائرية كشفت بأن مقبرة جماعية تم اكتشافها بخنشلة في مكان تركز تجمع قديم للفييف الأجنبي، وتمت ملاحظة آثار جلية للتعذيب على الهياكل العظمية التي تعود لحرب الجزائر. وحسب الشهادات التي نشرتها الجرائد الجزائرية فقد تمت إبادة عائلات بأكملها من طرف قوات اللفييف في=

- تحوّلت قوات اللفياف الأجنبي بفضاعتها إلى "جرذان المدن Rats des villes" خلال معركة الجزائر⁽¹⁾ عام 1957⁽²⁾، بفعل فظاعة ممارسات التعذيب بشتى أصنافه في حق المناضلين والمواطنين المشتبه في تأييدهم للثورة، تسببت في أغلب الحالات في الموت الحتمي للمعذبين بعد سحق عظامهم وإصابة العديد من المناضلين الجزائريين بالجنون والذي يُتبع غالبا بالتصفية الجسدية بعد استخدام الكلاب المدربة على نهش اللحوم البشرية⁽³⁾.

ومن أفضع الجرائم التي ارتكبتها قوات اللفياف الأجنبي خلال الثورة التحريرية، كانت إبان المحاولة الانقلابية الفاشلة للقادة العسكريين في أبريل 1961⁽⁴⁾ وبالرغم من فشلها وما تبعه من تطهير لعناصرها الانقلابية بإعلان عن حلّ الوحدات التي تمرّدت وأولها الفيلق الأجنبي الأول للمظليين الذي كان رأس الحربة في كل المؤامرات، والفوجين الثامن عشر والرابع عشر وكومندوس الانزال الجوي وأغلبهم من الألمان⁽⁵⁾، إلا أن منظمة الجيش السري جنّدت عددا من اللفياف الأجنبي خلال أيام 22 - 25 أبريل 1961 ضمن قوات خاصة (كومندوس) لتشكيل مجموعات إرهابية، وتدعمت بفيالق المظليين الأجانب les régiments d'étrangers parachutistes،

= هذا المركز لجميع السكان المدنيين مع أدلة تدين القوات الأجنبية في الجيش الفرنسي خلال حرب التحرير الوطني. وفي 4 جوان 1982 نشرت صحيفة "ليبراسيون" تحقيقا أجرته في خنشلة بمنطقة الأوراس بعد اكتشاف مقبرة جماعية في محيط معسكر عسكري فرنسي. واكتشاف أدلة تؤكّد وجود طلقات مختلفة في الهياكل العظمية المكتشفة، كما أكّد مقاتلين سابقين في جبهة التحرير الوطني للصحفي الفرنسي ليونيل دوري أنهم تعرضوا للتعذيب. للمزيد من التفاصيل حول هذا التحقيق الصحفي انظر الرابط الآتي: <http://www.ina.fr/Histoire>, diffusé Charnier Algérie le 9 juillet 2012, consulté le 10/12/2015.

(1) - أطلقت تسمية معركة الجزائر على تلك المواجهات الدامية بين التنظيم الثوري للمنطقة المستقلة Zone Autonome Alger منذ منتصف سنة 1956 إلى غاية أكتوبر 1957، كانت ساحة المعركة الجزائر العاصمة بأحيائها الشعبية وشوارعها الأوروبية. واشتدت حدة هذه المواجهات الدامية بعد سلسلة من العمليات الإجرامية نفذتها السلطات الاستعمارية بالتواطؤ مع غلاة الأوروبيين الذين تمادوا في تنكيلهم لمناضلي المنطقة المستقلة وسكانها، وخاصة بعد إعدام أحمد زبانة و عبد القادر فراج بالمقصلة في فجر يوم 19 جوان 1956. كانت نتائجها كارثية على التنظيم الثوري بالمنطقة المستقلة، بدءا بالقمع المكثّف عل المناضلين والمدنيين على حد سواء، واعتقال القائد "محمد العربي بن مهيدي" وتعذيبه ثم إعدامه، واضطرار أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ (عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، كريم بلقاسم) لمغادرة الجزائر العاصمة بعد تشديد الخناق على مدينة الجزائر والاتحاق بقيادة الثورة الجزائرية بتونس وانتهت معركة الجزائر باكتشاف مخابئ الثوار أبرزها ب شارع كاتون رقم 3 (Rue Caton N03) بأعالي القصبة، المخبأ السري لمسؤول الجناح العسكري للمنطقة المستقلة "ياسف سعدي الذي اعتقل رفقة الفدائية زهرة ظريف يوم 24 سبتمبر 1957 في حدود الساعة الواحدة صباحا، وشارع أبديرام رقم 05 - 5 Rue des Abderames (شارع عباد الرحمن) بأعالي قصبة الجزائر الذي نُسف بعد تلغيمه، مما أدى إلى استشهاد الفدائيين "علي لابوانت"، حسيبة بن بوعلي"، "محمود بوحميدي" وعمر الصغير" ياسف سعدي يوم 8 أكتوبر 1957 في حدود الساعة الساعة 6 سا 15 د صباحا. للاستزادة أكثر انظر:

Yacef Saadi, La bataille d'Alger, T 3 **Le Démantèlement**, éditions Casbah, Alger, 1997, p p 251- 261.

(2) - Général Massu, **la Vraie Bataille d'Alger**, Éditions du Rocher, France, pp 95-99.

(3) - للمزيد من التفاصيل حول أصناف التعذيب الذي تعرض لها العديد من المناضلين خلال معركة الجزائر وخاصة بعد إضراب الثمانية أيام (28 جانفي - 4 فيفري 1957) أمثال صالح بوقادوم، محمد لانجريط، هاشي حمود، قدوش عبد القادر، إبراهيم الشرقي وغيرهم، انظر: بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر، 2004، الجزائر، ص ص 129-130.

(4) - قادها كل من: راوول صالان، مورييس شال، أندري زيلر وادموند جوهو.

(5) - دحمان تواتي، مرجع سابق، ص ص 231-235.

"وكم كان الموت يجذبهم، كما أن فرص نجاتهم من الموت كانت ضئيلة جدا"⁽¹⁾ ولقيت هذه المجموعات تشجيعا من الأقدام السوداء⁽²⁾ لعجزهم عن تنفيذ الاغتيالات، ووجدوا ضالهم في عناصر اللفياف الأجنبي الذين كانوا ينفذونها ببرودة أعصاب، وشجعهم على تنفيذها، الأموال التي كانت تتدفق عليهم من خزائن البنوك الجزائرية التي فتحت لهم على مصراعيها⁽³⁾.

ويعتبر كومندوس دلتا Commandos Delta⁽⁴⁾ أكثر المجموعات الدموية التي كانت وراء معظم الاغتيالات والتفجيرات في مدينة الجزائر، قدرها المقربون من منظمة الجيش السري بثلاثين مجموعة كل واحد منها بعشرة عناصر، أشرف عليها الملازم الأول البلجيكي روجي دغيلدر Roger Deguelre⁽⁵⁾ الذي ضبطها بالحرف الأول من لقبه. وبعد التحاق قسم كبير من

(1) - شهادة الدكتور و الدبلوماسي الألماني المسلم مراد هوفمان، الذي ساهم في إعادة أفراد الفرقة الأجنبية من الألمان الفارين إلى وطنهم، وردت كاملة في: جريدة الخبر، عدد 1274، الاثنين 10 جانفي 2005، الموافق لـ 29 ذو القعدة 1425 هـ، ص 7.

(2) - هي إحدى التسميات التي عُرف بها مجمل المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، من الفرنسيين والاسبانيين والبرتغاليين والايطاليين. وهناك من يُرجع هذه التسمية إلى لون الأقدام المستوطنين الأوروبيين الذي كانوا يقومون بدهس العنب الأسود لصنع الخمور ولذلك تم تسميتهم بالأقدام السوداء. أما أصل "التسمية: يقول بخصوصها بيار مانوني" إنه من النادر أن نجد شرحا مقنعا لهذا المصطلح وإن كان الشرح الذي نعرفه لا ينقصه الأسلوب التصوري، لكنه يبقى غير قابل للتصديق، إننا نذكر الأحذية السوداء التي يلبسها المهاجرون الأوائل أو تلك التي يلبسها عساكر الاستعمار في تعاكسها مع الأرجل العارية للسكان الأصليين. وإن تمرد الكثير من الأقدام السوداء في ماي 1958 أدى إلى عصيان في الجيش الذي كان مدعما من قبل نشطاء من "الديغوليين" وأقصى اليمين. انظر: قسنطين ميلنيك، ديفول المصالح الخاصة والجزائر، ترجمة عبد السلام يخلف، علي بولعبايز، مطبعة غربي، ديسمبر 2015، ص 284. وأيضا: Pierre Mannoni, *les français d'Algérie vie rieurs, Mentale*, édition l'Harmattan, Paris, p. 07.

Benjamin Stora, *les écrits de novembre, la guerre d'Algérie*, chihab édition, Algérie, 205, p. 182

(3) - انظر قائمة الشركات والبنوك المستهدفة التي تم السطو على مبالغها الضخمة من 17 جانفي 1962 إلى 05 مارس 1962 في: دحمان تواتي، مرجع سابق، ص ص 462-463.

(4) - هي الجناح العسكري لمنظمة الجيش السري (OAS) في نهاية الحرب الجزائرية من عام 1961 إلى عام 1962. أسسها الدكتور جان كلود بيريز (طبيب عام في باب الواد بالجزائر العاصمة)، كان آنذاك يبلغ من العمر 35 عامًا، هارب من اللفياف الأجنبي الأول من المظليين، الملازم روجي دغيلدر الذي قادهم في علاقة وثيقة مع رئيس الأمن القومي السابق في الجزائر، العقيد غودار (الذراع الأيمن للجنرال جاك ماسو). من الناحية العملية ووفقًا للهيكل التنظيمي لمنظمة الجيش السري OAS، ينتهي كومندوس دلتا إلى ما يسمى بفرع "ORO" (منظمة الاستخبارات والعمليات) لـ OAS وتعمل بالتنسيق مع فرعين آخرين لـ OAS هما: L'Action Psychologique et de Propagande) (العمل النفسي والدعائي) و Organisation des Masses (التنظيم الجماهيري). ارتكبت العديد من العمليات الإجرامية وتصفية الشخصيات الأجنبية السياسية والفكرية في كل من أوروبا وبلدان المغرب العربي المساندين للقضية الجزائرية بما فيهم المجندين في كل من الميتروبول والجزائر أيضا. للمزيد من التفاصيل انظر:

Yves courrière, *La Guerre d'Algérie, Tome IV : Les feux du désespoir*, Fayard, 1969, p 536 .

(5) - روجي دغيلدر Roger Deguelre من مواليد 19 ماي 1925 ببلجيكا. عين في الفرقة العاشرة للمشاة في خريف 1944، وفي سبتمبر 1945 انضم إلى اللفياف الأجنبي. فرض نفسه كشخصية مُهابة في حرب الهند الصينية ثم في لواء المظليين الأول بالجزائر. حاز على صليب التقدير العسكري بسعفة، وقلد فارسا لجوقة الشرف عام 1958، ورتي عام 1959 إلى رتبة ملازم ثاني، قرر التمرد عام 1961 لإنفاذ الجزائر الفرنسية. يعتبر من أشد المجرمين في عساكر اللفياف الأجنبي بعد قيادته لكومندوس دالتا Chef des commandos Delta. وهو منفذ عملية اغتيال مفتشي المراكز الاجتماعية بين عكنون في 15 مارس 1962 من بينهم الأديب مولود فرعون، تطبيقا حرفيا لما تعلمه عن الألمان، إذ استعمل بندقية رشاشة في وضعية انبطاح ثم شرع في إطلاق النار على الأرجل يليها الصدر وأخيرا الرأس. اعتقل من قبل رجال درك روبر لاكوست في 5 أبريل 1962. وبعد محاكمته أعدم في 6 جويلية 1962. انظر: أوليفي دارد، في قلب منظمة الجيش السري، ترجمة عبد السلام يخلف- فاطمة بن شعلال وموسى أشرشور، منشورات دار سيديا في الجزائر=

اللفيف الأجنبي بهذه الحركة التمردية، تم استخدامهم من قبل الجنرالات الانقلابيين كأداة دموية نفذت من خلالها عدة تصفيات جسدية وأشاعت الفوضى والخراب في البلاد نوضحها لاحقاً.

4-5- موقف سلطات الاحتلال من فرار اللفيف الأجنبي:

بالرغم من اعتراف قوات اللفيف الأجنبي لجرائم فظيعة في حق الجزائريين، إلا أن الآلاف منهم عبّروا عن استيائهم وتذمّرهم على تلك الممارسات الفظيعة التي أقحموا في ارتكابها بالقوة، وكان يحذوهم الأمل للعودة سالمين إلى بلدانهم في أقرب الآجال. وبعدما سُجلت عمليات متكررة للفرار الجماعي والفردى لللفيف الأجنبي من أصول إيطالية وإسبانية وخصوصاً الألمان⁽¹⁾، بفضل جهود قيادة جيش التحرير الوطني التي نجحت في تحرير الآلاف منهم وإرجاعهم إلى أوطانهم سالمين⁽²⁾، حاول الضباط الفرنسيون وضع حد لظاهرة فرار اللفيف الأجنبي، بتطبيق عدة إجراءات ردعية تأتي في مقدمتها:

أولاً - مطاردة جنود اللفيف الفارين باستعمال الطائرات العمودية والقصف بالقنابل، سواء في حالة فرارهم بأسلحتهم - لأن عملية الفرار بدون سلاح كانت محدودة جداً - أو غير حاملين للسلاح، إذ يتم ملاحقتهم من قبل فرق كومندوس اللفيف الأجنبي، وغالباً ما يتم تصفيتهم باستعمال الرشاشات حتى وإن لم يكونوا مسلّحين، مثلما حدث مع ثمانية جنود لللفيف الأجنبي من النمسا بعد مغادرة معسكر، حيث تم تصفيتهم جميعاً ماعدا جندي نمساوي واحد الذي استطاع الهروب عبر الجبال والنجاة على يد جنود جيش التحرير الوطني الذين وجدوه في حالة يائسة في إحدى المغارات وساعدوه على مغادرة المناطق الحدودية⁽³⁾.

ثانياً - وفي حالة القبض على الفارين بالأسلحة والذخيرة يتم تصفيتهم طبقاً "للعادلة الفرنسية" طبقاً لقانون 16 مارس 1956⁽⁴⁾. وتتم التصفية الجسدية مباشرة في بعض المراكز والقواعد العسكرية بحضور جنود الوحدات العسكرية، بغية التأثير على معنويات بقية القوات المقاتلة. ونفس المصير واجهه عناصر جيش التحرير الوطني الذين ساعدوا عناصر اللفيف

=والعالم العربي، 2013، ص 90-91، وأيضاً: Rémi Kauffer, OAS Histoire d'une guerre franco- française, éditions du Seuil, France, avril 2002, p 421.

(1) - كشفت إحدى المؤرخات الألمانيات، أن عدد الجنود الألمان الذين انخرطوا في اللفيف الأجنبي واعتمد عليهم الجيش الفرنسي في محاربة الثوار بلغ أكثر من 4000 جندي، لكنهم فرّوا من الجيش الاستعماري بسبب الدعاية المضادة التي شرعت فيها مصالح جيش التحرير الوطني، وبالتعاون مع بعض المتعاطفين الألمان مع القضية الجزائرية، وأوضحت نفس الباحثة أن الشباب الألمان وجدوا في الثورة الجزائرية فرصة مناسبة للتعبير عن استنكارهم للحرب في الجزائر، وتناولت تجربة العديد من المناضلين الألمان الذين تعاطفوا مع الثورة الجزائرية، إلى جانب عدة شخصيات كوّنت في تطوان خلية خاصة لتحطيم الدعاية الفرنسية وتمكين عدد كبير من الألمان المنضوين تحت تشكيلة اللفيف الأجنبي من الفرار من صفوف الجيش الفرنسي والعودة إلى ألمانيا. مقتطف من محاضرة الباحثة الألمانية "مارتينا سوبرا" حول "مساهمة الألمان في حرب التحرير الجزائرية" خلال ندوة موسومة بـ "ثورة الجزائر في أعين المناضلين الأجانب"، نُظمت على هامش فعاليات الصالون الدولي للكتاب بالجزائر في طبعته 12، المنعقد في 20 إلى 29 سبتمبر 2012.

(2) - EL Moudjahid, No 19, 28 Février 1958, p 349.

(3) - كيلر فريتز، مرجع سابق، ص 62-63.

(4) - Décrets N° 56-268 à 271 du 17 mars 1956, in Journal officiel du 19 mars 1956, p 2656.

الأجنبي على الفرار، ففي حالة القبض عليهم يتعرّضون هم كذلك لأبشع عمليات التعذيب والتخلص منهم نهائيا بالتصفية الجسدية⁽¹⁾.

ثالثا- ويهدف تغليب الرأي العام وتشويه سمعة الثوار، أقدمت السلطات العسكرية في بعض الحالات على نقل جثث لمستوطنين فرنسيين إلى معسكراتها بعد تصفيتهم وتغيير ملابسهم، وتدّعي بأنهم جنود من اللفييف الأجنبي الفارين وأن جيش التحرير الوطني هو من أقدم على إعدام هؤلاء الجنود والتنكيل بجثثهم، مثلما حدث في ماي 1957 حيث أقدمت على تشويه وجوه ثلاثة مستوطنين بالسكاكين ولم يتم التعرف عليهم بالكامل، بهدف ترويع الجنود في المعسكرات، ووضع حد لعمليات الفرار المتكرّرة. وتبيّن لاحقا بأن العناصر الثلاث من اللفييف الأجنبي نجوا من مطاردة قوات الاحتلال خلال فرارهم ووصلوا إلى موطنهم الأصلي بمساعدة جيش التحرير الوطني وهم باليليو لينو Balelio Lino، جاتولي ماريو Gattuli Mario، وفابري بينيتو Fabri Benito⁽²⁾.

رابعا- تطبيق عقوبات جماعية بما فيها إلغاء العطل القانونية تفاديا لحدوث عمليات الفرار الفردي أو الجماعي⁽³⁾، وتعطيل عملية تسليم وثائق الترخيص بالسفر، خشية من استغلال الجنود فترة العطل للفرار من الجيش الفرنسي. ومن مظاهر فرض الرقابة على جنود اللفييف الأجنبي وخصوصا الألمانين اكتفت القنصلية الألمانية العامة بالجزائر في 20 فيفري 1958 بمنح 69 جواز سفر فقط للألمان الراغبين في تمضية العطلة بألمانيا⁽⁴⁾.

أخطأت سلطات الاحتلال في تقديراتها وتمادت في تفاؤلها بأنها ستقضي على الثوار بتطبيق هذه الاجراءات، حيث أصيبت بخيبة أمل كبيرة عند هروب عدد معتبر منهم إلى معاقل الثورة بقواعدها الخلفية، وأكّدوا قطيعتهم مع الجيش الاستعماري بفضح جرائم قاداته وجنوده للرأي العام بمجرد عودتهم إلى أوطانهم سالمين. ويعود الفضل في صحوة ضمائر هؤلاء الجنود الأجانب، إلى جهود قادة الثورة الجزائرية وتجربتهم الرائدة في الصفح والتغاضي عن جرائم بعد تأكدهم من إقحام عدد معتبر منهم في حرب الجزائر باستخدام الإغراء والتهديد.

(1) - كيلر فريتز، مرجع سابق، نفسه، ص ص 51-52.

(2) - El Moudjahid, No 8 , op. cit, p 95.

(3) - كيلر فريتز، مرجع سابق، ص 52 .

(4) - جون بول كاهن-كلاوسن برغن مولر، مرجع سابق، ص 148.

الفصل الخامس

5- دور التنظيمات الإرهابية في الاغتيالات والدمار

- 5 - 1- اغتيال الشخصيات السياسية
- 5 - 2- تصفية موردو شبكة الدعم اللوجستيكي
- 5 - 3- اغتيال المثقفين الجزائريين و الأجانب
- 5 - 4 - انتهاج سياسة الأرض المحروقة

نظرا للإخفاق التي مُنيت بها السياسة الفرنسية على الصعيد الداخلي والخارجي للقضاء الثورة، لم يتردد المتطرفون الفرنسيون المتشبهون بفكرة "الجزائر أرض فرنسية" في الاستعانة بجهاز الجوسسة الفرنسية التي ضمت مرتزقة ومتطرفين النشيطين في كل من المغرب العربي وفي الشرق الأوسط وفي أوروبا، وخطّطت للعمليات الاجرامية ونفذتها في حق مسؤولي ومناضلي جبهة التحرير الوطني وجلّ المتعاطفين معها خصوصا موردي الأسلحة للثورة الجزائرية من مختلف الجنسيات. وهي في الحقيقة غطاء كان يتستر وراءه النشاط السري لمصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة الجوسسة الفرنسية حيث لا يمكن للمصالح الرسمية للدولة الفرنسية القيام بذلك. ومما زاد الوضع تعقيدا تمادي التنظيمات الارهابية في اعتداءاتها بترويع المناضلين والشعب الجزائري لا يسع المجال لحصرها جميعا، لذا سنكتفي برصد أبرزها لكشف فظاعة ما ارتكبته.

5-1- اغتيال الشخصيات السياسية:

يأتي في صدارة منفذي هذه الاغتيالات، التنظيم الإرهابي المعروف باليد الحمراء المتكوّن من عناصر أوروبية من مرتزقة ومتطرفين وغلاة المعمرين في بلدان شمال افريقيا خاصة تونس والمغرب. وكان يقف وراءها أنصار الجزائر الفرنسية. وقد سبق لها وأن اغتالت أصحاب المواقف الجريئة بتونس، وكان النقيب الشهيد فرحات حشاد أحد ضحاياها في 4 ديسمبر 1952، كما قُتل العديد من المواطنين التونسيين من جراء انفجار قنابل موقوتة في سيارات مسروقة بالقرب من مكاتب جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾، وخطّطوا أيضا لإفشال مشروع استقلال البلدين والحفاظ على الجزائر فرنسية⁽²⁾. ولقد اكتشفت الشرطة التونسية في ماي 1956 شبكة لليد الحمراء تتعاون مع مجموعة من فرنسيي الجزائر، وتحديث الصحافة التونسية عن اعتداءاتها على مصالح الثورة الجزائرية، كما أوضحت محاكمة عناصرها في تونس أنها كانت تنسب جرائمها إلى الجزائريين واليوسفيين⁽³⁾ بهدف قطع التعاون بين السلطات التونسية وجبهة التحرير الوطني⁽⁴⁾.

(1) - نويل فافريلار، القفار عند الفجر (وثائق)، ترجمة: عبد السلام عزيزي، أطفالنا للنشر والتوزيع، 2011، ص 275.

(2) - المجاهد، عدد 41، 1 ماي 1959، ص 9 وأيضاً: المجاهد، عدد 46، 13 جويلية 1959، ص 3-8.

(3) - تُطلق عبارة "اليوسفيون" على ذلك التيار الذي وقف ضد اتفاقيات الاستقلال الداخلي (3 جوان 1955) وضد الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد بزعامة بورقيبة ومن تحالف معه خاصة من المنظمات الشعبية وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل. وانخرطت فيه عدة شخصيات لم تعلن كلها انتماءها وولاءها لشخص صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد، الشخصية المحورية في تلك الحركة. ومن الشخصيات الرئيسية الفاعلة في المعارضة اليوسفية نذكر حسين التريكي العضد الأمين لصالح بن يوسف والطاهر لسود القائد العسكري لجيش التحرير الوطني التونسي اللذان أقرّا باستقلاليتهما على صالح بن يوسف. وقد رفضت المعارضة اليوسفية جملة وتفصيلا اتفاقيات الاستقلال الداخلي الممنوح لتونس التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الاستقلال التام لتونس، وأخطر من ذلك كانت تقرّ الوجود العسكري الفرنسي وتضمن مصالحه بالبلاد. للمزيد من التفاصيل حول هذه القضية انظر: عدنان المنصر، "اليوسفية من خلال المصادر الشفوية. دراسة في الخطاب"، مجلة روافد، عدد 2، 1996، ص 99-144. وأيضاً، الصغيّر عميرة عليّة، المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات انتفاضة المدن- الفلاحة- اليوسفية، مطبعة التفسير الفني صفافس، تونس، 2004، ص 152-153.

(4) - l'Action , 21 mai 1956, p 2.

بعدما كانت اليد الحمراء منظمة محلية سرية في الظاهر أعضائها من غُلاة الاستعماريين، تحوّلت بعد اندلاع الثورة الجزائرية إلى مصلحة العمليات التابعة لمديرية التجسس والتجسس المضاد، لها فروع في كامل أنحاء فرنسا وفي مختلف أقطار أوروبا وبلاد المغرب العربي، وتعمل باتصال وثيق مع السلطات الرسمية، باعتبارها فرعا من المكتب الثاني الفرنسي، لذا حظيت بحماية خاصة من أعضاء الحكومة الفرنسية، ووطّدت الصلة بينها وبين الشخصيات السياسية والعسكرية أمثال جاك سوستيل والعقيد إيف غودار Yves Godard⁽¹⁾

أما النظام الديغولي فكان على تنسيق كامل مع مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة الجوسسة الفرنسية⁽²⁾ وكان الداعم الأكبر لها⁽³⁾، بدليل التستر على جرائمها وتسخير وسائل الدعاية لإيهام الرأي العام بأن هذه الجرائم يقوم بها المتنافسون من الجزائريين أو أبناء الشمال الأفريقي، وهو نوع من تأييد لهذه المنظمة الإرهابية الإجرامية، خاصة وأنه تم مساعدتها بجهاز الشرطة الخاصة بحراسة الحدود وجهاز المكتب الثاني، وحظيت أيضا بدعم مالي حيث أنفقت عليها السلطات الفرنسية أموالا طائلة، ولها خبراء متغلغلين في الوزارة الفرنسية وسفاراتها في الخارج وفي الجيش الفرنسي، ولها موظفين ورجال الأعمال وطريدي العدالة يدعمونها⁽⁴⁾.

كانت المهمة الأساسية لهذا التنظيم الإرهابي، هي القضاء على مسؤولي جبهة التحرير الوطني في الخارج، وهذا ما يفسر المطاردة الدائمة لهم في أقطار المغرب العربي والدول الأجنبية طيلة الكفاح التحرري، ولعب الموساد الاسرائيلي⁽⁵⁾ دورا بارزا في مساعدة المخابرات الفرنسية

(1) - إيف غودار Yves Godard من مواليد 21 ديسمبر 1911، خريج المدرسة الحربية سان سير، عقيد في الجيش الفرنسي. تقلّد منذ 6 أوت 1955 منصب مسؤول هيئة أركان مجمّع تدخّل قوات المظليين تحت قيادة الجنرال جاك ماسو، كما تولى قيادة قطاع الجزائر - ساحل في جوان 1957، و تولى أيضا منصب المدير العام للأمن في الجزائر في 17 ماي 1957. حُوّل إلى ميتربول بعد واقعة أسبوع المتاريس بالجزائر العاصمة (24 جانفي - 1 فيفري 1960)، وشارك في انقلاب الجنرالات (أفريل 1961)، وتُعد من غلاة منظمة الجيش السري الإرهابية. حُكم عليه بالسجن المؤبد من قبل المحكمة العسكرية العليا في 11 جويلية 1961، وسلّط عليه نفس الحكم في فيفري 1962 بتهمة التآمر بباريس، وفي 29 جوان 1962 نُفي إلى بلجيكا ومكث هناك إلى غاية وفاته هناك في 3 مارس 1975 . انظر: Jean Louis Gérard, **op.cit**, pp 101-102.

(2) - المعروفة بالاسم المختصر (S.D.E.C.E) (Service de documentation Extérieure et de contre espionnage) كانت نشيطة في المغرب العربي، وفي الشرق الأوسط، وفي أوروبا أثناء حرب التحرير الوطني، استهدفت الشركات البحرية وتجار الأسلحة الذين يُمَوّنون جبهة التحرير الوطني بالأسلحة والعتاد الحربي. أنظر: عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق، ص 294.

(3) - أحمد يوسف، منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، ترجمة: عبد المجيد بوجلة، جمال شعلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2011، ص 55.

(4) - المجاهد، عدد 46، مصدر سابق، ص 8.

(5) - هي إحدى مؤسسات جهاز الاستخبارات الاسرائيلي، والجهاز التنفيذي للمكتب المركزي للاستخبارات والأمن. وكلمة الموساد هي اختصار لعبارة "موساد لعاليه بت" العبرية أي منظمة الهجرة غير الشرعية، وكانت إحدى أجهزة المخابرات التابعة للهاغاناه. يضم الموساد ثلاثة أقسام هي: قسم المعلومات: ويتولى جمع المعلومات واستقراءها وتحليلها ووضع الاستنتاجات بشأنها، قسم العمليات: =

على تتبع تحركات قادة الثورة في مصر وطرابلس⁽¹⁾ ويأتي في مقدمتهم أحمد بن بلة الذي كان ضحية لمحاولات التصفية الجسدية لعدة مرات من قبل اليد الحمراء الإرهابية بليبيا، التي خطط لها "أونري ديفيد" لمدة ستة أشهر، وشرع في تنفيذها عام 1955 بفندق "ريكسيلسيور" في طرابلس، لكنها باءت بالفشل⁽²⁾.

ولقد تطفن مسؤولو الثورة الجزائرية لخطورة المهمة التي أسندت لهذه التنظيمات الارهابية وهي التجسس على قادتهم ورصد تحركاتهم في الخارج لاغتيالهم، ونجحوا في التعرف على بعض عناصرها مثلما أوضحته إحدى مراسلات عبان رمضان⁽³⁾ المؤرخة في 12 جانفي 1956، بعث إلى الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة، محذرا إياهم من رصد تحركات عناصرهم من قبل نائب محافظ قلالة السابق أشياري الذي انتقل خصيصا إلى ليبيا لقيادة أعوان من المكتب الثاني لمعرفة طرق تموين الثورة بالسلاح. وطلب نفس المسؤول من الوفد

=ويتولى وضع خطط العمليات الخاصة بأعمال التخريب والخطف والقتل ضمن إطار مخطط عام للدولة، قسم الحرب النفسية: ويشرف على الخطط الخاصة بالحرب النفسية وتنفيذها مستعينا بجهود القسمين السابقين عن طريق نشر الفكرة الصهيونية، وقد ألحقت بجهاز الموساد مدرسة لتدريب المندوبين والعملاء، ومركزها الرئيسي "حيفا"، ويتم فيها التدريب على قاعد العمل السري والأعمال التجسسية. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج 6، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، د.ت. ن.، ص 118.

(1) - شهادة رئيس جمعية "المالغ" دحو ولد قابلية الذي كشف فيها تورط "الموساد" في متابعة قادة الثورة، خلال ندوة نظمها جمعية مشعل الشهيد بالمكتبة الوطنية يوم 7 مارس 2008 بمناسبة الذكرى الـ 49 لاغتيال صديق الجزائر "جورج بوخرت"، نشرت في جريدة الخبر، عدد 5363، 8 مارس 2008، ص 27.

(2) - أوضح رئيس الحكومة الليبية الأسبق مصطفى بن حليم في مذكراته ملابسات هذه القضية وتطورها، التي تعود إلى منتصف سنة 1955 حين كان رفقة أحمد بن بلة عاكفا على دراسة مسألة إيجاد سُبُل وتسهيلات لعمليات نقل الأسلحة وشحنها إلى الحدود الجزائرية، حيث زاره السفير الفرنسي المعتمد في ليبيا حاملا معه رسالة من رئيس الحكومة الفرنسية، يلتمس من خلالها مساعدته لإلقاء القبض على طريد العدالة الفرنسية المدعو أحمد بن بلة، مما دفع السلطات الليبية إلى توفير الحماية والأمن لممثلي الثورة الجزائرية عامة، وبن بلة على وجه الخصوص، فعُرضت على هذا الأخير حراسة خاصة به لكنه رفض واختار التستر في زي مواطن ليبي عادي تحت أسماء مستعارة، والإقامة في فنادق متواضعة، والتقليل من الظهور والتحرك. ومنذ نجاته من محاولة اغتيال في فندق إكسيلسيور Excelsior بطرابلس من طرف جان دافيد Jean David أحد عناصر المنظمة الإرهابية "اليد الحمراء"، فضل الإقامة ببغازي في ورشة نجارة ملك لأحد المناضلين الجزائريين "صالح تواتي"، وكانت ملجأ آمنا لبن بلة كلما قادته مهامه السرية إلى بنغازي. للمزيد من التفاصيل انظر: مصطفى محمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس الحكومة الليبية الأسبق، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ط 2، 1992، ص 357. وأيضا:

- Mohamed LEBJAOUI, *Vérités sur la Révolution Algérienne*, éditions Anep, Rouiba, S.d, p 133.

(3) - عبان رمضان من مواليد عام 1920 بالقبائل الكبرى، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري منذ عام 1945. اعتقل عام 1950 وبمجرد الإفراج عنه سنة 1955 التحق بجبهة التحرير الوطني التي أصبح من أبرز مفكرها، حيث تفاوض مع باقي الأحزاب السياسية للالتحاق بصفوف التنظيم الثوري الجديد وعمل على توحيد القوى الوطنية، وهو محرك التنظيمات الجماهيرية خلال الثورة، وعضو بارز في لجنة التنسيق والتنفيذ ومن المشاركين في تأليف النشيد الوطني "قسما"، وأحد الفاعلين في تنظيم إضراب الثمانية أيام (28 جانفي - 4 أفريل 1957). أكسبته سياسته عداء أحمد بن بلة ومحمد بوضياف وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف. وللتخلص منه استُدرج عبان رمضان إلى كمين نصب له بالمغرب حيث تم خنقه في ديسمبر 1957 بأمر من عبد الحفيظ بوصوف. انظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض...، مرجع سابق، ص 189. وأيضا: خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب: زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص ص 23-475.

الجزائري أخذ الحيطة والحذر خاصة بعد التعرف على عنصر خطير ضمن كومنندوس من الشرطة الفرنسية وهو المفتش أوسمر⁽¹⁾ الذي انتقل من الجزائر إلى القاهرة خصيصا لتنفيذ مهمات اغتيال مسؤولي جبهة التحرير الوطني هناك⁽²⁾.

ونظرا للنجاح الدبلوماسي الذي حققته الثورة في المحافل الدولية خاصة بعد تأسيس المكاتب الخارجية وتكثيف نشاط البعثات الدبلوماسية، والمشاركة في المؤتمرات والندوات التي تُنظَّم على أراضي الحكومات الغربية بمساعدة المنظمات غير الحكومية، عانت مكاتب جبهة التحرير الوطني بأوروبا الغربية خاصة من مطاردة رجال مصالح الاستخبارات الفرنسية التي كانت تنشط تحت تسمية "اليد الحمراء" واستهدفت العديد من المناضلين الجزائريين وحتى الأجانب المتعاونين مع جبهة التحرير الوطني والمتعاطفين مع كفاح الشعب الجزائري، من تنفيذ أيضا تنظيمات إرهابية تنشط في الخفاء في كل من تونس والمغرب وفرنسا وبلجيكا وسويسرا وألمانيا⁽³⁾، لتحقيق هدفين في آن واحد:

أولا: التخلص من العناصر النشيطة في ديبلوماسية الثورة مثلما حدث في المحاولتين الفاشلتين ضد ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في بون عاصمة ألمانيا الفيدرالية أولهما ميزان آيت حسن⁽⁴⁾، الذي أقلق المصالح السرية البوليسية الفرنسية بنشاطه الدؤوب، لذا أوكلت

(1) - مفتش شرطة جزائري الأصل، وأحد النشطين في مديرية حماية الاقليم (DST) Direction de la surveillance du territoire مختص في مطاردة الوطنيين، كان أشد قساوة على المناضلين الوطنيين من زملائه الأوروبيين، يذكر أنه انضم إلى جبهة التحرير الوطني عام 1956 وزوّدها بمعلومات هامة. وبعد اكتشاف أمره حُكم عليه بـ 10 سنة من الأشغال الشاقة. وبعد الاستقلال شغل وظائف سامية في الشرطة الجزائرية. انظر: محمد عباس، ثوار عظماء.... مرجع سابق، ص ص 178-192.

(2) - مبروك بلحسين، مصدر سابق، ص 131.

(3) - المجاهد، عدد 46، مصدر سابق، ص 3.

(4) - اشتغل ميزان آيت حسن بالمحاماة في مجلس قضاء قسنطينة، وقد تأثر بمجازر 20 أوت 1955 بسكيكدة. في ملبنة خاله أعمار آث الشيخ تلقى رسالة تزكية من توقيع سي صالح تسمح له بالانضمام إلى صفوف جيش التحرير الوطني. خطا المحامي خطواته الأولى في النضال في صفوف جبهة التحرير الوطني، وتكفل بالدفاع عن القائد مصطفى بن بولعيد والاتصال بينه وبين المنطقة الثانية، واضطلع بدور هام في عملية فرار مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية بقسنطينة. بعدها التحق بصفوف الثورة في ماي 1956 حيث التحق بتونس حيث تم التكفل بهذا المحامي من طرف جبهة التحرير الوطني وسلمت له وثائق هوية مزورة، وتمكن بفضلها من التسلل إلى تونس ليصبح مستشارا في ديوان فرحات عباس. ومن هناك عينته جبهة التحرير الوطني ممثلا لها في ألمانيا بعد التحاقه بعاصمتها السياسية بون. كما زاول نشاطه السياسي في مختلف الأقطار العربية والأوروبية والأمريكية، عُرف بتفانيه في العمل رغم بنيتة الضعيفة. إذ كان لا يخلد للراحة رغم الأمراض المزمنة التي لازمته، واعترافا بنشاطه الدؤوب عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وعندما تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عُيّن ممثلا لها في مكتب بون (عاصمة ألمانيا الفيدرالية)، وقد أصيب بجروح بليغة في نهاية سنة 1958 على إثر محاولة اغتيال قامت بها منظمة اليد الحمراء. وبعد هذه الواقعة تم تعويضه بصفة مؤقتة بالسيد عبد الحفيظ كيرمان. عين بعد ذلك مدير الديوان السياسي لوزارة القوات المسلحة. وافته المنية بعد أشهر من الحادثة متأثرا بداء سرطان الدم Leucémie، في حدود الساعة التاسعة صباحا من يوم الجمعة 24 أفريل 1959، وقد شيعته الجماهير الشعبية إلى مثواه الأخير في موكب جنازي مهيب بمقبرة الزلاج بتونس. وقد أثّنه السيد محمد يزيد وزير الأخبار باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فألقى كلمة عدّد فيها خصال الفقيد، وألقى أيضا السيد أحمد التليلي باسم الحزب الدستوري التونسي كلمة نوّه فيها بما كان يعرفه عن الفقيد من خصال حميدة. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد النور الشيخ، حياة في سبيل الجزائر تعجيدا=

مهمة اغتياله لليد الحمراء في 5 نوفمبر 1958⁽¹⁾ أمام مقر السفارة التونسية بالبلد المذكور لكنه نجا من الموت بأعجوبة رغم الرصاصات الثلاث التي اخترقت رقبته وذقنه. ولقد أثار هذا الاعتداء استياء وكيل الجمهورية الألمانية في فرانكفورت "الم . هينزولف" حيث اتهم اليد الحمراء محمّلا إياها ارتكاب هذه الجريمة، بالإضافة إلى ارتكابها خمسة حوادث إجرامية أخرى في ألمانيا في ظرف ثلاث سنوات والتعرف على هوية مرتكبها⁽²⁾، كما أكد أن هذه المنظمة الفرنسية تعمل بأوامر المكتب الثاني⁽³⁾. ولقد أثار مكتب بون حملة إعلامية ضد المنظمة الإرهابية في وسائل الإعلام المكتوبة، متوخيا في ذلك الحيلة والحذر تجنباً لعملياتها التي استهدفت المسؤول الأول للمكتب مزيان آيت احسن، وفي ذات السياق قدّم السيد عبد الحفيظ كيرمان⁽⁴⁾ مذكرة لرئيس الكتلة البرلمانية الاشتراكية السيد مولن هوير وسلّمها بدوره إلى البرلمان في أبريل 1959⁽⁵⁾.

=لشهاد الحرب التحريرية اعمراء الشيخ 1956-1906، دار القصة للنشر، ترجمة حميد بوحبيب، الجزائر، 2015، ص ص 111-112. وأيضا: المجاهد، عدد 41، مصدر سابق، ص 2.

(1) - ذكر المناضل امحمد يوسف بأن مزيان آيت احسن وهو محامي شاب في السابعة والعشرين من عمره وممثل جبهة التحرير الوطني في جمهورية ألمانيا الفيدرالية، تعرض لمحاولة الاغتيال في 3 أكتوبر 1958 من طرف SDECE في منطقة Bad Goodeberg، لأن هذا الأخير ساهم بقسط كبير في الاتصالات المرتقبة التي طالبت بها حكومة بورجيس موني انظر: محمد يوسف، مصدر سابق، ص 56.

(2) - وهم: جان غياري، كريستان دوريا، وجان باتيست وفون كوتيم، أعضاء في هذه المنظمة الإرهابية، ورغم أن البوليس الألماني قد عرف مرتكبها لكنه لم يتمكن من إلقاء القبض عليهم، وهذا ما جعل الحزب الاشتراكي الألماني يُقدم استجوابا إلى الحكومة الألمانية لمعرفة هل تدخلت لدى باريس على إثر ذلك الحوادث، وهل هناك تفاهم بين ألمانيا وفرنسا فيما يخص نشاط المصالح السرية الفرنسية في ألمانيا، كما اهتمت المعارضة الحكومة الفيدرالية الألمانية بأنها تساهم وتُعِين فرنسا في حرب الجزائر.. انظر: المجاهد، عدد 41، مصدر سابق، ص 9.

(3) - اتفقت الصحافة البلجيكية ووكيل الجمهورية في فرانكفورت بألمانيا الغربية، على التأكيد بأن نشاط هذه المنظمة الإرهابية الفرنسية على اتصال وثيق بالمكتب الثاني الفرنسي، وكان الكولونيل ميري من أشهر القائمين بالاتصال بينهما، حتى أن الحكومة السويسرية اضطرت إلى طرده من ترابها بعد انتحار موظف سام سويسري تورط معه. المجاهد، عدد 35، مصدر سابق، ص 9.

(4) - عبد الحفيظ كيرمان من مواليد 5 أبريل 1931 ببجاية. درس الحقوق والعلوم السياسية. التحق بصفوف الثورة الجزائرية مبكرا. عين رئيسا لفرع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بباريس، ورئيسا لجمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية. كما كان عضوا في مديرية فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، بعدها عين في ممثلية جبهة التحرير الوطني بألمانيا الفيدرالية. وكان خليفة مزيان آيت احسن على رأس مكتب بون التابع لجبهة التحرير الوطني بعد تعرض مزيان آيت احسن الغربية لمحاولة اغتيال، وساعده في المهمة كل من سعيد موزارين (المصالح القنصلية) وأبراهام بوعلام وبوعلام سطنبولي (مصلحة العسكريين الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي المربطين في ألمانيا ومولود بلقاسم نايت بلقاسم (الجامعة العربية). ونظرا لنشاطه الدؤوب لخدمة قضية تحرير الجزائر كان عبد الحفيظ كيرمان مستهدفا من طرف السفير الفرنسي سيدو على اعتبار أن لديه مهارات التعامل مع شخصيات سياسية ألمانية. وقبل الاستقلال أصبح مسؤول دبلوماسي في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس، وكان مساره الدبلوماسي حافل بالنشاط الدؤوب بعد تعيينه سفيرا للجزائر في كل من ألمانيا الفيدرالية، وبرايل وإيران وبولونيا واليابان والبلاد المنخفضة (هولندا). وهو مؤلف كتاب "La pacification . livre noir de six année de guerre en Algérie". وافته المنية في 13 نوفمبر 2013 عن عمر ناهز 81 سنة. للمزيد من التفاصيل انظر الموقع الآتي: Hommage Hafid Keramane Forum – Algérie in http://Forum France Algérie.org, consulté le 12/08/2021. 10H00 وكذلك: محمد حربي، حياة تحد وصمود، مذكرات

سياسية، ج 1، 1962-1945، ترجمة عبد العزيز بوباكرو علي قسايسية، دار القصة للنشر، الجزائر، ص 243.

(5) - عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 280.

وتعرض أيضا ممثل مكتب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد الطيب بولحروف⁽¹⁾ لمحاولة الاغتيال من قبل نفس المنظمة الاجرامية عدة مرات في روما وإيفيان أيضا. وبسبب هذا الاعتداء الإرهابي شهد نشاط مكتب روما بعض الفتور، كما شكّل موقف السلطات الإيطالية المعادي لممثل الجزائر عراقيل جمة اعترضت نشاطه وتحركاته، لكنها تحسنت بفضل مساعي السفراء العرب بصفة جماعية وانفرادية لدى وزير الخارجية الإيطالي، وكذلك السفير الأندونيسي حيث عبروا للحكومة الإيطالية عن تضامن مجموع الدول العربية مع القضية الجزائرية والجزائريين أينما وجدوا⁽²⁾.

وتعرضت كذلك موظفة إسبانية للاغتيال بمكتب جبهة التحرير الوطني بإسبانيا، واعترف منفذها لويس ايسكيركا أثناء امتثاله في 14 أكتوبر 1959 بمحكمة الجنايات بطليطلة بارتكابه هذه الجريمة تنفيذا لأوامر اليد الحمراء الفرنسية⁽³⁾. وكان مقررا أيضا الاعتداء على رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فرحات عباس⁽⁴⁾ عند تنقله إلى سويسرا عام

(1) - الطيب بولحروف من مواليد منطقة وادي زناتي بولاية قلمة عام 1923، زاول دراسته الابتدائية بمدينة عنابة وانضم في سن مبكر إلى حزب الشعب الجزائري. نظم مظاهرات أول و الثامن ماي 1945 في عنابة. اعتقل واستفاد من عفو في شهر مارس 1946، بعدها أصبح مسؤولا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية تحت قيادة محمد بلوزداد. اعتقلته السلطات الاستعمارية عدة مرات. وفي عام 1952 عين عضوا في اللجنة المديرية للبعثة الدائمة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، اتخذ موقفا إلى جانب المركزيين خلال أزمة 1954. ناضل في صفوف جبهة التحرير الوطني في فرنسا ضمن فيدرالية جبهة التحرير الوطني، وسعى خلالها لربط اتصالات مع بعض الشخصيات الفرنسية لمساندة الثورة الجزائرية. مارس عدة مهام أسندتها إليه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إذ عين ممثلا لها في روما، نجا من عدة محاولات لاغتياله. الأول برمي الديناميت في مكتبه بالسفارة التونسية في روما، والثانية بواسطة طرد ملغم بنفس المكان، الثالثة بتلغم سيارته التي انفجرت لحظات قبيل ركوبها يوم 5 جويلية 1959، وقد ذهب ضحية الانفجار أطفال كانوا يلعبون الكرة بالقرب من السيارة، الرابعة كانت في إيفيان وقد أودت بحياة رئيس البلدية السيد camille Blanc في 31 مارس 1961. لعب دورا نشطا في الاتصالات الأولية مع السلطات الفرنسية التي توجت باتفاقيات إيفيان. بعد الاستقلال عين بولحروف سفيرا على التوالي في بلغراد وروما وليما وبوخارست وبوينوس- آيرس ولاياز ولشبونة. توفي في 26 جوان 2005. للمزيد من التفاصيل انظر: رضا مالك، مصدر سابق، ص 372-373. وأيضا محمد عباس، رواد الوطنية...، مرجع سابق، ص 172.

(2) - عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 285.

(3) - المجاهد، عدد 35، مصدر سابق، ص 11.

(4) - فرحات عباس من مواليد 24 أكتوبر 1899 بالطاهير ولاية جيجل، درس بمسقط رأسه ثم بسكيكدة وبعد حصوله على البكالوريا انتقل إلى جامعة الجزائر ليتخرج منها بشهادة صيدلي. ترأس العديد من النقابات الطلابية الجزائرية والمغربية. انضم إلى بن جلول في فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين بعد سنة 1927 إلى غاية 1938. حيث أسس التجمع الشعبي الجزائري. وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية التحق بجبهات القتال بصفة ممرض. وللمطالبة بحقوق الجزائريين كتب مع مناضلي حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بيان 10 فيفري 1943 "بيان الشعب الجزائري" وفي سنة 1944 شكّل جمعية أحباب البيان والحرية. وبعد نهاية الحرب شكّل حزبه "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" عام 1946 وبقي على رأسه إلى غاية حلّه والتحاقه بالثورة في أفريل 1956. وأصبح عضوا بالمجلس الوطني المنبثق عن مؤتمر الصومام في أوت 1956 ورئيسا لعهدتين للحكومة المؤقتة= للجمهورية الجزائرية (سبتمبر 1958 - ديسمبر 1959) و (جانفي 1960 - أوت 1961). بعد استرجاع السيادة الوطنية كان عضوا في المجلس التأسيسي ثم انسحب منه مُعارضاً لميثاق 1976. فُرضت عليه الإقامة الجبرية مرتين الأولى في عهد أحمد بن بلة 1963 والثانية في عهد هواري بومدين في 1976، وأوقفت سنة 1980. توفي في 24 ديسمبر 1985. لزهري بديدة، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 278-279. وأيضا: محمد حربي، مرجع سابق، ص 179-180.

1960⁽¹⁾، وحاولت أجهزة المخابرات الفرنسية في المغرب تصفيته لكن حراسا أخطروا بوجود شخصين مشبوهين يحومان حول سيارته وتم تفكيك القنبلة⁽²⁾. ويُضاف إلى قائمة هذه الاعتداءات فرانز فانون Frantz Fanon⁽³⁾ الممثل الدائم للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأكرا، الذي وطّد علاقاته بممثلي الحركات التحررية في إفريقيا وأقنعهم بأن كفاح الجزائر يُعدّ قدوة لإفريقيا بأكملها، مما عرضّه لعدة محاولات اغتيال، الأولى سنة 1958 بالحدود المغربية الجزائرية، إذ أصيب بجروح جراء انفجار لغم تحت السيارة التي كانت تقله، فنُقل إلى روما حيث مكث عدة أشهر بإحدى عياداتها، وحاولت اليد الحمراء اغتياله مرتين على التوالي هناك، إلا أنه غيّر الغرفة التي كان بها في المستشفى لما أدرك أن وجوده بالعيادة قد انكشف، الأمر الذي أنجاه من وابل الرصاص الذي أُفرغ في الفراش الذي كان من المفروض أنه نائم عليه، وهذه الكيفية نجا من محاولة تصفيته وبعدها عاد إلى تونس ليستأنف نشاطه الصحفي بالتحرير في جريدة "المجاهد"⁽⁴⁾.

ومثلما استهدفت أجهزة الاستخبارات العديد من المناضلين الجزائريين بالقواعد الخلفية لجهة التحرير الوطني بالمغرب وبتونس وبلجيكا وبألمانيا، استعان أيضا الوزير الأول ميشيل دوبيري Michel Debré⁽⁵⁾ بعناصرها للقيام بعمليات مطاردة مُميتة أيضا على

-
- (1) - فاروق بن عطية، الأعمال الانسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، منشورات دحلب، 2010، ص 148.
 - (2) - دحو جربال، المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا لجهة التحرير الوطني تاريخ الكفاح المسلح لجهة التحرير الوطني في فرنسا (1956-1962)، ترجمة سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، 2013، ص 321.
 - (3) - فرانز فانون Frantz Fanon طبيب نفسي وفيلسوف اجتماعي، من مواليد فور دو فرانس (جزر المارتنيك) في 20 جويلية 1925، عُرف بنضاله من أجل الحرية وضد التمييز العنصري. التحق بالمدرسة الطبية في مدينة ليون الفرنسية، وتخصّص في الطب النفسي ثم عمل طبيباً بمستشفى الأمراض العقلية (جوانفيل) بالبلدية (الجزائر) في 23 نوفمبر 1953، عرف بإنسانيته تجاه المرضى الجزائريين. انضمّ عام 1956 إلى صفوف الثورة الجزائرية، والتحق بعدها بتونس للعمل في عيادتي منوبة وشارل نيكول بتونس، كما عمل محرراً في صحيفة المجاهد الناطقة باسم جهة التحرير الوطني، وعين عضوا ضمن الوفد الجزائري للمشاركة في العديد من المؤتمرات الإفريقية المناهضة للسياسة الاستعمارية. كانت له نشاطات عديدة على الحدود الجزائرية المغربية بصفته طبيباً. وفي سنة 1960 عُيّن ممثلاً للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في أكرا (غانا). توفي يوم 6 ديسمبر 1961 عن عمر يناهز 36 بمرض سرطان الدم. اشتهر بعدة مؤلفات أهمها: "بشرة سوداء أقنعة بيضاء"، "الثورة الجزائرية في عامها الخامس"، "المعذبون في الأرض"، "من أجل ثورة إفريقيا"، وغيرها من أعمال غير مطبوعة. للمزيد من التفاصيل انظر: Irène Gendzier, *Frantz Fanon, éditions du seuil*, Paris 1976، ص 17، وأيضا: محمد الميلي، فرانز فانون والثورة الجزائرية، دار الثقافة، ط 2، بيروت، 1980، ص 7-197.
 - (4) - نورة حسين، المثقفون الجزائريون بين الأسطورة والتحول العسير سنوات من الجمر لسنوات من النار من بداية القرن العشرين لغاية الاستقلال، ترجمة: سعيد فتحي، موفم للنشر، دحلب، الجزائر، 2013، ص 231. وأيضا: أحمد بوجليدة، "فرانس فانون الطبيب الثائر المنصهر في ثورة التحرير"، في مجلة الجيش، عدد خاص 376، نوفمبر 1994، ص 65.
 - (5) - ميشيل دوبيري Michel Debré من رجالات السياسة الفرنسيين، ولد سنة 1912 بباريس، بعد دراسته للحقوق والعلوم السياسية، التحق عام 1934 بمجلس الدولة، ثم أصبح مساعدا لوزير المالية بول رينو، وفي سنة 1945 التحق بمكتب شارل ديغول في عام 1948 انتخب مستشارا للجمهورية، ثم عيّن وزيرا للعدل في الحكومة التي شكّلها ديغول بعد أحداث ماي 1958. وكلفه في نفس السنة للإشراف على التحضير لدستور الجمهورية الخامسة. وفي جانفي 1959 عين في منصب وزير أول إلى غاية 1962، ليعود في هذا المنصب عام 1966 على رأس وزارة الاقتصاد والمالية، وفي عام 1968 أشرف على وزارة الشؤون الخارجية، وفي 1973 أصبح وزيرا للدولة مكلفا بالدفاع الوطني، وكان من المرشحين للرئاسيات عام 1981. وفي عام 1988 انتخب بالأكاديمية الفرنسية.

الأراضي الفرنسية نفسها، تم التخطيط لها في قصر ماتينون Matignon⁽¹⁾، تحت إشراف مستشار هذا الأخير كونستنتان ملنيك Constantin Melnik⁽²⁾ عن طريق تنسيق عمل مصلحة العمليات التابعة لمديرية التجسس والتجسس المضاد، وعمل مديرية مراقبة الإقليم ومديرية الشرطة، أُتبعَت على التوالي بحملات الاعتقال وحصار الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية وإخضاعهم للمراقبة والتفتيش⁽³⁾.

5-2 - تصفية موردو شبكة الدعم اللوجستيكي:

بأمر من السلطات الاستعمارية الفرنسية، كثّفت مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة الجوسسة من نشاطها الإجرامي في مختلف مناطق العالم بتهديد أو تصفية تجار الأسلحة الأجانب، للحيلولة دون عقد صفقات الدعم اللوجستيكي لصالح الثورة الجزائرية. ويهدف تحطيم البنى التحتية اللوجستيكية وشبكات دعم جبهة التحرير الوطني، سارعت إلى فتح مكاتب محلية و جهوية وإقليمية لأفراد شبكاتها المُنْدسة في المدن الأوروبية الكبرى خاصة والعواصم المغاربية والعربية وخصوصا دول أوروبا الغربية، بعدما اكتشفت حقيقة تعاون عدة شخصيات سياسية ورجال أعمال في عدة مناطق من العالم مع قيادة الثورة الجزائرية وتزويدها بمختلف أشكال الدعم العسكري. وسعيا لقطع كل منافذ الدعم اللوجستيكي قامت بمطاردة كل المتعاطفين مع القضية الجزائرية وتصفياتهم، ندرج البعض منها على سبيل التوضيح لا الحصر:

=توفي عام 1996. له العديد من المؤلفات أهمها: La République et son pouvoir سنة 1950، و La République et ses problèmes سنة 1952، وأشهرها مذكراته (1958-1962) Gouverneur. للمزيد من التفاصيل انظر: Yves courrière, La guerre d'Algérie...T v, op.cit, p 2148.

(1) - يقع قصر ماتينون Matignon بشارع دي فارين في الدائرة السابعة بباريس، يعود بناءه إلى القرن الثامن عشر خلال الفترة الممتدة ما بين 1722-1724. أمثلك من قِبَل عدة أسرار استقرائية، وبعض المشاهير قبل أن يتم مصادره ومن ثم شراؤه من قبل الدولة الفرنسية في عام 1922. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، انتقل الجنرال ديغول إلى ماتينون حيث ترأس يوم 9 سبتمبر 1944، أول مجلس وزراء في باريس الحكومة المؤقتة للجمهورية. مع الجمهورية الخامسة، لا يزال المقر الرسمي لرئيس الحكومة الفرنسية. على الرغم من أنه تم استبدال لقب رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس الوزراء. انظر الموقع الآتي:

10h00. consulté le 17/08/2022 , Matignon Hotel (Paris) | Gouvernement.fr., <https://www.gouvernement.fr>.

(2) - كونستنتان ملنيك Constantin Melnik من مواليد 24 أكتوبر 1927، شاهد عيان لمجريات حرب الجزائر وأسرارها، شغل من 1959 إلى غاية 1962 عدة مناصب استخباراتية حساسة منها منصب المنسق بين المصالح الخاصة في مرحلة هامة من تاريخ الجمهورية الفرنسية. جاء إلى السلطة وهو ديغولي التوجه، وعين في منصب مستشار الوزير الأول ميشال دوبري، وأحد المشرفين الرئيسيين على إنشاء الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي من خلال تنسيقه المباشر مع مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة (SDECE). وافته المنية في 14 سبتمبر 2014. ألف عدة كتب حول دور الجهاز الاستخباراتي الفرنسي خلال الثورة الجزائرية أبرزها: - Mille jours à Matignon : De Gaulle, l'Algérie, les services spéciaux, éd. Grasset, 1988. - La mort était leur mission : Le service Action pendant la guerre d'Algérie, éd. Plon, 1995.

للمزيد من التفاصيل انظر: قسنطين ميلنيك، مصدر سابق.

(3) - دحو جربال، مرجع سابق، ص ص 318-319.

مكّن التجسس الاستخباراتي لمصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة الجوسسة من معرفة الدور الذي يلعبه الملك الليبي محمد إدريس السنوسي⁽¹⁾ في عقد صفقات شراء الأسلحة لصالح الثورة الجزائرية، كما تعرّفت على هوية أحد تجار الأسلحة الألمان أوتو شلوتير Shluter Otto⁽²⁾ وأنه صاحب الصفقة التجارية، بدليل ارتفاع أرصدة حساباته البنكية بفعل تحويلات مالية تأتيه من مصادر ليبية عقب قيامه بشحن مجموعة من رشاشات Mauser الألمانية الصنع لصالح ثوار الجزائر، فحاولت المخابرات الفرنسية استدراجه إلى صقّها، مقترحة عليه مواصلة تزويد الثورة الجزائرية بشحن الأسلحة والذخيرة بأمان، لكنها اشترطت عليه في المقابل التبليغ بانتظام عن حجم الشحنة، ومسلكها، وتوقيت وصولها، ومكان استلامها، واسم المسؤول المكلف باستلامها. وبذلك يكون كلا الطرفين رابحا في الصفقة، بحيث يستلم التاجر الألماني ثمنه مع شحن آخر قطعة في المركب المستأجر لذلك، وفي المقابل تكون المخابرات الفرنسية قد وضعت يدها على إحدى منابع الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية. وبعدما توالى عليه التهديدات والمضايقات بسبب رفضه المقترح الفرنسي، وتعرضه لثلاث محاولات اغتيال كاملة نجا منها بأعجوبة، اتصل بالوفد الجزائري وأخبرهم بقرار وقف تزويد الثورة بشكل نهائي ابتداء من أكتوبر 1957 فكان له ما أراد خاصة بعد اكتشاف أيضا أمر لقاءاته المتكررة بعبد الحفيظ بوالصوف⁽³⁾ بمدينة طنجة المغربية، مكان إبرام اتفاق الصفقة الأولى بين الطرفين لتزويد

(1) - محمد إدريس السنوسي ملك ليبيا سابقا وحفيد محمد علي السنوسي، من مواليد 12 مارس 1890 ببرقة، تلقى تعليما دينيا وتولى زعامة السنوسية عام 1915 اثر اعتداء إيطاليا على برقة وطرابلس واعترف به أميرا عام 1920. غادر ليبيا باتجاه مصر في أعقاب تولي الزعيم الفاشي بينيتو موسوليني السلطة في إيطاليا ووقع أكثر مقاطعات ليبيا تحت الحكم الإيطالي. ساهم في المجهود الحربي للحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية. واعترفت به بريطانيا أميرا على برقة عام 1949. أعلن عن تنصيبه ملكا على ليبيا بعد انتهاء وصاية الأمم المتحدة وإعلان ليبيا دولة مستقلة عام 1951 (أول وآخر ملك لليبيا بعد الاستقلال). أنشأ حكومة دستورية عام 1963 وانتهج سياسة خارجية موالية للاستعمار. واستخدمت القواعد الأمريكية في ليبيا للعدوان على مصر. ساد الفساد في عهده بعد تدفق النفط في الستينيات. أطاحت به وبحكمه ثورة الفاتح من سبتمبر 1969 بقيادة العقيد معمر القذافي. انتقل إلى مصر في السبعينيات بناء على دعوة من أنور السادات. وافته المنية في 25 ماي 1983. انظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص 115.

(2) - أوتو شلوتير Shluter Otto رجل أعمال ألماني، ممّون الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالأسلحة، كان يملك مؤسسة ألمانية متخصصة في صنع أسلحة الصيد. وبسبب تقديمه دعما هاما للثوار الجزائريين بالمعدات الحربية تعرّضت مكاتب مؤسساته المتواجدة بهامبورغ للنسف من طرف المخابرات الفرنسية حيث قتل رفقة والده في 3 جوان 1957، ونسب هذا الاغتيال لمنظمة اليد الحمراء الإرهابية. انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة ..، مرجع سابق، ص ص 284-285.

(3) - عبد الحفيظ بوالصوف من مواليد 16 أوت 1926 بميلة، بدأ نضاله الثوري في صفوف حزب الشعب الجزائري ذو التوجه الاستقلالي، وفي المنظمة الخاصة عام 1947 في القطاع القسنطيني، شارك في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وشارك في اجتماع مجموعة ال 22، خلف بن عبد المالك رمضان وعيّن على رأس المنطقة الخامسة بناحية تلمسان كنائب أول لقائدها محمد العربي بن مهيدي، وكان له دور فعّال في تأسيس جهاز مخابرات الثورة التحريرية. أصبح عقيدا في الولاية الخامسة غداة مؤتمر الصومام. ثم عيّن عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1956 ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957، ثم وزيرا للتسليح والعلاقات العامة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1958، وتولى خلالها مسؤولية الإشراف على الاستعلامات والجوسسة المضادة التي يعتبر مؤسسها. وبعد الاستقلال انسحب من المسرح السياسي ليتولى إدارة شؤونه الخاصة، توفي في 31 ديسمبر 1980 بفرنسا إثر إصابته بنوبة قلبية مفاجئة، وقد خصّص رئيس الجمهورية الأسبق المرحوم الشاذلي بن جديد طائرة خاصة لنقل

الثورة الجزائرية بسبعة ملايين خرطوشة، وبضع مئات من الرشاشات الآلية⁽¹⁾. ولم يسلم تاجر الأسلحة جورج بوخرت Georges Puchert⁽²⁾ هو الآخر من اعتداءات عناصر جهاز الاستعلامات الخارجي ومكافحة التجسس بسبب رفض هذا الأخير التعاون معها، حيث تعرضت باخرتان من أسطوله "روجا روغا" و"تيفون" للانفجار، كما تعرّض لتصفية جسدية في 3 مارس 1959 بقنبلة مجوّفة وضعت تحت سيارته بفرانكفورت في ألمانيا من طرف اليد الحمراء⁽³⁾.

وسعى للحدّ من نشاط شبكات تهريب الأسلحة للثوار الجزائريين على متن البواخر كلفت عناصر المنظمة الإجرامية "اليد الحمراء" برصد تحركات أعضائها ومصادرتهم في الوطن العربي وأوروبا الغربية، وكانت مُدربة جيدا على عمليات الاغتيال وتصفية المناضلين والشخصيات الأجنبية المتعاطفة مع الثورة الجزائرية⁽⁴⁾. وباعتراف من بعض عناصرها الارهابية منهم النائب السابق في سينيواز جون كلود بيرتومي الذي اعتقل مع اثنين من أفراد عصابة اليد الحمراء في الحدود البلجيكية - الفرنسية، أكّد ارتكابه عدة جرائم في سويسرا وألمانيا الغربية وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا والمغرب وفي نواحي مختلفة من أوروبا⁽⁵⁾. واستطاع هذا التنظيم الإرهابي التعرف على أصحاب الشركات البحرية المساهمة في عمليات الإمداد لصالح الثورة الجزائرية، ونجحت في رصد عدة باخر من مختلف الجنسيات نقلت على متنها الأسلحة المختلفة، وقامت بتفجيرها مثلما حدث في 30 سبتمبر 1958 مع الباخرة "أطلس" في ميناء هامبورغ، كما وضعت القنابل في الباخرة عندما كانت في ميناء فرنسي. وتم تصفية تاجر ألماني الذي قام بكراء هذه الباخرة في سيارته، وقتل أحد أعوانه في جنيف بسهم مسموم. وفي مارس

جثمانه إلى الجزائر، ودفن في مربع الشهداء بمقبرة العالية بالجزائر العاصمة. انظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة...، مرجع سابق، ص ص 91-92.

(1) - الرزقي شرقي، "نشاطات التنظيمات الإرهابية الفرنسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962"، مجلة المصادر، عدد 23، السداسي الأول، 2011، ص ص 228-229.

(2) - جورج بوخرت Georges Puchert من مواليد 15 أبريل 1909 بسان بيترسبورغ (روسيا) ينحدر من عائلة مُلاك السفن من لاتفيا. انتقل للعيش بطنجة بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تأسيس أسترامار شركة متخصصة تعمل في صيد الجراد البحري والقشريات الأخرى، وهو تاجر أسلحة ومستثمر ألماني في السفن، وصديق القضية الجزائرية ممولّ أسلحة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بعد أن اتصل به المناضلون الجزائريون من أجل مساعدتهم على توفير السلاح لحرب التحرير. سبق له أن عمل في التموين بالأسلحة لصالح الوطنيين المغاربة سنة 1953. ومنذ سنة 1957 بدأ في مساعدة جبهة التحرير الوطني بالسلاح. اقترح جهاز الاستعلامات الخارجي ومكافحة التجسس SDECE التعاون معه لكنه رفض بشدة. كانت مساعدته للثورة الجزائرية معتبرة بعد تأسيس شبكتين واحدة تعمل تحت مسؤولية الدكتور شيلد والثانية تحت إشراف صديقه رودى آرندت. وبسبب مواقفه الداعمة للثورة الجزائرية تم تصفيته في فرانكفورت في 3 مارس 1959. وقد أوقف هذا الاغتيال مشاريعه للاستقرار بالجزائر بعد استقلالها، وهذا الخُلم كان يردّده دوما لرفاقه في السلاح. نقل جثمانه بعد ثمانية وأربعين سنة من ألمانيا ودفن في مقبرة العالية طبقا لوصيته وتحقيقا لأمنيته. انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة...، مرجع سابق، ص ص 80-81.

(3) - نفسه، ص 81.

(4) - شهادة وزير الداخلية الأسبق السيد دحو ولد قابلية خلال ندوة تاريخية مخلّدة لذاكرة صديق الجزائر "أنريكو ماتيني" 27 أكتوبر 1962، 27 أكتوبر 2021، بقاعة المحاضرات - المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

(5) - المجاهد، عدد 35، مصدر سابق، ص 11.

1959 انفجرت الباخرة المصرية "القاهرة" في ميناء أوستاند بعد مرورها على ميناء أنفير، ولقيت الباخرة النرويجية "ايمه" في ميناء طنجة نفس المصير⁽¹⁾.

ونجحت عناصر اليد الحمراء أيضا في اكتشاف أماكن إقامة رجال الإمداد بوزارة التسليح والاتصالات العامة في الخارج، الذين كانوا محل مراقبة مستمرة أيضا، حيث وثّق عبد القادر بلقشي رئيس مصلحة التموين حقيقة هذه المطاردة، في مراسلة إلى وزير التسليح والعلاقات والاتصالات بتونس بتاريخ 4 فيفري 1960 انشغاله بخصوص إقامة مصطفى بوبكر بمفرده في فرانكفورت والذي كان تحت حراسة مشددة من طرف عناصر غير معلومي الانتماء، وهو يعتقد أنهم أعوان اليد الحمراء ورجال شرطة ألمان كذلك، ولذا تم نصحه بتغيير المدينة في حالة إحساسه بأي خطر⁽²⁾. وكان ياسي عبد القادر⁽³⁾ المدعو نواصري أحد ضحايا هذه المنظمة الارهابية، إلا أنه نجا من الاغتيال بألمانيا بسبب طرد مُفَخَّخ، لكن هذا الاعتداء تسبّب في بتر كلتا يديه⁽⁴⁾.

ومن أعنف اعتداءات عناصر مصلحة التوثيق الخارجي ضد الجوسسة نذكر أيضا، تصفية رجل الأعمال الإيطالي أنريكو ماتتي Enrico Mattei⁽⁵⁾ الملقب بإمبراطور البترول الذي أيد مبدأ الاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال الوطني في جريدة *Giorno II* التي أسّسها في 21 أفريل 1956 والتي تعد من أكبر الجرائد الإيطالية التي التزمت بتأييدها للثورة الجزائرية، وكانت أكثر انتقادا للسياسة الفرنسية، لذا أصبح ماتتي مصدر قلق وإزعاج للحكومة الفرنسية لأنه لم يعد يقتصر على تقويض مواقف فرنسا التقليدية بالمغرب وإمضاء اتفاقيات في ميدان البترول مع الرباط وتونس فحسب، بل وتدخل أيضا في الشؤون الجزائرية والسعي لتطوير

(1) - المجاهد، عدد 35، مصدر سابق، ص 11.

(2) - انظر فحوى التقرير في: عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق، ص 192.

(3) - عيّن ياسي عبد القادر المدعو نواصري من قبل العقيد عمر أوعمران في تونس عام 1957 كرئيس لبعثة التنقيب وشراء الأسلحة بفرانكفورت بجمهورية ألمانيا الفيدرالية، وخلال مهمته تلقى طردا ملغما بعثت به المخابرات الفرنسية التابعة لـ SDECE في ديسمبر 1957 حيث أصيب بجروح خطيرة بسبب انفجار القنبلة وفقد يديه. انظر: محمد بوداود المدعو سي منصور، أسلحة الحرية - الجزائر: حرب التحرير مذكرات وشهادات، ترجمة فخر الدين بلدي، منشورات رافع، 2016، ص 114.

(4) - انظر صورته وهو مبتور اليدين في نفس المصدر.

(5) - أنريكو ماتتي Enrico Mattei إيطالي مسيحي زاول مهنة النجارة، وساهم في محاربة الفاشية في شمال إيطاليا ثم أصبح مهندسا يعمل في القطاع العام. كلف بدراسة مؤسسة "أجيبي" بهدف تصفيتها، فحوّلها في ظرف قصير من مؤسسة على أبواب الإفلاس، إلى مؤسسة إيني ENI الشهيرة، وهو صاحب فكرة المناصفة مع البلدان النفطية في استغلال ثرواتها، والتي اعتبرت في غاية الخطورة بالنسبة للاحتكارات النفطية الكبرى التي تأمرت على هذا المهندس الانساني، ودبرت عملية اغتياله كما جاء في فيلم "قضية ماتتي". ونجح سي الطيب بولحروف في ربط علاقات حميمة مع أنريكو ماتتي الملقب بإمبراطور البترول، حتى أنه أصبح يقاسمه الكثير من همومه، فأراه ذات يوم بعض رسائل التهديد التي كانت ترد عليه من الاحتكارات الأنجلو-أمريكية. ولما طاردت المخابرات الفرنسية سي الطيب بولحروف في إيطاليا، وتحاول اغتياله (4 مرات)، انفض من حوله معظم الدبلوماسيين العرب الذين أصبحوا يتحاشونه جهارا، ولم يجد في محنته تلك من صاحب غير أنريكو ماتتي الذي كان لا يخشى زيارته في مخبأه. انظر: شهادة الطيب بولحروف في: محمد عباس، رواد الوطنية، مرجع سابق، ص 169.

تعاون مع جبهة التحرير الوطني، ونجح في ربط علاقات مباشرة وشخصية مع أعضاء كبار في جبهة التحرير الوطني نهاية سنة 1958⁽¹⁾، وأرسل إلى الجزائر الصحفي إيتالوبييترا Italo Pietra مراسلا خاصا لجريدة Corriere della Sera، ثم عيّن صحفي آخر ماريو بيراني Mario Pirani بصفته ممثله الشخصي الدائم لدى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس لتغطية الأحداث وعقد لقاءات شخصية مع قادة الثورة ومساعدتهم في القضايا السياسية، ورسم التصورات والمخططات الطاقوية مع أعضاء وزارة التسليح والاتصالات العامة⁽²⁾ المكلفين بملف المحروقات. وحسب بعض المصادر فإن ماتبي لم يكتف بعقد اتصالات ومحادثات مباشرة وغير مباشرة مع القادة الجزائريين ولكن كان يقدم لهم العون المادي تحضيراً للفترة ما بعد استقلال الجزائر والتكفل ماديا بتكوين الإطارات المستقبلية في ميدان الصناعة البترولية بمدارس الشركة ENI بسان دوناتو ميلانيز. وقد اتهم أنه ساعد على تمرير الوقود لمقاتلي جيش التحرير الوطني عبر الحدود التونسية والمغربية. وعثرت المصالح المخبرانية على اتفاق موقع بين ماتبي وفرحات عباس تضمن التزام ENI (شركة النفط الإيطالية) بتوفير السلاح للثوار الجزائريين. ومن بين تلك المساعدات المادية والمعنوية التي منحها للوفد الجزائري أثناء مفاوضات إيفيان في ملف المحروقات، تقديم كل تجاربه ومعارفه في هذا القطاع ومنها إعداد مشروع اتفاق مع فرنسا حول استغلال ثروات الصحراء تعود بمنفعة كبيرة على الجزائر في إطار السيادة الكاملة للدولة الجزائرية⁽³⁾. ونظرا لهذا النشاط الدؤوب وضع أعوان مصلحة التوثيق الخارجي ضد الجوسسة رجل الأعمال ماتبي تحت المراقبة المشددة ووجهت له تهديدات بالموت مما دفع بالشرطة الإيطالية لاتخاذ عدة تدابير للمحافظة على أمن رجل الأعمال وعائلته⁽⁴⁾، لكن

(1) - أمثال أحمد فرنسيس، امحمد يزيد، محمد بن يحيى، فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، الطيب بولحروف، بن يوسف بن خدة، أحمد بومنجل في إيطاليا وسويسرا. انظر مداخلة دحو ولد قابلية من أعضاء وزارة التسليح والاتصالات العامة في: أشغال ملتقى "أنريكو ماتبي والجزائر خلال حرب التحرير"، المنعقد في 7 ديسمبر 2010 بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة، بالتعاون مع المعهد الثقافي الإيطالي والمديرية العامة للأرشيف الوطني والشركة الوطنية الإيطالية للمحروقات ENI والسينماتيك الوطنية بروما والديوان الوطني للثقافة والإعلام، منشورات غرناطة للنشر والتوزيع، 2015، ص 8، 18.

(2) - أنشئت وزارة التسليح والاتصالات العامة في أواخر ديسمبر 1959 إثر دمج وزارة التسليح والتموين العام ووزارة الاتصالات العامة والمواصلات، بناء على قرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وأسندت قيادة الوزارة الجديدة للعقيد عبد الحفيظ بوصوف. أسندت لها مهمة إدارة قضايا التموين العام للثورة وتأمينها جوا وبراً، والقيام بكافة الاتصالات بين مصالح الحكومة. وهذه الاتصالات تسمح لمختلف المصالح بما فيها البعثات الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التوفيق فيما بين أعمالها. ومن أهم مصالحها إدارة للمخابرات والاتصالات السلكية تتيح للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأن تكون على اتصال دائم بجيش التحرير الوطني حيثما كان من أرض الوطن. وتجعلها على اتصال مستمر بكافة المراكز العربية حيث تمارس الحكومة نشاطاتها. وتؤمن الوزارة أيضا إدارة لمحطات الإذاعة الثورية كما تدير مصالح الاستعلامات. انظر: محمد بجاوي، مصدر سابق، ص 135 وأيضاً: عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق، ص 294.

(3) - مداخلة برونو بانياتو، بعنوان "إيطاليا وحرب الجزائر: الحكومة، الأحزاب، القوى الاجتماعية وشركة ماتبي للمحروقات Eni، في أشغال ملتقى "أنريكو ماتبي والجزائر خلال حرب التحرير"، مرجع سابق، ص 34-35.

(4) - المجاهد، عدد 102، 14 أوت 1961- ص 2.

الاستخبارات الفرنسية نجحت في اغتياله في حادث مأساوي يوم 27 أكتوبر 1962⁽¹⁾، بعد تفخيخ لوحة تحكم طائرته الشخصية، نظرا للمساعدات التي كان يقدمها لقيادة الثورة الجزائرية ماديا واستعلاماتيا، ومنها تعيين ماريو بيراني Mario Pirani أحد مساعديه المقيم في تونس، للعمل مع مجموعة خبراء المبالغ في مقر الوزارة من جهة وهذا ما أكّده المجاهد دحو ولد قابلية⁽²⁾ في إحدى شهاداته، ويفيد المقربون منه أنه كان يرفض زيارة فرنسا طالما في ظل استمرار الحرب في الجزائر، وهذا ما أدى حتما إلى وفاته في حادث مشبوه تحطمت فيه طائرته الخاصة اثر استقباله من طرف الرئيس الجزائري أحمد بن بلة في الجزائر العاصمة، حيث اعتبره الفرنسيون أخطر منافس لمصالحهم في الصحراء الجزائرية⁽³⁾.

3-5- اغتيال المثقفين الجزائريين والأجانب:

مثّل المثقفون الفريسة المفضّلة عند اليد الحمراء المتعطشة إلى دماء الجزائريين، حيث فتكت بعدد كبير منهم في الجزائر وفي العديد من البلدان بطرق بشعة، ولم تتردّد عناصرها في اغتيال نخبة المجتمع منهم المفكرين والأدباء والطلبة، بما فيهم المحامين في مكاتبهم، لأن غايتها هي إفقار الشعب الجزائري من نخبة المجتمع الذين يمثلون القوة الفكرية التي تقود البلاد إلى النهضة والتقدم خلال الثورة وبعد الاستقلال.

ولقد تفاقمت هذه الاغتيالات خلال السنوات الأربعة الأخيرة من عمر الثورة التحريرية، ولعل من أخطرها وقّعا على الشعب الجزائري بدون شك نشاطات منظمة الجيش السري الإرهابية التي دخلت في تنفيذ مخططات التصفيات الجسدية خاصة بعد فشل انقلاب جانفي 1960، وانقلاب أفريل 1961، وعمل غلاة المنظمة من مدنيين وعسكريين على تأسيس قوة إرهابية لإثارة المتاعب للحكم الديغولي من جهة، ولضرب وتعطيل تطلعات الشعب

(1) - مقتطف من حوار ماريو بيراني Mario Pirani كاتب وصحفي بجريدة La Republica في ملتقى "أنريكو ماتيني والجزائر خلال حرب التحرير"، مرجع سابق، ص 46.

(2) - دحو ولد قابلية من مواليد 4 ماي 1933 بمدينة طنجة المغربية، تحصل على شهادة البكالوريا سنة 1955 بعد أن أتمّ تعليمه الثانوي بنجاح في المدرسة الفرنسية، انتقل بعد ذلك إلى فرنسا والتحق بجامعة "تولوز" الفرنسية ليزاول دراسته في كلية الحقوق، وأنهى دراسته بذات الجامعة وتحصل منها على ليسانس في الحقوق سنة 1956. التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني عام 1957 (الولاية الخامسة- المنطقة السادسة - معسكر). كان ضمن بعثة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال مفاوضات إيفيان بصفة خبير عسكري. تقلّد عدة مناصب سياسية، وبرلمانية ووزارية هامة، حيث شغل منصب والي في العديد من الولايات الجزائرية، مستغانم (1963-1964)، تيارت (1964-1965)، تلمسان (1965-1970)، سكيكدة (1974-1978)، ولاية الجزائر (1978-1980)، ليشغل بعد ذلك منصب أمين عام وزارة الداخلية (1980-1983)، ثم عين نائبا في البرلمان خلال سنة 2001 ثم وزيرا منتدبا مكلفا بالجماعات المحلية، ثم وزيرا للداخلية والجماعات المحلية. عاشور شرقي، معلمة الجزائر، مرجع سابق، ص 1471. وأيضا: مصمودي بن عزة، استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية 1958 - 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1830-1962)، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- السنة الجامعية 2016-2017، ص 174.

(3) - شهادة المجاهد دحو ولد قابلية. خلال ندوة تاريخية مخلّدة لذاكرة صديق الجزائر "أنريكو ماتيني" 27 أكتوبر 1962، 27 أكتوبر 2021، بقاعة المحاضرات - المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

الجزائري، ولهذا انتقت ضحاياها من نخبة المجتمع ومن عامة الشعب أيضا الذين لم يسلموا هم أيضا من القتل والابتزاز⁽¹⁾، وبلغ شدة تطرفها إلى حدّ محاربة أفراد الجيش والشرطة الفرنسية المناهضة لعملياتها الإرهابية والاستيلاء على أسلحة المحافظة المركزية للشرطة والمقدرة بأربعمائة قطعة سلاح آلي وتحويلها إلى إحدى مزارع متيجة⁽²⁾.

نذكر في صدارة هذه الاغتيالات، أصحاب الرأي الحرّ من الطلبة الجزائريين والمثقفين والمفكرين الأجانب الذين أفصحوا عن تعاطفهم مع القضية الجزائرية العادلة، ومساندة الشعب الجزائري المكافح لاسترجاع استقلاله. ويأتي في مقدمتهم الطالب الجزائري أكلي عيسيو⁽³⁾ الذي اغتالته اليد الحمراء في بلجيكا في حدود الساعة الثامنة والنصف صباح يوم الأربعاء 9 مارس 1960 من طرف عنصر محترف لدى مصالح المخابرات الفرنسية، عند خروج الطالب من منزله بالقرب من العمارة التي يقطن فيها، حيث اعترضه القاتل وأطلق عليه رصاصة واحدة اخترقت قلبه، ولم يترك أي أثر لجريمته، بينما حملت مصالح الأمن الفرنسية مسؤولية اغتياله إلى فرع جبهة التحرير الوطني ببلجيكا⁽⁴⁾، ولقد أدانت قيادة الثورة هذا الاعتداء وذكرت بأنه تم التعرف على هوية منفذ هذه العملية وهو نائب سابق ببرتومي الذي أُلقي عليه القبض في الحدود البلجيكية واعترف أنه كان ذاهبا لاغتيال جزائري في بلجيكا⁽⁵⁾.

وحسب شهادة أحد محامي الثورة فإن الطالب أكلي عيسيو كان ضحية ثقته العمياء وصداقته لأستاذ جامعي المدعو بايير Bayer صديق جاك سوستيل، الذي ساهم في تأسيس مصالح المخابرات الفرنسية في عهد ديغول قبل بروز المنظمة السرية المسلحة، كان مولعا بتبادل الآراء ومناقشة وجهات النظر مع أكلي عيسيو حول النزاع الفرنسي الجزائري، وعرض عليه رغبته لمقابلة مسؤولين جزائريين آخرين بغية تعميق النقاش بينهم والبحث في إمكانيات التقارب في وجهات النظر، فنصحته المحامي قطعيا ألا يقدم له أي مسؤول، وبقطع أي اتصال معه، فعمل بالنصيحة الأولى ولم يعمل بالنصيحة الثانية. وقبل أسابيع من اغتياله تفطن أكلي عيسيو بأن هناك من يترصد خطاه إلى غاية يوم التاسع مارس 1960 حيث تم

(1) - كانت اليد الحمراء تُبدي اهتماما بالغا بالجزائريين الذي لهم موارد مالية وأرزاق يهدف ابتزازهم، بحيث كانت تُلقى القبض على أحد أفراد العائلة ثم تُطلب مبالغ مالية باهظة مقابل إطلاق سراح المسجون. انظر: المجاهد، عدد 41، مصدر سابق، ص 9.

(2) - Lucien Biterlin, **Nous étions tous des terroristes, l'histoire des « Barbouzes » contre « L'OAS » en Algérie**, Editions Témoignage chrétiens, Paris, 1983 ; Claude Moulon, **la contre-révolution en Algérie , le combat de Robert Martel et ses amis**, Editions Pensée Française , Paris, 1972, p 484.

(3) - كان أكلي عيسيو ممثل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ببلجيكا، وطبيب مترئّص بمستشفى شيريوك بروكسل.

(4) - سارج مورو، محامون بلا حدود مجموعة المحامين البلجيكيين وثورة التحرير، ترجمة بشير بولفراق، دار القصبة للنشر، 2015، ص 114.

(5) - المجاهد، عدد 64، 21 مارس 1960، ص 2.

اغتياله. ولقد نظم أصدقاءه جنازة استعراضية رغم مخاطرها، حضرها ألفي شخص راجلين خلف النعش المُسجى بالعلم الجزائري، لم يسبق أن شوهد من قبل في أية دولة غربية⁽¹⁾. وبعد أيام من اغتيال هذا الطالب الجزائري، لم تقم الشرطة البلجيكية بواجباتها بالبحث عن قاتلي آكلي عيسيو، ولم تصدر أية أوامر بالتفتيش في أوساط اليمين المتطرف، بل نظمت حملة تفتيش واسعة النطاق عبر التراب البلجيكي في الأوساط المعروفة بدعمها لجهة التحرير الوطني، واعتقل خلالها العديد من المناضلين، وهذا دليل واضح على تغلغل مصالح المخابرات الفرنسية في أوساط العدالة والشرطة البلجيكية بفعل التسميم المخبراتي وجرتها إلى التواطؤ معها⁽²⁾.

وبعد عشرة أيام من دفن آكلي عيسيو استلمت عائلة لوغراف Legréfe بمدينة بروكسل بييردها طرد مفخخ وضعت فيه قنبلة بلاستيكية بداخله نسخة من كتاب عبد الحفيظ كيرمان "التهدة" la pacification، إلا أنه نجا من فخ التصفية الجسدية بعد تفتن زوجته في آخر لحظة التي تمكنت من تجنب انفجار القنبلة، لكنه لقي حتفه لاحقا بواسطة طرد ملغم آخر أودع لدى مصالح البريد بمدينة لياج البلجيكية. وبعد خمسة عشر يوما أي في 25 مارس 1960 استهدف الاعتداء الهامي لليد الحمراء أستاذ التاريخ روجي جورج لابرش ROGER GEORGE LAPERCHE⁽³⁾ عضو باللجنة من أجل السلام في الجزائر البالغ من العمر 48 سنة بمدينة لياج البلجيكية، بواسطة طرد بداخله كتاب مفخخ، فتسبب في تمزيق يديه وتشويه وجهه وتحطيم جزء كبير من المنزل، ولقي حتفه في المستشفى رغم محاولة إسعافه هناك⁽⁴⁾. وهذا دليل واضح على وجود قاتل واحد محترف لقيامه بهذه التصفيات في توقيت زمني وجيز. وفي نفس الفترة حاول هذا التنظيم الارهابي القيام بنفس العملية في المغرب، إذ وردت معلومات من قاعدة جبهة التحرير الوطني بهذا البلد تفيد بوصول طرد مماثل في شكل كتاب ملغم موجه إلى المسؤول عن هروب العساكر الألمان من الليف الأجنبي المرباض بالمغرب⁽⁵⁾. ولم يسلم محامو جبهة التحرير الوطني من اعتداءات التنظيمات الارهابية بحجة دفاعهم عن المعتقلين الجزائريين في السجون الاستعمارية، وعندما استعصى عليهم شلّ

(1) - سارج مورو، مصدر سابق، ص ص 114 - 116.

(2) - نفسه، ص 118.

(3) - روجي جورج لابرش ROGER GEORGE LAPERCHE مواطن بلجيكي وأستاذ التاريخ في مؤسسة التعليم الثانوي بالقرب من مدينة لياج (بلجيكا)، عضو شبكة دعم للثورة الجزائرية ولجنة الدفاع عن السلم في الجزائر. بسبب مواقفه المؤيدة للثورة الجزائرية كان ضحية اعتداء بعد إرسال طرد ملغم من طرف اليد الحمراء. واثرا انفجاره مزقه إربا إربا. عثرت الشرطة بالقرب من الجثة على كتابة بخط قائم كتب عليها "طبعة محدودة، طبعة مرقمة". رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحرير...، مرجع سابق، ص 420.

(4) - المجاهد، عدد 65، 4 أبريل 1960، ص 2.

(5) - سارج مورو، مصدر سابق، ص ص 116، 121.

نشاطهم بطريقة قانونية، تلقى الكثير من محامي جبهة التحرير الوطني تهديدات بالقتل، مما دفع بعدة محامين للاختباء لفترة بسويسرا، لكنها نجحت في اغتيال البعض منهم في فرنسا والجزائر والمغرب بوسائل مختلفة "سيارة تنفجر... مسدس كاتم للصوت... إخفاء قنبلة في إحدى المداخل ... استعمال السم ... طرد ملغم... رمي بالرصاص ... الخ وعادة ما يسبق هذه الاعتداء تهديد كتابي أو عن طريق مكالمات هاتفية:" هنا اليد الحمراء ... لقد سالت الدماء هذه الليلة في الجزائر وسيكون الدور المقبل لكم..."⁽¹⁾.

نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر المحامي عابد محمد مناضل في جبهة التحرير الوطني الذي ساعد على فرار أحد المعتقلين الجزائريين من سجن وهران بن قاسمية شاذلي الجيلالي المدعو سي عبد الحميد بمساعدة حراس السجن أوروبيين، وهو من المحكوم عليهم بالإعدام من قبل محكمة المنظمة السرية لتنفيذه عدة عمليات فدائية، لذا تم اغتيال المحامي يوم 14 ديسمبر 1961 من قبل فرقة خاصة في المنظمة السرية بالمنطقة الثالثة، وقد تبنت منظمة الجيش السري عملية الاغتيال في منشور مؤرخ في 16 ديسمبر 1961 وزع على الأوروبيين تخبرهم باغتيال المحامي⁽²⁾. كما اغتيل في مارس 1962 على يد المنظمة السرية بيير كاريف Pierre Carrigues، محامي بمحكمة الجزائر البالغ من العمر أربعين سنة والمعروف بهدوئه واتزانته⁽³⁾، وتم تصفيته لأنه رافع لصالح وطنيين جزائريين⁽⁴⁾ خلفا للأستاذ المحامي بيير بوبي Pierre Popie⁽⁵⁾ الذي اغتيل هو الآخر طعنا بالخنجر في 25 جانفي 1961 بمكتبه الكائن بـ 2 شارع لابروفوار بالجزائر العاصمة من قبل عناصر تابعة لمنظمة الجيش السري الارهابية⁽⁶⁾.

(1) - سارج مورو، مصدر سابق، ص 116.

(2) - انظر نص المنشور في: محمد بن عبودة، مصدر سابق، ص 165.

(3) - Pierre Denis , « ILS ONT TUE PIERRE GARRIGUES », in *Revue Esprit*, N° 4, Avril 1962. , p 604.

(4) - امحمد يوسف، منظمة الجيش...، مصدر سابق، ص 94.

(5) - بيير بوبي Pierre Popie محامي فرنسي تولى الدفاع عن مناضلين جزائريين خلال الثورة التحريرية ، ترأس مجموعة العمل الكاثوليكي للشباب الفرنسي في الجزائر التي أنشأتها الكنيسة الكاثوليكية في مطلع القرن العشرين في فرنسا وفي دول أخرى أوروبية على وجه الخصوص، بغرض تشجيع الشباب الكاثوليكي على المشاركة في النشاط المدني والاجتماعي في بلدانهم خاصة. تولى بوبي نظريا رئاسة الحركات المتخصصة القائمة في الجزائر أيضا، خاصة حركة الشباب الطلابي الكاثوليكي وحركة الشباب الزراعي بين 1952 و 1956. كان قريبا من التيار اليساري للحركة الجمهورية الشعبية بين 1955 و 1956 الذي مثلها النائب إسيبراير ESPERABER في الجزائر آنذاك والذي ندّد بمجازر سطيف وبالقمع الممارس ضد الجزائريين . قاده عمله كمحام إلى اكتشاف ابتزاز المظليين في الجزائر العاصمة وعلى رأسهم الجلاد جون ماري لوبان. اعتقل بوبي في ماي 1958 ثم أطلق سراحه. تم اغتياله طعنا بالخنجر في مكتبه بشارع لابروفوار l'Abreuvoir بسبب مشاركته في برنامج تلفزيوني "خمسة أعمدة في المقدمة" Cinq colonnes à la une ، خاطب من خلاله الأوروبيين وحثهم من خلاله على إدراك نهاية عهد الاستعمار، وضرورة النظر نحو المستقبل. للمزيد من التفاصيل انظر: رشيد خطاب، الخاوة والرفاق...، مرجع سابق، ص ص 84-85.

(6) - نفذت الجريمة بوحشية بتوجيه 14 طعنة خنجر من تخطيط عناصر "جبهة الجزائر فرنسية" وتنفيذ كلود بانتر ودوفارن، وكلاهما مظلي متمرد مختص في القتال المتلاحم وكلاهما سوابق عدلية. واغتياله كان بسبب تصريحاته الجريئة في التلفزيون مما جاء فيها "لا يمكن أن تكون لـ "الجزائر فرنسية" مخرجا وقد ماتت، داعيا عناصرها للنظر إلى المستقبل والاندماج كمواطنين كاملين الحقوق في=

ولم تستثن أجهزة المخابرات الفرنسية من اعتداءاتها الإرهابية أصحاب الأصوات الحرة عبر أثير الإذاعات، ومنهم معمر محمد، مذيع باللغة القبائلية بمحطة الإذاعة والتلفزيون الفرنسية، إذ تم تصفيته في 27 سبتمبر 1960 حيث عُثر عليه جثة هامة بغابة رومبويه، إذ كلفته تعليقاته عن القضية الجزائرية المتبوعة على نطاق واسع من قبل الجالية المهاجرة حكما بالإعدام⁽¹⁾. وفي الأشهر الأخيرة من عمر الثورة التحريرية وتحديدًا بتاريخ 15 مارس 1962، استهدف الاعتداء الاجرامي لمغاوير دلتا أيضا ستة موظفين⁽²⁾، خلال اجتماعهم بالمركز الاجتماعي بـ Château Royale بين عكنون (الجزائر العاصمة)، نفذه كومندوس دلتا حيث تم اختراق قاعة الاجتماع على الساعة 10 سا و 45 د وبعد إخراج الرجال الستة من المبنى، اصطفوههم أمام جدار الفناء واغتالوهم رميا بالرصاص⁽³⁾، وكان منفذ هذا الاغتيال روجي دقيلدر من أشد المجرمين في عساكر اللفياف الأجنبي، حيث استعمل بندقية رشاشة في وضعية انبطاح بعدها شرع في إطلاق النار على الأرجل يليها الصدر وأخيرا الرأس⁽⁴⁾.

5-4- انتهاج سياسة الأرض المحروقة:

منذ الشروع في أولى مفاوضات إيفيان سنة 1961 بين وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والسلطات الفرنسية، تمادت عدة تنظيمات إرهابية وفي مقدمتها المنظمة المسلحة السرية OAS وبشكل فظيع في إشاعة الخراب والدمار في عدة مدن جزائرية، خصوصا الجزائر العاصمة، وهران، سيدي بلعباس، مستغانم، بونة (عناية)، وفيليب فيل (سكيكدة) مسرحا لتنفيذ اغتالاتها الإجرامية في وضوح النهار⁽⁵⁾، حيث أصدر متطرفوها عدة بيانات تحرض على تنفيذ عمليات التصفية الجسدية، استهدفت بالدرجة الأولى الجزائريين المسلمين بواسطة الرشاشات والمسدسات بمختلف الأماكن منها المحلات وساحات المقاهي وأرصفة

=الجمهورية الجزائرية". وبسبب دفاعه عن المتهمين الجزائريين في المحاكم منذ ما يسمى بمعركة الجزائر تم تصفيته. للمزيد من التفاصيل انظر: Pierre -Albert Lambert, « un Meurtre dans la rue de l'Abreuvoir », in *Historia magazine*, N° 329, Taillandier, Paris, 1973, pp 2640-2644.

(1) - دحوجريال، مرجع سابق، ص 322.

(2) - وهم: مولود فرعون، مدير مساعد لرئيس مصلحة المراكز الاجتماعية التربوية، ومدرس وكاتب، علي حموتان، مفتش التربية الوطنية ومدير مساعد في المراكز الاجتماعية التربوية ومدرس سابق، صالح ولد عودية، مدرس سابق ومفتش لمراكز منطقة الجزائر، مارسال باسي Marcel Passet، مدير مركز تكوين التربية القاعدية بتقصرين، روبر أيمار Robert Eymard مدرس سابق ورئيس مكتب الدراسات البيداغوجية بالمراكز الاجتماعية التربوية وماكس مارشان Max Marchin، مفتش الأكاديمية ورئيس مصلحة بالمراكز الاجتماعية التربوية ومدرس سابق.

(3) - للمزيد من التفاصيل حول وقائع هذه العملية الاجرامية انظر: رشيد خطاب، الخاوة والرفاق، مرجع سابق...، ص ص 47-48 وأيضا: Jean - philippe - Ould Aoudia, Germaine Tillon, *L' Assassinat de château Royal : Alger : 15 Mars 1962* (l'Enquête de Jean - philippe Ould Aoudia), Editions Tirésias M. Reynaud, 1992, p75.

(4) - دحمان تواتي، مرجع سابق، ص 232.

(5) - Oran Républicain, N° 8.204, 23 Mars 1962, p 3 ; Oran Républicain, N° 8.207, 28 Mars 1962, p 3, Le Figaro, N° 544, 1er Mars, p 7.

الطرق، وخلف هذا الاعتداء خلال سنة اغتيال عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال. ولم يسلم من هذه الاعتداءات مئات من عناصر الأمن منهم المفتشين والضباط والقضاة. وطبقا لقرار موقع من قبل الجنرال صالان، طلب من "فرق الموت" إطلاق النار ضد وحدات الدرك المتنقلة والسرايا الجمهورية للأمن⁽¹⁾.

وبعد انتهاء المفاوضات والتوقيع على وقف إطلاق النار ابتداءً من 19 مارس 1962 ووثيقة اتفاقيات إيفيان التي أفضت إلى الاعتراف باستقلال الجزائر، لم يتوان الحاقدون من أوروبيي الجزائر الرافضين للتخلي عن "الجزائر الفرنسية" في خوض حرب جديدة تحمل شعار "سياسة الأرض المحروقة"، لذا عمدوا إلى تمزيق منشورات وقف إطلاق ووضعت بدلها منشورات محرصة على العصيان⁽²⁾. وتعبيرا عن سخطها قامت باغتيال كاميل بلان Camille Blanc رئيس بلدية إيفيان في 31 مارس 1961 بتفجير شحنة من البلاستيك تحت سيارته وثانية أمام فندقه المتواجد فيه⁽³⁾، لأنه وافق على احتضان بلديته المفاوضات بين الوفدين الفرنسي ووفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المدينة المذكورة⁽⁴⁾. وبأمر من الجنرال ادموند جوهو Edmond Jouhaud⁽⁵⁾ قام طياران على متن طائرتين من نوع T6 في القاعدة العسكرية بالسانية (وهران) بقصف معسكر جيش التحرير الوطني بوجدة، وتبعتهما غارات أخرى خلفت عدة ضحايا⁽⁶⁾.

وبعدما يؤس بعض الأقدام السوداء بما فيهم العناصر المتطرفة في المنظمة العسكرية السرية في الاتصال بأعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة للحصول على ضمانات من جهة التحرير

(1) - Charles de Gaulle , Mémoires D'Espoir, op.cit , p 155.

(2) - مسعود ديلمي، الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف القتال إلى إنشاء المجلس التأسيسي مارس - أكتوبر 1962، أطروحة لنيل شهادة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 1998-1999، ص 49.

(3) - نبيلة لرباس، حرب المدن مدينة الجزائر أنموذجا 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، السنة الجامعية 2012-2013، ص 270.

(4) - Anne Marie – Duranton Grabol, Le Temps de L'OAS , éditions complexe, 1995, p 72.

(5) - ادموند جوهو Edmond Jouhaud من مواليد 2 أفريل 1905 ببوسفر بوهران (الجزائر) عام 1905، خريج مدرسة سان سير، التحق بالمقاومة الفرنسية عام 1942. عين جنرالا بقوات الجيش الفرنسي بالجزائر عام 1956، وفي عام 1957 تولى قيادة المنطقة الخامسة للقوات الجوية بالجزائر العاصمة. وفي جويلية من عام 1957 تولى أيضا مهام مساعد للجنرال صالان في قيادة العمليات العسكرية. وبعد 13 ماي 1958 تولى نيابة رئاسة لجنة الخلاص العام، وخاض إلى جانب الجنرال صالان حربا شاملة ضد الشعب الجزائري. ثم عين قائد هيئة الأركان ثم مفتش عام (1959-1960) قبل أن يغادر الجيش الفرنسي بطلب منه (تقاعد مسبق). تولى الرئاسة الشرفية لتجمع فرنسيي الجزائر. وأصبح أشد ارتباطا بالجنرال صالان الذي استقر بمديد، ونظم مع الجنرال شال وزير انقلاب الجزائر العاصمة في أفريل 1961. وبعد فشله التحق بمنظمة الجيش السري وصار أحد قادتها بوهران إلا أنه اعتقل في 25 مارس 1962 وحكمت عليه المحكمة العسكرية بالإعدام، وبعد خروجه من السجن في 22 ديسمبر 1967، استفاد أيضا من العفو الرئاسي الشامل للرئيس ديغول عام 1968، بعدها أصبح رئيسا شرفيا "للجبهة الوطنية للمرحّلين من الجزائر إلى فرنسا". وهو مؤلف الكتاب الأول موسوم بـ « O mon pays perdu » عام 1969. والثاني « Ce que je n'ai pas dit » عام 1977. توفي في 4 أوت 1995. انظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية.... مرجع سابق، ص 132. أيضا Jean Louis Gérard, op.cit, p 117.

(6) - أمحمد يوسف، مصدر سابق، ص 93.

الوطني غير تلك التي ذكرت في اتفاقيات إيفيان، قرّرت منظمة الجيش السري انتهاج سياسة الأرض المحروقة. وبعد أقل من شهرين على توقيع على الاتفاقيات، أقدمت عناصرها المتطرفة على تنفيذ عدة عمليات إجرامية نكتفي بذكر أفضعها على سبيل التوضيح لا الحصر، ومنها ما وقع في 2 ماي 1962 حيث انفجرت سيارة مفخخة، استهدفت مركز التشغيل بالميناء الذي كان يستقبل يوميا عمال جزائريين في حدود الساعة الخامسة وأربعين دقيقة صباحا للحصول على تذكرة تسمح لهم بحمل البضائع مقابل أجرة زهيدة، فخلف هذا الانفجار 62 قتيل⁽¹⁾ وإصابة 160 عامل جزائري بجروح متفاوتة الخطورة، ولوحظ أيضا بقايا الجثث تدفعها أمواج الشاطئ⁽²⁾. ولم يتوقف حقد المنظمة المسلحة السرية عند هذا الحد، بل أقدمت عناصرها المختبئة في البنايات المجاورة للميناء، على إنهاء مجزرتهم بإطلاق النار على جرحى الانفجار وعلى المواطنين الذين وفدوا لتقديم يد المساعدة وإسعاف الجرحى⁽³⁾.

وتضاعف النشاط العدواني لمجموعات دلتا الإرهابية بقصف مدفعي استهدف الأحياء الشعبية بالجزائر العاصمة مثل بلكور وحسين داي والقصبة وحي مالكي، وفي العديد من المدن الجزائرية منها قسنطينة وعنابة... الخ، ولم يسلم الأطفال باعة الجرائد في الشوارع من القتل العشوائي بمدينة وهران. وفي النصف الثاني من شهر مارس فقط، سجلت بمدينة الجزائر لوحدها أزيد من 1000 قتيل أوروبي وجزائري، وفي 5 ماي 1962 نفذت منظمة الجيش السري عملية "الليلة الزرقاء" بسلسلة تفجيرات دامت 24 ساعة، وبمجموع 125 عملية تفجير، خلفت خسائر مادية وبشرية معتبرة في صفوف المدنيين العزل، ونفس المأساة عاشتها بقية المدن التي تبعثرت في أحيائها الجثث والجرحى استحال إسعافهم⁽⁴⁾، بينما سُجّلت بمدينة وهران أكبر نسبة من الاعتداءات بين جانفي وجوان 1962، قدر بـ 1252 ضحية منها 358 قتيل و 894 جريح⁽⁵⁾، لدرجة اغتيال بين 10 و 50 جزائريا يوميا رميا بالرصاص من قبل فرق الموت "الكومندوس" بأمر من رائد في البحرية الوطنية الفرنسية، وفرق من المتطوعين الأوروبيين كانت على أتم الاستعداد للانقضاض على العرب، كما تم القضاء على الجرحى بداخل سيارات الاسعاف أو الحماية المدنية أو داخل قاعات العلاج الاستعجالي⁽⁶⁾.

ولم تتوقف همجية المنظمة السرية وعدوانيتها عند هذا الحد، بل أقدمت العناصر المتطرفة في كومندوس دلتا على تهديم المنشآت القاعدية، وحرق الإدارات العمومية، ونهب الأموال من البنوك نكاية في الجزائريين، وتكثيف هجماتها بقذائف

(1) - Anne Marie – Duranton Grabol, *op.cit*, p 297.

(2) - أمحمد يوسف، مصدر سابق، ص 95.

(3) - Yves Courrière, La Guerre d'Algérie, T IV Les feux du désespoir..., *op. cit*, pp 449- 548.

(4) - أمحمد يوسف، مصدر سابق، ص 94-96.

(5) - Duranton Crabol- Anne Marie, *op. cit*, p 148.

(6) - انظر قوائهم في: محمد بن عبودة، مصدر سابق، ص 153، 156، 184.

المورتي العشوائية، وتفجير العبوات الناسفة وتفخيخ السيارات في الأماكن العامة، واغتيال المواطنين عشوائيا رميا بالرصاص حتى تحولت البلاد من جراء ذلك إلى جحيم لا يُطاق. وحتى المدارس والمكتبات ودور الأرشيف لم تسلم من همجيتهم حيث أُلقت مخزونها العلمي، مثلما حدث في مكتبة جامعة الجزائر العريقة⁽¹⁾ التي شبّ بها حريق مهول يوم الخميس 07 جوان 1962 في حدود الساعة منتصف النهار ونصف، إذ انفجرت قنابل فوسفورية وضعت في مكتبة الجامعة وفي مدرجات الكيمياء والعلوم وفي مخبر علم الأرض⁽²⁾، والتهم الحريق ستمائة ألف كتاب ومجلد من كتبها ومخطوطاتها النفيسة فأُتلف هذا الحريق الذي كان يُشاهد على بعد عشرة كيلومترات جزءا هاما من التاريخ الحديث للجزائر⁽³⁾، كما أُلقت الكثير من الوثائق بالعديد من المؤسسات في الجزائر العاصمة خصوصا⁽⁴⁾ وفي العديد من مناطق الوطن.

وزيادة على التدمير الهتمي للبنائات الإدارية والمنشآت الصناعية والمعاهد... الخ، نذكر في نفس السياق إقدام عناصر متطرفة على تخريب أربع مرات آبار إيجلي⁽⁵⁾ في الصحراء

(1)- تُعد هذه البناية من أعرق بنايات التعليم العالي إبان الاحتلال الفرنسي، ويرجع تاريخ تأسيس المكتبة الجامعية إلى سنة 1880 بموجب القانون الصادر في 20 نوفمبر 1879، أرسى القائمون عليها مدارس عليا في الجزائر منها كليات الآداب والحقوق والعلوم والطب المقبل، وكانت مدرسة الطب قد ظهرت منذ الخمسينات فكان لها مكتبتها الخاصة ومنشوراتها وأساتذتها. وفي سنة 1880 شهدت ميلاد المدارس العليا الثلاث إضافة إلى مدرسة الطب لتكون جميعا هي الكليات التي انبت عليها جامعة الجزائر سنة 1909. كان للمكتبة الجامعية ميزانيتها الخاصة سواء في قانون إنشاء المدارس سنة 1879 أو في قانون إنشاء الكليات سنة 1909. انتقلت هذه المكتبة من مكان إلى آخر إلى غاية استقرارها وسط مباني جامعة الجزائر. وكان قد شرع في بناء المكان سنة 1884، ثم انتقلت إليه بعد أربع سنوات (1888) وقد تولى إدارتها مديرون فرنسيون، أولهم بيرسون Pierson الذي لم يبق فيها أكثر من عام، ولكن المدير الذي طال عهده هو لويس باولي Louis Paoli إلى غاية تقاعده (1884 - 1925). ومعروف أن محتويات المكتبة قد تضررت كثيرا بفعل الحريق الذي شبّ بها يوم الخميس 7 جوان 1962، حين عمدت منظمة الجيش السري إلى إضرام النيران في البناية، وفق مخططها الرامي إلى تطبيق سياسة الأرض المحروقة، ولا يعرف في الواقع بالتدقيق عدد الكتب والدوريات والوثائق التي اتلفت تماما أو اتلفت جزئيا. وفي ديسمبر 1962 قامت لجنة دولية برئاسة وزير التربية بحملة لإعادة إعمارها. للمزيد من التفاصيل انظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة 1954-1962...، مرجع سابق، ص 426.

(2)- شريط وثائقي حول الجرائم الثقافية 1830-1962، حريق المكتبة الجامعية أنموذجا، إعداد وإخراج فريدة بسعة، إنتاج وزارة المجاهدين بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للاستقلال.

(3)- علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012، ص 37.

(4)- منها المركز الوطني لأرشيف الهوية الشخصية Le Fichier d'Identité Nationale التابع لمصالح وزارة الداخلية، مقرات معهد الدراسات السياسية ومقرات مصلحة الرسوم الموحدة بشارع شاراس، ومقر البلدية ومركز البريد في الأبيار ومدارس تيليملي ... الخ.

(5)- تُعرف "إيجلي" أيضا بتسمية Edjele أو Edjeleh، وهي منطقة تقع قرب عين أمناس في الجنوب الشرقي الجزائري، بالقرب من الحدود الليبية. اكتشفت فيها أولى الآبار البترولية في جانفي 1956 من قبل شركة التنقيب واستثمار نفط الصحراء (CREPS). وأسفرت التنقيبات الأولية التي أجريت بالمنطقة أنها تشمل على نحو العشرين بئرا، وقُدّرت كمية النفط فيها سنة 1958 بـ 30 مليون طن. وأفصححت الشركات الفرنسية أن سنة 1960 ستشهد الانتهاء من مدّ أنبوب إلى ميناء سخيّة قطره 60 سنتيمتر، وسيمكّن من نقل البترول بكميات أكبر من الكميات التي ينقلها أنبوب حاسي مسعود- تقرت، الذي لا يتعدى قطره 15 سنتيمترا بتدفق يومي يُعادل 600 طن، انظر: المجاهد، عدد 27، 22 جويلية 1958، ص 2. وأيضا:

Rabah MAHIOU, le Pétrole algérien, Editions ENAP, ALGER, 1974, p 11 .

الجزائرية، وهذا الاعتداء يكشف أيضا عن الروح العدائية والتخريبية التي تحرك العمال الفاشيين الذين يشتغلون في حظائر الصحراء الجزائرية، فتطلب اتخاذ تدابير حازمة وعقوبات صارمة ضد هذه العناصر المخربة، وهذا من مشمولات محاكم الأمن العام التي يمتد نفوذها إلى كامل عمالات الجزائر الخمس عشرة طبقا لاتفاقيات إيفيان⁽¹⁾.

ولم تسلم النساء الجزائريات العاملات في بيوت الأوروبيات من اعتداءات كومندوس دلتا، إذ تعرّضن أيضا للقتل بوحشية أثناء توجّههن للعمل في الصباح الباكر لضمان لقمة عيشهن، وأطلقت على هذه العملية اسم "عملية فاطمة"، حيث تعرضت عدة نساء جزائريات للاغتيال بتصويب طلقات الرصاص في الجزء الخلفي من الرقبة، وقد سجّلت عدة اغتيلات في الجزائر العاصمة ووهران، وغالبا ما تتم هذه التصفيات في أوقات مبكرة مثلما حدث بتاريخ 10 و 11 ماي 1962، أي بعد أكثر من شهر ونصف بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار⁽²⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، أن وزارة التسليح والاتصالات العامة كانت تتابع باهتمام نشاط هذا التنظيم الإرهابي، وموقف الحكومة الفرنسية منه التي كانت على علم بتطوّره في الجزائر، وكافة أعضائه وقائمة المنظمات الداعمة له، كما كانت هيئة أركان الحرب بالجزائر العاصمة مُطلعة على تشكيلة أعضاء هيئة أركان المنظمة السرية الإرهابية ومقرات ومخابئ جنرالات الحركة الانقلابية وضباطهم، وتدعيم صفوف حركتهم بتكوين خمسة كتائب من قدماء الحركي، وبعنصر أوروبية ويهودية من الجزائر وإسبانيا، كما تم تجنيد الألمان الفارين من الليف الأجنبي أو المجندين من الخارج لتنفيذ هذه العمليات الإجرامية⁽³⁾.

ونظرا لاستفحال خطر جرائم التنظيمات التي ذهب ضحيتها نخبة من المثقفين والمفكرين والمواطنين العزل، أصدرت قيادة جبهة جيش التحرير الوطنيين توجيهات وأوامر حتى لا يقع المناضلون والمواطنون في فخ الاستفزازات نذكر منها:

- تكليف الفدائيين برصد أعضاء المنظمة السرية المتطرفين وتصفيتهم.
- شن هجومات خاطفة ضد مواقع تركزهم.
- تخريب بعض الشركات الفرنسية التي يتخذها أفراد المنظمة السرية منفذا للتسرّب إلى الأحياء الشعبية.
- مراقبة الدخول والخروج إلى أحياء المدن الأوروبية ليلا نهارا.

(1) - المجاهد، عدد 120، 30 أبريل 1962، ص 3.

(2) - Djillali Hadjebi, **Le prix de la liberté**, éditions Dahlab, 2019, pp 83-84.

(3) - انظر تفاصيل التقرير الاستخباراتي حول هذه القضية في نشرة الاستخبارات والتوثيق Bulletin de renseignement et de documentation الصادرة عن وزارة التسليح والعلاقات العامة Ministère de l'armement et de liaison Générales (MALG) الصادر خلال الأسبوع الممتد من 7 أكتوبر 1961 إلى 13 أكتوبر 1961، أُرسِل إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 14 أكتوبر 1961 نشرت كاملة في: محمد دباح، المنظمة المسلحة السرية واستقلال الجزائر OAS، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 442.

- حماية العمال الجزائريين ومنح رخص مرور قصيرة المدى مع تكثيف حواجز المراقبة بصفة دائمة.
- مصادرة أسلحة المعمّرين وغلق الأماكن العامة التي يرتادها أعضاء المنظمة السرية الارهابية.
- تبليغ السكان بعدم الرد على الاستفزازات والتزام الهدوء.
- شن حملة إعلامية مضادة بتوزيع المنشورات وعبر الصحافة المكتوبة وفي الإذاعة والتنديد بأعمالها الإجرامية⁽¹⁾.
- ولم تنته فظائع المنظمة السرية المسلّحة إلا بعد حملة الاعتقالات التي طالت كبار قادتها⁽²⁾ وفرار أغلب مسؤوليها إلى الخارج.

(1) - مسعود ديلبي ، مرجع سابق، ص ص 50-52.

(2) - بعد اعتقال جوهو أُلقي القبض على ديغلدر Delgueder قائد فرقة كومندوس دالتا في حي تيليملي بالجزائر العاصمة خلال محاولة عبور حاجز أمني رفقة جاك أشارد Jacques Achard (نائب محافظ الجزائر سابقا) المسؤول عن العمليات لفرع منظمة الجيش السري بباب الوادي. ونُفذ فيه حكم الإعدام في 6 جويلية 1962 رميا بالرصاص بأربع طلقات لكنه لفظ أنفاسه بصعوبة. انظر: امحمد يوسف، مصدر سابق، ص 97.

الباب الثالث

تكثيف الوسائل الردعية والرقابية

الفصل الأول

1- تطويق الحدود بالعوازل الشائكة والمعارك

1-1 - خط موريس

1-2 - خط شال

1-3 - إنشاء المناطق المحرمة على الحدود الشرقية

1-4 - تكثيف معارك الحدود الشرقية

إن الدارس للاستراتيجية الاستعمارية الفرنسية المنتهجة للقضاء على الثورة الجزائرية، يُدرك مدى تواطؤ السياسيين مع العسكريين للحفاظ على "الجزائر الفرنسية" بأخطر الوسائل الحربية، حيث حُوّلت الجزائر إلى مخبر حقيقي لكل التجارب العسكرية وميدان لكل ما انتهى إليه الفكر الاستعماري بغية عزل الثورة الجزائرية عن العالم الخارجي، بمنع المدد المادي والمعنوي عنها، واستخدام مختلف الوسائل الحربية البرية والبحرية والجوية، وأخطر من ذلك استعمال الأسلحة المحظورة دولياً، بالإضافة إلى استغلال كافة وسائل الدعاية الإعلامية في التمهدة الحربية للنيل من سمعة الثورة والثوار مثلما سنوضحه.

وفي مقدمة هذه الوسائل، إقامة الحواجز على طول الحدود المشتركة مع القطرين التونسي والمغربي، باعتبارهما الممرين الحيويين المنفتحين على الأقطار العربية والأسيوية والأوربية الذي يأتي عن طريقهما كل أنواع الدعم اللوجستيكي لجيش التحرير الوطني. لكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما دواعي اعتماد الحكومة الفرنسية المشروع التطويقي للحدود الشرقية والغربية؟ هل هي استراتيجية جديدة وتكميلية للمخططات الاستعمارية السابقة لخنق الثورة الجزائرية وعزلها عن جيرانها والعالم الخارجي فقط؟ أم أنه اعتراف رسمي بقوة جيش التحرير الوطني وإخفاق الاستراتيجية العسكرية في وأد الثورة والقضاء على مقاتليها؟

1-1- خط موريس:

كما هو معلوم استاء القادة العسكريون وتذمروا من انتصارات جيش التحرير الوطني الذائعة الصيت التي واكبت الثورة التحريرية منذ سنتها الأولى خاصة على الحدود الشرقية وبدعم من الثوار التونسيين⁽¹⁾، حيث اعترفوا في إحدى تقاريرهم بالدور الخطير الذي تلعبه تونس بعد تحوّل أراضيها إلى قواعد لوجستيكية لتموين النشاط المسلّح على الحدود الجزائرية، زيادة على استفحال ظاهرة تهريب الأسلحة⁽²⁾، ومختلف أشكال الدعم الذي يتلقاه الثوار من التونسيين، من حيث تهيئة أماكن آمنة للإيواء وتدريب المقاتلين⁽³⁾، مما ساعد على استئناف

(1) - شهدت الفترة الممتدة من نوفمبر 1954 وطيلة عام 1955 مظاهر عديدة للتضامن مع الثورة الجزائرية باشتراك المقاومين التونسيين والجزائريين في جبهة موحدة خاضت معارك مشتركة ضد جنود الاحتلال في كل من جبال تطاوين بالجنوب الشرقي التونسي إلى جبال قفصة والنمامشة وسوق أهراس والقصرين وخمير وعلى كامل الحدود التونسية الجزائرية. للمزيد من التفاصيل انظر: عميرة عليّة صغّير، جيش التحرير الوطني الجزائري بتونس، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني.....، مرجع سابق، ص ص 180-181.

(2) - ISHMN, SHAT, Fiche de renseignement concernant le trafic d'armes et de personnels datée le 23 Aout 1956, Carton 2 H 398, Bobine S 523, Folio 33.

(3) - كان أكبر مركز للمقاتلين الجزائريين والتونسيين بجبال منطقة قفصة والجريد وشريط المناجم، حيث تمّ تنسيق الكفاح مع مجاهدي منطقة وادي سوف. وكان التنظيم العسكري في قطاع قفصة مدعّم من طرف منظمة سرية تدعى "السيّف الأسود" مهمتها الدعاية للمقاومة وجمع الأموال والمعلومات. كان الجزائريون بقيادة محمد العربي بن عمر الصوفي، أما التونسيون فكانوا بقيادة الطاهر بن الأخضر الغريبي من نقطة. للمزيد من التفاصيل:

Amira Aleya Sghaier, « les tunisiens et la révolution algérienne 1954-1958, in Acte du 1er Acte du 1er congrès du forum d'histoire contemporaine sur : méthodologie de l'histoire des mouvements nationaux au=

المعارك والمناوشات مع جيش الاحتلال بعدة مناطق حدودية تونسية المشتركة مع التراب الجزائري⁽¹⁾، كما شكّلت الممرات الحدودية المغربية المشتركة مع الجزائر أيضا خطرا على السلطات الاستعمارية بسبب تسريب الأسلحة إلى التراب الجزائري بمساعدة الملك المغربي⁽²⁾.

ولوضع حدّ لظاهرة تهريب الأسلحة على طول الحدود الشرقية، شرعت سلطات الاحتلال في البحث عن أنجع المخططات والوسائل لقطع كل أشكال اتصالات الثوار بالخارج وبالأخص تونس التي تُجلب عبر ممراتها الأسلحة والذخيرة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية، فقرّرت طويق الحدود بإقامة خطي موريس وشال وتكثيف الحراسة عليهما، وهي المهام الإضافية التي كُلفت بها القوات العسكرية⁽³⁾ بالإضافة إلى مهام أخرى أوضحتها إحدى التقارير العسكرية بـ "ضمان مناعة السدود وعدم اختراقها، وتدمير العصابات المتمردة في الداخل وهو من اختصاص وحدات القطاع (الاستعلاماتية)، لتحقيق "التهدئة"⁽⁴⁾.

سبقت عمليات إقامة السدود الشائكة والمكهربة على طول الحدود الشرقية والغربية للجزائر بالاستعجال في تهيئة الأرضية باقتلاع الأشجار والأعشاب الكثيفة⁽⁵⁾، وتم الاستعانة بأكبر الشركات الفرنسية ذات خبرة في إنتاج عدة أنواع من المواد الكيماوية المساعدة على إتلاف الغطاء النباتي بصفة نهائية. وأولى هذه الشركات المنتجة لهذه المواد السامة، نذكر شركة SEPPIC الواقع مقرها بباريس، كانت تتمتع بخبرة تقنية عالية في إنتاج مادة "مونيرون Monuron"⁽⁶⁾.

ولقد أوفدت مستشار تقني إلى عين المكان وأجرت تجربتها على الأرض وأظهرت فعاليتها، بعدها وقع التنسيق مع مديرية العتاد الفرنسية Direction de Matériel ومديرية الأشغال العمومية المتمركزة بمدينة قسنطينة Direction de travaux، وتكفلت المديرية الأولى بتجهيز الشحنة الأولى من المادة الكيماوية، مجموعها 27.5 طن خلال أوت وسبتمبر 1956 وسلمتها إلى قيادة الناحية العاشرة المشرفة على التنفيذ، بينما تكفلت المديرية الثانية بتسليم العتاد المتمثل في مجموعة 20 قاطرة remorques ذات مارج brasseur سعته 600 لتر، كما زودتها بـ 200 جهاز محمول سعته 12.5 لتر ونصف، لاستعمالهم في رش المواد الكيماوية، واستلمت دفعات أخرى من المواد الكيماوية في مدينة عنابة في 24 أوت 1957 وتم استلام ما تبقى من

=Maghreb, publications de la fondation Temimi pour la recherche scientifique et de l'information (FTRSI) , Zaghouan, septembre 1998, p 117.

(1) - Général Massu, **La vraie bataille d'Alger**, Editions du Rocher, 1971, France, p 75.

(2) - Benjamin Stora, **Le Maroc et les débuts de la guerre d'Algérie 1953-1954** », in Jean Charles Jauffret, Militaire et guérilla..., **op.cit**, p 283 .

(3) - Général Massu, **op. cit**, p , p 75.

(4) - SHAT, 1H 1600/Dossier N°2 Documentation sur la contribution de l'armée à l'œuvre de pacification (Moyens sereins et marine) (1954- 1960).

(5) - A.N.O.M, Boite N09336/25/1: Fiche sur le Barrage de la Frontière Algero-Tunisienne, p 2.

(6) - يوسف منصورية، دراسات وأبحاث، مرجع سابق، ص 369.

هذه المواد يوم 5 سبتمبر من نفس السنة⁽¹⁾، وما هو مؤكّد أن استعمال الأجهزة للرش كانت تتم بسواعد الجزائريين تحت قيادة صف ضابط متخصص⁽²⁾.

شرعت السلطات العسكرية في إقامة هذا الحاجر الحدودي الشائك والمكهرب والملغم طبقا لتعليمات وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس André Maurice⁽³⁾ الذي أشرف على إنجاز هذا المخطّط وحمل اسمه وخصّه باهتمام بالغ وخاص⁽⁴⁾ منذ إصداره قرار مؤرخ في 26 جوان 1957 للشروع في تنفيذه بعد إخضاعه للدراسة واستقدام فريق الإنجاز متخصص من تونس، مع توفير كافة الوسائل المادية للإسراع في وتيرة الأشغال واستقدام قوات عسكرية معتبرة من المغرب منها الكتيبة المدرّعة (Régiment blindé)، كتيبة مشاة (Bataillon d'infanterie) ومجموعة المدفعية (Groupe D'artillerie) لحراسة القائمين على إنجاز الأشغال والسدود بعد الانتهاء من إنجازها⁽⁵⁾.

واقترء بالخط الدفاعي الذي سبق إنشاؤه قبل هذا التاريخ على الحدود الجزائرية المغربية⁽⁶⁾، أسندت عملية الاشراف على إنجاز هذه الخطوط الشائكة والمكهربة إلى وحدات الهندسة العسكرية لكن بسواعد الجزائريين منهم المدنيين تحت رقابة مشدّدة ومقابل أثمان

(1) - يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث، مرجع سابق، ص ص 369-370.

(2) - مجموعة باحثين، الأسلاك الشائكة وحقوق الأنغام، سلسلة مشاريع البحث الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص 28.

(3) - أندري موريس André Maurice من مواليد 11 أكتوبر 1900 بـ "نانت" الفرنسية، مقال في الأشغال العمومية، جند سنة 1939 وسجن خلال فترة الاحتلال النازي لفرنسا، وعيّن عضوا في الجمعية الوطنية إلى غاية 1958، ثم نائب كاتب دولة ثم كاتباً للتعليم التقني ثم كاتب دولة للشبيبة والرياضة سنة 1951، عيّن سنة 1950 وزيرا للتربية الوطنية لفترة قصيرة. شغل بعد ذلك عدة وظائف منها وزير التجارة البحرية سنة 1952 في حكومة إدغار فور Edgar Faure وزير الأشغال العمومية ثم وزير النقل والسياحة سنة 1953 فوزير للتجارة سنة 1956، وأخيرا وزيرا للدفاع الفرنسي والقوات المسلّحة من 14 جوان إلى غاية 5 نوفمبر 1957 في حكومة بورجيس مونوري، اشتهر خلالها بإقامة الأسلاك الشائكة على طول الحدود الجزائرية التونسية التي حملت اسمه. وهو من دعاة الجزائر الفرنسية. توفي في جانفي 1990. للمزيد من التفاصيل انظر: Jean Louis Gérard, *op.cit*, p 147.

(4) - خصّ أندري موريس هذا الخط الشائك والمكهرب باهتمام بالغ وعناية خاصة، وباعتباره مقاولا في الأشغال العامة وصاحب مؤسسة الأسلاك الشائكة حقق من وراء هذا الإنجاز منفعتين، أولاها تتمثل في الحصول على صفقة مالية لحسابه الخاص لأن مؤسسته هي التي كانت تقوم بتوفير الأسلاك الشائكة لإنجاز الحواجز المكهربة، كما سبق توفيرها من قبل أثناء الحرب العالمية الثانية حيث باعها للألمان، كما زوّد الجيش الفرنسي بهذه الوسيلة الجهنمية للقضاء على الثورة. وقد استدعي إلى المجلس الوطني لمسائلته من قبل الشيوعيين بشأن هذه الصفقة المالية. للاستزادة أكثر انظر: محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 385. وأيضا: محمد الميلي، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 45.

(5) - SHAT 1H2035, Dossier NO 1, Historique des barrages de la frontière de l'Est- Décision des buts à atteindre en Algérie, datée du 28 juin 1959, p 2.

(6) - إن صاحب فكرة مشروع خط موريس هو الجنرال ريمون بيدرون Raymond Pédrón القائد العسكري للقطاع الوهراني، ولقيت دعما من الجنرال هنري لوريلو Henri Lorillot في صيف 1956 الذي أوضح نجاحها في عزل جيش التحرير الوطني عن القواعد الخلفية للثورة المتواجدة في التراب المغربي، وعليه شرعت الإدارة العسكرية الاستعمارية عمليا في غلق الحدود الغربية بعد أن بلغتها تقارير عن نشاط مراكز الثورة العديدة في المغرب عن طريق جواسيسها ومصالحها الاستخباراتية. وكان الغرض من هذه العملية الحيلولة دون عبور عناصر جيش التحرير الوطني إلى تراب الولاية الخامسة وقطع الإمداد بالأسلحة. انظر: عبد المجيد بوجلة، مرجع سابق، ص 298.

زهيدة⁽¹⁾. ولقد أُقيم خط موريس المكهرب انطلاقاً من البحر شمالاً إلى غاية مرسط، وبعدها أتم خلفاؤه توسيعه حيث وصل إلى غاية شط الغرسة، جنوب نقرين⁽²⁾، وتم تعزيزه بمختلف أجهزة المراقبة وأفواج سلاح المدفعية والرادارات من نوع A.N.M.P.Q 10 يغطي مسافة تمتد على بعد 10 إلى 15 كلم⁽³⁾ وعن فعالية هذه الوسائل الرقابية ورد في تقرير هيئة لأركان مؤرخ في 10 أكتوبر 1957 مايلى: "سمحت هذه الوسائل بالاقتصاد الفعّال في القوى العسكرية العاملة، واستخدام الوسائل التي يمكن تكييفها مع مهمة المجموعة"⁽⁴⁾.

لم يكتف القادة العسكريون باستعمال الأسلاك الشائكة المزودة بالتيار الكهربائي العالي طاقته بين 5000 و7000 فولت، بل عزّزوا حراسها بالأغام مُضيئة توضع في كل 20 متر⁽⁵⁾، وتلغيمها بزرع مساحات شاسعة من الألغام المضادة للأشخاص Mines anti-personnels والمتفجرة Mines anti-personnels bondissantes⁽⁶⁾ ما يعادل 130.000 لغم تم زرعه من مجموع 900.00 لغم تقرّر زرعه في بدايات الانجاز، وإحاطتها برقابة مشدّدة بإقامة 55 مركز و 18 برج مراقبة يتمركز فيها 1300 رجل من أجل ضمان الرقابة بأحدث الوسائل الكهربائية والالكترونية والإنذار المبكر⁽⁷⁾، وتدعيمها أيضاً بأجهزة التنصت والأشعة الحمراء والأضواء الكاشفة وسلاح الإشارة، والرقابة الاستخباراتية (الجوسسة)، وتكوين فرق المدفعية الرادارية، مهمتها التدخل السريع عند اكتشاف هدف مشبوه فتقوم بتمشيطها السريع وقصفها بقذائف المدفعية⁽⁸⁾.

وبعد الانتهاء من عملية إنجاز السد الشائك والمكهرب، أسند الجنرال صالان مهمة قيادة الجيوش الفرنسية المتمركزة على الحدود الشرقية ومراقبة السد الشائك المكهرب إلى الجنرال بول فانوكسم Paul Vanuxem⁽⁹⁾ قائد منطقة الشرق القسنطيني، ووضعت تحت تصرفه خمس

(1) - خلال شروع قيادة الجيش الفرنسي في إنجاز السد الشائك على الحدود الشرقية بسواعد الجزائريين، باشرت قيادة الثورة في تحرياتها وخلال استجوابها لسكان الحدود، استفسر هؤلاء عما إذا كان عليهم الانصياع لأوامر الجيش الفرنسي والمساعدة في إقامة السد الشائك، فلم يعترض المسؤولون العسكريين على ذلك قائلين لهم " عليكم بالعمل وادفعوا لنا نصيباً من ثمار أموالكم، فنحن بأمس الحاجة إلى موارد مالية ". انظر: Mohamed Harbi, *Le F.L.N Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962)*, 2^{ème} édition, les éditions J.A, 1985, pp 213-214.

(2) - جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 47.

(3) - A.N.O.M, Boite N09336/25/1, Barrage Frontière Est ,Réseau d'Obstacles et chaines radar Bone-El Malabiod.

(4) - SHAT 1H2035, Dossier N° 1, Historique des barrages de la frontière de l'Est, Fiche concernant la réalisation du barrage de la Frontière Algéro - tunisienne , p 23 .

(5) - A.N.O.M, Boite N° 9336/25/Dossier 1, Devis des Moyens Nécessaires Prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir El Ater.

(6) - A.N.O.M, Boite N° 93/2239: Fiche Technique relative a la liaison entre Mine A.P, Bondissantes U.S. et Mines Encriers.

(7) - A.N.O.M, Boite No9336/25/Dossier 1: Fiche sur le Barrage de la Frontière Algero-Tunisienne, p 2.

(8) - مجموعة باحثين، الأسلاك الشائكة...، مرجع سابق، ص ص 51-56، 104 .

(9) - بول فانوكسم Paul Vanuxem من مواليد 22 جويلية 1904 أوفدته سلطات بلاده إلى الجزائر بصفته قائدا نائبا للجنرال بارلانج على الشؤون العسكرية بمنطقة الأوراس، ثم بالقطاع الشرقي القسنطيني. واجه خلالها أكثر من عشرين فيلقا تحت قيادة بوسالم عبد الرحمن (المنطقة الشمالية) وبن ديدى صالح المدعو (سوفي) بالمنطقة الجنوبية. رُقي إلى رتبة جنرال بتاريخ 1 جانفي 1958، وفي 6=

مجموعات من المظليين مهمتها مطاردة المجاهدين المتسللين عبر الحدود، وتمشيط المناطق الواقعة بين منطقة جبل مجردة شمالا ومنطقة مسكانة⁽¹⁾. وتدعيما لهذه الحراسة تم تحويل القوات الفرنسية المتمركزة في تونس إلى الحدود التونسية امتثالاً للقرار الذي أصدرته اللجنة الوزارية المكلفة بشؤون شمال افريقيا⁽²⁾.

وبالرغم من العلم المسبق بإنجاز خط موريس بسواعد الجزائريين إما إراديا مقابل تحقيق مكسب مادي⁽³⁾، أو بضغط من السلطات العسكرية التي اقتادت الأسرى إلى ورشات الانجاز⁽⁴⁾، إلا أن قيادة الثورة لم تشرع في دراسته إلا في مستهل جويلية 1958 وتحديد مواقعه، حيث قدّمت مصالح وزارة العلاقات والاتصالات الجزائرية سنة 1959 دراسة شاملة حول هذا الإنجاز افتتحت بامتداده الجغرافي بدءا من شرق الوادي الكبير إلى أقصى نقطة وصلت إليها الأشغال وهي نقرين ومنها إلى باقي المواقع حسب خريطة الإنجاز التي شرع في تصميمها ابتداء من خريف 1958، كما شمل هذا التقرير تفاصيل تجهيزات الرقابة الكهربائية التي سخرتها السلطات العسكرية ومراكز وأبراج المراقبة لحراسة الأسلاك الشائكة⁽⁵⁾.

ومع تطوير تقنيات بناء خط موريس وتعزيزه بخط شال، تضاعف الخطر على المجاهدين إذ أضحي مانعا حقيقيا يحول دون تزوّد الثورة بالأسلحة، وبالتالي عزل قيادات الولايات الداخلية عن قواعد التموين والتسليح⁽⁶⁾. واستشهد عدد معتبر من جنود قوافل التسليح نذكر منها على سبيل التوضيح، هلاك قافلة من مائة وأربعة مجاهدا توجّهت من الولاية الرابعة نحو الحدود الشرقية لم ينج منها إلا اثنان فقط⁽⁷⁾. ونظرا لهذا الوضع الخطير عاش الثوار اختناقا حقيقيا لانعدام الأسلحة وقلة الامكانيات والخبرة لاجتيازه التي كانت سببا في تقديرنا لتلك الانتقادات التي وجهت للمناضل

=ديسمبر من نفس السنة عين قائدا عاما للقوات الفرنسية بألمانيا، وأُعفي من مهامه في جوان 1961، وتمّ اعتقاله في سبتمبر 1961 بتهمة التآمر ضد أمن الدولة، ثم أفرج عنه في 7 سبتمبر 1963 بعد عامين من الاعتقال. للمزيد من التفاصيل انظر: Jean – louis Brahim LAHRECHE, **les déserteurs espions**, imprimerie El Maaref, Gérard, **op. cit**, pp 195- 196. Annaba, 2007, p 14.

- (1) - مجموعة باحثين، الأسلاك الشائكة...، مرجع سابق، ص ص 75-76.
- (2) - SHAT 1H2448 , Dossier N° 1, Rapport sur le moral des commandements supérieurs des troupes de Tunisie 1955-1956, p 1 .
- (3) - حسين بن معلم، حرب التحرير الوطنية (مذكرات)، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، ج 1، دار القصبة للنشر، 2014، ص ص 215-216.
- (4) - م. و. للأرشيف: و.م. و. ث. ج، ديسمبر 1959/جانفي 1960، تقرير الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول خط موريس، علبة مصوّرة، رقم: C004 .
- (5) - تحتفظ مصلحة التوثيق والأرشيف بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بتصاميم السدود الشائكة والمكهربة على الحدود الشرقية والحدود الغربية (24 خريطة)، نُشرت البعض منها في أشغال الملتقى الوطني حول الأسلاك الشائكة والألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998، ص ص 255-267.
- (6) - الشاذلي بن جديد، مذكرات، ج 1: ملامح حياة 1929-1979، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، 2011، ص 120.
- (7) - يوسف الخطيب، "أضواء على أهم أحداث الثورة التحريرية"، مجلة أول نوفمبر، العددان 108/109، سبتمبر- أكتوبر 1989، ص 34.

كريم بلقاسم خلال اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في فيفري 1958 وضرورة الاسراع لإيجاد الحل الكفيل بتزويد الولايات الداخلية بالذخيرة والسلاح لمواجهة القوات الاستعمارية، حيث ألحّت الأصوات المنتقدة على ضرورة القيام بأي شيء لتوقيف إنجاز خط موريس، "لأن هذا المانع سيصير قريباً غير قابل للاختراق، ولا يبقى وقتذاك إلا وضع السلاح".⁽¹⁾

1-2 - خط شال:

ضماناً لأمن ومناعة الخطوط الدفاعية الداخلية والحدودية خاصة لمنع الثوار من التسلّل عبر منافذ وممرات حدودية إلى التراب الجزائري في أي اتجاه يرغبون الوصول إليه⁽²⁾، خاصة شمال سوق أهراس وجبال إيدوغ شرق عنابة ومنطقة جنوب تبسة وجبال النمامشة والأوراس⁽³⁾، أقامت السلطات العسكرية خط دفاعي ثاني حمل اسم الجنرال موريس شال وهو أخطر من الخط الأول، أقيم خلف الخط الأول من الناحية الشرقية لتدعيمه، حيث امتد عبر الشريط الحدودي من القالة حتى نقرين بوادي سوف، مارا من باب البحر وعين العسل والطارف والعيون وبوحجار وسوق أهراس وتاوردة إلى وادي سوف، وبإنجازه جعلت المنطقة الواقعة بين الخطين منطقة محرّمة⁽⁴⁾.

وبعد أن استلم شال مهامه بثلاثة أيام، صرّح في أولى تعليماته التي أصدرها إلى المسؤولين العسكريين في الجزائر بما يلي: "إن الهدف من التعليمات والإجراءات التي سيأمر باتخاذها هو إعادة كافة السكان إلى رقابتنا... وأن الوسائل التي سوف تُستخدم لذلك هي مواصلة العمل على انسداد الحدود وفعالية الحواجز وتدمير التنظيم السياسي والإداري للخصم ومطاردة عصابات جبهة التحرير الوطني"⁽⁵⁾. ولقد شرعت السلطات العسكرية في دراسة تقنية لإنجاز الخط الحدودي المكهرب شال في جويلية 1958، وبدأت أشغال إنجازه في خريف من نفس السنة واستكمل بناؤه سنة 1959، وقد امتد هو الآخر من الشمال إلى الجنوب على غرار خط موريس، حيث يقترب منه حيناً، ويبتعد عنه حيناً آخر، تبعاً لأهمية المواقع والمناطق⁽⁶⁾.

شكّل خط شال جهازاً دفاعياً متكاملاً، يضم شبكة من التحصينات على طول امتداده، مُحاطة بالأسلاك الشائكة والمكهربة بضغط عال جداً، وبحقول للألغام عرضها خمسون متراً أطلق

(1) - Amar Hamdani, **Krim Belkacem, Le lion du djebel**, Editions Bouchene, Alger, 1994, p 208.

(2) - Commission Française d'histoire militaire, **La défense des frontières , Les barrages algéro -marocain et algéro-tunisien 1956-1962**, Editeur Vincennes , 1997.

(3) - Charles Ailleret, **Général du contingent en Algérie 1960- 1962**, Editions Grasset, Fasquelle, Paris, 1998, p 23.

(4) - انظر شهادة المجاهد / الملازم نوارزاد (من مواليد 1930 انضم إلى صفوف جيش التحرير الوطني عام 1955 في ندوة نشطها الصحفي علي العياشي حول كيفية مجابهة العدو في الحدود الشرقية، نشرت في **مجلة أول نوفمبر**، عدد 88- 98، نوفمبر - ديسمبر 1988، ص 32.

(5) - Claude Paillat, **Vingt ans qui déchirèrent la France - T 2, la liquidation (1954- 1962)**, Editions Robert Laffont, Paris, 1972, p 506.

(6) - امتدت المسافة بين الخطين من 5 كلم إلى 40 كلم، انطلقت أشغال خط شال شرق وغرب القالة ليمر برمل السوق، عين العسل، الطارف، توستان، بوحجار وسوق أهراس، ولكن قبل سوق أهراس بحوالي 2 كلم وعند وادي الجدرية ينطلق باتجاه حمام تاسة، ثم يتجه شرق الطريق الرابط بين تاوردة وسوق أهراس، وعند الكيلومتر الثامن والعشرين يتحوّل الخط باتجاه جبل سيدو أحمد، إلى غاية وادي سوف جنوب مدينة تبسة. انظر: جمال قندل، مرجع سابق، ص 90.

عليها الثوار اسم "حدائق جهنم"⁽¹⁾، لمنع تسلل المتطوعين والتحاقهم بصفوف جيش التحرير الوطني وكذلك أعوان الاتصال من الداخل واتجاههم من الشرق إلى الغرب، وللحيلولة دون تمرير قوافل الأسلحة والذخائر والمعدات الحربية⁽²⁾.

دُعِمَت الأسلاك الشائكة بخنادق محصنة بالإسمنت وحولها المراكز العسكرية لضمان الأمن والحماية للقائمين على حراستها⁽³⁾. وتستفيد كل هذه الموانع بحراسة أرضية مشددة بواسطة المصفحات الخفيفة والثقيلة، ومراقبة جوّية مستمرة، فضلا عن شبكة الرдарات المتطورة يقول عنها أحد المجاهدين "أن رادارا واحدا أجدى من 1000 حارس"⁽⁴⁾. أما القوات المجنّدة لتكثيف الحراسة على طول الخطوط الشائكة والمكهربة بالحدود الجزائرية التونسية أوضحها العقيد بيار بوشو Pierre BUCHOUD⁽⁵⁾ في مايلي:

(1) - في مقدمة الخط، وُضعت أربع كتائب: الكتيبة الثالثة للمشاة، ونصف الكتيبة الأولى للقناصة، والكتيبة 153 للمشاة الآلية، وهي مكلفة بتغطية الخط الشائك المكهرب وبالاغتراف الأولي.

(2) - وعلى الخط، وُضعت ست كتائب مدرّعة مكلفة بالتعقّب.

(3) - وخلف الخط، سُخّرت ست كتائب أخرى لاحتلال كل مساحة الخط الشائك المكهرب في شكل يشبه خيوط العنكبوت التي يسقط الثوار في شباكها.

(4) - بالإضافة إلى هذه التعزيزات المتحركة، تم وضع خمس كتائب للمظليين على المحاور الكبرى للخط الشائك المكهرب التي يتسلّل منها عناصر جيش التحرير الوطني⁽⁶⁾.

(5) - إقامة مراكز للمراقبة على طول الحزام الحدودي، وتخصيص أماكن للأسلحة أين يرتكز احتياطي القوات المتحركة للمراقبة الدائمة، تسهر على مراقبتها حامية عسكرية بصفة دائمة، وتسمح بخروج أقصى عدد من القوات العسكرية في عمليات تمشيطية لمطاردة قوافل التسليح⁽⁷⁾.

(6) - وضع تحت تصرف قادة كتائب المظليين إمكانيات لوجستكية هائلة، "تعمل على توفير أقصى سرعة للتدخل منها: طائرات هيلوكبتر، وأجهزة اتصال، وشاحنات ونقاط للتصليح

(1) - Amar Boudjellal, **op. cit**, pp 58- 59 .

(2) - Charles Ailleret, **op. cit**, p 23.

(3) - جمال قندل، مرجع سابق، ص 91.

(4) - Amar boudjellal, **op.cit**, p 59 .

(5) - بيار بوشو Pierre BUCHOUD خريج المدرسة العسكرية سان سير، عقيد وقائد الكتيبة التاسعة للمظليين منذ 1956، تولى قيادة القطاع العسكري (القالة). تعرّض لمتابعة السلطات العسكرية بعد انضمامه للحركة الانقلابية ضد الجنرال ديغول عام 1961، بعدها تم تبرئته من قبل المحكمة العسكرية بباريس بتاريخ 26 جويلية 1961، بعدها تم تعيينه مسؤولا على "الاستعلامات العملياتية" للمنظمة العسكرية السرية. انظر: Jean louis Gérard, **op. cit**, p 53.

(6) - Henri Le Mire, Histoire militaire..., **op. cit**, p 200.

(7) - ISHMN, S.H.A.T, Bobine S 437, carton 2H 237 , dossier 1, Note de service N° :323 /DMC/ 3 /OPS du 29.1.1957 : fortifications Frontière Algéro- Tunisienne, émanant du Général Redon, Cdt. La division de l'infanterie Motorisé et la Zone Est Constantine , non folioté.

والتموين، وتمكينهم من استخدام كل شبكات الاتصالات والاستخبارات التي كانت لا تزال قيد التجربة، للاستعلام عن نشاطات "الخصم"⁽¹⁾.

أما على الحدود الغربية للوطن، امتدت السدود الشائكة من المدينة الساحلية بورساي Port Say (مرسى بن مهيدي) أقصى نقطة على الحدود مع المغرب إلى إيغلي Igly جنوبا القريبة من كولومب بشار Colomb Bechar ويبلغ طول الخط 700 كلم على شطرين، شطر بين بورساي وبويي Bouihi وشر آخر يمتد من بويي نحو بشار، ليبعد تدريجيا عن الحدود بما يزيد عن 100 كلم وعندما يصل إلى مدينة المشرية فإنه يوازي خط السكة الحديدية⁽²⁾.

واعتمدت قيادة الجيش الفرنسي على تقنيات حديثة في إقامة خط شال المختلف الأشكال والقياسات وحفرت به الخنادق وزودته بمختلف وسائل الفتك بالأشخاص والحيوانات والمعدات الحربية عند محاولات اختراقها، من ضغط كهربائي عالي بلغت شدته 30.000 فولط، والألغام الأمريكية الصنع المضادة للأشخاص Mines anti-personnells نموذج 1951 تحت تسمية (MI AP IPM51) والألغام الوثابة المتفجرة Mines anti-personnells bondissantes أمريكية الصنع صغيرة الحجم سمكها 70 مم وطولها 60 مم المعروفة بشكلها الشبيه بالفطريات (champignons). ولحراسها أقيمت بها أبراج المراقبة العسكرية ودوريات تفقدية ليلا ونهارا، ونصبت أجهزة ردارات المراقبة (أجهزة التنصت) المدعمة بالمدفعية وحواجر المراقبة بالأشعة تحت الحمراء والأضواء الكاشفة، زيادة على الرقابة الاستخباراتية عن طريق الجواله (Nomadisation)⁽³⁾.

وأقيمت بالسد المكهرب آليات للرقابة الدائمة منها مراكز ومحطات مجهزة بوسائل التنصت والإرسال لتنبيه الطيران الحربي⁽⁴⁾ بمختلف أنواعه الطائرات الاستكشافية والطائرات المروحية الاستطلاعية Morane -Broussard- Piper - T6- B26، هُيئت لها مدرجات للإقلاع الفوري كلما استدعت الضرورة إلى ذلك⁽⁵⁾، وأقيمت على طول السد أيضا مواقع لتمرکز كومندو الصدام وقوات مختلفة لدعم الحراسة، قوامها مجموعات بشرية متنقلة نهارا وليلا مدعمة بالمدرعات الثقيلة على طول الخط، ونظرا لتضاعف المحاولات المتكررة لاجتيازه استقدمت السلطات العسكرية أيضا قوات إضافية وكثفت الحراسة الجوية لرصد قوافل التسليح بأقصى الجنوب ابتداء من بوغانان بجيرفيل Gerville⁽⁶⁾. وتسببت هذه الرقابة المشددة في صعوبة اختراقها مثلما ورد في احدى التقارير حول الوضعية العسكرية لسنة 1959

(1) - ISHMN, S.H.A.T, Bobine S 437, **op. cit.**

(2) - مجموعة باحثين، الأسلاك الشائكة.....، مرجع سابق، ص 36.

(3) - نفسه، ص ص 117-120.

(4) - Raoul Salan, **op. cit.**, p 65.

(5) - ISHMN, Fiche de renseignement concernant la surveillance de la Frontière algéro tunisienne datée le 23 Aout 1956, Carton 2H 398, Bobine S 523, Folio 33. p 1.

(6) - **ibid**, p 2.

و 1960 التي أكدت "صعوبة اجتيازها وفشل مخططات بومدين⁽¹⁾ لاختراقها، فمن مجموع 20.000 مقاتل المتمركزين في الخارج ، لم يتمكن من عبورها سوى مئات من الجنود خلال ستة أشهر... مما تسبب في تدهور ملحوظ للقدرات العسكرية للثورة ما بين السدين إذ خسر الخصم حوالي 38.000 رجل عام 1959. وعلاوة على ذلك واجه صعوبات كبيرة لتعويض الإطارات إذ تم القضاء على 40 % منهم خلال ستة أشهر الأخيرة بمعدل 75 قائد تم تصفيته⁽²⁾. وبالرغم من الخسائر المعتبرة في العتاد الحربي أيضا، فمن مجموع 13000 قطعة سلاح في فاتح جانفي 1959 انخفضت إلى 9000 في 31 ديسمبر 1959 ، وأدت إلى نقص محسوس في أسلحتهم بنسبة 30 % منها نسبة كبيرة من الأسلحة الجماعية التي انخفضت إلى أدنى من 8000 قطعة في 1 جوان 1960⁽³⁾. إلا أن العقيد أنطوان أرغود Antoine Argoud⁽⁴⁾ أكد الفشل السحيق لمخطط شال واعترف بصمود الثوار الذين كيّفوا خططهم العسكرية حسب مستجدات الأوضاع الصعبة للحرب، وأفاد قائلاً: "إن هذا المخطط الذي يقوم أساسا على تنصيب الحواجز التي لا يمكن تخطيها وعمليات التمشيط المنظم من الغرب إلى الشرق إنما يصدر عن تحليل غير صحيح للمشكلة (...). فالتمردون يكيّفون تنظيمهم

(1)- يُقصد به هوارى بومدين، واسمه الحقيقي محمد بوخروبة، من مواليد 23 أوت 1932 بهليوبوليس قرب قالمة، التحق بالمدرسة القرآنية ثم المدرسة الابتدائية بمسقط رأسه، ثم رحل إلى قسنطينة لمواصلة تعليمه بالكثانية، وبعدها إلى تونس للدراسة بالزيتونة، والتحق بالقاهرة حيث انضم إلى مكتب المغرب العربي. برز نضاله في فيفري 1955 خلال عملية إنزال أسلحة على شاطئ غرب وهران على متن مركب "دينا"، ومن يومها اختاره عبد الحفيظ بوصوف مساعدا له، بعدها أوكلت له قيادة الولاية الخامسة خلفا له، وفي عام 1960 أصبح قائدا عاما لأركان جيش التحرير الوطني، واتخذ من غارديماو بتونس مركزا لقيادته. وبعد الاستقلال أصبح وزيرا للدفاع ونائبا أول لرئيس الجمهورية أحمد بن بلة، الذي أطاح به بانقلاب يوم 19 جوان 1965. توفي يوم 27 ديسمبر 1978. للمزيد من التفاصيل انظر: راجح لونيبي، الرئيس هوارى بومدين نصير المستضعفين، دار المعرفة، الجزائر، (د. ت. ط)، ص ص 25-25.

(2) - SHAT , 1H 1600/D2, imperméabilité des barrages Est et Ouest (1959- 1960).

(3) - **ibidem**.

(4) - أنطوان أرغود Antoine Argoud من مواليد 26 جوان 1914 بـ Darney (vosges)، خريج المدرسة المتعددة التقنيات (1934-1936). حلّ بالجزائر في 1 أفريل 1956 مع فرقته الثالثة للمشاة، تقلد عدة مسؤوليات في الجيش الفرنسي، منها نقيب في سن 28 وعقيد في سن 44. عُيّن ملحقا بديوان جاك شوفالبييه (وزير الدولة لشؤون الحرب بديوان منداس فرانس). تولى قيادة القطاع العملياتي بـ Piémont (الأربعاء-روفيقو) عام 1957. وفي نهاية هذه السنة عين ملحقا بديوان جاك شابان دلماس وزير الدفاع الفرنسي، وفي مطلع عام 1959 رئيس أركان الجنرال ماسو بفيلى الجزائر العاصمة. وهو من أشهر منظري الحرب الثورية المضادة، الشهير بأساليبه الوحشية في محاربة قادة الثورة ومناضليها وتقتيل الجزائريين العزل وتدمير المشاتي بالمدافع، إلى جانب عرض الجثث والإعدامات العديدة أمام الناس (ثلاثمائة في قطاع الأربعاء). عمل كل ما بوسعه للحيلولة دون استقلال الجزائر: من متاريس الجزائر العاصمة عام 1960 إلى انقلاب الجنرالات ومحاولة اغتيال شارل ديغول إلى إرهاب منظمة الجيش السري باعتباره القائد الفاشي المستقبلي لمنظمة الجيش السري OAS. بعد فشل العملية الانقلابية فرّ إلى إسبانيا وعزل من منصبه في 24 أفريل 1961. وحكم عليه غيابيا بالإعدام. سجن من طرف الاسبان في الكناري لكنه تمكّن من الفرار في 26 فيفري 1962 لكن أعيد اعتقاله في 25 فيفري 1963 وسلّم للشرطة الفرنسية ولم يفرج عنه إلا في 15 جوان 1968. وافته المنية في 10 جوان 2004. انظر: jean louis Gérard, **op. cit**, p 24. وأيضا: عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية... مرجع سابق، ص 34.

على حسب معطيات الواقع (...)، غير أن الجنرال شال واصل على هذا النهج وهو متأكد من أنه سيخسر حرب الجزائر" (1).

1-3- إنشاء المناطق المحرمة على الحدود الشرقية:

اتضح جليا خلال سنوات الكفاح التحرري، أنه كلما ازدادت الثورة عنفا واتساعا ازدادت السلطات الاستعمارية تفتنا في ابتكار طرق العزل والحرمان والتضييق على الثوار والتنكيل بالمواطنين العزل، ومن بين الإجراءات القمعية التي اعتمدت عليها الاستراتيجية الفرنسية للقضاء على الثورة وأخطرها على الإطلاق، موافقة المجلس الوزاري الفرنسي بتاريخ 19 فيفري 1958 على إيجاد مناطق محرمة جديدة بالجزائر⁽²⁾، إذ قرّر تحويل كل الأماكن الاستراتيجية التي تتمركز فيها وحدات جيش التحرير الوطني إلى مناطق محرمة⁽³⁾ أطلقت عليها اسم "المناطق المتعفنة"⁽⁴⁾. ولم تكتف سلطات الاحتلال باستحداث هذه المناطق، بل قرّرت طبقا لأوامر وتعليمات وزير الدفاع الفرنسي جاك شابان دلماس Jacques Chaban Delmas⁽⁵⁾ تطبيق سياسة الأرض المحروقة بعد إجلاء السكان حتى لا يجد الجيش الاستعماري صعوبة في مراقبتها، ويستحيل على جيش التحرير الوطني استغلالها واتخاذها مصدرا للتموين⁽⁶⁾. وعن أسباب ودواعي تطبيق هذا الإجراء الردعي أوضح مؤرخ جزائري: "بأنه نظرا لفشل السلطات الاستعمارية الفرنسية في تحقيق مبتغاها بوضع قوات دولية بمنطقة الحدود بين

(1) - Antoine Argoud, *La Décadence l'imposture et la tragédie*, éditions Fayard, 1974, pp 180-181.

(2) - أوضحت جريدة المجاهد "بأن استراتيجية المناطق المحرمة ليست بالشئ الجديد في حرب الجزائر، فقد شرعت القيادة العسكرية الفرنسية في تطبيقها منذ اندلاع الثورة، فكان أول قرار يقضي بوجود منطقة محرمة في الأوراس يرجع تاريخه إلى يوم 12 نوفمبر 1954، ثم توسعت فيها مع انتشار الثورة الجزائرية فأوجدت مناطق محرمة في ولاية وهران، وبلاد القبائل والشمال القسنطيني. ويعتبر بورجيس مونوري صاحب المخطط إذ تعود إليه فكرة تكوين المناطق المحرمة بعدما أعطى أوامر إلى الجيش الفرنسي منذ جوان 1957 لإضعاف سيطرة جبهة التحرير الوطني على السكان. وقد اجتمعت القيادة الفرنسية في مدينة قسنطينة يوم 3 ماي 1957، وقرّرت أن تكون دوائر جيجل والقل والميلية وقسم من دائرة سكيكدة، مناطق محرمة تحت إشراف الجنرال سوفنيك من قوات المظلات قائدا للمنطقة. والجديد في هذه المنطقة المحرمة في عام 1958 هو أن الفرنسيين عزموا على أن يجعلوا منها منطقة مئّنة بأتم معنى الكلمة، وأن زرع الألغام وإلقاء القنابل وعمليات القتل ستواصل بدون انقطاع في كل يوم ليتمكنوا من القضاء على كل شيء يتحرك على حد قول العساكر الفرنسيين أنفسهم". للمزيد من التفاصيل انظر: المجاهد، عدد 18، 15 فيفري 1958، ص 8، المجاهد، عدد 19، 01 مارس 1958، ص 12، المجاهد، عدد 20، 15 مارس 1958، ص 10.

(3) - يعي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2،، مرجع سابق، ص 226.

(4) - الغالي غربي، مرجع سابق، ص 272.

(5) - جاك شابان دلماس Jacques Chaban Delmas من مواليد 7 مارس 1915 بباريس، عين وزيرا للدولة بمكتب غي مولي Guy Mollet من 21 فيفري 1956 إلى 13 جوان 1957، ثم وزيرا للدفاع الوطني والقوات المسلحة (بمكتب فيليكس غايار) Felix Gaillard من 6 نوفمبر 1957 إلى 14 ماي 1958) وبعدها رئيسا للجمعية الوطنية من 1958 إلى 1969. وافته المنية في 10 نوفمبر 2000 بباريس. انظر: Jean – Louis Gérard, *op.cit*, p 60.

(6) - يعي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)، ج 3، القسم الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005، ص 175.

الجزائر وتونس⁽¹⁾، وفشل خط موريس المكهرب في القضاء على الثورة، عمدت إلى إخلاء السكان من كل المناطق القريبة من الحدود التونسية وراء خط موريس من البحر إلى مشارف الصحراء، وجعل تلك المناطق كلها منطقة محرمة من حيث السكن أو العبور، إلا على الجيش الفرنسي، في محاولة لغلق الحدود نهائيا... وشرعت قوات الاحتلال في تنفيذ الخطة في أواخر نفس الشهر⁽²⁾.

وبعد الانتهاء من عملية إنجاز خط موريس على طول الحدود الجزائرية الشرقية، شرعت السلطات الاستعمارية في تهيئة منطقة مهجورة كإجراء إضافي ووقائي للحاجز الحدودي الشائك والمكهرب، ومنذ 19 فيفري 1958 قامت بإجلاء سكان المناطق القريبة من الحدود التونسية، وراء خط موريس، من البحر شمالا إلى مشارف الصحراء جنوبا بعمق يصل أحيانا إلى خمسين كيلومترا. وجعلت المنطقة كلها محرمة على الشعب الجزائري بمنعهم الإقامة فيها بعد تشريدهم وإحراق بيوتهم ومصادرة أموالهم. واقتصرت العبور فقط على القوات الفرنسية التي شددت رقابتها على هذا الشريط بتكثيف قواتها العسكرية المختلفة وزرع الألغام المضادة للأفراد مما أدى إلى تسميته بـ (خط الموت) لكونه خطا واسعا ملغما يخضع للحراسة المشددة العسكرية والتقنية⁽³⁾.

تكمُن خطورة المناطق المحرمة في إجلاء السكان بالقوة وترحيلهم من مداشرهم، بمجرد أن تعلم سلطات الاحتلال بتواجد جنود جيش التحرير الوطني هناك، لتشرع بعدها في تطبيق سياسة الأرض المحروقة والإبادة الجماعية⁽⁴⁾، ليصبح الإذن بإطلاق النار مرخصا بصفة دائمة⁽⁵⁾، فدمرت العديد من القرى المستهدفة باستخدام سلاح المدفعية والطائرات المقاتلة بشكل عشوائي، "وكل ما يتحرك أو يعيش يعتبر هدفا معاديا يجب محوه"⁽⁶⁾. ولقد تسبب إنشاء المناطق المحرمة في رحيل وتنقل الكثير من المجموعات السكانية وتشريد آلاف المواطنين، وأغلب التنقلات كانت نحو وجهات ثلاث: مراكز الحشد التي تفتقر إلى أبسط شروط الصحة، مما يعرضهم لكل أنواع الحرمان منها الجوع والأمراض المزمنة والجهل وزيادة على التنكيل والتعذيب، ومنهم من توجه إلى المدن التي تزايد

(1) - أعلنت الحكومة الفرنسية في اجتماعها الوزاري يوم 22 جانفي 1958 أن اقتراح موريس شومان لتشكيل قوة تونسية فرنسية مشتركة لحراسة الحدود يستحق الدراسة. غير أن هذا الاقتراح لقي معارضة شديدة من قبل السلطات التونسية لأن السماح بوجود قوات فرنسية بتونس مهمتها حراسة الحدود معناه في نفس الوقت السماح لها بأن تعيث بسيادة الدولة التونسية وتهدد استقلالها. وبعد العدوان على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 طرحت الفكرة من جديد، وقد أبدى الأمريكيان حرصا على تكليف ملاحظين من دول الحلف الأطلسي، أو من الأمم المتحدة لمراقبة الحدود التونسية الجزائرية، لكن قيادة الثورة الجزائرية عارضت استعمال القوات الأمنية والشرطة الدولية في حراسة الحدود التونسية الجزائرية لأنه يناقض ما تقتضيه طبيعة القوات الأمنية نفسها، وأن وضع هذه القوات من أجل حراسة الحدود معناه أن هيئة الأمم قد غفلت عن أصل الداء وهو حرب الجزائر. للمزيد من التفاصيل انظر: المجاهد، عدد 17، 1 فيفري 1958. ص 2. وأيضا: المجاهد، عدد 18، مصدر سابق، ص 2.

(2) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، ج 2، مرجع سابق، ص 225-226.

(3) - Amar Boudjellal, *op.cit*, p 61 .

(4) - *Ibid*, p 259.

(5) - ميشال فورجي، مصدر سابق، ص 91.

(6) - خالد نزار، مصدر سابق، ص 96.

عدد السكان بها بعد بناء المساكن الهشة على مستوى المحيط الحضري، وهناك من اختار اللجوء إلى البلدين المجاورين تونس والمغرب⁽¹⁾.

كانت هدف القيادة الفرنسية من هذا الأسلوب الردعي، إخضاع السكان للمراقبة المباشرة، ومحاولة الحصول على المعلومات الضرورية عن جيش التحرير الوطني، وتحركاته، ومراكزه لغزل الشعب عن قيادته. ومن ناحية أخرى تمكين الإدارة الفرنسية - عندما يكون السكان في متناول العسكريين- استغلالهم من الناحية الدعائية وتقديمهم كنتيجة من نتائج التهدة الناجحة⁽²⁾.

1-4 - تكثيف معارك الحدود الشرقية:

راهن القادة العسكريون الفرنسيون على كسب معارك الحدود الشرقية أمام الحركة النشيطة لعناصر جيش التحرير الوطني، بعدما تكثف نشاطهم الثوري بشكل ملحوظ منذ صائفة سنة 1957، إذ بدت الثورة وكأنها في انطلاقة جديدة من جراء سعي الثوار إلى تجسيد مقررات مؤتمر الصومام لاسيما في جانبها العسكري والعمل الميداني، الذي أخذ يقترب بشكل واضح حول الحدود الشرقية خصوصا.

ونظرا لنجاح الثوار في تمرير ألف قطعة سلاح شهريا من تونس إلى الجزائر، حيث استطاع خلالها ألفان مجاهد مسلح من التسلل إلى التراب الجزائري⁽³⁾، تزايدت المعارك والمواجهات الأكثر دموية، حيث تصادم جيش التحرير الوطني مع القوات الفرنسية في المعارك الحدودية الشرقية خلال عمليات العبور بداية من السنة المذكورة وتضاعفت طيلة الحرب بفضل:

- الاختيار الأنسب والدقيق لأماكن الاختراق.

- التدريب الجيد على عمليات الاختراق.

- دراسة تحركات قوات الاحتلال.

- مرافقة وحماية قوافل الإمداد.

- السرعة والمباغته والسرية في تنفيذ عمليات العبور⁽⁴⁾.

وإزاء التهديد الأمني على الجيش الفرنسي المربط على طول الشريط الحدودي واستفحال أخطار تسلل الرجال والمعدات، و"باعتبار هذه الممرات فاسدة يجب الاستيلاء عليها"⁵، تم تكثيف تدخلات الجيش الفرنسي ضد الوحدات الثورية النشيطة خاصة في ناحيتي وادي زناتي وعين البيضاء والميلية والمشروحة، لتشمل المواجهات أيضا كافة الرقعة الممتدة جنوبا إلى تخوم الصحراء

(1) - محمد تقيّة ، الثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص 377.

(2) - المجاهد، عدد 18، مصدر سابق، ص 8.

(3) - Yves Courrière, *La guerre d'Algérie* ... T V, op.cit, p 2436.

(4) - بوضياف سلطاني، "جيش التحرير الوطني في مواجهة القوات الفرنسية على الحدود الشرقية معركة العبور - سوق أهراس أفريل 1958 أنموذجا"، *مجلة الدراسات التاريخية العسكرية*، المجلد الثاني، العدد الرابع، جويلية 2020، ص ص 239-240.

(5) - G^{al} J.Delmas, « l'évolution des barrages frontières en Algérie : la bataille des frontières » in *Revue internationale d'Histoire militaire*, N° 76, 1997, numéro spéciale consacré à la guerre d'Algérie et à la défense des frontières, pp 55- 68 et cartes pp 58- 59.

عند منطقة بئر العاتر جنوب تبسة، إلا أن الجهود التي بذلت للقضاء على الثوار ظلّت محدودة الفعالية، بالنظر لتحرك الثوار بحذرو فطنة قبل أي اشتباك مع دوريات عسكرية وهي في طريقها من وإلى التراب الوطني⁽¹⁾، ويضاف إليها ابتكار وسائل وخطط لاجتياز هذين الخطين المكبرين، لذلك بقي جنرالات الجيش الفرنسي غير راضين كلية على التدابير الأمنية المعتمدة، وإزاء هذا الوضع قرّرت القيادة العسكرية وضع حد لها بخوض معركة الحدود الجزائرية التونسية⁽²⁾.

ولقد تطلّبت معارك الحدود التونسية تكتيقيًا في تعداد الجنود وتنظيم القوات العسكرية بمختلف أنواعها، ثم توزيعها توزيعًا تكتيكيًا يسمح لها بالتدخل السريع للسيطرة على الوضع، وتمثلت هاته القوات في: اللواء التاسع للمظليين بالمشروحة، واللواء الرابع عشر للقناصة المظليين بسدراته واللواء الأول للمظليين الأجانب بقائمة، واللواء الثالث للمشاة بالسبت واللواء الرابع للمشاة الأجانب بتبسة⁽³⁾. وفي إطار تدعيم قوات الاحتلال بقوات إضافية لإنجاح معركة الحدود قام الجنرال شال بسحب الفيلق السابع من عمق منطقة متيجة وتحويله إلى الحدود التونسية، وهو الأمر الذي اعترضه جاك ماسو Jacques Massu⁽⁴⁾، لأنّ ما أقدم على فعله أحداث فراغا كبيرا وكانت له عواقب خطيرة على الأحداث الأمنية لاحقًا⁽⁵⁾.

كانت معارك الحدود الشرقية طويلة الأمد وعنيفة، انطلقت عام 1957 وازدادت حدة في 21 جانفي 1958 واستمرت إلى غاية 28 ماي من نفس السنة⁽⁶⁾، تحت قيادة الجنرال بول فانوكسوم الذي تولى قيادة القسم العسكري القسنطيني، وتمكّن من تحقيق عدة انتصارات، إلا أنها خلّفت خسائر معتبرة في صفوف جيش الاحتلال وجيش التحرير الوطني أيضا وحسب هنري لومير Henri le Mire⁽⁷⁾ قدّرت خسائر الثوار بما يقارب 4000 قتيل من الفلاقة، واعتقال 588 جندي واستسلام 84 عنصرا⁽⁸⁾، بينما حصرها إيف كوريير في: 3234 قتيل، و588 أسير من بينهم 3906 خارجون عن القانون، والتحاق 84 عنصرا بالجيش

(1) - l'écho d'Oran, N° 30744, 10 janvier 1957 ; l'écho d'Oran, N° 30754, 22 janvier 1957.

(2) - Yves Courrière, La guerre d'Algérie ... T V, **op.cit**, p 2436.

(3) - جمال قندل، مرجع سابق، ص 105.

(4) - جاك ماسو Jacques Massu من مواليد 5 ماي 1908، وهو خريج المدرسة العسكرية سان سير، حلّ بالجزائر في جويلية 1955، حيث أوكلت له مهمة القيادة العسكرية لمنطقة الجزائر العاصمة، ولعب دورا كبيرا في القمع الوحشي التي تعرّض له المناضلون الجزائريون. وبصفته قائد الفرقة العاشرة للمظليين كلّفه روبير لاکوست لخوض معركة الجزائر عام 1957. انتخب في 13 ماي 1958 رئيسا للجنة الخلاص الوطني التي أنشأها غلاة الجزائر الفرنسية، وتولى مهام محافظ الجزائر العاصمة في جوان 1958، كما تولى قيادة الجيش الفرنسي بالعاصمة من ديسمبر 1958 إلى غاية جانفي 1960. وقد اعترف الجنرال ماسو علنا بممارسات التعذيب التي ارتكها الجيش الفرنسي في حق الجزائريين. وقد أعرب عن تأسفه للتجاوزات المرتكبة من قبل المؤسسة العسكرية الفرنسية خلال مباشرتها لعمليات التعذيب. وهو مؤلف كتاب La Vraie bataille d'Alger سنة 1971. انظر: Jean Louis Gérard, **op.cit**, p 13.

(5) - Général Massu, **op.cit**, p 75.

(6) - Henri Lemire, **op.cit**, p 217.

(7) - هنري لومير Henri le Mire عقيد في الجيش الفرنسي، وخريج الأكاديمية العسكرية (سان سير)، حلّ بالجزائر عام 1955، والتحق بقيادة الأركان تحت إمرة الجنرال جاك ماسو بوحدة المظليين. شارك في العدوان الثلاثي على قناة السويس بمصر عام 1956، وفي معركة الجزائر عام 1957، كما أوكلت له مهمة الاستعلامات، إلا أنّه غادر الجيش الفرنسي عام 1964 ووافته المنية عام 1995. من أشهر مؤلفاته: Histoire militaire de la guerre d'Algérie الصادر عام 1982. انظر: Jean Louis Gérard, **op.cit**, p 128.

(8) - Henri Lemire, **op.cit**, p 217.

الفرنسي⁽¹⁾. وحسب هيئة الأركان الفرنسية، فإنه خلال أربعة أشهر التي استغرقتها معركة الحدود الجزائرية التونسية، فإن نسبة 40 % من الثوار خرجوا من معسكراتهم بتونس وتم تدميرها، وتمكّن ما بين 2700 و2800 محمّلين بـ 200 قطعة سلاح أوتوماتيكية من التسلّل داخل الجزائر، أغلبهم بجنوب منطقة الماء الأبيض لانعدام السد المكهرب⁽²⁾.

تواصلت معارك الحدود وازدادت حدّة في مطلع سنة 1960 حيث كبّد جيش التحرير الوطني القوات الاستعمارية خسائر باهظة في الأرواح لا تقل عن 76 قتيلا وخسائر أخرى في العتاد الحربي⁽³⁾، وفي نفس السياق أكّدت تصريحات قيادة الأركان الفرنسية التي اعترفت بوقوع عشرون مناوشة بالسلاح ضد مراكز عسكرية على طول الحدود في شهر أفريل 1960، الأمر الذي دفع قيادة الجيش الفرنسي لتنفيذ العملية العسكرية ماراتون Marathon التي شنت في منطقة معزولة على مستوى الحدود الجزائرية التونسية من 24 إلى 30 ماي 1960⁽⁴⁾، اشتبك فيها فيلق لجيش التحرير الوطني وفرق كومندوس واللفيف الأجنبي والمظليين بجبل امزي، وشاركت فيها ثمانون طائرة حربية من نوع B26 والـ B29 و T6 والمروحيات، كما استخدم فيها سلاح النابالم⁽⁵⁾ الذي أحرق عددا معتبرا من قوات جيش التحرير الوطني⁽⁶⁾.

ورغم التعزيزات العسكرية والرقابة المشدّدة على طول الحدود الشرقية، إلا أنه في مطلع صائفة 1960 شهدت هجومات شاملة من قبل وحدات جيش التحرير الوطني ولعدة أسابيع خاصة على طول خطي شال وموريس، وعلى مراكز متقدمة للجيش الفرنسي، بهدف "إضعاف التنظيم الدفاعي العسكري الفرنسي، بتحطيم منشآته المحصّنة وتشتيت طاقاته البشرية والمادية بواسطة الكمائن والهجومات السريعة، والنيل من معنويات وحداته المقاتلة باللجوء للإرهاق المتكرّر والعنيف"⁽⁷⁾.

ومع بداية سنة 1961 سجّل اشتباك قوي ببئر العاتر بجنوب الحجاز الشرقي، خلف في صفوف القوات الفرنسية 25 قتيلا، بينما تمكّنت كتيبة لجيش التحرير الوطني من تخريب الحجاز الشائك بشمال وجنوب مدينة تبسة، إلا أن هذه العملية خلّفت أيضا مقتل 34 جنديا في صفوف المقاتلين الجزائريين، وتمكّن خلالها جيش التحرير الوطني من إسقاط طائرة

(1) - Yves Courrière, La guerre d'Algérie...., T V, op.cit, p 2436.

(2) - ibidem.

(3) - جريدة العمل، عدد 1379، 5 جانفي 1960، ص 1.

(4) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية....، مرجع سابق، ص 444.

(5) - مادة هلامية لزجة، سريعة الاشتعال والإحراق، تستخدم في صنع القنابل وقاذفات اللهب، ومنها تُصنع القنابل التي اشتهر في استخدامها الأمريكيون بفيتنام والاسرائيليون في الوطن العربي. والنابال من الأسلحة الفتّاة التي لا تكتفي بإيذاء الضحية بل تقتلها. وقد اعتبرتها لجنة من الخبراء في تقرير مرفوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم في أكتوبر 1972 الأداة الأشد فتكا من بين أدوات القتل الجماعي التي استخدمت في الحروب. انظر: عبد الوهاب كيالي، موسوعة السياسة....، مرجع سابق، ج 6، ص 537.

(6) - El Moudjahid, N° 65, 31 Mai 1960, p 105.

(7) - عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 280.

استطلاعية، ولم تتوقف المناوشات طيلة شهر فيفري 1961 على مستوى الحواجز، بل وازدادت حدّتها في الأسبوع الأخير من ذات الشهر ضد مواقع القوات الفرنسية بالحاجز الشرقي وتحديدا بمنطقة لامي- القالة، وتمكن جيش الحدود في 3 و 4 مارس 1961 من عبور المنطقة الحدودية بنجاح⁽¹⁾.

كانت حرب الحدود اسما على مسمى بالنظر لجسامة الخسائر التي تكبّدها كلا الجيشين حسب روايات من عايشوا أهوالها، وللعدد المعتبر من العمليات التي تمّ شنها جيش التحرير الوطني ضد المراكز العسكرية بالمنطقة الحدودية الشرقية. وازدادت تصعيدا عشية وقف إطلاق النار دامت من 6 إلى 13 مارس 1962 كان الهدف منها إثبات وجود جيش التحرير الوطني عسكريا وسياسيا في سياق المرحلة الأخيرة للمفاوضات الجارية في إيفيان آنذاك. وأفضى هذا الهجوم إلى تعزيز موقع المفاوضين الجزائريين من جهة وعبر عن موقف وتشدّد هيئة الأركان العامة حيال هذه المفاوضات⁽²⁾.

(1) - محمد تقيّة، مرجع سابق، ص ص 476-477.

(2) - خالد نزار، روايات معارك حرب التحرير الوطنية 1958-1962، ترجمة مهنى حمدوش، منشورات الشهاب، 2002، ص 13.

الفصل الثاني

2- خنق معاقل الثورة بمخطط شال العملياتي

2-1- تعبئة القوى الردعية لتنفيذ المخطط

2-2- مراحل تنفيذ المخطط العسكري

2-2-1- الولاية الخامسة.

2-2-2- الولاية الرابعة

2-2-3- الولاية الثالثة

2-2-4- الولاية الثانية

2-2-5- الولاية الأولى

منذ استلامه مقاليد السلطة في 13 ماي 1958 راهن الجنرال شارل ديغول على خيار التصعيد العسكري لتحقيق انتصار ميداني ونهائي على جيش التحرير الوطني بمعاقلهم، رغم الأوضاع السيئة التي كان تتخبط فيها قيادة الجيش الفرنسي من جرّاء الهزائم المتتالية التي تكبدها ميدانيا على أيدي الثوار الجزائريين، بعدما بلغ نشاطهم العسكري ذروته ابتداء من أوت 1956 في مختلف أرجاء القطر الجزائري بما فيها المناطق الحدودية المشتركة مع تونس والمغرب مثلما أكدته إحدى التقارير العسكرية⁽¹⁾.

ونظرا لحدة المواجهات العسكرية بين قوات جيش التحرير الوطني وجيش الاحتلال، وإخفاق كل محاولات منع عبور قوافل التسليح رغم بناء السدود الشائكة وتشديد الحراسة عليها، منح الجنرال ديغول ثقته للجنرال شال وعيّنه قائدا أعلى للجيش الفرنسي بالجزائر في 12 ديسمبر 1958 خلفا للجنرال صالان معتقدا أنه الرجل المؤهل لـ "سحق التمرد المسلح" في وقت وجيز وبشكل نهائي، لذا كلفه بوضع استراتيجية حربية لإحراز انتصار عسكري سريع على الثوار وتدمير معاقلهم نهائيا يذيع صيته في الميتروبول في أقرب وقت⁽²⁾.

سارع القائد الأعلى للجيش لوضع مخطط عسكري⁽³⁾ تدارسه مع الجنرال ديغول قبل ذهابه إلى الجزائر وحظي بالموافقة بعد إضفاء تعديلات عليه، مثلما أوضحه قائد أركان الجيش الفرنسي الجنرال بول إيلي⁽⁴⁾: "في اجتماع لجنة شؤون الدفاع يوم 27 فيفري 1959 تم المصادقة على مخطط عملياته وإبقاء تعداد القوات المسلحة في الجزائر في المستوى الذي طلبه. كان واضحا في تصوّر الجنرال ديغول أن الأمر يتعلق بالقضاء النهائي على المتمردين في وقت قصير جدا..."⁽⁵⁾.

(1) - أكدت السلطات العسكرية في إحدى تقاريرها الأسبوعية عن سرعة انتشار المد الثوري إذ جاء في اعترافات أحد جنرالاتها: "نحن مُلزمون بملاحظة موضوعية ونقرّ بأن الخصم يتفاعل بطريقة مرنة وبمهارة للغاية عند إنشاء نظامنا في المناطق التقليدية للتمرد. هناك منظمة محدودة ولكنها كافية لبلورة عواقلنا، وتركزت مناطق حيث كثافة قواتنا قوية للغاية. لتوسيع نفوذهم في مناطق جديدة حيث تكون قواتنا البشرية في نفس الوقت غير كافية وغير مناسبة... والأوامر المعطاة للفرق المتمردة لا تترك شكا حول إرادة قيادتهم المعارضة للانتشار في مجمل الأراضي وهي الآن مسألة أسابيع فقط...". انظر:

SHAT , 1H.1934/DH. Bilan de l'évolution militaire et Physionomie générale de la semaine du 4 au 10 Aout 1956 dans différents régions, pp 1- 2.

(2) - Claude Paillat, **op. cit**, p 506.

(3) - كان الجنرال صالان الذي قاد حرب الجزائر منذ 12 نوفمبر 1956 إلى منتصف ماي 1958 هو من وضع هذا المخطط، وقام الجنرال شال بضبطه مع إضافة تعديلات عليه طبقا لتوجهات الجنرال ديغول ثم الشروع في تطبيقه بهدف استعادة المعقل الجبلية المنيع التي يعتصم بها جيش التحرير الوطني. وكانت وسيلة هذا الاسترداد يعتمد على الهجوم على حين غرة، على التوالي في كل المناطق الجبلية الكبرى المنيعة باستخدام مكثف لإجمالي القوات الاحتياطية. للمزيد من التفاصيل انظر: Gilbert Meynier, **op. cit**, p 299.

(4) - من مواليد 17 ديسمبر 1897 بأثينا. جنرال فرنسي خريج المدرسة العسكرية سان سير في نهاية الحرب العالمية الأولى. تولى عدة مهام عسكرية في الجيش الفرنسي طيلة الفترة الممتدة من 1941 إلى 1975، آخرها قيادة هيئة الأركان العامة بنفس المؤسسة العسكرية (1959-1961). وبسبب خلاف مع وزير الجيوش الفرنسي استقال من منصبه. ألف كتاب (1945-1961) les enseignement de la guerre d'Algérie.

(1954) عام 2011. وافته المنية في 16 جانفي 1975 بفرنسا. انظر: Jean Louis Gérard, **op.cit**, p 86.

(5) - Paul Ely (Général), T2 , **mémoires Suez ... le 13 mai**, éditions Plon, Paris, 1969, p 400.

1 - تعبئة القوى الردعية لتنفيذ المخطط:

بعدما وضع الجنرال شال اللمسات الأخيرة لمخططة العسكري عازما على تفكيك وحدات جيش التحرير الوطني والقضاء عليها، شرع في تطبيقه بداية من مارس 1959 بعد أن قسّم التراب الجزائري إلى مناطق تتجانس نوعا ما مع الولايات الستة للثورة، بشنّ هجوم ضد معاقل الثوار بكامل مناطق التراب الجزائري⁽¹⁾ باستثناء الولاية السادسة التي لم يخصص لها شال خطة حربية في برنامجه العسكري نظرا لاتساع رقعتها الجغرافية ومشاكلها التي تحتاج لتخطيط خاص ووسائل أكبر، لذا أجّل النظر في أمرها إلى وقت لاحق⁽²⁾. ولقد رُوّج لمخططة عبر مختلف وسائل الاعلام بعد أن حظي بالموافقة على برنامجه من طرف الحكومة الفرنسية⁽³⁾.

ولتنفيذ هذا المخطط وضعت السلطات الاستعمارية تحت تصرف الجنرال شال قوات بشرية كبيرة، تتمثل في التعبئة المكثفة للقوات وتموقعها على امتداد الرقعة الجغرافية الشاسعة للولايات عند تنفيذ العمليات قد تستمر لمدة شهرين أو أكثر وهي فترة كافية في اعتقاده للقضاء على القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني، وتأتي في مقدمتها القوات النظامية الفرنسية العاملة في الجزائر قدرتها صحيفة المجاهد خلال مطلع سنة 1959 بأكثر من 500.000 جندي، كانوا مقسمين على مختلف تشكيلات الجيش على النحو الآتي: 400.000 جندي من القوات البرية، 110.000 جنديا من سلاحي الطيران والبحرية. يضاف إليهم حسب نفس المصدر قوات أخرى منها ما كان خاضعا لوزارة الدفاع، ومنها ما كان تابعا لوزارة الداخلية وهم: حوالي 30.000 رجل يمثلون مجموع قوات الدرك، والدرك المتنقل والحرس الجمهوري، و125.000 عنصرا من الوحدات الاقليمية Unités territoriales المشكّلة من المستوطنين الأوروبيين وما بين 10.000 و20.000 عنصرا من الكتيبة الجمهورية للأمن compagnie républicain de sécurité نُقلوا من فرنسا إلى الجزائر ابتداء من عام 1956، وقوات شرطة الدولة البالغ عددها 30.000 سنة 1959 بعدما كان لا يتجاوز 15000 عنصر⁽⁴⁾. ولإنجاح مخططة العسكري طلب الجنرال شال من الجنرال ديغول ألا ينقص من القوات العاملة بالجزائر وعدم ترحيلها إلى وجهات أخرى مما ساعد على ارتفاع عددهم خلال الفترة الممتدة من 1959 إلى 1960 إلى أزيد من 800.000 جندي من مختلف الوحدات العسكرية، وفي نهاية نفس السنة ارتفع مجموع القوات إلى 925.000 مقاتل بالإضافة إلى الجندرية والحرس الجمهوري⁽⁵⁾.

(1) - الطاهر زبيري ، مصدر سابق، ص 247.

(2) - صالح بلحاج، "مخطط شال وأثاره في تطور حرب التحرير الوطني"، مجلة المصادر، عدد 12، السداسي الثاني، 2005، ص 203.

(3) - Alistair Horne, **op. cit.**, p 345.

(4) - El Moudjahid, N° 52, 15 octobre 1959, pp 494-495.

(5) - حليبي بن شرقي، مخطط شال العسكري ورد فعل الثورة الجزائرية (1959-1960)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2014-2015، ص 241.

وقبل تنفيذ مخطّطه، التمس من الجنرال ديغول أن يمدّه بقوات الحركي لكونهم "أمهر المطاردين للفلاقة وتعبئتهم جد ضرورية للحفاظ على تعداد القوات العسكرية الفرنسية". والجزير بالذكر فإنه خلال هجوم شال ازداد عدد الجزائريين المقاتلين في صفوف الجيش الفرنسي بشكل ملحوظ: إذ ارتفع تعدادهم من 60.000 نهاية 1957 إلى 90.000 في أكتوبر 1958 وإلى 189.000 في بداية جوان 1960⁽¹⁾، عُرِفوا بعدوانيتهم الانتقامية وانتهاكاتهم الخطيرة للنيل من عزيمة السكان الداعمين للثورة، واستخدموا في مقدمة القوات الفرنسية كطلائع استكشافية، إذ كانت مهمتهم الأساسية تحديد الأماكن التي تتواجد بها كتائب جيش التحرير الوطني داخل الجبال. ومن أبرز القوات التي أُقحمت أيضا في هذا المخطط نذكرها في الجدول الآتي⁽²⁾:

العدد	القوات المقاتلة	
50.000	الجيش النظامي	1
8000	الفرق الأمنية المتنقلة GMS	2
23000	فرق الدفاع الذاتي GAD	3
19500	المخازنية	4
7200	الوحدات الاقليمية UT	5

وبهذه القوات تم تمشيط كافة المناطق والمكوث فيها لمدة أطول نهارا وليلا خاصة في الجبال والأودية لمنع الثوار من التمرکز فيها حتى تتحوّل حياتهم إلى جحيم بعد أن ينقطع اتصالهم بالسكان وتنقطع مصادر التموين⁽³⁾.

2 - 2 - مراحل تنفيذ المخطط العسكري:

برمج شال مخططه العسكري الذي شمل مجموعة من العمليات العسكرية لتمشيط معاقل الثورة المنيعة في شكل آلة ضاغطة (Rouleau compresseur)⁽⁴⁾، وتم توزيعها بدقة متناهية عبر نقاط استراتيجية لمختلف الولايات، مع مراعاة الترتيب التنازلي للمعاقل من أسهلها إلى أصعبها حسب اعتقاده، بدءا بالولاية الخامسة ثم الولاية الرابعة، وبعدها المناطق الحدودية بين الولايتين الثالثة والسادسة، وبعد ذلك الولاية الثانية ليختتم المخطط بالولاية الأولى، وتوقع لكل واحدة منها شهرين تقريبا، أخذا بعين الاعتبار صعوبة التضاريس وكثافة الغابات وحجم الإمكانيات العسكرية للثوار التي كانت متفاوتة من ولاية إلى أخرى، وتمّ تشبيه

(1) - Gilbert Meynier, *op.cit*, p 300.

(2) - بن شرقي حليبي، مرجع سابق، ص 241.

(3) - Maurice challe, *Notre révolte*, Presse de la cité, Paris, 1968, p 104

(4) - George Fleury, *la guerre d'Algérie*, éditions Plon, Paris, 1993, p 335.

عملياته بكرة ثلج صغيرة التي يزيد حجمها كلما تدرجت، وهذه الفكرة استلهمت من حروب فرنسا في الهند الصينية⁽¹⁾.

جهّز شال جيشا مدججا بأسلحة وذخيرة حربية لم يسبق لها مثيل، وتسهيلا لمهمة قواته العسكرية أزال بعض العوائق الطبيعية، وأقام الهياكل القاعدية كالمسالك والمنافذ والمراكز العسكرية التي تسمح بالتوغل في عمق الجبال، وقام بتهيئة الأرضية بواسطة الجرافات لعبور القوات التابعة للقطاع للقيام بعمليات التسييج للمنطقة، ليشرع بعدها كومندو المطاردة نشاطه باعتباره القوة الرئيسية الضاربة. وتتمثل مهامه الأساسية في الإبقاء على حالة من اللأمن والاستنفار الدائم في صفوف جيش التحرير الوطني، إلى غاية وصوله إلى درجة الانهيار. مع السعي في نفس الوقت لبلوغ مستويات التعبئة القصوى للقوات الاحتياطية العامة، كي يتسنى لها التنقل بحرية تامة...⁽²⁾.

2-2-1- الولاية الخامسة:

افتتح الجنرال شال مخططه العسكري بالولاية الخامسة بعملية التاج couronne في 6 فيفري 1959 وانتهت في 18 أفريل من نفس السنة⁽³⁾، وأبدى تفاؤلا قبل الشروع فيه متأكدا من تحقيق انتصاره العسكري على جيش التحرير الوطني في ظرف زمني وجيز لقلة عددهم بالمنطقة حسب زعمه⁽⁴⁾، فحشد لها نحو 30.000 جندي بقيادة أبرز جنرالات الجيش الفرنسي بالقطاع الوهراني⁽⁵⁾، وتدعمت هذه القوات باللواء العاشر للمظليين واللواء الثاني للبحرية واللواء الخامس للمشاة⁽⁶⁾، بعدها شُرع في تمشيط جبال سعيدة، فرندة والونشريس برا وجوا وتطويقها للحيلولة دون تسلل المجاهدين إلى الولاية الرابعة. وتجنبا للخسائر في صفوف الثوار قرّرت كتائب جيش التحرير الوطني البالغ تعداد جنودها نحو 400 مقاتل وهناك واصلوا اشتباكاتهم المتواصلة ضد قوات الاحتلال بالرغم من القصف المكثف بالمدفعية والأسلحة الأوتوماتيكية والسلاح المحظور دوليا النابالم الحارق⁽⁷⁾.

وبالرغم من أن الجيش الفرنسي لم يُحقّق انتصاره الفعلي على جيش التحرير الوطني، إلا أن ما ورد في أحد تقاريرها يوحى بالتفاؤل والحذر في آن واحد حول نتائج عملية التاج couronne إذ جاء فيها مايلي: "أن قدرات الثوار في هذه المنطقة انخفضت كثيرا، وأن مناطق

(1) - Henri alleg, la guerre d'Algérie, T3..., **op. cit**, p 125.

(2) - محمد تقيّة، حرب التحرير.....، مصدر سابق، ص 144.

(3) - Yves courrière, La guerre d'Algérie ..., Tv, **op. cit**, p 2401.

(4) - Maurice challe, **op. cit**, pp 104-103 .

(5) - وهم: الجنرال فرناند غامبيز Fernand Gambiez القائد العام لسلاح جيش وهران، الجنرال جون كريبان Jean Crépin قائد أعلى للقوات المسلحة في الجزائر، الجنرال إيف إيزانو Yves Ezanno قائد وحدة الطيران بالسانيا (وهران)، والعقيد مارسيل بيجار Marcel Bigeard مسؤول القطاع العمليّاتي بسعيدة.

(6) - Alistair Horne, **op.cit**, p 348.

(7) - El Moudjahid, N0 59 , Février 1960, p 642.

واسعة خاصة من سهول وهران وجزء من واد الشلف والظهرة هي الآن محرّرة من سلطة جبهة التحرير الوطني، ولكن هذه الوضعية لا يمكن أن تكون دائمة، فالإرهاب ما يزال فعّالاً، والعصابات المتمردة ما تزال دائماً متحصّنة بالمناطق الجبلية⁽¹⁾. أما العقيد مارسيل بيجار Marcel Bigeard⁽²⁾ قائد قطاع سعيدة فادعى أن الثوار قد تخلّوا عن كل العمليات الهجومية، وقاموا بتفكيك كتائبهم من أجل البقاء على قيد الحياة، بعد انهيار معنوياتهم، أما السكان المسلمون يرغبون في الاستقلال لكن من خلال مخرج آخر غير الثورة⁽³⁾، وتم الإشادة بانتصارات الجيش الفرنسي المزعومة في القطاع الوهراني بالصحافة الفرنسية نذكر منها La Dépêche quotidienne d'Algérie التي نقلت في صفحتها الأولى خبر التهنئة التي وجهها الجنرال ديغول للجنرال شال على التفوق العسكري الذي حقّقه في عمليات وهران بعد القضاء على 1600 تائروأسر 460 خلال شهرين⁽⁴⁾.

واستناداً إلى تقرير حصيلة العمليات العسكرية مؤرخة في 9 و 10 جويلية 1959 بالقطاع الوهراني أفاد مدى تضرّر قوات جيش التحرير الوطني من عملية التاج، حيث انخفضت امكانياته البشرية إلى النصف، وتضاءل سلاحه بنسبة 40 إلى 50 %. وحدث اضطراب في شبكات الراديو وأصبحت غير منتظمة، إذ تم الاستحواذ على ما يقرب من ثلثي أجهزة الارسل والاستقبال. وتأثرت البنية التحتية لمصادر التموين منها المواد الغذائية، والأدوية، والملابس التي تضرّرت بشكل كبير. ونظراً لهذه الخسائر المعتبرة، حاول جيش التحرير الوطني الحفاظ على ما تبقى من أرواح قواته وعتاده الحربي، بتفادي الاصطدام مع القوات الفرنسية قدر الإمكان، إلا في حالة الهجوم عليهم في المخابئ أو الكهوف. وتمّ تدمير العديد من الكتائب، أما الكتيبتان 562 و 563 فتم تقليص قواتهما، الأولى إلى فرقة صغيرة، والثانية إلى فوج واحد، وتناقصت أسلحتهما بمعدل الثلثين⁽⁵⁾.

وسعياً لتخفيف الضغط المفروض على الثوار بالولاية الخامسة بالنظر إلى حجم الحشد العسكري الفرنسي لم يسبق له مثيل، قررت قيادة الثورة اعتماد تكتيك حربي يعتمد على تجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع قوات الاحتلال، والانسحاب إلى الولايات المجاورة

(1) - رمضان بورعدة، مرجع سابق، ص 243.

(2) - مارسيل بيجار Marcel Bigeard من مواليد 14 فيفري 1916، تقلّد عدة رتب عسكرية منها مقدم في سلك المظليين بالهند الصينية، بعد إطلاق سراحه عام 1954 حلّ بالجزائر وتولى قيادة الفيلق الثالث للمظليين. ذاع صيته في معركة الجزائر عام 1957 بممارسته للتعذيب والاعتقالات بدون محاكمة تحت غطاء قائد الأعلى الجنرال جاك ماسو. وفي جانفي 1959 أُسندت له قيادة قطاع سعيدة وفيه أنشأ فرقة مغاوير جورج للقضاء على الثوار في معاقلم. بعد قضية المتاريس التي انحاز فيها إلى جانب المناصرين لـ "الجزائر الفرنسية" أبعد من الجزائر. عُيّن كاتباً للدولة لدى وزير الدفاع (1975-1976) في حكومة جاك شيراك، ثم نائباً من 1978 إلى 1988. وافته المنية في 18 جوان 2010 انظر: Yves courrière , la guerre d'Algérie, ..., op.cit, TV , pp 2136-2137.

(3) - Bulletin mensuel du secteur de Saida (colonel Bigeard), in Mohamed Harbi, Gilbert Meynier , **le FLN , Documents et Histoire (1954-1962)**, éditions Casbah, Alger, 2004, p 93.

(4) - La Dépêche quotidienne d'Algérie, N° 2403 , 17 Avril 1959, p 1.

(5) - Gilbert Meynier, op.cit, p 300.

بتفكيك كتائب جيش التحرير الوطني إلى فرق صغيرة تجتمع وتتفرق بسرعة، لتسهيل عمليات التسلّل والتقليل ما أمكن من الخسائر البشرية، ونجحت في ذلك مثلما أكّده جريدة المجاهد التي أفادت أنه أثناء عملية "التاج" تمكّنت كتائب المنطقتين الرابعة والسابعة للولاية الخامسة، من الانتقال بعناصرها الرئيسية إلى الولاية الرابعة، البالغ تعدادهم بأكثر من 400 رجل⁽¹⁾.

2-2-2 - الولاية الرابعة:

نقلت القيادة الفرنسية قواتها العسكرية إلى الونشريس بالولاية الرابعة لتنفيذ عملياتها العسكرية الحزام Courroie التي شرع فيها في 18 أبريل 1959 إلى غاية 19 جوان من نفس السنة⁽²⁾، وكانت أكثر تفاعلاً لاعتقادها بعدم وجود أي خطر من حدود الولاية الخامسة، إذ كانت تتوهم أن التهدة تمت بنجاح في القطاع الوهراني⁽³⁾، لذا جنّدت لها قوات عسكرية كبيرة من مختلف الوحدات منها اللواء العاشر للمظليين التابعين للجنرال جاك ماسو. وتسهيلاً لمهمتها استعانت قيادة العسكرية بفرق الهندسة العسكرية لتهيئة الممرات وشق الطرق الوعرة بجبال الونشريس وجبال الظهرة والأطلس البليدي لتمكين الجيش الفرنسي من تطهيرها⁽⁴⁾، زيادة على تهيئة 200 كلم من الطرق وتشبيد 30 مركزاً للفصائل الإدارية المتخصصة بالونشريس وتشكيل مجموعات الدفاع الذاتي لمراقبة السكان ومنعهم من مساندة الثوار. وبالرغم من كل هذه التعزيزات العسكرية إلا أن شال لم يحقق نتائج كبيرة ومردّ ذلك الطابع الجغرافي للولاية الذي يختلف عن الولاية الخامسة، وقلة القوات المسلحة بالمقارنة مع المساحة الصعبة المسالك⁽⁵⁾. أخطأ شال في تقديراته متوهمًا أن جيش التحرير الوطني ما يزال في مرحلته الأولى وأن قيادة الولاية مستقلة استقلالاً كاملاً عن قيادات الولايات الأخرى، بل جميعها كانت خاضعة لقيادة مشتركة، وتخطيطاتها العسكرية لا تحول أبداً دون تبادل المعلومات ومختلف أشكال المساعدات فيما بينها، وهذا ما حدث مع الخبرة العسكرية التي اكتسبها المجاهدون في الولاية الخامسة مستغلين خطأ الفرنسيين عندما شرع الجنرال جون فراسيو Jean Gracieu قائد اللواء العاشر للمظليين في تنفيذ برنامج شال بالولاية الرابعة، إذ فوجئ بالخطر من الولاية الخامسة ولم يتوقع وجود الفرق القتالية لجيش التحرير الوطني وتنقلها السريع بكل حرية بين الولاياتين، مما دفعه لطلب نجدات جديدة، وأجبر القيادة الفرنسية على تدارك الموقف بتغيير خطتها، إذ اضطرت إلى تجزئة فرقها وتوزيعها بين الولاياتين الرابعة والخامسة واستعمالها في سلسلة من العمليات الصغيرة استمرت أكثر من شهر بالتركيز على التنقل بين الجبال للعثور على فرق جيش

(1) - El Moudjahid, N° 59, op.cit, pp 641-642

(2) - Yves courrière, La guerre d'Algérie..., Tv, op.cit, p 2401.

(3) - المجاهد، عدد 44، 14 جوان 1959، ص 8.

(4) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير ملتقى الولاية الرابعة 1959 - 1962 - التقرير السياسي، الجزء الأول. د. ت. ط. ص 13.

(5) - Maurice challe, op cit, p 108.

التحرير الوطني واستخدام مكثف للطائرات الثقيلة لدّكها بالقنابل. لكن الجنود الفرنسيين واجهوا صعوبات جمة لعدم تدريبهم على السير الشاق في الأحراش البرية بمسافة كيلومترين في ساعة كاملة وتسلق الجبال بصخورها الضخمة⁽¹⁾.

تحملت الولاية الرابعة عبء مخطط شال بعدما استقرت قوات الجيش الفرنسي بمعقل المقاومة لعدة أشهر والعيش بنفس طريقة الثوار، كعدم النوم والاكتفاء بتغذية محدودة وشرب الماء الملوّث مع تتبع تنقلات الريفيين للحيلولة دون حصول المجاهدين على أي تموين أو معلومات"، زيادة على اختراق صفوف جيش التحرير الوطني بتغلغل الخونة في صفوفهم⁽²⁾، لقد فقد جيش التحرير الوطني نسبة معتبرة من جنوده ولم يبق من الفرق والكتائب إلا مجموعات صغيرة وتقلّص عدد عناصر الكتيبة الزيرية⁽³⁾ إلى كتيبة فدائيين بتعداد 70 إلى 80 رجل⁽⁴⁾ بعد هلاك عدد معتبر من عناصرها⁽⁵⁾، وأصبح الجنود النظاميون بدون ذخيرة وأسلحة في بعض الأحيان، ونظرا للحصار المشدّد انسحب ما تبقى منهم بما فهم الجرحى إلى الولاية الخامسة⁽⁶⁾.

ورد في تقرير عسكري فرنسي وُصف بالإيجابي مؤرخ في 14 جويلية 1959 " أنه على الصعيد العسكري البحت، سجل ضعف كبير في إمكانيات الخصم بعد القضاء على 2.200 (1.756 قتيل) منهم 40 قائد من بينهم أربعة قادة على مستوى الولاية⁽⁷⁾ أبرزهم قائد الولاية الرابعة دون ذكر اسمه في التقرير^(*)، وعشرة مسؤولي المنطقة و12 مسؤول ناحية وأربعة مسؤولي لكتيبة كما أسر 471 مقاتل، وإلقاء القبض على 940 عنصرا من المنظمة السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني وتم استرجاع 1260 قطعة حربية منها 28 قطعة من السلاح

(1) - المجاهد، عدد 44، مصدر سابق، ص 8.

(2) - مصطفى تونسي، من تاريخ الولاية الرابعة سيرة أحد الناجين، ترجمة أوزاينية خليل، دار القصبة للنشر، 2012، ص 85.

(3) - كانت الكتيبة الزيرية تابعة للناحية الرابعة من المنطقة الثانية للولاية الرابعة وكان على رأسها الملازم أول لخضر بورقعة قبل ترقيته إلى رتبة صاغ أول عضو الولاية الرابعة. انتدبها امحمد بوقرة في فيفري 1959 إلى المنطقة الثالثة من الولاية الرابعة (الونشريس) لدعم الكتائب الأخرى في مواجهة قوات الاحتلال المتمركزة بالمنطقة. فقدت هذه الكتيبة بعد انتهاء مهمتها 20 شهيدا بعدما كُتبت القوات الفرنسية خسائر فادحة في العديد من الوقائع منها معركة باب البكوش، معركة باب العريشة ومعركة باب سعدية وتاجمات وغيرها. ولما عادت إلى مواقعها الأصلية بالناحية الرابعة من المنطقة الثانية استقبلها قائد الولاية الرابعة امحمد بوقرة للاطمئنان على أحوالها والاطلاع على ما حقّقه من نتائج في ميادين المعارك. انظر: أحمد زديرة، "الثورة الجزائرية ومخططات الحكومات الفرنسية"، ج2، مجلة أول نوفمبر، عدد 175، 2011، ص 46.

(4) - Gilbert Meynier, *op.cit*, p 301.

(5) - انظر قوائم الشهداء في : محمد الشريف ولد الحسين، في قلب المعركة سرد واقعي لمعارك كومندو سي الزير وكتيبة الحمدانية جيش التحرير الوطني - الولاية الرابعة، دار القصبة للنشر، 2007، ص ص 208-209.

(6) - حمود شايد، مصدر سابق، ص ص 242-243.

(7) - SHAT, 1H 1949/Dossier 3, Région territoriale et corps d'armée d'Alger : « Opération courroie » (cartes, calques, photographie) (Avril – juin 1959).

(*) - وهو أمحمد بوقرة الذي استشهد في 5 ماي 1959 إثر اشتباك مع قوات الاحتلال بقرية أولاد بوعشرة بنواحي البرواقية بولاية المدية .

الجماعي، فتراجعت بالتالي قُدرات وحدات المتمردين بنسبة تراوحت ما بين 30 % إلى 45 % في مجمل تراب الولاية. وادعى نفس التقرير أنه بعد هذه العملية تم تهدئة عدة مناطق ⁽¹⁾ اتخذها المتمرّدون ملاجئ ومخابئ... كما تم تدمير ورشتان (2) للأسلحة وثلاثة (3) مخابئ للتمريض وسبعة (7) مخازن للمواد الغذائية وخمسة (5) مخازن للأدوية.... الخ. ⁽²⁾

وبعد توقّف الاجتياح العسكري بالونشريس شنّ شال هجوما مفاجئا على جيش التحرير الوطني في منطقة الحضنة جنوب الولاية الثالثة ⁽³⁾ التي كان يستغلها المجاهدون أثناء تحركاتهم لإدخال الأسلحة من تونس ⁽⁴⁾، ويهدف قطع الطريق أمامهم تم تنفيذ عملية الشرارة Etincelles التي شرع فيها في 8 جويلية 1959 إلى غاية 19 جويلية من نفس السنة ⁽⁵⁾ بقيادة الجنرال شال والجنرال جون فراسيو قائد اللواء العاشر للمظليين بمساعدة الجنرالات والضباط السامين وضباط الاحتياط لقيادة 21 فيلق من قوات الاحتياط وثمانية فرق مدفعية من بينهم فرقتين من قوات الاحتياط العام وثلاث وحدات للهندسة العسكرية وخمسة مفرزات التدخل المحمولة ⁽⁶⁾.

كان الهدف من تنفيذ هذه العملية التمشيطية هو القضاء النهائي على كتائب جيش التحرير الوطني ودفع من تبقى منهم للجوء نحو المناطق التي سوف تستهدفها عمليات jumelles الكبرى على أساس محاصرتها في أماكن معيّنة بعد التسلل إليها والقضاء عليها، ولقطع الطريق والاتصال بين منطقة الحضنة والأوراس مع الولاية الثالثة، وعزل جبال الأوراس عن جبال القبائل ⁽⁷⁾ وأيضا من أجل تسهيل مهمة وضع أنابيب تمرير البترول الرابطة بين حاسي مسعود وبجاية وحماية لخط أنابيب النفط ⁽⁸⁾، إلا أن هذه القوات اصطدمت بمقاومة شديدة من كتائب جيش التحرير الوطني، إذ كان هناك أكثر من 400 مجاهدا موزعين على الكتيبة الثانية للناحية الثالثة والكتيبة الثانية للناحية الرابعة وكتيبتين بقيادة الضابط الأول عميروشان الطاهر الذي استشهد مع 150 مجاهدا خلال تصديهم للاجتياح العسكري الضخم، لكن الجيش الفرنسي تمكّن من القضاء على عناصر جيش التحرير الوطني والاستيلاء على عتادهم

(1)- وهي: سوفلات SOUFLAT، زبربر ZBARBAR، موزاية MOUZAIA، جبل لوح DJEBEL LOUH، مونقورنو MONGORNOU، أعالي شرشال HAUT DU CHERCHEL، ونشريس الغربية OUARSENIS OCCIDENTAL.

(2) - SHAT, 1H 1949/Dossier 3, **op. cit**.

(3) - استهدفت هذه العملية أجزاء من الولايات الأولى والثالثة والرابعة والسادسة، وبصفة خاصة الهضاب العليا لجنوب سطيف وعين ولان إلى غاية مقرة وضواحيها التي تعتبر كمناطق عبور تربط جبل بوطالب والأطلس التلي لسلسلة الأوراس، ومنخفضات الحضنة المتصلة بسهول المسيلة الجنوبية وشطها وجبل المعاضيد شرقا وأولاد عدي القبالة إلى غاية جبال بلزمة ومحاذاتها.

(4) - اعمرزواوي، مصدر سابق، ص 65.

(5) - Yves courrière, La guerre d'Algérie..., Tv, **op. cit**, p 2401.

(6) - بن شرقي حليلي، مرجع سابق، ص 255.

(7) - نفسه، ص 255.

(8) - بلقاسم آيت حمو، "حقائق عن: مخطط مورييس شال... نحو عملية جومال"، مجلة أول نوفمبر، عدد 19، نوفمبر 1976.

ص 36.

الحربي بنسبة 50 % ⁽¹⁾، والاستحواذ على مخزون المواد الغذائية ووسائل الاتصال ووثائق هامة عن النشاط الثوري بالمنطقة ⁽²⁾.

2-2-3- الولاية الثالثة:

أولى الجنرال شال منطقة القبائل باهتمام خاص في برنامجه العسكري مستغلا أوضاعها السياسية والعسكرية وأزماتها الداخلية الصعبة قبل ⁽³⁾ وبعد استشهاد قائد الولاية الثالثة العقيد عميروش ⁽⁴⁾، وعلّق آمالا كبيرة لسحق معاقل الثوار في تعليمات خاصة موجهة لمساعديه من الجنرالات والمكتب الثاني ومكتب الدراسات والاتصالات، بمجمل الاستعدادات للعمليات العسكرية في مجمل تراب الولاية الثالثة، وأعطى تعليمات صارمة للقضاء على عناصر المنظمة السياسية والإدارية لجهة التحرير الوطني التي توفر معلومات في غاية الأهمية "للعصابات المتمردة" أي الثوار، بحكم معرفتهم الجيدة للمناطق والمواقع ⁽⁵⁾.

تعدّ عمليات شال بالولاية الثالثة الأضخم بالنظر إلى حجم الاستعدادات لها وعدد الجنود الذي تجاوز 70.000 مقاتل مدججين بمختلف الأسلحة، حيث اعترفت القيادة العسكرية الفرنسية بأنها جلبت لهذه العملية 35.000 جندي من مراكز خارجة عن نطاق عملية جوميل، ويضاف إلى هذا العدد 40.000 جندي على أهبة الاستعداد بالمراكز العسكرية القارة الموجودة داخل هذه المساحة، وتدعمت هذه القوات لاحقا بقوات إضافية لكن القيادة العسكرية الفرنسية امتنعت الادلاء بعددها الإجمالي للمرسلين الصحفيين ⁽⁶⁾.

انطلقت عملية جوميل في 22 جويلية 1959 وأشرف على قيادتها الجنرال شال شخصيا بعد أن أقام مركز قيادته بأرتوا Artois، وباعتبار هذا الموقع عاصمة العملية المذكورة تم تجهيزه بعدة رادارات على ارتفاع 1700 متر ⁽⁷⁾ بجبل أرزو نطهور بقلب جرجرة الذي يتراوح

(1) - Gilbert Meynier, *op.cit*, p 301.

(2) - بن شرقي حليبي، مرجع سابق، ص 257.

(3) - انظر تفاصيل المخططات للقضاء على العقيد عميروش والأهداف المسطرة من وراء تصفيته بدءا من عملية Brumaire في 6 أكتوبر 1958 بقيادة الجنرال جاك فور Jacques Faure قائد ناحية العمليات لتيزي وزو بمساعدة عدة جنرالات، وغيرها من العمليات في: جودي أتومي، مصدر سابق، ص 287-320 وأيضا: اعمر أزواوي، مصدر سابق، ص 45-59.

(4) - للمزيد من التفاصيل حول استشهاده مع سي الحواس قائد الولاية السادسة في 28 مارس 1959 بجبل ثامر ببوسعادة انظر: بلقاسم آيت حمو، "تحقيق: شاهد عيان يروي حقائق عن المعركة التي استشهد فيها العقيدان (سي عميروش وسي الحواس)"، *مجلة أول نوفمبر*، عدد 21 أبريل 1977، ص 37-42. وأيضا: حواس بري، "شهادات حية حول استشهاد العقيد سي حواس"، *مجلة أول نوفمبر*، العددان 96-97، سبتمبر - أكتوبر 1988، ص 86-88.

(5) - SHAT, 1H 1951/Dossier 1. Opération « jumelles » : instructions et directives du Général d'Armée Aérienne M. CHALLE Commandant en chef des forces en Algérie adressé au Général Adjoint opérationnel, 2^{ème} Bureau et Bureau d'études et liaison pour les opérations en wilaya 3 (1959).

(6) - المجاهد، عدد 48، 10 أوت 1959، ص 6.

(7) - للمزيد من التفاصيل حول مختلف الاستعدادات والتجهيزات العسكرية لهذه العملية انظر: الشريط الوثائقي الموسوم بـ: «L'opération Jumelles et le commando Georges», Reportage auprès d'une unité combattante, Personnalité(s): Georges Grillot / Marcel Bigeard / Pierre Schœndœrffer / Jean Lartéguy / Jean

ارتفاعه 1720 متراً⁽¹⁾، ووضع الجنرال أندري زيلير André Zeller⁽²⁾ القائد الأعلى للجيش الفرنسي تحت تصرفه قوات احتياطية ضخمة قوامها 70.000 مقاتل لفرض حصار تطويقي على معاقل الثوار وفق التخطيط الآتي:

- نقل جنود المظلات على متن الطائرات العمودية وإنزالهم بجبل أكفادو شرقي عزازقة البالغ ارتفاعه 1600 متراً المتميّز بغاباته الكثيفة.

- نقل جنود البحرية على متن بوارج حربية وناقلات الانزال بالشاطئ الصخري الموجود في رأس سيقلي غربي بجاية.

- وضع القنّاصة الرماة على رأس الصخور الجبلية.

- محاصرة المدن ومئات القرى الموجودة في نطاق العملية ومنع المواطنين من الدخول إليها أو الخروج منها مع تفتيش جميع المنازل والأكواخ⁽³⁾.

وزيادة على آلاف وسائل النقل من سيارات الميدان من نوع Jeeps وشاحنات من نوع GMC أمريكية الصنع، ومدركات ومدافع من عيار 105 و 120 مم، تم تدعيمها بطائرات مقاتلة أمريكية من نوع B52 و 26 B 26 T وأخرى استكشافية، وناقلة للجنود والكومندوس والمؤن ومروحيات متعددة الأشكال خاصة من نوع Bananes و Sikorski وغيرها⁽⁴⁾، تفنّن سكان المنطقة في إطلاق تسميات مختلفة عليها حسب شكلها وحركات انطلاقها وهبوطها مثل "الجاسوسة، الموزة، الجنرالة، والعرجاء"⁽⁵⁾.

بالإضافة إلى الجنود الفرنسيين المتواجدين في المنطقة منذ 1955، وصل مدد إضافي من الفرق العسكرية خاصة من "قنّاصة الألب" المختصة في حرب الجبال، التي اكتسبت خبرة كبيرة أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية ضد القوات الألمانية، بالإضافة إلى وحدات "التينينات الخضراء" وهي فرق مشكلة من المظليين، مختصة في الاستعلامات والأخبار، أرسلتها القيادة العامة للقوات العسكرية الفرنسية إلى الجزائر لتسند إليها مهمة البحث عن المخابئ تحت

Gracieux / Maurice Challe, Date de diffusion 02 octobre 1959, in <https://fresques.ina.fr>, consulté le 13 Novembre 2020, 12 H30mn.

(1) - Pierre Montagnon, **la guerre d'Algérie genèse et engrenage dans une tragédie**, éditions Pygmalion Paris, 1984, p 295.

(2) - أندري زيلير André Zeller من مواليد 1 جانفي 1898 في بيزانسون، تقلد عدة مسؤوليات عسكرية في الجيش الفرنسي (1915-1959) وشارك في عدة حروب، الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، الحملة الإيطالية (10 جوان 1943-8 ماي 1945) والحرب العالمية الثانية (19 سبتمبر 1939-2 سبتمبر 1945) والحرب الجزائرية (1955-1961) و هو أحد الجنرالات الأربعة الذين نفذوا الانقلاب العام في الجزائر العاصمة عام 1961 ضد الجنرال شارل ديغول. توفي في 18 سبتمبر 1979 في باريس. Jean Louis Gérard, **op. cit**, pp

(3) - المجاهد، عدد 48، مصدر سابق، ص 6.

(4) - اعمر أزواوي، مصدر سابق، ص 71.

(5) - عامر علي ماقورة، حراس الأكفادو الثورة التحريرية الكبرى في الولاية الثالثة 1957-1962، تحرير: عامر زاهية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 134.

الأرض وتشويش الاتصالات وترجمة الرسائل السرية، كما جندت فيالق كثيرة متعددة التخصصات لهذه العملية الكبيرة⁽¹⁾. وأمر الجنرال شال بإبقاء فرقة كاملة من المظليين بمنطقة القبائل خلال فصل الشتاء، و"تكثيف الكفاح ضد التمرد إلى غاية استعادة الأمن"⁽²⁾.

وكان من المقرر أن تنتهي عملية المنظار قبل بداية موسم الأمطار أي في سبتمبر 1959 مثلما أفاد به الجنرال شال لكنها تواصلت إلى غاية 3 أفريل من سنة 1960⁽³⁾ نظرا لصمود الثوار في الولاية الثالثة الذين واجهوا مختلف العمليات العسكرية⁽⁴⁾ كان الهدف منها التمرکز من جديد في الجبال والتوغل في أدغال الغابات، وخلالها اتخذت عدة تدابير نذكر منها:

- اضطرار مركز قيادة الولاية الثالثة إلى تغيير تمركزها والانتقال باستمرار.
- التخلي خلال التنقل عن نظام الفرقة والفصيلة والكتيبة وتشكيل جماعات مصغرة تتكون من مجاهدين أو ثلاثة، يتنقل أفرادها في القطاع متقاربة بعضها بعضا لإغاثة تلك المشتبكة مع قوات الاحتلال للتمويه حتى توجي له بانتشار كل عناصر جيش التحرير الوطني في كل مكان.

- تفكيك الفيلق التابع للولاية الثالثة، الذي أصبح عبئا على قيادة الثورة خلال عملية "جوميل" نظرا لصعوبة تنقله وإطعام جنوده، فتشكلت أفواج وفصائل جديدة للقيام بمهمتين أساسيتين: تنفيذ عمليات عسكرية وضمان حماية مقر قيادة الولاية⁽⁵⁾.

- إلحاق المسلمين بجماعات المجاهدين مع إبقائهم في قطاعاتهم لاستئناس مهامهم المتعلقة بإرشاد الطرق وجمع المعلومات والقيام بالاتصالات.

- منع أي مبادرة فردية للاشتباك مع العدو، أو استفزاز مركز عسكري حفاظا على الأرواح والذخيرة الحربية.

- سرعة الانتقال من منطقة إلى أخرى تفاديا للقبلة الجوية والمدفعية عند الاصطدام مع قوات الاحتلال.

(1) - عامر علي ماقورة، مصدر سابق، ص ص 132 - 133.

(2) - la Dépêche de Constantine , N0 16363 , 22 septembre 1959, p 1.

(3) - Maurice challe, **op.cit**, p 40.

(4) - نذكر منها عمليات Pelvoux الأولى والثانية (من 22 جويلية إلى 8 أوت 1959) خلفت 416 شهيد، 177 أسير، توقيف 213 من أعضاء المنظمة السياسية والإدارية لجهة التحرير الوطني، استرجاع 56 سلاح حربي ومخزون المواد الغذائية والتجهيزات. وعملية Mont Viso من 10 أوت إلى غاية 16 أوت 1959 وعملية Suzane في 11 أوت 1959. والقسم الثالث من العمليات شرع فيها من 17 أوت إلى غاية 17 أكتوبر 1959. أما القسم الرابع من العمليات فنفذت من 18 أكتوبر إلى غاية 3 أفريل 1960 مخلفة عدد معتبر من الشهداء والجرحى والأسرى في صفوف جيش التحرير الوطني وخسائر بشرية ومادية في صفوف الجيش الفرنسي مع التقليل من تعدادهم حسب المصادر الفرنسية. للمزيد من التفاصيل انظر: بن شرقي حليبي، مرجع سابق، ص ص 261 - 264.

(5) - أنومي جودي، العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، مصدر سابق، ص 164.

- إخفاء بعض الأسلحة مثل بران انجليزي ورشاش 24 و30 أمريكي بسبب وزنها المعرقل لعمليات السير السريعة وبسبب ندرة خراطيشها⁽¹⁾.

- إسناد مهمة تخريب طرق المواصلات ووضع الألغام في طريق السيارات العسكرية ونصب الكمائن لفرق متخصصة في إلحاق الخسائر بالقوافل العسكرية للجيش الفرنسي وعرقلة سيرهم.

- تموين عناصر جيش التحرير الوطني من المزارع والقرى الواقعة في السهول بعد إجلاء الحاميات العسكرية منها، ونقل المواد الغذائية لاحقا إلى المراكز الجبلية فور انسحاب الجيش الفرنسي⁽²⁾.

لقد تحمّلت الولاية الثالثة من جرّاء عملية جوميل النصيب الأكبر من البطش الاستعماري وكانت الأعنف على عناصر جيش التحرير الوطني حيث فقدوا أعداد معتبرة من خيرة الإطارات، قدّرتها إحدى المصادر بما يقارب الثلثين من عدد المجاهدين وفقا لتقرير أعدّه مجلس الولاية الثالثة⁽³⁾، واستشهد قادة الفيالق والكتائب وأعضاء مجلس ولجنة الولاية وغيرهم⁽⁴⁾. ولقد ردّ الجيش الفرنسي على قوة وصمود المجاهدين بإضرار النيران بمعاقلهم في الجبال والغابات بقنابل النابالم وتسليط القمع على المدنيين بعد إجلاءهم من القرى باتجاه المحتشدات والسجون⁽⁵⁾.

2-2-4 - الولاية الثانية:

بينما واصل فيلق من المظليين عمليات جوميل، نُقل القسم الأكبر للقوات إلى الولاية الثانية لتنفيذ عملية "الأحجار الكريمة" في مطلع نوفمبر 1959، لكن نظرا لصعوبة المنطقة ذات المسالك الحصينة وكثافة غطاءها النباتي (غابات البلوط)، وصمود ثوارها قرّر شال تفكيك العملية الكبرى "الأحجار الكريمة" Les Pierres précieuses إلى ثلاث عمليات فرعية⁽⁶⁾ لتمشيط جزءا من تراب الولاية الثانية وأجزاء من الولايتين الثالثة والأولى⁽¹⁾.

(1) - عامر علي مافورة، مصدر سابق، ص 136.

(2) - المجاهد، عدد 48، مصدر سابق، ص 7.

(3) - Gilbert Meynier, *op.cit*, p 302.

(4) - استشهد عدد معتبر من الرعيل الأول من المجاهدين النوفمبريين، منهم الرائدان عبد الرحمن ميرة، بنور علي، النقيب: عبد الله مغني، عمران أزواو، أعراب أوديق، محند السعيد أوزفون، الحسين أومخلوف، الملازمون الأولون: عبد الرحمن أوبولدوز، العربي تواتي، بوجمعة أوشيش، أمير الباز الخ. والقائمة طويلة منهم قادة النواحي والمقاطعات والجنود، أكثر من 7500 شهيد أثناء العملية من مجموع حوالي 12000 مجاهدا عاملون بالولاية الثالثة حسب شهادة المجاهد أعمار أزواوي، مصدر سابق، ص 173.

(5) - المجاهد، عدد 48، مصدر سابق، ص 7.

(6) - وهي: عملية الفيروز Turquoise التي انطلقت في 2 نوفمبر 1959 إلى غاية سبتمبر 1960 لتمشيط جبال البابور وجيجل وميلية وميلة، وعملية الزمرد Emeraude انطلقت في 6 نوفمبر 1959 إلى غاية سبتمبر 1960 لتمشيط القل وسكيدة وعملية الزبرجد Topaze انطلقت في 9 نوفمبر 1959 واستمرت إلى غاية شهر سبتمبر 1960 وشملت جبل إيدوغ بين عنابة وسكيدة وامتدت إلى القالة، وغيرها من العمليات الكبرى التي نفذت بعد نقل الجنرال شال إلى قطاع وسط أوروبا لمنظمة شمال الحلف الأطلسي،=

انطلقت هذه العمليات في مطلع نوفمبر 1959 بمشاركة القوات البالغ عددها من 35000 إلى 50000 مقاتل، إلا أن نتائجها كانت مخيبة لآمال قيادة الجيش الفرنسي وهزيمة مقارنة بالإمكانات المسخرة، وأُرجعت ضعف النتائج لا إلى "شدة المقاومة بل إلى العوامل الجغرافية الصعبة وسوء الأحوال الجوية"⁽²⁾، ورغم صمود المقاومين خلّفت هذه العمليات خسائر معتبرة في صفوف جيش التحرير الوطني بنسبة 40 % من العدد الإجمالي للمقاتلين و60 % بالنسبة لخسائر العتاد الحربي الذي تم الاستحواذ عليه، وتفكيك المنظمة السياسية والإدارية التابعة لجبهة التحرير الوطني بنسبة 90%⁽³⁾.

ازدادت خطورة مخطط شال على الثورة منذ مجيء الجنرال ديغول بعدما أسند مهمة القضاء على الثوار بمعاقلهم للجنرال شال الذي جاء بقوات ضخمة وقام بعمليات تمشيطية واسعة وخانقة، بعد تغيير أسلوب قتال وحداته العسكرية التي كانت تتناوب على العمليات حيث تنسحب واحدة للراحة لتخلفها أخرى بأسلحة حديثة. ورغم تعليمات قيادة الثورة لتحاشي الاصطدام مع قوات الاحتلال، هذا لم يمنع من وقوع عدة اشتباكات تسببت في خسائر هامة في صفوف احتياطي جيش التحرير الوطني الذي لم يكن بحوزتهم أية وسيلة للقتال⁽⁴⁾. ورغم الضرر الذي ألحقته العمليات العسكرية بقيادي جيش التحرير الوطني⁽⁵⁾ والمواطنين العزل إلا أن قيادة الجيش الفرنسي لم تُحقّق النتائج المرجوة منها بسبب صعوبة التضاريس وانعدام المسالك وسوء الأحوال الجوية، بالإضافة إلى تقسيم جيش التحرير الوطني إلى أفواج لتسهيل عمليات التنقل السريعة وتناول الوجبات الباردة والاعتماد على عصير الزيتون خصوصا، فكل فوج مُلزم بحمل وعاء (BIDON) من هذه المادة الغذائية الضرورية، كما أُعطيت تعليمات صارمة للجنود طيلة فترة الهجومات العسكرية بعدم خوض الاشتباكات مع قوات الاحتلال إلا عند الضرورة القصوى⁽⁶⁾.

= واستمرت هذه العمليات إلى غاية 18 أبريل 1961. للمزيد من التفاصيل حول هذه العمليات العسكرية وتعداد قواتها وخسائرها البشرية والمادية في صفوف الجيش الفرنسي وجيش التحرير الوطني انظر: بن شرقي حليبي، مرجع سابق، ص ص 265-268. وأيضا: - Yves courrière, La guerre d'Algérie..., Tv, **op. cit**, pp 2401-2432. (1) - لاسيما جبال جيجل والقل وإيدوغ والصومام وميلة وجبل طاية والقل وتاكسانة وأم الطوب وكوندي اسمندو وغابات سلطنة والشقفة وغيرها من المناطق. انظر: أحمد زديرة، مرجع سابق، ص 56.

(2) - Gilbert Meynier, **op.cit**, p 302.

(3) - **ibidem**.

(4) - مذكرات علي كافي، مصدر سابق، ص 208.

(5) - من بين هؤلاء: الرائد حسين رويح عضو الولاية الثانية الذي استشهد في 9 نوفمبر 1960 بعد مقاومة عنيفة مع جيش الاحتلال والضابط مسعود بوجريو القسنطيني قائد المنطقة الخامسة في 28 أبريل 1961 والضابط عبد الحق قويسم قائد المنطقة الرابعة وزميله ضابط أول عضو نفس المنطقة محمد الصالح دهيلي في 16 مارس 1962 مع ثلاثة جنود أي قبل ثلاثة أيام فقط من توقيف القتال وهذا ما يؤكد مواصلة القوات الفرنسية تمشيطها لمناطق الوطن في آخر مراحل من عمر الثورة بالرغم من وشك انتهاء المفاوضات في إيفيان. أحمد زديرة، مرجع سابق، ص 57.

(6) - Gilbert Meynier, **op.cit**, p 302.

2-2-5- الولاية الأولى:

نفذت آخر عمليات المخطط العسكري للجنرال شال بالولاية الأولى ابتداء من 4 أكتوبر 1960⁽¹⁾ بقيادة الجنرال جون كريبان Jean Crépin⁽²⁾ الذي خلف الجنرال شال على رأس القوات الفرنسية لكن دون تغيير استراتيجية الحرب المعتمدة في مخطط هذا الأخير، وكان الهدف منها هو القضاء على البنية التحتية لجيش وجهة التحرير الوطنيين وفصل النظام الثوري عن الشعب⁽³⁾.

وحسب شهادة آخر قادة الولاية الأولى فإن عنصر المفاجأة كان ضعيفا للغاية التي كانت تنتظر دورها في مخطط شال منذ شهور، حيث لعبت المصالح الاستخباراتية للثورة دورا مهما في إبلاغ مسؤوليها بأية عملية عسكرية موجّهة ضدهم عبر التنصت على مكالمات العدو، وبهذه الكيفية تم الحصول على معلومات خطيرة حول عملية أرياج الأولى Ariège 1 المزمع تنفيذها في 6 أكتوبر 1960، وأُرسلت إلى قيادة الولاية الأولى وثيقة سرية في سبتمبر 1960 تتضمن الخطوط العريضة لهذه العملية المقسمة إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: جمع المعلومات الاستخباراتية حول قدرات جيش التحرير الوطني وتحديد أماكن تواجد قيادة الولاية الأولى، وتوزيع قواته ومجال التدخل وتضاريس المنطقة.
- المرحلة الثانية: تدخل عسكري واسع يهدف إلى القضاء الكلي على المتمردين، ويعتمد على إنزال جوي في الأماكن المرتفعة عن طريق طائرات الهيلوكبتر، ومن جهة أخرى تتحرك قوافل عسكرية لتطويق القطاع بحيث تتلاقى كل من القوتين وتُطبق على المجاهدين كفكي كماشة.
- المرحلة الثالثة: "صيانة السلم" بالإبقاء على القوات العسكرية الفرنسية في الجبال والغابات لمدة قد تصل إلى ثلاثة أشهر لمنع كل "تمرد" وبالتالي محاولة منع المجاهدين من تجميع صفوفهم وإعادة تنظيم قواتهم لمواصلة القتال..."⁽⁴⁾.

وبهذا التخطيط كانت قيادة الجيش الفرنسي تصرّ على القيام بتمشيط كاسح على الأوراس لاستئصال الثورة هناك باعتبارها "مهد الثورة التحريرية وسوف تكون قبره" على حد تعبير الجنرال ديكورنو بدءا بمحاولة اكتشاف مركز الولاية الأولى وتحديد مكان جهاز الاتصال عبر طائرات خاصة

(1) - Yves courrière, La guerre d'Algérie..., Tv, **op. cit**, p 2402.

(2) - جون كريبان Jean Crépin من مواليد فاتح سبتمبر 1908 بـ Bernaville. خريج المدرسة المتعددة التكنولوجية و جنرال فرنسي ونائب أمين عام في الدفاع الوطني عام 1954 ، ومفتش عام للإنجازات والبرامج العسكرية للقوات المسلحة عام 1955. تقلد عدة مسؤوليات عسكرية من 1957 إلى 1959. وفي جانفي 1960 عين في المنصب الذي كان يشغله الجنرال جاك ماسو (قيادة القوات المسلحة في الجزائر العاصمة). ثم قائدا للقوات المسلحة في المستعمرة الجزائرية من مارس 1960 إلى فيفري 1961، ثم قائدا للقوات المسلحة خلفا للجنرال شال الذي انقلب على الجنرال شارل ديغول. وافته المنية في 4 ماي 1996. للمزيد من التفاصيل انظر: Jean Louis Gérard, **op. cit**, p72.

(3) - علي ملاح (الرائد)، قادة جيش التحرير الوطني – الولاية الأولى- ج 2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص 127.

(4) - الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص ص 248 - 249.

للجوسسة والتنصت التي كانت تحوم حول جبال الأوراس نهارا وليلا لعلها تلتقط ذبذبات جهاز إرسال الولاية وتحديد مركز الولاية، وبعد تفتن قيادة الولاية لاستخدام طائرة شحن من نوع Nord 2501 محملة بأجهزة تنصت جد متطورة تجنبت الاتصال بقيادة الثورة في النهار، والاكتفاء باستعمال شيفرة خاصة في الليل وتغييرها باستمرار حتى لا تتمكن سلطات الاحتلال من تفكيكها⁽¹⁾.

شرعت القوات الفرنسية في الزحف على الأوراس من عدة جهات بقوات ضخمة ضمت أكثر من 40.000 عسكري مدعّمين بفرق سلاح المدفعية والهندسة والطائرات المقاتلة والمروحيات والمدركات⁽²⁾، وتم توزيع قوات الكومندوس إلى مجموعات صغيرة للتمركز في الجبال والأودية والغابات بحثا عن المجاهدين ومحاصرتهم بالتنسيق مع الفرق الأخرى عبر جهاز اتصال لاسلكي، بعدها تدخلت الطائرات بالقصف الجوي وهو ما جعل وضع المجاهدين في خطر خاصة بعد قصف معقلهم بالنابالم. واستمرت العملية بهذه الكيفية لمدة شهرين أو أكثر بهدف القضاء الكلي على المجاهدين⁽³⁾.

ونُفذت عدة عمليات عسكرية خاصة في الأوراس والنمامشة⁽⁴⁾ وباقي المناطق بنفس الطريقة، وخصّصت لها قوات معتبرة منها اللواء الـ 10 واللواء الـ 25 للمظليين واللواء الـ 21 للمشاة، وعدة فيالق من الأسلحة الثقيلة والدبابات للمراقبة والقصف والمصفحات لاقتحام المسالك الصعبة. وتعززت القوات البرية بالطائرات المروحية وطائرات الكشف عن انسحابات المجاهدين ليلا، وبواسطة هذه القوات تم استهداف مراكز قيادات جيش التحرير الوطني بمختلف مصالحها⁽⁵⁾.

تضررت معقل الولاية الأولى من جراء اشتباك الجيش الفرنسي العنيف مع جيش التحرير الوطني وقصف أطراف مركز الولاية الأولى بجبل شيليا، وتوغله في أعماق غابات الأوراس الكثيفة الأشجار يتقدمهم فرق الحركي، فترتب عنه انسحاب العناصر القيادية وبعض إداراتها وسقوط العشرات من القتلى في صفوف الطرفين في "بني ملكم الكباش"، حيث قدر سكان المناطق المجاورة عدد القتلى الذين سحبتهم القوات الفرنسية بنحو 70 قتيلا، في حين استشهد 85 مجاهدا في هذه المعركة التي سخرت لها قوات هائلة. وبعد استعمال الجيش الفرنسي قنابل النابالم المحرمة

(1) - الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص ص 249-250.

(2) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 445.

(3) - الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 252.

(4) - عملية Ariège الثانية (21 أكتوبر 1960) والثالثة (27 أكتوبر 1960) والرابعة (12 نوفمبر 1960) والخامسة (18 نوفمبر 1960) والسادسة (23 نوفمبر 1960) وعملية Charente (26 نوفمبر 1960) وعملية Dordogne الأولى (28 فيفري 1961) = والثانية (26 مارس 1961) والثالثة (01 أبريل 1961) وتواصلت هذه العمليات إلى غاية نهاية الحرب. انظر: Yves courrière, La guerre d'Algérie..., Tv, op. cit, p 2402.

(5) - الرائد علي ملاح، مرجع سابق، ص 126.

دوليا في القصف الجوي والمدفعي وبكثافة، هرب العديد من اللاجئين المدنيين القاطنين بالغابة من جحيم النيران⁽¹⁾. وخلال اجتماع لمسؤولي المنطقة الثانية في 15 فيفري 1961 تقرر إعادة تنظيم الولاية الأولى بعد استشهاد عدد معتبر من المجاهدين والقادة^(*) وتجديد الشباب وترقية المجاهدين في المناطق والنواحي والقسمات، ودراسة كيفية مواجهة ما تبقى من مخططات ديغول العسكرية لأن القوات الفرنسية أعادت تمشيط الأوراس من جديد واستهدفت مركز الولاية الأولى⁽²⁾.

وبالرغم ما سبّبه مخطط شال العسكري من تراجع كبير في قدرات جيش التحرير الوطني نظرا لاستشهاد عدد معتبر من قادته وجنوده من مختلف الرتب العسكرية، وتضرّر البنية التحتية والتنظيمية والسياسية لجهة التحرير الوطني، إلا أن سلطات الاحتلال لم تُحقّق النصر العسكري النهائي، لأن المبتغى من هذا المخطط العسكري هو التدمير الكلي لمعاقل الثورة، وإقناع من تبقى منهم بعدم جدوى مواصلة الكفاح ضد فرنسا وحثهم على الاستسلام، إذ قام الجيش الفرنسي في إطار الترويج لسلم الشجعان⁽³⁾ برمي مناشير محرّرة بالفرنسية والعامية أيضا⁽⁴⁾ في مناطق تركز قيادة

(1) - الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص ص 251-252.

(*) - من بينهم: الرائد علي سويحي، والضابط الثاني عبد المجيد بن عبد الصمد والملازم الثاني عبد المجيد شعباني مسؤول الناحية الرابعة.

(2) - الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 257.

(3) - في 23 أكتوبر 1958 أعلن شارل ديغول في ندوته الصحفية عن أول مبادرة سياسية منذ توليه للحكم من أجل إيجاد "حل للمشكل الجزائري" وفقا لمخططة المتمثل في سلم الشجعان، وهي محاولة لإيجاد حل أمني لمسألة سياسية بعد رفض المعالجة السياسية للأزمة الجزائرية، بامتناعه عن الاعتراف بجهة التحرير الوطني بعد تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، حيث قدّم دعوة لعناصر جيش التحرير الوطني إلى إلقاء السلاح وتسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش، الدرك أو الشرطة، ودعوة القيادة السياسية للثورة المتمركزة في الخارج التي أسماها "المنظمة الخارجية" للتوجه إلى باريس "لإنهاء الحوادث". وعموما هذه المبادرة ارتكزت أساسا على مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام. وهو استسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري بمعاقل الثورة، والآخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسية باريس، بعدها يلجأ الجنرال ديغول فيما بعد إلى تسوية القضية الجزائرية بواسطة الانتخابات التي كان يعتزم إجراؤها يوم 28 نوفمبر 1958 عن طريق التفاوض مع مفاوضين أكفاء يتم التفاوض معهم ما تبقى من المشكلة الجزائرية. للمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع وتأثيراته على الثورة من خلال وثائق الأرشيف الفرنسي انظر: رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص ص 222-227.

(4) - عثرنا على نسخة مصوّرة من منشور تضمّن نداء الجنرال شارل ديغول في إطار مشروع "سلم الشجعان" بمحفوظات أرشيف المتحف المركزي للجيش برياض الفتح جاء فيه مايلي:

Moi De Gaulle

J'OUVRE LA PORTE de la **RECONCILIATION** et de l'**ESPOIR** A VOUS QUE LE DESESPoir A PLONGES DANS L'ERREUR

AYEZ LE COURAGE DE LA FRANCHIR

Vos **ARMES** SONT DEVENUS **INUTILES**

CONFIEZ LES AUX FORCES ARMEES QUI ME REPRESENTENT

AVEC NOUS PRENEZ PART

A L'EFFORT DE **RESURRECTION NATIONALE**

VIVE LA FRANCE

أنا الجنرال دوغول راني فتحت باب التصالح والأمل

يا اللي راكم غلب عليكم اليأس وغالطكم الغضب

فتحت عليكم هذا الباب- بينوا شجعتكم وادخلوا

سلاحكم صار حاجة بلا فائدة

=

سلموهم لقوات النظام اللي هما تحت أمري وقيادتي

الولاية الأولى، طالبة منهم مقابلة ضباط جيش التحرير الوطني للحوار حول كيفية توقيف الحرب ووضع الأسلحة، وجاء ضباط من الجيش الفرنسي في طائرات مروحية وألحوا عليهم للخروج من أجل مقابلتهم⁽¹⁾ لكن مبادرة ديغول رُفضت من قبل قيادة الولاية الأولى والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽²⁾، وأخفق معه مخطط شال مثلما أكّده الجنرال بول إيلي الذي أفاد: بأن "شال لم ينجح في المسائل عسكريا كما كان يدّعي، كما خابت مساعيه لإقامة مفاوضات انفصالية مع بعض الأطراف سنة 1960، وهو مؤشر آخر على فشله في توظيف الوسائل العسكرية بقوة لتحقيق الانتصار على مكافحين ضعفاء لكنهم ظلّوا ثابتين"⁽³⁾، وأقر أحد جنرالات فرنسا المشاركين في تنفيذ ذات المخطط الذي أخفق إذ كتب بشأنه قائلاً: "لم ينجح - المخطط - إلا جزئيا وفشله النصفى عزّز موقف الجنرال ديغول في نيته لإنهاء الأمر بالمفاوضات دون تأخّر"⁽⁴⁾.

وأمام الإلحاح الشديد لتسليح قوات الجيش النظامي الفرنسي بأحدث الأسلحة والعتاد الحربي، تكاثفت جهود السياسيين مع قادة الجيش الفرنسي في الجزائر بتعبئة غير مسبقة للوسائل العسكرية والمادية على مستوى كل الولايات لتطويقها بحصار شامل، ولم يتحقق ذلك إلا بالتخلي التدريجي عن الأسلحة القديمة التي تعود إلى الحرب العالمية الثانية، وتعويضها بالأسلحة الجديدة المتطورة، غير أن عدم قدرة المصانع الحربية الفرنسية على توفير الأسلحة المتطورة، اضطرت فرنسا الاستعانة بمنظمة الحلف الأطلسي، فاستجابت الأنظمة الغربية وحلفاؤها المنضوية تحت لوائه للطلب الملح من حليفتها وأمدتها بالعتاد الحربي الضخم، خاصة وأن فرنسا كانت تحتل مركزا أساسيا بالنسبة للحلف الأطلسي في خارطة النظام الدولي، وهذا ما جعلها بالنسبة لأمريكا أكثر من صمّام أمان في وجه المعسكر الشيوعي للحيلولة دون زحفه نحو أوروبا⁽⁵⁾، لذا دعمتها بأنواع مختلفة من الأسلحة.

تعالوا معنا تشاركوا الكل في حركة العهد الجديد
تحيا فرنسا

=

(1) - الطاهر زيري، مصدر سابق، ص 263.

(2) - للمزيد من التفاصيل حول رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على سلم الشجعان انظر: المجاهد عدد 32، 19 نوفمبر 1958، ص ص 6-7 وأيضا:

M'Hamed Yousfi, **Les otages de la liberté**, éditions Enal, 1993, p 39.

(3) - Maurice Faivre , « le général Paul Ely et la politique de défense (1956- 1961) Outre- Mers », in Revue d'Histoire , numéro spéciale, Année 2000, pp 232-233.

(4) - André Dulac, **Nos guerres perdues : Levant 1941, Indochine 1951-1953, Algérie 1958-1960**, éditions Fayard , France, 1969, p 130.

(5) - مريم صغير ، "القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962"، مجلة المصادر، عدد خاص ثورة أول نوفمبر 54، العدد 10، السداسي الثاني 2004، ص 173.

الفصل الثالث

3- تنوع الأسلحة الحربية

3-1- أسلحة القوات البرية

3-2- أسلحة القوات الجوية

3-3- أسلحة القوات البحرية

3-4- الأسلحة المحظورة دولياً

3-4-1- الغازات السامة والخانقة

3-4-2- النابالم الحارق

3-4-3- التفجيرات النووية

أثبتت وقائع الحروب على مرّ الأزمنة على أن تحقيق النصر في أي صراع مسلّح، مرهون بنوعية الأسلحة الحربية، إلى جانب التخطيط المُحكم للعمليات العسكرية. وكلّما كان العتاد الحربي متنوّع ومتطوّر، كلما كان دوره مؤثّر في تعزيز القدرات القتالية للجنود، والتفوق في إدارة المعارك والتغلب على قوات الخصم، وهذا ما سعت إلى تحقيقه قيادة الجيش الفرنسي خلال مجابهتها لقوات جيش التحرير الوطني.

وإن تكتل الغرب الاستعماري ودعّمه العسكري لفرنسا من أجل القضاء الكلي على الثوار الجزائريين كانت السمة الغالبة طيلة الحرب التحريرية، لذا تمّ تزويدها بمختلف أنواع الأسلحة والعتاد الحربي الأكثر قوة من حيث الكمية والنوعية، بالمقارنة مع تلك الأسلحة القديمة التي كان يملكها الجيش الفرنسي في الحرب الهند الصينية، وكان معظمها من صنع أمريكي لاسيما في السنوات الأولى من الحرب⁽¹⁾، زيادة على استفادتها من الدعم المالي المعتبر، حيث ارتفعت المساعدات في عام 1954 إلى 2730 مليون فرنك، وفي عام 1955 قدرت قيمة الدعم المالي بـ 2060 مليون فرنك⁽²⁾.

جهّزت قيادة الجيش الاستعماري في الجزائر قواتها النظامية بأحدث الأسلحة منها ما تمّ جلبه من مستودعات الحلف الأطلسي، حيث استعملت عتاده الحربي بتأييد من أمريكا كما جاء في بلاغ صادر في 27 مارس 1956 تؤيد فيه استعمال فرنسا لعتادها وجنودها، مما سمح للحكومة الفرنسية بعد ذلك بتجهز جيشها بأحدث الأسلحة بما في ذلك مدافع الحلف الأطلسي CHAR D'ASSAUT المسيّرة بالرادار⁽³⁾، وزوّدت الولايات المتحدة الأمريكية الجيش الفرنسي بالأسلحة المتطورة عن طريق الشراء، وسنرّكز بشيء من التفصيل على أنواع من الأسلحة الفتاكة والمحظورة دوليا استخدمت ضد المجاهدين والمواطنين العزل، وهي كالآتي:

3-1- أسلحة القوات البرية:

تأتي في مقدمتها الأسلحة اليدوية الفردية "المسدسات" كانت تستخدمها غالبا قوات الشرطة والدرك على مسافات قصيرة، استعملت للدفاع عن أنفسهم خلال تعرّضهم للهجوم من قبل خصومهم الثوار. والجدير بالذكر فمُنذ نهاية الثلاثينيات كان بحوزة الجيش الفرنسي نوعين من المسدسات الأوتوماتيكية تحت تسمية PA 35S و PA35 A ذات خصائص متشابهة جدا لكن مختلفة في تصنيعها. وخلال الثورة الجزائرية التي عرفت تصعيدا في عملياتها العسكرية، اضطرت القيادة العسكرية استبدالها بالبندقية الآلية MAC 50 و MAC 30 التي كانت تتوفر على مواصفات هامة في خوض الحرب من حيث الصلابة وسهولة الاستخدام، لكنها ظلت غير كافية أمام شدة ضربات جيش التحرير الوطني⁽⁴⁾.

(1) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية. مرجع سابق، ص ص 399-400.

(2) - Hartmut Elsehans, *op. cit*, p 122 .

(3) - المجاهد، عدد 78، 3 أكتوبر 1960، ص 7.

(4) - Frédéric Médard, *Technique et logistique en guerre d'Algérie - l'armée française et son soutien 1954-1962*, éditions Lavauzelle, 2002, p 38.

وحسب ما أفادت إحدى التقارير العسكرية، فإنه ابتداء من سنة 1956، بدأت قيادة الجيش الفرنسي تتخلى تدريجيا عن الأسلحة القديمة يعود استعمالها إلى الحرب العالمية الثانية مثل البنادق من عيار 8 ملم والرشاش MAS 38، و MAS 36 و MAS 51 يعود تاريخها إلى الثلاثينيات وظلّت البندقية القتالية الرئيسية للجنود الفرنسيين لأكثر من عشرين عاما، ونظرا لعدم نجاعتها تم التخلي عنها منذ عام 1955 وتم تعويضها بأسلحة فردية حديثة أوتوماتيكية⁽¹⁾، واستعملت قاذفة القنابل على بعد 270 متر من قبل قوات المشاة خلال العمليات العسكرية⁽²⁾.

واقصر استخدام بعض الأسلحة من نوع PA MAC 50 و P M MAT 49 على بعض إطرارات الجيش البري، إلا أن الأغلبية الساحقة من الجنود كانوا مزودين فقط ببنادق من نوع lebel، لكن بعد حجز البحرية الفرنسية للعديد من البواخر المحملة بالأسلحة لصالح الثوار تم تزويد هذه القوات ببنادق ألمانية من نوع Mauser Kar 98. ومنذ عام 1958 دخلت البنادق الرشاشة MAS 49 و MAS 56 ذات أمشاط شحن أوتوماتيكية في الخدمة وتزودت بها مجمل الوحدات القتالية، وهي أسلحة تستخدم ذخيرة قوية للقتل الفوري، لكونها مجهزة بآلية التصويب محدد والرمي على بعد 400 متر⁽³⁾، كما تم تسليح بعض الفرق القتالية الليلية ببنادق أمريكية من نوع Carabine مزودة بأجهزة الرؤية الليلية ومناظير الأشعة تحت الحمراء⁽⁴⁾.

واضطرت السلطات العسكرية الاعتماد وبشكل كبير على الانتاج الأمريكي خاصة في مجال النقل العسكري البري، حيث كانت نسبة التغطية بحوالي 70 % إلى غاية سنة 1958. ونظرا لقلّة المصادر المالية لإنتاج شاحنات عسكرية محليا، تم استعمال عربات نقل المدنية، كما أعاققت قلّة الامكانيات تجهيز ناقلات الجند بمصفحات واقية، وهذا ما كلف الجيش الفرنسي خسائر كبيرة في الأرواح، واكتفت باستخدام سيارات النقل الصغيرة من نوع Jeep لم يكن تعدادها يتجاوز 40.000 سيارة في مطلع 1956 ثم ارتفع إلى 50.000 سنة 1958، واستعانّت بمخزون الجيش الأوروبي باستلام 26.000 مركبة عسكرية⁽⁵⁾، وبقي القسم الأكبر من عربات النقل المستعملة من قبل القوات الفرنسية في الجزائر مصدرها من أمريكا، ففي 26 جوان 1956 أخذت 250 سيارة مصفحة طريقها إلى فرنسا من مرسى "فالقستون" بتكساس ومن هناك نقلت إلى الجزائر⁽⁶⁾.

ولحماية قوافلها العسكرية من الضربات المتتالية خلال هجومات قوات جيش التحرير الوطني تم تجهيز العربات العسكرية بمدافع الرشاشة الثقيلة والخفيفة، كما استعملت مدافع الهاون

(1) - Frédéric Médard, *op. cit*, p 40.

(2) - S. A., *Précis de guérilla et de contre guérilla pour l'AFN : Documentation sur la guerre révolutionnaire menée par le FLN en Algérie*, Ecole de spécialisation de l'artillerie antiaérienne, Nîmes, 1957, conférence n03, p 13.

(3) - Frédéric Médard, *op. cit*, pp 41- 42.

(4) - الغالي الغربي، مرجع سابق، ص 343.

(5) - Hartmut Elsenhans, *op.cit*, p 464.

(6) - المجاهد، عدد 15، 1 جانفي 1958، ص 6.

الأمريكية الصنع بمختلف أنواعها⁽¹⁾ مخصصة لدكّ معازل الثوار المنيعة وقاذفات الصواريخ ضد الدبابات⁽²⁾ نوضحها في الجدول الآتي:

أنواع المدافع والقذائف	Canon 75 MM	بازوكا	OBUSIER 105 MM	Mortier هاون 81 MM	Mortier هاون 60MM	قاذفة صواريخ ضد الدبابات
المدى	6.5 كلم	370/140 متر	43/11 كلم	5.6 كلم	1.5 كلم	0.5 كلم
وتيرة القذف الطلقات/ الدقيقة	20	02	15	18	30	—

وبتدعيم أمريكي والدول الغربية أيضا، استخدمت القوات البرية الفرنسية عدد معتبر من الكاسحات وعتاد الاقتحام من صنف AMX 13 و EBR⁽³⁾، والشاحنات الفرنسية من نوع Simca و Renault و Citroën وشاحنات الاستطلاع الأمريكية من نوع Ford. والشاحنات من نوع GMC الأمريكية الصنع أيضا⁽⁴⁾، استخدمت في نقل الأسلحة والجنود إلى ميادين العمليات العسكرية وعمليات الاستطلاع والاستكشاف وإجلاء الجرحى. واستعملت أيضا في نقل السكان إجباريا نحو المحتشدات بالقرب من الثكنات العسكرية، وبواسطتها يتم اقتياد المساجين نحو وجهات مجهولة لتنفيذ الإعدامات في الغابات أو في الساحات العمومية، وكان السكان الجزائريون هم الجمهور المختار لمشاهدة جثث المجاهدين إذ كانت تجبر المدنيين على المرور أمام تلك الجثث لأخذ العبرة، وعلى متنها كانت تُعرض جثث الجزائريين المنفذ فيهم حكم الإعدام لترهيب السكان وتثبيط عزائمهم⁽⁵⁾.

3- 2 - أسلحة القوات الجوية:

أمام التصعيد الثوري خاصة بالمعازل الصعبة المسالك بتضاريسها وكثافة غطاءها النباتي، أولت قيادة الناحية العسكرية العاشرة اهتماما بليغا بتجهيز سلاحها الجوي وتنظيم قواعده ليصبح أقوى أسطول حربي متنوع بقواته وعتاده بدعم كبير من الحلف الأطلسي⁽⁶⁾. وتأكيذا لدعم أمريكا

(1) - المجاهد، عدد 82، 14 نوفمبر 1960، ص 9.

(2) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 401 وأيضا: بن شرقي حليلي، مرجع سابق، ص 180.

(3) - المجاهد، عدد 15، مصدر سابق، ص 6. وأيضا: Hartmut Elsenhans, op. cit, p 465.

(4) - بن شرقي حليلي، مرجع سابق، ص 180.

(5) - رافاييل برانش، مرجع سابق، ص 368.

(6) - سبق لفرنسا وأن تلقت دعما عسكريا كبيرا من البلدان الكبرى في الحلف الأطلسي سنة 1955، تحت أشكال مختلفة، وبحكم الاتفاقات السابقة التي رسمت سياسة الحلف الأطلسي في الجزائر تم تزويد فرنسا بالعتاد الحربي خاصة سلاح الطيران وأعطتها=

لفرنسا في حربها ضد الجزائريين رصدت جريدة المجاهد لقراءتها التصريح الذي أدلى به الجنرال بايلي Bailly القائد الأعلى للطيران الفرنسي في ندوة صحفية في 13 أبريل 1956 جاء فيها: "يوجد الآن في الجزائر 55.000 من الجنود التابعين لسلح الطيران و750 طائرة وسيرتفع عدد هؤلاء الجنود إلى 64.000 في أكتوبر المقبل.... وسنواصل جهودنا في هذا الميدان إلى أن نتحصّل على 1400 طائرة في الأشهر القادمة بفضل الإعانة الأمريكية التي ستعطي لنا 300 طائرة من نوع T6 و60 طائرة من حاملات القنابل نوع B26 وطائرتان من أنواع أخرى". وفي 24 ماي 1956 أعلن روبير لاكوست عن وصول 17 من طائرات الهيلوكوبتر الثقيلة و100 من الطائرات الخفيفة إلى الجزائر⁽¹⁾.

استخدم الجيش الفرنسي بطريقة مذهلة للطائرات الحربية منذ أوائل عام 1956، إذ ارتفعت إلى 60 طائرة خفيفة و30 طائرة عمودية من صنع أمريكي، وقبل أن يحلّ شهر أوت 1956 ارتفع عدد الطائرات إلى 500 طائرة و150 طائرة عمودية (هيليكوبتر) بين خفيفة وثقيلة، واستنادا إلى مصادر إعلامية فرنسية كانت فرنسا تنتظر قدوم 200 طائرة عمودية⁽²⁾. وأفادت جريدة المجاهد بأن القوات الجوية استخدمت 750 طائرة و100 هيلوكبتر. وفي نفس الفترة طلبت الحكومة الفرنسية من أمريكا 50 طائرة عمودية ذات محرك مزدوج، بعدما سلمت الطائرات الأولى من نوع "الموزات الطائرة" و"سباق الخيل" في جوان 1956، وأكّدت أن ثمن الأسلحة التي اشترتها فرنسا من أمريكا بلغ في سنتي 1957 و1958 خمسمائة مليون دولار. وارتفع عدد الطائرات الحربية المقاتلة في الجزائر بدعم أمريكي خاصة التي زوّدها بـ 60 طائرة حربية من نوع T28 لمواجهة ظروف شتاء 1959 و1960 وتدعمت لاحقا بـ 96 طائرة بطلب من فرنسا. وكان الأسطول السادس الأمريكي يمنح باستمرار أجهزة الرادار لفرنسا وفتحت لها مجال ناقلات الطائرات الأمريكية جوا وبحرا⁽³⁾.

لم يتوقّف الدعم الأمريكي للجيش الفرنسي عند هذا الحد، بل قامت بإمداده مباشرة بوسائل تجديد عتاده الذي أصابه التلف والعطب، حيث سلّمت المصانع الأمريكية دفعة جديدة من الطائرات العمودية، ودفعة أولى من قاذفات القنابل من نوع "سكرايدر" لتحل محل طائرات B 26 وطائرات مقاتلة من نوع T 28، كما حلّ بالجزائر خبراء أمريكيون مكلفون بصيانة وإصلاح هذه الأجهزة في مطاراتها، كما أن التدريبات للطيارين العاملين في الجزائر والمستعملين لهذه الطائرات كانت تتم في مراكز التدريب التابعة للحلف الأطلسي في "لاهر" بألمانيا، حيث يقضون فترة من تدريبهم

=الأولوية من حيث تزويدها بالطائرات العمودية من نوع "سيكورسكي" للقيام بالعمليات الحربية ضد وحدات جيش التحرير الوطني. للمزيد من التفاصيل انظر:

Claude Carlier, « les leçons , tirées par les armées françaises de l'emploi des hélicoptères en Indochine et en Algérie 1950-1962 », colloque, 2 avril 2007, les ateliers du CESA, France , p 53.

(1) - المجاهد، عدد 15، مصدر سابق، ص 6.

(2) - المجاهد، عدد 20، 15 مارس 1958، ص 10.

(3) - المجاهد، عدد 78، مصدر سابق، ص 7.

هناك باستعمال طائرات B 29 ، T6 ، T28 ، T33 و T43 ويحلّقون 80.000 ساعة في كل شهر بما فيها 20.000 ساعة للتدريب ⁽¹⁾، وأنشئت مدرسة في شامبييري لتخرّج الطيارين في فترة وجيزة ⁽²⁾.

ومعظم العتاد المستعمل في الجزائر بما فيه تجهيز الوحدات الفرنسية والعتاد الصحي مصدره الحلف الأطلسي أيضا، وكان هناك مدربون أميركيون كانوا مقيمين بالجزائر وفي المرسى الكبير ⁽³⁾ وبوفاريك وبجاية لإصلاح عطب الطائرات، علما أن قطع الغيار كلها أمريكية ⁽⁴⁾. وبهذه المساعدات كانت أمريكا تدعّم الجيش الفرنسي على مواصلة عدوانه ضد الشعب الجزائري وقيادته الثورية، وعملت على توسيع ميادين عملياتها الحربية إلى كامل الشمال الافريقي وهذا ما كان يشكل تهديدا للسلم في كل أنحاء البحر الأبيض المتوسط مثلما نهت إليه الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وحذّرت منه في مذكراتها العديدة الموجهة للحلف الأطلسي ⁽⁵⁾.

ومن المهام الأساسية لسلاح الطيران خلال الحرب، نذكر مساهمته في الرقابة الجوية الشاملة للشمال الافريقي عامة والجزائر خاصة، بعدما أُعيد تهيئة أرضية المطارات القادرة على استقبال الطائرات الحربية المتطورة، وإنشاء مطارات جديدة، فعوض 11 مطارا التي كانت موجودة من قبل تحت تصرف سلاح الطيران، أصبحت السلطات العسكرية تمتلك ما يقرب من 100 أرضية للطائرات من بينها عشرون تسمح بنزول الطائرات النفاثة و60 مخصصة لنزول الطائرات ذات محركين من نوع تور 2501. ويُضاف إليها طائرات النوادي الرياضية للطيران التي تحجزها القيادة العسكرية كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك ⁽⁶⁾.

(1) - المجاهد، عدد 78، مصدر سابق، ص 7.

(2) - المجاهد، عدد 15، مصدر سابق، ص 6.

(3) - يعتبر المرسى الكبير من أهم القواعد العسكرية بحوض الأبيض المتوسط نظرا للمكانة الجغرافية والجيوستراتيجية التي يحتلها، يقع على بعد 6 كلم غرب خليج وهران ويمتد على شريط ساحلي يقدر بـ 21 كلم. ولقد أدركت فرنسا أهميته بعد احتلالها للمنطقة وجعلته ميناء عسكريا منذ سنة 1936. ثم حوّله إلى قاعدة عسكرية سنة 1939. وبموجب مرسوم صادر في نفس السنة رُقي الميناء إلى قاعدة عسكرية وتم تصنيفه إلى منطقة بحرية بالدرجة الأولى، فأنشئت به المنشآت وحفرت الأنفاق حتى أصبح من أهم القواعد البحرية على الإطلاق على مستوى البحر الأبيض المتوسط، وقاعدة مندمجة في مخططات حلف الشمال الأطلسي. كانت القاعدة البحرية مرسى الكبير من أهم النقاط التي عرقلت سير مفاوضات إيفيان بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية، حيث خضعت قاعدة المرسى الكبير لعملية مساومة حادة، فمن 99 سنة في إيفيان الأولى خفضت إلى 40 ثم إلى عشرين. وانتهت المباحثات التي جرت بين الطرفين في 19 فيفري 1962 إلى قرار هام وهو السماح لفرنسا باستغلال قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عاما قابلة للتجديد، مع السماح لها أيضا باستعمال المطارات والمنشآت العسكرية إذ جاء بنص الاتفاقية في المادة الأولى فيما يخص الاتفاق المتعلق بالمسائل العسكرية ما يلي: "تُمنح فرنسا حق استخدام قاعدة المرسى الكبير البحرية والجوية مدة خمسة عشر عاما ابتداء من تاريخ تقرير المصير. وفي الإمكان تجديد المدة باتفاق بين البلدين وتعترف بالصفة الجزائرية للأرض المُقامة عليها قاعدة المرسى الكبير. وبعد استقلال الجزائر عملت السلطات الجزائرية على استرجاع قاعدة المرسى الكبير لتكتمل سيادتها الوطنية قبل انقضاء فترة الاتفاق والمدة المتفق عليها وكان ذلك يوم 2 فيفري 1968. وبهذه الكيفية استعادت القاعدة مكانتها وأضحت سدا منيعا لحماية المياه الإقليمية للجزائر والدفاع عن سلامة التراب الوطني. للمزيد من التفاصيل حول الأهمية التاريخية للمرسى الكبير والصراع الحضاري عليه منذ العهد الفينيقي إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وتشبث الطرف الجزائري لاسترجاع هذه القاعدة البحرية الهامة منسلطات الاحتلال الفرنسية انظر: كريم مقنوش، "قاعدة مرسى الكبير موقع استراتيجي في المتوسط"، مجلة الجيش، عدد 511، 2006، ص 48-50. وأيضا: رضا مالك، مصدر سابق، ص 286.

(4) - المجاهد، عدد 78، مصدر سابق، ص 7.

(5) - انظر نماذج من الرسائل التنديدية التي وجهها فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى الحلف الأطلسي ودعمهم اللامحدود لفرنسا في حربها للجزائريين مع ذكر نماذج من الاعانات العسكرية البرية والجوية والبحرية في: المجاهد، عدد 68، 16 ماي 1960، ص 10.. وأيضا في: المجاهد، عدد 78، مصدر سابق، ص 6-7.

(6) - المجاهد، عدد 15، مصدر سابق، ص 6.

والى جانب استعمال المطارات العسكرية والمدنية العمومية والخاصة التي يملكها بعض المعمرين⁽¹⁾، وُضع تحت تصرف القوات الجوية عددا كبيرا من القواعد العسكرية الجوية المنتشرة عبر مختلف مناطق البلاد⁽²⁾، أُقيمت خصيصا لتسهيل عمليات النقل السريعة للقوات المحمولة جوا على متن مختلف المقاتلات الحربية بمختلف أنواعها وإيصالها في وقت وجيز أقصاه ربع ساعة إلى ميادين العمليات العسكرية بأي مكان على مستوى الاقليم الجزائري⁽³⁾.

نوه الجنرال صالان في مذكراته بالدور الريادي الذي لعبه سلاح الطيران بفضل الدعم الأمريكي وأقرّ بأن: "القوات الجوية (في الجزائر) كانت أكثر راحة عما كانت عليه في فيتنام، ولكن أغلب عتادها أصبح من صنع أمريكي، وكانت تملك ثلاث تشكيلات من الطائرات أهمها الطائرات العمودية⁽⁴⁾ التي قدّمت خدمات ثمينة للجيش"⁽⁵⁾. نذكر في مقدمة هذه "الخدمات" مواجهة حرب العصابات التي اعتمدها المجاهدون في معاركهم المباشرة والانسحاب السريع وتجنب الاشتباك المباشر، والتركيز على الكمائن التي عادة ما تكون نتائجها مضمونة، في حين ارتكزت القوات الفرنسية في عملياتها العسكرية على الطائرات العمودية التي تقوم بنقل الجنود إلى المعارك بسرعة فائقة، كما اعتمدت على الطائرات الحربية التي تقوم بقصف مواقع المجاهدين بقنابل النابالم الحارقة، ويليها تقدم الدبابات إلى أقرب نقطة في الميدان لتقصف هي الأخرى المنطقة وتلهيها بالنيران قبل أن تقتحم قوات الليف الأجنبي والحركي والمظليين الميدان في اشتباكات مباشرة مع المجاهدين⁽⁶⁾.

استخدم الجيش الفرنسي أنواع كثيرة من الطائرات والحوامات⁽⁷⁾ حصرتها إحدى المصادر بـ 66 نوع⁽¹⁾ منها ما كان يستعمل لإلقاء المناشير خاصة في الشمال والجنوب القسنطيني تحرض الثوار

(1) - المجاهد، عدد 19، 01 مارس 1958، ص 10.

(2) - نذكر أبرزها: قاعدة الجزائر- الدار البيضاء: وهي متخصصة في نقل القوات المحمولة جوا وانطلاق المروحيات، قاعدة بوفاريك تضم الطائرات المطاردة والمروحيات، وطائرات النقل، والطائرات العمودية، قواعد طافراوي وتراغمة ولاتيقاز قواعد لسلاح الطيران البحري المجهز بعتاد وآلات حربية من نوع Neptune و Corsair أو Privateer يتم إقحامها في مسرح العمليات بجنوب القطاع الوهراني والقسنطيني وبالونشريس، قاعدة وهران- السانية: وهي من بين القواعد الجوية الأكثر أهمية بالجزائر، مجهزة بطائرات عمودية مطاردة ومقتبلة وبعدد من المروحيات، مهمتها تغطية الرقابة للحدود المغربية الجزائرية، قاعدة عنابة وهي مختصة في الاعتراض بواسطة الطائرات المطاردة والمقتبلة، مهمتها مراقبة الحدود الجزائرية - التونسية، زيادة على قواعد أخرى لا تقل أهمية مثل، قاعدة البليدة، بوفاريك، عين آرنات الموجودة قرب قسنطينة مختصة في نقل الفرق العسكرية وانطلاق المروحيات، وقاعدة حاسي مسعود، الواقعة في منطقة الجنوب الشرقي تضم طائرات مطاردة، وأخرى متخصصة في الاتصالات، والنقل، وبالقرب منها كانت توجد قاعدة جوية أخرى متخصصة في مجال نقل القوات العسكرية وقاعدة ورقلة لنقل الفرق العسكرية. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 400.

(3) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 400.

(4) - كانت الطائرات العمودية وقتها السلاح المستخدم بامتياز في محاربة المجاهدين الذين يرسمون خطط حرب العصابات، ولقد تحدث أندري زيلر في "حوارات مع جنرال" عن إنشاء مفرزة للتدخل عن طريق الطائرات العمودية D.I.H مما زاد من فعالية الحرب البرية. إذ كانت هذه الطائرات تُساعد على نقل الجنود إلى أماكن جبلية صعبة الوصول إليها بالعربات أو مشيا على الأقدام.

انظر: André Zeller, *Dialogue avec un général*, édition P.U.F, Paris, 1970, P 136.

(5) - Raoul Salan, *Mémoires fin d'un empire* T4....., op. cit, p 212 - 213.

(6) - العقيد الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 130-129.

(7) - تعتبر الحوامات Les hélicoptères بمختلف أنواعها من أخطر الطائرات التي استخدمها الجيش الفرنسي في العمليات القتالية، وهي مجهزة بأحدث التقنيات، مثل الآليات الموجهة وأجهزة الرقابة الدقيقة. ولم يقتصر استخدامها في نقل القوات جوا وإنزالها في أماكن العمليات وحمايتهم عند اجتياز الطرقات، بل استخدمت أيضا في الدعم التكتيكي للوحدات القتالية البرية، حيث تساعدها في=

على مغادرة معقل الكفاح والعودة إلى ديارهم⁽²⁾، وأخرى للاستطلاع وفي الاستعلامات والتجسس والمطاردة ونقل الجنود إلى ميادين العمليات الحربية بالمعقل المنيعة خاصة في منطقة القبائل، لكن أغلبها استخدم لتحديد مواقع الثوار ونقاط تركزهم خاصة في المناطق الجبلية الوعرة، بعد توجيه الطيارين معلومات للقوات البرية، مما يسهل عمليات القصف المدفعي لذلك ونسف معقل الثوار باستعمال المصفحات والمدفعية والسلاح البحري في وقت واحد. والكثير من هذه الطائرات مزودة بتجهيزات متطورة منها أجهزة الرصد والملاحظة الدقيقة والآلات المتحكم فيها عن بعد، والأخرى أكثر دمارا لكونها محملة بالقنابل الفسفورية وقنابل النابالم والغازات الخانقة التي تحظرها القوانين الدولية وهي من صنع أمريكي أيضا⁽³⁾.

وزيادة على حمل العتاد ونقل المظليين إلى مواقع متقدمة من المعارك، ساعد الطيران الحربي أيضا في سحب القتلى والجرحى من ميدان القتال، وحسب شهادة آخر قادة الأوراس قُدر سكان المنطقة عدد القتلى الذين سحبتهم القوات الفرنسية في إحدى المعارك بالأوراس في أكتوبر 1960 بنحو 70 قتيلا نقلوا على متن طائرات الهيلوكبتر ذات الرشاشات الثقيلة⁽⁴⁾، واستعملت نفس الوسيلة في نقل القتلى الفرنسيين فقط بينما تُترك جثث القناصة السينغاليين في ميدان المعارك خلال تنفيذ مخطط شال⁽⁵⁾، بينما حُصّصت الطائرات العمودية لنقل الجرحى إلى المراكز العسكرية القريبة، أو إلى المستشفيات في المدن مثلما أكدته دراسة أُلقيت في المجمع الطبي الفرنسي بتاريخ 28 ماي 1957 بأن نسبة تفوق 80 % من الجرحى الفرنسيين يُنقلون بواسطة الطائرات العمودية⁽⁶⁾.

وبواسطة المروحيات تم إعدام العديد من المجاهدين الأسرى، فبدلا من تقديمهم للعدالة إذ يتم إلقائهم من علو مرتفع "فتتشمّ جثثهم على المنحدرات الصخرية لتنهش أحشائها الحيوانات المفترسة فتبدو مربعة للناظرين"⁽⁷⁾ وهذا للنيل من معنويات جيش التحرير الوطني. واستعمل الجيش الفرنسي قواعده وتشكيلاته الجوية المرابطة في كل من تونس والمغرب رغم استقلالهما لشن هجوماتها الجوية بمختلف أنواع الطائرات⁽⁸⁾ من جميع المطارات الواقعة تحت تصرفها من قابس إلى أغادير. ففي المغرب التي كانت تتواجد بها عدة قواعد جوية عسكرية منتشرة في مختلف مناطق

=توجيه وإرشاد القوات البرية على الأرض نحو نقاط تركز قوات الخصم. ونظرا لتجهيزها بالرشاشات وأجهزة إطلاق الصواريخ والقدرة على المناورة، جعلت منها سلاح فعال في المراقبة والإغارة وقنبلة مواقع الثوار أيضا. انظر: الغالي غربي، مرجع سابق، ص 344-346.

(1) - للمزيد من التفاصيل حول هذه الأنواع من الطائرات وأسماء الحوامات وخصائصها بإيجاز انظر: ميشال فوري، مصدر سابق، ص 361-362.

(2) - A.N.O.M, Boite N° 1099/81 F, Mesures militaires prises Aout 1955, p 19.

(3) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 400.

(4) - العقيد الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 252.

(5) - انظر شهادة عمر أوصديق في جريدة : Moudjahid, N° 59, op. cit , p 641 .

(6) - المجاهد، عدد 20، مصدر سابق، ص 10 .

(7) - نويل فافريار، مصدر سابق، ص 258.

(8) - نذكر منها الطائرات العمودية "سيكورسكي" والمطاردة "ميسير" و B47 وداسو 315 والقاذفات الخفيفة والثقيلة B 26 و"موران 474" و T6 و 733 المأخوذة من الشحنات الأمريكية". انظر: المجاهد، عدد 20، مصدر سابق، ص 10.

البلاد⁽¹⁾، استخدمت أيضا لتدريب 20.000 جندي فرنسي ليعوّضوا جزئيا الفرق الفرنسية في الجزائر، كما أن قسما من الطائرات الأمريكية B26، B 29 و T6 المستعملة في الجزائر تُحمل إلى المغرب لإصلاحها. وكانت يوميا تنطلق طائرات الاستكشاف من القواعد الفرنسية بالمغرب وخصوصا من مكناس لمراقبة الحدود الجزائرية⁽²⁾.

أما بتونس فكانت تستعمل القاعدة الجوية والبحرية بنزرت⁽³⁾ منطلقا لاعتداءات القوات الجوية المتكررة على وحدات جيش التحرير الوطني وعلى السكان المدنيين في الشرق الجزائري، وما لاعتداء الهمجى على قرية ساقية سيدي يوسف الحدودية يوم 8 فيفري 1958 إلا عيّنة من اعتداءات الطيران الحربي الأمريكي من نوع B 26 على السكان الأمنين بما فيها المناطق الحدودية، وكان الصحفيون والدبلوماسيون الأجانب شهود على هول ما اقترفوه واستطاعوا تقدير حجم التدمير الكلي للمنشآت المدنية والخسائر البشرية في صفوف الرجال والنساء والأطفال⁽⁴⁾، ولهذه الأسباب ما انفكت تونس والمغرب تطالبان بإجلاء القوات والقواعد الأجنبية عن ترابهما⁽⁵⁾.

ونذكر في الأخير أنه بالرغم من كثافة القصف الجوي وهمجيته واستهدافه لكثير من معازل جيش التحرير الوطني وتدمير بنيته التحتية، إلا أنه لم يمنع من تعرّض السلاح الجوي الفرنسي للتدهور نتيجة ضربات المدفعية المضادة للطيران لدى المجاهدين، ولا يزال حُطام طائرات الحلف الأطلسي محفوظة في مختلف متاحف الجهوية وشاهدة على قوة ردّ جيش التحرير الوطني بأحدث الأسلحة المضادة للطيران مثلما سنوضحه لاحقا في المجهود الحربي لقيادة الثورة الجزائرية التي استخدمت أسلحة مضادة لهجمات الطيران الحربي الفرنسي.

3-3 - أسلحة القوات البحرية:

تاريخ البحرية الفرنسية خلال الثورة الجزائرية حافل بالتجاوزات المخالفة للأعراف الدولية البحرية في البحر الأبيض المتوسط، منذ أن اكتشفت بأن الجبهة البحرية تشكل طريقا هاما لعبور

(1) - فاس، مكناس، خريبكة، مراكش، القنيطرة، الرباط، الدار البيضاء وأغادير ابن جريز، سيدي سليمان (200 طائرة متنوعة ثقيلة ومتوسطة، 500 طائرة من طيران المطاردة قابلة للاستعمال، 200 طائرة مدرسية، عدد المستخدمين المختلفين : 15000 رجل يتدخلون مباشرة . للمزيد من التفاصيل انظر: محمد بنسعيد أيت إيدر، وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب 1956-1959، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، 2011، ص ص 165-166.

(2) - المجاهد، عدد 78، مصدر سابق، ص 7.

(3) - مدينة تقع على الساحل الشمالي التونسي على بعد 65 كيلومترا شمالي مدينة تونس العاصمة، وهي تشكل أقصى نقطة في شمال القارة الإفريقية، اتخذ منها الفرنسيون قاعدة بحرية محصنة. وبعد استقلال تونس عام 1956 انسحبت إليها الجيوش الفرنسية من داخل تونس، ثم أجليت عنها نهائيا في أكتوبر 1963، وبموجب هذا الجلاء عادت بكاملها إلى السيادة التونسية. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ص 566-567.

(4) - للاستزادة أكثر حول العدوان الجوي على ساقية سيدي يوسف وأصداءه انظر: المنصف بن فرج، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2006، ص ص 38-120. وأيضا: الهادي البكوش، الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف الوقائع والتداعيات، تعريب: أحمد العابد، محمد بلحاج، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، المطبعة الرسمية للجمهورية 2008، ص ص 34 56.

(5) - المجاهد، 78، مصدر سابق، ص 7.

السفن البحرية المشحونة بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة الحربية باتجاه الجزائر والمغرب لصالح الثوار. وبحجة "الدفاع عن السواحل وحمايتها" فُرضت المراقبة المشددة في المياه الإقليمية بالتطويق الكامل لسواحل شمال إفريقيا عموما وسواحل الجزائر خصوصا، وأسندت حراستها إلى قوات متخصصة بالتنسيق مع القوات البرية والجوية⁽¹⁾.

وللحيلولة دون وصول أي شحنة سلاح من الخارج إلى الثوار، فإنه طبقا للأمر الصادر في 21 أكتوبر 1956 أعطيت الأوامر لأربعة أساطيل من الملاحية الجوية البحرية للقيام بدوريات منتظمة لحراسة الشريط الساحلي الجزائري⁽²⁾، وهذا الاجراء يستند هو الآخر إلى مرسوم 17 مارس 1956، فبموجب المادة الرابعة التي نصّت على ما يلي: "خلافا لأحكام المادة 44 من قانون الجمارك، يزداد حدّ منطقة التفتيش الجمركي على سواحل الجزائر بالنسبة للسفن التي تقل حمولتها عن مائة طن، بحيث يشمل خمسين كيلومترا بعد أن كان عشرين. وبموجب المادة الخامسة نقلت صلاحيات تفتيش السفن إلى جهات لم تكن مخوّلة بذلك من قبل، حيث نصت على: "أن صلاحيات تفتيش المراكب التي لا تقل حمولتها عن مائة طن، وهي المخوّلة بموجب القوانين النافذة إلى ضباط وبحارة السفن الحربية. تصبح فيما يتعلّق بالمنطقة المعينة بالمادة الرابعة، من صلاحيات ضباط وملاحي طائرات الهيلوكوبتر وغيرها من الطائرات البرمائية العسكرية، وكذلك تخوّل إلى كل جهاز من أجهزة البحرية الحربية حتما أن يعين لهذا الغرض. وبموجب مرسوم 17 مارس 1956 والذي مدّت به الحكومة الفرنسية حدود المياه الإقليمية للجزائر إلى خمسين كيلومترا، يشكّل هو الآخر مساسا بحق تشريع البحار والتي لا تسوغ أن تتعدى المياه الإقليمية اثني عشر ميلا⁽³⁾.

وبتعيين الجنرال شال واصلت قيادة الجيش الفرنسي تحصين الحدود البرية والبحرية ومراقبتها بإحكام⁽⁴⁾. وعمدت البحرية الفرنسية المدججة بمختلف الأسلحة وأجهزة المراقبة إلى إغراق ومطاردة وتفتيش الكثير من السفن الأجنبية خاصة خلال سنوات 1957، 1958 و 1959⁽⁵⁾ بدون تبريرات وجيهة لاسيما وأنها كانت مبحرة وفقا للقانون الدولي للبحار، فبمجرد الاشتباه فيها

(1) - M. Fréville (EV), « Marin des sables à l'est (1960 –mai 1961), à l'ouest (mai – juillet 1961) », Revue internationale d'histoire militaire, N° 76, 1997, pp 285-294.

(2) - J.Kessler (CA), « La surveillance des frontieres maritimes de l'Algérie 1954- 1962 », in RHA, N° 2, juin 1992, pp 94 - 101.

(3) - محمد بجاوي، مرجع سابق، ص ص 199-202.

(4) - Pierre Michel, **la guerre d'Algérie**, éditions Fayard, Paris, 1993, p 390.

(5) - فعلى سبيل المثال لا الحصر، تمكنت القوات البحرية خلال الفترة الممتدة بين 03 ديسمبر 1957 و 10 جانفي 1958 من رصد 300 باخرة أجنبية، مرّت في عرض الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط، وأوقفت منها 40 سفينة بمجرد الاشتباه فيها بأنها ناقلة للأسلحة والذخيرة إلى ثوار الجزائر، واخضاع 30 سفينة أخرى للتفتيش، وتمّ حجز 10 سفن منها، واقتيادها إلى الموانئ الجزائرية. وخلال الفترة الممتدة بين 18 جويلية و 31 أوت 1958، تمّ رصد عبور 886 سفينة في عرض المياه بالحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط، وأوقفت منها 246 سفينة للاشتباه فيها، وأخضعت 118 سفينة أخرى للتفتيش الإجمالي، وتمّ حجز واحدة منها. وفي عام 1959 رصدت القوات الفرنسية عبور 41300 مركب أجنبي، واعترفت بتفتيشها لـ 12565 مركب، وأسفرت عملياتها عن حجز 83 مركبا. انظر: الرزقي شرقي، "نشاطات التنظيمات الإرهابية الفرنسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962"، المصادر، عدد 23، السداسي الأول 2011، ص ص 233-234.

يتم اقتياد الكثير منها إلى الموانئ الجزائرية وخاصة إلى المرسى الكبير وميناء وهران⁽¹⁾ ويُتبع بمصادرة أجهزة الإرسال وحمولة الأسلحة الموجهة لمعاقل الثورة، ليلها اعتقال ربان السفن وإحالتهم على القضاء الفرنسي. وللمزيد من التوضيح أدرجنا جدول لأهم البواخر المحتجزة كانت محملة بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات للثوار الجزائريين⁽²⁾.

اسم السفينة	جنسية المركبة	تاريخ الحجز
ATHOS أتوس	اليونان	16 أكتوبر 1956
SWANEE سواني	إسكندنافيا	26 جوان 1957
خوان إليوسا JUAN ILLUECA	إسبانيا	02 جويلية 1957
غرانيتا ⁽³⁾ GRANITA	الدنمارك	23 ديسمبر 1958
SLOVENIJA سلوفينيا	يوغسلافيا	جانفي 1958
LIDICE ليديس	تشكوسلوفاكيا	07 أفريل 1959
باخرة لاس بالماس ⁽⁴⁾	ألمانيا	10 سبتمبر 1960
TIGRITO تيغريتو	بنما	29 سبتمبر 1961 ⁽⁵⁾

استخدمت القوات البحرية عدد معتبر من الزوارق الطوافة لمراقبة السواحل لمنع تسلل مهربي الأسلحة، حيث أخضعت العديد من البواخر والسفن للتفتيش. بينما تبقى الطرادات الناسفات والسفن الحربية المضادة للناسفات تجوب عرض المياه الجزائرية أقيمت لها قواعد بحرية

(1) - اشتهر ميناء وهران بأسطولته الحربي الضخم، مهمته حصار حوض البحر الأبيض المتوسط وحراسة السواحل الوهرانية لمنع تموين الولاية الخامسة بالأسلحة والذخيرة الحربية، وعلى ضوءها قامت السلطات العسكرية برسم خريطة بيانية لأبرز المناطق الحساسة الذي تتطلب تمركز قوات عسكرية معتبرة جوية وبحرية وبرية خصوصا منها الحرس المتنقل، الدرك، قوات المدفعية والمشاة، اللفيف الأجنبي من أجل المراقبة والتغطية الشاملة لمساحات المناطق المحاصرة من طرف جيش التحرير الوطني. للمزيد من التفاصيل انظر: المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الولائي لتاريخ الثورة، ولاية وهران، المنعقد بتاريخ 22 سبتمبر 1986، ص 10.

(2) - للمزيد من التفاصيل حول الأسلحة المشحونة على متنها انظر: عبد المجيد بوزبيد، مرجع سابق، ص ص 103 - 105.

(3) - للمزيد من التفاصيل حول حجز هذه الباخرة انظر: l'écho d'Oran , N° 16.967 , 23 Décembre 1958, p1

(4) - حجزت السلطات العسكرية الفرنسية هذه الباخرة الألمانية خارج المياه الإقليمية الجزائرية، قرب السواحل البرتغالية وقادتها إلى مرسى الكبير، وحجزت بعض السلع الموجودة على متنها، تتمثل في 72 صندوقا من البطاريات و15 صندوقا يحتوي على آلات رش د.د. ت والمواد القاتلة للحشرات. والحجة التي تدرعت بها السلطات الفرنسية لحجز هذه السلع هي أنها "تعد عتادا حربيا يزود به جيش التحرير الوطني. ولقد احتجت الحكومة الألمانية الاتحادية على حجز الباخرة وطالبت بتعويض خسائر الشركة التي خسرت كمية هامة من السلع. انظر: المجاهد، عدد 77، مصدر سابق، ص 10.

(5) - استقيننا هذه المعلومات من المتحف المركزي للجيش الوطني الشعبي (بالمدينة).

بالمدين الكبرى الجزائر العاصمة ووهران وعنابة. ولعبت موانئ بجاية وسكيكدة والمرسى الكبير أيضا دورا هاما في الحرب على كل الجبهات، وبقاء بعض السفن راسية بصفة دائمة بالقرب من بعض المراكز الساحلية لحمايتها نظرا لعزلتها عن طريق البر، تحسبا لمحاولات تزود جيش التحرير الوطني بالسلح عن طريق رميه بالمظلات أو عن طريق أعماق البحار، وهذا ما كان يدفع بالملاحه البحرية إلى القصف المستمر للقنابل في عرض مياه البحر مستعينة بأجهزة الكشف تحت الماء⁽¹⁾.

وزيادة على المراقبة في عرض مياه البحر مثلما حدث في 1959 فمن مجموع 41300 باخرة تم إخضاع 2565 باخرة للتفتيش، وأُجبرت 83 باخرة على تغيير اتجاهها بمساعدة الحلف الأطلسي وخصوصا الأسطول الأمريكي السادس الذي كان يمنح باستمرار أجهزة الرادار إلى فرنسا لتسهيل عمليات المراقبة⁽²⁾. وكان تدخل سلاح البحرية أيضا في القتال البري بواسطة طائرات البحر بمختلف أنواعها⁽³⁾، وهذا طبقا لقرار صادر عن وزارة الدفاع الوطني والقوات المسلحة بباريس مؤرخ في 28 جوان 1957 التي ألحت على الزيادة في مشاركة قوات البحرية الفرنسية في العمليات البرية في الجزائر بالتنسيق مع الجيش البري وتزويده ببعض المعدات المتخصصة وهي:

- وحدات تصليح المعدات الحربية وفرق مكبرات الأصوات التي تُستدعى كقوات إضافية لاستبدال وحدات القوات البرية.

- تقنيون وموظفون متخصصون في الرادار والإرسال والتصليح.

ويتم تبليغ هذه القرارات بأمر من رئيس الأركان البحرية⁽⁴⁾. وطبقا لهذه التعليمات كانت السفن البحرية تساهم في إنزال الجنود والأسلحة على السواحل واستخدام مدفعيتها البحرية من عيار 220 مم وطائراتها المروحية لقنبلة المناطق أُطلقت عليها تسمية "العفنة" التي يسيطر عليها عناصر جيش التحرير الوطني وسكان المداشر العزل⁽⁵⁾.

وكشفت جريدة المجاهد للرأي العام مدى تواطئ الدول الغربية المنضوية في الحلف الأطلسي مع قيادة الجيش الفرنسي التي سمحت باستعمال معظم السفن الحربية العصرية في حراسة الشواطئ الجزائرية للحيلولة دون تسرب الأسلحة إلى معاقل الثوار، قدرت بـ 94575 طنا من مجموع 700.000 طن التي يتكون منها سلاح الحلف الأطلسي البحري، نذكرها فيما يلي⁽⁶⁾:

(1) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية....، مرجع سابق، ص 402.

(2) - المجاهد، عدد 78، مصدر سابق، ص 7.

(3) - من أشهر طائرات البحر المستعملة في حراسة الشواطئ وفي مساندة القوات البرية نذكر: كورسير، نبتون، بريفتيل، افانجير،

قرومان، ف 407. انظر: المجاهد، عدد 58، 28 ديسمبر 1959، ص 10.

(4) - SHAT, 1H2035, Dossier N° 1, Décision du 28 juin 1959 Pour l'application de la directive générale du 26 juin 1957 qui fixe les buts à atteindre en Algérie, p 3

(5) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية....، مرجع سابق، ص 401.

(6) - المجاهد، عدد 82، مصدر سابق، ص 9.

حاملات الطائرات وسعة حمولتها	- 2 حاملات الطائرات " لافايت، وفوابيدو"، تبلغ حمولتها 22.000 طن. - حاملات الطائرات واحدة من نوع "أرومانش" حمولتها 14.000 طن .
السفن الحربية	- 23 سفينة من نوع "غيشون" الإيطالي و"شاطورونو" حمولة الواحدة 3360 طن. - 11 سفينة أميركية.
الغواصات	- 4 غواصات ألمانية. - 3 غواصات انجليزية - 80 غواصة مضادة للألغام.

ولتشديد رقابتها على الموانئ الممتدة على طول الشريط الساحلي للحيلولة دون تمرير الأسلحة للثوار، تم التنسيق مع مصلحة الوثائق الخارجية ومكافحة الجوسسة الفرنسية واستغلال معلوماتها لمجابهة تسريب الأسلحة المحملة على متن البواخر، حتى وان اقتضى الأمر تصفية تجار الأسلحة من مختلف الجنسيات وإغراق سفنهم. ومن مظاهر التنسيق بين البحرية الفرنسية والمصلحة المذكورة في مراقبة ومطاردة البواخر نذكر قضية باخرة أتوس، فبناء على معلومات من الموساد الاسرائيلي فإن باخرة Saint Briavels أُعيدت تسميتها من قبل المخابرات المصرية بـ Athos وتم شحنها بـ 70 طن من الأسلحة وذخيرة بميناء الاسكندرية⁽¹⁾ وكان مقررا تسليمها لجبهة التحرير الوطني لكن تم رصدها واعتراض سبيلها من قبل الطائرة الفرنسية Pimandan التي انطلقت من المياه الإقليمية، وحطّت على الباخرة أتوس التي كان رادار الطائرات البرمائية قد اكتشفها بتاريخ 16 أكتوبر 1956 وهي متجهة نحو نمور⁽²⁾ ونظرا لعدم وجود وثائق تثبت هوية المركبة تم إحالة قبطانها اليوناني على محكمة القوى المسلحة بوهران بصفته شاهد⁽³⁾، وتعد هذه العملية الأولى من سلسلة كبيرة من البواخر التي

(1) - Raoul Salan, *op. cit*, p 37 .

(2) - أفادت مذكرة إرشادية للجنرال Tabouis مسؤول المكتب البسيكولوجي للمنطقة العسكرية العاشرة وجهها لرؤساء الأسلاك العسكرية بأن أتوس Athos هي إحدى سفن القراصنة القادمة من مصر وكان على متنها شحنة معتبرة من الأسلحة كانت موجهة للثوار الجزائريين ، تم اعتراض سبيلها وحجزها في عرض مياه النمور Nemours مما ترتّب عنه حرمان الثوار من 75 قذيفة هاون 34 رشاش 75 FM، 440 PM، 2274 بندقية. انظر فحوى المذكرة حول هذه القضية في: Philippe Bourdrel, *op.cit*, pp 277- 278.

(3) - انظر تفاصيل محاكمته في: محمد بجاوي، مرجع سابق، ص 203.

حجزت ووضعت حد ولو جزئيا لتمرير الأسلحة من مصر باتجاه المغرب لصالح جيش التحرير الوطني، وهذا ما يفسر العدوان الثلاثي⁽¹⁾ على قناة السويس المصرية⁽²⁾.

ومن مظاهر التنسيق أيضا بين مصالح الجوسسة وقيادة البحرية الحربية، نذكر الإبلاغ عن مرور باخرة بلغاريا محملة بالأسلحة اقتنتها قيادة الثورة من الحكومة البلغارية في جوان 1961، وتمت هذه الصفقة بزورخ السويسرية بشرط إقامة أفراد أسرة قائد الباخرة بالمغرب إلى غاية تسليم الحمولة المقررة في 18 نوفمبر 1961 بموافقة ملك المغرب. وزعم التقرير الاستخباراتي بأن هذه الباخرة تحرسها غواصات سوفياتية وأن أي تدخل تكون عواقبه وخيمة، لذا قدمت نصائح مفادها إرسال كومنندوس إلى رصيف الرسو بـ "مليلية" قصد تخريب هذه الباخرة، لكن المقترح لم ينفذ مما سمح برسو الباخرة بميناء طنجة وإفراغ حمولتها المقدرة 2.500 طن من الأسلحة وتم إيصالها إلى الحدود المغربية الجزائرية ثم إلى الولاية الخامسة⁽³⁾.

استمرت البحرية الفرنسية إلى غاية نهاية الحرب التحريرية في فرض رقابتها على السواحل "لمنع تسلل الرجال والمعدات الحربية"، بعدها أُسندت لها مهمة المساعدة على إجلاء الأوروبيين بعد 19 مارس 1962 بسبب المجازر التي ارتكبتها المنظمة المسلحة السرية التي اعترضت مفاوضات إيفيان وإيقاف القتال في الجزائر، ولم تترك الخيار للأوروبيين إما الحقيبة أو التابوت⁽⁴⁾. لذا شهدت المدن الجزائرية هجرة جماعية للأوروبيين خاصة من وهران، ومن المرسى الكبير نُقل آلاف الأوروبيين إلى فرنسا من 16 أبريل إلى 16 جوان 1962، وخلال الفترة الممتدة من ماي إلى أوت 1962 شهدت الجزائر هجرة جماعية لـ 800.000 من الأقدام السوداء وترحيل 100.000 حركي نُقلوا على متن 20 سفينة أسبوعيا⁽⁵⁾.

(1)- فُسرت ذريعة العدوان العسكري على مصر بغسل الإهانة التي سببها تأميم قناة السويس في 26 جويلية 1956 ومعاقبة الرئيس جمال عبد الناصر على استعادة السيطرة على القناة وبسبب مساندته للثورة الجزائرية. وقد دفع تفتيش الباخرة أتوس المحملة بالأسلحة القادمة من مصر بالقرب من السواحل الجزائرية في 16 أكتوبر 1956، غي مولي للانتقام من هذا الدعم بتنفيذ خطة العدوان المشترك على مصر. وتم التخطيط لهذا الاعتداء في مدينة سيفر Sèvres بفرنسا بحضور ديفيد بن غريون رئيس الحكومة الاسرائيلية. وقد اطلع الجنرال ديغول على خطة العدوان وهو في خلوته السياسية في Colomby - les deux- églises ووافق على تنفيذها. وفي 29 أكتوبر 1956 قامت إسرائيل حسب الاتفاق بهجوم قوي ومفاجئ، لكن سلوين لويدي وزير الخارجية البريطاني أدان الهجوم الاسرائيلي. وفي 30 أكتوبر من نفس السنة وجهت كل من لندن وباريس إلى تل أبيب والقاهرة معا إنذارا يطلب من المتحاربين وقف إطلاق نار فوري وسحب قواتهما إلى مسافة ستة عشر كيلومترا من قناة السويس. وفي حالة الرفض ستتدخل القوات الفرنسية - البريطانية فتظاهرت إسرائيل بقبول الإنذار بينما رفضته مصر على الفور. وفي 23 نوفمبر 1956 صوتت الأمم المتحدة على قرار يلزم إلى إنجلترا وفرنسا دون أن يسميها إلا بتعبير "الدول" وهي مدعوة لعدم التدخل عسكريا، وأُلزمت إسرائيل بالانسحاب حتى خط هدنة العام 1949 بعد استيلائها على شرم الشيخ وجزر تيران وسحايير. ولم تأبه إنجلترا وفرنسا لهذا القرار وأنزلتا قواتهما المحمولة جوا في 5 نوفمبر 1956 في بور سعيد وبور فؤاد. لكن ضغوطات الرئيس إيزنهاور وتهديدات رئيس الحكومة السوفياتية المارشال بولغانين تغلبت في 6 نوفمبر على تعنت لندن وباريس وحصل وقف لإطلاق النار في اليوم نفسه. واضطر رئيس الوزراء البريطاني أنطوني إيدن إلى تقديم استقالته. ورجع المظليون الفرنسيون إلى الجزائر يجرّون خيبة انهزامهم بعد فشل حملتهم على مصر لكتهم قرروا الانتقام من جمال عبد الناصر والثوار الجزائريين بطريقهم الخاصة. للمزيد من التفاصيل انظر: بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة...، مرجع سابق، ص ص 14-17 وأيضا: رضا مالك، مرجع سابق، ص 356. وكذلك: Raoul Salan, *op.cit*, pp 36-37,44.

(2) - Patrick Boureille, *op.cit*, p 96.

(3) - عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق، ص ص 100-101.

(4) - محمد قنطاري، "الحقيبة أو التابوت"، *جريدة الحقيقة*، عدد 114، 20 إلى 26 مارس 1996، ص ص 16-17.

(5) - Patrick Boureille, *op.cit* p 107.

3-4 - الأسلحة المحظورة دولياً:

استوعب غُلاة الاستعمار الفرنسي أن قوة الجيش الفرنسي تكمن في تجهيزه بأخر ما ابتكرته المصانع الحربية الأوروبية والأمريكية من وسائل تدمير وإبادة، لذا سارعوا لامتلاك أسرارها، بهدف استخدامها في الصراع المسلح ضد جيش التحرير الوطني، غير مباليين بما سينجر عنها من عاهات جسدية ونفسية للمواطنين العزل والموت الحتمي للمُصابين. ولقد أثبتت الوقائع التاريخية أن غلاة جيش الاحتلال حوّلوا العديد من مناطق الوطن إلى حقول تجارب للعديد من الأسلحة المحرّمة دولياً لاتزال مخلفاتها ماثلة للعيان إلى يومنا هذا.

استخدم الجيش الفرنسي خلال الثورة التحريرية أنواع مختلفة من الأسلحة المحظورة، ومع الأسف لا تزال في طي التعقيم والتجاهل من طرف الدولة الفرنسية إلى يومنا هذا، وسأركز على أخطر هذه الأسلحة في مقدمتها الأسلحة الكيماوية الغازية والسائلة القاتلة⁽¹⁾، وسلاح النابالم الحارق الذي عانى منه الثوار في معقلهم بالجبال، ولم يسلم منه حتى السكان العزل في القرى النائية، وأخيراً السلاح النووي الذي يعتبر أخطر وأقوى سلاح وأفتكه على الإطلاق.

3-4-1 - الغازات السامة والخانقة:

زعمت فرنسا أنها استعملت الأسلحة الكيماوية لأول مرة خلال الحرب العالمية الأولى، وعدم امتلاكها للتقنية الكيماوية من قبل، إلا أن الوثائق والتقارير الفرنسية تفنّد هذه الادعاءات، لأنّ البحوث التي نشرها الباحث الكيماوي الفرنسي فاي لوساك Gay Lussac في مطلع عام 1818 تدلّ على الإلمام التام بتقنية تمديد الغازات، والتعاون مع سلاح المدفعية في تطوير الأسلحة، زيادة على وجود مناشير سرية لوزارة الحربية آنذاك حول طبيعة الغازات وتأثيرها وكيفية الوقاية منها.

وكل المواثيق والمعاهدات التي أمضت عليها فرنسا تدعو للحدّ من استعمال السلاح الكيماوي بداية من 1874 أو ما يعرف باتفاقية بروكسل وبعدها اتفاقية لاهاي في 29 جويلية 1899، وهذه دلائل قطعية على تمكّن فرنسا من السلاح الكيماوي واستعماله في الجزائر من أجل القضاء على المقاومات الشعبية ومنها على وجه الخصوص في منطقة الأغواط التي اشتهرت بتسمية الجرائم المرتكبة فيها "عام الخلية" بعد إبادة مقاومتها وسكانها بكلوروفورم⁽²⁾.

لم تخف فرنسا رغبتها لامتلاك المزيد من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وتطويرها، فدخل هذا المشروع حيّز التنفيذ سنة 1935 بالبحث عن فضاء أنسب، فوقع الاختيار على منطقة بني ونيف ببشار لعدة اعتبارات منها المناخ الملائم لإجراء التجارب الكيماوية، والادعاء بخُلُو المنطقة من السكان

(1) - كانت تتشكل غالبها من الغازات السامة المهيجة les Irritants ، المعطسة les Sternutatoires ، المطفحة Les Urticants ، والمنفطة Les Vésicants الخانقة Les Suffocants asphyxiant . للاستزادة أكثر حول خصائصها وتأثيراتها الفيزيولوجية انظر: فرقة بحث، استخدام الأسلحة الكيماوية الفرنسية أثناء الثورة (النابالم والغازات السامة)، منشورات مصلحة التوثيق والأرشيف بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سنة النشر 1998، ص ص 8-9.

(2) - للاستزادة أكثر حول هذه الواقعة الأليمة انظر الشريط الوثائقي الموسوم بـ "عام الخلية هولوكست الأغواط 04 ديسمبر 1852"، الذي أعدّه مراد عقون، المنتج المنفذ Emeraude Vision، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

وَقُرْبِهَا من السكة الحديدية، فأقامت بها قاعدة ناموس Namous B2 بالحدود الجزائرية المغربية⁽¹⁾ المعروفة باسم le site des armes spéciales، لاختبار مواد الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي طوّرتها المخابر الفرنسية، لمعرفة مدى نجاعة المعدات الموجهة لنثرها ورشّها وكذلك تجهيزات الوقاية وإزالة التلوث، وفعلا تم إنتاج العديد من المواد المذكورة من قبل شركتين فرنسيتين Marta و Muret de la croix اللتين تخصصتا في جرائم الحرب الكيماوية التي استخدمت ضد الجزائريين⁽²⁾.

اتخذت فرنسا من هذا المركز ميدانا لسلسلة من التجارب الطويلة قاربت 15 سنة وتحديدا إلى غاية عام 1975⁽³⁾ واخترعت هناك أنواع كثيرة من الأسلحة الكيماوية ذات استعمالات متعددة، لا تكمن خطورتها من حيث الاستخدام والغرض فحسب، بل من حيث الأثر الذي تسببه أيضا، لأنه زيادة على إجراء التجارب على القنابل اليدوية، والخرطيش، والألغام، والقذائف المزودة بالذخيرة الكيماوية، وقنابل الطائرات وصواريخ محملة بذخائر كيميائية⁽⁴⁾، كان البعض منها مُصمّما خصيصا للقتل الفوري، أو للتأثير على الجهاز العصبي للمقاتلين، بشلّ حركتهم العضوية والمؤدي إلى انتفاخ على مستوى اليد إلى غاية المرافق وتأخذ لونا أزرقا وتزول هذه الحالات بالعلاج لكنها تلازم هذه الحالة صاحبها مدى الحياة خاصة في فصل الشتاء وكأنها مرض روماتيزم⁽⁵⁾.

وبالرغم من محاولة إنكار السلطات الاستعمارية الفرنسية على لسان عسكريها عدم استخدامها للغازات السامة والنابالم الحارق، ما عدا القنابل المسيلة للدموع Gaz lacrymogène التي سمحت باستعمالها اتفاقيات جنيف، إلا أنه تبين لنا من خلال شهادات العديد من المجاهدين، ومنهم الضابط بوقطف العيد الذي أكّد حقيقة استخدام الجيش الفرنسي للغازات الخانقة خلال

(1) - تعتبر هذه القاعدة أكبر قاعدة عالميا للتجارب الكيماوية والبيولوجية بعد قاعدة التجارب في الاتحاد السوفياتي، تقدر مساحتها 6000 كلم² وكان يعمل بها قرابة 400 عامل بين عسكريين ومدنيين تقنيين، لها منصتان للتجارب علوها 200 مترا و 50 برج ومخبأ للكاميرات، شرعت فرنسا في تجاربها الكيماوية منذ 1935 إلى ما بعد استقلال الجزائر (1967) بناء على الاتفاق السري الذي أضيف لاتفاقيات إيفيان الذي ينص على أن فرنسا ستبقى 05 سنوات أخرى في قواعد رقان، ابن إيكر، كولومب بشار وحمقير، وبعد استنفاد المدة أغلقت كل هذه القواعد أبوابها وغادرها الفرنسيون ما عدا B2 Namous لحاجة فرنسا الماسة لهذه القاعدة لمواصلة تجاربها الكيماوية والبيولوجية، فبدأت مفاوضات سرية أخرى وكان الطرف الفرنسي يقوده فيليب روبيرول Philippe Robeyrol والطرف الجزائري يمثلّه الرائد عبد القادر شابو، أسفرت عن إمضاء اتفاق إطار accord cadre بين السفير الفرنسي Pierre de Leusse والرائد عبد القادر شابو باسم الرئيس هواري بومدين في 27 ماي 1967 حدّد الأجل بخمس سنوات أخرى ينتهي في 1972. ومن بنود الاتفاقية أن القاعدة يكون تسييرها من طرف عسكريين فرنسيين لكن تحت غطاء مدني وكل ما يرمز للجيش الفرنسي يحذف تماما تحت إشراف شركة Société d'études technique et entreprise générale. وعند انتهاء الأجل المجدد للاتفاقية السرية في 1967 كانت فرنسا مُصمّمة على مواصلة تجاربها الكيماوية والبيولوجية، وفي 12 ماي 1972 وافقت الجزائر على مواصلة هذه التجارب تحت شروط من الطرفين. وفي سنة 1978 انتهى العقد السري الأخير، وبموجبه تم إغلاق قاعدة B2 Namous وقامت الهندسة العسكرية الفرنسية بمسح كامل للقاعدة ولم يترك أي أثر لها. انظر: الرائد عمار ملاح، "التجارب الكيماوية والبيولوجية للاستعمار الفرنسي في الجزائر 1962-1978"، في مجلة أول نوفمبر، العدد 175، أبريل 2011، ص ص 63-65.

(2) - Jean Pierre Brulé , **L'arsenal mondial**, le Centurion , Paris, 1975, p 60.

(3) - CHEMS EDDINE chitour, **1er novembre 1954 le peuple prend les armes la femme algérienne dans le récit national**, éditions ENAG, Alger , 2019, p 68.

(4) - الرائد عمار ملاح، مرجع سابق، ص 64.

(5) - عمار منصور، مرجع سابق، 2013، ص 95، وأيضا: يوسف منصورية، دراسات وأبحاث ...، مرجع سابق، ص ص 367-368.

معركة الجرف الشهيرة باسم "أم المعارك" نظرا لصمود المجاهدين حيث أفاد أنه "نظرا لاستحالة تقدم قوات الاحتلال المكونة من المشاة تتقدمهم الدبابات كدروع واقية وحامية لهم باتجاه الجهة الشمالية من الجرف، ونظرا لصمود الثوار لجأوا إلى أسراب الطائرات التي ركزت على موقع الجرف. وعلاوة على ذلك استعملت المدافع غازات خانقة بقصد التقليل من فعالية المجاهدين واستمر القصف حوالي ساعة إلا ربع في هذا اليوم الأول من هذه المعركة لا يرى غير الدخان يملأ هذا الجبل والشظايا تتناثر ولا يسمع غير دوي القنابل وصوت المدافع...⁽¹⁾. وأكد آخر قادة الأوراس أيضا أنه خلال معركة الجرف "قصف العدو الكهف الذي كان يتحصن به شبحاني بشير⁽²⁾ ومرافقيه بالغازات السامة ثم ردموا فوهة الغار للتأكد من القضاء التام على قيادة الأوراس ... ثم بدأت القوات الفرنسية بقصف قنابل النابالم والأسلحة الكيماوية..."⁽³⁾.

ومن بين الغازات الممنوعة الاستخدام في القتال، الغاز الثقيل Aminodichlorarisme لما يسببه من حروق للأنسجة الداخلية والخارجية للمصابين بعد الاختناق، ورغم ذلك استعملته فرنسا في الجزائر منذ 1956 من قبل فرقة خاصة حملت اسم (compagnie z) المتخربة من مدرسة الأسلحة الخاصة Ecole d'armes spéciales بـ Bourges بضواحي الجزائر العاصمة، متخصصة في استخدام هذا النوع من الغازات السامة والحارقة عند ما يستعصى عليها اقتحام المغارات التي يتخذها المجاهدون ملجأ آمنا لهم، حينها تتدخل الفرقة المذكورة للقضاء على المعتصمين بداخلها، برمي العشرات من القنابل اليدوية التي كانت تؤدي إلى الموت الفوري⁽⁴⁾. ونفس الشهادة أدلى بها أحد الشهود في تعقيب عن استخدام الغازات السامة خلال الثورة الجزائرية، مؤكدا قصف إحدى الكازيمات بجبل بوعريف بالأوراس بغازات سامة من قبل الجنود الفرنسيين استخدموا أقنعة واقية عندما باشروا في إخراج الجثث الهامدة لـ 17 مجاهد⁽⁵⁾.

(1) - انظر تفاصيل هذه الشهادة في: الرائد عمار ملاح، محطات حاسمة...، مرجع سابق، ص 244-248.

(2) - شبحاني بشير من مواليد 22 أبريل 1929 بالخروب، تعلم بمسقط رأسه العربية وحفظ القرآن الكريم، ثم انتقل إلى قسنطينة للدراسة وهناك تكفلت به عائلة الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى غاية 1947 وبعدها انتقل إلى تونس لمواصلة تعليمه، وبعد عودته السريعة إلى أرض الوطن انخرط في النشاط السياسي وعين مسؤولا على حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وفي إطار التحضير للثورة المسلحة بمنطقة الأوراس سعى لجمع الأسلحة ووطد علاقاته مع مناضلي الحركة اليوسفية بالحدود الجزائرية التونسية. عين قائدا بالنيابة في النصف الثاني من جانفي 1955 عندما قرّر مصطفى بن بولعيد الخروج إلى المشرق لبحث مسألة التسليح مع أعضاء الوفد الخارجي بالقاهرة. قاد معركة الجرف الشهيرة أيام 22-28 سبتمبر 1955. واغتيل في 23 أكتوبر 1955 بتدبير مساعديه عباس لغرور وعجل عجول، ولزالت هاته المسألة لم تحسم بعد، وتعددت بشأنها التفسيرات والأسباب. للمزيد من التفاصيل حول حياته النضالية انظر: الزبير بوشلاغم، "الشهيد بشير شبحاني"، مجلة أول نوفمبر، عدد 81، 1987، ص 20. وعن ملايسات تصفية شبحاني ومضاعفاتها حسب رواية الوردي قتال، انظر: محمد عباس، فرسان ... الحرية مرجع سابق، ص ص 189-194.

(3) - العقيد الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 127.

(4) - Hafid Keramane, **la pacification Livre Noir de six année de guerre en Algérie**, ed. La cité Editeur, Lausanne, 1960, pp 174-175.

(5) - نُشرت هذه الشهادة بتاريخ 22 أكتوبر 2013 في موقع Henri Pouillot الموسوم بـ Guerre d'Algérie, Colonialisme... مقال معنون بـ: « Utilisation du Gaz sarin pendant la Guerre d'Algérie » وسبق نشر هذه الشهادة في جريدة le Bien public بتاريخ 8 سبتمبر 2013. publié le 26 Mars 2016. <http://www.henri-pouillot.fr>

بلغت فظاعة المحتل إلى حد استغلال أقبية الخمر كغرف للموت البطيء، وهلك بسببها عشرات من الرجال والنساء خاصة في الغرب الجزائري، حيث وضع الكثير من المستوطنين مزارع الكروم التي تتواجد بها أقبية التخمر تحت تصرف الجيش لتحويلها إلى مركز استنطاق وتعذيب وقبول للموت الحتمي بعد إفراغها من منتج الكروم⁽¹⁾. وفي نفس السياق كشف تقرير مؤرخ في 21 جويلية 1957 أُعدّ من قبل روبير دولافينيّات Delavignette أحد أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات الفردية، تعرّض حوالي 57 أسير جزائري للموت اختناقاً بمواد التخمر بعد تلقي أوامر بزعج هؤلاء في أقبية وبراميل لحفظ الخمور عنوة. وبالرغم من نداءات الاستغاثة، إلا أنهم لقوا حتفهم بأبخرة مادة الحمض اللامائي الكربوني، وقد اهتم في القضية ضباط فرنسيون تورطوا في هذه التصفيات الجماعية لا تقل عن مائة هالك⁽²⁾. ولتهدئة الرأي العام أُدين هؤلاء وحُملوا مسؤولية هذه الانتهاكات من طرف المحكمة العسكرية بتهمة القتل غير المتعمّد والاكتفاء بحبسهم شهراً واحداً مع تنزيل رتبهم العسكرية⁽³⁾.

واعتمد نفس الأسلوب في 13 ديسمبر 1957، بتكديس بعض مواطني سكان عين يسر في براميل الخمر وألقيت عليهم القنابل المسيلة للدموع، فمات منهم 43 مواطناً اختناقاً، ثم أُلقيت جثثهم إلى الذئاب في الغابة المجاورة⁽⁴⁾. ولم يسلم من هذا الأسلوب الهجمي الأطفال والنساء بمغارة أشطوح بالمنطقة الأولى للولاية الأولى (الأوراس) بتاريخ 22 مارس 1959، حيث هلك أزيد من 100 شهيد خنقا بالغازات السامة بالرغم من أن معاهدات جنيف منعت استعمال السلاح الكيماوي والغازات الخانقة والسامة في 17 جوان 1925⁽⁵⁾.

ومن أخطر الغازات السامة التي استخدمها الجيش الفرنسي خلال الثورة الجزائرية غاز سارين Gaz Sarin، باعتراف من أوغست كوزان Auguste Cuzin مُجنّد سابق في الجيش الفرنسي، الذي أسندت إليه مسؤولية سلاح المدفعية من فيفري 1958 إلى أفريل 1960، وقد استدعي خلال النصف الثاني من عام 1959 إلى القاعدة السرية لـ "بني ونيف" على بُعد بضعة كيلومترات من كولومب بشار، وكُلّف بمهمة إطلاق قذائف مدفعية مُحَمَّلة بغاز سارين، على بعد 6 إلى 8 كلم على مدار ساعتين نحو أهداف عبارة عن صناديق بداخلها الجرذان والأرانب. كانت كل قذيفة تحتوي على نصف لتر من الغاز تسرّبت على الأرض. وبعد مرور 48 ساعة، يتم التوجّه نحو الأهداف التي تم قصفها بأقنعة غاز، لمساعدة التقنيين لالتقاط الحيوانات الميّتة وأخذها إلى المخبر لتحليلها⁽⁶⁾، وهذه

(1) - عمار بلخوجة، صفحات من ذاكرة التاريخ، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، منشورات ألفا، الجزائر، 2015، ص ص 155-156.

(2) - مارك فيرو، الكتاب الأسود للاستعمار (القرن السادس عشر- القرن الواحد والعشرون) من الإبادة إلى التوبة، ج 2، دار خطاب، الجزائر، 2015، ص 445.

(3) - Vidal Naquet, *la raison d'état*, éditions Minuit, Paris, 1962, pp 100-101.

(4) - Hafid Keramane, *op. cit.*, p 181.

(5) - الرائد عمار ملاح، "التجارب الكيماوية والبيولوجية...."، مرجع سابق، ص ص 63-65.

(6) - انظر الشهادة الكاملة لـ أوغوست كوزان Auguste Cuzin في موقع هنري بويو Henri Pouillot الموسوم بـ Guerre d'Algérie, Colonialisme, <http://www.henri-pouillot.fr>. consulté le 22/11/2021.

شهادة كافية لإدانة السلطات الاستعمارية، إذ لا يُستبعد استخدام هذه الغازات السامة والخانقة ضد الثوار في معاقبتهم.

وزيادة على قتل الجزائريين العزل رميا بالرصاص والقنابل المتفجرة خلال المظاهرات الشعبية في العديد من المدن الجزائرية، مثلما حدث في مظاهرات 11 ديسمبر 1960⁽¹⁾، تم استعمال أيضا الغازات المسيلة للدموع والخانقة في حق الجزائريين الذين خرجوا في مسيرات سلمية بفرنسا يوم 17 أكتوبر 1961، اثر اعتقال 2000 شمال افريقي بملعب كوبرتان وتكديس بعضهم فوق بعض. وزيادة على ضربهم بالعصي من قبل الشرطة تم استخدام غازات خانقة محظورة⁽²⁾، وكانوا عُرضة لمحاولات القتل الجماعي بسبب حدة ما استنشقه من روائح المواد المُنظّفة المُستعملة عمدا لخنق المتظاهرين المعتقلين⁽³⁾.

3-4-2 - النابالم الحارق:

استخدمت الجيش الفرنسي هذا السلاح بواسطة القصف المدفعي والطيران الحربي طيلة الحرب التحريرية بهدف التدمير الكلي لمعقل المجاهدين المنيع، طبقا لأول تعليمة أصدرها الجنرال صالان القائد العام للجيش الفرنسي في الجزائر بتاريخ 13 ديسمبر 1956، جاء فيها: "يجب علينا من الآن وصاعدا أن نبحت عن تفوقنا من خلال استخدامنا للمدفعية من عيار 105 مم و155 مم في بعض المناطق، وعمما قريب استعمال النابالم"⁽⁴⁾.

أكدت شهادات الجنود الفرنسيين حقيقة استخدام هذا السلاح ووصفوا فظاعة نيرانه الملتهبة، وبفعل قنابله الحارقة اسودت التلال والمرتفعات خاصة خلال موسم الصيف، إذ بعد قصفها بقاذفات النابالم "تبدو أشجارها المفحمة وجذوعها، وكأنها ترتدي حداد المأساة"⁽⁵⁾. وخلال الرحلة التي قادت ألان مانيفي Manevy Alain^(*) إلى الشرق الجزائري رفقة دوريات الجيش الفرنسي وصف هول النار الملتهبة من جزاء القصف بالنابالم: "النار، النار في كل مكان في المرتفعات نشاهد خطوطا هائلة من الحرائق تهاجم وتصعد إلى الغابات، وأبعد من ذلك نشاهد النار أيضا... إنها حرائق مهولة في مساحات شاسعة بعيدة، إنها حرائق النابالم التي تشتعل، إنها جبال بأكملها تحترق حتى لا يأوي إليها الثوار..."⁽⁶⁾.

(1) - المجاهد، عدد 85، 19 ديسمبر 1960، ص 5.

(2) - ليندة عامري، معركة فرنسا حرب الجزائر بفرنسا، ترجمة: فوضيل بومالة، منشورات الشهاب، 2013، ص 179.

(3) - Jean – Paul Brunnet, **Police contre FLN : le drame d’octobre 1961**, Paris, Flammarion, 1999, p 239.

(4) - André Figueras, **Salan Raoul ex – Général d’armée**, table Ronde, Paris, 1965, p 152.

(5) - كلود جوان ، مصدر سابق، ص ص 98-99.

(*) - مراسل سابق في مصلحة الصحافة التابعة للجيش الفرنسي .

(6) - Alain Manevy, **L’Algérie à vingt ans enquêtes et documents**, Ed Grasset, 1960, p 79.

ووصف أيضا الصحفي اليوغسلافي زدرافكو بيكار *Zdravko Pecar*⁽¹⁾ الذي رافق جيش التحرير الوطني في معاقله، جحيم النابالم الذي استخدم كوسيلة للإبادة والتهريب لعدة شهور، وأعرب عن خوفه الشديد والدائم من هذا السلاح الفتاك⁽²⁾. وللمزيد من التوضيح ارتأينا إدراج أبرز المعارك التي استعمل فيها الجيش الفرنسي النابالم كسلاح ردعي خلال محاربته لجيش التحرير الوطني، بعدما تيقن من استحالة تحقيق نصر عسكري عليه في الميدان، وفي بعض الحالات كان انتقاما لقتلها العسكريين خاصة من المظليين والمرتزقة من اللفياف الأجني⁽³⁾، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

اسم المعارك	تاريخ وقوعها	مكان وقوعها
معركة الجرف ⁽⁴⁾	22- 28 سبتمبر 1955	الولاية الأولى
معركة قعيقع ⁽⁵⁾	10 جوان 1956	القعادي شرق مدينة الجلفة
معركة فلاوسن ⁽⁶⁾	16 إلى 20 أبريل 1957	الولاية الخامسة

(1) - زدرافكو بيكار *Zdravko Pecar* صحفي يوغسلافي (كرواتي)، ومقاوم ورفيق الرئيس تيتو خلال الحرب العالمية الثانية حيث كان رجل ثقته. أتقن العديد من اللغات الأجنبية. كان خلال حرب التحرير الجزائرية مراسلا حريبا لصحيفة "بوربا". تحلى بشجاعة كبيرة لكونه قضى بضع أسابيع داخل معقل جيش التحرير الوطني. من مؤلفاته *Jezir* ترجم إلى الفرنسية بعنوان *L'Algérie*. انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة...، مرجع سابق، ص 122.

(2) - وأهم ما جاء في هذا الوصف ما يلي: "... لا مفر من أن أعترف صراحة وجهرا أنني شعرت بالخوف لعدة مرات هذه الأيام من الجحيم وناره المرعبة التي تاكل كل شيء... بهدف تهريب السكان المدنيين وإحداث أكبر الأضرار الممكنة بالاقتصاد الوطني والغابات، حيث يُشعل الاستعمارون الفرنسيون النيران الجهنمية "ذات الصنع الأمريكي" بواسطة قنابل النابالم التي تلقي بها الطائرات وقذائف المدفعية... هذا انفجار تبعه لهب ساطع ترك هو الآخر المكان لدخان أسود... لكن الحريق كان يمتد بسرعة مرعبة، تحول الموقع إلى نهر أحمر يجري على المنحدر كأنه ستار المسرح، لم نعد نرى شيئا بسبب الدخان... تبعث قنابل النابالم عند ارتطامها بالأرض، حرارة تعادل 3000 درجة وتأتي على كل شيء حولها... ولما تلقى واحدة واحدة، بل في مجموعة عشرة إلى اثني عشرة قنبلة، حتى تحرق عدة كيلومترات من الغابة. لقد أتت النيران على مساحات شاسعة من غابات شجر الفلين الذي يشتعل بسهولة عن آخرها، وأدت إلى تعرية عدة جبال...". انظر: زدرافكو بيكار، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة: فتحي سعدي، موفم للنشر، 2011، ص ص 326-329.

(3) - في خضم حديثه عن دور الطيران الحربي الفرنسي في المعارك البرية، أوضح ضابط في صفوف جيش التحرير الوطني بمنطقة الصومام، أنواع الطائرات المستعملة لقصف مواقع المجاهدين بالنابالم خصوصا B 26 و B 29 بمنطقة القبائل، وهذا بعدما يتكبد فيها المظليون والمرتزقة من اللفياف الأجني خسائر فادحة خلال مواجهة المجاهدين بمنطقة القبائل. وانتقاما لموته، يشرح طيران العدو في شن عشرات الغارات بواسطة أسراب كاملة من مختلف أنواع الطائرات ورمي عشرات قنابل النابالم ذات الخمسة قناطر... مخلّفة حفرا عميقة بعمق 4 أو 5 أمتار وتناثر جثث الشهداء متفحمة بالنابالم...". انظر: جودي أتومي، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (منطقة القبائل) 1956-1962 قصص حرب، ج2، مطبعة حسناوي، بجاية، 2013، ص ص 266-269.

(4) - زيادة على استخدام القنابل العادية ذات العيار الثقيل، استخدم الجيش الفرنسي أيضا عدة قنابل حارقة منها النابالم والترميت والفوسفور. انظر: شهادة المجاهد قاسي إبراهيم ألقاها في ملتقى معركة الجرف، "معركة الجرف 1955 كما يروها أحد صانعيها"، مجلة أول نوفمبر، عدد 171، ديسمبر 2007، ص 80، وأيضا: العقيد الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص ص 126-127، 130.

(5) - عبد الكريم قذيفة، الشيخ زيان عاشور العالم الزاهد والبطل المجاهد، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص ص 137-138.

(6) - عبد المجيد بوجلة، مرجع سابق، ص 170.

معركة الصبيحي ⁽¹⁾	27 جويلية 1957	جنوب البيض (بالولاية الخامسة)
معركة أغرام ⁽²⁾	12 أوت 1957	ناحية مشدالة بالولاية الثالثة
معركة الأوراس ⁽³⁾	2 مارس 1958	الولاية الأولى
معركة تيتويلت ⁽⁴⁾	12 ماي 1958	الولاية الرابعة
معركة جبل دلاج ⁽⁵⁾	2 جويلية 1958	جبل بوكحيل- منطقة مسعد - الولاية السادسة
معركة إحنوشن ⁽⁶⁾	18 أوت 1958	الولاية الثالثة
معركة جبل امناور ⁽⁷⁾	5 ديسمبر 1958	معسكر-الولاية الخامسة
معركة أرفراف ⁽⁸⁾	مطلع سنة 1959	أكفادو-الولاية الثالثة
معركة جبل بسبع ⁽⁹⁾	4 سبتمبر 1959	الولاية الخامسة
معركة جبل أم العلو ⁽¹⁰⁾	أواخر جويلية 1959	تيارت- الولاية الخامسة
معركة جبل مزي ⁽¹¹⁾	من 6 إلى 8 ماي 1960	الولاية الخامسة
معركة جبل بوكحيل ⁽¹²⁾	17 و 18 سبتمبر 1961	بالقرب من بوسعادة -الولاية السادسة

ورغم تكتّم السلطات الرسمية وقيادات الجيش الفرنسي طيلة الحرب استخدامها لسلح النابالم كوسيلة لتهيب السكان وإبادة الثوار، إلا أنه بعد عدة سنوات من استرجاع الجزائر سيادتها، تم الإفصاح للرأي العام الفرنسي ولأول مرة في أكتوبر 1991 عن حقيقة استعمال أوعية النابالم كان يُطلق عليها آنذاك تسمية « Les Bidons spéciaux » بصفة اعتيادية بواسطة الطيران الحربي الفرنسي، حيث إذ أدلى أحد الطيارين في السلاح الجوي الذي أسندت إليه مهمة قصف معاقل الثوار بقنابل النابالم، بتصريح لقناة Antenne 2 في سلسلة وثائقية Les Années Algériennes « من إعداد المؤرخ الفرنسي بن يامين ستورا أكد فيه حقيقة استخدام

-
- (1) - عبد المجيد بوجلة، مرجع سابق، ص ص 199-200.
 - (2) - منظمة المجاهدين، من معارك ثورة التحرير...، مرجع سابق، ص 221.
 - (3) - عمار منصوري، تجارب واستعمال الأسلحة الكيميائية طيلة العهد الاستعماري...، مرجع سابق، ص 88.
 - (4) - منظمة المجاهدين، من معارك ثورة التحرير...، مرجع سابق، ص ص 255-258.
 - (5) - نفسه، ص ص 199-203.
 - (6) - اعمر أزواوي، مصدر سابق، ص 116.
 - (7) - منظمة المجاهدين، من معارك ثورة التحرير...، مرجع سابق، ص ص 211-218.
 - (8) - اعمر أزواوي، مصدر سابق، ص 52.
 - (9) - عبد المجيد بوجلة، مرجع سابق، ص 201.
 - (10) - نفسه، ص ص 191-192.
 - (11) - المجاهد، عدد 69، 30 ماي 1960، ص ص 6-7.
 - (12) - منظمة المجاهدين، من معارك ثورة التحرير...، مرجع سابق، ص ص 339-349.

النابالم، وادعى أنه كان يجهل محتوى الأوعية المعدنية آنذاك، لكنه أكد قصف معاقل الثوار بمنطقة القبائل بهذا السلاح المحظور ويمنع عليه ذكر اسم "النابالم" في جهاز إرسال "الراديو بالطائرة المقنبلة ما عدا تسمية « Les Bidons spéciaux »⁽¹⁾. ومن جهته أكد هنري بويو⁽²⁾ في شهادته "بأن بلاده جرّبت هذه الأسلحة البشعة بدون الأخذ بعين الاعتبار الضحايا المدنيين، واستخدمته لتدمير ما يقارب 800 قرية جزائرية"، واستحضارا لهذه المأساة قام هذا المجند بزيارة الجزائر في نوفمبر 2004، وحلّ بولاية خنشلة، ووقف على أطلال القرى التي دمرها الجيش الفرنسي بالنابالم، التي كان يقطنها 800 شخص أحرقوا جميعهم، وكانت بقايا قذائف النابالم لا تزال هناك شاهدة على همجية المستعمر⁽³⁾.

3-4-3 - التفجيرات النووية:

يعود إصرار الدولة الفرنسية لامتلاك السلاح النووي بعد التنافس العلمي بين المعسكرين الغربي والشرقي لإنتاج المزيد من الأسلحة النووية وتطويرها لتصبح أكثر فتكا ودمارا مع نهاية الحرب العالمية الثانية⁽⁴⁾، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية عام 1945 والاتحاد السوفياتي سنة 1949 وانجلترا عام 1952⁽⁵⁾. وباعتبارها دولة استعمارية، كانت من بين أشد المتنافسين في هذا المجال لعدة اعتبارات أهمها، دخول مُعترك الدول الكبرى المالكة للسلاح النووي للتحرر من التبعية الأمريكية في مجال الدفاع⁽⁶⁾.

ولكي تصل إلى مصاف القوى الذرية، قرّر الجنرال ديغول تأسيس محافظة الطاقة الذرية الفرنسية، وطبقا لأمره الصادر في 8 أكتوبر 1945 انكبّت الدوائر السياسية العليا الفرنسية للبحث

(1) - انظر شهادة الطياران الفرنسيان المكلفان بقصف القرى بقنابل النابالم خلال الثورة التحريرية في فيديو ina.fr موسوم بـ Usage du Napalm en Algérie par la France – Témoignage de, pilotes bombardiers Germain Chambost-Michele Perchenet , diffusé le 03 Novembre 2011. Site: farfare.e.-monstre. Com/video.Histoire. diffusé le 03 :Novembre 2011. 10H30 mn.

(2) - هنري بويو Henri Pouillot من مواليد 15 مارس 1938، جند خلال حرب الجزائر وتحديدا بفيلا سوزيني بالجزائر العاصمة من جوان 1961 إلى مارس 1962، كان شاهدا على همجية الجلادين في ممارسة التعذيب على الجزائريين رجالا ونساء . وهو مؤلف لكتابين حول هذه الفترة « Hamed , sale fils de français » و « La Villa Susini » . قدّم الشاهد في كتابه الأخير وصفا لكيفيات اغتصاب النساء والوسائل التي استخدمت من طرف الجنود الفرنسيين المشرفين على التعذيب. للمزيد من التفاصيل انظر: Henri Pouillot, **la Villa Susini Tortures en Algérie un appelé parle juin 1961-mars 1962**, éditions El Kalima, Alger, 2014, Pp-93 99.

(3) - شهادة نقلتها الصحفية ن ، مريم عن هنري بويو خلال زيارته إلى الجزائر. انظر تفاصيلها في المقال الموسوم " المجندون الفرنسيون والثورة مواقف شهدت على عدالة القضية"، المنشور في جريدة المساء، بتاريخ 31 أكتوبر 2014.

(4) - خلال الفترة الممتدة من 16 جويلية 1945 إلى 03 نوفمبر 1958 بلغ مجموع التفجيرات النووية في العالم 249 تفجيرا، تأتي في الصدارة الولايات المتحدة الأمريكية ثم الاتحاد السوفياتي وبريطانيا، ثم تلتها فرنسا بتفجير أول قنبلة نووية في الصحراء في 13 فيفري 1960 ليبلغ العدد الإجمالي للتفجيرات في العالم 250 تفجيرا.

(5) - عمار منصور، "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية ارث استعماري ثقيل"، مجلة مصادر، المجلد: 17، عدد: 1، سنة 2019، ص 9.

(6) - مجموعة باحثين، التفجيرات النووية الفرنسية وآثارها الباقية، سلسلة "التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط1، الجزائر، 2000، ص ص 17-18.

عن سبل التحكّم في تكنولوجيا الذرة النووية ذات الأهداف العسكرية في سرية تامة⁽¹⁾، وجنّدت كل طاقاتها لامتلاك السلاح الذري، معتمدة على علماء ومهندسين وكيميائيين وإلكترونيين، تحت إشراف شخصيات عسكرية وسياسية رسمية⁽²⁾. وبعدما قُطعت أشواطاً هامة في امتلاك أسرار صناعة القنبلة النووية في بداية الخمسينات نتيجة التعاون السري الفرنسي الإسرائيلي⁽³⁾ الذي استمر إلى غاية 1957 وتمخض عنه إنشاء مفاعل نووي بقوة 26 ميغاواط ويعمل باليورانيوم الطبيعي والماء الثقيل⁽⁴⁾، كان البحث جارياً في نفس السنة لانتقاء موضع التفجيرات النووية، ووقع الاختيار على الصحراء الجزائرية نظراً لشساعتها وملائمتها لتطوير الصناعات الحربية بجميع أنواعها وللقيام بالتجارب النووية عند الحاجة، وإقامة القواعد العسكرية بها في حالة قيام حرب إمبريالية جديدة⁽⁵⁾. وبعد الانتهاء من الاستطلاعات الميدانية والدراسات الاستراتيجية منذ جوان 1957 أقرّ رئيس مجلس^(*) محافظة الطاقة الذرية الفرنسية في يوم 11 أفريل 1958⁽⁶⁾ إجراء عملية التجربة النووية الأولى في رقان. وبعدما وقع عليه الاختيار كمجال جغرافي أمثل لإجراء أول تجربة تفجير نووية فرنسية، شرعت السلطات العسكرية في بداية نوفمبر 1958 في تهيئة قاعدة التفجيرات "منطقة الحمودية" التي تبعد بـ 65 كلم عن رقان، ومنطقة تانزروفت القريبة من الحمودية نقطة الصفر التي يُطلق

(1) - Alain peyrefitte, **c'était De Gaulle**, éditions de Fallois, Fayard, France, 2000, p109, et aussi : Bruno Barrillot, **le complexe nucléaire des lien entre l'atome civil et l'atome militaire, observatoire de armes nucléaires Française**, CDRPC, Février 2005, (lgou), France, p 42.

(2) - James Peterspigelem, **Les barons de l'Atomie**, 1er éditions, éditions le Seuil, Paris, 1982, pp 10-11.

(3) - تفادت فرنسا في أبحاثها النووية الاعتماد على خبرة كل من أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، بل فضّلت الاستعانة بإسرائيل بحكم تجربتها في الميدان النووي وامتلاكها لأسرارها التي نقلها العلماء اليهود عن الولايات المتحدة الأمريكية وبأساليب مختلفة ومنها الجوسسة. وقد كلّ هذا المسعى بإبرام اتفاقية سرية بين الطرفين سنة 1953 خاصة بالبحث في المجال النووي و الدراسات المتعلقة بالماء الثقيل l'eau lourde الخاص بالأبحاث النووية ومعالجة المعادن المرتبطة بهذه المسألة. وبموجب هذه الاتفاقية أُتيح لفرنسا الاطلاع على الأسرار التكنولوجية للتفجيرات النووية، وتطور التعاون النووي الفرنسي الإسرائيلي بشكل عكس حاجة كل من الطرفين لما يمتلك الآخر من إمكانيات، وبموجب تلك الاتفاقية سمحت فرنسا للعلماء الإسرائيليين بالاستفادة من التدريب والتقنية الأساسية في الميدان النووي في عدة مختبرات فرنسية، كما عمل نظراءهم الفرنسيين بالمنشآت النووية الإسرائيلية. ومكّنت الاتفاقية السرية الإسرائيلية- الفرنسية من دعم فرنسا ببناء مفاعل "ديمونة" النووي الإسرائيلي في صحراء النقب بفلسطين، وفيه تم تجميع مادة البلوتونيوم، وظلّت الاتفاقية في سرية تامة إلى غاية سنة 1954 حين كشف عنها ممثل فرنسا في منظمة الأمم المتحدة دون إعطاء تفاصيل حولها. للمزيد من التفاصيل حول التعاون الفرنسي الإسرائيلي في الميدان النووي انظر: عبد الكاظم العبودي، "البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي وعلاقته بتفجيرات رقان الفرنسية جنوب الصحراء الجزائرية"، *جريدة الشروق*، عدد 1919، 17 فيفري 2007، ص 11. وأيضاً: عبد الكاظم العبودي، *يرابيع رقان وجرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائر*، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ص ص 39-46.

(4) - خلدون ناجي وآخرون، **الكيان الصهيوني والتسلّح النووي**، مراجعة تسلي ماتشي سلمان، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1990، ص ص 130-131.

(5) - محمد العربي الزبيري، "ديغول والصحراء"، في "دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، منشورات القصبة، الجزائر، 1998، ص 196.

(*) - رئيس مجلس محافظة الطاقة الذرية الفرنسية آنذاك، يدعى فيليكس غايارد (Félix Gaillard). انظر:

Bruno Barvillot, les tests nucléaires Français, les essais nucléaires Français : Qu'elles conséquences ? Cahiers de la réconciliation, N°2-2002, p 9.

(6) - Alain peyrefitte, **Op.cit**, p112.

منها التفجير، تحت المسؤولية المباشرة للجنرال شارل آيري Charles Ailleret⁽¹⁾ الذي أفاد بأن هذه المنطقة تشكّل المكان الأنسب والأمثل لتنفيذ التفجيرات النووية، وادعى أن هذا الفضاء الصحراوي يكاد يفتقد تماما لعنصر الحياة، وعدم تعريض جيران المنطقة لأية مخاطر...⁽²⁾ وما إن حلّت سنة 1960 حتى تسنى لكل من إسرائيل وفرنسا من قطع أشواط متقدمة في صنع القنبلة النووية، وكانت الأشغال بمختلف مرافق وورشات قاعدة الحمودية جاهزة، زيادة على اعتبار المجال الجغرافي المذكور أعلاه منطقة محرّمة تم تقسيمها إلى ثلاث مناطق رئيسية⁽³⁾.

تطلّبت وتيرة الإنجاز السريع للمنشآت الجديدة، وتجهيز المرافق، وحفر الأنفاق وتعبيد الطرقات الرابطة على مستوى قاعدتي رقان والحمودية مدة زمنية معتبرة انطلقت منذ عام 1957، مما تطلّب مضاعفة عدد العاملين بالقاعدة، منهم العلماء والخبراء⁽⁴⁾ وتراوح عدد العمال والضباط والجنود الفرنسيين ما بين 700 إلى 800 فردا بينما تراوح عدد الجزائريين ما بين 900 إلى 1000 عامل غالبيتهم من معتقلين، أما بسطاء العمال الذين تمّ توظيفهم دون شروط أو مؤهلات للعمل في أشغال الحفر، فإنه قبل مباشرة عملهم تم إغراءهم شفهيّا أن عملهم في الجبل سيتمثل في البحث عن الذهب⁽⁵⁾.

(1) - شارل آيري Charles Ailleret من مواليد 26 مارس 1907 في جاسيكورت، جنرال في الجيش الفرنسي. كان عضو نشيط في المقاومة الفرنسية عام 1942، تم اعتقاله في جوان 1944 وتعذيبه ثم ترحيله إلى محتشد دورا Dora النازي تحت الأرض ولم يطلق سراحه إلا في عام 1945. عُيّن إلى رتبة عقيد عام 1947. وفي عام 1958 كان القائد المشترك للأسلحة الخاصة وأشرف على تفجير أول قنبلة ذرية فرنسية في رقان بالصحراء الجزائرية في 13 فبراير 1960. عين رئيسا لأركان الجيوش من عام 1962 إلى عام 1968 ومعروف عنه أيضًا أنه عارض انقلاب الجنرالات في الجزائر في أبريل 1961 خلال قيادته منطقة شمال شرق قسنطينة. شارك مع كريستيان فوشي المفوض السامي للجزائر في تسير السلطة الانتقالية عن الجانب الفرنسي التي نصّت عليها اتفاقيات إيفيان في 19 مارس 1962. توفي في حادث تحطم طائرة في ريوينون في 9 مارس 1968. وهو مؤلف كتاب Général du contingent-En Algérie 1960-1962, éditions Grasset, 1998. وأيضا:

Jean Louis Gérard, *op. cit*, pp 19-20. انظر سيرته في L'Aventure Atomique Française, Souvenirs et réflexions, éditions Grasset, 1968.

(2) - Charles Ailleret, *L'Aventure Atomique Française, Souvenirs et réflexions*, éditions Grasset, 1968, p 97.

(3) - نذكرها على التوالي: المنطقة المركزية لرقان تبلغ مساحتها 6000 كلم مربع وقد مُنِع الطيران فوقها بصفة دائمة ابتداءً من 15 أكتوبر 1959، والمنطقة المحيطة بركان: وتمتد على مساحة 90.000 كلم² أطلق عليها اسم "المنطقة الزرقاء" ومُنِع الطيران فوق أراضيها على ارتفاع أقل من 3000 م أثناء الست ساعات التي تعقب وقت الانفجار. والمنطقة الخضراء يبلغ عرضها من الشرق إلى الغرب 200 كلم وطولها من الشمال إلى الجنوب 150 كلم، ومنع تحليق الطيران فوقها على ارتفاع أقل من 3000 م مدة 12 ساعة التي تعقب ساعة الانفجار. للمزيد من التفاصيل انظر: *l'écho d'Oran*, N° 31.710, 13 Février 1960, p p 1-2.

(4) - عبد الكاظم العبودي، مرجع سابق، ص 54.

(5) - ذكر طواهي الطاهر من مواليد إليزي بولاية تمنراست والذي عمل في أشغال الحفر تهيئة للتفجيرات النووية منذ بدايتها إلى نهايتها سنة 1966 بمنطقة تاويريت بواسطة بوبكر بن محكوم المشرف على مكتب اليد العاملة التابع للجيش الفرنسي، والذي كان يشجع سكان المنطقة على توظيفهم دون شرط أو مؤهلات للعمل أو تحديد لنوعيته، فالحمل موجود لكل من يرغب، مع ضرورة التقيد بالشروط التي تضعها الهيئة المستخدمة، ويطلب منه فقط ذكر أسماءهم وألقابهم وسنهم. وقبل مباشرة عملهم يتم إغراءهم شفهيّا أن عملهم في الجبل سيتمثل في التنقيب عن الذهب، ولكن بعد ثلاثة أشهر يتم إعلامهم رسميا أن هناك قنبلة يتم الإعداد لتفجيرها في باطن الجبل. وكانت ساعات العمل اليومية مُحددة بثمانية في اليوم في أشغال ورشات الحفر. للمزيد من التفاصيل انظر: شهادة طواهر الطاهر كاملة في: *أشغال سلسلة الندوات "التجارب النووية الفرنسية في الجزائر" دراسات وبحوث وشهادات*، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 189-190.

ومن بين التأثيرات التي سعى العلماء والعسكريون إلى معرفتها ودراستها، مدى تأثير الإشعاعات النووية والحرارية على مختلف الأسلحة، ولهذا الغرض وضعوا حول الأبراج المعدنية دبابات وأجزاء من السفن البحرية ومختلف الأسلحة على مسافات مختلفة من نقطة الصفر، كما وُضعت عِيَنَات من المعادن في المناطق المحاذية لنقطة التفجير بغرض دراسة التغيرات الطارئة على تركيبها، ونفس الإجراءات اعتمدها خبراء التحاليل لمعرفة مدى الأضرار الناجمة عن الإشعاعات الحرارية والنووية على الغطاء النباتي والمياه الجوفية بما فيها الثروة الحيوانية التي سُلبت من مواطني المنطقة قصد إخضاعها لنفس التجارب⁽¹⁾.

أطلقت فرنسا على التفجيرات النووية المختلفة مُسميات مختلفة للتمويه الإعلامي باسم "تجارب"، ودخلت حيز التنفيذ لأول مرة في 13 فيفري 1960 باسم اليربوع⁽²⁾ الأزرق Gerboise Bleue، وتنوّعت بين تفجيرات جوية وباطنية⁽³⁾. وعرفت منطقة حمودية رقما فادحا في التفجيرات النووية، حيث سجّلت 39 تجربة: 4 تجارب جوية في رقان بالقرب من أدرار ما بين 1960 – 1961 وحملت اسم يرابيع بأربعة ألوان، الأزرق، الأبيض، الأحمر والأخضر و35 تجربة ما بين 1961 – 1963، في حين عرفت منطقة اينكر Inekker التابعة لمنطقة عين مقل 18 تجربة ما بين 1961 – 1966⁽⁴⁾. وتواصلت هذه التفجيرات النووية إلى ما بعد استقلال الجزائر بمعدل 5 تجارب سرية ما بين 1964 – 1966 رغم اعتراض مسؤولي الحكومة الجزائرية خلال تصويت بالجمعية الوطنية دعوا خلالها إلى ضرورة مراجعة البنود العسكرية لاتفاقيات إيفيان وتوقيف التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية⁽⁵⁾، فكان مجموع "التجارب الفرنسية" في الصحراء الجزائرية 57 تفجيرا خلال سبعة سنوات كاملة، مخلفا ضحايا ومفقودين وتلويث للبيئة والثروة المائية.

(1) - فرقة بحث، التفجيرات النووية الفرنسية وأثارها ... ، مرجع سابق، ص ص 25-26.

(2) - اليربوع La Gerboise ويُطلق عليه اسم اليربوع أيضا، حيوان ثديي وأحد أنواع القوارض يتراوح طول جسمه بين خمسة إلى خمسة عشر سنتيمتراً وله ذيل طوله يتراوح من 170 إلى 190 مم منتهيًا بخصلة من الشعر الأسود ذي النهايات البيضاء، ويزن بين 50 و70 غ، أطرافه الأمامية مُكيّفة للقفز، تعيش في الصحاري والسهوب في أوروبا الشرقية، وآسيا، وشمال أفريقيا و من أماكن تواجده بالجزائر: العرق، الحمادة، الجبال، يتناول بذور متنوعة وأوراق. يعتبر من الحيوانات المنعزلة، يختبئ في النهار داخل جحره الخاص المكون من رواق واحد طوله حوالي مترين، حين تنخفض درجة حرارة الطقس يلجأ إلى السبات الشتوي. انظر الموقع الآتي:

[https://ar.wikipedia.org/wiki/.consulté le 14/03/2022, 08H 13.](https://ar.wikipedia.org/wiki/.consulté%20le%2014/03/2022,%2008H%2013)

(3) - استُعْمِلَت الصحراء الجزائرية بين 13 فيفري 1960 و 16 فيفري 1966 مسرحا لسبعة وخمسين (57) تفجير نووي. أربعة (04) منها جوية بحمودية (رقان)، كانت ملوثة للغاية، وثلاثة عشر (13) باطنية بتاوريرت تان أفلا(إن أكر) كانت فاشلة وأخطرها الحادث النووي "بريل" Béryl في أول ماي 1962. و أجريت كذلك خمسة وثلاثون (35) اختبار نووي للسلامة Expériences de sécurité على مستوى أبار بحمودية وخمسة (05) تجارب نووية بموقع تاوريرت تان أترام في الهواء الطلق باستعمال مواد انشطارية كالبلوتونيوم. ولقد سُجِّلَت هذه التجارب، بعد مغادرة العسكريين الفرنسيين مواقع التفجيرات ومخابر محافظة الطاقة الذرية الفرنسية برقان - الهضبة في 1967.

عمار منصوري، "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية: إرث ثقيل، مجلة المصادر، المجلد: 17، مرجع سابق، ص 9.

(4) - Mansouri Ammar, « les essais nucléaire à travers l'histoire d'Algérie en fait partis de cette historique », in Actes du colloque international sur les essais nucléaire dans le monde . cas du sahara Algérien 13-14 février 2007, Alger, p 30.

(5) - La Dépêche d'Algérie , jeudi 21 Mars 1963, pp 1,8 ; Rapport politique adressé de l'Ambassadeur de suisse du consul général de suisse Sig. D. Kappeler, concernant L'écho de l'utilisation des installations =

ادعت السلطات العسكرية أنها اتخذت كافة الإجراءات الوقائية قبل الشروع في أول تفجير نووي، منها استغلال الظروف الجوية المناسبة لإجراء تجربتها الأولى، وتوزيع نظارات للوقاية، غير أنه تبين من خلال المذكرة المؤرخة في 06 فيفري 1960 من الأرشيف النووي الفرنسي، الكيفية غير العادلة في توزيعها، حيث تم تسليم نظارة واحدة لكل المكلفين والمشرفين على العملية حسب وظائفهم تسهيلا لمهمة مراقبة التفجير النووي، وخلاف ذلك، نظارة واحدة لحوالي 40 شخصا⁽¹⁾.

أما الذين تعذر عليهم الحصول على النظارات، فأعطيت لهم تعليمات مفادها عدم النظر في اتجاه التفجير النووي⁽²⁾، واضطروا للجلوس أرضا وأداروا ظهورهم عن النقطة صفر وإغلاق أعينهم وحمايتهم بالأيدي⁽³⁾، بينما حرصت السلطات العسكرية على اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية لعدد محدود من قواتها المسلحة الخاصة بارتدائهم بدلات حربية وأقنعة وقفازات للوقاية من الإشعاعات النووية، ونفس الإجراءات الوقائية خصت بها بعض موظفيها وجنودها العاملين بالقواعد القريبة من مواقع التفجيرات، منها ارتداء بدلات بيضاء واقية وأقنعة خاصة بالرأس مع التزوّد بغاز الأكسجين إلى جانب ارتداء النعال وقفازات المطاطية⁽⁴⁾.

ولقد سبق التفجير النووي إطلاق في السماء ثلاث صواريخ صفراء معلنة أن 15 دقيقة فقط تفصلهم عن التفجير، وتلتها صواريخ أخرى من ألوان مختلفة كان آخرها الصاروخ الأحمر الدال على أنه بقيت 50 ثانية فقط عن موعد التفجير، ثم بدأ العدّ التنازلي وانفجرت القنبلة مشكلة فطرناري هائل انبعث منها ضوء ساطع وسمع دويها بعد حوالي دقيقة وثلاثين ثانية، وبالرغم من هزات هذا التفجير التي تم رصدها في الجزائر العاصمة وستراسبورغ⁽⁵⁾ وادعت السلطات العسكرية بأن الإشعاعات لم تمس إلا رقعة معينة من الصحراء، وسحابة التفجير اتجهت نحو مناطق غير أهلة بالسكان، وهذا مخالف للحقيقة إذ ثبت وجود عدد معتبر من السكان في المنطقة لا يقل عددهم عن 20.000 دون إخطارهم بحقيقة مخاطر التفجير النووي والاكتفاء بالقول لهم "أغمضوا عيونكم ولا تنظروا إلى السماء"⁽⁶⁾.

=d'In Ekker pour des expériences atomiques françaises d'après le discours de Ahmed Benbella devant l'Assemblée nationale. Datée le 22 Mars 1963. dodis.ch.dodis-30482.

(1) - انظر فحوى المذكرة في ملحق رقم 05.

(2) - La Dépêche de l'Est , N° 25.549, 17 février 1960, p 1-4

(3) - فرقة بحث، التفجيرات النووية الفرنسية، مرجع سابق، ص 27.

(4) - La Dépêche de l'Est , N° 25.546, 13 février 1960, p 6.

(5) - La Dépêche de l'Est , N° 25.547, -14-15 février 1960, p 1-2.

(6) - تبين استفادة عدد محدود من الجنود والموظفين الذين كانوا يشتغلون بالقواعد القريبة من مواقع التفجيرات من الوسائل الوقائية، عكس قاطني المنطقة الذين حُرّموا من كافة وسائل الوقاية، إذ اكتفت السلطات العسكرية قبل تفجير أول قنبلة نووية، إحصاء المباني والسكان وأعطيت تعليمات لسكان القصور بمغادرة بيوتهم بدون وقاية وبألبسهم العادية يوم التفجير والانبطاح أرضا والاحتماء ببطانية خفيفة، وأشاروا إليهم بعدم فتح أعينهم مع تغطية عيونهم باليدين لتفادي الإشعاعات، فكان ذلك سببا كافيا لفقدان عدد معتبر من سكان رقان لأبصارهم ابتداء من اليوم التالي من وقوع التفجيرات النووية. أما عمال ورشة إنجاز قاعدة رقان أوضح عي عبد الله من قصر تعرايت "بأن الفرنسيين وزّعوا على العمال القلادات (عبارة عن رواسم clichés) لقياس شدة الإشعاعات وألزمهم بوضعها على رقابهم، وهدّدوا بالسجن كل من لا يعيد القلادة في اليوم الموالي للتفجير النووي. وتبين فيما بعد=

ومما يؤكّد استخدام ساكني المنطقة "كحيوانات تجارب"، إسرار الطبيب العسكري الملازم الأول ديشو Dicho للقصور المجاورة لرقان بعد التفجير النووي الأول لمعينة الجزائريين الذين بقوا في العراق⁽¹⁾، وسارعت أيضا طبيبة فرنسية بزيارة كل القصور المجاورة لمعينة السكان، وأخذ عينات من دماهم لتحليلها. ومنذ ذلك العهد لم يخضع السكان إلى أي فحص طبي آخر...⁽²⁾. وما يلاحظ كذلك على تلك التفجيرات النووية الجوية في الصحراء الجزائرية أن السلطات العسكرية ارتكبت تجاوزات في حق السجناء الجزائريين الذين اعتقلوا لأسباب نضالية، والذي ينطبق عليهم وصف أسرى الحرب إلا أنهم استخدموا "كفئران تجارب" في التفجير النووي الجوي "الربوع الأحمر"⁽³⁾، حيث اقتادت 150 جزائري معتقل من سجن سيدي بلعباس ورُبطوا بأعمدة بالقرب من موقع التفجير لدراسة السلوك البشري خلال التفجير الذري وآثار الإشعاع النووي على مختلف الأجهزة والأنسجة العضوية في جسم الإنسان. وهذا الأمر نفته وزارة الدفاع الفرنسي التي أفادت بأن ما استعمل هي دُمى "mannequins" بالملابس الواقية، والتأكيد أن لا وجود لأثر الحياة الآدمية في المنطقة التي تمت بها التجارب، كما سبق لفرنسا وأن صرّحت بأن المواقع التي تم اختيارها لتجاربها النووية بالصحراء الجزائرية ليست أهلة بالسكان ولا يوجد بها حيوانات ولا نباتات بل هي مناطق قاحلة ومهجورة⁽⁴⁾. والجزير بالملاحظة أن ما أقدمت عليه يشكل مخالفة لأحكام المادة 19 من اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة أسرى الحرب والتي نصت صراحة على أن "يتم إجلاء أسرى الحرب بأسرع ما يمكن بعد اعتقالهم... ويجب أن لا يعرض أسرى الحرب للخطر دون مبرر"⁽⁵⁾.

لقد وثّقت هذه المأساة في فيلم روني فوتيه René Vautier "الجزائر تلتهب" l'Algérie en Flamme الذي قام بتصويره في معاقل الثورة بالتنسيق مع هيئة أركان الحرب لجيش التحرير الوطني

= أن تلك القلادات كانت مُخصّصة لقياس حجم التعرّض للإشعاعات، وسلّمت فقط للعمال دون السكان الآخرين... انظر: عبد الكاظم العبودي، مرجع سابق، ص 74. وأيضا: Chitour Chems Eddine , op.cit, , p 66-67.

(1) - فرقة بحث، التفجيرات النووية الفرنسية، مرجع سابق، ص 26.

(2) - شهادة علي بوعلاي المدعو "باديدي"، مرجع سابق.

(3) - نفذت عملية الربوع الأحمر بتاريخ 27 ديسمبر 1960 بطاقة تفجير بلغت 8 كيلوطن، نصبت القنبلة على برج حديدي في منطقة لا تبعد كثيرا عن نقطة الصفر من الربوع الأزرق، وعلى بعد 15 كلم شمال النقطة الصفر للربوع الأبيض. وخصّصت لهذه العملية مخابن اسمنتية ومعدات لقياس الاشعاعات وكاميرات المراقبة . ولقد خضع عدد معتبر من الجزائريين الأسرى ومجموعة من الحيوانات للاختبار. للمزيد من التفاصيل حول مفعول هذا التفجير النووي ومخلفاته الخطيرة انظر: Pierre Bilaud, Souvenirs d'un pionnier de l'Armement nucléaire Français , les facteurs déterminants du succès de l'Engin M1, in <http://pbillaud.fr/html/nuc7.html> . 15.11.2021.

(4) - رفيقة بن لباد، "اعترافات عن مخلفات الجرائم النووية الفرنسية حتى بعد عدة سنوات"، أعمال الملتقى الدولي الثالث حول "أصدقاء ثورة التحرير الجزائرية مواقف وكتابات 1954-1962"، إصدارات مخبر الدراسات اللغوية والأدبية في الجزائر، دار الأمل للطباعة والنشر، تيزي وزو، 2015، ص 269.

(5) - محمد فيصل ساسي، "إمكانية محاكمة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية في الجزائر وفق أحكام القانون الدولي الجنائي"، دفاير السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثامن، جانفي 2013، ص 76.

(6) - من مواليد 15 جويلية 1928، مخرج فرنسي وشيوعي مناهض للاستعمار، كان في طليعة المناضلين السينمائيين في فرنسا، خصص قسما هاما من أعماله لتصوير مساوئ الاستعمار، كان فيلم إفريقيا 50 الذي أنتجه عام 1951 ممنوعا إلى غاية 1990، بمثابة صاعقة في المشهد الفرنسي الذي كان يجهل تقريبا كل شيء عن المستعمرات على الرغم من أن الحرب كانت على أشدها في=

ومجمع ديفا استوديو Defa Studio Fur Wochenschau auf dokumentarfilm collectif استوديوهات Deutsche Film Aktiengesellschaft ، حيث قام منتج الشريط الوثائقي كارل فاس Karl Gass بجمع شهادة هامة من أحد عناصر الليف الأجنبي في الجيش الفرنسي من أصل ألماني تم تعيينه في قاعدة رقان، وهذا الأخير أكد بأنه تلقى أوامر قبل التفجير النووي بقليل بجلب 150 جزائري من السجون ومعسكرات الاعتقال بمنطقة تلاغ بسيدي بلعباس إلى رقان، وتمّ استخدامهم كفتران تجارب بالقرب من نقطة الصفر للانفجار، وقد صرّح هذا الأخير بأنه هو من تكفل بنقلهم وتسليمهم إلى مسؤوليه، ومنذ ذلك الوقت لم يشاهدتهم قط. وبعد هذه الواقعة تم نقل هذا الجندي الأجنبي إلى مكان آخر سنة 1961⁽¹⁾.

ووفقا لشهادة بعض قدامى التجارب، استخدمت فرنسا أيضا مواطنيها العسكريين "كحيوانات تجارب"، نكتفي بسرد البعض منها على سبيل التوضيح لا الحصر، حيث أفاد وليام كوب أحد ضحايا تجربة اليربوع الأخضر برقان "الذي أكد أن 195 جندي فرنسي استعملوا كفتران تجارب خلال هذا الانفجار، خلال مناورات عسكرية بالقرب من نقطة الصفر بعد الانفجار مباشرة"⁽²⁾. وأكد أيضا فاستون موريسو Gaston Morisot، أحد المحاربين القدامى في الجيش الفرنسي أنه كان من بين الحاضرين في أول تفجير نووي "اليربوع الأزرق" وتم اخضاعهم لإشعاعها النووي: "كنا 18 شخصا، أمرونا بالبقاء في نفس المكان مع إدارة ظهورنا لمكان التفجير. ولذا القياديون بالفرار قبل وقوع التفجير وتخلّوا عنا لمدة أسبوع في الموقع، قبل أن يظهروا مرة ثانية... لقد استُخدمنا "كحيوانات تجارب" خلال تفجير أول قنبلة ذرية فرنسية في 13 فيفري 1960". وفي نفس السياق أكد لوسيان بارفي Lucien Parfait عسكري آخر تم تلوينه عندما كُلف باستعادة المضخة المشبّعة بالإشعاع النووي في موقع إن اكر، ونتيجة لذلك تعرّض لتشوهات جسدية وبعدها تؤدي إلى الموت الحتمي، وتم تأكيد هذه الحقيقة من خلال شهادة أحد قدامى المحاربين بقوله "كيف نفسر وجود

=الهند الصينية. كان المخرج آنذاك في الواحد والعشرين من عمره وأنجز أيضا فيلم وثائقي حول استعمار فرنسا للجزائر عام 1830. وتعرّض فيلمه "أمة هي الجزائر" للرقابة والتدمير بسبب جملة وردت في التعليق مفادها "إذا كانت الجزائر بلدا مستقلا فمن المؤكد أنها ستعود إلى ما كانت عليه". في نهاية 1956 حلّ بالجزائر، فكان من رجال السينما الفرنسيين النادرين الذين قاموا بالتصوير في معازل جيش التحرير الوطني. تعرض للاعتقال عام 1958 بأمر من قيادة جبهة التحرير الوطني وأمضى خمسة وعشرين شهرا في السجن بتونس. وقد شارك بعد الاستقلال وإلى غاية عام 1966 في إنشاء مركز فوتي للسمعي البصري في مدينة الجزائر. كان هدفه تكوين سينمائيين وتوزيع الأفلام في مختلف أرجاء البلاد. وبعد عودته إلى فرنسا أنجز شريط العشرين في الأوراس (1972) وكان سيناريو هذا الفيلم مستوحى من شهادات مجندين في إطار حرب الجزائر. وافته المنية في 4 جانفي 2015. للمزيد من التفاصيل انظر: أوريان برون - ماغالي جاكمن، روني فوتي والاستعمار سينما الفن والالتزام، في كتاب جماعي تحت إشراف كلود ليوزو، موسوم بـ : العنف، التعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية، الصادق عماري وآخرون، دار القصة للنشر، 2007، ص ص 145-157.

(1) - Chitour Chems Eddine , **op.cit** , p 67 . Voir aussi: Nicolas Pluet [http : // www. Legrandsoir.info/les-cobays-humains-de-l'armée-française.html](http://www.Legrandsoir.info/les-cobays-humains-de-l'armée-française.html). consulté le 22/11/2021 . 11H41 mn.

(2) - أدلى بهذه الشهادة خلال تنظيم الندوة التاريخية الدولية الثانية التي نظمتها وزارة المجاهدين حول "آثار التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية"، بالنادي الوطني للجيش في 23 فيفري 2010.

6000 تابوت مخزن في قاعدة رفان إن لم يكن لاستعمالها لمواجهة الخسائر البشرية المحتملة التي قد تنشأ عن هذه التجربة"⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق يتضح بأن فرنسا تعمّدت استخدام المواطنين، سواء من المدنيين أو العسكريين "كحيوانات تجارب" لأغراض تجريبية، تحسبا لأية حرب نووية مُحتملة، وكانت تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

أولا: التنبؤ بسلوك الجنود في حالة افتراضية وردود أفعالهم في بيئة نووية. ثانيا: معرفة مدى نجاعة وفعالية أجهزة الحماية من الإشعاعات اللازمة لاستعمالها عند الضرورة لحماية الجنود والأشخاص في حالة حدوث هجوم نووي.

(1) - Bruno Barillot, Le Document choc sur la bombe A en Algérie, <https://www.leparisien.fr/faits-divers/le-document-choc-sur-la-bombe-a-en-algerie-14-02-2014-3590523.php>. Consulté le 15/11/2021, 10 : 37.

الفصل الرابع

4 - المنشآت العقابية

4 - 1 - المحتشدات

4 - 2 - السجون

4 - 3 - المعتقلات

4-3-1- مراكز الفرز والعبور

4-3-2- المعتقلات السياسية

4-3-3- مراكز الإيقاف العسكرية

4 - 4 - مقرات الاستنطاق والتعذيب

بعدما اكتشفت سلطات الاحتلال مصدر قوة قيادة الثورة الجزائرية، بفضل الدعم اللامحدود للشعب الجزائري خاصة في الأرياف والقرى، حيث كان تتلقى منهم مساعدات عديدة منها تهيئة المخابئ الآمنة ومصادر العيش والرصد والترقب والاتصال، ولحرمان جبهة وجيش التحرير الوطنيين من مختلف أشكال المؤازرة، سارعت السلطات الاستعمارية لإقامة عدة منشآت عقابية للحيلولة دون استمرار تلك الصلة الوطيدة، نوجزها فيما يلي:

4-1 - المحتشدات:

سيق بالقوة عدد معتبر من سكان الأرياف خاصة أولئك القاطنين على حواف المناطق المحرمة إلى محتشدات أسمتها السلطات الاستعمارية تمويمها "مناطق الأمان"، إما بشكل فجائي أو بالإكراه أو طوعا خلال عمليات إجلاء المناطق الأهلة بالسكان، ولمنع السكان من الوقوع في "فخ" دعاية جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾ والذين كانوا بمثابة عيونهم وذخيرتهم وضمان لاستمراريتهم⁽²⁾، بعدها شرعت قوات الاحتلال في قصفها بالمدفعية الثقيلة، وبهذه الطريقة مُحقت مشاتي بأكملها وأحرقت الغابات بالنابالم، وبعدها يأتي دور المدفعية الثقيلة للبحرية⁽³⁾ لذلك ما تبقى من معازل الثورة هناك بالقصف المستمر.

اختيرت لهذه المحتشدات مواقع معزولة عن جيش التحرير الوطني ومكشوفة وعُرضة لحرارة الشمس الشديدة قد تتجاوز الخمسين درجة مئوية⁽⁴⁾، كانت غالبا بالقرب من معسكرات جيش الاحتلال المحصنة، ومُحاطة بالأسلاك الشائكة والأضواء الكاشفة، مُعززة بوحدات عسكرية تابعة لفرقة ضباط الشؤون الأهلية، ويترك مدخلا واحدا أو اثنين للدخول والخروج منها بتصريح كتابي من الفرق الإدارية ويمنع الخروج على كل من اشتبه في أمره، ولم يسمح إلا للنساء لجمع الحطب والبقول وجني الزيتون... الخ. أما الذين لهم عمل بالقرى المجاورة فلا يغادرون المحتشد من أجل العمل إلا برخصة خاصة⁽⁵⁾.

وللنيل من معنويات المقيمين فيها، جُهزت المحتشدات بمرافق زجرية مهمتها تسليط شتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي تحت إشراف ضباط الشؤون الأهلية، واستغلها الجيش الفرنسي لبث دعايته المغرضة بتطبيق سياسة الترغيب والترهيب لغرس العداوة في نفوس الجزائريين تجاه جيش التحرير وجبهته، وتذكيرهم على أنهما سبب المآسي التي يعيشون فيها ومن ثم حثهم على محاربتهم وعدم التعاون معهما. فمثلا كانت السلطات العسكرية تقوم بقطع المؤن والأغذية عن التجمعات السكانية لفترات طويلة، ثم تأمر بتوزيعها مدعية أن الثوار هم سبب وراء هذا الانقطاع.

(1) - Claude Paillat , **Le Dossier secret de l'Algérie 13 Mai 58/28 avril 61**, le livre contemporain , Paris, 7, 1961, p 460.

(2) - Mustapha Lachraf , **l'Algérie nation et société**, éditions Maspero, Paris, 1965, p 260.

(3) - محمد تقيّة، حرب التحرير في الولاية الرابعة...، مرجع سابق، ص 77.

(4) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية الأوراس، التقرير الجهوي للولاية الأولى لتسجيل أحداث الثورة من 20 أوت إلى 31 ديسمبر 1958، د. م. ت. ن، ص 63.

(5) - الأخضر بو الطمين، "المحتشدات الإجبارية خلال الثورة الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، عدد 136، 1992، ص 24.

وأن فرنسا تبدل كل جهودها من أجل توفير المؤن للشعب والعناية به، لذا ينبغي رد الجميل بالتعاون معها من أجل محاربة الثوار⁽¹⁾.

وُصفت ظروف العيش في تلك المحتشدات بـ "المعتقالات العقابية" حيث تنعدم فيها أدنى شروط الحياة، إلى حد إجبار الوافدين الجدد لبناء أكواخ أو بيوت قصديرية ولوحية وديسية ذات مرافق ومياه مشتركة تتعارض مع قيم المجتمع المحافظ⁽²⁾ أو يتركون بدون ملجأ⁽³⁾، أو جمعهم مع الحيوانات مثلما حدث مع تسع عائلات حُشد جميع أفرادها في إحدى الاسطبلات بالقرب من الأصنام⁽⁴⁾، زيادة على حرمان الآلاف منهم من مصادر العيش، حيث يستفيدون فقط من حصص هزيلة من الطعام تقتصر في الغالب على 11 كيلوغراما من القمح للفرد الواحد الراشد كل شهر، وهذا ما جعلهم عُرضة للمجاعات والأمراض المزمنة مما أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات خاصة عند الأطفال مثلما حدث بإحدى المحتشدات بحوض الصومام إذ تم إحصاء وفاة 900 طفل بمعدل طفل واحد يوميا⁽⁵⁾.

سُجّل ارتفاع محسوس لعدد المدنيين المحتجزين في تلك المحتشدات، فبعدما كان جميع السكان في سنة 1955 يتم بوتيرة بطيئة وبمبادرة شخصية من بعض القادة العسكريين وفي مقدمتهم الجنرال فاستون بارلانج الذي أنشأ التجمعات الثلاثة الأولى للأوراس في ثلاثة مراكز مشونش تكوت وبوحمامة بحجة "أن عصابات الثوار كانت تضغط على سكان هذه الجبال". ومع تعميم هذه العملية ابتداء من جانفي 1956 لتسهيل عملية "إعادة الاتصال" بين السكان والإدارة الاستعمارية⁽⁶⁾، تزايد عدد المحتشدين ابتداء من جويلية 1957 بعشرات الآلاف من الأشخاص، حسب ما أقرّت به القيادة العامة الفرنسية في الجزائر العاصمة لأول مرة بوجود 535.000 نسمة منها 140.000 في منطقة وهران و 95.000 نسمة في منطقة عاصمة الجزائر، و 300.000 نسمة موزعة بين 250 مركزا في منطقة قسنطينة، لكن الوفد المنتدب المكلف بمعاينة الأوضاع بالمحتشدات اعترف بأن الأرقام التي قدّمتها القيادة العامة للرأي العام غير صحيحة، حيث يقدر عدد المحتشدين على سبيل التوضيح في مقاطعة تلمسان 100.000 نسمة وليس بـ 70.000 نسمة، وفي مقاطعة الأصنام (الشلف حاليا) يقدر بـ 130.000 نسمة وليس بـ 95.000 نسمة⁽⁷⁾.

(1) - غربي الغالي، مرجع سابق، ص 170.

(2) - الأخضر بو الطمين، مرجع سابق، ص 24.

(3) - مصطفى خياطي، معسكرات التجميع في الجزائر أثناء حرب التحرير....، مرجع سابق، ص 65.

(4) - انظر شهادة راهب فرنسي حول الحالة السيئة للمحتشدين في مراكز التجمع في كل من الأصنام والمدينة وباليسترو التي تفقدتها من 14 إلى 19 أكتوبر 1959 وصفها بمحتشدات الموت ونشر ملاحظاته في جريدة "الاصلاح" La Réforme المسيحية نشرت بعض الفقرات الرئيسية منها في: جريدة المجاهد، العدد 57، 15 ديسمبر 1959، ص 4.

(5) - El Moudjahid, N° 40, 24 Avril 1959, p 245.

(6) - مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص ص 55-56.

(7) - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، "مراكز التجمع"، نشرة وزارة الأخبار، ديسمبر 1960، ص 7.

ومع اشتداد المواجهات العسكرية بين جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي بلغت المحتشدات ذروتها سنة 1959 بتوسيع نطاق ترحيل السكان نحوها إجباريا بعد تهديم مساكنهم وقراهم والتي بلغ عددها حوالي 8000⁽¹⁾. وقبل نهاية السنة المذكورة أفادت جريدة المجاهد في إحدى أعدادها الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر من نفس السنة، أن قيادة الجيش الفرنسي أقامت "مراكز التجمّع" في كامل الجزائر وحشرت فيها ما يقرب من مليون ونصف مدني جزائري كانوا يتعرضون للموت في كل لحظة بسبب الجوع والأمراض وقلة العناية، وكانت سلطات الاحتلال تأمل من هذا الإجراء فصل الشعب عن ثورته⁽²⁾. وعلى سبيل التدقيق أفادت إحصائيات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في نفس السنة بوجود 700.000 جزائري في المحتشدات في ناحية قسنطينة، و600.000 مواطن في المحتشدات بناحية الجزائر العاصمة، و500.000 مواطن في محتشدات نواحي وهران⁽³⁾.

أما ميشال روكارد Michel Rocard⁽⁴⁾ الذي أرسل في مهمة رسمية إلى المحتشدات في كل من البليدة والشلف وتيارت أفاد في تقريره بوجود مليون شخص محتشد يعيشون في ظروف صعبة ومزرية للغاية⁽⁵⁾، وخلال انعقاد اجتماع المجلس الأعلى لمشروع قسنطينة في 31 مارس 1960. أدلى بول دولوفرييه Paul Delouvrier⁽⁶⁾ بتصريح للصحفيين اعترف فيه بأن عدد

(1) - Michel Cornaton, *Les camps de regroupements de la guerre d'Algérie*, éditions l'Harmattan, Paris, 1967, p 151.

(2) - المجاهد، عدد 57، مصدر سابق، ص 11.

(3) - El Moudjahid, N° 40, *op. cit.*, p 245.

(4) - ميشال روكارد Michel Rocard من مواليد 23 أوت 1930 بـ Courbevoie. مناضل اشتراكي ابتداء من 1949. عند اندلاع الثورة الجزائرية التحق بالمناضلين الاشتراكيين وقاطع غي مولي بسبب سياسة هذا الأخير تجاه الثورة الجزائرية. وبسبب رفضه للحرب الاستعمارية قرّر الدخول معترك السياسة. وصف وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتيران بالقاتل، بسبب رفضه 80 % طلبات العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام. انخرط في الحزب الاشتراكي المستقل. حرّر تقرير مفصل أدان فيه إقامة المحتشدات التي حشر فيه مليون جزائري، أي ما يعادل نصف السكان الجزائريين بالقرى. أرسل إلى عين المكان عام 1958 بصفته مفتش المالية، فاكتشف بأن الآلاف من المحتشدين كانوا عرضة للمجاعة وتجاهل تام للسلطات المدنية والعسكرية لمعاناهم. وبعد استقبله في الجزائر من قبل صديقه الملازم Jacques Bugnicourt أطلعه بأن الجيش الفرنسي يقوم وفي سرية تامة بترحيل مكثف للجزائريين لمنع جهة التحرير الوطني من تثبيت وجودها في عين المكان، ولحرمانه من التزوّد بالمؤونة وتسهيل مهمة الطيران الحربي في قصف تلك المناطق بالنابالم. وبعد نشر تقريره في 17 أبريل 1959 بجريدتي le Monde و France Observateur حاول رئيس الوزراء ميشال ديبري إقالاته لكن بدون جدوى. في عام 1960 أسس الحزب الشيوعي الاشتراكي الموحد الذي أضيف إليه الشيوعيون المنشقون سابقا. بعدها تقلّد عدة مسؤوليات وحقائب وزارية إلى غاية وفاته في 12 جويلية 2016 بباريس. للمزيد من التفاصيل انظر:

Caroline Fontaine- Bruno Jeudy, « Michel Rocard-l'étoffe d'un président », in *Paris Match*, semaine du 7 au 12 juillet 2016, pp 38-49. ; Stéphane Hessel, *Citoyen sans frontières*, Fayard, France, 2008, p 222.

(5) - Michel Rocard, *Rapport sur les camps de regroupement et autres textes sur la guerre d'Algérie*, éditions Mille et une nuit, Paris, 2003, p 219.

(6) - بول دولوفرييه Paul Delouvrier من مواليد 25 جوان 1914 بفرنسا، هو مسؤول فرنسي كبير في عهد الجمهوريتين الرابعة والخامسة. وأحد المهندسين المعماريين الرئيسيين للتخطيط الذي أعاد التهيئة العمرانية لفرنسا طيلة ثلاثة سنة. تقلّد مناصب هامة منها، أمين عام اللجنة الوزارية لشؤون التعاون الاقتصادي الأوروبي 1953-1955. عينه الجنرال شارل ديغول مندوبا عاما للحكومة في الجزائر من 19 ديسمبر 1958 إلى 23 نوفمبر 1960 مسؤولا عن "التهدة" وتنفيذ ما يسمى بمشروع "قسنطينة". وفي أوت 1961 عُيّن مندوبا عاما لمنطقة باريس عام 1961. ويعتبر أب "المدن الجديدة" ومعهد التنمية والتخطيط الحضري لمنطقة باريس ورئيسا=

الجزائريين المحتجزين في المحتشدات بلغ مليون و250.000 شخص محتجزين ومُحاطين بواسطة الأسلاك الشائكة وحراسة مشددة من قبل القوات العسكرية المسلّحين بالرشاشات⁽¹⁾. وقبل نهاية سنة 1960 قُدّر عدد المحتشدين في مراكز التجمع في مختلف مناطق البلاد من شرقها إلى غربها وإلى غاية التخوم الحدودية وجنوب البلاد^(*)، بحوالي مليون ونصف مليون انتزعوا من مساكنهم بالقوة وأصبحوا يعيشون حياة مريعة مفعجة⁽²⁾. ولقد أسندت مهمة تسييرها إلى الجنرال بارلانج الذي اعترف شخصيا بسوء وضع هذه الفضاءات التي تسببت في "التفكك الأسري وتنامي ظاهرة التشرذم"⁽³⁾ وكان هذا الأخير يقود هذا الصنف من العمليات بافتخار، فبعد أن يحشد السكان في المراكز المخصصة لهذا الغرض، يأتي دور مصالح العمل البسيكولوجي لاستلابهم فكريا⁽⁴⁾.

تمادى القادة العسكريون في انتهاكاتهم بمحاولة تغليط الرأي العام الداخلي والدولي عن حقيقة اقتياد السكان بالقوة إلى هذه المحتشدات، بالقول أن السكان المدنيين يلجؤون بإرادتهم إليها، وليس عن طريق القوة بل من أجل البحث على حماية الجيش الفرنسي، والحقيقة مغايرة تماما، لأن أغلب الشهادات المقدمة من الجنود والضباط في صفوف الجيش الفرنسي تكشف عن زيف تلك الادعاءات وتفضح الوضع الأليم للمدنيين الجزائريين بداخلها بالخصوص الأطفال والشيوخ، حيث أدّت إلى مقتل الكثير منهم، مثلما تكشفه شهادة الجندي الألماني أريش هيلموت من ألمانيا الذي فرّ من وحدة عسكرية للفياف الأجنبي بتاريخ 10 سبتمبر 1960 ورجع إلى موطنه ببرلين وأفاد بما يلي: "جرت في الفترة الواقعة بين مارس وأفريل 1959 عملية لتجميع بدو منطقة جيرفيل (البيض)، وقد أُحرقت جميع خيام هؤلاء الجزائريين، ومنعوا من إنقاذ أي شيء مما يملكونه وقد جمعنا كلا من الشيوخ والأطفال واتجهنا بهم تحت حراسة حرابنا إلى معسكر للتجمع يقع في الجانب الآخر من ممر بريزينا Brésina وقد مات أثناء السير الاجباري عدد من الشيوخ والأطفال من شدة البرد والجوع والتعب. لقد كان من بين من أجليتهم بنفسى الأولاد الذين توفوا قبل أن نجتاز الممر"⁽⁵⁾. وبالرغم من تحرير تقارير سلبية من قبل مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ظلّ مسؤولو الصليب الأحمر الفرنسي غير مُدركين لمأساة الجزائريين بمعسكرات التجميع لفترة طويلة تجاوزت مدة عامين⁽⁶⁾، بل وتمادت السلطات الاستعمارية في حشد المواطنين العزل إلى أن بلغ عددهم في كامل القطر الجزائري قبل الإعلان عن وقف إطلاق النار "مليونان ومائتا ألف من المدنيين والفلاحين كانوا محتجزين في مراكز التجميع (المحتشدات) في الجزائر، بعيدا عن أراضيهم

= لقطاع الكهرباء بفرنسا (1969-1979)، ورئيسا للمؤسسات العمومية (1979-1984). توفي في 16 جانفي 1995. انظر: Jean Louis Gérard, *op.cit*, p 79.

(1) - El Moudjahid, N° 63, 25 Avril 1960, p 73.

(*) - منها الأوراس، النمامشة، جرجرة، قرقور، البابور، ووادي الصومام وجبال الحضنة والهضاب العليا القسنطينية و الونشريس.

(2) - المجاهد، عدد 80، 17 أكتوبر 1960، ص ص 4-10.

(3) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، ... مرجع سابق، ص 382.

(4) - محمد تقيّة، حرب التحرير في الولاية الرابعة...، مصدر سابق، ص 77.

(5) - نشرية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، "مراكز التجمع"، مصدر سابق.

(6) - La tribune de Genève, N° 75, Mercredi 1er avril 1959, p 1.

ومنازلهم المهْدمة منذ أربع سنوات، وغالبا هم بدون مأوى وبدون مصادر العيش وبشكل خطير وفظيع...⁽¹⁾، وغالبيتهم نساء وأطفال معرّضين للموت البطيء يوميا² بسبب الجوع وقلة العناية الصحية، على أمل فصل الشعب عن الثورة⁽³⁾.

4- 2 - السجون:

ما تزال جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ماثلة للعيان من خلال العديد من الشواهد المادية ومنها المؤسسات العقابية، التي مورست فيها الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان وهي لا تعد ولا تحصى، لذلك سنركّز على سلوك إدارة السجون مع معتقلي جبهة جيش التحرير الوطنيين في أغلب السجون الفرنسية. وتأتي في مقدمة الانتهاكات الجسيمة للقوانين الحربية المخالفة للاتفاقيات والأعراف الدولية المعاملة السيئة لأسرى الحرب، خاصة بعد منح السلطات الخاصة في 16 مارس 1956 للجيش سلطة أكثر من ذي قبل، لتقديم مباشرة للمحاكم العسكرية كل مناضلي ومحاربي جيش التحرير الوطني.

وكما هو معلوم حُوّل للمحاكم العسكرية مقاضاة مرتكبي "الجرائم التي تمسّ بالأمن الداخلي للدولة" على أنها جرائم أو جنح تمس بالدفاع الوطني وتستوجب تسليط أقصى العقوبات على مرتكبيها طبقا لمرسومين رقم 268-56 ورقم 269-56 المؤرخين في 17 مارس 1956⁽⁴⁾. وقبل امتثال المجاهدين الأسرى أمام قضاة المحاكم العسكرية، يتم إخضاعهم أولا إلى استنطاق يتخلله تعذيب فظيع بعدة مقرات سرية وثكنات عسكرية، وهذا يعد انتهاكا جسيما لما ورد في المادة 13 من اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 والتي تشير إلى أنه يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية، ويحظر أن تقترف الدولة الحائزة أي فعل أو إهمال غير مشروع يُسبّب الموت لأسير الحرب، ولا يجوز تعريضه للتشويه البدني أو التجارب الطبية أو العلمية من أي نوع⁽⁵⁾.

خضع هؤلاء السجناء لإجراءات تحقيقية سريعة وزجرية ومحاكمات غير عادلة، ويضاف إلى هذه الانتهاكات رفض الاعتراف للمجاهدين والمناضلين الذين سُجنوا بعد اندلاع ثورة فاتح نوفمبر 1954 "بأنهم سجناء سياسيين بل اعتبروا سجناء عاديين ومجرمين"، وكان من المفترض أن يستفيدوا من القانون الأساسي للمساجين السياسيين الذي نوقش بهيئة الأمم المتحدة في سبتمبر 1955 والمتعلقة بنظام السجن العقابي⁽⁶⁾، كما مورست عليهم ضغوطات، وسلّطت عليهم إجراءات زجرية، ألحقت بهم الكثير من الأذى المادي والمعنوي طيلة فترة سجنهم نذكر بعضها بإيجاز:

(1) - El Moudjahid, N° 90, 9 Mars 1962, p 680.

(2) - Revue de transmissions « L'eclair », N° 6, Avril 1961, pp 30-31.

(3) - المجاهد، عدد 57، مصدر سابق.

(4) - المتعلقين بتنظيم وسير المحاكم العسكرية في الجزائر واقتياد أمامها أعضاء جبهة جيش التحرير الوطنيين الحاملين للأسلحة والمرتكبين لأعمال "مهدة للأمن الداخلي" حددت في مواد المرسومين المذكورين، انظر تفاصيلها في :

Philippe Bourdrel, **op.cit**, p 311- 313.

(5) - عبد القادر البقيرات، جرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر خلال فترة الاحتلال، أعمال الملتقى الدولي حول السياسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830-1962 الممارسات القمعية - التعذيب أنموذجا - وهران 4-5 ماي 2015، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الآمال للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص ص 57-58.

(6) - مصطفى خياطي، سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر من خلال أضيائير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2015، ص ص 92-93.

- مشكلة الاكتظاظ في السجون الكبرى حيث تجاوزت هياكلها طاقة استيعابها، فمثلا سجن سركاجي⁽¹⁾ كان مُخصّصا أصلا لاحتواء 700 سجين، لكن إدارة السجن قامت بتكديس زناناته بأزيد من 3000 سجين خلال سنة 1957 ومطلع 1958⁽²⁾. وترتب عن هذا الاكتظاظ ضيق في المرافق، النقص في التهوية... الخ ، أما وسائل النوم كانت تنحصر فقط في حصير وغطاءين أو ثلاثة أغطية لكل معتقل⁽³⁾.
- وضعية المحكوم عليهم بالإعدام كانت كارثية والأسوأ مثلما أفادت به إحدى التقارير " إن الأمر أصبح لا إنسانيا بالنسبة إلى المحكوم عليهم بالإعدام: فستون إلى خمسة وستين مكّدسين وثلاثة رجال في زنزانة مخصصة لرجل واحد، أو رجلين على الأكثر"⁽⁴⁾، مع تخصيص ملابس خاصة للمحكوم عليهم بالإعدام، سروال وسترة رُسم على ظهرها صليب⁽⁵⁾.
- ضيق زنانات العزلة ووقوعها في عمق أربعة عشر مترا تحت الأرض على مستوى واحد، وهي ضيقة متروعين سنيمترا عرضا، ومترين ونصف طولاً وحيطانها من الحجارة العارية وبلا نوافذ، غالبا ما يُصاب السجين بأمراض صدرية⁽⁶⁾.
- سوء معاملة الحراس الفرنسيين للمساجين بالتهديدات اللفظية والشتم والضرب بواسطة الأيدي وبالمفاتيح وبالعصا في الزنانات الخ⁽⁷⁾، بمرأى مراقبي السجن، عكس الحراس الجزائريين التي كانت

(1) - وهو من أقدم وأشهر السجون المدنية بالجزائر العاصمة، يقع بأعالي قصبة الجزائر حيث يشرف على منحدر فالي (منحدر لوني أرزقي حاليا)، كان يحمل تسمية بربروس، ويعود جزء من هندسته المعمارية إلى الحقبة العثمانية حيث بناه خير الدين بربروس عام 1565 واتخذة سجنا عسكريا ليُزج فيه أعداءه، والجزء الثاني للبنية يعود إلى العهد الاستعماري بعد ما بناه المعمرون عام 1856 في مكان حصن تركي قديم. اعتقل فيه عدد كبير من مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية نساء ورجالا. وأعدم فيه 68 مناضلا جزائريا حسب إحصائيات وزارة المجاهدين وذوي الحقوق خلال الفترة الممتدة من 1956 إلى 1960. اشتهر بفضاعة حراسه ومُراقبيه. سجّلت به عدة محاولات فرار من السجن خلال الثورة التحريرية أشهرها في 22 فيفري 1962 التي أشرف عليها المناضل مصطفى فتال وعبد الرحمن حميدة . بعد الاستقلال ظل سركاجي يشغل دور مؤسسة عقابية لفترة طويلة، قبل أن يصدر قرار يقضي بتحويل سركاجي إلى متحف للمقاومة. أعيد فتح المؤسسة عام 1982 لتشغيلها كمركز اعتقال، وأخيرا اتخذ القرار لتحويله إلى متحف وفقا لمرسوم تنفيذي رقم 18-102 مؤرخ في 29 مارس 2018. للمزيد من التفاصيل انظر: جارية بناجي كشير، السجون الاستعمارية بالجزائر مع دراسة نموذجية لسجن سركاجي (بربروس) اعتمادا على سجلات الإيداع (1954-1962)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص ص 32-33.

(2) - Djaria Benadji, «les prisonnières de Barberousse », in Revue Horizons, Hors Série les rescapés de la guillotine, Mars 2009, p 41.

(3) - مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 186.

(4) - سيلفي ثينو، عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر، ترجمة عمر لحسن، منشورات EDIF، 2000، 2013، ص 123.

(5) - الحاج مسعود جديد (سي علي)، مذكرات شهيد لم يمّت، دار المعرفة، 2011، ص 103.

(6) - مقتطف من شهادة المجند ألبان ليشتي Alban Liechti في: جنود الرفض أثناء حرب تحرير الجزائر مجندون للخدمة العسكرية متمردون وصحافيون مكافحون، أعمال سلسلة المحاضرات والمناقشات من تنظيم Montr'up، الجامعة الشعبية بمونتراي في مقرات الكلمة الشاردة يومي 7 و 14 نوفمبر 2009، أعمال ندوة "روح المقاومة"، معهد الكونفدرالية العامة للشغل للتاريخ الاجتماعي للكتاب الباريسي، يوم 23 نوفمبر 2010، منشورات أمدوكال، 2013، ص ص 130-131.

(7) - نصّت المادة الرابعة من اتفاقيات جنيف أنه "يجب معاملة الأسرى في جميع الأحيان معاملة إنسانية وأن تقع حمايتهم على الأخص من جميع أعمال العنف والشتائم. كما أن إجراءات الانتقام ضدهم ممنوعة " انظر: المجاهد، عدد 17، 1 مارس 1958، ص 5.

تصرفاتهم أكثر إنسانية⁽¹⁾. وبسبب سوء معاملة الجلادين العاملين بالمقصلة تم تصفية بعضهم خلال أربعة أشهر⁽²⁾.

- قلة الاستحمام وقصر مدته تقريبا مرة كل خمسة عشر يوما وأحيانا ينعدم الاستحمام إلا بعد خمسة أشهر وحلاقة الذقن لا تتم إلا مرة في الأسبوع.

- الغذاء غير صحي يحتوي على دسم والكثير من التوابل والقليل من الخضروات والفواكه.

- علاج طبي قصير المدة، أدى إلى تفشي الأوبئة منها السل وحمى التيفوئيد والاضطرابات العقلية.

- الحرمان من زيارة الأقارب (كل 15 يوم وأقصاها من 8 أو 9 أشهر)، ولا تدوم سوى عشر دقائق وأحيانا لا تتعدى ربع ساعة .

- صعوبة القيام بالشعائر الدينية ومنها الصلاة، حيث لا يُسمح للمساجين بأدائها إلا في أوقات الفراغ، والصلاة الجماعية ممنوعة بكل السجون، والحرمان من المصاحف وإن وجدت فهي قليلة لا تتعدى ثلاثة على الأكثر.

- اختلاط المناضلين مع بقية المساجين بما فيهن المناضلات اللواتي كُنَّ مختلطات مع مديرات الحانات، الباغيات المحترفات، محتالات من كل نوع، ومجرمات.

- الحرمان من زيارات المحامين المتعاطفين مع الثورة ، بعد تعرّض الكثير منهم للطرد من قاعات المحكمة وللاعتقال، لأنهم في نظر إدارة الاحتلال أعداء لها ويشاركون موكلهم في أفكارهم الوطنية⁽³⁾، وجلّ نشاطاتهم الحقوقية في صالح قضية جبهة التحرير الوطني.

وإزاء هذه الأوضاع المزرية كان الاضراب الوسيلة الوحيدة لتنديد المناضلين المعتقلين بسوء المعاملة والإذلال، حيث كانوا يخضعون لنفس المعاملة التي يُعامل بها سجناء الحق العام (السجناء المجرمين)، وعدم استفادتهم من قانون السجين السياسي الذي عارضته بشدة وبصرامة مختلف الحكومات الفرنسية، لذا شتّوا الحركات الاحتجاجية بالاضرابات عن العلاج وعن الطعام خاصة خلال سنوات 1958، 1959 و 1961 لتحسين أوضاعهم بصفتهم سجناء سياسيين⁽⁴⁾، وبفضل تضامن عدد كبير من الفرنسيين وتدخل المغرب وتونس من خلال سفيرها في باريس رضخت الإدارة الفرنسية المسيرة للسجون وأعطى للمعتقلين الجزائريين الحق في المعاملة

(1) - مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص ص 211-212.

(2) - منهم جوستين بودي Justin Boudet الذي اغتيل من قبل عناصر جبهة التحرير الوطني في أبريل 1957 صباحا، بمنزله وبواسطة طلقات رشاش، و "كاريار" في سبتمبر من نفس السنة بينما كان يركب سيارة من نوع مرسيدس . أما فورتن Fortin فقد تم اعتقاله خلال سنة 1957 ثم انتحر. وتصفية السفاح بارجي الذي سبق مورييس ميسوني في المهنة في نفس السنة من طرف أحد مناضلي جبهة التحرير الوطني حيث رمى به من أعلى سلم العمارة التي كان يقطن بها، في حين هجم أحد الفدائيين على مورييس بواسطة خنجر فشقّوه خده الأيسر. ولم ينج إلا فيرناند ووالده . انظر: الحاج مسعود جديد (سي علي)، مصدر سابق، ص ص 173، 180.

(3) - سيلفي ثينو، مرجع سابق، ص 125.

(4) - للمزيد من التفاصيل حول وضعية السجناء السياسيين وظروف اعتقالهم انظر: مصطفى خياطي، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضيائير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة عباد قندوز فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 279-289.

على أساس أنهم أسرى سياسيون، فأوقف المساجين إضرابهم عن الطعام بأمر من جهة التحرير الوطني⁽¹⁾.

وزيادة على الأوضاع المزرية ومئات الأحكام بالسجن في حق مناضلي الثورة التحريرية، فإن القوانين الاستثنائية أدت بشكل رئيسي إلى مضاعفة الأحكام بالإعدام بضغط من جمعيات قدماء المحاربين، مثلما حدث في ديسمبر 1955 حيث اجتمع 70 رئيس بلدية أوروبي في الجزائر من غلاة المعمرين^(*) وهدّدوا بإغلاق بلدياتهم إذا لم تقرّر الحكومة تنفيذ الأحكام بالإعدام. واستجابة لنداء جمعيات قدماء المحاربين نظمت أيضا مظاهرة في الجزائر في نهاية شهر جانفي 1956 جمعت 5000 شخص تطالب بتنفيذ "قرارات العدالة دون تهاون". وفي قسنطينة توجّه يوم 8 فيفري 1956 مئات الشباب نحو السجن المدني للمطالبة بالمعاقبة الفورية للخارجين عن القانون. وبعد يومين، وخلال اجتماع عام بالجزائر العاصمة، توعّدت لجنة مكونة من جمعيات قدماء المحاربين بأنها ستقوم بمسيرة نحو السجن إذا لم يتم تنفيذ قرارات المحكمة وتعالّت صيحات الجماهير الحاضرة "بإعدام المجرمين"⁽²⁾.

وواصل رؤساء البلديات ضغطهم عن طريق فدرالية رؤساء بلديات الجزائر، التي صادقت على مذكرة من أجل "التنفيذ الفوري" لأحكام العدالة، وفي اجتماعهم مع قدماء المحاربين، قاموا بتشكيل "لجنة التنسيق من أجل الدفاع عن الجزائر الفرنسية والأخوة" وهدّدت من جديد، بإغلاق كل البلديات إذا لم يتم يوم 21 مارس 1956 الشروع في تنفيذ أحكام الإعدام، لذا قام روبر لاكوست الذي عُيّن وزيرا مقيما بالجزائر بطمأنتهم بأن "المحاكم العسكرية" ستكون شغالة نهاية الأسبوع وأن الأحكام التي ستصدرها سيتم تنفيذها مباشرة"⁽³⁾.

وتجدّد الضغط أكثر من الجزائر على فرنسا للمطالبة بتنفيذ الأحكام بالإعدام، لذا تم الإسراع للتوقيع على قانونين 268-56 و 269-56 ونشرهما في 17 مارس 1956 في الجريدة الرسمية وبموجبهما يتم محاكمة كل المناضلين "المرتكبين للجرائم ضد الأمن الداخلي للدولة"، والثورة بالأسلحة وتكوين جماعة أشرار وغيرها من الجرائم مثل "القتل العمدى الاغتصاب، والتخريب للممتلكات..." أمام المحاكم الدائمة للقوات المسلحة، وبالأخص أولئك الذين ألقى عليهم القبض وبحوزتهم الأسلحة و"ثبت اعتداءهم على الأشخاص والممتلكات"⁽⁴⁾.

سمح التحقيق الميداني لمدة أربعة أشهر الذي بإشراف صحفيان فرنسيان بمجلة le Point الفرنسية، من معرفة العدد الإجمالي لمناضلي جهة التحرير الوطني المنفذ فيهم أحكام الإعدام والمقدر بـ 222 بين 1956 و 1961، حيث شرع في تنفيذها فرانسوا ميران الذي شغل منصب وزير العدل

(1) - مصطفى خياطي، حقوق الانسان في الجزائر.....، مرجع سابق، ص 324.

(*) - أشهرهم: هنري بورجو وريمون لأكبير واميدي فروجر.

(2) - سيلفي ثينو، مرجع سابق، ص 60-61.

(3) - نفسه، ص 61.

(4) - Philippe Bourdrel , op. cit, pp 311-316,

وحافظ الاختتام في حكومة غي مولي الاشتراكي من 1 فيفري 1956 إلى غاية 12 جوان 1957⁽¹⁾، وهي الفترة التي واجهت فيها السلطات الاستعمارية تصعيدا للعمليات الثورية المسلحة، وقد صادق شخصيا على أحكام كثيرة بالإعدام على مناضلي جيش وجهة التحرير الوطنيين، وكانت عبارته المفضلة عندما تُعرض عليه طلبات العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام هي دوماً "Avis «
«**Recours à rejeter**» و«**défavorable**».

أما رأي الرئيس الفرنسي روني كوتي René Coty⁽²⁾ صاحب القرار النهائي، فينحصر في تسطير الصفحة الأولى من الوثيقة الإدارية بخط أسود طويل، أما في الصفحة الثانية فيضع عليها ملاحظته بل قراره الأخير بعبارة «laisser la justice suivre son cours». وفي هذا السياق يمكن القول بأن القرارات السياسية بخصوص تنفيذ أحكام الإعدام كانت نتيجة الضغوطات الصادرة من غلاة أوروببي الجزائر وخاصة العسكريين، والتي كانت سببا في الإسراع إلى تنفيذ أولى أحكام الإعدام في حق مناضلين جزائريين فجر يوم 19 جوان 1956⁽³⁾، بعد أن توقفت المقصلة عن العمل في الجزائر لعدة عقود، إلا أنها عادت إلى عملها مع وزير الدولة، حافظ الأختام مكلف بالعدالة حتى أصبحت "هذه المقصلة من كثرة عملها غير حادة وتوقفت، مما دفع بوزارة العدل إلى تقديم طلب إلى فرانسوا ميران للحصول على مقصلة أخرى الأمر الذي أدى بهذا الأخير إلى طلبها بدوره من زميله وزير الدفاع الذي قدّمها له بالمجان⁽⁴⁾.

ومنذ ذلك التاريخ سقط المحكوم عليهم بالإعدام لقمة سائغة في فم غلاة الاستعمار وبسبب ضغوطاتهم لم تتوقف تلك المقصلة عن قطع رؤوس مناضلي ومجاهدي جبهة وجيش التحرير الوطنيين أغلبهم شباب، تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة "بدون مؤهلات" يزاولون مهن متواضعة في

(1) - حسب إحصائيات أجريت بأرشيف وزارة العدل نطقت المحاكم العسكرية بالجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران بـ 195 أحكاما بالإعدام خلال سنة 1957. سبعة قرارات ألغيت بسبب فرار المساجين من مجموع 188 حالة متبقية. وتم رفض 47 طلب العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام. Philippe bourdrel , **op. cit**, pp 311-316.

(2) - روني كوتي René Coty سياسي فرنسي من مواليد 20 مارس 1822 بـ Havre تقلّد عدة مسؤوليات منها عضو الجمعية الوطنية الفرنسية (21 أكتوبر 1945 - 19 نوفمبر 1948)، عضو مجلس الشيوخ الفرنسي (7 نوفمبر 1948 - 23 ديسمبر 1953)، وهو ثاني رئيس وآخر رئيس للجمهورية الفرنسية الرابعة من 16 مارس 1954 إلى 8 جانفي 1959. وافته المنية في 22 نوفمبر 1962. نائب عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (13 أوت 1949-20 ماي 1945). انظر: Jean Louis Gérard, **op. cit**, p 71.

(3) - رغم رفض رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي في البداية طلب المتطرفين الأوروببيين في الجزائر لتنفيذ حكم الإعدام في مناضلي جبهة وجيش التحرير الوطنيين، إلا أنه خضع فيما بعد لتهديداتهم المتتالية، ولبّ رغبتهم بإقدام الوزير المقيم على تنفيذ أول حكم بالإعدام في فجر اليوم التاسع عشر، في حق أحمد زهانة بن محمد وفراج عبد القادر بن موسى، اللذان حكم عليهما بالإعدام في أفريل وماي 1956، بواسطة المقصلة في ساحة سجن بربروس المدني بالجزائر العاصمة. وقد سارع بيان للحكومة بالتذكير "بأن فراج شارك في مجزرة ضد أوروببيين، وهو أحد عناصر في تشكيلة كومندوس علي خوجة التي نفذت كمين في 25 فيفري 1956 خلف قتلى مدنيين من بينهم طفلة البالغ عمرها 7 سنوات، ووجهت له تهم أخرى منها تكوين جماعة أشرار مهمتها الاعتداء على مزارع الكولون. انظر:

Renaud de Rochebrune - Benjamin Stora, **La guerre d'Algérie vue par les Algériens Des origines à la Bataille d'Alger**, T1 , éditions Denoel , France, 2011, p p 398-399.

(4) - بشير بومعزة، "الاستعمار جريمة ضد الإنسانية ... وجريمة حرب"، مجلة المصادر، عدد 3، سنة 2000، ص ص 13-14.

الفلاحة أو التجارة⁽¹⁾. وكانت الأخبار التي تتسرب إلى الخارج وقتذاك تؤكد أن قطع الرؤوس بها تصل إلى معدل أربعة مناضلين في اليوم الواحد⁽²⁾، وكانت الصحف الاستعمارية تنشر باستمرار خبر إصدار المحاكم العسكرية لأحكام الإعدام وتنفيذها في حق عدد من المناضلين الجزائريين ومن بينهم مناضل أوروبي وحيد فرناند إيفتون Fernand Yveton⁽³⁾ الذي أُعدم بالمقصلة بسجن سركاجي فجر يوم 11 فيفري 1957.

ورغم مساعي قيادة الثورة للتفاوض في تونس بشأن أسرى الحرب والسعي لتحرير العديد منهم⁽⁴⁾، وتوجيه النداءات المتكررة إلى الرأي العام الفرنسي والدولي والشخصيات الدينية لتوقيف أحكام الإعدام إلا أن العدالة الفرنسية ظلّت طيلة الحرب صمّاء أمام احتجاجات جبهة التحرير الوطني ومحاميه، لذا اضطرت قيادة الثورة للردّ على إعدام مناضليها بالمثل، فبعد تنفيذ أول عملية إعدام بسجن سركاجي بتاريخ 19 جوان 1956 فإنه في صبيحة ذلك اليوم تم توزيع منشور شديد اللهجة بخط عبان رمضان عن عزم جبهة التحرير الوطني بالهجوم المضاد وهذد فيه بأن "كل مجاهد يُقتل بالمقصلة، سيقابله قتل مائة فرنسي"⁽⁵⁾، وبهذا القرار تم تبليغ الرأي العام "كل مناضل وطني يُقتاد إلى المقصلة فإن مصير الأسير الفرنسي هو القتل طبقاً لأوامر قيادة الثورة.

وبالفعل ففي زوال اليوم الذي أُعدم فيه أول شهيدين بالمقصلة شنت فرق الفدائيين سلسلة من العمليات الانتقامية على ما يقرب من عشرة أماكن يرتادها الأوروبيون في حي باب الوادي، خلفت خمسة قتلى وحوالي عشرين جريحاً، وتواصل الانتقام يوم 21 جوان بتنفيذ عشر

(1) - Fiches de renseignements individuelles sur les condamnés à morts 1960- 1962, SHAT 1099/ Dossier 1 et 2.

(2) - أحسن بومالي، "إضراب 28 جانفي 1957 إجماع وطني عبره الشعب الجزائري على الرفض والتحدي"، مجلة الذاكرة، العدد الرابع، 1996، ص 43.

(3) - فرناند إيفتون Fernand Yveton من مواليد الجزائر العاصمة سنة 1926. نشأ وسط عائلة بسيطة بالحي الشعبي كلو صالمبي Clos Salembier. كان موظفاً في مصنع الغاز الواقع بالحامة في حي العناصر Ruisseau عام 1943. انضم إلى قسم الشبيبة الشيوعية بالمرادية La Redoute ونشط فيه إلى جانب هنري مايو وأحمد عكاش. نشط في نقابات الجزائر التابعة للكنفدرالية الفرنسية العامة للعمال ثم في الاتحاد العام للنقابات الجزائرية. في جوان 1955 انضم إلى الجماعات المسلحة للمحاربين من أجل التحرير. كان عضواً في كومنندو الجزائر العاصمة إلى جانب عبد القادر فزّاج وفليكس كولوزي ومحمد حشلاف ويعي بريكي وجورج أكامبورا وغيرهم. وبعد إدماج مجموعات المحاربين من أجل التحرير إلى جيش وجبهة التحرير الوطنيين بعد الاتفاق المبرم بين قيادة الثورة الجزائرية والحزب الشيوعي الجزائري كلف فرناند إيفتون بوضع قنبلة في مصنع الغاز بالحامة بعد مشاركته في عدة عمليات، فننفذها بتاريخ 14 نوفمبر 1956 مع أخذ الاحتياطات اللازمة لعدم إلحاق أضرار جسيمة لكن تم اكتشافها قبل أن تتسبب في أي خسائر. أُلقت الشرطة القبض عليه في اليوم نفسه، وأخضعته إلى التعذيب قبل مثوله عشرة أيام بعد ذلك في 24 نوفمبر 1956 أمام محكمة الاستئناف العسكرية في الجزائر العاصمة التي أدانته على محاولة تدمير مبنى مستخدم كمسكن بواسطة متفجرات، وحكمت عليه بالإعدام خلال محاكمة صورية. رفض وزير العدل آنذاك فرانسوا متييران العفو عنه بعد الطلب الذي قدّمه محاميه جوزي نوردمان José Nordmann وألبير ساماجا. يعد الأوروبي الوحيد الذي تم إعدامه بالمقصلة في فجر يوم 11 فيفري 1957 في سجن سركاجي مع محمد وتوري وأحمد لخناش. للمزيد من التفاصيل انظر: رشيد خطاب، الخاوة والرفاق...، مرجع سابق، ص 59-60. وأيضاً: سيلفي تينو، عدالة غريبة...، مرجع سابق، ص 82-83.

(4) - فاروق بن عطية، الأعمال الانسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، منشورات دحلب، 2010، ص 146.

(5) - دانيال قيران، مرجع سابق، ص 134.

عمليات أدت إلى مقتل ستة أوروبيين وجرح قرابة خمسة عشر منهم⁽¹⁾. وحكمت المحكمة العسكرية لجيش التحرير الوطني بالإعدام على ثلاثة جنود فرنسيين تم اعتقالهم إثر معركة 11 جانفي 1958، وبعد محاكمتهم يوم 25 أفريل 1958 تم تنفيذ الحكم في فجر يوم 30 أفريل 1958 بتهمة التعذيب والاعتصاب وقتل المدنيين في مشى رمل السوق بمنطقة القالة⁽²⁾. وإعدام هؤلاء جاء أيضا ردا على تنفيذ حكم الإعدام في حق المناضل طالب عبد الرحمن⁽³⁾ الذي أعدم بالمقصلة يوم 24 أفريل 1958. وكان الهدف الذي توخته جبهة التحرير الوطني هو توقيف عمليات الإعدام التي استهدفت مناضليها رغم إنذاراتها المتكررة لسلطات الاحتلال لكنها لم تؤخذ بعين الاعتبار، لذا قررت قيادة الثورة الرد على كل عمل بالمثل، ولن تحترم قوانين الحرب إلا إذا التزم المحتل بالمثل، كما أبلغت كل عائلات الجنود الفرنسيين في الجزائر بذلك، لأن من واجهم المطالبة بتوقيف مجازر ضد المحاربين الجزائريين الأسرى⁽⁴⁾، غير أن الدولة الفرنسية لم تحترم قط قوانين الحرب ولم تلتزم بتطبيقها⁽⁵⁾، إذ لم تكتف سلطاتها العسكرية بتنفيذ أحكام الإعدام في حق المعتقلين الجزائريين بالسجون المدنية الاستعمارية بالجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران فحسب، بل نفذتها أيضا في حق المناضلين الجزائريين المعتقلين بعدة مؤسسات عقابية بمختلف المدن الفرنسية⁽⁶⁾ منها ليل، ماطر، برنس، فرين، ديخون، لاسانتي (الصحة)، مانتلوك ب (ليون)⁽⁷⁾، رغم اعتراض الحقوقيين وتقديم عدة عرائض للسلطات الفرنسية وقّع عليها مائة محامي من محاكم باريس وليون ومارسيليا⁽⁸⁾. ومما تجدر

(1) - للمزيد من التفاصيل أنظر: بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة...، مصدر سابق، ص ص 32-33.

(2) - المجاهد، عدد 24، 29 ماي 1958، ص 8.

(3) - طالب عبد الرحمن من مواليد ماي 1930 بسيدي رمضان إحدى أحياء القصبة العتيقة، كان متفوقا في دراسته الابتدائية والثانوية، وبعد نجاحه في البكالوريا سجل في جامعة العلوم لتحضير ليسانس في الكيمياء. عند اندلاع الثورة التحريرية اتصل بمسؤولي الولاية الثالثة وعرض عليهم مشروع مخبر لصناعة المتفجرات بإمكانيات بسيطة، وأنشأ أيضا مخبرا لصناعة المواد المتفجرة بمساعدة رشيد كواش في فيلا الورود بالأبيار. بتاريخ 11 أكتوبر 1956 وقع حادث انفجار بالفيلا المذكورة فاكتشف أمر صناعة المتفجرات وأصبح طالب عبد الرحمن مطلوبا بعد اكتشاف غيابه عن الدراسة والاشتباه في أمره، لذا قرر الالتحاق بالولاية الرابعة بنواحي الشريعة وواصل كفاحه الثوري هناك إلى غاية إلقاء القبض عليه في نواحي البليدة يوم 5 جوان 1957. تعرض لشتى أنواع التعذيب والاستنطاق وتم إعدامه بالمقصلة يوم 24 أفريل 1958. انظر: بشير بلح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 277.

(4) - سيلفي تينو، مرجع سابق، ص 178.

(5) - المجاهد، عدد 83، 12 ديسمبر 1960، ص 4.

(6) - حسب وثائق الجمعية الوطنية لقدماء المحكوم عليهم بالإعدام، 165 شهيدا أعدم بالمقصلة في الجزائر كانوا موزعين على سجن بربروس (59 شهيدا) و56 شهيدا في سجن قسنطينة و28 شهيدا في سجن وهران، بالإضافة إلى 22 جزائريا تم إعدامهم بالمقصلة أيضا في السجون الفرنسية، وكانت البداية حسب وثائق ذات الجمعية بالمناضل بليل عبد الله يوم 26 أوت 1958. مقابلة مع رئيس الجمعية الوطنية للمحكوم عليهم بالإعدام مصطفى بودينة" بمقر الجمعية يوم 19 ماي 2014 في حدود الساعة الواحدة زوالا.

(7) - Moussa Lachtar, **La guillotine journal d'un condamné à mort**, éditions François Maspero, Paris, 1er trimestre 1962, pp 4-23.

(8) - Zahia El. M.Gonon, "De Gaulle et la double face de son droit régalien", in El watan, 4 Novembre 2007, pp 22- 23.

الإشارة إليه، فإنه بالإضافة إلى إعدام المناضلين بالمقصلة ورميا بالرصاص داخل السجون، فهناك من أعدموا حرقاً قبيل استقلال الجزائر ببضعة شهور، بعد اختطافهم من سجن وهران⁽¹⁾.

4-3 - المعتقلات:

بالرغم من تعهد الحكومة الفرنسية أمام النواب أثناء مناقشتها لقانون حالة الطوارئ في الجمعية الوطنية الفرنسية أنها لن تُقيم في الجزائر محتشدات ولا معسكرات اعتقال، لكن وقائع الأحداث خلال الثورة تثبت عكس ذلك، فمنذ انتشار المد الثوري وتزايد عدد المنضمين إلى صفوف الثورة، عزمت سلطات الاحتلال على فتح المزيد من معسكرات الاعتقال في سرية تامة للزج بالمناضلين وكل المتعاطفين مع الثورة بما فيهم المثقفين ورجال الدين والإرشاد دون إثبات أدلة قاطعة تُدينهم⁽²⁾، أما من تبقى من المشتبه فيهم فظلوا معتقلين في مراكز الشرطة والدرك وثكنات الجيش، ولما كثر عددهم بشكل لافت للانتباه أُقيمت لهم عدة معتقلات في سرية تامة.

ونظرا لتنوع التهم المنسوبة إلى هؤلاء المتهمين الموقوفين قرّرت سلطات الاحتلال توزيعهم حسب التصنيف الآتي:

4-3-1 - مراكز الفرز والعبور:

عرفت أيضا بتسمية "مراكز التنقل والفرز" ومراكز الاعتقال الإداري وهي إحدى أصناف المعتقلات التي كانت خاضعة لتسيير قيادات الجيش الفرنسي⁽³⁾، انتشرت في عدة مقاطعات من القطر الجزائري⁽⁴⁾، بمعدل واحد في كل قطاع عسكري أو قطاع فرعي، وبداخلها يتم فرز المشتبه فيهم والمعتقلين⁽⁵⁾، منهم من يُحتفظ بهم إجباريا، منهم من يُقدم للمحاكمة، وفيهم من يرسل

(1) - نفذ هذا الإعدام بتاريخ 12 جانفي 1962 حيث توجهت فرقة "كومندو" من منظمة الجيش السري متكوّنة من ستة إلى سبعة أفراد بزي الدرك الفرنسي تحت قيادة قونزاليس المدعو Pancho إلى المؤسسة العقابية بوثائق مزوّرة ممضاة من طرف السلطة الولائية، تثبت الأمر بتحويل السجناء الأربعة: قراب الهواري، فريخ أحمد، عواد بن جبار (صابري) وحمداني عدة (سي عثمان)، كل هذا تمّ بتواطؤ بين حراس السجن المتعاطفين مع منظمة الجيش السري والمدير الذي لم يتقبل حادثة هروب أحد المناضلين المحكوم عليهم بالإعدام بن قاسمية شاذلي الجيلالي المدعو "سي عبد الحميد" المعتقل في أوت 1961 والذي خطّط لعملية هروب ناجحة في فاتح نوفمبر 1961 تخليدا لمرور السنة السابعة على اندلاع الثورة المسلحة (01 نوفمبر 1954)، ولهذا تم انتزاع المساجين من زنزاناتهم بعنف أمام أنظار بقية المعتقلين، ونقلوا على متن شاحنة مغطاة مصحوبة بعدة سيارات للمنظمة السرية، واقتادوهم إلى غابة "كاناستيل" على بعد 12 كلم شرق وهران. وهناك عُذبوا طيلة ليلة كاملة حتى شاربوا على الموت، ليبدلوا بمعلومات تُمكن من القبض على المناضل الهارب من السجن، ولما رفضوا الإدلاء بأية اعترافات اتُخذ قرار حرقهم أحياء وهم مكبلين بعدما رشوا عليهم بالبنزين، ومسح آثار جريمتهم، لكن في اليوم الموالي جلبت رائحة اللحم الأدمية المحترقة السكان المجاورين للغابة. فاكشفوا الجثث المفحّمة. للمزيد من التفاصيل حول هذه الحادثة المأساوية انظر: بن عبودة محمد، مرجع سابق، ص 241-242. وأيضا: عمار بلخوجة، قضية حمداني عدّة، ترجمة محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص ص 90-93.

(2) - البصائر، عدد 321، الجمعة 12 شوال 1374، الموافق لـ 03 جوان 1955، ص 1.

(3) - S.H.A.T , 1H1100 , Dossier 1, Directive sur le fonctionnement et procédures de détention administratives (1957) .

(4) - ومن أقطع معتقلات الفرز في عمالة الجزائر معتقل بني مسوس، معتقل بوزريعة، معتقل عزازقة، وفي عمالة وهران معتقلات الزاوية، بني بهدل، ندرومة، سعيدة، وفي عمالة قسنطينة معتقلات عين البيضاء، الحامة، مزرعة أمزيان، سد القصب (البراج بالمسيلة. انظر: المجاهد، عدد 59، 11 جانفي 1960، ص ص 5-11.

(5) - S.H.A.T , 1H1461-6, Note de service du général Dulac , la participation aux opérations de Tri des prisonniers et suspects , datée le 10 janvier 1958 a Alger.

للمعتقلات السياسية، وفيهم من يسرّح بعد فترة من الاعتقال المصحوب بمختلف أشكال الاستنطاق، وهذه الاجراءات تدخل ضمن صلاحيات الجيش الذي يقوم باعتقالهم بغطاء قانوني⁽¹⁾. وتشتمل مجمل مراكز الفرز والعبور على مقرات الاستنطاق، يمكن أن نصفها بمخابر التعذيب، يستجوب فيها الأشخاص الموقوفين من قبل مصالح الشرطة والدرك وأفراد الجيش المكلفين بهذه المهمة بحثا عن المعلومات المتعلقة بالتنظيم الثوري لجبهة وجيش التحرير الوطنيين⁽²⁾.

وقد نشرت جريدة المجاهد مقتطفات من التقرير الذي أعدته بعثة الصليب الأحمر الدولي عقب زيارتها لهذه المراكز في الفترة ما بين 15 أكتوبر و 17 نوفمبر 1959، وركّزت على التجاوزات المرتكبة في حق الموقوفين بمعسكر الانتظار ببرج منايل الذي وجدت فيه البعثة الدولية 584 معتقل وغياب 15 شخصا قيل لها عندما سئلت عنهم "أن الجيش يستغلهم في العمليات العسكرية". كانت ظروف المعتقلين جد مزرية، منها الاكتظاظ الشديد في الزنانات المخصصة للموقوفين المسلط عليه العقاب الصارم، حيث كانوا مكّسّين فوق بعضهم البعض، وتقيّد أرجلهم بالسلاسل في كل ليلة، ويخضعون لعمليات التعذيب أثناء الاستنطاق، ويتم إخفاء عدد معتبر من الموقوفين (حوالي الستين) في حالة سيئة من جراء المرض والتعذيب. وبالرغم من مرور ثلاث سنوات على إنشاء هذا النوع من المعتقلات إلا أن بقية الموقوفين لا يملكون أواني الأكل والأغطية، وهم يتناولون وجباتهم في علب السردين والمصبرات، زيادة على حرمانهم من المرافق الضرورية⁽³⁾.

4 - 3 - 2 - المعتقلات السياسية:

أطلقت إدارة الاحتلال على هذا النوع من المعتقلات تسمية مهذبة "مراكز الإيواء Centre d'hébergement"⁽⁴⁾ وأطلقت على المعتقلين بـ "المُقيمين" أو المحتجزين Assigné à résidence. وأسندت مهمة تسييرها لأول مرة إلى "المصلحة المركزية لمراكز الإيواء" ابتداء من 07 جويلية 1955 تاريخ صدور تعليمة الحاكم العام جاك سوستيل، صيغت على ضوء تقرير أعدّه أحد مفتشي الإدارة المركزية حول تسيير المعتقلات، حيث يبيّن أن قانون حالة الطوارئ يمنع إنشاء المعتقلات ولذلك وجب اختيار تسمية مناسبة حتى تكون العملية مطابقة للقانون لذا أطلقت عليها تسمية "مراكز الإيواء"⁽⁵⁾. فتحت هذه المعازل خصيصا للشيوخيين الأوروبيين، والشيوخيين الجزائريين والطلبة والنقابيين الجزائريين، وبعض الشخصيات الإصلاحية والسياسية، وكانت تشترط على الأوروبيين في

(1) - S.H.A.T , 1H1262, La destination A donner aux individus capturés au combat ou appréhendés au cours d'opérations de police, p 7.

(2) - سيلفي تينو، مرجع سابق، ص 107-108.

(3) - المجاهد، عدد 59، مصدر سابق.

(4) - استخدمت هذه التسمية تفاديا للضغوط البرلمانية والاحتجاجات المحتملة عند سماع كلمة محتشد أو معتقل اللذين كانا لهما وقع سيء في نفوس الفرنسيين الذين اعتقلوا بالمعتقلات النازية. ولما أقدمت سلطات الاحتلال على فتحها للوطنيين في الجزائر نشرت جريدة البصائر في ثنانيا مقالاتها عدة تعليقات تهكمية ساخرة على مراكز الاحتشاد والمسميات الرسمية التي استخدمت للإشارة لمعسكرات الاعتقال وأطلقت عليها اسم "مركز الإيواء والضيافة". للمزيد من التفاصيل انظر: البصائر، عدد 321، مصدر سابق.

(5) - سعدي خميسي، "المعتقلات أثناء الثورة التحريرية ظهورها، أنواعها، أهمها"، مجلة المصادر، عدد 24، السداسي الثاني 2011، ص 142.

حالة إطلاق سراحهم أن يتعهدوا بعدم تأييد الثورة مستقبلا، كما تفرض عليهم الرحيل إلى فرنسا، وأخذت أعدادهم تتناقص تدريجيا بحيث لم يبق بهذه المعتقلات إلا الجزائريون وحدهم⁽¹⁾. ونزلاء هذا النوع من المعتقلات هم أيضا من قُدماء المنتخبين والإطارات القيادية في الحركة الوطنية والنقابيين والمناضلين اقتيدوا إليها بقرارات إدارية، ومن المشبوهين الذين تريد إدارة الاحتلال إبعادهم والتخلص منهم، مثل المحامين، ومواطنين أوقفوا بالصدفة خلال حملات التفتيش لعناصر الجيش الفرنسي والدرك والشرطة. وفي حالة عدم ثبوت أدلة تدينهم بالمشاركة في النشاط الثوري أثناء التحقيق وعمليات الاستنطاق من طرف مختلف المصالح الأمنية، يُحتجزون لفترات إضافية ويحولون إلى المعتقلات، على أمل إثبات التهمة عليهم على ضوء تحقيق إضافي أو اعترافات يدلي بها أفراد يتم اعتقالهم لاحقا⁽²⁾. ونظرا لوجود الأوروبيين في هذا النوع من المعتقلات، تم توفير كل الشروط الضرورية من الأكل الجيد والنظافة وزيارات الأهالي والكتب وممارسة الرياضة، وهو ما تفتقد إليه باقي المعتقلات الأخرى وهذه إحدى أشكال التمييز العنصري الذي مارسته سلطات الاحتلال طيلة الحرب⁽³⁾.

4-3-3 - مراكز الإيقاف العسكرية:

وهي أكثر المراكز عددا وأفظعها يطلق على بعضها اسم "مراكز الموت البطيء"، انبثقت عن مراكز عسكرية للعبور والانتقاء، وفتحت خصيصا لاستقبال عناصر جيش التحرير الوطني بالكلاب الضخمة المدربة على الاعتداء الجسدي والجنسي، جيء بهؤلاء المعتقلين من مختلف مناطق الوطن، بعد القبض عليهم مسلحين خلال عمليات التمشيط الكبرى أو خلال الكمائن. وكان من بين الوافدين عليها المعتقلين المدنيين، وعددهم ليس معروفا بدقة⁽⁴⁾. ولقد بقي هؤلاء الموقوفين قيد الاعتقال في أماكن سرية لا تعلم عائلاتهم عن أخبارهم شيئا، فهم معزولين عن العالم الخارجي إلى غاية البت في إدانتهم، ولم تتمكن الكثير من بعثات الصليب الأحمر الدولي من الاتصال ببعض الموقوفين رغم أن أسماءهم مثبتة في قائمة الموقوفين بهذه المراكز وغالبا ما يقال لأعضاء البعثة أنهم عند الجيش الفرنسي في البوادي إما لإنجاز الأشغال أو لاستغلالهم في العمليات العسكرية⁽⁵⁾.

هيأت السلطات العسكرية لهؤلاء المعتقلين عدة مراكز عسكرية، والثكنات العسكرية وأقبيتها، حصون عسكرية قديمة، أو مقرات الوحدات العسكرية، أحيطت بها أسلاك شائكة وثبتت بها أبراج المراقبة الدائمة تحرسها القوات المسلحة ليلا ونهارا بمساعدة العديد من الكلاب المدربة. وكانت ظروف الاعتقال بها جد مزرية شبيهة بالمعتقلات النازية خلال الحرب العالمية الثانية أو يفوقها

(1) - محمد الطاهر عزوي، "المعتقلات في الجزائر ودور ضباط الشؤون الأهلية في الحرب النفسية داخل المعتقلات أثناء الثورة التحريرية الكبرى"، مجلة أول نوفمبر، عددان 88-89، يناير-فبراير 1988، ص 36-37.

(2) - Said Ben Abdallah, *la justice en Algérie des origines a Nos jours , la justice précoloniale et coloniale, son évolution*, T1, édition Dar El Gharb, Oran, Alger, 2005, p 211.

(3) - محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص 36.

(4) - مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص 239، 241.

(5) - المجاهد، عدد 59، مصدر سابق، ص 5.

إذ سلطت عليهم كل أنواع التعذيب⁽¹⁾. وتحت وطأة الضغط البسيكولوجي يضطر البعض منهم تحت التهديد بالقتل إلى ارتداء لباس الحركي، وآخرون يوضعون في الصفوف الأولى خلال المعارك وبعضهم يتولون حراسة متاع الجنود وأجهزة الراديو... الخ⁽²⁾.

وفي حالة رفضهم الإدلاء بالاعترافات حول التنظيم الثوري ينفذ فيهم حكم الإعدام من خلال ما يُعرف بنزهة أو سخرة الغابة *corvée de bois*⁽³⁾، ومنهم من يُعاد تأهيلهم بعمليات غسل المخ التي تقوم بها مصالح العمل النفسي الموجودة في كل المعتقلات، من خلال تلقين دروس يومية صباحية باللغة الفرنسية والعربية البسيطة، تتمحور في الغالب حول تمجيد فرنسا وإنجازاتها في الجزائر، وفي نفس الوقت تسيء إلى الثورة الجزائرية وقادتها والمتعاطفين معها لاستمالة المعتقلين إلى الصف الفرنسي⁽⁴⁾. وكان الهدف المتوخى من زجّ الموقوفين في معسكرات الاعتقال يتمثل في:

- إبعاد العناصر الوطنية المحتمل التحاقها بصفوف جبهة وجيش التحرير الوطنيين.
- العمل على التفرقة السياسية بين عناصر التنظيم الثوري تحت قيادة جبهة وجيش التحرير الوطنيين وغير المنضمين تحت لوائها⁽⁵⁾.
- التحضير النفسي للمعتقلين المعذبين بواسطة المصالح البسيكولوجية لقبول التعاون مع إدارة الاحتلال وتزكية المشاريع المضادة لمبادئ الثورة⁽⁶⁾.

4 - 4 - مقررات الاستنطاق والتعذيب:

ممارسة التعذيب في حق الجزائريين كان سلوكا مألوفا في أوساط الجنود الفرنسيين منذ بدايات احتلال الجزائر، هدفه انتزاع المعلومات وهو ضروري لنجاح الغارات، وكوسيلة عقاب. والوسائل المستخدمة آنذاك قد تبدو بسيطة بالمقارنة مع الوسائل التي سُمح باستخدامها بعد اندلاع الثورة التحريرية، خاصة وأن التعذيب كان يُمارس علنا وأمام جميع الموقوفين ليعلموا المصير الذي ينتظرهم في حالة رفضهم التعاون مع الجيش الفرنسي.

(1) - من أفزع هذه المعتقلات نذكر على سبيل المثال لا الحصر: معتقل الدويرة غرب الجزائر العاصمة بعمالة الجزائر، ومعتقل مهديّة "بيردو" بتيارت. للمزيد من التفاصيل حول الفظائع التي ارتكبت في حق الموقوفين فيها انظر: أنظر: محمد الصالح بن عتيق، "معتقل الدويرة الفم المغلوق قبر مفتوح"، *مجلة أول نوفمبر*، عدد خاص 68، نوفمبر 1984، ص 46. وأيضا: د. م، السجون والمعتقلات أثناء الثورة "معتقل بيرو" *مجلة أول نوفمبر*، عدد 164، 2000، ص ص 76-78.

(2) - مصطفى خياطي، مرجع سابق، ص ص 289-290.

(3) - استعمل هذا الأسلوب لأول مرة في حرب الهند الصينية وبعدها في حرب الجزائر، وهي الاعدامات التي تُنفذ خارج محاكمات القضاء من قبل القوات الاستعمارية في جنود جيش التحرير الوطني والمدنيين العزل طيلة الثورة التحريرية. وبزّر استخدام هذا الأسلوب بأنه كان تصديا لمحاولة الهروب. ومفاده أن يُحمل السجين في نزهة إلى الغابة ثم يقال له إنك حرطليق اذهب، لكن بمجرد أن يفر يُمطر بوابل من الرصاص في الظهر. وأحصت الوثائق الفرنسية رسميا 21132 "هارب تم القضاء عليه". وفي السنوات الأخيرة من الحرب، تم التخلي عن إحصاء هذه العمليات تفاديا للادانات. انظر: هنري علاق، عودة إلى الاستنطاق...، مصدر سابق، ص 95 وأيضا: محمد سكال، باسم الحضارة جرائم حرب ضد الانسانية ارتكبت في الجزائر من 1830 إلى 1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2015، ص ص 153-154.

(4) - بلقاسم صحراوي، "معتقل قصر الطير"، *مجلة أول نوفمبر*، عدد 181-182، نوفمبر 2016، ص 16.

(5) - سعدي خميسي، مرجع سابق، ص 140.

(6) - بلقاسم صحراوي، مرجع سابق، ص 13.

كانت حصص التعذيب تؤدي وظيفتين أساسيتين في آن واحد، كسب المعلومات وتوظيفها في تفكيك خلايا التنظيم الثوري بالإضافة إلى تهريب "الأهالي" وإجبارهم للبحر بأسرار الثورة⁽¹⁾، حتى وإن استدعى الأمر استخدام مواد كيميائية محظورة والماء الساخن مثلما حدث في دوار اشمول طبقا لأوامر ديكورنو⁽²⁾. وكان التعذيب أسلوب ردعي مُعترف به ومباح من طرف السلطات السياسية العليا ضد المعتقلين في الجزائر وفرنسا أيضا⁽³⁾، داخل مقرات الأجهزة الأمنية بشرط ممارسة بعض أنواعه من غير "تجاوز" كتقنية للاستنطاق ولتعذيب نظيف⁽⁴⁾؟، تعددت طرقه وأساليبه⁽⁴⁾ منها استخدام أنبوب الماء، الشحن الكهربائية بواسطة مولد كهرباء لهاتف الريف الذي كان بحوزة كافة الوحدات القتالية، حتى لا تترك آثار التنكيل من جهة، ولحرمان المساجين من أية بيئة تسمح لهم بتقديم أدلة على أنهم عُذّبوا⁽⁵⁾.

أُسندت عمليات التعذيب في البداية لأشخاص مُكلفين بمهمة الاستخبارات من جهاز الأمن منهم الشرطة والدرك، ثم تعمّمت تدريجيا لتشمل مختلف وحدات الجيش حيث مارسه ضباط الاستعلامات وصف الضباط، بمساعدة عدد من المترجمين ذوي أصول أوروبية وجزائرية، ولا يُكَلّف بالتعذيب في الغالب إلا الراغبين في ممارسته، بعد تكوين عسكري في مدارس مخصصة لتلقين التعذيب أشهرها مدرسة "جان دارك" JEAN D'ARC⁽⁶⁾ الشهيرة بتلقين أنواع التعذيب للجلادين⁽⁷⁾.

(1) - أوليفي لوكور غرانمزون، الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، ترجمة نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص ص 192-193.

(2) - كان يشد المشبوهين إلى الأشجار برباط متين حتى يتعذر عليهم القيام بأي حركة، ثم يوضع فوق رؤوسهم وعاء من حديد مملوء بمادة كيميائية تسيل تدريجيا على رأس المشبوه حتى تذوب جمجمتهم ويقضي نحبه في أنين مرعب. وبوادي الطاقة تم غطس المشبوهين في حوض ماء شديد الحرارة، ولا يخرج المشتبه فيه من ذلك الحوض بعد الاستنطاق إلا ولحم جسده انسلخ عن عظمه. انظر: المجاهد، عدد 31، مصدر سابق، ص 16.

(3) - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 115.

(4) - تشهيرا بتجاوزات المظليين في تعذيب الجزائريين خصّصت اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني في إحدى أعدادها شهادة لأحد المعتقلين الذي تعرّض للاستنطاق والتعذيب، مرفق برسم توضيحي يمثل مختلف أنواع التعذيب التي يتعرض لها كل جزائري اشتهت السلطات العسكرية في أمره انظر التفاصيل في: المجاهد عدد 26، 6 جويلية 1958، ص 11.

(5) - هارتموت إلزنهانس، مرجع سابق، ص 203.

(6) - جان دارك JEAN D'ARC من مواليد سنة 1412، مناضلة فرنسية قاتلت من أجل حرية بلادها في القرن الخامس عشر، ارتقت إلى مصاف البطلة الشعبية والقديسة نظرا لشجاعته واكتسابها صفة رمز الوحدة الوطنية لدى الفرنسيين، كانت في سن المراهقة حين بدأت أحاسيسها الوطنية تنضج في جو من انقسام الشعب الفرنسي وهو يجابه حربا مع إنجلترا. قادت الجيوش الفرنسية في الثامن من ماي 1429 لملك حصار الجيش الإنجليزي عن مدينة أورليانز الفرنسية، ولكنها وقعت عام 1430 في أسر قوات دوقية بورغندي الذين باعوها للإنجليز. وواجهت محاكمة صورية انتهت بإعدامها حرقا. في عام 1919 قزرت الحكومة الفرنسية اعتبار الأحد من شهر ماي عيداً قومياً تكريماً لذكرى جان دارك. انظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، د. ت. ن، ص 21.

(7) - تقع بالقرب من مدينة فيليبفيل (سكيكدة حاليا)، أنشئت لتلقين الضباط مبادئ حرب العصابات ومختلف أساليب التعذيب وفنونه. ووُضعت تحت تصرف الجنرال برينو بيجار Bruno Bigeard من المُحاربين القدامى في الهند الصينية. وقامت أيضا بتدريب عسكريين من بلجيكا والبرتغال لنشر الرعب في الكونغو البلجيكية، أنغولا والموزمبيق. افتتحت رسميا في 10 ماي 1958 بحضور "جاك شابان دلماس" وزير الدفاع في حكومة فيليكس غايار. وقد اعترف أحد ضباط الجيش الفرنسي الذي عمل في الجزائر من 1958 إلى خريف 1959 أن هذه المدرسة تشمل على حصص خاصة في تدريس التعذيب يتولى إلقاءها ضابط بحضور طبيب عسكري. ومن بين=

أما المجندون في إطار الخدمة العسكرية رفضوا ممارسة التعذيب وأبدوا اشمئزازا من تلك الممارسات اللاإنسانية⁽¹⁾، لذا فُسح المجال لكل الناقمين على قيادة الثورة ومجاهديها، منهم الحركي والمُعمرين المتطرفين بدافع الحقد العنصري.

وابتداء من 1957 مارس الجيش الفرنسي التعذيب على أوسع نطاق، واستحدثت له أجهزة متخصصة⁽²⁾ في جمع المعلومات وتفكيك شبكات جبهة التحرير الوطني باستخدام الوسائل الفظيعة التي ترغب المعتقلين على الاعتراف بأسرار التنظيم الثوري. واعترف الجنرال جاك ماسو بعد استقلال الجزائر بعدة سنوات بعلم السلطات الرسمية بممارسة التعذيب وتعميمه خلال الحرب، بل كانت تتابعه باهتمام بليغ وعن كثب من خلال زيارات متعددة لشخصيات سياسية لم يفصح عن اسمها، إلى الفرقة العاشرة للمظليين التي كانت تحت قيادته بالجزائر العاصمة، زيادة على زياراتهم للفرق العسكرية حيث أفاد أنه في حالة غيابه أيضا كان هؤلاء يتفقدون الوضع ولا يُبدون امتناعا حول ما يُرتكب من تعذيب وتقتيل: ".... الغريب أنه لم يحصل ولو مرة أن طُلب مني أحدهم الامتناع عن هذه الممارسات أو حتى التقليل منها..."⁽³⁾. ووثق أيضا بول أوساريس Paul Aussaresses⁽⁴⁾ فظاعة ممارسة التعذيب في كتابه المعنون بـ "المصالح السرية الخاصة في الجزائر" الذي أحدث ضجة كبيرة في فرنسا وفي الجزائر. وبأسلوب يوحى بكثير من الاستخفاف، نقل للقارئ

"المبادئ" التي يلقيها هذا الضابط لطلابه الضباط، أن التعذيب يُعد "إنسانيا" عندما تتوفر فيه الشروط الآتية: "أن لا يتم بمحض أطفال ولا بمحض المنحرفين الذين يتلذذون بتعذيب الغير" وأن يكون القائم بالتعذيب ضابطا أو شخصا مسؤولا وأن ينتهي التعذيب عندما يعترف الشخص المعذب، وأن لا يترك التعذيب أي أثر. المجاهد، عدد 58، مصدر سابق، ص 11.

(1) - Gilles Perraud, **nous les appelés d'Algérie**, éditions Temps Actuels, Paris, 1983, pp 37-39.

(2) - وهي المفزة الحضرية للحماية (D.P.U) (Détachement de protection urbaine)، والمفزة العملياتية للحماية (D.O.P) (Détachement opérationnel de protection)، المكتب الخامس cinquième bureau والمكتب الثاني Deuxième bureau للاستزادة أكثر حول مهامها وممارستها الفظيعة في حق المناضلين المعتقلين خلال الاستنطاق والتعذيب انظر: مجموعة باحثين، التعذيب ووسائله خلال الثورة التحريرية 1954-1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص ص 103-143، رفايل برانش، مرجع سابق، ص ص 247-270. وأيضا: Yves courrière, la guerre d'Algérie, TV, ...op.cit, pp 2150, 2151.

(3) - Florence Beaugé, « Torture en Algérie, l'aveu des Généraux », in le Monde, N° 17365, 23 Novembre 2000, p 1.

(4) - بول أوساريس Paul Aussaresses من مواليد 7 نوفمبر 1918 بفرنسا، كان سنة 1954 عسكريا في الجهاز التنفيذي لمصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة الجوسسة (SDECE) Service de documentation extérieure et du contre-espionnage التي تفرغت عنها مصلحة DGSE (المديرية العامة للأمن الخارجي) Direction générale de la Sécurité extérieure. وعين في نوفمبر من نفس السنة في شبه الكتيبة 41 للمظليين بفليب فيل (سكيدة حاليا)، وفي عام 1957 كان برتبة رائد وقائدا في سلك المظليين العائدين من الحرب الهند الصينية، وهو مؤسس الفرقة الحادية عشر 11E Choc الجناح العسكري في فصيلة العمل على مستوى المصالح الخاصة والتي كان من بين مهامها التنسيق في عملية استقاء المعلومات على مستوى مدينة الجزائر العاصمة لتفكيك شبكات جبهة التحرير الوطني، حيث اعتبر رئيس شبكة المحترفين في الإجرام وعقلها المدير. كان يرمز لاسمه بالحرف O وهو تصغير لاسم أوساريس. توفي في 3 ديسمبر 2013. انظر: جاك فرجاس، جرائم الدولة الكوميديا القضائية، ترجمة وتعليق موسى زمولي، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2013، ص ص 66-67.

وقائع التعذيب وأساليبه الفظيعة التي مارسها في حق المعتقلين وفي حق أحد قادة الثورة ومحاميها خلال معركة الجزائر⁽¹⁾.

من الصعب جدا جرد كافة مراكز التعذيب التي كان يُساق إليها المناضلين الموقوفين، نظرا لسرية المقرات وعدم خضوعها للرقابة إطلاقا⁽²⁾ مما شجّع على التماادي في التنكيل بالمعتقلين، خاصة وأن قانون السلطات الخاصة المطلقة المخولة لحكومة غي مولي كانت بمثابة "الضوء الأخضر لشنّ حرب شاملة في الجزائر والتستر وراء "التدابير الأمنية" ظاهرها تدابير عادية لحفظ الأمن لكن باطنها قمع وإبادة جماعية"⁽³⁾. كانت غرف التعذيب بهذه المقرات مظلمة ومجهزة بمختلف وسائل التعذيب فاق عددها أزيد من 300 قطعة⁽⁴⁾، أفظعها التعذيب بالكهرباء باستخدام La gégène⁽⁵⁾ والحرق بالنفث الناري (Chalumeau) والسجائر وقلع الأسنان ونزع الأظافر وثقب الجماجم بالخرقة الكهربائية والغطس في أحواض الماء بالصابون والبول والبراز وغيرها من أنواع التنكيل⁽⁶⁾، مما استدعى إقحام ممرضين لم يسبق لهم أن تلقوا تكوينا طبيا قبل تجنيدهم، ويعمل معهم أطباء احتياطيين وأطباء عسكريين، لتقديم علاجات بسيطة وبالتفتير لضحايا التعذيب قصد المحافظة على حياة الجريح في حالة خطيرة، إذ لا ينبغي أن يفارق الحياة لأن بحوزته معلومات هامة عن التنظيم الثوري ومخابئه، فيوهمون بعض الجرحى

(1) - نذكر منهم الشهيدان القائد محمد العربي بن مهيدي والمحامي علي بومنجل. للمزيد من التفاصيل حول تعذيبهما واغتيالهما انظر: الجنرال أوسايس، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر 1955-1959، ترجمة مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص ص 171-190.

(2) - جهزت السلطات العسكرية بإحكام كبير عدة مقرات ومنشآت لممارسة أقصى أنواع الاستنطاق والتعذيب ضد كل مشتبه فيه، روعي فيها السرية وبُعدها عن أعين الناس نذكر منها بإيجاز، مراكز الفرز والعبور (المعتقلات)، مراكز الشرطة، مقرات الدرك والمخابرات، السجون، الثكنات العسكرية، المزارع المعزولة بعضها ملك للمستوطنين وبعضها الآخر ملك للجزائريين تم الاستحواذ عليها، العديد من المدارس، الحفامات، الملاعب، الفيلات المخصصة للشخصيات المهمة، الأكواخ القريبة من البحر، اسطبلات قديمة، حظائر المواشي، الملاعب وغيرها من المقرات السرية. انظر: مصطفى خياطي، حقوق الانسان... مرجع سابق، ص 354.

(3) - بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 48.

(4) - نقلت الصفحة الإلكترونية لجريدة Liberté بتاريخ 3 أبريل 2012 في مقال معنون بـ « Des engins de la torture et de la Mort en vente aux enchères en France » خبرا مفاده أنه في الوقت الذي تتأهب فيه الجزائر للاحتفال بالذكرى الخمسين لاسترجاع السيادة الوطنية، أطلقت مبادرة موسومة بـ "آلام وعقوبات الماضي Peines et châtiments d'autrefois للبيع بالمزاد لأزيد من 300 قطعة استخدمت في تعذيب وقتل الجزائريين. وهذا البيع بالمزاد كان بمبادرة من ابنة فرناند إيفتون منفذ حكم الإعدام بالمقصلة في حق مناضلي جبهة التحرير الوطني، إذ سبق لهذا الأخير أن عرض العديد من هذه القطع في متحف خاص بمنزله قبل وفاته، لكن عملية البيع ألغيت حسب مصدر اعلامي مؤرخ في 2 أبريل 2012. للمزيد من التفاصيل انظر المقال الآتي: La vente aux enchères des instruments de torture n'aura pas lieu في الموقع الآتي: <https://www.france24.com>

Consulté le 20/4/2019. 13 :10.. وانظر أيضا :

Mohand Aizir, « Vente aux enchères A Paris D'instruments de Torture utilisés en Algérie La Mise à Prix de L'Horreur », in *El Wattan*, N° 6519, Mardi 17 Mars 2012, pp 1-2.

(5) - عبارة عن مولد كهربائي ريفي محمول يستخدم لتزويد أجهزة الإرسال والاستقبال بالطاقة، استعمل بكثرة خلال الحرب التحريرية في تعذيب السجناء الجزائريين من قبل جلادي الجيش الفرنسي، بحيث يتم ربط خيوطه الكهربائية على كل أنحاء الجسم الحساسة بعدها يشرع أحد الجلادين في وضعية جلوس أو وقوف بتوليد طاقاته الكهربائية لتصل إلى جسد الضحية. اشتهر بول أوسايس شخصا ومع الشرطة بتعذيب المناضلين بهذا الجهاز. انظر: جاك فرجاس، مرجع سابق، ص 67.

(6) - أحصت إحدى الدراسات 48 أسلوبا للتعذيب مُورس في حق المعتقلين الجزائريين بإحدى المعتقلات الاستعمارية. للمزيد من التفاصيل انظر: الصالح بن أحمد، التعذيب الفرنسي في الجزائر معتقل "قصر الطير" 1956-1962، إصدارات جمعية أول نوفمبر لحماية وتخليد مآثر الثورة التحريرية لولاية برج بوعريج، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة - الجزائر، 2013، ص ص 94-152.

بأنهم يتلقون حقن مهدئة "المورفين"، في حين تعلّق الأمر بسيروم الحقيقة "بينثوتال" للحصول على معلومات⁽¹⁾. وغالبا ما يُقتل الأشخاص الموقوفون بعد انتهاء حصص التعذيب، لكن عمليات التصفية بدون محاكمة يتم التخطيط لها بإحكام، ولا يستعيد الطبيب دوره هنا سوى لاحقا عندما يستعين القادة العسكريون به من أجل تحرير محضر الوفاة⁽²⁾.

ونظرا لتزايد عدد المعتقلين بمراكز الاحتجاز ومختبرات الاستنطاق، أمر الجنرال جاك ماسو أثناء معركة الجزائر بممارسة التعذيب في المنازل أيضا لإجبار الأسر الجزائرية كاملة على الاعتراف. وغالبا ما يتم أثناء التعذيب تشغيل كذلك جهاز أسطوانات بأحدث الألحان ممزوجة بصرخات وعويل المعتّبين، زيادة على إقحام الكلاب الألمانية المدربة في مراكز الحلف الأطلسي بألمانيا الغربية على نهش لحوم المناضلين داخل السجون وإجبار الأسرى والمعتقلين على تحمل العلاقات الجنسية مع هذه الكلاب الشاذة⁽³⁾.

ومن أعنف أنواع التعذيب الجسدي والنفسي الذي مورس داخل هذه المقرات نذكر "الاغتصاب"، الذي سبق لجلادي الجيش الاستعماري ممارسته منذ بدايات الاحتلال الفرنسي وعلى نطاق واسع على النساء والرجال أيضا⁽⁴⁾. وظلّت جريمة الاغتصاب طيلة الحرب من القضايا لا يمكن الإفصاح عنها حفاظا على سمعة العائلة وخوفا من التشهير بها، لذلك استغلّ العديد ممن ارتكبوا الاغتصاب في مراكز الاستنطاق السرية وفي القرى النائية عند تمشيّطها من الصمت المضروب من طرف الضحايا وعائلاتهم لارتكاب المزيد من جرائم الاعتداء على شرف النساء الجزائريات.

وبالرغم من إحاطة جريمة الاعتداء على الشرف بالصمت من قبل أغلب الضحايا اللواتي فضّلن الصمت عن استحضار الذكريات الأليمة، إلا أن أحد الرهبان الفرنسيين أكّد ممارسته لكن "بنسب ضعيفة" منذ سنة 1956 وتحوّلت إلى إحدى وسائل "إحلال السلم ببجاية"⁽⁵⁾ غير أن الوقائع تفيد بأن الجلادين الفرنسيين مارسوا الاغتصاب على نطاق واسع على النساء والرجال على حد سواء. ولقد شكّلت شهادة الأديب مولود فرعون⁽⁶⁾ من بين الحالات الاستثنائية التي دوّنت لجريمة الاغتصاب وأكّد أنه كان فعلا

(1) - أفادت العديد من الشهادات حقيقة استخدام هذه الحقن بعد إخفاق الجلادين في الحصول على المعلومات من أفواه المناضلين والمناضلات نذكر منهم: هنري آلاق، محمد العربي بن مهيدي، وعدة مناضلات منهن لويّزة اغيل حريز... الخ .

(2) - رفايل برانش، مرجع سابق، ص 437-443.

(3) - حسب شهادات المجاهدين مومن الطاهر بن يونس، يوسف بلغيث، الزبير غنيات المعتقلين في سجن الكويف المركزي 1958، فإنه في حالة تمكّن المحبوس من المقاومة ولم ينهار أمام تعذيب جلاديه، يأتي دور الكلاب لتشارك زبانية الاستعمار في تعذيب المساجين بالكلاب، وطريقة التعذيب هذه تتم بوضع السجين في غرفة وحيدا، وتطلق عليه الكلاب المدربة لتمزق ثيابه وتنهش لحمه، وتمرغه عدة ساعات، وفي بعض الأحيان يتمادى جنود الاحتلال طفغهم فيرغمون المحبوس على ترك الكلاب تطأه. انظر: علي العياشي، "سجن الكويف المركزي"، مجلة أول نوفمبر، عدد 94-95، نوفمبر 1988، ص 44.

(4) - Emile Violard, *Hors de la loi et bandit d'honneur de kabylie à la fin du XIX siècle*, éditions GAL, Alger, 2004, p 5.

(5) - رافايل برانش، مرجع سابق، ص 378.

(6) - أديب جزائري من مواليد 8 مارس 1913 بقرية تيزي هيل بولاية تيزي وزو، التحق بالمدرسة الابتدائية في قرية تاوريرت موسى المجاورة. وحاز على منحة دراسية للتعليم الثانوي بتيزي وزو أولا وفي مدرسة المعلمين بالجزائر العاصمة. وبعد تخرجه اشتغل في التعليم بمسقط رأسه. والتحق عام 1957 بالجزائر العاصمة وعين مديرا بإحدى مدارسها. عين في 1960 مفتشا للمراكز الاجتماعية إلى غاية اغتياله من قبل منظمة الجيش السري في 15 مارس 1962. ألف الأديب عدة روايات باللغة الفرنسية استوحاها من معيشته منها "ابن الفقير"، "الأرض والدم"، "أيام قبائلية" عام 1954، "الدروب الوعرة". أما كتاب "يوميات (1955-1962) فيشكل شهادة قيمة على حرب الجزائر ووصف فيها مولود فرعون أحداث هذه الحرب بجزيئاتها، كما يشكل مصدرا مهما يسمح لنا بمتابعة تطور موقفه من هذه الحرب. للاستزادة أكثر حول حياة هذا الأديب انظر :

josé Lenzini, Christianne Achour, « Mouloud feraoun un écrivain engagé (biographie) », in *Algérie Littérature/Action* N° 173-176 (septembre – décembre 2013) pp 111-120.

تُرتكب وبانتظام في منطقة القبائل، وكانت الصدمة عظيمة على الفتيات مثلما أفاد به في يومياته على النحو الآتي: "في آيت إيدير ينزل العساكر أثناء الليل، وفي الغد تعترف 12 امرأة فقط بأنهن اغتصبن. وفي تاوريت موسى، يقضي الجنود ثلاث ليال كما في دور دعارة مجاني. وفي قرية من آيت وسيف تم إحصاء ستة وخمسين لقيطا، في منطقتنا أغلب النساء الجميلات تعرّضن لاعتداءات العساكر، شاهدت فاطمة اغتصاب بناتها وكنّتها أمام عينها"⁽¹⁾.

ولقد أماطت العديد من شهادات المجنّدين الفرنسيين اللثام عن حقيقة ارتكاب جريمة الاغتصاب خلال الثورة الجزائرية، أبرزها اعتراف أحد المجنّدين في الشمال القسنطيني في سبتمبر سنة 1959 كممرّض وأقرّ بجريمة اغتصاب الجزائريات من طرف الجنود وبعض الحركي العملاء بتشجيع من قائد الكومندوس قائلا لهم: "في وسعكم أن تغتصبوا، لكن افعّلوا ذلك بتكتم شديد.... إن مسألة الاغتصاب لم تكن تمثل لنا أي جريمة، ولم تكن نتساءل عن الجانب الأخلاقي لذلك الفعل. فلطالما كان ذلك حق مشروع خاصة إذا كان الأمر يتعلق بامرأة جزائرية"⁽²⁾. ولقد دُوّنت هذه الاعترافات في كتاب موسوم بـ « Les Égorgeurs » قامت بطبعه منشورات Minuit في 30 مارس 1961 لكن السلطات الفرنسية قامت بمصادرته بعد طبع 2500 نسخة⁽³⁾.

وأكد أحد المحاربين القدامى في الجيش الفرنسي، وهو المجنّد الشاب هنري بويوت Henri Pouillot أنه كان شاهدا للمئات من حالات الاغتصاب في غضون عشرة أشهر (من جوان 1961 إلى مارس 1962) بأشهر مركز للاستنطاق والتعذيب للجيش الفرنسي فيلا سيزيني Susini⁽⁴⁾. ودوّن وقائع هذه الاغتصابات الجماعية وأكد ممارستها على الجزائريات في مقتبل العمر تتراوح أعمارهن من 16 إلى 30 سنة، وكان أمرا عاديا في هذه الفيلا السيئة الصيت، وهناك نوعان من الاغتصاب، الأول كان يمارس على اللواتي ينبغي استنطاقهن للحصول على المعلومات، والنوع الثاني للمتعة بالنسبة للمجنّدين المقيمين في الفيلا، وتارة أخرى تحولت وبانتظام إلى مقر "للترفيه المفضل" للجنود الوافدين عليها من إقامات أخرى "للمتعة والمرح" أيضا إذ خصصت عادة مضاجع خاصة للتسلية، إلا أن هذه الانتهاكات للأعراض كان هدفها الأساسي هي إلحاق الإهانة الشديدة للمُتَكل بهن⁽⁵⁾.

(1) - Mouloud Feraoun, **Journal 1955- 1962**, éditions Talantikit, Bejaia, 2016, pp 369.

(2) - Benoist Rey, **Les Égorgeurs: Guerre d'Algérie Chronique d'un appelé 1959-1960**, éditions Marinoor, 1er édition, 1999, p 36.

(3) - Anne Simonin, **Le Droit de désobéissance**, les éditions de Minuit, 2012, p 59.

(4) - كانت من أخطر مراكز للاستنطاق والتعذيب، تقع بأعلى مدينة الجزائر العاصمة تحديدا بشارع عبد الرحمن لعلا، واسم الفيلا نسبة إلى صاحبها المعمر سيزيني، وهي ذات طراز معماري مغربي جميل أجراها للفنصالية الألمانية، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية أُسكن فيها عائلتين جزائريتين لتحرساهما. ولما اندلعت الثورة التحريرية اتخذتها سلطات الاحتلال مقرا لتعذيب الجزائريين، كان جلاؤها من أصل ألماني، متشبعين بأساليب وفنون التعذيب النازي، وأعادوا ممارستها على الجزائريين بالاشتراك مع أعضاء منظمة إرهابية كانت تنشط في منطقة "الألزاس" الحدودية بين فرنسا وألمانيا، وكان صاحب الدار المدعو "الكابتين" عضوا فيها بعد هيبته داره إلى مركز تعذيب نازي حقيقي بعدما اتخذت كإقامة عسكرية لمدة وجيزة ثم تحولت بعد بضعة أشهر إلى مركز استنطاق رهيب. للمزيد من التفاصيل حول أنواع التعذيب الممارس على المعتقلين الجزائريين انظر: عبد القادر ماجن، "مركز التعذيب وضحاياه"، مجلة أول نوفمبر، عدد 87، نوفمبر 1987، ص 34-37. وأيضا:

Ben Jamin (stora) et Akam (Ellyas), **les 100 portes des Maghreb l'Algérie Le Maroc la Tunisie trois voies singulières pour allier islam et Modernité**. Editions de l'atelier, Paris/Éditions Dahlab Alger, 1999, p 246.

(5) - Henri Pouillot, **op. cit**, Pp-93 99.

وبالرغم مرور أزيد من نصف قرن على استرجاع السيادة الوطنية، فإن المحاولات الرامية إلى إمالة اللثام عن التعذيب بالاغتصاب لاتزال قليلة ومقتضبة لقلّة الشهادات الحيّة بسبب عزوف الكثير من الضحايا عن الادلاء بشهادتهم لحساسية الموضوع في المجتمع الجزائري المحافظ، لكن المجاهدة لوزة إغيل أحرز⁽¹⁾ قرّرت كشف حقيقة ممارسته للرأي العام لمعرفة الجيدة بخبايا هذه المأساة الإنسانية معرفة عميقة، باعتبارها إحدى ضحاياها، حيث قرّرت نشر شهادتها في الصفحة الأولى من جريدة le Monde بتاريخ 20 جوان 2000، وكانت أول امرأة بعد استقلال الجزائر بثمانية وثلاثين سنة تكتب فيها مجاهدة جزائرية عن تجاوزات الاغتصاب خلال الثورة الجزائرية⁽²⁾.

ومن الاعترافات الجريئة على معاناة ضحايا جريمة الاغتصاب إبان الثورة التحريرية كانت أيضا بعد استرجاع الجزائر سيادتها الوطنية بعدة سنوات، نذكر منها مساعي ضحية اغتصاب محمد قرن من مواليد سنة 1960 جراء تعرّض والدته وخيرة قرن كان عمرها آنذاك 15 سنة للاغتصاب الجماعي من طرف الجنود الفرنسيين، بعد إلقاء القبض عليها بإحدى قرى ثنية الحد (ولاية تيسمسيلت) والزجّ بها في إحدى محتشداتها، وهناك تعرّضت لشتى أنواع التنكيل والاغتصاب مارا فحملت بابنها "محمد". وبعد ولادته في 19 أفريل 1960 انثّزع من والدته البالغة من العمر 16 سنة بالقوة لمدة ثماني عشرة سنة، وعاش في إحدى مراكز الطفولة المسعفة وفي كنف عائلتين كفيلتين بالجزائر العاصمة وعند بلوغه سن الرشد بذل جهودا مضنية لمعرفة أمه البيولوجية ولما بحث عنها وجدها قد أصيبت بشبه جنون وتقطن إحدى المقابر، لذا رفع قضيته أمام المحاكم الفرنسية⁽³⁾، وظلّ يردد أنه فرنسي بفعل الجريمة «Un français par le crime» ورفض التعرّف على هوية والده قائلا بمرارة "إنه لا يساوي شيئا بالنسبة لي، كل ما أريده هو مطالبة الدولة الفرنسية بالاعتراف لما لحقني من أضرار طويلة حياتي جراء هذا الفعل الشنيع"⁽⁴⁾.

(1) - لوزة إغيل أحرز مجاهدة جزائرية من مواليد وجدة المغربية في 22 أوت 1936، كلفت في سن مبكرة من قبل والدها المناضل ببعض مهام الاتصال بالمجاهدين وحمل الرسائل وجمع الأدوية. التحقت بصقوف الثورة (خلية الاستعلامات) بعد توجيه جبهة التحرير الوطني نداء إلى كل الطلبة الجزائريين بمقاطعة الدراسة والالتحاق بصقوف الثورة ضمن المجموعة الفدائية لياسف سعدي، وكلفت أيضا بنقل الأسلحة من القصبة إلى بن عكنون بأعالي الجزائر العاصمة. وبعد الوشاية بها وبأفراد أسرته اضطرت الالتحاق بجبل الشبلي (الولاية الرابعة)، ولم تمكث هناك سوى شهرين حيث تم القبض عليها في 29 سبتمبر 1957 بعد معركة غير متكافئة. تعرّضت لتعذيب وحشي ومنه الاغتصاب، قُدمت للمحاكمة ثم سُجنت ببرباروس ثم الحراش، ونقلت بعدها إلى عدة سجون بفرنسا لكنها استطاعت الفرار بمساعدة من محاميها يوم 16 فيفري 1962. انظر سيرتها الذاتية في كتابها الموسوم بـ : Anne Nivat. Louisette. Ighilahriz, Algérienne, éditions Fayard - Calmann Levy, 2001.

(2) - *ibid*, pp 257-258.

(3) - تعرّف محمد قرن على أمه البيولوجية سنة 1988 لكنها أخفت عنه مأساها إلى غاية 1994، ولقد أصيبت بالجنون وظلّت تقطن بإحدى المقابر، وعلى إثر ذلك شرع منذ سنة 1998 في مقاضاة الدولة الفرنسية قصد الحصول على صفة "ضحية حرب" وكللت مساعيها بالنجاح. إذ اعترفت له فرنسا بهذه الصفة سنة 2001 مع حصوله على تعويض مادي ومعنوي. وقد أدان تجاوزات الجيش الفرنسي خلال حربه العدوانية على الجزائريين منددا بجريمة الاغتصاب على وجه الخصوص وما خلفته من مأساة اجتماعية مفعمة بالآلام يستعصى اندمالها والتي عرّ عنها من خلال تأليفه لكتابين موسومين بـ : Mohamed - *Lettre à ce père qui pourrait être vous*, éditions J.-C. Lattès, Paris, 2005 ; Mohamed Garne - *français par le crime j'accuse*, éditions l'harmattan, Paris, 2011.

(4) - باعتباره ضحية حرب، طرح قضيته رفقة محاميه جون إيف حليبي أمام محكمة المعاشات العسكرية بفرنسا، لكن طلبه المتعلق بالاستفادة من وضع ضحايا الحرب رُفض بموجب أول حكم صدر في مارس 2000. لكنه لم يستسلم بل واصل جهوده إلى غاية اعتراف العدالة الفرنسية بأنه ضحية الحرب الجزائرية. وبموجب هذا الاعتراف منحت محكمة المعاشات الإقليمية ببافريس يوم الخميس 22 نوفمبر 2001 الحق في الاستفادة من معاش عاجز، من جراء "معاناة الجنين" المرتبطة بالتعذيب الذي تعرضت له والدته لإجهاضها، مما دفع المحكمة إلى اتخاذ قرار لصالحه. للمزيد من التفاصيل انظر:

Mohamed Game, né d'un viol pendant la guerre d'Algérie, reconnu comme victime, , PAR AW · PUBLIÉ LE 13 DÉCEMBRE, 2009 · MIS À JOUR 4 JUIN 2018, in <https://algeria-watch.org/>, consulté le 14/03/2022, 13 H 31.

الفصل الخامس

5- دور الدعاية الاستعمارية في التهدة الحربية

- 5-1- التضييل الإعلامي في صحف المعمرين
- 5-2- حجز الصحف والمنشورات المنتقدة للمحتل
- 5-3- التزوير والتزييف والتجسس
- 5-4- فرض الرقابة على البث الإذاعي
- 5-5- فرض الرقابة على البرامج التلفازية
- 5-6- استغلال السينما لأهداف دعائية

منذ اندلاع الثورة التحريرية سارعت سلطات الاحتلال في حربها غير المتكافئة مع إمكانيات الثوار، لتوظيف ترسانتها الإعلامية والدعائية من صحف ومنشورات ومحطات إذاعية وتلفزيونية وسينمائية، لما لها من تأثير قوي في كسب الرأي العام الداخلي والخارجي من جهة، ولتضليله حتى لا تكتشف حقيقة كفاح الشعب الجزائري. وللمزيد من التوضيح سنستعرض أهم الوسائل الإعلامية التي وظفها السلطات الاستعمارية في التضليل والتزوير للنيل من عزيمة الجزائريين وفصلهم عن قيادتهم الثورية.

1-5 - التضليل الإعلامي في صحف المعمرين:

كان المشهد الإعلامي عند اندلاع الثورة التحريرية تحت سيطرة المعمرين، وجلّ الجرائد الصادرة بالجزائر ملك لهم، وهي من أهم الوسائل الإعلامية التي تابعت وقائع اندلاع الثورة وتطوراتها باهتمام بليغ خوفاً على مصالح غلاة المستوطنين والسلطة الحاكمة. لذا حاولت تضليل الرأي العام الفرنسي في الجزائر وفرنسا بإخفاء حقيقة الحرب الاستعمارية وشرعية كفاح الشعب الجزائري بقيادة جبهة جيش التحرير الوطنيين، مع تبرير القمع المشروع، في محاولة يائسة لإنقاذ النظام الاستعماري.

ولتحقيق هذه الأهداف قامت جلّ صحف المعمرين بـ:

- تشويه سمعة قيادة الثورة وجنودها في نظر الرأي العام الداخلي والخارجي، بعدما أطلقت مكاتب الدعاية الفرنسية ومختلف مصالحها على الثوار خاصة والشعب الجزائري عامة أوصاف عنصرية منها "الأنذال"، "الأوغاد"⁽¹⁾، "المتوحشين واللاعقلانيين" و"الاندفاعيين"⁽²⁾، وأن جبهة التحرير الوطني هو جيش من المجرمين معزول عن الشعب. أما الجزائري فكان يوصف دوماً بـ "اللص والكسول، و"المجتمع المتوحش لن يحرره سوى مجتمع متحرّر، وهذا ما يجب أن يصبو إليه الإنسان العربي"⁽³⁾.
- التقليل من القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني بترويجها لفكرة المساعدة الأجنبية للثوار
- تزيف حقيقة النشاط العسكري للثوار وإخفاء كافة انتصاراتهم، لكن جريدة المقاومة اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري كانت ترد دوماً على بلاغات قيادة الجيش الفرنسي الزائفة⁽⁴⁾.

(1) - ANOM , Boite 81F/24, Compte rendu secret, d'une réunion sur la situation en Algérie par les généraux d'Armée Française daté le 05 Mars 1955.

(2) - المجاهد، عدد 36، 6 فيفري 1959، ص 8.

(3) - عبد الرزاق هلال، تاريخ السينما "التصوير الممنوع صورة الجزائري على الشاشات الفرنسية"، ترجمة موسى أشرشور، منشورات رافع، الجزائر، 2013، ص 39.

(4) - نذكر على سبيل المثال لا الحصر اعتراف لأسير فرنسي يكذب فيها بلاغات قيادة الجيش الفرنسي جاء فيه: "إننا نعرف زيف البلاغات الفرنسية، ولا يصدقها أحد منا، إنهم لا يعرفون كيف يكذبون وفي كثير من المرات كنا نعيش بأنفسنا الوقائع التي تكذب بلاغات القيادة الفرنسية. فمنذ بضعة شهور سقط جنود فرنسيون في كمين بناحية "المياه الساخنة" وقتل فيه 12 من زملائنا، وفي الغد قرأنا في الجرائد أن الجيش الفرنسي نصب كمينا في نفس المكان حيث قتل عشرات من الثوار. ولم نندهش لهذا الخبر لأننا لو صدقنا البلاغات العسكرية الفرنسية، وما تقتله هذه البلاغات كل يوم من جنود جيش التحرير الوطني لما بقي أي جزائري على قيد الحياة ولكانت الحرب قد انتهت منذ زمن طويل". انظر: جريدة المجاهد، عدد 43، مصدر سابق، ص 5.

- الترويج للإشاعات مفادها وجود خلافات بين قيادات جبهة التحرير الوطني، ومحاولة القيادة العسكرية الانقلاب على زعماء الثورة، ووجود حرب طاحنة بين المعتدلين والمتطرفين وغيرها من الإشاعات المغرضة للمساس بوحدة صفوف جبهة وجيش التحرير الوطنيين⁽¹⁾.

انتقدت صحيفة المجاهد بشدة التعقيم الاعلامي الذي كانت تقوم به الصحافة الفرنسية والغربية عموما في الحرب الدائرة رحاها في الجزائر، ففي الوقت "الذي يواجه فيه الشعب الجزائري بإمكانيات متواضعة جيشا محتلا مدججا بأفتك الوسائل الحربية الضخمة بدعم من الحلف الأطلسي، له خبرات واسعة في الحروب الاستعمارية عبر العالم، لم يجد من بين الصحفيين والمراسلين الأجانب من يدعم قضيته، أو يكشف معاناته باستثناء القليل منهم الذين أيدوا وساندوا كفاح الشعب الجزائري. وقد استدلت الصحيفة على انحياز الصحفيين الأجانب، إلى جانب سلطات الاحتلال لسكوتهم عن انتصارات جيش التحرير الوطني يوميا في ساحة المعارك، أو قيامهم بعمليات التشويه والتعقيم على ما كان يتعرض له الشعب الجزائري برمته من قتل وتعذيب، وانتهاك لحرماته، ونهب أمواله وثرواته وتخريب لممتلكاته ... الخ. وفي الختام أوضح نفس المصدر على أن الصحفيين قد أغفلوا تماما الجانب الثوري في الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري لتحرير بلادهم⁽²⁾.

ورداً على الدعاية الإعلامية المغرضة ضد المجاهدين الذين وصفتهم بقطاع الطرق ولا يقيمون وزنا للمثل الأخلاقية، أبرزت صحيفة المجاهد أيضا ما كان يتحلون به من سلوك فاضل في التعامل مع أسرى الحرب الفرنسيين، استنادا لشهادات الصحفيين الأجانب في كتاباتهم، ومنهم الصحفي الفرنسي لم يفصح عن اسمه، زار ولاية وهران خلال سنة 1956 وأقام فترة من الزمن في أوساط المجاهدين، وأدلى بشهادته التالية: "... ومما لاحظته أثناء إقامتي في المناطق التي زرتها أن جنود جيش التحرير الوطني يحترمون بدقة قوانين الحرب. وقد شاهدت بعيني أسيرين فرنسيين يعيشان بين المجاهدين، ويأكلان مما يأكلون ويطالعان الصحف..."، وأطلق سراحهما وعادا إلى جيشهما... ولكن الصحافة الفرنسية قد تعمّدت عدم الإفصاح عن تفاصيل الإفراج عنهما إلا بشكل مقتضب⁽³⁾.

يتضح مما سبق أن صحافة المعمرين كانت المصدر الوحيد للإعلام والتوجيه، وكانت منبرا هاما للسلطات الاستعمارية لنشر دعايتها التضليلية، علما أنها كانت هي الوسيلة الأساسية منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر في خدمة المعمرين للسيطرة على الشعب الجزائري، وبقيت هي المصدر الأساسي للإعلام الاستعماري، ولم تنافسها وسائل الإعلام الأخرى مثل أجهزة الراديو لضعف انتشارها خاصة لدى الأسر الجزائرية لاعتبارات ثقافية وحضارية⁽⁴⁾.

(1) - فرانتز فانون، من أجل إفريقيا: ترجمة محمد الميلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 50.

(2) - المجاهد، عدد 3، سنة 1956، ص 15.

(3) - المجاهد، عدد 9، 20 أوت 1957، ص 8.

(4) - نصر الدين العياضي، مرجع سابق، ص ص 17-18.

2-5 - حجز الصحف والمنشورات المنتقدة للمحتل:

اكتست الرقابة الاعلامية أهمية كبيرة بالنسبة لإدارة الاحتلال، ومن المعروف أنها كانت تعترض وبشدة وبطرق ملتوية لإصدار صحف وطنية تعبّر عن طموحات الشعب الجزائري لاسترجاع سيادته، أو الصحف الأجنبية المنتقدة لتجاوزات السلطات الاستعمارية⁽¹⁾، خاصة وأن حالة الطوارئ وُضعت تحت تصرفها وسائل معتبرة في هذا المجال، فمهمتها حظر المحتوى الإخباري الذي من شأنه أن يتعارض مع الحرب ضد جبهة التحرير الوطني في وسائل إعلام أخرى⁽²⁾ نستعرض بعضها على سبيل التوضيح لا الحصر.

ولقد رافقت عمليات التضييل لحقيقة الكفاح الثوري المسلّح، فرض رقابة مشدّدة على بعض الصحف والمجلات الشرقية⁽³⁾ الوافدة من الأوطان العربية وحجزها من الجهات المسؤولة في المطار وعدم إعطاء أمر كتابي بهذا الحجز للقائمين على اقتناءها وبيعها مثلما أبرزته صحيفة البصائر في إحدى أعدادها⁽⁴⁾. أما تلك الصحف التي يتم طبعها في الخارج مثل جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، فكانت الجمارك الفرنسية لها بالمرصاد وتحتجزها بسهولة⁽⁵⁾.

أما الصحف الصادرة في الجزائر التي يتجرأ صحفيها على كشف التجاوزات وفضح الجرائم المرتكبة ضد الجزائريين، فلقبت نفس المصير، حيث تم منعها من الصدور مثلما حدث مع الصحافة الناطقة باسم حركة انتصار للحريات الديمقراطية اعتقاداً من أن هذه الحركة هي التي أعلنت الثورة المسلّحة كما سبق توضيحه. ونفس المصير عرفته جريدة الحزب الشيوعي الجزائري Alger Republicain، التي شهدت مضايقة صحافييها واعتقال أعضاء هيئة تحريرها تم حظرها ومنعها من الصدور منذ سبتمبر 1955⁽⁶⁾.

وحتى تتكوّن لدينا صورة أوضح حول صرامة الرقابة لسلطات الاحتلال ، نذكر بإيجاز التدابير الردعية خاصة خلال السنوات الأخيرة من الحرب ضد الصحف التي اشتهرت بمقالاتها وتحقيقاتها "المنتقدة والمضرة بالنظام العام، وبمعنويات الرأي العام" حسب احدى التقارير الاستخباراتية⁽⁷⁾. إذ ارتفع عدد الحجز الذي طال الصحف بشكل حاد في عام 1957 (63 مقابل 18 في العام السابق 1956)، ليرتفع عام 1960 إلى 88 حالة حجز، ثم حُطمت جميع الأرقام القياسية خلال الأشهر الستة الأولى من عام 1962 بمقدار 8 عملية حجز. ومن بين الصحف اليومية الوطنية الأكثر تضرراً من هذا الإجراء الردعي هي جريدة Le Monde و La Croix، الأولى سجلت 37 حالة حجز عام 1958، والثانية 40 حالة حجز، أما جريدة L'Express فتم مصادرتها

(1) - Sid Ali Abdelhamid – Hamid Tahri, *Ce que j'ai vécu parcours d'un militant engagé PPA – MTLN-FLN 1937- 1962*, éditions Dahlab, 2019, p 253.

(2) - Hartmut Elsenhans, *op. cit*, p 526.

(3) - نذكر منها: المصوّر عدد 1573، آخر ساعة عدد 1049، الاثنين عدد 1069، الكواكب عدد 173، أخبار اليوم رقم 526. الخ

(4) - البصائر، عدد 299، الجمعة 6 جمادى الأولى 1374، الموافق لـ 31 ديسمبر 1954، ص 6.

(5) - Hartmut Elsenhans, *op. cit*, p 527.

(6) - *ibidem*.

(7) - S.H.A.T, 1H, 1130, Dossier 1, Contrôle de la presse : réglementation autorisant ou interdisant les publications (1959- 1961).

لمدة ثلاثة أشهر في عام 1958، بينما مُنعت جريدة Témoignage Chrétien من الصدور. ولقد تخطّت الرقابة الاعلامية نسبا عالية في الجزائر ولعدة سنوات، حيث مورست ثمانين مرة من ماي 1958 إلى ماي 1960⁽¹⁾. وتمادت السلطات الاستعمارية في إجراءاتها الرقابية بمعاقبة كل من تخوّل له نفسه قراءة الجرائد اليسارية أو المعتدلة بتوقيفه واعتقاله، وهذا يعدّ مساسا خارقا بالحريات الفردية، إذ كان الجيش الفرنسي يعتقل كل جزائري يقرأ جريدة le Monde أو Le Canard enchaîné بالرغم من بيع هذه الصحف بـ "حرية" وبترخيص مسبق⁽²⁾.

وفي نفس السياق، نفيد أيضا أن معظم قرارات الحجز والمتابعات القضائية كانت تتعلّق بنشر تلك التجاوزات التي تورّط الحكومة الفرنسية مباشرة، ويعتبر المناضل الشيوعي هنري آلاق Henri Alleg⁽³⁾ أول من كشف حجم هذه الرقابة بعدما صادرت السلطات الفرنسية كتابه la question الذي نجح في تحريره سنة 1958 في سرية تامة بسجن سرکاجي بتشجيع من محاميه⁽⁴⁾. ورغم مصادرة الطبعة الأولى للكتاب في فرنسا في 23 مارس 1958 وطبعته الثانية في 13 نوفمبر 1959⁽⁵⁾، إلا أنه نُشر من جديد في إيطاليا تحت عنوان "التعذيب"، وأحرز على الجائزة الأدبية الأمامية لمدينة أومينيا⁽⁶⁾ لأن مؤلفه ضمّنه وصفا دقيقا كيف عدّبه المظليون في إحدى مقرات التعذيب بالأبيار في أعالي الجزائر العاصمة طيلة شهر كامل، واكتفى بذكر الأحرف الأولى لأسماء جلاديه⁽⁷⁾. وعلى ذكر المطبوعات المحجوزة في فرنسا والتي تصف بشاعة التعذيب ذكّرت جريدة

(1) - Yves courrière, la guerre d'Algérie... T v , op. cit, p 2142.

(2) - المجاهد ، عدد 58، مصدر سابق، ص 11.

(3) - هنري آلاق Henri Alleg من مواليد مدينة لندن سنة 1924. استقر في الجزائر سنة 1940 أين ناضل ضمن الحزب الشيوعي الجزائري. تولى مهام إدارة الجريدة اليومية Alger Républicain في سنة 1951، ثم باشر العمل السري بعد منع نشرها سنة 1955، وواصل إرسال مقالاته إلى فرنسا لنشر البعض منها في جريدة l'humanité. في 12 جوان 1957 أُلقي مظلّيو الفوج العاشر القبض عليه في منزل صديقه موريس أودان Maurice Audin. تعرّض لتعذيب وحشي في حي الأبيار لمدة شهر، ثم نُقل إلى معتقل لودي (Lodi) (ذراع السمار - ولاية المدية) ومكث هناك لمدة شهر آخر، وبعدها نُقل إلى سجن سرکاجي أين ألّف كتابه الشهير la question سنة 1958 الذي سمح بكشف التعذيب الذي تعرض له كغيره من المعتقلين المتعاطفين مع الثورة التحريرية. اتهم هنري علاق بـ "إلحاق الضرر بالأمن الخارجي للدولة" وتم الحكم عليه بعشر سنوات من السجن. بعد قضاء ثلاث سنوات في سجن سرکاجي تم نقله إلى سجن رين Rennes بفرنسا، لكنه استطاع الفرار منه بعد وقت وجيز بمساعدة مناضلين شيوعيين والتحق بتشيكوسلوفاكيا أين استقر هناك إلى غاية استقلال الجزائر سنة 1962. عاد إلى فرنسا بعد اتفاقيات ايفيان ثم إلى الجزائر أين ساهم في إعادة إحياء جريدة Alger Républicain. غادر الجزائر سنة 1965 إثر الانقلاب الذي قام به هواري بومدين على الرئيس الأسبق "أحمد بن بلة". ألّف أزيد من عشرة كتب تاريخية أهمها: Prisonniers de guerre سنة 1961. Mémoire algérienne : Souvenirs de lutttes et d'espérances سنة 2005، و La Guerre d'Algérie (مؤلف جماعي في 3 أجزاء) سنة 1981-1982. للمزيد من التفاصيل انظر: رشيد خطاب، الخاوة والرفاق ...، مرجع سابق، ص 197.

(4) - Lamria Chetouani, « Entretien avec Henri Alleg (6 mars 1998) », revue Mots. Les langages du politique, 1998, vol. 57, N° 1, pp 109-129 .

(5) - Simonin Anne, Le Droit de désobéissance, les éditions de M inuit, 2012, p 60.

(6) - المجاهد، عدد 53، 19 أكتوبر 1959، ص 11.

(7) - انظر تفاصيل مأساة هذا التعذيب في: Henri Alleg, La Question..., op.cit, pp 9-94.

المجاهد قراءها بكتاب la Gangrène "الْقُرَح المتفَعْن" ⁽¹⁾ ونُشرت أغلب حلقاته في هذه الصحيفة، ورغم مصادرتها في فرنسا إلا أنه تم ترجمته إلى اللغة الألمانية ولقي رواجاً كبيراً ⁽²⁾، كما تُرجم لاحقاً إلى اللغة العربية سنة 1959 ⁽³⁾.

5-3 - التزوير والتزييف والتجسس:

نظراً لإخفاقها للنيل من سمعة الثورة ومجاهديها، سارعت سلطات الاحتلال لتوظيف كل وسائل التزوير الإذاعي، وهو أحد صفات الإعلام الاستعماري الذي بلغ أوجّه خلال الكفاح الثوري بغية تثبيط عزائم الثوار. وسخّرت لهذا الغرض أجهزة ضخمة لمراقبة النشاط الإعلامي لجبهة التحرير الوطني، بتوجيهات من جاك سوستيل المشرف الشخصي على أخصائيين في التزييف ينتمون إلى جهاز الجوسسة الفرنسية ⁽⁴⁾. وكان مركز "كليب" ⁽⁵⁾ من بين المنشآت الفرنسية التي خصّصت له الحكومة الفرنسية أموال طائلة وحراسة مشدّدة ⁽⁶⁾، مهمته:

أولاً - إعداد برامج إذاعية وصحفية مزوّرة بإشراف أخصائيين فرنسيين في الشؤون الأهلية ومن سبق لهم العمل في تونس والمغرب المنتمين إلى قسم الجوسسة الفرنسية وعصابات اليد الحمراء. كان مسؤوله المباشر العقيد كولون وهو من ضباط الشؤون الأهلية المعروفين بسوابقهم في شمال إفريقيا ويساعده القائد لنجيلا الذي طرد من تونس لسوابقه فيها، والملازم الأول فرانكو الذي طُرد

(1) - صدر هذا الكتاب قبل منتصف جوان من سنة 1959 بباريس وهو عبارة عن تقارير أدلى بها خمسة طلبة جزائريين وهم: " بشير بومعزة (31 سنة ممثل للثورة الجزائرية، ومن مؤسسي لجان مساندة المساجين السياسيين)، مصطفى فرنسيس شقيق أحمد فرنسيس وزير المالية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (29 عام طالب جراحة أسنان)، بن عيسى سوامي (27 عام طالب- علوم سياسية)، عبد القادر بلحاج (31 عام طالب علوم)، موسى قبالي (26 عام طالب بمدرسة الأشغال العامة). وأضيفت إليها شهادات كل من حاج علي (42 سنة صحفي) و خضر صغير (26 عام مساعد صيدلي). وصفوا في هذا الكتاب بالتفصيل عمليات التعذيب الوحشية التي سلطتها عليهم الشرطة الفرنسية بعد إيقافهم في ديسمبر 1958 بتهمة النيل من أمن الدولة الخارجي وإعادة تكوين منظمة منحلة. وعمليات الاستنطاق هذه علّقت عليها السلطات الفرنسية آمالاً كبيرة لافتكاك أسرار النشاط الثوري. وما كاد هذا الكتاب يُوزّع على المكتبات ووصله إلى بعض القراء حتى أمرت وزارة الداخلية الفرنسية بحجزه ومنع ترويجه بدعوى أن التهم التي يتضمنها ضد الشرطة غير ثابتة ولم يقع البت في صحتها. وقد أثار نشر هذا الكتاب ثم حجزه موجة من الاستياء في التعاليق والمفالات الساخطة على استمرار التعذيب ضد الجزائريين الموقوفين سواء في الجزائر أو في فرنسا انظر: المجاهد، عدد 45، 29 جوان 1959، ص 2. وأيضاً:

Bachir BOUMAZA, *La gangrène*. Editions Rahma, Alger, 1992, pp13- 109

(2) - المجاهد، عدد 53، مصدر سابق، ص 11.

(3) - انظر فحواها وتفاصيلها في : طلبة جزائريون، الغنغرينا .. أو تعذيب الجزائريين في باريس، ترجمة رمضان لاوند، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، جويلية 1959، ص ص 19- 86.

(4) - المجاهد، عدد 60، 25 جانفي 1960، ص 4.

(5) - عُرف مركز كليب المعروف عند سكان مقاطعة "أراياوار" الفرنسية باسم "دار سوستيل"، وهو عبارة عن بناية فخمة يحيط بها بستان كبير، تم شراؤها باسم شركة وهمية من أحد الجواسيس الفرنسيين لتغطية العمل الحقيقي "التزوير الإذاعي" الذي يجري بين جدران هذا المركز، كان تحت حراسة مشدّدة لقوات من الجيش الفرنسي.

(6) - سرّبت جريدة المجاهد توضيحات بخصوص بدايات تمويل المركز وتكلفتها المالية، ففي جويلية من عام 1958 مُنح قرض فرنسي قدره 120 مليوناً فرنكاً لمصلحة "مقاومة الجاسوسية"، ساهمت فيه عدة أطراف، منها وزارة الخارجية بمقدار 50 مليون، وإدارة الشؤون الجزائرية بمقدار 15 مليوناً. و مبلغ قدره 200 مليون من ميزانية وزارة الخارجية الخاصة بالشرق الأوسط. وخصّص مركز المكتب الخامس التابع لقيادة الجيش الفرنسي في الجزائر 10 ملايين من الفرنكات في كل شهر. انظر: المجاهد، عدد 60، مصدر سابق، ص 4.

من المغرب أيضا لنفس السبب. ويعمل تحت إشراف هؤلاء جمع من الجواسيس والعملاء وطريدي العدالة من جميع البلاد العربية في المشرق وتونس والمغرب⁽¹⁾.

ثانيا - التحريض ضد الجزائريين المقيمين في فرنسا من خلال:

1- إعداد حصص إذاعية باللغة العربية ثم إذاعتها من محطة الإرسال الباريسية رقم 2 مساء كل يوم ابتداء من الساعة العاشرة صباحا.

2- تسجيل حصص إذاعية باسم "صوت الجزائر" تقوم بالدعاية للحركة المصالية بتوجيه من عناصر البوليس السري الفرنسي، للقيام بأعمال التخريب والتحريض ضد الوطنيين الجزائريين المقيمين في فرنسا.

3- تسجيل حصص مزورة، تُذاع باسم "إذاعة صوت العرب من القاهرة" على نفس موجات "صوت العرب"، يصحبها قليل من التشويش الإذاعي حتى يقتنع المستمع بأنه يصغي إلى الإذاعة الحقيقية، والتشويش أيضا على حصة "صوت الجزائر المكافحة الشقيقة"⁽²⁾ التي تُقدّم برامجها إذاعة تونس ثلاث مرات في الأسبوع⁽³⁾.

4 - تأسيس هيئات للاستماع على حصص الإذاعات العربية المساندة لكفاح الجزائر⁽⁴⁾، وجمع المعلومات عن الصحف الصادرة بهذه البلدان⁽⁵⁾، والتجسس كذلك على حصص جهة التحرير الوطني التي تُبث من إذاعات الدول الشقيقة، لتحريفها واتهامها بمختلف التهم⁽⁶⁾.

5 - تزيف بلاغات عسكرية تُنسب إلى قيادة جيش التحرير الوطني ثم تُرسل إلى قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر، حيث يلتقطها ضابط مختص تابع لمكتب الدعاية النفسية المعروف باسم

(1) - المجاهد، عدد 60، مصدر سابق، ص 4.

(2) - فتحت إذاعة تونس قناتها لـ "صوت الجزائر" باقتراح من الراحل عبد الله شريط الذي كان يشتغل أستاذا في ثانوية الصادقية ومحورا في مجلة الفكر التي كان يديرها محمد مزالي. كانت تُفتتح بالنشيد الوطني قسما لمفدي زكريا، تلحين الموسيقار محمد تريكي، مدة البرنامج 20 دقيقة، تُبث ثلاث مرات في الأسبوع ويحتوي على أخبار عسكرية ثم فاصل متبوع بتعليق سياسي ويختتم بالنشيد الوطني. كان عيسى مسعودي هو منشط الحصة من أولها إلى آخرها، ثم وقع اختيار لقراءة التعليق السياسي على الأمين بشيشي. واجه القائمون على هذه الحصة مشاكل بعد صدور افتتاحية جريئة في جريدة المجاهد تحت عنوان "الخبر المسموم" إثر توقيع اتفاقية بين شركة STRAPSA والحكومة التونسية تقضي بالسماح للشركة المذكورة بمد أنبوب لنقل البترول الجزائري من آبار العجيلة إلى ميناء سخيرة في خليج قابس بالجنوب التونسي ضمانا للخبز اليومي للشعب التونسي، لذا قررت السلطات التونسية توقيف عيسى مسعودي والأمين بشيشي عن تنشيط "صوت الجزائر" ثم توقيف البث تماما ومصادرة العدد المالي من جريدة المجاهد واحتجازها بعد مصادرة مجموعة من الشرطة التونسية مقر جريدة La Presse أين يتم فيها طبع "المجاهد". وبعد أسابيع من المفاوضات بين الطرفين أعيد بث "صوت الجزائر" لكن على الموجة القصيرة 49 م الغير مسموعة بتونس، مما أثار استياء المواطنين الجزائريين وخاصة اللاجئين في الحدود. وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تغيّرت شارة البرنامج من "هنا صوت الجزائر المكافحة الشقيقة" إلى هنا = "صوت الجمهورية الجزائرية". وأصبح هذا البرنامج يُبث يوميا مدته نصف ساعة مما استوجب تعزيز الطاقم لقراءة الأنباء العسكرية والتعليق السياسية بالفصحى والدارجة والأمازيغية. للمزيد من التفاصيل انظر: الأمين بشيشي، أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة ومحطات إذاعية أخرى متضامنة، منشورات أصالة ثقافة، الجزائر، 2013، ص ص 33-37.

(3) - جريدة المجاهد، عدد 60، مصدر سابق، ص 4.

(4) - S.H.A.T, 1H, 1093, Dossier 2, Documentation Diverses – Brochures Aux écoutes de la radio Arabe (1957).

(5) - S.H.A.T, 1H, 1128, Dossier 2, Renseignement sur la presse et les radios arabes (1959).

(6) - أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام دراسة في الإعلام الثوري، ط 2 منقحة ومزودة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،

1995، ص 159.

المكتب الخامس للجيش الفرنسي، وهذا الأخير يتكفل بإذاعتها بواسطة جهاز إرسال خاص يتنقل على كامل خط موريس.

6 - تحرير وإصدار عدة نشرات باللغة العربية:

أ - المجلة العربية الصادرة بباريس.

ب- جريدة "البرق" كان يديرها العقيد تيرسي الوثيق الصلة بالبوليس السري الفرنسي، ويساعده في نشرها ضباط "الشؤون الأهلية" المتواجدون في فرنسا.

ج- مجلة "الجزائر" أشرف عليها الرائد غوسي، من ضباط الشؤون الأهلية في المغرب⁽¹⁾.

7- استقدام جزائريين من المحتشدات في الجزائر، وتلقينهم تكوين خاص لاستخدامهم في إحدى الفروع المذكورة آنفاً، بلغ عددهم حوالي ثلاثين شخصا من بينهم ستة نسوة أرسلوا إلى مركز كليبر لتنفيذ المخططات الاستعمارية⁽²⁾.

8- صياغة مناشير باسم جبهة التحرير الوطني تدعو المجاهدين إلى إيقاف القتال خاصة في المواقع التي يشتد فيها القتال، وإشاعة أخبار مفادها تصدّع بين جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وادعاء مقتل بعضهم أو استسلامهم⁽³⁾.

9 - تزيف بعض أعداد المجاهد الناطقة باللغة الفرنسية بالخصوص 61، 62، 63، 64، 65 و 66 وتوزيعها في الخارج وفي الجزائر أيضا، لكن سرعان ما فضحت العملية وتم التنديد بهذا الإجراء من قبل الصحافة العالمية خاصة خلال الملتقى العالمي الثاني للصحافيين في بادن (النمسا) المنعقد من 8 إلى 22 أكتوبر 1960⁽⁴⁾.

وبعدما فضحت جريدة المجاهد تزيف بعض أعداد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني وتوزيعها في الخارج على أمل أن ينخدع قراءها ويتخلوا عن تأييد قيادة الثورة⁽⁵⁾، أدانت أيضا صحيفة "الطليلة المغربية"⁶ أيضا هذا التزيف بالتعليق الآتي "أسلوب جديد يأتي بعد المناشير المزيفة المنسوبة للجبهة التي وزعها سوستيل ... وبعد "المجاهدين" المزيفين" الذين كونهم سوستيل ولاكوست، وبعد المقاومين المزيفين أتباع بلونيس، وبعد الحصص الإذاعية المزيفة

(1) - جريدة المجاهد، عدد 60، مصدر سابق، ص 4.

(2) - نفسه .

(3) - محمد الصالح صديق، عملية العصفور الأزرق، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 1990، ص 32.

(4) - أحمد حمدي، مرجع سابق، ص 159.

(5) - المجاهد، عدد 68، مصدر سابق، ص 2.

(6) - لسان حال الاتحاد المغربي للشغل UMT الذي تأسس في 20 مارس 1955، واستطاع استقطاب كل القطاعات العمالية المغربية بما فيها الرعاية وماسعي الأخذية. أولت هذه الجريدة اهتماما بالغا بأحداث الثورة التحريرية مثل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وسياسة ديغول القمعية في الجزائر، والتعذيب الممارس ضد الجزائريين. ومن أبرز القضايا التي عالجتها هذه الجريدة عملية اغتيال الزعيم النقابي عيسات إيدر. وهي جريدة نقابية تدافع عن حقوق الطبقة الشغيلة بالمغرب الأقصى. للمزيد من التفاصيل انظر: ابراهيم لونيبي، "صدى اغتيال عيسات إيدر في جريدة الطليعة المغربية"، المجلة التاريخية التاريخية، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019، ص ص 257-258.

والناطقة باسم "صوت الجزائر" وبعد اختطاف ضيوف الملك الخمسة في 1956...⁽¹⁾ إن بعض أعداد المجاهد المزيّفة وزّعت من الرباط وفي التراب المغربي حقا إن هناك ملفا يجب فتحه حول هذا النشاط الفرنسي في المغرب"⁽²⁾.

واختصت أيضا مصالح العمل البسيكولوجي المُمثلة خاصة في المكتب الخامس في تزوير الوثائق والأختام الحاملة لدمغة جهة وجيش التحرير الوطنيين، وتزوير مناشير سياسية، وتحرير رسائل مزيّفة نُسبت إلى مسؤولي قيادة الثورة بتقليد متقن للخط والأسلوب، وتركيب صور فوتوغرافية وفبركة تسجيلات صوتية للإيقاع بالمناضلين والمسؤولين النشطاء، زيادة على بثّ رسائل صوتية عبر أمواج الإذاعة، والتشويش على الخطوط اللاسلكية المستعملة من قبل قيادة جيش التحرير الوطني⁽³⁾.

4-5 - فرض الرقابة على البث الإذاعي:

ارتبط ظهور الإذاعة في الجزائر⁽⁴⁾ بالظاهرة الاستعمارية ووظفت برامجهما خدمة للمعمّرين، والبداية كانت مع راديو الجزائر وهي محطة إذاعية فرنسية أُقيمت في الجزائر لتكمّل عمل محطة البث الفرنسية الموجودة في باريس، ولتعكس قيم المجتمع الفرنسي، وتذكّر دوما المعمّر بالوجود

(1) - وهم: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر، حسين آيت أحمد والصحفي مصطفى الأشرف. وللمزيد من التفاصيل حول هذه الواقعة وكيفية تحويل مسار الطائرة المختطفة في: محمد بجاي، الثورة الجزائرية والقانون، ترجمة علي الخش، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1965، ص ص 245-245. وأيضا: Raoul Salan, *op. cit*, pp 38- 39.

(2) - المجاهد، عدد 68، مصدر سابق، ص 2.

(3) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص ص 541-542.

(4) - تعود بدايات تأسيس الإذاعة الفرنسية في الجزائر إلى العشرينات من القرن العشرين، وبدأ الإرسال منها سنة 1926 بجهاز يبلغ 150 واط بالبريد المركزي، ثم انتقل إلى حديقة الحامة jardin d'essai. وللرفع من مستواها أرسل الفنيون إلى باريس للتدرب. وفي نوفمبر 1929 (عشية الاحتفال المئوي باحتلال الجزائر) تم الاحتفال بجهاز إرسال قوي جديد، ثم شرع في تعميم البث الإذاعي في العديد من مناطق الوطن بين 1943 و 1945 بتنصيب أجهزة صغيرة في كل من تلمسان وقسنطينة وعنابة، وأقيم خلال الممتدة بين 1947- 1948 جهاز إرسال ب 20 ثم 25 كلواط في ناحية الكاليتوس على الأمواج القصيرة، ثم تحوّلت إلى أمواج متوسطة ب 50 كلواط.. وأقيمت أجهزة إضافية في كل من قسنطينة ووهران بين 1953 - 1954، وفي عين الحمام (ميشلي)، وفي بجاية سنة 1955. وفي 21 فيفري 1958 تم تدشين مركز الإرسال اللاسلكي الجديد قرب مطار الجزائر. وبسبب ضيق مكان البناية تم الانتقال من الدار البيضاء إلى أولاد فايت في مارس 1958. وعند تولي جاك سوستيل حاكم الجزائر السابق وزارة الأخبار في حكومة ديغول الجديدة، حلّ بالجزائر وفتح فيها دار الإذاعة والتلفزيون في 19 سبتمبر 1958 على إثر محاولة اغتياله بباريس. وكان للإذاعة استوديوهات في وهران وقسنطينة وتلمسان وبجاية على أساس أن لكل مدينة فيها وذوقها الخاص. وبخصوص البرامج عمدت الإدارة الاستعمارية منذ سنة 1959 إلى إدخال برامج بالعربية وخاصة منها تقديم الأغاني الجزائرية والحفلات الموسيقية والعروض المسرحية الفكاهية التي كان ينتجها الجزائريون، إلى جانب بعض البرامج المناسباتية عند الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، وإذاعة القرآن الكريم، والأحداث النبوية، والأخبار الرياضية وكذا الأخبار التي كانت تُذاع من (صوت البلاد) ضد الثورة. وكانت الإذاعة في الجزائر تنشر برنامجها كل شهر في مجلتها "هنا الجزائر" ولزالت المكتبة الوطنية الجزائرية "فرانز فانون" بالجزائر العاصمة تحتفظ بأعدادها الكاملة تحت رقم 150.625. للاستزادة انظر: أعداد مجلة هنا الجزائر: عدد 22، مارس 1954، ص ص 2-3، 10، وأيضا: هنا الجزائر، عدد 63، مارس 1958، ص 3، هنا الجزائر، عدد 74، مارس 1959، ص 31. انظر أيضا، عدد 69، أكتوبر 1958، ص ص 14-15.

الاستعماري في الجزائر وأفضاله عليه بعد تمكينه من الحصول على الامتيازات الكبيرة واستحواذه على ثروات وممتلكات الجزائريين⁽¹⁾.

وبالرغم من امتناع غالبية الجزائريين قبل 1954 عن متابعة كافة البرامج الإذاعية لكون فحواها لا يتناسب مع تقاليد الشعب الجزائري المحافظ⁽²⁾، إلا أن إقباله عليها بعد اندلاع الثورة أثار مخاوف إدارة الاحتلال، لذا كثّفت من برامجها التضييلية للجماهير الجزائرية، حيث سبقت إذاعة باريس المركزية في مجابهة الثورة المسلحة والكيد لها بمختلف أساليب المكر الدعائي⁽³⁾. واستغلت هذه الوسيلة لتثبيط عزائم الجزائريين ببث أخبار عن تصفية الثوار واعتقال قادتهم خاصة بعد نجاح عملية القرصنة الجوية، حيث هلّلت إذاعة الجزائر لحدث اختطاف قادة الثورة بالخارج وبثته عبر أثريها، "ففي الثالث والعشرين من أكتوبر 1956 كانت إذاعة الجزائر تسرد مختصر الأنباء اليومية عن "عدد الإرهابيين الذين قُتلوا" وعن "الخارجين عن القانون" الذين تمّ القضاء عليهم، وفجأة قطعت الإذاعة برامجها لتعلن في غمرة الاحتجاج، خبر اعتقال القادة الخمسة الذين قدّمهم بصفتهم "زعماء التمرد" واحتجاز حقائبهم المليئة بالوثائق الهامة"⁽⁴⁾.

وادعت السلطات الاستعمارية على لسان أحد مسؤوليها شوصاد الذي افتتح موقع الإذاعة سنة 1958 أمام الشخصيات الإدارية والصناعية التي رافقته من فرنسا إلى الجزائر، بأن دور الإذاعة هام في سبيل نشر "الأخوة والوئام بين سكان هذه البلاد وإظهار الحقائق الجزائرية ومحاربة الأحقاد والنعرات العصبية، ويقوي صوت الجزائر في داخل البلاد وخارجها"⁽⁵⁾، ومن جهته ادعى سوستيل بأن البث الإذاعي والتلفزيوني "يحملان في نظرهم رسالة السلام والوئام والسمو بالإنسان إلى المراتب العليا من الرقي والتمدن"⁽⁶⁾، إلا أنه ثبت واقعيًا أنها عملت على تطوير أجهزتها الأثرية وتوسيع شبكتها لكي تصل إلى الرأي العام من مستوطنين بالدرجة الأولى، إلا أن البرامج التي كان يقدمها راديو الجزائر الموسوم آنذاك بـ France 5 والمُحتكر من قبل الأوروبيين، كانت منقولة حرفيًا من برامج وحصص الإذاعة الأم، تنقل لغة المستعمر وتحمل رسالته وتُنشرها لا سيما بعد فتح

(1) - أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة...، مرجع سابق، ص 277.

(2) - خلال هذه الفترة العصبية من احتلال الجزائر، سُجّل ضعف انتشار أجهزة الراديو لدى أغلب الأسر الجزائرية لاعتبارات مادية منها غلاء سعر أجهزة الراديو وانخفاض الدخل الفردي الذي لا يسمح بتخصيص جزء من ميزانية الأسرة لشراء بطاريات بشكل منتظم، أما العائلات الميسورة الحال في حالة اقتناءها لتلك الأجهزة فلو حظ امتناعها عن متابعة كافة البرامج الإذاعية التي لا تتماشى مع الاعتبارات الثقافية والحضارية للشعب الجزائري مثلما استنبطها المفكر المارتينيكي فرانز فانون: "إن تقاليد الاحترام تتصف عندنا بنوع من الأهمية والتدرج بحيث يصبح من المستحيل علينا عمليًا، أن نستمع على نطاق الأسرة إلى برنامج الراديو، فالتلميحات الغزلية أو حتى الأوضاع الهزلية التي ترمي إلى إثارة الضحك المشار إليها في الراديو تحدث في وسط الأسرة المتحلقة للاستماع توترات لا يمكن احتمالها". فرانز فانون، سوسيولوجية ثورة، ترجمة ذوقان قرقوط، دار الطليعة، بيروت، 1970، ص 64.

(3) - مقتطف من شهادة الأمين بشيشي، "نماذج من الإعلام والإعلام المضاد"، خلال الملتقى الوطني الأول لإعلام الثورة...، مرجع سابق، ص 276.

(4) - بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة...، مرجع سابق، ص 12.

(5) - مجلة هنا الجزائر، عدد 63، مصدر سابق، ص 3.

(6) - مجلة هنا الجزائر، عدد 69، مصدر سابق، ص 14-15.

محطات محلية في المدن الجزائرية الكبرى، وفي المناطق التي تعتبرها ساخنة، إضافة إلى محطات تضليلية في المدن ذات الكثافة الأوروبية⁽¹⁾.

أظهرت الوقائع أن رغبة إدارة الاحتلال في منع السكان الأصليين من تلقي البث الإذاعي لجهة التحرير الوطني أو من الدول التي دعمت القضية الجزائرية، كانت أهم من فرض رقابتها على الصحف، إلا أنها بقيت عاجزة عن توقيف بثها ولم تستطع حتى السيطرة على منشآت الراديو في محميتها السابقتين تونس والمغرب، لذا بقي سوى خيار التشويش على أجهزة الإرسال الذي طُرح بحدة منذ منتصف عام 1955 من قبل القائد العام للجيش في الجزائر هنري لوريلو⁽²⁾، لكن هذا الإجراء لم يتم اعتماده إلا في منتصف عام 1956 بوضع جهاز متحرك للتشويش خاصة على الحدود التونسية - الجزائرية⁽³⁾، لأن الحكومة الفرنسية رأت في هذه العملية اعترافاً بفقدان الدعم من السكان⁽⁴⁾. ولجأت أيضا إلى مصادرة أجهزة استقبال البث الإذاعي من السكان الأصليين خلال مدهمات مفاجئة لبيوت الجزائريين⁽⁵⁾.

وبعدما تيقنت السلطات الاستعمارية من خلال مصالحتها الاستخباراتية عزوف أغلب الجزائريين عن الاستماع للبرامج الإذاعية الفرنسية، وإقبالهم على التقاط الحصص الإذاعية الثورية التي تُبث من مختلف البلدان الشقيقة، قرّرت مصلحة العمل النفسي للناحية العسكرية العاشرة إخضاع عملية اقتناء أجهزة الراديو لرقابة صارمة ولترخيص مسبق منذ عام 1956⁽⁶⁾، وبيع أجهزة تقلل من التقاط المحطات الإذاعية التي تبث الحصص والبرامج الثورية⁽⁷⁾، وشن هجوم مسلح عليها إذا استدعى الأمر إلى ذلك، مثلما حدث مع الإذاعة المصرية عقب ظهر يوم 2 نوفمبر 1956 إثر العدوان الثلاثي على قناة السويس⁽⁸⁾ حيث تم قصف مركز إرسالها بعدما عرفت

(1) - أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة مرجع سابق، ص 277.

(2) - من مواليد 18 أوت 1901، خريج مدرسة سان سير العسكرية الفرنسية، جنرال فرنسي تقلّد عدة مسؤوليات عسكرية. عند اندلاع الثورة الجزائرية تم استدعاؤه لقيادة المنطقة العسكرية للجزائر، وتولى رئاسة أركان الجيش الفرنسي من 17 ماي 1956 إلى 30 جوان 1958 ورئيس أركان القوات المسلحة الفرنسية من 17 ماي 1958 إلى 8 جوان من نفس السنة، وافته المنية في 3 جوان 1985.

عن عمر ناهز 83 سنة. Jean Louis Gérard, *op. cit*, p 132.

(3) - الغالي غربي، مرجع سابق، ص 168.

(4) - Hartmut Elsenhans, *op. cit*, p 529.

(5) - *ibidem*.

(6) - Yves courrière, la guerre d'Algérie... T v , *op. cit*, p 2142.

(7) - Hartmut Elsenhans, *op. cit*, p 529.

(8) - وقع الاعتداء على مركز إرسالها في 2 نوفمبر 1956 إثر العدوان الثلاثي على قناة السويس في 29 أكتوبر من نفس السنة، لأنه عبر أثرها وأثير إذاعة صوت العرب قاما بواجبهما فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، وطبقا للاتفاق مع السلطات المصرية تم إذاعة أحاديث خاصة باسم الوفد الرسمي لجهة التحرير الوطني يوميا. وبفضل هذه التسهيلات خصّصت إذاعة خاصة باللغة الفرنسية كل يوم، منذ أواخر جوان 1956 إلى أن وقع الهجوم العدواني لـ (فرنسا - بريطانيا واسرائيل) على قناة السويس والإذاعة المذكورة. انظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح - مذكرات، الجزء الثالث مع ركب الثورة، المجلد الثالث، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 508.

إقبال كبير عليها من قبل المستمعين الجزائريين وجماهير الوطن العربي⁽¹⁾. وفي إحدى ليالي من صائفة 1957 وبعدما التقطت سفينة فرنسية داخل المياه المغربية إشارات منبعثة من جهاز الإرسال لمحطة الإذاعة المتنقلة للثورة، أعطيت إشارة لطائرة حربية لشن الهجوم بإطلاق صواريخ منيرة وقنبلتين غير بعيد عن الشاحنة، لكن الطائرة أخطأت الهدف بعد توقيف البث و إنزال سريع للهوائي، فلم يلحق أي أذى لا بالشاحنة ولا بطاقمها⁽²⁾.

ونظرا لإخفاق المشرفين على الإذاعة الفرنسية لاستقطاب الجزائريين، لجأت السلطات العسكرية إلى استحداث إذاعة "صوت البلاد" voix du Bled، وكان برنامجها الإعلامي يُذاع على مدى يوم كامل ويرتكز على أغاني شعبية جزائرية والتعريف بالإصلاحات المزمّنة، والتذكير بانتصارات المستعمر المزعومة الرامية إلى إحباط معنويات الجماهير واستسلامها للسلطات الاستعمارية⁽³⁾. وكان بثها رائجا أيضا في المعتقلات بمكبرات الأصوات، لنشر أخبار عن انهزام الثوار الذين وصفهم "بحفنة من الأفراد المتشردين لا يملكون القوت اليومي وبحوزتهم أسلحة يدوية بسيطة" وجميعها دعايات مغرضة، هدفها النيل من قوة ورباطة جأش الأسير، مما جعل هذه الأساليب في بعض الحالات تؤدي أكثر من الضرب الجسدي وتلحق آثار نفسية على بعض المعتقلين⁽⁴⁾. وعبر أثرها كان المشرفون على المعتقلات يبالغون في الاهتمام والتركيز على إسماع المعتقلين النشيد الفرنسي "لامارسيان" la Marseillaise والموسيقى العسكرية⁽⁵⁾. وتم استغلال المذيع أيضا كوسيلة للتأثير النفسي لإزعاج المعتقلين المحتجزين في المراكز العسكرية⁽⁶⁾ والمحتشدات، حيث كان يُفتح من قبل ضباط الشؤون الأهلية ويجبرونهم على سماع كل الأسطوانات المتنوعة بواسطة مكبرات الصوت التي علّقت في كل زاوية من زوايا الفناء والمراقد ولا يمكن للمعتقلين تخفيض أصواتها ولا إغلاقها⁽⁷⁾.

وطبقا لتعليمات سلطات الاحتلال، قام المشرفون على الإذاعة بتسجيل عدة أشرطة سمعية في استديوهاتهما، لتُبث في الساحات العمومية، للتأثير على عقول الجزائريين، نذكر في هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر تسجيل أسطوانة وتوزيع نسخا عديدة منها، لتذاع على الناس في الأسواق، أشاعت من خلالها أن الثورة الجزائرية شيوعية، وحثت الشعب الجزائري على أن يتبرأ منها ومن القائمين عليها. واستغلت حدث زيارة وفد جزائري للصين الذي سبق وأن رفع من معنويات الجزائريين لشعورهم بأن الجزائر أصبحت لها مكانة هامة على الصعيد الدولي ولم تعد وحدها في

(1) - لقد قُدرت مصالح التصنت الفرنسية سنة 1954 أنه بمجموع 20.000 مذياع مُصّرّح به من طرف الجزائريين، قُدّر عدد المستمعين للحصص المذاعة، على أمواج صوت القاهرة 10.000 مستمع وارتفع العدد إلى 127000 مستمع عاما عام 1955. انظر: Charles Robert Ageron et autres, **un aspect de la guerre : la propagande radiophonique du FLN et des états Arabes**, éditions Armand Colin, Paris, p 246.

(2) - الأمين بشيشي، أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة...، مرجع سابق، ص 27.

(3) - أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة...، مرجع سابق، ص 278.

(4) - الصالح بن أحمد، مرجع سابق، ص 139.

(5) - محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996، ص 35.

(6) - مصطفى خياطي، معسكرات الرعب...، مرجع سابق، ص 251.

(7) - محمد الطاهر عزوي، مصدر سابق، ص 33.

مواجهة الاستعمار، لذا سارعت بوسائل دعايتها النفسية لزعزعة ثقة الشعب الجزائري في حكومته بإشاعة ما يلي: "أيها المسلمون إن حكومتكم - هكذا - خائنة، إنها تفاهمت مع الشيوعيين في الصين، تأتي بالأسلحة والطائرات من هناك فيجب أن تتحدوا مع الفرنسيين كتلة واحدة لمقاومة الشيوعية عدوة الإسلام... يجب أن نتكّث جميعا لمحاربة حكومتكم الخائنة..."⁽¹⁾.

5-5 - فرض الرقابة على البرامج التلفازية:

بعد تأسيس محطات الراديو، أولت سلطات الاحتلال أيضا اهتماما بالبريد التلفزيوني في الجزائر باعتباره رمز السلطة الاستعمارية في البلاد⁽²⁾. وكان بداية هذا الانجاز في 24 ديسمبر 1956 بتأسيس محطة للتلفزيون بالجزائر العاصمة⁽³⁾، وكانت مجرد صدى لمحطات التلفزة الفرنسية الموجودة ببائيس، ودخل التلفزيون الفرنسي حيز الخدمة في الجزائر لتحقيق متطلبات إدارة الاحتلال، نوجزها فيما يلي:

- الرغبة في الاستجابة للحاجيات الثقافية والفنية والترفيهية للمعمرين.
- تمديد نطاق السيطرة الاستيطانية وإخماد نضالات الشعب الجزائري تحت ستار إشباع حاجياته الثقافية، بتشويه هذه الثقافة أو استلابها منه نهائيا.
- إقناع الأقلية الأوروبية القاطنة في الجزائر بالسياسة الاستعمارية المنتهجة وخلق رأي يبرز هذه السياسة ويدعمها.
- مؤازرة التجار الفرنسيين في مد السوق الفرنسية للصناعة الإذاعية والتلفزيونية عن طريق توسيع نطاقها إلى الجزائر⁽⁴⁾.

ولبلوغ هذه الأهداف، عملت السياسة الاستعمارية على:

- توسيع شبكات الإرسال التلفزيوني لتغطية مناطق البلاد الأهلة بالسكان الأوروبيين، وقد بدأت هذه العملية سنة 1960.

- إجراء ضغط مزدوج على برامج التلفزيون، وقد تم ذلك على شكلين:

- الشكل المباشر، وكان بإلزام مسؤولي التلفزيون على صياغة برامج تكون ودية للاتجاه العام والخطة المحددة من قبل السلطات الاستعمارية، وقد تجسّد ذلك في إنشاء مصلحة خاصة للرقابة

(1) - المجاهد، عدد 38، 8 رمضان 1378 الموافق لـ 17 مارس 1959، ص 2.

(2) - المجاهد، عدد 52، 5 أكتوبر 1959، ص 11.

(3) - تحديدا بمحطة بث في تامنغوست 20 كلم شرقي الجزائر العاصمة، كانت قوة البث تقدر بـ 3 كيلواط، ثم انتقلت إلى 20 كيلواط في 1957، كانت المحطة تغطي الجزائر العاصمة وضواحيها فقط، بمعدل ساعة في الأسبوع باللغتين الفرنسية والعربية، وقد بلغ عدد المتفرجين الأوروبيين في نهاية عام 1957 قرابة 6000 متفرج. كانت كوسيلة للدعاية، كانت تضم 16 صحفيا ومن ضمنهم مصورين. لم تكن في البداية إلا عبارة عن رديف للتلفزة الفرنسية قبل أن تتمكن من إنتاج النشرة المصورة محليا. عبر الموجات المرسلّة من طرف يونيتد برس United press وفرانس فيديو France Video وتصبح بذلك الناطق باسم المعمرين الكبار وباسم الأقلية الأوروبية في الجزائر، وقد تم تدشين محطتي وهران وقسنطينة عام 1960. ولم يتمكن الجزائريون من مشاهدة البرامج التلفازية إلا في بداية عام 1962 أي بعد الاستقلال. عاشور شرقي، قاموس الثورة...، مرجع سابق، ص 112.

(4) - فرقة بحث، الإعلام أثناء الثورة، أشغال ملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة (دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998، ص 383-384.

تحت إشراف الحكومة الفرنسية من مهامها القيام بفرض دقيق لكل ما يعرض على شاشة التلفزيون حتى تدعم السياسة الاستعمارية وتبرر مواقفها.

- الشكل غير المباشر، بإقامة نظام يستهدف تقديم مكافآت هامة لكل إنتاج يحول أنظار المشاهدين الجزائريين عن مشاكلهم المرتبطة بالسياسة بوجه عام، كل ذلك في وقت بقيت فيه ممارسة العمل التلفزيوني محرمة على الجزائريين ليعهد أهمها إلى عناصر أجنبية ممثلة في 16 صحفيا و5 مصورين و45 إداريا و170 تقني، وكانت غالبية برامجها مستوحاة من برامج الوطن الأم تغطي عليها فقرات الحصص الغربية والإعلام المزيّف الذي كان يجتهد في تضليل الرأي العام الجزائري وخداع الرأي العام العالمي لتبرير وجوده اللاشعري والاستيطاني على الأراضي الجزائرية⁽¹⁾.

وأولى الحاكم العام غي مولي اهتماما بالغا بهذه الوسيلة الاعلامية وحث على استخدامها سياسيا كأداة اتصال جديدة مع الجماهير خدمة للوجود الفرنسي. وباستلام الجنرال ديغول مقاليد الحكم عرف كيف يستخدم هذا السلاح الاعلامي خدمة لقناعاته. وكان التلفزيون مراقب عن كثب من قبل السلطة السياسية، متنوع في برامجها بخصوص معالجة الحرب الجزائرية وتداعياتها في فرنسا، بالإضافة إلى الأخبار التلفزيونية بعد التحقيق من معدّيها ونصوصها، وهناك أيضًا برامج خاصة وحوارات منحت المشاهد معلومات "مرخصة" دائمًا عن الجزائر. كما استُحدث برنامج جديد "Cinq colonnes à la Une" في جانفي 1959 تطرق إلى العديد من الموضوعات عن الجزائر، سمحت للمشاهدين التعرف على موقف الجنرال ديغول حتى أكثر من أعضاء حكومته على سياسته في الجزائر ومنها مخطط شال العسكري إلى غاية نهاية مخطط وحلم "الجزائر الفرنسية"⁽²⁾.

وبخصوص نشرات الأنباء الفرنسية التي بثها التلفزيون الفرنسي عن جيش الاحتلال، فجّلها كانت مُصوّرة في الميدان وواقعية لكنها مؤطرة وتعزز في مجملها صورة السلطة الاستعمارية في الجزائر، والتركيز أكثر على صورة الجندي الفرنسي، فبعدما كان يؤدي واجب الخدمة العسكرية، تحول في المرحلة الثانية إلى دور مسيّس، ويحقق انتصارات عسكرية، فيما تركّز العدسة على معداته الحربية وقوته الضاربة في جميع مناطق البلاد باعتباره حامي فرنسا المُحاربة، إذ لم تعد نشرات الأخبار تصوّر سوى التحركات العسكرية وتدريبات الحرس الاقليمي والتعزيزات العسكرية خاصة على الحدود الجزائرية التونسية وكل عمليات تطهير في الأوراس وبلاد القبائل وكولومب بشار...⁽³⁾. بينما تجاهلت نشرات الأخبار عمدا إظهار الجزائري وهو يحمل السلاح، بينما تم التركيز خلال سنوات 1954-1962 على هزائمه وإظهار صُور اعتقال أعداد كبيرة من الفلاحة في الأوراس وفي بلاد القبائل وعلى كل الجبهات، واحتجاز الطائرة المغربية وتوقيف قادة جبهة التحرير الوطني⁽⁴⁾.

(1) - فرقة بحث، الإعلام أثناء الثورة...، مرجع سابق، ص 384.

(2) - للاستزادة أكثر حول هذا الموضوع انظر: الشريط الوثائقي من إعداد: سيبيستيان دونيز Sébastien Denis حول "الإعلام المرئي والمسموع في الحرب الجزائرية" Les médias audiovisuels dans la guerre d'Algérie في موقع : Ina.fr ، تاريخ التصفح 29 أكتوبر 2021، الساعة 08 سا 59 د.

(3) - عبد الرزاق هلال، مرجع سابق، ص ص 53-54.

(4) - نفسه، ص 49.

واللافت للانتباه أيضا أن نشرات الأنباء استغلت مجزرة مشتى قصبة بالقرب من ملوزة، وبثت صور مؤثرة تمارس مفعولها مباشرة على المتلقي ضحية الدعاية، وتم استغلال هذه الحادثة بعدما نسبت المجزرة لبعض قيادات جيش التحرير الوطني على عدة مستويات خلال خمسة أسابيع متتالية عرضت فيها صور المجازر⁽¹⁾. وإظهار جزائريين يسلمون أنفسهم جماعيا بعد هذه القضية وتخصيص شريط للجنرال بلونيس الذي يصرّح "أنا مستعد لمحاربة جبهة التحرير الوطني"، بعدها تتوالى نشرات الأنباء لتبث صور مجزرة جديدة: مناضلون من جبهة التحرير الوطني يُعدمون بأمر من بلونيس⁽²⁾. أما صورة الجماهير الجزائرية فقد أعطت للمُشاهد انطباعا لا يعكس معاناتها الحقيقية في ظل الحكم الاستعماري، إذ نقلت مشاهد التظاهر سلميا تأييدا لفرنسا، وتصور في مكان عملها وفي الشارع وهي تهتف بحياة المسؤولين الفرنسيين ومساندتها لفرنسا. أما صورة الجماهير الفرنسية في الجزائر فهي دوما تظهر من أجل الإبقاء على الجزائر فرنسية⁽³⁾.

5-6 - استغلال السينما لأهداف دعائية:

إنّ الحديث عن السينما الفرنسية ابان الاحتلال يقودنا حتما للحديث عنها كوسيلة إعلامية إيديولوجية فتّاحة، باعتبارها سندا للمشروع الاستعماري حيث تعاون القائمون على تسييرها مع إدارة الاحتلال في تصوير أوضاع يُفترض أن فرنسا هي المسؤولة عنها، وكانت في البداية موجّهة للجنود الفرنسيين لرفع معنوياتهم ولجعلهم يعتقدون أنهم يُنجزون "مهمة تمدينية مقدسة"⁽⁴⁾. وعن علاقة الجزائريين بالسينما في العهد الاستعماري، فإقبالهم عليها كان متاحا لعدد محدود منهم من فئة المثقفين والطبقة البورجوازية وميسوري الحال الموالين للاستعمار⁽⁵⁾، إلا أن إدارة الاحتلال لم تغفل عن استغلال هذه الوسيلة الدعائية لتثبيط عزائم المعتقلين في المحتشدات، بإجبارهم على مشاهدة حصص سينمائية تحرص على تنظيمها وبثها مصالح الدعاية الفرنسية النفسية، وفي حالة رفض الموقوفين مشاهدتها يتعرّضون لعقوبات منها الزجّ بهم في الزنانات لفترات طويلة⁽⁶⁾.

(1) - نشر راوول صالان البعض من هذه الصور في مذكراته "نهاية الامبراطورية" الجزائر الفرنسية 1 نوفمبر 1954-6 جوان 1958، الصادرة سنة 1972، كما نُشرت في شريط وثائقي على اليوتيوب موسوم بـ *témoignage de Mohamedi Said responsable de la Wilaya 3 et d'une vieille dame qui a assisté au massacre de M'elouza en 1957*. ina.fr بتاريخ 28 أكتوبر 2021، 15 سا 30 د.

(2) - عبد الرزاق هلال، مرجع سابق، ص 52.

(3) - نفسه، ص 48.

(4) - عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية ..، مرجع سابق، ص 202.

(5) - Abdelghani Megherbi, *Les Algériens au miroir du cinéma colonial –contribution à une sociologie de la décolonisation*, éditions S.N.E.D , 1982, p 32.

(6) - المجاهد، عدد 59، مصدر سابق، ص 11.

ويجمع العديد من الدارسين والباحثين في مجال السينما الكولونيالية في بلدان المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا أن الغرض الأساسي منها هي تشويه صورة الأهالي (Les indigènes) من خلال تقديم صورة نمطية، عمدت الهيئات القائمة على تسييرها بتوجيه من السلطة الحاكمة على تشكيلها وفقا لمنهجية مدروسة تتميز بالسخرية والاستهزاء والاحتقار على أساس النظرة الدونية القائمة على منطق القوة للغالب⁽¹⁾. وفي نفس السياق ذكر شيخ المؤرخين بأن "الأفلام الفرنسية حاولت تمرير الفكرة الاستعمارية وترسيخها بأن الجزائر إقليما فرنسيا، وأن الجزائري متوحش ويجب تخليصه مما هو فيه من رذائل، وإنتاج الأفلام الفرنسية مليئة بالدعاية العنصرية ضد العرب"⁽²⁾.

والجدير بالذكر كانت الأفلام السينمائية الكولونيالية المنتجة من قبل العديد من شركات الأفلام الموجودة في فرنسا والجزائر تحت إشراف مصلحة البث السينمائي Le Service de diffusion cinématographique، في خدمة إدارة الاحتلال⁽³⁾، تمجيدا لإنجازات المستعمر التي كانت لصالح الأوروبيين، وتكريسا لحضارة الظلم والاستبداد والاستعباد، القائمة أساسا على منطق السيادة للأقوى، وكان هدفها إظهار دور وفوائد التواجد الفرنسي بالجزائر في المجالات الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، الصناعية... الخ مثلما تؤكد بعض عناوينها "الجزائر أرض فرنسية" (L' Algérie , terre française)، "الوحدة الفرنسية" (unité française)، "ستكون المهمة جميلة" (la mission sera belle)⁽⁴⁾.

فرضت سلطات الاحتلال رقابة صارمة على الانتاج السينمائي منذ عام 1909، إذ كان وزير الداخلية آنذاك⁽⁵⁾ قلقا بشأن قوة تأثير الصورة على الجماهير، لذا منع أي مشهد من شأنه إثارة المظاهرات أو الإخلال بالنظام العام والهدوء. ولجعل هذا الإجراء أكثر فعالية، تم إنشاء لجنة رقابة لضمان حظر الأفلام المتعلقة بالحرب أو التي تحتوي على محتوى سياسي وهذا ما جعل عمل المخرجين السينمائيين صعبا للغاية. وعرفت هذه اللجنة تطورا في نشاطها الرقابي

(1) - علال عماري - عيسى رأس الماء، "الخطاب السينمائي الكولونيالي في الجزائر بين الواقع والإيديولوجيا"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 24، سبتمبر 2016، ص 86.

(2) - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي - مرحلة الثورة 1954-1962، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2007، ص 394.

(3) - Abderrezzak Hellal, **image d'une révolution –la révolution algérienne dans le cinéma et dans les textes français durant la période du conflit**, OPU, Alger, 1988, p 30.

(4) - Abdelghani Megherbi, **op. cit**, pp 47- 48 .

(5) - أريستيد برياند Aristide Briand من مواليد 28 مارس 1862 بنانت . محامي ورجل سياسي . تقلد عدة مناصب سياسية (رئيس المجلس الفرنسي 11 مرة) ووزير داخلية (26 مرة) خلال الجمهورية الثالثة. لعب دورا هاما في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى. وهو صاحب مبادرة والمقر لقانون فصل الكنائس عن الدولة الذي تم اعتماده عام 1950 لتقنين العلمانية في فرنسا. في عام 1926 تحصل على جائزة نوبل للسلام مع غوستاف ستريسمان، لعمله كوزير للخارجية لصالح المصالحة بين فرنسا وألمانيا. تولى عن مهامه الحكومية قبل شهرين فقط من وفاته في 7 مارس 1932 . للمزيد من التفاصيل انظر: Arstide –Briand, consulté le 10

[http:// fr.wikipedia.org/](http://fr.wikipedia.org/) octobre 2021, 15 H 35mn

خلال سنوات 1954-1962، وقامت بدور خطير في التعتيم والتضليل الاعلامي⁽¹⁾ حتى لا تُكتشف التجاوزات المرتكبة في حق الجزائريين⁽²⁾.

وانتقادا لأدوارها، قدّم أحد النقاد الفرنسيين التقييم الآتي للسينما الاستعمارية: "إن هذه السينما الفقيرة نوعا ما، والمضطربة أحيانا والمجرّدة من بُعد النظر في الغالب ... تفضّل الإغراب والتسلي، وتمجّد العدوان الاستعماري والجريمة بكل بساطة..."⁽³⁾. أما أحد المفكرين الفلسطينيين فقدم وصفا حقيقيا لواقع السينما الفرنسية في بلدان المغرب العربي عامة والجزائر خاصة في ظل الحكم الاستعماري، مبينا حرص المشرفين عليها على أن تظهر شاشتها المُضطهد في هذه البلدان "بمظهر ضعيف مشوّه داخل حقله الوطني أو خارجه. أما الأفلام فصوّرت حقيقة هذه الشعوب المأسورة في الامبراطورية"⁽⁴⁾.

ولا يفوتنا أن نذكّر أن مناضلي الاعلام الثوري خاضوا منذ اندلاع الكفاح المسلّح إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية معركة إعلامية ودعائية، لا تقل خطورة عن المعارك المسلّحة، في مجال التصدي لمناورات المستعمر وإحباط مخططاته في المجال الاعلامي. وحملت وسائل الإعلام الفرنسية من صحافة مكتوبة وإذاعة وتلفزيون ووكالة الأنباء... الخ مسؤولية إخفاء ما كان يجري في الجزائر من تجاوزات على الرأي العام الفرنسي بصفة خاصة والرأي العام الدولي بصفة عامة، وتماديها في تشويه كفاح الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني، من خلال ما كانت تكتبه وتذيعه أو تبثه باستمرار عن الحرب الدائرة رحاها في الجزائر.

(1) - كانت السينما الكولونيالية مُلحقة بمصلحة الحرب النفسية والاستعلامات بموجب قرار مؤرخ في 13 أفريل 1956، وزوّد قسم الجزائر العاصمة بعناد وعاملين قادمين مباشرة من المصلحة السينماتوغرافية للجيش الموجودة سابقا بالهند الصينية وبالأخص بألمانيا، وتم وضع فريق مكوّن من مراسلين المصوّرين والسينمائيين أين يُطلب حضورهم، إضافة إلى عمال التركيب، مزج الصوت والصيانة. وضمت المصلحة ما بين ثلاثين إلى سبعين شخصا عند اشتداد الحرب. انظر: سيبيتيان دوني، السينما وحرب الجزائر دعاية على الشاشة من أصول النزاع المسلّح إلى إعلان الاستقلال (1945-1962)، ترجمة يوسف بلعوج، هاجر قويدري، دارسيديا، الجزائر-العالم العربي، 2013، ص ص 137-138.

(2) - Rachid Boudjedra, *Naissance du cinéma algérien*, éditeur François Maspero, Paris, 1971, p 22.

(3) - Pierre Boulanger- Guy Hennebelle, *Le Cinéma colonial, de "l'Atlantide" à "Lawrence d'Arabie"*, éditions Seghers, Paris, 1975, p 79..

(4) - سعيد ادوارد، تأملات حول المنفى، ترجمة ثائر ديب، ج 1، ط 2، دار الآداب، بيروت، 2007، ص 176.

الباب الرابع

المجهود الحربي لقيادة الثورة الجزائرية

الفصل الأول

1- إعادة الهيكلة العسكرية للثورة بعد 20 أوت 1956

1-1 - التقسيم الإقليمي الحربي للقطر الجزائري

2-1 - تشكيل جيش نظامي بالداخل وعلى الحدود

1-2-1 - إعادة تنظيم القوات البرية

2-2-1 - توحيد جيش الحدود تحت سلطة هيئة الأركان العامة

3-2-1 - فتح الجبهة الجنوبية المالية النيجرية

من باب الإنصاف لجهود الرعيل الأول من المجاهدين والكثير منهم قضى نحبه، أن نبرز المجهود الحربي الذي بذلوه طيلة الكفاح المسلّح لمواجهة عدوانية سلطات الاحتلال وسياساتها القمعية للقضاء على الثورة. ومما لاشك فيه انفردت قيادة الثورة الجزائرية عن باقي قيادات ثورات العالم خلال مجابهتها لأعتى قوة استعمارية متفوقة عددا وعدة، بحنكها السياسية وتخطيطها العسكري، حيث فرضت طبيعة الاستعمار تبني استراتيجية شاملة في مجالات عديدة ذات صلة وطيدة بالكفاح المسلّح. وبفضل التفاف الشعب الجزائري بمختلف شرائحه حول قيادته السياسية والعسكرية، ومؤازرة حكومات وشعوب العالم للثورة الجزائرية، استحدثت تغييرات جوهرية في أسلوب مواجهة جيش الاحتلال والتصدي لترسانته الحربية ومخططاته الجهنمية خاصة بعد انعقاد مؤتمر الصومام.

أحدث مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 نقلة نوعية في المسار التنظيمي للثورة على المستويات السياسية والإدارية، أما على الصعيد العسكري فوضعت استراتيجية مُحكمة للكفاح المسلّح لتحقيق الهدف السياسي للثورة التحريرية، ألا وهو الاستقلال الوطني. ولبلوغ هذا الهدف، أُدخلت عدة تغييرات تنظيمية، لتمكين القيادات العسكرية وعناصرها المُقاتلة من مواجهة قوات الاحتلال وإفشال مخططاتها العسكرية، ويمكن إجمال هذه القرارات ودخولها حيّز التنفيذ فيما يلي.

1-1- التقسيم الإقليمي الحربي للقطر الجزائري:

بعدما كان القطر الجزائري مُقسّما إلى خمسة مناطق إدارية وعسكرية ما عدا المنطقة السادسة التي بقيت مجرد مشروع طبقا لقرارات لجنة الستة⁽¹⁾ تقرر في مؤتمر الصومام إعادة التسمية للمناطق الجغرافية التي كانت قائمة وتحديد الحدود الفاصلة بينها واستبدالها بتسمية "ولايات"⁽²⁾ وتقرر إنشاء ست ولايات⁽³⁾ وتحديد مدنها⁽⁴⁾، انطلاقا من المعطيات الجغرافية والبشرية. ويتعيّن على كل ولاية إقامة مراكز حضرية وريفية لتوفير الحاجيات البشرية والمادية، تساعد مقاتلي جيش التحرير الوطني على التراجع بعد المواجهات نحو النواحي الآمنة⁽⁵⁾.

(1) - مقتطف من شهادة محمد بوضياف في: محمد عباس، ثوار عظماء ... ، مصدر سابق، ص 26.

(2) - وثائق مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) محضر الجلسات ومقتطفات من الوثيقة الأساسية، منشورات وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص 16.

(3) - هي ولاية الأوراس، ولاية الشمال القسنطيني، ولاية القبائل، ولاية الجزائر العاصمة وضواحيها، ولاية وهران، ولاية الجنوب، وهذه الأخيرة تم استحداثها خلال المؤتمر المذكور. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، الجزء 1، الدار العثمانية، 2013، ص ص 416-418.

(4) - نشرت جريدة المقاومة في عددها 18 المؤرخ في 1 جويلية 1957، بصفتها السادسة والسابعة، خريطة تقسيم القطر الجزائري إلى ست ولايات، مع ضبط أسماء مدنها التي أُشير إليها بالأرقام في الخريطة، والبالغ عددها 68 مدينة.

(5) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية.... مرجع سابق، ص 174.

وأوضح المجاهد الراحل جمال قنّان ⁽¹⁾ المُبتغى من هذا التقسيم الجديد في ما يلي: "... فإذا كانت خريطة مسرح العمليات التي قسّمت البلاد إلى خمس مناطق لم تتغير وإن تغيّرت التسمية فقط من منطقة لتصبح ولاية، حيث تمّت المحافظة عليها إقليميا كما كانت، ولكنها أدخلت تعديلات في التوزيع الإقليمي داخل كل ولاية لترسيخ مبدأ احتلال الأرض بتواجد ميداني ثابت لوحدات جيش التحرير الوطني عليها. كما أُضيفت لخريطة العمليات ولاية جديدة وهي الولاية السادسة التي تغطي نواحي جنوب الهضاب العليا الوسطى والشرقية، وكذلك أقاليم الصحراء الوسطى والجنوبية الشرقية ... وهذا القرار إلى جانب كونه يستجيب لمتطلبات المعركة الدائرة مع العدو، يمثل رفضا قاطعا لنوايا الطرف الفرنسي التي بدأت تطفو إلى السطح باكتشاف البترول والبدء في استغلاله، والهادفة إلى فصل جنوب البلاد عن شماله. فالتعديلات التي أُدخلت على مسرح العمليات للمنطقة التي أصبحت تسمى بالولاية هي كالاتي، كل ولاية تضم عدة مناطق والمنطقة عدة نواحي والنواحي عدة أقسام. تعدد المناطق في الولاية وكذلك النواحي والأقسام أملاها اعتباران اثنان وهما: حجم المساحة الإقليمية للولاية وكثافتها السكانية... ويوازي هذا التقسيم الجغرافي الجديد تقسيما مماثلا على مستوى مراكز القيادة، فعلى رأس كل ولاية قائد الولاية برتبة صاغ ثاني (عقيد) يساعده ثلاثة نواب برتبة صاغ أول (رائد) أولهم مكلف بالشؤون العسكرية والثاني بالشؤون السياسية والثالث بالأخبار والاتصال..." ⁽²⁾.

وزيادة على الاعتبارين المذكورين أعلاه، فإن اعتماد التقسيم الجغرافي الجديد للتراب الوطني، اقتضته ظروف الحرب التي كانت تفرض إعادة الهيكلة والتنظيم لمسرح النشاط

(1) - جمال قنّان من مواليد بلدة قنزات (ولاية سطيف) عام 1936. زاول دراسته العربية والفرنسية في هذه البلدة ثم في عين تاغروط (ولاية برج بوعريّج) حيث تابع دراسته إلى نهاية المرحلة الابتدائية. التحق عام 1950 بمدرسة الحراش إلى غاية سنة 1952، انتقل بعدها إلى معهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة، حيث حصل على الشهادة الأهلية في دورة جوان 1955. في نفس العام انقطع عن الدراسة والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني بتونس وبالولاية الأولى (منطقة تبسة) ثم بالولاية الثالثة، ضمن كتبية المغاوير. وفي عام 1958 أوفد في بعثة تكوينية إلى المشرق العربي وحصل على شهادة الليسانس في التاريخ بجامعة القاهرة (1963). بعد الاستقلال أسندت إليه عدة مهام إدارية وسياسية في ديوان رئيس الحكومة ثم في ديوان رئيس الجمهورية أحمد بن بلة، وفي نفس السنة التحق بجامعة السوربون (باريس) لتحضير شهادة الدكتوراه التي تحصل عليها في ماي 1970. وفي أكتوبر من نفس السنة التحق بهيئة التدريس بقسم التاريخ بجامعة الجزائر. وعين في جويلية 1971 رئيسا لقسم التاريخ بنفس الجامعة، وقد صادف ذلك التعريب الكلي لكل من قسم التاريخ والفلسفة. وفي عام 1979 عين مديرا لمعهد العلوم الاجتماعية، أشرف خلالها على التعريب الكلي لهذه الأقسام الذي تقرر في سنة 1980. ساهم في النشاط العلمي والثقافي لمؤسسات وطنية منها المتحف الوطني للمجاهد، المجلس الاستشاري للمركز الوطني للدراسات التاريخية والمجلس الوطني للغة العربية. وإلى جانب مساهمته العلمية في عدة ملتقيات وندوات وطنية ودولية، ألف العديد من الكتب ودراسات نشرت في دوريات متخصصة. وافته المنية في أوت 2021. للمزيد من التفاصيل انظر، بوعزة بوضرساية، موسوعة رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص ص 14-46، وكذلك : جمال قنّان، في الوعي التاريخي حالة الجزائر، سلسلة منشورات الجيب من إصدار المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2010، ص ص 23-35.

(2) - جمال قنّان، لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني، "أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني..."، مرجع سابق، ص ص 66-68.

الثوري لجيش التحرير الوطني ضمانا لاستمراريته، وبغية التحكم الجيد في "كل التحركات، وتوفير نوع من التعاون والتنسيق بين مختلف أنحاء القطر الشاسع، إلى جانب فك العُزلة عن المناطق، والمساهمة في وضع حد للاختلافات بين قادة المناطق الذي ميّز المرحلة الأولى من الثورة مثلما أوضحه أحد عقداً جيش التحرير الوطني في شهادته: "....مؤتمر الصومام كان مطلباً ملحاً، بعد نجاح ثورة فاتح نوفمبر في مرحلة انطلاقها الأولى، لقد كانت المناطق تعمل في شبه عزلة عن بعضها البعض، وكان ضعف التنسيق في الداخل ومع الخارج يُشكل تهديداً خطيراً ونقطة ضعف يمكن للعدو أن ينفذ منها إلى قلب الثورة. وكُنّا بمنطقة جرجرة نعيش هذه الوضعية بقلق متزايد، رغم الانتصارات التي كُنّا نحرز عليها من حين لآخر. وكان أشد ما يقلقنا انعدام نظام موحد للجيش، وأشد ما يزعجنا احتمال استشهاد أحد قادة المنطقة وإمكانية وقوع شرخ عند استخلافه.... وبعد مؤتمر الصومام انقشع القلق والتوتر، ورجع الاطمئنان للنفوس..."⁽¹⁾.

ساهم التقسيم الإقليمي الجديد للوطن في إعطاء الثورة بعداً شعبياً، بفضل استقطاب شرائح مختلفة من أبناء الشعب الجزائري وتعبئتها وتنظيمها وتأطيرها، خاصة بعد اتخاذ قرار إنشاء مجالس شعبية⁽²⁾ وتنصيبها في جميع نواحي القطر الجزائري، يديرها أعضاء مُنتخبون يتلقون توجيهات من السلطة المركزية لجهة التحرير الوطني، ومهامهم عديدة ومتنوعة⁽³⁾. وإلى جانب تنظيم القاعدة الشعبية عبر المجالس الشعبية، تم تنظيم مختلف شرائح الشعب عبر التنظيمات الجماهيرية المختلفة، وبفضل هذا التأطير قدّمت كل أشكال الدعم والمساندة بمختلف مصالحها الصحية والاجتماعية وفي مجال الدعاية والإعلام الخ، فكانت بمثابة خزّان يمدّ الثورة بالرجال والمال، ويقوم بالدعاية لها داخليا وخارجيا تصديا للدعاية الاستعمارية المغرضة⁽⁴⁾.

1-2- تشكيل جيش نظامي بالداخل وعلى الحدود:

شكّل انعقاد مؤتمر الصومام نقلة نوعية في مسار الكفاح التحريري نظرا للدور الذي أسند للجيش التحرير الوطني الذي أصبح جيشاً حقيقياً له شخصيته وقيادته الموحدة. وتكمن أهميته أيضاً، في إصدار قرارات في غاية الأهمية تتعلق بتطوير وتنظيم الكفاح المسلح، بعد استكمال إعادة

(1) - انظر شهادة العقيد محمدي السعيد حول جوانب مجهولة من مؤتمر الصومام في: محمد عباس: ثوار ... عظماء. مرجع سابق، ص 382.

(2) - تتشكل هذه المجالس عن طريق الانتخابات من طرف سكان القرى، والأحياء، والدواوير والمشاتي، وتتكون من 5 أعضاء، كل منهم مسؤول عن قطاع معين. الأول: مسؤول المجلس، الثاني: مسؤول المالية، الثالث: مسؤول الدعاية والأخبار، الرابع: مسؤول الأمن، الخامس: مسؤول التموين، يساعدهم مسؤول المشاتي والدواوير. للمزيد من التفاصيل حول مهام هذه المجالس ودور مسؤوليها، انظر: المنشور رقم 3 الصادر في جريدة المقاومة بتاريخ 15 ديسمبر 1956، العدد 18، مصدر سابق، ص 5.

(3) - علي كافي، مصدر سابق، ص 94-95. وكذلك: الرائد عمار ملاح، محطات حاسمة، مرجع سابق، ص 180-183.

(4) - المتمثلة في دور الحركة الفلاحية، الحركة العمالية، حركة الشباب، المثقفون وأصحاب المهن، التجار والصناع الحرفيون، الحركة النسائية. للمزيد من التفاصيل عن دور هذه التنظيمات وعلاقتها بجهة التحرير الوطني انظر: وثائق مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، ...، مصدر سابق، ص 55-64.

تنظيم قواته بمختلف تشكيلاتها، وانتشار وحداته عبر مختلف مناطق البلاد بما فيها الحدود الشرقية والغربية⁽¹⁾ نوضحها فيما يلي:

1-2-1 -إعادة تنظيم القوات البرية:

كانت القُوات البرية المُكوّن الأساسي لجيش التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة التحريرية، تمكّنت من خلالها قيادة الثورة في المرحلة الأولى من الكفاح المسلح (1954-1955) من تحقيق هدف استراتيجي أساسي يُعد في غاية الأهمية، يتمثل في الانتشار والتموقع في مختلف مناطق الوطن. وخلال المرحلة الثانية للثورة من 1956 إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية توجّه تفكير قادة الثورة لإعادة تنظيمها استجابة لمتطلبات المعركة المُحتدمة مع جيش الاحتلال.

وتجسيدا لهذه الاستراتيجية أصبحت هذه القوات أكثر تنظيما بعد تحوّلها من جيش المتطوعين والمناضلين إلى جيش شبه نظامي مهامه محددة بإحكام في مختلف المستويات القيادية. والجزير بالذكر لم تستغن قيادة الثورة عن فرق قتالية سبق تشكيلها في بدايات الثورة مثل فرق الصاعقة بقصبة الجزائر العاصمة، إلا أنه بعد إلقاء القبض على عناصرها تم تعويضها بفرق المغاوير بالمنطقة الرابعة أشهرها فرقة مغاوير علي خوجة⁽²⁾.

وحفاظا على القواعد الانضباطية في صفوف مقاتلي جيش التحرير الوطني، أقرّ المؤتمر عدة ترتيبات تنظيمية مثل توحيد الزي والشارات العسكرية، مع ضمان رواتب شهرية لأفراد جيش التحرير الوطني حسب رُتبهم العسكرية⁽³⁾، وتخصيص منح لعائلات الأسرى والشهداء⁽⁴⁾، وفي حالة استشهاد مجاهد تُدفع منحة مالية لعائلته في انتظار تخصيص منحة دائمة تحددها الحكومة

(1) - المجاهد، عدد 3، د. ت، ص 3، وأيضا: جمال قنان، دراسة في المقاومة والاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1998، ص 144.

(2) - فرقة مغاوير علي خوجة Commando Ali Khodja، هي مجموعة قتالية قطاعية تابعة للولاية الرابعة شكّلها علي خوجة، شنت عدة عمليات عسكرية ونصّبت الكمائن وخاضت الاشتباكات مع جيش الاحتلال وخزنت المنشآت. وعلي خوجة من مواليد 21 جانفي 1933 بحي بلكور (محمد بلوزداد حاليا) بالجزائر العاصمة، ابن أحمد خوجة وخداج بن جعفر، تتلمذ بالمدرسة الابتدائية الفرنسية بعد انتقال عائلته إلى حي بن عكنون، لكنه طُرد منها في سن الرابعة عشر. بعد وفاة والده عام 1942 تكفّل به شقيقه الأكبر حميدو. دخل المدرسة المهنية المتخصصة في استعمال مثقاب الحديد والحطب. استدعي لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية بئكني بودواو وبوزريعة. في سنة 1955 استدعي من جديد للخدمة العسكرية في كئنة champ de manœuvre (ساحة المناورات) بساحة أول ماي (حاليا). وهناك خُطّط للفرار والاتحاق بمعاقل الثورة، فوطّد اتصالاته ببعض مسؤولي المنطقة الرابعة (الولاية الرابعة)، وبعد عدة شهور نفذ مخطط هروبه في ليلة 17 أكتوبر عام 1955 رفقة زميله من الكئنة العسكرية واتجه إلى القصبة بمساعدة مناضلين آخرين، ومعهم الأسلحة والذخيرة، ورغم حالة استنفار القصى للبحث عنهما وتكثيف دوريات التفتيش لكنهما تمكّنا من الإفلات والاتحاق بالولاية الرابعة في إحدى النواحي بجبال تابلاط- باليسترو. كلفه القائد عمر أوعمران بقيادة فصيلة من مجاهدي جيش التحرير الوطني بالناحية الأولى من المنطقة الرابعة، وهناك شكّل أول فرقة كومندوس ضمّت حوالي 150 مقاتل من أحسن عناصر جيش التحرير الوطني الموجودة في الكتائب، خاضت هذه الفرقة العديد من الاشتباكات والمعارك. عيّن بعد مؤتمر الصومام قائدا للمنطقة الأولى من الولاية الرابعة برتبة نقيب. استشهد في 17 أكتوبر 1956 قرب ضيعة أسرة بني ونيس في برج الكيفان على بعد 18 كلم من العاصمة رفقة 9 مجاهدين. ولقد تأثر العقيد محمد بوقرة لفقدانه، وبعد استشهاده أطلق على فرقة الكومندوس الذي شكّلها اسم كومندوس علي خوجة أو "مغاوير علي خوجة" من أقواله "هاتوا الرجال مصادر السلاح موجودة". وبعد استشهاد في حوش بن مرابط على مقربة من برج الكيفان في 11 أكتوبر 1956 مع 17 من رفاقه، قادها الرائد عز الدين ابتداء من 1957، تتكون من متطوعين جُندوا من أفضل وحدات الولاية. تتألف من 110 جندي كانوا ينفذون مهام في غاية الخطورة بالوقوف أمام وحدات الجيش الفرنسي في وضغ النهار في كل من بوزقرة، تابلاط والأخضرية. للمزيد من التفاصيل انظر: آيت إيدر حسين، كومندو علي خوجة الولاية الرابعة - الناحية الأولى ذكريات مجاهد، منشورات الجزائر للكتب، 2011، ص ص 62-65. وأيضا: حمود شايد، مصدر سابق، ص ص 217-218.

(3) - علي كافي، مصدر سابق، ص 105.

(4) - وثائق مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)،...، مصدر سابق، ص ص 16، 18-19.

الجزائرية⁽¹⁾، زيادة على استحداث أوسمة للشهداء تقديرا لتضحياتهم⁽²⁾. ولقد أقرّ المؤتمر، ترتيبات تنظيمية عسكرية هامة تتعلق بإنشاء المحاكم الثورية على مستوى الأقسام والمناطق للنظر في القضايا والأخطاء المرتكبة خصوصا من قبل مناضلي وجنود جبهة وجيش التحرير الوطنيين في حالة ارتكابهم المخالفات والجنح، وتحديد العقوبات المترتبة عن الأحكام النهائية⁽³⁾.

وبالرغم من بقاء جيش التحرير الوطني في جوهره جيشا ثوريا يستمد قوته من الانخراط الطوعي والتلقائي لشريحة كبيرة من الشباب خصوصا من الأوساط الشعبية الريفية والحضرية، وجلّ مقاتليه فلاحون حملوا عبء الثورة قبل عُملها⁽⁴⁾، إلا أنه تعزّزت صفوفه بانضمام الجنود والضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي في الداخل والخارج، ويُضاف إليهم عدد معتبر من الجنود الأجانب الذين فروا بأسلحتهم وكانوا خير معين للثورة بفضل كفاءتهم وخبرتهم العسكرية في تكوين وتأطير قوات جيش التحرير الوطني بمدارس ومعسكرات التدريب الحدودية⁽⁵⁾.

وزيادة على التحاق المُجندين الجُدد المُخرجين من مدارس ومراكز التكوين العسكرية التي أُقيمت على الحدود الشرقية والغربية للوطن، تم تدعيمهم لاحقا بدُفعات الطلبة المتكونين في مدارس عسكرية بالبلدان الصديقة للثورة في مقدمتها مصر، العراق، الأردن وسوريا⁽⁶⁾، حيث اقتضت ظروف الحرب ضرورة تحسين المهارات القتالية لعناصر جيش التحرير الوطني خارج حدود البلاد بعيدا عن ساحة القتال وفي سرية تامة بالبلدان العربية والأجنبية⁽⁷⁾.

ساعدت العوامل المذكورة في التطور العددي لقوات جيش التحرير الوطني البرية، فبعدما كان تعداده لا يتجاوز عند اندلاع الثورة بين 350 و 400 مجاهد وبأقصى تقدير 3000 مقاتل⁽⁸⁾ مجهّزين بحوالي 400 إلى 500 قطعة سلاح⁽⁹⁾، أصبح تعداده في نهاية 1955 يناهز 6000

(1) - الصادق مزهود، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، ط2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2012، ص 312.

(2) - بعد استشهاد القائدان عميروش وسي حواس قرّرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تخليد وتكريم شهداءها بمنحهما أرفع النياشين "هلال الجهاد" و"وسام المقاومة". انظر: جريدة المجاهد، عدد 40، 02 أفريل 1959، ص 5.

(3) - وثائق مؤتمر الصومام (20 أوت 1956)، مصدر سابق، ص 24، وكذلك: علي كافي، مصدر سابق، ص 116.

(4) - مالك بن نبي، القضايا الكبرى، ترجمة عمر مسقاوي، ط 1، دار الفكر دمشق، سوريا، 2000، ص 122.

(5) - انظر نماذج من هذه التدريبات وأهم اختصاصاته في: محمد مصطفى طالب، من أيام حرب التحرير 1954-1962 المديرية العامة للتدريب الغربية، منشورات ابن خلدون، تلمسان، 2003، ص ص 37-98.

(6) - شهادة اللواء المتقاعد محمد علاق حول "النشاط الثوري للطلبة الجزائريين" في: مجلة أول نوفمبر، عدد 176، ديسمبر 2011، الموافق لمحرّم 1433 هـ، ص 44.

(7) - مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر.....، مرجع سابق، ص ص 234-235.

(8) - من أهم الكتابات الوطنية والفرنسية التي أوردت عدد جيش التحرير الوطني دون 500 مجاهد نذكر: محمد العربي الزبيري،

الثورة الجزائرية في عامها الأول....، مرجع سابق، ص 124 وأيضاً: Philippe Tripiet, autopsie d'une guerre..., op. cit, p73.

(9) - شهادة دحو ولد قابلية رئيس جمعية مجاهدي وزارة التسليح والاتصالات العامة (MALG) حول "التسليح والاتصالات العامة إبان الثورة"، في ندوة تاريخية من تنظيم كلية العلوم الانسانية والاجتماعية وبالتنسيق مع متحف المجاهد، نُشرت في النشرة الثقافية الصادرة عن كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 1، ديسمبر 2005، ص 11.

مقاتل⁽¹⁾، وارتفع إلى ما يقارب 10.000 في أوت 1956⁽²⁾ مما ساعد في تصاعد منحنى العمليات العسكرية عبر كامل مناطق الوطن، وتزايد تعداد جيش التحرير الوطني ليقدّر سنة بعد انعقاد مؤتمر الصومام بنحو 50.000 مجاهد وفدائي، موزعين على الشكل الآتي: قاعدة سوق أهراس (القاعدة الشرقية) 4000 مجاهد، الولاية الأولى: 10.000 مجاهد، الولاية الثانية: 6000 مجاهد، الولاية الثالثة 12.000 مجاهد، الولاية الرابعة: 4000 مجاهد، الولاية الخامسة: 6000، الولاية السادسة 2000، أما المسبّلون فتراوح عددهم بين 40.000 و 50.000، أي أن مجموع مقاتلي جيش التحرير الوطني ناهز 100.000 مقاتل، ليسوا جميعا مسلّحين. حوالي 35.000 إلى 40.000 بحوزتهم أسلحة حربية، والباقي مسلّحين بالبنادق والمسدسات أو بدون أسلحة⁽³⁾.

واستنادا إلى مصادر الأرشيف الحربي الفرنسي أفادت إحدى الأبحاث الأكاديمية بأن تعداد جيش التحرير الوطني عرف تزايدا ملحوظا إذ بلغ تعداداه في 15 ديسمبر 1956 حوالي 18500 مجاهد نظامي ليرتفع في 15 أوت 1957 إلى 19930 مجاهد، وفي 15 جانفي 1958 إلى 22126 مجاهد نظامي دون حساب بقية تعداد المسبّلين والفدائيين⁽⁴⁾. وفي مطلع عام 1960 قدّم كريم بلقاسم حصيلة تعداد جيش التحرير الوطني التي قاربت 70.000 جندي بمختلف رتبهم وتشكيلاتهم العسكرية موزّعين بين 17035 جندي و 20920 مسبّل. أما عدد جيش الحدود بالجهة الشرقية فكان يقدر بـ 14000 جندي، وعلى الحدود الغربية 2500 جندي⁽⁵⁾. ثم أخذ تعداد جيش التحرير الوطني في تصاعد بداية ربيع 1961 في الداخل ما بين 21.000 إلى 22000 مقاتل "نظاميين" و"مساعدين" وبحلول جويلية 1962 قدّر عناصر جيش التحرير الوطني بـ 10.000 بالشرق و 6.000 بالغرب و 15.000 بالداخل أي بمجموع 31.000 رجل، بينما بلغ تعداد جيش الحدود لوحده فقط إلى 35.000 رجل موزّعين على 23 فيلق بالحدود الشرقية و 12 فيلق على الحدود الغربية خلال هذه الفترة نفسها⁽⁶⁾. وورد في إحدى المذكرات بأن تعداد جيش التحرير الوطني بلغ على الحدود الجزائرية التونسية 16000 رجل منظمين في 23 فيلقا و 5 كتائب ثقيلة تدعّمت في 1961 بفرق مزوّدة بمدافع من عيار 87 مم ذات مدى

(1) - Gilbert Meynier, **op. cit**, p 290.

(2) - للمزيد من التفاصيل حول تعداد جيش التحرير الوطني خلال هذه الفترة انظر: محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 450، وأيضا: محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 124 وكذلك: Hartmut Elsenhans, **op.cit**, p 435.

(3) - Document inédit , Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956) », in NAQD, N° 12' printemps/été, 1999, pp 198- 199.

(4) - غربي الغالي، مرجع سابق، ص 394.

(5) - و.م. ث. ج، دورة 17 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، تقرير كريم بلقاسم، علبة مصورة رقم C 004.

(6) - محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 459.

بعيد ومدافع هاون من عيار 120 مم، بينما لم يتجاوز تعداد جيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية 8000 مقاتل⁽¹⁾.

ورغم التطور الملحوظ في تعداد جيش التحرير الوطني "الذي لم يكن مجرد تجمعات لأفراد عسكريين يجتمعون ويفترقون وفق مزاجهم حسب تعبير أحد المجاهدين، بل كانوا خاضعين لتنظيم محكم بهيكله التسلسلية على جميع المستويات"⁽²⁾، إلا أنه لم يخل من عدة ومشاكل، أصعبها على الإطلاق خلال الفترة الممتدة ما بين 1956 و1959 نذكر:

- استشهاد كثير من قادة الولايات، إلى غاية تعويضهم بقيادة جدد⁽³⁾.
- تدهور الحالة المعنوية لعناصر جيش التحرير الوطني، بسبب الصراعات الجهوية والقبلية والعشائرية خاصة في بعض مناطق الولاية الأولى، بعد بروز مطامح بعض المسؤولين عليها⁽⁴⁾.
- صعوبة تمرير الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني بالداخل، نظرا للحواجز الحدودية ووسائل أخرى للعزل، تسببت في عدم خوض معارك حقيقية مع الجيش الفرنسي.
- توظيف سلطات الاحتلال كافة إمكانياتها، لإدخال جبهة وجيش التحرير الوطنيين في صراعات مُسلحة مريعة مع حركات مناوئة التي استنزفت الكثير من جهد عناصرها كما سبق توضيحه.

1-2-2- توحيد جيش الحدود تحت سلطة هيئة الأركان العامة:

نظرا للصعوبات الناجمة عن مخططات التطويق للحدود الجزائرية الشرقية والغربية بالسدود الشائكة والمكهربة والتي وقفت عائقا أمام وصول الإمدادات العسكرية إلى الداخل، زيادة على صعوبات التنسيق بين قيادات الثورة في الداخل والخارج، بدأ التفكير الجدي في تأسيس جيش الحدود كقوة مستقرة في الخارج، بتشكيل أولى وحداته عند الحدود التونسية والمغربية في نهاية عام 1956 ومطلع عام 1957، اعتمادا على وحدات الولايات المتمركزة عند الحدود وتجنيد أعداد أخرى من اللاجئين الجزائريين في كل من تونس والمغرب.

(1) - عبد الواحد بوجابر، الجانب العسكري للثورة الجزائرية - المنطقة الخامسة - الولاية الأولى التاريخية الأوراس النمامشة، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 198.

(2) - مقتطف من شهادة في لقاء مع المجاهد الراحل مصطفى شرشالي حول النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني عامة والكتيبة الحمدانية بالولاية الرابعة خاصة بمقر المركز الوطني بتاريخ 18 جانفي 2018 في حدود الساعة العاشرة صباحا.

(3) - خلال هذه المرحلة الحرجة من عمر الثورة التحريرية (1959) استشيد العديد من قادة الولايات التاريخية وهم: العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة وأحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) قائد الولاية السادسة (استشهدا في 28 مارس 1959 بمعركة جبل ثامر بالقرب من المسيلة)، عبد الرحمان ميرة قائد الولاية الثالثة (استشهد في 6 نوفمبر 1959 قرب قرية آيت هيني بالقرب من آقبو)، امحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة (استشهد في 05 ماي 1959 بقرية أولاد بوعشرة بنواحي البرواقية ولاية المدية)، ونظرا لهذه الوضعية الصعبة التي كانت تعيشها الثورة، تقرر معالجة المشاكل المستعصية خلال اجتماع العقداء العشرة في تونس في صائفة 1959، من أهمها إعادة تنظيم صفوف جيش التحرير الوطني وتعويض قادة الولايات الذين استشهدوا بأخرين، ما عدا الولاية السادسة التي لم يعين عليها قائد. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد علوي، قادة ولايات الثورة الجزائرية (1954-1962)، منشورات مديرية الثقافة لولاية بسكرة، 2013، الجزائر.

(4) - محمد تقية، مرجع سابق، ص 464.

ويعود الفضل في تنظيم جيش الحدود وتأطيره لهيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هوارى بومدين، الذي ساهم في التطور العددي والنوعي لوححدات الجيش الخارجي وتمتعه بمستويات عالية في التجهيز والتأطير في فترة لم تتجاوز سنتين فقط (1960-1962)⁽¹⁾، إذ انصبّ تفكير قادة الثورة أيضا حول ضرورة وأهمية إيجاد هيئة عسكرية موحدة تشرف على جميع هيئات جيش التحرير الوطني بالداخل وعلى الحدود أيضا، تتولى التخطيط للعمل العسكري الاستراتيجي. وبعد تبني لجنة التنسيق والتنفيذ فكرة كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة الداعية إلى إنشاء لجنة العمليات العسكرية C.O.M^(*) في أبريل 1958 للإشراف على عمليات جيش التحرير الوطني، شرعت في أداء مهامها بواسطة هيئتين منفصلتين عن بعضهما البعض، سُميت الأولى، "قيادة العمليات العسكرية الشرقية" C.O.M EST وكان مقرها في غارديماو (غار الدماء)⁽²⁾ بتونس⁽³⁾، والثانية "قيادة العمليات العسكرية الغربية" COM OUEST الكائن مقرها في وجدة بالمغرب⁽⁴⁾. تمثلت مهام الهيئة الأولى في التنسيق بين الولايات الأولى والثانية والثالثة، بينما انحصرت مهام الهيئة الثانية في التنسيق بين الولايات الرابعة والخامسة والسادسة⁽⁵⁾.

وعكس قيادة العمليات العسكرية الغربية، التي حققت نتائج إيجابية وملموسة بفضل الانضباط والتكوين السياسي، وربط التنسيق بين الجنود وقيادة الثورة، إلى جانب تدعيم الجبهة الغربية بمراكز عسكرية سمحت بالتصدي لقوات الاستعمار الفرنسي المرابطة هناك⁽⁶⁾. عرف لجنة العمليات الشرقية، ضعفا في التنظيم والأداء لعدة عوامل، منها:

- العوائق الحدودية، بسبب خط موريس المكهرب على طول الحدود الشرقية الذي انتهت السلطات الاستعمارية من إنجازه في 15 سبتمبر 1957 مما جعل الاتصال بين الداخل والخارج عسيرا⁽⁷⁾.

(1) - جمال بلفردى، هيكل وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر، السنة الدراسية 2004-2005، ص 91. وأيضا: عبد المجيد بوجلة، مرجع سابق، ص ص 151-160.

(*) - Comité d'organisation militaire.

(2) - غار ديماءو مدينة تونسية، تقع قرب مدينة جندوبة على بعد 11 كلم من الحدود الجزائرية، بين مرتفعين هما جبال خمير وجبال الكاف، استخدمت كمقر للقيادة العامة لجبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير (1958-1962). عاشور شرفي، قاموس الثورة...، مرجع سابق، ص 248.

(3) - كُلف محمدي السعيد بقيادة العمليات العسكرية الشرقية، بمساعدة محمد العموري قائد الولاية الأولى (الأوراس)، خلفا لمحمود الشريف، وعمارة بوقلاز قائد القاعدة الشرقية، وعمار بن عودة ممثلا عن الولاية الثانية (الشمال القسنطيني). انظر: الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 199.

(4) - عيّن العقيد هوارى بومدين قائدا لقيادة العمليات العسكرية الغربية بمساعدة الصادق دهيليس قائد الولاية الرابعة. انظر: الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 199.

(5) - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1955-1965، ط 1، دار قرطبة، 2006، ص 39.

(6) - جمال بلفردى، مرجع سابق، ص ص 69-70.

(7) - الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 199.

- الخلافات بين أعضاء اللجنة وقائدها محمدي السعيد⁽¹⁾، إذ رأى عمار بن عودة، "أنه أحق بأن تُسند إليه قيادة اللجنة بوصفه أقدم الجميع في النضال..."⁽²⁾.

- عدم قدرة كريم بلقاسم على إحكام السيطرة على جيش الحدود الشرقية، إذ شهدت الفترة الممتدة ما بين 1957 و1959 أوضاعا سيئة في صفوف القوات المرابطة بتلك المناطق، تمثلت في الانقسامات والتكتلات القبلية والجهوية، والمعارضة لسلطة بلقاسم خصوصا⁽³⁾ الذي وُجّهت له تهمة الجهوية خاصة بعد تعيين الرائد إيدير مولود⁽⁴⁾ مسؤولا على جيش الحدود، الذي كان يتمتع بدعمه وثقته في إعداد برنامج يهدف إلى إنشاء قوة عسكرية في الحدود الشرقية وُصفت بأنها "استراتيجية حقيقية للاستيلاء على الحكم"⁽⁵⁾.

ورغم المجهود الحربي الذي بذلته قيادة العمليات العسكرية الشرقية⁽⁶⁾ إلا أنّها أخفقت في أداء مهامها رغم مرور حوالي نصف سنة من وجودها، وعجزت عن إيجاد حلول لمشكل التسليح، لذلك عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ اجتماعا في 9 سبتمبر 1958 وقرّرت خلاله إنهاء مهام هذه اللجنة، ووجّهت لقيادتها انتقادات بسبب التقصير والعجز عن

(1) - محمدي السعيد (العقيد سي ناصر) من مواليد 1912 بأربعاء ناث إرائن بتيزي وزو، جند في صفوف الجيش الفرنسي وشارك في الحرب العالمية الثانية. التحق بمصالح الاستخبارات الألمانية بعد فراره من الجيش الفرنسي. اعتقل من طرف الفرنسيين وحكم عليه بالسجن المؤبد سنة 1944، لكن أطلق سراحه سنة 1952، كان من الأوائل الذين انضموا للثورة عند اندلاعها في منطقة القبائل وأصبح نائبا لكريم بلقاسم. شارك في مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956، وعيّن عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وفي نهاية 1956 خلف كريم بلقاسم على رأس قيادة الولاية الثالثة برتبة عقيد. استدعي إلى تونس وعين عضوا في قيادة العمليات العسكرية (COM) واستقر على الحدود التونسية. ونظرا لفشله في تأدية مهامه عُزل من منصبه، وعيّن بدله هواري بومدين. أصبح وزيرا للدولة في التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة بن يوسف بن خدة إلى غاية 1962، وعند بداية الأزمة في صائفة 1962 انضم إلى أحمد بن بلة. وافته المنية في 6 ديسمبر 1994. محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1962-1830، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010، ص 317. وأيضا: القرص المضغوط، تاريخ الجزائر 1830-1962، مرجع سابق، ص 377.

(2) - للمزيد من التفاصيل حول هذه القضية انظر: محمد زروال، مرجع سابق، ص 382.

(3) - صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 38.

(4) - التحق إيدير مولود بصفوف الثورة الجزائرية عام 1956، وعيّن مسؤولا على الحدود الجزائرية الليبية عام 1957، وعيّن بعدها مستشارا لكريم بلقاسم (1958-1960)، ثم ممثلا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بباكستان (1960-1962)، واستدعي مؤقتا=بصفته مستشارا بوزارة الدفاع الوطني خلال حرب الحدود الجزائرية المغربية عام 1963. انظر: Mohamed Harbi, le FLN, mirage et réalité..., op.cit, p 418.

(5) - عبد الواحد بوجابر، مصدر سابق، ص 193.

(6) - بالرغم من المشاكل التي كانت تتخبط فيها قيادة العمليات العسكرية الشرقية، إلا أنها لم تمنع جنود جيش التحرير الوطني بالقاعدة الخلفية للثورة الجزائرية بالحدود الشرقية من تنفيذ العمليات التي خُطّط لها من مقر قيادتها في غارديماو بقيادة محمدي السعيد لتحييد الخط الدفاعي موريس- شال، وهذا انطلاقا من مراكز تجمّع جيش التحرير الوطني بالحدود في شمال شرق مدينة الكاف وسوق الأربعاء خلال الفترة الممتدة ما بين 1958 إلى 1959، إذ تمكن المجاهدون من عبور الحدود واختراق الأسلاك الشائكة، إلى جانب خوض عدة اشتباكات ومواجهات مع الجيش الفرنسي في المناطق الحدودية التونسية، خلّفت عدة إصابات في صفوف المجاهدين واستشهاد العديد منهم. انظر: صالح قرفي، "الجذور التاريخية للاستراتيجية العسكرية الجزائرية 1954-1962"، مجلة الجيش، عدد 588، جويلية 2012، ص 72.

تطبيق قرارات القيادة الثورية⁽¹⁾، وأصدرت عقوبات صارمة في حق قادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية⁽²⁾، بينما اكتفت بعقوبات بسيطة ضد أعضاء آخرين⁽³⁾.

ونظرا للظروف الصعبة التي كانت تمر بها الثورة بسبب مخططات التطويق الاستعمارية الرامية إلى تجفيف منابع الإمداد بالأسلحة، ونجاحها في عزل الولايات الداخلية عن قواعد التموين والتسليح، وعزل السكان عن المجاهدين⁽⁴⁾، فإن من أهم القرارات التي توصلت إليها الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية⁽⁵⁾ المنعقدة بطرابلس الغرب من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، بتوحيد جيش التحرير الوطني تحت سلطة واحدة تتمثل في هيئة الأركان العامة وتعيين العقيد هواري بومدين على رأسها، الذي برهن على كفاءته وهو على رأس القيادة الغربية للأركان، وكشف عن قدراته العالية في إتقان كل أشكال التنظيم العسكري⁽⁶⁾.

(1) - الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 122.

(2) - أطلق مصطلح القاعدة الشرقية بعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956، ويُقصد بها تلك الرقعة الجغرافية التي تقع بالشمال الشرقي للبلاد، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بدءا من عين باب البحر (بلدية أم الطبول) شمال شرق مدينة القالة حتى عنابة، ومن الجنوب الشرقي تبسة وسدراته، ومن الشمال والغربي عنابة وقالة ومن الشرق الحدود التونسية. وهي عبارة عن تجمع للجيش بألياته المختلفة في مكان معين يُعتمد عليه في العمل العسكري. تتألف تضاريسها من جبال يصل ارتفاعها إلى 1400 متر، منها جبل كاف، الشهبه، العزة، بوعباد، الدير، أولاد مسعود، بني صالح، أولاد بلشيخ، النبائل، أولاد مومن، سيدي أحمد، بوخضرة. كما تتألف تضاريسها من هضاب وتلال وأودية منها: وادي السيوس، الوادي الكبير، وادي مجردة، وادي ملاق ووادي بوقوس. وتكمن أهمية تضاريسها في صعوبة مسالكها، التي يغلب عليها الطابع الجبلي وكثافة غطائها النباتي، خاصة في الجزء الشمالي، فهي عبارة عن أدغال. وقد ساعدت طبيعة المنطقة وموقعها الجغرافي المتاخم للحدود التونسية أن تكون بوابة وجسر عبور نحو الداخل والخارج، فأقام بها جيش التحرير الوطني مراكزه العسكرية، وألحق خسائر كبيرة بصفوف جيش الاحتلال أرغمه على فتح الحدود تحت ضغط ضرباته. ولقد اتخذت هذه الجهة معبرا لقوافل الأسلحة العابرة من وإلى تونس. وبعد تشكيل هيئة الأركان العامة مع مطلع سنة 1960 بقيادة العقيد هواري بومدين، استبدل مصطلح القاعدة الشرقية باسم المنطقة الشمالية Zone Nord بقيادة عبد الرحمن بن سالم إلى غاية الاستقلال، وبقيت المنطقة الشمالية (القاعدة الشرقية سابقا) تخاطب في جميع وثائق هيئة=الأركان العامة، ككيان مستقل مثل الولايات الأخرى. للاستزادة أكثر حول أهمية موقع القاعدة الشرقية بالنسبة للثورة انظر: عمر تابلت، مرجع سابق، ص 3-10. وأيضا: عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 54. والطاهر جبلي، "تنظيم جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية"، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني...، مرجع سابق، ص 301.

(3) - تمثلت العقوبات والتهمة المنسوبة في مايلي: تخفيض رتبة محمد لعموري من عقيد إلى نقيب ونفيه إلى جدة بالمملكة العربية السعودية (لكنه لم يلتحق بها، وبقي لاجئا في ليبيا)، بتهمة الجهوية وتفريق الصفوف والتسمية المتحيزة وغير القانونية للضباط على مستوى الولاية، أما عمار بن عودة فأبعد إلى بيروت ثلاثة أشهر، ووجهت له تهمة السلوك الشخصي المشبوه والأخلاق المنحطة التي لا تتلاءم مع المهام المسندة إليه، بينما نُفي عمارة بوقلاز إلى بغداد مع تجريده من رتبته العسكرية، وتخفيضها إلى رتبة نقيب، بتهمة تبذير أموال الثورة والجهوية وتفريق الصفوف، ومنعه من ممارسة أي نشاط. أما العقيد محمدي السعيد المتهم الأول بضعف التسيير، فتّم توقيفه لمدة ثلاثة أشهر، ونفيه إلى القاهرة. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد زروال، مرجع سابق، ص 387، وأيضا: الشاذلي بن

جديد، مصدر سابق، ص 122. وكذلك: Gilbert Meynier, *op. cit*, pp 417.

(4) - الشاذلي بن جديد، مصدر سابق، ص 120.

(5) - دامت أشغال الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة قرابة 33 يوما، أُثيرت خلالها عدة قضايا شائكة المتعلقة بنشاط الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ووضع جيش التحرير الوطني الملققة، الذي يعاني من عزلة في الداخل والمجمّد على الحدود الشرقية والغربية، لذا اتخذ أعضاء المجلس قرارات هامة منها: تعيين أعضاء المجلس الوطني الجديد، وتأسيس حكومة مؤقتة جديدة، وإزالة وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية للحرب، وإنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين، إلى جانب مضاعفة العمليات العسكرية على الحدود، ومن القرارات المهمة التي اتُخذت أيضا خلال هذا الاجتماع، إتباع سياسة التقشّف بإنشاء لجنة المحاسبة للحد من التبذير. للمزيد من التفاصيل انظر: Gilbert Meynier, *op.cit*, P 362.

(6) - سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 99-100.

مثّل تأسيس هيئة الأركان العامة بتاريخ 18 جانفي 1960 حدثا هاما في مسار الكفاح التحرري، وباعتبارها الوريثة الشرعية للجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية⁽¹⁾، تحدّدت مهمتها الرئيسية في اتخاذ قرارات هامة ومصيرية تتعلّق بالتخطيط العسكري للنشاط الثوري، زيادة على الإشراف التام والمباشر على تنظيم طاقة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية⁽²⁾. وفي إطار إعادة تنظيم وهيكله الثورة على الحدود وفق استراتيجية جديدة قائمة على مجابهة جيش الاحتلال، باشرت هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين عدة إجراءات تنظيمية نذكرها على التوالي:

- إعادة تنظيم جيش الحدود بتوحيد وحداته القتالية في شكل فيالق⁽³⁾ قادرة على التنقّل في وقت وجيز في المكان والزمان التي تقرّره القيادة⁽⁴⁾، كما تم تأسيس الفيالق المتخصصة منها الفيالق المدفعية والميكانيكية وفيالق التدريب وفيالق للعبور والتموين واختراق السد الشائك المكهرب⁽⁵⁾. ولقد مكّن هذا التنظيم الجديد من تطور عددي ملحوظ على مستوى جيش التحرير الوطني، حيث ظهر عدد كبير من الفيالق على الحدود قدرتها إحدى المصادر الفرنسية بـ 19 فيلقا، 14 منها على الحدود الشرقية بـ 15000 جندي، و5 فيالق على الحدود الغربية بـ 6500 جندي⁽⁶⁾. وبحلول سنة 1962 بلغ تعداد جيش التحرير الوطني على الحدود في نحو 35000 مقاتل، 10.000 منهم على الحدود الغربية و25.000 على الحدود الشرقية⁽⁷⁾، إلى جانب استحداث كتائب الدعم بالأسلحة الثقيلة وفصائل الحدود منظمة⁽⁸⁾.

- تقسيم المناطق الحدودية إلى منطقتين، فالأولى المسماة بالقاعدة الشرقية فتمّ تقسيمها إلى منطقة العمليات الشرقية الشمالية ومنطقة العمليات الشرقية الجنوبية. أما القاعدة الغربية فكانت هي الأخرى مقسمة إلى منطقة العمليات الشمالية ومنطقة العمليات الجنوبية.

(1) - جمال بلفردى، مرجع سابق، ص 103.

(2) - المجاهد، عدد 60، 25 جانفي 1960، ص ص 8-9.

(3) - أعلنت قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بمجرد تنصيبها عن الأهداف التي تتوخاها من إعادة تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني على الحدود في شكل فيالق، يضم كل فيلق 600 رجل موزعين على ثلاث كتائب مشاة وكتيبة ثقيلة للدعم. وعن إعادة تشكيل هذه الفيالق ذكر المجاهد السبتي بودوح: "بأن هواري بومدين أعاد تكوينها على النمط العصري وأشرك كل الولايات في تعدادها. وقد بلغ عددها في أواخر سنة 1961 حوالي 25 فيلقا و5 كتائب للسلاح الثقيل، أما الوحدات فعين مسؤوليها من طرف قيادة الأركان وتمّ إشراك جميع فئات الشباب بما فهم اللاجئين والجزائريين القاطنين بالتراب التونسي..." انظر: السبتي بودوح، بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابيتها وسلبياتها 1955-1962، مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر، (د.ت)، ص ص 146، 150. وأيضا: الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 215.

(4) - عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 280.

(5) - يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث....، مرجع سابق، ص ص 249-250.

(6) - Philippe Tripiet, Autopsie de la guerre d'Algérie, Editions France Empire, Paris, 1972, p 428.

(7) - سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 492.

(8) - عبد الحميد عوادي، مرجع سابق، ص 94. وأيضا: يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص ص 249-250.

- توجيه النشاط الثوري ل وحدات جيش التحرير الوطني لضرب الأهداف والقوات الاستعمارية في مراكزها باستخدام الأسلحة الثقيلة، وتفعيل عمليات اختراق الأسلاك الشائكة والمكهربة على الحدود الشرقية والغربية لتموين معاقلة الثورة في الداخل بالأسلحة⁽¹⁾.

ومن أجل السير الحسن لعمل هيئة الأركان العامة، نُظِّمَتْ وهُيِّكَلَت المصالح التنظيمية لجيش التحرير الوطني⁽²⁾، وتم القضاء على مظاهر الفوضى والاضطرابات بإخماد التمردات داخل جيش التحرير الوطني، وإنشاء محاكم ثورية على الحدود الشرقية والغربية أيضا، وأجبرت المتمردين والمحتجين من الجنود وحتى الضباط على الامتثال أمامها للفصل في التهم المنسوبة إليهم التي عادة ما كانت تقضي بإصدار أحكام قاسية كالإعدام وتنفيذه⁽³⁾، مما أكسب قيادة الأركان سطوة ورهبة في النفوس وخضعت لها الفياق على الحدود. و"بواسطة هذا الجهاز الردعي، تم وضع حد للفتن على الجبهة الشرقية خصوصا، استعدادا وتفرغا لمجابهة العدو وإفشال مخططاته"⁽⁴⁾.

وتنويها بأدوارها، أشاد أحد الضباط القدامى في جيش الحدود بجهود هيئة الأركان العامة، ودورها السياسي والعسكري في السنتين الأخيرتين من حرب التحرير، باعتبارها صاحبة الفضل في إعطاء نَفَس وروح جديدة لجيش التحرير الوطني، وعليه أصبح يمتلك قيادة تعرف بشكل دقيق الأهداف المسطرة، وهو الأمر الذي لم يكن مألوفاً مع هيئة الأركان السابقة⁽⁵⁾. ونوّه أيضا العقيد محمد زرقيني⁽⁶⁾ هو الآخر بالدور الذي أدّته هيئة الأركان العامة، واعتبرها

(1) - عبد المجيد بوجلة، مرجع سابق، ص 156.

(2) - الممثلة في مصلحة الاستعلامات، مصلحة العتاد والتسلح، مصلحة الاتصالات، مصلحة التموين، مصلحة التدريب، مصلحة الصحة، مصلحة المحاكم العسكرية، إضافة إلى مصالح أخرى لا يسع المجال للتطرق إليها بالتفصيل. للاستزادة أكثر انظر: جمال بلفردى، مرجع سابق، ص ص 108-109.

(3) - نذكر في هذا السياق ما يُعرف بالأزمة الحادة داخل جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية بسبب الحركة التحريضية في أوساط الجنود بالقطاع الوهراني ضد "مجموعة وجدة" بإيعاز من النقيب الطاهر حمادية (سي الزبير) الذي وجّه انتقادات لقيادة جيش التحرير الوطني بالمغرب، خلال تنقله شخصا إلى وجدة عام 1959 ل لقاء هواري بومدين، محمّلا إياهم مسؤولية نقص الأسلحة والتقصير غير المبرر، وبقاء الضباط الجزائريين بالمغرب، حيث كان عددهم زهاء مائة ضابط يعيشون في ظروف أحسن تطبعها الراحة وبمنأى عن أي خطر، بينما يلاقي جنود جيش التحرير الوطني في الداخل المهالك ومواجهة دموية مستمرة مع قوات الاستعمار، داعيا قيادات الثورة للالتحاق بالداخل ومشاركة المجاهدين في الولاية الخامسة في محاربة قوات الاحتلال. ورغم المساعي المبذولة من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإيجاد تسوية لقضية الزبير، والتوصية بعدم اتخاذ قيادة هيئة الأركان العامة بوجدة أية إجراءات عقابية ضده، إلا أن هذه الأخيرة قررت إخمادها خشية دعم السلطات الاستعمارية لحركة الزبير التمردية، فتم إلقاء القبض عليه في اليوم الثاني من شهر أوت 1960 جراء اتفاق بين جبهة التحرير الوطني والسلطات المغربية، وأُحيل على محكمة ثورية=التي تنطقت بحكم الإعدام الذي نفذ رميا بالرصاص. للمزيد من التفاصيل حول احتجاج النقيب الزبير ورد فعل الثورة انظر: عبد المجيد بوجلة، مرجع سابق، ص ص 160-164. وأيضا: جمال قندل، مرجع سابق، ص ص 102-104.

(4) - الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 216.

(5) - خالد نزار، روايات معارك ..، مصدر سابق، ص 98.

(6) - من مواليد 23 أفريل 1922، كان ضابطا برتبة نقيب في الجيش الفرنسي عندما فرّ منه والتحق بجيش التحرير الوطني سنة 1958 عن عمر يناهز 36 سنة، كلف بتدريب إطارات جيش التحرير الوطني، ثم تولى قيادة فيلق على الحدود الشرقية. وإثر تأسيس=

"صاحبة الفضل في تحويل وحدات جيش الحدود من وضعية كارثية تميّزت بالتشرذم والإحباط المعنوي إلى طاقة حيّة ومنظمة ذات قدرات ومهارات قتالية كبيرة ساهمت بصورة حقيقية وحاسمة في تحقيق انتصار الكفاح التحرري"⁽¹⁾.

ورغم ما حقّقه هيئة الأركان من نتائج إيجابية في مجال تنظيم الوحدات المقاتلة، ورفع مستويات التسليح والتأطير بالنسبة لجيش الحدود مما سمح لها بمواجهة جيش الاحتلال بالداخل والتصدي لمخططاته، إلا أن أدائها كان محل انتقاد أحد المناضلين الذي أوضح "بأنها استغلت وضعيتها خارج الحدود لتصبح قوة نشيطة طيّعة ومهيكلّة تمتلك كل إمكانيات الحرب، ومع ذلك لم تكن تهتم بالحرب إلا قليلا"، ثم أضاف بأن "الثورة أصبحت تمتلك بعد تأسيس هيئة الأركان العامة بفترة قصيرة جيشين أحدهما في الداخل يسعى نحو هدف مقدّس يتوافق مع أهداف وقيم الثورة، وثانيهما في الخارج يسعى نحو السلطة بصورة مكشوفة"⁽²⁾.

بينما قلّلت إحدى المصادر الفرنسية من أهمية الأداء العسكري لهيئة الأركان العامة، فحسب زعم مؤلفها فإن جيش الحدود بقي بعيدا عن المعركة التي كانت وقائعها تجري في الداخل، متهمًا عناصر جيش الحدود بنقص العزيمة لديهم لاختراق السدود المكهربة بعدما تغلب عليهم هاجس الموت، وذهب إلى حد اتهام قادة جيش الحدود بالتقصير مدعيا أنهم يفضلون البقاء بالقرب من هيئات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بدلا من مواجهة المخاطر، والاكتفاء بتوجيه الأوامر للجنود للقيام بالمناوشات الليلية بالقرب من السدود ثم التراجع إلى ما وراء الحدود"⁽³⁾.

ولم تكتف قيادة الثورة الجزائرية بالتصدي لجيش الاحتلال داخل التراب الوطني وعلى المناطق الحدودية، بل قامت بمجابهته أيضا بالمناطق الصحراوية حيث نجحت في إفشال مخططات الساسة والعسكريين الهادفة لإنشاء قوات محلية موازية لوحدات جيش التحرير الوطني، وإغراء التوارق بتأسيس الجمهورية الصحراوية⁽⁴⁾ ومساومة الحاج باي

=هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني سنة 1960 كلّف بتسيير مكتب الدراسات والعمليات. وبعد الاستقلال تولى قيادة القوات الجزائرية أثناء اندلاع الخلاف المغربي الجزائري الحدودي (حرب الرمال عام 1963)، ثم تولى قيادة المنطقة العسكرية الرابعة ثم الثالثة بين (1967-1975)، وُرقي إلى رتبة عقيد سنة 1969، وعيّن بعدها مفتشا للجيش الشعبي الوطني، ووزيرا للبريد والمواصلات في آخر حكومة الرئيس هواري بومدين (22 أفريل 1977) إلى غاية التعديل الأول لحكومة محمد عبد الغني في 15 جويلية 1980، وبعد 1989 أقصي من مختلف الأجهزة الحزبية والحكومية وغاب من الواجهة السياسية. للمزيد من التفاصيل انظر: رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي 2002، ط 3، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، (د. ت. ط)، ص 150.

(1) - للمزيد من التفاصيل حول أهداف قيادة الأركان العامة انظر: عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 279.

(2) - علي كافي، مصدر سابق، ص 258.

(3) - Philippe Tripier, *op.cit*, p 339.

(4) - جريدة المجاهد، عدد 113، 22 جانفي 1962، ص 5.

أخموك⁽¹⁾ لقبول مشروع الانفصال الذي عرضه عليه ديغول مرتين سنة 1958 و 1960 وأغراه بمنح الاستقلال لمنطقة التوارق وتنصيبه سلطانا على الهشار بل على الصحراء كلها لكن هذا الأخير رفض⁽²⁾.

1-2-3 -فتح الجبهة الجنوبية المالية النيجرية:

نظرا للتطورات المتسارعة والخطيرة التي عاشتها الثورة الجزائرية في السنوات الأخيرة من الكفاح التحرري بسبب السياسة الاستعمارية التي حاولت استغلال المنطقة الصحراوية ودول الجوار لضرب الثورة قرّرت قيادة الثورة من خلال هيئة الأركان العامة فتح جبهة أقصى الجنوب الجزائري لإفشال المناورات الاستعمارية في المنطقة.

ونتيجة إغلاق مناطق الحدود الشمالية بخطي موريس وشال وتعزيزها بوسائل الرقابة المتطورة، ممّا صعب عمليات تمرير الأسلحة إلى المجاهدين بالداخل⁽³⁾، زيادة على تخطيط الساسة الفرنسيين لمشروع فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال وتجسيده ميدانيا بإنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية عام 1957⁽⁴⁾، والتخطيط الجهنمي لإقحام الدول الإفريقية المتاخمة للجزائر (التشاد والنيجر ومالي) في مشاريع إغرائية ووهمية قصد استغلال خيرات هذا الفضاء الصحراوي، كإجراء تأييدي لفرنسا في معركة فصل الصحراء عن الشمال⁽⁵⁾، اضطرت قيادة الثورة الجزائرية فتح الجبهة الجنوبية الجزائرية⁽⁶⁾

(1) - اسمه الكامل أخموك باي بن أخموك آق اهمة من مواليد سنة 1908 بتمنراست، وهو من أعيان التوارق بمنطقة الهقار. تقلّد منصب أمنوكال سنة 1950. تعرّض لمساومات كثيرة من قبل السلطات الفرنسية بخصوص مشروع فصل الصحراء عن الشمال، إلا أنه رفضها بشدة. انتخب بعد الاستقلال بالمجلس الشعبي الوطني. وافته المنية في فاتح جوان 1975. انظر: محمد مبارك كديدة، الصحراء الجزائرية بين مخططات الفصل الجدية وطاولة المفاوضات النهائية، دار المعرفة، الجزائر، 2013، ص 71.

(2) - كانت ستشمل منطقة الهقار إلى غاية الحدود الليبية شرقا، بالإضافة إلى المناطق الشمالية الأهلة بالسكان التوارق لكل من مالي والنيجر. للمزيد من التفاصيل انظر: رضوان شافو، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري 1844-1962 (ورقلة أنموذجا)، دار المخابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 487.

(3) - صدار السنوسي، موجات الصدام اللاسلكي والإذاعة السرية خلال مدة حرب التحرير، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، 2003، ص 165.

(4) - أنشئت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بموجب قانون 57 / 27 لـ 10 / 01 / 1957 الذي اعتمده رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي بعد أن راجعه مجلس الاتحاد الفرنسي وتم تداوله في المجلس الوطني ومجلس الجمهورية الفرنسي. وحدّد دور هذه المنظمة في الاستغلال والتوسع الاقتصادي، ويشترك في إدارتها كل من الحكومة العامة في الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر وتشاد. ومن الناحية النظرية كان مقررا على هذه المنظمة أن تتخذ جميع الوسائل الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للسكان وضمان ترفيقهم اجتماعيا مع الأخذ بعين الاعتبار تقاليد وعادات كل منطقة. للمزيد من التفاصيل انظر: الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952-1962، ط 1، المطبعة العربية، غرداية، ص ص 114-119.

(5) - مسعود كواتي، "محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناوراة أم حقيقة"، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، مرجع سابق، ص 150.

(6) - تعود فكرة إنشاء الجبهة الجنوبية إلى نهاية 1959، لما طالبت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ممثلها الدبلوماسي فرانز فانون في غانا، بجمع المعلومات عن المشروع ودراسته من حيث الترتيبات وكيفية تجسيده. وبحكم علاقته بالمفكرين وبكثير من=

على الحدود المالية النيجيرية طبقا لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي عقد جلسة عادية في طرابلس الغرب من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960⁽¹⁾. وأُعطيت صلاحيات إنشاءها وتجهيزها وتعيين قياديين وتوزيع المسؤوليات عليهم⁽²⁾ لهواري بومدين، واستنادا إلى شهادة محمد الشريف مساعدي⁽³⁾، ارتكز عمل الجبهة الجنوبية على محورين رئيسيين هما:

"المحور الأول: العمل السياسي الذي تمثّل في تكثيف الاتصالات بين المنطقة وجيش التحرير الوطني بغرض التجنيد وتكثيف وجود جيش التحرير الوطني.

=الإطارات الأفارقة، طُلب منه أيضا ربط الاتصالات مع القادة الأفارقة منهم الرئيس المالي "موديبو كيتا" والرئيس الغيني أحمد سيكوتوري الذي استطاع فانون إقناعهم بدعم المشروع، والسعي لكسب موقف السلطات المالية والنيجرية. ومن أولى الخطوات العملية لتنفيذ هذا المشروع، شكّلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مطلع عام 1960 بعثة استطلاعية تتشكل من ثمانية مناضلين، انتقلت في سرية تامة في بداية الأمر إلى مالي، ثم إلى أكرا، لتنتقل بعدها إلى غينيا برا بعدما كان مقررا السفر إليها جوا، ووصلت أخيرا إلى باماكو حيث وجدت في استقبالها وزير الداخلية. ومن هناك بدأت مهمة الوفد، باتجاهين، شمالا باتجاه إقليم قاو لاستكشاف المنطقة الحدودية مع الجزائر، وباتجاه كاييس بالشمال الغربي للبلاد، عند تقارب الحدود المالية السينيغالية الموريتانية. وبعد معاينة كل المناطق التي حلّوا بها تحت إجراءات أمنية مشدّدة للوفد الزائر بإشراف ضابط في الجيش المالي، واستكشاف طبيعتها الجغرافية والإمكانات التي تتوفر بها سياسيا وعسكريا، دوّن فرانز فانون تقريراً مفصلاً عن المهمة والأهمية الاستراتيجية للمنطقة، مع إعطاء تصوّر دقيق وملاحظات خاصة بفتح جبهة بجنوب الصحراء تُوجّه منها الأسلحة نحو الولايتين الأولى والخامسة، وغيرها من المسائل التي دُوّنت في التقرير الذي رجع به الرائد زكريا (فرحات حميدة) إلى مقر قيادة الثورة بتونس، وعلى ضوء المعطيات الواردة في التقرير، أقرّت قيادة الثورة إنشاء هذه الجبهة. للمزيد من التفاصيل انظر: شهادة المناضل أحمد بن سبّاق حول الجبهة الجنوبية، من إنتاج التلفزيون الجزائري سنة 2009. وكذلك: عبد الله مقلاتي- محفوظ رموم، الجبهة الجنوبية المالية النيجرية ودورها في الثورة الجزائرية، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 34-35. وكذلك: محمد مبارك كديده، صفحات من تاريخ الجبهة الجنوبية في الثورة الجزائرية 1960-1962، عطا الله للطباعة والنشر والتوزيع، 2019، ص ص 131-138.

(1) - اتخذ خلالها قرارات هامة تتعلق بالاستراتيجية العسكرية وبتعزيز إمكانيات جيش التحرير الوطني، من بينها تكوين جبهة قتالية مكونة من 25.000 مقاتل على الحدود الجنوبية مالي-موريتانيا. انظر بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية في: الشيخ محمد خير الدين، مذكرات، ج 2، ط 2، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2000، ص ص 174، 179.

(2) - ورّعت المسؤوليات على أعضاء الجبهة الجنوبية على النحو الآتي: عبد العزيز بوتفليقة: قائدا سياسيا وعسكريا للمنطقة لمدة ثلاثة أشهر فقط وقد خلفه عبد الله بلهوشات عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون العسكرية، محمد الشريف مساعدي عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون السياسية، أحمد دراية عضو قيادة المنطقة مكلف بالاتصالات والأخبار، العيساني شويثي مسؤول مصلحة التموين وبشير نور الدين مسؤول مصلحة الصحة. وبعد التحاق عبد العزيز بوتفليقة بهيئة الأركان في تونس لتولي الشؤون العسكرية، خلفه عبد الله بلهوشات في قيادة المنطقة وأوكلت المهام العسكرية لأحمد دراية. انظر: عبد الله مقلاتي- محفوظ رموم، مرجع سابق، ص ص 48-50. وأيضا: محمد مبارك كديده، مرجع سابق، ص ص 170-171.

(3) - محمد الشريف مساعدي من مواليد أكتوبر 1924 بمدينة سوق أهراس، ناضل في صفوف الحركة الوطنية ابتداء من 1942، وانضم إلى صفوف الثورة، رقي إلى رتبة ضابط بالقاعدة الشرقية على الحدود الجزائرية التونسية، تورّط في انقلاب العموري الذي حاول الإطاحة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في نوفمبر 1958، اعتقل وسجن إلى غاية 1960، ثم أرسل إلى الحدود الجزائرية المالية. وبعد الاستقلال تولى عدة مسؤوليات حزبية، منها محافظ حزب جبهة التحرير الوطني في عدد من الولايات، ونائبا في الجمعية التأسيسية، مسؤول دائرة الإعلام والتوجيه عام 1967، وزير المجاهدين في حكومة محمد بن أحمد عبد الغني عام 1979، ومنذ سنة 1980 ولمدة 8 سنوات لعب دورا بارزا في الحياة السياسية وتوجهات النظام خاصة فيما تعلق بإقصاء كل التيارات المعارضة. وكان من مؤيدي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فعاد إلى الواجهة في منصب الرجل الثاني في النظام رئيسا لمجلس الأمة منذ أفريل 2001. توفي في 1 جوان 2002. رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص ص 164-165.

المحور الثاني: تكوين شبكة اتصالات في كامل المناطق لتأمين سرعة الاتصال بين العاصمة والولايات والجنوب بكل سهولة، واستغرق هذا العمل مدة سنة كاملة. وبدأ العمل بالداخل عن طريق خلايا منظّمة في عدة قواعد⁽¹⁾، وتطوّر هذا التنظيم مما مكّن قيادة الثورة من مراقبة كامل الحدود الموريتانية أيضا⁽²⁾.

وبالرغم من طبيعة مهامها التي كانت دفاعية أكثر منها هجومية⁽³⁾ وتماشيا مع طبيعة الموضوع، ارتأيت أن أركّز على مسألة هامة ارتكز عليها عمل الجبهة الجنوبية لفكّ الخناق على الشمال الذي فُرض عليه حصارا تطويقيا، وتأتي في مقدمة هاته المهام إنشاء مراكز عسكرية على بعض المواقع بالحدود الجنوبية الجزائرية، فبعد تحضير كامل الشروط الضرورية لإنجاح عملية التجنيد والتدريب وتوفير الأسلحة، تمّ تحديد مواقع حدودية استراتيجية وحصينة لمراقبة جيش التحرير الوطني، تكون في الغالب بمقابل المراكز الفرنسية داخل الوطن. وانطلاقا من مركز القيادة بـ "قاو"⁽⁴⁾ الذي اتخذ قاعدة خلفية، ساهمت وزارة التسليح والاتصالات العامة مساهمة فعّالة في فتح جبهة على الحدود الجنوبية تمهيدا لانتشار الوحدات المقاتلة وضمان الاتصال فيما بينها وبين مقر القيادة شمال غرب مالي⁽⁵⁾.

وكُلّلت هذه العملية بنجاح بفتح ثلاث قواعد عسكرية أمامية في شمال مالي والنيجر وبالقرب من الحدود الجزائرية، بالاتفاق مع سلطات البلدين، وهي مركز اتصال في كايس ومركز كيدال⁽⁶⁾ وتيساليت⁽⁷⁾ وتين زرواتين⁽⁸⁾. أما بداخل الأراضي النيجرية، فتم

(1) - هي: رقان، أولف، عين صالح، أدرار، تيميمون، تمنراست، بشار، تندوف (حتى الحدود الموريطانية).

(2) - عبد السلام بوشارب، الهقار أمجاد وأنجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1995، ص 135.

(3) - عبد الله مقلاتي- محفوظ رموم ، مرجع سابق، ص 89.

(4) - تقع منطقة قاو شمال جمهورية مالي، وهي تبعد حوالي 600 كلم عن الحدود الجزائرية، أقيم به مركز سعى المركز الخلفي أو القاعدة الخلفية. وهو عبارة عن مبنى وضعته السلطات المالية تحت تصرف جيش التحرير الوطني، كان يتألف من جناح إدارة وسجن ومخزن. انظر: عبد الله مقلاتي- محفوظ رموم ، مرجع سابق، ص 84. وأيضا: عبد السلام بوشارب، مرجع سابق، ص 134.

(5) - شارك في هذه المهمة موسى صدار والعربي بوزيد من سلاح الإشارة بمساعدة فرانس فانون وكذلك الرائد زكريا (فرحات حميدة) ومعه الدليل علي الترقى (أحمد بلخضر)، وقد اتخذت هذه المجموعة من قاعدة غات (مالي) منطلقا لها، وأقامت شبكة اتصالات لاسلكية تضم المحطات التالية: مركز اتصال في كايس شمال غرب مالي على مقربة من الحدود الموريتانية السنغالية، بالإضافة إلى محطات كيدال، وتيساليت وغاو وتومبوكتو. السنوسي صدار، مصدر سابق، ص 165-173.

(6) - يقع مركز كيدال على بعد 480 كلم من قاو و1200 عن باماكو. وهو أول مركز تمّ فتحه بمساعدة الماليين، أحيط بسور حتى لا يلفت انتباه المخابرات الفرنسية، خُصّص لتدريب المجموعات الأولى، وكان مزودا بمصالح الاتصالات والنقل والتسليح. عبد الله مقلاتي- محفوظ رموم، مرجع سابق، ص 83.

(7) - يقع مركز تيساليت على الحدود المالية الجزائرية على بعد 35 كلم من برج باجي مختار، وهو موقع متقدّم للتموين والاتصالات، استقرت به الكتيبة الثالثة التي يشرف عليها أحمد بن سبقاق، نفسه.

(8) - شهادة شريف مساعدي في: عبد السلام بوشارب مرجع سابق، ص 134.

الاكتفاء بعدد محدود من مراكز مدنية وعسكرية أقيمت على حدود هذا البلد منها مركزين ايرو وطاوا. وبعد تشكيل هذه القواعد الخلفية وُزعت المهام على مجموعتين، كلفت المجموعة الأولى بالعمل السياسي والعسكري، بينما كلفت المجموعة الثانية بالاستقرار بالمراكز المتاخمة للحدود التونسية للمساهمة في إدخال السلاح الذي تمّ اقتناؤه جوا بواسطة الطرود والحقائب المهربة تارة، وبواسطة طائرات عسكرية غينية تارة أخرى، وبحرا عبر رأس الرجاء الصالح وصولا إلى ميناء كوناكري، وبرا عبر الشاحنات والسيارات إلى باماكو ومنها إلى قاعدة فاو، ومن هناك تُنقل إلى الحدود الجزائرية المالية عبر الجبال محملة على الأكتاف ليتم إيصالها إلى مخابئ سرية في الحدود الجزائرية، وبهذه الكيفية تمّ تجهيز وحدات جيش الجبهة الجنوبية بمختلف الأسلحة، وإرسال شحنات منها إلى الداخل خاصة إلى مناطق الولايتين الخامسة والسادسة⁽¹⁾.

وبهدف إنجاح مهمة الجبهة الجنوبية، أُجّلت هيئة الأركان العامة العديد من العمليات الفدائية التي خُطّطت لتصفية غلاة الفرنسيين وأعوانهم المناوئين للثورة، باستثناء بعض العمليات الهجومية على المراكز الاستعمارية الحدودية⁽²⁾، حرصا من القيادة السياسية التي أكّدت على أن الهدف الأساسي من إنشاءها هو تثبيت النظام السياسي وتوعية سكان الصحراء لمواجهة سياسة فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، وخصوصا إثبات تواجد الثورة في أقصى الحدود الجنوبية بهدف التأثير النفسي على معنويات الفرنسيين بإحكام قبضتها على حدود الوطن، ولحمايتها أيضا من أطماع السلطات التونسية التي طالبت في العديد من المناسبات بحقها المزعوم في الصحراء الجزائرية⁽³⁾.

(1) - عبد الله مقلاتي- محفوظ رموم، مرجع سابق، ص ص 75-77.

(2) - مثل الهجوم على المركز الحدودي الفرنسي برج لوبريور الذي حمل اسم الشهيد باجي مختار لاحقا، والهجوم على مركز تين زرواتين جنوب تمنراست والهجوم على القاعدة العسكرية الفرنسية المكلفة بالتجارب النووية في رقان. نفسه، ص 86.

(3) - بعدما خُطّطت السلطات التونسية لمحاولة احتلال العلامة الحدودية 233، أوكلت قيادة الثورة الجزائرية للقوات المربطة على طول الحدود الجنوبية مهمة التصدي للمخطط، "فسارع كومنندوس من جيش التحرير الوطني الذي علم بهذه المناورة في الوقت المناسب وبتفاصيل ما كان يُحالك، بانتقاله إلى عين المكان متقدما الجيش التونسي وتموقع بهذه العلامة الحدودية ورفع العلم الوطني الجزائري بها". مقتطف من شهادة المجاهد الرائد زكريا الطيب فرحات وردت كاملة في: محمد جفابة، حوار مع الذات ومع الغير، مد، جزر وتطلعات، ج 3، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 486.

الفصل الثاني

2- تدعيم صفوف جيش التحرير الوطني بقوات خاصة

2-1- الشرطة العسكرية

2-2 - سباحو القتال (الضفادع البشرية)

2-3 - قوات الطيران الحربي

في إطار استراتيجية ثورية تهدف إلى تطوير أساليب كفاح جيش التحرير الوطني، أولت قيادة الثورة من خلال وزارة التسليح والاتصالات العامة أهمية بالغة لتكوين إطارات عسكرية في مختلف التخصصات لم يسبق للجزائريين التكوين فيها. ولقد تابع عبد الحفيظ بوصوف شخصيا ملف الدورات التكوينية العسكرية للبعثات الطلابية بالخارج خصوصا ببلدان الشرق الأوسط لتلقي التكوين في المجال الأمني، البحري، الجوي في سرية تامة، نوجزها فيما يلي.

2- 1 - الشرطة العسكرية:

أولى قادة الثورة التحريرية اهتماما بالغا بالتنظيم الأمني لما له من أهمية قصوى للحفاظ على النظام العام وتنظيمه في القرى والأرياف. لذا استُحدث جهازا للشرطة حمل تسميات مختلفة، أرادت من خلاله التأكيد على وجود سلطة النظام الثوري في كامل القطاعات مهمتها محاربة الفوضى والفوضويين وكل مظاهر الإجرام ليسود الأمن والهدوء والاستقرار حتى يتسنى للمواطنين أداء واجبات الكفاح الثوري.

ويعود الإلحاح والاهتمام لتكوين الشرطة العسكرية^(*) إلى الفترة التي تلت اندلاع الثورة التحريرية طبقا لتعليمات وجهتها قيادة الثورة بولاية الأوراس النمامشة لمسؤولي المراكز الأولى الحدودية ومن أهم ما جاء فيها أنه "يجب تكوين شرطة من الجيش لحفظ الأمن ومراقبة الحدود وبحث المار المشكوك في أمره، وذلك في كل مركز بالحدود، ومهمة الشرطة إلقاء القبض أيضا على كل داخل للحدود سرا بدون رخصة، ويجب على عناصر الشرطة، إعلام الإدارة بكل مسألة خطيرة، بواسطة بريد إلى تونس وآخر إلى المنطقة"⁽¹⁾.

ووفقا لتعليمات قيادات الثورة تأسس جهاز الشرطة بشكل جلي بعد انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956⁽²⁾ تحت إشراف اللجان الخماسية⁽³⁾، وقد انضم إليها بعض الفدائيين لتنظيم الحراسة، التي تتم بالتناوب في كل مشتي ليلا ونهارا. كما تسهر على مساعدة

(*) - أوضحت إحدى الأبحاث أنه تم تداول عدة تسميات تتعلق بالأمن الثوري منها: الشرطة الحربية، الشرطة العسكرية، الشرطة السرية، الشرطة المدنية، شرطة الحدود، الأمن الثوري، الحرس الثوري، الأمن السري، وبعد تدقيق وتمحيص في الوثائق الأرشيفية منها القرارات والصور الفوتوغرافية وكذلك الشهادات الحية، استقر رأي الباحث على اعتماد تسمية "الشرطة العسكرية" لأنها التسمية الغالبة في البطاقات الشخصية لعناصر هذا الجهاز الأمني. انظر: رضوان شافو، دراسات في تاريخ الجزائر مقالات وأبحاث في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، منشورات عطا الله للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 148.

(1) - علي تابلت، بحوث في تاريخ الجزائر - المقاومة والثورة التحريرية، الجزء الثاني، منشورات ثالة، 2014، ص 283.

(2) - رضوان شافو، مرجع سابق، ص 288-289.

(3) - يتصف أفرادها بالفطنة واليقظة المستمرة والفراصة والعلم بطبائع النفوس. من مهامها نذكر، المراقبة لمناطق العبور والطرق المؤدية إلى قمم الجبال المنيع، البحث عن المخائى والملاجئ ورصد الطرق المؤدية لها والعمل على تأمينها، جمع الأموال والذخيرة والمؤونة والمعدات ووسائل النقل كالابل، البغال، الحمير لإيصال المتطلبات إلى أماكنها في الوقت المناسب، تحضير المجندين للالتحاق بصفوف الثورة وتتبع تحركات جيش الاحتلال وتقصى أخباره وإعلام مسؤول الناحية بذلك. انظر: يوسف مناصرية، "مميزات الثورة الجزائرية بعامة وفي الأوراس بخاصة التي اندلعت في 1954 م -1374 هـ"، أشغال ملتقى مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 73.

تنقل العائلات الفارة من بطش جيش الاحتلال وتمكينها من الوصول إلى الأراضي الآمنة المحررة بالحدود الجزائرية التونسية، حيث تتواجد مراكز خاصة لهذه العائلات، وقد تشكلت لهذا الغرض دوريات خاصة من فصائل جيش التحرير الوطني تتولى حماية وأمن المواطنين أثناء لجوئهم إلى هذه المناطق، علما أن تنقل الأشخاص كان يخضع داخل البلاد وخارجها لرخصة تصدر من مسؤولي جيش التحرير الوطني⁽¹⁾.

ولعناصر الشرطة حقوق منها المنح العائلية واللباس والعلاج الطبي، أما واجبات مسؤولي الأمن فتتضمن أبرزها في :

- الإشراف على رجال الشرطة وتحديد الأماكن الملائمة لمراكز جيش التحرير الوطني.
- تنظيم المرور ومراقبة رخصه بالنسبة للمواطنين وتحديد الطرق والمسالك الخاصة بالأفراد وقوافل التموين.

- تنظيم ومراقبة الحراسة الشعبية ومساعدة مسؤولي المشاتي والمداشروالدواوير ونوابهم⁽²⁾.
وكان الهدف من تأسيس هذا الجهاز بالمواقع المذكورة والتنسيق مع رؤسائه لدواعي أمنية، للمساهمة في استتباب الأمن ونشر الطمأنينة في أوساط الشعب مثلما أفاد به أحد المؤرخين بقوله "بأن القيادة الثورية لجيش وجهة التحرير الوطنيين على مستوى الولاية الثالثة كانت قد وضعت جهازا أمنيا قويا لضبطه وتنظيمه ودعمه، للحفاظ على سلامة المواطنين والمجاهدين. لذلك تم توزيع أعوان الأمن على كل أطراف الولاية، وكُفّوا بمراقبة تحركات جيش الاحتلال ومراقبة تحركاته ومخططاته العدوانية وأعوانهم وإبلاغها إلى المسؤولين للقيام بواجبهم⁽³⁾.

ويُضاف إلى هذه المهمة، السهر على السير الحسن للثورة من خلال تزويد القيادة الثورية بمختلف الأخبار والمعلومات، والسهر على حفظ وصيانة وأمن مخازن التموين، ومراقبة الخونة والمشبهين وتحركات جنود الاحتلال⁽⁴⁾. وفي نفس السياق أوضح المجاهد إبراهيم راس العين⁽⁵⁾ في مذكراته صلة جهاز الشرطة وتعاونها مع عدة أجهزة لها نفس المهام

(1) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، د. ص. ت. ط.

(2) - مذكرات الرئيس علي كافي، مصدر سابق، ص 95.

(3) - يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة...، مرجع سابق، ص 208.

(4) - رضوان شافو، مرجع سابق، ص 289.

(5) - إبراهيم راس العين من مواليد 1935 بفرجيوة، درس بمسقط رأسه في ميله، ثم انتقل إلى المعهد الكتاني بقسنطينة الذي نال منه الشهادة الأهلية. سافر في عام 1953 سافر إلى جامعة الزيتونة بتونس والتي قضى بها سنتين ثم انقطع عن الدراسة للالتحاق بصفوف الثورة عام 1955 بعد عودته إلى مسقط رأسه بمشيتي "معروفة". كُلف بجمع الاشتراكات للثورة وهي المهمة التي باشرها في جانفي 1956 وتقلد بعدها عدة مسؤوليات بالولاية التاريخية الثانية، إلى غاية اعتقاله يوم 21 أكتوبر 1960، بعد وشاية من أحد الخونة، بينما كان رفقة الدركيين السبتي حذوفة والدراجي حريش داخل مخبأ "كازما" الواقعة بإحدى شعاب دشرة الربيع بدوار راس فرجيوة. ظل معتقلا بمعتقل قصر الطير إلى غاية 26 جوان 1962، أي قبل أقل من 10 أيام من الإعلان عن استقلال الجزائر. انظر: إبراهيم راس العين، مذكرات مجاهد: من مقاعد الدراسة بتونس إلى ملحمة الثورة بالجزائر، ط 3، دار الأملية، الجزائر، 2013.

الأمنية تقريبا في دعم الثورة التحريرية وهما جهاز الاستعلامات وجهاز الدرك⁽¹⁾ ، مهمتهما السهر على تطبيق أوامر الثورة ونواهيها، وتقصي أخبار جنود الاحتلال، وكشف العملاء والمتواطئين معه، وأيضا التحقيق في المنازعات التي تحدث بين المواطنين، وإحضار المتخاصمين أمام لجنة العدل⁽²⁾ ، زيادة على حراسة المعتقلين إلى غاية البت في أمرهم⁽³⁾ . ويُضاف إلى هذه المهام، الكشف عن الخونة ومراقبتهم وكل المشبوهين وتحركات العدو⁽⁴⁾ ، والتفتيش عن المعارضين للثورة وإيقافهم⁽⁵⁾ .

ومن المهام الأمنية التي أسندت إليهم، نذكر رصد تعداد قوات الاحتلال وأسماء ضباطه ومراكزه وأسلحته، بشرط أن يكون عضو الشرطي السري مستترا لا يعرفه ولا يعلم به إلا عضو الإخبار والاتصال في اللجنة الشعبية المشرف عليه، وأن يكون كفاً قادراً على القيام بعمله على أكمل وجه، وأن يقدم تقريراً مفصلاً عن مهمته شهرياً لمسؤوله المباشر عندما تكون عادية، أما الأخبار المستعجلة فتصل في حينها إلى المسؤول المعني⁽⁶⁾ ، إلى جانب تحذير الشعب من الطائرات الاستكشافية والمقنبلة لدى إقلاعها من قواعدها الجوية⁽⁷⁾ .

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، عرف جهاز الشرطة السرية تطورا هاما من خلال جهاز المخابرات والاستعلامات الذي أشرف عليه عبد الحفيظ بوصوف، وقدم مساهمة هامة في التصدي للدعاية الاستعمارية، وإحباط مختلف المؤامرات التي كادت أن تخنق الثورة⁽⁸⁾ . وكانت الشرطة الحربية "تمثل أدق أجهزة جيش التحرير الوطني وأنشطها، بحيث لم يقتصر نشاطها على الميدان العسكري فحسب، بل امتد إلى مراقبة تحركات كل الجنود في إجازتهم. ومثلت الرقيب الحساس في جهاز المخابرات المنظم تنظيمًا محكمًا،

(1) - كان للرعييل الأول من المجاهدين الفضل في وضع اللبنة الأولى لجهاز الدرك الوطني. وتؤكد بعض المصادر والشهادات أنه قد تم في سنة 1956 إنشاء تنظيم للدرك الوطني في الولاية الثانية، وكان يتشكل مما يعادل فرقة للقسم الواحد، وكانت مهمة الدركيين تتمثل في القيام بالتحقيقات والحراسة. وقد برز دور هذا التنظيم خاصة بعد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956. للاستزادة أكثر انظر: سعيد سعيدوني، الدرك الوطني نصف قرن في خدمة الجمهورية (1962-2021)، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، د.ت. ن. ، ص ص 37-38.

(2) - إبراهيم راس العين، مصدر سابق، ص 59.

(3) - رضوان شافو، مرجع سابق، ص 135.

(4) - رضوان شافو، "مأثرونضال المرحوم المجاهد وعضو الشرطة السرية للجوسسة خلال ثورة التحرير "عبي المشري بلعيد" رحمة الله" ، جريدة الجديد اليومي، الخميس 21 ديسمبر 2017، إحياء لمناسبة عيد الشرطة العربية.

(5) - الشريف عبد الدايم ، مرجع سابق، ص 148 .

(6) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى، المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي 1959 إلى 05/07/1962، الجزء الأول- التقرير السياسي المنعقد يومي 20/21 أفريل 1987 ، محافظة باتنة، ص 16.

(7) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية بالولاية الرابعة، ج 1، التقرير السياسي - الفترة الممتدة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958 ، س. ط. د. ص.

(8) - رضوان شافو، مرجع سابق، ص 289.

فاستطاعت الثورة بفضل عناصرها الوطنيين أن تتعرّف على الخونة وتؤدّبهم، وكشفت الكثير من الخطط العسكرية للعدو قبل تنفيذها، وحافظت على الأمن في المدن والقرى والمناطق الذي يسيطر عليها جيش التحرير الوطني، بالإضافة إلى توليها تنفيذ الأحكام الثورية⁽¹⁾.

لم يقتصر تواجد الشرطة العسكرية في المشاتي والدواوير والمداشر بالداخل فحسب، بل استحدث جيش التحرير الوطني مصلحة حدودية خاصة للأمن وهي شرطة الحدود، تقوم دوريتها بمراقبة حركة العبور عبر الممرات الحدودية وتسلم رخص الدخول للمدنيين وتُحقّق في هويتهم، إلا أنها تعرّضت لاستفزازات السلطات التونسية وقامت بمطاردة أعوانهم. ولوضع حد لهذه التصرفات أرسل منشور بتاريخ 31 أكتوبر 1959 إلى ولاية الكاف، سوق الأربعاء، القصيرين، وقفصة تم توضيح فيه أنواع الاعتداءات التي تعرّض لها جنود جيش التحرير الوطني من تجريد للسلاح والسجن، وقطع الإمدادات عن الوحدات العسكرية وعدم تأمين العلاج للمرضى والجرحى⁽²⁾. ولتفادي مثل هذه التصرفات قامت مصلحة الشرطة بإدخال بعض التعديلات وتعويضها بنظام سري جديد، سمح بمراقبة كاملة للحدود، وعجزت السلطات التونسية عن القيام بأي رد فعل إزاءه⁽³⁾.

ونظرا لأهمية هذا الجهاز الرقابي على مستوى الحدود الجزائرية المشتركة مع تونس أصدر مسؤول أمن الحدود تعليمة باسم وزارة القوات المسلحة مؤرخة في فاتح جانفي 1960 لتتقيّد بها شرطة الحدود التابعة لجيش التحرير الوطني خلال مراقبتهم للممرات الحدودية وتحركات المجاهدين أيضا، تضمنت عدة تعليمات أبرزها:

- "مراقبة تسلّل الجواسيس عبر الممرات الحدودية.

- التصدي لدعاية سلطات الاحتلال عبر المناشير التي توزع بواسطة الطائرات.

- رصد معنويات الشعب الجزائري والحث على ضرورة الاتحاد لخدمة القضية الوطنية والمصلحة العامة.

- رصد تصرفات السلطات التونسية إزاء اللاجئين وعناصر جيش التحرير الوطني.

- التبليغ عن ممتلكات النظام الثوري من سلاح وعتاد حربي والثروة الحيوانية (غنم، بغال، ...الخ).

- تسجيل أسماء المدنيين الجزائريين الذي يتعاملون مع السلطات التونسية.

- مراقبة المواطنين "الذين لا يحترمون شرف الجزائر وكفاحها المقدس".

(1) - عبد الكريم شوقي، "الشرطة الجزائرية إبان الثورة التحريرية 1954-1962"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد 3، ديسمبر 2019، ص 22.

(2) - أحمد بن شريف، فجر المشاتي...، مصدر سابق، ص ص 91-92.

(3) - كريم مقنوش، النشاط السياسي والعسكري لجهة التحرير الوطني في تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، السنة الدراسية 2011-2012، ص 144.

وألزم القائمون على هذه المهام بتحرير تقارير تُسلّم كل خمسة عشر يوما إلى مسؤولهم المباشر⁽¹⁾.

وتدعيما لجهاز الشرطة على مستوى الحدود الغربية، أعاد عبد الحفيظ بوالصوف تأطير مصلحة المخابرات والاتصالات (SRL) للولاية الخامسة، وتكليفها بصفة خاصة بالمسائل العسكرية المتعلقة بحماية جيش التحرير الوطني، بينما تم ضم الهيئة المدنية للشرطة تحت وصاية بعثة جبهة التحرير الوطني في المغرب. وبقيت مصالح الشرطة الثورية الموسوعة تحت وصاية الجبهة على علاقة تعاون مستمرة مع مصلحة المخابرات والاتصالات لجيش التحرير الوطني. وتحسبا للمرحلة ما بعد استقلال الجزائر قرّرت قيادة الثورة إرسال عدة دفعات طلابية إلى أقسام أكاديمية الشرطة بالقاهرة للاستفادة من تكوين خاص، تخرّج منها ثلاث دفعات، الأولى ما بين 1957-1958، والثانية ما بين 1958-1959 والثالثة ما بين 1959-1961، ومن خلال هذه الدفعات تم تكوين قرابة عشرين ضابطا في سلك الشرطة⁽²⁾.

تواصلت مهام الشرطة العسكرية بعد توقيف إطلاق النار، إذ تم في مارس 1962 تنصيب المجلس التنفيذي المؤقت الذي قام بتعيين مندوب للنظام العام، مهمته دراسة الوسائل الواجب استخدامها لضمان حماية النظام ومواجهة انسحاب أعوان الشرطة الفرنسية⁽³⁾. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، وافقت السلطات الجزائرية على بقاء بعض الضباط والأعوان الفرنسيين، بهدف تدريب الموظفين الجزائريين على الأعمال الإدارية التي يتطلّبها تسيير شؤون المستخدمين بدءا من عملية التوظيف إلى إجراءات الإحالة على التقاعد، وكان معظم المجنّدين الجدد من أعضاء جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني قد باشروا عملهم بتأطير بعض الموظفين القدامى الذين كانوا في صفوف الشرطة الفرنسية، وكانت لهم مواقف مشرفة مساندة بدرجات متفاوتة لثورة التحرير⁽⁴⁾، إضافة إلى بعض الإطارات الجزائرية العائدين من تونس والمغرب حيث عملوا في مصالح شرطة هذين البلدين قبل استقلال الجزائر⁽⁵⁾.

وخلال المرحلة الانتقالية كلف عبد الرحمان فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة لهذه المرحلة عبد القادر حصار مسؤول الأمن لجبهة التحرير الوطني لإنشاء لجان ومندوبيات

(1) - للمزيد من التفاصيل انظر: فحوى وثيقة صادرة من مسؤول أمن الحدود مؤرخة في فاتح جانفي 1960، موجّهة لشرطة الحدود لجيش التحرير الوطني تضمنت أوامر وتعليمات لمراقبة الحدود وتحركات المجاهدين، في: حورية وامان، الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة الدعم المغربي للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 المغرب وتونس نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، السنة الجامعية 2006/2017.

(2) - حسين بن معلم، مصدر سابق، ص 160.

(3) - د. م، "مراحل تطور التكوين المهني في الأمن الوطني"، مجلة الشرطة، عدد 1، فيفري 1975، ص 24.

(4) - عيسى قاسمي، مصدر سابق، ص 172.

(5) - رضوان شافو، مرجع سابق، ص 149.

لاستخلاف الشرطة الفرنسية وحفظ الأمن والاستقرار خلال هذه المرحلة الحرجة. وبناء على هذا التكليف عمل على توظيف المسبّلين للمهام الشرطية والأمنية خلال الفترة الممتدة بين 19 مارس إلى 5 جويلية 1962، وبعد الإعلان عن استقلال الجزائر تم تعيين محمد مجاد أول مدير عام للأمن الوطني بتاريخ 5 جويلية 1962 وفي اليوم الثاني من الاستقلال 6 جويلية 1962 تأسست رسميا المديرية العامة للأمن الوطني بالجزائر المستقلة وتم تسليم لهذا الأخير المهام بصفة رسمية من طرف عبد القادر حصار في 22 جويلية 1962⁽¹⁾.

2- 2 - سباحو القتال (الضفادع البشرية):

سعى لنقل معركة المواجهة العسكرية مع قوات الاحتلال إلى عرض مياه البحر كتخطيط استراتيجي جديد لقلب موازين الحرب ضد فرنسا، اهدت قيادة الثورة إلى تكوين كومندو الضفادع في مصر. وتكفل بهذه المهمة أحمد بن بلة مسؤول الشؤون العسكرية بالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني بالقاهرة الذي كانت تربطه علاقة مميزة مع رجل المخابرات المصري فتحي الديب المسؤول عن تنسيق أنشطة حركات التحرير لشمال إفريقيا.

ولقد انبثقت فكرة تشكيل أول نواة لـ "سباحي القتال" Les nageurs de combat المعروفة بـ "الضفادع البشرية" عام 1956، بعد عدة لقاءات جمعت الرئيس المصري جمال عبد الناصر بأحمد بن بلة، سعى من هذا الأخير لتجسيد المشروع الثوري الهادف أساسا إلى تلقيم وتفجير البواخر والسفن الفرنسية الحربية الراسية بالمرسى الكبير بوهران وبالموانئ البحرية الفرنسية مثل ميناء طولون وبريست⁽²⁾.

واستطاع الحصول في أفريل 1956 على موافقة السلطات المصرية لتسجيل حوالي خمسة عشر طالبا جزائريا بصدد الدراسة بالقاهرة، لمتابعة تدريباتهم بمركز المغاوير (commandos) في أنشاص. كان التدريب الأولي خاص بتعلم تقنيات القتال المتلاحم، صناعة واستعمال المتفجرات، زرع الألغام، الإغارة، التخريب لتدمير الأهداف. هذه التجربة الأولى التي استمرت ستة أشهر كانت مثمرة، لدرجة أن العناصر الذين أنهوا تدريبهم تم إرسالهم إلى الحدود الجزائرية، وإلى داخل التراب الوطني لوضع خبرتهم موضع التنفيذ، وفي نفس الوقت نقل معارفهم إلى رفقاءهم المقاتلين⁽³⁾.

وتمثلت المبادرة الثانية لأحمد بن بلة، في استقبال تسعة عناصر بالقاهرة، قدموا من المغرب في جويلية 1956 اختارهم العقيد عبد الحفيظ بوصوف لمتابعة تربص خاص "سباح

(1) - رضوان شافو، مرجع سابق، ص 148.

(2) - شهادة أحمد بن بلة في الشريط الوثائقي الموسوم بـ "مهمة لها رجالها... رجال الضفادع أثناء الثورة التحريرية"، إعداد وتقديم الصحفية فائزة مقران، بُثت بالقناة الثالثة للتلفزة الجزائرية في 25 ديسمبر 2011.

(3) - شارك جزء من هذا الفريق، الذي تمركز في معسكر لجيش التحرير الوطني في لعرايش بالمغرب، في تدريب مناضلين من فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا الذي خطّط ونفّذ الأعمال التخريبية الواسعة النطاق في 25 أوت 1958 والأسابيع التي تلتها.

مُقاتل"، فنُقِلوا من القاهرة إلى الإسكندرية من قبل السلطات العسكرية المصرية، ليتم دمجهم في الأكاديمية البحرية لتلقيهم تدريبات صعبة، تركّز على الجهد البدني، وقوة التحمّل، واليقظة. وهي أمور ضرورية، لأن أي خطأ، أو إهمال للتعليمات قد يؤدي إلى تعريض حياتهم للخطر. وبفضل استعدادهم ومثابرتهم، تمكنوا بعد ثمانية أشهر من التدريب، من بلوغ أفضل المراتب مقارنة بزملائهم المصريين من نفس الدفعة ونجحوا في تنفيذ مهمات صعبة في أعماق البحر⁽¹⁾.

وطبقا لتعليمات أحمد بن بلة الذي كان على اتصال بمسؤولي جبهة التحرير الوطني بالرباط لتجنيد متطوعين شباب لأداء مهمة في غاية الصعوبة دون الإفصاح عن طبيعتها⁽²⁾، تم اختيار خمسة مناضلين جزائريين مقيمين بالمغرب⁽³⁾، كانوا يتمتعون بلياقة بدنية جيدة، ومؤهلين نفسيا لتنفيذ عمليات خطيرة من الناحيتين العملية والتقنية إلى حد التضحية بالنفس⁽⁴⁾. وبعدما لمس مسؤولو الثورة مدى استعدادهم لتنفيذ مهمات خطيرة دون تردّد وبدون معرفة تفاصيلها، بدأت الاستعدادات لإرسالهم إلى مصر بجوزات سفر مُزوَّرة وبجنسية مغربية وبأسماء مستعارة عبر خطوط جوية مدريد - روما بجنسية مصرية، ومن هناك توجّهوا إلى القاهرة بتاريخ 14 جويلية 1956. وانضم إلى هذه المجموعة الأولى ثلاثة مناضلين جزائريين كانوا مقيمين بالقاهرة⁽⁵⁾، وبهذه الكيفية تم انتقاء ثمانية طلبة جزائريين من أجل إخضاعهم للتدريب على تقنيات الغوص في أعماق البحر وكيفية تخریب السفن الحربية لجيش الاحتلال⁽⁶⁾. وبعد اللقاء التعارفي بالمسؤولين المصريين والجزائريين⁽⁷⁾ توجّهت مجموعة الضفادع البشرية إلى إحدى المحلات السرية للتدريب على الغوص، وهناك طُرحت عليهم عدة أسئلة لاختبار مدى استعدادهم لأداء هذه المهمة. وبعدما أبدوا قابليتهم لأدائها دون تردّد، تم الإفصاح لهم عن طبيعة التكوين والتدريب⁽⁸⁾. وبمركز الضفادع البشرية والغطس بالإسكندرية، انطلقت عمليات التكوين والتدريب في سرية تامة في 25 جويلية 1956 تحت الإشراف المباشر لفتحي الديب وأحمد بن بلة، استغرقت مدتها أربعة أشهر⁽⁹⁾.

(1) - كان رجال الضفادع الجزائريون الذين تدرّبوا في الأكاديمية البحرية بالإسكندرية أول المتطوعين المشاركين بنجاح في إزالة الألغام في البحر من السواحل المصرية، وقناة السويس بعد العدوان الثلاثي الفرنسي - البريطاني - الإسرائيلي.

(2) - Hamid TAHRI, « Debagh Abdallah , Homme grenouille combattant de L'ALN », in *El Wattan*, 19 Novembre 2012.

(3) - وهم: يحيى رجال، عبد الله دباغ، عثمان دامرجي، بن عمر شربال، جودي عبد القادر.

(4) - شهادة عثمان دامرجي، مصدر سابق.

(5) - وهم: أحمد شيبان، مسعود بزة، أحمد بن دريس.

(6) - شهادة عبد الله دباغ، مصدر سابق.

(7) - وهم: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خير، تيجاني هدام، ومسؤول المخابرات المصرية فتحي الديب.

(8) - شهادة عبد الله دباغ، مصدر سابق.

(9) - شهادة أحمد بن بلة، وشهادة عبد الله دباغ، مصدر سابق.

كانت التدريبات على الغطس شاقة ومحفوفة بالمخاطر، واختير توقيتها في الفترة الصيفية مع غروب الشمس إلى غاية طلوع الفجر، وكان التدريب متنوعا بين السباحة والتجذيف^(*) والمصارعة والقيام بعمليات إفراغ حمولات أسلحة كأنها حقيقية من مراكب صغيرة وإيصالها إلى الشاطئ. زيادة على التدريب بعد الخروج من الإسكندرية، حيث يتم جدف الزوارق باتجاه الميناء أين تتواجد الغواصة والمركب الحربي لتوضع أسفلها ألغام بحرية⁽¹⁾.

تواصلت جهود قيادة الثورة في تدريب مجموعة المهام الصعبة "الضفادع البشرية"، ووقع الاختيار هذه المرة على المجندين الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي بألمانيا الذين وفدوا سرا إلى مدينة الرباط المغربية، وأُخضعوا لتكوين عسكري وميداني تمثل في كيفية قطع الأسلاك الشائكة المكهربة، ونزع الألغام المختلفة وتفكيكها وطريقة استعمال البنغلور⁽²⁾.

بعدها طُرحت عليهم مجموعة من الأسئلة تتعلق بقدراتهم العسكرية والبدنية، ومدى معرفتهم للسباحة، واختبار مدى استعدادهم النفسي للقيام بعمليات فدائية خطيرة، ومدى تحمل الاستنطاق في حالة إلقاء عليهم من قبل سلطات الاحتلال....". وفور إبداء استعدادهم لتنفيذ عمليات عسكرية فدائية في غاية الخطورة، تم إبلاغهم بطبيعة التكوين المتمثل في إخضاعهم لتكوين خاص "سباحي قتال Des nageurs de combat " للقيام بمهام سرية في غاية الخطورة على مستوى الموانئ العسكرية الفرنسية بالجزائروفي فرنسا أيضا⁽³⁾.

(*) - تَعْتَمِدُ عَلَى اغْتِيَاءِ ظَهْرِ زَوَارِقَ مَائِيَّةٍ مُسَطَّحَةٍ لِلْسَّيْرِ عَلَى سَطْحِ الْمَاءِ.

(1) - شهادة أحمد شيبان ، وعثمان دامرجي، مصدر سابق .

(2) - هي أنابيب فولاذية قطرها 120 ملم، يمكن ربط بعضها ببعض على امتداد طويل. كانت تُشحن بالمتفجرات وتُجهز بنظام إشعال عن بُعد. وكانت تستخدم لفتح ثغرات في الحواجز التي أقامها الجيش الفرنسي بخطي مورييس وشال. وهذه الآليات لم تكن تسمح بتحطيم تشابك الأسلاك الشائكة فحسب، بل كذلك تفجير الألغام المضادة للإنسان التي كانت مزروعة في عمق تلك الحواجز. وقد هُيئ بضواحي تونس مصنع لصناعة البنغالور في فيلا وسط منطقة سكنية راقية. انظر: عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق، ص 45.

(3) - مقتطف من الحوار مع المجاهد عبد الرحمن صخري، في مجلة أول نوفمبر، عدد 179، مارس 2015، ص ص 59-60.

تمّت عملية تكوين الدفعة الثانية من الضفادع البشرية المتكونة من 20 عنصراً⁽¹⁾ وخمسة مؤطرين⁽²⁾ في سرية تامة بمركز أنواصر⁽³⁾ بالناظور المغربية عام 1961 تحت حراسة مشددة ولمدة أربعة أشهر كاملة، وانقسم هذا التكوين العسكري إلى نظري وتطبيقي، اتسم بالصرامة والصعوبة⁽⁴⁾ إذ تم تقسيم المجموعة إلى قسمين: المجموعة الأولى تتدرّب في الفترة الصباحية على عملية الغطس واستعمال التجهيزات الضرورية لذلك، بينما تتدرّب المجموعة الثانية في الفترة الليلية وهي الأصعب وهكذا دواليك⁽⁵⁾. وعن دواعي تشكيل هذه القوات الخاصة، تُفيد إحدى الشهادات بأن الهدف منها كان للتقليل من الصعوبات التي كانت تعترض المجاهدين في الداخل بسبب قلة تمرير الأسلحة داخل التراب الوطني عن طريق الأسلاك الشائكة خاصة في السنوات الأخيرة للثورة، لذا اهتمت قيادة الثورة لفكرة تمريرها من الجانب البحري، وشُرع في تجسيدها بتهيئة قاعدة بحرية غرب مدينة الناظور بالمغرب المذكورة أنفاً لتدريب ما يُسمى برجال الضفادع البشرية⁽⁶⁾.

ومن أعقد وأصعب العمليات التي نفذها رجال الضفادع نذكر:

- 1- الغوص في أعماق مياه البحر الباردة بغية تتبع البواخر السرية⁽⁷⁾.
- 2- تطهير أعماق الموانئ المصرية من الألغام والمتفجرات التي ألقيت على طول الساحل الشرقي المصري من طرف السلطات المصرية لمواجهة العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر 1956،

(1) - وهم : عبد الرحمن صخري، بدوي، شاوش، دا رمضان، دحمون، جنان، قلة عبد الرزاق، غراس، خليفة، فاسي كمال، سيفاوي جمال، رجال منير، ولهاصي محمد، زواوي، نجام سعيد، كركار زهير، ندرومي عبد القادر، العيفة، بن تركية. والعضو الأخير اسمه الكامل غير معروف ما عدا لقبه بداوي . شهادة المجاهد عبد الرحمن صخري، مرجع سابق، ص 60.

(2) - وهم: عبد الله دباغ، بن دريس رشيد، شربال بن عمر، أحمد شيبان، بزة مسعود، كانوا ضمن الدفعة الأولى لرجال الضفادع البشرية التابعة لجيش التحرير الوطني الذين تربصوا في مصر سنة 1956 بأمر من قيادة الثورة الجزائرية، وكانوا النواة الأولى للقوات البحرية الجزائرية بعد الاستقلال. نفسه، ص 60.

(3) - فُتح هذا المركز سنة 1961، ويقع بين مدينتي الناظور ومليلية الواقعة تحت الاحتلال الإسباني، ولا تبعد عنها إلا بكيلومترات قليلة لا تتعدى الثلاثة كيلومترات. يقع في محيط مكشوف على شاطئ البحر الأبيض المتوسط به منارة بحرية استعملت برجاً للمراقبة، وهو مركز بحري خصص لتكوين البحارة والضفادع البشرية. محمد مصطفي طالب، مصدر سابق، ص 46.

(4) - منها أنواع التعب، إمكانية اكتشاف المجموعة من طرف السفن الحربية أو من طرف قوات السواحل، مخاطر الألغام البحرية، وجود أجهزة إنذار الكاشفة للغطاسين في محيط البوارج البحرية، خطر التيارات البحرية القوية، العواصف، قدم التجهيزات المستعملة في التدريب، خطر ضغط الأعماق الذي يسبب في طيلة أذن فقدان السمع جزئياً، تعطل أجهزة الاستنشاق. وكان التمرن على السباحة بقطع مسافات طويلة ذهاباً وإياباً انطلاقاً من ميناء القاعدة العسكرية بالناظور إلى غاية ميناء مليلية العسكري الذي كان تحت السيطرة الإسبانية. وكانت مهام رجال الضفادع محفوفة بالمخاطر، لاسيما عند تعرّض البواخر المحملة بالأسلحة للغرق وصعوبة استخراجها نظراً لثقلها الشديد. انظر: شهادة المجاهد عبد الرحمن صخري، مرجع سابق، ص 63.

(5) - انظر تفاصيل التكوين النظري والتطبيقي اليومي، ومراحل وكيفية التدريب. نفسه، ص 60-63.

(6) - عبد القادر نور، خليفة الجندي، حوار حول الثورة، ج1، منشورات المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص 491.

(7) - عبد الكريم حساني "الغوتي"، مصدر سابق، ص 16.

حيث قام تسعة جزائريين "ضفادع بشرية" من بينهم قائد الطائرة⁽¹⁾ بالغوص في أعماق مياه البحر والبحث عنها، وبعد العثور عليها كانت تُربط بحبل موصول بالباخرة ثم يجذب كتنبيه بإيجاد القنبلة ثم يتم استخراجها، وتتبع العملية بنزع المفجر، وبهذه الكيفية تم تطهير أعماق الموانئ المصرية من كل القنابل⁽²⁾، وهي أول مهمة بحرية صعبة خارج التدريب وتمت بنجاح لا نظير له⁽³⁾.

ثانيا - شحن وتفريغ الأسلحة وإيصالها إلى المجاهدين عن طريق البحر بعدما صعب إدخالها عن طريق البر، خاصة بعد إقامة خطي موريس وشال⁽⁴⁾، وأفادت الشهادات أنه تم نقل الأسلحة من القاعدة البحرية المذكورة أعلاه إلى داخل التراب الوطني عن طريق ساحل الغزوات حوالي مرتين في الأسبوع، على متن قوارب صغيرة تُحمل على متنها من 50 إلى 100 قطعة من السلاح، لتتولى مجموعة أخرى كانت في الانتظار لتفريغها بالشواطئ الجزائرية، وبهذه الكيفية تم تعويض انقطاع الأسلحة لصالح الثوار عن طريق البر⁽⁵⁾.

ثالثا- المساهمة في إنقاذ حمولة الأسلحة الموجهة للثورة من الضياع، لاسيما عند تعرض البواخر المحملة بالأسلحة للغرق في المياه الإقليمية المغربية إما لهيجان البحر أو لحدوث عطب تقني في القارب مما يعرضها للغرق في عمق قد يتجاوز 15 متر، وأذكر من هذه المخاطر، تعرض إحدى البواخر الصغيرة للغرق في البحر نتيجة خلل فني، لكن رجال الضفادع البشرية تمكّنوا من إخراج الأسلحة التي كانت تحملها وكانت عبارة عن رشاشات ألمانية Des fusils mitrailleur MG42⁽⁶⁾، بينما تعرّضت الثانية للغرق بكل حمولتها، ولم يُوفق رجال الضفادع البشرية من استعادة حمولة الأسلحة الثقيلة⁽⁷⁾.

رابعا- التكفل بتنفيذ عمليات فدائية استهدفت مراكز عسكرية فرنسية في غاية الأهمية⁽⁸⁾ وكان لها صدى إعلامي وسياسي كبيرين، لأن الأهداف العسكرية المُراد تفجيرها تقع تحديدا في ميناء برست وميناء طولون العسكريان، وكذلك في ميناء المرسى الكبير بوهران، بهدف جلب انتباه الرأي العام الدولي حول القضية الجزائرية. أما بالنسبة للموانئ العسكرية في الجزائر،

-
- (1) - سهام بوعشة، "الضفادع البشرية القوة الخفية للثورة الجزائرية"، جريدة الشعب، عدد 17199، السبت 3 ديسمبر 2016.
 - (2) - محمد زروال، التكوين العسكري في الثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018، ص 68.
 - (3) - انهارا بشجاعة الجزائريين ونجاح مهمتهم، جسدت بطولاتهم في فيلم حربي مصري موسوم بـ "الطريق إلى إيلات" من إخراج: إنعام محمد علي، كاتب السيناريو فايز غالي، سنة الإنتاج 1993.
 - (4) - محمد مصطفى طالب، مصدر سابق، ص ص 68-69.
 - (5) - عبد القادر نور، مرجع سابق، ص 491.
 - (6) - شهادة المجاهد عبد الرحمن صخري، مرجع سابق، ص 66.
 - (7) - عبد القادر نور، مرجع سابق، ص 492.
 - (8) - شهادة المجاهد عبد الرحمن صخري، مرجع سابق، ص 66.

فاستحال تنفيذ العمليات فيها لتشديد الحراسة حولها من طرف القوات العسكرية البحرية⁽¹⁾ عكس موانئ فرنسا، لذلك فإن العديد من العمليات أُلغيت لدواعي أمنية وسياسية، وبقيت غصة في أنفُس رجال الضفادع لعدة سنوات.

2- 3 - قوات الطيران الحربي:

حظي سلاح الطيران الحربي باهتمام خاص من قبل قادة الثورة، لما يُمثله من بعد استراتيجي لإثبات قدرة تحدي جيش الاحتلال خلال المواجهة الميدانية ولو بشكل محدود، لذا باشر المشرفون على تكوين الطلبة بعد انتقاء بعض المُجندين في صفوف جيش التحرير الوطني المُتمتعين باللياقة البدنية الجيدة والقادرين على التدريب في هذا النوع من التكوين.

أُرسلت أولى الدفعات التكوينية من الطيارين والتقنيين إلى المدارس العسكرية بالبلدان الشقيقة في مقدمتها مصر وسوريا مثلما أفاد به العقيد سي شايشي بغدادي⁽²⁾ الذي استفاد مع مجموعة من الطلبة من هذا التكوين بالبلدين المذكورين ولاحقا بروسيا ابتداء من سنة 1958، بفضل مساعدة عبد الحميد مهري⁽³⁾ والعقيد عمر أوعمران اللذان نجحا في افتتاح تكوين لصالح دفعة من الشباب العسكريين الجزائريين⁽⁴⁾. واستمر تدريب الطيارين لمدة سنتين،

(1) - للمزيد من التفاصيل حول الحراسة المُشددة من قبل القوات الفرنسية على الموانئ الجزائرية ذات الطابع الاقتصادي خاصة انظر: Yves Courrière, la guerre d'Algérie, Dictionnaire, Tv, **op. cit**, p p 2378- 2381.

(2) - شايشي بغدادي من مواليد سنة 1936 بمدينة خميس مليانة، التحق بمعادل الثورة بعد إضراب الطلبة في 19 ماي 1956 رفقة عشرين شابا. وبعد تدريب عسكري شنت المجموعة ثمانية عمليات منها الهجوم على مراكز الشرطة ودار البلدية بناحية لوفاشير (بن علال حاليا) واغتيال شرطي ومراقبة بعض الطرق بالمنطقة. جمعه لقاء مع "سي الحواس" بـجبال الأوراس أثناء رحلته إلى تونس. أخفق في محاولته الأولى لعبور "خط موريس" الذي وصفه بدقة في كتابه، ومن ثمة دخوله إلى تونس بعدما تمكن من تجاوز الخط من الجانب الجنوبي. تلقى تكوينه العسكري أيضا في صفوف المدارس العسكرية بسوريا ومصر وروسيا ابتداء من سنة 1958، بفضل مساعدة "عبد الحميد مهري" والعقيد "عمر أوعمران". غداة الاستقلال تابع مساره المهني في الطيران، قبل أن يتم تعيينه كملحق بالدفاع الوطني ببباريس وبروكسل. للمزيد من التفاصيل حول مساره النضالي انظر:

Chaichi Baghdadi, **La guerre de libération vécue par un lycéen Wilaya IV 1956-1962**, éditions Casbah, 2018, 506 p.

(3) - عبد الحميد مهري من مواليد 3 أفريل 1926 بالخروب (قسنطينة)، عضو مناضل في حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، اعتقل سنة 1954 وبقي في السجن إلى غاية 1955، ليلتحق بعدها بجهة التحرير الوطني وأصبح ممثلا في سوريا، ثم عيّن عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ منذ 1956، وعند تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 شغل منصب وزير شؤون شمال إفريقيا، ثم منصب وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية في التشكيلة الثانية. بعد الاستقلال عُيّن أمينا عاما لوزارة التعليم الثانوي 1965-1976، ثم وزيرا للإعلام والثقافة في حكومة محمد بن أحمد عبد الغاني في مارس 1979 ثم سفير الجزائر في فرنسا 1984-1988 ثم في المغرب. ومن أهم المناصب التي تقلدها كان منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني بين 1988 و1996 نظرا للمرحلة الحرجة التي كانت تمر الجزائر بعد دخولها التعددية الحزبية. توفي يوم 30 جانفي 2012 عن عمر ناهز 85 عاما. للمزيد من التفاصيل انظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 166-167.

(4) - مقتطف من شهادة سي شايشي بغدادي على هامش تنشيطه لندوة منتدى الذاكرة بمقر المجاهد، إحياء للذكرى الـ 54 لليوم الوطني للطلّاب حول مسار "راج نوار" النضالي، انظر: جريدة الشروق، عدد 13406، بتاريخ 18 ماي 2010، ص 8.

على يد طيارين قدماء رفيعي المستوى في الطيران من مصر وباكستان والهند تخرجوا من المدارس الجوية البريطانية⁽¹⁾.

وبخصوص مدة التكوين بسوريا ونتائجها الإيجابية، تفيد إحدى الشهادات بأن الجهود التي بذلت في هذا المجال، أثمرت بتخرج أول دفعة للطيارين بعد تكوين دام حوالي سنة كاملة حيث استفادوا من فترات تدريبية في الكليات الحربية بدمشق وحمص. وقد بلغ عددهم عام 1958 ثمانية وثلاثون طالبا⁽²⁾، أما الدفعة الثانية للطيارين وصلت إلى القاهرة في 5 جانفي 1958، وتزامن وصولهم مع أجواء فرحة انضمام الجمهورية السورية إلى مشروع الوحدة مع الجمهورية العربية المصرية في دولة واحدة تحت تسمية الجمهورية العربية المتحدة التي أعلن عنها في 22 فيفري 1958⁽³⁾، كما عاشت أفراح مقابلة كروية أقيمت بين فريق جبهة التحرير الوطني والفريق القومي المصري. وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتخذت هذه البعثة العسكرية من القاهرة مقرا لها واستقرت في مديرية التحرير بشاردن سيتي GARDEN CITY، وتم تعيين المجاهد الرائد راج نوار مراقب الحدود الشرقية مسؤولا على الطلبة العسكريين بمصر⁽⁴⁾.

بعدها وُجّه خمسة طلبة طيارين كانوا يتابعون تدريبهم بمدرسة حلب الجوية، بالإضافة إلى خمسة من تقنيي الطيران، وخمسة عشر متربصا في سلاح المشاة في حمص، إلى مصر لينضموا إلى رفاقهم في بلبس بالنسبة للطلبة الطيارين، وفي هيلوبوليس بالنسبة للباقيين. وكان البرنامج التدريبي المطبق مستوحى من المنهج الكلاسيكي. يبدأ تنفيذه على مراحل، أولاً التدريب على الطائرة ذات المروحة من نوع (Zlin) التشيكية، ثم الطائرة السوفيتية متوسطة القوة من نوع (YAK 18)، بعدها طائرة مقاتلة حديثة سوفياتية أيضا من نوع (YAK 11)، وأخيرا طائرة (T6) أمريكية ذات محرك واحد، ومقعدين تستخدم على نطاق واسع من قبل القوات الجوية الفرنسية في الجزائر⁽⁵⁾.

(1) - Dahou Ould Kablia, Boussouf et le Malg..., **op. cit**, p 238.

(2) - انظر شهادة زكار نعان، أحد رجال المخابرات السورية أثناء الثورة التحريرية في: صالح مليش، سوريا والثورة التحريرية الجزائرية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص ص 96-97.

(3) - الجمهورية العربية المتحدة تسمية أطلقت على الوحدة التي تمت بين دولتي مصر وسوريا، والتي أعلن عنها في 22 فيفري 1958 بتوقيع ميثاق الجمهورية العربية المتحدة من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر. واختير هذا الأخير رئيسا لها والقاهرة عاصمة لها. وتلاها في عام 1960 توحيد برلماني للبلدين في مجلس الأمة بالقاهرة، وألغيت الوزارات الإقليمية لصالح وزارات موحدة في القاهرة أيضا. غير أن تلك الوحدة فشلت وانتهت بانقلاب عسكري حدث بدمشق يوم 28 سبتمبر 1961، حيث أعلنت سوريا عن قيام الجمهورية العربية السورية، بينما احتفظت مصر باسم الجمهورية العربية المتحدة إلى غاية عام 1971. للمزيد من التفاصيل انظر: عيسى محمد عبد الشفيق، القومية العربية الإطار النظري، المسار التاريخي في الأزمنة والتجديد، دار الأنصار، دمشق، سوريا، 2000، ص 200.

(4) - عمر مشري (عقيد متقاعد)، "مصر والثورة الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، عدد 189، ذو الحجة 1441 هـ الموافق لـ أوت 2020، ص ص 38-39.

(5) - Dahou Ould Kablia, Boussouf et le Malg..., **op. cit**, p 238.

ويعود الفضل أيضا لجهود القائمين على مكتب جبهة التحرير الوطني بالشرق الأوسط في السهر على قبول الطلبة الجزائريين وتكوينهم بالمدارس العسكرية، بلغ عددهم ثمانية وثلاثين (38) طالبا⁽¹⁾، تخرجوا من الكليات العسكرية كطيارين⁽²⁾. وتخرج ضمن هذه الدفعة، خمسة طيارين أرسلوا لإتمام عملية التكوين في سلاح الطيران بالعراق⁽³⁾، وبعد انتهاء فترة تكوين هذين الفوجين، الذي استغرق سنة كاملة توجه كل فوج إلى الصين الشعبية وبعدها إلى الاتحاد السوفياتي لمواصلة تكوينهم هناك⁽⁴⁾، أين تم جمع عناصرهما في فوج واحد تحت قيادة مسؤول الدفعة⁽⁵⁾ سعيد آيت مسعودان⁽⁶⁾.

ويُعد المجاهد رايح نوار أبو التكوين العسكري الاحترافي للطلبة أيام الثورة التحريرية في هذا الاختصاص وبلا منازع"، بحكم تمتعه بنظرة مستقبلية في هذا المجال، إذ لم يكتف بتوفير

(1) - أ. و. ج. م. و. ث. ج. دورة 1960/1959: تقرير وزارة الشؤون الخارجية، علبه C013.

(2) - صالح لميش، مرجع سابق، ص ص 96-97.

(3) - طيلة الكفاح الثوري، تكفلت الحكومة العراقية بمهمة تكوين الطلبة الجزائريين بفتح أبواب مدارسها الحربية للدراسة من نفقاتها الخاصة، وبتخصيص منح لمزاولة تكوينهم العسكري خاصة في الطيران الحربي. وبلغ عدد الجزائريين 27 طالبا كانوا يدرسون بكلية الطيران من بينهم 5 طيارين سنة 1962 التحقوا في أسراب القوة الجوية للتدريب على مختلف أساليب القتال. وأوضحت إحدى المصادر أن عددهم قد ارتفع من تسعة عشر (19) إلى تسعة وثلاثين (39) طالبا درسوا على نفقة الحكومة العراقية. انظر: أ. و. ج. م. و. ث. ج. دورة 1960/1959: تقرير وزارة الشؤون الخارجية، علبه C013، مصدر سابق.

(4) - مقتطف من شهادة سي شايشي بغداددي على هامش تنشيطه لندوة منتدى الذاكرة بمقر المجاهد حول مسار رايح نوار، مرجع سابق.

(5) - مقتطف من شهادة حسين سنوسي، مسجلة خلال أشغال اليومان الدراسيان حول ذكرى وفاة عبد الحفيظ بوصوف، بمكتبة الحامة بتاريخ 27-28 ديسمبر 1998، محفوظات مصلحة النشر والتوزيع (مصلحة قواعد المعطيات والسمعي البصري حاليا) م. و. د. ب. ح. و. ث. ن 54 تحت رقم 202.

(6) - سعيد آيت مسعودان أول طيار حربي جزائري خلال الثورة الجزائرية، من مواليد 25 جويلية 1933 ببليدية حد الصحاري (ولاية الجلفة). بعد دراسته في الطور الإكمالي، التحق بالثانوية التقنية بروسفور ليحصل على شهادة بكالوريا بتقدير "جيد جدا"، دخل الكلية العسكرية ضمن ثاني دفعة بمدرسة "صالون دو بروفونس" بمرسيليا سنة 1955، وكان من ضمن الناجحين الأوائل في دفعته. اختير ضمن قوات حلف = شمال الأطلسي بقاعدة مراكش بالمغرب، ومن هناك تم الاتصالات لتسهيل التحاقه بصوف الثورة، عقب لقاء سنة 1957 جمعه بالمجاهد عمر بوداود، مما أفضى إلى تجنيده لصالح الثورة الجزائرية، من مكان عمله بمراكش. وبعد اكتشاف السلطات الفرنسية أمره قامت بنفيه إلى ثكنة كولومار بفرنسا، لكن قيادة الثورة خططت لعملية هروبه من هناك إلى ألمانيا ثم تونس سنة 1958، ترأس عدة بعثات عسكرية لتكوين الطيارين الجزائريين في عدة دول عربية وأجنبية صديقة للثورة الجزائرية منها العراق، الصين والاتحاد السوفياتي ... الخ. وبعد تربيص في الأكاديمية العسكرية بموسكو، أخذ على عاتقه تكوين النواة الأولى لسلاح الجو الجزائري، وبقي مسؤوله الأول إلى غاية 1967. أشرف على نقل رُفات قائد المقاومة الجزائرية بالغرب الجزائري "الأمير عبد القادر الجزائري" من دمشق إلى الجزائر سنة 1965 بقيادة الطائرة الجزائرية بنفسه. تقلّد عدة مناصب منها، مستشار رئيس الدولة للشؤون العسكرية (1967-1968)، ليعين بد ذلك مديرا عاما للشركة الجزائرية للنقل الجوي لمدة 4 سنوات (1968-1972) وبعدها تقلّد عدة مسؤوليات في : وزارات البريد والمواصلات (1972-1977)، الصحة العمومية (1977-1979)، الصناعات الخفيفة (1979-1984)، وانتخب عضوا في الأمانة الدائمة للجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني (1985-1989). ومع بداية 1990 اختفى من الساحة السياسية. وافته المنية يوم الخميس الفاتح من جانفي 2009 عن عمر ناهز الـ 75 سنة. للمزيد من التفاصيل انظر: Dahou Ould Kablia، Boussof et le MALG...op. cit، p 243. أيضا: الموقع الإلكتروني "ديبلوماسية" <http://www.algerie.diplomatique> = بموضوع "آيت مسعودان... أول طيار حربي جزائري"، نشر بتاريخ 23 سبتمبر 2017. تاريخ التصفح 2021/06/29، عاشور شرقي، معلمة الجزائر...، مرجع سابق، ص 140.

إطارات في سلاح الطيران والبحرية خلال الثورة فقط، بل حرص على تحضير العُدّة البشرية المؤهلة في هذا الميدان تحسباً لمرحلة ما بعد الاستقلال، لذلك أرسلت دفعة من ستة طيارين وثمانية مهندسين مدعومين بتقنيين توجّهوا إلى الصين الشعبية⁽¹⁾ للتدريب على "M 15" و "BIS 15" في مطلع عام 1959، ثم التقت الدفعات الثلاث من مصر وسوريا والصين سنة 1961 وتوجّهت إلى الاتحاد السوفياتي أين تدربوا على المواجهة الحربية وتقنيات الدفاع، وهذا للتخصّص في قيادة طائرة الهيلوكبتر MI 4 الذي شرع فيه في نوفمبر 1961 وتواصل إلى غاية سبتمبر 1962⁽²⁾ وكان سعيد آيت مسعودان رئيساً للمهمة حيث تولى مسؤولية الإشراف على خمسين ضابطاً طياراً متربصاً⁽³⁾.

وتأكيداً لأهمية التكوين على السلاح الجوي خلال الثورة بمصر وسوريا، أفادت شهادة صحفي أمريكي بيتر برستراي في سياق حديثه عن الدورات التدريبية لعناصر جيش التحرير الوطني في مجال الطيران، بأنه يتم التدريب أيضاً على سلاح الطيران الجزائري في الجمهورية العربية المتحدة، بالإضافة إلى وجود مراكز تدريب في كتلة الدول الشرقية...⁽⁴⁾. وخلال اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة في ديسمبر 1959-جانفي 1960، أخذت قيادة الثورة بعين الاعتبار وبشكل جدي مسألة التكوين وتسييره، فأسندت هذه المهمة لأحد الإطارات بوزارة التسليح والاتصالات العامة الحاج عزوت الذي عُيّن أميناً عاماً بلجنة ما بين الوزارات للحرب⁽⁵⁾ معتمداً على مصالح وزارة التسليح والعلاقات العامة، وبفضل تسييره المحكم، تم استحداث فرع عسكري في مجال الطيران، مما سمح بتكوين الدفعات التالية:

- التلاميذ الطيارون: خمس دفعات سمحت بتكوين 54 عنصراً.
- المهندسون والتقنيون بالطيران: 30 طياراً حصلوا على تكوين تام مكّهم من التحكم على التقنيات المتعلقة بهذا المجال.
- ميكانيكو الطيران: 20 مهندساً ميكانيكي كانوا جاهزين عام 1962.

(1) - بعد اعتراف الصين الشعبية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (في 22 سبتمبر 1958)، وهي الدولة الثانية غير العربية بعد كوريا الشمالية (في 20 سبتمبر 1958)، توجّهت دفعة سوريا من الطيارين والتقنيين الجزائريين إلى هذا البلد لتكوين إطارات عسكرية جزائرية، وكان على رأس المجموعة مسعود آيت مسعودان، وهذا ابتداء من عام 1959 لينتهي التبرص عام 1960، وقد تكوّنت ثلاث فرق هي: فرقة المفاتلات، فرقة القاذفات وفرقة المهندسين. انظر: Ferhat Abbas, Autopsie d'une guerre ..., op. cit, p 251.

(2) - عيسى حمري، "التكوين في سلاح الطيران أثناء الثورة الجزائرية 1957-1962"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، جانفي 2020، ص 137.

(3) - مقتطف من شهادة حسين سنوسي، مسجلة خلال أشغال اليومان الدراسي حول ذكرى وفاة عبد الحفيظ بوضوف، مصدر سابق.

(4) - المجاهد، عدد 84، 12 ديسمبر 1960، ص 11.

(5) - Gilbert Meynier, op. cit, p 318.

- طيران المظلات: 6 إطارات تلقت تكوينها، أشرفت فيما بعد على تكوين رجال المظلات العسكريين غداة الاستقلال⁽¹⁾.

بلغ العدد الإجمالي للدفعات التي تم تكوينها بـ 11 دفعة، شملت الطيارين والتقنيين وعددهم 118 متربصا⁽²⁾.

وبعد التعديل الحكومي في جانفي 1960، وإلغاء وزارة القوات المسلحة برئاسة كريم بلقاسم التي كانت مكلفة بالإشراف على التدريب في الخارج، تم تعويضها بقيادة جماعية هي اللجنة الوزارية المشتركة للحرب، تضم كريم بلقاسم الذي أصبح وزير الشؤون الخارجية، وعبد الله بن طوبال وزير الداخلية، وعبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة. ونظرا لتعدد مسؤوليات هذين الأخيرين التي تشغلها طوال الوقت، أصبح عبد الحفيظ بوصوف هو المسؤول عن متابعة المتربصين في الخارج وعرف التدريب تحت إشرافه بعدا جديدا، حيث أعاد إعادة إرسال خريجي مدرسة بلبس الجوية إلى سوريا مرة ثانية، كما تم إرسال مجموعة ثانية إلى العراق، ومجموعة ثالثة إلى الصين، وفي حلب، استكملت المجموعة الأولى تدريبات إضافية على طائرات مقاتلة من طراز ميغ 15 (MIG 15) من صناعة سوفيتية⁽¹⁾. وفي العراق، تم تقسم المجموعة الثانية للتدريب على الطائرات المقاتلة من نوع ميغ 15 (MIG 15) وميغ 17 (MIG 17)، وطائرات النقل ذات المحركين من نوع (DOVE) و(FRAITER)، أما المجموعة الثالثة التي أرسلت إلى الصين شرعت في تدريباتها على الطائرة القاذفة من نوع إيلوشين 28 (Ilyushin 28) وتضمن الطاقم المتدرب طيار واحد، وملاح، والراديو الرامي، بينما أشرف هذا البلد على تدريب ميكانيكيين، وملاحين، ومشغلي الرادار⁽³⁾.

وفي السنة الموالية، وتحديدًا في مارس 1961، وافق الاتحاد السوفياتي على طلب عبد الحفيظ بوصوف، بعد تقديمه للسفير السوفياتي في القاهرة، على التكفل بالتدريب التكميلي المتعدد القطاعات، لمعظم الفائزين في الدورات التدريبية المختلفة السابقة. وبعد دورة تعلم اللغة في موسكو، تم توزيع المتربصين على النحو التالي: ضباط البحرية في بوتو (Poti) على ساحل البحر الأسود، الطيارون المقاتلون في ليغوفايا (Lugovaya) بكازاخستان على الطائرات النفاثة من نوع (MIG 17) و (MIG 19)، الطيارون على الطائرة

(1) - وزارة التسليح والاتصالات العامة، عبد الحفيظ بوصوف أو الاستراتيجية في خدمة الثورة، ترجمة قندوز عباد فوزية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 178-179.

(2) - عبد الغني بشينية، "القوات الجوية ضمان السيادة الوطنية"، مجلة الجيش، سلسلة خاصة العدد الثاني 4/2، نوفمبر 2012، ص 58.

(3) - Dahou Ould Kablia, Boussouf et le Malg..., op. cit, pp 238- 239.

القاذفة في طوكماك (Tokmak) بقرغيزستان على الطائرات من نوع (Ilyushin 28)، ومهندسي الطيران والفنيين في كييف، ومهندسي الإلكترونيات في لينينغراد⁽¹⁾.

وكانت العملية الأكثر أهمية هي تحويل الطيارين المختصين في النقل إلى طيارين على قيادة الهليكوبتر من نوع (MI.4) و (MI.5) في فرونزي (Frounzé) عاصمة كيرغيزيا (Kirghizie)، لذا كلف عبد الحفيظ بوصوف الملازم الأول سعيد آيت مسعودان، طيار مؤهل متخرج من مدرسة الطيران الجوية للجيش الفرنسي "صالون دي بروفانس" (Provence) (Salon de) الذي فرّ منها إلى صفوف جيش التحرير الوطني، بمتابعة هذه العملية التي خطط لها بنفسه من أجل تنفيذ مهمة سرية لم يفصح له عنها في ذلك الوقت⁽²⁾، إذ استمر تدريب طياري الهليكوبتر العشرة، والفنيين العشرة المرافقين لهم لمدة سنة كاملة، وانتهت المهمة في مارس 1962⁽³⁾.

(1) - Dahou Ould Kablia, Boussouf et le Malg..., **op. cit**, p 239.

(2) - خطّط عبد الحفيظ بوصوف لإمكانية استخدام طائرات الهيلوكبتر Hélicoptère لمساعدة الثوار في الولايات الداخلية وتزويدهم بالأسلحة نظرا للحصار المفروض عليهم بعد إقامة خطي موريس و شال، ونصحه الصينيون بضرورة استخدامها خاصة وأنها الطائرات الوحيدة التي يمكن هبوطها في أي مكان دون أن تهيأ لها المطارات أو حتى مساحات خاصة للهبوط وإمكانية تحديد موقعها في أي لحظة وبسهولة، وبالتالي فهي لا تحتاج إلا لبرمجة طلعات جوية تقوم بها الهيلوكبتر بنقل الأسلحة إلى الأماكن المتفق عليها عبر الحدود. وبالرغم من أهمية المشروع، وإدخال عدد من طائرات الهيلوكبتر مفككة عبر الحدود وتكليف حسين سنوسي أول طيار جزائري متخصص في الهيلوكبتر لنقل الأسلحة إلا أن العملية أوقفت في آخر لحظة لاعتبارات عديدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه في إطار محاولات اختراق السدود الشائكة المكهربة والملغمة، التي ابتكرت لها عدة وسائل تقنية للتقليل من حجم الخسائر في الأرواح والعتاد الحربي، فقد سبقت العمليات التدريبية لاجتيازها، تنظيم اتصالات مع خبراء الدول الصديقة لمواجهة خطر الحواجز المكهربة، أجرتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع خبراء أجانب سوفياتيين ويوغسلافيين وأندونيسيين وصينيين، أعربت عن حاجتها الماسة إلى طائرات ومدفعية ثقيلة ذات المدى الطويل، وقوات هامة لتدمير الأسلاك الشائكة، مما يفترض استعمال الطائرات المروحية انطلاقا من القاعدة السرية الموجودة بإحدى الدول الشقيقة لإمداد جيش التحرير الوطني بما يحتاجه من سلاح وعتاد، والتزام تونس والمغرب خصوصا لتقديم دعمهما. ولتنفيذ هذه المهمة تم تقديم اقتراح مفاده الالتفات على الحاجز عن طريق الجو، والذي يحتاج أيضا إلى استخدام مطارات في البلدان المجاورة، وهو الاقتراح الذي عارضه المجتمعون لعواقبه الوخيمة للمزيد من التفاصيل انظر: الشريف عبد الدايم، مرجع سابق، ص ص 218-220. وأيضا: رضا مالك، مصدر سابق، ص 85، إبراهيم بلحرش، الجزائر أرض الأبطال 1954، مطبعة المعارف، 2010، ص ص 420-421.

(3) - Dahou Ould Kablia, Boussouf et le Malg..., **op. cit**, p 239.

الفصل الثالث

3- تجربة استقطاب المجندين في الجيش الفرنسي

- 3-1- الحث على الفرار الفردي والجماعي
- 3-2- تحفيز الضباط الجزائريين للالتحاق بالثورة
- 3-3- مساعدة جنود اللفيف الأجنبي على الفرار

كما سبق توضيحه، فإنّه زيادة على قوات جيشها النظامي اعتمدت سلطات الاحتلال في محاربتها لجيش التحرير الوطني على المجنّدين الجزائريين في الجيش الفرنسي كمتعاقدين، أو في إطار الخدمة العسكرية الإجبارية، أو كأعوان مُلحقين بجيش الاحتلال مثل الحركي والمخازنية والجنود الفرنسيين واللفيف الأجنبي، إلا أن قيادة الثورة سعت لاستقطاب هؤلاء إلى صفوف جيشها بهدف:

أولاً: زعزعة كيان الجيش الفرنسي وإرباك صفوفه .

ثانياً: الاستفادة من السلاح الذي يفر به هؤلاء المجنّدين لحاجتها الماسة له.

ثالثاً: الاستفادة من خبرتهم الحربية في استعمال السلاح والتدريب العسكري⁽¹⁾، بحكم تكوينهم في أكبر المدارس والمراكز العسكرية الفرنسية⁽²⁾، وتجربتهم الميدانية في الحروب بعدة مستعمرات.

تعدّدت المساعي والجهود لإنجاح عملية استقطاب هؤلاء المجنّدين، بدءاً بالنشاط الدعائي التحسيس، لتشجيعهم على الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بمعقل الثورة. وقد تكفّل بهذه المهمة في البداية المرشد السياسي الذي كان إلى جانب مهام التوعية والتوجيه السياسي والاجتماعي والديني للجماهير الشعبية، يعمل أيضاً على استقطاب الجنود الجزائريين والفرنسيين وحتى المعمّرين من خلال توجيه رسائل بريدية، وتحذيرهم من مغبة مواصلة قمعهم للشعب العزل، دون استثناء جنود اللفياف الأجنبي الذين شجّعوا على مغادرة ثكنات الجيش الفرنسي وتقديم الوعود لهم لإرجاعهم سالمين إلى أوطانهم، ولم يستثنى من هذه العملية التحسيسية الجنود الجزائريين المُغرّرين بهم ودعوتهم إلى الالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني⁽³⁾. وزيادة على دور المحافظ السياسي، نفيد أيضاً أن استقطاب هؤلاء تمّ بعدة طرق وأساليب نوجزها فيما يلي:

3-1- البحث على الفرار الفردي والجماعي:

أولى قادة الثورة عناية خاصة لاستقطاب المجنّدين الجزائريين في صفوف الثورة، وتحقّقت نتائج هامة في هذا المسعى، حيث التحق العديد من الجنود وضباط الصف الجزائريين بصفوف الثورة مؤكدين قطيعة مع الجيش الفرنسي بأشكال مختلفة.

(1) - العقيد الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، منشورات الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 71-72.

(2) - مثل مدرسة سان ميكسان Saint Maixent، سان سير Saint - cyr، مركز Coëtquidan لتكوين ضباط القوات البرية وكذلك مدرسة الطيران l'École de l'air de Salon-de-Provence.

(3) - أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة.....، مرجع سابق، ص ص 60-61.

وعلى سبيل التوضيح لا الحصر، منهم من فرّ بصفة فردية أو في جماعات من الجبهات القتالية، ومن الثكنات بعد الاستحواذ على كمية معتبرة من الأسلحة والذخيرة الحربية⁽¹⁾، والتحاقهم مباشرة بمعادل الثورة في الجبال بمختلف الولايات أو بالقواعد الخلفية في المغرب وبصفة خاصة في تونس، وهذا الهروب كان مبررا إما بدافع وطني، أو كردّ فعل على قمع الشعب من طرف قوات الاحتلال، فبرهنوا بعد التحاقهم بصفوف الثورة على تفانيهم وتضحياتهم، حيث سقط الكثير منهم في جبهات القتال خلال مواجهاتهم لقوات الاحتلال⁽²⁾.

روى العديد من المجاهدين مشاهد حيّة لحالات كثيرة من الفرار الفردي والجماعي للمجندين الجزائريين منذ بدايات الكفاح الثوري، نذكر أبرزها فرار الرقيب مصطفى خوجة المدعو علي خوجة في 18 أكتوبر 1955 الذي كان جنديا مثاليا ومحبوا لدى مسؤوليه الفرنسيين، إلا أنه خطّط عدة مرات للفرار من ثكنة "أرسنال" بساحة المناورات champ de manoeuvre^(*)، ونجح في ربط عدة اتصالات ببعض مسؤولي المنطقة الرابعة، واستطاع الفرار إلى جبال بالسترو (الأخضرية) بمعية رفيقين من ثكنة شارع ليون، ووفقوا في حمل معهم 10 مسدسات رشاشة من نوع M.A.T 49 و 6 بنادق تكرارية (Mousquetons) ومجموعة كبيرة من القنابل اليدوية والذخيرة أُخفيت بإحكام في مستودع حفظ الأوراق بالقصبة إلى غاية إيصالها إلى جبال باليسترو⁽³⁾.

أُعطي له كامل الصلاحيات على رأس كومندو متكوّن من خيرة جنود جيش التحرير الوطني مسلّحين بمنطقة الأخضرية، نجح خلالها من شنّ عدة عمليات عسكرية ألحقت هزائم بجيش الاحتلال وأبادت كتائبه، مما دفع السلطات العسكرية لتجهيز سبعة فيالق وحوامات بقيادة جاك ماسو، وتمكنت من القضاء عليه خلال توغله في حوش مرابط قرب ضيعة عائلة بن ونيس ببرج الكيفان على بعد 18 كلم من الجزائر العاصمة في 17 أكتوبر 1956 وسنه لا يتجاوز 22 سنة⁽⁴⁾، و"كان حينها عازما على مهاجمة قصر الحكومة بقلب الجزائر العاصمة في الوقت الذي يكون فيه الوزير المقيم روبر لاكوست مجتمعا في وضوح النهار مع ضباطه"⁽⁵⁾.

ومن بين أبرز عمليات الفرار الجماعي للمجندين الجزائريين من الجيش الفرنسي، نذكر ذلك القرار الشجاع الذي اتخذته كتيبة كاملة تراوح عدد أفرادها ما

(1) - عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 150.

(2) - العقيد الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 170.

(*) - ساحة أول ماي حاليا بالجزائر العاصمة.

(3) - عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 151.

(4) - حسين آيت ايدير، مصدر سابق، ص ص 64-65 وأيضا: حمود شايد، مصدر سابق، ص ص 217-218.

(5) - انظر شهادة المجاهد علي مامش في: "كومندوس علي خوجة في قلب الأسطورة"، سيناريو وإخراج عبد المجيد مرداسي، شريط وثائقي من إنتاج وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سنة الانتاج: 2012.

بين 110 إلى 150 عنصر التي فرّت من مركز البطيحة^(*) بتاريخ 6 مارس 1956 في حدود الساعة الحادية عشرة ليلا، بعد تخطيط محكم من عبد الرحمن سالم⁽¹⁾، ومحمد عواش⁽²⁾، وكلاهما كان ضابط صف بالجيش الفرنسي، فالأول هيّا عملية لعملية الفرار في سرية تامة، وخطّط مع رفاقه للاستيلاء على سلاح كتيبة بأكملها، أما الثاني فكُلف بتفاصيل سير الهجوم وعيّن المقاتلين الموثوق فيها لتنفيذ العملية، كما اتصل بمفرزة مجاهدي تلك الناحية لتعزيز العملية والتكفل بمتابعتها خارج الثكنة. وانتهت المهمة بالقضاء على كتيبة كاملة لجيش الاحتلال من ضباط وجنود المركز العسكري، بعد أن فتحت أبوابه أمام أفواج المجاهدين الذين كُلفوا بمهمة الهجوم عليه، رفقة مجموعة من المسلمين ببغالهم، لنقل ما تم الاستحواذ عليه من السلاح والذخيرة منها حوالي 150 بندقية حربية، و50 مسدس رشاش، و11 رشاشا، ومدافع هاون، وعددا من قطع البازوكا، ومسدسات آلية وعددا من صناديق الذخيرة وقذائف الهاون، وحُطّم المركز عن آخره، وأسقطت مقصورات المراقبة وشرفاتها، وأُحرقت المخازن، وانضم الرماة الجزائريون المتردّدون لحمل التجهيزات والأسلحة المسترجعة، ليتفرق بعدها الفارون في اتجاهات مختلفة⁽³⁾.

(*) - يبعد مركز البطيحة بضعة كيلومترات عن مدينة سوق أهراس.

(1) - عبد الرحمن سالم من مواليد سنة 1923 بعين الكرمة ولاية الطارف، جُنّد سنة 1944 في صفوف الجيش الفرنسي وعمره تسعة عشر عاما وبقي في صفوفه 14 سنة منتقلا بين الجزائر وفرنسا والهند الصينية. في سنة 1953 تقلّد رتبة رقيب أول (ضابط صف) وقاد فصيلة تتكوّن من 38 جنديا نقلت إلى "هانوي" وبالضبط في ديان بيان فو، وخلالها وقع في الأسر. وعند اندلاع الثورة عاد مع القوات الفرنسية وتنقل ما بين عنابة والأوراس ومنها إلى سوق أهراس، نقلت وحدته (الكتيبة الثالثة للرماة الجزائريين) إلى مركز البطيحة على بعد 15 كلم غرب سوق أهراس، وهناك خطّط مع رفاقه لعملية الاستيلاء على الأسلحة بداخل الثكنة، فالتحق على إثرها بصفوف الثورة سنة 1956، عين قائد الفيلق الثاني بالقاعدة الشرقية في بداية 1957 وقائد المنطقة الشمالية التي ضمتّ أحد عشر فيلقا وأربع كتائب للأسلحة الثقيلة خلال استحداث هيئة الأركان العامة. سرحه هوارى بومدين من الجيش إثر خلاف وقع بينهما، فعاش في بوحجار إلى أن وفاه الأجل أثناء بحثه عن رفات شهداء معركة بوخندف (9 أكتوبر 1958) قرب حمام بني صالح سنة 1980 للمزيد انظر: عبد الحميد عواشي، القاعدة الشرقية أصولها - نشأتها - تنظيمها دورها وتطورها، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص 126-129. وأيضا: المنظمة الوطنية للمجاهدين، الذكرى 29 لرحيل الرائد المجاهد عبد الرحمن بن سالم، قائد المنطقة الشمالية وأحد أبطال القاعدة الشرقية، دار الشباب أحمد بن بشين، ولاية الطارف، 8 أكتوبر 2000.

(2) - محمد عواش من مواليد أوت 1927 بقرية الناظور (بني مزلي) حاليا الواقعة على بعد 20 كلم إلى الشمال الشرقي من مدينة قالمة). ينحدر من أسرة تتمتع بالفلاحة وتربية المواشي. زاول تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه. جُنّد في الجيش الفرنسي ضمن الفرقة الثالثة للقناصة الجزائريين المتمركزة في مدينة عنابة، ثم اقتيد إلى الجبهات القتالية في الهند الصينية. عاد إلى الجزائر سنة 1952 وغادرها باتجاه الجبهة الفرنسية الألمانية، وهناك تلقى تكوينا عسكريا عاما لمدة تُقارب العامين، وتم ترقيته إلى رتبة رقيب أول. وفي سنة 1955 تلقى أمر تعيينه بمركز البطيحة التي تبعد بضعة كيلومترات عن مدينة سوق أهراس، وهناك بدأ يُخطّط للفرار من الجيش الفرنسي، وبعد أشهر من الاتصال بمسؤولي الثورة وضع خطته موضع التنفيذ رفقة عبد الرحمن سالم، بتنفيذ هجوم مسلح على مركز البطيحة في 6 مارس 1956 في حدود الساعة الحادية عشرة ليلا، حيث قضي على ضباطه وجنوده الأوروبيين وأخلت الثكنة من الأسلحة، والتحق عواش ورفاقه بصفوف الثورة. عمر تابلين، القاعدة الشرقية...، مرجع سابق، ص 148-149.

(3) - ابراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، قسنطينة، دار البعث، الجزائر، 1992، ص 111.

أحدث هذا الفرار ارتباكاً في صفوف جيش الاحتلال لنجاحه غير المسبوق بالنظر للعدد الهائل من الفارين وحجم المعدات الحربية التي غنموها حُمِلت على ظهور البغال، إذ كان في انتظارهم أفواج من المجاهدين بقيادة محمود فنز⁽¹⁾، ولهول الصدمة التي خلّفها هذا الفرار الجماعي، أعدت قيادة الجيش الفرنسي حملة عسكرية محمولة جواً، وادعت أنها قضت على المتمردين الفارين واستعادت جميع الأسلحة المفقودة، إلا أن الوقائع تفيد بأن الجيش الفرنسي استعان بقوات برية استقدمت من عدة مراكز عسكرية^(*)، وبطائرات استكشافية واستطاعت تحديد أماكن تواجد الفارين في حدود الساعة الواحدة من يوم 7 مارس 1956، وطُوق المكان بحصار مشدد براً وجواً، وأسفرت العملية عن خسائر كبيرة في صفوف الجيش الفرنسي ما بين قتل وجرح، واستشهاد 34 مجاهداً، وعدد كبير من المدنيين فاق 365 شهيداً من مختلف المداشر^(**)، حيث تم إعدامهم رمياً بالرصاص ثم حرقهم بالبنزين انتقاماً من جيش التحرير الوطني الذي أحرز انتصاراً بهذا الفرار الجماعي، وفي اليوم الموالي تم دفنهم في مقابر جماعية⁽²⁾. إن أغلب عمليات فرار المجندين الجزائريين من الثكنات والمراكز العسكرية، كانت تتم خلال العمليات الهجومية التي يشنّها أفراد جيش التحرير الوطني ضد هذه المواقع. وعملية تحرير هؤلاء يسبقها اتصال مُسبق ببعض الجنود الجزائريين الذين لهم استعداد نفسي ووعي سياسي للانضمام إلى جيش التحرير الوطني، نذكر منها الهجوم العسكري السريع ليلاً على مركز عسكري بمعمل الزرابي الوهراني بتلمسان الشهير بالثكنة "503" في 19 أبريل 1956 من تنفيذ فوج من الفدائيين⁽³⁾، غنموا 20 رشاشة من نوع طومسون، و11 بندقية من طراز ماس 36. وتلاه هجوم آخر على نادي الضباط بمدينة تلمسان في ماي 1956 الذي أودى بحياة 13 ضابط فرنسي وجرح 13 آخرين⁽⁴⁾.

ويبدو تأثير الدعاية الثورية في تحريض المجندين الجزائريين على الفرار واضحاً مثلما أكّده العديد من التقارير العسكرية الفرنسية، التي أفادت بأن عمليات الفرار من الجيش الفرنسي قد شهدت ارتفاعاً محسوساً، منها تقرير حول الوضعية العسكرية خلال الأسبوع

(1) - محمود فنز من مواليد تبسة. وكان أحد النشيطين في المراكز الأولى للمقاومة التابعة لجيش التحرير الوطني في الأوراس عام 1954، تقلّد عدة مسؤوليات آخرها رتبة رائد بعد أن تولى قيادة المنطقة الخامسة بالولاية الأولى، بعد استقلال الجزائر تولى عن مسؤولياته العسكرية. عيّن نائباً ومسؤولاً في ودادية الجزائريين بأوروبا ثم وزيراً للمجاهدين بعد الاستقلال. انظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة...، مرجع سابق، ص 277.

(*) - مثل: سوق أهراس، سدراتة، المشروحة... الخ

(**) - منها الماجن، لمحية، أولاد بالشيخ ولعوايد .

(2) - بعد الاستقلال نقلت رفاتهم إلى مقبرة الشهداء ببلدية الدهوارة ويحتفل سنوياً بذكرى استشهادهم. للمزيد من التفاصيل انظر: عمر تابليت، مرجع سابق، ص ص 106-107.

(3) - متكوّن من بن علي دغين، موح المساعد، بومدين الوشدي، محمد ثابت المدعو فتحي، عيسى بن ديبون، مصطفى بولنوار، قويدر بوجلطي، بوجمعة العوني وأخويه.

(4) - EL Moudjahid, N° 1, S.D , p 27.

الممتد من 12 إلى 20 نوفمبر 1959، إذ سُجل فرار 22 عنصر ومعه 31 قطعة سلاح، وفي المقابل اعترف نفس التقرير بأن عمليات الفرار من جيش التحرير الوطني والاتحاق بالجيش الفرنسي قد شهدت تراجعاً شديداً، لم يزد عن ثلاثة أفراد، معهم ثلاث قطع سلاح. وقد تكون هذه الحالات نتيجة تعرّض هؤلاء للاعتقال، ثم لغسيل المخ من قبل مصالح الحرب النفسية التابعة للجيش الفرنسي، خاصة وأن هذه الفترة كانت تمثل ذروة هجومات شال⁽¹⁾.

وخلال شهر جانفي 1960، فرّ 80 جندياً جزائرياً (مسلماً) من الجيش الفرنسي بسلاحهم، و58 آخرين بدون سلاح، وشملت العدوى العنصر الأوروبي، حيث تحدث التقرير نفسه عن فرار 78 أوروبياً دون أخذ أسلحتهم. وفي الأسبوع الممتد ما بين 18 و 24 جويلية 1960 تم تسجيل فرار 39 مجنّد يحملون 39 قطعة سلاح والتحاقهم بالثوار. وفي تقرير سري آخر مؤرخ في 30 ماي 1961، ورد فيه "أن عمليات فرار المجنّدين المسلمين من الجيش الفرنسي والتحاقهم بالثوار قد شهدت تطوراً خطيراً، حيث مسّت عملية الفرار الأولى العناصر العسكرية، ومست الثانية عناصر من الدفاع الذاتي، وهو ما أعطى مؤشراً على القلق الذي أصبح انتاب الأعوان المسلمين، غير أنه من السابق لأوانه التنبؤ بما ستؤول إليه التطورات في هذا المجال، في مواجهة الدعاية المكثفة لجهة التحرير الوطني"⁽²⁾.

ورغم تدابير الرقابة الشديدة، والنشاط البسيكولوجي الذي كانت تقوم به المصالح الفرنسية المختصة في أوساط المجنّدين الجزائريين، إلا أن السلطات الاستعمارية لم تستطع وضع حد لتفاقم ظاهرة فرار المجنّدين الجزائريين طيلة الثورة التحريرية، ولقد سبّب هذا الفرار الفردي والجماعي خسائر معتبرة للسلطات العسكرية منذ سنة 1955 وإلى غاية 1960 وفقاً للتقرير العسكري الذي أعده الجنرال لاكوم Lacome وكما يوضحه الجدول الآتي⁽³⁾:

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
1955	—	—	4	8	21	5	4	9	15	60	51	71	248
1956	108	237	453	384	68	60	35	40	38	36	107	74	1640
1957	72	38	30	59	77	36	64	43	45	123	31	34	652
1958	48	33	47	52	53	46	71	62	75	78	142	81	788
1959	90	88	49	51	64	66	62	94	103	96	137	89	989
1960	63	142	106	48	47	109	107	—	—	—	—	—	622

(1) - رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 285.

(2) - نفسه، ص ص 286-287.

(3) - SHAT, 1H 1942, Dossier N° 2, le Rôle de l'armée en Algérie et évolution de son action depuis Novembre 1956, exposé fait par le Général Lacome à la maison de Combattant .

ولوضع حد لهذه الظاهرة، اتخذت سلطات الاحتلال إجراءات استعجالية وتدابير وقائية أخرى لتحول دون استمرار عملية فرار الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي والتحاقهم بصفوف الثورة منها:

- تحويل وحدات كبيرة من الجنود الجزائريين "العُصاة" الذين تم توقيفهم خلال محاولات الفرار، فتُقسم المجموعات إلى قسمين، تُنقل المجموعة الأولى إلى ثكنات فرنسا بجزيرة كورسيكا، أما المجموعة الثانية فكانت وجهتها ألمانيا وبالضبط إلى مدينة فريبورغ Fribourg.

- إرغام السلطات العسكرية المجندين في "لوندو" بألمانيا معقل المجموعة الثالثة عشرة للقناصين الجزائريين على تنشيط حصص بسيكولوجية لحثّ الجنود الجزائريين على ضرورة التعاون مع القوات الاستعمارية، وفي بعض الأحيان يتم استدعاء ضباط عاملين بالجزائر لتقديم محاضرات مثبطة للعزائم⁽¹⁾.

- البحث عن الجنود الجزائريين بعد 11 يوما من فرارهم من وحدات الجيش الفرنسي كما ينص عليه القانون⁽²⁾، والقضاء عليهم باستخدام مختلف الأسلحة بحوزة القوات المطاردة من مدفعية وطيران، بما فيها القنابل المحرّمة دوليا، فيترتب عنها مقتل عدد معتبر من الجنود الفارين، ونجاة قليل منهم⁽³⁾.

وكان الفارون عُرضة لعقوبات قاسية طبقا لمرسوم أصدرته السلطات الفرنسية يوم 12 فيفري 1960 تحت رقم 60113، خاصة المادتين 64 و 65 تنصان على: "العقاب بالسجن ما بين 10 و 20 سنة، وبالسجن المؤبد إذا كان ضابطا، كل عسكري عامل في الجزائر أو شخص ملحق بالجيش يفر ملتحقا بعصابة مسلّحة⁽⁴⁾، وغالبا ما يتم تسليط عقوبة الإعدام على "المذنبين" الذين يأخذون معهم أسلحة، أو ذخائر حربية⁽⁵⁾.

(1) - خالد نزار، مذكرات اللواء...، مصدر سابق، ص 27.

(2) - نفسه، ص ص 27-28.

(3) - عمر تابليت - صالح بن فليس، مرجع سابق، ص 190.

(4) - رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 286.

(5) - وهذا ما حدث مع الملازم أحمد بن الشريف الذي حُكم عليه بالإعدام يوم 8 نوفمبر 1960 من قبل المحكمة العسكرية بمدينة المدية بتهمة قتل أربعة عشر 14 عسكريا فرنسيا، والفرار من مركز عمله يوم 27 جويلية 1957، ومعه 6 عسكريين من أصول شمال إفريقيا، كما حمل معه أسلحة المركز الذي كان تحت قيادته، وبعدما وقع أسيرا في أيدي القوات الفرنسية يوم 25 أكتوبر 1960 وهو يرتدي بذلة عسكرية، قدّمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى هيئة الصليب الأحمر الدولي عن طريق ممثلها الدكتور بن تامي في جنيف اعتراضا ضد حكم الاعدام باعتبار أن هذا الحكم خرقا لميثاق جنيف الدولي، غير أن هذا الحكم لم يتم تنفيذه لأسباب سياسية. انظر: المجاهد، عدد 83، 28 نوفمبر 1960، ص 9.

لم تُجد الاجراءات الرقابية والزجرية نفعا للحدّ من فرار عدد معتبر من المجندين الجزائريين من الثكنات الفرنسية، كان البعض منها ناجحا في الخارج مثلما أفاد به أحد الفارين: "... قُمت مع مجموعة من المُجندين الجزائريين من الفرار من ثكنة كولون التي نُقلنا إليها، حيث تكفلت الفيدرالية بالجانب اللوجيستي للعملية بتوفير وثائق هوية مزوّرة للسفر إلى الجزائر عن طريق المغرب. كانت لدينا أوامر مشدّدة بعدم إثارة انتباه حواجز الأمن المنتشرة بكثرة على طول الطريق، والادعاء أننا مغاربة في حال إلقاء القبض علينا. والحمد لله، استطعنا الوصول إلى مدينة الدار البيضاء المغربية بسلام والتقينا هناك بمسؤولين جزائريين. وتم تحويلنا إلى مدينة الرباط المغربية في انتظار استكمال الترتيبات اللازمة للالتحاق بمعاقلي الثورة بالجزائر..."⁽¹⁾.

2 - تحفيز الضباط الجزائريين للالتحاق بالثورة:

كانت ولا تزال قضية "ضباط فرنسا"⁽²⁾ الفارين من ثكنات الجيش الفرنسي بفرنسا وألمانيا⁽³⁾ والتحاقهم بقيادة الثورة على الحدود التونسية⁽⁴⁾، مسألة خلافية أثارت جدلا واسعا

-
- (1) - مقتطف من حوار المجاهد عبد الرحمن صخري، نُشر بمجلة أول نوفمبر، عدد 179، مارس 2015، ص 59.
- (2) - تم تداول مصطلح ضباط فرنسا بين المجاهدين خلال الكفاح الثوري، والمقصود به العسكريين الجزائريين الذين عملوا في صفوف الجيش الفرنسي أثناء الثورة التحريرية ثم التحقوا بقواعدها بتونس خصوصا بعد 1958 ثم سيطروا على مقاليد الأمور داخل جيش التحرير الوطني وكانوا يدعون المعارف العسكرية ويتعاملون مع باقي المجاهدين بروح استعلائية. انظر: يوسف منصريّة، آراء ومواقف في تاريخ الجزائر المعاصرة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، الجزائر، ص 211.
- (3) - أوضح الطاهر زبيري في مذكراته بأن "تسمية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي *Les déserteurs de l'armée française* أطلقت على الجزائريين الذين كانوا مُجنّدين بشكل دائم وعن طوعية داخل وحدات الجيش الفرنسي خلال فترة الاحتلال، جاءوا من خارج الجزائر والتحقوا بثورة التحرير خاصة بعد 1958. وتركز تواجدهم ضمن وحدات جيش الحدود، ولم يكن يعرف عنهم أنهم قاتلوا في الداخل. ومن أبرز هؤلاء الضباط خلال الثورة الرائد إيدير مولود، مدير ديوان وزير القوات المسلّحة لجيش التحرير الوطني". انظر: العقيد الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان....، مصدر سابق، ص 169-170.
- (4) - أفاد الدكتور محمد العربي الزبيري بـ "أن هؤلاء الضباط القادمين من الجيش الفرنسي هم جزائريون وينتمون إلى عائلات كانت تحظى بمكانة مرموقة لدى سلطات الاستعمار (الأعيان، القياد، الباشاغاوات)، نتيجة خدماتها في شتى المجالات، وقد تم اختيارهم صفارا وأرسلوا إلى ما يسمى بمدرسة أبناء الجيش قصد مواصلة الدراسة العامة وتلقي المبادئ الأولى للفنون العسكرية. وعندما بلغوا سن الرشد حوّلوا إلى المدارس العسكرية فتخرجوا منها برتبة مرشح أو ملازم. وبعض هؤلاء الضباط اشتغل في صفوف الجيش الفرنسي ضد جيش التحرير الوطني داخل الجزائر خاصة في السنوات الأولى للثورة، وبعضهم ظل في فرنسا أو في ألمانيا داخل الثكنات إلى غاية التحاقهم بالحدود الشرقية والغربية عن طريق فيدرالية جهة التحرير الوطني بأوروبا في فترات متتالية ابتداء من سنة 1957...". وتوصّل الطاهر الزبيري في مذكراته سالفه الذكر، إلى التمييز بين أربعة أصناف من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، فهناك ضباط أدوا الخدمة العسكرية، وضباط التحقوا بالثورة في بداياتها، والضباط الفارون من الجيش الفرنسي بالخارج والممارسيون *Les Marsiens* الذين التحقوا بالثورة بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962. وقد "حام الغموض والشك" حول صنف ثالث من هؤلاء الضباط المعروفين تاريخيا بمصطلح "ضباط الجيش الفرنسي". وعلى سبيل التوضيح نفيد بأن هناك شهادات كشفت حقيقة هذا الاتهام وصحته، ومن بين تلك الشهادات التي أثارت جدلا واسعا، شهادة رئيس الحكومة الأسبق بلعيد عبد السلام لجريدة "الشروق"، التي جاء فيها أن التحاقهم "كان خيارا مُبرمجًا ومُمنهجا"، وفقا للمخطط الذي أعدّه الجنرال ديغول لـ "إدماج هؤلاء في الثورة". أما الضباط عبد الحميد براهيمي، فتناول في كتابه قضية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين التحقوا بصفوف الثورة. حيث يقسمهم إلى صنفين: ضباط التحقوا بالثورة عن قناعة وقدموا تضحيات جسام في سبيل الحرية واستعادة السيادة=

خاصة بين المجاهدين بخصوص "تدرج بعضهم في سلم المسؤوليات بتخطيط من السلطات الفرنسية ليصبحوا عند وقف إطلاق النار، على رأس معظم المناصب القيادية ووصول البعض منهم إلى سدة الحكم بعد الاستقلال"⁽¹⁾.

لن نتطرق إلى طبيعة المهمة التي أسندت للضباط "الفارين" من الجيش الفرنسي الذين أرسلوا في دفعات متتالية إلى معازل قيادة الثورة الجزائرية على الحدود الجزائرية المشتركة مع تونس طبقا لمخطط روبر لاكوست⁽²⁾، وكيفية استفادتها من الصراعات التي هزت جبهة وجيش التحرير الوطنيين خلال حرب التحرير، ومن الأزمات المختلفة التي عاشتها الجزائر قبل وبعد الاستقلال والتي جرى معها إبعاد مسؤولين وطنيين وسياسيين وعسكريين ليحل محلهم عناصر أكثر انقيادا من أجل الإشراف من أعلى مستوى على الجيش الجزائري المستقبلي⁽³⁾، فمن شأن ذلك أن يبعدنا عن الموضوع الأساسي، الذي يقتضي منا إبراز الدور الذي لعبه الضباط الوطنيون الفارون من ثكنات الجيش الفرنسي بالخارج بعد التحاقهم بجيش التحرير الوطني وبرهنوا على تفانيهم وتضحياتهم باستشهاد الكثير منهم.

تعددت الروايات حول دواعي فرار الضباط الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي بالخارج والتعجيل بانضمامهم إلى الثورة، تأتي في مقدمتها الاستجابة لنداء الثورة بعد انتهاء فترة التكوين والتدريب العسكريين⁽⁴⁾، ثم يليها الشعور بتأنيب الضمير منذ نهاية سنة 1956 نتيجة التأثير بعمليات التقتيل الجماعي التي استهدفت الشعب الجزائري، زيادة على اطلاعهم

=الوطنية، وضباط ألقوا بالثورة بعد أن جرى دسهم من قبل مخابرات السلطات الاستعمارية في صفوف مجاهدي ثورة التحرير لإفراغ الاستقلال الذي لاح في الأفق من محتواه ومصادره. ويُن كيف استفادت "مجموعة الفارين" من الجيش الفرنسي خلال هذه الفترة، من الصراعات التي هزت جبهة وجيش التحرير الوطنيين، ومن الأزمات المختلفة التي عاشتها الجزائر بعد الاستقلال والتي جرى معها إبعاد مسؤولين وطنيين وسياسيين وعسكريين ليحل معهم أناس أكثر انقيادا. للمزيد من التفاصيل انظر: للمزيد من التفاصيل حول هذه القضية انظر: محمد العربي زيري، تاريخ الجزائر المعاصر...، ج 2، مرجع سابق، ص 142-169. وأيضا: الطاهر زيري، مصدر سابق، ص 169-170 وكذلك: عبد الحميد براهيمي، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص 29.

Belaïd Abdesselam, *Chroniques et réflexions inédites sur des thèmes sur un passé pas très lointain*, Editions Dar Khettab, Alger, p 425.

- (1) - محمد العربي الزيري، الزعيم الكبير وصغار الزعماء، ط1، منشورات كوكب العلوم، الجزائر، 2021، ص 292.
- (2) - قَدَّم خالد نزار توضيحات في مذكراته حول حقيقة هذا المخطط الذي شرع فيه روبر لاكوست بتكوين الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي بالمدارس العسكرية الفرنسية "سان ميكسان" و"سان سير"، و"ستراسبورغ" لمزاولة ما يسمى بالتكوين الطويل المدى مدته سنة واحدة ضمن إجراء ما سمي بدفعة لاكوست ضد الثورة الجزائرية. والذي استفاد منه كثير من الجزائريين، وهذا الإجراء كان يستهدف إبقاء الجزائر فرنسية بالإسراع بتكوين جزائريين وإقحامهم في مناصب مسؤولية قصد احتوائهم. وبموجب هذا الإجراء تقرر إرسال العسكريين الجزائريين إلى "سان ميكسان" واختصار المسار الطويل، ليتخرجوا في نهاية الأمر كضباط عاملين لصالح السلطات الاستعمارية، لكنها أخفقت في احتواء كافة الجزائريين المكونين لهذا الغرض في مدارسها العسكرية رغم مساعيها لإبعاد الجنود الجزائريين عن ثورتهم حيث التحق عدد معتبر منهم بصوفها. للمزيد من التفاصيل انظر: خالد نزار، مصدر سابق، ص 24.
- (3) - عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص 12-13.

(4) - Mahmoud Ismail Mellaoui, *Mes épreuves du feu Mémoires d'un témoin de deux siècles et combattant de deux guerres*, éditions Casbah, 2019, pp 87- 89 .

سريا على انتصارات جيش التحرير الوطني. وتعبيرا عن استيائهم وجّه 56 ضابط جزائري في ديسمبر 1956 رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي عبّروا من خلالها عن تدهور الحالة النفسية للإطارات العسكرية العاملة في الجيش الفرنسي وعمق المعضلة التي كانوا يعانون منها بسبب معاناة الشعب الجزائري⁽¹⁾، لكن الرئيس الفرنسي لم يعرها اهتماما.

بعدها جدّد بعض الضباط المسلمين الجزائريين مراسلتهم للسلطات السياسية والعسكرية في رسالة شديدة اللهجة، أوردتها جريدة المجاهد في عددها الثاني دون إعطاء تفاصيل عن محرّريها، ومكان صياغتها، ولا تاريخ إرسالها، بُعثت لرئيس الجمهورية الفرنسية روني كوتي والمارشال جوان والحاكم العام روبير لاكوست، عبّروا من خلالها عن استنكارهم لتجاوزات الجيش الفرنسي والفظائع التي ارتكبوها ضد بلدهم، معبّرين عن تعاطفهم مع كفاح الشعب الجزائري والتفافهم الصريح حول قيادتهم الثورية⁽²⁾.

ولم تنحصر مساعي الضباط المسلمين في تحرير الرسائل للسلطات الفرنسية، بل كثّفوا اتصالاتهم ببعض الشخصيات السياسية المؤثرة في البرلمان الفرنسي لتقديم اقتراحات الوساطة من أجل إيجاد حلّ سياسي تفاوضي للمشكل الجزائري، وكانوا يعتزمون توجيه نداء جديد من روما للحكومة الفرنسية يدعونها لقبول "عرض مساعيمهم الحميدة لدى المقاومين الجزائريين"⁽³⁾، لكن هؤلاء الضباط أصيبوا بخيبة أمل، إذ بقي نداءهم دون صدى .

(1)- نورد على سبيل التوضيح مقتطف منها "... منذ بداية أحداث الجزائر، لم نقصر ولم ننتقد فرنسا. ويواصل ضباط جزائريون خدمة القضية الفرنسية ضد مواطنهم، وربما حتى ضد أولياء أمورهم، ويموتون في خدمة فرنسا في الجزائر. سنبقي على رماننا وضباط الصف الجزائريين بكل هدوء وانضباط. لكننا اليوم، وأمام هذه المعضلة الكبرى التي تُمرّقنا، والتي لا نرى لها مخرجا على المدى القريب، فإننا نقول لكم بإخلاص وبكل احترام: "إذا لم تتجه السياسة الفرنسية نحو حل عادل، فلن تكون لنا الوسائل ولا الأسباب المشروعة لتبرير مهمتنا في صفوف الجيش الفرنسي".... Op. cit, p 41

(2) - ومما جاء في افتتاحيتها: "لقد اطلعناكم ثلاث مرات على شعورنا حول المأساة التي أغرقت فيها بلادنا الغالية. لم تكثرثوا لموقفنا، واليوم نحن نعلم بصفة نهائية، أنكم أصبحتم عبيدا لكل ما هو غير نزيه وخال من الأخلاق، وأنكم مجردون من كل القيم الأخلاقية.... أنتم الفرنسيون، إن هدفكم ليس جلب الخير لنا، لأننا رأينا دائما، وللأسف أن الخيرات كانت حكرا على الفرنسيين وحدهم... لقد عانينا معنويا وجسديا لما لاحظنا أنكم في كل فرصة تؤكّدون بشكل فاضح تفوقكم علينا بواسطة الإشارات، والكلام، وبطرق أخرى أنتم متخصصون فيها.... إن وضعيتنا المادية الحسنة، كانت مقابل الدفاع عنكم بإخلاص تحت راياتكم... وإذا واصلتم ارتكاب المجازر في حق شعبنا، فإن جرائم فرنسا الرسمية ستترسخ في ذاكرتنا ... للمرة الأخيرة تريد مجموعة من الضباط "الفرنسيين المسلمين" لفت انتباهكم بشكل خاص إلى سلسلة الجرائم التي تُقترف كل يوم على الأرض الجزائرية....". ولقد نوّهت قيادة الثورة بالجُرأة الاستثنائية التي يتحلّى بها هؤلاء الضباط بتأكيدهم على فشل سياسة التهدئة pacification وأعلنوا صراحة تبنيهم وتأييدهم لمطالب قيادة الثورة الجزائرية بقولهم "إننا مع الحلول التي تقترحها جبهة التحرير الوطني، لكونها حلوًا سليمة، عادلة ومنطقية، إنّ لنا رجال في المستوى المطلوب داخل منظمنا المستقبلية، باعتراف العالم أجمع... لقد برهنا عن شجاعتنا لما تعلق الأمر بالدفاع عن فرنسا ضد عدو أجنبي، ولم تكن تنقصنا الصراحة والشجاعة ولكن هذه الشجاعة تنقصنا الآن، لما يتعلق الأمر بقتل إخواننا، فحتى أنتم في أعماق أنفسكم تعتبروننا خونة. من اليوم الجميع مُطالب بتحمل مسؤولياته الأخلاقية". للاستزادة أوسع حول فحوى هذه الرسالة انظر:

- El Moudjahid, N° 2, Tome 1, S.D, p p 38-39.

- S.A, « Lettre d'officiers algériens à Monsieur Coty Président de la République Française – le rôle de l'armée en Algérie – Malaise », in Revue de Presse Maghreb- Proche et Moyen-Orient, N° 14 (01/04/1957).

(3) - انظر أيضا تفاصيل هذه الاتصالات في:

Abdelkader Rahmani, **L'Affaire des officiers algériens**, Editions du Seuil, 1959, pp 39- 40.

كانت مواقف الضباط الجزائريين متباينة إزاء تعنت سلطات الاحتلال وتماديها في ارتكاب جرائم حرب في الجزائر، فالبعض كان ميالا إلى القطيعة بصفة نهائية معها قبل فوات الأوان بتنظيم هروب جماعي خلال فترة العطل⁽¹⁾، والبعض الآخر اختار الاستقالة والالتحاق بروما قصد مواصلة نشاطهم بحرية، ومنهم من سعى للضغط مجددا على الحكومة الفرنسية لقبول حل تفاوضي للقضية الجزائرية، إلا أن الحل الأمثل لغالبيتهم للدفاع عن قضيتهم الوطنية، تقديم الاستقالة في سبتمبر 1957 خاصة بعد العقوبات التي تعرضوا لها إثر تحرير تلك الرسالة الجريئة، لذا التحقوا بوححدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود التونسية والمغربية⁽²⁾، بينما فضل آخرون البقاء في الجيش الفرنسي⁽³⁾. ولقد أحدث فرار الضباط الجزائريين العشرة من فرنسا ضجة إعلامية واسعة بعد التحاقهم بقيادة الثورة تونس⁽⁴⁾ في نفس الفترة التي التحق فيها بعض اللاعبين في كرة القدم المحترفين بقيادة الثورة الجزائرية في تونس⁽⁵⁾.

تواصلت عملية فرار المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي من ضمن المجموعة الثالثة عشرة للقناصين الجزائريين المتمركزة بـ "لوندو" بألمانيا سنة 1957⁽⁶⁾، بفضل المناشير الدعائية للثورة تولى توزيعها موسى حمداش من منطقة الحراش الذي نجح في التسلّل إلى مكاتب الضباط الفرنسيين من مداخل الغرف، وعن طريق الاتصال والتنسيق بين التنظيم

(1) - Mahmoud Ismail Mellaoui, **op. cit**, p 88 .

(2) - رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 284.

(3) - خالد نزار، مصدر سابق، ص ص 25-26.

(4) - نشرت جريدة المجاهد خبر انفصال 10 ضباط جزائريين العاملين في صفوف الجيش الفرنسي الرافضين حمل الزي العسكري الفرنسي وتحية العلم المثلث، وفرارهم من فرنسا وانضمامهم إلى جيش التحرير الوطني بالرغم من مزاولة تعليمهم في المدرسة الحربية بسان ميكسان قرب باريس. وقد تبلورت حركة الهروب هذه عام 1957 بعد الرسالة التي وجهها عبد القادر رحمانى إلى رئيس الجمهورية الفرنسية. ولم يتردد لسان حال جبهة التحرير الوطني في نشر القائمة الاسمية لهؤلاء الفارين وهم: علاهم محمد (28 عاما)، بوزاده محمد (28 عاما)، ابن مصاييح مصطفى (26 عاما)، علاهم محمد (27 عاما)، علاهم عبد المجيد (24 عاما)، كركاب مختار (24 عاما)، محمد بن محمد (27 عاما)، اقرون أحمد (26 عاما)، آيت مهدي محمد مقران (27 عاما)، سجن في سبتمبر 1957 وأطلق سراحه في جانفي 1958)، الأطرش عبد الحميد (27 عاما). وقد أدلى هؤلاء العشرة بالتصريح التالي: "إننا لن نتردد في مواصلة الحرب مهما كان الثمن، إننا نشعر بالاحتقار أمام الذين يعذبون ويقتلون بالقنابل وبالرصاص المدنيين العزل والأطفال والشيوخ والنساء. إننا مغتبطون بالقتال تحت لواء الجبهة وفي صفوف جيش التحرير العظيم الذي يُشهد بقوته وبطولته العالم أجمع. تحيا جبهتنا. تحيا جيشنا. تحيا الجزائر حرة مستقلة". المجاهد، عدد 22، 15 أفريل 1958، ص 10.

(5) - في نفس المصدر المذكور نُشر خبر فرار أشهر لاعبي كرة القدم الجزائريين في فرنسا، والذي أحدث هزة عنيفة في الأوساط الرياضية الفرنسية التي كانت تستعد للمشاركة في مباراة عالمية يوم الأربعاء 16 أفريل 1958. مع العلم أن ثلاثة وثلاثين جزائريا منخرطون في عدة جمعيات رياضية فرنسية قرروا التوقف عن اللعب والخروج من فرنسا فحل خمسة منهم أشهرهم اللاعب مصطفى زيتوني وعبد العزيز بن تيفور. بينما انقطعت أخبار الآخرين. وقد أجمع الاختصاصيون أن الفراغ الذي أحدثه ذهاب اللاعبين الجزائريين المحترفين في النوادي الفرنسية هو ضربة قاضية نالت من صميم القسم المحترف في لعبة كرة القدم. المجاهد، عدد 22، مصدر سابق، ص 10.

(6) - خالد نزار، مصدر سابق، ص ص 29-31.

الثوري في ألمانيا مع فيدرالية جبهة التحرير الوطني وعسكريي المجموعة الثالثة عشرة للقناصين الجزائريين⁽¹⁾.

كان عدد هؤلاء الفارين محدودا إلى غاية سنة 1957، وبفضل تأطير وتوجيه من كريم بلقاسم الذي استحداث مصلحة مكلفة بالشؤون العسكرية في مارس 1958 مهمتها استقطاب وتشجيع المزيد من الضباط العاملين في وحدات الجيش الفرنسي المربط في ألمانيا على الفرار منه ومساعدتهم على الالتحاق بقيادة الثورة للاستفادة من خبرتهم العسكرية، ولقي هذا المسعى نجاحا كبيرا، حيث سجّل المسؤولون على هذه المصلحة التي كانت تحت إشراف بوعلام إبراهيم فرار 15 ضابطا وضابط صف⁽²⁾ إلى غاية 8 أفريل 1959 وساهم أيضا مكتب جبهة التحرير الوطني بألمانيا في تشجيع الضباط الجزائريين بفرنسا وألمانيا على الهروب من الجيش الفرنسي والالتحاق بجيش التحرير الوطني المربط على الحدود الشرقية⁽³⁾.

ولتشجيع هؤلاء الضباط على الالتحاق بالثورة، قدّمت لهم قيادة الثورة وعود بمنحهم امتيازات تضمن لهم الاحتفاظ برتبهم الأصلية في الجيش الفرنسي، ورفّع رتبهم العسكرية بدرجة واحدة عما منحتهم السلطات العسكرية الفرنسية التي لم تكن تمنح في الغالب الجزائريين رتبا عسكرية "عالية"⁽⁴⁾. ورغم هذه التحفيزات، إلا أن قيادة الثورة واجهت مشكلة عويصة أثّرها الضباط بمركز تجنيدهم في تونس بخصوص الراتب الذي يتقاضونه عن مهمتهم في التدريب، وقرّروا رفع شكوى لقيادة لجنة التنسيق والتنفيذ طالبين تحسين أوضاعهم المادية، وبلغ بهم الأمر إلى التهديد بالاستقالة من مهامهم، حينها قرّرت اللجنة المذكورة دراسة هذا الانشغال وتكفل محمود الشريف⁽⁵⁾ بمعالجة ملفهم ومراسلتهم بلباقة مؤكدا على "مبدأ

(1) - خالد نزار، مصدر سابق، ص 26.

(2) - رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 284.

(3) - Mohamed Harbi, le FLN mirage, op.cit, p 230 .

(4) - أكّد المجاهد عبد الرزاق بوحارة حقيقة امتناع السلطات الفرنسية عن فتح المجال للجزائريين للحصول على رتب عسكرية عالية وترقيتهم إذ كانت المدارس العسكرية موصدة في وجوههم مثل مدرسة المتعددة التقنيات، مدرسة سان سير، مدرسة البحرية ، كما كانت الأسلحة التقنية من طيران وبحرية وإشارة ومدفعية الميدان وسلاح الدبابات والهندسة العسكرية ممنوعة عليهم . وقليل منهم يصل إلى رتبة ضابط سام. ومثل هذه الترقيات لا يستفيد منها أصحابها عادة إلا في نهاية مسارهم المهني .. انظر: عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 255. وأيضا: الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 172.

(5) - محمود الشريف من مواليد سنة 1914 بالشريعة (تبسة). تخرّج من مدرسة تكوين الضباط في فرنسا وشارك في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) استقال من الجيش الفرنسي بعد مجازر ماي 1945 وهو برتبة نقيب وفي سنة 1946 انضم إلى صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأصبح ملاحقاً من طرف الإدارة الاستعمارية. التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في نهاية عام 1955، ارتقى سريعا في سلم المسؤوليات، تولى أولا قيادة مجموعة مغاوير، ثم قيادة منطقة النمامشة، وبعد استشهاد مصطفى بن بولعيد تولى قيادة الولاية الأولى (أوراس النمامشة) عام 1956، انتخب عضواً بلجنة التنسيق والتنفيذ قبل أن يعين وزيراً للتسليح والتموين في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وكمسؤول عن تمرير الأسلحة إلى مختلف الولايات، قام بدور هام في تسيير القوات المتمركزة على الحدود التونسية. وبعد الاستقلال اختفى من الساحة السياسية. انظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 208.

المساواة بين عناصر جيش التحرير الوطني بما في ذلك الرواتب، مذكراً إياهم بأن ما يتقاضونه لا يرقى إلى المستوى المطلوب مقارنة بما كانت تمنحه لهم سلطات الاحتلال، لكن ذلك ليس مبرراً للشعور بالإحباط النفسي مذكراً إياهم بضرورة التحلي بروح المسؤولية لتحرير الوطن، وأهمية تدعيمهم لصفوف الثورة الذي سيساهم حتماً في الانتصار النهائي على قوات الاحتلال⁽¹⁾. وبهذا الردّ الدبلوماسي حُسمت المسألة وواصل الضباط المهمة الموكلة إليهم بتدريب الجنود في مناطق الحدود ومدرسة الإطارات⁽²⁾.

وابتداء من سنة 1960، لوحظ التحاق عدد محدود من الضباط الفارين لكن من نوع خاص، بإيعاز من السلطات الاستعمارية التي نظمت عمليات "فرار" ضباط شباب تم ترقيتهم إلى الرتب التالية، ملازم ثاني sous-lieutenant، ملازم أول lieutenant، نقيب أو قائد capitaine⁽³⁾، واستمرت حركة انضمام الضباط الجزائريين في الجيش الفرنسي بجيش التحرير الوطني إلى غاية عشية الاستقلال، ولعبوا دوراً أساسياً في صناعة القرار السياسي في الجزائر المستقلة⁽⁴⁾.

لم نعثر في ثنايا مذكرات الرعيل الأول من المجاهدين ولا في الكتابات الفرنسية على رقم محدّد وإجمالي لهؤلاء الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، باستثناء مذكرات آخر قادة الولاية التاريخية الأولى الذي أوضح سعي جيش التحرير الوطني خلال الثورة لاستقطاب الضباط والجنود الجزائريين في الجيش الفرنسي إلى صفوفه (...). ذاكراً بأنه خلال قيادته لأركان الجيش الوطني الشعبي (1963-1967) كان مجموع هؤلاء بجميع رُتبهم نحو 200 ضابط وضابط صف⁽⁵⁾، بينما حصر اللواء خالد نزار⁽⁶⁾ العدد الإجمالي للجزائريين الفارين بـ 15000 جندي

(1) - انظر مراسلة محمود الشريف لأولئك الضباط في: علي زغدود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، 2004، ص ص 69-70.

(2) - انظر شهادة بن طوبال في: محمد زروال، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحريرية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 91.

(3) - عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص 29.

(4) - بعد الاستقلال ارتقى عدد كبير منهم إلى أعلى الرتب العسكرية، وتقلّدوا مناصب هامة منهم محمد العماري ومحمد تواتي برتبة ملازم ثان (sous-lieutenant). وكذلك الضابطان سليم سعدي وخالد نزار اللذان قادا الفيلق على الحدود بالمنطقة الشمالية، وتولى هذا الأخير منصب وزير الدفاع الوطني وعضوية المجلس الأعلى للدولة في بداية التسعينات، وكان الرجل القوي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1991 و1994، وعبد المالك قناييزة، الذي تولى العديد من المناصب العسكرية، أبرزها قيادة الدرك الوطني، ومنصب الوزير المنتدب المكلف بالدفاع الوطني. انظر: رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 284.

(5) - الطاهر الزبيري، مصدر سابق، ص 169.

(6) - خالد نزار من مواليد 1937 بباتنة، ضابط سابق في الجيش الفرنسي، عندما التحق بالثورة تولى قيادة عدة وحدات عسكرية. بعد الاستقلال عين قائد المنطقة الغربية على الحدود مع المغرب، استفاد من تربص عسكري في الاتحاد السوفياتي وقاد الفيلق الجزائري على الجبهة المصرية في جوان 1967، ترقى إلى رتبة رائد سنة 1969 قبل إجراء تربصاً ثانياً في المدرسة الحربية سنة 1975، قائد الناحية العسكرية الثالثة برتبة عقيد عام 1979 ثم الناحية العسكرية الخامسة سنة 1982. ولواء عام 1984، قائد الأركان مكلف بالتنظيم والإمداد. قائد القوات البرية عام 1996، قائد قيادة الأركان في نوفمبر 1988 ثم وزير الدفاع في حكومة مولود=

هارب إلى غاية 1961⁽¹⁾. وبعد الاستقلال ارتقى عدد كبير منهم إلى أعلى الرتب العسكرية وتقلّدوا مناصب هامة في قيادات الجيش الشعبي الوطني⁽²⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه حظيت المجموعة الأولى من الضباط الفارين باهتمام خاص من قبل قادة الثورة بتونس، خاصة كريم بلقاسم الذي ضمّهم إلى تشكيلة مكتب الاستعلامات الملحق بوزارة القوات المسلحة Ministère des forces armées و شكّلوا أغلب أعضائها تحت إدارة أحمد بن الشريف⁽³⁾، وتم تعيين مجموعة من الضباط الفارين للإشراف على المعسكرات والمدارس العسكرية وتأطيرها، ودوائر التسليح والتموين المنتشرة في عدد من المدن التونسية والمغربية، كما أوكل للضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين التحقوا بصفوف جيش الحدود ابتداء من ربيع عام 1958⁽⁴⁾ مهمة مهاجمة السدود المكهربة ومساعدة قوافل السلاح على العبور⁽⁵⁾. ويُعد هوارى بومدين، الذي أصبح قائدا للأركان العامة في 1960، من أكبر المدافعين عن هؤلاء الضباط، لحاجته الماسة "لخبرتهم العسكرية الاحترافية التي وظّفت في إدارة مراكز التدريب والتكوين خلال الثورة، زيادة على الاستعانة بهم لمواجهة قادة الثورة الذين اختلف معهم"⁽⁶⁾.

وبالرغم من أهمية وجودهم في صفوف جيش التحرير الوطني بحكم خبرتهم العسكرية في التدريب والانضباط، إلا أنهم لم يكونوا يتمتعون بشعبية وسط المجاهدين، بل كان يُنظر لهم بعين الريبة⁽⁷⁾، كما كانت هذه الدفعة من الضباط الفارين محلّ انتقاد شديد من المجاهدين بالداخل، مما أدى إلى بروز أزمة داخل صفوف جيش وجهة التحرير الوطنيين إلى حد المشادات الكلامية واستخدام العنف البدني (الصفع) حسب إحدى الشهادات المدونة⁽⁸⁾، خاصة بعدما فُصح المجال أمامهم للترقيات وتولي المسؤوليات، وهي المناصب التي جرّد منها أصحابها الذين يستحقونها بالنظر لنضالهم الطويل في صفوف الثورة منذ اندلاعها، بل كثيرا

=حمروش (تعديل جويلية 1990) قبل أن يتخلى إراديا عن منصبه في جويلية 1993 لصالح الرئيس الأسبق اليامين زروال وانسحب من النشاط السياسي عند نهاية ولاية المجلس الأعلى للدولة في 31 جانفي 1994. لا يزال على قيد الحياة. انظر: رشيد بن يوب، مرجع سابق، ص 196.

(1) - مقتطف من تصريحات وزير الدفاع الوطني السابق خالد نزار خلال لقاء صحفي بقناة النهار بتاريخ 12 جويلية 2012.

(2) - رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 284.

(3) - Abdelkader Blidi dit Si Mustapha, **Dans les maquis de la liberté Récit d'un rescapé du commandant Ali Khodja**, éditions Rafar, Alger, 2016, pp 82-83.

(4) - ومن أبرز هؤلاء: مولاي عبد القادر شابو، محمد بوتلة، محمد زرقيني، عبد الحميد عبد المومن، سليمان هوفمان، محمد غلام وعبد المجيد علاهم ... الخ.

(5) - Yves courrière, l'heure des colonels, **op.cit**, p 169. Amar Hamdani, **op. cit.**, pp 211-219.

(6) - محمد العربي زبيري، مرجع سابق، ص 143.

(7) - الرائد هلايلي محمد الصغير، مصدر سابق، ص 298.

(8) - عبد الواحد بوجابر، مصدر سابق، ص 205.

منهم كانوا ضحايا التصفيات الداخلية لقيادة الثورة⁽¹⁾ بتخطيط من جهاز استخبارات عبد الحفيظ بوصوف بالقرب من مدينة الكاف التونسية، وبعضهم جُرد من منصبه وتُرك بلا زاد ولا راحلة في شوارع تونس أو الرباط على حدّ تعبير أحد المجاهدين الناقمين على المحاباة⁽²⁾ والتميز والفرقة⁽³⁾.

ولقد برّر كريم بلقاسم إسناد المسؤوليات لهؤلاء الفارين، بأنه أمر ضروري لتجنب جيش التحرير الوطني الصراعات القبلية التي استنزفت قواه، والرقى به إلى مصاف جيش عصري، وهذا التعيين لا يُعد مكسبا لصفوف المجاهدين بالخارج فقط، بل انتفعت به وحدات جيش التحرير الوطني بالداخل، حيث استفادت قيادات الولايات الرابعة والخامسة والسادسة من خبرات هؤلاء الضباط الذين تم تكوينهم في المدارس العربية في كل من مصر سوريا والعراق وكذلك الدول الأجنبية الداعمة للثورة الجزائرية⁽⁴⁾.

ومما لا شكّ فيه، يُمثّل فرار هؤلاء الضباط من صفوف الجيش الاستعماري والتحاقهم بالثورة، دعما معنويا وبشريا واستراتيجيا ثميناً للثورة التحريرية، حيث استفادت من تكوينهم العسكري ومن خبرتهم في استعمال الأسلحة وفي فنون القتال وتنفيذ الخطط الحربية لُقنت لهم خلال خدمتهم الإجبارية في الجيش الفرنسي واستغلت في تأطير قوات جيش الحدود، كما أمدوا قيادة الثورة بمعلومات حول الاستراتيجية العسكرية التي تنتهجها فرنسا لمحاربة الثوار. وبمجرد وصول هؤلاء الضباط الفارين بمعازل الثورة أُسندت لهم مهام عديدة نذكر منها:

- التكوين الميداني للمجاهدين بالداخل، وتطوير مهارتهم القتالية⁽⁵⁾، ونفيد علما أن عملية تكوين هؤلاء على يد الضباط الفارين لم يكن بالأمر السهل إذ واجهوا رفضا من المجاهدين ولم يكونوا يرون ضرورة للتكوين العسكري بحكم خبرتهم في ميادين القتال، ورغم ذلك بُذلت جهود

(1) - انظر: قائمة الإطارات السامية ضحايا التصفيات الداخلية الاغتيالات في: نواره حسين، المثقفون الجزائريون بين الأسطورة والتحول العسير سنوات من الجمر لسنوات من النار من بداية القرن العشرين لغاية الاستقلال، ترجمة: سعيدي فتحي، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص ص 210-211.

(2) - عمر تابلت، الأوفياء يذكرونك يا عباس، مطبعة المعارف، 2011، ص 168.

(3) - من مظاهر هذا التمييز حسب إحدى الشهادات المدونة، تدريب عسكري لإطارات وجنود جيش التحرير الوطني في معسكرات تدريب مختلفة والعمل على التفريق بين الضباط ووحداتهم، إذ كانت مدرسة الإطارات (قرب مدينة الكاف) مُخصّصة لتدريب الضباط وضباط الصف، بينما كانت معسكرات التدريب لملاق وقرن الحلفاية وواد مليز تستقبل الجنود فقط، وتكوين وحدات جديدة (فيالق وكتائب ... الخ) والمزج بين الجنود وقادتهم لعزلهم عن وحداتهم الأصلية وإضعاف التضامن بين الجنود مع رؤسائهم وإسناد قيادة هذه الوحدات "الفارين من الجيش الفرنسي الذين تم تقديمهم على أنهم "متخصّصون" و "خبراء". للمزيد من التفاصيل: انظر: عبد الواحد بوجابر، مصدر سابق، ص ص 194-195.

(4) - و. م. ث. ج.، دورة 17 ديسمبر 1959 – 18 جانفي 1960، تقرير كريم بلقاسم، علبة مصورة رقم C004.

(5) - عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 176.

معتبرة لإقناعهم بضرورة تكوينهم وتدريبهم على المهارات القتالية، وتزويدهم بكل ما تعلموه في المدارس الفرنسية⁽¹⁾.

- استحداث مراكز مُتخصصة للتعليم والتكوين، مثل مدرسة الإطارات⁽²⁾ ومراكز واد مليز، واد ملاق وقرن حلفايا المتواجدة كلها بالأراضي التونسية وكان ذلك بعد سنة 1960 بمجرد تنصيب هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني على الحدود⁽³⁾.

3-3 - مساعدة جنود اللفياف الأجنبي على الفرار:

أخطأت سلطات الاحتلال في تقديراتها بأنها ستقضي على الثورة بعد تدعيم قواتها النظامية باللفياف الأجنبي الذين كانوا يمثلون إلى جانب قوات أخرى نخبة الجيش الفرنسي، حيث أُصيب بخيبة أمل كبيرة لهروب عدد معتبر منهم منذ اندلاع الكفاح الثوري إلى غاية استرجاع السيادة الوطنية مثلما أكّدها العديد من الشهادات الحية للمجاهدين وجنود اللفياف الأجنبي.

تعددت جهود قيادة الثورة لاستقطاب أكبر عدد من المجنّدين الأجانب في الجيش الاستعماري بدون استثناء، وتشجيعهم على الفرار منه والالتحاق بمعاقلة الثورة تسهيلا لمهمة إرجاعهم إلى بلدانهم، وتأتي في مقدمة هذه الوسائل:

- الرسائل البريدية: تكفل بتحريرها في البداية المرشد السياسي الذي كان إلى جانب مهام التوعية والتوجيه السياسي والاجتماعي والديني للجماهير الشعبية، يحرّر رسائل بريدية ويوجهها إلى كافة المجنّدين في الجيش الفرنسي، يُحذّره فيها من مغبة مواصلة قمعهم للشعب الجزائري الأعزل. ولم يستثن من هذه العملية التحسيسية جنود اللفياف الأجنبي حائًا إياهم على مغادرة ثكنات الجيش الفرنسي والالتحاق بمعاقلة الثورة لمساعدتهم على العودة إلى أوطانهم سالمين⁽⁴⁾.

رافقت عملية توزيع المناشير التحسيسية على جميع المجنّدين في صفوف جيش الاحتلال، تحرير رسائل شخصية تشجّع لهم على الهروب ، وكان لها تأثير إيجابي على نفسياتهم

(1) - خالد نزار، مصدر سابق، ص 35 .

(2) - تقع بإحدى ضواحي مدينة الكاف التونسية القريبة من الحدود الجزائرية، تخرّصت في تطوير التكوين العسكري لجنود جيش التحرير الوطني، وهي في الأصل مزرعة ملك لأحد الجزائريين سلّمها لقيادة الثورة لاستغلالها كمدرسة حربية، تقع على سفح جبل يبعد على مدينة الكاف (تونس) تحيط بها الأراضي الصعبة والشعاب والأشجار الشوكية المختلفة وأودية، ويوجد بها مكانا فسيحا تم تهيئته للرمي بجميع الأسلحة وخصوصا مدافع الرشاش ومدافع الهاون. أنشأها العقيد محمد لعموري قائد الولاية الأولى، وعيّن عباس غزيل مديرا على رأسها ويساعده عبد الله آدمي وخالد الحسناوي ثم انضم إليهم عبد القادر شابو والجيلالي بوعنان. للمزيد من التفاصيل حول أهمية هذه المدرسة والتعريف بنشاطاتها وبرامجها التعليمية وتدريباتها العسكرية انظر: بجاوي المدني بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنة 1957-1958، دار هومه، الجزائر، 2010، ص ص 134-15.

(3) - Abdelouaheb Guedmani, *Parcours de Combattant de la libération témoignages inédits sur la lutte armée*, éditions Casbah, 2016, p 234.

(4) - أحسن بومالي، أدوات التجنيد.....، مرجع سابق، ص ص 60 - 61.

حيث حرّرتهم من عقدة الخوف والتردد. وعن نجاعة هذه الوسيلة التي ساعدت في فرار عدد كبير من جنود اللفياف الأجنبي أدلى ضابط في جيش التحرير الوطني بشهادته أهم ما ورد فيها ما يلي: "... فرّ بعض عساكر اللفياف الأجنبي ووصلوا إلينا. فاستقبلناهم بحرارة وسألناهم عن تعداد وحداتهم وأسلحتهم ومعنوياتهم وأخيرا أسماء رفاقهم خاصة الذين ينوون الالتحاق بنا. فكتبت رسالة لكل واحد منهم لأطلب منهم الفرار وأعطيتهم في نفس الوقت أخبارا عن رفاقهم الذين التحقوا بنا. وفي ظهر الغلاف كنت أكتب أسماء خيالية لفتيات على أنهم المرسلات، وهذا كان بالطبع من صلب خيالي..."⁽¹⁾، كما ساهمت رسائل ذويهم أيضا والنداءات التي نُشرت في الصحافة وبُثت عبر أثير الإذاعات في إقناعهم بضرورة الفرار من الجيش الفرنسي والعودة إلى أوطانهم⁽²⁾.

- المناشير التحسيسية: كانت عمليات الاتصال بجنود اللفياف الأجنبي أول الأمر صعبة للغاية، نظرا للرقابة المفروضة خاصة على أولئك المنضمين إلى الجيش الفرنسي تحت تأثير الإكراه والتهديد، ولتدليل مصاعب هذه المهمة اتبعت قيادة الثورة أساليب مُتدرّجة تتماشى وتطورات الوضع الأمني والعسكري، بدءا بجمع المعلومات عنهم عن طريق أفراد الشعب⁽³⁾ ثم الاتصال بهم بواسطة مناشير يتم تحريرها باللغتين الفرنسية والألمانية أيضا، يتركها غالبا جنود جيش التحرير الوطني في أماكن الاشتباكات قبل الانسحاب، يحثونهم من خلالها على عصيان أوامر قادتهم الذين اغتصبوا الأراضي الجزائرية بالقوة ويحاربون شعبا يريد العيش في سلام⁽⁴⁾.

ونظرا لنجاعة هذه الوسيلة، أسند عبد الحفيظ بوصوف للملازم الأول عبد الكريم حساني⁽⁵⁾ مهمة الإشراف على مجموعة من المناضلين للتكفل بعملية تحرير المناشير، توجّه من خلالها نداءات للجنود الفرنسيين الأجانب، خاصة أولئك المتواجدين ضمن الوحدات العسكرية في كل من سيدي بلعباس وبشار ومعسكر، وحثّه أن تتضمن شروحات حول دوافع

(1) - محمد مقران نجادي، مصدر سابق، ص 106.

(2) - حمود شايد، مصدر سابق، ص 259.

(3) - شهادة ادريس (سهلي الطاهر) حول ترحيل جنود اللفياف الأجنبي، في ملتقى التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-

1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص 121.

(4) - محمد الطاهر عزوي، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد الثالث، الجزء الثاني، الجزائر، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين بحزب جبهة التحرير الوطني، (د. ت. ن)، ص 93.

(5) - عبد الكريم حساني من مواليد 23 فيفري 1931 ببسكرة. انضم منذ سنة 1948 إلى حزب الشعب الجزائري والتحق بالثورة سنة 1955. ترك مقاعد الدراسة بجامعة الجزائر خلال إضراب 19 ماي 1956 ليلتحق بالولاية الخامسة. تم ترفيقه إلى رتبة ملازم أول سنة 1956. كُلف بالتلقين في جهاز الاتصالات، وفي سنة 1959 التحق بوزارة الاتصالات العامة والتسليح بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس. أشرف على تكوين خامس دفعة ل سلاح الاتصالات بالشرق الجزائري ثم كلف بقيادة القاعدة الوطنية للتوثيق "قاعدة ديدوش مراد" إلى غاية الاستقلال. وبعد استرجاع السيادة الوطنية عُيّن مديرا للاتصالات الوطنية بالرئاسة ثم بوزارة الداخلية، بعدها تقلّد منصب المدير العام للوظيفة العمومية، ثم أصبح نائبا بالمجلس الشعبي الوطني. وافته المنية في 6 نوفمبر 2010. انظر: عبد الكريم حساني "الغوثي"، الحرب الخفية الشبكات الأولى، ترجمة: أوزاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

الكفاح وأسباب القتال من أجل التحرّر. وللتأثير على قرارات الجنود المتطوّعين في الجيش الفرنسي، خيّرهم بين الانضمام إلى صفوف الثورة والحفاظ على رُبتهم، أو إعادتهم إلى أوطانهم والالتحاق بعائلاتهم بألمانيا، إيطاليا، تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا إذا ما رغبوا في ذلك⁽¹⁾.

ولم تهمل فحوى النداءات في المناشير عامل التخويف في الخطاب الدعائي، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل القسوة والثقافة المحدودة لأولئك الجنود الأجانب، إذ كان معظمهم سُجناء ومحكوم عليهم بالإعدام، فهم يتميّزون بالجرأة وانعدام الإحساس عند ارتكاب الجرائم، لذا استخدمت في تلك المناشير عبارات تهديدية وزجرية نذكر مقتطفات منها: "يا جنود الفرقة الأجنبية، اعلّموا أن جيش التحرير الوطني يحوز على أسلحة رهيبة سيستعملها دون شفقة ضد أعدائه. والذين سيستجيبون منكم لهذا النداء سيُعاملون بصفة حسنة، وعلى العكس من ذلك سيتعرّض الذين يرفضون الاستجابة لإلقاء القبض عليهم من طرف الجنود، الذين تلقوا الأوامر بالعمل على الاقتصاص منهم. عليكم أن تعلموا أننا نملك أسلحة فتّاكة لن تدع أحدا منكم على قيد الحياة في حالة إذا ما سوّلت له نفسه مواجهتنا وعدم الاستسلام"⁽²⁾.

وفي المغرب، حيث كان يتواجد بها عدد معتبر من اللّيف الأجنبي، استعانت قيادة الثورة أيضا بالباعة المتجولين والشباب ماسحي الأحذية لتوزيع المناشير على الجنود الأجانب تحثهم على الفرار من صفوف الجيش الفرنسي، مع الحرص على تذكيرهم بفرص النجاة الضئيلة من الموت في حالة بقاءهم في صفوف الجيش الفرنسي وارتكابهم للموبقات. ولقد حققت هذه الطريقة نتائج إيجابية، إذ لوحظ بعد أسابيع من توزيع تلك المناشير توافد العديد من الألمان الراغبين في الفرار والعودة إلى أوطانهم عبر شوارع المدن المغربية مثل فاس، برقنت ووجدة⁽³⁾. ولتأكيد صحة واستمرارية فرار عدد معتبر من المجندين في صفوف الجيش الفرنسي من مختلف الجنسيات نشرت جريدة المجاهد شهاداتهم وإصرارهم على رفض المشاركة في الحرب التي تخوضها فرنسا ضد الشعب الجزائري⁽⁴⁾.

- النشاط الدعائي بالخارج: نذكر بإيجاز دور المكاتب الخارجية لجهة التحرير الوطني بأوروبا الغربية في تشجيع الجنود الجزائريين والأجانب على الفرار من الجيش الفرنسي، ونخص بالذكر مكتب ممثلية جهة التحرير الوطني ببون (ألمانيا الغربية)⁽⁵⁾ باعتبار أن هذا البلد كان بمثابة خزّان بشري، لتدعيم

(1) - الشريف عبد الدايم، مرجع سابق، ص 139.

(2) - عبد الكريم حساني "الغوثي"، مصدر سابق، ص ص 68-69.

(3) - فريتز كيلر، مرجع سابق، ص 49.

(4) - El Moudjahid, N°59, 5 Février 1960, pp 642 - 643 ; N° 62, 31 Mars 1960, p 34 ; N°64, 12 Mai 1960 , pp 84-85.

(5) - ترأسه السيد مزيان آيت أحسن إلى غاية نوفمبر 1958، وبعد تعرّضه لمحاولة الاغتيال تم تعويضه بصفة مؤقتة بالسيد عبد الحفيظ كيرمان. وفي نهاية أكتوبر 1959 تم تعزيز هذا الطاقم بالسيد مولود قاسم نايت بلقاسم الذي كلف بمصلحة اللاجئين بمساعدة السيد بوعتورة وبوقلي الذي كلف بالسكترارية والمحاسبة، بينما كلف السيد رشدي بن مرابط بمصلحة المهمات. وتكفل أوبراهام بوعلام وبوعلام سطنبولي بمصلحة العسكريين الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي المرابط بألمانيا. انظر: محمد حربي، حياة تحد وصمود.....، مصدر سابق، ص 243.

الجيش النظامي الفرنسي بالشباب الراغب في التجنيد عن طواعية في صفوفه لمحاربة الجزائريين مقابل تحفيزات مادية. ورغم ذلك نجحت الدعاية الثورية من خلال النشاط الدؤوب لمسؤولي المكتب في التأثير على الرأي العام الألماني الذي أصبح ينظر إلى مسألة تجنيد وحدات عسكرية من على تراجها قضية مساس بسيادتها⁽¹⁾.

وفي إطار الحملة الإعلامية لمكتب بون، سعى القائمون عليه لإضعاف عدد الملتحقين بالفيلق الأجنبي، بحث الجنود الألمان على الفرار من الثكنات والكشف عن جنسياتهم الأصلية، ومما حفّزهم على ذلك تلك المنشورات الموزعة من طرف جهة التحرير الوطني التي تُشير إلى عدم محاسبتهم أو معاقبتهم على جرائمهم السابقة. وبالموازاة مع ذلك كانت الصحافة الألمانية تتحدث عن إنشاء مصلحة إرجاع اللفياف الأجنبي لمساعدة الجنود الألمان على العودة إلى أوطانهم استجابة لطلباتهم، بعدما أبدوا عدم قدرتهم على الاستمرار في "المهمات القذرة" الموكلة إليهم، كما ساهمت هذه المبادرة في تحفيز أولياء المجندين لحثّ أبنائهم على الفرار من الجيش الفرنسي⁽²⁾. وبفضل هذه الدعاية شهد مكتب بون توافد عدد معتبر للفرارين من الجيش الفرنسي بما فيهم الجزائريين الراغبين في العبور إلى تونس والمغرب، وقد أحصى مسؤولوه 3000 شخص، وتم التكفل بالوافدين من حيث الإقامة والإجراءات الإدارية لتسهيل عملية ترحيلهم إلى أوطانهم⁽³⁾.

شنّ مكتب جهة التحرير الوطني بسويسرا رغم اعتقال سلطات هذا البلد للعديد من مناضليه ونفيمهم⁽⁴⁾، حملة دعائية عنيفة ضد تجنيد الشباب السويسري في فرق اللفياف الأجنبي لدعم الجيش الفرنسي، خاصة بعد توجّه دفعة جديدة من زوريخ في مارس 1959 لمحاربة الجزائريين، لذا تمّ تشكيل لجان في كل من برن وزوريخ ضد تجنيدهم. وأثمرت هذه الجهود بإلقاء ماكس بتيت مدير القسم السياسي للكونفدرالية خطاب بالبرلمان يوم 19 جوان 1959 عقب احتجاج فرنسا على التسهيلات التي تمنحها البنوك السويسرية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد تلقّت هذه الشخصية السياسية رسالة شكر باسم الشعب الجزائري بعدما سمحت بكشف حقيقة الحرب في الجزائر ومآسيها، بل وأنارت الرأي العام الأوروبي أساليب المحتل في إقحام اللفياف الأجنبي من أجل محاربة الثوار الجزائريين⁽⁵⁾.

- شبكة تهريب اللفياف الأجنبي: أنشأها عبد الحفيظ بوصوف سنة 1956 وعهد بها إلى صحفي سابق تطوّع تلقائياً لخدمة جهة وجيش التحرير الوطنيين، النمساوي ويلفريد ميلر Wilfrid Muller⁽⁶⁾،

(1) - جون بول كاهن- كلاوسن مولر، مرجع سابق، ص 84.

(2) - نفسه، ص ص 149-152.

(3) - عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958- جانفي 1960، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012، ص 278.

(4) - Damien Carron, *La suisse et la guerre d'indépendance Algérienne (1954-1962)*, éditions Dahlab, Alger, 2013, p 239.

(5) - المجاهد، عدد 43، 1 جوان 1959، ص 8.

(6) - ويلفريد ميلر Wilfrid Muller من مواليد ألمانيا، اهتم الصحافة في باريس بين 1952 و 1956، سمحت نشاطاته بالتعرّف على مناضلي فيدرالية جهة التحرير الوطني بفرنسا. وبعد مطاردته من قبل المخابرات الفرنسية التحق بجيش التحرير الوطني في الحدود=

الذي كُلف بإعادة جنود الليف الأجنبي الفارين إلى أوطانهم، ورغم محاولات المصالح الخاصة الفرنسية زعزعة نشاط واستقرار هذه المصلحة لكن محاولتها باءت بالفشل⁽¹⁾. ولقد طُرحت مسألة مساعدة الليف الأجنبي على الفرار من الجيش الفرنسي بإلحاح في سنة 1957، حيث نشرت جبهة التحرير الوطني باللغة الألمانية بيانا تدعو فيه الجنود الألمان للفرار من الفيلق، وفقا لأفكار منظر العالم الثالث فرانز فانون وبدعم منه تمّ تشكيل مصلحة خدمات مساعدة الجنود الألمان على العودة إلى ديارهم حملت اسم مصلحة إعادة التأهيل (RUCHFUHRUNGSDIENST) (SERVICE DE RÉADAPTATION) كان يرأسها مزيان آيت احسن ويساعده ويلفريد مولير الذي انضم إلى جيش التحرير الوطني بعد مُطاردته في باريس من قبل المخابرات الفرنسية ووضع خبرته في خدمة جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾ وبفضل نشاطه الدؤوب في شبكة تهريب الليف الأجنبي بتطوان التي استحدثتها قيادة الثورة الجزائرية، التحق عدد معتبر من عناصر الليف الأجنبي بمعاقل الثورة خاصة بعد إشرافه شخصيا على عمليات الانفراد ببعض عناصر الليف الأجنبي وهم في حالة سكر مُتقدمة، وتمكّن من القبض على بعضهم باستعمال العنف البدني بغية اقتيادهم إلى منطقة تطوان. وبعد استعادة وعيهم يُقدّم لهم بيانات طلب جواز السفر للعودة إلى ألمانيا أو المناطق التي ينحدرون منها. ولقد عرّض حياته للخطر بإنجاز عدة مهمات صعبة منها ذهابه شخصيا إلى مكاتب الاستعلامات الفرنسية المتواجدة بالكازينو العسكري بتطوان لاستقطاب الليف الأجنبي، كما ساهم في تنظيم عمليات مغادرة بعض جنود الليف للمغرب كلاجئين⁽²⁾.

=الغربية واشتهر باسم مصطفى بعد اعتناقه الإسلام. كلفه عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة بإنشاء شبكة لتحريض الجنود الأجانب المتطوعين على الفرار من الجيش الفرنسي، عُرفت باسم "مصلحة إرجاع الفياق الأجنبيّة إلى أوطانهم"، قام خلال سنتي 1957 إلى 1958 بعدة مهمات عبر أوروبا الغربية خاصة في ألمانيا من أجل البحث عن متضامين مع جبهة التحرير الوطني، مما جعله عُرضة للمطاردة من قبل اليد الحمراء التي هدّته بالقتل. تمكّن من اختراق صفوف الفيلق الأول والفيلق الثاني للمشاة المتواجدين بالمغرب وساعد بعض عناصرهم على الفرار والرجوع إلى أوطانهم، وصرّح أنه قام بترحيل 2000 فار من الجيش الفرنسي إلى غاية 2 سبتمبر 1959. بعد الاستقلال شارك في حرب الرمال بين الجزائر والمغرب سنة 1963 ووقع سجينا عند الجيش المغربي. وبعد عودته إلى الجزائر عام 1964 عمل كإطار في وزارة الشبيبة والرياضة، وبعدها في وزارة الإعلام من سنة 1966 إلى غاية 1970، ومن 1971 إلى 1988 أصبح موظفا ساميا بوزارة الرياضة. وضع معارفه البيئية في خدمة وطنه الجديد الجزائر، حيث بادري تأسيس الحزبتين الطبعيتين في جرجرة والطاسيلي وتسييرهما إلى غاية وفاته في تمارست. أُحيل على التقاعد عام 1988 وكُرّس بقية حياته لحماية الطبيعة وأنجز فيلما وثائقيا حولها. وافته المنية خلال تصوير فيلمه الوثائقي الموسوم بـ "نعيش ونتركهم يعيشون". دُفن في تمارست عملا بوصيته من قبل صديقه علي لالامي (آيت علي وعدية) وصديقه أمينوكال أخاموخ. انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي.....، مرجع سابق، ص 508-509.

(1) - Dahou Ould Kablia, Boussouf et le MALG..., op. cit, p 244.

(2) - كيلر فريتز، مرجع سابق، ص 49.

وواصل جهوده أيضا بتنظيم جولات في أوروبا لتحسيس مواطنيها بخطورة انضمام الشباب في مقتبل العمر إلى الليفيف الأجنبي الفرنسي، وحينها زوّده المواطنون بأسماء عائلات عسكري الليفيف الأجنبي، فاتصل بهم شخصيا وحثهم على مراسلة أبناءهم لتشجيعهم على الفرار من الجيش الفرنسي، وإذا تعذر عليهم ذلك يطلب منهم تزويده بمعلومات عسكرية تُفيد الثورة، كما ساهمت هذه العائلات في تشكيل لجان في عدة بلدان لفضح طُرق فرنسا في تجنيد أبنائها في الليفيف الأجنبي⁽¹⁾ وقد اضطرت بعض العائلات الألمانية إلى دفع أموال كبيرة لمحققين خواص لمساعدة أبنائها على الفرار من الفيلق الأجنبي⁽²⁾.

ولا يفوتنا أن نذكر بجهود رجال الأعمال الأجانب في عمليات ترحيل الليفيف الأجنبي وإيصالهم إلى أهاليهم، نذكر منها دور مجموعة ويلفريد مولير و ريمار هولزينغر Reimar Holzinger⁽³⁾ التي التمت من المهندس النمساوي ويلهلم شولتس ليزوم⁽⁴⁾ المقيم بإسبانيا نقل المرتزقة النمساويين إلى شمال المغرب، بينما تكفلت السلطات المغربية بعمليات تسليم الفارين الذين يتكلمون اللغة الألمانية إلى سلطات بلدهم، وتكفل نفس المهندس تسديد تكاليف شراء الملابس من حسابه الخاص، والاتصال بالسفارة النمساوية في مدريد عبر البرقيات التليغرافية لتسهيل مهمة التسليم النهائي لجنود الليفيف الأجنبي الفارين، وتقديم تذاكر السفر نحو مدريد، زيادة على مبالغ مالية لتغطية المصاريف الضرورية. وعُرف عن هذا المهندس أنه لم يُطالب قط بالتعويضات المادية المُخصّصة لتسديد جميع تكاليف البريد والبرقيات. واعترافا بجهوده وتقديرًا لمساعيهِ حُضي بتكريم خاص بتاريخ 2 أفريل 1958 إذ تحصّل على الوسام الذهبي لجمهورية النمسا⁽⁵⁾.

وبهذه الجهود المبذولة تم تشجيع عدد معتبر من جنود الليفيف الأجنبي على الفرار من الجيش الفرنسي، خاصة بعد تقديم قيادة الثورة وعود وضمّانات بحسن معاملتهم والحفاظ على أرواحهم، والذي كان عاملا لا يُستهان به في نجاح عمليات الفرار الفردية والجماعية،

(1) - شهادة ادريس (سهلي الطاهر)، مرجع سابق، ص ص 123-124.

(2) - جون بول كاهن- كلاوسن يرغن مولر، مصدر سابق، ص 149.

(3) - ريمار هولزينغر Reimar Holzinger من مواليد سنة 1912، عضو الشبيبة الاشتراكية النمساوية، انخرط في شبكة الدعم للثورة الجزائرية، وساهم في تنظيم المساعدة للجائنين الجزائريين وزار العديد من المرات مخيماتهم في المغرب وتونس. شارك أيضا مع ويلفريد مولير (سي مصطفى) في عمليات إعادة الجنود النمساويين الملتحقين بالجيش الفرنسي إلى أوطانهم سالمين. انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة...، مرجع سابق، ص 526.

(4) - رجل الأعمال الألمان في مجال التصدير والاستيراد، كان مقيما بتيطوان، وحظي بثقة السفارة الألمانية في مدريد.

(5) - كيلر فريتز، مرجع سابق، ص ص 64-65.

بالرغم من السمعة الرهيبة التي كانت ترتبط بالفيلق الأجنبي، جعلتهم رغم الجرائم المرتكبة عرضة للانتقام البشع من طرف مسؤوليهم في حال فشل محاولات الفرار⁽¹⁾.

تمت عمليات فرار جنود اللفييف الأجنبي بأعداد معتبرة عن طريق المنطقة الخامسة (سيدي بلعباس) والمنطقة السادسة (سعيدة - معسكر) بحكم تواجد أغلب ثكناتهم بهذه المواقع. واستنادا إلى شهادة أحد قدماء المالق بمصالح عبد الحفيظ بوصوف، فإنه خلال سبع سنوات ونصف من الحرب، تم إحصاء حوالي 5000 فار من اللفييف الأجنبي من مختلف الجنسيات الأوروبية خصوصا (حوالي 18 بلد). وحسب إحصاء وزارة الإعلام بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حددت نسبة الفارين بـ 3299 عنصر بتاريخ 23 جويلية 1960، وبحوزتهم أسلحة حربية سلموها لوحدات جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية للوطن⁽²⁾ كما يوضحه الجدول الآتي:

الرقم	الموطن الأصلي للفييف	العدد	الرقم	الموطن الأصلي للفييف	العدد
01	ألمانيا	2071	09	اسكندينايفيا	16
02	اسبانيا	489	10	هولندا	17
03	إيطاليا	447	11	لوكسمبورغ	07
04	هنغاريا	87	12	اليونان	03
05	يوغسلافيا	42	13	انجلترا	09
06	بلجيكا	41	14	أمريكا	05
07	سويسرا	34	15	كوريا	01
08	النمسا	29	16	بلغاريا	01
المجموع: 3299					

وأضيف إلى هذا المجموع 11 عسكريا من اللفييف الأجنبي⁽³⁾ فأصبح العدد 3310 مروا عبر الولاية الخامسة من أصل 45000 عسكري⁽⁴⁾، وحسب إحدى الشهادات تم إرجاع 43000 منهم بنجاح، ولمعرفة عددهم وأسماء مسؤوليهم كانت تتم عملية شراء

(1) - El Moudjahid, N° 8 , op. cit , p 95.

(2) - Brahim Lahreche, **Les Desertteurs Espions**, éditions El Maaref , Annaba , 2007, p 77- 87.

(3) - بخصوص هذه القضية أفاد المجاهد نجادي محمد مقران بما يلي: "بأنه في جنوب الولاية الإدارية لسعيدة، اختار 11 عسكريا من اللفييف الأجنبي العسكريين في عين الصفراء الفراري يوم 4 أكتوبر 1960. وفي الرباط قُدموا للصحافة، كانوا يحملون جنسيات مختلفة منهم 8 جنود من ألمانيا، واحد هولندي، واثنان من المجر، أغلبهم فروا خلال الاشتباكات وتنصيب الكمائن". للمزيد من التفاصيل انظر: أسماءهم مولدهم جنسياتهم ورموزهم التعريفية عناوين موطنهم، وأماكن معسكرهم ورتبهم ، تاريخ وكيفية هروبهم "... انظر: نجادي محمد مقران، مصدر سابق، ص ص 115-117.

(4) - الشريف عبد الدايم، مرجع سابق، ص 142 .

الجريدة الرسمية للفييف الأجنبي من "القبعات البيضاء" بانتظام وتستغل للاتصال بهؤلاء العسكريين...⁽¹⁾. وتواصلت عمليات تحرير جنود الفييف الأجنبي على الحدود الشرقية أيضا تحت إشراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس إلى غاية سنة 1961 مثلما يوضحه الجدول الآتي⁽²⁾.

الجنسية	السنوات (1961-1960-1959)	مكان التحرير	ملاحظات	العدد
الجمهورية الألمانية الفيدرالية	//	تونس	سُلموا إلى الهلال الأحمر التونسي	20
ألمانيا الشرقية	//	//	//	3
الدانماركية	//	//	//	1
الاسبانية	//	//	//	3
المجرية	//	//	//	1
الإيطالية	//	//	//	6
الهولندية	//	//	//	1
البولندية	//	//	//	1
اليوغسلافية	//	//	//	1
المجموع				37

وساهم أيضا الهلال الأحمر الجزائري⁽³⁾ الذي كان حاضرا بهيكله ورجاله وإطارته في عمليات ترحيل عناصر الفييف الأجنبي إلى مراكز الاستقبال في

(1) - مقتطف من شهادة ادريس (سهلي الطاهر) حول ترحيل جنود الفييف الأجنبي، مرجع سابق، ص ص 131-132.

(2) - فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص 102.

(3) - بهدف التكفل بالوضع الإنساني المترتب عن مآسي الحرب التحريرية، سعت لجنة التنسيق والتنفيذ لتأسيس الهلال الأحمر الجزائري وانتزاع الاعتراف به كجمعية إنسانية وطنية رغم عراقيل سلطات الاحتلال، فصادقت على قانونه الأساسي في 11 ديسمبر 1956، لكن قانون الجمعيات الإنسانية يشترط الحصول على وصل تسجيل ملف اعتمادها لدى حكومة بلدها الأصلي، هذا ما دفع باللجنة المؤسسة لإيداع طلب الاعتماد لدى محافظ منطقة طنجة باعتبارها منطقة دولية. وفي 9 جانفي 1957 تحصلت اللجنة على وصل الاستلام، وبموجبه تأسس الهلال الأحمر الجزائري. وعين الدكتور الجيلالي بن تامي مندوبا لهذا التنظيم الإنساني في مدينة جنيف السويسرية. وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تم نقل مقر الهلال الأحمر الجزائري من طنجة إلى العاصمة التونسية وهناك واصل معالجة مختلف القضايا الإنسانية الناجمة عن مآسي الحرب منها:

- التكفل الصحي باللاجئين النازحين نحو تونس والمغرب وليبيا (علاج المرضى والجرحى، إقامة مراكز التمريض واستقطاب الأطباء والممرضين والمرضات...).

- إنشاء مراكز التأهيل والتكوين المهني، وتهيئة أماكن مُخصّصة لراحة المُسنّين والجرحى والمعطوبين.

- تنظيم عمليات تبني اليتامى من أطفال اللاجئين.

- السعي للحصول على الهبات النقدية والمادية وتوزيعها على اللاجئين والمعوزين. =

تطوان⁽¹⁾، وتسليمهم في معظم الأحيان إلى قنصلياتهم في الرباط أو في طنجة بواسطة السلطات المغربية⁽²⁾، أو ترحيلهم على مراحل في مجموعات صغيرة من قبل عناصر الاتصال الذين أُعطيت لهم توصيات للاعتناء بهم معنويا وطبيا خلال تمريرهم عبر الطرق المراقبة بالجنوب إلى غاية عبورهم الحدود عبر المدينة المغربية بوعرفة، ومن هنالك يتم تخييرهم بين الانضمام للثورة والحفاظ على رتبهم، أو اقتيادهم إلى قنصلياتهم أغلبها متواجدة بمدينة طنجة⁽³⁾. وفي بعض الحالات يتم إيصالهم إلى البلدان الراغبة في استقبالهم لتتكفل بمهمة إعادتهم إلى أوطانهم سالمين⁽⁴⁾. وتكفل أيضا الهلال الأحمر الجزائري بتونس بتسليم العديد من جنود اللفياف الأجنبي للهلال الأحمر التونسي لإعادتهم إلى بلادهم خصوصا من أصول ألمانية فروا من صفوف الجيش الفرنسي، وتحديدًا من الكتيبة الحامية للفيلق الرابع للمشاة والكتيبة الثانية للفيلق الأجنبي، وتم التنويه بهذه الجهود في الصحف التونسية أبرزها جريدة العمل⁽⁵⁾.

ساهم جنود اللفياف الأجنبي في خدمة الثورة الجزائرية إثر عودتهم إلى أوطانهم، إذ ظلوا على اتصال بمسؤولي الثورة وزوّدهم بمستجدات المراسلات وبأسماء الراغبين في الهروب، لتتم بعدها عملية الاتصال بهم لتنظيم عمليات الفرار بنجاح⁽⁶⁾. وبهذه الكيفية انتصرت استراتيجية الثورة على ادعاءات سلطات الاحتلال التي كانت تُردّد دوما في الثكنات والمراكز ومعسكرات اللفياف الأجنبي أن الثوار الجزائريين سيذبحون كل جندي من الجيش الفرنسي يقع في قبضتهم، لكن حدث العكس إذ وقّرت لهم الحماية وسّهلّت لهم عملية إرجاعهم إلى أوطانهم سالمين عبر مناطق حدودية وبالخصوص نواحي منطقة بوعرفة⁽⁷⁾.

ولقد أظهرت قيادة الثورة للرأي العالمي أن الثورة الجزائرية لا تسعى لتحقيق أهدافها من الكفاح المسلّح بالطرق الوحشية التي يتبعها الجيش الفرنسي في الجزائر، بل كشفت للرأي العام الأوروبي على وجه الخصوص الأساليب والوسائل المُنتهجة من قبل اللفياف الأجنبي في محاربة الثوار بإيعاز من قيادات الجيش الفرنسي⁽⁸⁾، وفي نفس الوقت كشفت الانتقام البشع الذي يتعرضون له في حالة فرارهم⁽⁹⁾.

= استحداث مصلحة للإعلام، للتعريف بالوضعية الإنسانية المأساوية للجزائريين وحاجتهم إلى الدعم الإنساني الدولي.

- تكييف الاتصالات بالجمعيات الإنسانية للدول الشقيقة والصديقة لمضاعفة مساعدتهم للاجئين في تونس والمغرب.

- إبلاغ الحكومات والهيئات الدولية بالتطورات الخطيرة المترتبة عن استمرار الحرب في الجزائر.

- تسوية قضية حسن معاملة أسرى الحرب من الجانبين الجزائري والفرنسي، وتنظيم عمليات تبادل الأسرى أو إطلاق سراحهم. للمزيد من التفاصيل انظر:

مصطفى مكاسي، الهلال الأحمر الجزائري شهادة، ترجمة محفوظ عاشور، منشورات ألفا، الجزائر، 2015، ص 77-106.

(1) - الشريف عبد الدايم، مصدر سابق، ص 139.

(2) - فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص 104.

(3) - عبد الكريم حساني "الغوئي"، مصدر سابق، ص 70.

(4) - الشريف عبد الدايم، مرجع سابق، ص 139.

(5) - جريدة العمل، عدد 1393، 19 جانفي 1960، ص 1.

(6) - مقتطف من شهادة ادريس (سهي الطاهر) حول ترحيل جنود اللفياف الأجنبي، مرجع سابق، ص 131.

(7) - El Moudjahid, N° 8, op.cit., p 93.

(8) - المجاهد، عدد 43، مصدر سابق، ص 8.

(9) - El Moudjahid, N° 8, op.cit., p 95.

الفصل الرابع

4 - تحسين المهارات القتالية لجيش التحرير الوطني

- 4-1- استحداث مدارس للتكوين ومعسكرات للتدريب
- 4-2- تنويع التكتيكات الحربية

في خضم المعارك الطاحنة التي كانت تدور رحاها بين جيش التحرير الوطني وقوات الاحتلال المُدجّجة بأحدث الأسلحة، فتحت قيادة الثورة مجالات واسعة للتكوين والتدريب العسكريين في الداخل والخارج، وأولت اهتماما خاصا لهذا الجانب من خلال تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى تشكيل جيش متكامل من حيث عدده وعدته وتكوينه في شتى التخصصات العسكرية فرضتها طبيعة الحرب.

وللهوض بهذه المهمة، شرع قادة الثورة في تهيئة عدة مقرات ومراكز للتكوين والتدريب العسكريين في معاقل الثورة الآمنة بكامل الولايات ولاحقا بالقواعد الخلفية للثورة بتونس والمغرب، كما وجدت في الجنود والضباط الفارين من صفوف جيش الاحتلال خير مُعين لها في تكوين وتدريب الجنود الجزائريين بمعاقل الثورة والاستفادة من خبرتهم القتالية، كما استعانت بالمدارس الحربية في العديد من الدول العربية والأجنبية المتضامنة مع القضية الجزائرية، في تكوين وتدريب الطلبة الجزائريين في شتى التخصصات العسكرية كانت قيادة الثورة بأمس الحاجة إليها قبل وبعد استرجاع السيادة الوطنية.

4-1- استحداث مدارس للتكوين ومعسكرات للتدريب:

زيادة على التكوين والتدريب العسكريين في مختلف معاقل الثورة الآمنة والتي كانت تجرى على قدم وساق بإمكانيات جد محدودة ولعدد كبير من المُلتحقين الجدد فاق عددهم 15000 جندي⁽¹⁾، استحدث قادة الثورة مدارس للتكوين ومعسكرات للتدريب تعود بدايات تهيئتها عند تأسيس القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية للوطن، حيث اتخذها الرعيل الأول من المجاهدين قواعد للتجنيد الثوري بعد حالة الركود التي شهدتها المناطق عقب اندلاع الكفاح المسلّح، حيث اقتضت ظروف الحرب ضرورة التراجع التكتيكي إلى الحدود، من أجل البحث عن السلاح من جهة، ولإعادة الهيكلة والتدريب على أساليب القتال وكيفية استخدام مختلف الأسلحة من جهة أخرى. ولتجسيد هذا المسعى، سعى قادة الثورة أولا لامتلاك الأراضي بعد موافقة سُلطات البلدين المجاورين للجزائر، حيث قدّمت تسهيلات لبناء عدة مراكز ومعسكرات للثورة بالقاعدتين الخلفيتين واستغلالها في تكوين وتدريب المجاهدين⁽²⁾.

وعلى الحدود الشرقية وتحديدا بجنوب تونس تم تهيئة عدة مدارس عسكرية⁽³⁾ لتلقين الطلبة الجنود تدريبات عسكرية كل حسب اختصاصه، فيتخرجون منها بعد استفادتهم من

(1) - المجاهد، عدد 84، 12 ديسمبر 1960، ص 12.

(2) - Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956), op . cit. p 200.

(3) - أشهرها مدرسة ملاق على بعد 4 كلم من مدينة الكاف جنوب تونس، وكانت زيادة على مهامها مقرا للقيادة العامة للثورة تستقبل تقريبا كل المجندين الجزائريين اللاجئين بتونس، وفيها يتلقون التدريبات العسكرية الأولية. كما التحق بها الضباط الجزائريين للتخصص إما في المدفعية أو المتفجرات، وكان التدريب بها على نوعين، تدريب أولي على الأسلحة الخفيفة وفنون القتال بمختلف=

تكوين شامل وتقني عالي على الأسلحة الحديثة⁽¹⁾. وكانت مهمة التدريب العسكري في تونس تقع على عاتق المدربين الجزائريين الذين سبق تجنيدهم إجباريا في الحرب العالمية الثانية والهند الصينية. وانحصرت مواد التدريب على الأسلحة الخفيفة والتدريب على الإسعافات الأولية والنظام الثوري، أما مدة التدريب فكانت مُحددة بثلاثة أشهر. ويرأس وحدة التدريب ممثل سياسي مهمته الدعاية الثورية لتحسين الجنود الشباب من الدعاية النفسية الاستعمارية⁽²⁾. ولم يقتصر دور القواعد الخلفية للثورة في المغرب على تمويل وتمير الأسلحة، بل عكف القائمون على تسييرها بتهيئة العديد من المراكز العسكرية في المنطقتين الحدوديتين الشمالية والجنوبية⁽³⁾، لاستقبال عناصر جيش التحرير الوطني رجالا ونساء وتلقينهم

=أشكالها. ومدة التدريب يكون حسب مستوى الجندي الثقافية وقدرته البدنية، من أسبوعين إلى ثمانية أسابيع، أما النوع الثاني في التدريب فيتعلق بتكوين الضباط كل حسب اختصاصاته وتدوم فترة تدريبهم من ثلاثة إلى ستة أشهر. ولم يقتصر تدريب جنود وضباط جيش التحرير الوطني على الجانب العسكري فحسب، بل تم تلقين مواد اجتماعية أخرى أبرزها التاريخ وعلم النفس لأهميتهما الفكرية والأيدولوجية. وكانت مدرسة ملاق العسكرية مختصة أيضا في تكوين الممرضين والممرضات. وفي نهاية 1958 اختصت أيضا بتكوين الصاعقة (الكومندوس) إلى جانب تكوين بعض الإطارات الإفريقية منهم بعض الأنغوليين. وبالإضافة إلى ملاق هناك خمس مدارس عسكرية نذكر مدرسة قرن الحلفايا، مدرسة الألغام (المتفجرات) بساقية سيدي يوسف، مدرسة وادي مليز على بضع كيلومترات من غار الدماء، ومركز الزيتون الذي لا يبعد كثيرا عن غار الدماء مخصص لاستقبال المرضى والمرهقين من المجاهدين. للمزيد من التفاصيل انظر: شهادة شيرك مزبان عضو جيش التحرير الوطني وأحد المتلقين للتدريبات في مدرسة ملاق العسكرية وعمل بها بين سنتي 1960 و1962 في: مجلة أول نوفمبر، عدد 65، 1984، ص 30. وأيضا: مذكرات المجاهد بودوح السبكي 1955-1962، بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابيتها وسلبياتها، مطابع عمارقري، باتنة، الجزائر، د.ت، ص 152.

(1) - ع. ه، "المدارس العسكرية في الحدود الشرقية أثناء الثورة"، مجلة أول نوفمبر، العدد 65، 1984، ص 29.

(2) - المجاهد، عدد 84، مصدر سابق، ص 12.

(3) - في المنطقة الشمالية الحدودية نجد مركز الزاوية: الواقع بجبل تافوغالت قرب بركان مهمته التكوين السريع في استعمال التكتيك العسكري، مركز طوطو: يقع بالقرب من مركز سيدي بوبكر مهمته التدريب السريع لجنود جيش التحرير الوطني، كما يُعتبر مركز انطلاق المجاهدين نحو الداخل، مركز جنان عبد الله ديدني: مختص في التدريب على استعمال الأسلحة. أما المنطقة الجنوبية فهي تشمل على المراكز التالية: مركز جبارة ومركز أرناط رياض: يعتبران من أهم مراكز جيش التحرير الوطني على الحدود في مجال التدريب السري للمجاهدين، زيادة على تخزين السلاح واستقبال الكتائب المكلفة بقوافل السلاح، مركز العرائش أصبح في سنة 1958 قاعدة عسكرية حيوية في المنطقة الحدودية، مركز بوغنان وبودنيب: للتدريب العسكري. مركز دار الكبداني: أول مركز للتدريب بعد أن استحدثت المديرية العامة للتدريب الغربية واتخذته مقرا لها. يقع في منطقة الريف التي كانت تحت الحماية الإسبانية، كان متخصصا في التدريب الأولي والتكميلي: المشاة والتدريب على مدافع الهاون والمدافع الثقيلة المضادة للطائرات والبارزوكا وزرع الألغام وقاذفات اللهب. مركز واولوت: يقع وسط قبائل بني زناسن ويبعد عن مدينة أبركان المغربية بحوالي أربع كيلومترات، ورغم صغر مساحته إلا أنه استغل في التكوين على التدريبات العسكرية المشتركة والقاعدية، مركز بوصافي: يبعد عن مدينة العرائش بما يفوق العشر كيلومترات. بدأ العمل فيه تحت قيادة المديرية العامة للتدريب منذ جويلية 1959 مختصا في التدريب القاعدي وتننتي إليه المدرسة العسكرية للممرضين المتواجدة بالعرائش، مركز زغنغن، افتتح في جانفي 1961، حولت إليه كل المعدات والوسائل وكذلك الإطارات العاملة بمركزي واولوت وبوصافي والمدرسة العسكرية للممرضين، مركز أنواصر: يقع بين مدينتي الناضور وملييلة المحتلتين من الاسبان، فتح سنة 1961، كان يحتضن دورات تدريبية ومخصصة لتكوين البحارة والضفادع البشرية، مركز أحفير: زيادة على اختصاصه في توفير الراحة والعلاج للمصابين، كان يتم فيه التدريب على استخدام الأسلحة، وقد استقبل دفعات من المجاهدات أيضا في صفوف جيش التحرير الوطني.. مركز الخميسات: خاص بالتدريب العسكري وعلى استخدام الأسلحة، إلى جانب مركزي العرائش وبركان الخاصين بالتدريب العسكري. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد المجيد بوجلة، مرجع سابق، ص 133-134، وأيضا: محمد مصطفى طالب، مصدر سابق، ص 37-47.

تكوين سريع نظري وتطبيقي⁽¹⁾ وتدريبهم على القتال واستخدام مختلف الأسلحة والمتفجرات⁽²⁾.

ومن أهم القواعد الاستراتيجية الخلفية لجيش التحرير الوطني على الحدود الجنوبية نذكر قاو⁽³⁾ التي تعتبر أول قاعدة أساسية لمركز قيادة جبهة التحرير الوطني للتدريب على فنون القتال، وحرب العصابات، وعلى استخدام مختلف الأسلحة، والمتفجرات، والألغام، وأيضا تدريب عناصر قتالية مهمتها تخريب الشركات المستغلة لثروات الجزائر بالصحراء⁽⁴⁾، إلى جانب الاختصاص في تكوين المحافظين السياسيين والمرشدين، والممرضين، وأعوان الاتصال والأخبار، والتموين وغيرها من الاختصاصات لإعداد الإطارات العسكرية في وقت وجيز يقدر بـ 45 يوما يزيد أو ينقص حسب الظروف والاحتياجات⁽⁵⁾. ومن أهم مراكز التدريب والتكوين لوحدات جيش التحرير الوطني بالمنطقة نذكر أيضا مركز كيدال⁽⁶⁾ وطاسيلي⁽⁷⁾.

وحرصت قيادة الثورة على إرسال العشرات من المجاهدين الشباب ذوي الثقافة المتوسطة والمقبولة لمزاولة الدروس العسكرية في المدارس الحربية بعدة بلدان عربية طبقا لاتفاقيات أبرمت مع حكومات سوريا، مصر والعراق، ثم تواصلت هذه الجهود بعد

(1) - ولتطوير المهارات القتالية لجيش التحرير الوطني، استفاد كل المتحقيين بمدارس التكوين ومراكز التدريب المذكورة من عملية التكوين، رجالا ونساء. وعن الكيفية التي كانت تتم فيها العملية بإحدى معاقل الثورة بالولاية الخامسة، أفادت إحدى المجاهدات التي التحقت بالثورة سنة 1957 بما يلي "كانت الفترة الصباحية الممتدة من الساعة 8 إلى الساعة 12 مخصصة للتكوين السياسي والتنظيمي كثيف وسريع، وإلقاء دروس في السياسة الجزائرية والدولية، طريقة صياغة التقارير اليومية، تنظيم الاجتماعات، التوعية السياسية والتجنيد، قواعد السلم القيادي. أما الفترة المسائية الممتدة من الساعة 2 زوالا إلى غاية الفترة المسائية الممتدة إلى غاية 5 فكانت مخصصة للتكوين العسكري حول استعمال السلاح من مسدسات ورشاشات Mat 49، القنابل اليدوية، تفكيك وتركيب مختلف قطع الأسلحة، إلى جانب دروس نظرية حول الكمائن وحرب العصابات وطرق الانسحاب. لقد دام تكويننا حوالي شهرين ونصف وتوج بامتحان شامل لمعرفة درجة إلماننا بالدروس النظرية والتطبيقية. بعدها قرر عبد الحفيظ بوصوف توزيع المجموعة على مختلف مناطق الجزائر حسب الاحتياجات والظروف...". مقتطف من شهادة المجاهدة بريكسي خديجة المدعوة "فضيلة" من خلال حوار أجراه معه الصحفي عبد السلام معيفي في حوار خاص، نشر في مجلة أول نوفمبر، عدد 179، مارس 2015، ص ص 35-36.

(2) - محمد قنطاري، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني"، في مجلة الذاكرة، العدد الثالث، إصدارات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص ص 123.

(3) - تقع قاو شمال جمهورية مالي، وهي تبعد حوالي 600 كلم عن الحدود الجزائرية، وتبعد عن مركز كيدال بـ 420 كلم و1600 كلم عن باماكو العاصمة المالية. أُقيم به مركز كان يسمى المركز الخلفي أو القاعدة الخلفية. وهو عبارة عن مبنى وضعته السلطات المالية تحت تصرف جيش التحرير الوطني، وهو يتألف من جناح إدارة وسجن ومخزن. انظر: عبد الله مقلاتي- محفوظ رموم، مرجع سابق، ص 84. وأيضا: عبد السلام بوشارب، مرجع سابق، ص 134.

(4) - محمد قنطاري، "استراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية"، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر في السياسة الاستعمارية الفرنسية.....، مرجع سابق، ص 178.

(5) - نفسه.

(6) - يقع مركز كيدال على بعد 480 كلم من قاو و1200 عن باماكو. وهو أول مركز تم فتحه بمساعدة المالىين، أُحيط بسور حتى لا يلتفت انتباه المخابرات الفرنسية، خُصص لتدريب المجموعات الأولى، وكان مزودا بمصالح الاتصالات والنقل والتسليح. انظر: عبد الله مقلاتي- محفوظ رموم، مرجع سابق، ص 83.

(7) - محمد قنطاري، مرجع سابق، ص 178.

تأسس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتكوين الشباب عسكريا في مختلف الميادين لتحسين أدائهم القتالي⁽¹⁾. وفي هذا السياق يذكر الرائد الطاهر سعيداني في مذكراته بأن القاعدة الشرقية أرسلت عدد كبير من الشباب الجزائري الحامل لشهادة التعليم الثانوي (البكالوريا) أو ما يعادلها للدراسة في الكليات العسكرية والجامعات التابعة للبلدان العربية الشقيقة وجامعات بعض البلدان الصديقة (الأجنبية) للتدرّب في مختلف التخصصات مثل الدبابات والمدفعية الثقيلة والبحرية العسكرية والمدنية والطيران وغيرها من الاختصاصات العسكرية⁽²⁾.

4-2 - تنوع التكتيكات الحربية:

أمام اعتماد السلطات الاستعمارية الفرنسية مبدئا استراتيجيا غايته القضاء على جيش التحرير الوطني بواسطة الحشد العسكري، بدءا بعمليات التهدة إلى عزل الجزائر ومحاصرتها برا وبحرا، مع التخطيط لأكبر العمليات العسكرية ضمن مخطط شال وتنفيذها في كامل القطر الجزائري، تعيّن على قيادة الثورة اختيار أنسب التكتيكات العسكرية، واختيار أنجع أساليب التصادم في مختلف المواقع والجهات القتالية، حيث أقرّ أحد الصحفيين الأمريكيين بأن أهم عوامل نجاح الثورة الجزائرية هو "التنظيم والتكتيك" اللذين يتبعهما جيش التحرير الوطني في حربه"⁽³⁾.

وللمزيد من التوضيح حول طبيعة التكتيكات الحربية لجيش التحرير الوطني، نكتفي بذكر بعضها نظرا لصعوبة الإلمام بجميع جوانبها وتفصيلها، وتبيان أهم خصائصها والأهداف المتوخاة منها، وما مدى نجاعتها بالنظر للنتائج التي حققتها في ميادين القتال، إذ استطاعت بالرغم من التعداد الكبير للجيش الفرنسي المُدجج بأفتك الأسلحة، إلحاق خسائر فادحة بقواته، نظرا لخبرة القادة الميدانيين الذي أظهروا كفاءة كبيرة في القدرات التكتيكية، مما ساعدهم على التكيف السريع رغم صعوبة المواجهات الميدانية، أكّدها الصحفي الأمريكي بيتر برستراپ في إحدى تحقيقاته الميدانية وارتكزت على:

- وضع خطط الثوار التكتيكية تحت قيادة جيش التحرير الوطني المؤلفة من سبعة أعضاء برتبة عقيد، وكلا منهم يشرف على ولاية من الولايات حسب تشكيلات الجيش في البلاد كلها، فيقسم كل منها إلى دوائر والدائرة إلى أنصاف دوائر ونصف الدائرة إلى قطاعات والقطاع إلى

(1) - منور صم، مذكرات المجاهد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مطبعة بوعروج، الجزائر، د.ت. ن، ص ص 193-194.

(2) - الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص 116.

(3) - انظر شهادة الصحفي بيترستراپ في: المجاهد، عدد 84، مصدر سابق، ص 12.

وحدات، وتتألف الوحدة من 600 رجل وتقسم إلى سرايا، والسرية تتألف من 150 رجل وتُقسّم إلى فصائل ويتألف الفصيل من 35 رجلاً⁽¹⁾.

- اعتماد "حرب العصابات" التي تتطلب إقداماً وثباتاً على أسلوب المباغطة ونصب الكمائن وشن الهجومات الخاطفة والانسحاب السريع للتقليل من خسائر الثوار، بينما ألحقت بصفوف جيش الاحتلال خسائر معتبرة في الأرواح والعتاد وفرضت على قواته حالة من الاستنفار الدائم.

- التنقل الخفي والثبات أثناء الاستطلاع الجوي، وعدم إشعال الأضواء أو النيران، وإخفاء الألوان، ولمعان وبريق الأسلحة والمعدات الحربية.

- الاحتماء بالنقاط الميئة كالغابات الكثيفة، والتسلل في التضاريس الجغرافية كالمنحنيات، والتجاويف، والخنادق.

- تجنّب الاصطدام بقوات جيش الاحتلال المُتفوّق في العدد والعتاد، والتملص من عمليات التمشيط الكبرى، والانتشار في أماكن متفرقة، والتنقل في وحدات صغيرة، وتجنب التمرکز في مواقع ثابتة لمدة طويلة.

- تخريب قدرات العدو المختلفة، وتدميرها بالحرق والقلع والقطع تحت إشراف وتوجيه قيادة جبهة التحرير الوطني⁽²⁾.

- زرع الألغام لمنع تقدم وحدات جيش الاحتلال نحو المعازل الثورية.

- اختراق صفوف جيش الاحتلال، ومؤسساته واتصالاته اللاسلكية، والضغط المتواصل على معنويات جنوده، بتنفيذ عمليات عسكرية خاطفة ضدهم في المدن والأرياف، ويعرف هذا التكتيك باسم "الوخز بالإبر"⁽³⁾.

- تفادي المواجهات المباشرة مع وحدات جيش الاحتلال إلا عند الضرورة القصوى، بغية الحفاظ على أرواح عناصر جيش التحرير الوطني، لقناعتهم "بأن الثورة مازالت متواصلة وهي بحاجة إلى مقاتليها"⁽⁴⁾.

(1) - المجاهد، عدد 84، مصدر سابق، ص 12.

(2) - أقر الصحفي الأمريكي بيتر برستراب خلال انتقاله إلى الواجهة الحربية في سبتمبر من عام 1958 أين قابل الطرفين المتحاربين بأن أعمال التخريب ضد الفرنسيين العسكريين والمدنيين كانت تشرف عليها جبهة التحرير الوطني منذ خمس سنوات متبعة في ذلك حرب الأنصار وتكتيكها. المجاهد، عدد 83، 28 نوفمبر 1960، ص 9.

(3) - عبد الوهاب شلال، "القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني 1954-1958 منطقة المناجم الشرقية نموذجاً"، مجلة المصادر، العدد 28، السداسي الثاني، 2016، ص 97.

(4) - علي كافي، مصدر سابق، ص 248.

- وضع خطط عسكرية متنوّعة لإرباك قوات الاحتلال وقياديه، بنصب الكمائن وشن الهجومات ضد مراكز المراقبة والمراكز العسكرية وممتلكات غلاة المعمرين وغيرها من العمليات⁽¹⁾ قصد شل اقتصاد السلطات الاستعمارية⁽²⁾.

- الحفاظ على شبكة الاتصال مع المنظمة السياسية والإدارية لجهة التحرير الوطني، سواء في الدواوير أو المشاتي، أو في المحتشدات لمعرفة تحركات قوات الاحتلال⁽³⁾.

- الإغارة المتتالية لتهديم المقرات العسكرية التي استُغلت في التنكيل بالجزائريين منها المزارع التي حُوّلت إلى مراكز عسكرية سرية للتعذيب، وأيضا المدارس التي حُوّلت إلى مكاتب استعلامات جُهزت بجميع آلات ووسائل التعذيب⁽⁴⁾.

- تدعيم الجُهد العسكري للثوار بمعاقل الثورة الجبلية، بإعطاء الأوامر لتكثيف النشاط الفدائي في المدن والتجمعات السكانية للمستوطنين، وكانت التعليمات الصادرة إلى مناضلي جبهة التحرير الوطني في غاية الدقة، فهي تنحصر في إعدام الخونة، والمعمّرين والشرطة والدرك ردا على عداءهم الشديد للثورة وقمعهم الوحشي للمدنيين المتعاطفين مع الثورة، ومنفذي أحكام الإعدام في الأسرى من جنود جيش التحرير الوطني رغم الاتفاقيات الدولية التي تمنع ذلك⁽⁵⁾.

ونظرا لانتشار المد الثوري التي حاولت السلطات العسكرية مواجهته بحشد إمكانات بشرية ومادية ضخمة بغرض حسم الموقف لصالحها، لجأ جيش التحرير الوطني إلى تكتيك جديد يتمثل في تفكيك الوحدات الكبرى إلى وحدات صغيرة، أي تقسيم الكتيبة إلى أفواج ونصف أفواج، وتوزيع هذه الأفواج على الأقسام بشكل يجعل جيش التحرير الوطني يتواجد في

(1) - انظر اعتراف القيادة الفرنسية بتفاهق نشاط المجاهدين في مختلف مناطق البلاد في جريدة الصباح، عدد 2298، 01 جانفي 1960، ص 1، 4.

(2) - عمار قليل، ملحة الجزائر...، ج 1، مرجع سابق، ص 418.

(3) - Daho Djerbal, « les maquis du nord –constantinois face aux grandes opérations de ratissage du plan Challenge 1959-1960 », in "Militaires et Guérilla dans la Guerre d'Algérie", éditions Complexe 2001, p 221.

(4) - المجاهد، عدد 9، 20 أوت 1957، ص 8.

(5) - أوضحت قيادة الثورة بأنه لم يقع الاعتداء على المدنيين الفرنسيين مطلقا، وهذا باعتراف مننداس فرانس أمام البرلمان الفرنسي في 3 فيفري 1955 قائلا: "منذ أحداث فاتح نوفمبر لم يُقتل فرنسي مدني واحد في كامل التراب الجزائري وهذا فيما أعتقد مدعاة للاستبشار". لكن نظرا لاشتداد القمع وإعدام الفدائيين الجزائريين الذي طبع الحرب في طورها الثاني بطابع العنف، أصدرت جبهة التحرير الوطني بعد تنفيذ حكم الإعدام في "أحمد زبانه" و"عبد القادر فراج" في 19 جوان 1956 منشورا جاء فيه "من الآن فصاعدا ستهاجم فرقنا المسلحة المدنيين الفرنسيين...". وبسبب قصف قوات الاحتلال للقرى بالنابالم، وارتكاب الموبقات كالاعتصاف والاختطاف، ووضع القنابل بالمجمعات السكنية من طرف المتطرفين الأوروبيين كانت أعنفها بشارع Thèbes بتاريخ 10 أوت 1956، وطبقا لتعليمات قيادة الثورة اضطر الفدائيون والفدائيات المنتظمون في "شبكة القنابل" لمهاجمة المدنيين الفرنسيين في كل مكان بوضع قنابل في أماكن تردد الأوروبيين خاصة في الملاهي والمقاهي بالمنطقة المستقلة" وتحديدًا بالعاصمة الجزائر". للاستزادة أكثر حول هذا الموضوع انظر: المجاهد، عدد 31، 1 نوفمبر 1958، ص 9. وأيضا: Yacef Saadi, La bataille d'Alger l'embrassement

T1, éditions Casbah, 1997, pp 277-289.

كل مكان بتطبيق شعار "اضرب واهرب"⁽¹⁾ لإجبار جيش الاحتلال على تشتيت قواته. أما على حدود الوطن، تم تصعيد الهجومات المباشرة التي شنها جيش الحدود ضد المراكز العسكرية المجاورة وعلى مستوى الحواجز والمناطق العازلة ما بين الحدود والحواجز، من أجل فك العزلة عن الداخل، إذ أضحت من الصعوبة بمكان التنسيق بين قيادات الثورة في الداخل والخارج⁽²⁾.

وكان الهدف من وراء الهجومات الشاملة لعدة أسابيع على طول خطي شال وموريس، وعلى مراكز متقدمة على الحدود الشرقية خاصة، التي نظمتها وحدات جيش التحرير الوطني مع بداية صائفة 1960 كان الهدف منها إضعاف التنظيم الدفاعي العسكري الفرنسي، بتحطيم منشآته المحصنة وإضعاف طاقاته البشرية والمادية بواسطة الكمائن والهجومات السريعة، والحث من معنويات وحدات المقاتلة باللجوء للإرهاق المتكرر والعنيف⁽³⁾. وكانت الهجومات التي يقوم بها قادة الفيلق بمبادرة منهم ترافقها في الغالب عمليات واسعة تقررها قيادة الأركان أو قيادة منطقة العمليات المعنية والتي كانت تتطلب المشاركة المتزامنة لعدة فيالق تسندها كتائب ثقيلة مزودة بأسلحة ثقيلة بعيدة المدى⁽⁴⁾.

نستشف مما سبق أن التكتيكات الحربية المعتمدة من قبل جيش التحرير الوطني خلال المواجهة مع جيش الاحتلال، سمحت بإعطاء دفع قوي للنشاط الثوري المسلح وتحقيق أهدافه من حيث انتشار وشمولية الثورة بشكل سريع، لا سيما بعد تعبئة الجماهير الشعبية التي ساهمت في تزايد مستمر لعدد قواته المسلحة، باعتراف السلطات العسكرية التي أقرت في العديد من تصريحاتها بالتطور البشري والمادي لهذا الذراع المسلح لجبهة التحرير الوطني، بالتقديرات التالية:

- إن تجنيد المجاهدين ونشاطهم قد سجل تقدما ملحوظا.

(1) - نشرت جريدة المجاهد مقالا حول حرب العصابات في الجزائر بقلم الصحفي الأميري بيتر برستراي شرح فيه دواعي محاربة جيش التحرير الوطني بأعداد صغيرة وتطبيق شعار "اضرب واهرب"، وهو شعار حرب انتيجته بعد أن قاسى كثيرا في شتاء عام 1957/1958 حين قام بهجوم على خط موريس، ودفع إلى ذلك الهجوم بأعداد كبيرة من أفرادها وتدعى هذه الطريقة (بحرب البعوض) إذ أن من عادة البعوضة أن تلسع وتهرب، وخير وقت للقيام بمثل هذه العمليات هو الليل والطقس الرديء، إذ يصعب على الطائرات والدبابات استكشاف مواقع المجاهدين وتنظيم الهجمات على شكل كمائن تبلغ الخمسة والعشرين كمينا أسبوعيا، ترصد طرق القوافل والوحدات الفرنسية وتراقب ثم تشن الغارات على المعسكرات في جميع الجهات. وتنجح جميعها بالإضافة إلى أعمال التخريب والإرهاب في المدن والقرى بواسطة أنصار الثورة المخلصين". انظر: المجاهد، عدد 85، مصدر سابق، ص 24.

(2) - محمد تقيّة، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 468.

(3) - عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 280.

(4) - نفسه، ص 236.

- إن العصابات التي تقوم بالعمليات مكونة من عشرة إلى خمسة عشر فردا للعمليات الصغيرة، ومن خمسين فردا لعمليات التشتيت أو التخريب (قطع الأسلاك والأعمدة ... الخ).
- إن أحدث العمليات التي قام بها المجاهدون تبين خبرتهم بالتكتيك الحربي لا يمكن إنكارها.
- إن مبادرة المجاهدين قد سببت حيرة واضطرابا في صفوف الفرنسيين⁽¹⁾ وجعلتهم يعيشون في الواجهة الحربية على أعصابهم باستمرار وفي فزع دائم حسب شهادة الصحفي الأمريكي بتربرسترا⁽²⁾.

(1) - المجاهد ، عدد 31، مصدر سابق، ص 8. وأيضا: المجاهد، عدد 86، 2 جانفي 1961، ص 8.

(2) - المجاهد، عدد 83، مصدر سابق، ص 9.

الفصل الخامس

5- تطوير القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني

- 5-1- تنويع مصادر الإمداد والتموين بالأسلحة
- 5-2- تطوير الصناعة الحربية ومجالات استخدامها
- 5-2-1- تهيئة ورشات لصنع الأسلحة والذخيرة
- 5-2-2- صناعة المتفجرات (القنابل والألغام)
- 5-3- تجهيز الجيش بأسلحة نصف ثقيلة وعصرية
- 5-3-1- سلاح المدفعية
- 5-3-2- سلاح الحماية الجوية والمضاد لقصف الطيران
- 5-3-3- سلاح الاستعلامات

بالرغم من الظروف الصعبة التي واجهتها قيادة الثورة لتزويد المجاهدين بالأسلحة والذخيرة الحربية رغم أن حيازتها في الخارج لم يكن مطروحا، إنما استعصى الأمر في كفاءات تمريرها نحو الداخل وإيصالها إلى مقاتلي جيش التحرير الوطني لشدة الحصار العسكري المفروض على معاقلهم، إلا أن هذه المعوقات لم تُثن من عزمها للبحث عن الحلول الناجعة لمواصلة الكفاح الثوري المسلح.

تكللت هذه الجهود بالنجاح بعد صائفة 1956 طبقا لقرارات مؤتمر الصومام، حيث أولت لجنة التنسيق والتنفيذ اهتماما بالغا بقضية إمداد الثورة بالأسلحة من الخارج، إدراكا لأهمية تموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة وهو ضمن أولوياتها، لأن توقف مرورها لبضعة أشهر جعل الوضع أكثر تدهورا. ودون الاستطرد في هذا الموضوع لتشعب جوانبه، ارتأينا أن نوضح بأن عمليات الإمداد والتموين بالأسلحة للثورة تضافرت فيها عدة جهود قبل اندلاع الثورة وبعدها، وارتبط نجاحها بمجموعة من العوامل، منها المبادرات الشخصية لقادة المناطق ومناضليها، أما أغلبها فكانت ذات صلة بميكانيزمات العمل الثوري والتأطير الجيد والسري، نستعرض بعضها على سبيل التوضيح لا الحصر:

5-1- تنوع مصادر الإمداد والتموين بالأسلحة:

شكلت الجهود المبذولة من قبل المسؤولين عن التسليح خلال الثورة بالداخل وفي الخارج⁽¹⁾، ركيزة أساسية لإنجاح مهمة إمداد الثورة بالأسلحة والذخيرة، من خلال:

- شبكة تهريب الأسلحة بمساعدة قيادات البلدين مصر وليبيا وتمريرها بحذر كبير لصالح قادة المقاومة في المغرب العربي عامة والجزائر خاصة على الحدود الليبية التونسية، إذ تم نقلها محمولة على متن الشاحنات⁽²⁾ وخاصة على ظهور الجمال ليلا بطريقة انفرادية، باستغلال سوء الأحوال الجوية (هبوب الزوايع الرملية) التي تصعب من مهمة الرقابة الجوية⁽³⁾، ويتكفل ضباط قوة دفاع برقة بمراقبة العملية إلى غاية نجاحها، بينما يتولى

(1) - يعود الفضل للرعييل الأول من المجاهدين والمناضلين الذين وقفوا في هذه المهمات الخطيرة المحفوفة بالمخاطر، وهم: مصطفى بن بولعيد، شهباني بشير، عباس لغرور، السعيد عبد الحفيظ، محمد الهادي عرار، مصطفى بن عودة المدعو (عمار)، عمارة بوقلاز، باجي مختار، عبد الرشيد يوسف، محمد العربي بن مهيدي، أحمد بن بلة، علي مهساس والقاضي بشير، أحمد بوزيد، عرار خميسي وغيرهم. وبعد انعقاد مؤتمر الصومام كلف عمر أوعمران بمهام التسليح على الحدود الشرقية والغربية، كما عين عمار بن عودة مساعدا له ونائبه على الجهة الشرقية، دون أن ننسى جهود عبد الحفيظ بوصوف على رأس استخبارات الثورة الجزائرية ومحمود الشريف وبعض مساعديه أمثال عبد الرحمن بن عطية، عبد المجيد بوزيد، مصطفى شلوفي، عبد الرحمن بن غمري انظر: Dahou Ould Kablia, *op.cit.* p 85 وأيضاً، عبد المجيد بوزيد، مصدر سابق، ص ص 28-29، 35.

(2) - انظر الخريطة التوضيحية لمسار نقل الأسلحة عبر الممرات البرية بواسطة الشاحنات وقوافل الإبل انطلاقا من مصر وليبيا وتونس إلى غاية الجزائر في ملحق رقم 23.

(3) - للمزيد من التفاصيل حول الإجراءات الأمنية المتخذة في تمرير الأسلحة على ظهور الجمال عبر الممرات الآمنة باستغلال العوامل المساعدة انظر التقرير الاستعلاماتي الفرنسي بقفصة مؤرخ في 13 فيفري 1956 بقفصة في ملحق رقم 1، الصفحة الثالثة.

تهريبها ضباط شرطة ولاية طرابلس الغرب بأنفسهم وإيصالها إلى غاية مخازن أمانة. وطبقا لأوامر أحمد بن بلة يتم تسريبها من قبل مناضلين في سرية تامة وكفاءة تامتين⁽¹⁾.

وبفضل مساعي هذا الأخير بالخارج استطاع إقامة تنظيما لوجستيكا لاقتناء وإيصال الأسلحة إلى الثوار الجزائريين بمساعدة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي أعطى أوامره لمسؤول المخابرات فتحي الديب بالتجند من أجل توفير السلاح ونقله إلى المقاومة المسلحة في الشمال الإفريقي عامة والجزائر خاصة، حيث استفادت من شحنات هامة من الأسلحة بنقلها بحرا إلى موانئ ليبيا والمغرب، مستعينة في ذلك بالتعاون السري بين رئيس وزراء ليبيا الأسبق مصطفى أحمد بن حليم⁽²⁾ والمقاومين المغاربة في الريف الاسباني⁽³⁾.

- التخطيط للاستحواذ على أسلحة جيش الاحتلال عملا بشعار "خذ سلاحك من عدوك" و"سلاحنا نفتكه من عدونا" والذي أتى بنتائج إيجابية معتبرة⁽⁴⁾، حيث تحولت ثكنات الجيش الفرنسي إلى مصدر أساسي وهام لتسليح جيش التحرير الوطني، بفضل الانضمام الفردي والجماعي للجنود وضباط الصف الجزائريون بما فهمم الجزائريين المغرّ بهم خصوصا

(1) - مصطفى أحمد بن حليم، مصدر سابق، ص 356.

(2) - مصطفى أحمد بن حليم من مواليد مدينة الإسكندرية في 29 جانفي 1921، تتلمذ بمدرسة لأحد المهاجرين الليبيين، ثم التحق بكلية سان مارك، كانت تُدرس موادها باللغة الفرنسية، وحرص والده على تعليمه اللغة العربية وتحفيظه القرآن الكريم. تحصل على شهادة البكالوريا رياضيات عام 1941 والتحق بعد ذلك بكلية الهندسة بفرع الإسكندرية ليتخرج منها عام 1946 بـبكالوريوس الهندسة. استدعاه الأمير إدريس إلى ليبيا وعيّنه عام 1950 وزيرا للأشغال العامة والمواصلات في حكومة برقة، في وزارة محمد الساقزي الذي كان بالإضافة إلى الوزارة الأولى يتولى وزارة العدل قام خلال فترة توليه الوزارة بعدة مشاريع في البنية التحتية تتعلق بالكهرباء والماء والطرق. وفي 12 أفريل 1954 كلف بتشكيل الحكومة الليبية واستمر في منصبه حتى استقال في 26 ماي 1957. وبالإضافة إلى الوزارة الأولى تقلد وزارة المواصلات إلى غاية ديسمبر 1954 ثم تقلد إلى جانب رئاسة الوزراء وزارة الشؤون الخارجية. وبعد استقالته عينه الملك مستشارا خاصا له بمرتب رئيس وزراء، ثم ارسل ليتولى مهمة سفير بالعاصمة الفرنسية، فيما بين 1958 و1960 وبذلك كان أول سفير ليبي بباريس، ابتعد بعد ذلك عن النشاط السياسي واهتم بالأعمال الحرة. وفي ربيع 1964 استدعاه الملك إدريس لمساعدته في إصلاح هياكل الدولة الليبية وإقامة نظام جمهوري بدلا من النظام الملكي، إلا أن فشل هذه الإصلاحات دفعه إلى الابتعاد عن السياسة من جديد. ساهم مصطفى بن حليم في دعم الثورة الجزائرية، وتمثل نشاطه السري في تمرير الأسلحة عبر الأراضي الليبية برا وبحرا وتأمين وصولها للمسؤولين الجزائريين، كما ساهم في كسب الموقف التركي لصالح الثورة الجزائرية، وأسهم بدور هام في دعم نشاط الثورة التحريرية السياسي والعسكري، دونه في كتابه الموسوم بـ "صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي". وافته المنية في 7 ديسمبر 2021. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الله مقلاتي - صالح لميش، الزعماء العرب والثورة التحريرية الجزائرية، دار سيدي الخير للنشر والتوزيع الجزائر، ص ص 59-113.

(3) - فتحي الديب، مصدر سابق، ص ص 149-177.

(4) - حزب جبهة التحرير الوطني (المنظمة الوطنية للمجاهدين)، من معارك ثورة التحرير، منشورات قسم الاعلام والثقافة، الجزائر، د. ت. ط، ص 16.

الحركي والقومية بتخطيط من قيادة الثورة بمختلف الولايات، التي كانت تشترط على الجنود عدم الفرار أثناء إجازة، بل خلال أداء مهامهم وهو حاملون لسلحهم وذخيرتهم⁽¹⁾. وسُجّلت عمليات الفرار أيضا في أوساط المُجنّدين المهاريست بالصحراء الجزائرية، إذ نجحت كتيبة المهاري في تيميمون بتاريخ 15 أكتوبر 1957 من مغادرة مركز حاسي صاكة بتوجيه من أحمد الهاشي واللتحاق بمعقل الثورة، آخذين معهم 75 قطعة سلاح⁽²⁾. ولم تستثن قيادة الثورة الجنود الفرنسيين واللفيف الأجنبي من هذه العملية، بل شنت حملة تحسيسية عبر مناشير شجّعهم على الالتحاق بالثورة مقابل الحفاظ على أرواحهم وإيصالهم إلى أوطانهم سالمين، وأمام تفاقم هذه الظاهرة، قامت السلطات العسكرية بإبعاد الجنود الفرنسيين المشكوك في تعاطفهم مع الثوار من الجزائر إلى ألمانيا الغربية، واستخلافهم بالجنود الفرنسيين من البلد المذكور⁽³⁾.

- الاستفادة من قسم كبير من غنائم المواجهات والاشتباكات مع جيش الاحتلال⁽⁴⁾ ولقد اعترف بهذه الحقيقة ضابط في الطيران الفرنسي بيير هنري كلوسترمان Pierre Henri Clostermann⁽⁵⁾ في مداخلته في المجلس الوطني الفرنسي "... بأن الثوار يتحصّلون على مزيد من الأسلحة خصوصا من الغنائم التي يغنمها الجزائريون من العسكريين الفرنسيين الذي يسقطون في الكمائن، فبين فاتح ديسمبر 1955 وفاتح ديسمبر 1956 نصّب الجزائريون 285 كميناً، غنموا في كل كمين ما لا يقل عن عشرة بنادق حربية وثلاث رشاشات وبندقية رشاشة مع ما يلزم من ذخائر حربية..."⁽⁶⁾. وتواصلت الجهود لحيازة المزيد من الأسلحة من قوافل ومراكز الجيش الفرنسي بعد الاستحواذ عليها⁽⁷⁾، كما كانت تُؤخذ من

(1) - بوبكر حفظ الله، مرجع سابق، ص 172.

(2) - Patrick- Charles Renaud, **les combats sahariens 1955-1962**, éditions Jacques Grancher, Paris, 1993, pp 140-143.

(3) - إبراهيم العسكري، مرجع سابق، ص 112.

(4) - المجاهد، عدد 23، 07 ماي 1958، ص 6.

(5) - بيير هنري كلوسترمان Pierre Henri Clostermann من مواليد 28 فيفري 1921 ببرازيل، وهو طيار فرنسي شهير خلال الحرب العالمية الثانية، لقب أول طيار قتّاص لفرنسا Premier chasseur de France، تم ترقيته في إلى رتبة قائد في وسام جوقة الشرف من قبل الجنرال شارل ديغول، طبقا لقرار رقم 208 صادر عن الجريدة الرسمية بتاريخ 6 جوان 1946. أصبح بعدها شخصية سياسية، وألف العديد من الكتب (9 مؤلفات). تضمنت بعضها تجربته في القصف الجوي خلال الحرب العالمية الثانية والثورة الجزائرية خصوصا *Le Grand Cirque* الذي صدر سنة 1948 و*Feux du ciel* سنة 1951 و *Appui-feu sur l'Oued Hallaïl* عام 1960. وافته المنية في 20 مارس 2006. للمزيد من التفاصيل انظر:

<https://www.ordredelaliberation.fr/fr/compagnons/pierre-henri-closterman>, consulté le 16/01/2022, 10h :16 mn.

(6) - المجاهد، عدد 24، 29 ماي 1958، ص ص 6-7.

(7) - المقاومة الجزائرية، عدد 5، 12 جانفي 1957، ص 50.

مستودعات جيش الاحتلال الفرنسي والأمريكان أيضا الموزعة على مستوى القطر المغربي⁽¹⁾.

- النشاط الحيوي لمكتب جهة التحرير الوطني بتونس في رسم خطط جديدة لشحن الأسلحة في السواحل التونسية وإيصالها إلى غاية الحدود الجزائرية خلال شهري ماي وجوان 1956⁽²⁾.

وتدعمت هذه الجهود بتسلل الثوار الجزائريين إلى الأراضي التونسية بمساعدة سلطات هذا البلد⁽³⁾ للتزود بالأسلحة باستخدام الشاحنات العسكرية⁽⁴⁾. ويضاف إليها جهود شبكات الدعم اللوجستيكي انطلاقا من قواعد عسكرية خلفية للإمداد في كل من طرابلس ووجدة والناظور، والمراكز الحدودية للتموين في شرق الجزائر وغربها إلى غاية إيصالها إلى المقاتلين في الولايات الداخلية بواسطة قوافل التسليح عبر مسالك وممرات برية أو خطوط إمداد بحرية سرية تربط شبكة التسليح بأوروبا والمشرق العربي ببعض الموانئ في الغرب الجزائري والسواحل المغربية⁽⁵⁾.

- استغلال الممرات الجوية أيضا للتزود بالأسلحة والذخيرة الحربية والقنابل والمتفجرات بأقصى الجنوب الجزائري بحدود مالي والنيجر أيضا من مختلف العواصم العربية والأوروبية في حقائب وطرود أعدت خصيصا لذلك دون علم السلطات المحلية، وأحيانا كان يتم نقل الأسلحة سرى من غينيا إلى مالي بواسطة طائرة عسكرية غينية من نوع ليوشين رقم 14، دون

(1) - محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 465.

(2) - أوضح تقرير عسكري استخباراتي أنه بناء على اجتماع أعضاء مكتب جهة التحرير الوطني بتونس ليلة 29 إلى 30 ماي 1956 تقرّر برمجة مخطّط جديد لإفراغ شحنات من الأسلحة بالشواطئ التونسية ونقلها إلى غاية الحدود الجزائرية انظر:

- ISHMN, SHAT, Fiche de renseignement du général de division BAILIF concernant le Trafic d'armes, datée le 30 Mai 1956, Carton 2 H 398, Bobine S 523, Folio 33 ; ISHMN.

- ISHMN, SHAT, Fiche de renseignement sur le trafic d'armes datée le 19 juin 1956, Carton 2 H 398, Bobine S 523, Folio 33 ;

(3) - أفادت السلطات الاستعمارية في تقاريرها حقيقة تواجد المجموعات المسلحة الجزائرية على مقربة من الحدود التونسية خاصة في سهول مجردة العليا وجبال الخمير، حيث وُفّرت لهم كل الظروف الأمنية لتغطية تنقلات الثوار عند الدخول إلى التراب التونسي أو عند التوجه إلى الجزائر، وللحيلولة دون تفاقم هذه الظاهرة اتخذت عدة إجراءات عسكرية طبقا لتعليمات روبر لاكوست خلال زيارته التفقدية إلى الحدود الجزائرية التونسية الذي أشاد بجهود القيادات العسكرية هناك للحد من هذه الظاهرة. انظر: عبد الحميد الهلالي، "سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير: بين تصفية الاستعمار والتواصل مع الثورة الجزائرية 1954-1962"، مجلة روافد، عدد 10، 2005، ص ص 219-227. وأيضا: جريدة الصباح، عدد 1400، 13 جويلية 1956، ص 1.

(4) - ISHMN, SHAT, Fiche de renseignement du général de Brigade GAMBIEZ concernant le Trafic d'armes et de personnels vers l'Algérie (Note d'orientation no 638 / 3.S. du 4 Aout 1956, Carton 2 H 398, Bobine S 523, non folioté.

(5) - للمزيد من التفاصيل حول عمليات الإمداد بالأسلحة على الجهة البرية بالحدود الشرقية والحدود الغربية وكذا الإمداد على الواجهة البحرية. انظر: عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق، ص ص 86-112 وأيضا، الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص ص 266-267.

علم طيارها الروسي، حيث يتم نقل الأسلحة من إسبانيا والمغرب مباشرة إلى باماكو ضمن البضائع المُحمّلة في طائرات مدنية للركاب أو لنقل السلع⁽¹⁾.

- تجنيد العملاء الأجانب من مختلف الجنسيات لاقتناء الأسلحة عن طريق الشراء أو التهريب والتي شرع فيها ابتداء من 1956 بإبرام صفقات مع مهربي وتجار الأسلحة في السوق السوداء في المغرب خصوصا. ومن أهم المبادرات التي باشرها عبد الحفيظ بوصوف تكليف زقارمسعود⁽²⁾ أحد النشطين في شبكة التسليح على مستوى الجبهة الحدودية الغربية، بالتقرب من قاعدتي النواصر والقنيطرة الأمريكيتين بالمغرب، للاتصال بأحد معارفه المدعو محمد نوالي العامل بقاعدة النواصر واستعان بهذا الأخير للتعرف على ضابط صف المدعو "مور" Mour فأبرم معه أول صفقة سلاح التي كانت فاتحة للعديد من الصفقات أبرمت مع عدة مهربي الأسلحة، وهذه الصفقات مكّنته من الحصول على بعض الأجهزة اللاسلكية والبنادق الحربية عن طريق البيع والهبة. وبنفس الطريقة تمكّن من الحصول على جهاز إرسال ضخّم موجّه لتجهيز البواخر خاصة، استعمل لاحقا بعد إدخال بعض التعديلات عليه في البث الإذاعي السري "صوت الجزائر" بالناظور التي تم تدشينها في 16 ديسمبر 1956⁽³⁾.

وفي نفس السياق نذكر بجهود الأجانب الموثوق فيهم، في تزويد الثورة بالأسلحة مقابل تعويض مادي ومنها قضية 1000 رشاش التي أرسلها ويلفريد مولير إلى المغرب سنة 1960، وحسب تقرير عن مهمة من إعداد عبد القادر بلقشني رئيس مصلحة التموين مؤرخ في 4 فيفري من نفس السنة يفيد أن لم يصل البعثة أي تأكيد باستلام هذه البضاعة، بينما يطالب المورد مستحقاته المالية بالعملة الألمانية التي ظلت دينا بغية إكمال 3450 خزانة الباقية في المصنع. ويؤكد نفس التقرير أن سبينغر spinger قام بإيصال مائتي رشاش إلى المغرب في شكل قطع غيار منذ خمسة أشهر، وكانت هذه الأسلحة تنقصها مغاليق أرسلها حديثا في صندوقين يزنان 300 كلغ⁽⁴⁾.

(1) - محمد قنطاري، مرجع سابق، ص 179.

(2) - زقارمسعود أحد أبرز رجال المخابرات الجزائرية خلال الثورة التحريرية، من مواليد 8 ديسمبر 1926 بالعلمة ولاية سطيف. عُرف بالقاب متعدّد "رشيد كازا"، "بحري" و"ميستر هاري" Mister Harry، وهذه التسمية الأخيرة اشتهر بها وسط الأمريكان العسكريين بالقاعدة الأمريكية بالمغرب بفضل إتقانه للغة الانجليزية وكثرة احتكاكه بضباطها، تمكن من الحصول على جهاز إرسال متطور يُستعمل في تجهيز البواخر، أدخلت عليه بعض التعديلات وأصبح يُستعمل في البث الإذاعي لـ "صوت الجزائر" بالناظور، وصفه الاعلامي الراحل الأمين بشيشي "برجل المهام المستحيلة، تميز بالفطنة والذكاء وتجاوز كل الظروف الصعبة وتأقلم معها". عُرف أيضا بشبكة علاقاته المختلفة مع العديد من الشخصيات العالمية بعد الاستقلال. توفي في 21 نوفمبر 1987 بأحد فنادق مدريد ونُقل جثمانه إلى مسقط رأسه بالعلمة. للمزيد من التفاصيل حول مساره النضالي في خدمة القضية الوطنية انظر: الأمين بشيشي، أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة ومحطات إذاعية أخرى متضامنة، منشورات أصالة ثقافة، الجزائر، 2013، ص ص 19، 86. وأيضا: محمد عباس، دوغول ... والجزائر نداء الحق، ج 4، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 441-457.

(3) - محمد عباس، دوغول ... والجزائر...، مرجع سابق، ص 444.

(4) - انظر مراسلة عبد القادر بلقشني رئيس مصلحة التموين بوزارة التسليح والعلاقات والاتصالات في: عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق، ص 192.

وللحدّ من الإخفاقات المُسجّلة في مجال إمداد الثورة في الداخل بالأسلحة والذخيرة، بسبب اكتشاف المخابرات الفرنسية لصفقات الأسلحة السرية التي كانت غالبيتها تتم عن طريق الأشخاص، تم الاعتماد على استراتيجية جديدة لشراء الأسلحة من الدول الصديقة بإيفاد مسؤولين في لجنة التنسيق والتنفيذ إلى دول أجنبية ومنها تشيكوسلوفاكيا، نذكر منها تكليف كريم بلقاسم لكل من عبان رمضان ومحمود الشريف بهذه المهمة بحكم اختصاص هذا الأخير ومعرفته الجيدة لأنواع الأسلحة، حيث انطلقا في مهمتهما من القاهرة إلى سوريا يوم 4 سبتمبر 1957 برفقة عبد الحميد مهري فجمعهما لقاء بمدير المخابرات السورية عبد الحميد سراج⁽¹⁾. وبعد أسبوعين من الانتظار لتحضير جوازات السفر انتقل الوفد إلى تشيكوسلوفاكيا، وجمعهم لقاء بمسؤولين حكوميين وتجار الأسلحة، وتم التفاوض معهم حول أنواع الأسلحة المطلوب توفيرها وأثمانها، ورغم نجاح الصفقة والتزام السلطات السورية بالتفاوض على ثمن الصفقة وبدفع تكاليف نصف تكلفتها، إلا أن محمود الشريف الذي اختير لمعاينة الأسلحة نظرا لخبرته العسكرية، اكتشف أن الأسلحة الموجهة للثورة غير صالحة، وطلب من السلطات التشيكوسلوفاكية إجراء تجارب عليها، كما نبّه إلى أن ثمنها باهض جدا رغم تكفّل السلطات السورية بدفع نصف ثمنها، وبهذه الكيفية جنّب قيادة الثورة مشكلة اقتناء أسلحة فاسدة وبأثمان باهظة⁽²⁾.

وبعد اعتراف الدول العربية والأجنبية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽³⁾، اتُخذت مجموعة من الإجراءات الاحتياطية منها، منع أي اتصال هاتفي يخص عقد الصفقات المبرمة الخاصة بعملية التسليح، كما مُنع إبرام أي صفقة للتسليح إلا عن طريق شركات تكون كوسيط في الصفقة المبرمة الخاصة بشراء الأسلحة بين الحكومة المؤقتة والدول الصديقة⁽⁴⁾.

(1) - عبد الحميد سراج من مواليد 22 سبتمبر 1925 في حماة، سياسي وضابط سوري، تخرّج من الكلية الحربية في حمص وواصل دراسته في كلية أركان الحرب في باريس وتخرّج منها عام 1947، تطوّل للقتال في فلسطين عام 1948. عين عام 1955 رئيساً للمخابرات وترأس التحقيقات ضد الحزب القومي السوري. أثناء الوحدة السورية المصرية شغل منصب وزير الداخلية ورئيس المكتب التنفيذي للإقليم الشمالي. نظّم جهاز الشرطة والأمن في سوريا وفرض عليها حكماً بوليسياً. وكانت هذه أحد الأسباب التي أدت إلى انهيار الوحدة لاحقاً. وعُرف بعدائه المتبادل لعبد الحكيم عامر (أحد رجالات الثورة المصرية في جويلية 1952 والقائد العام للقوات المسلحة المصرية ووزير الحربية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة خلال الفترة الممتدة من 7 أفريل 1954 إلى 19 جوان 1967)، عينه جمال عبد الناصر نائبا له بهدف تقليص نفوذه، فاستقال من هذا المنصب في 26 سبتمبر 1961. عند انفصال الولايتين السورية المصرية أُلقي القبض عليه وأودع سجن المزة في دمشق، إلا أن جهاز المخابرات العامة المصرية تمكّن من تهريبه من السجن بدمشق إلى بيروت ثم إلى القاهرة. لجأ إلى مصر، وعين هناك في عدد من المناصب الإدارية. بقيت علاقته بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر متميزة إلى غاية وفاته في 23 سبتمبر 2013. للمزيد من التفاصيل انظر: زكريا غسان، السلطان الأحمر، الطبعة الأولى، دار النشر أرادوس، لندن، 1991، ص ص 7-282.

(2) - عبد الله مقلاتي، محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص 101.

(3) - انظر القائمة الاسمية للدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من سنة 1958 إلى غاية سنة 1961 في: محمد بجاوي، مصدر سابق، 170-187.

(4) - نجاة بية، المصالح الخاصة والتقنية لجهة وجيش التحرير الوطني 1954-1962، ط1، منشورات الجبر، 2010، ص 183.

وحرصا من عبد الحفيظ بوصوف لتحويل أنظار أعوان الاستخبارات الفرنسية ومخبريهم، وجّه إلى مدير الإمداد بالشرق بتاريخ 27 أكتوبر 1961 تعليمات هامة مفادها الاتصال بمهربي الأسلحة وإبلاغهم الاكتفاء بتموين مستودعات الأسلحة بالخارج ونقلها إلى تونس والمغرب ومصر فقط، وتقديم طلبيات غير صحيحة إليهم، ومعالجة الصفقات معهم من غير إبرامها، لجعل السلطات الاستعمارية توجّه انتباهها نحو هذا التحرك التمويني، وترفع من حظوظ قيادة الثورة في التسليح من مصادر وجهات أخرى⁽¹⁾.

وبهذه الكيفية شكّلت المساعدات المادية والعسكرية من الدول الشقيقة للثورة الجزائرية متنقّس أساسي للكفاح الثوري المسلح، بعد التزام العديد من حكوماتها خلال اللقاءات والمحادثات مع الوفد الجزائري بتقديم مختلف أشكال الدعم الإنساني والعسكري، ومعظمه مساعدات وهبات بلا شروط دعما للقضية الجزائرية⁽²⁾.

7- التخطيط المحكم لانتقاء أماكن سرية لتخزين الأسلحة المتحصّل عليها عن طريق الصفقات التي تبرمها الشركات الدولية مع ضباط جيش التحرير الوطني في المشرق العربي، وتلك الأسلحة الخفيفة التي كانت تتبرع بها بعض الحكومات العربية في المشرق العربي، تم تخزينها هناك ثم تُنقل سرّيا عبر الممرات الحدودية الآمنة لتلك الدول لتصل أخيرا إلى الحدود التونسية الجزائرية أو المغربية الجزائرية عبر مصر وليبيا⁽³⁾.

وهكذا وبعدما كان مشكل التسليح مطروحا بحدّة في الداخل على مستوى معاقل الثورة إذ لم يكن بحوزة كل المجاهدين والفدائيين والمسلّين البالغ عددهم 100.000 مقاتل سنة 1956 الأسلحة الحربية، باستثناء 40.000 جندي كانوا مسلّحين الأمر الذي تطلب ضرورة التعجيل بتسليح 60.000 مقاتل بناء على إلحاح قيادة الثورة في إحدى تقاريرها في نفس السنة المذكورة⁽⁴⁾، غير أن الوضع تغيّر بعد أن أصبح جيش التحرير الوطني يستحوذ على أسلحة وذخيرة جيش الاحتلال خلال المعارك وشنّ الهجومات على ثكناته ومراكزه العسكرية،

(1) - انظر النص الكامل للتعليمات في مراسلة عبد الحفيظ بوصوف في: عبد المجيد بوزبيد، مصدر سابق، ص 202-203.

(2) - بالرغم من المحاولات المتكررة لعزل قيادة الثورة الجزائرية سياسيا في العديد من المحافل الدولية للحيلولة دون اكتساب حلفاء يساندونها في قضيتها التحررية، إلا أن قيادة الثورة وجدت الحلول للخروج من هذا المأزق بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 الذي يعتبر متنفس هام لكثير من مشاكل التسليح والذي كان له أثر إيجابي في مجال التموين والتسليح، حيث أصبحت العديد من الدول تتعامل مع قيادة الثورة الجزائرية بصفة مباشرة وتعدّد معها صفقات السلاح بدون وسيط، بعدما كانت تُعقد باسم بلدان عربية في أوروبا مثل المملكة العربية السعودية والعراق ... الخ. انظر: مجموعة باحثين، العلاقات الدولية لثورة التحرير الوطني مع دول أوروبا الغربية وأمريكا الأبعاد والانعكاسات، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، الآمال للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص 62 وما بعدها.

(3) - نذكر في هذا السياق الدعم السوري للثورة الجزائرية، بخصوص تخزين السلاح في شمال سوريا وهو المكان الذي اختاره مسؤولو جيش وجبهة التحرير الوطنيين كقاعدة لاستقبال الأسلحة الأوروبية، ثم وقع اختيارهم على ليبيا والمغرب كمناطق عبور لثربها من الجزائر مع بقاء مخازن شمال سوريا للسلاح. انظر: منور صم، مصدر سابق، ص 156.

(4) - Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956), op . cit, p 202.

أو الحصول عليها عن طريق الإمدادات من الخارج عبر الممرات الحدودية، وهذه الجهود ساهمت في حل معضلة التسليح مؤقتا في انتظار تأسيس نواة صناعة حربية للثورة نوضحها فيما يلي.

5-2 - تطوير الصناعة الحربية ومجالات استخدامها:

رغم عوائق التسليح المطروحة من حين إلى آخر، إلا أن الدولتين المجاورتين للجزائر، خصوصا تونس والمغرب أتاحتا مزيدا من الدعم اللوجستيكي للثورة لاسيما بعد استقلالهما عام 1956، إذ لم تكتفيا باستقبال شحنات الأسلحة التي كانت تقتنمها قيادة جبهة التحرير الوطني من الخارج، بل ساهمتا في تمكين قيادة الثورة الجزائرية من إقامة عدة مراكز مُوزَّعة على التراب التونسي والمغربي للتدريب العسكري وصناعة بعض الأسلحة الخفيفة بإمكانيات جد محدودة، ثم أخذت في تطور ملحوظ تحت إشراف العقيد عبد الحفيظ بوصوف الذي أحاطها بالرعاية والسرية التامتين. ومن أهم الجهود التي بُذلت في هذا المجال نذكر:

5-2-1 - تهيئة ورشات لصنع الأسلحة والذخيرة:

زيادة على الجهود التي بُذلت لاقتناء الأسلحة والذخيرة من الخارج عبر الطرق المذكورة آنفا، وانتعاش حركة التسليح بالقواعد الخلفية للثورة من الجهة الشرقية التي كانت تتوفر بها كميات معتبرة من الأسلحة⁽¹⁾ عكس القواعد الخلفية للثورة بالجهة الغربية، خطَّط عبد الحفيظ بوصوف ومساعديه في تأسيس نواة صناعة حربية لا تتطلب تكنولوجيا مُعقدة وآلات باهظة التكاليف، وشرع في تجسيدها منذ شهر جوان 1956 بالسعي للحصول على آلات لصنع أوعية الذخيرة وتعبئتها⁽²⁾.

ولقد باشرت قيادة الثورة بالجهة الغربية في إنجاز ورشات سرية لهذا الغرض بعيدا عن القواعد الحقيقية للثورة الجزائرية، وغالبا ما كانت تُقام في مخابئ تحت الأرض أو في مزارع سرية معزولة لم يكن يعلم بوجودها سوى عدد محدود جدا من المسؤولين⁽³⁾، وكانت مُهيئة بطريقة لا تسمح للسلطات المغربية نفسها بملاحظة نشاطها الحقيقي، وأحيانا كانت تحت

(1) - أوضحت إحدى تقارير صادرة عن وزارة التسليح والمواصلات العامة عن سر انتعاش حركة التسليح على الجهة الشرقية، ومرد ذلك تعامل قيادة الثورة مع أكبر مهربي الأسلحة في العالم، بحيث بلغت الكمية المهربة إلى الجزائر عبر الحدود بـ 45.000 طن، واستقبلت مديرية التسليح الشرقية حوالي 42.000 طن من الأسلحة عبر ثماني حمولات قادمة من الاتحاد السوفياتي والصين وتشيكوسلوفاكيا. انظر: أ. و. ج. ، رصيد م. و. ث. ج. ، تقرير صادر عن وزارة التسليح والمواصلات العامة، غير مؤرخ، تحت رقم 12،C08.

(2) - محمد عباس، مثقفون في ركاب الثورة، في كواليس التاريخ (2)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 11. وأيضا: فتحي الديب، مصدر سابق، ص 555.

(3) - مقتطف من شهادة أوعمران في: محمد عباس، ثوار عظماء...، مرجع سابق، ص 230.

غطاء شركة خاصة⁽¹⁾، نذكر منها الورشة السرية بالقنيطرة التي كانت عبارة عن مخبأ تحت الأرض يقع في وسط المدينة وبقي سريا وغير معروف لدى سلطات البلاد، ولم يسمح للعاملين به الخروج ولو مرة واحدة لسنوات طويلة⁽²⁾.

وفي هذا السياق أفاد المجاهد الراحل بوداود منصور⁽³⁾ مسؤول التسليح بالغرب الجزائري الذي أوكلت له مهمة التنسيق في الخلايا السرية لجهة التحرير الوطني بالمغرب قائلا: "كنا نصنع الأسلحة، مثل المدفع الرشاش والقنابل اليدوية وأسلحة أخرى، لكي نستطيع تحطيم أسلاك خطي مورييس وشال، واستعنّا في ذلك بخبرات أجنبية من داخل وخارج الوطن، ثم بدأنا العمل وكان البرنامج كالتالي، صناعة 10.000 مدفع رشاش و50.000 خزّان رصاص، وكان الشباب المكلفون بصناعة الأسلحة منهمكين جدا، منهم من بقي عاما كاملا لم يُغادر موقع عمله، لدرجة أن منهم من فقد أعصابه من شدة الإرهاق ومنهم من توفي، إنه ليس بالشيء الهين على الإطلاق"⁽⁴⁾.

دخلت هذه الصناعة حيز التنفيذ بداية من عام 1957 و 1958 وإلى غاية سنة 1960 من خلال مشاريع هامة عبّرت عن إرادة قادة الثورة في تطوير قدرات جيش التحرير الوطني في هذا المجال، بعد شراء الآلات الضرورية والمادة الأولية من طرف محند أرزقي مسؤول التموين بالناحية الغربية، والتحاق الكثير من الجزائريين أوفدتهم فيدرالية جهة التحرير الوطني بفرنسا

(1) - مثل الشركة التي كانت تعمل في الخفاء تحت غطاء "مصنع الخاص لصناعة الملاعق والشوكات"، وتم إنجازها بفضل مساعدة أحد أمراء عائلة هابسبورغ الملكية بالنمسا الذي قدّم مسعود زقار "رشيد كازا" إلى بعض تجار الأسلحة في بلاده. وُخصّصت هذه الشركة لصنع الذخيرة والرشاشات الفردية المقلدة والراجمات من شاكلة "بازوكا" و"مدافع" مورتى... الخ. انظر: محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، ج1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 359.

(2) - عاشور سعيداني، "لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية"، في مجلة الراصد، العدد الثاني، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002، ص 39.

(3) - ولد الضابط الأسبق لجيش التحرير الوطني محمد أرزقي بوداود، المعروف باسم سي منصور سنة 1926 بتاورقة إحدى قرى منطقة القبائل الكبرى وترعرع في أسرة من الوطنيين ناضلوا في صفوف حزب الشعب الجزائري الذي انضم إليه سنة 1943. و التحق بالمنظمة السرية بالجزائر العاصمة سنة 1947. وبعد اندلاع حرب التحرير الوطني، أرسله العقيد عمر أوعمران مسؤول المنطقة الرابعة إلى المغرب لجمع الأسلحة، وسافر مع شقيقه عمر بوداود إلى المغرب، أين مارس تجارة صغيرة، وهناك ربط علاقة بين عبد الحفيظ بوصوف والجزائري العزوز العباسي مالك حافلة صغيرة يجوب بها يوميا خط وجدة- وهران والعكس». قام بدور هام في إيصال متفجرات إلى الحدود، واستعمل جزء منها في صنع القنابل خلال معركة الجزائر. وتم الحصول على أولى حصص الأسلحة والمتفجرات التي أرسلت إلى الجزائر بفضل محمد بوضياف الذي أصبح متعاوناً مقرباً إليه إلى جانب علال الثعالبي. قام سي منصور الذي عين مسؤولاً لمديرية العتاد والأسلحة للغرب ضمن وزارة التسليح والاتصالات العامة- باستحداث ورشات لصنع الأسلحة في المغرب. وعند الاستقلال تمكنت هذه الوحدات من صنع 10.000 رشاش و200 قذيفة هاون. وافته المنية يوم 5 أبريل 2019 بمستشفى باريس عن عمر يناهز 93 سنة. نشرت هذه الشهادات في موقع وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ التصفح: يوم الأربعاء 20 جانفي 2021 الموافق لـ 6 جمادى الثانية 1442، الساعة 10 سا 21 د.

(4) - مقتطف من شهادة المجاهد منصور بوداود أدلى بها في إحدى الحصص للقناة الإذاعية الأولى بعنوان "معركة التسليح والاستعلامات، صفحة أخرى في سجل عظمة الثورة التحريرية" بتاريخ 01 نوفمبر 2016 في حدود الساعة 16 سا و 50 دقيقة .

إلى المغرب ومن بينهم أهل الاختصاص وتقنيين في تصنيع القطع الحديدية⁽¹⁾، وأول إنتاج انطلق في قاعدة بوزنيقة مُجهزة بفرن لصنع آلات تصنيع الحديد وآلات التشحيم والتقطيع، كما كانت هذه القاعدة مجهزة بغرفة طويلة مُخصصة لتجريب كل الأسلحة التي صُنعت وفقا لمقاييس تقنية محددة⁽²⁾.

وبهذه الكيفية نجحت قيادة الثورة على مراحل متعاقبة، في تهيئة عدة ورشات لصنع مختلف الأسلحة، أشرف على صناعتها الرعيل الأول من المجاهدين بمساعدة خبراء عسكريين وتعاون مهندسين أجانب من مختلف الجنسيات ألمانية، أرجنتينية، انجليزية ويونانية، وكانت مقراتها موزعة بعدة مواقع عبر التراب المغربي نوضحها في الجدول الآتي⁽³⁾:

اسم المناطق	سنة تشغيل الورشات	أنواع الأسلحة- الذخيرة
تطوان	1958	القنابل من النوع الإنجليزي والمتفجرات
سوق الأربعاء	1958	القنابل والقنابل اليدوية
بوزنيقة	1959	القنابل من النوع الأمريكي والبنقالور والسلاح الأبيض
تيمارة	1960	الرشاشات الخفيفة- بندق رشاش MAT 49 PM والسلاح الأبيض.
الصخيرات	1960	مدافع الهاون عيار 45 والمتفجرات
المحمدية	1960	Mortiers 45-60-80 مدافع الهاون عيار 60 وعيار 80، والبنقالور والألغام.
الدار البيضاء	1960	البازوكات والرشاشات MAT 49 المتفجرات والألغام والسلاح الأبيض

وتُعد مصانع المغرب أكثر تنوعاً في صنع الأسلحة⁽⁴⁾، إذ اشتهرت بصنع رشاش نمساوي الطراز وأنواع من المورتي 45- 80- 81، بالإضافة إلى الألغام والقنابل اليدوية

(1) - عاشور سعيداني، مرجع سابق، ص 39.

(2) - نفسه.

(3) - محمد قنطاري، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية...."، مرجع سابق، ص ص 121- 126. وأيضا: Yves courrière , la guerre d'Algérie Dictionnaire , T V, op. cit, pp 2206-2207 .

(4) - انظر أبرز مصانع الثورة للسلاح في ملحق رقم 19.

والذخيرة الصغيرة"⁽¹⁾. وبهذه المصانع تم إنتاج أسلحة أخرى مثل lance Flamme وحاملات الرشاشات Porte mitrailleuses وخراطيش عيار 9 ملم⁽²⁾، وتركيب دبابة ذات تحكم عن بعد أقصاه 500 ملم أرسلت من ألمانيا حيث تم تجهيزها بكيفية تسمح لها بعبور الطرق المغممة وفتح المجال عبر الأسلاك المكهربة⁽³⁾. وتم إنتاج ألغام مضادة للأشخاص بورشات صنع الأسلحة والذخيرة بالمغرب. وفي نهاية سنة 1961 تمكنت قيادة الثورة من إتمام صنع 500000 قنبلة يدوية أمريكية و10000 مسدس رشاش (PH60) و500 مدفع هاون 50 مم وكمية من العبوات OBUS⁽⁴⁾.

2-2-5- صناعة المتفجرات (الألغام والقنابل):

نظرا لحاجة المجاهدين الماسة للمتفجرات لمنع جيش الاحتلال من التوغل إلى معاقل الثوار، اضطروا في البداية أخذ ما يحتاجونه من مكوناتها من ساحات القتال بعد تعلمهم كيفية جمع موادها⁽⁵⁾. وسعيا لاعتمادها كسلاح هام في مواجهة قوات الاحتلال منذ اندلاع الكفاح، أقامت قيادات الثورة عدة ورشات نذكر البعض منها على سبيل التوضيح، وأشهرها بالأوراس التي أقيمت بها أول ورشة لصناعة الألغام، أنشأها عاجل عجول⁽⁶⁾ حيث استعان بخبرة عسكري أجنبي من جنسية ألمانية فرّ من الجيش الفرنسي معروف باسم

(1) - انظر شهادة عمر أو عمران في: محمد عباس، ثوار عظماء...، مرجع سابق، ص 230.

(2) - عاشور سعيداني، مرجع سابق، ص 272

(3) - انظر شهادة المناضل امحمد يوسف حول تجهيز جرارات مجنزرة بألمانيا في: محمد عباس، ثوار عظماء...، مرجع سابق...، ص 170.

(4) - عاشور سعيداني، مرجع سابق، ص 272

(5) - للاستزادة أكثر حول تفاصيل وكيفية استرجاع المواد من القذائف التي لم تنفجر وإعادة صناعة القنابل والألغام المضادة للمدركات، انظر: حسين آيت إيدر، مصدر سابق، ص 90. وأيضا: رائد عز الدين، مصدر سابق، ص 104-105.

(6) - من مواليد عام 1922 بكيمل، حفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ اللغة العربية ببيت والده. واصل دراسته بخنقة سيدي ناجي. وانخرط في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية. رفض الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي لأداء الخدمة العسكرية وظل متخفيا. كان على اتصال بمصطفى بن بولعيد في 30 مارس 1945، وساهم في تعبئة المناضلين للثورة وجمع السلاح، وساهم في تأسيس جبهة الدفاع عن الحريات وانخرط فيها. ساهم في إدماج الخارجين عن القانون للاستفادة منهم، وإيواء أعضاء المنظمة السرية الفارين من مطاردة سلطات الاحتلال إلى الأوراس، كما ساهم في توزيع السلاح. وعند اندلاع الكفاح المسلح عين عضوا في القيادة العامة للثورة في الأوراس، كان له دور فاعل في عملية تنظيم وتوزيع الجنود النظاميين المتحصنين بالجرف. انتقلت إليه ولعباس لغرور قيادة منطقة الأوراس، لما وقع مصطفى بن بولعيد أسيرا. وجهت له أصابع الاتهام في قضية استشهاد، وهذه التهمة بريء منها بشهادة المجاهدين، بعد تعرضه لمحاولة الاغتيال قرر الاستسلام للسلطات الاستعمارية، وظل محتجزا لدى القوات الفرنسية، وحاولت قيادة الولاية الأولى الاتصال به قصد استعادته لكن المحاولات باءت بالفشل. وبعد الاعلان عن وقف القتال تم استدعاؤه من طرف قيادة الولاية، وتم اعتقاله بإيعاز من بعض الشخصيات المحلية النافذة في الجهة للسلطة المحلية خوفا من إيداعه، وكان لأسرة مصطفى بن بولعيد دور في الإفراج عنه، بتوجيه رسالة إلى الرئيس أحمد بن بلة لبرأته من دم مصطفى بن بولعيد، وبناء على هذه الوساطة تم الافراج عنه. توفي عام 1992. للمزيد من التفاصيل انظر: عمر تابلت، عاجل عجول أحد قادة الأوراس التاريخيين، حياته، جهاده، محنته، د. د. ن، 2011، ص 10-73.

سليمان لالمانى⁽¹⁾. وبالولاية الرابعة استحدثت مصالحة للألغام، وكثير من عناصرها تعرّضوا لمخاطر انفجارها بما فيها القذائف التي أطلقتها مدافع الجيش الفرنسي ولم تنفجر، أو نتيجة لخطأ في تركيبها، وبرهن هؤلاء على مهارتهم العديدة التي تستحق الذكر والتنبؤ⁽²⁾.

وبرع العديد من المحترفين بمختلف الولايات في صنع الألغام على اختلاف أنواعها رغم ندرة المواد المستعملة في صناعتها، خاصة مادة "البارود" التي يخرجونها من القنابل التي تُقذف على معازل الثوار ولم تنفجر، وبعد إفراغها يملئونها في أوعية حديدية مختلفة الأحجام، ثم يزودونها بمشعل وبطارية مسطحة من نوع "مازدة" بقوة 9 فولط مثبتة على لوح خاص مدعم بصفائح من الحديد، فتحدث الانفجار بمجرد المرور عليها نتيجة لمس طرفي البطارية للصفائح الحديدية، وحتى لا تُكتشف الألغام من طرف الكلاب المدربة على ذلك، يعتمد الثوار إلى نشر مادتي الفلفل الحار، أو التبغ "الشمة" لمنع الكلاب من البحث عنها بواسطة الشم⁽³⁾.

سجل المجاهدون قفزة نوعية في مجال تطوير سلاح الألغام، حيث أُقيمت عدة تربية في معسكرات ومراكز خاصة، لتدريب جنود جيش التحرير الوطني على التعامل مع هذا النوع من الأسلحة، وتكوين فرق مُتخصصة في زرعها ونزعها لاجتياز الحواجز الشائكة على الحدود⁽⁴⁾. ومن بين الألغام التي تم صناعتها وتطويرها محليا، الألغام المضادة للدبابات التي تعمل على

(1) - تدعّمت صفوف جيش التحرير الوطني بالجنود الأجانب بعد فرارهم من جيش الاحتلال الفرنسي، ففضلوا الالتحاق بمعازل الثوار ليكونوا في الجبهات القتالية، زيادة على الاستفادة من خبرتهم في صنع المتفجرات، نذكر من بينهم سليمان لالمانى الذي التحق بوحدة جيش التحرير الوطني بقيادة عاجل عجول وأدمج فيها، وشارك في العديد من المعارك والاشتباكات، زيادة على تخصصه في صنع الألغام والقنابل بكل أحجامها وتنصيبها للقوات الفرنسية خلال الكمان فالحق بهم خسائر معتبرة في الأرواح والعتاد. حوّل في سنة 1960 إلى الناحية الثالثة عين لقصر - بوعريف - المنطقة الثانية وأصبح ضمن وحدة الكومندو للناحية. في سنة 1961 طلب من قيادة الناحية أن ترخص له بالزواج من أرملة زوجة شهيد وهي من مشتي أشناتيف قرب تازولت. وطرح هذا المشكل على قاضي الناحية سي يوسف الورتيلاني لإيجاد حل لهذه القضية، لأنه في الدين الاسلامي لا يجوز لمسلمة الزواج بغير مسلم، فطلب منه اعتناق الدين الاسلامي والنطق بالشهادتين "لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله" أمام القاضي المذكور، إلا أن قرانه لم يدم طويلا لأنه سقط شهيدا في إحدى العمليات التمشيطية عام 1961. انظر: الرائد عمار ملاح، قادة جيش التحرير.....، مرجع سابق، ص 173-174.

(2) - من هؤلاء أذكر فرحات رمضان، أحمد الأغواطي، والأخضر وقدور سرباح وهذا الأخير كان اختصاصي في هذا الميدان. بعدها التحق العديد من المقاتلين بفرقة التخريب المكلفة بصنع القنابل والألغام منهم علالو محمد المدعو علي "لاكاز"، محمد ديزة، لعجالي محمد المدعو حميد دوس، وعدة عناصر قدمت من العاصمة لهذا الغرض، منهم: نورالدين من Rampe Vallé، عبد القادر من كلو صالبي CLOS -SALEMBIER، محمد وزان المدعو (بوب). انظر: تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية، الولاية الرابعة، الجزء الأول: التقرير السياسي، الفترة: من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958، منشورات المجلس الشعبي الوطني، (د. ت. ن)، ص 50.

(3) - الرائد محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص 125.

(4) - كانت مهام هذه الفرق محفوفة بالمخاطر، بالرغم من عدم امتلاكها للوسائل الكافية لإزالة الألغام، فيضطرون لاستخدام طرق تقليدية في التحسس، حيث يمرزون أيديهم والخنجر لاقتلاع الألغام ووضعها جانبا، أو تجميعها لإعادة زرعها من جديد، فضلا عن قطع القطن التي عادة ما يوضع فوق الألغام، حتى يتجنبها المجاهدون أثناء عملية السير، وإلى جانب ذلك فإنها مدربة على استعمال البنقالور. انظر: جمال قندل، مرجع سابق، ص 118.

تعطيل وتفجير الآليات المدرعة والعربات والشاحنات خلال عمليات التمشيط⁽¹⁾، ونجحت مصلحة الألغام بالولاية الرابعة في تنفيذ عدة عمليات تخريبية استهدفت السكك الحديدية بواسطة ألغام، ولا يفوتنا أن ننوّه في هذا السياق بدور الشهيد مبارك الزنداري الذي خلق جو من انعدام الأمن بصفة متواصلة على شبكة السكة الحديدية عبر الولاية⁽²⁾.

كانت صناعة القنابل والمتفجرات تتم غالبا في بيوت المناضلين الموثوق فيهم، بينما يتم تجريبها في الجبال بعيدا عن أعين السلطات الاستعمارية⁽³⁾. ونجح الفدائيون في العديد من مناطق الوطن وخصوصا بالمنطقة المستقلة⁽⁴⁾ من تفجير عدة قنابل في أماكن تجمع الأوروبيين بعد اشتداد القمع الاستعماري على الشعب الجزائري خلال معركة الجزائر العاصمة وإعدام المناضلين في السجون الاستعمارية، إذ تم وضعها من قبل مناضلات جزائريات الشبهات بالأوروبيات أغلبن اعتقالن بعد اكتشاف تورطهن وانتمائهن إلى شبكة تفجير القنابل⁽⁵⁾. وبعد تسليط التعذيب الشديد عليهن صدرت في حقهن أحكام بالإعدام ثم خفف الحكم بالسجن المؤبد ولم يطلق سراحهن إلا بعد توقيف القتال⁽⁶⁾.

(1) - في صائفة سنة 1957 بلغ مجموع ما حُطّم بواسطة الألغام والقنابل الملقمة 100 شاحنة وآلية. تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية، الولاية الرابعة..... مصدر سابق، ص 50.

(2) - تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية، الولاية الرابعة..... مصدر سابق، ص 51.

(3) - نظيرة شتوان، سويداني بوجمعة ودوره في الحركة الوطنية وثورة التحرير، منشورات دار طليطلة، للنشر والتوزيع، 2019، ص 77.

(4) - سُميت أيضا بالمنطقة المستقلة للجزائر العاصمة (Zone Autonome d'Alger ZAA) تبنت الاستقلال الذاتي في التنظيم الثوري والنشاط الفدائي بموجب مقررات مؤتمر الصومام سنة 1956، كانت تابعة مباشرة لهيئة التنسيق والتنفيذ (CCE)، ترأسها في البداية محمد العربي بن مهيدي وبعد استشهاد وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر العاصمة في بداية مارس 1957 عيّنت على رأسها عبد المالك تمام وبعد اعتقال هذا الأخير أصبح ياسف سعدي مسؤولا عسكريا وسياسيا للمنطقة المستقلة (مارس- سبتمبر 1957). قسّمت إلى ثلاث نواحي، الناحية الأولى: تشمل شاطونوف (CHATEAU-NEUF) الأبيار، القصبة، الحي الأوروبي وشرق ساحة المناورات (CHAMPS DE MANÈGE). الناحية الثانية: تمتد إلى غابة ميزون كاري (MAISON -CARRÉ) مروراً ببلكور والمدنية (كلو- صالمبي) سابقا (CLOS -SALEMBIER)، لارودوت (La Redoute)، القبّة، بئر مراد رايس، حيدرة، وحسين داي. الناحية الثالثة: تمتد من باب الواد إلى عين البنيان وهي قيوفيل (GUYOT- VILLE) سابقا وتضمّ بوفريزي، فري فالون (FRAIS VALLON) (سيدي مجبر اليوم). السيدة الإفريقية (NOTRE DAME D'AFRIQUE) وبولوغين سانت أوجين سابقا (SAINT EUGENE). كلّ ناحية مقسّمة إلى أقسام، وكلّ قسم إلى فروع، وكلّ فرع ينقسم إلى أفواج، وكلّ فوج يقسم إلى خلايا قاعدية في الأحياء. للمزيد من التفاصيل انظر: نبيلة لارباس، حرب المدن مدينة الجزائر نموذجا، 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2012-2013، ص ص 84-92.

(5) - للمزيد من التفاصيل حول أدوارهن ضمن شبكة القنابل بالمنطقة المستقلة انظر: Général Massu, **op. cit**, pp 177- 187. - Yacef saadi, **la Bataille d'Alger –l'embrassement-** T1, éditions Casbah, 1997, pp 277-289.

(6) - أطلق سراح تسع عشرة مناضلة جزائرية كن معتقلات في سجون فران، ورين منهن المحكوم عليهن بالإعدام وهن: جميلة بوحيرد، جميلة بوعزة، بايا حسين، جوهر اكورور، جاكين قروج، زهية خلف الله، وأطلق سراح 12 أخريات منهن جميلة بوباشا. المجاهد، عدد 120، 30 أفريل 1962، ص 2.

وبواسطة هذا السلاح أيضا تم تخريب العديد من خطوط سكك الحديد الرابطة بين المدن، خاصة تلك المُخصَّصة في تموين مراكز الجيش، وفي انتقال فرقه مثلما حدث في خط السكة الحديدية الممتد من وهران إلى كولومب بشار في 17 جويلية 1956 على الساعة الرابعة صباحا، لذا سارعت سلطات الاحتلال بإلغاء سير قطارات الليل وحشد قوات جديدة أقامتها في مراكز متعددة على طول السكة الحديدية حتى تمنع فرق التخريب من مواصلة نسفها، لكنها أخفقت باعتراف عقيد فوجو للصحفي الفرنسي شوفيل في صيف 1957 قائلا "من الصعب جدا أن نمنع فرق الكومندوس التي تأتي لتخريب السكة من الجبال المجاورة، إن جميع العمليات التي خضناها لتحطيم تلك الفرق قد باءت بالفشل"⁽¹⁾.

وبفضل هذا السلاح أيضا تم إتلاف أعمدة الهواتف والتلغرافات، مما ساهم في تعطيل مجيء الجيش الفرنسي لتنفيذ هجماته التي يُفاجئ بها الثوار ليلا، فهي إن لم تنفجر على مركباته ودباباته فإنها تُجبره على مسح الطرقات بالآلات الكاشفة للألغام، مما يعطي الوقت الكافي للثوار لتغيير مواقعهم. ونظرا لنجاعتها وتسببها في خسارة جيش الاحتلال، قامت سلطات الاحتلال بوضع مواطنين في مقدمة القطارات أو نقل سكان الأرياف على متن شاحنات في مقدمة قوافلهم العسكرية لتنفجر عليهم الألغام⁽²⁾. ولما تفتن الجيش الفرنسي للطرق والكيفية التي كان يستعملها المجاهدون للحصول على المتفجرات، أقدم على إلقاء قذائف مفخخة تنفجر بين أيدي الشخص الذي يحاول تفكيكها⁽³⁾.

واستنادا إلى شهادة أحد المجاهدين، تبلورت فكرة صنع أول قنبلة يدوية من أصل بريطاني خلال تنظيم معرض نُظم من طرف السلطات السورية في مدينة الدار البيضاء سنة 1957، حيث قام أحد مسؤولي جبهة التحرير الوطني المدعو "إسعد" بالمغرب مرفوقا بالمناضلين مراد بن تشوك وعبد العزيز لبصير بزيارة المعرض ومن خلال الزيارة تقرّر صنع القنبلة اليدوية وأبرمت الاتفاقية بحضور المدعو سفير سوريا ومسؤولي جبهة التحرير الوطني، وبدأ صنع هذه القنبلة بعد إحضار عدد من الآلات الخاصة لتركيب قطع المُشكّلة لها، وبعدما تمّ التحكّم في صنعها أرسلت أول كمية من هذه القنابل إلى الولاية الخامسة، ولكن بعد فترة معينة تقرر توقيف إنتاج هذه القنبلة البريطانية لكونها لم تحقق الشروط الوقائية الكافية وتسببت في الكثير من الحوادث. وبعد فترة غير طويلة شرع في إنتاج قنبلة يدوية حديثة (أمريكية الصنع) أكثر حداثة والتي كانت تتميز عن سابقتها بخصائص وقائية قصوى، حيث صنعت كمية تقدر بـ 500.000 وحدة من هذه القنبلة⁽⁴⁾.

(1) - المجاهد، عدد 31، 1 نوفمبر 1958، ص 9.

(2) - الرائد محمد الصغير هلايلي، مصدر سابق، ص 125.

(3) - حسين آيت إيدر، مصدر سابق، ص 90.

(4) - عاشور سعيداني، مرجع سابق، ص 272.

وبداخل هذه الورشات الصناعية وُقِّعَ المجاهدون في صنع القنابل الإنجليزية لكن تم الاستغناء عنها لمخاطرها، ثم القنابل الأمريكية لدرجة أن الجبهة الغربية ما اقتنت البتة قنابل طوال الثورة التحريرية، خاصة بعد انضمام مهندسين أرجنتين وآنجلز وألمان إلى مصالحي اللوجستيك، متخصصين في صنع الأسلحة وساعدوا الثورة كثيرا في هذا المجال⁽¹⁾، وتدعيما لهذه الجهود جدّد الإيطالي كوميني دي بريشيا عرضه باستمرار بإيصال 200 طن من T.N.T إلى طرابلس مع تحمّله كل الأخطار والعواقب، إذ سبق لهذا الأخير أن ضاعت منه الحمولة في عرض بحروهران⁽²⁾. وبفضل الجهود المذكورة أعلاه تم إنتاج ألغام مضادة للأشخاص بورشات صنع الأسلحة والذخيرة بالمغرب. وفي نهاية سنة 1961 تمكنت قيادة الثورة من إتمام صنع 500000 قنبلة يدوية أمريكية و10000 مسدس رشاش (PH60) و500 مدفع هاون 50 مم وكمية من العبوات OBUS⁽³⁾.

بالإضافة إلى صناعة القنابل اليدوية تم إنتاج عدد كبير من الأنابيب المتفجرة "بنغالور" التي ظهرت نجاعتها خلال عبور الخط المكهرب على الحدود الجزائرية المغربية، واجتيازه من قبل المجاهدين للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني داخل التراب الوطني⁽⁴⁾، وكانت صناعة طوربيدات البنغالور تتم أيضا في مصانع الثورة بتونس لنفس الغرض حسب شهادة عمر أوعمران⁽⁵⁾، إلا أن الكمية لم تكن كافية نظرا لمتطلبات العمل العسكري على الجبهة الشرقية وصعوبة اختراق خط موريس الذي كان يتطلب نسفه بواسطة البنغالور، لذا لم توقف قيادة جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية طلبات إمدادها بكميات وفيرة من المتفجرات أو طوربيدات البنغالور والتي كانت تستلمه على دفعات متتالية، الدفعة الأولى بتاريخ 5 ديسمبر 1957، والدفعة الثانية في 2 جانفي 1958 والدفعة الثالثة بتاريخ 19 فيفري من نفس السنة، استخدمت في عمليات اختراق الخطوط المكهربة⁽⁶⁾.

5-3- تجهيز الجيش بأسلحة نصف ثقيلة وعصرية:

بعدما كان جيش التحرير الوطني يستخدم خلال المجابهة القتالية مع جيش الاحتلال، أسلحة بسيطة من حيث النوعية كرشاشات وبنادق حربية، فكّر القائمون على التسليح

(1) - شهادة منصور بوداود، مسجلة في الملتقى الوطني الثاني حول ذكرى وفاة العقيد بوصوف، المنعقد بولاية ميلة في 2001/02/30، شريط مسجل تحت رقم 395 من محفوظات مصلحة السمعى البصري (م. و. د. ب. ح. ث. ن 54).

(2) - انظر مراسلة عبد القادر بلقشي رئيس مصلحة التموين بوزارة التسليح والعلاقات والاتصالات في عبد المجيد بوزيد، مصدر سابق، ص 192.

(3) - عاشور سعيداني، مرجع سابق، ص 272.

(4) - نفسه.

(5) - مُقتطف من شهادة العقيد عمار بن عودة في: محمد عباس، ثوار عظماء، مرجع سابق، ص ص 230.

(6) - فتحي الديب، مصدر سابق، ص 685.

ضرورة تجهيز القوات المقاتلة بأسلحة متطورة ومعدات نصف ثقيلة بمساعدة دول صديقة لصعد الهجومات المكثفة للجيش الفرنسي على مواقع الثوار.

وفعلا تعززت صفوف الثوار بالسلح الثقيل بشكل ملحوظ بفضل المساعدة الوافدة من الخارج سنة 1957، إذ أكد تقرير قيادة الناحية العسكرية في الجزائر أن العدة في السلح قد تضاعفت ثلاث مرات، ففي شهر جوان تم وضع 1.200 قطعة سلح حربي من بينها كمية كبيرة من "النوع الثقيل" تحت تصرف الولايات⁽¹⁾. واستقدمت هذه الأسلحة من الاتحاد السوفياتي وخاصة من الصين الشعبية التي أرسلت ثلاثة سفن محملة برشاشات ومدافع ثقيلة من مختلف العيارات، منها مضادة للطيران وللدبابات ومدافع هاون عيار 50 مم إلى عيار 120 مم، ومدافع ميدان بلا ارتداد sans reculs استلمها مندوب الثورة في القاهرة عرعار خميسي على دفعات ابتداء من مطلع جانفي إلى أوت 1959⁽²⁾، مهمتها تدمير الحصون والمدرعات الفرنسية⁽³⁾. واستلمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كمية معتبرة من العتاد الحربي نصف الثقيل من نفس البلد قذائف 9 مم صنع أمريكي و49 مم صنع أمريكي أيضا، ومورتي Mortier عيار 60 و 61 مم صنع أمريكي⁽⁴⁾ وقذائف بازوكا ذات القدرة الكبيرة على خرق صفائح الإسمنت المسلح⁽⁵⁾.

5-3-1 - سلاح المدفعية:

يُعد القوة الضاربة لقوات جيش التحرير الوطني البرية، بدأ التفكير في استعماله نظرا للعوائق الحدودية وصعوبة اختراقها، مما دفع بقيادة الثورة العسكريين بالتفكير الجدي لاستخدامه لفك العزلة عن الداخل.

ظهرت نجاعته في استهداف القوات الاستعمارية في مراكزها، خاصة بعد التحسين الذي عرفه تسليح وحدات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية التي تم تزويدها ابتداءً من 1959 ببازوكات ومدافع هاون من عيار 81 مم و 120 مم ومدافع عيار 57 مم و75 مم و87 مم ذات مدى بعيد⁽⁶⁾، ومدافع ميدان من عيار 82 مم و85 مم إلى عيار 12.2 مم⁽⁷⁾. وتم أيضا اقتناء مدافع ميدان بلا ارتداد sans recul من القاهرة على دفعات ابتداء من

(1) - محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 466.

(2) - الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 257. وأيضا: فتحي الديب، مصدر سابق، ص ص 410-443.

(3) - براهيم لحرش، مصدر سابق، ص 335.

(4) - نفسه، ص ص 395-396.

(5) - خالد نزار، مصدر سابق، ص ص 37-38.

(6) - عبد الواحد بوجابر، مصدر سابق، ص 198، 236.

(7) - أكد خالد نزار استخدام جيش الحدود أنواع مختلفة من مدافع خلال قيادته الكتيبتين الثالثة عشرة والخامسة والعشرين والسرية الثقيلة الأولى للمنطقة، وهي عبارة عن كتيبة مهمتها مساندة ثلاث كتائب في نفس الوقت، وكانت تتوفر على ستة مدافع من=

أوائل أوت 1959، وبواسطته تم تفعيل عدة عمليات اختراق للأسلاك الشائكة والمكهربة على طول الحدود الشرقية والغربية لتموين الثوار في الداخل بالأسلحة⁽¹⁾.

وعن نجاعة الأسلحة الثقيلة التي استخدمتها الفيالق المتوقعة في الحدود تسندها كتائب مزودة بأسلحة ثقيلة بعيدة، أفاد تقرير عسكري وجّه إلى مجلس الشيوخ الفرنسي بما يلي: "... قبل 1960 كانت الموانع الكهربائية والحواجز غير العميقة كافية ضد خصم تلك الفترة، الذي كان يقوم بمحاولات عبور منعزلة أو بمجموعات صغيرة فقط، وابتداء من خريف 1960 ونظرا للوسائل التي يستعملها جنود جيش التحرير الوطني، فإن وسائل الاستشعار والمراقبة قد أثبتت عدم دقتها، فالهجمات التي تتعرض لها الآليات المصفحة المكلفة بالحراسة قد عتاد أكثر قوة وأصبحت أكثر فعالية"⁽²⁾.

وأكدت بعثة مجلس الشيوخ هي الأخرى في وثيقة داخلية، بأنه "أصبح التسليح منذ شهر ماي 1961 يحتوي بالإضافة إلى الأسلحة الخفيفة على أسلحة ثقيلة، وحسب نفس المصدر فإن 2850 طنا من العتاد والذخيرة تم إنزالها من ثلاث سفن للشحن أجنبية⁽³⁾ وُضعت تحت تصرف مختلف الفيالق"⁽⁴⁾. واستلمت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الحكومة الصينية كمية معتبرة من العتاد الحربي نصف الثقيل خاصة رشاشات مضادة للطائرات عيار 12.7 مم (صنع صيني)⁽⁵⁾.

واستخدم جيش الحدود أنواع مختلفة من مدافع خلال قيادته الكتيبتين الثالثة عشرة والخامسة والعشرين والسرية الثقيلة الأولى للمنطقة، مهمتها مساندة ثلاث كتائب في نفس الوقت، وكانت تتوفر على ستة مدافع من عيار 75 مم دون ارتداد وستة مدافع أخرى من عيار 57 دون ارتداد كذلك، وستة مدافع هاون 82 مم وأربعة رشاشات من عيار 12.5 و 12 رشاشا من عيار 7.62 مم مهمتها الهجوم ضد أبراج مصفحة⁽⁶⁾. وكانت كتائب جيش الحدود بالجهة الشرقية مزودة أيضا ببطاريات مدفعية مجهزة بمدافع هاون عيار 120 مم ومدافع مباشرة عيار 85 مم⁽⁷⁾.

= عيار 75 مم دون ارتداد وستة مدافع أخرى من عيار 57 دون ارتداد كذلك، وستة مدافع هاون 82 مم وأربعة رشاشات من عيار 12.5 مم و 12 رشاشا أخرى من عيار 7.62 مم. انظر: خالد نزار، مصدر سابق، ص 46.

(1) - فتحي الديب، مصدر سابق، ص 410-443.

(2) - عبد الواحد بوجابر، مصدر سابق، ص 236.

(3) - كان معظم الأسلحة من نوع تشيكي، روسي، فرنسي، أمريكي وإيطالي وإسباني، تتحصل عليه قيادة الثورة من السوق السوداء للأسلحة وذخيرتها الحربية بما في ذلك قطع الغيار. انظر: محمد قنطاري، "استراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء....."، مرجع سابق، ص 179.

(4) - محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 463.

(5) - الطاهر جبلي، مرجع سابق، ص 397.

(6) - خالد نزار، مصدر سابق، ص 46.

(7) - خالد نزار، يوميات الحرب...، مصدر سابق، ص 54.

والجدير بالذكر في هذا السياق، واجهت قيادة الثورة صعوبات كبيرة لتمير الأسلحة الثقيلة عبر الحدود الشرقية، حيث منع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة إدخالها إلى الجزائر أو نقلها إلى الحدود الجزائرية التونسية، إلا أنه غيّر موقفه بعد هجوم الجيش الفرنسي على بنزرت⁽¹⁾، وبخصوص هذا الموقف أفاد أحد المجاهدين بما يلي: " مساندتنا للجيش التونسي في بنزرت أدى إلى تغيير موقفه والسماح لنا بإحضار بعض الأسلحة الثقيلة إلى الحدود. وأحضرنا بالفعل بعض المدافع الصينية الثقيلة وغيرها إلى مواقعنا فاستعملناها لقصف العدو عبر الحدود فأحرقنا عدة مصفحات ودبابات كما قمنا بمهاجمة وقصف عدة مراكز عسكرية للعدو قريبة من الحدود"⁽²⁾.

3-3-2- سلاح الحماية الجوية والمضاد لقصف الطيران:

وهو بمثابة سلاح دفاعي يضمن الحماية الجوية للثوار، تعود نشأته إلى السنوات الأخيرة للثورة التحريرية، حيث شهد ميلاد أول سرية ثقيلة للمدفعية المضادة للطائرات استعملت خلال تصديها لقصف الطيران الحربي الفرنسي شرق وغرب البلاد مدافع 30 مم أمريكية الصنع ضد الغارات الجوية التي كانت تستهدف تدمير مواقع تركز تشكيلات جيش التحرير الوطني⁽³⁾.

وأفادت إحدى الشهادات أن جيش التحرير الوطني كان يمتلك تشكيلات صغيرة للتصدي أرض - جو مجهزة بمدافع مضادة للطيران ذات العيار الصغير، وكان مجهزا بمدافع رشاشة مضادة للطائرات من عيار 12.5 مم حسب الأهداف المتوخاة وحسب الطبيعة الأرضية. ولم تكن المدافع هي السلاح الوحيد الذي تمكنت من خلاله قوات جيش التحرير الوطني من إسقاط الطائرات التي كانت تحوم على ارتفاع منخفض من معازل الثورة، بل كان أيضا بواسطة الرشاشات، مثلما حدث خلال إحدى الاشتباكات مع جيش الاحتلال إذ تم

(1) - تكمن أهمية بنزرت بالنسبة للسلطات الاستعمارية كونها قاعدة دفاعية تستغل للدفاع عن الدول الغربية، كما تمثل الطريق الرئيسي لنفط الشرق الأوسط. شكّلت تهديدا خطيرا على الثورة التحريرية لأن العمليات العسكرية الفرنسية كانت تنطلق من قاعدة بنزرت باتجاه الجزائر لضرب معازل الثوار. وقد أعرب الحبيب بورقيبة في 17 فيفري 1959 عن استعداداته للتخلي عن قاعدة بنزرت لفائدة فرنسا مقابل إيجاد حل للقضية الجزائرية. وبعد القصف الجوي على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 توترت العلاقات بين فرنسا والحكومة التونسية. لذا طالب الرئيس التونسي بضرورة الجلاء الكامل للقوات الفرنسية عن التراب التونسي، بما فيها بنزرت حيث أصدر يوم 12 فيفري 1958 أمرا بمنع دخول البواخر الفرنسية لميناء بنزرت ومنع تحرك القوات العسكرية الفرنسية المتواجدة بالبلاد خارج ثكناتها وإقامة سدود حولها. للمزيد من التفاصيل انظر: ISHMN, Bobine N° S.375 , carton 2H 136, Etude sur Bizerte, 25 Novembre 1955, pp 189-192. وأيضا: ريم عبد الجليل، "الحرب الجزائرية وجلاء القاعدة العسكرية ببنزرت"، كتاب بنزرت عبر التاريخ، أعمال الندوة السنوية التاريخية لمدينة بنزرت، سنوات 2003-2004-2005، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2008، ص ص 86-87.

(2) - شعبان محرز، مذكرات مجاهد من أكفاد وشواهد حية عن ثمن الحرية، تحرير مصطفى عشوي، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص ص 127-128.

(3) - فضيل بوزكريا، "تطور القوات البرية"، مجلة القوات البرية، عدد 41، جوان 2014، ص 72.

إسقاط طائرتين من نوع T28 دفعة واحدة، لكن قائد الطائرة الأولى تمكن من النزول بواسطة مظلة وكتب له النجاة نظرا لطبيعة الأرض المسطحة بسوق الرمل. أما الطائرة الثانية فانفجرت في السماء⁽¹⁾، وأدت هذه الحادثة إلى تأزم حاد بين قيادة هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية⁽²⁾. واعترف أحد جنرالات فرنسا بتفوق الثوار في إسقاط العديد من الطائرات خاصة من نوع الهيليكوبتر و"الموزة" Banane وكانت الخسائر جد معتبرة في الأرواح لوجود على متنها قوات اللفياف الأجنبي⁽³⁾.

5-3-3 سلاح الاستعلامات:

تماشيا مع تطورات الحرب وخطورة تفعيل دور الأجهزة الاستخباراتية في عمليات الاختراق للاطلاع على أسرار الثورة، قرّرت قيادة الثورة تبني استراتيجية محكمة لتطوير سلاح الاستعلامات باعتباره عصب الجيش خلال الحرب، والقائمون عليه هم بمثابة جنود الخفاء الذين تتوقف عليهم مصير العمليات إما بالنجاح أو الاخفاق، وبقدر فعاليتها وحيويتها بقدر ما تُتيح نجاعة التخطيط والمناورة، وبالتالي النصر أو الهزيمة. ونظرا لأهميته سعت قيادة الثورة إلى امتلاك سلاحين هامين هما سلاح البث اللاسلكي وسلاح الإشارة.

والجدير بالذكر تعود بدايات استخدام الاستعلامات من قبل مناضلي المنظمة الخاصة باستحداث "قسم الاستعلامات وتنظيمه على شكل وحدات وأفواج تدريب على الاتصال، تضم أخصائيين في جهاز الراديو مهمته التعليم التقني وصناعة العتاد وصيانتته⁽⁴⁾. وفي بدايات الثورة كانت مهمة الاتصال والربط بين مسؤولي الثورة وقيادتها مع بقية المناضلين والمجاهدين وتبليغهم التوجيهات والتعليمات شرقا وغربا وجنوبا جد شاقة، تستغرق مدة طويلة ومحفوفة بالمخاطر، اختير لها مجموعة من المسبلين الموثوق فيهم يُطلق عليهم اسم "رجال الاتصال"⁽⁵⁾ أو شبكة من المخبرين تم تنصيبهم في نقاط اتصال في كل قرية أو مدينة، غير معروفين لدى

(1) - خالد نزار، مصدر سابق، ص 46.

(2) - بسبب إسقاط جيش التحرير الوطني لطائرة فرنسية فوق مركز التدريب بواد ملاق في جوان 1961 خلال قيامها بمهمة استطلاعية وتم أسر طيارها فريدريك غايار على الحدود بالتراب التونسي، انفجرت أزمة حادة بين قيادة هيئة الأركان العامة والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وألح الحبيب بورقيبة على إطلاق سراحه، ضاربا في نفس الوقت حصارا تموينيا ورقابة على الحدود والتهديد بالتدخل العسكري ضد جيش التحرير الوطني وضرورة تسليم الطيار حيا أو ميتا، وبعد أيام من التردد وإلحاح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على تلبية طلب الرئيس التونسي، وإلحاح اللجنة الوزارية المشتركة للحرب، انصاع هوارى بومدين للأوامر وأطلق سراح الطيار الفرنسي، لكن في 15 جويلية 1961 قدّمت هيئة الأركان العامة استقالتها. للمزيد من التفاصيل حول هذه الواقعة انظر: مذكرات الرئيس علي كافي، مصدر سابق، ص 260-265. وأيضا: الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص 343.

(3) - Général Bigeard, j'ai mal à la France, les éditions du Polygon, 2001, p 113.

(4) - أحمد مهساس، الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 306.

(5) - أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 106-107.

مصالح إدارة الاحتلال لهم معرفة جيدة بالمنطقة⁽¹⁾، وكانوا يقومون بمهام خطيرة في أغلب الأحيان وبدون سلاح⁽²⁾.

لذا أصبح من الضروري تكثيف الاتصال والتسريع من وتيرته عبر جميع المناطق، فشرع في هذه التجربة الجديدة في غرب البلاد حيث أسس محمد العربي بن مهيدي مصلحة حيوية للاتصالات لضمان الربط على كل المستويات وتحضير ثورة الأثير لم يعهد لها المستعمر من قبل، أما عبد الحفيظ بوصوف فكان له الفضل في إنشاء شبكة أساسية للبث اللاسلكي، والتي كانت موجهة لإبقاء الاتصال بين الولايات، المراكز الحساسة لثورة التحرير، ومختلف الوحدات المجهزة لجيش التحرير الوطني في المناطق، الأقاليم، فرق الجيش بالحدود، مراكز التدريب... الخ⁽³⁾.

كان وراء تشغيل هذا السلاح الاستراتيجي عدة جزائريين تم استقطابهم من خارج الوطن خصوصا المغرب، تونس وفرنسا، عملوا كمشغلين، تقنيين في تفكيك الشيفرة⁽⁴⁾ ورموزها في الجيش الفرنسي أو في الهياكل شبه العسكرية وأشهرهم صدار سنوسي (سي موسى)⁽⁵⁾، تقني

-
- (1) - انظر: شهادة أحمد بوشعيب حول إشكالية الاتصال في بدايات الثورة، مجلة أول نوفمبر، عدد 87، نوفمبر 1987، ص 10.
 - (2) - مقران نجادي، مصدر سابق، ص 83.
 - (3) - محمد حاج حدو، المحاربون عبر الأثير وشهداء التاريخ، تاريخ شهداء اللاسلكي، ط 1، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 26.
 - (4) - يُطلق اسم الشيفرة (Chiffre) على اللغة التي يستعملها طرفان في التخاطب ولا يعلم سرها غيرهما، وهي نظام تطبيقي لإخفاء معنى رسالة من خلال استبدال كل حرف في النص العادي (الأصلي) بحرف آخر، يُسمى النص العادي الذي يحول إلى "نص مشفّر" (Cryptogramme)، والتشفير (Cryptologie) هو علم الكتابة السرية بمختلف أنواعها تشمل في الآن نفسه التشفير وتحليل الشفرات. وتعود هذه اللغة إلى عهود قديمة حيث استعملها الفراعنة في مراسلاتهم السرية، وكان للعرب في القرن الثالث الهجري الفضل في وضع قواعد استخدام الرموز وفكها، واعتمدوا في تكوين الشيفرة على أسس رياضية، يتم تحويل الأحرف إلى أرقام أو جداول مُعيّنة، كما استخدمت الصور كرموز في الكتابة السرية، وخاصة في عهد النهضة بأوروبا، وخلال الحرب العالمية الثانية غيّرت الشيفرة بين الدول المتحاربة مجريات العديد من المعارك وألحقت الهزائم بعدة جيوش. وخلال الحرب التحريرية كان لفك الشيفرة فعالية وحيوية هامة في سير المعارك والعمليات لما توقّره من حرية التخطيط والحركة والمناورة. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد الحميد السقاوي- علي العياشي، "مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية خلال ثورة التحرير (حرب الأمواج)"، مجلة أول نوفمبر، عدد 82، نوفمبر 1987، ص 28. وأيضا: محمد خلفاوي، الاستعلام رهائن حرب صامتة، ط2، سارة للنشر، 2016، ص 259.
 - (5) - موسى صدار من مواليد 22 جويلية 1931 بتيارت. التحق بصوف جبهة التحرير الوطني سنة 1955 وبصوف جيش التحرير الوطني عام 1956 بالولاية الخامسة. وبصفته تقني راديو كلّفه عبد الحفيظ بوصوف بمصلحة المواصلات السلكية على مستوى الجبهة الغربية، وتحديدًا بمهمة تنظيم مركز تنصت واختيار المقر والتجهيزات التي تصلح للعملية، الذي اختير موقعه بالقرب من الحدود الغربية الشرقية التي بدأت في العمل ابتداء من 8 جانفي 1957 وبدون انقطاع، بعد ذلك عيّن عضوا في القيادة الوطنية لمصلحة المواصلات إلى غاية سنة 1962، وبعد الاستقلال شغل منصب مستشارا في وزارة الداخلية. صدر له كتاب باللغة الفرنسية عام 2001 موسوم بـ **les transmissions durant le guerre de libération ondes de choc** وتمّ ترجمته إلى اللغة العربية سنة 2003، انظر: نجا بية، مرجع سابق، ص 57. وأيضا: محمد دباح، كُنّا نلقب بشبكات الراديو المتمرّدة، ترجمة قندوز عباد فوزية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 75.

راديو الذي كان على اطلاع ببعض التجهيزات العسكرية وعلي ثليجي (سي عمر)⁽¹⁾ وكلاهما أخصائي اتصالات⁽²⁾. ونجح بوصوف في استحداث مواقع للتنصت قرب مراكز قيادة جيش التحرير الوطني الذي كان ضروريا لمعرفة اتصالات جيش الاحتلال في الوقت المناسب، ومن ثم إحباط أي هجوم بري أو جوي⁽³⁾.

ومن أهم إنجازات قيادة الثورة في مجال الاتصالات والمخابرات اللاسلكية، اختيار ثلاثون مجاهدا للتخصّص في هذا الميدان سنة 1956 وتمّ تكوينهم وتخرجهم في مدة شهر واحد فقط طبقا لأوامر قيادة الثورة⁽⁴⁾، وفي أوت من نفس السنة تمت برمجة أول دفعة لمشغلي الراديو بوحدة الاتصالات اللاسلكية أطلق عليها اسم "دفعة أحمد زبانة" تخليدا لروح أول شهيد أُعدم بالمقصلة في سجن سرکاجي، وفي هذه الدفعة تم تكوين أزيد من 20 متمرّن أسندت لهم عدة مهام صعبة منها تحرير الوثائق، تفكيك الرموز، تمويه المراسلات... الخ، تخرّجت في 10 سبتمبر 1956⁽⁵⁾ دون أن ننسى الدعم المعتبر الذي قدّمه إروين رينهول ERWIN REINHOL⁽⁶⁾ في هذا المجال.

أما سلاح الإشارة l'arme de transmission ، فتم توظيفه في العمل الإستعلاماتي تحت قيادة العقيد عبد الحفيظ بوصوف الذي اضطلع بدور هام إبان ثورة التحرير الوطني حيث ضمن 80 % من مهام الإشارة والاستعلامات والاستعلامات المضادة، وعمل جاهدا على

(1) - علي ثليجي (سي عمر) من مواليد 26 ديسمبر 1923 بالأغواط، ظهرت عليه علامات النبوغ منذ تعليمه الابتدائي. سمحت له بالتفوق الدراسي والتحاقه بمقاعد الدراسة بثانوية بن شنب بالمدينة. يُعد من بين المجندين الجزائريين الأوائل الذين فروا من صفوف الجيش الفرنسي بعدما كان مبعوثا من طرف السلطات العسكرية الفرنسية بصفة متعاون تقني في مدينة الرباط بالمغرب. حيث وضع تحت تصرف الجيش الملكي الجديد، وسمحت فترة تجنيده في تلقينه تدريباً في سلاح الإشارة، واستعمال الراديو اللاسلكي وصيانتته. بعد التحاقه بمعاقل الثورة في جوان 1956 أسند إليه عبد الحفيظ بوصوف تسيير مصلحة الاستغلال Service d'exploitation أهم مصلحة في الأجهزة السلكية واللاسلكية، ثم إنشاء وإدارة أول مدرسة جزائرية للإشارة وتلقين الدروس. والإشراف على أول اتصال بين مقر القيادة والقاهرة. وكان له دور هام في إنشاء صوت الجزائر المكافحة. عُيّن على رأس قيادة الاتصالات السلكية واللاسلكية عام 1957 وتكوين دُفعات من متخصصين في سلاح الإشارة وفك الرموز. وبعد استرجاع السيادة الوطنية واصل عمله بمسقط رأسه في الأغواط إلى غاية وفاته في 3 جوان 1965 على إثر حادث سير رفيعة سائقه. للمزيد من التفاصيل انظر: عيسى بوقرين، "مهندس الحرب الصامتة الرائد علي ثليجي (المدعو عمار) ودوره في بناء الأجهزة السلكية واللاسلكية أثناء الثورة"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 3، (2021)، ص ص 341-362.

(2) - محمد حاج حمو، مصدر سابق، ص 32.

(3) - الشريف عبد الدايم، مرجع سابق، ص 7.

(4) - المجاهد، عدد 40، 16 أبريل 1959، ص 7.

(5) - محمد حاج حمو، مصدر سابق، ص 32.

(6) - المعروف باسم (زيدان) من مواليد 15 جوان 1916 بمدينة "تيان - تسين" بالصين الشعبية، مشغّل راديو متخصص في الشيفرة والاستماع. فرّ من الجيش الفرنسي ليلتحق بجيش التحرير الوطني، وسبق له وأن عمل بالجيش الألماني ثم الفرنسي والاسباني، استعانت قيادة الثورة بخبرته في تكوين دفعات لمشغلي الراديو بوحدة الاتصالات اللاسلكية. نفسه، ص 32.

إحاطته بالسرية اعتمادا على تكوين إطارات شابة امتازت بالذكاء والفتنة⁽¹⁾، وأنشأ لهذا الغرض مدارس للتكوين والتدريب على مختلف التقنيات⁽²⁾ لمواجهة الدعاية المضادة لسلطات الاحتلال⁽³⁾ بمساعدة أجنيان فرا من وحدات اللفياف الأجنبي⁽⁴⁾.

وتكمن أهمية سلاح الإشارة كونه يغطي متطلبات حيوية متعددة لقيادة الثورة، تأتي في مقدمتها الاتصال بمسؤولين بمختلف مستوياتهم، وتنسيق العمليات القتالية وربط قيادة الثورة بمختلف وحدات جيش التحرير الوطني. وبناء على هذه الأهمية كان الاهتمام بتكوين متخصصين في هذا المجال مبكرا في الخارج، بدليل أن الدفعة الأولى من جنود القاعدة الشرقية تم إرسالها إلى مصر عام 1955 لتلقي تكوين خاص حول كيفية استعمال أجهزة اللاسلكي والبرق تخرجت خلال السداسي الثاني من نفس السنة، واستطاعت تلبية حاجات جيش التحرير الوطني بتوجيه هذه الدفعة نحو القاعدة الشرقية⁽⁵⁾.

وبحلول صائفة 1956 توفرت شروط قيام هذا السلاح وتطوره بفضل جهود محمد بوضياف، محمد العربي بن مهيدي، وعبد الحفيظ بوصوف⁽⁶⁾، إلى جانب توفر عامل الخبرة التقنية والميدانية ممثلة في عدد من ضباط الصف الفارين من الجيش الفرنسي أو الذين أدوا الخدمة العسكرية في سلاح الإشارة، والتحق بهاتين الفئتين القليلتين الطلبة المضربين عن

(1) - أمثال العقيد هوارى بومدين، النقيب قاصدي مرباح وغيرهم، وبفضل هؤلاء استطاع نسج شبكة التسليح والتموين بالمال والمؤن، وأن يربط بين قواعد الثورة في الداخل والخارج.

(2) - لم يكن خافيا على السلطات الاستعمارية منذ أواخر 1956 وجود مدارس للاتصالات لجيش التحرير الوطني بوجدة، مخصصة لتكوين مشغلي راديو- شبكة اتصالات جيش التحرير الوطني. انظر نص مراسلة المندوب الجهوي إلى رئيس مصلحة الاتصالات الداخلية بالجزائر أعدها محافظ شرطة الاستعلامات العامة بتلمسان تتعلق بالموضوع المذكور في: عبد الكريم حساني "الغوتي"، مصدر سابق، ص ص 284-285.

(3) - مقتطف من شهادة المجاهد دحو ولد قابلية رئيس الجمعية الوطنية للأعضاء القدامى لوزارة التسليح والاتصالات العامة (1954-1962) حول الدور الهام الذي اضطلع به عبد الحفيظ بوصوف خلال الثورة التحريرية، ألفاها بمنتدى المجاهد بتاريخ 30 ديسمبر 2017 نشرت على موقع وكالة الأنباء الجزائرية يوم الأحد 31 ديسمبر 2017 في حدود الساعة 15:36.

(4) - خلال فترة التدريب تدعّمت وسائل تأطير التكوين بوصول فردين متخصصين في سلاح الإشارة، فرا من وحدات اللفياف الأجنبي، وهما من جنسية ألمانية، اسمهما إيروين رينهولد Irwin Reinhold (زيدان) وأولريخ كنوب Ulrich Knopp (علي لالمانى). وقد ساهما بتجربتهما الثرية في خدمة مختلف فروع سلاح الإشارة (البث، التنصت، الشيفرة). خدموا صفوف الثورة بقناعة وتفاني، وتقاسموا أفراح وأحزان رفاقهم المجاهدين. غادر زيدان صفوف جيش التحرير الوطني عام 1961 بعد أن تقدّم به السن، وأتعبه المرض، فيما استمر علي لالمانى في خدمة الثورة إلى غاية نيل الاستقلال، وما بعده حيث تحصّل على الجنسية الجزائرية، وعاش في الجزائر إلى غاية وفاته عام 2014. انظر: Dahou Ould Kablia, Boussouf et Le MALG..., op. cit, p 97.

(5) - استفادت هذه الأخيرة من دعم معتبر من التقنيين والمشغلين بعد تعيين عبد الحفيظ بوصوف على رأس وزارة الاتصالات العامة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1958، وتم إدماج شبكة القاعدة الشرقية ضمن جهاز الاتصالات الوطني. انظر: عبد الكريم حساني "الغوتي"، مصدر سابق، ص 84.

(6) - ظهرت فعالية هذا التكوين أيضا في تمكين قائد الولاية الخامسة محمد العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوصوف من التقاط برقية تبادلتها فرق الدرك الفرنسي حول إحدى العمليات التي أراد الجيش الفرنسي تنفيذها، كما كان محمد العربي بن مهيدي يحمل بنفسه السماعات ويسجل محاضر الدرك الفرنسي وكان يرافقه في هذا العمل سي موسى. انظر: محمد حاج حمو، مصدر سابق، ص 133-134. وأيضا: عبد الكريم حساني (الغوتي)، مصدر سابق، ص 84.

الدراسة في 19 ماي 1956 الذين شكّلوا النواة الأولى لسلّاح الإشارة⁽¹⁾. ويضاف إلى هذا العامل البشري، توفر وسائل العمل الضرورية، ممثلة في أجهزة الإرسال والاستقبال التي تحصلت عليها قيادة الثورة بالخارج بواسطة شبكة مسعود زقار بالمغرب خاصة، أو في شكل هبات من البلدان الشقيقة في مقدمتهم مصر العراق وليبيا⁽²⁾.

وعملا بالقول المأثور "كل سرفن الحرب يكمن في القدرة على أن تكون سيدا في مجال الاتصالات"، تدعّم جيش التحرير الوطني بشبكة راديو كهربائية كانت موجودة بالغرب الجزائري قرب قيادة الولاية الخامسة وشبكة البث للشرق الجزائري، ومن خلالهما أدّت وحدات البث اللاسلكي خدمات هامة طوال سنوات الحرب، إذ بعد مضي ثلاث سنوات على تخرج "دفعة أحمد زبّانة" وتشكيل الدفعة الثانية حملت اسم الشهيد "محمد العربي بن مهيدي" للإنصتات، نجح هؤلاء المحاربين عبر الأثير في :

- التنصت على المراسلات الإدارية والعسكرية لسلطات الاحتلال⁽³⁾.
- الاطلاع المسبق على الأوامر التي كانت توجهها الحكومة الفرنسية إلى وُلاتها، وتبليغها لقيادة الثورة في أوانها.

- تبليغ القادة العسكريين بكافة التعليمات السياسية والعسكرية والدبلوماسية الصادرة عن قيادة الثورة الجزائرية⁽⁴⁾.

- تفكيك رموز وشيفرات السلطات العسكرية، ساهمت إحداها في إحباط محاولة اغتيال عبد الحفيظ بوصوف، إذ نجح الرائد ثليجي رفقة زيدان في 20 ديسمبر 1956 من فكّ رموز مراسلات لسلطات الاحتلال بمغنية وسيدي بلعباس وتلمسان، مفادها نصب الجيش الفرنسي لكمين لتصفية عبد الحفيظ بوصوف أثناء تنقله لمقابلة صحفي إسباني⁽⁵⁾.

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تفرّعت شبكات من سلاح الإشارة والشفرة بصفة عامة وزوّدت المناطق الشرقية أيضا بهذين السلاحين، وبفضل استفادتها من شبكة اتصالات جد متطورة، ساهمت في تنسيق العمليات العسكرية وربط

(1) - محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن...، مرجع سابق، ص 357.

(2) - محمد حاج حدو، مصدر سابق، ص 60-61.

(3) - محمد دباح، مصدر سابق، ص 85.

(4) - محمد حاج حدو، مصدر سابق، ص 24، 50.

(5) - عيسى بوقرين، مرجع سابق، ص 353.

الاتصال مع كافة قادة الولايات من جهة وربط الاتصال بين الجبهتين الشرقية والغربية⁽¹⁾، واستقبال رسائل تم من خلالها مراقبة دقيقة لتحركات كتائب الجيش الفرنسي⁽²⁾.

- التبليغ المسبق عن مخططات قيادة جيش الاحتلال في نصب الكمائن، أو لمحاورة جنود جيش التحرير الوطني في منطقة ما، مثلما حدث مع عدة هجمات استهدفت عدة مراكز منها عين زقة، برج مارو، الساقية، عين زانة والكويف يومي 27-28 نوفمبر 1960، ومركز كاف الحوش في 21 جانفي 1960 وهجمات أيام 16-17-18 فيفري 1961 بالجبهة الغربية⁽³⁾.

- التبليغ عن المخبرين المتواطئين مع إدارة الاحتلال، والكشف عن كل مشتببه فيهم داخل الجزائر أو خارجها خصوصا بتونس، إذ نجحت عناصر مديرية اليقظة والمخابرات المضادة يوم 3 فيفري 1959، بفضل عمليات التنصت في تحديد وكشف هوية نواة عملاء من مصلحة التوثيق الخارجي ومكافحة التجسس (SDECE)، تنشيط داخل صفوف فريق من التقنيين الذين وظفهم السلطات التونسية لتشغيل المركز الهاتفي الرئيسي في تونس حيث كان العملاء يترصدون ويسجلون المكالمات الهاتفية بين المسؤولين الجزائريين والتونسيين خصوصا بين فرحات عباس والحبيب بورقيبة، وتم إبلاغ السلطات التونسية عن شبكة تجسس أطلق عليها اسم "ماجنتا" Magenta"، وقد أُلقي القبض على جميع أعضائها⁽⁴⁾، وبذلت السلطات التونسية جهودا لتفكيكها وعلى إثرها تم طرد المستشار الفرنسي دوبا من السفارة الفرنسية من تونس، ونفس المصير عرفه القائد كونتي والنقيب: جوفري، ديبروي، شابوي، وبومبليمون⁽⁵⁾، واستطاعت مديرية اليقظة والمخابرات المضادة عام 1961 أيضا من تحديد هوية 200 عميل بهذا البلد لصالح الادارة الاستعمارية⁽⁶⁾.

- سُجِّلَت محاولات تسلل أخرى في وحدات جيش التحرير الوطني بالمغرب، بواسطة بعض قدماء المحاربين في صفوف جيش التحرير الوطني وقعوا أسرى لدى الجيش الفرنسي، وبعد التأثير عليهم من طرف قيادة مكتب الدراسات والاتصال، اقتيدوا خلف السدود المكهربة ليتقدموا إلى مسؤولي الثورة مدّعين أنهم فروا من صفوف الجيش الفرنسي، لكن مخطط الجهاز الاستخباراتي الفرنسي

(1) - م. و. أ.، و. م. و. ث. ج.، دورة أوت 1961، جلسة مؤرخة في 23 أوت 1961، تقرير فرحات عباس، علبة مصورة، رقم C 026.

(2) - على سبيل المثال كان بمركز المراقبة اللاسلكية شرق الكاف 12 جهاز بث واستقبال من نوع 9 ANGRC سيمانس الذي وصل مداه 1300 كلم. وكان يلتقط تبادل اتصالات لاسلكية لوحدة الجيش الفرنسي إلى غاية تنس والأصنام. انظر: براهيم لحرش، الجزائر أرض الأبطال 1954، مطبعة المعارف، الجزائر، 2010، ص 382.

(3) - Abdelkrim Hassani, *Guerilla sans visages*, OPU, Alger, 1988, p 232.

(4) - *ibid*, p 78.

(5) - براهيم لحرش، مصدر سابق، ص 218،

(6) - م. و. أ.، و. م. و. ث. ج.، دورة أوت 1961، تقرير عبد الحفيظ بوالصوف، علبة مصورة، رقم C 025.

باء بالفشل بعد تسليم هؤلاء المخبرين إلى مسؤولي مصلحة اليقظة والمخابرات المضادة ليتم استجوابهم والتعرف على حقيقة نواياهم ومحاولتهم اختراق صفوف الثورة. ونفس محاولة التسلّل سجّلت أيضا على مستوى هياكل وزارة التسليح والاتصالات العامة أيضا، حيث سجلت ثلاثة حالات على مستوى مصلحة الإشارة في مراكز وجدة في المغرب، والكاف بتونس، وثلاثة حالات أيضا في قطاع التسليح، وقع اكتشافها أيضا⁽¹⁾.

- نجحت مصالح عبد الحفيظ بوصوف الاستخباراتية من التغلغل أيضا داخل قصر الإليزيه بباريس ومجلس الوزراء بماتينيون، حيث كانت تصله تقارير اجتماعات الجنرال شارل ديغول وكل القرارات المتخذة في اليوم الثاني من الاجتماع⁽²⁾.

- تم متابعة نشاط التنظيم الارهابي (OAS) المعادي لاستقلال الجزائر، وكافة عناصره وقائمة المنظمات الداعمة له، وموقف الحكومة الفرنسية منه⁽³⁾.

وهذه الكيفية تحوّلت عمليات الاستماع إلى قاعدة أساسية للمعلومات والاستخبارات، وكانت مادتها الخبرية تمّون مديريات وزارة التسليح والاتصالات العامة وجريدة المجاهد أيضا، وبالأخص القيادات العسكرية في كل ولايات ومناطق الجزائر.

(1) - Dahou Ould Kablia, *op. cit*, p 77.

(2) - مقتطف من شهادة حياة للمجاهد والدبلوماسي السابق محمد مقراني حول دور المجاهد الراحل عبد الحفيظ بوصوف في تكوين إطارات في سلاح الإشارة والشفرة، نشرت كاملة في حوار أجرته الصحفية سهام بوعشة، بجريدة الشعب، عدد 18452، مؤرخة في 9 جانفي 2021، ص 18.

(3) - محمد دباح، المنظمة المسلّحة السرية واستقلال الجزائر OAS ...، مصدر سابق، ص 442

الفصل السادس

6- مواجهة الدعاية الاستعمارية عبر الإعلام الثوري

6 - 1 - المناشير

6 - 2 - النشريات الاخبارية والكُتيبات

6 - 3 - الرسائل التحذيرية

6 - 4 - إصدار الصحف وتوزيعها

6 - 5 - البث الإذاعي

6 - 6 - السينما الثورية

6 - 7 - المكاتب الخارجية للثورة

وظّفت قيادة الثورة الجزائرية منذ السنوات الأولى لاندلاع الكفاح المسلّح كل الوسائل المتاحة لدعم نضالها ضد الاستعمار الفرنسي، منها الإعلام والدعاية المضادة. وبالرغم من قلة الإمكانيات المادية ونقص الكفاءات المدربة في الميدان الإعلامي، إلا أنها استطاعت رسم معالم استراتيجية للإعلام الثوري وتحديد أهدافه منذ انطلاق الثورة التحريرية من خلال:

- تعبئة الجماهير الشعبية بمختلف فئاتها وحثّها على الالتفاف حول قيادتها الثورية باعتبارها الممثلة الشرعية الوحيدة للجزائريين، تدافع عن قضية عادلة وإنسانية غايتها التحرر واسترجاع السيادة الوطنية.
- توطيد الاتصالات بالشعب الجزائري وإبلاغه حقيقة الصراع المسلّح مع سلطات الاحتلال الاستعمارية.
- تحصين المواطنين الجزائريين من الدعاية الاستعمارية المغرضة وحرية النفسية والإيديولوجية المثبّطة للعزائم.
- مواجهة الإعلام الاستعماري والردّ عليه ودحض ادعاءاته المغرضة.
- استقطاب الرأي العام الدولي وتعريفه بحقيقة وأهداف الثورة الجزائرية⁽¹⁾.

ولتحقيق هذه الأهداف، تبنّت قيادة الثورة منطق التنوّع في استخدام وسائل الاتصال والإعلام والدعاية، منها المكتوبة والشفهية، إلى المسموعة وحتى المرئية، لأن كل وسيلة إعلامية لها خصوصية اتصالية تسمح لها بالنفوذ إلى شريحة واسعة من الجماهير، في مقدمتها عامة الشعب الجزائري، والرأي العام العالمي والفرنسي في الجزائر وفرنسا أيضا، دون أن ننسى الرأي العام العربي الشقيق في المغرب والشرق العربيين الذي يُمثّل العمق الاستراتيجي للثورة. ومن أهم الوسائل التي تم الاستعانة بها في مواجهة الدعاية الاستعمارية وإبراز حقيقة الكفاح المسلح للشعب الجزائري، وفضح جرائم سلطات الاحتلال نذكر:

1-6- المناشير:

تعتبر أول وسيلة إعلامية للثورة، إذ سبق الكفاح المسلّح الإعلان عن ميلاد "جبهة التحرير الوطني" وجناحها العسكري "جيش التحرير الوطني"، اللتين أصدرتا بتاريخ 30 أكتوبر 1954 نداء جيش التحرير الوطني⁽²⁾ وبيان أول نوفمبر بواسطة منشور وُزع على الشعب الجزائري، اعتبره أحد المناضلين الإعلاميين "المنشور رقم أول في دعوة الشعب الجزائري إلى الكفاح صفا واحدا ضد الاحتلال الأجنبي"، بعدها توالى طبع البيانات والنشريات هنا وهناك

(1) - عبد الكريم بوصفصاف، الثورة الجزائرية في الصحافة العربية 1954-1962، الجزء الأول، دار مداد يونيفارسيطي براس، دت، ص 63.

(2) - للمزيد من التفاصيل حول حيثيات تحرير وطبع وتوزيع نداء جيش التحرير الوطني في أول نوفمبر انظر: جمال الدين ميعادي، سعداوي مصطفى، خامس سامية، مجلة المصادر، المجلد: 17، عدد 1، 2019، ص ص 289-294.

توضح المواقف وتفسّر الرؤى، وتجند كافة طبقات الشعب للمعركة الفاصلة⁽¹⁾. وبعد تذكيره بحوادث دامية وأعمال إجرامية ارتكبتها المستعمر في حق الجزائريين العُزل وخلفت آلاف الضحايا، حرص النداء على تحذير كافة الشعب الجزائري من أخطار الدعاية الفرنسية المضللة، ومغبة تصديق "البلاغات المزيفة الكاذبة والمغالطة الهادفة إلى تضليل الجزائريين عن الطريق الحقيقي"⁽²⁾.

أما بيان أول نوفمبر الذي وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري، يُعد أول وسيلة إعلامية تعلن عن ميلاد الثورة الجزائرية، حدّدت فيه قيادة الثورة مبادئها ووسائلها، ورسمت أهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال، ووضع أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية والقضاء على النظام الاستعماري، ووضّحت الشروط السياسية التي تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء أو اللجوء إلى العنف. وشرحت الظروف المأساوية للشعب الجزائري التي دفعت به إلى حمل السلاح، مبرزة الأبعاد السياسية والحضارية لهذا القرار التاريخي. ولتبليغ محتوياته إلى كافة الشعب الجزائري أولاً ثم الرأي العام الفرنسي والدولي ثانياً، جهّزت قيادة الثورة له مختلف وسائل الرقن والطباعة والورق لتيسير عملية النسخ والطبع والتوزيع بمختلف مناطق الوطن كما سبق توضيحه، والحرص على إرساله عبر البريد، للشخصيات الجزائرية والأوروبية واليهودية بمراجعة عناوينهم في الدليل الهاتفي⁽³⁾.

وبعد هذين المنشورين، توالى طبع وتوزيع منشور للتوعية بالمدن والقرى والأرياف، شكّلت رغم بساطتها وسيلة فعّالة لتحذير الجماهير الشعبية من مغبة الانسياق وراء مختلف أشكال التأثير النفسي. وكانت منطقة الأوراس سبّاقة لإنشاء "خلية للطبع والنشر" لمواجهة إعلام العدو ولمخاطبة جنود الجيش الفرنسي من مختلف الجنسيات، لحثّهم على الالتحاق بجيش التحرير الوطني الذي سيتيح لهم فرصة البقاء في صفوفه أو تحويلهم للعواصم التي يختارونها. اختصت الخلية المذكورة، في طبع كل أنواع المنشور، البعض منها وُزّع على الجزائريين المتوطنين مع إدارة الاحتلال ضد الثورة كالحركي والجواسيس والعملاء وغيرهم، بالإضافة إلى ما يُوزّع على المواطنين لرفع معنوياتهم، وتحذيرهم من دسائس المخابرات الفرنسية، وحثّهم على الثبات لدعم الثورة، كما كانت تُطبع رسائل شكر وعرفان بالجميل للمتعاونين مع الثورة، ورسائل تهديد وإنذار ووعيد لكل متعاون مع سلطات الاحتلال ضد الثورة⁽⁴⁾.

(1) - الأمين بشيشي، "دور الإعلام في معركة التحرير"، في مجلة الثقافة، السنة التاسعة عشرة، العدد 104، سبتمبر - أكتوبر 1994، ص 74.

(2) - انظر فحوى نص النداء في: مجلة أول نوفمبر، عدد 3، فيفري 1973، ص ص 76-78.

(3) - عيسى كشيدة، مصدر سابق، ص 104.

(4) - الرائد هلايلي، مصدر سابق، ص 127.

وطبقا لتعليمات قيادة الثورة اهتم أيضا مسؤولو التنظيمات الجماهيرية بتحرير المناشير وتوزيعها سرّيا على عامة الشعب، اتخذت كوسيلة إعلامية ودعائية لصالح القضية الجزائرية. وبرز دورها خاصة عند تنظيم الإضرابات الشاملة، نذكر منها على سبيل التوضيح لا الحصر، نداء الاتحاد العام للعمال الجزائريين لشنّ إضراب عن العمل يوم الخميس 1 نوفمبر 1956، بيّن فيه دواعي تنظيمه، ومنها الاستغلال الفاحش للعمال وتعرّضهم لكل أنواع الظلم والإهانات، واعتقال المسؤولين النقابيين ومصادرة جريدة العامل الجزائري⁽¹⁾، داعيا كافة العمال "للتضامن القوي مع الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع الحرية، ولأجل إطلاق سراح المعتقلين، والدعوة للمشاركة في نجاحه بتجنّب التجمّع في الشوارع وفي المعامل وفي المكاتب وفي المصانع"⁽²⁾.

والجدير بالملاحظة واستنادا إلى احدى الشهادات الموثقة فإنه بحلول سنة 1957 "اتسمت الدعاية الثورية في الداخل بالضعف والانعدام تماما منذ خروج أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر العاصمة، رغم صدور في بعض الولايات نشرات ومناشير قليلة تُوزع من حين إلى آخر. لكن لا بد من الاعتراف صراحة أنها ضئيلة جدا"⁽³⁾، لذلك بُذلت الجهود لإصداركم معتبر منها لتفي بالغرض.

6-2- النشرات الاخبارية والكتيبات:

اقتضت ظروف الحرب التي صعبت من عملية الاتصال بين مختلف المناطق والولايات، أن يُفسح المجال لقيادة الثورة ومسؤوليها لإصدار نشرات محلية إخبارية، لشرح الخط السياسي للثورة ووجهة نظرها في القضايا المتعلقة بالكفاح الثوري، والمنهج السياسي والاجتماعي المستقبلي للدولة الحديثة، دون أن تتغافل عن كشف دسائس المخابرات وتأثيرها على الرأي العام المحلي والدولي. والبعض من هذه النشرات معروف، لكن الجزء الأكبر منها لم نجد له أثر لاستحواذ جيش الاحتلال عليها خلال الحملات التمشيطية، باستثناء بعض العناوين القليلة لا تزال في حوزة بعض المناضلين أو المؤسسات المحتفظة بأرشفة الثورة، لكن

(1) - اللسان المركزي للاتحاد العام للعمال الجزائريين، جريدة شهرية، عملت على تبليغ صدى الثورة ونضال العمال الجزائريين في الجزائر والمهجر. صدر العدد الأول منها في 6 أبريل 1956 بالجزائر العاصمة، تعرض القارئون عليها لمضايقات وملاحقات قضائية كما تعرض مقرها للمداهمات التفتيشية إلى غاية مصادرتها، إذ منعت من الصدور في عددها الثالث عشر من قبل الحاكم العام روبر لاكوست بطلب من الجنرال جاك ماسو، واصلت صدورها بباريس بمقر الودادية العامة للعمال الجزائريين، ثم منعت من جديد في أوت 1958، وعادت للظهور مرة أخرى في تونس باللغتين العربية والفرنسية بصورة منتظمة إلى غاية 1962. انظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 233.

(2) -Fond Gouvernement Général d'Algérie (GGA) : Archives Nationale D'outre mer (ANOM), Aix en provence A : Carton /7 G/ 1103: Appel aux travailleurs algériens pour une grève générale le 05 juillet 1956.

(3) - Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956), op . cit. p203.

محاولات تصفّح البعض منها باءت بالفشل بحجة قدم وهشاشة أوراقها، واكتفينا بالاطلاع على البعض منها كانت في حالة جيّدة نسبياً.

تعدّدت عناوين هذه النشريات بتعدّد مناطق البلاد، وكانت المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة) سبّاقة لإصدارها بعد تشكيل خلية للطبع والنشر لمواجهة الإعلام الاستعماري، تأتي في مقدمتها نشرية "الوطني" الصادرة عام 1955 باللغتين العربية والفرنسية⁽¹⁾ وكذلك نشرية "الجبيل" الصادرة بالقاعدة الشرقية صفحتها الأولى بالألوان، أما نصوصها فطُبعت على آلة الرونيون في عدة نسخ، تضمّنت وقائع كفاح التحرير بتراب الولاية والأحداث الدولية. وجلّ أعداد نشريات الولاية الأولى تحمل رسومات كاريكاتورية مخصصة عامة للفرنسيين وانتقاد سياستهم المضلّة⁽²⁾.

وتوالى ظهور نشريات مُشابهة لها وذات مضامين متنوعة مثل "النهضة" بالولاية الثالثة، "صدى التيطري" بالولاية الخامسة، و"صدى الصحراء" بالولاية السادسة⁽³⁾، أما بالولاية الرابعة فتم إصدار النشرة الداخلية المعنونة بـ "الثورة"، عدد صفحاتها 19 كانت تُرقن باللغة الفرنسية، وتوزع على فترات متقطعة من قبل جهاز الصحافة والإعلام تحت إشراف سي بوعلام الطيبي (أوصديق)، تضمّنت في عدد خاص نوفمبر 1958 عبارة "NUMERO SPECIALE DEDIS AUX CHOUHADAS بالبيانات التالية في الواجهة الأولى "الجمهورية الجزائرية" و"جبهة جيش التحرير الوطنيين"، ونشرت في هذا العدد مجموعة مقالات للإشادة ببطولات وتضحيات شهداء وشهيدات الثورة التحريرية إحداها من تحرير أحد جنود جيش التحرير الوطني في كومندوس علي خوجة، ومقال بعنوان "ابنة الشعب" من إعداد العقيد "أحمد" (سي محمد بوقرة)⁽⁴⁾.

وأفادت إحدى الدراسات أن عدد النسخ المطبوعة للنشرية الواحدة هو 300 نسخة، تصدر كل 15 يوماً (نصف شهرية)، وكانت تُصدر باللغتين العربية والفرنسية في حجم كُراسة تتراوح صفحاتها ما بين 21 و 27 صفحة⁽⁵⁾، وكانت تكتب بالآلة الراقنة أو منسوخة بالرونيو، وهي الآلة النادرة الاستعمال من قبل جبهة التحرير الوطني، تخبأ في الدهاليز أو في أماكن آمنة داخل أو خارج المدن، وكانت هذه النشريات تُمرّر سرا، لأن القبض على شخص بحوزته مثل هذه الوثائق قد يعرّضه للإعدام بعد تعذيب وحشي،

(1) - صالح بوزة، "وسائل الإعلام في الجزائر من ثورة التحرير إلى الاستقلال"، في مجلة الذاكرة، العدد الثالث، 1995، ص 142.

(2) - زدرافكو بيكار، مصدر سابق، ص 97-98.

(3) - أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، طبعة ثانية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د. ت. ط، ص 113.

(4) - للمزيد من التفاصيل انظر محتواها في: مصطفى تونسي، مصدر سابق، ص 202-222.

(5) - عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978، ص 47.

وفي هذا الصدد يذكر الرائد عز الدين⁽¹⁾ الدعم الذي قدّمه المناضل الفرنسي بيير شولي Pierre Chaullet⁽²⁾ بمساعدة زوجته كلودين التي التحقت إلى جانب زوجها بصفوف

(1) - الرائد عز الدين الاسم الحربي لرابح زراري من مواليد 8 أوت 1934 ببجاية، كفله شقيقه الأكبر بعد وفاة والده ، ارتاد المدرسة الفرنسية بعناية لكنه تخطى عن تعليمه بسبب عنصرية مديرها، إلا أنه تابع تعليمه عند الشيخ بلقاسم. حلّ بالجزائر العاصمة عام 1951 ومارس بها العديد من المهن، كما انخرط في نادي كرة القدم USMMC . التحق بمعاقل الثورة في مارس 1955 بالمنطقة الرابعة (الولاية الرابعة لاحقا)، أُلقي عليه القبض في 4 جويلية 1956 لكنه تمكّن من الفرار . عين مسؤولا على فرقة الصاعقة بين 1957-1958. وعيّن قائدا للولاية الرابعة، وقبلها كان نائبا للعقيد بوقرة. أُلقي عليه القبض خلال إحدى العمليات التمشيطية في منطقة الأخضرية بقيادة جاك ماسو في 7 نوفمبر 1958. استطاع خلال الاستنطاق تغليط جلاديه بأنه على خلاف مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في شأن تسيير الحرب ورأى أن السلم مع ديغول العائد إلى السلطة ضروري. عرض التفاوض على الاستسلام مع قادة الولاية الرابعة، وقام بعدة مهمات نحو معاقل الثورة لهذا الغرض، وفي نفس الوقت كان يزوّد الفرنسيين بمعلومات مغلوطة ويستفيد من وقف إطلاق النار المحلي لتوزيع شحنة الأسلحة في كل ولاية، واختفى عن الأنظار ليظهر من جديد على مسرح الأحداث باسم شخصية الرائد عز الدين الموكل إليه التفاوض، وهذه الخدعة لم يهضمها الفرنسيون، حتى أن ديغول بعد ذلك بعام ونصف رفض عرضا للسلم قدّمه الرائد سي صالح من الولاية الرابعة مرتابا فيما بعد فشل قضية عز الدين. كانت له علاقة قوية بفرانز فانون، عيّن عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (1959-1962) وقيادة أركان المنطقة المستقلة بالعاصمة من فيفري إلى جويلية 1962. بعد الاستقلال انسحب من الحياة السياسية . عيّن بعدها عضوا في مجلس الأمة وبعد استقالته تفرّغ لتنشيط لجنة المواطنين للدفاع عن الجمهورية. ألّف العديد من الكتب (1976) on noua appelleis Fellaghas ، (1980) Alger ne brulera pas " وكتب سيناريو مشترك جزائري- فرنسي لفيلم موسوم بـ " C'était la guerre " انظر: عاشور شرفي، مرجع سابق، ص 241.

(2) - بيير شولي Pierre Chaullet من مواليد الجزائر في 27 مارس 1930، من أبوين ولدا أيضا في الجزائر، وكانا ناشطين في الحركة النقابية الكاثوليكية. درس الطفل شولي في المدارس المسيحية التابعة لكنيسة السيدة الأفريقية في الجزائر العاصمة، وكان متفوقا، ما أفلّه لدخول كلية الطب في جامعة الجزائر. لم تكن الجامعة مرحلة تحصيل علمي فحسب بالنسبة لشولي، بل كانت مرحلة وعي سياسي بما يجري في البلد المحتلّ، تعمّق إدراكه للواقع الأليم أكثر عندما بدأ يمارس الطب في الأحياء القصديرية، حيث يقيم الجزائريون، فشاهد البؤس والأمراض والجوع، وكانت نقطة تحوّل في حياته. في مطلع الخمسينيات أصبح رئيس جمعية الشباب الجزائري للحركة الاجتماعية، التي كانت تنظم لقاءات مع حركة الكشافة الإسلامية الجزائرية، سمحت له بتبادل الآراء مع شباب الحركة الوطنية. وفي 1952 انتقل إلى العمل الإعلامي، فكان أحد مؤسسي مجلة "الضمائر المغاربية" consciences Maghrébines وعضوا في هيئة تحريرها، التي كانت تتناول الواقع الاستعماري في الجزائر وفي تونس والمغرب أيضا. وعند اندلاع الثورة الجزائرية، كان شولي من أوائل الملتحقين بها بعد اتصاله بكبار الثوريين منهم محمد العربي بن مهيدي وعيّن رمضان. ناضل في صفوف جبهة التحرير الوطني، وكان على اتصال بعبان رمضان ومحمد العربي بن مهيدي. قام بأدوار عديدة كعمالة الجرحى وتكوين الممرّضين وطبع ونشر المنشورات. نشط من 1954 إلى 1956 في خلايا سرية لجبهة التحرير الوطني وكُلف هو وزوجته كلودين بمهام صعبة منها: إخفاء وتهريب قادة الثورة، وترتيب اتصالاتهم مع الشخصيات الأوروبية بغرض كسب تأييدهم لمطلب الاستقلال. اعتُقل شولي مرتين، سنة 1956 رفقة شقيقته آن ماري بعد العثور على اسمها وعنوانها في كراسة مقاوم جزائري، ثم أطلق سراحه، وبعدها اعتقل سنة 1957، وقد حُبس هذه المرة نحو ثلاثة أشهر ثم أفرج عنه، لكن مع طرده إلى فرنسا، ما جعل زوجته كلودين تتولى المهمة الثورية بدلا عنه. غادر فرنسا إلى تونس والتحق بالمراكز الصحية لجيش التحرير الوطني، وانضم أيضا إلى فريق التحرير بجريدة "المجاهد" ، فجمع بين الطب والإعلام مرة ثانية، حيث كان من مؤسسي وكالة الأنباء الجزائرية سنة 1961. بعد الاستقلال دخل شولي إلى الجزائر وحصل على الجنسية الجزائرية. تقلد مناصب عديدة منها: أستاذ في الطب 1967-1994، مسؤول جناح الطب الاختصاصي في طب الأمراض التنفسية منذ 1971 إلى غاية 1994، وكان عضوا في المجلس الشعبي لبلدية الجزائر الوسطى ونائب رئيس المرصد الوطني لحقوق الإنسان (1992-1996)، ومكلفا بمهمة في حكومتي بلعيد عبد السلام ورضا مالك. وبعدها هددته متشدّدون سنة 1994 هاجر إلى سويسرا مع زوجته، وكان خبيرا في مرض السل لدى المنظمة العالمية للصحة وعمل في برنامج الأمم المتحدة لمكافحة هذا الداء، وفي 1999 عاد إلى الجزائر واشتغل خبيرا في الصحة بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. توفي البروفيسور شولي بفرنسا في 5 أكتوبر 2012، وأوصى قبل ذلك بأن يدفن في المقبرة المسيحية بالجزائر العاصمة. انظر تفاصيل تجربته النضالية رفقة زوجته في كتابهما الموسوم بـ le choix de l'Algérie , deux voix , une mémoire الذي تُرجم إلى اللغة العربية سنة 2013.

جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة التحريرية⁽¹⁾ فكان لهما الفضل في شراء أول آلة سحب (رونيو) لفائدة جبهة التحرير الوطني لسحب المنشورات، وتنقل على متن سيارتهما من نوع 2 chevaux عبر مدينة الجزائر، كما كانت تنقل حقائب مملوءة بالسلع والأدوية والمناضلين منهما كريم بلقاسم وعمر أوعمران ذهابا وإيابا بين الجزائر العاصمة وباليسترو (الأخضرية) ومساعدتهما على اجتياز الحواجز العسكرية⁽²⁾. ولم يكتف المسؤولون بتوزيع المناشير بمختلف مناطق الوطن، بل كانت تُرسل أيضا إلى تونس والمغرب عن طريق المناضلين وقوافل السلاح⁽³⁾. كُلت جهودنا خلال البحث عن نشرات غير معروفة بالعثور على عدد معتبر منها في المتحف المركزي للجيش الوطني الشعبي، منها نشرات داخلية كانت تصدر من حين إلى آخر موجّهة للمناضلين في صفوف جبهة التحرير الوطني⁽⁴⁾، ومنها ما هو موجّه إلى الوحدات القتالية حملت عناوين مختلفة "لماذا نقاتل؟"، "لماذا نكافحوا؟" "الكفاح المسلح"، "الكفاح السياسي العسكري" و"انضباط المجاهد"... الخ. وركزت المذكرات التي ترافقها على ضرورة توزيعها على أوسع نطاق، وقراءة وشرح محتوياتها بوضوح وببساطة، كما ألحّت المحافظة السياسية لجيش التحرير الوطني⁽⁵⁾ "على أن تعلّق الشعارات"⁽⁶⁾ في كل الأماكن التي يعيش فيها جنود جيش التحرير الوطني، وضرورة شرح محتوياتها بوضوح وببساطة وأن تقابلها نظرات المجاهد في كل مكان"⁽⁷⁾ وسعيا لشحذ همم مقاتلي جيش التحرير الوطني حرصت قيادة الثورة على توزيع النشرات

(1) - كلودين شولي Claudine Chaullet مناضلة من أقدام السوداء في الجزائر من مواليد بلونجو (مارن العليا بفرنسا) في 21 أبريل 1931، وهي عالمة اجتماع، أشرفت على مكتب للدراسات ثم على المركز الوطني للأبحاث في الاقتصاد، وعلم الاجتماع الريفي لدى وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي (1963-1975)، كما كانت باحثة ثم مديرة للأبحاث في الاقتصاد المطبق في التنمية، وأستاذة علم اجتماع بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بالجزائر إلى غاية 2010. انظر: بيار وكلودين شولي، اخترنا الجزائر صوتان وذاكرة، ترجمة زينب قبي، منشورات البرزخ، الجزائر، 2013، الغلاف الخلفي للكتاب.

(2) - الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص 18 - 19.

(3) - عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 47.

(4) - انظر نماذج منها في الملحق رقم 12.

(5) - تعتبر من المدارس التي ارتكز عليها جيش التحرير الوطني في تكوين المحافظين السياسيين، استحدثت في جانفي 1961 تحت إشراف عمار العقبي الذي عمل بالتنسيق مع محمد الصغير نقاش حيث تمّ الاستفادة من بعض نشاطاته المتعلقة بالإعلام والدعاية وحتى التصوير والسينما. كان مقرها بقرن الحلفايا، وتداول على تسييرها كل من صافي بوديسة والهاشي هجرس والهاشي بوزيدي، تخرج منها ضباط وإطارات أمثال عمار بولجبال، مجذوب خوجة، حمودة عاشوري، اسماعيل حاجي، عمار حليبي، محمد بوطمين، الذين باثروا بنشر الوعي السياسي والتكوين العسكري في أوساط الجيش والشعب من تامغزة إلى غارديماو على طول المنطقة الشرقية تحت إشراف قيادة هيئة الأركان العامة والتوجيهات المباشرة لعلي منجلي، بالإضافة إلى مهمة الدفاع في إطار المحاكم العسكرية. انظر: كريم مقنوش، النشاط السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني في تونس 1957-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ضيفي البحر الأبيض المتوسط الغربي (أوروبا- المغرب)، السنة الدراسية 2011-2012، ص 141-142.

(6) - انظر نماذج من هذه الشعارات في ملحق رقم 13.

(7) - عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 307.

خلال توقف الحملات العسكرية لأخذ قسط من الراحة، كتبت بالعربية والفرنسية تحتوي على شعارات وكلمات وطنية منها " الاستقلال " أو "الموت" .. الخ⁽¹⁾ ..

وفي إطار الردّ على أكاذيب سلطات الاحتلال، تم الاعتماد على إطارات مُدربة ومحكمة سياسيا للتعريف بأوامر جبهة التحرير الوطني، وتوزيع منشورات متنوعة في جميع الدواوير والقرى رغم محاصرتها من طرف جنود الاحتلال⁽²⁾. ولم تهمل قيادة الثورة الجانب الثقيفي والتعليمي لجنود جيش التحرير الوطني، إذ نشرت مطبوعات لمحو الأمية بتعليم اللغة العربية والعمليات الحسابية وهي من واجبات جنود جيش التحرير الوطني، حتى لا يتفشى الجهل في أوساط المجاهدين والمناضلين والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني⁽³⁾.

وخلال انعقاد مؤتمر الصومام 1956 تقرّر إنشاء لجان للدعاية على مستوى الولايات والمناطق والنواحي والقسمات، تقوم بإذاعة ونشر أخبار وتعليمات جبهة وجيش التحرير الوطنيين من قبل المحافظين السياسيين خلال عقد اجتماعات أسبوعية للجنود والشعب، وتتولى أيضا شرح وتحليل المشاكل العسكرية والسياسية، وكانت مُكلّفة أيضا بإصدار نشرة أسبوعية توزع داخل المدن، ونشرات باللغتين الفرنسية والإنجليزية تُوزّع على الجنود الفرنسيين واللفيف الأجنبي، للرد على الدعاية الفرنسية من جهة، ولتحسيس جنود الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، كانت في الغالب تتضمن حججا بسيطة تخاطب ضمائرهم وتكشف توريطهم في صراع لا يعنهم ندرج مقتطفات منه: "إنك هنا، تقوم بالحراسة وتتساءل: ما الذي جاء بك إلى هذا البلد المعادي؟ الأدغال والحجارة متربصة بك... أنت في الموقع الخطأ، إننا لا نريدك أن تستسلم، لكن لا تطلق النار حين ترانا، فنحن لسنا أعداء بلدك أو شعبك، إننا نناضل ضد مستغليك... اختر موقفك .. فالذي تدافع عنه ليس أرضك، إنما مصالح أصحاب الثروات، فما أنت إلا أداة في ثياب جندي، أداة علموها كيف تقتل، وأرسلوها لتموت، وليس لموتك أي معنى... أنصت إلي، أنا أخاطبك أنت .. أنت في مركزك وأنا في غابتي، أنا في موطني"⁽⁴⁾.

أما على الصعيد الخارجي، وبعد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استحدثت وزارة للإعلام والدعاية وكُلفت بشرح سياسة الحكومة في مجالي الدعاية والأخبار⁽⁵⁾، وإلى جانب إدارتها لجريدة المجاهد لسان حال الثورة الجزائرية، تولت مسؤولية

(1) - المجاهد، عدد 83، مصدر سابق، ص 9.

(2) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر...، ج2، مرجع سابق، ص 176.

(3) - يحتفظ المتحف المركزي للجيش بكم هائل من هذه المطبوعات انظر نماذج منها في الملحق رقم 14.

(4) - الرائد عز الدين، مصدر سابق، ص 189.

(5) - تعرف أيضا باسم وزارة الأخبار، ترأسها امحمد يزيد، مكلفة بشرح سياسة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مجالي الدعاية والأخبار، وتنظيم شؤون الاعلام والدعاية داخليا بنقل توجهات أو أنباء إلى لجان الولايات. وخارجيا في البلاد الأجنبية=

إعداد كُراسات ونشريات للتعريف بالقضية الوطنية⁽¹⁾. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، نشرة سياسية نصف شهرية باللغتين العربية والفرنسية تقع في 12 صفحة، كانت توزع على السفارات والصحفيين الأجانب والإعلاميين والسياسيين، ونشرة لأهم التعليقات والأخبار التي أذيعت في "صوت الجزائر" من إذاعة تونس، بالإضافة إلى بعض النشرات والمطبوعات السياسية باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية لتوضيح موقف قيادة الثورة من بعض القضايا السياسية والمشاكل والمأساة الإنسانية ذات صلة بالحرب التحريرية⁽²⁾.

وأولت قيادة الثورة أيضا أهمية بالغة لمسألة نشر كُتيبات عن مشاهد التعذيب وفظاعته الذي سلّطه المظليون على المناضلين والتعريف بها في جريدة المجاهد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر "المسألة" la question⁽³⁾ للمناضل والصحفي الفرنسي هنري آلاق، والثاني بعنوان "الجرح المتعفن" La Gangrène الذي صدر بباريس وهو عبارة عن تقارير وشهادات لمجموعة من طلبة جزائريين⁽⁴⁾ أعضاء في الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وصفوا فيها عمليات التعذيب الوحشية التي سلطتها عليهم الشرطة الفرنسية بتهمة النيل من أمن الدولة الخارجي وإعادة تكوين منظمة منحلة⁽⁵⁾. ولقد نشرت جريدة المجاهد أغلب حلقاته وترجم إلى اللغة الألمانية ولقي رواجا كبيرا، كما أثار نشر الكتاب ثم

=بواسطة رؤساء البعثات السياسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، أو بواسطة ملحقين صحفيين. كانت تصدر النشرات السياسية وتعدّد المؤتمرات الصحفية، وتدير جريدة المجاهد، لسان حال الثورة الجزائرية وإذاعات الثورة ومكاتب الاعلام في الخارج ولجان الدعاية الداخلية، وتسهّلا لمهمتها أنشأت مكتبا للوثائق والمعلومات لجمع كل ما له علاقة بالقضية الجزائرية ويكتب عنها، وأنشأت قسما للسينما ووكالة الأنباء الجزائرية. ومن مسؤوليتها وضع وتعميم كراسات ونشريات للتعريف بالقضية الوطنية. محمد بجاوي، مصدر سابق، ص 136.

(1) - نفسه.

(2) - وهذه قائمتها: المارد الإفريقي يحطم الأغلال، مذكرة عن الحلف الأطلسي، النابالم في الجزائر، معسكرات التعذيب، مراكز التجمّع، مذكرة عن الاعتراف بالطابع الدولي لحرب الجزائر، نشرت جُلّها في جريدة (لسان حال جبهة التحرير الوطني). وتم اقتباس أيضا جزء من الدراسة القانونية الموسومة بـ "الطابع الدولي لحرب الجزائر" المتضمنة اعتراف فرنسا بوجود حالة الحرب بالجزائر (من وثائق وزارة الأخبار الجزائرية)، تم نشرها في جريدة المجاهد، عدد 85، 19 ديسمبر 1960، ص ص 23 - 24.

(3) - رُوّجت جريدة المجاهد للكتاب الذي طبع في إيطاليا وحاز على الجائزة السنوية "المقاومة" قدرها مليون ليرة منحتها بلدية ميلانو الإيطالية، ورغم ضغوطات السلطات الإيطالية لتجميد الميزانية بضغط من الحكومة الفرنسية التي لا تريد أن تمنح جائزة لكتاب يفضح أساليبها الوحشية في تعذيب المناضلين الفرنسيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية، إلا أن بلدية ميلانو لم تستسلم فنظمت اكتتابا شعبيا جمعت فيه بسرعة المليون ليرة، واستلمتها زوجة هنري آلاق نيابة عن زوجها الذي كان لا يزال في سجن بربروس. انظر: المجاهد، عدد 60، 25 جانفي 1960، ص 15.

(4) - وهم: بشير بومعزة، موسى قبائلي، بن عيسى سوامي وعبد القادر بلحاج، حاج علي، خضر صغير.

(5) - مجموعة طلبة، الغنغرينا أو تعذيب الجزائريين في باريس، ترجمة رمضان لاوند، دار العلم للملايين، جويلية 1959، بيروت، ص 19.

حجزه موجة من الانتقادات والمقالات الساخطة على استمرار التعذيب ضد الجزائريين الموقوفين في الجزائر أو في فرنسا⁽¹⁾.

وحظيت أيضا مناورة فصل الصحراء عن الجزائر باهتمام خاص في المجال الإعلامي، فزيادة على كشف صحافة الثورة للمؤامرة الفرنسية على الوحدة الترابية في صحافتها العربية والفرنسية، صدر كتاب محمد بجاوي⁽²⁾ "الثورة الجزائرية والقانون" 1960-1961 بمدينة بروكسل البلجيكية باللغة الفرنسية يفند فيه مزاعم الفرنسيين حول الصحراء، كما أصدر مركز الإعلام العربي بجنيف كتاب "الجزائر الصحراوية" يحتوي على قسمين، الأول يتعلق بالجانب القانوني للصحراء، مقتبس من كتاب محمد بجاوي، والقسم الثاني يشتمل على مجموعة من المقالات نشرت في جريدة المجاهد، وبعض آراء وتصريحات قادة الثورة حول مسألة تجزئة الصحراء⁽³⁾.

6-3 - الرسائل التحذيرية:

تعتبر الرسائل من أهم وسائل الإعلام والاتصال الثوري إلى جانب الرسائل الشفوية، يقوم بإيصالها وتبليغها إلى المعنيين، المناضلون المتصفون بالسرية والفتنة⁽⁴⁾. واستغلت هذه الوسيلة في عملية التحسيس والتوعية لصالح المتعاونين مع المحتل الذين اتخذوا موقفا عدائيا ضد الثوار، لإعطائهم فرصة العدول عن ارتكاب الجرائم والموبقات ضد الجزائريين، وتخييرهم بين الالتحاق بصفوف الثورة أو العودة إلى ذويهم وأوطانهم، وأهم هذه الرسائل وجهت على وجه الخصوص لـ:
أولا- الوُشاة والخونة المُغرّ بهم:

بالرغم من تعاونهم مع إدارة الاحتلال، إلا أن قيادة الثورة أتاحت لهم إمكانية الالتحاق بصفوف الثورة، وتم تحذيرهم من عواقب تواطؤهم مع قوى القمع المُجندة لمحاربة الثورة، والمصير المأساوي الذي ينتظر كل من تخوّل له نفسه خيانتها، وأحيانا تطلعهم على الحكم الصادر ضدهم، نوضحه في النموذج الآتي.

(1) - جريدة المجاهد، عدد 45، 29 جوان 1959، ص 2.

(2) - مستشار قضائي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، من مواليد تلمسان، متحصل على دكتوراه الدولة عام 1956، لكنه أقصي من المشاركة في مسابقة الدخول للمدرسة الوطنية للإدارة. بدأ مشواره كرجل قانون في المحاماة بصفة متربص لدى نقابة المحامين بغرونوبل، وبعد ذلك كباحث بالمركز الوطني للبحث العلمي، كان مستشارا قانونيا لدى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وشارك في مختلف مراحل مفاوضات إيفيان. عند الاستقلال أصبح وزيرا (1964-1971)، ثم سفيرا ثم رئيس محكمة العدل الدولية (1993) ورئيس المجلس الدستوري. انظر: عاشور شرقي، قاموس الثورة...، مرجع سابق، ص 58.

(3) - Centre d'information arabe de Genève, L'Algérie Saharienne, centre d'information arabe de Genève , 1961, 51 p.

(4) - أحسن بومالي، أدوات التجنيد...، مرجع سابق، ص 264.

إنذار بالموت

إليك أيها الخائن (دون ذكر الاسم)

لقد بلغنا أنك وابنيك من الموالين للاستعمار, كما بلغنا عنك لازلت تختصم مع الناس عند قاضي الاستعمار وهذا قد منعه الثورة... وقد علمنا أيضا بأنك تسلط ظلمك على المواطنين وعلمنا أن ابنك (دون ذكر الاسم) قد تجند في صف الكولون المتغطرسين. ولما تبينت خيانتكم فقد حكمنا عليكم بالإعدام واختفوا حيثما شئتم

الله أكبر والعزة للمجاهدين

تحيا الجزائر الحرة مستقلة ختم عن جهة التحرير الوطني⁽¹⁾

وغالبا ما ينفذ في الخونة حكم الإعدام ذبحا أو رميا بالرصاص من قبل الفدائيين مع ترك رسالة تلصق بالجلثة تحذر الخونة من خطر التعامل مع السلطات الاستعمارية⁽²⁾.

ثانيا - الجنود الفرنسيون والمرتقة:

زيادة على حث الجنود الجزائريين الذين غررت بهم السلطات الفرنسية أن يلتحقوا بصفوف الثورة للدفاع عن وطنهم⁽³⁾، حرصت أيضا قيادة الثورة على تحسيس العاملين في الجيش الفرنسي، والمجندين المكلفين بارتكاب جرائم ضد الثوار والشعب الأعزل، إذ كانت تقدم من خلال الرسائل شروحات حول حقيقة الكفاح الشرعي للشعب الجزائري وعدم جدوى محاربتهم للجزائريين، وتذكيرهم بتضحياتهم الجسام من أجل تحرير بلادهم من الاحتلال النازي⁽⁴⁾. وحثهم أيضا على مغادرة الجيش الاستعماري، مع تقديم عروض لمساعدتهم على الرجوع إلى أوطانهم إذا رغبوا في ذلك. وقد تكفل بتحرير هذا النوع من الرسائل العديد من مناضلي جهاز استخبارات عبد الحفيظ بوضوف كما سبق توضيحه.

(1) - مصدر الوثيقة، المتحف المركزي للجيش الوطني الشعبي.

(2) - بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج 2، طبعة خاصة وزارة

المجاهدين بمناسبة الذكرى الـ 45 لعيد الاستقلال والشباب، ص 463.

(3) - المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير ولاية أم البواقي المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، المنعقد بقسنطينة من 8 إلى 10 ماي

1985، ص 33.

(4) - انظر فحوى النداء كاملا في: Philippe Bourdrel, op. cit, pp 298-300

ثالثا- المُستوطنون:

بالرغم من مواقفهم العدائية وعنصريتهم ضد الثورة التي وصفوها بالإرهاب والتمرد، وما أكثر مواقفهم الاستفزازية في إثارة الرأي العام الفرنسي والدعوة لوجوب قمع الثوار والقضاء عليهم⁽¹⁾، ومع ذلك أبدت جبهة التحرير الوطني تسامحها تجاه المستوطنين طبقا لتعاليم الدين الإسلامي واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، وقدّمت تعهدات لضمان مصالحهم وحقوقهم المشروعة، ودعّمت موقفها هذا برسالة وجهتها للمستوطنين في 20 ماي 1956 مؤكدة "على أنها ليست ثورة مبنية على الحقد، بل هي كفاح ضد نظام تعسفي جائر، وستضمن الممارسة الحرة لحقوق المواطنة وواجباتها لكل الفرنسيين الذين سيختارون الجنسية الفرنسية ويتخلون عن وضع الأجنبي"⁽²⁾.

كانت قيادة الثورة صارمة في توجيه إنذاراتها للمستوطنين، إذ تفيد العديد من الوقائع اختيار المجاهدين للمعمّرين كأهداف لعملياتهم الفدائية خاصة أولئك الذين اشتهروا بعدائهم الصريح للثورة، فسَلّطت عليهم أقسى العقوبات منها حَزْرُ رؤوسهم بالشاقور، ومنهم من أُعدم رميا بالرصاص وآخرون ذبحا⁽³⁾.

ورغم تواطئ غلاة الكولون مع إدارة الاحتلال، تكرّرت مساعي قيادة الثورة لاستمالتهم من خلال النداءات التحسيسية المتكررة الموجهة إليهم من قبل رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في العديد من المناسبات مذكرا إياهم باستعداد الوطنيين الجزائريين للدفاع عنهم باعتبارهم مواطنين جزائريين حقيقيين، ودعوتهم في الأخير إلى المشاركة في صنع تقرير المصير⁽⁴⁾.

رابعا - اليهود:

لم تستثن جبهة التحرير الوطني فئة يهود الجزائر من هذا العمل التحسيسي، بالرغم من دورهم التاريخي السلبي المؤيد لاحتلال الجزائر منذ بدايات الاحتلال، وارتباط مصالحهم بالإدارة الاستعمارية، فوجّهت إليهم في العديد من المناسبات رسائل طلبت من خلالها تأكيد انتمائهم بصفة رسمية إلى الأمة الجزائرية والتنديد بدون تردد بالنظام الاستعماري الفرنسي، والإعلان عن خيارهم للجنسية الجزائرية⁽⁵⁾.

ومن أشهر الرسائل التي وجهتها قيادة الثورة باسم الحاخام موريس ايزنبيت Maurice Eisenbeth والسادة أعضاء المجلس الديني الأعلى للإسرائيليين والنواب والمسؤولين عن جماعة

(1) - حسينة حماميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات الخبر، الجزائر، 2007، ص 113.

(2) - مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار طلاس للدراسة والترجمة والنشر، 1974، ص ص 378-382.

(3) - نظر نماذج من العنف الثوري ضد غلاة الكولون في: بن داهة عدة، مرجع سابق، ص 460.

(4) - المجاهد، عدد 22، 2 فيفري 1960، ص 2.

(5) - El Moudjahid, N° 03, S. D, Tome 1, p 52.

الإسرائيليين بالجزائر مؤرخة في فاتح أكتوبر 1956، أكدت لهم قوة الثورة وحرصها على التعايش مع اليهود، وإيمانها بأنهم من أبناء وطنها، وأنه حان الوقت ليصرحوا بانتمائهم إلى الأمة الجزائرية⁽¹⁾. ووُصف اليهود في نداءات ورسائل جبهة التحرير الوطني وقادة الولايات العسكريين بـ "الجزائريين" والمناضلين الأعزاء، والإخوة الساميين وهذا ما يؤكّد تمسّك قيادة الثورة بأخلاقيات التواصل والحوار باستعمال خطاب الاقناع والترغيب، ولم تتضمن أي عبارات للترهيب أو الضغوط، كما طمأنت جبهة التحرير الوطني اليهود بل وترجّتهم للبقاء في الجزائر وأن الشعب الجزائري سامح وتسامح⁽²⁾ ورغم ذلك كان موقفهم الرسمي هو الحياد السلبي ومردّد ذلك ارتباطهم بالمصالح الفرنسية.

وأبدت جبهة التحرير الوطني أيضا مرونتها إزاء اليهود لا سيما خلال المرحلة المتزامنة مع تسارع وتيرة المفاوضات الجزائرية الفرنسية، قصد تحييدهم بطريقة تمنع توظيفهم من طرف الحكومة الفرنسية خلال هذه المرحلة الحرجة من المفاوضات، وعليه تم تقديم اقتراح من قبل عبد الله بن طوبال مفاده منح الجنسية الجزائرية لليهود الجزائريين قصد استيعاب هذه الطائفة إلى صف الجزائريين، إلا أنه تم إبداء التحفظ على هذا الاقتراح، تفاديا للوقوع في الحرج أمام الدول العربية التي أجمعت على مقاطعة اليهود وإسرائيل بسبب موقفهم إزاء القضية الفلسطينية، وحُسمت المسألة بالتكتّم على هذا الاقتراح لدواعي تكتيكية وليس استراتيجية⁽³⁾.

في نفس السياق، نفيد أيضا وجود أنواع أخرى من الرسائل قام بتحريرها قادة المناطق والولايات فيما بينهم باللغتين العربية والفرنسية، وهي أوراق بسيطة كانت تُنقل بواسطة أعوان الاتصال مشيا أو على ظهور الحيوانات، تضمنت توجيهات لتوخي الحذر والحيطة إزاء دسائس إدارة الاحتلال والسلطات العسكرية إزاء القضايا المصيرية لكفاح الشعب الجزائري، نذكر منها على سبيل التوضيح رسالة من قيادة الولاية الثانية حررت بتاريخ 6 جويلية 1958 وُجّهت إلى إدارة المناطق بخصوص مقاطعة الانتخابات المزمع تنظيمها أيام 26-27-28 سبتمبر من نفس السنة والعمل على إفشالها، حيث حدّدت فيها برنامج عمل جميع المسؤولين بالمدن والقرى، وكيفية القيام بنشر الدعاية الثورية بشأن هذا الحدث السياسي⁽⁴⁾.

(1) - المجاهد، عدد 3، مصدر سابق.

(2) - فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، دار الأمة، الجزائر، 1996، ص 6.

(3) - م. م. و. ث، دورة أوت 1961، جلسة 26 أوت 1961، مداخلة الرائد عز الدين حول برنامج جبهة التحرير الوطني علبة مصوّرة رقم C022.

(4) - للاستزادة أكثر حول مضامينها بالتفصيل انظر: علي كافي، مصدر سابق، ص 391-394، 420-428.

6- 4 - إصدار الصحف وتوزيعها:

فرض واقع الهجوم الإعلامي الاستعماري على ثورة فاتح نوفمبر 1954 أهمية اللجوء إلى الإعلام المكتوب، باعتباره من أهم وسائل تنوير الرأي العام في الداخل والخارج حول حقيقة وأهداف الكفاح الثوري ، كما يعد وسيلة نضالية لا تقل أهمية عن الكفاح المسلح.

وفي نقلة نوعية لأسلوب نضالي دعائي لصالح الثورة الجزائرية، فإنه بعد مرور حوالي سنتين من اندلاع الكفاح المسلح تم إصدار أول صحيفة ثورية "المقاومة الجزائرية" ناطقة باسم جبهة التحرير الوطني خارج أرض الوطن، ساهمت بأغلب أعدادها النصف الشهرية في رصد يوميات الكفاح الثوري وطبيعة النشاط العسكري بمعلومات موثقة زمنيا ومكانيا بذكر المواقع والتواريخ (اليوم، الشهر والسنة)، وبعناوين بارزة منها، نتائج العمليات الحربية لجيش التحرير الوطني، مجمل المعارك، الاشتباكات، المناوشات مع جيش الاحتلال، الهجمات على المراكز العسكرية ونشاط الفدائيين والكمائن الحربية التي استهدفت القوافل العسكرية الفرنسية وتصفية الخونة بمختلف النواحي والمناطق، كما خصّصت بعض أعدادها لاعترافات جنود اللفياف الأجنبي بعد فرارهم من الجيش الفرنسي وفضح جرائمه المرتكبة في حق الثوار والمواطنين العزل⁽¹⁾.

وفي شهر جوان 1956 دُعمت هذه الجريدة بأخرى أطلق عليها اسم "المجاهد" وبذلك أصبح للثورة جريدتين تتحدثان باسمها إلا أن ذلك لم يدم طويلا، إذ اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرار توقيف جريدة المقاومة بطبعاتها الثلاث دون ذكر الأسباب وتوحيدها في جريدة المجاهد التي أصبحت اللسان الناطق لجبهة التحرير الوطني بهدف توحيد الأنباء المتعلقة بالكفاح الثوري⁽²⁾.

صدرت المجاهد لأول مرة في شكل نشرات صغيرة في الجزائر العاصمة⁽³⁾، كان حجمها يزيد قليلا عن الكراسة (27 x 31 سم)، لا تتجاوز ست صفحات وكانت تُطبع على آلة رونيرو Ronéo⁽⁴⁾، وعن دواعي إصدار هذه الجريدة جاء في افتتاحية العدد الأول في مقال معنون بـ "بطاقة الزدياد" ما يلي: "سيكون "المجاهد" بالإضافة إلى جريدة "المقاومة الجزائرية" اللسان

(1) - صدرت جريدة المقاومة في ثلاث طبعات، الطبعة - أ - بباريس في أواخر عام 1955، والثانية الطبعة - ب - بتطوان المغربية في أوائل عام 1956، والطبعة الثالثة - ج - بتونس منتصف سنة 1956. وتوقفت صحيفة المقاومة الجزائرية الثلاث (أ. ب. ج) التي كانت تنشر تباعا في فرنسا والمغرب وتونس، عن الصدور في 15 جويلية 1957 بقرار من لجنة التنسيق والتنفيذ بعد خروجها من الوطن بعد معركة الجزائر. للمزيد من التفاصيل انظر: رضا مالك، "المجاهد لسان الثورة الإيديولوجي"، مجلة الثقافة، عدد 86، مارس - أبريل 1985، ص 8.

(2) - ابراهيم لونيسي، "المجاهد" ودورها في الحرب النفسية إبان الثورة التحريرية، أشغال ملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة....، مرجع سابق، ص 121.

(3) - المجاهد، عدد 31، مصدر سابق، ص 5.

(4) - الأمين بشيشي، مرجع سابق، ص 77.

الناطق المأذون له أن يتكلم باسم جبهة التحرير الوطني، كما سيكون المرآة التي تنعكس فيها أعمال جيش التحرير الوطني.... وستبوء هذه الصحيفة مكانها لتكون سمع الرأي العام وبصره وصوته، ولتزود الشعب بالأخبار الحقيقية؛ فتكون صلة الوصل بينه وبين رجال المقاومة...⁽¹⁾. واحتفظت بنفس الشكل وطريقة الإخراج في أعداد السنة الأولى، واستمرت في الصدور بطريقة غير منتظمة حسب الإمكانيات والظروف إلى غاية 1957 أثناء ما يُعرف باسم "معركة الجزائر"⁽²⁾، وكان وقتها العدد السابع تحت الطبع، فأتلقت قوات الاحتلال المطبعة والوثائق بحيث لم يرهذا العدد النور أبداً⁽³⁾.

وابتداء من أوت 1957 صدر أول عدد من المجاهد خارج التراب الجزائري⁽⁴⁾ بقرار صادر من المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية المنعقدة بتاريخ 27/20 أوت 1957 يقضي بأن تكون "المجاهد" الناطق الرسمي الوحيد باسم جبهة التحرير الوطني ابتداء من العدد الثامن⁽⁵⁾، إذ بدأت في الصدور في مدينة تطوان المغربية وكانت مزدوجة اللغة عربية وفرنسية ثم نُقلت إلى تونس في فاتح نوفمبر 1957 وانفصلت الطبعتان العربية والفرنسية. وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصبحت تابعة لوزارة الأخبار. وبقيت هناك إلى غاية 19 مارس 1962 والتحق طاقمها بأرض الوطن واختيرت مدينة البليدة مقراً لها بين شهري أفريل وماي ليستقر مقرها نهائياً في الجزائر العاصمة⁽⁶⁾.

قام المناضلون المشرفون على صحيفة "المجاهد"⁽⁷⁾ بطبعتها العربية والفرنسية بدور فعال وأساسي في إبلاغ الرأي العام الدولي بحقيقة الثورة الجزائرية وإثبات مصداقية قضيتها

(1) - المجاهد، عدد 1، د. ت، ن، ص 1.

(2) - أُطلقت تسمية معركة الجزائر على تلك المواجهات الدامية بين التنظيم الثوري للمنطقة المستقلة Zone Autonome Alger منذ منتصف سنة 1956 إلى غاية أكتوبر 1957، كانت ساحة المعركة الجزائر العاصمة بأحيائها الشعبية وشوارعها الأوروبية. اشتدت حدة هذه المواجهات الدامية بعد سلسلة من العمليات الإجرامية نفذتها السلطات الاستعمارية بالتواطؤ مع غلاة الأوروبيين الذين تمادوا في تنكيلهم لمناضلي المنطقة المستقلة وسكانها، وخاصة بعد إعدام أحمد زبانة وعبدالقادر فراج بالمقصلة في فجر يوم 19 جوان 1956. انظر: نبيلة لرياس، "المنطقة المستقلة حول معركة الجزائر أوت 1956- أكتوبر 1957، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، السنة 2021، ص 138.

(3) - الأمين بشيشي، مرجع سابق، ص 77.

(4) - المجاهد، عدد 31، مصدر سابق، ص 5.

(5) - أحمد حمدي، مرجع سابق، ص 127.

(6) - رضا مالك، مرجع سابق.

(7) - أبرزهم: عيان رمضان، محمد العربي بن مهيدي، أحمد بومنجل، امحمد يزيد، رضا مالك، ابراهيم مزهودي، محمد الميلي، عيسى مسعودي، عبد الله الشريط، عبد الرحمن الشريط، الأمين بشيشي، محمود الشريف، رضا مالك، سعد دحلب، فرانز فانون، بيارشولي، محي الدين موساوي... الخ ساهموا في صدور 120 بقي منها عند الاستقلال 116 إذ فقدت أربعة (4) أعداد. تضمنت 1386 مادة إعلامية موزعة على الافتتاحيات، المقالات، التقارير النصف الشهرية السياسية والعسكرية، التعليقات، التحقيقات المدققة، حوارات، الدراسات، الأعمدة... الخ. انظر: الأمين بشيشي، مرجع سابق، ص 78 وأيضاً: أحمد حمدي، مرجع سابق، ص 128-129.

بالحرص على توزيعها من قبل ممثل سياسي مهمته الدعاية ليحول دون قراءة أفراد وحدته كل ما يسمّم أفكارهم⁽¹⁾ من جهة، والحرص على بيعها للمواطنين ولو بشكل محدود في عدة مناطق من القطر الجزائري⁽²⁾.

وقد خصّصت صحيفة المجاهد صفحة قارة لاستعراض معارك جيش التحرير الوطني، كانت تحمل عنوان "يوميات الكفاح الجزائري"، وأصبحت منذ العدد 12 نوفمبر 1957 بعنوان "نصف الشهر العسكري"، ثم دُيّلت بعبارة "بلاغ جيش التحرير الوطني"، وهو ما يعني عرض الرأي الرسمي لهذا الجيش. وبمقابل ذلك كانت الصفحة تنشر أحيانا بلاغات الجيش الفرنسي عن بعض المعارك. وفي عام 1959 وتزامنا مع هجمات جيش الحدود الشرقية بادرت الصحيفة لإرسال مراسلها الخاص، الذي كان يرسل من جبهة المعارك بتقاريره عن المعارك التي شهدتها الحدود، وتُنشر تحت عنوان "نماذج حية لانتصارات جيش التحرير"⁽³⁾.

وإلى جانب الردّ المباشر على البلاغات الكاذبة لوسائل الإعلام الفرنسية وأجهزة الإعلام الغربية، لاسيما وكالات الأنباء المنحازة لوجهة نظر السلطات الفرنسية، لا يفوتنا في هذا الصدد أن ننوّه بالدور الهام للمراسلين الأجانب من مختلف الجنسيات العربية والأجنبية⁽⁴⁾ الذين أوفدتهم أجهزة إعلام بلدانهم لنقل مشاهد حية لحياة المجاهدين بالواجهات الحربية والاطلاع على ظروف محاربتهم للجيش الاستعماري، كما كان لبعض المراسلين الأجانب من إيطاليا وأمريكا خاصة، دور هام في التغطية الإعلامية للعديد من الأحداث نذكر أهمها مظاهرات 11 ديسمبر 1960 في الجزائر العاصمة التي بنّت أحداثها على شاشات التلفزيون في العديد من الدول⁽⁵⁾. وحرص القائمون على جريدة المجاهد بنشر تعاليق بعض مراسلي الصحف حول هذا الحدث وأصداء المظاهرات الشعبية التي واجهتها السلطات الاستعمارية بالرشاشات والمدافع،

(1) - المجاهد، عدد 84، 12 ديسمبر 1960، ص 12.

(2) - على سبيل التوضيح انظر فحوى تعليمية من نائب القسمة بالناحية الرابعة من الولاية السادسة "محمد جاري" إلى القائد محمد بوغزال لبيع أعداد من جريدة المجاهد ومنشورات توعية تُلقق في أماكن تُختار في البلدة في الملحق رقم 06.

(3) - عبد الله مقلاتي، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى، سلسلة موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب الثالث، إصدارات وزارة الثقافة، الجزائر، د.ت. ن، ص 7.

(4) - أفاد المناضل الإعلامي الأمين بشيشي "بأن ميادين القتال داخل الجزائر عرفت مراسلين حربيين من عدة جنسيات اكتفى بذكر أسماء بعضهم وجنسياتهم والجهة الإعلامية التي أوفدتهم وهم كالتالي: سعد زغلول مؤلف كتاب "مع الثوار في خط النار"، محمد شعبان صاحب كتاب "90 يوما مع ثوار الجزائر"، الرسام أحمد طوغان من جريدة "الجمهورية" المصرية صاحب كتاب "أيام المجد في جبال وهران"، حسين إلهامي مراسل مجلة "المصور"، المفكر الناصري محمد عودة موفد من جريدة "الجمهورية" القاهرة، المراسل أبو الفتوح مراسل إذاعة "صوت العرب"، بيتشار مراسل حربي يوغسلافي موفد من جريدة بوريا، مراسل حربي إيطالي عن جريدة le courrier de Trieste، الصحافية الأمريكية Cathryn Updegraff عن مجلة نسوية أمريكية. انظر: لامين بشيشي، مرجع سابق، ص 89.

(5) - لامين بشيشي، مرجع سابق، ص 89.

في مختلف البلدان منها تونس، المغرب، الجمهورية العربية المتحدة، تركيا، يوغسلافيا، بكين والاتحاد السوفياتي⁽¹⁾.

6-5- البث الإذاعي:

إدراكا لخطورة الإرهاب الفكري والإيديولوجي الذي سلّطته سلطات الاحتلال على الجزائريين من خلال إعلامها المقروء والمسموع والمرئي أوضحنا جوانب منه في فصل سابق، وردا على الحملة الإعلامية التي شنتها وسائل الإعلام الفرنسية على الثورة الجزائرية، باشرت قيادة الثورة عملية الاتصال بعموم الشعب الجزائري وإعلامه بكافة مستجدات الثورة وإقناعه بجدوى العمل المسلّح وأهميته كسبيل وحيد لتحرير الوطن عبر تأثير إذاعاتها أيضا.

والجدير بالذكر تبوّأت القاهرة المكانة الأولى في قائمة العواصم العربية المساندة للثورة الجزائرية على الصعيد الاعلامي حتى قبل تفجير الثورة التحريرية إذ تم الاعلان عن اندلاعها عبر صوت العرب، وعبر أمواج أثيرها استطاعت قيادة الثورة الوصول إلى الجماهير الشعبية الجزائرية والحفاظ على معنوياتهم في كل ربوع الوطن، وبفضل امتلاك الوحدات المسلحة لأجهزة استقبال يتم كل مساء في الدواوير النائية الاستماع الى إذاعات صوت العرب، تونس، تطوان، الرباط، صوت الجزائر الذي تم كان يتعرّض دوما للتشويش⁽²⁾.

لقد انطلقت عملية التحضيرات لإقامة إذاعة جزائرية سرية من قلب الجزائر في أواخر شهر نوفمبر 1956، إذ عقد عبد الحفيظ بوصوف رفقة كل من علي ثليجي، (سي عمر)، "سنوسي صدار" (سي موسى) وعبد المومن ذيب (سي بومدين)⁽³⁾، اجتماعا تشاوريا في الموضوع، وتكليف هؤلاء بتقديم تصوّر مفصّل لمشروع إقامة إذاعة سرية تحتوي على كل الخطوات الضرورية المتعلقة بعملية انطلاق بثها⁽⁴⁾. وبعد استكمال عملية ميلاد "إذاعة الجزائر الحرة المكافحة" انطلق أول بث إذاعي عبر أمواج الأثير على الساعة الثامنة مساء يوم الخميس 16 ديسمبر 1956 افتتح بصوت عالي وباللغة العربية "هنا إذاعة الجزائر الحرة المكافحة، صوت جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني يخاطبكم من قلب الجزائر" ثم يعلو بعد ذلك صوت آخر

(1) - المجاهد، عدد 85، مصدر سابق، ص 22.

(2) - Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956), op . cit. p 203.

(3) - ذيب بومدين (المدعو عبد المومنتفاداة من الراحة بمنزله قبل توجهه نحو منطقة قسنطينة بصفته تقني تحليل وتركيب الشيفرات.. فرّ من الجيش الفرنسي والتج)، من مواليد سنة 1934 بتلمسان، متحصل على شهادة التأهيل في اختصاص الراديو خلال تكوينه في صفوف الجيش الفرنسي، انضم إلى صفوف جيش التحرير الوطني في 07 أوت 1956. كان ضابطا في مصالح البث اللاسلكي للجيش الاستعماري. استغل فترة تسريحه للاس ق بصفوف جيش التحرير الوطني في مارس 1956. لديه مستوى التعليم الثانوي (بكالوريا). وهو أول تقني راديو كلف بالاستماع لإرساليات جيش الاحتلال ليستغلها جيش التحرير الوطني. ويعتبر أول شهيد في سلاح الإشارة رفقة نائبه "عطار محمد" المدعو فريد يوم 22 نوفمبر 1956. للمزيد من التفاصيل انظر: حاج حدو، مصدر سابق، ص ص 121-123.

(4) - صدار السنوسي، مصدر سابق، ص ص 49-59.

بالأمازيغية " ثاني راديو لدزاير تاحوريتش تامجاهدس، أوائل نلجيهات أتحريير ذل جيش أتحريير
أل وطني يتمسلايدثقول" وبعدها نفس الجملة تُلقى بالفرنسية:

« Ici La radio de L'Algérie libre et combattante, la voix du front de libération et de
L'armée de libération nationale vous parle d'Algérie ».

وشمل برنامج الإذاعة المتنقلة على أخبار عسكرية وتحاليل سياسية وقراءات في
الصحف وأناشيد وطنية حماسية من المشرق العربي، ولقيت اهتماما من متابعيها، مما سبّب
إزعاجا للسلطات العسكرية الاستعمارية التي شنت حملات واسعة لمعرفة مكان البث. وبعد
اكتشافه في صائفة عام 1957 من قبل سفينة فرنسية داخل المياه المغربية، حاولت قنبلتها
بالتطيران الحربي لكنها أخطأت في الهدف ولم يلحق الأذى لا بالشاحنة ولا بطاقمها⁽¹⁾.

ونظرا للصعوبات التي واجهها التقنيون والصحفيون في أداء مهامهم، منها الظروف
الصحية والعزلة وصعوبة الحصول على المعلومات الموثوقة، واضطروا لهم للجوء إلى قنوات
ووكالات خارجية لجمع معلوماتهم، منها وكالة الأنباء المغربية وخاصة إذاعات الدول الصديقة
المتضامنة مع القضية الجزائرية، اضطرت الاستعانة بإذاعات الدول العربية⁽²⁾ المساندة لكفاح
الجزائريين، التي منحت فترات بثّ عبر محطاتها لصالح الثورة الجزائرية، وكان لها الأثر الكبير في
نفوس الجزائريين، ولقد تميّزت بتنوع برامجها السياسية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى
البلاغات العسكرية وقراءة في الصحف الدولية عن القضية الجزائرية، ونشاطات أعضاء
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والممثلات الدبلوماسية في مختلف بلدان العالم⁽³⁾.

شكلت هذه الإذاعات مكسبا استراتيجيا في دعم مسيرة الكفاح المسلّح ضد الاستعمار
الفرنسي إذ لعبت دورا هاما في مجال :

- نقل بلاغات الثورة في مختلف أنحاء الجزائر والتعريف بانتصارات قوات جيش التحرير
الوطني والترويج لها لدى الرأي العام الوطني والدولي.
- إسماع صوت الشعب الجزائري المكافح إلى الرأي العام الدولي بصفة عامة والعربي بصفة
خاصة وإقناعه بعدالة القضية الجزائرية.
- رفع معنويات جنود جيش التحرير الوطني بالخطب الحماسية وتحفيزهم على مواجهة جيش
الاحتلال بقوة.

(1) - الأمين بشيشي، أضواء على إذاعة الجزائر.....، مصدر سابق، ص ص 24، 27.

(2) - نذكر من إذاعات البلدان الشقيقة: إذاعة المغرب (الرباط، تطوان وطنجة)، إذاعة تونس ، إذاعة ليبيا (طرابلس وبنغازي)،
إذاعة مصر، إذاعة دمشق وإذاعة بغداد. وحسب شهادة عبد القادر نور أصبحت لجهة التحرير الوطني 21 إذاعة تدير أخبار الجزائر
تابعة للدول المتواجدة فيها ما عدا إذاعة الناظور بالمغرب التي كانت ملك لجهة التحرير الوطني. انظر: شهادة عبد القادر نور بدار الإمام
بالعاصمة بمناسبة عيد الاستقلال والشباب بتاريخ 4 جويلية 2009، نشرت في: أحمد مريوش، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في
القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، الجزء الثاني، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2018، ص 253.

(3) - للمزيد من التفاصيل حول برامج هذه الإذاعات انظر: الأمين بشيشي، مصدر سابق، ص ص 31- 57.

- جمع شمل الجزائريين وتلاحمهم للوقوف إلى جانب ثورتهم ومؤازرتها ماديا وبشريا للقضاء على الاستعمار.

- التنديد بالاعتداءات الإجرامية التي كان يُمارسها الجيش الفرنسي ضد شعب أعزل.

6-6- السينما الثورية:

ردا على استخدام سلطات الاحتلال للأفلام السينمائية كوسيلة للدعاية الاستعمارية ضد المقاومين الجزائريين، سارع قادة الثورة الجزائرية لتوظيف الإنتاج السينمائي الثوري كسلاح أنجع لتدويل القضية الوطنية في مختلف المحافل الدولية، واعتبروها رافدا أساسيا لوسائل الكفاح العسكري ضد المستعمر الفرنسي.

ظهرت إذن السينما الثورية استجابة لمتطلبات الكفاح الثوري وحاجته الماسة لإظهار فظاعة الحرب التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري، واستماتة قيادته الثورية لاسترجاع سيادته. وإدراكا لأهمية السينما في تدويل القضية الجزائرية خارج حدود الوطن، ولإضفاء المصداقية عليها تقرر أن يكون ميلادها من أعماق معاقل الثوار، ومن "رحم المعاناة ولهييب المعارك وشلالات الدماء المتدفقة من أجل معركة المصير" على حد وصف أحد المجاهدين⁽¹⁾.

كانت انطلاقها الفعلية عام 1957 بتأسيس أول مدرسة للتكوين السينمائي للثورة الجزائرية بأعالي جبال الولاية الأولى بالمنطقة الخامسة وتحديدًا بتبسة أطلق عليها اسم "فرقة فريد" Groupe de Farid⁽²⁾. وبمساعدة روني فوتيه تم التكوين السينمائي للطلبة الجنود في المجال التقني، ونجحوا في إنتاج عروض وثائقية نقلوا من خلالها حقيقة الكفاح الثوري بالجبال، إلا أن هذه المدرسة الفتية لم تصمد أكثر من أربعة أشهر بسبب استشهاد جلّ طلبتها⁽³⁾، إلا أنهم تركوا رصيда هاما من الأشرطة الوثائقية بُثت في القنوات التلفزيونية بالعديد من الدول الاشتراكية مثل يوغسلافيا وبرلين الشرقية في إطار التعريف بالقضية الوطنية⁽⁴⁾.

وتواصلت الجهود بإنشاء فرقة سينمائية من المجاهدين بتونس أنتجت في نفس السنة المذكورة أعلاه، حصصا تلفزيونية قصيرة للتعريف بالثورة الجزائرية والحياة اليومية للمجاهدين والأوضاع الصعبة للاجئين الجزائريين بالقاعدة الشرقية بواسطة كاميرا قديمة من

(1) - عمار قليل، ملحة الجزائر الجديدة...، ج 1، مرجع سابق، ص 389.

(2) - Lotfi Meherzi, *Le Cinéma algérien : institution , imaginaire, idéologie*, éditions SNED, Alger, 1980, p 62.

(3) - استشهد عدد من طلبة المدرسة التكوين السينمائي في ميدان المعركة بالولاية الأولى من بينهم: محمد فاضل، معمّر زيتوني، عثمان مرابط، بن رايس، صلاح الدين سنوسي، خروبي، بن حسينة، سليمان بن سمان، علي جيناوي. للمزيد انظر: أحمد حمدي، "واقع السينما الجزائرية"، *المجاهد الأسبوعي*، عدد 991، 3 أوت 1979.

(4) - نذكر من أبرز هذه الأشرطة الوثائقية "مدرسة التكوين في السينما"، "ممرضات جيش التحرير"، الهجوم على منجم الوزنة، "اللاجئون" ... الخ. انظر: مراد وزناحي، *الثورة الجزائرية في السينما الجزائرية 1957-2021*، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص ص

نوع 16 مم حُملت على أكتاف المناضلين الجزائريين⁽¹⁾، ثم تدعّم هذا الفريق بالتحاق بعض المصورين الأجانب بمعاقل الثورة لتصوير مآسي الحرب، وفضح جرائم الاستعمار الفرنسي عن طريق صور فوتوغرافية دُعّمت إلى حد بعيد القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخصوصا عبر وسائل الاعلام الأجنبية في مقدمتها الصحف اليومية⁽²⁾.

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أنشأت وزارة الأخبار قسما خاصا بالسينما، تولى القائمون عليه إعداد الأفلام الوثائقية عن المواجهات الميدانية مع جنود الاحتلال لإبراز كفاح جنود جيش التحرير الوطني بمعاقل الثورة ومعاناة الشعب الجزائري في صراعه اليومي مع قوات الجيش الفرنسي. واستحدثت أيضا "لجنة السينما" لتركيب أفلام دعائية للتوزيع الدولي ترقبا لانعقاد الدورة السنوية للأمم المتحدة سنة 1960، تشكّلت مادتها من أشرطة إعلامية جمعتها شبكات الدعم بأوروبا، وتحقيقات منجزة عند الحدود من طرف مصورين أجانب⁽³⁾ وأيضا الصور الحصرية التي التقطها جمال شندرلي⁽⁴⁾ في الشمال القسنطيني، كما استُغل المخزون من الصور لأفلام أنجزها سينمائيون شباب بصفوف جيش التحرير الوطني⁽⁵⁾. وحفاظا على هذا الإنتاج السينمائي من الاتلاف والتخريب تم حفظه في أماكن آمنة خارج الجزائر، ليُعاد جمعه من جديد في يوغسلافيا⁽⁶⁾. وفي نفس الوقت أنشأت الوزارة قسما للأسطوانات مهمته تسجيل الأناشيد والموسيقى الوطنية والخطب والمحاضرات. وكان هذا

(1) - شهادة مصطفى بن عودة في ملتقى دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والمضاد، منشورات مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، 1998، ص 445.

(2) - جمال الدين عمراري، "مصورون أجانب في الثورة التحريرية"، مجلة عصور، عدد 30-31، جويلية - ديسمبر 2016، ص ص 339-363.

(3) - من أشهرهم: أيلي كاغان Elie Kagan (فرنسي من أصل بولوني)، أدولفو كامنيسكي Adolfo Kaminsky (أرجنتيني)، ستيفان لابودفيتش Stevan Labudovic (يوغسلافي) وهو مصور شخصي للرئيس جوزيف بروز تيتو، مارك كونجار Mac Garanger (فرنسي). للمزيد من التفاصيل انظر: جمال الدين عمراري، مرجع سابق، ص ص 338-359.

(4) - جمال شندرلي أحد رواد السينما الثورية ناضل مبكرا في صفوف حزب الشعب الجزائري - حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومع اندلاع الثورة الجزائرية، كان مصورا في الأحداث الفرنسية، اتصلت به جبهة التحرير الوطني ليكلّف بالإنتاج السينمائي لصالح القضية الجزائرية مع مصورين وسينمائيين أجانب منهم روني فوتيه وبيير كليمون. ساهم في إنتاج العديد من الأفلام الوثائقية الأول في نهاية عام 1956 عن الكفاح الثوري في الجبال بالولاية الثانية التاريخية وغيرها من الأشرطة الوثائقية عن حرب التحرير الجزائرية بالتعاون مع سينمائيين فرنسيين بمصلحة السينما للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وافته المنية في 10 نوفمبر 1990 ببافيس، انظر: رشيد بن يوب، الموسوعة الجزائرية ثقافة، تراث وفنون، ج3، دار النشر كالم، 2020، الجزائر، ص 211.

(5) - بياروكلودين شولي، مصدر سابق، ص 239.

(6) - جان الكاسان، "السينما في الوطن العربي" سلسلة عالم المعرفة، عدد 51، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1982، ص 217.

الانتاج الفني الثوري يُرسل إلى مكاتب الإعلام المنتشرة في العالم، وأنتج هذا القسم بناء على طلب وزير الاعلام محمد يزيد⁽¹⁾ واحدا وعشرين أسطوانة⁽²⁾.

والجدير بالذكر استعان قسم السينما بسينمائيين أجانب متعاطفين مع القضية الجزائرية أبرزهم روني فوتيه وروني كليمان Pierre Clément⁽³⁾، أشرفوا على تكوين مناضلين جزائريين في المجال السينمائي. ومن أهم الأفلام الوثائقية التي تم تصويرها في مراكز اللاجئين نذكر منها "اللاجئون" (1957)، "الجزائر الملتهبة" (1958)، "ساقية سيدي يوسف" (1958) وفيلم "جزائرنّا"⁽⁴⁾ الذي عرض على وزارة الأخبار يوم 6 نوفمبر 1960 وعلى الإطارات الثورية بتونس وعلى الصحفيين يوم 8 نوفمبر 1960، وفيلم "ياسمينة" (1961)، و"بنادق الحرية" (1961)، "صوت الشعب" (1961)، و"عمري ثمان سنوات" (1961)⁽⁵⁾، وسهّلت قيادة الثورة أيضا مهمة مراسلين أجانب أبرزهم المصورّ ستيفان لابودوفيتش Stevan Labudovic⁽⁶⁾

(1) - محمد يزيد من مواليد 8 أفريل 1912 عام 1932 بالبليدة، درس في المعهد الكولونيالي بهذه المدينة إلى غاية حصوله على البكالوريا، وانضم إلى حزب الشعب الجزائري عام 1942، متحصل على البكالوريا في نفس السنة. وفي عام 1945 واصل دراسة الحقوق بمدرسة اللغات الشرقية بباريس. انتخب أمينا عاما لجمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية من عام 1946 إلى عام 1947 وفي نفس الوقت كان مسؤول الفرع التابع لحزب الشعب الجزائري. وكان عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية. اعتقل في مارس 1948 بالجزائر العاصمة، وحكم عليه بعامين سجنًا وعشر سنوات بالحرمان من الحقوق المدنية ومن الإقامة بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة. التحق بالقاهرة في أكتوبر 1954 وصار عضوا في الوفد الخارجي لجمعية التحرير الوطني. مثل جبهة التحرير الوطني إلى جانب حسين آيت أحمد في مؤتمر باندونغ في أفريل 1955 ثم في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي بحثت القضية الجزائرية في سبتمبر من نفس السنة. عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر الصومام عام 1956، ثم وزيرا للإعلام في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958، واحتفظ بهاتين الوظائفيتين إلى غاية الاستقلال، كما شارك في المرحلة الثانية من مفاوضات إيفيان عامي 1961-1962. وبعد الاستقلال عين نائبا في المجلس الوطني، وسفيرا للجزائر في بيروت من 1971 إلى 1980، ومديرا لمكتب جامعة الدول العربية في باريس من 1981 إلى 1983، ثم مديرا للمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة من 1995 إلى 1992. توفي في 31 أكتوبر 2003. للمزيد من التفاصيل انظر: رضا مالك، مصدر سابق، ص 380-381. وأيضا، عاشور شرفي، معلمة الجزائر.... مرجع سابق، ص 1492.

(2) - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان - الجزائر، 1998، ص 386 - 388.

(3) - بيير كليمان Pierre Clément، مخرج سينمائي وعضو فرقة سينمائي جبهة التحرير الوطني. بعد الدراسة في المعهد العالي للسينما في باريس، التحق بتونس عام 1957 في نفس الوقت الذي التحق فيه روني فوتي لتصوير فيلم "تونس المستقلة". أدمج بيير كليمان في فرقة جبهة التحرير الوطني وصوّر فيلم "ساقية سيدي يوسف" سنة 1958. وهو من المساهمين في ميلاد السينما الثورية، احتجزت كاميراته وأفلامه ولم يسترجعها. أُلقي عليه القبض في نفس السنة من قبل الجيش الفرنسي ونجا بأعجوبة من حكم الإعدام. أخرج العديد من الأفلام الثورية منها: ALGÉRIE، D'AUTRES REGARD و RÉFUGIÉS، l'ALN AU COMBAT، ALGÉRIENS بالاشتراك مع جمال الدين شندرلي، وساقية سيدي يوسف مع روني فوتي. تمّ الحكم عليه بـ 10 سنوات سجنًا بتهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة الفرنسية وتمّ العفو عنه في أكتوبر 1962. وافته المنية سنة 2007. انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة.... مرجع سابق، ص 386.

(4) - عُرض فيلم "جزائرنّا" في المهرجان السينمائي العالمي الذي عقد في مدينة ليبزغ في ألمانيا الشرقية، وأحرز على جائزة المهرجان، وجائزة الجودة من طرف محطة التلفزيون الألمانية الشرقية. المجاهد، عدد 83، مصدر سابق، ص 2.

(5) - محمود بوعباد، حرب التحرير في الأدب والسمعيات البصريّات، ترجمة: نبيلة حنك، منشورات ANEP، 2013، ص 10.

(6) - ستيفان لابودوفيتش Stevan Labudovic مصور يوغسلافي من مواليد 28 ديسمبر 1926 بيران (يوغوسلافيا)، عُرف في بلاده بمصوّر الثورة الجزائرية، حيث عاش بمعاقلها طيلة ثلاث سنوات (1959-1962) أُرّخ خلالها عبر عدسته لأحداث الثورة الجزائرية وخصوصا لكفاح الثوار الجزائريين بالقاعدة الشرقية إيمانا منه بعدالة القضية الجزائرية. وسمح التزامه التام بالكشف للرأي العام الدولي عن واقع وحقيقة كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي. وبفضل شجاعته خلّد في مئات الكيلومترات من الصور=

لتصوير لقطات سينمائية في مركز تدريب المرسى بتونس ولإقتناء أفلام من يوغسلافيا لفائدة الثورة أيضا⁽¹⁾.

ولإيصال الصورة الحقيقية لحقيقة الكفاح الثوري ومخلفات الحرب الاستعمارية على الجزائريين، تعاملت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع أشهر السينمائيين الذين اتخذوا من تونس والقاعدة الشرقية محطة لتصوير تحقيقاتهم وأفلامهم، كـ"فيلم" "اللاجئون الجزائريون" الذي حققه تلفزيون NBC بالتعاون مع الحكومة التونسية لحساب الأمم المتحدة ، وفيلم "الجحيم" لـ "هاني كورشميث" الألماني عام 1960، وفيلم "سيروا يا أبناء الجزائر" لمخرجه قارس قاسي عام 1961. وساعدت السينما التونسية في إنتاج عدّة أفلام عن الجزائر واشتركت مع بعض البلدان في إنتاج أفلام أخرى مثل "اللاجئون الجزائريون" و"حميدة" وساهمت بذلك في تسليط الضوء على مسيرة الكفاح الجزائري والدعاية لصالح القضية الجزائرية⁽²⁾. وبفضل إنجاز التحقيقات حول حرب الجزائر من طرف الأمريكيين وتوزيعها من طرف كبريات القنوات التلفزيونية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أمريكا اللاتينية⁽³⁾، تم تدويل القضية الجزائرية إعلاميا والتعريف بمعاناة الشعب الجزائري لاسترجاع سيادته، كما لعبت دورا حاسما في تحريك الرأي العام العالمي لصالح القضية الجزائرية.

=والأشرطة حياة المجاهدين ومآثرهم ومحاولاتهم عبور خطي موريس وشال، واستخدام جنود جيش التحرير الوطني عتاد حربي من الحجم الثقيل في الجبال والغابات . ومن الصور النادرة التي التقطها في أقصى الحدود الجزائرية التونسية بواد بغلة قيام الشاذلي بن جديد بدفن المفكر المارتنيني فرانز فانون الذي وافته المنية متأثرا بمرض سرطان الدم في 6 ديسمبر 1961 بالولايات المتحدة الأمريكية الذي أوصى بدفنه في الأراضي الجزائرية. بعد الاستقلال أهدى إلى المتحف المركزي للجيش كمارته الخاصة التي كان يصوّر بها كفاح جيش التحرير الوطني والعديد من الصور الفوتوغرافية، حُصص لها جناح في إحدى طوابق المتحف، أشاد من خلالها بالخصال الحميدة والانسانية التي يتصف بها جنود جيش التحرير الوطني بقوله: "في كل قصف للمستعمر الفرنسي أتذكر دائما، كيف كان رفاق الكفاح يقومون بحمايتي وذلك بإلقاء أجسامهم علي حتى لا أصاب بالأذى"، وشارك في سنة 2013 في معرض "جنود بالأبيض والأسود" بالجزائر أين التقط صورا عرضت بصربيا والجزائر، وكان آخر حضور للمصوّر بالجزائر من خلال معرض فوتوغرافي من آخر ما التقطه المصوّر خلال زيارته الأخيرة للجزائر. وحصل على عدة تكريمات وأوسمة من الجزائر آخرها تكريمه ضمن مهرجان الفيلم الملتزم، وأصدر رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة مرسوما يقضي بمنحه ميدالية تذكارية وشهادة تكريم تقديرا لمساهمته ومساندته للثورة الجزائرية. والجدير بالذكر كان ستيفان لابودوفيتش المصور الشخصي للرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو من مؤسسي حركة عدم الانحياز. وافته المنية في 25 نوفمبر 2017 عن عمر ناهز 91 سنة . انظر: عبد العزيز بوباكير، "قصة صورة"، جريدة الشروق ، العدد 2438 ، الأحد 4 نوفمبر 2012، ص 25. وأيضا: جمال الدين عمراوي، مرجع سابق، ص 347-348.

(1) - تمكنت بأرشيف المتحف المركزي للجيش الوطني الشعبي برياض الفتح من الاطلاع على مراسلات عديدة من المحافظة السياسية للأركان العامة إلى قيادة الأركان العامة جاء في إحداها تسهيل مهمة المراسل الصحفي "لابودوفيتش" إلى طرابلس والسفر إلى يوغسلافيا لاقتناء أفلام لفائدة الثورة مؤرخة في 14 جوان 1962. ووجدنا مراسلة أخرى التمسّت فيها وزارة التسليح والاتصالات العامة من المكتب العسكري بتونس العاصمة بالسماح لنفس الصحفي بتصوير لقطات سينمائية في مركز تدريب المرسى مؤرخة في 15 جوان 1962.

(2) - المجاهد، عدد 147 ، 31 جانفي 1963 ، ص 11.

(3) - أحمد بجاوي، السينما وحرب التحرير "الجزائر، معارك الصور" ، تر: مسعود جناح ، ط1 ، منشورات الشهاب ، الجزائر، 2014، ص 14.

لم تعتمد قيادة الثورة التحريرية في كفاحها ضد المستعمر على المواجهة العسكرية فحسب، بل تسلّحت أيضا بوسائل الدعاية الثورية أخرى للتعريف بالقضية الجزائرية، ونقل صداها للرأي العام العالمي في شتى أقطار الوطن العربي وباقي أرجاء العالم، وهي المهمة التي أوكلت أيضا للفنانين الجزائريين على خشبات المسرح، فاختصّت المجموعة الأولى بالمسرح والمجموعة الثانية بالغناء والرقص ويعود الفضل في تشكيلها للفنان المسرحي عبد الحليم رايس⁽¹⁾ الذي عُيّن متصرفا إداريا للفرقة والمنشط الثقافي لها. أما مصطفى كاتب⁽²⁾ مديرا فنيا لها، فساهما إلى جانب فنانين جزائريين وفدوا من فرنسا، سويسرا، المغرب وتونس⁽³⁾ وعدة مدن جزائرية وهران، توقرت وقسنطينة تلبية لنداء جبهة التحرير الوطني للمساهمة في التعريف بالقضية الوطنية وحقيقة المعركة الكفاحية التي يخوضها الجزائريون⁽⁴⁾، والوقوف في وجه الهجمات الاعلامية الاستعمارية التي سخّرت لها ادارة الاحتلال كل الوسائل للنيل من سمعة قيادة الثورة ومجاهديها.

ولا ننسى دور الرياضيين المحترفين في كرة القدم خصوصا أولئك القادمين من مختلف الأندية الفرنسية الذين تخلّوا عن شهرتهم الرياضية والتحقوا بقيادة الثورة الجزائرية ابتداء من 13-15 أفريل 1958 بتونس استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني لتأسيس فريق كرة القدم لجبهة التحرير الوطني⁽⁵⁾، من أجل نقل حقيقة كفاح الشعب الجزائري والتعريف به من خلال

(1) - عبد الحليم رايس اسمه الحقيقي بوعلام بن رايس من مواليد عام 1924، رجل مسرح وممثل سينمائي. ظهرت مواهبه في التمثيل منذ الطفولة. أدى سنة 1942 دور مسرحية "اليتيم"، كما شارك في تأسيس الفرقة المسرحية "الهلل الجزائري" سنة 1945، مثل في فيلمين بالمغرب، أحدهما رفقة محمد التوري. اشتغل في الإذاعة والمسرح إلى غاية 1957، وهو التاريخ الذي التحق فيه بالفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني بتونس، أشرف هناك على تأليف عدة مسرحيات "أبناء القصبه"، "الخالدون" "دم الأحرار". وأشرف سنة 1960 على إدارة الفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني. وبعد الاستقلال تولى نهائيا عن المسرح خلال السنة 1967-1968 بعد تعيينه رئيسا لمصلحة الانتاج في مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائرية حيث كرّس كل طاقته وإمكانياته الفنية في خدمة المؤسسة ولصالح الثقافة الجزائرية. احتك بالسينما، ولعب أدورا في فيلم "الأفيون والعصا"، و"سنعود"، "الشبكة"، "المفيد". وافته المنية اثر سكتة قلبية في 8 نوفمبر 1979 في ميدان العمل بالقرب من بوسعادة أثناء تصوير فيلم "السيان" للمخرج أحمد راشدي. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد القادر بن دعاماش، الفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني 1958-1962، منشورات أنتر سيني، الجزائر، 2007، ص ص 46-49.

(2) - مصطفى كاتب رجل مسرح من مواليد سوق أهراس يوم 8 جويلية 1920، بدأ احتكاكه بالمسرح الإذاعي في سن الثامنة عشر، في سنة 1940 أنشأ فرقة المحترفة الخاصة التي أصبحت فيما بعد "المسرح الجزائري" وهي فرقة أريد بها أن تكون قبل كل شيء مدرسة للفن الدرامي. ساهم إلى جانب باش ترزي وممثلين آخرين على غرار سيساني، حبيب رضا، عبد الرحمن عزيز، محمد التوري في إعطاء نفس جديد للمسرح الجزائري إلى غاية عام 1958 وهي السنة التي تشكلت فيها فرقة فنية لجبهة التحرير الوطني التي شرعت إلى غاية تحقيق الاستقلال في اثبات بأن الشعب الجزائري الذي كان رغم المحن والمعاناة لا يزال يقدر قيمة الفن، والموسيقى. أصبح سنة 1963 ولمدة عشر سنوات مدير للمسرح الوطني الجزائري. وافته المنية يوم 28 أكتوبر 1989 في مرسيليا في نفس اليوم الذي توفي فيه ابن عمه كاتب ياسين. عاشور شرقي، معلمة الجزائر.... مرجع سابق، ص 1200.

(3) - أحسن ثيلاني، المسرح الجزائري والثورة التحريرية، دراسة تاريخية فنية، وزارة الثقافة والفنون، الجزائر، 2007، ص 76.

(4) - مخلوف بوكروح، "البعد الثوري للمسرح الجزائري"، مجلة المصادر، عدد 8، ماي 2003، ص 129.

(5) - للمزيد من التفاصيل انظر:

- Rabah Saadallah , Djamel Benhafs, **la glorieuse équipe du FLN**, éditions ENAG , Alger , 2010, pp 136.
- Michel Nait -Challal, **Dribbleurs de l'indépendance: l'incroyable Histoire de l'équipe de football du FLN Algérien**, : éditions prolongations, Paris , 2008, pp 100 - 105.

التظاهرات الرياضية بعد دعوته لإجراء مقابلات ودية في العديد من البلدان الشقيقة والصديقة⁽¹⁾.

6-7 - المكاتب الخارجية للثورة:

لعبت المكاتب الخارجية لجهة التحرير الوطني دورا فاعلا في إيصال صوت الثورة الجزائرية التي تكافح من أجل استرجاع سيادتها إلى مختلف دول العالم، بدءا باستقرار بعثتها الخارجية بالخارج واتخاذ العاصمة المصرية مقرا لها⁽²⁾. أما بتونس والمغرب فقد تم فتح مكاتب بهما مباشرة بعد استقلال هذين البلدين عام 1956 ليليه تأسيس مكاتب خارجية أخرى في عدة دول عربية التي ساهمت بقوة في عملية تدويل القضية الجزائرية في إطار ما يسمى بالكتلة الأفرو آسيوية، لدورها الفاعل ضمن الدول العربية والإسلامية المحبة للسلام والمناهضة للإمبريالية، خاصة في هيئة الأمم من خلال إعداد مشاريع اللوائح المعدة للمصادقة عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة⁽³⁾. ولم تستثن قيادة الثورة أي حليف لفرنسا، حيث استقر ممثلها في مجموع عواصم العالم الثالث، منها دلهي، كراتشي، وجاكرتا في آسيا، أكرا، باماكو وكوناكري في إفريقيا⁽⁴⁾، وافتتحت أيضا مكاتب خارجية في كل البلدان الشرقية والغربية، إضافة إلى وجود وفد دائم في طوكيو والعديد من المكاتب في أمريكا الجنوبية⁽⁵⁾. ولم تقتصر العلاقات الممتازة في جميع البلدان التي افتتحت فيها المكاتب على الحكومات فقط، بل تعددت إلى المنظمات والسياسيين من مختلف الاتجاهات، والعديد من الصحفيين، حيث كانت الغاية منها هي شرح بوضوح والدفاع عن القضية الجزائرية أمام أولئك المعارضين، والتنديد بتصرفات الخصم، والادعاءات الفرنسية والإتيان بالتفنيدات لها⁽⁶⁾.

وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ورثت المكاتب الخارجية لجهة التحرير الوطني الموزعة بالقارات الأربع: إفريقيا، آسيا، أوروبا وأمريكا المقدر عددها بثمانية عشر مكتبا كانت تابعة من الناحية التنظيمية إلى وزارة الخارجية، يُضاف إليها مكتبي تونس والمغرب الأقصى التابعين تنظيما لوزارة الداخلية، وتمثل أهم نشاطاته ومهامه في:

(1) - بيار وكلودين شولي، مصدر سابق، ص 233.

(2) - محمد خيشان، مهام الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2001-2002، ص ص 19، 33.

(3) - عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 75.

(4) - سعد دحلب، مصدر سابق، ص 20.

(5) - للمزيد من التفاصيل انظر: مجموعة باحثين، العلاقات الدولية لثورة التحرير الوطني مع دول أوروبا الغربية وأمريكا: الأبعاد والانعكاسات، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الآمال للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص ص 255-77.

(6) - سعد دحلب، مصدر سابق، ص 21.

- الإعلام والدعاية لفائدة القضية الجزائرية عن طريق توزيع المنشورات وكتابة اللوائح والعرائض لإدانة الاستعمار وفضح التعذيب الهمجى الممارس ضد الجزائريين.
- جلب المساعدات المالية للطلبة لتسهيل التعليم والتكوين.
- جمع التبرعات والمساعدات المالية للاجئين.
- تقديم طلبات الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.
- عقد اللقاءات مع سفراء وممثلي الدول من أجل دعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، والمشاركة في الندوات الدولية.
- السعي للحصول على رخص الدخول والخروج، جوازات السفر والتأشيرات وغيرها من الإجراءات الإدارية الضرورية لإقامة المسؤولين والطلبة واللاجئين الجزائريين.
- العمل على تمثيل الثورة الجزائرية وجهازها التنفيذي (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) لدى حكومات الدول الأجنبية سواء الصديقة منها أو المتعاطفة أو المحايدة أو حتى الحليفة لفرنسا⁽¹⁾.
- التقرب من أحرار فرنسا المناصرين للقضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها، خاصة أولئك المدافعين عن حقوق الإنسان والمتأثرين بالأفكار اليسارية التحررية، في مقدمتهم المثقفين والمحامين الذين شكّلوا في مجملهم جهات مناهضة للحرب الاستعمارية في الجزائر نوضحها في الفصل الموالي.
- نستشف مما سبق بأن النشاط الإعلامي الثوري كان خاضعا لتنظيم محكم، وبفضله نجحت الوسائل الإعلامية الدعائية في تبليغ أوامر قيادة الثورة الجزائرية، وساهم بشكل كبير في إيصال صوتها إلى المحافل الدولية بدحض المغالطات التي كانت تروّجها مختلف وسائل الدعاية الاستعمارية بخصوص حقيقة الثورة وأهدافها، الساعية لمحاصرتها ودفع المجموعة الدولية لعدم الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

(1) - عمر بوضربة، مرجع سابق، ص ص 216 - 217.

الباب الخامس

انعكاسات ومخلفات الحرب الاستعمارية

الفصل الأول

1- حركة العصيان العسكري

- 1-1- التهرب من أداء الخدمة العسكرية في الجزائر
- 1-2- الفرار الفردي والجماعي
- 1-3- مخالفة الأوامر والتعليمات
- 1-4- تنظيم حركات احتجاجية بالمدن الفرنسية

أمام التطورات السريعة للثورة الجزائرية وتحقيقها انتصارات عسكرية ميدانية، سُجِّل انقسام شديد في الرأي العام الفرنسي فيما يتعلق بالقضية الجزائرية، فمنهم من اختار الحياد السلبي وعدم إبداء أي موقف إزاء الحرب في الجزائر، في حين أدان البعض الآخر السكوت المطبق الذي يلف قضية الشعب الجزائري وكفاحه المشروع، بينما تجنَّد البعض منهم لمساندة الكفاح المشروع لقيادة الثورة الجزائرية، لاقتناعهم بحق الشعوب في التحرر والاستقلال، فتبلورت مواقفهم في تشكيل جهات معارضة ومناهضة للحرب الاستعمارية في الجزائر وفي فرنسا أيضا بعد اكتشاف حقيقة مأسيتها.

انضمت فئات مختلفة من المجتمع الفرنسي إلى حركات رفض ومعارضة الحرب في الجزائر، كانت في البداية محدودة التأثير، ثم توسَّعت لتصبح معارضة جماهيرية علنية ضد جهة مُواصلة الحرب في الجزائر المُمثَّلة في الحكومات الفرنسية وقيادات الجيش الفرنسي والداعمين لها من غلاة المعمرين في الجزائر، نستعرض أبرزها بدءا بموقف جنود الخدمة العسكرية ثم المثقفين وبعدها الحقوقيين على سبيل التوضيح لا الحصر.

وكما هو معلوم واجهت قيادة الجيش الفرنسي وهي تخوض حربها العدوانية ضد الشعب الجزائري حركة غير مألوفة في أوساط مجنديها، تمثَّلت في رفضهم لخوض الحرب في الجزائر التي لم تحمل أي اسم^(*) طيلة الثورة التحريرية. وترسَّخت هذه القناعة بصورة جلية لدى العديد من المجندين الفرنسيين بعد احتكاكهم الإجباري والمُرير بالواقع الأليم للشعب الجزائري فنقلوا مأساته لذويهم وأصدقاءهم، مما دفع من تبقى منهم لاتخاذ قرار رفض حمل السلاح خلال تأدية الخدمة العسكرية في هذا البلد، لأنه يؤدي حتما إلى ارتكاب تجاوزات خطيرة⁽¹⁾.

(*) - أكد إيف سالفات Yves Salvat في مذكراته "حرب العار...." أن عبارة "حرب في الجزائر" لم تكن متداولة بين الجنود ولم تُذكر قط، وكان "ممنوع" في تلك الفترة الحديث عن هذا الموضوع في الفيلق الذي كان ينتهي إليه الجنود الفرنسيين. ولم تكن مهمة كتابة اعترافه الشخصي سهلة بالنسبة إليه بعدما تجاوز سنه 77 عاما لما زار الجزائر. وقبل أن يجتاز هذه العتبة من الحياة، مرَّ بأوقات تألم فيها ضميره حيال ما شاهده أثناء تجنيده في صفوف الجيش الفرنسي بالجزائر وعمره 19 سنة في الفترة الممتدة بين 1958-1960، وحينها كان شابا يافعا كبريعدا عن حياة باريس المتعدنة، يحمل سداجة سكان الريف الطيبين، لكنه أقحم في الحرب الاستعمارية، فوجد نفسه في بلد شعبه مُضطهد، ولم يكن حينها على علم بالمهمة المسندة إليه حيث قال: "عندما جندونا أخبرونا أننا سنساهم في استتباب الأمن ونشر السلام، لم يقل لنا أحد أننا سنكون جزءا من خطة استعمارية تدهس حقوق السكان الأصليين، لم يقولوا لنا إن فرنسا كانت في حرب شرسة مع الثوار، وعندما وصلت ناحية تيارت وقفت على حالة مزرية للجزائريين، فقر وارهاق وأمراض، كانت هذه اللوحة السوداء الأثر الأول المحفور في ذاكرة هذا المسن، الذي حضر إلى الجزائر المستقلة ليروي قسوة فرنسا الاستعمارية، بدعوة من الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي، وفي فيلا عبد اللطيف، جلس أمام كتابه يستعيد لحظات الاعتراف العلني بما حدث ساعتها، إذ كان شاهدا رفقة مجندين آخرين على الممارسات الهمجية التي مارسها الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري، ومنها على وجه الخصوص "التعذيب" بمختلف أنواعه. للمزيد من التفاصيل حول هذه الشهادات الحية انظر: Yves

Salvat, *la guerre de la honte Torture de la guerre d'Algérie 1954-1962 Témoignage*, éditions Publibook, France, 2010, p 30.

(1) - Hélène Bracco, *Op. cit*, p 124

وتم التعبير عن هذا الرفض في شكل مبادرات فردية منها التهرب من أداء الخدمة العسكرية في الجزائر وعدم الامتثال لاستدعاءات التجنيد، وفي مواقف جماعية كالفرار من صفوف الجيش الفرنسي والالتحاق بمعاقل الثورة ثم العودة إلى أوطانهم، زيادة على تنظيم حركات احتجاجية في العديد من المدن الفرنسية قبل الإبحار نحو الجزائر تدعّمت باستنكار كبير من عائلات المجنّدين والأصدقاء والمثقفين أيضا⁽¹⁾ نوضحها فيما يلي:

1-1- التهرب من أداء الخدمة العسكرية في الجزائر:

انتهج المجنّدون المعارضون للحرب في الجزائر طرق مختلفة للتعبير عن رفضهم لأداء الخدمة العسكرية بالمستعمرة الجزائرية، لوعيمهم وعلمهم المسبق "بالحرب القدرة" التي سيخضونها بمجرد وصولهم إلى الجزائر، ولقد برزت حركة الرفض العسكري هذه في مواقف متباينة فردية وجماعية في آن واحد، انطلاقا من قناعات شخصية وإنسانية وحتى دينية لكنها سرعان ما أصبحت جماهيرية، إذ كان يحذوهم الأمل أن يجدوا أذانا صاغية من قبل سلطات بلدهم تدفعهم للعدول على قرار اقتيادهم مرة أخرى من الجبهات القتالية خصوصا من المغرب وتونس وكذلك ألمانيا باتجاه الجزائر عام 1955⁽²⁾.

أفادت إحدى الأبحاث الأكاديمية أنه ما يقارب 15000 شاب فرنسي رفضوا إقحامهم في حرب الجزائر، وهذا العدد يمثل نسبة قليلة تُقدر بـ 1 % من مجموع المجنّدين المقدر عددهم بمليون ونصف في المستعمرة الجزائرية لمحاربة الثوار. وأفادت نفس الدراسة، بأن الأرشيف الفرنسي العسكري الفرنسي، أحصى حوالي 12.000 حالة عصيان في الجيش الفرنسي⁽³⁾، موزعين على النحو التالي: 10831 متمرد وهم المجنّدون الذين رفضوا الامتثال لأداء الخدمة العسكرية، 886 هارب بطريقة مخالفة للقوانين من الوحدات القتالية، وهناك من عارضوا الخدمة العسكرية لأسباب سياسية ودينية، وهم الجنود الذين رفضوا رفضا قاطعا حمل الأسلحة أو ارتداء البزة العسكرية وقدر عددهم بـ 420 عنصرا، وبسبب مواقفهم أُدينوا بسنتين سجن

(1) - Henri Alleg, la guerre d'Algérie..., T 2 , op, cit, p 72.

(2) - Jean pierre Vittori, **Nous les appelés d'Algérie**, éditions Temps actuels , 1983, p 23.

(3) - استنادا إلى إحصاءات أرشيف الدفاع الفرنسي، أفاد الباحث الفرنسي تزامور كيمنور في أطروحته أنه "من بين 12.000 مجند فرنسي رفضوا الحرب ضد الجزائر، كان هناك 886 عسكري فرنسي فرّوا من جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر ما بين 1954 و 1962 خلال حرب التحرير الوطني، رافضين المشاركة في أعمال العنف المُمارسة ضد الشعب الجزائري الذي كان يكافح من أجل استقلاله، وكان هناك جنود آخرون كانوا يشعرون بتأنيب الضمير وكانوا يرفضون حمل السلاح أصلا. وأكد ذات الباحث أن هذه الدراسة تخص فقط 1 % من المجنّدين فقط، على اعتبار أن الأرشيف العسكري القضائي لم يُفتح بعد أمام الباحثين. ويذكر أن عدد العصاة من المجنّدين الفرنسيين في حرب التحرير الجزائرية يبقى سرا من أسرار الدولة الفرنسية التي ترفض إلى يومنا هذا إمالة اللثام عنه، وليس لديها أية نية في الكشف عنه في المستقبل القريب. مع العلم أن أغلب الذين قالوا لا للحرب هم من الفرنسيين وليس من المستوطنين، وأغلب الذين شاركوا في هذه الحرب كانوا ينتمون إلى أوساط اجتماعية مختلفة، وينحدرون من مختلف أنحاء فرنسا، وتتراوح أعمارهم بين 19 إلى 30 سنة. للمزيد من التفاصيل

انظر: Tramor Quemeneur, **une guerre sans « nom » ? Insoumissions, refus d'obéissance et désertions de soldats français pendant la guerre d'Algérie (1954-1962)**, thèse de doctorat sous la direction de Benjamin Stora, Saint – Denis : Université Paris VIII, 2007, 1396 p.

نافذة⁽¹⁾. ولقد اتخذت حركة رفض الحرب في الجزائر التي اعتبرتها السلطات الفرنسية عصيانا وتمردا على السلطات العسكرية، مظاهر مختلفة نستعرضها على سبيل التوضيح فيما يلي:

سجّلت هذه الظاهرة بعد أيام معدودة من الهجومات على الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، حين اتخذت الحكومة الفرنسية في 23 أوت 1955 قرار يقضي باستدعاء الفئة الأولى من مجندي عام 1954 والبالغ عددهم 104.000 شاب لتوجيههم إلى الجزائر كما سبق توضيحه. وفي نفس الفترة تم استدعاء 65.000 شاب من الجنود الاحتياطيين معظمهم كانوا متزوجين⁽²⁾، لذلك أبدوا رفضهم لتلبية نداء الخدمة العسكرية في الجزائر، إما برفض استلام استدعاءات التجنيد ومنهم من امتنع عن تسجيل أنفسهم لاجتياز عملية الانتقاء الأولى، ومنهم من رفض الحضور إلى مركز الخدمة العسكرية في اليوم المحدد للاستدعاء، وهناك من حاولوا إيجاد الحلول لإعفائهم من الخدمة العسكرية بعد تلقي الاستدعاءات، مثل تقديم ملف طبي لمجلس التجنيد، لكن القليل منهم وقّوا في تحقيق مبتغاهم، بعد تسرّب عناوين لبعض الأطباء الذين كانت تقدّم لهم أموالا باهظة مقابل شهادة الفحص تثبت الحالة الصحية للمعني وعدم أهليته، وهو الأمر الذي استعصى على عدد كبير من المجنّدين لعدم امتلاكهم الثمن الكافي لهذه العملية⁽³⁾.

وخلال سنة 1956 الكثير من المجنّدين رفضوا حمل السلاح ضد الشعب الجزائري الذي يكافح من أجل استقلال بلاده وعبروا عن ذلك في رسائل مفتوحة للرئيس الفرنسي⁽⁴⁾، و 1957 تكرّرت حركة الرفض العسكري بشتى الطرق، وبحلول عام 1958 ظهرت طريقة جديدة في التهرّب من الخدمة العسكرية يتم بها اجتناب المتابعات القضائية، تتمثل في تأجيل الالتحاق بصفوف الجيش الفرنسي بحجة الدراسة، حيث بلغ عددهم سنة 1958 حوالي 4164 شابا ثم تضاعف العدد سنة 1959 إلى أكثر من 12962 شابا⁽⁵⁾. ونظرا لتفاقم هذه الظاهرة وتكرارها إلى غاية نهاية الحرب احتلت هذه القضية حيّزا هاما على أعمدة الصحافة الفرنسية وخلال المؤتمرات، خاصة بعدما تحوّلت إلى حركة جماهيرية بعد الاحتكاك المباشر بالفضائع التي ارتكبت في الجزائر طيلة الحرب رغم أن أغلب هؤلاء المجنّدين لم يكونوا مناضلين في أحزاب أو منظمات سياسية⁽⁶⁾.

1-2 - الفرار الفردي والجماعي:

إن أغلب هذه الحالات سجّلت بعد وقوع الاحتكاك المباشر بحرب الجزائر التي ارتكبت فيها مختلف التجاوزات، أو نقلت مآسها إلى الجنود الجُدد من قبل من سبقوهم في التجنيد،

(1) - Tramor Quemeneur, - Refuser l'autorité ? Étude des désobéissances de soldats français pendant la guerre d'Algérie (1954-1962) in *Revue l'Histoire*, N° 370-371 (janvier-juin 2011), pp 57 – 66 .

(2) - أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة...، مرجع سابق، ص 226.

(3) - Hélène Braco, **op. cit**, p 133.

(4) - Lettre d'Alban Liechi au président de la république , 2 juillet 1956, in Parti communiste Français , des jeunes qui seivent l'interet de la France, préface de Jacques Daclos, Parti communiste français , 1959, 31 pages, p 9.

(5) - Hartmut Elsenhans, , **op. cit**, p 891.

(6) - Maurice Maschino, « l'engagement » in *cahiers libres*, N° 19, Francois Maspero, Paris, 1961, pp 35-38.

منهم من قرّر الفرار من الجيش الفرنسي وإطلاق سراح الثوار الأسرى وأخذ معه الأسلحة مثلما حدث مع الرقيب المظلي نويل فافرليار Noël Favrelière⁽¹⁾، الذي اكتشف إحدى الطرق التي ينتهجها جيش الاحتلال في إعدام أسرى جيش التحرير الوطني برميهم من علو طائرة مروحية، ولما علم بقرار تصفية أخرى في اليوم الموالي بنفس الطريقة والوسيلة، استغل برمجته للحراسة الليلية فأطلق سراج السجين الجزائري وفرّ معه وتمكنا من الالتحاق مع بجيش التحرير الوطني بتونس سيرا على الأقدام⁽²⁾.

ومنهم من استطاع الفرار أثناء العطلة التي يستفيد منها المجنّد، وعدم العودة لإتمام المدة المتبقية فيصبح في هذه الحالة هاربا (déserteur)⁽³⁾، فيكون المجنّد في هذه الحالة معرّضا للاعتقال لمدة سنة دون احتساب التهم الأخرى منها المساس بأمن الدولة الخارجي التي تنجر عنها عقوبات إضافية وقاسية⁽⁴⁾، والبعض منهم استطاع اجتياز الحدود الدولية بمساعدة الصليب الأحمر الدولي باتجاه تونس والمغرب، أما البعض الآخر، فقد اختاروا البقاء في فرنسا بعد انقضاء العطلة الممنوحة لهم لكن تمّ توقيفهم من قبل السلطات العسكرية، وآخرون استطاعوا الفرار باللجوء إلى البلدان المجاورة لفرنسا مثل إسبانيا وإيطاليا وسويسرا وألمانيا وأمريكا وإفريقيا السوداء للإفلات من المتابعات القضائية، وبلغ عددهم 10831 جندي⁽⁵⁾.

سُجّلت محاولات كثيرة لفرار المجنّدين الفرنسيين وتمكنوا من الالتحاق بمعازل جيش التحرير الوطني، بفضل الدعاية الثورية عبر مناشيرها التحسيسية والرسائل المطوّلة للجنود الفرنسيين المشجعة على الفرار وعدم جدوة موتهم في حرب الجزائر خدمة وحفاظا على مصالح غلاة المستوطنين⁽⁶⁾. ونجح أيضا العديد من الجنود في نقل كميات مُعتبرة من الأسلحة قبل

(1) - نويل فافرليار Noël Favrelière من مواليد سنة 1934، استدعي للخدمة العسكرية ضمن المظليين في أوت 1955، يعتبر من بين أوائل الفارين والرافضين للخدمة العسكرية خلال حرب التحرير الجزائرية. فرّ في 19 أوت 1956 رفقة أسير جزائري كان سينفذ في حقه حكم الإعدام والتحق بقيادة الثورة بتونس بعد أسبوع سيرا على الأقدام. حُكم عليه غيابيا بالإعدام لأول مرة عام 1958 من قبل محكمة قسنطينة وصدر في حقه نفس الحكم سنة 1960، كتب ملخص قصير حول الفترة التي قضها في الجيش الفرنسي وكيفية فراره في جريدة l'action التونسية. ساعد أحد الصحفيين الأمريكيين في تصوير الحياة اليومية للمجاهدين والواجبات التي يؤديها ومهام الممرضات في مجال إسعاف المصابين في إحدى القرى الحدودية. اختار المنفى في الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها رحل إلى يوغسلافيا. استفاد من العفو العام سنة 1966 فعاد إلى فرنسا، وعمل كمدير في فرع شركة رينو في بلغاريا ثم في يوغسلافيا. ألّف كتابا بعنوان الصحراء في الفجر le sahara à l'aube من منشورات Minuit سنة 1960 ثم كتابا ثانيا بعنوان الهارب le déserteur بمنشورات édition spéciale سنة 1973. توفي في 11 نوفمبر 2017. انظر تفاصيل فراره من الجيش الفرنسي والتحاقه بالمجاهدين في تونس وحصوله على تأشيرة للذهاب إلى أمريكا في: نويل فافرليار، مصدر سابق، ص ص 97-288.

(2) - للمزيد من التفاصيل حول هذه الواقعة انظر: مذكرات اللواء حسين بن معلم، مصدر سابق، ص ص 119-120.

(3) - أحمد منغور، مرجع سابق، ص 232.

(4) - Tramor Quemeneur, « Guerre d'Algérie », in *Revue l'histoire*, N° 338, janvier, 2009, p 24.

(5) - *ibid*, p 25

(6) - انظر نماذج من هذه الرسائل التي وجهتها جبهة التحرير الوطني للجنود الفرنسيين في: Philippe Bourdrel, *op. cit*, pp

Jean Pierre Vittori, *La Vraie Histoire des appelés d'Algérie*, éditions Ramsay, Paris, 298-300. وأيضا:

= 2001, pp 215-217.

مغادرتهم الوحدات العسكرية، ومن بين أشهر هؤلاء الفارين نذكر هنري مايو الذي جند في الجيش الفرنسي سنة 1956 برتبة مرشح في الكتيبة 57 للمتحاربين بمليانة ليفر منها في 4 أفريل من نفس السنة بعد تحويل مسار شاحنة محملة بأسلحة إلى غابة باينام بالقرب من الجزائر العاصمة نقلت ذخيرتها الحربية إلى معاقل الثوار⁽¹⁾، وأفادت يومية Dernière Heure بعد الحكم عليه بالإعدام من قبل المحكمة العسكرية أن مايو نجح في الاستحواذ على شحنة معتبرة من الأسلحة تمثلت في 74 مسدس، 10 مسدسات أوتوماتيكية و 121 رشاش آلي و 63 بندقية حرب⁽²⁾.

والجدير بالذكر فإنه بعد أسابيع من فراره، أرسل مايو بتاريخ 18 أفريل 1956 نسخ من رسالة وجهها للجيش والشرطة والصحافة وبعض الشخصيات المدنية بالجزائر العاصمة، شرح فيها دواعي فراره من الجيش الفرنسي طبقا لتعليمات الحزب الشيوعي الجزائري وانضمامه إلى الثوار الجزائريين بالونشريس إلى جانب محاربين آخرين كانوا ينتمون إلى نفس الحزب المذكور⁽³⁾، وأهم ما جاء في افتتاحيتها "... لست مسلما لكنني جزائري من أصل أوروبي، وأعتبر الجزائري وطني، لذلك أشعر أنني مُدين له بالواجبات نفسها التي يؤديها كل أبناءه. إن مكاني في الوقت الذي ثار فيه الشعب الجزائري لتحرير أرضه من العبودية الاستعمارية، هي إلى جانب أولئك الذين باشرُوا الكفاح التحرري... وبفعلي هذا، بتسليم الأسلحة التي يحتاجونها في الكفاح التحريري إلى المجاهدين الجزائريين، ستستخدم على وجه الحصر ضد القوات العسكرية والشرطة والعملاء، أدرك أنني قمت بخدمة مصالح وطني وشعبي..."⁽⁴⁾.

أراد هنري مايو من خلال هذه الرسالة وضع حدّ للحملات الصحفية المفرضة التي شنتها عليه بعض الأعلام الفرنسية ذات الاتجاه اليميني والمدعومة من قبل السلطات الاستعمارية، والتي أهاها أمر التحاقه بالثورة وهو فرنسي، فلم تجد ما تتهم إياه سوى بالخيانة العظمى⁽⁵⁾، لذلك أصبح محل بحث ومطاردة إلى غاية القضاء عليه بتاريخ 5 جوان 1956 من قبل قوات الحركي التابعة للعميل الباشاغا بوعلام⁽⁶⁾ بجبل سيدي درّاقة في الجزء الشمالي من الونشريس

=Résistance Algérienne, Organe du Front de libération Nationale Algérienne pour la défense de l'Afrique du Nord, édition B, N° 4, Année 1956, p 3.

(1) - Serge Kastell, **le maquis rouge. L'aspirant Maillot et la guerre d'Algérie 1956**, L'Harmattan, Montréal, 1997, p 285.

(2) - Dernière Heure, N°2945, 23 Mai 1956, p 1-2.

(3) - **ibid**, p 2.

(4) - انظر النص الكامل للرسالة في : رشيد خطاب، الخاوة والرفاق قاموس.... مرجع سابق، ص 321.

(5) - انظر فحوى المنشور الذي وزّعته مصالح الاستخبارات في الجيش الفرنسي بعد القضاء على هنري مايو Henri Maillot ورفيقه موريس لايون Maurice Laban، واصفين حادثة تصفيتهما "بالعقوبة الإلهية جزاء لخيانتهما" في:

Henri Alleg, la guerre d'Algérie..., T 2, **op, cit**, p 131.

(6) - انظر تفاصيل البحث عنه ومطاردته إلى غاية القضاء عليه في : Bachaga Boualem, **op.cit**, pp 185- 191.

بـ "لامارتين" Lamartine (الكريمة حاليا) بولاية عين الدفلى مع خمسة عناصر من المجموعة مكونة من 8 أفراد⁽¹⁾.

1-3- مخالفة الأوامر والتعليمات:

سُجِّلَت عدة حالات عدم الامتثال للأوامر أثناء تأدية المهام العسكرية خلال العمليات التمشيطية، خاصة إذا تعلّق الأمر بالقتل العشوائي أو ممارسة التعذيب على الموقوفين والسجناء، أو تنفيذ أحكام الإعدام وغيرها من الممارسات اللاإنسانية. وتهرباً من أداء هذه "المهام القدرة"، تظاهر بعض الجنود الفرنسيين بالتمارض لتجنّب الخروج في عمليات التمشيط والمشاركة في التوقيفات الجماعية والمداهمات الليلية لأفراد العائلات الجزائرية والتنكيل بهم⁽²⁾.

وبسبب التدابير الحكومية الفرنسية المتعلقة بتوسيع نطاق الحرب ضد معاقل الثوار والشروع في تطبيق برنامج شال العسكري والذي ترتب عنه تأجيل عمليات تسريح الجنود الذين انتهت مدة تجنيدهم، أبدى الجنود الفرنسيون استياءهم، وقد نجم عن تدميرهم عدة حوادث، نذكر منها ما وقع في أيام عيد الفصح، حيث أضربت في قسنطينة فرقة عسكرية كبيرة عن الأكل احتجاجاً على المعاملة السيئة التي يعاملون بها من قبل قادتهم، وعلى الأعمال الشاقة التي يُجبرون على القيام بها حتى في أيام العطل الأسبوعية (الأحد). وفي التلازمة، قرب قسنطينة أعلنت كتيبة أخرى إضرابها عن الجوع ومكث جميع جنودها في فراشهم ولم يغادروه إلا بالتهديدات والضغط عليهم⁽³⁾. وفي حالة رفض المُجند حمل السلاح، يجرد من رتبته العسكرية ثم يُعتقل في زنانات على عمق أربعة عشر متراً بإحدى الثكنات العسكرية إلى غاية المحاكمة العسكرية وإقرار العقوبة التي لا تقل عن ثمانية عشر شهراً⁽⁴⁾.

1-4- تنظيم حركات احتجاجية بالمدن الفرنسية:

بدأت الحركات الاحتجاجية للمجندين الفرنسيين الراضين للحرب في الجزائر منذ سنة 1955⁽⁵⁾، إذ تم إحصاء 47 حركة في أوساط دفعة المجندين 2/1953 بعد اتخاذ الحكومة

(1) - وهم: هنري مايو (28 سنة)، موريس لابون (42 سنة)، بلقاسم حنون (19 سنة)، جيلالي موساوي (38 سنة)، بلقاسم بلماط، بينما فرّ ثلاثة آخرون وهم حميد قرة، مصطفى سعدول، محمد بوعلام والتحقوا بمعاقل الثورة. انظر: Félix Colozzi, *Mémoires de prisons*, éditions El Kalima, Alger, 2014, pp 91-92.

(2) - أحمد منغور، مرجع سابق، ص 233.

(3) - المجاهد، عدد 41، 1 ماي 1959، ص 10.

(4) - للمزيد من التفاصيل انظر شهادة: رفاييل غريغوار Raphael Grégoire في : مجموعة شهادات، جنود الرفض أثناء حرب التحرير الجزائر - مجندون للخدمة العسكرية متمردون وصحافيون مكافحون، في أعمال ندوة "روح المقاومة"، سلسلة المحاضرات والمناقشات من تنظيم الجامعة الشعبية بمونتراي Montr'up في مقرات الكلمة الشاردة يومي 7 و 14 نوفمبر 2009، معهد الكنفدرالية العامة للشغل للتاريخ الاجتماعي للكتاب الباريسي يوم 23 نوفمبر 2010، منشورات أمدوكال الجزائر، 2013، ص ص 160-159.

(5) - Clément Grenier, « La protestation des Rappelés en 1955, un mouvement d'indiscipline dans la Guerre d'Algérie, in revue « *Le mouvement social* », N° 218, 2007, p 48.

الفرنسية قرار يقضي بإعادة استدعاءهم للخدمة تحت العلم الفرنسي، منها 36 حركة احتجاجية لمُجندين في القوات البرية، و5 احتجاجات من تنظيم جنود القوات الجوية و6 احتجاجات في أوساط القوات البحرية. ولقد اختار هؤلاء الجنود المحتجين مواقع الاحتجاج بعناية لتبليغ انشغالاتهم للسلطات العليا، حيث نظمت هذه الحركات الاحتجاجية بداخل 11 محطة قطار⁽¹⁾، 11 ثكنة⁽²⁾، و3 قلاع عسكرية⁽³⁾، و4 معسكرات حربية⁽⁴⁾، و3 قواعد جوية⁽⁵⁾، وقاعدتان (2) جوية - بحرية⁽⁶⁾، وميناءان⁽⁷⁾.

وخلال هذه الحركات الاحتجاجات التي شارك فيها الكثير من المجندين تراوحت أعدادهم من 2000 إلى 3000 جندي⁽⁸⁾ أبدوا رفضهم الذهاب إلى الجزائر لاستخدامهم في حرب استعمارية، وتضامن معهم معظم الجنود الذين اقتربوا من إنهاء خدمتهم العسكرية. وتبريرا لحركتهم الاحتجاجية، وجّه هؤلاء بتاريخ 5 سبتمبر من عام 1955 رسالة مستعجلة إلى الصحافة الفرنسية، وضّحوا من خلالها دواعي هذه الحركة الاحتجاجية ومما جاء فيها: "إننا مُستعدون للقيام بواجب الخدمة العسكرية حسب المدة القانونية، وفي إطار دولة ديمقراطية متمدنة، وإذا كانت هذه الخدمة العسكرية للدفاع عن وطننا فإننا لا نتردد في القيام بالواجب. أما إذا كان هذا الواجب، يتمثل في عمليات القمع الجماعي، التي طالما ندّدت بها الدول الديمقراطية، وتصدت لمواجهتها خلال الحرب العالمية الثانية، فإن هذا يتناقض تماما مع هذه المبادئ النبيلة، لأن الجنود الفرنسيين على الرغم من مسؤولياتهم العائلية أصبحوا يقومون بمهمة بوليسية للمحافظة على أمن بعض الاستبداديين العنصرين، الذين استحوذوا على ثروات الشعب الجزائري أكثر مما يقومون بالدفاع عن المصالح الأساسية لفرنسا...."⁽⁹⁾.

(1) - وهي محطات ليون Lyon ، مونبرناس Montparnasse بباريس، فالنسيا Valence ، بوج Bourges ، سان موريس Bourges Saint Maurice، بيزيه Béziers، تول Tulle، مولان Moulins، ميرماس Miramas، تولوز Matabiau، Toulouse.
(2) - ثكنات المناطق الآتية: روان Rouen، بيرنيون Perpignan، دوبلكس Dupleix بباريس، غوي الملميزون Reuil-Malmaison، فنسان Vincenne، إيستر Istres، بريف لاغايارد Brive-La-Gaillarde، كوبلانس Coblence، كوميرسي Commercy، أوكسار Auxerre، وفالانس Valence.

(3) - قلاع: نوجون سور مارن Nogent-sur-Marne، بروفان Provins، فانسان Vincennes.

(4) - معسكر La courtine، سوج Souge، فريلوز Frileuse، روشار Ruchard.

(5) - قواعد ريم Reims، سان ديزيه Saint Dizier، شانيري Chambéry.

(6) - قاعدتا لان بيهوي Lann-Bihoué، لانفوك بوليك Lanveoc-Poulmic.

(7) - ميناء تولون Toulon ومارسيليا Marseille. انظر: Clément Grenier، op. cit. وأيضا:

Yves courrière، la guerre d'Algérie، **La guerre d'Algérie**، T II **Le Temps des Léopards**، éditions SGED، Paris، 2000، 528، .

(8) - l'humanité، 2 septembre 1955، p 1، l'humanité، 14 octobre 1955، p 4.

(9) - France observateur، 11 septembre 1955، p 1.

تمّ تنظيم تجمّع كبير للجنود بكنيسة القديس "سان سافارين" Saint-Séverin بتاريخ 29 سبتمبر 1955 دعت إليه الفرقة 401 من رُماة المدفعية المضادة للطيران التي كانت قواتها مُرابطة بناحية "بيسكاروس" Biscarosse، وكان أغلبها من الجنود الاحتياطيين معظمهم متزوجين، كان من المفترض تأدية خدمتهم العسكرية بالقرب من مقر إقامتهم إلى غاية شهر نوفمبر من نفس السنة، ولكن بمجرد أن بلغهم قرار السلطات العسكرية القاضي بنقلهم إلى شمال إفريقيا، قرّروا التعبير عن رفضهم بعد عودتهم إلى باريس، ومن هناك وجّهوا نداءاتهم لعدد كبير من المُجندين الاحتياطيين الجُدد، وقد لبى هذه الدعوة حوالي 300 جندي، وجرت مراسيم دينية في الكنيسة بالرغم من تدخل السلطات العسكرية لفك هذا الاعتصام. وقد وجّه الجنود المتمردون عقب اجتماعهم بالكنيسة نداء إلى الشعب الفرنسي عن طريق الصحافة جاء فيه: *'إننا جنود من جميع الوحدات العسكرية التي أُعيد استدعاءها لكي ترسل إلى شمال إفريقيا.... اجتمعنا هنا لنعلن أمام المלא باسم جميع إخواننا عن قلقنا، وانزعاجنا، وعن خجلنا في أن نستخدم في العنف من أجل قضية ليست قضية مجموع الفرنسيين... إن ضمائرنا لا تسمح لنا بأن نخوض هذه الحرب ضد أناس، كان الكثير من أبنائهم، وأقاربهم قد لقوا حتفهم في الدفاع عن بلادنا. إننا مقتنعون بأن هذه الحرب هي ضد مبادئنا المسيحية، وضد دستورنا الفرنسي، وتتعارض مع حقوق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وتتنافي والقيم الأخلاقية التي تتميز بها بلادنا...'*⁽¹⁾

واجهت السلطات العسكرية موجة ثانية من الاحتجاجات لأزيد من ثلاثة أشهر منذ أن تقدّمت حكومة غي مولي بمشروع قانون السلطات الخاصة إلى الجمعية العامة، واعتماد قانون 16 مارس 1956 بعد المصادقة عليه بالأغلبية، فترتب عنه إعادة تجنيد من جديد عشرات الآلاف من الشبان الفرنسيين لمواجهة المد الثوري، هذا القرار تولّدت عنه احتجاجات واسعة النطاق، أعنفها بتاريخ 20 أبريل 1956 بعد الكمين الذي نصبه جيش التحرير الوطني لقوات الاحتلال بباليسترو (الأخضرية) في 18 أبريل 1956، الذي خلّف مقتل 18 جنديا وخمسة جرحى، وقد أثارت هذه الواقعة استياء الرأي العام الفرنسي بإيعاز من الوسائل الإعلامية الاستعمارية التي خصّصت صفحاتها لعدة أيام للحديث عن هذه الواقعة التي أُلّت بالمجندين، ونعتت الثوار بأحقر الأوصاف مثل "الوحوش"، "البربريون" و"القتلة"⁽²⁾. وأثارت أيضا سخط الجنود الفرنسيين دفعتهم للاحتجاج بعنف لفظي ضد السلطات

(1) - Tramor Quemeneur, « La messe en L'Eglise Saint-Séverin et le dossier Jean Muller. Des Chrétiens et la désobéissance au début de la guerre d'Algérie (1955-1957) in « Bulletin de l'institut d'histoire du temps Présent, institut d'histoire du temps Présent, Cachan, N0 83, juin 2004, in : <http://www.ihp.cnrs.fr>, 12/01/2022, 08 h 28 , Jean Pierre Vittori, **op.cit**, pp 25-27.

(2) - انظر شهادة أحد الناجين "بيير دوما" Pierre Dumas من هذا الكمين والذي كان أسيرا لدى جيش التحرير الوطني ثم أطلق سراحه في: Jean-Pierre Vittori, **op.cit**, pp 48-49.

العسكرية والأمنية بمعسكر فونتين دو برجي Fontaine du Berger بالقرب من كليمون دو فرناند من Clermont –Ferrand تعبيرا عن رفضهم للذهاب إلى جبهات القتال بالجزائر⁽¹⁾. ثم تلتها أعنف مظاهرات في 18 ماي 1956 بـ"غرونوبل" Grenoble مخلفة خمسين جريحا والعديد من المعتقلين بسبب المشادات البدنية⁽²⁾.

وبالرغم من نجاح السلطات العسكرية في إفشال الحركات الاحتجاجية للمجندين تارة بالترغيب عن طريق تحفيزات وعلاوات مادية مقابل الخدمة العسكرية الإضافية، والتخفيف من روع الذين تم استدعاءهم من جديد للخدمة تحت العلم بتلقينهم مواعظ حول أهمية استدعاءهم من جديد للمساهمة في "استتباب الأمن" المزعوم بالمناطق التي طبقت فيها حالة الطوارئ بعدة مناطق جزائرية، لكن في غالب الأحيان كانت تُسلط على الرافضين لأداء الخدمة العسكرية بالجزائر أقصى العقوبات منها السجن ثم أخذهم عنوة إلى الجبهات القتالية بعد استنفاد العقوبة⁽³⁾.

وخلال سنوات 1957-1961 شهدت المدن الفرنسية حركات احتجاجية سلمية مناهضة للحرب في الجزائر جُند فيها الطلبة، العمال وحتى النساء اللواتي لعبن دورا هاما في تنظيم مجموعات مساندة وحماية الجنود الرافضين لحمل السلاح ضد المكافحين الجزائريين⁽⁴⁾، وانتظموا جميعهم فيما يعرف بـ "الجراك المدني اللاعنفي" "Action civique non violent". وبالرغم من التعطيم الإعلامي حول هذه الحركات الاحتجاجية التي حاولت السلطات الاستعمارية التقليل من أهميتها بحجة أنها نُظمت من قبل شبان طائشين وأنانيين، إلا أن الكاتب والصحفي الفرنسي روبير بارا اعتبرها منذ بداياتها سنة 1955 "صحوة حقيقية برهن من خلالها الجنود المتمردون لسلطات بلدهم على وعيهم ونضجهم وحسهم الوطني أكثر ممن كانوا يكبرونهم سنا ومعرفة، حيث اقتنعوا بأن الحرب التي دُعوا إلى خوض غمارها في

(1) - Patrick Rotman et Bertrand Tavernier, **la guerre sans nom les appelés d'Algérie 1954-1962**, éditions le Seuil , Poinds Actuels, PARIS, 1992, p 39.

(2) - **ibidem**.

(3) - مثل حرمانهم من رخصة الخروج مدتها 48 ساعة لتوديع أقاربهم، الحكم عليهم بعقوبات صارمة لا تقل عن 60 يوما سجنا بتهمة التحريض على الاحتجاجات، ترحيلهم بالقوة إلى المطار تحت حراسة مشددة، بالإضافة إلى توجيههم إلى الأماكن الأكثر خطورة في ميادين الحرب وغيرها من العقوبات الردعية . أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 235.

(4) - سبق للنساء الفرنسيات بما فيهن الشيوعيات أن شكلن منذ سنة 1956 عدة تنظيمات في إطار جبهة مناهضة الحرب في الجزائر مثل L'union و l'union de la jeunesse républicaine de France (U.J.R.F) ، (U.F.F) l'union des femmes françaises des jeunes filles de la France (U.J.F.F) . تمثل دورهن في توزيع المنشير، جمع التوقيعات، عقد اجتماعات تحسسية، وعقد اللقاءات مع المنتخبين للتعبير عن احتجاجات الشعب الفرنسي وجمع مختلف شرائح المجتمع بمختلف توجهاته حول الأهداف المعلنة (التوقيف الفوري للنار، التفاوض مع الجزائريين، والضغط على الأحزاب الحاكمة ونوابهم). للمزيد من التفاصيل انظر: Henri Alleg, **la guerre d'Algérie** , T 2 ..., **op. cit**, pp 65-66.

الجزائر تعتبر حرباً جائرة، وتتناهى مع أبسط المبادئ الإنسانية" لهذا ساند موقف المثقفين الفرنسيين الداعي لرفض خوض الحرب في الجزائر⁽¹⁾.

بلغت هذه الحركة المناهضة للحرب أوج نشاطها في صائفة سنة 1960 بدعم ومؤازرة من 121 مثقف فرنسي في مجال الأدب والفكر والصحافة والفن، وأساتذة من مختلف الجامعات الفرنسية الذين وقّعوا على "بيان الحق في العصيان في حرب الجزائر" «Déclaration sur le droit à l'insoumission dans la guerre d'Algérie» بتاريخ 6 سبتمبر 1960⁽²⁾ تأييداً واحتراماً لمبرّر رفض التجنيد وحمل السلاح ضد الشعب الجزائري إذ رأوا أن هذا الموقف له مبرّره، وأكّدوا من خلال مساندتهم بأنهم يقفون في صف الذين رفضوا تنفيذ الأوامر العسكرية أو الذين فرّوا من الجيش الفرنسي، ويعتبر ذلك مشروعاً إذ لا يمكن الوقوف أمام الإرادة الحرة لكل مواطن فرنسي⁽³⁾، إلا أن السلطات الاستعمارية واجهت هذا الهروب بحملة واسعة من الاعتقالات وتسليط عقوبات التعذيب على الفارين⁽⁴⁾.

ومن جهتها ساهمت صحيفة Pour vérité في عددها الثامن عشر في تأجيج جنود الخدمة العسكرية وحثّهم على الفرار الجماعي واعتبرته واجباً كما ورد في عنوان المقال الذي تصدر الصفحة الأولى "la désertion ? ... Un devoir !" ⁽⁵⁾ وبالرغم من صعوبة تجنيد الرأي العام لمعارضة الحرب علنية خاصة بعد مصادرة السلطات للصحف ومحاكمة الصحفيين، نجحت الجماهير الفرنسية في تنظيم عدة مظاهرات وتجمعات واعتصامات في العديد من الساحات العمومية بمختلف المدن الفرنسية وسط تهليل جموع كبيرة من المتظاهرين بلغ عددهم في 27 أكتوبر 1961 أكثر من 200.000 شخص تظاهروا عبر فرنسا⁽⁶⁾.

(1) - Robert Barrat, **les maquis de la liberté le journaliste au cœur de la Guerre de la Liberté**, Editions Témoignage Chrétien, France, 1992, pp 189 – 195.

(2) - صيغ نص البيان من قبل الفيلسوفين مورييس بلانشو Maurice Blanche ديونيس ماسكولو Dionys Mascolo في شهر جوان 1960 وأدخلت عليه عدة تعديلات أثناء اللقاءات المتكررة في صائفة نفس السنة. واقتُرِح فحوى النص للتوقيع عليه بشكل فردي لا سيما من طاقم مجلتي Les Temps moderne و Lettres modernes الذين أبدوا الاستعداد المبكر لمساندة هذا الموقف. وتضمن هذا البيان أيضاً توقيع أسماء بارزة من خيرة ما أنجبت فرنسا في مجال الفكر والأدب والصحافة والفن والطب والمحاماة بالإضافة إلى المؤرخين والناشرين، وانضم إليهم أساتذة جامعيون من مختلف الاختصاصات. وقد تزامن الإعلان عن هذا البيان بعد افتتاح محاكمة "شبكة جونسون" التي شرع فيها يوم 5 سبتمبر 1960، دفاعاً عن أعضاءها المتهمين، وتأييداً للقضية الجزائرية ومساندة للشعب الجزائري الذي يدافع عن حريته، إذ اعتبر الموقعون على البيان "بأنها قضية إنسانية عادلة تتطلّع بصفة ملزمة إلى تحطيم النظام الاستعماري، وهي أيضاً قضية كل الأحرار في العالم. للمزيد من التفاصيل حول نص البيان الأول وأسماء المثقفين الفرنسيين الموقعين عليه ووظائفهم انظر: مارسيل بيجو، محاكمة شبكة جونسون، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012، ص 12. وأيضاً: باتريك إفينو- جون بلانشي، حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة بن داود سلامية، ج 2، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 208-214. وكذلك: - Jean Pierre Vittori, **op. cit**, pp 231-235.

(3) - المجاهد، عدد 78، 3 أكتوبر 1960، ص 9.

(4) - Pierre Vidal Naquet, **Mémoires 2 ; Le Trouble et la Lumière 1955- 1998**, éditions Seuil/La Découverte, 1998, p 108.

(5) - Vérités Pour, N° 18, 26 septembre 1960, p 1.

(6) - إيريك فراترز، مناهضو حرب الجزائر 1963-1959 مع الحراك المدني اللاعنفي، دار القصة للنشر، 2012، ص 33.

الفصل الثاني

2- تشكيل جبهة المثقفين الفرنسيين المُعارضين للحرب

- 2-1- جهود جون بول سارتر في مساندة الثورة الجزائرية
- 2-2- الموقعون على بيان الحق في العصيان "بيان 121"
- 2-3- دعم شبكة جونسون للثورة لوجستيكيا

عند اندلاع الثورة الجزائرية، ساد وقتئذ الاعتقاد في عدة أوساط فرنسية أنها تمرّد داخلي بإيعاز من الخارج سيتم سحقه في أقرب الآجال، وحينها لم يكن معظم المثقفين الفرنسيين بالميتروبول على دراية بحقيقة الأوضاع والدواعي الحقيقية التي أدّت إلى انتفاضة الشعب في أهم مستعمرة تشكّل أثمن جوهرة في تاج الإمبراطورية الفرنسية.

وبالرغم من سلبية الرأي العام الفرنسي الذي بقي متذبذبا إلى حد كبير إزاء ما يحدث من تجاوزات في حق الشعب الجزائري، إلا أنه وبمجرد شروع السلطات الاستعمارية في إقحام أبناء الشعب الفرنسي في حرب الجزائر لقمع ثائرها وللدفاع عن مصالح المعمّرين والحفاظ على "الجزائر فرنسية"، برز على مسرح الأحداث نخبة المجتمع الفرنسي للتنديد بفضاعة الحرب هناك والمطالبة بإيجاد حلّ عاجل قبل أن تفقد الثورة الفرنسية قيمتها وتشوّه سمعتها التي تقوم على "الحرية، المساواة والأخوة"⁽¹⁾.

ولقد تعدّدت مواقف المثقفين الفرنسيين المناهضين للاستعمار، إلا أن المقام لا يتسع لذكر جميع الفئات المثقفة المنتسبة لجهة مُعارضة الحرب في الجزائر، لذلك سنكتفي بالتطرق إلى أهم مناضليها، لأهمية تكوينهم الثقافي والايديولوجي وحتى الديني، وتمتعهم بنوع من الاستقلالية ولو بشكل نسبي بالميتروبول وخارج وطنهم خصوصا، مكّنتهم من عقد الندوات والإدلاء بالتصريحات الصحفية للتعريف بـ:

- حقيقة كفاح الشعب الجزائري الذي يُقاوم من أجل استعادة حريته.
- فضح وإدانة الجرائم المُرتكبة في حق الشعب الجزائري بإقحام أبناء الشعب الفرنسي في حرب رافضين لها.
- مساندة القضية الجزائرية إلى غاية توقيف القتال والجلوس على طاولة التفاوض.

2-1- جهود جون بول سارتر في مساندة الثورة الجزائرية:

يأتي في صدارة جبهة مناهضة الاستعمار الفرنسي ومحاربته في الجزائر الأدباء والمفكرين الفرنسيين الذين أثّرت فيهم المشكلة الجزائرية تأثيرا بليغا، وفي مقدمتهم الفيلسوف الوجودي جون بول سارتر Jean Paul Sartre⁽²⁾ الذي يُعد من أبرز الوجوه الفكرية في فرنسا دافعت عن

(1) - Martin Evans, *Mémoires de la guerre d'Algérie*, L'Harmattan, Paris, 2007, p 77.

(2) - جون بول سارتر Jean Paul Sartre فيلسوف وكاتب فرنسي، ينتهي إلى أسرة برجوازية متواضعة. كانت له مكانة كبيرة لدى أساتذته نظرا لاجتهاده العلمي، عرف باطلاعه على كتب كثيرة وكتابة الأشعار والقصص القصيرة والروايات. له مؤلفات عديدة منها كتابه الأول "الغثيان" La Nausée سنة 1938 و مجموعته القصصية "الحائط" Le Mur سنة 1939 وألّف روايته الشهيرة "سجناء الطونا" Les Séquestrés d'Altona سنة 1959 وغيرها من المؤلفات. كانت تجربة السجن بمخيم اعتقال بألمانيا سنة 1940 تأثيرا كبيرا على حياته، إذ تعلم من خلالها التضامن مع الآخرين إلى غاية إطلاق سراحه سنة 1941. انتشرت أفكاره الوجودية من خلال المجلة التي أنشأها سنة 1945 تحت اسم "الأزمة الحديثة" Temps moderne. اتخذ موقفا معاديا لحرب فرنسا في الهند الصينية وانتقد الإمبريالية الأمريكية ودافع عن القضية الفلسطينية، وغيرها من القضايا العادلة. ترجم جون بول سارتر فكره إلى موقف سياسي بإنشائه مع مناضلين آخرين لحزب سياسي تحت اسم "الائتلاف الديمقراطي الثوري" Rassemblement =

الثورة الجزائرية وقضيتها العادلة، عُرف بتمسّكه بمبدأ الحرية ومواقفه المناهضة للاستعمار ورفض مصادرة حرية الشعوب والأمم. استطاع هذا الفيلسوف أن يحلّل المأساة الجزائرية ومعضلة الظاهرة الاستعمارية بالتعبير الآتي: "...إن الاستعماري الجديد هو إنسان أبله ما دام يعتقد أن بالإمكان تحسين النظام الاستعماري، أو هو إنسان خبيث يقترح إصلاحات لأنه يعلم أنها لا جدوى منها. إن هذه الإصلاحات ستأتي في أوانها، والشعب الجزائري هو الذي سيحقّقها. والشيء الوحيد الذي نستطيع أن نحاوله، وينبغي أن نحاوله ولكن المهم أن نحاوله اليوم هو أن نكافح إلى جانبه لنحرّر في الوقت نفسه الجزائريين والفرنسيين من الاستبداد الاستعماري"⁽¹⁾.

ساهم سارتر في التأثير على كثير من المثقفين اليساريين لمؤازرته في تقوية جبهة معارضة الحرب في الجزائر وتأييد جبهة وجيش التحرير الوطنيين في كفاحهما ضد المستعمر حيث أفاد: "... ونحن فرنسي المتروبول، ليس لنا إلا درس واحد نتعلّمه من هذه الأحداث إن الاستعمار يعمل الآن على تهديم نفسه، ولكنه ما زال ينتن الجو إنه عارنا، وهو يهزأ بقوانيننا ويظهرها بمظهر كاريتاتوري، إنه ينشر بيننا وباء العنصرية... وهو يفرض على شبابنا أن يموتوا رغما عنهم من أجل مبادئ نازية نحاربها منذ عشر سنوات.... وأن مهمتنا هي أن نُساعده على الموت. لا في الجزائر وحدها، بل حيثما وُجد. ولا شك في أن الذين يتحدثون عن ترك الجزائر هم بلهاء: فليس لنا أن نترك ما لم نملكه قط. بل القضية على العكس، هي أن نبني مع الجزائريين علاقات جديدة بين فرنسا حرة وجزائر مُحرّرة"⁽²⁾.

وزيادة على مشاركته في عدة تجمعات بفرنسا رافضة للحرب في الجزائر كانت له نشاطات عديدة خارج وطنه⁽³⁾، وساهم كذلك بقلمه في نُصرة القضية الجزائرية خاصة على

Démocratique révolutionnaire (RDR)= لكن فترة نشاطه كانت وجيزة (أواخر 1947 – بداية 1948). ومنذ 1956 اتخذ سارتر موقفا مُعاديا لفكرة "جزائر فرنسية" ودافع عن تمسّك الشعب الجزائري باسترجاع سيادته، احتج على التعذيب في الجزائر وطالب بحرية الشعوب في تقرير مصيرها، وهو كاتب مقدمة كتاب "المعذبون في الأرض" لفرانز فانون. وافته المنية في 15 أبريل 1980 عن عمر ناهز 75 سنة ودفن بنفس قبر زوجته "سيمون دي بوفوار Simone de Beauvoir" في مقبرة "مونت بارناس" Montparnasse بباريس. للمزيد من التفاصيل انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي.... مرجع سابق، ص ص 234-244.

(1) - جان بول سارتر، عارنا ... في الجزائر، ترجمة عائدة وسهيل إدريس، دار الآداب، بيروت، د. ت. ط، ص 33.

(2) - نفسه، ص ص 32-33.

(3) - نذكر منها حضوره في مؤتمر السلام من أجل الجزائر المنعقد في جوان 1955 بهلنسي (فنلندا) حيث دعا في كلمته التي ألقاها إلى ضرورة احلال سلام جديد يتجاوز الحدود الأوروبية ليشمل العالم، وشارك في الاحتجاجات التي نُظمت في العاصمة الإيطالية روما في 2 جوان 1960 وفي ديسمبر سنة 1961، وحضر في التجمع الذي نظمه ممثل الثورة الجزائرية في إيطاليا "الطيب بولحروف" بالتعاون مع اليسار الإيطالي في 13 ديسمبر 1961 بروما أيضا دعما للقضية الجزائرية. وغير بعيد عن إيطاليا كان لسارتر نشاط دؤوب لتأييد القضية الجزائرية بيوغسلافيا بدعوة من اتحاد الكتاب اليوغسلافيين وقد استقبل من قبل الرئيس اليوغسلافي المارشال جوزيف بروز تيتو Joseph Broz Tito وألقى محاضرة بالمناسبة في جامعة بلغراد، أشاد فيها بالقضية الجزائرية، كما كان لسارتر نشاطا ملموسا تأييدا للقضية الجزائرية في أمريكا اللاتينية عندما زار كوبا في فيفري 1960 رفقة "سيمون دي بوفوار" Simone de Beauvoir والتقى هناك بالمعارض الكوبي فيدال كاسترو Fidel Castro، وبدعوة من المنظمة من أجل السلام في الجزائر والمنظمة=

صفحات مجلة الأزمنة الحديثة Les Temps modernes⁽¹⁾ التي كان يشرف عليها، فنشر أول مقال له في مارس 1956 موسوم بـ "الاستعمار نظام" Le colonialisme est un système⁽²⁾ والذي يعتبر تطورا كبيرا في مواقف سارتر المعادية للاستعمار في الجزائر، بحيث شَرَح جميع مظاهر الاستعمار الفرنسي في الجزائر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وأبعد من ذلك، كان صريحا وجريئا في انتقاده للاستعمار الفرنسي عامة والمعمّرين خاصة محمّلا إياهم مسؤولية الأوضاع التي يعيشها الشعب الجزائري ومعاناته من الاستغلال والظلم⁽³⁾.

ومن مواقفه الجريئة أيضا دفاعه علنية عن جبهة التحرير الوطني وإنصافه لها حيث أبطل ادعاء المستعمر الفرنسي واصفا إياها بالمنظمة الإرهابية، بل نسب هذه الصفة لسلطات بلده الاستعمارية، وذهب إلى أبعد من ذلك حين قال "بأن وجود الاستعمار الفرنسي بالجزائر هو عنف في ذاته، وهذا الأسلوب انتهجه طيلة وجوده في الجزائر لضمان البقاء فيها والحفاظ على مصالحه"⁽⁴⁾، وعلى هذا الأساس فهو يعتقد بأن الوقت قد حان "لكي نوّيد ونُساند سياسة العصابات للثوار الجزائريين باعتبار العنف هو الطريقة الأساسية لمعالجة الأوضاع التي تسبّب فيها غُلاة الاستعمار"⁽⁵⁾. ولم يكتف سارتر بالتشهير وفضح سياسة الاستعمار الفرنسي بمختلف الأنشطة التي كان يقوم بها داخل فرنسا وخارجها، بل جعل من قضية التعذيب قضية إنسانية تهم الجميع وبالأخصّ الرأي العام الفرنسي، التي تجاهلتها الحكومات ووسائل الإعلام الرسمية، وعاتب الرأي العام الفرنسي على سياسة السكوت والصمت على هذه الأعمال الإجرامية⁽⁶⁾. وانتقد أيضا الممارسات اللانسانية الشبيهة بممارسات

=الجامعية المُعادية للاستعمار ألقى محاضرة في بروكسل ببلجيكا بتاريخ 12 مارس 1962 بعنوان "الجزائر وعالم الفاشية" وقد حضرها أكثر من 6000 شخص. انظر: محمد ودوع، "جون بول سارتر التزام صريح بدعم القضية الجزائرية 1955-1962"، أشغال الملتقى الدولي "أصدقاء الثورة الجزائرية من الإيمان بالقضية الجزائرية إلى التجنيد (1954-1962)، نُظِم بالتعاون بين كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الشلف يومي 18-17 نوفمبر 2014، ص ص 184-185.

(1)- مجلة سياسية أدبية وفلسفية، صدر أول عدد سنة 1945 من طرف الثنائي جون بول سارتر وسيمون دو بوفوار، ساهم فيها معظم المفكرين الفرنسيين، صدرت في البداية لدى منشورات غاليمار Gallimard من أكتوبر 1945 إلى ديسمبر 1948، ثم عن منشورات جوليارد Juliard من جانفي 1949 إلى سبتمبر 1965. ثم عن دار النشر بريس اليوم Presses d'aujourd'hui من أكتوبر 1965 إلى مارس 1985، قبل أن تعود للصدور من جديد لدى منشورات غاليمار Gallimard ابتداء من أبريل 1985. تعرّضت المجلة للمصادرة طيلة الحرب التحريرية الجزائرية خمس مرات، أربع مرات في الجزائر، ومرة واحدة في فرنسا. انظر: ماري بيار أولوا، فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل... من مقاومة الاحتلال النازي إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة: مسعود حاج مسعود، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2009، ص 10.

(2) - Anne Mathieu, « Jean Paul Sartre et la guerre d'Algérie », in le Monde Diplomatique , Novembre 2004, pp 30-31.

(3) - جان بول سارتر، مصدر سابق، ص ص 7-32.

(4) - مجاهد عبد المنعم، سارتر مفكرا وإنسانا، دار الكتاب العربي للنشر، القاهرة، 1967، ص 145.

(5) - عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، د. ت. ط، ص 157.

(6) - نفسه.

النازية في مقاله الأول "أنتم رائعون" Vous êtes formidable نشره في ماي 1957 في مجلة "الأزمة الحديثة"⁽¹⁾.

وبعد صدور شهادات الصحفي هنري آلاق في كتابه الشهير "الاستنطاق" la question الذي أحدث ضجة إعلامية بعد تجاوز طبعها الأولى 20.000 نسخة ونفاذها، وتلتها الطبعة الثانية التي بيعت على عجل في بعض المكتبات من 50 إلى 100 نسخة يوميا، لكن تم حجزها لكون مؤلفها أول ضحية تُدُون معاناتها مع جلادي التعذيب، نصح سارتر مرهفو الاحساس بعدم قراءته لفضاعة مشاهد التعذيب فتساءل ما هؤلاء الجلادون؟ أهم ساديون؟ أم هم ملائكة غاضبون؟ أم هو أسياذ حرب ذوو أهواء مرعبة؟ فأجاب عن أسئلته أنهم خليط من هذا كله⁽²⁾.

وبعد نشر مجموعة من الشهادات والوثائق في كتاب معنون بـ "مجننون يشهدون" Des rappelés témoignent حيث فضح المسيحيون، الكهنة، رجال الدين جُندوا لمحاربة الجزائريين، جميع جرائم الحرب ومختلف الممارسات للعنف المطلق في حق السكان المدنيين "من سلب ونهب واعتداء على أعراض النساء وأنواع من الانتقام من السكان المدنيين، ومن الإعدام بالجملة وبلا محاكمة، ومن اللجوء إلى التعذيب لانتزاع الاعترافات أو المعلومات"، وجّه سارتر اتهمه وبحدة للإعلاميين والمثقفين وانتقد صمتهم وتواطؤهم مع السلطات الاستعمارية بعدم فضح جرائمها في الجزائر⁽³⁾.

2-2- الموقعون على بيان الحق في العصيان "بيان 121":

إن الحديث عن موقف ودور المثقفين الفرنسيين في التأثير على الرأي العام الفرنسي، ضمن جبهة رفض الحرب في الجزائر ومناهضتها، يفرض علينا التطرق إلى صدور بيان للشعب الفرنسي عرف باسم بيان 121 نسبة لعدد المثقفين الأوائل الموقعين عليه في 5 سبتمبر 1960 من قبل خيرة النخبة المثقفة في مجال الأدب والفكر والصحافة والفن، وانضم إليه أساتذة من كل المستويات بما فيها جامعة السوربون.

ومردّ صدور هذا البيان هو اقتناع عدد كبير من المثقفين الفرنسيين الواثقين بعدالة القضية الجزائرية، وما التفاهم وتجنّدهم حول بيان ينادي بالحق في العصيان في حرب الجزائر « Déclaration sur le droit à l'insoumission dans la guerre d'Algérie » لدليل قاطع على مناهضة الحرب الاستعمارية في الجزائر. واختار هؤلاء توقيتا مناسباً لإعلان هذا البيان

(1) - Jean Paul Sartre, « Vous êtes formidable », in *les temps modernes*, N° 135, Mai 1957, p 57.

(2) - جان بول سارتر، مصدر سابق، ص ص 50-52.

(3) - نفسه، ص ص 44-34.

وهو إجراء محاكمة شبكة دعم الثورة "شبكة جونسون" لأن الرأي العام الفرنسي كان مشدودا لما سُسفر عنه تلك المحاكمات ⁽¹⁾.

ونظرا لخطورة هذا البيان، الذي يُعتبر تمردا علنيا على النظام الاستعماري ودعوة صريحة لتشكيل جبهة مناهضة للحرب في الجزائر تحث المجندين على عصيان الأوامر العسكرية، وهي مخالفات عسكرية تترتب عليها أحكام قضائية قاسية قدرها القانون الجنائي العسكري بحوالي 5 سنوات سجنا للموقعين على البيان، لذلك امتنعت العديد من الصحف الصادرة في فرنسا من نشر فحوى البيان، بينما اكتفت جريدة "لوموند" بنشر بصفة مُنظمة تطوّر قائمة الموقعين خوفا من المتابعات القضائية⁽²⁾. أما المجلة الوجودية "الأزمنة الحديثة" Les Temps modernes فقدّمت لقراءها صفحتين بيضاوين في المساحة المخصصة لنص البيان بسبب رفض صاحب المطبعة نشره⁽³⁾، بينما نشرت vérité liberté بيان الـ 121 في اليوم الثاني من محاكمة شبكة جونسون التي افتتحت يوم 5 سبتمبر 1960، إلا أن مصالح الشرطة أسرعَت إلى حجز نسخ من هذه النشرة وتوقيف مديرها الذي اتهمته بـ "تحريض الجنود على العصيان"⁽⁴⁾، وردّت السلطات الفرنسية على مبادرة المثقفين الأحرار بوصفهم "أساتذة الخيانة" يحاولون زرع الفشل في نفوس الرأي العام الفرنسي وتثبيط عزائم الجنود الفرنسيين⁽⁵⁾.

لم يكن موقف هذه الفئات الفاعلة في المجتمع الفرنسي سهلا بل كان محفوفًا بالأخطار والمصاعب قبل التوقيع على البيان وبعده، خاصة وأنه استقطب شريحة واسعة من المثقفين الفرنسيين، مما جعل السلطات الفرنسية تعيش أزمة سياسية وأخلاقية تحت تأثير وسائل الإعلام اليمينية المتطرفة التي اعتبرته تمردا صريحا، لذا سارعت الحكومة الفرنسية خلال مجريات محاكمة أعضاء شبكة فرنسيس جونسون Francis Jeanson⁽⁶⁾ لتعزيز جهازها القمعي

(1) - أحمد منغور، مرجع سابق، ص ص 209-210.

(2) - باتريك إفينو-جون بلانشي، مرجع سابق، ص 193.

(3) - Hélène Braco, *op. cit*, p 244.

(4) - رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة مرجع سابق، ص 102.

(5) - سعدي بزيان، "فرنسيون أحرار في ثورة الأحرار أو صفحة من كفاح الفرنسيين الأحرار في صفوف ثورة نوفمبر 1954"، *مجلة أول نوفمبر*، عدد 128-129، نوفمبر 1991، ص 25.

(6) - من مواليد سنة 1922 في بوردو بفرنسا، متحصل على شهادة الإجازة في الآداب ودبلوم الدراسات العليا في الفلسفة. كان ضمن المجندين في القوات المسلحة لشمال إفريقيا سنة 1943، وانضم إلى الجبهة الشعبية بإسبانيا خلال الحرب العالمية الثانية ووقع أسيرا في عدة محتشدات هناك إلى غاية 1943، فأثر هذا الاعتقال على حالته النفسية والصحية. وفي 30 جانفي 1944 تم انتدابه في المديرية العامة للعتاد العسكري قرب الجزائر العاصمة، وفي 27 سبتمبر 1944 تم تعيينه مسؤولا على مخازن الذخيرة بوهران، وأثناء احتكاكه بالواقع الجزائري خلال انتقاله إلى الجزائر بين أكتوبر ونوفمبر 1949 لتنشيط سلسلة من المحاضرات في المركز الجهوي للفنون الدرامية اكتشف سياسة الاستعمار الفرنسي التي تميّزت بالاستغلال والعنصرية، وحياة البذخ التي ينعم بها المستوطنون، بينما يعيش الجزائريون حياة البؤس والشقاء. مما دفعه إلى تحرير عدة مقالات عن هذا الواقع المرير ونشرها في مجلتي Esprit سنة =

- تكثيف البحث والتفتيش في مقرات الصحف والمجلات المُنذدة للحرب في الجزائر ومُصادرة الجرائد مثل L'express التي حُجزت لأنها نشرت رسالة لأحد الفارين من صفوف الجيش بالرغم من أن الصحيفة المذكورة علّقت على هذه الرسالة بمقال عارضت فيه مبدأ الفرار من

(2) - أحمد منغور، مرجع سابق، ص 37.

الجندية، وحُجزت أيضا جريدة France Observateur بسبب نشرها تصريحاً للرئيس فرحات عباس يفصح فيه سياسة شارل ديغول، ونفس القرار اتخذ في حق جريدة اسبري l'Esprit⁽¹⁾ و les Temps modernes⁽²⁾.

- تصعيد المتابعات القضائية في حق المثقفين الفرنسيين حيث وُجّهت السلطات القضائية الاتهامات إلى تسعة وعشرين منهم، ورغم ذلك لم يتوقف الموقعون عن التزايد في الأسابيع التالية إذ بلغ عدد الموقعين مائة وتسعة وسبعون (179) شخصية بتاريخ 29 سبتمبر 1960⁽³⁾.

- تواطؤ بعض القضاة المكلفين بالنظر في قضية جونسون مع أعضاء المنظمات اليمينية المتطرفة واليد الحمراء لتصفية المثقفين الموقعين على البيان أو المتعاطفين مع جبهة التحرير الوطني، إذ شوهد بتاريخ 10 و 11 سبتمبر 1960 اتصال قاضيان عسكريان بالمتطرفين وبعد اكتشاف أمرهما اضطررا إلى تقديم استقالتهما⁽⁴⁾.

- تنظيم حملة توقيف واسعة النطاق استهدفت العديد من المثقفين ابتداء من أول أكتوبر 1960 بتهمة تحريض الجنود على الفرار من الجندية، منهم من أُطلق سراحه ومنهم من بقي في حالة الإيقاف مثل الصحفي روبير بارا. وقد أثار هذا الاعتقال استنكار عدة شخصيات التي أعلنت مواصلة جهودها لإثارة الرأي العام حول حرب الجزائر⁽⁵⁾.

- تعرّض العديد من الموقعين على البيان للمضايقات إلى حد التهديد بالقتل لا سيما من قبل اليمين المتطرف وأنصار الجزائر الفرنسية، كما حدث مع جون بول سارتر الذي وُجّهت له تهمة

(1) - مجلة فكرية فرنسية، تأسست سنة 1932 من قبل الفيلسوف إيمانويل. بدأت هذه المجلة في تعميق اتجاهها الاجتماعي والفلسفي بعد 1934. عثرت عن رأيها الانتقادي لنظام فيشي مما تسبّب في منعها من الصدور في أوت 1941. بعد تحرير فرنسا ساهمت بحيوية ونشاط في النقاش حول الأوضاع لما بعد الحرب معلنة توجهاتها الفلسفية- الاجتماعية إلى غاية 1949. وبعد وفاة مؤسسها تولى مسؤوليتها الناقد الأدبي ألبر بيغي وبعده جان ماري دوميناخ وأخيرا بول تيبو. بعد 1947 انشغلت المجلة عن قرب بالوضع في شمال إفريقيا ونشرت في عدديها أبريل - جويلية 1947 مقالا عنوانته بـ "تنبؤ بالحرب في إفريقيا الشمالية" ونشرت عددا خاصا سنة 1955 موسوم بـ "لنوقف الحرب في الجزائر - مسألة داخلية"، شارك في العدد الخاص فرانسوا سرازان وجان سيناك وأوريست روزنفيلد وجورج لافو وبيرنار كوطاز كل بموضوع جدّ هام. والملفت للانتباه وفي زمن رئاسة تحريرها من قبل دوميناخ، ساندت المجلة الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) لمصالي الحاج وابتعدت نسبيا من جماعة "حملة الحقائق" حيث اعتبرتهم مبالغين في التزامهم بخصوص جبهة التحرير الوطني وأفرطوا في مساندتهم للثورة الجزائرية، نشرت مجلة اسبري بين 1954 و 1962 211 مقالا تناول موضوع حرب الجزائر. انظر:

Jean Pierre Rioux – Jean François Sirileni, **La guerre d'Algérie et les intellectuels Français**, Editions complexes, Bruxelles, 1991, p 148.

(2) - Henri Alleg, **la guerre d'Algérie**, T3 ...op. cit., p 231.

(3) - انظر نص البيان الثاني (121 octobre 1960) la réplique des intellectuels hostiles aux « وأسماء الموقعين عليه في:

باتريك إفينو- جون بلانشي، مرجع سابق، ص ص 192-198. وأيضا: Jean Pierre Vittori, op. cit., pp 236-237.

(4) - المجاهد، عدد 78، مصدر سابق، ص 10.

(5) - عمار قليل، مرجع سابق، ص ص 172-173.

الخيانة وهُدّد بالقتل خلال المظاهرات الحاشدة التي نظمت في 3 أكتوبر 1960 في باريس ضده وضد الموقعين على البيان، زيادة على تعرّضه عدة مرات لمحاولات الاغتيال لكنه نجا منها⁽¹⁾.

وإزاء القمع الذي طال الموقعين على البيان برزت حركة تضامن دولية واسعة، أسفرت عن تحرير نص بيان دولي موسوم بـ "الحق في المقاومة: بيان التضامن مع المثقفين الفرنسيين" تم التوقيع عليه من قبل مثقفين إيطاليين وإنجليز وأمريكان وأهم ما جاء فيه "لما نرى مثقفين متابعين من قبل حكومتهم بتهمة المطالبة بالحق الذي يعود للمواطن في رفض الخضوع لأوامر ظالمة.... كل ذلك قد بيّن جليا أنه يمكن لمواقف الخضوع الأعمى والاستسلام للأوامر والانحناء أمام السلطة الحاكمة أن تكون مجرمة، بينما يمكن لموقف رفض الخضوع أن يتحوّل ليس فحسب إلى حق وإنما إلى واجب لا جدال فيه..."⁽²⁾.

وزيادة على هذا البيان الدولي، تم تحرير رسالة أخرى بالولايات المتحدة الأمريكية من قبل مثقفين أمريكيين أيدوا مبادرة المثقفين الفرنسيين ونددوا بالقمع المسلط يوميا ضد حرية الفكر بفرنسا من قبل السلطات الأمنية الفرنسية مثلما أوضحته في فقرتها الأخيرة بما يلي: "نحن أيضا لمسنا هذا التضيق التدريجي الذي يمارس ضد الحريات وهذا التراجع الذي يمس الحياة السياسية في فرنسا وخارجها. وإنا ننذّر بكل أشكال الرقابة والاضطهاد أينما كانا ونؤيدكم في موقفكم المعارض لأننا نعلم أنه لا يوجد رجال نزهاء ذوو ضمير يدافعون عن الحق إلا ويلقون تهديدا من نفس الجنس"⁽³⁾.

وبالرغم من مضايقات السلطات الفرنسية، لم يكتف المثقفون الفرنسيون الموقعون على البيان بانضمام الفئات المثقفة إلى جبهة معارضة الحرب، بل دعوا طيلة الحرب التحريرية كل فئات المجتمع الفرنسي بدون استثناء للالتحاق بالركب حتى تتوسّع هذه الحركة وتتكاثر جهودها لتصبح معارضة جماهيرية فعالة، لأن الصمت أمام فظاعة الجرائم في حق الإنسانية

(1) - دفع جون بول سارتر ثمن انتقاده اللاذع للسلطات الفرنسية وموقفه الجريء في الدفاع عن جبهة التحرير الوطني، حيث تعرّض لحملة انتقادية شديدة من طرف الصحافة الفرنسية اليمينية خاصة، زيادة على تعرّضه لتهديدات بالقتل من قبل الجماعات المتطرفة التي كانت تتحين الفرصة للتخلص منه، وتم هذا التهديد عن طريق رسائل ومكالمات هاتفية، وتم تنفيذه إذ كان منزله الكائن في 42 شارع بونابرت عرضة للتخريب مرتين من قبل منظمة الجيش السري مثلما حدث في 19 جوان 1961 إذ انفجرت قنبلة يدوية في مقر سكناه وتسببت في خسائر طفيفة، وفي 7 جانفي 1962 انفجرت قنبلة يدوية أخرى في الطابق الأعلى للعمارة التي يوجد بها مسكنه تسببت في خسائر مادية وحرقت بعض كتاباته غير المنشورة. وبعد شهر من هذا الحادث انفجرت عدة قنابل يدوية أخرى في باريس منها التي كانت موجهة لأندري مالرو André Malraux وزير الثقافة نتيجة إمضاء زوجته السابقة وابنته على بيان 121. للمزيد من التفاصيل انظر: عبد المجيد عمراني، مرجع سابق، ص ص 221-223. وأيضا: مسعود طيبي، "قراءة في كتابات جزائرية حول تنديد جون بول بالجرائم الاستعمارية (1905-1970)"، مجلة حوليات مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، مجلد 3، عدد 3، 2009، ص 21.

(2) - رشيد خطاب، مرجع سابق، ص ص 108-112.

(3) - نفسه، ص ص 112-113.

والسكوت عنها يعتبر جريمة في مصاف مرتكبيها، وهذا ما لمسناه بعد التجاوزات التي ارتكبت في حق الجزائريين العزل آخرها خلال مظاهرات 17 أكتوبر 1961 السلمية⁽¹⁾.

ولا يفوتنا في الأخير التنويه بدور العديد من الهيئات والتنظيمات التي ساندت القضية الجزائرية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دور النشر الفرنسية التي اهتمت كثيرا بالقضية الجزائرية، وكان لها دور هام في لفت اهتمام الفرنسيين لما يجري في الجزائر وكسب تأييده للدفاع عن قضيتها العادلة⁽²⁾، وكذلك نقابات المعلمين والعمال والمركز الكاثوليكي للمثقفين الفرنسيين والاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين التي طالبت جلها وفي العديد من التجمعات والمظاهرات بوضع حد للمأساة الجزائرية والاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وطالبت الحكومة الفرنسية بمواصلة المفاوضات والتعجيل بإنهاء الحرب⁽³⁾.

ونشرت مجلة "إسبري" ذات الاتجاه الكاثوليكي عدة مقالات لمثقفين كاثوليكين تُدين الجرائم الاستعمارية في الجزائر طالبت من خلالها ضرورة إيجاد حل للقضية الجزائرية عن طريق التفاوض بدلا من الحرب، وقد تصدر الكاتب الفرنسي فرنسوا موريك François Mauriac⁽⁴⁾ المتشبه بالمسيحية واجهة الساحة السياسية سنة 1958 بنشاطه الصريح المناهض للاستعمار وتنديده للتعذيب ودعمه للقضية الجزائرية. وشارك في العديد من الحركات الاحتجاجية كالمسيرات، المظاهرات، التجمعات وتوقيع اللوائح... الخ. وتميّزت مواقفه بمعارضة

(1) - استجابت لهذا النداء عدة منظمات مسيحية في مقدمتها "لجنة العمل ما بين الحركات الخاصة بحالات الإجلاء des Évacués Comité Inter Mouvements Auprès (CIMADE) وكذا الجمعيات اليهودية "اتحاد اليهود من أجل المقاومة والتعاون" و"اتحاد يهود فرنسا" و"حركة النجدة الشعبية الفرنسية" و"حركة مناهضة العنصرية والصداقة بين الشعوب" و"حركة السلام التابعة للجنة فولتير" و"لجنة السلم لعمال السكك الحديدية" و"الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين" والطلبة الجامعيون والمواطنون البسطاء، انتقدوا جلهم همجية القمع الذي مارسته الشرطة خلال مظاهرات 17 أكتوبر 1961 على الجزائريين وعبروا عن استياءهم من شراسة تلك المجازر المرتكبة في حقهم من خلال تحرير رسائل الاحتجاج والعرائض والاحتجاجات العمومية والمظاهرات، زيادة على دعم الجالية الجزائرية ماديا ومعنويا من قبل لجنة الإغاثة الشعبية الفرنسية. للمزيد من التفاصيل انظر: ليندة عميري، معركة فرنسا حرب الجزائر بفرنسا، ترجمة وتقديم فضيل بومالة، منشورات الشهاب، 2013، ص ص 207-216.

(2) - نخص بالذكر منشورات العتبة le seuil، فرنسوا ماسيرو François Maspero، ومنشورات منتصف الليل Minuit. للمزيد من التفاصيل انظر: أحمد منغور، مرجع سابق، ص ص 212-220.

(3) - نفسه، ص ص 226-231.

(4) - فرنسوا موريك François Mauriac من مواليد 11 أكتوبر 1885 ببوردو (فرنسا)، بعد وفاة والده تكفلت بتربيته عائلة بورجوازية متدينة. وهو كاتب وناقد وصحفي، ذاع صيته بعد تأليف رواية Thérèse Desqueyroux وغيرها من الروايات الأدبية وحاز على جائزة نوبل للآداب عام 1952. فكانت مختلف الصحف تلتزم بمشاركة فالتحق بالصحافة كأديب وساهم بمقالاته الأدبية في كل من جريدة لوفيفارو ولكسبرس. كان من المدافعين عن القيم الروحية والدينية. وعرف بمواقفه المناهضة لاحتلال بلاده للجزائر والمغرب واتخذ مواقف مساندة للمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي. كان من أوائل المثقفين الفرنسيين المناهضين للتعذيب في الجزائر. نشر مقالا بجريدة لكسبرس في 15 جانفي 1955 بعنوان "السؤال". وافته المنية في 1 سبتمبر 1970 بفرنسا. انظر: هنري علاق، عودة إلى الاستنطاق، ...، مصدر سابق، ص 92.

كل الحكومات المتعاقبة بخصوص القضية الجزائرية والمغربية، ماعدا حكومة منديس فرانس الذي كان يرى فيها الحل لتسوية المسألة الجزائرية⁽¹⁾.

2-3- دعم شبكة جونسون للثورة لوجستيكيا:

إن كان جون بول سارتر عُرف بالمواقف الجريئة في مُساندة القضية الجزائرية والدفاع عنها، فإن الفيلسوف الوجودي فرنسيس جونسون الذي أسس مذهبه على فكرة مفادها "أن التفكير لا يجب أن ينفصل عن الأفعال، ومناهضة الاستعمار لا تُمارس ونحن جالسين في الهامش نُعدّ النقاط بين المُتصارعين"⁽²⁾، ذهب أبعد من ذلك في دفاعه عن قضية الشعب الجزائري منذ اكتشاف واقعه المزمري بعد الحرب العالمية الثانية حيث حذّر فرنسا قائلا: "فرنسا استوطنت أرضا بركانية وهي مستعدة للانفجار في أي لحظة"⁽³⁾.

وبعد اندلاع الثورة الجزائرية رغب جونسون في معرفة دواعيها الحقيقية بالاحتكاك المباشر مع بعض الوطنيين للتقصي عن الحقيقة من مصادرها الموثوقة، وتمّ له ذلك بمساعدة زوجته كوليت جونسون Colette Jeanson⁽⁴⁾ التي حلتّ بالجزائر خلال شهري فيفري وماي 1955 وأجرت عدة اتصالات مع مناضلين وطنيين وبعض الفرنسيين المتعاطفين مع الثورة⁽⁵⁾. وأثمرت جهودها بعد عودتها إلى باريس بتوثيق تلك المعلومات مع زوجها في كتاب موسوم بـ "الجزائر خارج القانون" الذي صدر في ديسمبر 1955 وبيعت منه 950 نسخة⁽⁶⁾.

(1) - رشيد خطاب، مرجع سابق، ص ص 504-506.

(2) - سارة كامينسكي، أدلفو كامينسكي حياة مزور، ترجمة عالم مختار، دار القصة للنشر، الجزائر، 2015، ص ص 124-125.

(3) - عبد المجيد عمراني، مرجع سابق، ص 59.

(4) - كوليت جونسون Colette Jeanson (المولودة طزانك Tzanck) من مواليد سنة 1913 كاتبة ومختصة في علم النفس، بعد زواجها بـ "فرنسيس" سنة 1948 انتقلت رفقة إلى الجزائر وأقامت بها من سبتمبر 1948 إلى ماي 1949. بعدما أجرت عدة اتصالات مع مناضلين جزائريين وفرنسيين متعاطفين مع القضية الجزائرية، ساهمت في تأليف كتاب مع زوجها موسوم بـ "الجزائر خارج القانون" سنة 1955 و"حربنا" سنة 1960. أسست رفقة زوجها شبكة حملت الاسم العائلي "شبكة جونسون" أو ما يُعرف بـ "حملة الحقائق"، وبسبب مراقبة البوليس لتحركاتها توقفت عن النشاط المباشر مع "شبكة جونسون" واستمرت في مزولة نشاطها النضالي في السر. توفيت سنة 2013 عن عمر يناهز 91 سنة. للمزيد من التفاصيل انظر: رشيد خطاب، مرجع سابق، ص ص 147-148.

(5) - قابلت كوليت جونسون عدة مناضلين جزائريين من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وهما علي بومنجل والدكتور أحمد فرنسيس، وبعض مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وهاتفت الأستاذ "أندري مندوز" André Mandouze الذي بعث لها طبيباً شاباً "بيير شولي" Pierre Chaulet الذي قادها إلى إحدى الأحياء الشعبية (القصديرية) وهناك اكتشفت مناضلين حقيقيين. وقبل مغادرتها مدينة الجزائر التقت بالسيد صالح لوانشي وفي زيارتها الثانية للجزائر التقت بالسيد بن يوسف بن خدة الذي أطلق سراحه حديثاً. والتقت بشخصية رفيعة المستوى في جبهة التحرير الوطني وهو عبان رمضان في 21 سبتمبر 1955. انظر: هيرفي هامون - باتريك روتمان، حملة الحقائق المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر، ترجمة حسين العودات ونورالدين سكوتي، ط2، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص ص 39-40.

(6) - جمال الدين عمراوي، "مظاهر مساندة الفيلسوف فرنسيس جونسون للثورة الجزائرية 1954-1962"، أعمال الملتقى الدولي الثالث حول "أصدقاء ثورة التحرير الجزائرية مواقف وكتابات 1962-1954"، منشورات مخبر الدراسات اللغوية والأدبية في الجزائر وجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، 25 - 26 نوفمبر 2014، مطبعة AGP وهران 2015، ص 19.

وسعا من خلاله إلى تحسيس الرأي العام الفرنسي بمساوئ الاستعمار الفرنسي في الجزائر وفضح مآزمه⁽¹⁾.

أبدى جونسون استعداده المبكر لمساندة القضية الجزائرية بعد لقاءاته المتكررة مع قيادات جبهة التحرير الوطني الذين حلّوا بباريس لأداء مهام إعلامية، وفي مقدمتهم صالح لوانشي⁽²⁾ الذي استدعاه وعرض عليه في نهاية عام 1956 الإشراف على إصدار جريدة "المقاومة الجزائرية" الصادرة باللغة الفرنسية التي باشرها بمساعدة بعض أصدقائه، ونهض في هذه المرحلة بتوسيع شبكة المتعاونين معه للتجاوب مع المهام اللوجستكية التي كُلف بها، ومنها المهام الإعلامية والمالية⁽³⁾. ولقد كرّس جهوده لدعم الثورة الجزائرية ضمن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا⁽⁴⁾ التي أقرّت أن يواصل مهامه اللوجستكية التي كانت في أمس الحاجة إليها، وقد دعم عمر بوداود⁽⁵⁾ هذا التوجّه عندما تولى مسؤولية فيدرالية جبهة التحرير الوطني

(1) - ماري بيارولوا، مرجع سابق، ص 99.

(2) - صالح لوانشي من مواليد 21 جوان 1923 بتيزي وزو، ناضل في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية وانضم إلى حزب الشعب الجزائري سنة 1946، التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني سنة 1955 ووطّد علاقاته بالشخصيات الفرنسية المساندة للثورة الجزائرية أمثال كوليت جونسون، وفرنسيس جونسون. عُيّن عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية بين 1956-1959 كعضو إضافي. تم توقيفه بفرنسا في فيفري سنة 1957 رفقة محمد لجاوي، وبقي في السجون الفرنسية إلى غاية الاستقلال. للمزيد من التفاصيل انظر: مجموعة باحثين، موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، د. د. ن، 2007، ص ص 343-344.

(3) - هيرفي هامون وباتريك رومان، مرجع سابق، ص 86.

(4) - يعود تأسيس النواة الأولى لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إلى مطلع سنة 1955 بفضل جهود الرعيل الأول من مفجري الثورة التحريرية وفي مقدمتهم محمد بوضياف (سي الطيب) الذين رأوا ضرورة نقل النضال الثوري أيضا إلى داخل التراب الفرنسي نظرا لأهمية الجالية الجزائرية المغتربة في دعم الكفاح المسلح. تكفلت الفيدرالية في البداية بانتزاع الجالية الجزائرية المهاجرة من نفوذ المصاليين بكسب ثقتها وتعبئتها من أجل المساهمة في استرجاع السيادة الوطنية، بالإضافة إلى كسب تأييد المتعاطفين مع الثورة من الفرنسيين ومنهم أعضاء شبكات الدعم الأوروبية. وقرّرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنصيبها كولاية سابعة في 18 جانفي 1960، وتعاقب على تسييرها عدة مناضلين وهم: مراد طربوش، محمد محساس، صالح لوانشي، محمد لجاوي، الطيب بولحروف وآخرهم عمر بوداود إلى غاية الاستقلال في 1962 ومع هذا الأخير تقوّت الفيدرالية ليصل عدد مناضليها إلى 20.000 مناضل. مرت الفيدرالية بظروف صعبة، ميزتها مضايقات الشرطة الاستعمارية لأعضائها وفرض الرقابة على نشاطهم الثوري، ورغم ذلك حققت الأهداف المسطرة سياسيا واجتماعيا زيادة على ضرب المؤسسات الاقتصادية بتنفيذ العمليات الفدائية خاصة ابتداء من 1958 لإضعاف القدرات الفرنسية والقضاء على رموز القمع والاضطهاد. للمزيد من التفاصيل انظر: دحو جربال، المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني - تاريخ الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني في فرنسا (1956-1962)، ترجمة سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، 2013، ص ص 19-36.

(5) - من مواليد 5 ماي 1924 بسيدي داود بلدية بغلية (تيزي وزو)، درس بمسقط رأسه. التحق بحزب الشعب الجزائري في غضون الحرب العالمية الثانية واعتقل بعد مجازر 8 ماي 1945 واستفاد من العفو العام الصادر في مارس 1946. عين مسؤولا على ناحية دلس. وفي انتخابات أكتوبر 1947 انتخب عضوا بمجلس بلدية بغلية. والتحق بالمنظمة الخاصة كمسؤول على مستوى دائرة القبائل السفلى. اعتقل من جديد سنة 1948، وبعد الإفراج عنه التحق بفرنسا في مطلع الخمسينات، وهناك أدركته ثورة الفاتح نوفمبر 1954. فانضم إلى جبهة التحرير الوطني التي أرسلته إلى المغرب، حيث ساهم في تأسيس فيدرالية الجبهة هناك. عين سنة 1957 على رأس فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وبهذه الصفة أصبح عضوا في مجلس الثورة بدءا من صائفة نفس السنة. وانتخب عضوا في مكتب المجلس خلال دورتين أوت 1961 وماي - جوان 1962. انتخب بعد الاستقلال في المجلس الوطني التأسيسي قبل أن يعيّن عضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964. بعد انقلاب 19 جوان 1965 ترك العمل السياسي وتفرغ للأعمال الحرة. للمزيد من التفاصيل انظر: محمد عباس، فرسان ... الحرية، مرجع سابق، ص 101.

بفرنسا وتعرّفه على جونسون بوساطة "الطيب بولحروف" وعقد معه عدة لقاءات ابتداءً من جويلية 1957. وإدراكاً لأهمية الخدمات السرية التي يقدّمها للتنظيم الثوري بفرنسا طلب منه بوداود التفرّغ لنشاط دعم الثورة الجزائرية التي تحدّدها جبهة التحرير الوطني بإرساء شبكة تكون أكثر تنظيماً وفعالية. ونظراً لحدة العراقيل التي كانت تواجه نشاط المناضلين في فرنسا شرعت فيدرالية جبهة التحرير الوطني في تعاون مثمر مع شبكة جونسون، وفور تعزيز هياكلها، تم تقسيمها إلى عدة فروع: فرع الإسكان، فرع الأسلاك المكلفة بالتمير، لتسهيل الدخول إلى فرنسا والخروج منها عبر الحدود، والفرع المكلف بنقل الأموال⁽¹⁾.

قدّم جونسون أشكالاً مختلفة من الدعم للثورة من خلال الشبكة السرية التي اقترنت باسمه وعرفت أيضاً بـ "حملة الحقائق"⁽²⁾ إذ التزم بمساندة جبهة التحرير الوطني بدون تردّد بعدما انتقى لها عناصر أكفاء من الرجال والنساء من الوسط الثقافي والفكري، ووزّع المسؤوليات عليهم حسب مؤهلاتهم. ولقد أشرف شخصياً على إدارة الشبكة بمختلف فروعها ومراكزها في كامل المدن الفرنسية، زيادة على انتقاله المستمر بين بلجيكا وسويسرا وألمانيا للإشراف على تسيير الأعمال والالتقاء بمسؤوله عمر بوداود الذي نقل مقر عمله إلى ألمانيا عدة مرات في الأسبوع للتشاور والتباحث معه. ومن أهم النشاطات التي نهضت بها شبكة جونسون نذكر ما يلي:

- تأمين أماكن الإقامة لأعضاء فيدرالية جبهة التحرير الوطني المتواجدين في التراب الفرنسي وتجهيز مجموعة من الشقق السرية لعقد الاجتماعات وإيواء المناضلين.

- توفير مجموعة من السيارات بسائقها تسهيلات لنقلات مسؤولي وأعضاء فيدرالية جبهة التحرير الوطني داخل فرنسا وخارجها كألمانيا وسويسرا وإسبانيا في سرية تامة أشرف عليها جونسون شخصياً⁽³⁾.

- نقل الأسلحة في سيارات مهيأة خصيصاً لذلك، كانت تنطلق من ألمانيا إلى باريس حيث يتم إفراغ حمولتها من طرف فريق آخر في غياب السائق الذي يطلب منه مغادرة المكان والعودة إليه في الغد صباحاً، تسلم له السيارة من جديد بعد أن تُفَرَّغ من حمولتها، لكي يعود إلى مكان الانطلاق في ألمانيا⁽⁴⁾.

(1) - عمر بوداود، مصدر سابق، ص 134-135.

(2) - أُطلقت تسمية "حملة الحقائق" Porteurs de valises على شبكة جونسون أيضاً لأنه غلب على نشاط أعضائها جمع ونقل أموال معتبرة بلغت أكثر من أربع مائة من الملايين شهرياً لصالح جبهة التحرير الوطني، وكان من الضروري نقل كل هذه المبالغ في ست إلى ثماني حقائب غليظة. انظر: هيرفي هامون - باتريك روتمان، مرجع سابق، ص 118.

(3) - هيرفي هامون - باتريك روتمان، مرجع سابق، ص 114.

(4) - عمر بوداود، مصدر سابق، ص 145.

- إرساء شبكات النقل لتأمين عمليات خروج عدد معتبر من المناضلين عبر إسبانيا إما إلى معسكرات التدريب بالمغرب وإعادة إدخالهم لتنفيذ العمليات بفرنسا⁽¹⁾، أو باتجاه سويسرا وبلجيكا وألمانيا لتدريب عدد من المناضلين الذين أصبح وجودهم في فرنسا يشكل خطرا عليهم، زيادة على تهريب المناضلين الفارين من السجون وضمان خروجهم خارج التراب الفرنسي⁽²⁾ نحو ألمانيا وسويسرا وبلجيكا طيلة خمس سنوات⁽³⁾.

- جمع أموال الاشتراكات من الجالية الجزائرية بطريقة منتظمة من مختلف المدن الفرنسية⁽⁴⁾ وإيداعها في شقق سرية وآمنة بالعاصمة الفرنسية باريس، وبعد عدّها بدقة، تُوضع المبالغ المالية في حقائب كبيرة لتُنقل خارج فرنسا وتحديدًا باتجاه ألمانيا وسويسرا وبلجيكا بطرق مختلفة، بواسطة الحقائب الدبلوماسية اعتمادًا على القنصلية التونسية بفرنسا، والوسطاء الماليين ورجال المصارف مقابل عمولة تُقدّم إليهم لتحويل تلك الأموال إلى بنوك سويسرا⁽⁵⁾ أو نقلها إلى هذا البلد برا⁽⁶⁾.

وفي المجال الإعلامي، أصدر جونسون ورفاقه المُقرّبين نشرية نصف شهرية في سبتمبر 1958 ناطقة باسم "شبكة جونسون" عبّرت مقالاتها عن أفكار مُناهضة للاستعمار، والتزام "حملة الحقائب" بدعم جبهة التحرير الوطني إلى غاية تحقيق الاستقلال، واقترح في اجتماع لجنة التحرير تسميتها بـ "الحقائق لأجل" *Vérités pour* وكان محرّرها الأساسي بمساعدة أعضاء آخرين. صدر العدد التجريبي في أربع صفحات للتعريف بأهداف الصحيفة كما ورد في المقال الافتتاحي "مناهضة التسلّط الفاشي والدعوة إلى إنهاء الحرب في الجزائر الذي لن يتم إلا باستقلال الجزائر، وهو الكفيل بإقامة علاقات أخوية بين الشعبين الجزائري والفرنسي"⁽⁷⁾.

وزيادة على العدد التجريبي توالى الأعداد في الصدور، من العدد الأول مؤرخ في 20 سبتمبر 1958 إلى غاية العدد 18 الأخير مؤرخ في 26 سبتمبر 1960 وتتراوح عدد صفحاتها بين 3 إلى 20 صفحة⁽⁸⁾. كانت هذه النشرة السريّة تُسحب في بدايات صدورها في حوالي 2000

(1) - عمر بوداود، مصدر سابق، ص 136.

(2) - Hélène Braco, *op.cit*, pp 96-97.

(3) - عمر بوداود، مصدر سابق، ص 136.

(4) - خاصة مدن: مارسيليا Marseille، بوردو Bordeaux، ليون Lyon و ليل Lille.

(5) - للمزيد من التفاصيل حول دور شبكة جونسون بسويسرا انظر: محمد قدور، "نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا"، *مجلة أفكار وآفاق*، المجلد 7، العدد 2، السنة 2019، ص ص 49-68.

(6) - هيري هامون - باتريك روتمان، مرجع سابق، ص ص 117-118.

(7) - *Vérités Pour*, N° 0, avant le 20 septembre 1958, pp 3-4

(8) - نفيذ في هذا السياق أنه بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لعيد الاستقلال والشباب قامت وزارة المجاهدين بإصدار الأعداد الكاملة للنشرة السرية "الحقائق من أجل" *Vérités pour* في طبعة خاصة، وساهم الدكتور سليمان الشيخ بالتعاون مع المناضلين القدامى في شبكة جونسون ومناضلي شبكة "كوريل" Curiel في جمع أغلب أعدادها، باستثناء البعض منها لإقدام السلطات الاستعمارية على مصادرتها بعد طبعها وعرضها للبيع.

نسخة ثم ارتفع العدد إلى 5000 نسخة، وتوزع بطريقة سرية على الزبائن الذين يتم انتقاءهم بما في ذلك الشخصيات السياسية والثقافية والمناضلين في أحزاب اليسار والشيوعيين والمسيحيين الملتزمين اشتهروا بمواقفهم المناهضة للحرب والاستعمار⁽¹⁾. وبعد اعتقال بعض أعضاء الشبكة وتقديمهم للمحاكمة توقفت النشرة عن الصدور، بعدها تولى هنري كوريل Henri Curiel⁽²⁾ أحد مسؤولي هذا التنظيم السري بإصدار نشرة أخرى مكتملة لها حملت اسم «Vérités anti colonialistes»⁽³⁾، واستعان بعدة مناضلات منهن جزائريات وأجنيات⁽⁴⁾ تم اعتقال ستة منهن لاحقا بعد اكتشاف السلطات الأمنية لنشاطهن لصالح القضية الجزائرية، إذ انحصرت مهمتهن في نقل الأموال التي تم جمعها من المناضلين نحو شبكة كوريل لوضعها في الدائرة المصرفية، وبعد اعتقال هذا الأخير بباريس تكفلت زوجته بإيداع مبالغ مالية معتبرة في بنك سويسري أزيد من 500.000 فرنك، وتسليم 10.000 فرنك لفرنسيس جونسون وهذا ما اعترفت به خلال استجوابها من قبل السلطات الأمنية بجنيف⁽⁵⁾.

- البحث عن إقامات سكنية وتهيئتها لإيواء مناضلين محل بحث ومطاردة من السلطات الأمنية وتسهيل عمليات عبور هؤلاء المطلوبين إلى المناطق الحدودية لبلجيكا، ألمانيا، سويسرا واسبانيا⁽⁶⁾.

بعد نشاط دؤوب قرابة ثلاث سنوات، لعبت شبكة جونسون دورا بارزا في توفير الدعم اللوجستيكي للثورة الجزائرية بفرنسا، إلا أن أجهزة الأمن الفرنسية استطاعت اكتشاف بعض

(1) - أحمد منغور، مرجع سابق، ص 222.

(2) - هنري كوريل Henri Curiel من مواليد القاهرة سنة 1914 في أسرة يهودية مصرية أصولها إيطالية، أسس حركة التحرر الوطني المصري التي حملت سنة 1947 اسم "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني". تعرض للاعتقال كغيره من الشيوعيين. وبالرغم من جنسيته المصرية أجبر على اختيار المنفى من طرف نظام جمال عبد الناصر، ففضل الهجرة إلى فرنسا سنة 1950 وهناك حصل على الجنسية الفرنسية. اشتغل مع والده دانيال نسيم كوريل الذي كان يمتلك بنكا للرهونات. تبرع بمنزله في الزمالك ليكون سفارة للجزائر مساندة منه للثورة الجزائرية. كان من أبرز النشيطين في شبكة فرنسيس جونسون التي ساندت جهة التحرير الوطني وبعدها شكلت شبكة كوريل التي حملت اسمه وباعتباره ابنا لأحد رجال البنوك في الاسكندرية تمثل نشاطه الأساسي في تحويل الأموال من فرنسا إلى الخارج، وتكفل من خلالها بمهام التمريض عبر الحدود. بالرغم من إلقاء القبض عليه من قبل الاستخبارات الفرنسية في أكتوبر 1960، غير أن عمليات التحويل لصالح الثورة الجزائرية قد استمرت بكيفية عادية طيلة فترة مكوثه في السجن. ساهم في دعم حركات تحررية إلى أن اغتيل في باريس في 4 ماي 1978، ودفن في أكبر مقابر باريس "بيار لاشاز". للمزيد من التفاصيل انظر: عمر بوداود، مصدر سابق، ص 140-141. وأيضا: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة.... مرجع سابق، ص 396-397.

(3) - Jacques Charby, **les porteurs d'espoir : les réseaux de soutien au FLN pendant la guerre d'Algérie**, éditions chihab, Alger, 2004, p 63.

(4) - هن: Micheline Pouteau- Hélène Cuenat, Zina Harraigue , Annie Rossano, Jacqueline Carré, Fatima

Hammoud . انظر محاكمتهم في جريدة: Libération, N° 5127, Samedi 25- Dimanche 26 Février 1961, p 1.

(5) - Rapport du Ministère Public fédéral (service de police) sur la Guerre d'Algérie et ses répercussions en Suisse, datée le 27 octobre 1960, dodis. ch /15174, p4.

(6) - Akila Abdelmoumene Ouared, « Les porteurs de valises », Hélène Cuenat Alias Claire Alard », in Revue 1er Novembre, N° 187, juillet 2019, pp 98- 99.

خلال هذا التنظيم السري وتفكيكها في أواخر عام 1959 على إثر اعتقال بعض عناصره النشطة واكتشاف بإحدى الشقق حقائب مالية وهويات مزوّرة ووثائق، ومفكرات مدوّنة بالملاحظات وأرقام الهواتف، وغيرها من الأدلة مكّنت مفتشي الشرطة من اعتقال عدد كبير من المناضلين. وبعد استكمال كافة التحقيقات حول شبكة جونسون واعتقال عدد معتبر من أعضائها النشطين وإخضاعهم للاستنطاق والتعذيب، أُعلن في بيان رسمي لوزارة الداخلية عن اعتقال مجموعة أولى من أعضاء الشبكة مثلما نقلته جريدة Paris Presse مفاده أن "الشرطة ألقت القبض على عشرة باريسيين يتقاضون من جهة التحرير الوطني مُرتبات، يوجد من بينهم أساتذة وفنانون وتقنيون من الإذاعة والتلفزة الفرنسية..."⁽¹⁾.

وزيادة على النشاطات المذكورة أعلاه، أدلى الفيلسوف الفرنسي جونسون بتصريح في ندوة صحفية سرية عقدها بباريس في أبريل 1960 عن العدد الهائل للجنود الفرنسيين الذين رفضوا الاستجابة للخدمة العسكرية بسبب حرب الجزائر والمقدّر عددهم بـ 3000 شاب⁽²⁾، وعارض بشدّة في مجلته pour Vérité تجنيد الشباب الفرنسي في هذه الحرب، بل حرّضهم على العصيان العسكري بتوجيه نداءات صريحة برفض التجنيد في صفوف الجيش الفرنسي كما طلب من الجنود الفرار من الثكنات⁽³⁾.

وبعد حملة الاعتقالات التي استهدفت مناضلي شبكته السرية والإدانة الواسعة من طرف الرأي العام الفرنسي إلى حد اتهامهم بالخيانة، قرّر تأليف كتابه الشهير "حربنا" Notre guerre وانتهى من تدوينه بتاريخ 6 جوان 1960 وقامت منشورات العتبة le seuil بطبع 3117 نسخة في 22 جوان من نفس السنة⁽⁴⁾. افتتح جونسون كتابه بمقدمة خاطب فيها ضمائر الفرنسيين مذكرا إياهم بجرائم الإبادة الجماعية في الجزائر وداعيا إياهم إلى تحمّل مسؤوليتهم، وأهم ما جاء فيها: "...عليكم وحدكم أن توضحوا ما إذا كنتم متواطئين مع الإبادة الجماعية، وهي الجريمة التي حدّدت فرنسا طبيعتها بمجرد التوقيع على الاتفاقية الدولية التي تحرّمها: تلك الجريمة التي يواصل حكامكم اقترافها في وضوح النهار باسمكم، وبفضل مواقفكم...". ولقد أثار هذا الكتاب استياء السلطات الفرنسية مما دفعها إلى مصادرته في 29 جوان 1960 بتهمة تحريض الجنود الفرنسيين على العصيان العسكري والفرار من صفوف الجيش الفرنسي⁽⁵⁾.

(1) - Paris-Press, 24 Février 1960, p 1.

(2) - Tramor Quemeneur, « Guerre d'Algérie... », in *Revue L'histoire*, N° 338, janvier, 2009, p 24.

(3) - انظر نماذج من هذه النداءات في الأعداد التالية:

Vérités pour, N° 09, le 02 juin 1959, p 5, vérités pour, N° 11, 12 octobre 1959, pp 4-7: vérités pour, N° 18, 26 septembre 1960, p 2.

(4) - Anne Simonin, *op. cit*, p 58.

(5) - Anne Simonin, *op. cit*, p 60.

ومع رفقة عدد كبير من المثقفين الفرنسيين وقّع جونسون على بيان يندد بالحرب الاستعمارية في الجزائر بتاريخ 6 سبتمبر 1960 في اليوم الثاني من شروع المحكمة العسكرية بباريس في محاكمة عناصر "حملة الحقائق" دعوا من خلاله وجوب تعاونهم مع الثورة الجزائرية والاعتراف بجمية التحرير الوطني بصفتها ممثلة شرعية للشعب الجزائري والتفاوض معها على أساس الاستقلال وتقرير المصير، ووجوب تسوية قضيتهم في هذا الإطار، مضيفاً أن قضية الشعب الجزائري التي تساهم بكيفية حاسمة في القضاء على النظام الاستعماري هي قضية جميع الرجال الأحرار⁽¹⁾.

ولما اكتشفت السلطات الفرنسية الشبكة وإلقاء القبض على جلّ أعضائها باستثناء مؤسسها، اضطر جونسون التقليل من تحركاته باللجوء أولاً إلى قرية ريفية مصطحباً معه رفاقه المقرّبين الأكثر نشاطاً في الشبكة⁽²⁾، ثم انعزاله ومكوته لعدة أشهر بسويسرا لدواعي أمنية إلا أنه ظلّ من العناصر النشيطة والمؤثرة هناك لصالح القضية الجزائرية والتنديد بالحرب الاستعمارية من خلال عدة تنظيمات استحدثها لهذا الغرض، ساهمت بدورها في تشجيع الجنود الفرنسيين على الفرار وإعلان العصيان على السلطات العسكرية بمساعدة عدة أصدقاء من الأوساط الثقافية والدينية ودعاة السلام بسويسرا⁽³⁾، كما أوكل لصديقه جاك فين Jacques Vignes⁽⁴⁾ مهمة تسوية قضايا الشبكة العالقة بعد الاتصال بعمر بوداود والتنسيق معه، وبهذه الكيفية استمرت عناصر الشبكة في دعم القضية الجزائرية.

وبعد الانتقادات التي وُجّهت لأعضاء شبكة جونسون واتهامهم بالخيانة وأنها تتقاضى أجوراً من جبهة التحرير الوطني بسخاء، اضطر فرنسيس جونسون عقد ندوة صحفية سرية بباريس في 15 أفريل 1960 للردّ على بعض الصحفيين بما يلي: "لقد تجرّأ بعض الصحفيين بالكتابة بأننا مدفوعو الأجر بسخاء... لم نقبل من الجزائريين على الصعيد المادي سوى المبالغ الضرورية جداً لإتمام المهام الموكلة إلينا..."⁽⁵⁾. ولقد تسبّب هذا اللقاء

(1) - جريدة المجاهد، عدد 78، مصدر سابق، ص 9.

(2) - وهم : فينييه وسيسيل ماريون ودومينيك داربوا. هيرفي هامون وباتريك روتمان، مرجع سابق، ص 154-157.

(3) - Rapport du Ministère Public fédéral (service de police) sur la Guerre d'Algérie..., op. cit, pp 3-4.

(4) - جاك فين Jacques Vignes المدعو دانيال Daniel ابن عائلة عريقة وصديق حميم لفرنسيس جونسون، وتأثير من هذا الأخير التحق بشبكة "حملة الحقائق" السرية، كلف في البداية بتمرير المناضلين الجزائريين إلى إسبانيا عبر جبال البريني. وكان الركيزة الأساسية للشبكة المذكورة، كلف من قبل عمر بوداود بعملية الخطاف Hironnelle المتمثلة مهامها في نقل العتاد، الأموال، الأشخاص... الخ من ألمانيا إلى فرنسا والعكس. دامت هذه العملية مدة سنتين. (1960-1962). انظر رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة...، مرجع سابق، ص 338.

(5) - ماري بيار ألوا، مرجع سابق، ص 124.

السري في اعتقال الكاتب والصحفي جورج أرنو Georges Arnaud⁽¹⁾ الذي حضر الندوة السرية بتهمة عدم الإبلاغ عن مكان الندوة الصحفية⁽²⁾ التي عقدها فرنسيس جونسون من أجل استقلال الجزائر وقدم تقريراً لصحيفة Paris Press نُشر في 20 أبريل 1960⁽³⁾، لذا وُجّهت له تهمة "عدم الإخبار عن أشرار ولم يحمي بإخطار الشرطة" فاعتقل لمدة شهرين⁽⁴⁾. بعد إلقاء القبض على عدد معتبر من أعضاء "حملة الحقائق" في فيفري 1960 باستثناء مؤسسها جونسون الذي غادر فرنسا وقطع كل صلة بذويه امتثالاً لتوجيهات فيدرالية جبهة التحرير الوطني⁽⁵⁾، شرعت السلطات الفرنسية في محاكمتهم بتاريخ 05 سبتمبر 1960 أمام المحكمة العسكرية الكائن مقرها بشارع شارش ميدي Cherche - Midi بباريس⁽⁶⁾ حول خلالها المتهمون والشهود والمحامون قاعة المحكمة التي غاصت بهم إلى منبر للمعارضة وحلبة لمعركة سياسية وقانونية خاصة بعد أن منع فيها رئيس المحكمة كورفرلي CURVELIER وبحزم جميع المحامين والمتهمين وحتى الشهود التلفظ بعبارة "حرب الجزائر" وفرض عليهم تسميتها بـ "العمليات العسكرية". ولقد نقل مشاهدتها الصاخبة المناضل في شبكة جونسون مارسيل بيجو Marcel PEJU⁽⁷⁾ الذي تسلّل إلى قاعة المحاكمة الضيقة لمدة 27

(1) - عرف جورج أرنو Georges Arnaud أيضاً باسم هنري جيرار Henri Girard من مواليد 16 جويلية 1917، مناضل سياسي وصحفي مختص في التحريات. درس القانون في باريس ثم تخصص في العلوم السياسية سنة 1957. اشتهر هذا الصحفي بتأليف كتاب مشترك مع المحامي جاك فيرجاس "من أجل جميلة بوخيرد" Pour Djamil Bouhired ووقع على عريضة من أجل تبرئتها. وهو مؤلف الرواية الشهيرة "أجرة الخوف" التي حوّلت إلى فيلم سنة 1960. أُلقي عليه القبض في 15 أبريل 1960 بعد تغطيته للندوة الصحفية التي عقدها فرنسيس جونسون ورفضه الإفصاح عن مكانها، عرف جورج أرنو كيف يستفيد من قضية اعتقاله لمدة شهرين، إذ لم يكتف بطلب تبرئته فقط، بل طالب تقديم اعتذارات له من المؤسسة العسكرية، وقد ألغت محكمة الاستئناف هذا الحكم. بعد استقلال الجزائر أقام بها رفقة عائلته وشارك في تأسيس مدرسة الصحافة وأسبوعية "الثورة الأفريقية" Révolution Africaine. اضطره مرض السل سنة 1972 مغادرة الجزائر للعلاج، وفي سنة 1974 غادرها نهائياً رفقة عائلته للاستقرار في مدينة برشلونة (اسبانيا)، وبين سنتي 1975 و1981 أعد عدة تحقيقات للتلفزيون الفرنسي بخصوص الأخطاء القضائية وقضايا أخرى. وافته المنية إثر سكتة قلبية يوم 4 مارس 1987. رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة...، مرجع سابق، ص 24-25. وأيضاً: Roger Martin, *George Arnaud, Vie d'un rebelle*, éditions Galimard, 1993, pp 346- 347.

(2) - أبدى جورج أرنو شجاعة كبيرة عندما شرع البوليس في استنطاقه عن المكان الذي عقد فيه جونسون ندوته الصحفية فأجاب بما يلي: "ليس من عادتي أن أكون عينا للبوليس، فأنا لما ادعى إلى ندوة صحفية أكتب ما سمعت، وهذا نفس ما عملته بعد 13 ماي 1958 عندما دعيت إلى ندوة صحفية عقدها الجنرال ديغول وكشف فيها عن أسرار تتعلق بالدولة، فلم أحاول آنذاك الوشاية بديغول، وأرجو أن تصدقوني عندما أقول لكم أنني أحمل للجنرال ديغول نفس الاحترام الذي أحمله لجونسون". المجاهد، عدد 68، 16 ماي 1960، ص 2.

(3) - SHAT, 1H4397, Dossier 3, compte rendu sur la vaste polémique autour du procès Francis Jeanson et du manifeste des 121, daté le 15 Avril 1960.

(4) - عمر بوداود، مصدر سابق، ص 136.

(5) - نفسه، ص 140.

(6) - Rapport politique N° 64 de l'Ambassade de Suisse en France sur le procès du réseau Jeanson, daté le 6 Octobre 1960, dodis. ch /15153, pp 1-2.

(7) - مارسيل بيجو Marcel PEJU صحفي وعضو في شبكة جونسون، أمين عام في الدورية المتبنية للمنهج الفكري للفيلسوف جون بول سارتر "الأزمة الحديثة les temps modernes. كرس حياته لاستقلال الجزائر، تكفل بإيواء مناضلي جبهة التحرير الوطني=

يوما لتدوين مجرياتها، منها مساءلة المتهمين مروراً إلى شهادات موقعي بيان 121 ومرافعات المحامين الفرنسيين والجزائريين. ولقد دُوّنت مشاهد جلسات المحاكمة التي دامت أربعة أسابيع في صفحات كتاب موسوم بـ le procès de Réseau Jeanson محاكمة "شبكة جونسون" ختمه بقرارات المحكمة القاسية التي أعلنت عنها في حدود الساعة 23 سا 15 د بعد ساعتين من المشاورات⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق نستشف بأن شبكة جونسون مثلت بحق القاعدة الخلفية لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ولم تكن مهمتها مقتصرة على نقل وتحويل الأموال وإيواء المناضلين وتقديم المساعدات اللوجستكية لهم فحسب، بل امتدت إلى إقناع الرأي العام الفرنسي بعدالة القضية الجزائرية والضغط على الحكومة الفرنسية من أجل إيجاد حل سلمي وعاجل لها. وفي نفس السياق فإنه من الأهمية بمكان التعريف بالنشاط الدؤوب لمناضلين في مجال حقوق الإنسان، الذين لعبوا دوراً لا يُستهان به في فضح تجاوزات السلطات العسكرية والقضائية خلال مرافعاتهم الجريئة، مطالبين بوضع حد لها مثلما سنوضحه.

=المطارد من قبل الشرطة الفرنسية، وبنقل الأموال والوثائق السرية بين فرنسا والقواعد الخلفية الأخرى للثورة الجزائرية (بلجيكا-ألمانيا-سويسرا). له عدة مؤلفات منها محاكمة شبكة جونسون وقمع مظاهرات 17 أكتوبر 1961 الذي أثار من خلاله الدور الخطير الذي لعبه الحركي في قمع المتظاهرين الجزائريين بأمر من مورييس بابون. انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة...، مرجع سابق، ص ص 113-115.

- (1) - بعد ساعتين من المشاورات أعلنت المحكمة على الساعة 23 سا 15 د عن حكمها بما يلي:
- البراءة لسبعة متهمين: جاك تريبوتا Jacques Trébouta، بول كروشي Paul Crauchet، أندري توران André Thorent، جورج بيرجي Georges Berger، إيفون ريسبال Yvonne Rispal، دونيز بارات Denise Barrat، لوئيس ابراهيمي.
 - إدانة ستة عشر متهماً: أقصى العقوبة أي عشر (10) سنوات سجناً نافذة، 70.000 فرنك فرنسي غرامة، خمس (05) سنوات من الإقامة وحرمان من الحقوق المدنية في حق: حداد حمادة، ولد يونس، حنون سعيد، عليان حامي، دكسي علاوة، هيلين كوينات Hélène Cuenat، فرانس بينار France Binard، جون كلود بوبير Jean claude Paupert، جيرار مي Gérard Meier، ميشلين بوتو Micheline Pouteau.
 - خمس سنوات (05) سنوات سجناً نافذة، 500 فرنك فرنسي غرامة، خمس (05) سنوات من الإقامة وحرمان من الحقوق المدنية في حق: جاكين كاري Jacqueline Carré.
 - ثلاث (03) سنوات سجناً نافذة، 10.000 غرامة وحرمان من الحقوق المدنية في حق: جاك ريسبال Jacques Rispal.
 - ثمانية أشهر (08) سنوات سجناً نافذة، 500 فرنك فرنسي وحرمان من الحقوق المدنية في حق: جانين كاهين Janine Cahen.
- وحكمت المحكمة غيايبا على فرنسيس جونسون Francis Jeanson ودنيال صابري Daniele Sabret وسيسيل روغانيون Cécile Regagnon وجاك فين Jacques Vignes بأقصى العقوبة. للمزيد من التفاصيل حول وقائع هذه المحاكمة انظر: مارسيل بيجو، مصدر سابق، ص ص 299-300.

الفصل الثالث

3- تأسيس جبهة المحامين للدفاع عن المناضلين

- 3-1 - بدايات الدفاع عن مناضلي القضية الوطنية
- 3-2 - ميلاد أول مجمع لمحامي جبهة التحرير الوطني
- 3-3 - نقل نشاط مجمّع المحامين إلى فرنسا
- 3-4 - الوسائل الدفاعية لمحامي الثورة
- 3-5 - عرقلة جهود المحامين

مما لاشكّ فيه أن المُحاماة هي مهنة القيم الإنسانية المرتبطة بالدفاع عن حق الإنسان في مواجهة الظلم والعدوان، وبالرغم من أنها وظيفة حُرّة مستقلة إلا أنها تشارك السلطة القضائية في كشف الحقائق لتحقيق العدل وتأكيد سيادة القانون. والمحامي مُلزم بالدفاع عن حقوق وحريات الأشخاص المدنية منها والجنائية، وإنصاف المظلوم وإظهار الحق بتقديم الأدلة والحجج الدامغة. غير أن واقع المحامين الجزائريين والأجانب خلال الثورة التحريرية، خصوصا أولئك المقتنعين بعدالة القضية الجزائرية والمُلتزمين بالدفاع عنها، كان مريرا ومحفوقا بالمخاطر بسبب سياسة المستعمر الجائرة التي خالفت من خلال ممارساتها الردعية كل مبادئ القانون الدولي الإنساني.

وقبل معالجة حيثيات هذه القضايا يجدر بنا أولا التطرق بإيجاز إلى الجهود الأولى للمحامين اليساريين للدفاع عن الوطنيين المُضطهدين في المعتقلات الاستعمارية في أوجّ الكفاح السياسي قبل اندلاع الثورة التحريرية.

3-1- بدايات الدفاع عن مناضلي القضية الوطنية:

شُرع في الدفاع عن الوطنيين إثر مقاضاة جلّ مناضلي حزب الشعب الجزائري بتهمة المساس بالسيادة الوطنية، وتكفّل بالدفاع عنهم مجموعة من المحامين الفرنسيين ذوي النزعات اليسارية والمُنتميين للأحزاب الشيوعية والمحامين الجزائريين المتربّصين، مستنكرين خلال مرافعاتهم الانتهاكات الجسيمة التي تعرّض لها المناضلون الجزائريون خلال جلسات الاستئناف اللانإنساني.

من أولى هذه المبادرات، نذكر أنه مع نهاية نوفمبر 1954 تكفّل المحامي جول بوركر Jules Borker⁽¹⁾ شخصا بتشكيل مجموعة أولى من عشرة محامين، تولّت الدفاع عن 2000 معتقل أُحيلوا على المحاكم العسكرية بالجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران. واتخذت هذه الهيئة الدفاعية من نشريتها الشهرية «la Défense» وسيلة للتنديد بالاعتقالات لعدد كبير من المناضلين والنقابيين، وحظر حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي حُمّلت مسؤولية اندلاع

(1) - جول بوركر Jules Borker من مواليد 20 ماي 1919 بليتوانيا (واحدة من بلدان البلطيق)، والده من أصول روسية. وهو مناضل فرنسي التحق بالمقاومة الفرنسية في الداخل منذ ديسمبر 1940 إلى غاية تحرير باريس. وتحت الاسم المستعار "أنطوان"، أدار الحركات في غرونوبل وليون وتولوز. كان مقررا أن يصبح طبيباً بعد تلقيه التعليم الجامعي بتولوز تخصص "أمراض الكلى"، لكن بعد الحرب فضل الحياة المهنية في المحاماة بتشجيع من مسؤولي الحزب الشيوعي الفرنسي وكان أحد محاميه بعد انضمامه إلى نقابة المحامين في باريس عام 1947. كان من رواد ومنشطي المؤتمرات حول التعذيب المُمارس في الجزائر والحريات النقابية، وبحكم انتمائه لمجمّع محامي تنسيقية الاسعاف الشعبي collectif des avocats du secours populaire بفرنسا لعب دورا كبيرا في الدفاع عن المناضلين بالبلدان الخاضعة للاستعمار الفرنسي خاصة بالبلدان الأفريقية والمغاربية. وافته المنية خلال نومه في 24 فيفري 2014 عن

عمر ناهز 94 سنة. للمزيد من التفاصيل انظر: https://maitron.fr/Notice_BORKER_JULES (Dictionnaire Algérie), René Galissot, version mise en ligne le 29 Décembre 2013, Dernière modification le 26 novembre 2020.

ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، وفضحت من خلالها تجاوزات الجيش الفرنسي أثناء حملات التفتيش والتمشيط للدواوير، وتماديه في هتك الأعراض وممارسة التعذيب. ويُضاف إلى هذه الجهود جمع عدد معتبر من شكاوي الضحايا لتشكيل مُستندات وضعت في متناول المحامين للدفاع عن موكلهم، كما ساهمت مساعي "محامي تنسيقة الإسعاف الشعبي" في إبطال العديد من أحكام الإعدام التي صدرت في حق مناضلي جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾.

وبالرغم من النشاط الدؤوب لهؤلاء المحامين ودفاعهم المستميت عن المعتقلين الجزائريين، إلا أن قيادة الثورة الجزائرية قرّرت تشكيل مجمّع لمحامي جبهة التحرير الوطني بالجزائر العاصمة للدفاع عن العدد الهائل للوطنيين الممثلين أمام محكمة الاستئناف والهيئات القضائية الملحقة بها.

3-2 - ميلاد أول مجمّع لمحامي جبهة التحرير الوطني:

نظرا للاضطهاد الذي تعرّض له العديد من المناضلين الجزائريين في جلسات التعذيب بمختلف المؤسسات العقابية، كُلف المحامي عمار بن تومي⁽²⁾ من قبل المناضل رابح بيطاط قبل اعتقاله في 23 مارس 1955 بتشكيل هيئة دفاعية عُرفت باسم «Collectif des avocats du F.L.N» استعدادا لتلبية طلبات آلاف المناضلين المعتقلين في ظروف قاسية جدا⁽³⁾، تولت مهمة الدفاع عن المناضلين المعتقلين في مختلف السجون. ولقد قَبِل بعض المحامين الجزائريين الشباب الانضمام إليها تلقائيا، في حين أبدى بعضهم تحفظًا إلى غاية إقناعهم بضرورة المساهمة في الدفاع عن الوطنيين الموقوفين. وهذه الكيفية تم استحداث مجمّع للمحامين

(1) - Brodriez Axelle, «Le Secours populaire Français dans la guerre D'Algérie Mobilisation communiste et tournant identitaire d'une organisation de masse», in Revue d'histoire, les Presses de Sciences Po, N°90, 2006/2 , p 49.

(2) - عمار بن تومي من مواليد 26 ديسمبر 1923 بقسنطينة، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري وأحباب البيان والحريّة وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، كان محاميا ومستشارا، واعتقل في سبتمبر 1943 واشتغل كمراقب في ثانوية بن عكنون. وبصفته محام بمحكمة الجزائر تولى منصب الأمين العام للجنة مساندة ضحايا القمع التي أنشأتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية في أفريل 1948. عضو فاعل ضمن مجمّع المحامين المكلفين بالدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، سجن لمدة عامين (1957-1959) بمعتقل البرواقية، كان مع غوثي بن مالحة آخر المحامين الذين أطلق سراحهم في فيفري 1959، وبعد وضعه تحت الإقامة الجبرية ببيته فرّ هاربا ليلتحق بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس في ماي 1959. تولى رئاسة تحرير جريدة الاتحاد العام للعمال الجزائريين "العامل الجزائري" وعين مقررًا بلجنة العدالة باتفاقيات إيفيان، إلا أنه كان ضد بعض موادها المتعلقة بالتعامل مع المعمرين الفرنسيين باعتبارهم مواطنين فوق العادة ومنها إنشاء مجلس الضمانات وجمعية الحفاظ على حقوق الجزائريين من أصول أوروبية. عين عضوا باللجنة المركزية لمراقبة استفتاء تقرير المصير، وعين أيضا رئيسا بديوان رابح بيطاط، ثم انتخب نائبا (20 سبتمبر 1962)، فوزيرا للعدل وحافظ الأختام (1962-1963). اعتقل ووضع رهن الإقامة الجبرية عام 1964، استعاد مهنته كمحام عام 1965، وعُيّن عميدا للنقابة الوطنية للمحامين سنة 1972. تولى الدفاع عن الفدائيين والأسرى الفلسطينيين والرئيس العراقي الأسبق "صدام حسين". ألف عدة كتب أهمها *la Défense des patriotes* و *crimes et infamie la colonisation vécue par un Algérien (1923-1954)*. وافته المنية في 29 مارس 2013 عن عمر ناهز 89 سنة. عاشور شرقي، قاموس الثورة...، مرجع سابق، ص 68-69.

(3) - انظر شهادة المناضل رابح بيطاط في: محمد عباس، ثوار عظماء...، مرجع سابق، ص 102.

تحت إشراف مباشر لقيادة الثورة التحريرية خلال اجتماع انعقد بمكتب الأستاذ لويس غرانج LOUIS GRANGE⁽¹⁾ في صائفة 1955 بالجزائر العاصمة ضمّ محامين مُسجّلين في لائحة نقابة محامي محكمة الجزائر العاصمة، وانضم إليهم تلقائيا محامين شيوعيين، ثم تدعّمت هذه المجموعة بمحامين متريصين بمحكمة الجزائر العاصمة⁽²⁾، كما تكفّل محامون فرنسيون وبعضهم من الأقدام السوداء بالدفاع عن الوطنيين المعتقلين بطلب من عائلاتهم أمام المحاكم العسكرية، لكن مقابل أثمان باهظة⁽³⁾.

3-3- نقل نشاط مجمّع المحامين إلى فرنسا:

نظرا لإحالة كل القضايا ذات الطابع السياسي والجنائي والتخريبي على المحاكم العسكرية والتي أدّت إلى تعقيد مهمة الدفاع في الجزائر، اضطرت قيادة الثورة الجزائرية لنقل نشاط ما تبقى من محاميها إلى فرنسا في غضون سنة 1958، وتدعيم صفوفهم بمحامين آخرين وأعادت تشكيل مجمّع الدفاع عن المعتقلين.

وطبقا لتعليمات فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تم تعيين عدد من المحامين لم يتجاوز عددهم عشرة في البداية تحت إشراف المحامي بيير ستيب Pierre Stibbe⁽⁴⁾ تولى الدفاع عن المساجين الجزائريين بما فيهم قادة الثورة المعتقلين أمام المحاكم الفرنسية⁽⁵⁾، لكن إثر تنفيذ العمليات الفدائية المسلّحة في التراب الفرنسي⁽⁶⁾ والتي أدّت إلى اعتقال عدد كبير من

(1) - لويس غرانج LOUIS GRANGE عُيّن محاميا بمحكمة الجزائر بعد أداء اليمين سنة 1947، تولى الدفاع عن عدة مناضلين جزائريين وفرنسيين يساريين بسبب مواقفهم المناهضة للاستعمار ومنهم المنتسبين لعدة جرائد منها Alger Républicain وLiberté التي كانت عرضة لمطاردة واعتقال صحفييها. انضم إلى مجموعة أولى من محامي جبهة التحرير الوطني، مما عرضه للاعتقال واتهامه بالخيانة، وبعد الإفراج عنه استأنف الدفاع عن المناضلين إلى غاية 1962. انظر:

Louis Grange, « témoignage », in *l'histoire de la justice* 2005/1 (N16) pp 293 A 295, Intervention de Louis Grange, lors du colloque dans le petit auditorium de la BNF, les 22 et 23 octobre 2002, transcrite par Catherine Delplanque, secrétaire scientifique reprise aimablement par l'auteur. Mise en ligne sur Cairn info le 01/02/2013, <https://doi.org>.

(2) - Ben Melha Ghaouti, « La naissance du collectif des Avocats du FLN d'Alger », in *Revue 1er Novembre, Organisation Nationale des Moudjahidines*, No 184, 2017, pp 88.

(3) - Bentoumi Amar, *la Défense des patriotes*, éditions Houma, Alger, 2007, pp 91- 92.

(4) - بيير ستيب Pierre Stibbe محامي ورجل سياسي فرنسي من مواليد 1912 كرس مهنته للدفاع عن المناضلين الاستقلاليين المناهضين للاضطهاد الاستعماري منذ صائفة 1948 بمدغشقر. ورافع لصالح تحرير القادة الوطنيين من الفرع الإفواري للتجمع الديمقراطي الإفريقي، كما وضع خبرته وكفاءته في المحاماة تحت تصرف مصالي الحاج، وفي الدفاع عن مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وبعد اندلاع الثورة التحريرية واصل مهمة الدفاع عن المناضلين المعتقلين إلى غاية 1957 حيث انقطعت صلته لسوء تفاهم مع مسيري فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا وخصوصا عمر بوداود. ساهم في تأسيس الحزب الاشتراكي الموحد سنة 1960. توفي خلال إحدى مرافعاته بتاريخ 13 فيفري 1967 انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة.....، مرجع سابق، ص 249. وأيضا:

Ali Haroun, *la 7 ème Wilaya*, op. cit, p 169.

(5) - عبد الرحمن فارس، مصدر سابق، ص ص 95-96.

(6) - هي مجموع العمليات التي خططت لها فيدرالية جبهة التحرير الوطني لتنفيذها في كافة التراب الفرنسي البالغ عددها 242 هجوم و 181 هدف، نفذت امثالا للتعليمات ابتداء من 25 أوت 1958 هدفها تخريب الأهداف الاقتصادية والعسكرية، منها مستودعات البترول ومعامل التكرير وخزانات البنزين في MOUREPIANE و Lavera في الجنوب، وكذلك الهجوم ضد سفن ناقلة للوحدات العسكرية والعتاد العسكري التي كانت تمون الحرب في الجزائر. ولقد أحدثت هذه الهجومات ارتباكا كبيرا في فرنسا مما أجبر=

المناضلين⁽¹⁾ لم يعد في استطاعة المحامي ومجمع المحامين الليبراليين الاستجابة لطلبات الدفاع عن كافة المعتقلين في سجون فرنسا⁽²⁾، لذا التمس منه أعضاء فيدرالية جبهة التحرير الوطني توسيع مجمّعه ليشمل العديد من المحامين اليساريين الذين سبق لهم وعرضوا مساعدتهم للدفاع عن المناضلين الجزائريين، لكنه رفض أن ينضم إليه مُحامين لم يوظّفهم بنفسه⁽³⁾. ولإيجاد حلّ عاجل لهذه المعضلة اتُخذ قرار استحداث مجمّع تأسّس رسمياً في 19 أفريل 1959 وتداول على تسييره عدة مناضلين جزائريين⁽⁴⁾.

وكان هذا المجمع الدفاعي مؤلفاً من محامين جزائريين وفرنسيين وبلجيكيين، وذاع صيته في فرنسا كلها رغم تهكّم الصحافة اليمينية واعتبروه "وحشاً" يجب القضاء عليه، إلا أنهم ظلّوا ثابتين في الدفاع عن المعتقلين، وطالبوا السلطات الفرنسية بضرورة الاعتراف بوجود نزاع مسلّح في الجزائر، وأن الجزائر ليست فرنسا، وعلمها الاعتراف للسجناء الجزائريين بصفة المُحاربين، وأظهروا مراراً لقضاة المحاكم الذين وجّهوا اتهاماتهم للجزائريين بصفتهم فرنسيين حملوا السلاح ضد فرنسا، أنّهم لا يستطيعون في آن واحد الاعتراف لجيش التحرير الوطني بصفة جيش أجنبي في حالة حرب مع فرنسا، وأن يُرفض لأعضاء هذا الجيش الجزائري جنسيتهم الجزائرية⁽⁵⁾.

أشاد عمر بوداود بالدور الهام لهؤلاء المُحامين في الدفاع عن القضية الجزائرية عامة وعن المعتقلين الجزائريين خاصة أمام قضاة المحاكم الفرنسية، لانتهاجهم أساليب دفاعية موحّدة ومكيّفة بحسب الأوضاع الاستثنائية السائدة وقتها، واعتمادهم طريقة جديدة في الدفاع عن المناضلين، ففي الوقت الذي كانت فيه السلطات الاستعمارية تعتبر جميع المُحاربين الجزائريين إرهابيين وقُطاع طرق وخارجين عن القانون، تم اتباع قواعد جديدة في المثول أمام العدالة، إذ ينبغي على كل مناضل جزائري أن يعتبر نفسه جندياً ثورياً ويتقدم أمام القضاة بصفته محارباً تحت قيادته الثورية، ويُطلب من محاميه أن يرافع من أجل تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة في جنيف والمتعلّقة بأسرى الحرب⁽⁶⁾.

=السلطات الفرنسية على إبقاء العساكر المتوجهين إلى الجزائر والمقدر عددهم بـ 80.000 رجل لتعزيز الرقابة على الهياكل القاعدية والنقاط الاستراتيجية.

(1) - عبد الرحمن مزيان شريف، مصدر سابق، ص ص 148 - 198.

(2) - دحو جربال، مرجع سابق، ص ص 225 - 232.

(3) - عمر بوداود، مصدر سابق، ص 121.

(4) - وهم: بن عبد الله عبد الصمد، أوصديق مراد، ولد عودية مقران الذي تم اغتياله بعد مدة قصيرة من تعيينه من ديمراد وجاه فرجاس. بينما تكفل بومعزة بشير بالمهام المتعلقة بالعلاقة مع مجمّع المحامين وتقديم الدعم للسجناء. وبعد إلقاء القبض عليه تم تعويضه ببلقايد بوبكر الذي أُلقي عليه القبض هو الآخر، وتلاه في المهمة المهداوي حسين إلى غاية سنة 1962.

(5) - جاك فرجاس، جرائم الدولة...، مصدر سابق، ص ص 214 - 215.

(6) - عمر بوداود، مصدر سابق، ص 122.

وزيادة على جهود مجمّع محامي جبهة التحرير الوطني بفرنسا، تكفل أيضا المجمّع البلجيكي للمحامين وبصفة أخص المحامي الشاب الأستاذ سارج مورو Serge Moureaux⁽¹⁾ بمساعدة مجموعة من المحامين الفرنسيين في الدفاع عن المناضلين الجزائريين المعتقلين في سجون شمال وشرق فرنسا⁽²⁾. ويُضاف إلى جهود هؤلاء تفاعل الرأي العام البلجيكي مع القضية الجزائرية والمساهمة في تدويلها بنشر الإصدارات والمنشورات السرية الخاصة بالعمليات التي ينفذها الثوار دفاعا عن أرضهم المغتصبة، ونشر المقالات وتوزيع الجرائد المحظورة من قبل إدارة الاحتلال، وإيواء المناضلين الجزائريين ومساعدتهم على اجتياز الحدود الفرنسية البلجيكية، وإنشاء لجنة الدعم للمعتقلين الجزائريين واللجنة البلجيكية من أجل السلم في جانفي 1958، بالإضافة إلى مطالبة السلطات البلجيكية بتغيير سياستها تجاه الثورة الجزائرية⁽³⁾.

3-4- الوسائل الدفاعية لمحامي الثورة:

قام عدة محامين جزائريين وفرنسيين يساريين خصوصا بدور لا يُستهان به في الدفاع عن المناضلين المتابعين قضائيا أمام المحاكم الفرنسية العسكرية، ووظفوا خبرتهم القانونية لكشف الجرائم المُرتكبة في الجزائر، وأثبتوا من خلال مرافعاتهم أن المشكلة الجزائرية ليست

(1) - سارج مورو Serge Moureaux رجل قانون وسياسي بلجيكي من مواليد سنة 1934 ببروكسل، تابع دراسته الثانوية والجامعية بمسقط رأسه، تحصل على دكتوراه في الحقوق. زاول مهنة المحاماة منذ سنة 1956، تولى مسؤولية مجمع محامي جبهة التحرير الوطني البلجيكيين من 1957 إلى 1962 يُعد من الأصدقاء المقربين لعلّي هارون وعمر بوداود، وبالرغم من كل المخاطر الناجمة عن التزامه باتباع التعليمات الصادرة من قادة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ساهم بمعية مناضلين بلجيكيين آخرين توفير العتاد والدفاع عن المساجين الجزائريين في بلجيكا وشرق فرنسا. ورغم مجازفته بالتعرض لكل المخاطر الناجمة عن ذلك الالتزام فقد عمل بفضل مساعدة العديد من أصدقاء الثورة الجزائرية أمثال سوزي وأندري ثوي SUZY et ANDRE THUY على تنظيم شبكات دعم في فرنسا، وساهم في إخفاء ومعالجة لاجئين جزائريين، اجتازوا الحدود البلجيكية الفرنسية سرا. ووضع تحت تصرف المناضلين ملاجئ آمنة للإيواء وتسهيل مختلف الاتصالات واللقاءات. كما تولى تمرير تعليمات جبهة التحرير الوطني للمساجين ومنها الإضراب عن الطعام، كما عقد في منزل والديه اجتماعا سريا شارك فيه أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وعشية 25 فيفري 1961 التمس الرائد روبيني Rebuffet مندوب الحكومة لدى المحكمة الدائمة للقوات المسلحة بمدينة ليل Lille تسليط عقوبة تأديبية ضد المحامي تقضي بمنعه مؤقتا من ممارسة المحاماة لمدة سنة بذريعة الإخلال بالواجبات المهنية طبقا لأداء اليمين أمام المحكمة. زار الجزائر مع زوجته سنة 2000، وألف كتاب موسوم بـ Avocats sans frontières تضمن تجربته النضالية ودفاعه عن المناضلين الجزائريين، ترجم الكتاب إلى العربية سنة 2015 من قبل دار القصة. للمزيد من التفاصيل انظر: عمر بوداود، مصدر سابق، ص ص 146-147 وأيضاً: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة...، مرجع سابق، ص 502.

(2) - سارج مورو، محامون بلا حدود مجموعة المحامين البلجيكيين وثورة التحرير، ترجمة: بشير بولفراق، 2015، الجزائر، دار القصة للنشر، ص ص 104-111.

(3) - شهادة شفوئية لعلّي هارون حول "دور المحامين البلجيكيين في الدفاع عن المناضلين المعتقلين"، مقدمة في أشغال الملتقى الدولي الموسوم بـ Le Front du Nord Des Belges et la guerre d'Algérie 1954 – 1962، من تنظيم سفارة بلجيكا بالجزائر وبالتعاون مع وزارة المجاهدين ووزارة الثقافة، بتاريخ 29 أكتوبر 2017، بقاعة المحاضرات بالمكتبة الوطنية الجزائرية بـ - الحامة -، بمناسبة الذكرى الـ 63 لاندلاع ثورة أول 1954.

سياسية أو اقتصادية فقط، بل هي استغلال كلي شكلا ومضمونا عن طريق أسلوب مرفوض إنسانيا وعقائديا وهو التعذيب، لذا سعوا لـ:

أولا. كشف التجاوزات خلال ممارسة التعذيب: ويأتي في صدارة هؤلاء المحامي جاك فرجاس Jacques Verges⁽¹⁾ الذي يعد أشهر محامي باريس خلال الثورة التحريرية، الذي فضح الممارسات اللاإنسانية التي اعتمدتها إدارة الاحتلال ضد عدة مناضلات ومجاهدات جزائريات من أجل انتزاع معلومات عن التنظيم الثوري بالتنكيل والاستنطاق، أشهرهن الفدائية جميلة بوحيرد⁽²⁾ التي تعرضت بعد اعتقالها إلى تعذيب وحشي بالكهرباء في مواضع حساسة من جسدها⁽³⁾.

وبعد الحكم عليها بالإعدام مثل كثيرات قبلها، قرّر فرجاس كشف قضيتها للرأي العام من خلال تأليف كتاب موسوم بـ POUR DJAMILA BOUHIRED نشرته دار "مينوي" éditions MINUIT في سبتمبر 1957 بالتعاون مع الكاتب الصحفي جورج أرنو، ولقي هذا الكتاب رواجا كبيرا لدى القراء بما فيهم الشخصيات السياسية، ومن خلاله كسبت قضية الفدائية

(1) - جاك فرجاس Jacques Verges من مواليد أوبان بسيام OUBANE (SIAM) (اليوم تايلندا) بتاريخ 5 مارس 1925 وهو مناضل ومحامي فرنسي، والده الطبيب والدبلوماسي ريمون فيرجيس. سافر إلى ليفربول البريطانية عام 1942 والتحق بجيش فرنسا الحرة في سلاح المدفعية. وبعد الحرب العالمية الثانية أمضى 11 سنة في الحزب الشيوعي الفرنسي. تابع دراسته الأكاديمية عام 1950 وحصل على ماجستير في التاريخ. وفي 1951 كان السكرتير العام لاتحاد الطلبة في براغ. وعند عودته إلى فرنسا التحق بالسلك الحقوقي الفرنسي والتزم بالدفاع عن القضية الجزائرية ومناضليها المعتقلين طوال الثورة التحريرية. وهو في نظر السلطات الفرنسية من المغضوب عليهم، بسبب أنشطته المعادية لفرنسا وكشفه لجرائمها والدفاع عن مسجون الثورة الجزائرية من قادة جبهة التحرير الوطني متخذا اسما جديدا "منصور". وبعد استقلال الجزائر تزوج بجميلة بوحيرد الذي تولى الدفاع عنها، واستقر بمدينة الجزائر وشارك في تأسيس مجلة "Révolution Algérienne"، كما كان أحد مسؤولي ديوان وزير الخارجية الجزائرية. غادر الجزائر سنة 1970 ليستقر بباريس وأصبح من بين أكبر وأشهر المحامين. ألف العديد من المؤلفات أولها: POUR DJAMILA BOUHIRED عام 1957، ثم POUR LES FIDAYINE عام 1993، LA RESISTANCE PALESTINIENNE عام 1968، LETTRE OUVERTE A DES AMIS DEVENUS TORTIONNAIRES عام 1993، LES ERREURS JUDICIAIRES عام 2002، JUSTICE ET LITTERATURE عام 2011. وافته المنية في 15 أوت 2013 بباريس. انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة...، مرجع سابق، ص ص 330.

(2) - جميلة بوحيرد فدائية من مواليد عام 1935 بحي القصبة بالجزائر العاصمة، كانت الابنة الوحيدة وسط سبعة ذكور، تلقت تعليمها بمسقط رأسها إلى أن التحقت بمعهد للخياطة والتفصيل حيث كانت تهوى تصميم الأزياء. انضمت إلى جبهة التحرير الوطني وهي في العشرين من عمرها، أوكلت إليها مهمات فدائية إذ كانت أولى المتطوعات لوضع القنابل في مقاهي الأوروبيين التي خلفت خسائر معتبرة، ولما تفتّنت السلطات الاستعمارية لنشاطها الفدائي أصبحت محل بحث ضمن قائمة المطلوب تصفيتهم. تم اعتقالها في أفريل 1957 متأثرة بجروح الإصابة أثناء محاولة فرارها من نقطة تفتيش تابعة لقوات الاحتلال. تعرضت لتعذيب وحشي بالصعق الكهربائي لعدة أيام. ووجهت لها وللغدائية جميلة بوعزة عدة تهمة منها الاشتراك في جمعية الأشرار، صناعة وحياسة غير شرعية للمتفجرات، وللأسلحة وللذخيرة الحربية، قتل ومحاولة قتل، تحطيم أو الاشتراك في تحطيم ممتلكات الغير عن طريق التفجير، لذا تم الحكم عليها بالإعدام. ولقد تولى الدفاع عنها المحامي جاك فرجاس الذي قاد حملة تحسيسية عبر العالم للتشهير بالتعذيب الذي عانت منه من طرف جلادها، لذا حظيت قضيتها بالتعاطف الدولي معها إلى غاية تخفيف الحكم إلى أشغال شاقة مؤبدة. تم الإفراج عنها بعد استقلال الجزائر، تزوجها جاك فرجاس بعد ثلاث سنوات، لكنهما انفصلا عام 1991. لا تزال على قيد الحياة. انظر: نجود علي قلوحي، عرائس ببروس مجاهدات على قيد الخلود، منشورات ANEP، 2014، ص ص 137-168 وأيضاً: محمد أرزقي فراد، جزائريات صنعن التاريخ، الطبعة الثانية مزيّدة ومنقحة، 2006، ص ص 91-94.

(3) - نجود قلوحي علي د، مرجع سابق، ص ص 137-168.

جميلة بوحيرد تعاطفا دوليا سمح بإبطال حكم الإعدام، بعد معركة قضائية إعلامية كبيرة قادها المحاميان فرجاس وميشال بروغي Michel Bruguier⁽¹⁾ اللذان أجريا اتصالات مع عدة شخصيات مناهضة للاستعمار، ووجها منشورات لإعلام الرأي العام وتحريضه على التظاهر، فأثمرت الجهود بعد 13 مارس 1958 بإصدار الرئيس الفرنسي روني كوتي قرار رئاسي يقضي بتخفيف الحكم على الفدائية جميلة بوحيرد من الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة وتعميم الحكم على باقي المناضلات المعتقلات⁽²⁾.

ولاطلاع الرأي العام على فظاعة التعذيب الممارس في حق المعتقلين، شجّع الكثير من المحامين موكلهم للإدلاء بشهاداتهم حول بشاعة التعذيب الذي تعرضوا له طيلة فترة الاستنطاق، مثلما حدث مع المناضل الشيوعي والصحفي هنري آلاق الذي اعتقل بتهمة "إعادة تشكيل الحزب الشيوعي الجزائري" و"المساس بأمن الدولة" حثّه محاميه ليو ماتاراسو Léo Matarasso⁽³⁾ على تدوين ما تعرّض له من تعذيب طيلة فترة الاعتقال، بينما ساعده بقية المحامين على تسريب قصاصات الأوراق التي دوّن فيها معاناته. وحتى لا ينكشف الأمر، استغرق فترة تسريبها مدة طويلة، بعدها تكفلت زوجته جيلبرت بنقلها إلى باريس فكلفها الطرد من الجزائر. ورغم ذلك تكلفت الجهود بصدور كتابه الشهير "المسألة" la question بباريس سنة 1958 الذي سرد فيه تفاصيل التعذيب الذي تعرّض له بفيلا سوزيني لعدة أسابيع قبل أن يُزج به في سجن سركايجي. ويعتبر هذا الإصدار من المؤلفات الهامة التي حرّرت في ظروف صعبة داخل أسوار السجن المدني في زنزانة منعزلة عن بقية المساجين التي يُحرم فيها السجين من

(1) - ميشال بروغي Michel Bruguier من مواليد 17 نوفمبر 1921 بباريس، من أبرز مقاومين للاستعمار الألماني على فرنسا. عضو فاعل في شبكة الكفاح. اعتقل لمدة سنتين 1942-1943. عيّن مفتشاً إقليمياً لحركات اتحاد المقاومة. بعد تحرير فرنسا انضم إلى الحزب الشيوعي. اختار مهنة المحاماة، اشتهر بمرافعاته في العديد من القضايا المتعلقة بمناهضة الاستعمار والدفاع عن الوطنيين الجزائريين أبرزهم جاكين وعبد القادر قروج اللذان حكما عليهما بالإعدام في ديسمبر 1957، والمناضل المغربي مهدي بن بركة. توفي متأثراً بتزيف في المخ في 16 مارس 1972 خلال محاكمة هذا الأخير. للمزيد من التفاصيل انظر:

Rachid Khettab, Les Amis des frères **Dictionnaire biographiques des soutiens internationaux à la lutte de libération nationale algérienne** (Nouvelle édition revue et augmentée), Dar Khettab, Alger, 2021, p 70.

(2) - وهن خمسة: جميلة بوحيرد (22 سنة)، جميلة بوعزة (21 سنة)، جاكين قروج (38 سنة)، جوهر أكرور (17 سنة) وباية حسين (16 سنة).

(3) - ليو ماتاراسو Léo Matarasso محامي فرنسي من مواليد سنة 1911 عضو في حزب الشيوعي الفرنسي، وضع خبرته في خدمة حقوق الإنسان وحقوق الشعوب المضطهدة. عضو مؤسس مع المحامي ليليو باسو Lelio Basso للمحكمة الدائمة للشعوب، بهدف توسيع نطاق العمل الذي أنجزته محكمة روسل Russel ضد جرائم الحرب في فيتنام. سجل حضوره في نضالات عدة مستعمرات: الجزائر، فيتنام، فلسطين ونيكاراغوا... الخ. كان من أشد المدافعين عن الوطنيين الجزائريين، والمناضلين الشيوعيين منهم المناضل الصحفي مؤلف كتاب LA QUESTION عين أول رئيس للرابطة العالمية لحقوق وحرية الشعوب. كرّس مساره المهني للدفاع عن حقوق الانسان وحقوق الشعوب في الحرية. وكان حاضراً أيضاً في الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما ضد الليبرالية الجديدة التي تنتهجها القوى الاقتصادية العظمى. انظر: ... رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة...، مرجع سابق، ص 479-490. وللمزيد من التفاصيل انظر أيضا. Hommage à léo Matarasso, Séminaire sur le droit des peuples, éditions L'Harmattan, France, 2004.

الكتابة أيضا⁽¹⁾. وبالرغم من أن العملية كانت محفوفة بالمخاطر إلا أنها أحدثت صدى إعلاميا واسعا لدى الرأي العام الفرنسي، بعدما تكفلت دار النشر Minuit بطبعه وحقق نجاحا معتبرا، إذ بيعت منه 60.000 نسخة في ظرف بضعة أسابيع، ورغم مصادرتها تم توزيع الكتاب في سرية تامة⁽²⁾.

ثانيا. تحسيس الرأي العام الدولي بمعاناة الشعب الجزائري: زيادة على المطالبة بضرورة ضمان وتوفير أدنى حقوق سجناء القضية الجزائرية، وتذكير القضاة الفرنسيين بحقوقهم المشروع في الاستقلال والاعتراف وجود الأمة والدولة الجزائرية، قدّم أيضا محامو الثورة أدوارا لا يُستهان بها في تحسيس الرأي العام الدولي بمعاناة الشعب الجزائري وعدالة قضيته من خلال مشاركة رجال القانون في عدة ملتقيات دولية على غرار مؤتمر روما المنعقد أيام 2- 3 - 4 فيفري 1961 الذي حضره 130 مندوبا من 31 بلدا، وخلص في ختام أشغاله لقرارات دعم وتأييد للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وملتقى بروكسل المنعقد في يومي 18 و 19 مارس 1961⁽³⁾.

ولفضح تجاوزات سلطات الاحتلال، كثّف المحامي جاك فرجاس رفقة زميله المحامي ميشال زافريون MICHEL ZAVRIAN⁽⁴⁾ من اتصالاتهما باللجنة للصليب الأحمر لمضاعفة نشاطها الإنساني في الجزائر من أجل حماية المعتقلين وتطبيق القانون الدولي الإنساني عليهم. وفي 10 أوت 1959 وجّه المحاميان إلى رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر ما اتفق على تسميته بـ "الدفترا الأخضر" لحالات الاختفاء نُشرت في العدد رقم 163 لمجلة "les temps modernes" وكان يضم لائحة بأسماء 150 شخصا اختفوا منذ اعتقالهم خصوصا خلال معركة الجزائر⁽⁵⁾، وبعدها ذهبا إلى جنيف ومكثا بها شهرا، وهناك قدّموا لوائح حول قضية المفقودين القتلى ضحايا النظام الاستعماري، وعناوين لقبور جماعية

(1) - Alleg Henri , **La Question**, éditions Rahma, , Alger, 1992, pp 9-94.

(2) - علاق هنري، عودة إلى الاستنطاق....، مصدر سابق، ص ص 6 - 7.

(3) - Ali Haroun, **op. cit**, p 175.

(4) - ميشال زافريون MICHEL ZAVRIAN من أبرز المحامين المدافعين عن مناضلي جبهة التحرير الوطني، تعرض للعديد من المضايقات من قبل سلطات بلده، وعند شعوره بتهديد التوقيف والمتابعة الأمنية هرب من فرنسا باتجاه بلجيكا رفقة المحامي جاك فرجاس والمحامي كوريجي وقدموا تقرير إدانة للهلل الأحمر الدولي، فضح من خلاله الممارسات اللاقانونية داخل العدالة الفرنسية بعنوان Le Droit de la colère الذي نشر لاحقا لدى منشورات DE MINUIT في 174 صفحة. تعرّض بعدها إلى استنطاق من قبل الأجهزة الأمنية بتاريخ 14 جانفي 1960، واتهم في نوفمبر 1960 بالنيل من أمن الدولة. نشر بالاشتراك مع جاك فرجاس وموريس كوريجي ملف "المفقودين" خلال معركة الجزائر. انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة....، مرجع سابق، ص 231. وأيضا: جاك فرجاس، مرجع سابق، ص 227.

(5) - Ali Haroun, **op. cit**, p 475.

في مدينة الجزائر، مليئة بجثث السجناء أُعدموا دون مراعاة القوانين الدولية، وأبلغوا عن معسكرات التعذيب مثل ضيعة أمزيان⁽¹⁾ في قسنطينة، وأسماء شهود لتسهيل مهمة لجنة التحقيق في هذا الملف الشائك⁽²⁾.

تواصلت جهود جاك فرجاس بمعية محامين موريس كوريجي Maurice Courrégé⁽³⁾ وميشال زافريان بسويسرا بعد لجوئهم الاضطراري إليها، وهناك أبلغوا الرأي العام بالموقف اللاعقلاني للحكومة الفرنسية وديمقراطيتها الواهية، بسبب الحجز الإداري على المحامين الذين يرافعون عن استقلال الجزائر⁽⁴⁾، كما قدّموا رسالة في إحدى عشرة صفحة إلى هيئة الهلال الأحمر الدولي شرحوا فيها الدواعي التي دفعتهم إلى اتخاذ قرار اللجوء إلى هذا البلد، لاستحالة الدفاع عن الوطنيين الجزائريين الموقوفين بالجزائر وفرنسا، لأن القضاء الفرنسي زيادة على العوائق التي افتعلها لعرقلة مهام المحامين، أصبح خاضعا لأنظمة جديدة تجعل فيه الظلم هو القانون الشرعي المعمول به، وأكدوا أنهم كانوا مخيرين بين أحد الأمرين: إما أن يقبلوا بإلقاء القبض عليهم وإما أن يدافعوا عن موكلهم بجميع الوسائل⁽⁵⁾.

ثالثا. الدفاع عن مناضلي شبكة جونسون: وُقِّح محامو القضية الجزائرية أيضا في جعل قاعات المحاكم الفرنسية منبرا لفضح النظام الاستعماري أمام الرأي العام، ومن أشهر مرافعاتهم نذكر مواقفهم الجريئة في الدفاع عن شبكة جونسون التي قدّمت دعم غير محدود لجهة التحرير الوطني. إذ بمجرد اكتشاف هذا التنظيم السري من قبل

(1) - تقع هذه الضيعة في الضواحي القريبة من مدينة قسنطينة، تتكون من بعض الهكتارات الفلاحية تتوسطها فيلا بطابق واحد، وحولها إسطبلات، كانت ملكا لعائلة الباشاغا أمزيان من أعيان وأثرياء المدينة المذكورة. وبعد اندلاع الثورة التحريرية اتخذت ملجأ لإيواء المجاهدين وتقديم الدعم لهم. ولهذا السبب، تمت مصادرتها من طرف الكتيبة 27 للمشاة في أبريل 1958 وأقامت بها مركزا للمعلومات والعمليات (Centre de Renseignement et d'Action)، وتمت عملية تهيئتها لإيواء الجنود بعدما اتخذ المسؤول النقيب رودري Capitaine Rodier من الطابق الأول من الفيلا مسكنا ومقرا له، بينما تحول الطابق الأسفل إلى مركز لاستنطاق والتعذيب، بينما تحولت الإسطبلات إلى سجون، كما تم تخصيص مكان للترفيه للجلادين منها حانة وقاعة سينما. للمزيد من التفاصيل حول أساليب التعذيب فيها انظر:

Jean Luc Einaudi, la Ferme Ameziane, **Enquête sur un centre de torture pendant la guerre d'Algérie**, éditions Média –plus, Algérie , 1993.

(2) - جاك فرجاس، مصدر سابق، ص ص 222-226.

(3) - موريس كوريجي Maurice Courrégé أحد محامي مجمع محامي جبهة التحرير الوطني، كرس مهنته للدفاع عن الوطنيين الجزائريين، وفضح تجاوزات السلطات الاستعمارية عند استنطاق الموقوفين المشتبه فيهم. نشر سنة 1959 بالاشتراك مع جاك فرجاس وميشال زافريان ملفا بمنشورات La cité موسوم بـ "المفقودون". في هذا الملف عرضوا 175 حالة مفقود جزائري خلال معركة مدينة الجزائر، أين أوضح بالتحليل أن المفقودين هو نوع من السياسة الاستعمارية التي أصبحت منظمة ومهيكلية. تكمن أهمية الكتاب الذي ألفه في محتوياته التي هي عبارة عن رسائل عاثلات ومعها ردود الادارة المدنية والعسكرية وأيضا مخطط مرسوم لضيعة أمزيان الشهيرة التي خصصت لتعذيب الوطنيين. للمزيد من التفاصيل انظر: Courrégé Maurice - jacques Verges, **Les Disparus**, éditions Lausanne, éditions la cité, Paris, 1959.

(4) - سارج مورو، مصدر سابق، ص 112.

(5) - المجاهد، عدد 62، 22 فيفري 1960، ص 3.

السلطات الفرنسية وإحالة عناصره على التحقيق والمحاكمة لم تتخلى قيادة الثورة الجزائرية عن المتهمين المعتقلين، منهم ستة جزائريين مسؤولين في جبهة التحرير الوطني، وسبعة عشر فرنسيا أعضاء في الشبكة الذين وُجّهت لهم تهمة "المساس بأمن الدولة والخيانة العظمى" وتوفير مأوى لجزائريين محل بحث من قبل الشرطة الفرنسية، ونقل الأموال، وتأليف كُتيبات ضد القمع وتوزيعها. ولقد أسندت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا مهمة الدفاع عنهم لـ 26 محاميا اشتهروا بمُناهضة الاستعمار ومناصرة الشعوب المضطهدة خلال مرافعاتهم⁽¹⁾.

ومن أبرزهم رولاند دوما DUMAS ROLAND⁽²⁾ الذي ذاع صيته أكثر بعد مداخلته المؤثرة ختم بها مرافعته في اليوم الأخير من المحاكمة بما يلي: " نعم إنكم ستعلنون حكمكم عليهم، لكن بعد خمسين أو مائة سنة لما يأتي المؤرخون جادين للبحث في حقائق استقلال الجزائر ويحاولون معرفة من هم أولئك الذين ساهموا في تحقيقه سيتحدثون بالتأكيد عن هؤلاء الفرنسيين المجتمعين لأول مرة تحت لواء شبكة الدعم، الذين رضوا بالكفاح إلى جانب جبهة التحرير الوطني، حينها سيُقال ربما أن محكمة عسكرية حاكمتهم وأدانتهم. فليكن، ولكم مخرج من هذا وتصرفوا على الشكل الذي يعطي إمكانية لهؤلاء المؤرخين بأن يكتبوا هذه العبارات « كان القضاة العسكري متفهمين، لكن دون أن نتمكن من معرفة طبيعة المشاعر التي خضعوا لها، هل هي تلك المرتبطة بروح إنسانية أم بروح التاريخ"⁽³⁾، وكادت مواقفه الجريئة أن تؤدي إلى شطب اسمه من قائمة المحامين.

3-5- عرقلة جهود المحامين:

تمادت السلطات الاستعمارية في عرقلة نشاط المحامين الجزائريين والأجانب، وحاولت تثبيط عزائمهم بسلسلة من الإجراءات الردعية في الجزائر وفرنسا خصوصا، نوجزها فيما يلي على سبيل التوضيح لا الحصر:

(1) - انظر تفاصيل هذه المرافعات في: Marcel Péju, **op. cit**, pp 181-224.

(2) - رولاند دوما DUMAS ROLAND من مواليد 23 أوت 1922، محام ورجل سياسة فرنسي مقرب من فرنسوا ميران . كان من ضمن مجموعة محامي جبهة التحرير الوطني الذين دافعوا عن مناضلي شبكة جونسون سنة 1960. كادت مواقفه أن تؤدي إلى شطب اسمه من قائمة المحامين. تقلّد عدة مسؤوليات ومناصب وزارية، منها وزارة الخارجية الفرنسية من 1988 إلى 1993 ورئيس المجلس الدستوري الفرنسي من 1999 إلى 2000. ألف كتاب موسوم بـ COUPS ET BLESSURES 50 ANS DE SECRETS PARTAGES AVEC FRANCOIS MITTERAND وهو مؤلف جريء بشكل عام ومنصف للعرب على وجه الخصوص، وكاشف عن أسرار كثيرة من بينها التدخل الاسرائيلي في شؤون فرنسا، والكتاب بمثابة وثيقة للتاريخ حول الأسرار الكثيرة التي عاصرها أو شارك فيها منذ دفاعه عن مناضلي جبهة التحرير الوطني في ستينيات القرن الماضي، وافته المنية في 5 جانفي 2015 عن عمر ناهز 93 سنة. انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة....، مرجع سابق، ص ص 197-198.

(3) - Marcel Péju, **op. cit**, pp 223-224.

- منع المحامين من حضور مجريات الاستنطاق مع عناصر جيش التحرير الوطني المعتقلين، لأنهم في نظر السلطات الفرنسية سوى إرهابيين أو خارجين عن القانون مثلما أقرّ به الضابط العسكري الذي تحدّث عما يجب أن يكون عليه الاستنطاق مع الإرهابيين في غياب محاميهم إذ كتب قائلاً: "لن يحضر أي محام بالنسبة لمجريات هذا الاستنطاق، إذا تكلم وأعطى المعلومات المطلوبة فإن الاستنطاق سيتم بسرعة، وإلا فإنه يصبح من الواجب على المختصين استخدام كل الوسائل من أجل أن ينطق بالسّر"⁽¹⁾.

- عدم السماح للمحامين بالاطلاع على ملفات المتهمين، وقد شرع في هذا الإجراء منذ أن سُجن المحامون في الجزائر في فيفري 1957، وتواصل هذا الإجراء بعد ماي 1958 طبقاً لتعليمات المدعي العام "فكل الوكلاء العسكريين مُلزمين وبصرامة اجتناب محاولات المحامين الاتصال بهم". وهذا الإجراء لم يكن هدفه إبعاد المحامين الباريسيين الذين يعملون لصالح جبهة التحرير الوطني فحسب، بل يتعلّق الأمر كذلك باجتناّب ذهاب وإياب المحامين إلى المقرات العسكرية التي ستضّرّ بعمل الجيش وتعرّض المعلومات والعمليات السرية لخطر الانكشاف، وحتى لا يكون المحامين شهود على التجاوزات المرتكبة في حق المتهمين"⁽²⁾. ولقد سجّلت حالات عديدة بخصوص تعكير العلاقات بين القضاة العسكريين ومجموعة من المحامين، وازدياد غيظ وسخط رؤساء المحاكم العسكرية عليهم، بسبب أساليب دفاعهم عن مناضلي ومقاتلي جبهة وجيش التحرير الوطنيين⁽³⁾.

- منع العديد من المحامين الباريسيين من الدخول إلى الجزائر للدفاع عن موكلهم منذ سنة 1957 طبقاً لتعليمات الجنرال صالان، لكنه تم التراجع عن هذا القرار بسبب تدخل عدة شخصيات ضاغطة من فرنسا، غير أنه اشترط على المحامين الوافدين إلى الجزائر تقديم مبرّر مسبق من لجنة مختصة، وفي حالة تسبّبهم في مشكلة ما فسيكون مصيرهم الطرد من الجزائر⁽⁴⁾. وفي حالة ما إذا قام أهالي المعتقلين بتعيين محامي، فإن السلطات الفرنسية تمنعه من الإقامة في نفس المدينة التي يوجد بها موكله، منها حالة المحامي مارسيل مانفيل Marcel Manville⁽⁵⁾ من هيئة المحامين بمدينة باريس الذي تنقّل إلى قسنطينة للدفاع عن أحد

(1) - Trinquier Roger, **la guerre moderne**, éditions la Table Ronde, France, 1961, p 39.

(2) - سيلفي تينو، عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر، ترجمة لحسن عمر، منشورات EDIF، الجزائر، 2013، ص ص 242-243.

(3) - هنري كوبون، محامي الفلاقة 1958-1962، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبية للنشر، 2015 الجزائر، ص 128.

(4) - سيلفي تينو، مرجع سابق، ص ص 244.

(5) - مارسيل مانفيل Marcel Manville من مواليد 18 جويلية 1922 بالمستعمرة الفرنسية "مارتنك"، وهو أحد الأصدقاء المقربين من فرانس فانون طيلة الحرب العالمية الثانية التي شارك فيها ضمن الكتيبة المدمجة في القوات الفرنسية الحرة. محامي ومناضل وطني بمسقط رأسه، أدى اليمين أمام نقابة المحامين في باريس في 22 أكتوبر 1947 كان مقرباً من مناضلي الحزب الشيوعي الفرنسي، أسس مع ألبرت ليفي حركة مناهضة للعنصرية ومن أجل الصداقة بين الشعوب (MRAP). تبنى مع صديق طفولته فرانس فانون قضية استقلال الجزائر عام 1955 ودافع عن قادة جبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة وباريس. يُعد أحد المحامين البارزين في مجمع=

المتهمين، إلا أن سلطات الاحتلال منعتهم من دخول المدينة والإقامة في كل العمالة بحجة أنه شخص غير مرغوب فيه⁽¹⁾.

- إبعاد المحامي جاك فرجاس عن مدينة الجزائر في 14 أوت 1959 بسبب جمع ملف المفقودين، ولقي جول بوركر محامي جوزيت أودان نفس المصير إذ مُنع هو الآخر من دخول الجزائر في مارس 1960⁽²⁾. وتواصل اضطهاد المحامين أيضا مع الجنرال شال طبقا لتعليماته الصارمة والتي بموجبها حرمت عدة محامين فرنسيين من الدفاع عن المعتقلين الجزائريين المُمثّلين أمام المحاكم العسكرية في الجزائر العاصمة وتيزي وزو⁽³⁾.

- اعتقال العديد من المحامين الفرنسيين، في مقدمتهم أولئك الوافدين من باريس⁽⁴⁾ إذ نُجّ بعضهم في معتقل لودي⁽⁵⁾ ولردع بقية المحامين المدافعين عن القضية الجزائرية⁽⁶⁾، فتمّ النج بهم في مركز الفرز بـ "كازينو كورنيش"⁽⁷⁾.

=المحامين الذي استحدثت بباريس للدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني المعتقلين في السجون الفرنسية، وبسبب نشاطه استُهدف من قبل منظمة الجيش السري OAS لكنه نجا من اعتدائها. دفعه التزامه بتقرير مصير الشعوب التي استعمرتها فرنسا إلى إطلاق جبهة جزر الأنتيل الغويانية للحكم الذاتي في عام 1960، ولا سيما مع إدوارد جليسان، الأمر الذي تسبّب في منعه من الإقامة في المارتينيك. وفي عام 1962 أنشأ منظمة الشباب المناهض للاستعمار في مارتينيك، وكان أحد المدافعين عنها أمام محكمة أمن الدولة في عام 1963. أسس الحزب الشيوعي من أجل الاستقلال والاشتراكية في عام 1984. وخصّص الجزء الأخير من حياته للدفاع عن ذكرى صديق طفولته فرانز فانون وإحياء ذكرى وفاة هذا المناضل من أجل القضية الجزائرية يوم 6 ديسمبر من كل عام، وتم تعيينه رئيسا لنادي فرانز فانون. وكان مارسيل مانفيل أحد المحامين المسؤولين عن إعداد مذكرة للأمم المتحدة للاعتراف بالرق كجريمة ضد الإنسانية. توفي في 2 ديسمبر 1998 عن عمر ناهز 76 سنة بباريس. انظر: <http://www.lemonde.fr>, consulté le 11/08/2022, 16 H07mn.

(1) - مصطفى مكاسي، مصدر سابق، الجزائر، 2015، ص 27.

(2) - Amar Bentoumi, **op.cit**, p 130.

(3) - Verges Jacques - Zavrian Michel, Maurice Courrégé, **Le Droit et la colère**, les éditions de Minuit, France, 1960, pp 22- 23.

(4) - من بينهم ألبير ساماجا، جيزيل حليبي، بيير برون، دومينيك ستيفانا وميشال كاغنسكي.

(5) - لودي قرية صغيرة على بعد حوالي مائة كيلومتر جنوب غرب الجزائر العاصمة بالقرب من المدية. حملت اسم الجسر الإيطالي الذي سمح لجيوش نابليون بالدخول منتصرة إلى ميلان. منذ 1955 حوّلت سلطات الاحتلال إحدى بناياته من مأوى لعمال بسطاء في شركة السكك الحديدية الجزائرية إلى سجن سعي باحتشام "مركز للإيواء" أو مركز "للإقامة الجبرية" بعيدا عن الأنظار، كان يسير ضابط من الشرطة القضائية. وكانت بناياته مُحاطة بالأسلاك الشائكة تحت حراسة حوالي 20 دركيا لضمان الرقابة الدائمة ليلا ونهارا لمئات المسجونين تعسفا من الأقدام السوداء المتعاطفين مع القضية الجزائرية والمطالبين باستقلال الجزائر. قدر عدد معتقليه بحوالي 150 أسيرا (محامون، أساتذة، أطباء، نقابيون، عمال الموانئ، مهندسون، معماريون، عمال السكك الحديدية، عمال شركة الغاز والكهرباء). سُجنوا لمدة أعوام في بنايات حقيرة تحت حراسة مشددة دون تهمة ودون محاكمة. حددت فترة زيارتهم بساعة واحدة في الشهر بحضور ضابط من الشرطة. أغلق هذا المعتقل أبوابه في أكتوبر 1960 بعد خمس سنوات من الخدمة الزجرية. للمزيد من التفاصيل انظر: ناتالي فوناس، معتقل لودي 1954-1962، ترجمة: نصيرة خياط، مطبعة غربي، 2015، ص ص 7-191.

(6) - سيلفي تينو، مرجع سابق، ص ص 243-243.

(7) - ملهى للترفيه والرقص مخصّص للمستوطنين الأوروبيين فقط، يقع ببلدية الرايس حميدو (سانت أوجين) نفذت فيه عملية فدائية من تنفيذ المناضل امخلاف لونيس، خلّفت 8 قتلى فرنسيين وجرح 29 آخرين. حوّل إلى مركز عسكري اقتيد اليه عدة محامين واحتجزوا هناك لتثبيط عزائمهم وتخليهم عن مهمة الدفاع عن المناضلين. للمزيد من التفاصيل حول تنفيذ العملية بـ Casino de la Corniche انظر: Yacef Saadi, la bataille d'Alger T3..., **op. cit**, pp 101-103.

ومنذ فيفري 1960 شُرع في تنفيذ ما يُسمى بالاعتقال الإداري المنصوص عليه في الأمر 61/58 الصادر في 7 أكتوبر 1958 ضد مسؤولين جزائريين بصفوف هيئة الدفاع الجماعية. وخلال اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي المنعقد يوم 5 أكتوبر 1960 برئاسة الجنرال شال تم المصادقة على قرار للحد من حرية الدفاع عن المتهمين والموقوفين السياسيين بسبب حرب الجزائر⁽¹⁾، وبموجبه تم اعتقال مراد أوصديق⁽²⁾ وعبد الصمد بن عبد الله⁽³⁾ اللذان اتهمتا بالمساس بأمن الدولة الفرنسية⁽⁴⁾، فاحتجزا في معسكر سان موريس الأردوازي. وفي ديسمبر 1960 اعتقل المحامي ألبر شيانو Albert SHIANO⁽⁵⁾ عضو في نقابة محامي مارسيليا، بعد وشاية من أحد المعتقلين الجزائريين، حيث وجد حراس السجن بحوزته منشورا لجهة التحرير الوطني تم تسريبه إلى السجن من طرف المحامي وحكم عليه بالسجن لمدة سبعة أشهر، كما شُطب اسمه من لائحة النقابيين بتهمة النيل من الأمن الداخلي للدولة⁽⁶⁾. وزيادة على اعتقال العشرات من المحامين لعدة

(1) - المجاهد، عدد 79، 10 أكتوبر 1960، ص 7.

(2) - مراد أوصديق محامي جهة التحرير الوطني من مواليد بوقاعة (ولاية سطيف) سنة 1926، ينحدر من عائلة تنتسب إلى أعيان بلاد القبائل الكبرى استقرت ببجاية وبها واصل تعليمه إلى أن أصبح محاميا، اعتقل سنة 1949 لرفضه أداء الخدمة العسكرية، ابتداء من 1955 اتصلت به جهة التحرير الوطني لتشكيل مجمع لمحامين جزائريين وفرنسيين يتولى الدفاع عن المناضلين المعتقلين. استقر بباريس ابتداء من سنة 1957 اشتهر بدفاعه عن مناضلي جهة التحرير الوطني المعتقلين بما فيهم مناضلي شبكة جونسون. أدانته الغرفة التأديبية بالمحكمة العسكرية ب (سان) بستة أشهر حبسا بتهمة المساس بأمن الدولة الخارجي. تعرض لمحاولة اغتيال اثر انفجار وقع بالشارع الذي يتواجد به مكتبه لكنه نجا منه. تقلد عدة مسؤوليات في فيدرالية جهة التحرير الوطني بفرنسا. وبعد استقلال الجزائر تولى ابتداء من 1964 الدفاع عن مصالح المؤسسات الجزائرية بفرنسا، كما عمل مستشارا قانونيا بسفارة الجزائر.

وافته المنية في 14 جوان 2005. عاشور شرقي، قاموس الثورة الجزائرية ...، مرجع سابق، ص 53. Ali Haroun, *op.cit*, p 471.

(3) - عبد الصمد بن عبد الله من مواليد تلمسان عام 1927، وطّد علاقاته منذ اندلاع الثورة التحريرية مع المحامي أحمد بومنجل (المستشار القانوني لفيدرالية جهة التحرير الوطني بفرنسا). انضم سنة 1956 إلى لجنة مساندة للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين التي حُلّت في 24 جانفي 1958 بسبب نشاطاتها المعادية لسياسة فرنسا. كرس مهنته للدفاع عن المناضلين المعتقلين في السجون الفرنسية بتكليف من عمر بوداود مسؤول فيدرالية جهة التحرير الوطني بفرنسا لإنشاء مجمع للمحامين الجزائريين رفقة مراد أوصديق ومقران ولد عودية وباك فيرجاس وغيرهم من المحامين المناهضين للاستعمار. اشتهر بمرافعاته خلال محاكمة مناضلي شبكة جونسون في سبتمبر 1960. بعد استقلال الجزائر مارس مهام رئيس بلدية وهران، ورئيس الخطوط الجوية الجزائرية لعدة سنوات. بعدها عين رئيسا لنقابة المحامين في الجزائر العاصمة. Ali Haroun, *op.cit*, p 471 وكذلك موقع: <https://www.elmouhami.com>, consulté le 12/01/2022, 15:18

(4) - سارج مورو، مصدر سابق، ص 20.

(5) - ألبر شيانو Albert SHIANO محامي من مواليد مارسيليا، وعضو في مجمع محامي جهة التحرير الوطني بفرنسا. وحسب شهادة ولد يونس أرزقي، اعتقل بوشاية من أحد المعتقلين الجزائريين، حيث وجد حراس السجن بحوزته منشورا لجهة التحرير الوطني تم تسريبه إلى السجن من طرف المحامي شيانو. فأدين بالسجن لسبعة أشهر ثم شُطب من نقابة المحامين. دخل إلى الجزائر سنة 1962 وعمل لعدة سنوات كنائب عام بمجلس قضاء الجزائر. توفي بالجزائر إثر حادث مرور. انظر: رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة ...، مرجع سابق، ص 287.

(6) - جاك فرجاس، مصدر سابق، ص 226-227.

سنوات والحكم عليهم لاحقا بالإقامة الجبرية بعد إطلاق سراحهم، قامت السلطات الاستعمارية بنفي تسعة محامين⁽¹⁾.

- منع المحامين من ممارسة مهنتهم لفترات مُتكررة، بهدف عرقلة مهمة الدفاع عن معتقلي القضية الجزائرية، حيث قرّرت نقابة المحامين لدى محكمة الاستئناف بباريس منع الأستاذ جاك فرجاس من ممارسة مهنته لمدة سنة ابتداء من 8 جانفي 1961. وعشية 25 فيفري 1961 التمس الرائد روبوفي Rebuffet مندوب الحكومة لدى المحكمة الدائمة للقوات المسلحة بمدينة ليل Lille تسليط عقوبة تأديبية ضد المحامي سارج مورو تقضي بمنعه من ممارسة المحاماة لمدة سنة. وسلّطت نفس العقوبة ضد سيسيل درابس Cécile Draps⁽²⁾ المحامية البلجيكية في هيئة دفاع محامي جبهة التحرير الوطني⁽³⁾، ومنع المحامي ميشال زافريان هو الآخر من ممارسة مهنته لمدة ثلاثة أشهر من قبل محكمة الاستئناف بباريس يوم 8 مارس 1961⁽⁴⁾ بذريعة الإخلال بالواجبات المهنية طبقا لأداء اليمين أمام المحكمة⁽⁵⁾.

وزيادة على عرقلة مهنة المحامين واتهام العديد منهم بـ "المساس بأمن الدولة"، واجه المحامون الجزائريون والأجانب أيضا خطر التصفيات الجسدية من قبل مسؤولين في الجيش الفرنسي ويأتي في صدارة هؤلاء، المحامي علي بومنجل⁽⁶⁾ الذي وجّهت له تهمة توفير السلاح

(1) - Amar Bentoumi, *op. cit*, p 147.

(2) - سيسيل درابس Cécile Draps محامية بلجيكية من مواليد 5 جويلية 1932 درست الحقوق بالجامعة الحرة بلجيكا. ناضلت رفقة المحامين: سارج مورو، مارك دو كوك وغيرهم ضمن مجموعة المحامين البلجيكيين لجبهة التحرير الوطني، بالتنسيق مع مجموعة المحامين المقيمين بفرنسا منهم جاك فرجاس، كوريي وزافريان. عُرفت بمواقفها الشجاعة في الدفاع عن القضية الجزائرية والتنديد بالاستعمار الفرنسي. اتبعت طريقة "قطيعة الدفاع" أو ما يسمى بـ "فشل الدفاع" التي تعتمد على مهاجمة النظام القمعي الاستعماري، بجعل المرافعة منبرا للتعريف بالقضية الجزائرية وتنوير الرأي العام. بهذه الطريقة تمكّنت مجموعة بلجيكا من الإعفاء عن العديد من المتهمين من أحكام التنفيذ. تولت الدفاع عن العقيد أحمد بن شريف أمام محكمة القوات المسلحة الفرنسية. وافتها المنية عن عمر ناهز 89 سنة في 08 ديسمبر 2021. رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة...، مرجع سابق، ص ص 182-183.

(3) - سارج مورو، مصدر سابق، ص 20.

(4) - سيلفي تينو، مرجع سابق، ص 245.

(5) - سارج مورو، مصدر سابق، ص 20.

(6) - علي بومنجل من مواليد 23 ماي 1919 بجليزان، ترعرع في أسرة متعلمة حيث كان والده مدرسا وأخوه أحمد بومنجل محاميا. بعد تحصيله على شهادة البكالوريا بدرجة امتياز درس الحقوق بجامعة الجزائر ومارس مهنة المحاماة. بدأ اهتمامه بالسياسة مبكرا بانضمامه لحزب الشعب الجزائري. تعددت أساليبه في النضال، فهو مؤسس الحركة الجزائرية للسلم ومن الأعضاء الفاعلين في المجلس العالمي للسلم، كان من المشاركين في المؤتمر العالمي الأول للسلم المنعقد بباريس في 25 أفريل 1949، وكان أحد محرري البيان المشترك المقدم للمؤتمر باسم كل الحركة الوطنية الجزائرية. التحق مبكرا بجبهة التحرير الوطني وأصبح مستشارا في لجنة التنسيق والتنفيذ، كما كان على اتصال دائم بعبان رمضان، ويُعد من مؤسسي مجمع المحامين لجبهة التحرير الوطني، ألقي عليه القبض في 8 فيفري 1957 ببلكور، وظل في قبضة وحدات المظليين التي كانت تحت قيادة الكولونيل بيجار لمدة 43 يوما، تعرّض خلالها لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي، وتم إعدامه في 23 مارس 1957 طبقا لتعليمات بول أوساريس رميا من الطابق الخامس لإحدى العمارات الكائنة بالأبيار (العاصمة) والادعاء أنه انتحر، وتم دفنه بمقبرة سيدي امحمد بيلكور في 26 مارس 1957. للمزيد من التفاصيل انظر: Benjamin Stora, *Dictionnaire biographique des militants nationalistes Algériens (1926-1954)*, éditions Harmattan, Paris, 1985, p342. Henri Alleg, *la guerre d'Algérie*, T2, éditions Temps Actuels, Paris, 1981, p 510.

"للإرهابيين" لاغتيال ثلاثة فرنسيين، لكن تم تصفيته أ بسبب مواقفه الوطنية طبقا لتعليمات بول أوساريس الذي اعترف بجريمة "الانتحار المزعومة" في مذكراته، بمكان احتجاز المحامي في إحدى العمارات بنهج كليمانصو (الأبيار حاليا) مقر إقامة الوحدة الثانية للمظليين بقوله " ... ولكن هذا الانتحار - الذي لم ينطل على الذين يعرفون ما يجري - كان إنذارا موجّها لجبهة التحرير الوطني ولكل المتعاطفين معها..."⁽¹⁾، وهذا الاعتراف ينفي ما نشرته إحدى الصحف الاستعمارية الصادرة آنذاك والتي نقلت خبر انتحار المحامي برمي نفسه من سطح العمارة محاولا سحب ملازم أول فرنسي معه لكن محاولته باءت بالفشل، وسُحقت جثته في بهو العمارة ذات ستة طوابق⁽²⁾.

وواجه محامو القضية الجزائرية أيضا خطر التهديدات المتكررة والاغتيالات من طرف التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها "اليد الحمراء" التي اغتالت العديد منهم، من بينهم المحامي مقران ولد عودية⁽³⁾، ومثل غيره من المحامين تلقى رسالة تهديد بالقتل في 13 ماي 1959 في حالة استمراره في الدفاع عن مناضلي جبهة التحرير الوطني⁽⁴⁾. ونُفذ هذا التهديد بعد تسعة أيام، رميا برصاصتين في 24 ماي 1959 في حدود الساعة 19 و 40 دقيقة بالضبط لما خرج من

(1) - بول أوساريس، مصدر سابق، ص 189.

(2) - la Dépêche quotidienne , N° 2649-2650, 24-25 Mars 1957, pp 1-3
(3) - مقران ولد عودية من مواليد 23 نوفمبر 1924 بميشلي (عين الحمام) بمنطقة القبائل. زاول دراسته الأولى بمنطقة أوزقان بعدها التحق بالمدرسة الحديثة بتيزي وزو، ثم تابع تعليمه بمدرسة الحراش المهنية المخصصة للتكوين التقني خاص بـ "الأهالي". بعد الحرب العالمية الثانية، تخلى عن طموحه بأن يصبح ضابطا في الجيش الفرنسي. خلال مساره الدراسي كان محتكا بالحزب الشيوعي الجزائري. كان مدرسا في مدرسة داخلية بالجزائر العاصمة وألقى دروسا خصوصية قبل الالتحاق بكلية الجزائر لدراسة القانون. تعرض للوصم stigmatisé من قبل أساتذته في القانون الذين عاتبوه على انتمائه للحزب الشيوعي الجزائري. سافر إلى فرنسا للعلاج ولاستئناف دراسة الحقوق. وبصفته عضوا في الحزب الشيوعي الفرنسي، كان وقتها في قلب الشبكات المناهضة للاستعمار حيث قاد المجموعة اللغوية للطلاب الشيوعيين الجزائريين في باريس. حرّر عدة مقالات عن الظروف المعيشية والعمل الصعبة للطلاب الجزائريين في باريس، وشارك في الوفد الجزائري للمهرجان العالمي للشباب الديمقراطي في برلين. وشارك في جميع النشاطات النضالية الشيوعية للحزب الباردة، فاعتقل وظل تحت الرقابة القضائية. وعلى غرار محامين آخرين المكلفين بالدفاع عن مناضلي القضية الجزائرية، أدان التعذيب الذي يمارسه الجيش والشرطة ضد المناضلين الجزائريين، فبعث رفقة جاك فارجاس في 8 سبتمبر 1958 برسالة مفتوحة إلى وزير الثقافة أندريه مالرو ندد فيها بالتعذيب الذي تعرض له اثنان من موكليه. في أبريل 1959، أصبح المحامي الرئيسي في "قضية موريبيان"، حيث تم اتهام ستة عشر عضوا من جبهة التحرير الوطني، بمن فيهم محمد العيساوي، رئيس التنظيم الثوري في مرسيليا ونائبه شريف مزية، بإضرار النار في مستودع نفط موريبيان، في المناطق الشمالية من مرسيليا. وأثناء تواجده في ديجون للدفاع عن 21 مناضلا متهمة بـ "المساس بأمن الدولة"، تلقى مثل سبعة محامين آخرين من مجمع محامي جبهة التحرير الوطني، رسالة تهديد بالقتل: "ستموت"، كما كان بيته ومكتبه تحت مراقبة مستمرة. وفي ماي من نفس السنة، أصبح أحد محامي خمسة عشر طالبا من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين "الفرع الطلابي لجبهة التحرير الوطني"، الذين تم اعتقالهم في 4 و 5 سبتمبر 1958 واتهامهم بـ "المساس بأمن الدولة" و"إعادة تشكيل جمعية منحلة. ومن بينهم المؤلفين لكتاب La Gangrène الذي أدان التعذيب وتم نشره من قبل Les Éditions de Minuit في 18 جوان 1959 بعد ثلاثة أسابيع من اغتيال المحامي مقران ولد عودية من قبل الاستخبارات الفرنسية (SDCE (Service de documentation extérieur et de contre-espionnage) في إطار عملية HOMO طبقا لأوامر بيير ماتينيون وباك فوكار اللذان رخصا لعناصره الإرهابية بقتل محامي جبهة التحرير الوطني على الأراضي الفرنسية أمام باب مكتبه في 24 ماي 1959: انظر: 39: 16 : 12/01/2022 > article157296 > spip > maitron.fr > https://

(4) - جاك فارجاس، مصدر سابق، ص 218-219.

مكتبه. وحسب مصالح الأمن الفرنسية، "فإن رجلا مسلحا مجهول الهوية"⁽¹⁾ اغتال هذا المحامي رميا برصاص سلاحه الصامت ولم تُكتشف جثته إلا في اليوم التالي من قبل حارس العمارة"⁽²⁾، واكتفاء السلطات الأمنية بتقييد الجريمة ضد مجهول"⁽³⁾. ونفس النهاية المأساوية عرفها عدة محامين جزائريين وفرنسيين منهم من اغتيلوا من قبل نفس المنظمة الإرهابية بالجزائر وفرنسا والمغرب أيضا"⁽⁴⁾، وهو إجراء ردعي هدفه تثبيط عزائم أصحاب الجبة السوداء المقتنعين بعدالة القضية الجزائرية وإبعادهم عن نُصرتها.

وبالرغم من الإجراءات القمعية التي سُلطت على المحامين طيلة الحرب، إلا أنهم كَوَّنوا جبهة حقوقية قوية مناهضة للاستعمار في الجزائر، وشكّلوا بعناصرهم مشتلة حقيقية للدعاية البسيكولوجية لصالح قيادة القضية الجزائرية، والذي يوازي في اعتقادنا نفس نشاط ممثلي البعثات الخارجية في إطار دعم دبلوماسية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الصعيد الدولي، حيث ساهموا في استنفار الرأي العام بالميتروبول بعدما وضعته أمام مسؤولياته إزاء ما يحدث في الجزائر وفرنسا من تجاوزات خطيرة باسم الدولة الفرنسية.

(1) - بعد اطلاعها على ملف وزارة العدل المحفوظ في الأرشيف الوطني، أفادت الباحثة سيلفي تينو بأن وكيل الجمهورية للمحكمة العليا للسین استطاع أن يثبت أن شرطيا، عضوا في اليد الحمراء هو الذي قتله، لكنه لم يستطع أن يحدّد هويته لأن مديرية الأمن بباريس رفضت تزويده بالوثائق اللازمة، وأغلقت القضية في جوان 1963 بانتفاء وجه الدعوى.

(2) - سيلفي تينو، مرجع سابق، ص 24.

(3) - Constantin Melnik: **la mort était leur mission**, éditions Plon, France, 1996, pp 148-153.

(4) - لا يقل العدد الإجمالي لمحامي جبهة التحرير الوطني الذين تم تصفيتهم من قبل المظليين والمنظمتين الإرهابيتين اليد الحمراء والمنظمة المسلحة السرية OAS خلال الثورة التحريرية (1957-1962)، عن 7 محامين، وهم كالتالي: علي بومنجل (23 مارس 1957 بالأبيار - الجزائر)، أمزيان آيت حسن (5 نوفمبر 1958 ببون (ألمانيا)، مقران آيت عودية (21 ماي 1959 أمام مكتبه بباريس)، ألفونس أوغست توفيني ALPHONSE AUGUSTHE THUVENY (28 نوفمبر 1958 إثر انفجار سيارته المفخخة بالرباط المغربية)، بيبير بوي PIERRE POPIE (تم طعنه بالخنجر في مكتبه بقصر العدالة بالجزائر في 25 جانفي 1961)، محمد عابد (اغتيال في 14 ديسمبر 1961)، بيبير غاريف PIERRE GARRIGUES اغتيال أيضا بمكتبه (في جانفي 1962).

الفصل الرابع

4- انعكاسات الحرب في الجزائر على أوضاع فرنسا

4 - 1- تعاقب الأزمات المالية

4 - 2- تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

من الصعب جدا حصر كافة الانعكاسات الخطيرة المترتبة عن النفقات والأعباء المباشرة والغير المباشرة للحرب التي شنت على الشعب الجزائري، ومرد ذلك غياب أرقام دقيقة صادرة من مصادر حكومية رسمية، إذ تعمّدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على حكم الجزائر إخفاء هذه النفقات^(*) عبر توزيعها على مختلف الميزانيات وتفادي إطلاع الرأي العام عليها تجنباً للانتقادات اللاذعة وخوفاً من الاضطرابات الاجتماعية.

ومما هو مؤكّد أن حرب الجزائر نجمت عنها مشاكل خطيرة في شتى المجالات ليس على الجزائريين فحسب، بل على الفرنسيين أيضاً حيث كشفت صحيفة نيويورك تايمز في إحدى أعدادها الصادرة سنة 1955 خبراً مفاده أن الصراع بين فرنسا والوطنيين الجزائريين كان مصدر عدم الاستقرار السياسي في فرنسا وتسبّب في نزيف حاد لاقتصادها⁽¹⁾، وهذا يؤكّد مدى تأثير الحرب على أوضاع الفرنسيين في عقربايرهم في عدة مجالات، نوجزها فيما يلي:

4-1- تعاقب الأزمات المالية:

نظراً لعجز فرنسا عن مجابهة أعباء حربها في شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة لتكلفتها الباهظة، تعيّن على الساسة الفرنسيين وعسكرييها الاستئجار بحلفائهم وفي مقدمتهم أمريكا التي هبّت لدعمها عن طريق صندوق النقد الدولي الذي كان تحت سلطتها إذ خصّصت لها منذ مطلع سنة 1955 أكثر من 65 % من ميزانيتها على النفقات العسكرية⁽²⁾. وكشفت جريدة المجاهد حجم الإعانات الأمريكية التي بلغت 290 مليار فرنك عام 1955 بينما لم تتجاوز 136 مليار عام 1956⁽³⁾. وطلبت فرنسا أيضاً الدعم والمساعدة من ألمانيا الغربية بواسطة الاتحاد الأوروبي للمدفوعات الذي يساهم في تمويله عدة دول غربية أخرى ولكن بدرجة أقل⁽⁴⁾.

خُصّصت هذه الأموال للنفقات العسكرية على حرب الجزائر واضطرت لتسديدها بعملة الدولار، إذ دفعت فرنسا 100 مليون من الدولارات تسديداً لما استوردته من العتاد العسكري في سنة 1956⁽⁵⁾. وفي السنة الموالية بلغت ديونها مما اشترته من أمريكا من العتاد

(*) - وفقاً لدراسة تقييمية أعدّها أحد السياسيين جيلبير ماثيو Gilbert Mathieu بتاريخ 20 مارس 1962 بخصوص التكلفة الحقيقية لحرب الجزائر، أقرّ من خلالها صعوبة ضبطها بصفة دقيقة، لوجود مشكلتين:

الأولى: أن السلطات العمومية لم تتوقف عن تشتيت العناصر التي من شأنها القيام بتقييم هذه الحسابات.
الثانية: حصرها في التساؤل التالي: هل تضم هذه التكلفة مجموع النفقات المترتبة عن الحرب وما خلفتها، أو فقط تلك النفقات التي أضيفت لميزانية الهيئة العسكرية والتي كان من الواجب توقعها في كل الحالات. للمزيد من التفاصيل انظر فحوى هذه الدراسة في: باتريك أفينو - جون بلانشايس، مرجع سابق، ص 301.

(1) - El Moudjahid, N° 9, 20 Aout 1957, p 114 .

(2) - Alger Républicain, N° 3572, 18 janvier 1955, p 1.

(3) - El Moudjahid, N o 9, op. cit., p 113.

(4) - جمال قنن، قضايا ودراسات.....، مرجع سابق، ص 276.

(5) - المجاهد، عدد 16، 15 جانفي 1958، ص 3.

الحربي 100 مليون أخرى من الدولارات، حيث اضطرت الحكومة الفرنسية في مطلع أوت 1957 إلى إنفاق ثلث دخل البنك الفرنسي من الذهب، وفي سبتمبر من نفس السنة استهلكت بقية هذا الدخل. وبهذه الطريقة استنفدت جميع ما كان لديها من عملة أجنبية من ذهب ومن الدولارات وأصبحت مشرفة على الافلاس المالي وخزيتها شبه فارغة⁽¹⁾، والذي انعكس سلبا على تدهور الاقتصاد الفرنسي مثلما أكّده وزير الدولة في اجتماع منعقد في مارس 1957 بشارتير Charters في تدخله قائلا: "الصعوبات الاقتصادية التي نمر بها حاليا هي فقط بسبب الحرب في الجزائر"، وكانت لهذه الأزمة تداعيات على الاستقرار السياسي إذ أدّت إلى سقوط حكومة غي مولي لعدم قدرتها على إيجاد الأموال لمواصلة الحرب⁽²⁾.

ونظرا لاعتماد فرنسا في تمويل حربها ضد مقاتلي جيش التحرير الوطني على إعانة حلفائها وبنسبة عالية من أمريكا جعل ميزانها التجاري يعاني من عجز كبير، فمن قيمة 148 مليار سنة 1954، قفز إلى 500 مليار سنة 1957، كما بلغت فواتير مشترياتها من أمريكا وحدها من التجهيزات العسكرية لسنتي 1956 - 1957 ثلث مقبوضات بنك فرنسا من الذهب، وبلغت تكاليف الحرب الجزائرية في السنوات الأولى مبلغا يتجاوز حدود المعقول بالنسبة لإمكانياتها. ولقد شكّلت هذه المصاريف عام 1956 نسبة 32 % من الميزانية العامة للدولة، كما بلغت المصاريف اليومية للحرب حتى منتصف 1957 ملياري فرنك يوميا⁽³⁾، وأزيد من 700 مليار سنويا، وهذه القيمة المالية أكّدها إحدى اللجان بالمؤسسات المالية المختصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ويضاف إلى هذا مصاريف إضافية شبه عسكرية وإدارية لها علاقة بالتسليح الحربي لقمع الثورة⁽⁴⁾.

وحاول روبير لاكوست نفي هذه الحقيقة ليعود ويعترف بكون الاستثمارات الجارية لاستغلال بترول الصحراء تدخل ضمن هذا المبلغ⁽⁵⁾، وبسبب هذه الوضعية اضطرت الحكومة الفرنسية إلى اقتراض ثمانين مليارا من البنك الفرنسي لتغطية المصاريف المستعجلة التي من

(1) - المجاهد، عدد 16، مصدر سابق، ص 3.

(2) - El Moudjahid, N° 9, op. cit, p 113.

(3) - تحسيسا للرأي العام حول خطورة استمرار الحرب في الجزائر نظرا للخسائر التي يكبدها جيش التحرير الوطني لفرنسا، أعدّ الحزب الشيوعي الفرنسي منشورا وقام بتوزيعه على أوسع نطاق أوضح فيه التكلفة الباهظة لحرب الجزائر سنة 1957 التي كانت تُكَلّف خزينة الدولة الفرنسية ملياران يوميا، وقد ترتب عنها مايلي: التضخم (500 مليار من الفرنكات الإضافية من الأوراق النقدية المتداولة، تخفيض قيمة العملة بنسبة 20 %، 400 مليار من الضرائب الجديدة وارتفاع حاد في تكلفة المعيشة. وختم الحزب الشيوعي الفرنسي منشوره بالعبارة الآتية: "إنه سباق نحو الكارثة ولا بد من التفاوض على السلام". انظر فحوى المنشور في: مذكرات المجاهد عبد الواحد بوجابر، مصدر سابق، ص 319.

(4) - El Moudjahid, N° 11, 1er Novembre 1957, p 152.

(5) - جمال قنان، مرجع سابق، ص 277.

بينها دفع مرتبات الموظفين في الداخل وتسديد ديونها الشهرية من الخارج واقتراض 250 مليارا على الأقل لمجابهة أعباء الأزمات المالية⁽¹⁾.

أجمعت آراء المختصين في شؤون الاقتصاد والمالية أن مصاريف نفقات حرب الجزائر كادت أن تتسبب في إفلاس الخزينة الفرنسية وبشكل حاد رغم الاعانات المقدمة من منظمتي الاتحاد الأوروبي للتعويضات وصندوق النقد الدولي، إذ سجّلت البورصة المالية الفرنسية فيما بين ديسمبر 1957 وأفريل 1958 تراجعاً بنسبة 20 % من الأرباح، حيث قدّرت خسائرها بـ 540 مليار فرنك⁽²⁾. وتفيد إحدى الدراسات أن مصاريف نفقات "حرب الجزائر" تراوحت ما بين 700⁽³⁾ وحوالي 770 مليار فرنك فرنسي سنوياً، مما ألحق أضرراً بالخزينة الفرنسية وعطلّ المشاريع الإنمائية، وحرّم العديد من المصانع والمؤسسات الفرنسية من الأموال التي كانت توجّه إلى حرب الجزائر بدلاً منها⁽⁴⁾.

وشكّلت الإمدادات العسكرية الفرنسية المتتالية المرسلة إلى الجزائر عبئاً على الاقتصاد الفرنسي، حيث أصبحت حرب الجزائر تستهلك كل يوم ما يقارب "المليارين من الفرنكات" أي أن فرنسا كانت تنفق أربعة أضعاف ما كانت تنفقه على حرب الهند الصينية في أشد أيامها قوة وعنفاً. وفقد الاقتصاد الفرنسي أيضاً ما لا يقل عن الخمسين مليارا كل سنة، بسبب تعطيل الانتاج الناجم عن تجنيد مائتي ألف من الاحتياطيين⁽⁵⁾.

وكان لاستمرار الحرب في الجزائر وتعبئة القوى البشرية حيث ارتفعت القوات المقاتلة في الجزائر من 360.000 إلى 388.000 جندي⁽⁶⁾ آثار كارثية على الاقتصاد الفرنسي مثلما أوضحه تحقيق أجرته وزارة الجزائر سنة 1958 بخصوص تقدير كلفة الحرب بالنسبة لفرنسا، إذ لخص بيير شوساد أمينها العام، الوضعية بالأرقام التالية: "من 0 إلى 678 مليار نفقات الميزانية، وخسائر في الإنتاج تقدر بـ 700 مليار، 250 مليار الحد الأدنى من التأثير على ميزان المدفوعات..."⁽⁷⁾. وأفادت إحدى المجالات الفرنسية اليسارية، أن استمرار الحرب كلّفت فرنسا 80 مليارا إضافية مقابل عجز ميزاني يصل إلى مليار فرنك فرنسي⁽⁸⁾، ولتسديد هذا العجز تم اقتراض 600 مليون دولار من الصندوق الدولي في مطلع عام 1958، إلا أن هذا الاجراء لم يكن كافياً لمنع استنزاف احتياطي العملة قبل نهاية السنة⁽⁹⁾.

(1) - جريدة المقاومة، عدد 16، 3 جوان 1957، ص 3.

(2) - محمد الميلي، مرجع سابق، ص 85.

(3) - فاروق بن عطية، مرجع سابق، ص 161.

(4) - يحي جلال، العالم العربي المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية، ج3، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1998، ص 652.

(5) - جريدة المقاومة، العدد 16، مصدر سابق، ص 3.

(6) - l'écho d'Alger, N° 16.716, 5 Mars 1958, pp 1-3.

(7) - Ministère de L'Algérie, **Que représente l'Algérie pour les finances et l'économie de la Métropole**, février 1958, pp 1-2.

(8) - Chatel - P.Canjuers, « la crise de la république bourgeoise » in **socialisme ou barbarie**, N° 25, juillet -aout 1958, pp 2-3

(9) - **ibid**, p 3.

ولتدرك تدهور الوضع الاقتصادي اقترح أحد المختصين الماليين خلال تطرقه إلى الفوضى الاقتصادية لفرنسا، الإجراءات التي على فيليكس غيار أن يتخذها لمواجهة الكارثة المالية التي تنتظر البلد: "تخفيض قيمة العملة بـ 20% لجعل الدولار يقابل 420 فرنك فرنسي واللجوء للقروض الخارجية ورفع الأسعار والتعريفات وزيادة الضرائب، لخفض العجز إلى 600 مليار (.....)⁽¹⁾ . واستنادا إلى مصادر مُطلعة على مضاعفات الأزمة المالية التي كانت تتخبط فيها فرنسا، أكدت قيادة الثورة بأن فرنسا خسرت أموالا طائلة بسبب حرب الجزائر مما أدى إلى ائتلاف اقتصادها وانهاره، بعدما عمل على تعزيز جهازه الحربي، الذي يشتمل على ما يقارب المليون من جنود، وعناصر الشرطة وأعوان، منتشرين في كل القطر الجزائري ومدججين بعتاد حديث مدعم بطائرات الحلف الأطلسي⁽²⁾ .

وكشفت جريدة المجاهد للرأي العام قبل منتصف سنة 1960 بأن الحكومة الفرنسية كانت تتخبط في أزمت مالية وخلافات حادة من أجل نفقاتها في حرب الجزائر، ففي الوقت الذي كانت تُطالب فيه قيادة الجيش الفرنسي بمزيد من الاعتمادات المالية، سعت وزارة الجيوش أن تكون قوة ذرية مزودة بالصواريخ، مما أثار خلاف شديد بين وزير الجيوش ووزير المالية الذي يدعو إلى إلغاء أو تأجيل تنفيذ هذا المشروع، نظرا للعجز المالي من جهة، وإلى أن وزارة الجيوش تجاوزت في مصاريفها العسكرية الحد الذي قرّر لها في ميزانية العام الجديد. واستُنتج حينها أن حرب الجزائر ما تزال في عهد الجمهورية الخامسة مثلما كانت في عهد الجمهورية الرابعة بالنسبة للمالية الفرنسية، أي بئرا بلا قعر⁽³⁾ .

وبالرغم من هذه الوضعية المالية والاقتصادية الصعبة من جراء ما استنزفته حرب الجزائر، والتي كلفت فرنسا ثلاث مليارات من الفرنكات القديمة يوميا حسب تقديرات سنة 1962⁽⁴⁾، تم دق ناقوس الخطر من قبل البرلمان الفرنسي والصحافة الفرنسية إلا السلطات الاستعمارية واصلت توظيف إمكانياتها الحربية، لتحقيق نصر عسكري تخفّف به من حدة أزمتها المتتالية.

4-2 - تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية:

تسببت تكاليف الحرب في الجزائر أيضا في تأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية داخل فرنسا نفسها، لكن هذه الحقيقة أخفتها السلطات الفرنسية عن الرأي العام تفاديا للانتقادات وحدوث اضطرابات اجتماعية، غير أن استمرار الحرب واستنزافها للأموال الباهظة دفع ثمنه

(1) - Paul Marie de la Corse, *Apogée et mort de la IV^{eme} République*, éditions Grasset, Paris, 1979, p 506.

(2) - جريدة المقاومة، العدد 15، مصدر سابق، ص 3.

(3) - المجاهد، العدد 68، مصدر سابق، ص 2.

(4) - سعد دحلب، مصدر سابق، ص 20.

المواطنون الفرنسيون لتسببه في تدني مستواهم المعيشي، نستعرض البعض منها وما ترتب عنها من ردود فعل على سبيل التوضيح لا الحصر.

إن الارتفاع غير مسبوق للأسعار يوميا، جعل الرأي العام الفرنسي لا يخفي قلقه من غلاء المعيشة، ويبدى استيائه بشكل عنيف وعلمي على السياسة الحكومية التي أساءت تقدير الوضع وعجزت عن إيجاد حلول عاجلة، لأن أكثر ما كان يخشاه العامل الفرنسي، هو التضخم المالي المتبوع بالبطالة والبطس على حد تعبير جريدة le combat في عددها الصادر بتاريخ 20 أفريل 1956⁽¹⁾.

لقد أثرت العديد من الأزمات المالية والسياسية على نفسية المواطنين الفرنسيين لإحساسهم الدائم بعدم الاطمئنان والقلق الشديدين على مستقبلهم المعيشي⁽²⁾، خاصة سنة 1956 التي شهدت قساوة المناخ وبرودته والذي تسبب في إتلاف كمّ معتبر للمحاصيل الزراعية، وزيادة الضغط الضريبي، وهي عوامل ساعدت على تدهور الحالة الاجتماعية، وازدياد الشعور بعدم الثقة في الحكومة بعد تنامي ظاهرة احتكار للسلع من قبل بعض التجار، الأمر الذي أدى إلى عصيان الأوامر والتعليمات الحكومية مثلما حدث مع ثورة الخبازين الذين تحدوا الحكومة برفع أسعار الخبز رغم تحذيراتها، وحذا حذوهم باعة الغلال والخضراوات⁽³⁾.

وبسبب هذه الأزمات عمّ التذمر والاستياء في كل مناطق فرنسا في جميع القطاعات، لعجز الحكومات الفرنسية عن إصلاح الأوضاع الاجتماعية، زيادة على إقحام المواطن الفرنسي في دفع 12.000 فرنك من جيبه لتمويل هذه الحرب، إذ كانت تُخصّص ما يعادل يوم في الأسبوع لنفقاتها في حرب الجزائر، وكأقل تقدير يوما في الشهر⁽⁴⁾، لذلك شهدت فرنسا عدة إضرابات طويلة المدى في القطاعات الحساسة من الاقتصاد الفرنسي، نظرا لتدني المستوى المعيشي الناتج عن الانهيار في قيمة العملة، والذي أدى إلى ارتفاع غير مسبوق للأسعار مقابل عدم تقاضي بعض المواطنين الفرنسيين في مختلف القطاعات لأجورهم، مما دفعهم إلى شن الاضرابات والخروج في مظاهرات بعدة مناطق، طالبت جلّها بتحسين الأوضاع الاجتماعية وإيجاد حلول عاجلة، نذكر منهما اثنين على سبيل التوضيح:

أولا: إضرابات بمنطقة أميان Amiens من تنظيم الفلاحين امتثالا لتوصيات اجتماع المجلس الوطني لفيدرالية الفلاحين الفرنسيين في 4 أفريل 1956 على إثر الأزمة الزراعية، إذ أعرب المجتمعون عن تذمرهم من قرارات الحكومة غير الصائبة وعدم مراعاتها لمصالح

(1) - عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 906.

(2) - جمال قنان، مرجع سابق، ص 279.

(3) - عبد الله شريط، مصدر سابق، ص 906.

(4) - هوارى قبائلي، "تمن الحرب حجم النفقات العسكرية الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية"، مجلة المصادر، العدد 21، السداسي الأول 2010، ص 13.

المنتجين، فأعلنوا عن تضامنهم مع فيدرالية منتجي الحليب التي خرجت هي الأخرى في مظاهرات صاحبة مُطالبات الحكومة بتحديد سعر مناسب للحليب بقيمة فرنكين للتر الواحد، بعدما قرّرت هذه الأخيرة بخفض أسعار الحليب مما اعتبروه استفزازا لهم وندّدوا بالنظام الاقتصادي الفاسد⁽¹⁾.

ثانيا: تصعيد الاضرابات في مدينة ليون ثم عمّت في باقي المدن الفرنسية، لم تعرف لها مثيلا في عهد الجمهورية الخامسة، إذ فوجئت الحكومة الفرنسية في أوائل ماي 1960 بمطالبة الموظفين والعمال بالزيادة في الأجور بلغت حسب مصادر جريدة المجاهد بستين مليارا في العام كله⁽²⁾.

وخلال الحرب تفاقمت أيضا أزمة السكن أيضا، إذ سجّلت نقص ما لا يقل عن مليوني ونصف وحدة سكنية، بينما كانت حاجة المواطنين تقدر بحوالي 300.000 مسكن سنويا لمدة عشرة سنوات على الأقل، وهذا ما أدى إلى ارتفاع عدد نزلاء الفنادق بمنطقة باريس المقدر عددهم بحوالي 400.000 شخص، والأخطر من ذلك تكاثر عدد المتشرّدين الذين اتخذوا من أنفاق الميترو والجسور مأوى للمبيت⁽³⁾.

وعانى سوق العمل بفرنسا من أزمات خطيرة من جراء تناقص اليد العاملة الناجمة عن إجراءات وتدابير التعبئة الحربية العامة التي لم يسبق لها مثيل، حيث أدّت إلى انخفاض الانتاج وتفاقم مشاكل البطالة بشكل حاد⁽⁴⁾ كما يوضحه نسب الجدول الآتي:

السنوات	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
الجنود	315.4	336	554	605	567	541	552	551	547
البطالون	327.4	283.1	212.4	161	183	253.8	239.8	212.1	208.1

ومستّ البطالة عدة قطاعات بفرنسا بما فيها قطاع التربية، إذ تقلّص عدد المعلمين بحوالي معلم لكل 31 تلميذا⁽⁵⁾، وأُلغي 10.000 منصب عمل في الوظيفة العمومية التي كانت

(1) - هواري قبايلي، ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 213.

(2) - المجاهد، عدد 70، 13 جوان 1960، ص 10.

(3) - هواري قبايلي، مرجع سابق، ص 213.

(4) - Hartmut Elsenhas, **op.cit**, p 910 .

(5) - El Moudjahid , N0 9 , du 20 aout 1957 , p 113.

مُقرّرة سنة 1956⁽¹⁾، وقامت الحكومة الفرنسية أيضا بتخفيض عدد ساعات العمل وحتى عدد العمال في معامل البترول والنسيج والصناعات المتفرّعة عنها⁽²⁾.

وتسبّبت تكلفة الحرب في الجزائر أيضا في عدم تسديد مرتبات الموظفين الفرنسيين من جرّاء الافلاس، واضطرت الحكومة الفرنسية إلى اقتراض ثمانين مليارا من البنك الفرنسي لتغطية المصاريف المستعجلة فقط التي من بينها دفع مرتبات الموظفين في الداخل وتسديد ديونها الشهرية في الخارج، وبسبب تفاقم هذه الأزمة اضطرت إلى اقتراض 250.000 مليارا على الأقل حسب تقديرات المختصين⁽³⁾. ومن المشاكل التي واجهتها المؤسسات الاقتصادية نقص محسوس في اليد العاملة إذ لم تستطع استقطاب إلا عدد يسير منهم⁽⁴⁾ لنفس الأسباب المذكورة أعلاه كما يوضحه الجدول الآتي:

العمال غير المؤهلين	العمال المتخصّصون	طاقة استيعاب المؤسسة
نوفمبر 1955 - أكتوبر 1956	نوفمبر 1955 - أكتوبر 1956	- إلى غاية 100 أجير
4	17	- 100 إلى 200
14	30	- 200 إلى 1000
4	40	- 1000 إلى 2000
6	43	- 2000 إلى 5000
7	41	- 5000 إلى 10000
22	20	- 10000 إلى 20000

وفي سنة 1957 قُدّرت حاجة أرباب المصانع لأزيد من نصف مليون عامل في عدة قطاعات اقتصادية، مما تطلب الاستنجد بالأيدي العاملة الأجنبية مقابل أجور زهيدة لتلبية متطلبات الحرب الاستعمارية⁽⁵⁾. ويُضاف إلى هذه المشاكل، إرهاب كاهل المواطنين بفرض ضرائب جديدة عليهم، علما أن نفقات العمليات العسكرية في الجزائر يموّلها المواطن الفرنسي أيضا حيث كان يدفع الفرد الواحد 12.000 فرنك، أي أن الأسرة الفرنسية المتكوّنة من أربعة أفراد كانت تدفع مبلغ 50.000 فرنك منذ سنة 1956 وهو مبلغ يفوق بكثير مدخول أي عائلة فرنسية⁽⁶⁾.

ورغم استفحال خطورة الاضرابات المطالبة بتحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين والتي عمّت مختلف مناطق الوطن طيلة سنوات الثورة التحريرية، إلا أن رؤساء الحكومات

(1) - l'écho d'Oran, N° 30613, 09 septembre 1956. P 1.

(2) - جريدة المقاومة، عدد 16، مصدر سابق، ص 3.

(3) - نفسه.

(4) - Hartmut Elsenhas, **op.cit**, p 910 .

(5) - El Moudjahid , N° 11, 1er novembre 1957, p 152.

(6) - هواري قبايلي، مرجع سابق، ص 215.

تجاهلوها، إذ لم يكتفوا بتنصّلهم من وعود تطبيق البرامج الإصلاحية والاجتماعية، بل الأخطر من ذلك تعدّت الأمور إلى:

- إلغاء كل تدابير الدعم والمساعدات في إطار الخدمات الاجتماعية، والحرمان من رفع الأجور والتخفيض من المرتبات الأساسية في جميع القطاعات ولمختلف شرائح المجتمع الفرنسي.

- تخفيض نسبة إعانات الدولة للمؤسسات الوطنية كما حدث مع قطاع المناجم والسكك الحديدية التي كانت تمنحها 117 مليار.

- التقليل بشكل كبير من الاستثمارات في القطاعات الاجتماعية بخضم 60 مليار من المساعدات المخصصة للحماية الاجتماعية.

- اعتماد زيادات في أسعار البنزين والغاز والكهرباء والنقل بنسبة 15 % والفحم بحوالي 10 % وفي خدمات البريد والمواصلات بـ 16 % وفي سعر والخمور والتبغ⁽¹⁾.

- تعطيل عدة مشاريع اجتماعية بسبب الحرب في الجزائر خصوصا السكنات فعلى سبيل التوضيح ففي سنة 1957 أوقفت الحكومة الفرنسية مشروع بناء 250.000 سكن، كما اضطرت إلى سحب الاعتماد لبناء مستشفيات جديدة⁽²⁾. وتواصلت نفس السياسة مع الجنرال ديغول منذ اعتقاله سد الحكم عام 1958، الذي أمر بإيقاف جميع الاعتمادات الممنوحة إلى كثير من مشاريع البناء، وأعمال التجهيزات وتوقيف زيادة الرواتب والأجور التي كان مقررا تطبيقها في هذه الفترة في الإدارات والخدمات العامة، وتأجيلها إلى السنوات القادمة، وزيادة أسعار المنتوجات الزراعية وغيرها من التدابير، إذ كانت فرنسا في جميع المجالات على حافة الانهيار اقتصاديا واجتماعيا، إذ بلغ العجز على الأقل 1200 مليار، وتجاوزت ديونها مبلغ مليارات دولار الذي يجب تسديده بعد أقل من عام⁽³⁾.

- رفع الدعم عن بعض المواد الأساسية الضرورية كالحليب والخبز الذي كان مقدرا بـ 40 مليار.

- توقيف دفع مستحقات ومعاشات قدماء المحاربين لسنة 1959 المقدرة بحوالي 17 مليار.

- فرض ضرائب باهظة بقيمة 50 مليار على المؤسسات والمنتوجات ذات الجودة العالية.

ويُضاف إلى هذه الأزمات المالية استخراج ثلاثة مليارات من خزانة فرنسا شهريا بالعملة الصعبة من قبل العمال الجزائريين من أجل دعم الثورة التحريرية، إضافة إلى خسارة سلطات الاحتلال للثروات والخيرات التي استحوذت عليها من الجزائر، وكانت في الغالب عرضة للإتلاف والتخريب من قبل وحدات جيش التحرير الوطني⁽⁴⁾.

(1) - هوارى قبالي، مرجع سابق، ص ص 214-216، 203.

(2) - جريدة المقاومة، عدد 16، مصدر سابق، ص 3.

(3) - Charles De Gaulle, Mémoire d'Espoir..., op. cit, p 175- 178.

(4) - محمد كشود، "الوسائل البشرية والمادية التي استخدمها الشعب الجزائري إبان حرب التحرير"، أشغال الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981، ص 16.

نستشف مما سبق، مدى تأثير تكاليف الحرب الاستعمارية على الجزائر في تأزيم أوضاع فرنسا في كافة المجالات، وكانت لها انعكاسات وخيمة على الحياة اليومية للمواطن الفرنسي، دفعته إلى استنكار سياسات الحكومات الاستعمارية في الجزائر مما أدى إلى سقوطها الواحدة تلو الأخرى⁽¹⁾ والمناداة بحلّ عاجل للقضية الجزائرية للخروج من تلك الأزمات وطول أمد الحرب التي سبّبت مآسي وضحايا من الجانب الفرنسي والجزائري.

(1) - منذ صائفة 1954 وإلى غاية أفريل 1958 شهدت فرنسا تعاقب ست وزارات على إدارة شؤون الجزائر، ورغم اختلاف توجهاتها وقناعاتها الأيديولوجية إلا أنها اعتمدت كلها على مبدأ الحل العسكري بالدرجة الأولى لإخماد الثورة الجزائرية والقضاء عليها نهائيا، ولا فارق فيما بينها في حدة عدوانيتها تجاه الجزائريين، لكنها مُنيت بإخفاقات متتالية أمام صمود المقاومة الجزائرية بالرغم من الامكانيات والوسائل التي سخرتها، وسعيها للتأثير على المجموعة الدولية ودفعها إلى عدم الاعتراف بجهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري. بعض منها لم يعمر سوى بضعة أشهر والبعض الآخر بضعة عشر يوما فقط، وكثيرا ما تدوم الأزمات الوزارية أسابيع طويلة قبل أن تتشكل وزارة، وهي:

- * حكومة بيير منداس فرانس، اشتراكي راديكالي (جوان 1954 - فيفري 1955).
- * حكومة إدغار فور، اشتراكي راديكالي (فيفري 1955 - جانفي 1956).
- * حكومة غي مولي رئيس الفرع الفرنسي التابع للتنظيم العمالي الدولي تحت غطاء الجبهة الشعبية (جانفي 1956 - ماي 1957).
- * حكومة بورجيس مونوري، اشتراكي راديكالي (جوان 1957 - نوفمبر 1957).
- * حكومة فيليكس غايار، اشتراكي راديكالي (نوفمبر 1957 - أفريل 1958).
- * بيار فيملين، مسير ونائب عن حركة التجمع الجمهوري، وزير أول (من 13 أفريل إلى 14 ماي 1958) تكفل بتسيير الأزمة وقاد المفاوضات من أجل عودة الجنرال ديغول إلى الحكم. ولقد عجل انقلاب الجنرالات الفرنسيين في الجزائر يوم 13 ماي 1958 باعتلائه سدة الحكم في أول جوان 1958. انظر: محرز عفرون، مذكرات من وراء القبور...، ج1، مرجع سابق، ص 456.

الفصل الخامس

5 - ضحايا الحرب من الجانب الفرنسي

- 5-1- القتلى والجرحى والمفقودين (العساكر)
- 5-2- القتلى والمفقودين المدنيين (الأوروبيين)
- 5-3- النهاية المأساوية للقوات الاضافية
- 5-4- التصفيات الجسدية للحركى
- 5-5- مسألة الصفح عن الحركى
- 5-6- الهجرات الجماعية للأوروبيين واليهود

من الصعب جدا ضبط العدد الحقيقي والدقيق للقتلى والمفقودين والجرحى خلال ثورة التحرير الجزائرية، مثلها في ذلك مثل باقي الحروب التي تحصد الملايين من الأرواح. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع الشائك لا يزال محل جدال رقمي، إلا أنه حظي بدراسات عديدة من قبل المؤرخين الفرنسيين بخصوص الضحايا في صفوف الجيش الفرنسي والمدنيين اعتمادا على تصريحات القادة السياسيين والعسكريين في أوج حربهم ضد مقاتلي جيش التحرير الوطني.

1-5 - القتلى والجرحى والمفقودين (العساكر):

حسب دراسات الباحثين الفرنسيين التي استندت على مصادر أرشيفية وشهادات المجندين الفرنسيين، فإن الحرب التي شنتها فرنسا على الجزائر ودامت أزيد من سبع سنوات، أقم فيها عدد معتبر من الجنود الفرنسيين منذ 1954 بتعداد مليون شاب فرنسي أو يزيد لشن حرب إجرامية في الجزائر⁽¹⁾ أغلهم استقدموا من الميتروبول في مقتبل العمر (24 سنة من مواليد 1932 و1943)⁽²⁾ كما سبق توضيحه، وحصدت هذه الحرب الآلاف من القتلى سنويا⁽³⁾، وجرح منهم أو أصيب بمرض خطير، مائتا ألف⁽⁴⁾ زيادة على ما خلفه هذا التجنيد العشوائي من معاناة آلاف المجندين من آثار الجروح البليغة والأمراض النفسية بسبب ما ارتكبه من ممارسات وحشية في حق الثوار والمواطنين العزل، والأخطر من ذلك تفسخ القيم الانسانية والثقافية خلال الحرب باعتراف لويس رولونديو Louis Rolando أحد الكهنة الشباب الذي استدعي من جديد للجنديّة في الجزائر⁽⁵⁾.

والجدير بالملاحظة، لمسنا حرص السلطات العسكرية في التقليل من قوة وصمود مقاتلي جيش التحرير الوطني، والادعاء بأن جبهة التحرير الوطني تراجعت عسكريا بينما حققت انتصارات على الصعيد السياسي، مثلما يوضحه الجدول الآتي على سبيل التوضيح والمتضمن خسائر قليلة في صفوف القوات الفرنسية المقاتلة بينما سُجِّل عدد معتبر من القتلى في صفوف الثوار واسترجاع أسلحتهم بالشرق القسنطيني وتحديدا بالأوراس النمامشة في جوان 1956⁽⁶⁾:

(1) - Vérités pour, N° 11, 12 octobre 1959, p 4 .

(2) - كلود جوان، مصدر سابق، ص 8. وأيضا: pp 1- 11 , **op. cit**, Benjamin Stora, Appelés en guerre ...

(3) - نذكر على سبيل المثال لا الحصر شهادة الطيار الفرنسي بيير كلوسترمان، صاحب الكتاب الشهير "إسناد ناري على واد هلايل: المغامرة المعاشة، الذي قدّر عدد القتلى من شباب الخدمة العسكرية الفرنسية في السنتين اللتين عملا فيهما بالجزائر 1956-1957 بـ 13000 جندي قُتلوا في العمليات العسكرية. انظر:

Pierre Clostermann , **Appui- Feu sur L'Oued Hallail, l'aventure vecue**, ed Flammarion, Paris,1960, p 7 .

(4) - كلود جوان، مصدر سابق، ص 8.

(5) - نفسه، ص 12.

(6) - ANOM. Boite N° G.G.A 3 R/557, Rapport Mensuel - Pertes Amies – Pertes Rebelles dans la Zone opérationnel Est – Aurès Némémcha 8 juin 1956 , p 6 .

المجموع	الأراضي التونسية	الشرق الجزائري	
3 قتلى 14 جريح	قتيلان 13 جريح	قتيل واحد جريح واحد	خسائر الفرنسيين والموالين للسلطات العسكرية
10 معتقلين 19 قطعة سلاح حربي	10 أسرى 13 بندقية حربية	22 قتيل استرجاع أسلحة حربية من نوع: PM 1، 4 بنادق من نوع Mausser، مدفع هاون 50 مم ، منظاران	خسائر الثوار

وورد في إحدى مصادر عسكرية فرنسية مؤلفها ضابط سابق خريج مدرسة سان سير العسكرية وأحد عناصر في قوات المرتزقة بصفوف القوات الفرنسية بجبال النمامشة "أن عدد القتلى في صفوف الجيش الفرنسي منذ سنة 1954، بلغ 7000 قتيل أثناء المعارك في الجزائر من ضمنهم عدد معتبر من المسلمين الجزائريين - أي القوات الإضافية العميلة للجيش الفرنسي- وأفاد أيضا أنه ينبغي أن يُدرج في الحسبان آلاف الأموات بسبب الأمراض وحوادث السير في الطرقات غير المعبّدة وما يربو عن 30.000 جريح، مضيفا أنه لا يصح اعتبار حرب الجزائر مجرد عملية عسكرية بوليسية، ولا ينبغي أيضا اعتبارها حربا حقيقية بمعنى الكلمة. كانت معظم المهام التي أنجزتها القوات الفرنسية في المجال الانساني أكثر من الميدان العسكري المحض، منها معالجة المرضى، تعليم الأطفال، التسيير الإداري، ترميم الطرقات غير المعبّدة، تشييد البنايات الخ ... وكل ذلك في صالح السكان المسلمين"⁽¹⁾.

بينما كشفت مجلة vérités pour قبل حلول منتصف سنة 1959 للرأي العام الفرنسي في الميتروبول خطورة الحرب في الجزائر التي كانت تلتهم أعدادا معتبرة من الشباب الفرنسي، بدليل تجهيز عدد كبير من التوابيت بلغ عددها 700 تابوت شهريا، ورغم ذلك تعمّدت مختلف المصادر الإعلامية طبقا لتوجيهات السلطات العسكرية عدم الكشف عنها خوفا من الانتقادات اللاذعة، بينما تعمّدت في تضخيم عدد القتلى في صفوف الثوار الجزائريين⁽²⁾. وخلال مدة أربعة أشهر ونصف من سنة 1961 فكان عدد القتلى الجنود الفرنسيين بمعدل 19 في اليوم، وهذه الأرقام الرسمية لا تعبّر عن خسائر حقيقية باعتراف القادة العسكريين الفرنسيين⁽³⁾.

(1) - دومينيك فارل، مصدر سابق، ص ص 216-217.

(2) - vérités pour, N° 9 , 02 juin 1959, P 10

(3) - محمد تقية، مرجع سابق، ص 492.

وأوضحت إحدى الدراسات الأكاديمية استنادا إلى مصادر أرشيفية، أن عدد القتلى والجرحى والمفقودين في صفوف قوات الجيش الفرنسي تزايد في السنوات الأخيرة من عمر الثورة التحريرية، لاستمرار هجمات جيش التحرير الوطني على المصالح الفرنسية في مختلف مناطق البلاد، بعد رفض الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل عروض وقف إطلاق النار التي اقترحتها السلطات الفرنسية وهو ما أقرت به إحدى التقارير الرسمية السرية التي أعدت جدولاً خاصاً بعمليات جيش التحرير الوطني التي نُفذت خلال الفترة الممتدة ما بين شهر جوان 1961 وشهر جانفي 1962⁽¹⁾:

التاريخ	عدد العمليات	النتائج (خسائر الفرنسيين)
جوان 1961	1468	132 قتيل، 340 جريح، 11 مفقود
جويلية 1961	1457	157 قتيل، 386 جريحا، 06 مفقودين
أوت 1961	1255	137 قتيل، 364 جريح، 03 مفقودين
أكتوبر 1961	1168	145 قتيل، 335 جريح، 06 مفقودين
نوفمبر 1961	1338	بدون تفاصيل
ديسمبر 1961	1215	بدون تفاصيل
جانفي 1962	1418	بدون تفاصيل

تضاربت التقديرات العددية لخسائر الجيش الفرنسي في ساحات المعارك ، حيث أفادت إحدى الدراسات حول هذا الموضوع أن عدد قتلى جنود الجيش الفرنسي تراوح ما بين 300.000 و 400.000⁽²⁾، بينما أفادت دراسة أخرى بأن العساكر الفرنسيين الذين قُتلوا في ساحات القتال يقدر عددهم بـ 27500 عنصر⁽³⁾. أما النتائج التي توصل إليها أحد الباحثين بخصوص عدد ضحايا الجيش الفرنسي فحصرها في 15583 قتيل في ميدان المعارك و 7917 قتيل من جراء حوادث الطرقات، أي بمجموع 23.500 قتيل. وحسب نفس الباحث فإن الرد الذي وجهه الجنرال بول دو كورنو لروبير لأكوست بتاريخ 18 ماي 1965 يفيد استنادا لإحصائيات رسمية بأن عدد القتلى المقدر عددهم بـ 18326 قتيل تتعلق فقط بالقوات البرية، بينما عدد المجندين من أصول أوروبية الذين قتلوا في المعارك أو من جراء حوادث الطرقات يتجاوز بكثير قوات الجيش النظامي بتعداد 8839 مقابل 7381 قتيل، بينما قُدِّر العدد الإجمالي للجرحى بـ 65000 مُصاب خلال العمليات العسكرية⁽⁴⁾.

(1) - رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 287.

(2) - Guy pervillé, « combien de morts pendant la guerre d'Algérie ? in *Revue l'histoire*, N053, février 1983, PP 89-92 ; Benjamin stora, **Algérie – vietnam- deux guerres vues par deux cinémas imaginaire de guerre**, éditions Casbah, 1997, p 15.

(3) - باتريك إفينو- جون بلنشايس، مرجع سابق، ص 298.

(4) - Philippe Bourdrel, **op. cit**, p 333.

أما التحقيق الذي أعدّه إيف كوريير استنادا إلى مصادر أرشيفية فأوضح بأن عدد القتلى مُرشّحة للارتفاع كلما تم الغوص في البحث الدقيق، وبمزيد من التوضيح أفاد بأن عدد القتلى في صفوف الجيش الفرنسي كان في ارتفاع مستمر حيث ارتفعت الحصيلة إلى 35.500 قتيل طيلة فترة الصراع الحربي، وأوضح أيضا بأن 15583 قتلوا خلال المعارك و7917 من جراء حوادث الطرقات. أما عدد الجنود من أصول أوروبية الذين قُتلوا خلال المعارك أو من جراء حوادث الطرقات يقدر عددهم بـ 8839 وهذا العدد يفوق عدد جنود الجيش النظامي المحترف المقدر عددهم بـ 7381 قتيل، أما العدد الإجمالي للجرحى يقدر بـ 65.000 جريح⁽¹⁾.

ورغم الاختلاف في تقديرات خسائر الفرنسيين، إلا أنه ومن المؤكد أن عدد القتلى والجرحى في صفوف الجيش الفرنسي طيلة الحرب كان معتبرا نظرا لتشبّث قيادة الجيش الفرنسي بفكرة الاحتلال الدائم للجزائر، وهو ما يفسّر إقحام عدد كبير من قواتها البرية والجوية والبحرية. وبعد عدة سنوات من الحرب الاستعمارية في الجزائر وبتاريخ 9 نوفمبر 1981 حسمت الدولة الفرنسية بصفة نهائية العدد النهائي لقتلاها وجرحاها ومفقودها في مستعمراتها الثلاث، بعد طلب تقدّم به أحد ممثلي قدماء المحاربين بشمال إفريقيا رولاند رونار Roland Renard إلى وزير الدفاع الفرنسي مفاده ضرورة تقديم الحصيلة النهائية لعدد المجنّدين من مختلف الأصناف في العمليات العسكرية بالجزائر من نوفمبر 1954 إلى مارس 1962، وفي تونس من 1952 إلى ديسمبر 1957، وبالمغرب من جوان 1953 إلى ديسمبر 1958 بالإضافة إلى عدد القتلى والأموات، والمفقودين والجرحى، والمرضى في المستشفيات والجرحى في المستوصفات بالمستعمرات الثلاث والتركيز على الجزائر قبل وبعد 19 مارس 1962. وبالرغم من صعوبة مهمة تقييد كافة هذه المعطيات لانعدام احصائيات ومعطيات دقيقة إلا أنه تم الاستجابة للطلب بنشر الخسائر البشرية في صفوف الجيش الفرنسي نوضحها في الجدول الآتي:

الأصناف	الجزائر	تونس	المغرب
عدد المجنّدين	مليونان مجند من بينهم 15000 من البحرية و 86000 من القوات الجوية	250000 مجند منهم 14000 من القوات الجوية.	400000 مجند من بينهم 25000 من القوات الجوية

(1) - Yves courriere, la guerre d'Algérie..., TV , op.cit, , p 2372.

القتلى والأموات خلال عمليات عسكرية، (هجمات، حوادث مرور، الأمراض، ومفقودين)	1- القتلى أو المتوفون: القوات البرية: 20494 مجند القوات البحرية: 361 مجند القوات الجوية: 898 مجند 2 - المفقودين: 1000 مجند (كل أنواع القوات)	1- القتلى أو المتوفون: القوات البرية: 199 مجند القوات البحرية: لا توجد إحصائيات القوات الجوية: 47 2 - المفقودين: لا توجد إحصائيات	1- القتلى أو المتوفون: القوات البرية: 839 مجند القوات البحرية: لا توجد إحصائيات القوات الجوية: 192 مجند 2 - المفقودين: 109 مجند
الجرى خلال العمليات العسكرية والاشتباكات	31265 مجند ، منهم 441 جندي من البحرية و 242 جندي من القوات الجوية	2400 كل أنواع القوات	5600 كل أنواع القوات
المرضى في المستشفيات أو يعالجون في المستوصفات	القوات البرية: 784306 مجند القوات البحرية: لا توجد إحصائيات القوات الجوية : لا توجد إحصائيات	القوات البرية: 9949 مجند القوات البحرية: لا توجد إحصائيات القوات الجوية : 11132 مجند	القوات البرية: 166219 مجند القوات البحرية: لا توجد إحصائيات القوات الجوية : (1) 35368 مجند

2 - القتلى والمفقودين المدنيين (الأوروبيين):

واجهت السلطات الفرنسية عراقيل لجمع المعلومات بخصوص مفقوديهما سواء الأوروبيين أو عملائها (الحركي)، لكون هذه القضية لها صلة بعمليات التنكيل والعنف الذي مورس في حق الجزائريين في أوج كفاحهم مثلما برّرت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال خلال استقبال المبعوث الدائم للجنة الدولية للصليب الأحمر من طرف الرئيس الجزائري أحمد بن بلة الذي منح تسهيلات لإجراء التحقيقات المطوّلة الخاصة بالأشخاص المفقودين والحركي في الجزائر، إذ تبين أن هؤلاء المفقودين ضحايا "انتهاكات السكان" خلال مطاردتهم لعملاء الاستعمار⁽²⁾.

واستنادا إلى إحدى الدراسات العسكرية تراوح عدد القتلى الأوروبيين بالجزائر ما بين 2788 و 2800 قتيل إلى غاية وقف إطلاق النار خلال الاعتداءات عليهم⁽³⁾. والجزير بالذكر ظلّ ملف التجاوزات المرتكبة ضد المدنيين الفرنسيين محل اهتمام ومتابعة من قبل السلطات

(1) - JORF, Débats Assemblée Nationale, Questions et réponses, Année 1982, N0 4 A.N , lundi 25 janvier 1982, p 269.

(2) - مصطفى خياطي، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر،...، مرجع سابق، ص 433 .

(3) - رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص 287، 298-299. وأيضا : عاشور شرقي، مرجع سابق، ص 111.

الفرنسية منذ وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 إلى ما بعد استقلال الجزائر، إذ تبين بتاريخ 31 ديسمبر 1962 أن أكثر من نصف عدد الأوروبيين قُتلوا رسمياً⁽¹⁾. وأعدت السفارة الفرنسية بالجزائر بتاريخ 30 أبريل 1963 جرداً إحصائياً لوضعية المدنيين الفرنسيين المتواجدين بالجزائر منهم المختطفين، المقتولين، الأحياء والمفقودين، وسلّمته للمكتب الثاني للقيادة العسكرية العليا مثلما يوضّحه الجدول الآتي.

عدد المفقودين المختطفين - الموقوفين	عدد القتلى	وُجدوا أحياء	المفقودين	
19 مارس - 31 مارس 1962	20 154 462 471	1 14 81 32	4 28 68 90	15 115 313 349
19 مارس - 30 جوان 1962	1.107	128	190	789
جويلية 1963 أوت سبتمبر - أكتوبر نوفمبر - ديسمبر	961 407 177 85 119 87	36 31 39 16 21 4	231 195 82 54 90 70	694 181 56 15 8 13
جويلية - ديسمبر 1962	1.836	147	722	967
جانفي 1963 فيفري مارس أفريل	71 16 33 30	12 5 8 6	39 6 7 5	20 5 18 19
جانفي - أفريل 1963	150	31	57	62
جويلية 1962 - 30 أفريل 1963	1.986	178	779	1.029
19 مارس 1962 - 30 أفريل 1963	3.093	306	969	1.818

(1) - باتريكلافينو- جون بلنشايس، مرجع سابق، ص ص 298-299.

ملاحظة هامة: من فاتح أكتوبر إلى 30 أبريل 1963 سجّلت الحالات الآتية :

- 441 حالة اختطاف.

- 72 قتيلا⁽¹⁾.

5-3 - النهاية المأساوية للقوات الإضافية:

سبق وأن أوضحنا الدور المخزي والخطير الذي أسند لعملاء سلطات الاحتلال بمختلف تشكيلاتهم بعد تجنيدهم في صفوف القوات الفرنسية أو كقوات إضافية عن طريق الترغيب والترهيب، وتماديهم في محاربة ومطاردة مقاتلي جيش التحرير الوطني والتنكيل بالمواطنين العزل، وهذا ما يفسّر تزايد مستمر لأعدادهم طيلة الحرب التحريرية إلى جانب الجنود النظاميين، إذ تراوح ما بين 180000 و225000 حسب مختلف المصادر⁽²⁾، وفاقوا بكثير قوات الجيش النظامي الفرنسي ومجنّدي الخدمة العسكرية الفرنسيين مثلما يوجزه الجدول الآتي:

مختلف القوات النظامية والإضافية	عسكريون محترفون	مجنّدون	الحركي	مخازنية	المفارز المتنقلة للأمن	مفارز الدفاع الذاتي
عدد	20000	40.000 (17.000)	58.000 (70.000)	23.000 (19.000)	12.000 (58.000)	182500 (225.000)

إن السؤال الذي يطرح نفسه، ما مصير القوات الإضافية والحركي مع اقتراب موعد استرجاع السيادة الوطنية؟ هل تم حمايتهم، أم تُركوا يدفعون ثمن خيانتهم. ما هو مؤكّد مثلما أفادت به الوقائع أن هؤلاء العملاء كانت خيبتهم وصدمتهم أعنف، إذ تمّ التخلي عنهم من قبل سلطات الاحتلال ابتداء من سنة 1961، حيث استغنت أولا عن خدماتهم بعد الشروع في التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، إذ لوحظ خلال هذه المرحلة انخفاض هام لأعدادهم قدر بـ 122690 عنصر في أول جانفي 1961، واستمر هذا الانخفاض إلى 97.100 عنصر في فاتح جانفي في السنة الموالية (1962)، ومن بينهم 46224 حركي⁽³⁾، وأصبح عددهم 41.383 في فاتح مارس 1962 و24.915 في أول أبريل من نفس السنة⁽⁴⁾. ومردّ هذا الانخفاض مرتبط بالتفكيك التدريجي لوحدهم القتالية وتجريدتهم من أسلحتهم بمختلف المناطق⁽⁵⁾.

(1) - Maurice Faivre, les archives inédites, **op.cit**, p 368 .

(2) - عبد الحميد براهيم، مرجع سابق، ص 28.

(3) - Charles Robert Ageron, « les supplétifs Algériens dans l'armée Française... », **op.cit**, p 11

(4) - سيلفي ثينو، مرجع سابق، ص 272.

(5) - SHAT, 1H1262, Dossier 3, L'évolution de la situation et du potentiel en Algérie qui a conduit à une nouvelle situation de la mission des Forces Armées, p 3.

مع العلم أن قيادة الجيش الفرنسي لم تكن تثق في كافة المجندين الجزائريين ضمن صفوف قواتها الاضافية، نظرا لتسجيل عمليات هروب متواصلة، لذا اضطرت لتجريدهم من أسلحتهم ومراقبتهم عن قرب، ومنهم من تمّ تسريحه وطرده من الخدمة العسكرية⁽¹⁾. ورغم درايتهم بالفرار اليومي إلا أنها احتفظت بعدد معتبر منهم لأنها لم تكن تستطيع التخلي عنهم⁽²⁾.

وحاولت السلطات الاستعمارية تبرير حركة فرار هؤلاء بحالة الخوف والذعر التي انتابتهم، فاستنادا إلى إحدى التقارير الاستخباراتية الفرنسية، أبدى هؤلاء قلقا وتخوفا كبيرين على مصيرهم المستقبلي، خاصة بعد تراجع العمليات العسكرية وتحرير الأسرى، ونتيجة للضغط النفسي المُمارس عليهم من قبل جبهة التحرير الوطني بواسطة المناشير والرسائل التهديدية، وتعرّضهم أيضا للإهانات والسخرية من قبل المواطنين، وهذا ما دفعهم إلى:

- تقديم طلبات الاستقالة الجماعية مثلما حدث في كل من القالة وجيجل وتيزي وزو.
- إعادة أفراد أسرهم إلى أهاليهم ليكونوا أكثر اطمئنانا عليهم وسجلت هذه الحالات في عنابة.
- التهديد بالالتحاق الجماعي بمعاقل الثورة بتيزي وزو.
- تقديم طلبات التجنيد والخدمة في الجيش الفرنسي بسور الغزلان (أومال Aumale) سابقا .
- تقديم طلبات الذهاب إلى فرنسا رفقة عائلاتهم.
- اتخاذ بعضهم قرار الفرار والالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني⁽³⁾.

ويفيد نفس التقرير، أنه خلال الفترة الممتدة من 21 ماي (بداية توقيف العمليات الهجومية) إلى 15 جوان 1961، سجلت 149 حالة فرار في صفوف القوات الاضافية، حاملين معهم 196 قطعة سلاح منها 165 قطعة حربية، بينما كان المعدل الشهري للفرار في أوساط هؤلاء مع أو بدون سلاح يقدر بـ 96 حالة فرار سنة 1960، ويؤكد هذا التقرير في الأخير أن عمليات الفرار مرشحة للارتفاع يوميا للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني⁽⁴⁾، الأمر الذي دفع بقيادات الجيش الفرنسي إلى التخلي عن خدماتهم بسبب سلوكهم المريب والشك في ولاءهم وإخلاصهم للإدارة الفرنسية. أما المخازنية فتم تفكيك قواتهم مع زوال الفرق الإدارية المتخصصة في فيفري 1962⁽⁵⁾، منهم من نجا من الانتقام واستطاعوا الفرار بفضل علاقاتهم الوطيدة مع ضباط الفرق المذكورة الذين ساعدوهم على الرحيل سرّا إلى فرنسا⁽⁶⁾. وأثناء

(1) - مصطفى مرادة "ابن النوري"، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، إعداد وتحرير: فلوسي مسعود، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، مصطفى مرادة "ابن النوري"، ص 186.

(2) - سعد حلب، مصدر سابق، ص 19 .

(3) - Maurice Faivre, *op cit*, pp 389-390.

(4) - *ibidem*.

(5) - سيلفي ثينو، مرجع سابق، ص 272.

(6) - اتخذت عدة مبادرات فردية منعزلة عن سلطات الاحتلال لترحيل المخازنية أو استقبالهم من طرف ضباط الفرق الإدارية المتخصصة، لكن هذه المبادرات تم توقيفها من طرف السلطات الفرنسية، إذ أرسل لويس جوكس برقية سرية بتاريخ 16 مارس =

وقف إطلاق النار تم التخلي بشكل مخز عن 48.000 حركي و18.000 مخازني كانوا تحت الخدمة، وتميزت سياسة السلطة تجاههم بنفاق تام، إذ حرصت على إخفاء حالتهم عن الرأي العام⁽¹⁾. أما القيادة العسكرية الفرنسية فقررت التخلص من بعضهم بتجريدتهم من سلاحها، وتسريح آخرين وطلبت منهم العودة إلى ديارهم⁽²⁾ بينما كلفت بعضهم بمهام الحراسة في المدن بعد الانسحاب من البوادي⁽³⁾.

وتسبب الاستغلال السياسي للقوات الإضافية في الصراع القائم بين سلطات الاحتلال وجهية وجيش التحرير الوطنيين، بشعور العديد من عناصرهم بالتهديد، لذا كان أغلبهم يرغبون في بقاء السلطات الاستعمارية بالجزائر لحمايتهم، والقليل منهم بدت تصرفاتهم غامضة من خلال انفصالهم عن القوات الفرنسية سواء بالهروب أو الاستقالة أو التسريح والذي تكثف عند اقتراب موعد تسوية النزاع خوفا من انتقام الجزائريين، إلا أن ذلك لم يشفع لهم عند مقرر الانتقام منهم، إذ اصطدموا قبل وقف القتال وبعده بمطاردة من بعض العناصر غير المراقبين أو غير المؤطرين من جيش التحرير الوطني فانتقموا منهم بسبب خيانتهم للوطن وفضاعة ما ارتكبه في حق السكان العزل⁽⁴⁾، منهم من قُتل على الفور بعد إتلاف أوسمتهم العسكرية، ومنهم من دُبحوا أو أُعدموا رميا بالرصاص، وآخرون أُحرقوا أحياءً بالبترين في الأعلام الفرنسية أمام أعين الجنود الفرنسيين فرضت عليهم الحكومة الفرنسية عدم التدخل⁽⁵⁾. و"كان من المفترض حمايتهم طبقا لاتفاقيات إيفيان التي ضمنت الحماية للأشخاص والممتلكات بالنسبة للأقدام السوداء أو "الجزائريين المسلمين" الذين اختاروا الانحياز إلى الجانب الفرنسي"⁽⁶⁾.

= 1962 ذكر فيها: "أية مبادرة فردية ترمي إلى مساعدة فرنسيين مسلمين على الإقامة بفرنسا ممنوعة منعاً باتاً، ويُبلغ بذلك ضباط الفرق الإدارية المتخصصة وقادة الوحدات"، كما وجّه لويس جوكس في ماي 1962 إلى كريستيان فوشي مذكرة، طالبا منه إعطاء الأوامر للبحث عن المتورطين في الإدارة والجيش المتسببين في نقل البعض من القوات الإضافية إلى فرنسا قبل الأوان، واتخاذ العقوبات الملائمة. وأخبره أن الجنود الإضافيين الذين وصلوا بهذه الطريقة إلى الوطن الأم "سيُعادون مبدئياً إلى الجزائر في انتظار اتخاذ قرار عن وجهتهم النهائية" و"أوصاه بالتزام الكتمان الكبير لحماية الحكومة من التهمة" برفض التكفل بمستقبل الذين بقوا أوفياء لنا". للاستزادة أكثر حول فحوى هذه البرقية انظر:

Télégramme très urgent de Louis Joxe parvenu au PC de la Z.E.C (Est Constantinois), in [http : // archive.wikiwix.com/cache/display.php.22/04/2021, 10 :01](http://archive.wikiwix.com/cache/display.php.22/04/2021,10:01)

(1) - مورييس آلي، الجزائر واتفاقيات إيفيان الاستفتاء مقاومة فرنسي الجزائر، (السلطة، الأغلبية، الحق)، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 196.

(2) - Mohamed Hamoumou- Abderahmane Moumen, l'histoire des Harkis et Français musulmans : la fin d'un tabou ? in *la Guerre d'Algérie 1954-2004 la fin de l'amnésie*, T1 institutions –Acteurs, Editions CHIHAB , Alger, 2004, pp 328-329.

(3) - المجاهد، عدد 114، مصدر سابق، ص 6.

(4) - سيلفي ثينو، مرجع سابق، ص ص 272-274.

(5) - محمد العربي ولد خليفة، "فرنسا تعذب في الجزائر.. فظائع سياسة التعذيب والجريمة المنظمة"، *مجلة المصادر*، العدد الخامس، صائفة سنة 2001-1422، ص 164.

(6) - Guy Pervillé, « Guerre d'Algérie : l'abandon des Harkis », in *Revue l'Histoire*, N0 102, juillet - Aout, 1987, p 32.

وازدادت مأساة هؤلاء العملاء أكثر بعد تسريحهم حيث رفضت سلطات الاحتلال مجيئهم إلى فرنسا خارج المخطط العام لترحيل بعض عملائها، وأعطت تعليمات صارمة للبحث عن المروّجين والشركاء في عملية ترحيل المخازنية خاصة إلى فرنسا، واتخاذ إجراءات عقابية ضدهم، ومنها طرد الأشخاص الذين يتم القبض عليهم خارج المخطط العام للترحيل، وأُلحّت على ضرورة إعادة كل من تنقّل إلى فرنسا بدون علم السلطات الفرنسية إلى الجزائر، باستثناء عدد محدود المقدّر بحوالي 25.000 رفقة أسرهم⁽¹⁾.

نستنتج مما سبق، أن السلطات الاستعمارية أساءت تقدير "الخدمات المخزية" التي قدّمت لهم من قبل القوات الإضافية، فزيادة على تركهم في الجزائر عرضة للانتقام من بني جلدتهم في ربيع 1962 من قبل بعض الجزائريين، ولم تتدخل السلطات الفرنسية لضمان الحماية لهم، وبقي عدد القتلى غير معروف بالتدقيق، باستثناء التقديرات المتداولة آنذاك التي قدّرت بـ 100.000 أو أكثر وتم استغلاله إعلاميا، اعتمادا على تقرير رئيس دائرة أقبو في ماي 1963 بأمر من مجلس الدولة وبطلب من الجمعية الوطنية لعائلات وأصدقاء المظليين الاستعماريين، إذ ذكر رئيس الدائرة "أن الانتقام تسبّب في قتل 1000 شخص في دائرته، وبما أن عدد القتلى قد يبلغ 2000 أو 3000، اقترح معدلا بين 1000 أو 1500. وبما أن عدد الدوائر في الجزائر يبلغ 72 دائرة، يكفي القيام بعملية الضرب للحصول على 150.000 قتيل، وهذا "ما يبرّر الاتهام بالإبادة"⁽²⁾. وتفيد إحدى الدراسات التاريخية أنه تم إحصاء ما يفوق 10.000 قتيل التي ذكرها جون لاکوتور⁽³⁾ من مصدر عسكري في 12 نوفمبر 1962، أو ما يزيد عن 25.000 التي ذكرها تقرير تسلّمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جانفي 1963⁽⁴⁾.

5-4 -التصفيات الجسدية للحركي:

منذ اندلاع الثورة لم تكن قيادة الثورة التحريرية مرنة في تعاملها مع عملاء إدارة الاحتلال الذين وضعوا أنفسهم في خدمة جيش الاحتلال وغلاة المستوطنين لرعاية مصالحهم، وأفزع من ذلك تماديهم في التنكيل بأبناء وطنهم، لذا أظهرت صرامتها وشدّتها مع كل من كانوا معادين للثورة، فعقوبة الإعدام طالت كل من انحاز تحت أي شكل من الأشكال وتعاون مع

(1) - سيلفي ثينو، مرجع سابق، ص 273. وأيضا: قريفور ماتياس، مرجع سابق، ص 227.

(2) - Mohand Hamoumou Dominique Schnapper, **op. cit**, p 233.

(3) - صحفي وكاتب من مواليد 9 جوان 1921 ببوردو (فرنسا). بدأ مشواره المهني كصحفي ومراسل في الصحيفة اليومية Le Combat سنة 1950 وصحيفة Le Monde سنة 1951 وبعدها مراسل جريدة France Soir من القاهرة من 1953 إلى 1956 وفي عام 1957 عمل مراسلا لجريدة Le Monde. كما أُرّخ للعديد من الشخصيات التاريخية. وافته المنية عن عمر ناهز 94 سنة في 16 جويلية 2015. للمزيد من التفاصيل انظر: <https://www.babelio.com › auteur › Jean-Lacouture>, consulté le 21/08/2021, 07:20

(4) - Charles Robert Ageron, « Drame des harkis en 1962 », **op.cit**, pp 11-12.

السلطات الاستعمارية، بجمع المعلومات عن الثوار والوشاية بالمتعاطفين مع الثورة والهجوم على أماكن تركز المجاهدين.

ومما تجدر الإشارة إليه، حاولت قيادة الثورة استقطاب هؤلاء الجزائريين المُغرّرين بهم إلى صفوف جيشها بعدة طرق، حيث كان يسلم لكل خائن أو عميل رسالة شخصية، تدعوه للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني، أو عن طريق توزيع منشور تحسيسية تدعوه للفرار من صفوف الجيش الفرنسي، جاء في إحداها مايلي: "... كل لحظة تقضونها ضمن صفوف العدو تجعلكم في أعين شعبكم مجرمين... نظموا أنفسكم ونطلب منكم مساعدتنا لإعدام قتلة شعبكم.... إن جيش التحرير الخفي متمركز ومتواجد في كل مكان لاستقبالكم أخويا وسيمنحكم لقب مجاهد. لا تخشوا جلادوا شعبكم. تعالوا للكفاح من أجل العدالة والشرف تحت ألوان علمكم. تعالوا لخدمة القضية المقدسة لشعبكم".⁽¹⁾

وساهمت هذه الجهود في فرار مئات منهم وبحوزتهم أسلحة والتحقوا مباشرة بمعاقل الثورة باعتراف السلطات العسكرية الفرنسية في تقاريرها الاستخباراتية⁽²⁾، وأكد المجاهدون في شهاداتهم بأن العملاء كانوا يلتحقون بالعشرات بصفوف الثورة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر فرار 60 قومي والتحاقهم بجيش التحرير الوطني، وكان هؤلاء ينتمون إلى مصلحة مكتب الشؤون الأهلية المختصة في التعذيب والتضليل الإعلامي بخنثية⁽³⁾، ولم يؤثر أي تهديد، أو أي عمل بسيكولوجي على معنويات الجنود الوطنيين⁽⁴⁾. وفي حالة عدم انصياع العملاء لنداءات جبهة وجيش التحرير الوطنيين، كانت نهاية أغلب هؤلاء مأساوية، وعقوبة الإعدام طالت كل من تعاون مع السلطات الاستعمارية⁽⁵⁾ ما عدا القليل منهم نجوا من هذا الحكم بحكم فرارهم المبكر أو المتأخر من صفوف الجيش الفرنسي وانضمامهم إلى جيش التحرير الوطني⁽⁶⁾. ولقد تعددت أشكال تأديب العملاء، نذكر البعض منها على سبيل التوضيح:

(1) - مقتطف من وثيقة أصلية قدمها عبد الغني، المسؤول السابق للمنطقة الثامنة للمجاهد بلحسن بالي وأدرجها في ثانيا كتابه الموسوم بـ أيام العنف خلال حرب التحرير في الجزائر 1954-1958 عقب الليل محمد بوزيدي الرجل الذي وقف في وجه القيادة، دون دار النشر، 2009، ص 126.

(2) - S.H.A.T, Sous-série, 1H, 2944, Dossiers 1, Rapports d'embuscades Secteurs d'Arris, Batna, Djidjelle et Tebessa (1955-1958), p 1.

(3) - تابلت عمر- بن فليس صالح، العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى التاريخية في الجهاديين، مطابع ش.ذ.م.م، عمارقري وشركائه، باتنة، 2012، ص 112.

(4) - عبد الرزاق بوحارة، مصدر سابق، ص 178.

(5) - الحاج مسعود جديد (سي علي)، مصدر سابق، ص 143-144.

(6) - علي عثمان بن الطاهر، "معتقل عين الصفا"، مجلة أول نوفمبر، عدد 69، السنة 1984، ص 68. وأيضا: محمد الصالح بن عتيق، "من ذكريات ثورة التحرير الوطني" ذكريات وخواطر" حول معتقل بوسوي الرهيب"، مجلة أول نوفمبر، عدد 19، نوفمبر 1976، ص 31-32.

- إلقاء القبض على كل متآمر أو متعامل مع المستعمر، إذ كانت لدى الفدائيين قائمة بأسماء الخونة الذين نعتهم بـ"الخبثاء" (*).

- تنفيذ أحكام الإعدام ذبحا من الوريد إلى الوريد بالسكين، وخوفا من الانتقام بهذه الوسيلة "كان الخونة ينتقلون من مكان إلى آخر"، ويضطرون للرحيل بأسرهم، لكن "كان كثيرا ما يجدون سكاكين الثورة في انتظارهم بعد ترصد تحركاتهم أينما حلّوا، حيث ضاقت عليهم الأرض وأدركهم الموت أينما كانوا" كما جاء في شهادة أحد مجاهدي الولاية الثالثة⁽¹⁾.

وتأديبا لهؤلاء العملاء كان المواطنون يعثرون بين الحين والآخر على جثث الخونة مُلقاة على الطرقات العامة مذبحين وفوق بعض جثثهم يُوضع حجرا مفتتا وورقة مكتوب عليها ما يلي: "إن ثورة المجاهدين أيها المغرور قوية فوق ما يتوهم أسياذك. وما هي قد سحقت معك كل أمثالك من الخونة والعملاء، الذين يتعاملون مع العدو مغترين بأساليبه ومؤامراته، وهذا هو مصير ضعفاء النفوس، الذين لا شرف ولا همة ولا مروءة لهم"⁽²⁾.

والجدير بالملاحظة، سبق لقيادة الثورة أن تراجعت عن قرار إعدامها للخونة ذبحا، خلال اجتماعها في مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 فأمرت "بمنع الذبح والتشويه منعا باتا مستقبلا، مهما كانت الحُجج المُتدَرِّع بها، وسيُعدم المحكوم عليهم بالإعدام رميا بالرصاص فقط"⁽³⁾، لكن بعد توقيف القتال تم اعتماد هذا الأسلوب من بعض المجاهدين تأديبا لهؤلاء العملاء والخونة الذين تمادوا في ارتكاب جرائم في حق المواطنين والثوار، لذا صار هؤلاء مُعرّضين لانتقام جبهة التحرير الوطني، التي أصبحت خلال هذه الفترة أكثر قدرة على مواجهة الجنود الفرنسيين المتواجدين بمراكز المراقبة.... وتم تسليم الكثير من رجال الحركى لجبهة التحرير الوطني"⁽⁴⁾.

5-5 -مسألة الصفح عن الحركى:

عرف الموقف الصارم لقيادة جبهة التحرير الوطني إزاء الخونة المناوئين للثورة نوعا من الليونة والمرونة، بسبب الظروف الصعبة التي كان تمر بها الثورة لا سيما في مرحلتها الأخيرة، خاصة وأنها كانت مُقبلة على التحضيرات لعقد مفاوضات علنية ورسمية مع السلطات الفرنسية، لذا كان الظرف يستدعي الحكمة والتعقل، وهي استراتيجية جديدة تبنتها الحكومة

(*) - صفة كان يطلقها المجاهدون على كل من خان وطنه وباع ذمته للعدو، وكشف أسرار الثورة والتبليغ عن المجاهدين والتعامل أمنيا مع الفرنسيين.

(1) - عبد العزيز واعلي، "الشعب يواجه القمع الاستعماري"، مجلة أول نوفمبر، عدد 87، نوفمبر 1987، ص 70.

(2) - أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 148.

(3) - مقتطف من وثائق مؤتمر الصومام، مصدر سابق، ص 24.

(4) - مورييس آلي، مصدر سابق، ص 198.

المؤقتة للجمهورية الجزائرية لاحتواء هذه الفئة وعدم ترك المجال مفتوحاً لأي شريحة أخرى قد تعول عليها السلطات الاستعمارية لاستغلالها كورقة ضغط أثناء المفاوضات، وللتشكيك في شرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني.

لقد دعت تعليمات وزارة الداخلية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المؤرخة في جانفي 1961 والموجهة إلى أعضاء لجنة الولاية الأولى ولبعض المناضلين في المراكز الكبرى المدنية، مفادها تعبئة أكبر قدر ممكن للجماهير على المستوى الوطني لإرغام السلطات الفرنسية على التفاوض داعية " كافة الجماهير الشعبية وإطارات جيش وجبهة التحرير الوطنيين إلى ضرورة مضاعفة الاتصالات بالحركة والزُرق Bleuite⁽¹⁾ لحثهم على الالتحاق بصفوف الثوار وإقناعهم بأن الجزائر ستستقل. وحثت التعليمات أيضاً على ضرورة التمييز بين فئة الحركة "ففيهم النذل والقذر، وفيهم من اقتيد نحو ذلك الخيار مُجبِراً وعن ضعف عزيمة، وفيهم من قدّموا مساعدات في حدود إمكانياتهم لعناصر جيش وجبهة التحرير الوطنيين، ودعت في الأخير ضرورة تبليغ هؤلاء قُرب استقلال الجزائر، مما يستوجب ربحهم للقضية، وأهم من ذلك ضرورة فصلهم عن العدو"⁽²⁾.

وأخذ بعين الاعتبار العامل الانساني في هذه القضية أيضاً ، فبعد اعتقال العديد من الخونة وسجنهم لتنفيذ أحكام الاعدام في حقهم، تم التفكير في أفراد أسرهم فلكل منهم خمسة

(1) - تعددت روايات المناضلين والمجاهدين واختلفت بخصوص بدايات استعمال تسمية "لابلويت" (la Bleuite) أو les Bleus de Chauffes، حيث قرن المجاهد والمحافظ السياسي بالولاية الثالثة "حسين زهوان" هذه التسمية بحادثة إلقاء القبض على أحد الفدائيين وتعذيبه جسدياً حتى يكاد يلفظ روحه، ثم يُترك مدة ليسترجع قواه المتهارة، وبعدها يأخذه في سيارة "جيب" ويضعون على رأسه كيساً، ويتجولون به في المدن والطرق والقرى ومن ملجأ إلى ملجأ، إلى غاية تصفية أحد المجاهدين، ويظهر الموقوف المعذب على أنه خائن دون أن يكون فعلاً وراء مقتله، فيضطر إلى التجنّد في صفوف قوات الاحتلال، ويلبسونه بدلة صينية زرقاء صيفية، ثم يوضع في أماكن حراسة عمارات أو بنايات هامة ويمكّنونه من رشاشات. وهذه الكيفية يُسمون بـ "لابلويت" La Bleuite . أما يوسف بن خدة فقدّم لنا شرحاً وافياً حول كيفية تشكيل "لابلويت"، التي وصفها باحدى وسائل غسيل المخ استحدثها العقيد ترانكييه بمساعدة الرائد أوساريس والنقيب ليجي، بهدف تحطيم آلية المقاومة المعنوية في نفوس المناضلين، مهمتهم "اقتناص النفوس الضعيفة" وتحويلهم إلى النشاط المضاد لجبهة التحرير الوطني، وهذا الأسلوب تم "اصطناع" من يُدعون بـ "الزُرق" أو "أصحاب البذلة الزرقاء" كانوا عادة مُلثمون بـ "كيس" فأطلقت عليهم تسمية "بوشكارة"، وعندما ينهار أحد المعتقلين تحت وقع العذاب يحوّلهم المظليون إلى الصف المضاد، ويتباهى المظليون بهم وسط جموع غفيرة للمواطنين وعلى رأس كل واحد منهم "شكارة" أو كيس مثقوب ، كدليل على فعالية مناهج عملها المضاد للكفاح الثوري في المناطق الحضرية. أما المجاهد صالح مكاشير، فيذكر بأن مصطلح "لابلويت" ظهر بعد وقف إطلاق النار وبعد الاستفتاء حول تقرير المصير، وكانت تعني عند أصحابها، تلك العملية التي هزت صفوف جيش التحرير الوطني في الولاية الثالثة من خلال اعتقالات وإعدام الجنود والضباط، وكانت من تخطيط وتدير استعلامات الجيش الفرنسي، التي سرّبت بعض العناصر واندست في صفوف الثورة قصد زرع الشكوك وإثارة القلاقل. والفرنسيون هم من وظّفوا هذا المصطلح خلال الحرب التحريرية. اتفقت الآراء أن رجال "بلويت" في الأصل هم أولئك الموالون للجيش الفرنسي، وكانوا يرتدون بدلات زرقاء ويقومون بمهمة التشويش على خلايا جيش التحرير الوطني التي كانت تؤرق الجالية الأوروبية في العاصمة". للمزيد من التفاصيل انظر: شهادة المحافظ السياسي "حسين زهوان" في حوار مطوّل حول "مؤامرة لابلويت التي دفعت عميروش لتصفية عدد كبير من المجاهدين". في جريدة الشروق، حلقة ثانية، عدد 26687، بتاريخ 18 جانفي 2014. وأيضاً: بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة.... مصدر سابق، ص 109، ميكاشير صالح، حرب التحرير الوطنية.... مصدر سابق، ص 63.

(2) - مصطفى مرادة "ابن النوري"، مصدر سابق، ص ص 258 - 259 .

أو ستة أطفال على الأقل، وإعدامهم سيجلب عنه عبء ثقيل يقع على كاهل الدولة الجزائرية مستقبلاً، كما بُرّرت خيانتهم للثورة من قبل بعض المجاهدين بعدم وعيهم بأهداف الثورة ودور الدعاية الفرنسية في تضليل عدد كبير من الجزائريين ضعاف النفوس، لذا تم الصفح عنهم وتجنّبهم عقوبة الإعدام وعادوا إلى الحياة المدنية بعد استقلال الجزائر⁽¹⁾.

ومن مظاهر الصفح عن الحركي والقومية أفاد بها آخر قادة الأوراس التاريخيين حينما "اتصل 500 حركي بأبناء عمومته في جيش التحرير الوطني بالولاية الأولى وأبلغوهم رغبتهم في الاتصال بقيادة الولاية الأولى من أجل الاستسلام، بعد تسليحهم من أحد ضباط الجيش السري وتمركزهم في عدة مواقع بجمال الأوراس للمشاركة في إجهاض الاستفتاء على تقرير المصير، وأعربوا عن ترددهم بين مواصلة قتال جيش التحرير الوطني أو الاستسلام بعد أن أصبح استقلال الجزائر مؤكّداً. وتم التعامل مع هذا الموقف بحكمة بالتعهد بالصفح والعفو عنهم بعد انتهاء الحرب، وتم اقتيادهم إلى مركز الولاية الأولى لتفريقهم وتوزيعهم على بعض المراكز العسكرية في المنطقتين الثانية والسادسة والسماح لبعضهم بزيارة أهاليهم في القرى والمدن، لكن أُعطيت تعليمات سرية إلى قادة الوحدات بإجبار كل حركي بترك سلاحه ولباسه العسكري قبل مغادرة مراكز جيش التحرير الوطني وعدم السماح له بالالتحاق بها مجدداً. وبهذه الطريقة تم تجريد الحركي من ملابس القوات الخاصة التي كانوا يرتادونها، وخصوصاً أسلحتهم إذ كان كل حركي بحوزته من قطعتين إلى قطعة سلاح متمثلة في بندقية آلية من نوع ماس 36 ورشاش ومسدّس، بالإضافة إلى قنبلة يدوية من نوع Grenade"⁽²⁾.

وبالرغم من العفو عن بعض عملاء الاستعمار إلا أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حدّدت مجموعة من التوجيهات خلال اجتماعها المنعقد أيام 12-16 أفريل 1962 وأبلغتها لمسؤولي الولاية الأولى، المنطقة الأولى وأهم ما جاء فيها:

- ".... تجريد كل من أطلقت سراحهم سلطات الاحتلال من أسلحتهم، وإجبارهم على المكوث ببيوتهم في دواويرهم. أما الفارون من صفوف الجيش الفرنسي بدون أسلحة، لن يتم قبولهم في التنظيم الثوري. أما الملتحقون بصفوف جيش التحرير الوطني بأسلحتهم، يجب تجريدهم منها، وكذلك من لباسهم العسكري، وتجميعهم في محتشدات خاصة، وإعداد تقرير مفصّل عن ممتلكات الخونة (الأراضي، الأثاث المنازل، العقارات) التي استولوا عليها خلال الثورة التحريرية دون إصدار أحكام نهائية للجان القسمة، الناحية، المنطقة والولاية....."⁽³⁾.

(1) - الحاج مسعود جديد (سي علي)، مصدر سابق، ص 143-144.

(2) - الطاهر زيري، مصدر سابق، ص 268-271.

(3) - تقرير مؤرخ في 13 أفريل 1962 صادر عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وباسم جهة وجيش التحرير الوطنيين موجّه إلى مسؤولي الولاية الأولى والمنطقة الثانية، محفوظات الأرشيف الوطني للمجاهد.

وبعدما وضعت الحرب أوزارها انتاب كافة عملاء الاحتلال الرعب والهلع، بالرغم من أنه لم يكن في نية قيادة الثورة الانتقام منهم، لكن بعض المجاهدين بمعية بعض الجماهير الشعبية التي لم يندمل جرحها بعد، لم يرضوا بالقرار الذي تمخض عن اتفاقيات إيفيان بالرغم من تعهد جهة التحرير الوطني باحترام الشرط التعسفي "عدم تسليط عقوبات على المسلّحين في صفوف الجيش الفرنسي أو متابعتهم قضائياً"، لذا تعرّض هؤلاء للانتقام بشع⁽¹⁾ لتماديمهم في التنكيل بالثوار واختطافهم للمناضلين وإذلال السكان، وتواصلت التصفيات الجسدية للعمالء بعد تلقيهم نبأ توقيف القتال والاستفتاء على تقرير المصير، وأصيب الكثير من الحركي بخيبة أمل وبالصدمة لأن مصيرهم كان مهددا ورهانهم على فرنسا قد انهار والجيش الفرنسي تخلى عنهم وفصلهم عن صفوفه⁽²⁾.

اختلفت دراسات الباحثين في ضبط عدد ضحايا الانتقام العشوائي للحركي في تسعة أشهر التي تلت مفاوضات إيفيان، إذ تراوحت التقديرات ما بين 75.000 إلى 100.000 ضحية⁽³⁾. ومنهم من حصرها في 150.000 حركي تم تصفيتهم بعد الاستقلال بطريقة بشعة⁽⁴⁾. أما من بقي منهم على قيد الحياة فبعد رفض السلطات الاستعمارية نقل الكثير منهم إلى فرنسا، فتم سجنهم من طرف السلطات الجزائرية، قُدر عددهم 1200 حركي في سجن الحراش (Maison carré) و 4000 حركي ببلاد القبائل، ومنهم من اعتقلوا بمعسكرات سرية بـكولومب بشار وغيرها من مناطق الوطن⁽⁵⁾ بعدما ثبت ارتكابهم جرائم خطيرة في حق المواطنين تراوحت أعدادهم حسب مصادر جزائرية ما بين 2000 - 3000 معتقل، وحسب مصادر اللجنة الدولية للهلل الأحمر من 5000 - 6000 معتقل منهم من أُطلق سراحهم خصوصا الشباب البالغين أقل من 20 سنة ومُسنين أكثر من 60 سنة⁽⁶⁾، وتمكّن الكثير منهم الانتقال إلى فرنسا رفقة عائلاتهم منهم 15.500 حركي و 8000 مخازني ابتداء من 9 إلى 23 جوان 1962⁽⁷⁾، وهناك تواصلت معاناتهم بعدما تخلّت الدولة الفرنسية واكتفت بإيوائهم في

(1) - محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر.....، ج2، مرجع سابق، ص 233.

(2) - الطاهر زبيري، مصدر سابق، ص 268.

(3) - Yves courrière, la guerre d'Algerie, , Tv.....,op. cit, pp 2157, 2372.

(4) - Xavier Yacono, « les pertes algériennes de 1954 -1962 », in Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée, N0 34 , 1982-2, p 129 .

(5) - محمد خياطي، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر....، مرجع سابق، ص ص 400-441، 450.

(6) - Compte rendu de l'ambassade de Suisse en République Algérienne de la mission du CICR en Algérie datée le 26 Février 1963 , dodis. Ch /30731, pp 2-3.

(7) - علي هارون، مصدر سابق، ص 36. وأيضا: محمد العربي زبيري، مرجع سابق، ص 233.

مخيمات خاصة، ثم سمحت لهم بالانتقال إلى أحياء بائسة وفقيرة، رغم أنهم خدموها طيلة الحرب بتصرفات يندى لها الجبين فجازفوا بمصيرهم وعائلاتهم⁽¹⁾.

5-6- الهجرات الجماعية للأوروبيين واليهود:

ارتبط رحيل الأوروبيين من الجزائر في بداياته بنجاح دعاية منظمة الجيش السري التي حرّضت الأوروبيين على مغادرتها، بل وكانت السبب الرئيسي في ترحيل غالبية الفرنسيين خصوصا بسرعة مفاجئة وبأفواج كبيرة، تلاه نزوح لا يُوصف بأعداد كبيرة في بداية الاستقلال رغم أنه شهد مولد الغالبية العظمى منهم.

وشكّل أيضا قرار وقف إطلاق النار صدمة عنيفة للأوروبيين، لذا سارعوا لمغادرة البلاد في دفعات متتالية خوفا من البطش المزعوم بعد دخول جيش التحرير الوطني إلى المدن الجزائرية. وبعد عملية الاستفتاء والإعلان عن استقلال الجزائر تسارعت وتيرة الرحيل الفوضوي للأوروبيين، خصوصا منذ منتصف شهر ماي وكامل شهر جوان 1962 حيث غادر مجموع هؤلاء الأوروبيين البلاد دفعة واحدة في حركة غير منقطعة عبر كامل التراب الوطني باتجاه المطارات والموانئ⁽²⁾.

هذه الجموع المهاجرة كانت متكوّنة من الأوروبيين من مختلف الجنسيات الاسبان والمالطيين والإيطاليين والبرتغاليين والفرنسيين، واليهود وحتى الحركي نتيجة الضغط النفسي ولأسباب التالية:

- عدم تقبّلها فكرة استقلال الجزائر.
- تخوفهم من الانتقام لمشاركة غالبيتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجرائم أثناء الثورة، وثبت تورط غالبيتهم مع جيش الاحتلال في تحطيم وتخريب ونهب دكاكين وممتلكات الجزائريين خصوصا خلال المظاهرات الشعبية⁽³⁾، وتورطهم أيضا في جرائم منظمة الجيش السري منها الاختطاف، التعذيب والقتل العمدى للجزائريين⁽⁴⁾.

(1) - للمزيد من التفاصيل انظر: شريط وثائق من إعداد "فرانس 24" تضمن شهادات حيّة للحركي حول كيفية استقبالهم من السلطات الفرنسية عند وصولهم إلى فرنسا، وأوضاعهم المعيشية المزرية، للمزيد من التفاصيل تصفح الرابط الآتي: <https://www.france24.com> , consulté le 25/03/2022 . 9 H 45mn .

(2) - Djilali Hadjebi, **le prix de la liberté**, éditions Dahlab, 2019, pp 86-87.

(3) - للمزيد من التفاصيل حول كيفية نهب الأوروبيين لمخيمات الجزائريين بصفة مُمنهجة انظر: جريدة المقاومة، عدد 7، 16 فيفري 1957، ص 4.

(4) - الشيخ محمود الواعي، مهام جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 26 سبتمبر 1962، في مؤلف جماعي، "المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 199 .

كان الرحيل الهائل للأوروبيين باتجاه فرنسا بحرا عبر موانئ المدن الكبرى الجزائرية العاصمة⁽¹⁾، وهران، سكيكدة وعنابة وعبر الرحلات الجوية انطلاقا من المطارات العسكرية، ففي كل يوم يغادر البلاد قرابة 5000 أوروبي عبر الرحلات الجوية و2300 عبر الرحلات البحرية، حيث سخرت الحكومة الفرنسية 20 باخرة في الأسبوع. وشهد الميناء السياحي الصغير بـ سناري - على بعد اثني عشرة كيلومترا من غرب طولون - توافد النساء والأطفال والشيوخ بامتعتهم القليلة من الجزائر العاصمة وهران على متن قوارب صيد، وتم التوقع أن يصل عددهم إلى 10000 في اليوم الواحد⁽²⁾.

ونتيجة الارتباك في الرحيل، اكتفى الأوروبيون بنقل حقائبهم بحلق معقودة، وأموالهم من البنوك والبريد تاركين منازلهم، وكانت أعصابهم متوترة، مما دفع أكثرهم إلى حرق وتحطيم أثاثهم بعدما استحال عليهم نقلها، ومنهم من أقدم على تكديسها فوق شاحنات وتركها تسير باتجاه حافة البحر للسقوط في قعر مياهه حتى لا يستغلها الجزائريون، وبعضهم كان يعتقد بأن رحيلهم مؤقت عن الجزائر في انتظار العودة إلى مقر سكنهم حين استتباب الأمن⁽³⁾. وبسبب هذا الارتباك في الرحيل تركت البعض من الأوروبيات الوجبات الغذائية تطهو على الموقد المشتعل وغادرن منازلهن بسرعة ليلتحقن رفقة أزواجهن وأبنائهن إلى الميناء الذي تحوّل إلى مستودع للمتاع والعباد⁽⁴⁾، وحسب شهود عيان بالجزائر العاصمة تعتمد بعض الأوروبيين في تفخيخ منازلهم بترك غاز المطبخ يتسرب لينفجر على الجزائريين بمجرد إشعال إنارة البيت عند الولوج إليها، لذلك أعطت قيادة الثورة أوامر وتعليمات للمواطنين الجزائريين بعدم اقتحام البيوت دون إذن مسبق لأنها مفعخة⁽⁵⁾.

مثّلت سنة 1962 عام الهجرة الجماعية للأوروبيين من الجزائر التي ولدوا وترعرعوا فيها نحو بلاد غريبة عنهم في انتظارهم مصير مجهول، ورغم النداءات المتكررة بعدم الرحيل نحو فرنسا في مطلع هذه السنة، اثر انعقاد اجتماع المؤتمر الأول للمجلس الوطني لفرنسي الجزائر

(1) - حسب شهادة المجاهد الراحل لخضر بورقعة تم تخصيص مساحة 2500 م² على طول الرصيف بالجزائر العاصمة لتسهيل عملية شحن وركوب البواخر نحو فرنسا، كما تم توسيع مساحته إلى 4500 م² حيث كانت تُشحن في البواخر ما خفّ حمله من الحقائب إلى جانب حاويات مملوءة بالوثائق مثل الخرائط الأوروتوازية ومخططات توزيع قنوات المياه في المدن الكبرى، ووثائق أخرى حُجزت عند تصفحها بينت أنه بعد مغادرة الأوروبيين بقي 400 موظف فرنسي كانوا يعملون في وزارة المالية، غادروا الجزائر نهائيا دون أن تُوقف أجورهم وتُغلق حساباتهم، كما غادرت بعض الشركات مثل شركة Peugeot دون تسديد أجور العمال قُدرت قيمتها بـ 75 مليون سنتيم. انظر: لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 94.

(2) - علي هارون، مرجع سابق، ص ص 36-41.

(3) - Gérard Israel, *le dernier jour de l'Algérie française*, Editions Plon, 1962, p 150 et suite.

(4) - محمود الواعي، مرجع سابق، ص 199.

(5) - شهادة أدلى بها والدي رحمه الله خامس عمار عضو في المنظمة المدنية لجهمة التحرير الوطني (1956-1962) اعتقل بسجن سركاجي في 22 أكتوبر 1956 إلى 22 أكتوبر 1957، فرضت عليه اقامة جبرية بمنزله (1958-1959)، مسبل من 1960 إلى 1962، بيانات مستقاة من قرار اللجنة الوطنية للاعتراف (وزارة المجاهدين) رقم الملف 507805 س.

في مونتبليي Montpellier في 27 جانفي 1962⁽¹⁾، إلا أن هذه النصائح لم تجد نفعا. وقد ترتّب عن هذا الرحيل صعوبات ومشاكل جمّة للسلطات الفرنسية بالميتروبول⁽²⁾، إذ تضاعف أعداد النازحين الوافدين بدفعات غير متوقّعة، وفي هذا السياق ذكر شارل ديغول في مذكراته أنه خلال ماي وجوان 1962 رحل ما بين 7000 شخص في اليوم الواحد مكّدين على متن البواخر والطائرات باتجاه مارسيليا، وحصرت إحدى الدراسات عددهم ما يقارب 500.000 خلال نفس الفترة⁽³⁾.

وفي الفترة الممتدة من ماي إلى أوت 1962 شهدت المدن الجزائرية هجرة جماعية لـ 800.000 من الأقدام السوداء⁽⁴⁾. وتسبّب هذا الرحيل في معضلة كبيرة للسلطة المركزية بباريس التي توقّعت استقبال 200.000 فقط، غير أن العدد تضاعف أربع مرات بعكس التوقّعات، وافتتحت مراكز الاستقبال في أرجاء الميتروبول، وتمّ التكفل بهم هناك باتخاذ عدة إجراءات منها منح التعويضات، توفير السكن والاستفادة من التكوين⁽⁵⁾، وعوض 400.000 الذي حدّته الحكومة الفرنسية، وصل 800000 نازح أوروبي⁽⁶⁾ في حالة ارتباك كبيرة بعدما أصابهم الهلع والقلق بمجرد الاعلان عن توقيف القتال وبعده. ومن مجموع مليون أوروبي مقيم في الجزائر لم يبق منهم سوى 100.000 شخص خاصة بعد انتهاج سياسة الأرض المحروقة⁽⁷⁾.

تسبّبت هذه الهجرة الجماعية للأوروبيين في تفشي الفوضى والاضطراب بالجزائر أيضا في الميدان الاجتماعي وبمختلف المؤسسات الاقتصادية والتربوية على وجه الخصوص، بعد تضاعف عدد الأوروبيين المدنيين الذي غادروا مناصب عملهم إذ تراوح من 8000 إلى 10.000 يوميا، حاملين أموالهم من البنوك والبريد مما ترتب عنه بقاء مصالح المواطنين مشلولة وفي بعض الجهات معطّلة، فالتموين متوقف، وأغلقت المخازن ونُهبت، وتراكمت أكوام القمامات في الشوارع، وقنوات المياه محطمة. ولوحظ غياب شبه كلي للأطباء ورجال الإسعاف وسُعاة البريد، واكتظاظ في المستشفيات بالجرحى بسبب جرائم منظمة الجيش السري⁽⁸⁾. وتسبّب هذا الرحيل أيضا في فراغ إداري لأن أغلب الإطارات الإدارية والاقتصادية والتقنية تخلّت عن مناصب عملها مما تسبّب في إحداث شلل كبير على مختلف المستويات رغم صدور عدة تعليمات بضمن رواتب الموظفين وحتى المتقاعدين والمعطوبين والمحاربين القدامى حتى لا

(1) - Khalfa Mammeri, *Histoire de la guerre d'Algérie jour après jour*, 2^{eme} édition, Thala Editions, Alger, 2012, p 303.

(2) - امحمد يوسف، مصدر سابق، ص ص 99 - 100.

(3) - Anne marie Duranto – Crabol, *le Temps de L'OAS*, éditions complexe, Paris, 1995, p 226.

(4) - Patrick Boureille, *op.cit* p 107.

(5) - S.H.A.T, 1 H 1169, Dossier N° 1, Directives du Rapatriement et intégration des européens en Algérie et les garanties à leur assurer en métropole (1961).

(6) - علي هارون، مصدر سابق، ص ص 36-37.

(7) - Charles de Gaulle, *op. cit*, p 162.

(8) - الشيخ محمود الواعي، مرجع سابق، ص 200.

يتوقف سير المؤسسات⁽¹⁾، وخلف هذا الرحيل أيضا فراغا كبيرا في البلاد، سواء من ناحية الاستثمارات المالية، أو من حيث الكفاءات الضرورية لتسيير مؤسسات الدولة⁽²⁾.

وبهذا السلوك الانتقامي نقض هؤلاء الأوروبيين بنود اتفاقيات إيفيان بمحض إرادتهم رغم أن حقوقهم وأموالهم العقارية والمنقولة ووظائفهم أخذت حيزا هاما أثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية ونصت على حمايتها إن هم قبلوا الاستقرار في الجزائر⁽³⁾، زيادة على ضمان حرية المعتقد للأوروبيين بمختلف مذاهبهم مثلما ورد في البند العاشر لإعلان الضمانات لاتفاقيات إيفيان: "الجزائر تضمن الحرية الفكرية وحرية الدين الكاثوليكي، والبروتستانت والاسرائيلي، وتضمن أيضا لهذه الديانات حرية التنظيم، والممارسة وتعليمها، وكذلك حرية أماكن العبادة وقدسيتها"⁽⁴⁾. ويضاف إلى تلك الضمانات، منح وبسخاء امتيازات معتبرة للرعايا الفرنسيين الراغبين في الإقامة بالأراضي الجزائرية تحت مسؤولية الدولة الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بحرية الدخول والخروج من الجزائر، واختيار محل سكنهم أينما شاءوا، والاستفادة من المساواة في المعاملة مع المواطنين الجزائريين والتمتع بالحقوق المدنية بوجه عام، وحماية ممتلكاتهم وأموالهم ووظائفهم واستعمال اللغة الفرنسية في جميع علاقاتهم مع القضاء والادارات العامة، وفتح مؤسسات خاصة للتعليم والبحث وغيرها من الامتيازات التي تكفل لهم الحماية، بما فيها التمتع بجميع الحريات المذكورة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيرها من الامتيازات والضمانات⁽⁵⁾.

كان اليهود مثل غيرهم من الأوروبيين والعملاء متخوفين على مصيرهم في ظل الجزائر المستقلة واعتبروها خطرا عليهم خوفا من الانتقام لوقوفهم ضد الثورة في الداخل وفي المحافل الدولية أيضا، مع العلم أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت على دراية بالدعم اليهودي لفرنسا في حربها للجزائر ووقوفهم في صف فرنسا بدعمها عسكريا منها إمدادها بالمرحيات لمواصلة حربها ضد الجزائريين، والتصويت لصالحها في هيئة الأمم المتحدة رفقة بريطانيا⁽⁶⁾، وبرز الدور المخزي أيضا للجنود اليهود التابعين للمنظمة المسلحة السرية والذين كان بعضهم مكفولا من طرف الموساد الاسرائيلي للتدرب على حرب العصابات الحضرية⁽⁷⁾.

(1) - Bernard Tricot, **les sentiers de la paix en Algérie 1958-1962**, éditions Plon, 1972, pp 323-324.

(2) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من 1962 إلى يومنا هذا، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2014، ص 17.

(3) - محمود الواعي، مرجع سابق، ص 199 - 200.

(4) - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 120.

(5) - للمزيد من التفاصيل حول مجمل الحقوق والحريات التي مُنحت للفرنسيين القاطنين في الجزائر بصفة أجنبية انظر: رضا مالك، مصدر سابق، ص 428-431.

(6) - عمر بوضربة، مرجع سابق، ص 84.

(7) - انظر قوائمهم في: بن عبودة محمد، مرجع سابق، ص 153.

وبعد هجرتهم الجماعية إلى فرنسا استقبلهم يهود ستراسبورغ. وبمبادرة من رئيس الجالية اليهودية، تم التكفل بإيواء مئات الأطفال عند العائلات اليهودية، وفتحت بيوت الاستقبال لليهود اللاجئين، وتم السعي لتوفير العمل والتعليم ومختلف النشاطات الثقافية والرياضية لهم. وعلى الرغم من أن اتفاقيات إيفيان أعطتهم حق الابقاء على جنسيتهم الفرنسية كفرنسيين لمدة ثلاث سنوات، إلا أنه لوحظ تكاثر عدد المهاجرين اليهود إلى فرنسا، حيث فتحت السلطات الفرنسية مراكز الاستقبال، وكان يصلها شهريا 5000 يهودي، ولم يبق في الجزائر غداة الاستقلال إلا حوالي 1000 يهودي معظمهم من الشيوخ المسنين الذين رفضوا ترك ممتلكاتهم والهجرة مع باقي اليهود إلى فرنسا⁽¹⁾.

(1) - يوسف مناصرية، النشاط الصهيوني في الجزائر 1897-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 455-456.

الفصل السادس

6 - ضحايا الحرب من الجانب الجزائري

6 - 1 - الشهداء

6 - 2 - المفقودين

6 - 3 - مأساة اللاجئين

6 - 4 - التدهور الصحي لضحايا الأسلحة المحظورة

6 - 4 - 1- الحروق والتشوهات الجسمية

6 - 4 - 2- مآسي الألغام

6 - 4 - 3- تفاقم التشوهات الخلقية والأمراض المزمنة

6 - 5 - مخاطر التلوث الإشعاعي على الثروة النباتية والحيوانية

والبيئة

نظرا لبشاعة الاستعمار في الجزائر وطبيعته العدوانية، من الصعب جدا ضبط الحصيلة النهائية للقمع الذي استهدف الشعب الجزائري وقيادته الثورية ومقاتليها طيلة سبع سنوات ونصف من الكفاح، لكنه ما هو مؤكد أن أرقام الخسائر البشرية في صفوف الثوار شُرع في تقييدها ضمن التقارير العسكرية الفرنسية خدمة لدعايتها التضليلية، منذ أن باشرت قوات الاحتلال عملياتها التمشيطية بمعاقل الثورة، وحرصت على نشرها في عدة وسائل إعلامية في مقدمتها الصحف، بهدف طمأنة غُلاة المستوطنين المطالبين بضرورة الاسراع للقضاء على "المتمردين"، وللنيل من عزيمة الجزائريين الراغبين في الالتحاق بصفوف الثورة.

ولا تزال الدراسات التاريخية الفرنسية إلى يومنا هذا مُستمرة في التقليل من التكلفة المفردة لحرب الاستقلال من الجانب الجزائري، دون الأخذ بعين الاعتبار العدد الكبير من الشهداء والمفقودين، والعدد المجهول لضحايا اعتداءات العناصر الاجرامية داخل الجزائر وخارجها والحركات المناوئة ومنظمة الجيش السري المسلّحة، وغيرهم من ضحايا الحرب، عكس حصيلة الخسائر في صفوف الفرنسيين التي هي أوضح إلى حد ما مقارنة بالجانب الجزائري مثلما سنبينه.

1-6- الشهداء:

بالرغم من قلة المصادر الرقمية حول ضحايا الحرب التحريرية، إلا أن هناك يقين بأن النزاع المسلّح بين السلطات الاستعمارية الفرنسية وقيادة الثورة الجزائرية كان دمويًا، وعدد الضحايا الجزائريين سواء في صفوف جيش التحرير الوطني أو في أوساط المدنيين العُزل كان معتبرا، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار قلة عدد السكان الجزائريين، وضعف الإمكانيات العسكرية لدى الثوار، مقارنة بطبيعة الاستعمار العدوانية وإمكانيات جيش الاحتلال المدجج بأفكتك أسلحة الحلف الأطلسي بمختلف أنواعها. حيث جند فيها ما يقارب المليون جندي منذ اندلاع الثورة إلى نهايتها، وعدد كبير من الضباط : 60 جنرالا، ومن 600 إلى 700 عقيد ومقدم، من 1300 إلى 1500 رائد من أجل تأطير استراتيجية حرب الإبادة للقضاء النهائي على الثوار الذي لا يتعدى عدده في الداخل 30.000 مجاهد يقودهم 36 عقيد جزائري⁽¹⁾.

وقبل إعطاء لمحة موجزة حول تضارب المصادر الفرنسية في جرد حصيلة شهداء الثورة التحريرية الذين أسمّتهم بـ "القتلى" لتجريدتهم من مشروعية كفاحهم الثوري، نفيد أن قيادة الثورة كانت حريصة على تقييد أسماء الشهداء منذ بدايات اندلاع الكفاح المسلّح كما جاء في مذكرة خاصة معنونة بـ "تعليمات وأوامر جوان - جويلية 1955" تم العثور عليها خلال إحدى العمليات التمشيطية، أُرسلت إلى كل مسؤولي الوحدات القتالية تُطالبهم بضرورة تقييد كافة الشهداء وجرد وقائع المعارك⁽²⁾.

(1) - محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 397.

(2) - A.N.O.M, Boite N° 81 F/ 8-11, Directives – instructions- Ordres Aout 1955, p 22.

وفي إطار التصدي للحرب النفسية التي كانت تشهها السلطات الاستعمارية بمحاولتها التقليل من الحصيلة الثقيلة لتكلفة الحرب الباهظة في صفوف المجاهدين بعد فضح حربها الإبادة ضد الثوار والمواطنين العزل على حد سواء، شُرع في التذكير بأرقام الخسائر البشرية في صفوف الجزائريين بنشرها في جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، نذكر على سبيل التوضيح، تذكير القراء أنه في أبريل 1956، أوضح السيد دانيال مايير الشهير بعداءه للحرب الجزائرية ورفضه التصويت لصالح السلطات الخاصة "أنه استنادا إلى التصريحات الرسمية، وصلنا إلى تقييد 75000 جزائري قُتلوا خلال الحرب". وخلال صائفة عام 1956 تم التداول في محيط روبر لاكوست بأن عدد الضحايا في صفوف مقاتلي جيش التحرير الوطني وخاصة في صفوف المدنيين العزل قدّر بحوالي 300000. ويفيد نفس المصدر أن تعداد 900.000 إلى مليون ضحية ناتج عن تقييمات متعددة قام بها مراقبون جزائريون وفرنسيون وملاحظون أجانب⁽¹⁾، بينما أفادت إحدى المصادر العسكرية بأن عدد "القتلى" في صفوف جبهة التحرير الوطني يقدر بـ 80.000 قتيل منذ سنة 1954 إلى غاية 1958، ويعتقد بأن هذا العدد مبالغ فيه، مبررا ذلك بما يلي: "من المعلوم أن البيانات العسكرية، في أي مكان تميل إلى تضخيم عدد الخسائر في صفوف العدو..."⁽²⁾.

وبمجيء الجنرال ديغول إلى سدة الحكم أعادت السلطات الاستعمارية تقييم حصيلة الضحايا في صفوف مقاتلي جيش التحرير الوطني، إذ أدلى هذا الأخير خلال ندوة صحفية بتاريخ 23 أكتوبر 1958 بأن تعداد الثوار الذين تم تصفيتهم منذ نوفمبر 1954 يقدر بـ 7700 ثائر مقابل 7200 جندي فرنسي، ثم أقرّ بارتفاع هذا العدد بتاريخ 10 نوفمبر 1959 إلى 145.000 بدلا من 105.000 المسجلين في نهاية أكتوبر 1958، ثم ارتفع العدد إلى 150.000 في نهاية ديسمبر 1959⁽³⁾. ولإنكار تعداد مليون ضحية من الجانب الجزائري حصر بول دولوفرييه تعدادهم في 150.000 ضحية⁽⁴⁾، وبعدها ارتفع تعدادهم إلى 200.000 في نوفمبر 1960⁽⁵⁾.

وفي إطار إطلاع الرأي العام على بشاعة الحرب التي شنتها الدولة الفرنسية ضد "الفلاقة باسم الحضارة والانسانية" أفادت جريدة vérités pour حجم الخسائر البشرية في صفوف جيش التحرير الوطني استقتها من مختلف مصادر إعلامية فرنسية سنة 1959، وهي جد معتبرة مقارنة بخسائر الجنود الفرنسيين نوضحها في الجدول الآتي:

(1) - El Moudjahid, N° 52, 15 Octobre 1959, p 495.

(2) - دومينيك فارال، مصدر سابق، ص 217.

(3) - Charles De Gaulles, **Discours et messages**, T3, éditions Plon, 1970, pp 54- 137.

(4) - El Moudjahid, N° 52, **op. cit.**, p 495.

(5) - Charles De Gaulles, **op. cit.**

المصادر	الفترة	خسائر الفلقة (الثوار)	قتلى الجنود الفرنسيين
La semaine en Algérie	من 5 إلى 11 جانفي	750	46
Miroir de l'Algérie française	من 12 إلى 18 جانفي	616	28
	من 19 إلى 25 جانفي	700	54
	من 26 جانفي إلى 1 فيفري	831	43
	من 2 إلى 8 فيفري	599	26
المجموع			
59)19(11.3. Le Monde	من 2 إلى 8 مارس	815	59
1959). Le Monde (18.3	من 8 إلى 16 مارس	830	45
L'Information (25.3.1959)	من 16 إلى 22 مارس	782	26
L'Information (1.4.1959)	من 21 إلى 30 مارس	1172	58
المجموع			
Le Monde (8.4.1959)	من 1 إلى 7 أفريل	767	27
France Soir (14.4.1959)	من 7 إلى 14 أفريل	773	39
L'information (22.4.1959)	من 13 إلى 20 أفريل	687	18
Le Monde (29.4.1959)	من 20 إلى 28 أفريل	775	34
المجموع			
(1) 118	3002		

وقبل الاعلان عن وقف إطلاق النار بعشرة أيام نشرت جريدة المجاهد في عددها الـ 90 بتاريخ 9 مارس 1962 في مقال موسوم بـ " ثمن الاستقلال " أن الشعب الجزائري دفع ضريبة باهظة لاسترجاع سيادته، قدرت بأزيد من مليون ونصف ضحية حرب، منهم أزيد من 500.000 قتيل ومفقود (مقاتلون ومدنيون من الرجال والنساء والأطفال)، وما يقارب مليون جريح، ومبتوري الأعضاء، المرضى الناجون من المعتقلات والمحتشدات، زيادة على 280.000 لاجئ بالمغرب وتونس كانوا ينتظرون العودة إلى وطنهم، مليونان ومائتا ألف مدني جزائري، من المدنيين والفلاحين كانوا محتجزين في معسكرات التجميع في الجزائر، بعيدا عن أراضيهم ومنازلهم المهدمة منذ أربع سنوات، وغالبيتهم بدون مأوى وبدون مصادر العيش بشكل خطير وفظيع، وعشرات الآلاف من المناضلين ظلوا محتجزين في مختلف مراكز الاعتقال

(1) - Vérités pour, N° 9, 02 juin 1959, p 10.

والمحتشدات، و 20.000 جزائري معتقل في فرنسا، و 35.000 مناضل وطني رهن الاعتقال في الجزائر، بينما أزيد من 100.000 مقاتل في صفوف جيش التحرير الوطني كانوا معتقلين في السجون ومختلف المؤسسات العقابية أو في معسكرات الاعتقال العسكرية حيث فُرضت عليهم الأعمال الشاقة"⁽¹⁾.

وتأكيدا للعدد المعتبر من ضحايا الحرب التحريرية الذين استهدفهم العدوان الاستعماري أكد محمد تقيّة باعتباره ضابط سابق في جيش التحرير الوطني بالولاية الرابعة وكان شاهدا على همجية المستعمر وجرائمه أنه "إذا كان أكثر من مليون جزائري فقدوا الحياة في هذا الجحيم من مجموع تسعة ملايين"⁽²⁾، فإن الأمر لا يتعلّق بمُحاربين حاملين السلاح فقط ولكن أغليتهم الساحقة سكان عزّل من النساء والأطفال والشيوخ والعجزة"⁽³⁾. وبعد استقلال الجزائر حُسم عدد شهداء الثورة التحريرية خلال انعقاد مؤتمر طرابلس⁽⁴⁾ أيام 27 ماي - 7 جوان 1962، إذ أجمع المؤتمر "أن الجزائر ضحّت بأكثر من مليون شهيد، وأبعد وسُجن الملايين، في حرب على استعمار فرنسي ساندته الحلف الأطلسي وبمساعدة عسكرية وديبلوماسية أمريكية"⁽⁵⁾، وللتأكيد على هذه الحصيلة اعتمد نفس العدد "أزيد من مليون شهيد" في دستور الجزائر سنة 1964⁽⁶⁾، ولا يزال هذا الرقم معتمدا إلى يومنا هذا بعدما أقرّ

(1) - El Moudjahid, N° 90, 9 Mars 1962, T3, p 680.

(2) - قدر عددهم ما بين تسعة ملايين إلى 9529.000 نسمة خلال فترة الحرب (1954-1962)، ثم ارتفعت النسبة إلى 10.450.000 عام 1963. انظر: محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 338 وأيضاً:

Guy Pervillé, « la guerre d'Algérie : combien de morts ? » in *la Guerre d'Algérie 1954-2004 la fin de l'amnésie*, T 2 Violences – Représentations, sous la direction de Mohamed Harbi, Benjamin Stora, éditions Chihab, Alger, 2004, p 141.

(3) - محمد تقيّة، مرجع سابق، ص 338.

(4) - تقرّر عقد مؤتمر طرابلس ابتداء من 27 ماي إلى 7 جوان من سنة 1962 برئاسة محمد الصديق بن يحيى ونائبه علي كافي وعمر بوداود وحضره مندوبون عن ولايات ومؤسسات الثورة. حرصا على مصلحة الجزائر المضطربة في أعلى هرمها، إذ كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية آنذاك منقسمة بشأن مواقفها تجاه هيئة الأركان، وتردّدت في البداية اتخاذ مواقف ثابتة تجاهها لوجود أطراف من الحكومة قريبة من الهيئة، فتسبّب ذلك في عرقلة نشاط الحكومة، وانفجار أزمة جبهة التحرير الوطني مما أدى إلى نشوء مجموعتين متعارضتين، كلاهما كانت تسيطر على جيش التحرير الوطني وتحت تصرفهما. من جانب الحكومة المؤقتة توجد الولايات الثانية والثالثة والرابعة والفيدرالية. وبجانب أحمد بن بلة وهواري بومدين توجد الولايات الأولى والخامسة والسادسة وجيش الحدود بقدرات عسكرية قوية. وفي هذه الأجواء المشحونة خلال مرحلة حرجية التي انتقلت فيها الجزائر من حالة حرب إلى حالة استرجاع الاستقلال. تقرّر مناقشة وإثراء مشروع طرابلس والمصادقة عليه، وتعيين قيادة جديدة لتسلّم مقاليد البلاد من الهيئة التنفيذية المؤقتة الكائن مقرها روشي نوار (بومرداس). ومن المآخذ على هذا المؤتمر أن الكثير من القائمين على انعقاده اعترضوا على زمان ومكان انعقاد المؤتمر باختيار عاصمة ليبيا طرابلس لعقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية مؤتمره الهام والمصيري، واعترضوا على بعض من حضوره على غرار العقيد علي كافي، بينما امتنع يوسف الخطيب عن الحضور. ومن أهم قراراته: انظر: طاهر حجان، مؤتمر طرابلس التاريخي 1962 بين استراتيجية الثورة وفاعلية الإقصاء، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2019، ص ص 205 - 207.

(5) - مقتطف من ميثاق طرابلس "النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني 1954 - 1962، قسم الإعلام والثقافة لجبهة التحرير الوطني، ص 57.

(6) - F.L.N - Commission centrale d'Orientation, *La Charte d'Alger, ensemble des textes adoptés par le 1^{er} congrès du Parti du Front de libération nationale*, imprimerie nationale Algérienne, Alger, p 94.

أول رئيس للدولة الجزائرية المستقلة أحمد بن بلة في الكثير من تصريحاته على عدد مليون ونصف المليون شهيد، مُضيفاً أن "العدد يتجاوز السبعة ملايين منذ أن دخل الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر في 05 جويلية 1830، بالإضافة إلى المشرّدين والنازحين والمهجرين والجرحى والمفقودين بعد الاستيلاء على أملاكهم، وعلى أموالهم من ماشية وتجارة... وإلى أعداد لا تحصى من الجرحى والأيتام والأرامل والثكالي.. الخ⁽¹⁾.

ولاتزال تسمية "الجزائر بلد مليون ونصف مليون شهيد" متداولة في الوطن العربي، وهذا ما يؤكد الطبيعة الدامية للنزاع المسلح من أجل استرجاع السيادة الوطنية، وتكريماً لتضحيات شهداء الثورة التحريرية الجزائرية أُعيد دُفَنهم في "مقابر الشهداء" بعد استقلال الجزائر اثر اكتشاف رُفَاتهم في مختلف مناطق الوطن⁽²⁾، والباقيون لازالوا في عداد المفقودين.

ورغم بشاعة جرائم المستعمر طيلة الحرب التي حصدت، لا تزال الدراسات التاريخية الفرنسية الحديثة مستمرة في التقليل من التكلفة الباهظة لعدد الضحايا الجزائريين، وظلّ عدد شهداء الثورة التحريرية المقدّر بـ "مليون ونصف مليون شهيد" محلّ تشكيك من أغلب المؤرخين الفرنسيين، وفي مقدمتهم المؤرخ شارل روبير أجرون الذي تبني نفس الطرح حيث رفض بصفة قطعية عدد شهداء الثورة التحريرية الذي اعتمدته جبهة التحرير الوطني والدولة الجزائرية، وحصرهم فقط في 250.000 ضحية كأقصى تقدير طوال الحرب⁽³⁾، ووصف تقييمه لهذه الحصيلة بـ "المنطقي" لاستناده على معطيات ديمغرافية لمختصين في إحصاء سكان الجزائر (1954-1966)⁽⁴⁾. أما غي برفي الذي تعرّض لانتقاد حاد بسبب مقاله حول هذا الموضوع في مجلة التاريخ⁽⁵⁾ ومقال آخر موسوم بـ "حرب الجزائر كم القتلى؟ نشر في كتاب جماعي تحت إشراف المؤرخ محمد حربي⁽⁶⁾ وبن يامين ستورا

(1) - انظر: شهادة أحمد بن بلة التي أدلى بها في الشريط الوثائقي الموسوم بـ:

Parcours Algériens , réalisation Alain Ferrari d'après les Mémoires d'hervé Bourges , diffusé en juillet 2003.

(2) - في آخر دراسة إحصائية أنجزت سنة 2013 أفادت فيها أنه تم اكتشاف ما يزيد عن 127.569 رفات شهيد وحرصت وزارة المجاهدين بمختلف هيكلها وبالتنسيق مع مختلف الجمعيات النشيطة في مجال حماية التراث التاريخي والثقافي وكذا السلطات المحلية على إعادة الاعتبار لها من خلال جمعها وإعادة دفنها في مساحات أرضية أطلقت عليها تسمية "مقابر الشهداء". وتم إنجاز 1295 مقبرة للشهداء بمختلف ولايات الوطن، تُقام بها وقفات للذاكرة أثناء الاحتفالات الرسمية بالأيام والأعياد الوطنية والمحلية، كما تحرص على ترميمها، صيانتها والمحافظة عليها بصفة مُنظمة رفقة السلطات المحلية. مصدر المعلومات: مديرية التراث التاريخي والثقافي بوزارة المجاهدين وذوي الحقوق.

(3) - Charles Robert Ageron , « les pertes humaines de la guerre d'Algérie », in catalogue de l'exposition la France en guerre d'Algérie , Paris, musée d'Histoire contemporaine et Nanterre , BDIC, 1992, pp 170-175.

(4) - Gilbert Meynier, **op. cit**, p 287.

(5) - Guy Pervillé , « Combien de morts pendant la guerre d'algérie ? » , in Revue L'Histoire, N0 53 , février 1983, p p 89 - 92 .

(6) - محمد حربي من مواليد 16 جانفي 1933 بالحروش سكيكدة، انخرط منذ سن 14 في حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية. أنهى دراساته الثانوية في معهد سانت بارب. واصل دراسته العليا بالسوربون. في 1954 أصبح الأمين العام لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا AEMAN وانضم إلى المجموعة الأقرب من اللجنة الثورية للوحدة والعمل (CRUA)=

بعنوان «حرب الجزائر 1954-2004 عودة الوعي» الجزء الثاني: العنف والتمثيل، حيث أفاد بما يلي: " لا يعني بالضرورة أن هذا "الرقم الرمزي والرسمي" كلهم استشهدوا، وعليه يجب التوقف عن استخدام المصطلح الغامض "الضحية"، لأنه ليس بالضرورة كل الضحايا أموات، مع ضرورة تحديد العدد الحقيقي للجرحى الذين شفوا أم يزالون يُعانون من آثار الإصابة الجسدية البليغة، وكذا ضحايا الإصابات بالاضطرابات النفسية...."⁽¹⁾.

وحصرت إحدى الدراسات الصادرة سنة 1996 عدد الضحايا الجزائريين فيما يقارب 200.000 إلى 300.000 قتيل جزائري فقط ⁽²⁾، بينما حمل أحد الصحفيين المقربين من السلطات الاستعمارية خلال الحرب، قيادة الثورة الجزائرية مسؤولية العدد المعتبر من ضحايا الحرب في صفوف الجزائريين والأوروبيين أيضا نظرا للتجاوزات والتقتيل الممارس من قبل جبهة وجيش التحرير الوطنيين دون التفصيل في هذا الادعاء وبدون ضبط التواريخ، حيث اكتفى إيف كوريير بحصر مجموع القتلى من الأوروبيين والجزائريين في 19166 قتيل (2788 من أصول أوروبية و 16378 من الجزائريين المسلمين)، و 21151 جريح (7541 أوروبي و 13610 جزائري مسلم)، 14 171 مفقود (875 أوروبي و 13296 مسلم) وحسب نفس المصدر فإن جبهة وجيش التحرير الوطنيين فقدتا من جزاء هذه المواجهات الدامية ما يقارب 140.000 رجل فقط ⁽³⁾. وفي نفس السياق برّر أحد المؤرخين الفرنسيين أسباب التضخيم في عدد شهداء الثورة الجزائرية (مليون ثم مليون ونصف مليون شهيد) واعتماده من قبل السلطات الجزائرية مردّه الآلام والصدمات التي فُرضت على الشعب الجزائري بسبب الحرب المرعبة، وتلاعب النظام بمسألة الضحايا ⁽⁴⁾.

=بفرنسا. وهو منذ نوفمبر 1954 أحد المسؤولين الأوائل لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ومنشط لجنة الصحافة والإعلام كما كان مساعد الطبيب بولحروف في أكتوبر 1956 في استخلاف قيادة الفيدرالية، وبعد الاستقالة منها غادر فرنسا في أبريل 1958 نحو ألمانيا، وفي تونس أكلت له مهام سياسية، ثم دبلوماسية مع زرداني وبوعتورة في الديوان المدني لوزارة القوات المسلحة. اغتاز خلال الندوة الأولى لإيفيان من قلة الصرامة لدى بعض الفرق القائدة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبوساطة خاله العقيد علي كافي أرسل إلى كوناكري لتسلم مهام سفير ثم مستشار الشؤون الخارجية، في 1962، كان أحد المحررين الأساسيين لـ "برنامج طرابلس" لجبهة التحرير الوطني. وخلال أزمة صائفة 1962، بقي محمد حربي بعيدا عن "مجموعة تلمسان". تولى إدارة أسبوعية "الثورة الإفريقية" من 1963 إلى 1965، وفي 1965 عارض انقلاب 19 جوان 1965 ووجد نفسه سجينا بدون محاكمة لمدة خمس سنوات ثم وضع رهن الإقامة الجبرية. لجأ إلى المنفى بفرنسا ابتداء من 1973 وهناك ألف العديد من المؤلفات. انظر: عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية.....، مرجع سابق، ص 144.

(1) - Guy Pervillé ، « la guerre d'Algérie : combien de morts ? » in la Guerre d'Algérie 1954-2004 la fin de l'amnésie , T 2 Violences – Représentations , sous la direction de Mohamed Harbi, Benjamin Stora, éditions Chihab , Alger, 2004, p 140 .

(2) - Philippe Bourdrel, **op. cit**, p 334.

(3) - Yves courriere , Guerre d'Algérie..., T v, **op. cit**, p 2372 .

(4) - Gilbert Meynier, **op. cit**, p 287.

6-2 - المفقودين:

من أصعب المشاكل التي واجهتها قيادة الثورة التحريرية خلال كفاحها التحرري تزايد عدد المفقودين في صفوف مناضليها الوطنيين وحتى الأوروبيين المناهضين للحرب في الجزائر، كما سُجّلت حالات كثيرة للمفقودين من المدنيين المشتبه فيهم بعد اختطافهم بطريقة عشوائية بمختلف مناطق الوطن منذ اندلاع الثورة، وتفاقت هذه الظاهرة بشكل ملفت للانتباه ومثير للقلق خلال معركة الجزائر (1956-1957).

وحسب الشهادات الحية للمناضلين وشهود عيان من أهاليهم، تم اختفاء هؤلاء المفقودين بعد اختطافهم في أغلب الحالات من مقر سكنائهم من قبل عسكريين مسلّحين مجهولي الهوية، ورغم محاولات متكررة لأفراد عائلاتهم لمعرفة مكان اعتقالهم إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل، والشكاوي المتكررة والملحة التي تقدموا بها إلا أنهم لم يتلقوا أي رد رغم اللجوء إلى بعض الشخصيات المتعاونة مع الإدارة الفرنسية بما فيهم الحركي، أملا في الحصول على أية معلومة ولو بسيطة قد تدلّهم على الأقل على موضع دفنهم لكن بدون جدوى⁽¹⁾.

ومما هو مؤكّد ارتبطت قضية آلاف المفقودين الجزائريين بانتهاكات حقوق الإنسان خلال الثورة التحريرية بعد استحداث أجهزة مختصة في فظاعة الاستنطاق والتعذيب، وخصّصت مقرات ومراكز خاصة نائية بعيدا عن الأنظار، تسهّلا لمهمة جلادها وتمكينهم من تسليط شتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي على المعتقلين المشتبه فيهم، وكانت ضيعة أمزيان بقسنطينة وفيلا سيزيني بالجزائر العاصمة بدون شك الأكثر شهرة في التنكيل الذي طال كل مشتبه فيه، الذي كان مصيره الحتمي إلحاقه بقائمة المفقودين التي كانت جثثهم تُدفن في الغالب تحت الأرض في مزارع نائية بعد تكفينها في أكياس من البلاستيك وتُغطى بالطوب الاسمنتي⁽²⁾.

والبعض من هؤلاء تم تصفيتهم عمدا بدون محاكمة بعد التأكد من أن هؤلاء المعتقلين لهم علاقة وطيدة بالتنظيم الثوري ويرفضون الإدلاء بأسرارهم، ويُعرف هذا الأسلوب في التصفية الجسدية بـ "سخرة الغابة" Corvée de bois لتُدفن بعدها الجثث في خنادق أو آبار، كما يُعدم المساجين برميهم في البحر والبعض من هذه الجثث لفظتها

(1) - صالح ميكاشير، حكايات من الذاكرة، مصدر سابق، ص 319.

(2) - محمد سكال، مرجع سابق، ص 134.

أمواج البحر إلى الشواطئ، وكان الجلادون يسمون تلك الجثث استهزاء وسخرية بـ "جمبري بيجار" Les Crevettes de Bigeard⁽¹⁾.

والجدير بالذكر، تفيد الوقائع أنه قبل إلقاء الجثث في عمق البحر كانت أرجل المساجين تُغمد في إناء مملوء بالإسمنت وعندما تجف يرمى بها بواسطة المروحية في البحر⁽²⁾ خصوصا في الشريط الساحلي لمدينة الجزائر وضواحيها، أو يوضع الأسير داخل برميل مربوط اليدين والأرجل بسلك، مثلما حدث مع أحد المعتقلين خالد براولة الذي اختفى بعد اعتقاله وتم العثور على جثته مُلقاة على ساحل بلدية لامارين La Marine⁽³⁾ التي لفظتها أمواج البحر، وهذه الكيفية تم التعرف على كيفية تصفية المعتقلين بطرق دنيئة حتى لا يفضح أمر منفذي هذه العملية⁽⁴⁾.

خلفت حالات الاختفاء الجماعي للمعتقلين بطريقة سرية ردود أفعال مستنكرة لتفاقم هذه الظاهرة نذكر في مقدمتها "لجنة حماية حقوق الانسان والحريات الفردية" التي أعربت عن قلقها إزاء تزايد عدد المفقودين حيث أفادت بأن: "مشكلة الاختفاء سببت انزعاجا عميقا في الرأي العام، وكانت مقلقة جدا، إذ تخصّ أشخاصا أوقفوا في أغلب الأحيان من طرف الجنود المظليين، ثم اختفت آثارهم بطريقة غامضة وغير مبرّرة"، واستدل التقرير بالنهاية المأساوية التي اختفى بها الأستاذ والمناضل الشيوعي موريس أودان Maurice Audin⁽⁵⁾. وتدعم مسعاها للكشف عن ملابسات قضية المفقودين وظروف

(1) - بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة ...، مرجع سابق، ص 117.

(2) - محمد سكال، مرجع سابق، ص 133.

(3) - بلدية ساحلية صغيرة تقع على بعد أربعة كلم عن القليعة من جهة الشمال الشرقي، وتبعد عن زرالدة بحوالي 5 كلم غربا وتعرف حاليا باسم "فوكا مارين".

(4) - Pierre vidal Naquet, **Raison d'état**, éditions de minuit, Paris, 1962, pp 164-165.

(5) - موريس أودان Maurice Audin من مواليد 14 فيفري 1932 بـ "باجة" غرب تونس. وهذه المحمية الفرنسية كان والده يرأس لواء الدرك، ثم أرسل إلى فرنسا، وبعدها إلى المستعمرة الجزائرية. انضم إلى صفوف الجيش الفرنسي في سنة 1943، والتحق بالمدرسة العسكرية الإعدادية بحمام ريغة (عين الدفلى غرب العاصمة الجزائر). وفي عام 1946 تم قبوله في مدرسة أوتون سون ولوار التابعة لوزارة الدفاع الفرنسية، إلا أنه قرّر التخلي عن عمله كضابط في الجيش الفرنسي في سنة 1948، والعودة إلى الجزائر العاصمة لدراسة الرياضيات في ثانوية غوتيه وفي جوان 1953 حصل على ليسانس في نفس التخصص، وتمّ تعيينه في منصب أستاذ مساعد لمدة سنة واحدة فقط. بدأ نضاله السياسي في صفوف الحزب الشيوعي الجزائري عام 1951، كما نشط في جمعية الطلاب المسلمين لإفريقيا الشمالية (AEMAN). رفقة زوجته جوزيت من أجل نصرة القضية الجزائرية، وبسبب مواقفه المناهضة للاستعمار الفرنسي، والمساندة للقضية الجزائرية، أصبح مُطاردا من قبل سلطات الاحتلال الفرنسي، بتهمة إيواء أعضاء ناشطين في "الحزب الشيوعي الجزائري"، فاعتقل في منزله - خلال معركة الجزائر العاصمة- ونقله إلى وجهة مجهولة أين تمّ وضعه تحت الإقامة الجبرية. وأثناء التحقيق معه، استعملت أساليب ووسائل فظيعة للتعذيب منها الصعق بالكهرباء واستخدام "مصل الحقيقة"، لكن دون جدوى، وبعد عشرة أيام على اختطافه، تلقّت زوجته جوزيت مكالمة هاتفية من الجيش الفرنسي مفادها أن زوجها فرّ من قبضة الجيش الفرنسي بالقفز من السيارة العسكرية التي كانت تنقله إلى مكان اعتقاله. وحسب أفراد عائلته وتحقيق المؤرخ بيار فيدال ناكي الذي كتب في الطبعة الأولى من L'affaire Audin الصادرة في شهر ماي 1958، تم التأكيد أنّ فرار أودان كان مستحيلا، إنما قُتل خلال=

اختفائهم بجهود الصحافة اليسارية الفرنسية التي سعت أيضا لفضح قضية اختفاء الأستاذ الجامعي المذكور الذي اعتقل من قبل الأجهزة الأمنية الفرنسية ولم يعثر له على أثر⁽¹⁾.
وخوفا من إثارة الرأي العام عليها في الداخل والخارج، استحدثت السلطات الاستعمارية مصلحة بمقاطعة الجزائر في 27 فيفري 1957 تتكفل بمتابعة ملف المفقودين، وخصّصت إحدى مطبوعاتها لفائدة العائلات الجزائرية التي تبحث عن مفقودين لها والتبليغ عن اختفائهم، إلا أنها سعت لعرقلة مهمتها حيث رفض رئيس دائرة مدينة الجزائر دخول أعضاء لجنة حماية حقوق الانسان والحريات الفردية التي ترأسها مورييس فارسون Maurice Garçon⁽²⁾ إلى المصلحة المذكورة التي تحتفظ بملفات المفقودين مثلما أوضحه هذا الأخير في تقريره⁽³⁾.

=جلسات التعذيب بتاريخ 21 جوان 1957 من قبل الملازم شاربونيه، ضابط المخابرات الذي عمل تحت أوامر الجنرال جاك ماسو. ولتحسيس الرأي العام بخطورة ممارسة التعذيب اللانسانية ضد المناضلين خلال معركة الجزائر تطرقت بعض الجرائد إلى "قضية= أودان" منذ شهر جويلية 1957. ورغم كل الدعاوى القضائية التي رفعتها جوزيت أودان أمام المحاكم الفرنسية ما بين 1957 و2002، ونضالها لستة عقود كاملة من أجل تكذيب الرواية الفرنسية الرسمية حول هروب زوجها من معتقله، وإجبار الدولة الفرنسية على الاعتراف بقضية زوجها المختطف ونهايته المأساوية لكن بآت كلها بالفشل. لكن أملا في الوصول إلى حقيقة تصفية زوجها بسبب موافقه المناهضة للاستعمار في الجزائر، دعت من جديد عام 2007، في رسالة موجّهة للرئيس الفرنسي الجديد آنذاك نيكولا ساركوزي إلى التحقيق في ملف مقتل مورييس أودان، وطلبت منه أن تعترف فرنسا بمسؤوليتها في ذلك. ونظرا لعدم استجابة ساركوزي لطلبها، رفضت ابنة أودان "ميشال" في الفاتح من جانفي 2009 استلام وسام جوقة الشرف (légion d'honneur) (تكريم تمنحه الدولة الفرنسية)، بسبب عدم إعارة الرئيس الفرنسي المذكور لأي اهتمام لطلب والدتها، وعدم الرد على الرسالة التي وجهتها إليه في سنة 2007، طالبة منه الكشف عن أسباب وفاة زوجها وتحمل فرنسا لمسؤوليتها في هذه القضية. وبعد مرور 64 سنة على حادثة اختطاف مورييس أودان وتصفيته، أقرّ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في سبتمبر 2018، بأن بلاده أقامت خلال حرب الجزائر نظاما استخدم فيه التعذيب، وأدى خصوصا إلى وفاة المعارض الشيوعي مورييس أودان، و اعترف أيضا بأنه "توفي تحت التعذيب الذي نشأ عن نظام وُجد عندما كانت الجزائر جزءا من فرنسا"، وأكد " أنه على الرغم من أن مقتله كان فعلا منفردا قام به البعض، إلا أن ذلك "وقع في إطار نظام قانوني وشرعي". وبالرغم من أهمية هذا الاعتراف الذي يُدين السلطات الاستعمارية الفرنسية وجلاذيتها، لا يزال قبر المناضل مورييس أودان صديق الثورة الجزائرية مجهولا إلى يومنا هذا. للمزيد من التفاصيل:

- Pierre vidal Naquet, **Affaire Audin (1957-1978)**, éditions Hibr, Alger, 2012, pp 7-102.

- l'Affaire Maurice Audin: la reconnaissance officielle après soixante et un ans d'un mensonge d'état , in <https://www.ldh-france.org>, consulté le 04/02/2022, 08 : 47.

(1) - Patrick Kessel - Giovanni Pirelli , **Peuple algérien et la guerre lettres et témoignages d'Algériens (1954-1962)**, Maspero, Paris, 1962, p 218.

(2) - من الشخصيات الفرنسية الذائعة الصيت لدفاعه عن عدة قضايا في باريس. من مواليد 25 نوفمبر 1889، وهو محامي بمحكمة باريس وأستاذ في الحقوق، أديب وكاتب ومؤرخ، وباعتباره رجل قانون تم تعيينه في لجنة الحماية والمحافظة على الحريات الفردية وحقوق الانسان التي تم تشكيلها في أوج حرب الجزائر، أسندت لها مهمة التنقل إلى الجزائر لإجراء تحقيقات حول تجاوزات قوات الأمن الفرنسية في حق الجزائريين، وخلال تحرياته حول معضلة المفقودين تحصّل على وثائق وجمع شهادات تدين مرتكبي الجرائم في صفوف جيش الاحتلال، مما دفعه لتحرير تقرير يفضح تلك الممارسات أهم ما جاء فيها: "الشيء الذي يصعب علينا فهمه هو أن البيانات الرسمية تتحدث يوميا عن توقيف عدد من الجناة الذين يعترفون بالتهمة المنسوبة إليهم وبالتالي يتم إدانتهم أمام المحاكم الخاصة دون تقديمهم إلى وكيل الجمهورية. وافته المنية في 29 ديسمبر 1967 للمزيد من التفاصيل انظر:

13 : 10/01/2022. <https://www.academie-francaise.fr/les-immortels/maurice-Garcon> , consulté le 10/01/2022. وأيضا:

مصطفى مكاسي، مصدر سابق، ص 26.

(3) - Patrick Kessel -Giovanni Pirelli, **op. cit**, p 218

وسعى للكشف عن ملابسات قضية المفقودين وُجّهت عدة تقارير للحكومة الفرنسية نذكر منها تقرير اللجنة المكلفة بالتحقيق في قضايا التعذيب التي كانت تُمارسه مصالح الجيش والشرطة الفرنسية معنون بـ "تقرير 12" صدر في جريدة لكسبرس الأسبوعية في 19 ديسمبر 1957 جاء فيه: "...تم إحصاء أكثر من 600 شخص مفقود واختفاء الأشخاص هو أمر غير عادي ويحدث باستمرار، لكن السلطات الفرنسية تنفي ذلك وتؤكد على أنهم معتقلين..."⁽¹⁾. وغالبا ما كانت السلطات العسكرية بالجزائر العاصمة تردّ على ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال زيارتهم لمراكز العبور والانتقاء في إطار إجراء تحقيقات فردية حول مسألة المفقودين المشكوك في اختفائهم بطريقة مريبة، بأجوبة مقتضبة "لقد سجّلنا أن بعض الأشخاص الملاحقين قد توفوا خلال محاولة هروبهم أو أنهم قُتلوا خلال عملية عسكرية التي شاركوا فيها من تلقاء أنفسهم"⁽²⁾.

ولقد أثارت حالات الاختفاء الجماعي للسجناء المعتقلين بعد تعذيبهم ردود أفعال مستنكرة من قبل ذويهم، فقدموا عدد لا يحصى من الشكاوي لمحامين فرنسيين بالجزائر العاصمة، نذكر منها على سبيل التوضيح لا الحصر أنه بتاريخ 10 أوت 1959 استقبل محاميان لجهة التحرير الوطني جاك فرجاس وميشال زافريان بفندق الجزائر العشرات من الجزائريين توافدوا للتبليغ عن اختفاء أفراد أسرهم (الابن- الأب - الزوج) ، وقاما بتسجيل كافة المعلومات المتعلقة بظروف اختفاءهم، وتحرير عدد غير محدود من الشكاوي بخصوص هؤلاء المفقودين، ولما علمت السلطات الاستعمارية بنشاطهما قامت بتاريخ 14 أوت 1959 بطرد المحامي جاك فرجاس ليلا بأمر من السلطات العسكرية رغم حيازته لترخيص قانوني بالإقامة في الجزائر للدفاع عن موكله، ووجهت له تهمة "المساس بالأمن العام"، بينما بقي المحامي زافريان لوحده يتابع تسجيل شكاوي جديدة تقدم بها أهالي المفقودين إلى غاية ذهابه من الجزائر. ونظرا لفضاعة ملف المفقودين قام

(1) - مصطفى مكاسي، مصدر سابق، ص 25.

(2) - مصطفى خياطي، معسكرات الرعب.....، مرجع سابق، ص 227، 345.

المحامين في بضعة ساعات من إعداد الدفتر الأخضر Le Cahier Vert ⁽¹⁾ وتقديمه للهِلال الأحمر الدولي تنديدا بالتجاوزات في حق المختطفين الجزائريين ⁽²⁾.

وقبل موعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 تحصّلت الهيئة التنفيذية المؤقتة على قائمة أولية للمفقودين في الجزائر العاصمة البالغ عددهم 4737 وكان آخر المفقودين هو زطوف أحمد من الحراش أعلن عن فقدانه يوم 15 مارس 1962 ⁽³⁾، في حين سجلت اللجان المحلية لوقف إطلاق النار بالجزائر ابتداء من تاريخ 25 ماي 1962، 187304 طلبا للتحقيق حول اختفاء جزائريين وجزائريات أثناء الحرب التحريرية خاصة بعد تاريخ 19 مارس 1962 ⁽⁴⁾.

من الصعب جدا تقييد حصيلة نهائية لعدد المفقودين الجزائريين خلال الثورة التحريرية، وتكمن هذه الصعوبة في تكتم السلطات الاستعمارية عن فقدان أفراد العائلات بأكملها من جراء العمليات القمعية للجيش الفرنسي بواسطة القصف الجوي، وعدم الإفصاح عن مصير عشرات الآلاف من المعتقلين الذين كانوا عرضة للتصفيات الجسدية في السجون والمحتشدات ⁽⁵⁾، لكن بول تيتجن Paul Teitgen ⁽⁶⁾ أفصح عن معلومات تفيد بالحصيلة الأولية لعدد المفقودين قدر بـ 3025 ملف لأشخاص مفقودين من بين 24.000 تم اعتقالهم في مدينة

(1) - قام بتأليفه كل من جاك فيرجيس، ميشيل زافريان، مورييس كوريجي ، نُشر في لوزان في ديسمبر 1959 من قبل منشورات La Cité، المشرف عليها نيلس أندرسون. Nils Andersson. يتضمن هذا الكتاب 175 شكوى تتعلق بالاختفاء بعد الاختطاف من قبل الجيش الفرنسي، جمعت في الجزائر العاصمة في أوت 1959 من قبل محامي جبهة التحرير الوطني الثلاثة. يعود تاريخ معظم حالات الاختفاء هذه إلى عام 1957 وقد تم إبلاغ عن حالات الاختفاء بمحافظات الجزائر من قبل ذويهم . نُشرت أولى الشكاوي في Les Temps Modernes، عدد 163، اعتبارًا من سبتمبر 1959، وكذلك في Témoignages et Documents في أكتوبر 1959. للمزيد من التفاصيل حول فحوى هذا الدفتر انظر :

Jacques Verges, Michel Zavrian, Maurice Courrégé , Les Disparus (Le cahier vert), éditions La cité Lauzanne, Paris, 1959.

(2) - Hamid Bousselham , La guerre d'Algérie (1954-1962) TORTURES PAR LEPEN, éditions Rahma, Alger, 2000, p 87.

(3) - المجاهد، عدد 120، 30 أبريل 1962، ص 2.

(4) - علي هارون، مصدر سابق، ص ص 36-37.

(5) - Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956), op . cit. p197.

(6) - بول تيتجن Paul Teitgen من مواليد 6 فيفري 1919 بفرنسا. عيّن أميناً عاماً لولاية الجزائر في 20 أوت 1956 مكلفاً بالشرطة على وجه الخصوص. كانت لهذا المقاوم القديم الذي عذّبه الاحتلال النازي الشجاعة لأن يبعث رسالة إلى روبير لاکوست يعلمه فيها عن استقالته في 24 مارس 1957 بسبب ممارسات التعذيب. مصرحاً "نحن نرتكب جرائم حرب"، لكن استقالته رُفضت. أعلم تيتجن الحكومة الفرنسية الأعمال الحقيقية التي كان يقوم بها الجيش الفرنسي بالجزائر العاصمة: القتل الاعباطي، الاختفاء، التعذيب، وكتب فيها "هو نفس التعذيب الذي قاسيته في دهاليز الغيستابو في نانسي منذ 14 سنة" وظلت هذه الرسالة غير معروفة إلى غاية قراءتها خلال محاكمة شبكة جونسون ونشرت بعدها في جريدة لوموند في الفاتح أكتوبر 1960. استقال من منصبه في سبتمبر 1957 لكنه ظلّ في الجزائر العاصمة حيث عمل في إدارة الحكومة العامة حيث انتدب مساعدا للمدير العام للشؤون الاجتماعية بوزارة الجزائر. أُلقي عليه القبض بعد بضعة أيام من انقلاب 13 ماي 1958، تمت مبادلتة بجنرال انقلابي مسجون في باريس. وفي الفاتح من جانفي 1959 وضع تحت تصرف وزارة الشؤون الخارجية بعد التحاقه بفرنسا التي أرسلته إلى البرازيل. وافته المنية في 13 أكتوبر 1991. Jean Louis Gérard, op. cit, 186 وأيضا: عاشور شرفي، قاموس الثورة...، مرجع سابق، ص 115.

الجزائر وحدها⁽¹⁾، في حين قدّم رئيس بلدية مدينة الجزائر جاك شوفالي رقما يفوق بكثير إذ حدّده بحوالي 5000 مفقود⁽²⁾. بينما ضُبط عدد المفقودين في معركة الجزائر سنة 2017 بـ 8000 مفقود حسب إحدى مصادر حقوقية⁽³⁾، أما آخر الإحصائيات الرسمية لوزارة المجاهدين وذوي الحقوق سنة 2018 ضبطت عدد المفقودين بـ 2100 شهيد لا يُعرف مكان دفنهم⁽⁴⁾، وعدد المفقودين حتما سيتزايد باكتشاف المقابر الجماعية والافراج عن الوثائق السرية حول هذه القضية الشائكة.

6-3 - مأساة اللاجئين:

مثّلت قضية اللاجئين الجزائريين في المغرب وتونس وظروف عودتهم إلى الوطن معضلة إنسانية طويلة الحرب وبعدها، نتيجة معاناتهم من ظروف قاسية وغير إنسانية بعد لجوئهم الاضطراري إلى المناطق الحدودية، وتضاعفت أعدادهم في مخيمات البلدين المذكورين، وتدهورت صحتهم بسبب تفشي الأمراض المزمنة نتيجة لسوء التغذية مما جعل قيادة الثورة تتكفّل بوضعيتهم باستحداث الهلال الأحمر الجزائري الذي جتّد كل امكانياته المتاحة للحفاظ على حياة الآلاف من الأرواح البشرية.

وكما هو معلوم تفاقم مشكل لجوء الجزائريين بعدما فرضت السلطات العسكرية على السكان المقيمين على بعد 45 كيلومتر من الحدود مغادرة أراضيهم وديارهم، لتسهيل مهمة مراقبة الممرات الحدودية وللحيلولة دون تسرّب الأسلحة والثوار من البلدين المجاورين إلى الجزائر. وحسب إحصائيات سنة 1958 كان بتونس والمغرب ما لا يقل عن 350.000 لاجئ جزائري منهم 50% أطفال، و35% نساء وحوالي 15% رجال⁽⁵⁾. وورد في مصدر آخر أن أكثر من 800.000 لاجئ عاشوا في ظروف جد مزرية طويلة الحرب⁽⁶⁾، بعد هروبهم من القمع والإبادة

(1) - Arlette Heymann, *Les libertés publiques et la guerre d'Algérie*, éditions Boss Frères, Paris, 1972, p 167.

(2) - Jacques Duquesne, « Tortures en Algérie Témoignage inédit, express international, N° 2578, 30 Novembre au 6 janvier 2000, p 56.

(3) - منهم المحامية فاطمة بن براهيم التي حصرت عدد الجزائريين المفقودين في 8000 شخص للمزيد من التفاصيل انظر: Maître Fatima Zohra Benbraham, *Le Dossier de 8000 disparue de la bataille d'Alger*, « un acte d'état Forum de la mémoire au siège du quotidien El Moudjahid », in : [http:// www.lematindz.net](http://www.lematindz.net), posté le 1 mars 2017, consulté le 29/12/2021 à 09h 31mn .

(4) - أدلى وزير المجاهدين وذوي الحقوق السابق "الطيب زيتوني" في إحدى تصريحاته سنة 2018 هلى هامش الاحتفال بالذكرى الـ 58 لاستشهاد "أحمد حاج حمدي" الذي استشهد في 29 سبتمبر 1960 بولاية المدية " /إن الإحصاء الذي أجرتّه مصالح وزارته بمساعدة الهياكل المتخصصة المرتبطة بقطاعه سمح بإعداد قائمة تضم 2.100 شهيد لا يُعرف مكان دفنهم ويعتبرون في عداد المفقودين بسبب عدم وجود مقابر لهم أو تحديد مواقع دفنهم "ومن هؤلاء الشهداء جيلالي بونعامة، سي محمد بوقرة، العربي التبسي والذي لا تزال ظروف استشهادهم ودفنهم غير معروفة إلى يومنا هذا ممثلا في ذلك الجيش الاستعماري "مسؤولية هذه الاختفاءات". للمزيد من التفاصيل انظر: تصريحه الكامل وكالة الأنباء الجزائرية، تاريخ نشر هذا التصريح: السبت 29 سبتمبر 2018 في حدود الساعة 17:50.

(5) - مقتطف من شهادة بن يوسف بن خدة في حديث مع الصحفي محمد عباس بجريدة الشعب بتاريخ 19 سبتمبر 1988، ص 6.

(6) - مقتطف من شهادة عبد القادر بوسلمم المستشار السياسي سابق لبعثة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المغرب نشرت في: مصطفى مكاسي، مصدر سابق، الجزائر، 2015، ص 10.

والاغتصابات المُنهجة إذ اضطرت خلالها أغلب الأسر الجزائرية إلى ترحيل أطفالها ونساءها وشيوخها الطاعنين في السن⁽¹⁾ خاصة إلى المناطق الحدودية التونسية التي اشتهرت بمأساة اللاجئين وفضيحة المنطقة المحرّمة التي ندّدت بها عدة جهات رسمية، منها كتابة الدولة للأخبار والإرشاد التونسية ومفتي الديار التونسية ورئيس اللجنة الدينية للدفاع عن المدنيين الجزائريين⁽²⁾.

انعكست مأساة اللاجئين سلبا على قيادة الثورة الجزائرية، فبدلا من أن يعتمد جيش التحرير الوطني عليهم لإمداده بالمساعدات المتاحة لضمان استمرار الكفاح الثوري، أصبح هؤلاء يعتمدون عليه، فشكل بذلك عبئا آخر وقع على عاتق قيادة الثورة خاصة في الحدود الشرقية الجزائرية المشتركة مع تونس. ولإنقاذ الموقف المتردي، شرعت القيادة العليا للقاعدة الشرقية بتشكيل لجنة الشؤون الاجتماعية، مهمتها التكفل بشؤون اللاجئين من مختلف الجوانب، وتقوم على وجه الخصوص بما يلي:

- 1- إحصاء اللاجئين عن طريق تزويد كل مواطن بوثائق الهوية "بطاقة اللاجئ".
 - 2- السعي المكثف للحصول على رخص المرور وجوازات السفر لتسهيل عملية المرور مع تحديد وجهة الاستقرار المؤقتة.
 - 2- توزيع الخيام والملابس على اللاجئين وكمية من التموين كافية لمدة شهر⁽³⁾.
 - 3- تفقّد الحالة الصحية للاجئين ومراقبتها باستمرار.
 - 4- تحديد مناطق إقامة اللاجئين منها عين سلطان، وادي بغلة، الفروحة، كهف النسر وغيرها، وتحولت هذه المناطق إلى قرى شُيّدت بسواعد اللاجئين ومساعدة جيش التحرير الوطني⁽⁴⁾.
- ولم يتمكن الهلال الأحمر الجزائري من تفادي الكارثة الانسانية إلا بفضل تضامن سكان المناطق الحدودية من التونسيين والمغاربة الذين قدّموا شتى أشكال الدعم المادي والمعنوي للاجئين الجزائريين، وتوجيه نداء الاستغاثة من جنيف إلى كل من الثمانين دولة أعضاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي حاثا من خلاله على ضرورة إعانة اللاجئين الجزائريين⁽⁵⁾، كما وجّه نداءاته إلى أقطار الوطن العربي للتبرّع بالملابس والأغطية والأدوية

(1) - انظر نموذج حي من مأساة اللاجئين في "عين خمودة يفضحون أمام الرأي العام العالمي (ثلاث قصص من أعمال الإبادة بالجزائر) المجاهد، عدد 20، 15 مارس 1958، ص ص 6-7.

(2) - مقتطف من نص نداء استغاثة في صفحتين باللغة الفرنسية صادر عن رئيس اللجنة الدينية للدفاع عن المدنيين الجزائريين مفتي تونس الكبير، أ.و.ج. ر. ه. أ. ج، علية رقم 14/105/3/G.G.1.

(3) - مقتطف من مراسلة مندوب الأمن العام في الهيئة التنفيذية المؤقتة إلى وزير الشؤون الخارجية بالحكومة المؤقتة للجمهورية، أ.و.ج. رصيد ح. م. ج. ج، علية رقم B235.

(4) - عمر تابليت، القاعدة الشرقية....، مرجع سابق، ص ص 125-126.

(5) - المجاهد، عدد 14، 15 ديسمبر 1957، ص 10.

والمواد الغذائية قبل أن يُداهم فصل الشتاء اللاجئين⁽¹⁾، بالإضافة إلى مساعدات الدول الشقيقة والصديقة من الجمعيات والمنظمات الانسانية العربية والسوفياتية الألمانية السويدية واليوغسلافية التي هبّت للتضامن مع اللاجئين، عكس الجمعيات والمنظمات الأوروبية والأمريكية التي تجاهلت تماما نداءات الإستغاثة. أما المنظمات التابعة للأمم المتحدة التزمت هي الأخرى الصمت إزاء قضية اللاجئين بدافع الحذر "الدبلوماسي" ولم تتدخل إلا بعد التوقيع على اتفاقية إيفيان، حيث قرّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة الهلال الأحمر الجزائري لتنظيم عمليات عودة اللاجئين إلى ديارهم⁽²⁾.

ونظرا لتزايد مأساة اللاجئين، هبّت الهيئات الانسانية والرسمية وبعض دول العالم المساندة للقضية الجزائرية لتقديم أشكال مختلفة من الدعم. وحسب الإحصائيات الرسمية للهيئة العليا لمنظمة الأمم المتحدة للاجئين بنيويورك نُشرت سنة 1963، قامت 29 دولة و 65 منظمة دولية بمساعدتهم وزوّدتهم بقيمة 22 مليون دولار أمريكي. وحسب إحصائيات نفس الهيئة نشرت سنة 1964، فإنه في إطار ترحيل اللاجئين من تونس والمغرب إلى الجزائر بعد اتفاقيات إيفيان تلقى اللاجئين الجزائريون مساعدات إضافية من المحافظة السامية التابعة للأمم المتحدة تقدر بـ 1.241.000 دولار أمريكي. واستفاد من هذه المساعدات 181.400 لاجئ، منهم 120.000 عادوا إلى الجزائر من تونس و 61.400 لاجئ من المغرب⁽³⁾.

وللتخفيف من حدة مأساة هؤلاء اللاجئين، ساهمت أيضا منظمات الصليب الأحمر الدولي، وجمعيات خيرية أمريكية وبريطانية، في تقديم مساعدات معتبرة للاجئين الجزائريين سواء أثناء تواجدهم بتونس والمغرب أو بعد عودتهم إلى الجزائر بعد استقلالها. ومن الإجراءات التي بادرت بها بعض المنظمات الدولية التكفل بنقل ورشات خياطة ومراكز تدريب الشباب من تونس والمغرب إلى الجزائر غداة استقلال البلاد. وبخصوص قيمة المساعدات نوضحها في الجدول الآتي⁽⁴⁾:

(1) - المجاهد، عدد 33، 8 ديسمبر 1958، ص 13.

(2) - شهادة عبد القادر بوسلم، مصدر سابق، ص 10.

(3) - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر..... مرجع سابق، ص 547.

(4) - نفسه.

أسماء المنظمات	قيمة المساعدات بالعملة الأمريكية (الدولار)
المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة	7.487.624
تبرعات من الحكومات	6.640.005
منظمات الصليب الأحمر الدولي الهلال الأحمر الجزائري	4.872.057
تبرعات من منظمات أخرى	3.204.198
المجموع	22.158.884

ويهدف تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم وتمكينهم من الاندماج في الحياة الوطنية واستئناف أعمالهم في الجزائر⁽¹⁾ قام مسؤولو الهيئة التنفيذية المؤقتة بتشكيل لجنة جزائرية - فرنسية مشتركة للتكفل بهذه العملية، اتخذت بلدة وجدة بالمغرب مقر إحدى اللجان، وكان مقر اللجنة الثانية في الكاف بتونس⁽²⁾، غير أن عملية نقل اللاجئين من تونس والمغرب إلى الجزائر تعطلت بسبب شروع منظمة الجيش السري OAS في تنفيذ العمليات الإرهابية، لكن بمجرد توصل أعضاء الحكومة الانتقالية إلى اتفاق معها في أبريل 1962، شرعت جمعيات الصليب الأحمر الدولي والمحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة في عمليات نقل اللاجئين بالتعاون مع الحكومة الجزائرية الانتقالية في بومرداس واللجنة الجزائرية المختلطة. ولقد لعب الهلال الأحمر الجزائري دورا بارزا في عملية تسجيل هؤلاء اللاجئين وتسليمهم بطاقات ووثائق تمكّنهم من الحصول على مساعدات مادية بعد عودتهم إلى أرض الوطن⁽³⁾.

واتخذت أيضا عدة تدابير استعجالية لتسهيل عودة اللاجئين إلى أرض الوطن، منها تعيين بعض الضباط للسهر على هذه العملية وتحديد أولا النقاط التي يقع منها المرور⁽⁴⁾، ووضعت في كل نقطة عبور لجنة مكلفة بمراقبة الحالة المدنية للاجئين، وأقام الصليب الأحمر الدولي مراكز طبية في نواحي مختلفة من هذه النقاط، وتم استدعاء جميع الأطباء الجزائريين

(1) - بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 89.

(2) - المجاهد، عدد 120، مصدر سابق، ص 2.

(3) - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 549.

(4) - وهي بالنسبة للقادمين من تونس: غار الدماء- سوق أهراس- ساقية سيدي يوسف- تالة - تبسة- نقريس- حيدرة - تبسة عن طريق الكويف. و بالنسبة للقادمين من المغرب: برقنت- العريشة - فيقيق- بني ونيف- زوج بغال- الطريق العامة والسكة الحديدية التي تربط زوج فاقو بمغنية. المجاهد، عدد 120، مصدر سابق، ص 11

المقيمين بتونس والمغرب، كما وضع طبيبان بيطريان في كل مركز لفحص الثروة الحيوانية للاجئين⁽¹⁾. ووزعت كمية من المواد التموينية بالبلدين المذكورين تكفي لمدة شهر، وتهيئة عدد من المراكز والمطارات والموانئ لاستقبال الاعانات والواردات من التموين، وتكليف الولاية بنواحي الحدود بإحصاء جميع النقاط والنواحي التي لا يتوفر فيها الماء، وتخصيص سيارات خاصة لتزويد العائدين بالماء. وبخصوص النقل تم تخصيص 360 سيارة لهذا الغرض بالإضافة إلى القطارات، وتهيئة عدد من الأسرة في مستشفيات المدن لعلاج الحالات المستعصية⁽²⁾.

وخلال تلك الفترة الوجيزة التي انطلقت في 10 ماي وإلى غاية 20 جويلية 1962، تمّ نقل 120.000 لاجئ جزائري داخل الجزائر، وتفيد إحصائيات الأمم المتحدة أن هناك حوالي 200.000 لاجئ جزائري في كل من تونس والمغرب تلقوا مساعدات طبية ومادية ووفرت لهم وسائل نقلهم إلى وطنهم. وكلفت هذه العمليات المحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة ما لا يقل عن 1.241.000 دولار، يضاف إليهم حوالي 100.000 لاجئ آخر عادوا إلى الجزائر بوسائلهم الخاصة⁽³⁾.

إن الأغلبية الساحقة من اللاجئين عادوا إلى أرض الوطن قبل فاتح جويلية 1962 للمشاركة في التصويت لصالح استقلال الجزائر. ويدخل هذا الاجراء ضمن استراتيجية جبهة التحرير الوطني الرامية لتجنيد الجزائريين وتصويتهم جماعيا للاستقلال التام، وبفضلهم استطاعوا التأثير في نتيجة الانتخابات بعدد المسجلين 6549736 الناخبون 6017800 المشاركون في عملية التصويت 599211 وكان الجواب بـ "نعم" بنسبة 5875581 أي للاستقلال وبـ "لا" 16534، والأوراق الملغاة 25565 والباقي 606371 لم تشارك في العملية⁽⁴⁾. وبالرغم من الحياة الصعبة للاجئين بالمناطق الحدودية، إلا أن بعد عودتهم إلى أرض الوطن واجهوا مشاكل وتحديات أخطر بكثير، منها تهديم منازلهم التي دُكت عن آخرها من جراء القصف الجوي، ومصادر العيش كانت شبه منعدمة⁽⁵⁾ إلا أنهم تجاوزوا هذه الصعاب بفضل مجموعة من التدابير منها:

- الحصول على المساعدات المالية القادمة من العمال المغتربين بفرنسا أو من بعض أقاربهم بأرض الوطن.

- استلام أموالهم من الأفراد الذي كانوا يتصرفون في محلاتهم أو مزارعهم أو أملاك أخرى خلال فترة بُعدهم عن ممتلكاتهم.

(1) - المجاهد، عدد 120، مصدر سابق، ص 11.

(2) - نفسه، ص 2، 11.

(3) - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 550.

(4) - محمود الواعي، مرجع سابق، ص 195.

(5) - عمار قليل، ملحمة الجزائر.. ج 3. مرجع سابق، ص 390.

- الانفاق من الأموال التي جلبوها معهم من الخارج بالنسبة لبعض الفئات الميسورة الحال.
- بيع أراضيهم أو تأجيرها للفلاحين واستغلال تلك الأموال لشراء ما يحتاجونه من مواد غذائية وألبسة ودفع أثمان إيجار مساكنهم⁽¹⁾.

6-4 - التدهور الصحي لضحايا الأسلحة المحظورة:

سجل الاستعمار الفرنسي في الجزائر حافل بالجرائم ضد الإنسانية، أخطرها استخدام الأسلحة الكيماوية الغازية والسائلة والهيدروجينية، ومن أفظعها على الإطلاق النابالم والألغام والتفجيرات النووية. وكان لاستخدام هذه الأسلحة بمختلف أنواعها في محاربة الثوار في معارقتهم، آثارا وخيمة على نفسية المصابين نظرا لعاهاتهم الجسدية، أما التفجيرات النووية فكانت هي الأخرى مُدمرة لصحة وبيئة المواطن الجزائري، نظرا للأخطار الناجمة عن آثارها الإشعاعية المباشرة وغير المباشرة يصعب حصرها، نكتفي بذكر نماذج منها على سبيل التوضيح:

6-4-1 - الحروق والتشوهات الجسمية:

تسببت قنابل النابالم في إصابات بليغة أدت في غالب الأحيان إلى الموت الحتمي لمئات من المجاهدين من جراء تمزق أجسادهم إلى أشلاء وتفحمها في أغلب الأحيان يعجز عن تمييزها عن جذوع الشجر والصخور⁽²⁾. أما الجرحى الناجون من الموت فمأساتهم أكبر بكثير، بسبب حروقهم البليغة والآلام الحادة بفعل مادتها الملتهبة التي لا تُطاق مثلما وصفها أحد الضباط الجزائريين المشاركين في معركة مزي: " كانت كل طائرة فرنسية تحمل قنبلتين وحين تهمّ بإلقائها تنزل إلى مسافة قريبة من الأرض ثم ترمي القنبلة فتندرج وتنفجر وينتشر سائلها على مسافة 20 متر، ويتصاعد منها دخان كثيف وحرارة لا تُطاق، أما السائل الذي يخرج منها فهو يشبه الرغوة الناتجة عن الصابون يُسبب آلام حادة بالرأس وقروحا في العيون ورائحة تشبه الكبريت"⁽³⁾. ووثقت إحدى المذكرات فظاعة الجثث المفحمة من جراء القصف بهذا السلاح المحظور حيث لم يستثن منهم حتى المواطنين العزل، فأكثر من 110 مواطن أحرقتهم فرنسا بالنابالم سنة 1959 بالولاية الرابعة، والتقطت هذه الصورة بمنطقة تنس⁽⁴⁾. ومن مأساة هؤلاء المصابين انعدام وسائل العلاج من هذه الحروق التي كانت شبه مُنعدمة، ورغم ذلك أولى القائمون على القطاع الصحي عناية خاصة، منها التقيد بالإرشادات والإسعافات الأولية الواجب اتخاذها لعلاج المصابين بالغازات السامة والنابالم في انتظار نقلهم

(1) - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 551.

(2) - امير أزواوي، مصدر سابق، ص 98.

(3) - المجاهد، عدد 69، مصدر سابق. ص 6-7.

(4) - مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، مصدر سابق، ص 190.

إلى الخارج لمتابعة العلاج⁽¹⁾. ورغم ذلك ظلّت الحروق من الدرجة الأولى والثانية بادية على أيديهم وأرجلهم، ورغم الإسعافات والرعاية الطبية التي قُدّمت لهم في كل من تونس والمغرب ظلّت تلك التشوهات الجسدية والآلام النفسية الحادة تلازمهم إلى غاية وفاتهم⁽²⁾.

وفي نفس السياق كشف اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني عبر صفحاته للرأي العام مأساة المصابين بحرائق النابالم الذي يقصفه الطيران الفرنسي لإبادة الجزائريين، حيث افتتحت الجريدة الصادرة بتاريخ 17 أكتوبر 1960 بالصورة الأولى لستة جنود جيش التحرير الوطني مصابين بحرائق النابالم وهم ممدّدين على أسرة المستشفى ووجوههم وكافة أجسادهم مفعّمة وملفوفة بالضمادات الطبية⁽³⁾. وأدرجت صورتان لسبعة مصابين بحروق النابالم بالتعليق الآتية "ستبقى حرائقهم مكتوبة في سجل العار الذي كتبه الغرب في حرب الإبادة بالجزائر" وأوردت في تعليق تهكمي آخر "هذا الجندي سيصوّت بدون شك لفائدة دخول الجزائر في منظمة الحلف الأطلسي"⁽⁴⁾.

وقد أصيب الكثير من المستهدفين بهذه الأسلحة بتشوهات جلدية وخلقية، الناجمة عن حروق بليغة نتيجة قذف الطائرات لهذه القنابل الغازية الحارقة في شكل دخان ملتهب متعدد الألوان (أحمر، أزرق، أصفر، أخضر، وأبيض)، على معازل قوات جيش التحرير الوطني بالجبال، وهذه الإصابات كانت متفاوتة الخطورة، فمن المصابين من يشتعل جلداهم بمجرد احتكاك المادة الحارقة ببشرة أجسادهم، إذ "يبدأ بتململ ويحمر ثم تكسوه حبيبات حمراء وصفراء ثم ترتفع حرارته، وهذا الوضع يزول ثم يعود ثم يزول، ولكنه لا يفارق صاحبه أبداً ويزداد حدة مع فصل الصيف وكأنها حساسية"⁽⁵⁾.

أما الناجون من الموت، فأصيبوا أيضا بعاهاات منها التشنج العضلي على مستوى اليد، وهي حالة مؤلمة تعكس انكماشاً غير طوعي لعضلة واحدة أو أكثر، تجعل المصابين غير قادرين على حمل السلاح ولا استعماله، ومن مضاعفات هذه الإصابة الانتفاخ على مستوى اليد حتى

(1) - انظر التوجيهات والتعليمات التي أوصى بها القائمون على القطاع الصحي لإسعاف المصابين بمختلف المواد السامة والخطرة بما فيها النابالم وطرق علاجها في :

Mohamed Guentari, **organisation politico Administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954 à 1962**, Volume 1, offices des publications universitaires , Alger, 1994, pp 448- 556 .

(2) - للاستزادة أكثر حول ضحايا النابالم خلال الثورة التحريرية والإصابات الخطيرة (الحروق والتشوهات الجسدية) التي تعرّض لها كل من المجاهد شايب ذراع من الولاية الرابعة، وكريم أرزقي شقيق كريم بلقاسم من الولاية الثالثة، والمجاهد مرغعي أحمد بن مصطفى من الولاية الأولى، وآخرون. انظر الملف الخاص حول استعمال سلاح النابالم والمواد الكيميائية من طرف الاستعمار الفرنسي في الجزائر الذي أعده أحمد زديرة، ونشره بمجلة أول نوفمبر، العددان 177-178 من 1 جانفي 2013 إلى 30 جوان 2013، ص ص 86-79.

(3) - المجاهد، عدد 80، مصدر سابق، ص 1.

(4) - نفسه، ص 4.

(5) - يوسف منصورية، دراسات وأبحاث، مرجع سابق، ص 367.

المرفق وتأخذ لونا أزرقا، وتزول هذه الحالة مؤقتا بفعل العلاج، ولكن هذه الأعراض تلازم أصحابها مدى الحياة، وتتصلب هذه الأعصاب العضلية خاصة في فصل الشتاء وكأنها مرض الروماتيزم⁽¹⁾.

وإزاء هذه المعضلة في أوج الكفاح المسلح، بذلت قيادة الثورة جهود معتبرة للتكفل الصحي بالمجاهدين المصابين بالتشوهات الخلقية الناجمة عن هذه الحروق البليغة، فبعد تقديم لهم الاسعافات الأولية، تم نقلهم للعلاج بمستشفى "عزيزة عثمان" و"شارل نيكول" بتونس تحت إشراف الطبيب الجراح تيجاني هدام⁽²⁾ ومستشفى أفيسان Avicenne بالمغرب تحت رعاية وإشراف الهلال الأحمر الجزائري⁽³⁾، والبعض من هؤلاء المصابين نُقلوا إلى القاهرة لاستئناف العلاج ولإعادة تأهيلهم بدنيا. ومن الجهود التي بد لها الهلال الأحمر الجزائري خلال سنوات 1958-1960 بالتنسيق مع الهلال الأحمر الدولي لعلاج هؤلاء المصابين والجرحى بعدما استعصى علاجهم بمعاقل الثورة ومخيمات اللاجئين، تم نقلهم إلى عدة بلدان أجنبية قبلت استقبالهم وعلاجهم مجانا، نذكرها على التوالي:

- يوغسلافيا: 50 مريض وجريح.

- الولايات المتحدة الأمريكية: 100 مريض وجريح.

- ألمانيا الشرقية: 11 مريض وجريح.

- تشيكوسلوفاكيا : 25 مريض وجريح.

- ألبانيا : 10 مريض وجريح .

- بلغاريا: 30 مريض و جريح.

- هنغاريا (المجر): 9 مرضى و جرحى⁽⁴⁾.

(1) - يوسف منصورية، مرجع سابق، ص ص 367-368.

(2) - تيجاني هدام من مواليد 11 جانفي 1921 بتلمسان، درس المرحلة الابتدائية والثانوية بمسقط رأسه إلى غاية حصوله على البكالوريا سنة 1943، درس بجامعة الطب في الجزائر العاصمة، وأجرى تربصه الخارجي بمستشفى القطار (1943-1944)، وتربصه الداخلي بمستشفى بارني (1944-1945). عمل في مستشفى فرنسي إسلامي ببوغي إلى غاية 1952. قدّم رسالته في دكتوراه تخصص جراحة الصدر والقلب والأوعية. تكون لمدة سنة (1953-1954) على يد البروفيسور كراوفورد بستوكهولم (السويد) وأتم تكوينه بالولايات المتحدة الأمريكية (1954-1957) كمساعد للبروفيسور جاكسون بجامعة فيلاديلفيا. استقر بقسنطينة لبضعة أشهر وهناك التحق بصفوف الثورة تحديدا بالقاعدة الشرقية وكان أول جراح الصدر والقلب والأوعية الدموية. عيّن بين 1957-1958 بمستشفى عزيزة عثمان بتونس كمساعد للبروفيسور غانم (جراح يهودي تونسي)، وعين جراح رئيس مصلحة بنفس المستشفى من 1959 إلى 1960، وبالموازاة كان المسؤول عن الخدمات الصحية للجزائريين بتونس، وعين بعد ذلك جراح رئيس مصلحة جراحة الصدر والجراحة العامة بين 1961-1962. بعد الاستقلال التحق بمصلحة جراحة الصدر في مستشفى مصطفى باشا وأشرف على تكوين جيل من جراحي الصدر والقلب الجزائريين. كانت له إسهامات اجتماعية وسياسية كثيرة، وتقلد عدة حقائب وزارية وافتته المنية سنة 2000. للمزيد من التفاصيل انظر: مصطفى خياطي، المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، ترجمة نسيبة غربي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2013، ص ص 278-279.

(3) - Mustapha Khiati, « Usage d'armes interdites », in revue 1 Novembre, N o 177-178 , 1 er janvier - 30 juin 2013, p p 101-110.

(4) - مقتطف من نص مذكرة حول ميادين نشاط الهلال الأحمر الجزائري في تونس والمغرب، أ. و. ج. ر. ه. أ. ج. علية رقم 238.

ومع ذلك ظلت حالات كثيرة من المصابين بحروق بالغة من الدرجة الثالثة، تلازمهم تشوهات خطيرة غيرت ملامحهم الخلقية، وجعلتهم يعانون من آلام حادة ومضاعفات صحية. وزيادة على هذه التشوهات الجسمية، أصيب الكثير منهم بتوترات عصبية أيضا، ولم تنفعهم الأدوية المختلفة وظلّوا يصارعون شتى الأمراض إلى أن وافتهم المنية⁽¹⁾.

2-4-6 - مآسي الألغام:

كان أكبر مشكل هدّد قوافل التسليح عند اجتياز الحدود من وإلى الجزائر بالجهة الشرقية والغربية، هي الأسلاك الشائكة والمكهربة التي تسببت في خسائر كبيرة في صفوف جيش التحرير الوطني، حيث حصدت آلاف الأرواح، وأعاقت الكثير من عمليات التسلّل لإيصال الأسلحة إلى المجاهدين بالداخل. ويُضاف إليها مآسي الألغام التي زُرعت في شكل حقول على طول الحدود الشرقية والغربية فحصدت الآلاف من أرواح الأشخاص والحيوانات من جرّاء الانفجارات المتكرّرة يوميا.

بلغ تعدادها حوالي 35000 لغم في مساحة 11 كلم² من مختلف الأنواع والأحجام أي ما يُقارب 3 إلى 4 ألغام في كلم²⁽²⁾ كانت تنفجر بمجرد لمس خيوط مفخخة خلال المرور⁽³⁾، بينما أفادت مصادر عسكرية لمجلة الجيش الوطني الشعبي أنه تم زرع ما يقارب الأحد عشرة مليون (11.000.000) لغما من طرف الجيش الاستعماري على طول حدودنا الشرقية والغربية على امتداد 1231 كلم وعلى مساحة تصل إلى 55.682 هكتارا⁽⁴⁾. ولم تنل هذه المعيقات من عزيمة جنود جيش التحرير الوطني، فزيادة على تكثيف النشاط العسكري على طول السدود الشائكة، والاستفادة من خبرة الدول الصديقة لمعرفة كيفية اجتيازها، تم ابتكار عدة وسائل تقنية للتقليل من حجم الخسائر في الأرواح والعتاد الحربي بتخريب الأسلاك الشائكة وإبطال مفعول الألغام من قبل عناصر تم تدريبها خصيصا لهذه المهمات⁽⁵⁾.

بدأت مأساة المصابين بالألغام خلال الثورة منهم من قضى نحبه مباشرة، ومنهم أُصيبوا بعاهات جسدية بليغة، تكفلت بهم قيادة الثورة وأرسلتهم للعلاج في الخارج، ولازالت هذه الحادثة عالقة في ذهن عبد القادر بوسلمهم مستشار سياسي لبعثة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المغرب حيث غادرت الباخرة الطبية السوفياتية لميناء الدار البيضاء في نوفمبر

(1) - للمزيد من التفاصيل حول خطورة إصابة العديد من المجاهدين بمختلف المناطق بالنابالم الحارق ومضاعفاته الصحية، انظر: أحمد دزيرة، مرجع سابق، ص ص 75-86.

(2) - مجموعة باحثين، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الاسلاك الشائكة والألغام، مرجع سابق، ص 297.

(3) - A.N.O.M, 93/2239: Fiche Technique relative a la liaison entre mine A.P, Bondissantes U.S. et mines Encriers.

(4) - م. عويسي، عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد بحاسي بجيج، مجلة الجيش، عدد 497، ديسمبر 2004، ص 7.

(5) - للمزيد من التفاصيل حول تجربة المجاهد محمد بوزيدي في اجتياز الأسلاك الشائكة وكيفية تفكيك الألغام، بمختلف تقنيات التي سمحت له في إحدى المهمات من استرجاع من 20 إلى 25 لغما ضاغطا فيفك ويفرز بين المشعل الذي جعله في جيوب لباسه، ثم يضع للغم في الكيس العلق على كتفه انظر: بلحسن بالي، مصدر سابق، ص ص 192-201.

1960 متجهة نحو ميناء أوديسا بأكرانيا على متنها 300 جريح من أجل تلقي العلاج في المستشفيات السوفياتية، منهم من كان في حاجة لأعضاء اصطناعية لكونهم ضحايا الألغام التي زرعها الاستعمار الفرنسي في خط موريس⁽¹⁾.

استفحل خطر الألغام أيضا بعد رحيل فرنسا التي تركت أراضي مفعخة بالألغام باختلاف أنواعها الفردية، الجماعية، والمضادة للمركبات أيضا، مخلفة مأساة إنسانية لتزايد عدد الضحايا والمعطوبين حيث استهدفت مزيلى الألغام⁽²⁾، والمدنيين خصوصا الفلاحين من جميع الأعمار، والأطفال تراوحت أعمارهم بين 05 إلى 10 سنوات أغلبيتهم رعاة الغنم⁽³⁾، نذكر على سبيل المثال منطقة سوق أهراس التي عاني مواطنوها من هذا المشكل الحاد، إذ صرح مسؤول مستشفى هذه الولاية بأنه تم استقبال 1163 موتى وجرحى على إثر انفجار الألغام سنة 1963 وبلغ عدد المعطوبين بين 1962 و 1990، 755 معطوب، وقدرت نسبة عملية بتر الأعضاء في السنة الواحدة بـ 50 عملية⁽⁴⁾. وأفادت إحدى الدراسات الأكاديمية أن الألغام المنفجرة بعد الاستقلال غالبا ما تصيب جميع أجزاء أجسام الضحايا مسببة الإعاقة البصرية بفقدان البصر نهائيا، والإعاقة الحركية بتر كامل الأعضاء السفلية، والإعاقة اليدوية بتر أجزاء من الأعضاء العلوية أو كاملها⁽⁵⁾. ويضاف إلى هذا المشكل، أن هؤلاء الضحايا لم يكونوا مؤمنين وليست لهم إمكانيات للعلاج وإجراء عمليات استرجاع وظائف أعضائهم حسب شهادة أحد المجاهدين⁽⁶⁾.

وبعد استرجاع السيادة الوطنية كان على الجزائر أن ترفع تحديا آخر تمثل في تطهير حقول الألغام التي زرعها المستعمر، ورغم امتناع السلطات العسكرية الفرنسية عن تسليم مخططات زرع الألغام التي حصدت الآلاف من الضحايا بين موتى ومعوقين بمستويات مختلفة، قررت السلطات الجزائرية وضع مخطط لإزالتها على مرحلتين، بالاستعانة أولا بخبرة فيلق خاص الذي سبق تشكيله سنة 1961 خصيصا لنزع الألغام البالغ عدد رجاله 275، تكفلوا بإحداث ثغرات وفتحات على السدين الشائكين المكهرين لتمكين جيش التحرير الوطني من تمرير الأسلحة والذخيرة. وتواصل عمل هذا الفيلق بعد الاستقلال الذي أظهر قدرته في

(1) - انظر شهادته في: مصطفى مكاسي، مصدر سابق، ص 11.

(2) - كان العديد من المنقبين والمزيلى للألغام ضحايا هذا السلاح الفتاك حيث استشهدوا أثناء تأدية عملهم، وآخرون من ضباط الصف والضباط أصيبوا بعاهاات جسدية نتيجة انفجار الألغام، إذ كثيرا ما بترت أطرافهم خلال عمليات إزالتها ونقل وتحريك آليات على طول الحدود الشرقية والغربية للبلاد وظلوا معاقين طوال حياتهم. انظر: Ammar Boudjellal, **op. cit**, p 73

(3) - انظر شهادة المجاهد عيسى بن اعمر ابن عبد الكريم بأولاد رياح ولاية تلمسان أحد ضحايا الألغام حيث قُطعت رجله خلال اجتيازه الأسلاك الشائكة، منشورة في سلسلة المشاريع الوطنية للبحث حول الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، مرجع سابق، ص 256

(4) - دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، مرجع سابق، ص 297.

(5) - جمال قندل، مرجع سابق، ص 131.

(6) - Ammar Boudjellal, **op. cit**, p 73

إزالة أجزاء هامة من الأسلاك الشائكة وتمكين السكان من استعادة جزء من أراضيهم الزراعية، إلا أنه واجه مشكل انعدام الإمكانيات المتطورة لإزاحة الألغام، مما دفع السلطات الجزائرية لطلب المساعدة الأجنبية من عدة دول صديقة التي أوفدت تقنيها في إطار اتفاقيات ثنائية. وأول من لبّ هذا النداء الجيش السوفيياتي الذي تطوّر الكثير من مختصيه بدون شروط، ثم تلاهم الإيطاليون في إطار عقد صفقة بين شركة إيطالية LA SBAREC ووزارة الأشغال العمومية بتاريخ 14 أوت 1963 لكنها لم تحترم المخطط المسطر لها مما تطلّب إعادة العمل كليا بنسبة 100 % خاصة بعد تسجيل الكثير من الضحايا في المناطق التي زعمت الشركة الإيطالية أنها منزوعة الألغام⁽¹⁾، وبالرغم من تجربتهما وامتلاكهما لتكنولوجيا متطورة عجزتا عن إزالة وتدمير هذا السلاح فانسحبتا من الصفقة نظرا للخسائر المادية والبشرية التي لحقت بهما⁽²⁾.

وأمام هذا العائق كان لزاما على السلطات الجزائرية الاعتماد على إمكانياتها المتواضعة وخبرتها المحدودة في ظل غياب مخططات زرع الألغام التي استولت عليها فرنسا قبل رحيلها من الجزائر، فقررت تكوين فرق من المتخصصين في زرع الألغام يؤطّرهم ضباط وضباط صف سبق لهم التكوين في هذا المجال على أيدي ضباط سوفيياتيين، مزوّدين بوسائل خاصة للقيام بمهمة إزالة الألغام على الحدود الملغمة. وللنهوض بهذه المهمة تم إنشاء فصائل من مُزيلو الألغام، وضع تحت تصرفهم وسائل بشرية منها أعوان مؤهلون (منقبون، مزيلو الألغام، ضباط، ضباط صف قائدو دبابات، إلكترو ميكانيكيون، لحّامون، مساعدو قادة الدبابات، مصالحو عجلات، عمال رافعات، سائقون لكل الفئات، سائقو مدرعات T 54 و T 34. وتم استخلاف مرة في الشهر لكل العاملين بفريق آخر مماثل، وكان الجنود المنقبين للكتيبة الأولى لإزالة الألغام مزوّدين بعدة آليات (ساحبات، محاريث، لفافات دكاكة بسيطة وذات حوافر...) ⁽³⁾.

توزّعت عملية تطهير حقول الألغام التي خلفها الاستعمار على مرحلتين: الأولى بدأت عام 1963 كما سبق توضيحه، ومن الجهود المعتبرة التي بدلتها الدولة الجزائرية لتطهير المناطق الحدودية من بقايا الألغام الاستعمارية إنشاء مديرية الهندسة العسكرية وإيفاد بعثة إلى الاتحاد السوفيياتي سابقا لإجراء تكوين خاص بالهندسة العسكرية، فكانت النواة الأولى لهذا السلاح، وفي سنة 1968 تم تعيين عمار بوجلال⁽⁴⁾ على رأس وحدة هندسية مُتخصّصة في زرع

(1) - يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة.....، مرجع سابق، ص ص 125-126.

(2) - Ammar Boudjellal, *op. cit*, p 76 .

(3) - *ibidem*.

(4) - عمار بوجلال من مواليد 12 ديسمبر 1932 بقايس ولاية خنشلة، كان عاملا مغتربا بفرنسا . ترك باريس ليلتحق بجيش التحرير الوطني بتونس سنة 1955. أسندت إليه مهام جمع الأسلحة وتموين معاقل الثورة إلى غاية الاستقلال، وفي سنة 1968 عين=

الألغام على الحدود الغربية الجزائرية، وكانت هذه المهمة صعبة نظرا لقلّة الامكانيات المادية ونقص الخبرة في التعامل مع الألغام، وفي غياب مخطط زرع الألغام الذي أخذته فرنسا معها حسب شهادة المجاهد⁽¹⁾.

ونفس الانطباع دونه أشهر مزيلى الألغام غداة الاستقلال في مذكراته عبد المالك واسطي⁽²⁾ مؤلف كتاب "مزيل الألغام" le Démineur الذي يُعد شهادة حية عن حرب الألغام مسرحها الحدود الغربية، مجتازوها مجهزون بوسائل بسيطة لكنهم تحدوا السدود الشائكة واخترقوا الحواجز المكهربة والمليئة بالألغام المضادة للأفراد "خطي شال وموريس" رغم خطر شظايا قذائف هذه الألغام. واستنادا لشهادة المجاهد فقد أجبرت قوات جيش التحرير الوطني اتخاذ شكل الرتل خلال عبورهم المناطق المحرمة مخافة تعرّضهم للألغام التي زرعها المحتل واختتم عبد المالك واسطي شهادته بقوله بأن كابوس الحواجز لا يزال قائما إلى يومنا هذا⁽³⁾ رغم تواصل الجهود لنزعها وتدميرها⁽⁴⁾.

وبالرغم من مرور 60 سنة على استرجاع الجزائر لسيادتها وتطهير عدة مواقع من هذا السلاح الفتاك، لا تزال خطورة الألغام تُهدّد حياة المواطنين بسبب العوامل الطبيعية، منها تساقط الأمطار المتسببة في انجراف التربة مما يؤدي إلى تغيير مواقعها، وجعل عملية البحث عنها أعقد بكثير، وبالتالي قد يؤدي إلى حرمان مالكي الأراضي من استغلالها والاستفادة منها دون الخوف من مخاطر انفجارها.

= كمسؤول عن الهندسة العسكرية تخصّص نزع الألغام على طول المنطقة الحدودية الغربية. وهو عقيد متقاعد تفرغ لتأليف كتابا حول تجربته في ميدان نزع الألغام باللغة الفرنسية سنة 2010 موسوم بـ « Les Barrages de la mort 1957-1959 Le Front oublié » تُرجم إلى اللغة العربية في نفس السنة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

(1) - Ammar Boudjellal, **op. cit.**, pp 76- 77

(2) - عبد المالك واسطي من مواليد 15 فيفري 1943 بـ "مسيرة" بمنطقة تلمسان، التحق بصفوف جيش التحرير الوطني في سن السادسة عشر، كُلف بمهام نزع الألغام ضمن الفيلق الأول بالمنطقة العملياتية الشمالية. وغداة الاستقلال شارك في عملية نزع الألغام في الحدود الغربية قبل انضمامه في صفوف الدرك الوطني سنة 1964. انظر:

Abdelmalek Ouasti, **Le Démineur**, éditions Anep, Alger, 2003, pp 9-99.

(3) - **ibidem**.

(4) - تواصلت عملية نزع الألغام خاصة بعدما وقّعت الجزائر على اتفاقية أوتاوا يومي 3 و4 ديسمبر 1997 المعروفة باتفاقية حظر الألغام، وصارت سارية المفعول دون تعطيل يوم أول مارس 1999، وواصل الجيش الوطني الشعبي سنة 2005 برنامج تدمير مخزون الألغام المضادة للأفراد بالميدان العسكري للجو بحاسي بجيج والقاعدة المركزية للإمداد بالبليدة، كما تم إنهاء عمليات نزع وتدمير الألغام التي زرعها الجيش الفرنسي بالشريط بين الحدودين الشرقي والغربي. وكُلّلت المجهودات بالنجاح بعد تدمير خلال هذه الفترة أكثر من 8 ملايين لغما مُضاد للأفراد، وتسليم 42 مليون و119 ألف و462 هكتارا من الأراضي المُطهّرة للسلطات المحلية. قصد استغلالها في إطار بعث التنمية المحلية بالمناطق الحدودية. للمزيد من التفاصيل انظر: ع. بوشربة، "الجيش الوطني الشعبي يواصل برنامج تدمير الألغام المضادة للأفراد، مجلة الجيش، عدد 507، أكتوبر 2005- شعبان 1426 هـ، ص 12. وأيضا: م. عويس، "عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد بحاسي بجيج"، مجلة الجيش، عدد 497، ديسمبر 2004/شوال 1425، ص 7.

6-4-3- تفاقم التشوهات الخلقية والأمراض المزمنة:

بالرغم من محاولة السلطات الفرنسية نفي الأضرار الناجمة عن الإشعاعات من جراء التفجيرات النووية بالصحراء الجزائرية، إلا أن الشهادات والوقائع تفيد أن التفجيرات الإشعاعية خلّفت أمراضا غير مألوفة من قبل، ذات صبغة جينية وهذا منذ الفترة الاستعمارية المتزامنة مع التفجيرات النووية، إذ أفاد محمد الرقاني، أحد الممرضين بمستشفى رقان بشهادته التالية: "... كنت مساعدا للنقيب الطبيب بيشو بمنطقة رقان منذ سنة 1956 واشتغلت بالمركز الإداري الصحراوي أثناء إقامة قاعدة التجارب النووية، وكنت أرافقه إلى مختلف قصور المنطقة حتى زاوية كونتا لمعاينة المرضى، أحصينا خلالها أزيد من 20 حالة إجهاض، وولادات أطفال مشوهين، بعض الأطفال وُلدوا دون أطراف أو برأسين أو يزحف كالسمكة، وهي ظاهرة غريبة لم تُشاهد من قبل..."⁽¹⁾.

ومن مخلفات هذه التفجيرات النووية، انتشار ظاهرة التشوهات الخلقية والعقم وتباعد الولادات على كلا الجنسين في المناطق القريبة من الحدث النووي. وفي ظل غياب الإحصائيات والمراقبة الطبية لتطور الصحة في رقان إبان الفترة الاستعمارية وبعد التفجيرات الأولى في الستينيات ظلّ الصمت والتكتم يلفان حقيقة الموضوع خاصة في ظل غياب السجل المدني قبل سنة 1967 أي قبل رحيل المستعمر الفرنسي من منطقة رقان العسكرية⁽²⁾.

أظهرت التحقيقات التي أُجريت في منطقتي رقان وإينكر (تمنراست) بعد مغادرة فرنسا نهائيا الصحراء سنة 1968 آثار الإشعاعات التي خلّفتها التفجيرات النووية، ومازالت ماثلة للعيان حتى اليوم، وهي تُظهر حقا حجم الكارثة على الإنسان والحيوانات والنباتات وتستمر مخاطر تأثيراتها الإشعاعية لمدة 4.5 مليار سنة القادمة⁽³⁾. واستنادا إلى الأبحاث العلمية والشهادات الحية، والتقارير الصحية للأطباء خلال التحقيقات الصحفية الميدانية، نُشرت معظمها بمختلف الصحف الوطنية، تمكّنا من رصد عدة أمراض خطيرة وقاتلة مرتبطة بالأشعة النووية نذكر في مقدمتها،

(1) - ج. ب، "إخفاء الأرشيف الصحي برقان دليل آخر على الجريمة"، في جريدة الخير، عدد 5552، 24 فيفري 2008، ص 16.
(2) - عبد الكاظم العبودي- بابا أحمد محمد باي، "الحالة الصحية والبيئية في مناطق رقان وعين ايكور قبل وبعد 50 سنة من التفجيرات النووية الفرنسية في الستينيات"، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم – صحراء الجزائر أنموذجا- المنعقد بالنادي الوطني للجيش بني مسوس – الجزائر 22- 23 فيفري 2010، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

(3) - بتا ريخ 14 فيفري 2014 نشرت جريدة le Parisien خريطة جغرافية توضح امتداد الاشعاعات الناجمة عن التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، وهي توضح العلم المسبق للعلماء حول الانتشار الحتمي واللامحدود للاشعاعات النووية بالعديد من دول العالم في شكل طاقة أو جسيمات كهرومغناطيسية لملايير السنوات مع احتمال وقوع مخاطر صحية في حالة عدم احتوائه بشكل صحيح، وهي كافية لإحداث آثار ومضاعفات حادة على الكائنات الحية. للمزيد من التفاصيل انظر:

[http : // www.leparisien .fr/espace -premium /actu/le-document-choc-sur la bombe en Algérie.14.02.2014.3588699.php](http://www.leparisien.fr/espace-premium/actu/le-document-choc-sur-la-bombe-en-Algerie.14.02.2014.3588699.php). consulté le 18/11/2022, 08H 06 mn.

- السرطان بأنواعه المختلفة: بالرغم من غياب أرشيف صحي حول هذا الوباء الخطير قبل الاستقلال وبعده (1966-1975)⁽¹⁾، إلا أنه رصدت حالات لإصابات عديدة لا تقل عن 20 نوع من السرطانات ناتجة عن اشعاعات الأنوية radiations ionisantes⁽²⁾ أكثرها انتشارا سرطان الدم (اللوكيميا) وسرطان الغدة الدرقية عند الأطفال، وسرطان المثانة وسرطان الثدي⁽³⁾ وأورام في الرأس وامتدادها إلى بقية الأعضاء مما يستدعي تدخل طبي سريع لبتتر الأرجل للتخفيف من حدة الآلام⁽⁴⁾.

ومما زاد في تعقيد الوضع الصحي لهؤلاء المصابين حسب أحد الجراحين على مستوى القطاع الصحي لرقان "غياب حملات تشخيص لحالات السرطان في المنطقة الذي لا يساعد على المتابعة المبكرة للحالات المسجلة واستئصال الأورام قبل استفحالها". واعترف أيضا بأنه "رغم حرصه على مطالبة المرضى بإجراء تحاليل إضافية بعد كل عملية جراحية لتشخيص حالات السرطان، إلا أنهم لا يقومون بذلك لعدم وجود مخبر مختص في التشريح الباثي بمستشفى أدرار، مما يتطلب عناء الانتقال إلى وهران والجزائر العاصمة. واعتبر أن انعدام التشخيص المبكر يؤدي إلى موت حتمي للمصاب بعد استفحال السرطان"⁽⁵⁾.

وفي نفس السياق، أظهرت دراسة مسحية أعدها الطلبة الدارسون في قسم الكيمياء الحيوية بمنطقة رقان خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 - 2005، وجود أكثر من ألف عينة، وأن حالات الإصابة بالسرطان مرتفعة بشكل مثير للانتباه بالمقارنة مع المناطق البعيدة عن مركز الإشعاع، وقد كان متوسط العمر للمصابين بالسرطانات المختلفة في حدود 46 سنة، بمعنى أن السبب الرئيسي في الإصابات بهذا المرض الخطير هو الإشعاعات النووية. وتضاعفت الإصابات بالسرطان ثلاث مرات بين سنة 2000 و 2007، مما أدى إلى تسجيل وفيات كبيرة لفئة عمرية ما بين 40 و 70 سنة بسبب سرطان الرئة والبطن والمثانة، ففي رقان وحدها تم تسجيل 17 حالة إصابة بالسرطان عام 2006 المعلن عنها فقط⁽⁶⁾.

أما الأمراض غير السرطانية والمرتبطة بالتلوث الإشعاعي فهي عديدة نذكر منها بالخصوص، أمراض القلب والشرابين والالتهابات الكلوية، وإصابة عدسات العيون بأضرار جسيمة تؤدي إلى العمى، وحروق القرنية، ونجد أيضا أمراض أخرى للعيون، بسبب حساسيتها

(1) - مجموعة باحثين، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر الأسلحة النووية نموذجا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، دون دار النشر، ص ص 96-97.
(2) - chems eddine Chitour, **op. cit**, p 66.

(3) - ج. ب، "إخفاء الأرشيف الصحي بركان....، مرجع سابق، ص 16.

(4) - محمد مسلم، "أمراض التفجيرات النووية بركان لازالت مجهولة"، في جريدة الشروق، عدد 1839، 12 نوفمبر 2006، ص 5.

(5) - جعفر بن صالح، "تزايد عدد الإصابات بالسرطان"، جريدة الشروق، عدد 4864، 19 نوفمبر 2006، ص 15.

(6) - ج. ب، "إخفاء الأرشيف الصحي بركان....، مرجع سابق، ص 16.

المفرطة للضوء وتغيرات الحرارة، وارتفاع ضغط العين المؤدي إلى خلل في عملية إفراز الدمع في العين، حيث يتراكم الماء فيها⁽¹⁾.

ولا زالت خطورة الإشعاعات النووية على الجانب الوراثي، تسببت في موت الأجنة في مرحلة مبكرة من الحمل، إما بسبب الإجهاض المبكر، أو تشوهات المواليد، إذ سجلت حالات معقدة في مستشفى رقان، مثل ازديادهم بعين واحدة وأصابع قصيرة جدا، وبرؤوس كبيرة مملوءة بالماء يعيشون على الأكثر يومين، وآخرون يولدون بدون مخ لكن يتوفاهم الأجل بمجرد ولادتهم، وقد سجلت أغلب هذه الحالات قبل سنة 2001⁽²⁾، والكثير منهم لازالوا على قيد الحياة من مختلف الفئات العمرية وآثار التشوهات الخلقية بادية عليهم⁽³⁾. ومن بين الأمراض المزمنة التي لا تزال إلى يومنا تنشر في المحيط الصحراوي حيث تتناثر فيه الإشعاعات النووية، نذكر أمراض الربو، التهابات الكلى والأمعاء والضغط الدموي⁽⁴⁾، الأمراض العقلية وبأعداد كبيرة⁽⁵⁾ وغيرها من الأمراض لا يسع المجال لذكرها بالتفصيل.

6-5 - مخاطر التلوث الإشعاعي على الثروة النباتية والحيوانية والبيئة:

تسببت التفجيرات النووية في أضرار جسيمة للبيئة الصحراوية بمكوناتها الأساسية المتمثلة في المحيط والتربة والماء، مما ترتب عنه عدم استمرار التوازن البيئي، فبعدما تزلزل ظاهر الأرض وباطنها، اختفت الكثير من المياه الجوفية بسبب انحدارها إلى الأعماق وتعقنت أيضا، وأصبح كثيرها بطعم خاص نتيجة تأثير المواد المشعة. وتأثر من تلوثها بشكل خاص سكان ضواحي تمنراست، بعد فقدان قطعان كبيرة من الماشية نتيجة شربها من مياه الآبار الملوثة المتواجدة على بعد 200 كلم عن قاعدة عين ايكراين تمت التفجيرات⁽⁶⁾.

ومن المخاطر التي خلفتها الإشعاعات أيضا، تُفيد الدراسات الإيكولوجية تضرر طحالب وفطريات ونباتات وأعشاب، التي تعرضت هي الأخرى لتغيرات جينية ومورفولوجية جراء تأثيرات هذه التجارب التي احتوت على مواد صلبة مُشبعة بمواد إشعاعية امتصها السطح ومنها ما نفذ إلى المياه بجوف الأرض⁽⁷⁾. ولوحظ أيضا بمنطقة تافدست التي يعتبر جبل تاويرت أحد أهم تضاريسها، والشهيرة بوفرة ثرواتها النباتية والحيوانية، وتوازنها البيئي، أنه بحلول الكارثة

(1) - مجموعة باحثين، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا، مرجع سابق، ص 82.

(2) - نفسه، ص 85.

(3) - انظر ملحق رقم 25.

(4) - ج. ب، "إخفاء الأرشييف الصحي برقان....، مرجع سابق، ص 16.

(5) - Chems eddine Chitour, **op. cit.**, p 66.

(6) - عبد الكاظم العبودي، يرابيع رقان وجرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية، ط1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2000، ص 191-204.

(7) - مجموعة باحثين، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا....، مرجع سابق، ص 70.

انقرضت العديد من النباتات والشجيرات، إذ سُجِّلَت ظاهرة عقم شجرة زيتون الأهقار، وشجيرات الفستق البري، وكلاهما لم يتكاثر منذ أكثر من أربع عشرات، حسب باحث سابق بديوان حظيرة الأهقار الوطنية، الذي لم يتوان في ربط الظاهرة بالتفجيرات النووية، إذ طغى طابع الهشاشة على الغطاء النباتي بالمنطقة، وفُسرَّ عقم شجرتي الزيتون والفستق، بحدوث تحولات جينية في غلاف بدرتيهما، مما جعله أكثر سمكا، وبالتالي عدم قدرة الأجنة على فتح هذا الغلاف وفق درجة الرطوبة المعهودة، مما أدى إلى أفول النويات في باطن البذور. وهذا من جرّاء الإصابة بالإشعاع النووي التي تعمّت على مر السنين الماضية⁽¹⁾.

وحسب شهادات سكان منطقة رفان أيضا، فإن أراضي توات وتيديكلت كانت جد خصبة، حيث غُرست بأراضيها الحبوب والتمور والعدس من أجود الأنواع وبكميات وفيرة، وبسبب التفجيرات النووية التي أفسدت المنتج الزراعي، وقع اختلال في نظام الزراعة وجني الثمار، كما أن بعض المحاصيل لم تقاوم تناثر الإشعاعات والنفائات النووية، وهذا ما جعلها غير قابلة للنمو، مما انجر عنه زيادة على حرمان سكان منطقة أينكر بالأهقار من شرب مياه عذبة ونقية، حرمانهم من غذاء صحي ومتكامل بفعل جريمة تلك التفجيرات⁽²⁾.

وأكدت شهادات شيوخ عاصروا حادثة التفجيرات، أن الكثير من النباتات انقرضت أعدادها بشكل ملحوظ، مثل شجرة تبركات، الكرنكه، ارماس، ايسين، تالولوت، اغلاشوم، تهونك، افسور، الشيوخ، الصبار، وغيرها من النباتات، علما أن هذه الأعشاب كانت مصدرا للتداوي من أمراض كثيرة، وكانت تُستخدم أيضا كحطب للتدفئة وطهي الطعام، فضلا عن كونها غذاء رئيسيا للكثير من المواشي والحيوانات البرية⁽³⁾. ولم تسلم الحيوانات أيضا من الضرر الذي ألحقته بها التفجيرات النووية بسبب تناولها للأعشاب الملوثة، فانقرضت الطيور بجميع أنواعها⁽⁴⁾ والغزلان، الذئاب، ابن أوى، الأفاعي، الفئران، السحالي ومختلف أنواع الحشرات. ومما زاد من مخاوف السكان اليوم، هو جهلهم للحيوانات التي ترعى على تلك الأعشاب الملوثة ويتناولون لحومها باستخدام الحطب الجاف والأعشاب الملوثة لطهيها⁽⁵⁾.

(1) - صالح سواعدي، "التفجيرات النووية في تمنراست" محرقة الفرنسيين في إينيكور، في جريدة الخبر، عدد 4863، 20 نوفمبر 2006، ص 14.

(2) - سميرة نقادي، "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية: مقاربة سوسيو تاريخية"، الملتقى الوطني حول "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وأثارها على الإنسان والبيئة"، ولاية إيزي 13 فيفري 2017.

(3) - مقتطف من شهادة قديمها السيد محمود الواعر رئيس جمعية تاورريت خلال انعقاد ندوة حول التفجيرات الفرنسية بالصحراء الجزائرية، نظّمها قسم العلوم الإنسانية يوم الخميس 10 فيفري 2017 بالمركز الجامعي - تامنغست. وانظر أيضا: محاضرة أ. محمد هقاري، التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، كارثة بيئية ومأساة إنسانية: "منطقة إين أكر نموذجاً"، أُلقيت خلال أشغال الملتقى الوطني الذي نظّمته وزارة المجاهدين حول "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وأثارها على الإنسان والبيئة"، المنعقد بولاية إيزي يوم الاثنين 13 فيفري 2017.

(4) - chems eddine Chitour, op. cit, pp 65- 66.

(5) - سميرة نقادي، مرجع سابق.

وفي نفس السياق، لا يفوتنا أن ندكر بأن معظم الحيوانات التي تُصنف ضمن الثدييات كان مصيرها الموت خلال شهر أو أقل، خاصة منها الجمال والماعز مثلما تؤكد شهادة مرتوتك بإفادته التالية: "كنت في العاشرة من عمري في ذلك الوقت وكنت راعيا على الهضبة، ورأيت سحابة فوق القرية، ثم تبعها مروحيات الجيش، فقدت الجمال والماعز التي ماتت بعد أشهر قليلة من التفجير النووي بريل"⁽¹⁾. وفعلا تناقص عددها بشكل ملحوظ، وما نجا منها أُصيب بالعقم والتشوهات أو اختلالات في جهاز المناعة، ونشير هنا إلى الدراسة الهامة التي أعدّها الدكتور الراحل كاظم العبودي في مجال الكيمياء الحيوية على عينات من الجمال في منطقة تمناست عام 1999 والتي أظهرت وجود زيادة غير اعتيادية في الكريات البيضاء مما عرّض عددا هاما إلى الإصابة باللويميا (سرطان الدم)⁽²⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، حاولت السلطات الاستعمارية إخفاء آثار جرائمها اللاإنسانية في الصحراء الجزائرية، حيث حوّلت هذه الرقعة الجغرافية بعد استكمال التفجيرات النووية مقبرة للنفايات، وهذا بمجرد رحيل الكتيبة الثانية الفرنسية من قواعد التجارب النووية بالصحراء الجزائرية في 30 مارس 1964، حيث أقدم الجنود الفرنسيين على إحداث حفر عميقة جدا بواسطة الآلات الضخمة، ودفنت مئات الحاويات تحت الرمال وكذا الطائرتين اللتين صورتا اختراق الغيمة النووية، كما كُدّست بتلك الحفر كامل المعدات والآلات الثقيلة استعملت في تنفيذ أشغال الحفر، وكامل النفايات من مواد كيميائية وبيولوجية والمواد المشعة، وخرّبت طرق المواصلات المؤدية إلى بعض مراكز التجارب، حيث تم العثور على آثار دالة على طرق معبّدة جرى تخريبها عن قصد بغرض منع الوصول إليها⁽³⁾.

وبهذه الكيفية أصبحت البيئة الصحراوية حاوية لبقايا النفايات تُركت في العراء أو دُفنت في جوف الأرض، وكانت سببا بدون دراية سكان المنطقة وتجارها بمخاطرها في نقل ما تبقى من إشعاعاتها النووية إلى مساكنهم وباقي مناطق الوطن⁽⁴⁾. وتواصلت مأساة السكان أيضا

(1) - انظر المزيد من شهادات الجزائريين في: عمار منصوري، الجريمة النووية لفرنسا الاستعمارية، مجلة أول نوفمبر، عدد 187، جويلية 2019، ص ص 28-29.

(2) - عبد الكاظم العبودي، مرجع سابق، ص 204.

(3) - نظرا لانعدام الرقابة واللامبالاة لمخاطر الإشعاعات، أقدم السكان على استخراج واحدة من الطائرات المدفونة في الرمل استخدمت لتصوير التفجيرات النووية السطحية خلال مرورها على الغيمة النووية، ووضعت أمام المركز الثقافي الكائن بمدينة رقان، استخدمها الأطفال كوسيلة للتسلية، كما كانت عُرضة للمس من المارة بدافع الفضول. ولم يتم التخلص منها بردمها من جديد في جوف الأرض تفاديا لإشعاعاتها إلا في السنوات الماضية بعد نصيحة الفيزيائيين للسلطات البلدية. انظر: مجموعة باحثين، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا. مرجع سابق، ص 62، 95-96.

(4) - تفيد شهادات سكان رقان ممن عايشوا هذه التفجيرات الإشعاعية بعد الاستقلال خاصة، بأنه وقع تهافت سكان المنطقة على النفايات الحديدية والأسلاك النحاسية والمعدات من مخلفات التفجيرات النووية بمنطقة حمودية في 16 سبتمبر 1963 بعد استخراجها من جوف الأرض، منها صفائح الزنك والحديد التي استغلها سكان القصور العشرة القريبة من التفجيرات في بناء أسقف بيوتهم، ونُقلت كميات معتبرة من النحاس بالشاحنات إلى مدينة بشار ومن هناك إلى مدن الشمال القسنطيني. وتهافت تجار النحاس=

بعد تصفية عتاد القاعدة النووية برقان واستلامها من الفرنسيين عام 1967، بحيث استُغلت لإعادة بناء بعض القرى في أطراف الصحراء وفي نقاط الحدود، ومنها مولدات كهربائية ضخمة وكابلات كهربائية وخزانات مياه تركها الفرنسيون⁽¹⁾. ورغم الجهود المبذولة من طرف الجيش الشعبي الوطني في غلق مداخل بعض مخابر القاعدة العسكرية برقان، إلا أن مخاطر تسرب الإشعاعات النووية وتناثرها في المناطق المجاورة لا تزال تُهدّد أمن وسلامة سكان المنطقة إلى المواد المتروكة في جوف المواقع التي أصبحت تطفو على سطح الأرض نتيجة هبوب الزوابع الرملية، ولعوامل بشرية نتيجة تهافت سكان المنطقة لاقتنائها، لأن مخاطر الإشعاع وآثاره ستبقى على مدار يومنا هذا.

وإزاء هذه المأساة في حق الإنسان والبيئة، فمسؤولية تعويض الضحايا وتطهير المحيط الصحراوي من التلوث الإشعاعي الناجم عن التفجيرات النووية تقع أولاً على الدولة الفرنسية، التي رفضت إلى يومنا هذا تحمّل مسؤوليتها إزاء هذه الكارثة البيئية، بعدم تسليم الخرائط للكشف عن الأماكن التي دُفنت فيها معدات وآلات وأجهزة التفجيرات، والإفصاح عن طبيعة 4500 سنة وعبر مساحة واسعة تمتد إلى 800 كلم حسب الأخصائيين⁽²⁾. والأخطر من ذلك تمسك الدولة الفرنسية بعدم الاعتذار على الجرائم التي ارتكبتها في الجزائر⁽³⁾.

وإزاء هذا التعتن فإن المسؤولية الجنائية للدولة الفرنسية ستبقى ثابتة وتشكّل في حدّ ذاتها انتهاكا للقانون الدولي، وبالتالي فإن هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم.

=أيضا على ما تبقى من الأسلاك الكهربائية استخدمت في توصيل كابلات الكهرباء من القاعدة العسكرية إلى منطقة حمودية على طول 65 كلم، تم بيعها بشمال البلاد وهناك أذيب وصقل على شكل أوان تباع في الأسواق الحرفية. وتسبب اقتناء السياج المحيط بمواقع التفجيرات في اقتراب الحيوانات من الأغصان المشبعة بالإشعاعات فشكّلت خطرا على صحة المواطن بعد استهلاكها. نفسه، ص 62-63 وأيضاً: التحقيق الذي أعدّه مراسل صحفي ليومية وطنية بعنوان "جمعية تاويرت تدق ناقوس الخطر تخريب سياج منطقة التفجيرات النووية يرفع من مخاطر الإشعاع بمنطقة أين أكر تمنراست"، جريدة الشروق، عدد 3896، الثلاثاء 15 جانفي 2013، ص 8.

- (1) - مجموعة باحثين، استعمال الأسلحة المحرمة دولياً.....، مرجع سابق، ص 64-65.
- (2) - السيتي غيلاني- فيصل فالتة، "مسؤولية الدولة الفرنسية في تنظيف الصحراء الجزائرية من الإشعاعات النووية التي خلفتها فرنسا الاستعمارية اثر تفجيرها للقنبلة النووية سنة 1960"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، عدد 20، سبتمبر 2016، ص 300.
- (3) - صرّح الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي "لسنا مجبرين على الاعتذار عما مضى ولم نكن طرفا فيه" انظر: عزوز بقاق، "لا يمكن ترميم العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل حكم ساركوزي، جريدة الشروق اليومي، عدد 3100، مؤرخة في 30 أكتوبر 2010، ص 20.

الخاتمة

في ختام هذا البحث المتواضع، من البديهي تقديم حوصلة لأهم النتائج التي توصلنا إليها نحسبها ذات أهمية، جدير بنا أن نشير إلى أبرزها فيما يلي:

1- إن اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954 التحريرية تعتبر بداية النهاية لأسطورة "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا" ومؤشّر إيجابي لقرب نهاية وزعزعة أركان النظام الاستعماري، مما دفع سلطات الاحتلال في الجزائر وفرنسا إلى توجيه اهتمامها الكبير إلى مسألة التعبئة العامة التي سُخّرت فيها أولا كافة إمكانيات الجزائر لخدمة أغراض الحرب، ودعمتها لاحقا باستقدام مختلف تشكيلاتها القتالية البرية، الجوية والبحرية بدعم من الحلف الأطلسي، من أجل بقاء ارتباط الجزائر بفرنسا بإجراءات تعسفية جائرة.

2- إن الاستخدام المكثف لكافة الموارد البشرية في الحرب مدعّمة بالأداة العسكرية لتنفيذ الإجراءات القمعية تثبيطا لمعنويات "الخصم الثائر" والقضاء عليه، كان الهدف المتوخى منه أيضا تصحيح الوضع العسكري الفرنسي، بإبعاد شبح الهزيمة وتحرير الجيش الفرنسي من عقدة خروجه من الحرب الفيتنامية يجر أذيال الهزيمة خاصة في الشرق الأقصى، ولتأكدّها أن ما حدث في الهند الصينية وبالبلدين المجاورين للجزائر بعد استفاقة شعوب هاتين المستعمرتين يُعد ضربة قاضية لمصادقية القوة الاستعمارية الفرنسية التي رُوّج لها أنها لا تُقهر، وإضعافا لمركزها تجاه حلفائها وخصومها معا.

3- حاولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على حكم الجزائر مع غلاة قيادات الجيش الفرنسي التعاطي مع كافة المستجدات المترتبة عن الاجراءات التعبوية، إذ تجلّت أولى تداعيات الحرب الاستدمارية بالجزائر في بداية الإدراك بمشكل نقص الموارد البشرية أمام تصاعد الكفاح المسلّح، وهذا ما دفعها لاتخاذ قرارات خطيرة تتمثل في إقحام أزيد من مليوني شاب في مقتبل العمر على أساس أداء خدمتهم العسكرية القانونية، لكن تبين أنهم أُقحموا بالقوة في حرب الجزائر، فأصبحوا لا إراديا عناصر فاعلة من أنصار جبهة مواصلة الحرب في الجزائر ونصرة الجزائر الفرنسية، وأخطر من ذلك أداة لكل الممارسات اللاإنسانية خلال فترة الحرب في حق شعب يُكافح من أجل استرجاع سيادته.

4 - أدى ثقل حرب الجزائر وتكلفتها الباهظة إلى أزمات سياسية ومالية واجتماعية خطيرة ولم يعد بمقدور فرنسا إيجاد حلول لها، مما أدى إلى تضاعف مدة دوام الحكومات في الحكم، ورغم ذلك لم تجد إدارة الاحتلال الاستعمارية ما تحفظ به توازنها إلا بمضاعفة الإجراءات التي ترمي إلى تعزيز إمكانيات الحرب والذي لمسناه في رفع تعداد قوى القمع البشرية في صفوف جيشها النظامي وتدعيمهم بقوات إضافية بما فيهم المرتزقة الأجانب، ولم تستثن منهم الجزائريين ضعاف النفوس. ورغم بلوغها مرحلة الإنهاك دون حسم الحرب لصالحها، إلا أنها واصلت

حربها الاستعمارية ضد الجزائريين بمقتضى رجحان قوة الغالب على المغلوب بالتواطؤ مع حلفائها في حلف شمال الأطلسي.

5 - بذلت سلطات الاحتلال قُصارى جهدها لتفكيك الروابط المحكمة للثورة بتفعيل "مقاومة مضادة" لها تحت إشراف وتوجيه أقسام المصالح الاستخباراتية الفرنسية التي استمالت المئات من المناوئين، لجرّ جبهة وجيش التحرير الوطنيين إلى صراعات وتناحرات داخلية لإنهاكها وتبديد جهودها، وتشوّه مقاصد كفاحها، وتُسيء إلى قضية التحرّر وتصفية الاستعمار بالجزائر.

6 - نلمس من المجهود الحربي لقيادة الثورة الجزائرية مدى صمودها في وجه أعتى قوة استعمارية، ومن خلاله أثبتت عن هشاشة النظام الاستعماري، وتبيّن زيف ادعاءات سلطات الاحتلال في تبريرها لدواعي التعبئة الحربية، ومدى تأثير استمرار الحرب في الجزائر على الوضع الفرنسي في مختلف مجالات الحياة، حتى شارفت فرنسا على الإفلاس الحقيقي، وتذمر المؤسسات المالية الدولية من عدم استفاء فرنسا لديونها في وقت كانت "تتوسّل وتتسوّل" لمنحها المزيد من القروض للقضاء على الثورة التحريرية.

7- نجحت قيادة الثورة الجزائرية في توحيد كلمة المثقفين الفرنسيين حول موقف إدانة الحرب والممارسات اللاإنسانية في الجزائر، وتُكسب إلى صفوفها دعما نخبويًا من أوساط مثقفي اليسار الفرنسي، واستقطاب غير مشروط للعديد من المُحاميين الجزائريين والأجانب الذين نجحوا هم كذلك في ضرب نظام الاحتلال بنفس الترسانة القانونية التي أعدّها أساسا لتكريس سياسة الأمر الواقع. ووفق هؤلاء في المعارك القضائية استنادا إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، لاسيما أن فرنسا تعتبر نفسها رائدة على هذا الصعيد، لكنها كانت تغض الطرف وتصمّ الأذان عندما يتعلق الأمر بحق الشعب الجزائري في استرجاع سيادته.

8 - لازالت الحرب الاستعمارية التي شنتها فرنسا على الجزائر من أخطر وأعنف الصراعات عرفها التاريخ الإنساني، ومما لا شك فيه فإنّ حصيلة مخلفات هذه الحرب الاستعمارية وضحايا الكفاح التحرري مُرشحة للارتفاع، إذا ما أفرجت الدولة الفرنسية عن الوثائق والتقارير الاستخباراتية التي هُزيت إلى الضفة الأخرى بمختلف دور أرشيفاتها، وكثُفت الجهود لإنشاء لجان مشتركة فرنسية جزائرية لدراسة ملف الضحايا والمفقودين لمعرفة ظروف اختطافهم وكيفية تصفيتهم ودفنهم في مقابر فردية وجماعية، بعضها معروف وأغلبها مجهول، ويُضاف إليهم ضحايا دسائس المخابرات الاستعمارية داخل الجزائر وخارجها، ولا تزال هذه الملفات مطروحة إلى يومنا هذا ولم تُحسم بعد.

وإننا لا نعتبر النتائج التي توصّلنا إليها قطعية، وإنما ركنًا إليها على ضوء ما توافر من وثائق ومصادر ومراجع تحمل وجهات نظر مختلفة، وحتما ستظهر مستقبلا وثائق مُهرّبة إلى دور الأرشيف بفرنسا، وستُضيف وتُثري ما توصّلنا إليه من نتائج خاصة وأن هذا الموضوع ما يزال بكرة وبجاجة إلى دراسات أعمق وأشمل لتوضيح ما تعرّس علينا الإحاطة به في عدة قضايا سياسية وعسكرية على وجه الخصوص.

ملاحق

فهرس الملاحق

- ملحق رقم 1: مذكرة استخباراتية تكشف مصادر وطرق تموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة من الجنوب الغربي لتونس بمساعدة الثوار التونسيين والليبيين.
- ملحق رقم 2: مناشير دعائية ملقاة من الطائرات العسكرية في الجبال والقرى والمدامر لتشويه سمعة الثوار ومُطالبتهم بالاستسلام.
- ملحق رقم 3: نماذج من المناشير التوعوية لاستقطاب الجنود والحركى والقومية والقناصة المجندين في صفوف الجيش الفرنسي.
- ملحق رقم 4: جدول تقديري لتعداد قوات جيش التحرير الوطني بمختلف المناطق مزودين بأسلحة متنوعة - منتصف جوان 1956.
- ملحق رقم 5: نماذج من الأسلحة استخدمها المجاهدون في بدايات الكفاح الثوري.
- ملحق رقم 6: مذكرة مؤرخة في 06 فيفري 1960 من الأرشيف النووي الفرنسي تكشف عن توزيع نظارات خاصة لمراقبي التفجير النووي في رقان (أخطر الأسلحة المحظورة).

مذكرة استخباراتية مؤرخة في 13 فيفري 1956 تكشف مصادر وطرق تموين جيش التحرير الوطني بالأسلحة والمتفجرات من الجنوب الغربي لتونس بمساعدة الثوار التونسيين والليبيين، عن طريق الشراء من قوافل التسليح للبدو الرحل، كانت تُحمّل خاصة على ظهور الجمال، مع توضيح طرق تمريرها والاحتياطات الأمنية المتخذة إلى غاية إيصالها إلى معاقل الثوار الجزائريين، والكشف عن تكلفتها المالية بالفرنك الفرنسي في وصل شراء الأسلحة تم العثور عليه بحوزة المدعو "جيلاني" قائد قافلة التسليح لصالح الثوار الجزائريين تم إلقاء القبض عليه خلال احدى عمليات تمرير السلاح.

Gafsa, le 13 février 1956

- NOTE DE RENSEIGNEMENTS -

Objet : Trafic d'armes

Les incursions de plus en plus fréquentes de rebelles algériens et la reprise du néo-fellagisme youssefiste dans la région du Sud-Ouest tunisien attirent à nouveau l'attention sur le trafic et la contrebande d'armes et de munitions en transit ou à destination de ce secteur.

Les armes et munitions en possession des hors la loi sont, pour presque la totalité, des armes de récupération en provenance soit de la Tripolitaine soit des dépôts clandestins constitués lors de la reddition.

Dans le Sud Tunisien, une prospection intense est faite d'abord chez les ex-fellagha qui détiennent des armes ou qui ont connaissance des dépôts, ensuite dans les centres miniers, surtout pour les explosifs, et enfin, mais assez rarement, auprès des militaires nord-africains, surtout pour les munitions.

.....

Dans les centres miniers, les renseignements obtenus permettent d'affirmer que des Tunisiens, des Algériens et même des Tripolitains essaient de se procurer des explosifs auprès des ouvriers et des armes chez les bédouins.

.....

Quelques tentatives d'achats d'armes et de munitions ont été faites également auprès des militaires. Le 14 décembre à Gafsa, un commerçant tunisien a été arrêté à la suite d'un achat de munitions à un tirailleur sénégalais qui, auparavant avait prévenu ses chefs. Les 16 décembre, à Redeyef, un ex-fellagha de la bande de Lazhar CHRAITI a été arrêté dans les mêmes conditions.

.....

Des armes et des munitions arrivent également chez les hors la loi en provenance de la Tripolitaine. Il s'agit, comme pour la Tunisie, d'armes de récupération dans la plupart des cas. Jusqu'à présent, elles étaient destinées en presque totalité à l'Algérie mais elles approvisionneront aussi maintenant des bandes de néo-fellagha youssefistes.

..../

Les vastes étendues désertiques, la configuration montagneuse et accidentée du terrain jouent en faveur des contrebandiers. Il est pratiquement impossible d'exercer une surveillance efficace dans le Sud Tunisien. Toutefois, les résultats militaires obtenus, les renseignements recueillis et les observations faites ont permis de retracer plusieurs itinéraires.

Vers le 4 ou 5 janvier, deux caravanes de contrebande d'armes ont été repérées après avoir quitté EL HAMMA de Gabès à destination de REDEYEF-TAMERZA. L'une aurait suivi le trajet suivant : ZARAT - EL HAMMA de Gabès, passe entre le CHOTT EL FEDJADJ et la chaîne montagneuse du Djebel TEBAGA pour arriver au CHOTT DJERID par OUM SEMAA, DEBABCHA, traversée du CHOTT DJERID en passant par EL MENSSOF, région DEGACHELE KRIZ traversée du CHOTT ER RAHIM et région TAMERZA MIDES.

L'autre caravane partie du même point serait passée entre le DJEBEL HADIFA et le SEGUI, puis par le Nord de la Chaîne du Chott aurait gagné le même point.

Le 3 décembre, une caravane partie de la région de Gabès serait passée par le DJEBEL MEZZOUNA, le DJEBEL ORBAI SIDI AICH - ZREGA et SAF SAF puis par le DJEBEL GARN et KADECH à MOULARES.

Le 13 décembre, deux chameaux chargés d'armes neuves et de munitions accompagnés de trois hommes armés ont été vus au petit jour au nord de EL GUETTAR, à 15 kms au nord-ouest de Gafsa, se dirigeant vers le Djebel Attig.

Le 14 décembre deux chameaux chargés d'armes et de munitions également sont passés au Sud de l' HENCHIR SOUINIA (25 kms au nord de Gafsa) venant du Djebel SOUINIA et se dirigeant vers l' Ouest.

Le 22 janvier cinq chameaux chargés sont passés près de l' HENCHIR BOUJEMAA (8 kms sud-ouest de SIDI BOUBAKEL MOULARES) se dirigeant vers le Djebel ZREGA.

En janvier, plusieurs caravanes suspectes venant de EL HAMMA de Gabès ont été détournées vers la région de SBEITLA MAKTAR.

D'autres passages ont été aussi enregistrés dans la région de KEBILI se dirigeant vers TEBESSA par TAMERZA-MIDES; BIR EL ATER ou par ZAARICH EL OUAR et BIR-EL-ATER.

Autres itinéraires connus :

ZARAT (Golfe de Gabès) EL HAMMA de Gabès, Djebels HAIDOUDI, ADIFI EL-AYACHA, ORBATA, MAHJOURA, SOUINA puis FERIANA et DJEBEL FOUA en Algérie. .../

Où à partir de EL AYACHA : région Ouest de Gafsa, Mersabout de SIDI AHMED ZARROUG, oued SEFIQUD (Ouad Kébir) Djebel SOUINA longé soit au N.O. soit au S.E. puis Mersabout de SIDI ALI AOUN et FERIANA.

Où encore, lorsque la caravane poursuit sa route vers le Nord : Djebels ZITOUAN - EL HAFEX - M'RILLA et Djebels se trouvant au S.D. de Maktar (djebel Kessara etc..)

ZOUARA ou NALOUT (en Tripolitaine) Bordj le Boeuf, DOUIRAT - MATMATA au Sud de KEBILI, Sud du Chott DJERID - TAMERZA - MIDES - BIR EL ATER.

NALOUT - BENI KHADDECH - EL HAMMA de GABES, Djebels ADIFA - AYACHA - ORBATA - puis vers MOULARES par SIDI BOUBAKER et BIR EL ATER ou vers GUEMAR (El Oued) ou encore vers FOUM EL KHANQA et BIR EL ATER.

En résumé, les caravanes d'armes viennent soit de Tripolitaine soit de la Côte (Golfe de Gabes et Zarziz) et se dirigeant sur l'Algérie par les massifs montagneux ou par les chotts en circulant dans des régions particulièrement accidentées et arides et très dépeuplées.

°
° °

Les moyens de transport sont surtout les caravanes de chameaux, quelquefois des ânes.

Des précautions sont prises :

- marche de nuit
- évitent les Djebels trop pénibles pour les chameaux
- évitent routes et pistes fréquentées
- s'intègrent souvent dans des convois de dattes d'ailleurs organisés à cet effet
- se reposent de jour dans les chabets isolés du Djebel
- chameaux circulent un par un par mesure de sécurité
- caravanes circulent parfois, rarement, le jour, mettant par exemple à profit le vent de sable qui empêche toute observation aérienne
- convoyeurs souvent changés et ignorant les précédents de façons à éviter toute dénonciation en cas de surprise.

Si la caravane est le moyen le plus usité et surtout le moins vulnérable pour le trafic d'armes, d'autres moyens de transports sont également employés - les cars, les voitures particulières, les automobiles de louage et même très rarement, la voie ferrée sont employées.

.. /

Les prospecteurs et les ravitailleurs d'armes dans le Sud-Ouest tunisien, qu'il s'agisse d'algériens ou de tunisiens, paient armes et munitions suivant un tarif qui a fini par s'imposer. Toutefois, des différences assez sensibles sont constatées qui s'expliquent soit par l'état de l'arme soit par les moyens dont dispose la bande ou le ravitailleur soit même suivant la région prospectée soit même suivant les besoins du moment.

A titre indicatif :

- le 31 décembre, un fusil valait de 15 à 20.000 frs et de 30 à 35.000 frs suivant qu'il était acheté avec chargeurs de 3,5,6 ou 8 cartouches;
- en Décembre également, le Chef de la cellule néo-destourienne de EL AYACHA, le nommé MOHAMED BEN MOHAMED BOUANIZA a acheté deux fusils-mitrailleurs à l'état de neuf pour 170.000 fr.
- ↳ Toujours en Décembre, un informateur d'un lieutenant du G.S.2. aurait pu faire acheter à celui-ci un P.M. avec 300 cartouches et un fusil U.S. avec 200 cartouches pour la somme globale de 900000 francs.

Sur la comptabilité du chef de bande SALAH tué récemment, on relève :

- 59 fusils - 5 revolvers - 1 PM et 56.000 cartouches pour la somme globale de 2.500.000 frs (récupération de Tunisie et de Tripolitaine).

Une autre comptabilité trouvée sur DJELANI chef de bande algérien donne les prix suivants :

- fusil avec 5 cartouches : 12.500 fr
- cartouches : entre 35 et 50 fr pièce
- fusil statti : 24.000 fr
- fusil allemand : 70.000 Fr.
- fusil avec chargeur de cinq cartouches : 52.000 fr
- mitrailleuse : 30.000 fr
- 50 cartouches de F.M. - 1200 Fr.
- 7 fusils : 180.000 fr.
- 9 grenades 6.000 fr
- fusil avec chargeur 8 cartouches 35.000 fr
- fusil avec chargeur de six cartouches : 15.000 fr
- deux fusils avec chargeurs de 8 cartouches : 60.000 fr.
- 1 fusil avec chargeur de six cartouches : 15.000 fr
- 1 révolver : 8000 fr.
- 1 révolver : 11.000 fr
- fusil avec chargeur de 5 cartouches : 45.000 fr.

..../.

4/1

ISHMN, SHAT, Note de renseignement Pour information et exploitation- Trafic d'armes - datée le 13 Février 1956, Bobine S 523, Carton 2 H 398. non folioté

ملحق رقم 2: مناشير دعائية ملقاة من الطائرات العسكرية في الجبال والقرى والمداشر
لتشويه سمعة الثوار ومُطالبتهم بالاستسلام

Voici l'image du fellaga :



**PARTOUT OU LE FELLAGA PASSE
IL NE RESTE PLUS RIEN !**

IL PREND VOTRE ARGENT
IL PREND VOS FILS
IL DÉTRUIT LES ÉCOLES
IL RUINE LES DISPENSAIRES
IL BRÛLE VOS RÉCOLTES
IL COUPE LES POTEAUX DU TÉLÉPHONE ET DU TÉLÉ-
GRAPHE

SON PASSAGE SIGNIFIÉ :
RUINE, DEUIL, LARMES, FAMINE ET MISÈRE

**VOUS LUTTEZ CONTRE LES SAUTERELLES
LUTTEZ AUSSI CONTRE LE FELLAGA
LA SAUTERELLE D'AUJOURD'HUI**

Rangez-vous résolument aux côtés de
L'ARMÉE DE PACIFICATION

5472 (1, 68) 5472 (1, 68) DÉPÔT-LOGE

FELLAGA
L'O.N.U. A DIT

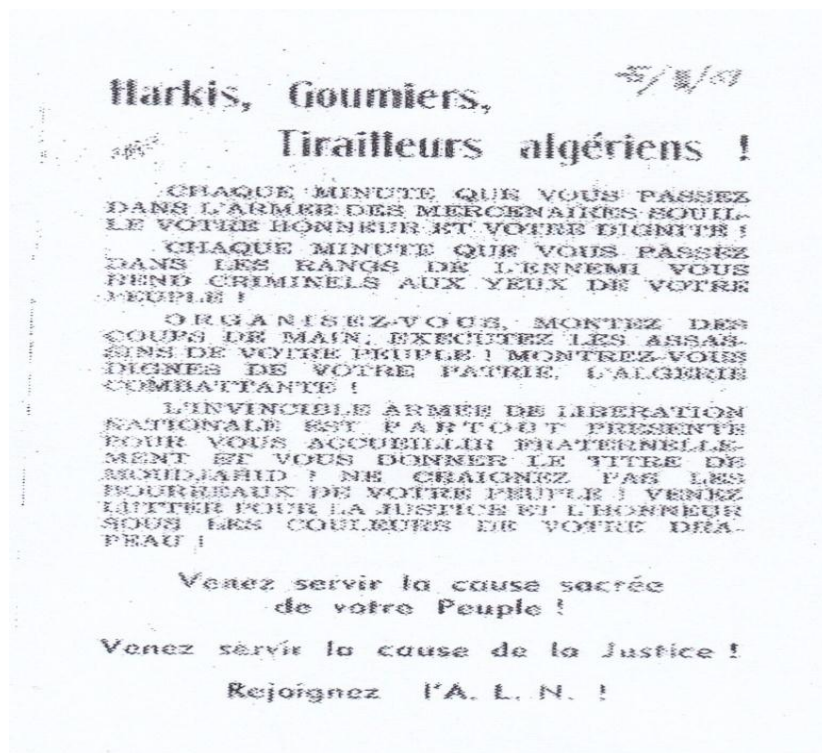
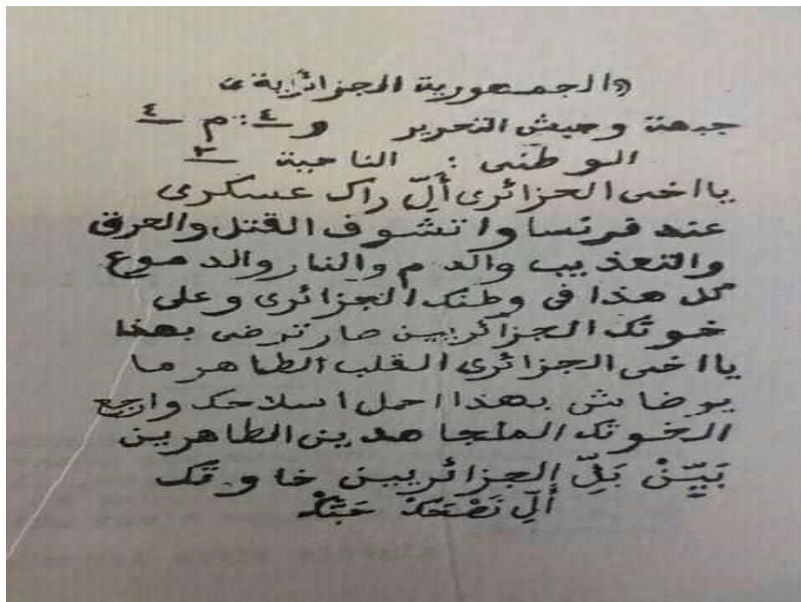


**A LA RÉBELLION
RENIEZ LES CHEFS CRIMINELS
QUI VOUS ONT TROMPÉS
RALLIEZ-VOUS A LA
FRANCE GÉNÉREUSE**

5474 (1, 68) 5474 (1, 68) DÉPÔT-LOGE

المصدر: أرشيف المتحف المركزي للجيش

ملحق رقم 3: نماذج من المناشير التوعوية لاستقطاب الجنود والحركى والفومية
والقناصة المجندين في صفوف الجيش الفرنسي



المصدر: أرشيف المتحف المركزي للجيش

ملحق رقم 4: جدول تقديري لتعداد قوات جيش التحرير الوطني مزودين بأسلحة متنوعة
- منتصف جوان 1956 -

ESTIMATION DU POTENTIEL REBELLE EN ALGERIE A LA DATE DU 15 JUIN 1956									
GRANDS COMMANDEMENTS REBELLES & possibles extensions	Nombre d'hommes en état de porter les armes, (15 - 50 ans)	Nombre d'hommes (armés ou non) pour participer à une insurrection générale (en fonction du pourrissement).	BANDES REBELLES		Suppléments (1)		Potential de sup- pléments pouvant se révéler et calculé en fonction des armes de chasse ex- istant dans les dons et armes de poing.		
			Effectif	Armement	Effectif	Armement de chasse (2)			
ORANIE (départ d'ORAN)	450.000	150.000	3.000	50 F.H. 200-250 P.M. 1500-1800 F.G. - 500 F.C.	3.000	2.500	50.000		
KABYLIE - SOUBHAN TYRERIE - MITIDJA (Départ d'ALGER)	750.000	350.000	5.000	20-25 F.H. 400-450 P.M. 800-900 F.G. 3.000 F.C.	6.000	4.500	40.000		
NOUD CONSTANTINOIS	250.000	180.000	3.500	1 mitr. 25 F.H. 130 P.M. 550 F.G. 2500 F.C.	6.000	4.500	5.000		
SUD ET EST CONSTANTIN ATLAS SAHARIEN (Djelfa - BOU-SAADA)	650.000	440.000	6.500	4 mitr. 55-60 F.H. 450-500 P.M. 1500 F.G. 3500 F.C.	6.000	4.500	20.000		
FOUCAUX	2.100.000	1.150.000	18.000	5 mitr. 150-160 P.M. 1300-1500 P.M. 4500 F.G. 9500 F.C.	21.000	16.000	115.000		

1H 1678 Vincennes -

ملحق رقم 5: نماذج من الأسلحة استخدمها المجاهدون في بدايات الكفاح الثوري



السكاكين والفؤوس



مسدسات وبنادق من صنع محلي

مصدر الصور: المتحف الوطني للمجاهد

ملحق رقم 6: مذكرة مؤرخة في 06 فيفري 1960 من الأرشيف النووي الفرنسي تكشف
عن توزيع نظارات خاصة لمراقبي التفجير النووي في رقان

EXEMPLAIRE N° 25138

40/GL
GROUPEMENT OPERATIONNEL
DES EXPERIMENTATIONS NUCLEAIRES

S.P. 89.369, le 6 Février 1960

N° 260 / 4/G.O.E.N./S.
Clt : 49I7

NOTE DE SERVICE
SECRET

1°.- La note de service N° 220/1/G.O.E.N./S du 4 Février 1960 a défini la conduite à tenir le jour J. pour les personnes non prévues dans des missions opérationnelles proprement dites.

Cette note se réfère, pour la distribution des lunettes spéciales, à deux correspondances Nos I53/3/G.O.E.N./S. et I55/3/G.O.E.N./S, correspondances non diffusées.

2°.- La présente note a pour objet de fixer des dotations en lunettes spéciales aux éléments divers présents à REGGAN, dotations calculées approximativement dans le cadre de la note N° 220 citée précédemment sur les bases suivantes :

- 1 paire de lunettes pour chacun des expérimentateurs appelés par leurs fonctions à observer l'explosion;
- autrement une paire de lunettes pour 40 personnes environ.

الأرشيف الخاص للدكتور عمار منصورى (باحث فى الهندسة النووية)

قائمة المصادر والمراجع

أولا - المصادر:

1 - الوثائق الأرشيفية:

1.1 .الأرشيف الفرنسي:

❖ أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية المحفوظ بقصر فانسان - باريس تحت سلسلة (1H)

Service Historique de l'Armée de Terre - Sous-série (SHAT)

- SHAT, 1H1261, Compte rendu hebdomadaire du Général de C.A. callis commandant la 10^E Région militaire sur la situation en Algérie daté le 04 JANVIER 1954 .
- SHAT, 1H1261, Compte rendu hebdomadaire (Alger le 12 Avril 1954) du Général de C.A. callis commandant la 10^E Région militaire sur la situation en Algérie daté le 12 Avril 1954.
- SHAT, 1H1261, Compte rendu hebdomadaire (Alger le 27 Avril 1954) du Général de C.A. callis commandant la 10^E Région militaire sur la situation en Algérie daté le 26 Avril 1954.
- SHAT, 1H1261, Compte rendu hebdomadaire (Alger le 24 Mai 1954) du Général de C.A. callis commandant la 10^E Région militaire sur la situation en Algérie a la daté 24 Mai 1954.
- SHAT, Fonds Général Blanc 145K 25, Fiche relative à la situation des forces de l'armée de terre en Afrique du nord, Paris, daté le 31 Mai 1954.
- SHAT, 1H1261, Compte rendu hebdomadaire (Alger le 15 JUIN 1954) du chef de Bataillon de COUVELIO chef de cabinet, sur la situation en Algérie daté le 13 juin 1954.
- SHAT, 1H1261, Rapport sur Evenement survenue en Algérie au cours de la semaine du 29 octobre au 5 Novembre 1954- (Alger le 15 JUIN 1954) du chef de Bataillon de COUVELIO chef de cabinet, sur la situation en Algérie daté 13 juin 1954.
- SHAT, 1H1261, Compte rendu hebdomadaire (Alger le 10 AOÛT 1954) du Général de C.A. callis commandant la 10^E Région militaire sur la situation en Algérie daté le 07 Aout 1954.
- SHAT, 1H1261, Rapport du Général de C.A. CHERRIERE commandant de la 10^{eme} Région Militaire, daté le 09 Novembre 1954) sur l'évènement survenue en Algérie au cours de la Semaine du 29 Octobre au 5 novembre 1954.
- SHAT, 1H1261, compte rendu hebdomadaire du capitaine de Cormont chef de cabinet sur les Evenement survenue en Algérie au cours de la semaine du 29 octobre au 5 Novembre 1954- terrorisme en Algérie, daté le 9 Novembre 1954.
- SHAT, 1H 1102/Dossier N°1, Évolution de la situation en Afrique française du Nord (1955-1956) .
- SHAT , 1H.1934/DH. Bilan de l'évolution militaire et Physionomie générale de la semaine du 4 au 10 Aout 1956 dans différents régions.
- S.H.A.T 1H, 1093, Dossier N° 2, Documentation Diverses – Brochures dont Aux écoutes de la radio Arabe (1957).

- S.H.A.T , 1H1100 , Dossier 1, Directive sur le fonctionnement et procédures de détention administratives (1957).
- S.H.A.T, 1H, 1130, Dossier 1, Contrôle de la presse : réglementation – publications interdites – télégrammes autorisant ou interdisant les publications (1959- 1961).
- SHAT- 1H.1261/Dossier 4 , Directive de la mission des forces Armées en Algérie – Zone d’implantation Très réduite des unités territoriales en ville, datée le 9 septembre 1961, – état Major interarmées – 3^e me bureau .
- SHAT, 1H1262, Dossier 3, La destination A donner aux individus capturés au combat ou appréhendés au cours d’opérations de police.
- SHAT, 1H1262, Dossier 3, L’évolution de la situation et du potentiel en Algérie a conduit à une nouvelle situation de la mission des Forces Armées.
- S.H.A.T , 1H 1461-6, Note de service du général Dulac, Alger la participation aux opérations de Tri des prisonniers et suspects , datée le 10 janvier 1958 , Alger.
- SHAT 10T 489 EMAT, Synthèse de renseignements sur les activités subversives en AFN du 29 octobre au 4 novembre 1954, du 5 novembre 1954.
- SHAT- 1H.1678/Dossier N^o2, Rapport sur la situation de l’Algérie le 20 octobre 1955 , 10^{eme} région militaire - état Major – 2eme bureau.
- SHAT- 1H.1678/Dossier N^o2, étude des possibilités de la rébellion Algérienne dans le Caire, d’un conflit avec le Maroc – La Tunisie et les pays Arabes du Moyen Orient, 11 juin 1956.
- SHAT, AV/CHAT/1H2448, Rapport sur le moral des commandements supérieurs des troupes de Tunisie 1955-1956.
- SHAT- 1H.1678/ Dossier N^o2, Tableau : Estimation potentiel rebelle en Algérie daté le 15 juin 1956.
- SHAT, 1H.1934/DH. Bilan de l’évolution militaire et Physionomie générale de la semaine du 4 au 10 Aout 1956 dans différents régions .
- SHAT, 1H 1942, Dossier N^o 2, le Rôle de l’armée en Algérie et évolution de son action depuis Novembre 1956, exposé fait par le Général Lacome à la maison de Combattant.
- SHAT, 1H 1600/Dossier N^o 2, Documentation sur la contribution de l’armée à l’œuvre de pacification (Moyens sereins et marine) (1954- 1960).
- SHAT, 1H 1949/ Dossier N^o3, Région territorial et corps d’armée d’Alger : « Opération courroie» (cartes ,calques , photographie) (Avril – juin 1959) .
- SHAT , 1H 1600/ Dossier N^o 2, imperméabilité des barrages Est et Ouest (1959- 1960).
- SHAT, 1H 1949/Dossier N^o3, Bilan des opérations en Wilaya IV, Région territorial et corps d’armée d’Alger : « Opération courroie» (cartes, calques, photographie) (Avril – juin 1959) .
- SHAT, 1H1951/D1. Opération « jumelles » : instructions et directives du Général d’Armée Aérienne M. CHALLE Commandant en chef des forces en Algérie adressé au Général Adjoint opérationnel, 2^{ème} Bureau et Bureau d’études et liaison pour les opérations en wilaya 3 (1959).
- SHAT 1H 2035, Dossier N^o 1, Historique des barrages de la frontière de l’Est . 1957.
- SHAT, 1H 2035, Dossier N^o 1, Décision du 28 juin 1959 Pour l’application de la directive générale du 26 juin 1957 qui fixe les buts à atteindre en Algérie.
- SHAT 1H 2035, Dossier N^o 1, Historique des barrages de la frontière de l’Est, Fiche concernant la réalisation du barrage de la Frontière Algéro- tunisienne.

- SHAT 1H 2035, Dossier N° 1, AV/CHAT, Fiche concernant la réalisation du barrage de la Frontière Algéro- tunisienne.
- SHAT 1H 2448, Dossier N° 1, Rapport sur le moral des commandements supérieurs des troupes de Tunisie 1955-1956.
- S.H.A.T, 1H, 1093, Dossier N° 2, Documentation Diverses – Brochures Aux écoutes de la radio Arabe (1957).
- S.H.A.T 1H, 2944, Dossier 1, Rapports d’embuscades Secteurs d’Arris, Batna, Djidjelle et Tebessa (1955-1958).
- S.H.A.T , 1H1262, La destination A donner aux individus capturés au combat ou appréhendés au cours d’opérations de police (1957-1958).
- S.H.A.T , 1H1461-6, Note de service du général Dulac , la participation aux opérations de Tri des prisonniers et suspects a Alger, datée le 10 janvier 1958.
- S.H.A.T 1H, 1128, Dossier N° 2, Renseignement sur la Presse et les radios arabes (1959).
- S.H.A.T, 1 H 1146, Dossier N° 1, Rôle des groupes d’Auto défense (1958- 1961).
- S.H.A.T, 1 H 1169, Dossier N° 1, Directives du Rapatriement et intégration des européens en Algérie et les garanties à leur assurer en métropole (1961).
- SHAT 1099/ Dossier 1 et 2 , Fiches de renseignements individuelles sur les condamnés à morts 1960- 1962.
- S.H.A.T 1H1397, Dossier N° 9, transferts nominatifs de Harkis en métropole ; sécurité et encadrement dans les camps d’hebergement.
- SHAT, 1H4397, Dossier 3, compte rendu sur la vaste polémique autour du procès Francis Jeanson et du manifeste des 121 , daté le 15 Avril 1960.

❖ الرصيد الوثائقي للحكومة العامة للجزائر المحفوظ بالأرشيف الوطني لأقاليم ما وراء البحار، اكس آن بروفانس تحت سلسلة (ANOM).

Fond Gouvernement Général d’Algérie (GGA) : Centre d’archives d’Outre-Mer- Aix en Provence -Sous-série (ANOM).

- ANOM, Boite N° 81 F 1217, application du statut personnel des musulmans, notes, textes officiels, comptes rendus des débats de l’assemblée de l’union française.
- ANOM, Boite N° 3R /440, (93108-63), arrêté portant création de groupes mobiles de police rurale, 24 janvier 1955.
- A.N.O.M, Boite N° 81 F/ 8-11, Directives – instructions- Ordres Aout 1955.
- ANOM, Boite N° G.G.A 7 G/1310 – 1311 Situation politique en Tunisie, 1955-1956 .
- ANOM, Boite N° G.G.A 7 G / 1314 -1315 MAROC espagnol – situation surveillance -1954/1956- le 09/06/1955.
- ANOM. Boite N° G.G.A 7 G/1314 – 1315, Maroc espagnol – situation surveillance -1954/1956 le 07/07/1955.
- ANOM. Boite N° G.G.A 3 R/557, Rapport Mensuel d’information sur l’activité Musulmane dans L’Est Constantinois – attentat sur les lignes électriques et sur les cultures (Vignes et Tabac 1955- 1956) .

- ANOM. Boite N° G.G.A 3 R/557, Rapport Mensuel - Pertes Amies – Pertes Rebelles dans la Zone opérationnel Est – Aurès Némemcha 8 juin 1956.
- A.N.O.M, Boite N° GGA/7G/ 1103, Appel aux travailleurs algériens pour une grève générale le 05 juillet 1956.
- ANOM. Boite N° 223 -224, lettre du 31 décembre 1958 de M. général commandant la 29^{ème} Division de la zone centre Oranie exerçant les pouvoirs civils.
- A.N.O.M, Boite N° 9336/25/1: Fiche sur le Barrage de la Frontière Algero-Tunisienne.
- A.N.O.M, Boite N° 9336/25/1, Barrage Frontière Est ,Réseau d'Obstacles et chaines radar Bone-El Malabiod.
- A.N.O.M, Boite N° 9336/22/39: Fiche Technique relative a la liaison entre mine A.P, Bondissantes U.S. et mines Encriers.
- A.N.O.M, Boite N° 9336/25/1, Devis des Moyens Nécessaires au prolongement du Barrage Frontière Jusqu'à Bir -El -Ater.
- ANOM , Boite 81F/24, Compte rendu secret, d'une réunion sur la situation en Algérie par les généraux d'Armée Française daté le 05 Mars 1955.
- A.N.O.M, Boite N° 1099/81 F, Mesures militaires prises Aout 1955.
- ANOM , Boite 81F/24, Compte rendu secret, d'une réunion sur la situation en Algérie par les généraux d'Armée Française daté le 05 Mars 1955.
- A.N.O.M, Boite N° 81 F/ 8-11, Directives – instructions- Ordres Aout 1955, p 22.
- ANOM, Boite N° 93/4195, rapport de la police d'Etat de Philippeville N° 9828 daté de 06 Septembre 1955, Attaque de philippeville le 20 Aout 1955, par les Hors-la loi.
- ANOM, Boite N° 93/4195, Rapport de la police d'Etat de Philippeville N° 9827 daté de 06 Septembre 1955, Activité des terroristes le 20 Aout 1955.

2.1. الوثائق المصوّرة المحفوظة بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر (جامعة منوبة- تونس)

♦ أرشيف المصلحة التاريخية للجيش البري بفانسان (SHAT)

Service Historique de l'Armée de terre (SHAT) I. S.H.M.N

Bobines	Cartons	Contenu	Dates extrêmes	Nombre de Folios
S375	Série 2H 136	Etude sur Bizerte	25 Novembre 1955	non folioté
S 523	Série 2 H 398	de Note renseignement de la Direction de la sureté Nationale en Algérie Pour information et exploitation - Trafic d'armes-	13 février 1956	non folioté
S 523	Série 2 H 398	Fiche de renseignement de police de Gafsa sur le Trafic d'armes	04 Avril 1956	non folioté

		dans le Sud Ouest Tunisien.		
S 523	Série 2 H 398	Fiche de renseignement du général de division BAILIF concernant le Trafic d'armes .	30 Mai 1956	33
S 523	Carton 2 H 398	Fiche de renseignement sur le trafic d'armes	19 juin 1956	33
S 523	Série 2 H 398	Fiche de renseignement du général de Brigade GAMBIEZ concernant le Trafic d'armes et de personnels vers l'Algérie (Note d'orientation N°638 / 3.S	4 Aout 1956	non folioté
S 523	Carton 2 H 398,	Fiche de renseignement concernant le trafic d'armes et de personnels	23 Aout 1956	33
S437	Série 2H 237	Note de service : Droit de poursuite en territoire tunisien, émanant de la division militaire de Constantine	10 janvier 1957	non folioté
S437	Série 2H 237	Note de service N° :323 /DMC/ 3 /OP S fortifications Frontière Algéro- Tunisienne, émanant du Général Redon Cdt. La division de l'infanterie Motorisé et la Zone Est Constantine	29 janvier 1957	non folioté

3.1. الأرشيف الوطني الجزائري - بئر خادم - الجزائر العاصمة :

❖ رصد المجلس الوطني للثورة الجزائرية (ر. م. و. ث. ج):

- محاضر وتقارير بعض الاجتماعات المنعقدة خلال الدورات المنعقدة من 17 ديسمبر 1959 - 18

جانفي 1960، وما بين 09 - 27 أوت 1961 مصنفة في علب مصورة وفقا للترقيم الآتي:

C 004 - C 013 - C 022 - C 025 - C 026 - C 028 استقينا منها:

- محضر كريم بلقاسم حول استفادة قيادات الولايات الرابعة والخامسة والسادسة من خبرات الضباط الفارين الذين تم تكوينهم في المدارس العربية في كل من مصر سوريا أو الأجنبية، علبة رقم C 004.
- تقرير الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول إنجاز خط موريس، علبة مصوّرة، علبة رقم C 004.
- تقرير وزارة الشؤون الخارجية بخصوص مهام مكتب جبهة التحرير الوطني بالشرق الأوسط (دمشق - سوريا) وسهره على قبول الطلبة الجزائريين البالغ عددهم (38) طالبا وتكوينهم بالمدارس العسكرية، علبة رقم C013.
- مداخلة الرائد عز الدين حول مرونة جبهة التحرير الوطني إزاء اليهود لا سيما خلال المرحلة المتزامنة مع تسارع وتيرة المفاوضات الجزائرية الفرنسية. علبة رقم رقم C022.
- تقرير عبد الحفيظ بوالصوف حول رصد هوية مشتبه فيهم داخل الجزائر وخارجها خصوصا في تونس التي تم تحديد هوية 200 عميل بهذا البلد لصالح الادارة الاستعمارية ، علبة مصورة رقم C 025.
- محضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية تضمن تقرير فرحات عباس بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حول تفرّع شبكات من سلاح الإشارة والشفرة وتزويد المناطق الشرقية بهذين السلاحين، ومساهمتها في تنسيق العمليات العسكرية وربط الاتصال مع كافة قادة الولايات من جهة وربط الاتصال بين الجبهتين الشرقية والغربية. علبة مصورة، رقم C 026.
- مداخلة السيد فرحات عباس تمحورت حول حصيلة النشاط العسكري باسم هيئة الأركان العامة من فيفري 1960 إلى أوت 1961، جلسة مؤرخة في 13 جويلية 1961 ، علبة مصوّرة رقم C 028.

❖ رصيد الهلال الأحمر الجزائري:

- نداء استغاثة في صفحتين باللغة الفرنسية صادر عن رئيس اللجنة الدينية للدفاع عن المدنيين الجزائريين مفتي تونس الكبير لمساعدة اللاجئين الجزائريين، أ. و. ج. ر. هـ. أ. ج، علبة رقم G.G.1 /105/3/14.
- مقتطف من نص مذكرة حول ميادين نشاط الهلال الأحمر الجزائري في تونس والمغرب، أ. و. ج. ر. هـ. أ. ج، علبة رقم B238.
- مقتطف من مراسلة مندوب الأمن العام في الهيئة التنفيذية المؤقتة إلى وزير الشؤون الخارجية بالحكومة المؤقتة للجمهورية، أ. و. ج. ر. هـ. أ. ج، علبة رقم B235.
- مقتطف من مراسلة مندوب الأمن العام في الهيئة التنفيذية المؤقتة إلى وزير الشؤون الخارجية بالحكومة المؤقتة للجمهورية، أ. و. ج. ر. هـ. أ. ج، علبة رقم B235.
- مذكرة حول ميادين نشاط الهلال الأحمر الجزائري في تونس والمغرب، بخصوص علاج المصابين بحروق سلاح النابالم وإعادة تأهيلهم بدنيا. علبة رقم 12. C02.

4.1. أرشيف ولاية الجزائر العاصمة:

❖ المادة الخبرية من قصاصات المقالات الصحفية:

la Dépêche de Constantine - L'Humanité - France Observateur - L'action -
Le Monde

5.1. محفوظات أرشيف مصلحة التوثيق والأرشيف ب: م. و. د. ب. ح. و. ث. ن 54.

- تقرير مؤرخ في أكتوبر 1958، صادر عن وزارة التسليح والتموين العام حول سير عمليات صناعة مختلف الأسلحة منها lance Energas – Bangalore بعدة مناطق تونسية ومختلف عمليات التموين.

- تقرير مؤرخ في 4 فيفري 1960، حول دور مهربي الأسلحة Muller –Springer- Commini de Brescia في تزويد جيش التحرير الوطني بالمغرب وطرابلس بالأسلحة والمتفجرات مع دفع مستحقاتهم المالية.

- تعليمة (غير مؤرخة)، من نائب القسمة بالناحية الرابعة من الولاية السادسة "محمد جاري" إلى القائد محمد بوغزال لبيع أعداد من جريدة المجاهد وإصاق منشورات في أماكن تُختار في البلدة.

6.1. محفوظات أرشيف المتحف الوطني للمجاهد (المدنية. رياض الفتح):

❖ برقيات- تقارير- مناشير- نشرات:

- برقية من نائب عمالة باتنة مؤرخة في فاتح نوفمبر 1954 بتوقييت السابعة صباحا و45 دقيقة، ورد في فحواها: وضع عناصر جيش التحرير الوطني قنبلة بالقرب من ثكنة باتنة، بينما تكفل مسبلون بقطع الخطوط الهاتفية بين لوتو (LUTAUD) وشمورة (CHEMORA).

- برقية من نائب عمالة باتنة مؤرخة في فاتح نوفمبر 1954 بتوقييت 12 سا و32 دقيقة، ورد في فحواها: وضع قنبلة في محوّل كهربائي بخنشة لقطع التزوّد بالكهرباء.

- تقرير مؤرخ في 13 أفريل 1962 صادر عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وباسم جهة وجيش التحرير الوطنيين موجّه إلى مسؤولي الولاية الأولى والمنطقة الثانية، لجرد ممتلكات الخونة (الأراضي، الأثاث المنازل، العقارات) استولوا عليها خلال الثورة التحريرية دون إصدار أحكام نهائية للجان القسمة، الناحية، المنطقة والولاية.

- منشور قيادة جيش وجهة التحرير الوطنيين بالولاية الأولى - المنطقة الثالثة إلى كل مسؤول عسكري يتضمن مجموعة من توجيهات وتعليمات يتقيّد بها الجنود خلال التدريبات العسكرية وأداء مختلف المهام المسندة إليه.

❖ صور أرشيفية:

- صور لألغام صُنعت بدوار الحجاج (الأوراس) وأولاد موسى سنة 1953 تحت إشراف مصطفى بن بولعيد.

- صور للأسلحة استخدمها الثوار في بدايات الكفاح الثوري.
- صور لأنواع المتفجرات التقليدية استخدمها الثوار خلال تنفيذ العمليات الفدائية.
- صور بطاريات المذيع المستخدمة في تفجير القنابل، ونماذج من القنابل الموقوتة استخدمها التنظيم الفدائي بقصبة الجزائر.
- صور لبنادق حربية من صنع فرنسي أمريكي ألماني بلجيكي انجليزي استخدمت خلال الثورة التحريرية، وصور الألغام.

7.1. محفوظات أرشيف المتحف المركزي للجيش الوطني الشعبي (المدنية. رياض الفتح):

❖ رصد المحافظة السياسية لأركان الحرب العامة:

- منشورات الثورة الاعلامية لفائدة جنود جيش التحرير الوطني.
- منشور بالفرنسية والعامية تضمن نداء الجنرال شارل ديغول في إطار مشروع سلم الشجعان، تم توزيعه بواسطة الطائرات في مناطق تتركز قيادة الولاية الأولى.
- جبهة - جيش التحرير الوطنيين، عمليات فدائية وهجومية، مجلة العمليات العسكرية -الولاية الرابعة -، أوت 1961، منشورات أركان الحرب العامة.
- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، "مراكز التجمع"، نشرة وزارة الأخبار، ديسمبر 1960.

❖ مراسلات:

- مراسلة من المحافظة السياسية للأركان العامة إلى قيادة الأركان العامة لتسهيل مهمة المراسل الصحفي "لابودوفيتش" إلى العاصمة طرابلس والسفر إلى يوغسلافيا بهدف اقتناء أفلام لفائدة الثورة مؤرخة في 14 جوان 1962.
- مراسلة وزارة التسليح والاتصالات العامة إلى مسؤولي المكتب العسكري بتونس العاصمة لتسهيل مهمة المراسل الصحفي "ستيفان لابودوفيتش" لتصوير لقطات سينمائية في مركز تدريب المرسى مؤرخة في 15 جوان 1962.

❖ مناشير ثورية:

- مناشير التوعية لاستقطاب المجندين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي.
- منشورات الثورة الاعلامية لفائدة جنود جيش التحرير الوطني.

❖ مناشير استعمارية:

- مناشير دعائية لتحريض الثوار على الاستسلام للسلطات الاستعمارية.
- مناشير دعائية مُلقاة من الطائرات العسكرية في الجبال والمداشر لتشويه سمعة الثوار.

8.1. الأرشيف الدبلوماسي السويسري المُتاح للتحميل من الموقع الآتي:

WWW.DODIS.SH.DODIS

- Rapport du consul général de suisse J.Arber a Alger sur le terrorisme en Algérie et la protection des Suisses, daté le 12 Novembre 1954. dodis.ch. 9399.

- Rapport politique N° 64 de l'Ambassade de Suisse en France sur le procès du réseau Jeanson , daté le 6 Octobre 1960, dodis. ch /15153.
- Rapport du Ministère Public fédéral (service de police) sur la Guerre d'Algérie et ses répercussions en Suisse, datée le 27 octobre 1960, dodis. ch /15174.
- Compte rendu de l'ambassade de Suisse en République Algérienne de la mission du CICR en Algérie datée le 26 Février 1963, dodis. ch /30731.
- Rapport politique adressé du consul général de suisse Sig. D. Kappeler, sur L'écho de l'utilisation des installations d'In Ekker pour des expériences atomiques françaises d'après le discours de Ahmed Benbella devant l'Assemblée nationale. Datée le 22 Mars 1963. dodis.ch.dodis-30482.

9.1 . الأرشيف المطبوع:

❖ وثائق ، مراسلات ، نصوص:

- باللغة العربية:

- آيت إيدر بنسعيد محمد، وثائق جيش التحرير في جنوب المغرب 1956-1959، ط 1، مطبعة النجاح الجديدة، 2011.
- بلحسين مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة) 1954-1956 مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
- شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
- قنان جمال، نصوص سياسة جزائرية في القرن التاسع عشر 1830-1914، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- مندوز أندري، الثورة الجزائرية عبر النصوص، ترجمة ميشال سطوف، منشورات الشركة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2007.
- المتحف الوطني للمجاهد، وثائق مؤتمر الصومام (20 أوت 1956) محضر الجلسات ومقتطفات من الوثيقة الأساسية، منشورات وزارة المجاهدين، المتحف الوطني للمجاهد، 1996.
- وزارة المجاهدين، النصوص الأساسية لثورة أول نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

❖ منشورات حكومية (تقارير جهوية وولائية):

- المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية الأوراس، التقرير الجهوي للولاية الأولى لتسجيل أحداث الثورة من 20 أوت إلى 31 ديسمبر 1958، د. ت. ط.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، د. ص. ت. ط.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، د. ت. ن.

- المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي للولاية الأولى، المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من فاتح جانفي 1959 إلى 05/07/1962، الجزء الأول- التقرير السياسي المنعقد يومي 20/21 أفريل 1987، محافظة باتنة.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير ولاية عنابة، المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، المنعقد بقسنطينة من 8 - 10 ماي 1983.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، التقرير الجهوي لولايات الشرق، أشغال الملتقى الوطني الثاني لكتابة تاريخ الثورة، المنعقد بقصر الأمم من 8 إلى 10 ماي 1984، ج 1، مج 2، دار الثورة الإفريقية، (د. ت. ط).
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير ولاية أم البواقي المقدم في الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة، المنعقد بقسنطينة من 8 إلى 10 ماي 1985، د. م. ت. ط.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية بالولاية الرابعة، ج 1، التقرير السياسي - الفترة الممتدة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958، د. ص. س. ط.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة، الولاية الرابعة، ج 1، التقرير السياسي، الفترة 1959-1962، مطبعة المجلس الشعبي الوطني.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقريرولايات الوسط، المقدم في أشغال الملتقى الوطني الثاني لكتابة تاريخ الثورة، المنعقد بقصر الأمم بالجزائر، أيام 8-10 ماي 1984، ج 2، مج 1، د. ت. ط.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة الجزائرية- الولاية الرابعة- الجزء الأول: التقرير السياسي الفترة: من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958، منشورات المجلس الشعبي الوطني، د. ت. ط.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل وقائع وأحداث الثورة، الولاية الرابعة، التقرير السياسي، الفترة 1959-1962، ج 1، مطبعة المجلس الشعبي الوطني، د. ت. ط.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية 1958-1962، المنعقد بولاية تيزي وزو، أيام 23-24 أفريل 1987، محافظة تيزي وزو.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الولائي لتاريخ الثورة، ولاية وهران، المنعقد بتاريخ 22 سبتمبر 1986.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير ولاية مستغانم حول كتابة تاريخ الثورة الفترة ما بين (1954-1956)، د. ت. ط.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ ثورة نوفمبر 1954 للولاية السادسة، المنعقد بمدينة بسكرة يومي 5-6 فيفري 1985، د. ر. ص .

- حزب جبهة التحرير الوطني، التقرير الجهوي للولاية السادسة حول تاريخ الثورة الجزائرية للفترة (1959 - 1962)، الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة التحريرية، المصادق عليه في الملتقى الجهوي الثالث ببوسعادة، محافظة المسيلة.

- باللغة الفرنسية:

- Centre d'information arabe de Genève, **L'Algérie Saharienne**, 1961.
- Commission Française d'histoire militaire, **La défense des frontières, Les barrages algéro-marocain et algéro-tunisien 1956-1962**, Editeur Vincennes, 1997 .
- Document inédit, Rapport de ABANE RAMDANE AU C.N.R.A (1956) , , in Revue d'études et de critique sociale « NAQD » N° 12 , printemps /été.
- F.L.N - Commission centrale d'Orientation, **La Charte d'Alger, ensemble des textes adoptés par le 1^{er} congrès du Parti du Front de libération nationale**, imprimerie nationale Algérienne, Alger, S.D .
- Faivre Maurice, **les archives inédites de la politique algérienne 1958 -1962, Histoire et Perspectives Méditerranéenne**, éditions l'Harmattan, 2000.
- F.L.N, Commission centrale d'Orientation, **La Charte d'Alger, ensemble des textes adoptés par le 1^{er} congrès du Parti du Front de libération nationale**, imprimerie nationale Algérienne, Alger. S.D.
- Gouvernement Général de l'Algérie, Journal officiel, *Débats parlementaires*, vendredi 12 novembre 1954.
- (//), Journal Officiel, Assemblée algérienne *Débats parlementaires*, séance du 26 novembre 1954.
- (//), Journal Officiel, *Débats parlementaires*, séance du 2 février 1955.
- (//), Journal Officiel, *Débats parlementaires*, séance du 4 février 1955.
- (//), Journal Officiel de l'Algérie Lois et décrets, 1^{er} semestre, 8 Avril 1955.
- (//), journal Officiel de l'Algérie Lois et décrets, N° 55- 385, 1^{er} semestre, 8 Avril 1955.
- (//), journal Officiel de l'Algérie, Décrets N° 55- 440 du 23 Avril 1955, JORF du 23 Avril 1955.
- (//), Journal officiel de la république française, Décret N° 56-272 /17 Mars 1956, 19 Mars 1956.
- (//), Journal officiel de la république française , Décret N° 56-374 /12 Avril 1956, 13 Avril 1956.
- (//), Journal officiel de l'Algérie, arrête du 18 mars 1958 portant changement d'appellation des groupes mobiles de police rurale- groupes mobiles de sécurité, 21 mars 1958.
- (//), Journal officiel de la république française, Décrets N° 61- 395 et 396 du 22 Avril 1961, 23 Avril 1961.
- (//), Journal officiel de la république Française, Débats Assemblée Nationale, Questions et réponses, Année 1982, N° 4 A.N , lundi 25 janvier 1982.
- Guentari Mohamed, **organisation politico Administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954 à 1962**, Volume 1, offices des publications universitaires, Alger, 1994.
- Harbi Mohamed, **les Archives de la révolution Algérienne**, Editions Jeune Afrique- Editions DAHLAB, 2010.

- Harbi Mohamed - Meynier Gilbert, **le FLN Documents et Histoire (1954-1962)**, éditions Casbah, Alger, 2004.
- Haroun Ali, **Le second Front écrit et Document de la Fédération France du FLN 1954- 1962**, éditions Casbah, Alger, 2021.
- Jauffret Jean charles, **la guerre d'Algérie par les documents, T2, les portes de la guerre : des occasions manquées a l'insurrection 10 Mars 1946-31 décembre 1954**, Service Historique de l'armée de terre, château de Vincennes, 1998.
- Manevy Alain, **L'Algérie à vingt ans enquêtes et documents**, Ed Grasset, 1960.
- Ministère de L'Algérie, **Que représente l'Algérie pour les finances et l'économie de la Métropole** , février 1958.
- Joxe Louis, **Télégramme très urgent parvenu au PC de la Z.E.C (Est Constantinois)**, in [http : // archive .wikiwix.com/cache/display](http://archive.wikiwix.com/cache/display).
- Keramane Hafid, **la pacification Livre Noir de six années de guerre en Algérie**, ed. La cité Editeur, Lausanne, 1960.
- Lettre d'Alban Liechi au président de la république , 2 juillet 1956, in Parti communiste Français , des jeunes qui seivent l'interet de la France, préface de jacques Daclos, Parti communiste français , 1959, 31 pages.

2 - الشهادات الحية للمجاهدين:

- باللغة العربية:

1.2 - المقابلات:

الاسم واللقب	الصفة	موضوع الشهادة	تاريخ المقابلة	مكان المقابلة
خامس عمار (الوالد رحمه الله)	عضو المنظمة المدنية لجهة التحرير الوطني (1956- 1962)	صدور تعليمات من قيادة الثورة بالجزائر العاصمة للمواطنين الجزائريين بعدم اقتحام البيوت دون إذن مسبق لأنها مفتحّة من قبل منظمة الجيش السري.	جانفي 1997	مقر سكناه
مصطفى بودينة	مناضل محكوم عليه بالإعدام	ضبط عدد الشهداء نفذ فيهم حكم الاعدام بالمقصلة ورميا بالرصاص في السجون المدنية (سركاجي، وهران وقسنطينة والسجون الفرنسية).	19 ماي 2014	مقر الجمعية الوطنية لقدماء المحكوم عليهم بالاعدام
شرشالي مصطفى	مجاهد بالولاية الرابعة	النشاط العسكري لجيش التحرير الوطني عامة والكتيبة الحمدانية خاصة	18 جانفي 2018	المركز الوطني
عربايجي محمود	مجاهد بقصبة الجزائر	دور مخابئ قصبة الجزائر خلال الثورة وأبرز الفدائيين الذين	27 مارس 2022	المركز الوطني

		استشهدوا في بدايات الكفاح الثوري.		

2.2 - الشهادات المسجلة:

- بن بلة أحمد، شهادة حول "مهمة رجال الضفادع أثناء الثورة التحريرية"، في شريط وثائقي من إعداد وتقديم الصحفية فائزة مقران، بُثَّ بالقناة الثالثة للتلفزة الجزائرية في 25 ديسمبر 2011.
- بن سبباقي أحمد، شهادة مناضل حول "دور الجبهة الجنوبية خلال الثورة التحريرية"، من إنتاج التلفزيون الجزائري سنة 2009.
- بوداود منصور، شهادة حول ذكرى وفاة العقيد بوصوف، مسجلة في الملتقى الوطني الثاني المنعقد بولاية ميله 2001/02/30، في شريط مسجل تحت رقم 395 محفوظات مصلحة السمي البصري (م. و. د. ب. ح. ث. ن 54).
- (//)، شهادة حول "معركة التسليح والاستعلامات" خلال الثورة ، أدلى بها في إحدى الحصص بالقناة الإذاعية الأولى بعنوان "صفحة أخرى في سجل عظمة الثورة التحريرية" بتاريخ 01 نوفمبر 13 في حدود الساعة 16 سا و 50 دقيقة .
- حجاج عبد القادر شهادة حول "جمع الاشتراكات للتكفل بعملية شراء الأسلحة"، سجلها المركز الوطني بعين تموشنت بتاريخ 08 و 09 ديسمبر 1997، رقم الشريط 42، محفوظات مصلحة النشر والتوزيع (مصلحة قواعد المعطيات والسمعي البصري حاليا) م. و. د. ب. ح. و. ث. ن 1954.
- دامجي عثمان، شهادة حول "مهمة رجال الضفادع أثناء الثورة التحريرية"، في شريط وثائقي من إعداد وتقديم الصحفية فائزة مقران، بُثَّت بالقناة الثالثة للتلفزة الجزائرية في 25 ديسمبر 2011.
- دباغ عبد الله، شهادة حول مهمة رجال الضفادع أثناء الثورة التحريرية، في شريط وثائقي من إعداد وتقديم الصحفية فائزة مقران، بُثَّت بالقناة الثالثة للتلفزة الجزائرية في 25 ديسمبر 2011.
- سنوسي حسين، شهادة حول "تكوين الطلبة الجزائريين في الطيران الحربي بالاتحاد السوفياتي". مسجلة بمناسبة إحياء ذكرى وفاة عبد الحفيظ بوصوف، خلال انعقاد اليوم الدراسي بمكتبة الحامة بتاريخ 27-28 ديسمبر 1998، رقم الشريط 202، محفوظات مصلحة النشر والتوزيع (مصلحة قواعد المعطيات والسمعي البصري حاليا) م. و. د. ب. ح. و. ث. ن 1954.
- (//)، شهادة مسجلة خلال أشغال اليومان الدراسيان حول ذكرى وفاة عبد الحفيظ بوصوف، بمكتبة الحامة بتاريخ 27-28 ديسمبر 1998، رقم الشريط 202، محفوظات مصلحة النشر والتوزيع (مصلحة قواعد المعطيات والسمعي البصري حاليا) م. و. د. ب. ح. و. ث. ن 54 .
- مامش علي، شهادة مجاهد حول "مخطّط علي خوجة لمهاجمة قصر الحكومة تزامنا مع عقد الوزير المقيم روبير لأكوست اجتماعا مع ضباطه السامين في قلب الجزائر العاصمة"، في شريط وثائقي موسوم بـ "كومندوس علي خوجة في قلب الأسطورة"، سيناريو وإخراج عبد المجيد مرداسي، من إنتاج وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سنة الانتاج: 2012.

- نزار خالد، شهادة وزير الدفاع الوطني الأسبق حول "العدد الإجمالي للجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي خلال الثورة التحريرية"، في لقاء صحفي بقناة النهار بتاريخ 12 جويلية 2012.
- هارون علي شهادة حول "دور المحامين البلجيكيين في الدفاع عن المناضلين المعتقلين"، أدلى بها في أشغال الملتقى الدولي الموسوم بـ "Le Front du Nord Des Belges et la guerre d'Algérie" 1954-1962، من تنظيم سفارة بلجيكا بالجزائر وبالتعاون مع وزارة المجاهدين ووزارة الثقافة، بتاريخ 29 أكتوبر 2017، بقاعة المحاضرات بالمكتبة الوطنية الجزائرية بـ الحامة، بمناسبة الذكرى 63 لاندلاع ثورة أول 1954.
- وزارة التسليح والاتصالات العامة، عبد الحفيظ بوصوف أو الاستراتيجية في خدمة الثورة، ترجمة: قندوز عباد فوزية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

-باللغة الفرنسية:

- Benbella Ahmed, « Nombre de Martyrs durant la guerre d'Algérie », in "Parcours Algériens", Reportage -réalisé par Alain Ferrari d'après les Mémoires d'hervé Bourges, diffusé en juillet 2003.
- Chambost Germain - Perchenet Michèle (pilotes bombardiers), « usage du Napalm par les français en Algérie » révélée publiquement pour la première fois, dans la série citée de la télévision les Années Algériennes, par deux pilotes français (diffusion Antenne 2, Octobre 1991), diffusé le 03 Novembre 2011. 10H30 mn .Site <http://farfare.e-montre.Com/video.Histoire>.
- Maschino Maurice, « l'engagement » in cahiers libres, N° 19, Francois Maspero, Paris, 1961.
- Ouared Akila Abdelmoumene, « Les porteurs de valises », Hélène Cuenat Alias Claire Alard », in Revue 1^{er} Novembre, N° 187, juillet 2019.

3.2. الشهادات المدونة:

-باللغة العربية:

- إفينو باتريك - بلانشي جون، حرب الجزائر ملف وشهادات، ترجمة بن داود سلامنية، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- أوعمران عمر، شهادة حول "مشكل عدم صلاحية الأسلحة عند اندلاع الثورة"، مجلة الباحث، عدد خاص بالذكرى الـ 25 للاستقلال، جويلية 1987.
- آيت حمو بلقاسم، شاهد عيان يروي حقائق عن المعركة التي استشهد فيها العقيدان "سي عميروش وسي الحواس"، مجلة أول نوفمبر، عدد 21، أبريل 1977.
- بن عودة مصطفى، شهادة حول جهود المناضلين لإنشاء فرقة سينمائية من المجاهدين بتونس، ملتقى دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والمضاد، منشورات مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، 1998.

- بري حواس، "شهادات حية حول استشهاد العقيد سي حواس قائد الولاية السادسة في 28 مارس 1959 بجبل ثامر ببوسعادة"، مجلة أول نوفمبر، العددان 96-97، سبتمبر-أكتوبر 1988.
- بريكسي خديجة المدعوة "فضيلة"، شهادة مجاهدة حول "مدة التكوين بمراكز التدريب على الحدود الغربية ودور الحركي في الوشاية بالمناضلين للسلطات الاستعمارية"، خلال حوار أجراه الصحفي عبد السلام معيفي، في مجلة أول نوفمبر، عدد 179، مارس 2015.
- بشيشي الأمين، "دور الإعلام في معركة التحرير"، في مجلة الثقافة، السنة التاسعة عشرة، العدد 104، سبتمبر - أكتوبر 1994، ص 74.
- (//)، شهادة حول "نماذج من الإعلام والإعلام المضاد"، أُلقيت خلال الملتقى الوطني الأول حول لإعلام ومهامه أثناء الثورة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998.
- بغدادي شايشي شهادة حول "المسار النضالي لـ "رابح نوار" على هامش تنشيط ندوة منتدى الذاكرة بمقر المجاهد إحياء للذكرى الـ 54 لليوم الوطني للطلاب، نُشرت في جريدة الشروق، عدد 13406، بتاريخ 18 ماي 2010.
- البكوش الهادي، الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف الوقائع والتداعيات، تعريب: أحمد العابد، محمد بلحاج، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2008.
- بن بلة (بن بيلا) أحمد، الرئيس... يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، حوار أجراه معه أحمد منصور، الطبعة الأولى، دار ابن الحزم للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- (//)، شهادة "حول التسليح خلال الثورة"، في كتاب: المجاهد بالي بلحسن، ملحمة اليخت دينا القصة الكاملة من عمليات إمداد ثورة التحرير بالسلح، ترجمة ومراجعة، د/ عبد المجيد بوجلة، منشورات ثالة، الجزائر، 2013.
- بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
- بن خدة بن يوسف، شهادة حول "حادثة انفجار ذخيرة القنابل" في كتابه: جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- (//)، شهادة حول نفس الحادثة (انفجار ذخيرة القنابل) خلال استجوابه بتاريخ 15 أكتوبر 1985 في منزله بحيدرة حول جوانب من حياة الشهيد مصطفى بن بولعيد، ووردت كاملة في: أشغال ملتقى مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس 1420 هـ - 1999 م، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
- بن طوبال لخضر، تعقيب المجاهد حول "استعداد الشعب الجزائري لدعم الثورة ببيع ممتلكاتهم وأرزاقهم"، خلال المؤتمر الخامس للاتحاد الوطني للنساء الجزائريات نشرت كاملة في: مجلة أول نوفمبر، عدد 55، 1982.

- بن عبد الكريم عيسى، شهادة مجاهد بأولاد رياح (ولاية تلمسان) أحد ضحايا انفجار الألغام بُترت رجله خلال اجتيازه الأسلاك الشائكة، نُشرت في سلسلة المشاريع الوطنية للبحث حول الأسلاك الشائكة وحقوق الألغام، منشورات م. و. د. ب. ح. و. ث. ن. 54.
- بن عتيق محمد الصالح، من ذكريات ثورة التحرير الوطني "ذكريات وخواطر"، شهادة حول معتقل بوسوي الرهيب"، مجلة أول نوفمبر، عدد 19، نوفمبر 1976.
- بن عودة عمار، شهادة حول "الاعلام الثوري وجهود إنشاء فرقة سينمائية من المجاهدين بتونس وتصوير الأوضاع الصعبة للاجئين الجزائريين بالقاعدة الشرقية"، في أشغال الملتقى الوطني الأول للإعلام والإعلام المضاد، منشورات مركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- (//)، شهادة حول "صناعة طوربيدات البنغلور في مصانع الثورة بتونس"، في: عباس محمد، ثوار... عظماء، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- بن مهدي محمد العربي، "الدور الجليل الذي يقوم به المسلمون في جيش التحرير الوطني"، جريدة المجاهد، العدد الثالث، د. ت.
- بوسلم عبد القادر، شهادة مستشار سياسي سابق لبعثة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المغرب حول مأساة المصابين بالألغام، وعلاجهم في المستشفيات السوفياتية، ومأساة اللاجئين وأوضاعهم المزرية طيلة الحرب نشرت كاملة في: مكاسي مصطفى، الهلال الأحمر الجزائري- شهادة- ترجمة محفوظ عاشور، منشورات ألفا، الجزائر، 2015.
- بوشعيب أحمد، شهادة حول إشكالية الاتصال في بدايات الثورة، مجلة أول نوفمبر، عدد 87، نوفمبر 1987.
- بوضياف محمد، شهادة حول تحضير فاتح نوفمبر 1954 وحادثة انفجار ذخيرة القنابل قبل اندلاع الثورة، مجلة أول نوفمبر، عدد 147، 1995.
- بو الطمين الأخضر، "المحتشدات الإجبارية خلال الثورة الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، عدد 136، 1992.
- بوعلاي علي المدعو "باديدي" شهادة حول هول القنبلة النووية بركان، في مقال موسوم "فرنسا تركت قنبلة نووية بحمودية لم تنفجر بعد"، جريدة الشروق، عدد 4862، الأحد 19 نوفمبر 2006 الموافق لـ 27 شوال 1427 هـ.
- بوقطف العيد شهادة ضابط في جيش التحرير الوطني حول استخدام النابالم في معركة الجرف، في كتاب: الرائد عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012.
- بولطيف لخضر، "هجمات ليلة الفاتح من نوفمبر من نوفمبر 1954 مجموعة مدينة بسكرة - شهادات ووثائق -" مجلة عصور، الأعداد 12-13-14-15، 2008-2009.
- بويو هنري شهادة حول "المجندون الفرنسيون والثورة الجزائرية ومواقف شهدت على عدالة القضية"، جمعها الصحفية ن. مريم، نُشرت في جريدة المساء، بتاريخ 31 أكتوبر 2014.

- بيطاط رابع، شهادة حول تشكيل الهيئة الدفاعية لجهة التحرير الوطني للدفاع عن آلاف المناضلين المعتقلين في في السجون الاستعمارية، وردت في: محمد عباس، ثوار عظماء (شهادات الرعيل الأول من المجاهدين)، ط1، دار هومه، الجزائر. 1992.
- الجنيد خليفة، حوار حول الثورة مع مجموعة من المجاهدين، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.
- الخطيب يوسف، "أضواء على أهم أحداث الثورة التحريرية"، مجلة أول نوفمبر، العددان 109/108، سبتمبر- أكتوبر 1989.
- ديدوش مراد شهادة حول ضرورة الإسراع في تفجير الثورة بالإمكانات الحربية المتوفرة نشرت في: أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، د. ت،
- رمضان عمر، شهادة مجاهد حول التحاق القوة "ك" بجيش التحرير الوطني، في جريدة الشروق، عدد 4369، 7 ماي 2014.
- زراد نوار، شهادة مجاهد في ندوة نشطها الصحفي علي العياشي حول كيفية مجابهة العدو في الحدود الشرقية، نشرت في مجلة أول نوفمبر، عدد 88-98، نوفمبر- ديسمبر 1988.
- زكارنعسان، شهادة أحد رجالات المخابرات السورية أثناء الثورة التحريرية حول تخرج دفعات من الطيارين الجزائريين في: صالح لميش، سوريا والثورة التحريرية الجزائرية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
- زهوان حسين، شهادة مناضل حول كيفية تشكيل لابلويت والأهداف المتوخاة منها في جريدة الشروق، حلقة ثانية، عدد 26687.
- زواوي أعمر، روايات وشهادات، ترجمة العيد دوان، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- سعيداني عاشور، لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية، في مجلة الراصد، العدد الثاني، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002.
- سهلي الطاهر (ادريس)، شهادة حول ترحيل جنود اللفياف الأجنبي في: التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.
- شبراك مزيان، شهادة حول تلقين التدريبات في مدرسة ملاق العسكرية بين سنتي 1960 و 1962 في مجلة أول نوفمبر، عدد 65، 1984.
- شوارق حمدون شهادة حول "تسليم مصر الشحنة الثالثة من الأسلحة في ميناء الزوارة الليبي على متن اليخت "انتصار وإيصالها إلى المقاومين بالجهة الغربية"، وردت كاملة في: زكي مبارك، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، دار أبي قراق للطباعة والنشر، 2007.

- شيبوط ابراهيم، شهادة حول "هجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 عبر أثر الإذاعة الجزائرية"، بتاريخ 20 أوت 2014 في حدود الساعة 15 سا و30 د.
- صخري عبد الرحمن، شهادة حول التكوين الخاص الذي يخضع له سباحو القتال Des nageurs de combat (رجال الضفادع) ، في مجلة أول نوفمبر ، عدد 179، مارس 2015 .
- الصديق محمد الصالح، "ثورة نوفمبر الخالدة ونوعية المجاهدين الأوائل"، مجلة أول نوفمبر ، عدد 55، 1982.
- طلبة جزائريون، الغنغرينا ... أو تعذيب الجزائريين في باريس، ترجمة رمضان لاوند، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين، بيروت، جويلية 1959.
- طواهري الطاهر شهادة شاهد عيان الذي عمل في أشغال الحفر وكيفية توفير اليد العاملة منذ بداية التفجيرات إلى نهايتها سنة 1966 حول التفجير النووي في: أشغال الندوة "التجارب النووية الفرنسية في الجزائر" - دراسات وبحوث وشهادات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- عباس محمد، ثوار عظماء (شهادات الرعيل الأول من المجاهدين)، ط1، دار هومة، الجزائر. 1992
- (//) ، فرسان... الحرية (شهادات تاريخية)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
- (//) ، وداعا فيتنام أهلا يا جزائر، شهادات تاريخية، الجزء الثاني، سلسلة الأعمال الكاملة ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2013.
- (//) ، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
- (//) ، اغتيال... حلم "أحاديث مع بوضياف"، الجزء السادس، الأعمال الكاملة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- عرباجي محمود، شهادة مجاهد حول "تواطئ بعض الخونة مع هذه المنظمة الارهابية بوضع قنابل شديدة المفعول بالأحياء الشعبية، في مجلة أول نوفمبر، عدد 179، مارس 2015.
- عزوي محمد الطاهر ، الإعداد السياسي والعسكري للثورة في الأوراس، مجلة أول نوفمبر ، عدد 51، 1981.
- (//) ، "المعتقلات في الجزائر ودور ضباط الشؤون الأهلية في الحرب النفسية داخل المعتقلات أثناء الثورة التحريرية الكبرى"، مجلة أول نوفمبر، عددان 88-89، يناير- فبراير 1988.
- علاق محمد، شهادة لواء متقاعد حول النشاط الثوري للطلبة الجزائريين في: مجلة أول نوفمبر، عدد 176، ديسمبر 2011، الموافق لمحررم 1433 هـ.
- علاق هنري، عودة إلى الاستنطاق حوار مع جيل مارتان ويلييه جنود الرفض أثناء حرب تحرير الجزائر، ترجمة مصطفى ولد عبد الخالق، أمدوكال للنشر، 2013.

- غريغوار رفاثيل، "مجموعة شهادات، جنود الرفض أثناء حرب التحرير الجزائر - مجندون للخدمة العسكرية متمردون وصحافيون مكافحون، أعمال ندوة "روح المقاومة"، سلسلة المحاضرات والمناقشات من تنظيم الجامعة الشعبية بمونتراي Montr'up في مقرات الكلمة الشاردة يومي 7 و 14 نوفمبر 2009، معهد الكنفدرالية العامة للشغل للتاريخ الاجتماعي للكتاب الباريسي يوم 23 نوفمبر 2010، منشورات أمدوكال الجزائر، 2013.
- قاسي ابراهيم، "معركة الجرف 1955 كما يرويها أحد صانعيها"، مجلة أول نوفمبر، عدد 171، ديسمبر 2007.
- قتال الورد، ملابسات تصفية شيجاني بشير ومضاعفاتها، انظر: محمد عباس، فرسان ... الحرية (شهادات تاريخية)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
- كروي كلة، شهادة مجاهدة حول فظاعة اغتصاب النساء الجزائريات ومخلفاته الأليمة، بمنطقة القبائل من قبل "الجنود الفرنسيين والسود والحركي، منشورة في: مجموعة باحثات، الجزائريات أثناء حرب التحرير الوطنية مواقف ومسارات (1954-1962)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات م. و. د. ب. ح. و. ث. ن 1954، دار النشر الآمال للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.
- كوب وليام (جندي فرنسي)، شهادة حول تأكيد استعمال 195 جندي فرنسي كفئران تجارب بعد تفجير اليربوع الأخضر برقان، في مناورات عسكرية بالقرب من نقطة الصفر، خلال الندوة التاريخية الدولية الثانية حول "آثار التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية"، نظمتها وزارة المجاهدين بالنادي الوطني للجيش في 23 فيفري 2010.
- كيوان عبد الرحمن، شهادة حول حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية في الخامس من شهر نوفمبر 1954، في: محمد عباس، رواد الوطنية (شهادات 28 شخصية وطنية)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
- ليشتي ألبان (شهادة مجند)، في "جنود الرفض أثناء حرب تحرير الجزائر مجندون للخدمة العسكرية متمردون وصحافيون مكافحون"، أعمال سلسلة المحاضرات والمناقشات من تنظيم Montr'up، الجامعة الشعبية بمونتراي في مقرات الكلمة الشاردة يومي 7 و 14 نوفمبر 2009، أعمال ندوة "روح المقاومة"، معهد الكنفدرالية العامة للشغل للتاريخ الاجتماعي للكتاب الباريسي، يوم 23 نوفمبر 2010، منشورات أمدوكال، 2013.
- مالك رضا، "المجاهد لسان الثورة الإيديولوجي"، مجلة الثقافة، عدد 86، مارس - أبريل 1985.
- مرتوتك، شهادة مواطن حول هلاك الثروة الحيوانية (الجمال والماعز) بعد أشهر قليلة من التفجير النووي بريل في: مقال عمار منصوري، الجريمة النووية لفرنسا الاستعمارية، مجلة أول نوفمبر، عدد 187، جويلية 2019.
- مجموعة مجاهدين، معركة الجرف وقائع وشهادات، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، أكتوبر 2007.

- مجموعة مجاهدين، شهادات حول المسار الثوري لقائد الولاية الأولى "مصطفى بن بولعيد، في أشغال ملتقى مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374هـ - 1954 م، من إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة دار الهدى، عين مليلة (الجزائر)، 1999.
- محرز محند شهادة أحد مجاهدي سيدي عيش بالقبائل حول تنفيذ الهجمات على المراكز العسكرية المتقدمة، في مذكرات: رشيد أجدود، الشاهد الأخير، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012.
- محمدي السعيد، شهادة عقيد حول جوانب مجهولة من مؤتمر الصومام في: محمد عباس، ثوار... عظماء (شهادات الرعيل الأول من المجاهدين)، ط1، دار هوم، الجزائر. 1992.
- مرتاض محمد، شهادة حول دور المحافظ السياسي في ثورة نوفمبر المجيدة، أشغال الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية، المكتب الولائي للمجاهدين، نوفمبر 2001.
- مشري عمر (عقيد متقاعد)، "مصر والثورة الجزائرية"، مجلة أول نوفمبر، عدد 189، ذو الحجة 1441 هـ الموافق لـ أوت 2020.
- مقراني محمد (مجاهد ودبلوماسي) شهادة حية حول دور المجاهد الراحل عبد الحفيظ بوصوف في تكوين إطارات الثورة في سلاحي الإشارة والشفرة، حوار أجرته الصحفية سهام بوعشة، نُشر كاملا في جريدة الشعب، عدد 18452، مؤرخة في 9 جانفي 2021 الموافق لـ 25 جمادى الأولى 1442م.
- ملاح علي (الرائد)، رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه قادة جيش التحرير الوطني الولاية الأولى، الجزء الأول، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2008.
- (//)، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2012.
- (//)، قادة جيش التحرير الوطني - الولاية الأولى، ج 2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2011.
- مهري عبد الحميد، شهادة حول حادثة انفجار ذخيرة القنابل بباتنة، جريدة الشعب، عدد 7786-7787 ليومي 16-17 نوفمبر 1988.
- (//)، شهادة حول حادثة انفجار ذخيرة القنابل التي خَرَّتْ بمدينة باتنة كما رواها له المناضل مصطفى بن بولعيد، ملتقى جيش التحرير المغاربي 1948-1955، يومي 11-22 ماي 2001، منشورات مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر، 2004.
- نعيان زكار، شهادة أحد رجالات المخابرات السورية أثناء الثورة التحريرية في: صالح لميش، سوريا والثورة التحريرية الجزائرية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
- نور عبد القادر، خليفة الجندي، حوار حول الثورة، ج1، منشورات المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.
- هشماوي مصطفى، شهادة حول التدريب العسكري أثناء الثورة"، مجلة أول نوفمبر، عدد 176، ديسمبر 2011 الموافق لـ محرم 1433 هـ.

- هوفمان مراد (دكتور ودبلوماسي ألماني)، شهادة حول تجنيد منظمة الجيش السري للفياف الأجنبي لارتكاب الجرائم وردت كاملة في: جريدة الخبر ، عدد 1274، الاثنين 10 جانفي 2005، الموافق لـ 29 ذو القعدة 1425 هـ، ص 7.
- واعلي عبد العزيز ، حول "مواجهة الشعب للقمع الاستعماري"، مجلة أول نوفمبر، عدد 87، نوفمبر 1987.
- (//) ، مسبلو الساحل في الجهة الأمامية، مجلة أول نوفمبر ، العددان 88-89، يناير-فبراير 1988، الموافق لـ جمادى الأخير - رجب 1408.
- ولد قابلية دحو (رئيس الجمعية الوطنية للأعضاء القدامى لوزارة التسليح والاتصالات العامة) ووزير الداخلية الأسبق شهادة حول تورط "الموساد" في مطاردة قادة الثورة بالخارج، خلال ندوة نظمتها جمعية مشعل الشهيد بالمكتبة الوطنية يوم 7 مارس 2008 بمناسبة الذكرى الـ 49 لاغتيال صديق الجزائر "جورج بوخرت"، نشرت في جريدة الخبر، عدد 5363، 8 مارس 2008.
- ولد قابلية دحو، شهادة حول الدور الذي اضطلع به عبد الحفيظ بوصوف خلال الثورة التحريرية، ألقاها بمنتدى المجاهد بتاريخ 30 ديسمبر 2017، نُشرت على موقع وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ الأحد 31 ديسمبر 2017 في حدود الساعة 15:36.
- (//) ، شهادة حول تصفية اليد الحمراء للمناضلين والشخصيات الأجنبية المتعاطفة مع الثورة، خلال ندوة تاريخية مغلدة لذاكرة صديق الجزائر "أنريكو ماتتي" 27 أكتوبر 1962، 27 أكتوبر 2021، بقاعة المحاضرات - المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- الواعي محمود، شهادة حول مهام جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 26 سبتمبر 1962، في مؤلف جماعي "المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962"، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.
- (//) ، شهادة حول "حياة الشهيد مصطفى بن بولعيد" في أشغال ملتقى مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس 1420 هـ - 1999م، مطبعة دار الهدى ، عين مليلة، الجزائر.
- الوهراني أحمد، تعقيب المجاهد حول الهجوم المسلح الذي نفذ بتاريخ 5 أفريل 1949 من طرف مفرزة المغاوير التي شكّلها حسين آيت أحمد، خلال الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة، مجلة أول نوفمبر، العدد 55، 1982.
- (//) ، تعقيب المجاهد حول التدريب على المتفجرات بقيادة أحمد زبانه في المؤتمر السادس للمنظمة الوطنية للمجاهدين بقصر الأمم من 5 إلى 8 ماي 1982 نشرت كاملة في : مجلة أول نوفمبر، عدد 55، 1982.

- يوسفى امحمد انظر شهادة المناضل حول تجهيز جرارات مجنزرة بألمانيا في: محمد عباس، ثوار.... عظماء (شهادات الرعيل الأول من المجاهدين)، ط1، دار هومه، الجزائر، 1992.

- باللغة الفرنسية:

- Ben Melha Ghaouti, « La naissance du collectif des Avocats du FLN d'Alger », in Revue 1^{er} Novembre, Organisation Nationale des Moudjahidines, N° 184, 2017 .
- Benoune Mahfoud - EL Kenz Ali , **Le Hasard et l'histoire, entretien avec Belaid Abdedelam** , T 1 , éditions E.N.A.G, Alger, 1990.
- Cuzin Auguste, témoignage sur l'utilisation du Gaz Sarin durant la guerre d'Algérie, publié sur le site de Henri Pouillot : <http://www.Henri-pouillot.fr>, publié le 26 Mars 2016.
- Chetouani Lamria, « Entretien avec Henri Alleg (6 mars 1998) », Revue Mots. Les langages du politique, 1998, vol. 57, N° 1.
- Cherièrè Paul, « Les débuts de l'insurrection algérienne », Revue de Défense nationale (RDN), décembre 1956.
- Denis Pierre , « ILS ONT TUE PIERRE GARRIGUES », in Revue Esprit, N° 4, Avril 1962.
- Duquesne Jacques, « Tortures en Algérie Témoignage inédit, in express international, N° 2578, 30 Novembre au 6 janvier 2000.
- Ghaouti Ben Melha, « La naissance du collectif des Avocats du FLN d'Alger », in Revue 1^{er} Novembre, Organisation Nationale des Moudjahidines, N° 184, 2017 .
- Grange Louis, témoignage sur l , in l'histoire de la justice 2005/1 (N16) 295, Intervention de Louis Grange, lors du colloque dans le petit auditorium de la BNF, les 22 et 23 octobre 2002, transcrite par Catherine Delplanque, secrétaire scientifique. in <https://doi.org>, Mise en ligne sur Cairn info le 01/02/2013.
- Kiouane Abderahmane, témoignage d'un avocat sur la défense des militants du PPA-MTLD - L'OS (1947), in Ministère des Moudjahidine – organisation nationale des moudjahidine de la Wilaya d'Alger, La défense des détenues politiques avant et pendant la guerre de libération (Témoignages des Avocats), Association Historiques et culturelle du 11 Décembre 1960, Bibliothèque nationale d'Alger, Décembre 2022.
- Mohamedi Said responsable de la Wilaya 3 et d'une vieille dame qui a assisté au massacre de Mélouza en 1957 (témoignage) .ina.fr, diffusé le 14 septembre 2015. 15 H 2015.
- Olivier Alexandre, témoignage sur l' « Utilisation du Gaz Sarin pendant la guerre d'Algérie », in le Journal « le Bien Public » du 8 septembre 2013.
- Pirelli Kessel Patrick - Giovanni , **Peuple algérien et la guerre lettres et témoignages d'Algériens (1954-1962)**, Maspero, Paris, 1962.
- Oussedik Omar, témoignage sur l'utilisation d'hélicoptère pour l'évacuation des blessés Français, in journal El Moudjahid, N° 59, Février 1960.
- Trinquier Roger (Colonel) , « on quadrille Alger » , in la Revue d'Histoire militaire, No 225, 24/ 1972.
- Verges Jacques, **l'anticolonialistes** (Entretiens avec philippe Karim Felissi), Editions Chihab , Alger, 2005.
- Vidal Naquet Pierre, **Mémoires 2 ; Le Trouble et la Lumière 1955- 1998**, éditions Seuil/La Découverte, 1998.
- Zeller André, **Dialogue avec un général**, édition P.U.F, Paris, 1970.

3 - المذكرات الشخصية:

- باللغة العربية:

- أتومي جودي، العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ - المسيرة الطويلة لأسد الصومام شهادة أصلية لضابط في جيش التحرير الوطني بالولاية الثالثة (القبائل) 1956-1962، ترجمة موسى أشرشور، ج1، دار النشر ريمة، 2008.
- (//)، وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة (منطقة القبائل) 1956-1962 قصص حرب، ج2، مطبعة حسناوي، بجاية، 2013.
- (//)، العقيد عميروش أمام مفترق طرق، منشورات ريم أتومي، الجزائر، 2008.
- أجعود رشيد، الشاهد الأخير، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012.
- أزواوي اممر، جومال الطوفان ببلاد القبائل روايات وشهادات، ترجمة العيد دوان، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- آلي مورييس، الجزائر واتفاقيات إيفيان الاستفتاء مقاومة فرنسي الجزائر، (السلطة، الأغلبية، الحق)، ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008.
- أوسايس (الجنرال)، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر 1955-1957، ترجمة: مصطفى فرحات، دار المعرفة، 2008.
- آيت أحمد حسين، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1952-1942، ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ 2002.
- آيت إيدير حسين، كومندو علي خوجة الولاية الرابعة - الناحية الأولى ذكريات مجاهد، منشورات الجزائر للكتب، 2011.
- بالي بلحسن، أيام العنف خلال حرب التحرير في الجزائر 1954-1958 عقب الليل محمد بوزيدي الرجل الذي وقف في وجه القيادة، دون دار النشر، 2009.
- بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ترجمة: علي الخش، ط2، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر، دمشق، 1965.
- بجاوي المدني بن العربي، ذكرياتي بالمدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بالكاف (تونس) لسنتي 1957-1958، دار هومه، الجزائر، 2010.
- بشيشي الأمين، أضواء على إذاعة الجزائر الحرة المكافحة ومحطات إذاعية أخرى متضامنة، منشورات أصالة ثقافة، الجزائر، 2013.
- بلحشر ابراهيم، الجزائر أرض الأبطال 1954، مطبعة المعارف، الجزائر، 2010.
- بن أحمد الصالح، التعذيب الفرنسي في الجزائر معتقل "قصر الطير" 1956 - 1962، منشورات جمعية أول نوفمبر لحماية وتخليد مآثر الثورة التحريرية لولاية برج بوعرييج، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- بن تومي عمار، الجريمة والفضاعة - الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين مذكرات سياسية (1923-1954)، دار القصة للنشر، 2013.
- بن حليم مصطفى أحمد، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي -مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، مطابع الأهرام التجارية، قليب، مصر، 1992.
- بن جديد الشاذلي، مذكرات، ج 1: ملامح حياة 1929-1979، تحرير عبد العزيز بوباكير، دار القصة للنشر، 2011.
- بن خدة بن يوسف، اتفاقيات إيفيان، ترجمة لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1987.
- (//)، شهادات ومواقف، ط 1، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
- (//)، الجزائر عاصمة المقاومة 1956-1957، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- (//)، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- بن الشريف أحمد، فجر المشاتي أو لمحات عن الثورة الجزائرية في معركة التحرير، ط 2 منقحة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977.
- بن الشريف أحمد، حديث المقاتل مذكراته أيام الثورة وما قبلها، ترجمة: أحمد سبيع، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، الجزائر.
- بن عمر مصطفى، الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- بن معلم حسين، حرب التحرير الوطنية (مذكرات)، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، ج 1، دار القصة للنشر، 2014.
- بن نبي مالك، القضايا الكبرى، ترجمة عمر مسقاوي، ط 1، دار الفكر دمشق، سوريا، 2000.
- بوجابر عبد الواحد، الجانب العسكري للثورة الجزائرية- المنطقة الخامسة - الولاية الأولى التاريخية الأوراس النمامشة، دار هومة، الجزائر، 2018.
- بوجابر عبد الواحد، من الجهاد إلى إعادة بناء الدولة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2020.
- بوحارة عبد الرزاق، منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، ترجمة: صالح عبد النوري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006.
- بوداود عمر، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
- بودوح السبتي، بعض حقائق الثورة المعاشة بإيجابيتها وسلبياتها 1955-1962، مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر، (د.ت).

- بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر 1954، تقديم السيد عيسى بوضياف شقيق الراحل، دار
النعمان للطباعة والنشر، 2011 .
- بو الطمين الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.
- بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- بوزيد عبد المجيد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهادتي...، ط 2، مطبعة الديوان،
الجزائر، 2007.
- بيجو مارسيل، محاكمة شبكة جونسون، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، الجزائر،
2012.
- تقية محمد، حرب التحرير في الولاية الرابعة، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012.
- تونسي مصطفى، من تاريخ الولاية الرابعة سيرة أحد الناجين، ترجمة أواينية خليل، دار القصة
للنشر، 2012.
- حدو محمد حاج ، المحاربون عبر الأثير وشهداء التاريخ، تاريخ شهداء اللاسلكي، ط 1، دار القدس
العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- حربي محمد، حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية، 1945-1962، ترجمة عبد العزيز بوباكير -
علي قسايسية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
- حساني عبد الكريم "الغوثي"، الحرب الخفية الشبكات الأولى، ترجمة: أواينية خليل، ديوان
المطبوعات الجامعية، 2012.
- حمدادو محمد الهادي، أضواء على حادثة يخت دينا ومركب أتوس قصة عمليتين لتزويد الثورة
بالسلاح، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- جديد الحاج مسعود (سي علي)، مذكرات شهيد لم يمت، دار المعرفة، 2011.
- جغابة محمد، حوار مع الذات ومع الغير، مد، جزر وتطلعات، ج 3، دار هومة للطباعة النشر
والتوزيع، الجزائر، 2007.
- جوان كلود، جنود جلادون، حرب الجزائر عندما يتحول العساكر إلى آلة تعذيب، ترجمة أحمد
بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2013.
- جونسون كوليت - فرنسيس، الجزائر خارجة عن القانون، ترجمة محمد المعراجي، منشورات ثالة،
الجزائر، 2014.
- حاج حدو محمد، المحاربون عبر الأثير وشهداء التاريخ ، تاريخ شهداء اللاسلكي، ط 1، دار القدس
العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- حربي محمد، حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945-1962، ترجمة عبد العزيز بوباكير وعلي
قسايسية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
- خير الدين الشيخ محمد، مذكرات، ج 2، ط 2، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2000.

- دباح محمد، كنّا نلقب بشبكات الراديو المتمردة، ترجمة قندوز عباد فوزية، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007.
- الديب فتحي، عبد الناصروثورة الجزائر، ط2، دارالمستقبل العربي، القاهرة، 1984.
- راس العين إبراهيم، مذكرات مجاهد: من مقاعد الدراسة بتونس إلى ملحمة الثورة بالجزائر، ط 3، دارالألمعية، الجزائر، 2013.
- زبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، 2008.
- (//)، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، منشورات الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.
- زدرافكوبيكار، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة فتحي سعيدي، موفم للنشر، 2011.
- زغدود علي، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الرويبة، 2004.
- سارتر جان بول، عارنا ... في الجزائر، ترجمة عائدة وسهيل إدريس، دار الآداب، بيروت ، د. ت. ط.
- سعدي بن حاج عثمان، مذكرات الرائد، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- سعيداني الطاهر، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2010.
- شايد حمود، دون حقد ولا تعصب صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، ترجمة: كابوية عبد الرحمان، سالم محمد، منشورات دحلب، 2010.
- شعبان محرز، مذكرات مجاهد من أكفاد وشواهد حية عن ثمن الحرية، تحرير مصطفى عشوي، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
- شولي بيار وكلودين، اخترنا الجزائر صوتان وذاكرة، ترجمة زينب قبي، منشورات البرزخ، الجزائر، 2013.
- شيبوط ابراهيم سلطان، زيغود يوسف الذي عرفته (شهادة)، ترجمة قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، دار غرناطة للنشر والتوزيع، 2011.
- صايكي محمد، شهادة نائر من قلب الجزائر (مذكرات)، ط 2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- صدار السنوسي، موجات الصدام اللاسلكي والإذاعة السرية خلال مدة حرب التحرير، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، 2003.
- صديق محمد الصالح ، عملية العصفور الأزرق ، ط1، منشورات دحلب، الجزائر، 1990.

- صم منور، مذكرات المجاهد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مطبعة بوعروج، الجزائر، د. ت. ن.
- طالب محمد مصطفى، من أيام حرب التحرير 1954-1962، منشورات ابن خلدون، تلمسان، 2003.
- الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1930-1956، مكتبة الجماهير، بيروت، لبنان، 1976.
- عباس فرحات، ليل الاستعمار، نقله إلى العربية أبو بكر رحال، المحمدية، المغرب، د. ت.
- عبد الدايم الشريف، عبد الحفيظ بوصوف، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2013.
- عزوي محمد الطاهر، ذكريات المعتقلين، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996.
- غسان زكريا، السلطان الأحمر، الطبعة الأولى، دار النشر أبادوس، لندن، 1991.
- علاق هنري، مذكرات جزائرية، ترجمة: حاج مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصة، الجزائر، 2007.
- فارال دومينيك، معركة جبال النمامشة (1954-1962) مثال ملموس من حرب العصابات والحرب المضادة، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، 2008.
- فارس عبد الرحمن، الحقيقة المرة: مذكرات سياسية 1945-1965، دار القصة، 2007.
- فافليار نويل، القفار عند الفجر، ترجمة عبد السلام عزيزي، ط1، منشورات أطفالنا للنشر والتوزيع، 2013.
- فانون فرانز، سوسيولوجية ثورة، ترجمة ذوقان قرقوط، دار الطليعة، بيروت، 1970.
- (//)، معذبو الأرض، ترجمة سامي الدروبي، جمال الأتاسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الخامسة، بيروت، 1984.
- (//)، من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- فرجاس جاك، جرائم الدولة الكوميديا القضائية، تعريب حسين حيدر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- فوري ميشال، الحرب الباردة وحرب الجزائر 1954-1964، ترجمة مختار عالم، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008.
- قاسمي عيسى، ذاكرة فرد... تاريخ أمة: شهادة من قلب الأحداث، دار الأمة، الجزائر، 2013.
- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999.
- كامينسكي سارة، أدلفو كامينسكي حياة مزور، ترجمة عالم مختار، دار القصة للنشر، الجزائر، 2015.

- كريمي عبد الرحمن ، مذكرات النقيب سي مراد، ومنهم من ينتظر، تحرير الأستاذ ج. حنفي، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة، الجزائر، 2005.
- كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، ترجمة موسى أشرشور، منشورات الشهاب، 2003.
- كوبون هنري، محامي الفلاقة 1958-1962، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، 2015 الجزائر.
- لحرش براهيم، الجزائر أرض الأبطال 1954، مطبعة المعارف، الجزائر، 2010.
- ماقورة عامر علي، حراس الأكفادو الثورة التحريرية الكبرى في الولاية الثالثة 1957-1962، تحرير: عامر زاهية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.
- مالك رضا، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، ترجمة: فارس غضوب، ط 1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2003.
- مرادة مصطفى "ابن النوري"، شهادات و مواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، إعداد وتحرير: فلوسي مسعود، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- مزيان شريف عبد الرحمن، حرب الجزائر في فرنسا موريبان: جيش الخفاء، ترجمة العربي بوينون، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2012.
- مكاسي مصطفى، الهلال الأحمر الجزائري- شهادة- ترجمة محفوظ عاشور، منشورات ألفا، الجزائر، 2015.
- مداسي محمد العربي، مغربلو الرمال الأوراس النمامشة 1954-1959، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، د. ت.
- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح - مذكرات مع ركب الثورة، ج 3، المجلد الثالث، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- مهساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات وزارة المجاهدين، 2002.
- مورو سارج، محامون بلا حدود مجموعة المحامين البلجيكيين وثورة التحرير، ترجمة بشير بولفراق، دار القصة للنشر، 2015.
- ميرل روبير، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د. ت. ط.
- ميكاشير صالح، حرب التحرير الوطنية في مراكز القيادة في الولاية الثالثة 1957-1962، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.
- (//)، حكايات من الذاكرة تيزي وزو مصير منطقة وضواحيها، ترجمة العيد دوان، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو (الجزائر)، 2013.
- نجادي محمد مقران، شهادة ضابط من المصالح السرية للثورة الجزائرية، ترجمة محمد المعراجي، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- نزار خالد، روايات معارك حرب التحرير الوطنية 1958-1962، ترجمة: مهني حمدوش، منشورات الشهاب، 2002.
- (//)، مذكرات اللواء خالد نزار، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999.
- (//)، يوميات الحرب 1954-1962، ترجمة سعيد اللحام، تدقيق و مراجعة: د. غازي برّو، ط 1، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزائر، 2008.
- هلايلي محمد الصغير (رائد)، شاهد على الثورة في الأوراس، دارالقدس العربي، وهران، 2013.
- ولد الحسين محمد الشريف، في قلب المعركة سرد واقعي لمعارك كومندو سي الزبير وكتيبة الحمدانية جيش التحرير الوطني – الولاية الرابعة، دارالقصبة للنشر، 2007.
- الورتلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، بيروت، (د. م. ن)، 1986.
- يوسف محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الـ 40 للاستقلال، 2002.

- باللغة الفرنسية:

- Abdelhamid Sid Ali – Tahri Hamid, **Ce que j'ai vécu parcours d'un militant engagé PPA – MTL-D-FLN 1937- 1962**, éditions Dahlab, 2019 .
- Ailleret Charles, **L'Aventure Atomique Française, Souvenirs et réflexions**, éditions Grasset, 1968.
- (//), **Général du contingent en Algérie 1960- 1962**, Editions Grasset, Fasquelle, Paris, 1998.
- Alleg Henri, **La Question**, éditions Rahma, 1992.
- Argoud Antoine, **La Décadence, l'imposture et la tragédie**, éditions Fayard, 1974.
- Arnaud Georges – Verges Jacques, **Pour Djamil Bouhired**, Editions de Minuit, 1961.
- Bachagha Boualem, **les Harkis au service de la France**, éditions France empire, Empire, 1963 .
- (//), **Mon pays la France**, éditions France empire, Paris, 1962, p 210.
- Baghdadi Chaichi, **La guerre de libération vécue par un lycéen Wilaya IV 1956-1962**, éditions Casbah, 2018.
- Barrat Robert, **les maquis de la liberté le journaliste au cœur de la Guerre de la Liberté**, Editions Témoignage Chrétien, France, 1992.
- Belaïd Abdesselam, **Chroniques et réflexions inédites sur des thèmes sur un passé pas très lointain**, Editions Dar Khettab, Alger.
- Benoist Rey, **Les Égorgeurs: Guerre d'Algérie Chronique d'un appelé 1959-1960**, éditions Marinoor, 1^{er} édition, 1999 .
- Bentoumi Amar, **la Défense des patriotes**, éditions Houma, 2007.
- Benkhedda Benyoucef, **l'Algérie à l'indépendance – la crise de 1962**, édition Dahlab, Alger, 1997.
- Biterlin Lucien, **Nous étions tous des terroristes**, l'histoire des « Barbouzes » contre « L'OAS » en Algérie, Editions Témoignage chrétiens, Paris, 1983.
- Blidi Abdelkader dit Si Mustapha, **Dans les maquis de la liberté Récit d'un rescapé du commandant Ali Khodja**, éditions Rafar, Alger, 2016.

- Bouchaib Kaci, **Un jeune Kabyle face aux horreurs de la guerre d'Algérie**, l'Harmattan , Paris, 2013.
- Boudjellal Amar, **les barrages de la mort 1957- 1959 le front oublié**, Editions C.N.E.R.H.M.N.R 54, 2010.
- Boumaaza, Bachir : **La gangrène**. Editions Rahma, Alger, 1992.
- Bouzar,Nadir, **l'Odyssée du Dina Récit du premier transport d'armes de la révolution Maghrébine**, éditions Bouchene, ENAL, Alger, 1993 .
- Clostermann Pierre, **Appui- Feu sur L'Oued Hallail, l'aventure vecue**, ed Flammarion, Paris, 1960.
- Général Bigeard, **j'ai mal à la France**, les éditions du Polygon, 2001.
- Bracco Hélène, **Pour avoir dit non Actes de refus dans la guerre d'Algérie 1954-1962**, éditions Méditerranée, Paris, 2003, p 128.
- Brahim LAHRECHE, **les déserteurs espions**, imprimerie El Maaref, Annaba, 2007,
- Caillet Jean, **L'hiver a Tébessa**, éditions Berger- Levraut, France, 1959.
- Colozzi Félix, **Mémoires de prisons**, éditions El Kalima, Alger, 2014.
- Cornaton Michel, **Les camps de regroupements de la guerre d'Algérie**, éditions l'Harmattan, Paris, 1967.
- Courrigé Maurice (en collaboration avec jacques verges), **Les disparus**, éditions la cité, Lausanne, 1959.
- Challe Maurice, **Notre révolte**, Editions Presses de la cité, Paris,1968
- Charby Jacques, **les porteurs d'espoir : les réseaux de soutien au FLN pendant la guerre d'Algérie**, éditions chihab, Alger, 2004.
- Chevallier Jacques, **Nous, Algériens ...**, éditions Calmann-Lévy , Paris, 1958.
- De Gaulle Charles, **Mémoires d'espoir, T1 Le Renouveau, 1958-1962**, Volume I, éditions Plon, 1970.
- (//), **Discours et messages**, T3, éditions Plon, 1970.
- Dulac André, **Nos guerres perdues : Levant 1941, Indochine 1951-1953, Algérie 1958-1960**, éditions Fayard, France, 1969.
- Duquesne Jacques **.Pour comprendre la guerre d'Algérie**, éditions Perrin, Paris, 2001.
- Einaudi Jean Luc, **la Ferme Ameziane**, Enquête sur un centre de torture pendant la guerre d'Algérie, éditions Média –plus, Algérie, 1993.
- Ely Paul (Général), T2 , **mémoires Suez ... le 13 mai** ,éditions Plon, Paris, 1969.
- Evans Martin, **Mémoires de la guerre d'Algérie**, L'Harmattan, Paris, 2007.
- Feraoun Mouloud, **Journal 1955- 1962**, éditions Talantikit, Bejaia, 2016 .
- Ferhat Abbas, **Autopsie d'une guerre l'Aurore**, éditions livres, Alger 2011.
- Figueras André, **Salan Raoul ex – Général d'armée**, table Ronde, Paris, 1965.
- Fromentin Eugene, **Un été dans le Sahara**, ENAL, Alger, 2001.
- Garne Mohamed, **Lettre à ce père qui pourrait être vous**, éditions J.-C. Lattès, Paris, 2005.
- (//), **français par le crime j'accuse**, éditions l'harmattan, Paris, 2011.
- Guedmani Abdelouaheb, **Parcours de Combattant de la libération témoignages inédits sur la lutte armée**, éditions Casbah, 2016.
- Haroun Ali, **la 7^{ème} Wilaya la guerre du FLN en France 1954-1962**, éditions casbah, Alger, 2005.
- Hassani Abdelkrim, **Guerilla sans visages**, OPU, Alger, 1988 .
- Israel Gérard, **le dernier jour de l'Algérie française**, Editions Plon, 1962.

- Jeanson Francis, **Notre Guerre**, Editions ANEP, Alger, 2006.
- Kessel Patrick - Giovanni Pirelli, **Les disparus de la bataille d'Alger, in Peuple algérien et la guerre lettres et témoignages d'Algériens (1954-1962)**, Maspero, Paris, 1962.
- Lachtar Moussa, **La guillotine journal d'un condamné à mort**, éditions François Maspero, Paris, 1^{er} trimestre 1962.
- Lachraf Mustapha , **l'Algérie nation et société**, éditions Maspero, Paris, 1965.
- Lahreche Brahim, **les déserteurs espions**, imprimerie El Maaref, Annaba, 2007.
- Lebjaoui Mohamed, **Vérités sur la révolution Algérienne**, éditions Anep, s.d.
- Leonard Roger , **Quatre ans en Algérie**, Editions Imprimerie officielle du gouvernement général de l'Algérie, Alger, 1955 .
- Madoui Rémy, **j'ai été Fellagha officier Français et déserteur du FLN à l'OAS** , éditions Seuil, Paris, 2004.
- Massu (Général), **La vraie bataille d'Alger**, Editions du Rocher, France, 1971.
- Manevy Alain, **L'Algérie à vingt ans enquêtes et documents**, Ed Grasset, 1960.
- Mellaoui Mahmoud Ismail, **Mes épreuves du feu Mémoires d'un témoin de deux siècles et combattant de deux guerres**, éditions Casbah, 2019.
- Melnik Constantin: **la mort était leur mission**, , éditions Plon, France, 1996.
- Nivat Anne. Louissette Ighilahriz, **Algérienne**, éditions Fayard -Calmann Levy, 2001.
- Ouasti Abdelmalek, **Le Démineur**, éditions Anep, Alger, 2003.
- Paillat Claude, **Dossier secret de l'Algérie, T 1 , 1954-1958**, éditions Presse de la cité, Paris, 1962.
- Paillat Claude, **Le Dossier secret de l'Algérie 13 Mai 58/28 avril 61, le livre contemporain, Paris7, 1961.**
- (//), **Le Guepier, T1**, éditions Laffont , Paris, 1966.
- (//), **Vingt ans qui déchirèrent la France - T 2, la liquidation (1954- 1962)**, Editions Robert Laffont, Paris, 1972.
- (//), **la liquidation 1954-1962**, éditions Robert Laffont , Paris , 1972,
- Perraud Gilles, **Nous les appelés d'Algérie**, éditions Temps Actuels, Paris, 1983.
- Pouillot Henri, **la Villa Susini Tortures en Algérie un appelé parle juin 1961-mars 1962**, éditions El Kalima, Alger, 2014.
- Peyrefitte Alain, **c'était de Gaulle**, éditions de Fallois, Fayard, France, 2000.
- Rahmani Abdelkader, **L'Affaire des officiers algériens**, Editions du Seuil, 1959.
- Rocard Michel, **Rapport sur les camps de regroupement et autres textes sur la guerre d'Algérie**, éditions Mille et une nuit, Paris, 2003.
- Rotman Patric, **l'ennemi intime**, éditions chihab, Alger, 2002.
- Roy Jules, **La bataille de Dien Bien Phu**, Paris, René Julliard, 1963.
- Salan Raoul, **Mémoires fin d'un empire « Algérie française » 1^{er} novembre 1954- 6 juin 1958**, presses de la cité ,Paris, 1972 .
- (//), **Fin d'un empire**, Tome 3, éditions Presse de la cité, 1972.
- (//), **Mémoires Fin d'un empire l'Algérie , de Degaulle et moi , T 4** , Edition, Presse de la cité, Paris, 1972.
- Salvat Yves, **la guerre de la honte Torture de la guerre d'Algérie 1954-1962 Témoignage**, éditions Publibook, France, 2010.
- Soustelle Jacques , **l'espérance trahie 1958 -1961**, éditions de l'Alma, Paris, s .d.
- Trinquier Roger, **la guerre moderne**, éditions la Table Ronde, France, 1961.

- Vaujour Jean, **De la révolte à la révolution : aux premiers jours de la guerre d'Algérie**, éditions A. Michel Paris, 1985,
- Verges Jacques - Zavrian Michel, Maurice Courrégé, **Le Droit et la colère**, , les éditions de Minuit, France, 1960.
- Vidal -Naquet Pierre, **la raison d'état**, éditions Minuit, Paris, 1962.
- (//), **Affaire Audin**, éditions de minuit, Paris, 1958 .
- (//), **Les crimes de l'armée française, Paris, Maspero, 1975.**
- Vittori Jean pierre, **Nous les appelés d'Algérie**, éditions Temps actuels, 1983.
- Yacef Saadi, **La bataille d'Alger l'embrassement** , T1 , éditions Casbah, 1997.
- (//), **la bataille d'Alger**, Le démantèlement, T3, éditions Casbah, Alger, 1997.
- Yousfi M'hamed, **le complot Algérie 1950-1954**, Editions Alger, 1986.
- (//), **Les otages de la liberté**, éditions Enal, 1993.

- باللغة العربية:

❖ البصائر:

- عدد 195، السنة الخامسة، 15 شوال 1371 الموافق لـ 7 جويلية 1952.
- عدد 299، الجمعة 6 جمادى الأولى 1374، الموافق لـ 31 ديسمبر 1954.
- عدد 300، الجمعة 13 جمادى الأولى 1374 الموافق لـ 7 ديسمبر 1954.
- عدد 307، الجمعة 03 جمادى الأولى 1374 الموافق لـ 20 ديسمبر 1955.
- عدد 321، الجمعة 12 شوال 1374، الموافق لـ 03 جوان 1955.
- عدد 331، الجمعة 15 محرم 1375 هـ الموافق لـ 2 سبتمبر 1955.

❖ الصباح:

- عدد 1400، 13 جويلية 1956، ص 1، عدد 2298، 01 جانفي 1960.

❖ العمل:

- عدد 1379، 5 جانفي 1960.
- عدد 1393، 19 جانفي 1960.

❖ المقاومة:

- عدد 2، 10 نوفمبر 1956- عدد 5، 12 جانفي 1957- عدد 7، 16 فيفري 1957- عدد 8، 1 جويلية 1957- عدد 15، 20 ماي 1957- عدد 16، 3 جوان 1957- عدد 18، 1 جويلية 1957.

❖ المجاهد:

- عدد 1، سنة 1956- عدد 3، سنة 1956- عدد 9، 20 أوت 1957- عدد 14، 15 ديسمبر 1957- عدد 15، 1 جانفي 1958- عدد 16، 15 جانفي 1958- عدد 17، 1 فيفري 1958- عدد 18، 15 فيفري 1958- عدد 19، 01 مارس 1958- عدد 20، 15 مارس 1958- عدد 22، 15 أفريل 1958- عدد 23، 07 ماي 1958- عدد 24، 29 ماي 1958- عدد 26، 6 جويلية 1958-

عدد 27، 21 جويلية 1958 - عدد 31، 1 نوفمبر 1958 - عدد 33، 8 ديسمبر 1958 - عدد 35، 15 جانفي 1959 - عدد 36، 6 فيفري 1959 - عدد 38، 8 رمضان 1378 الموافق لـ 17 مارس 1959. عدد 40، 16 أفريل 1959 - عدد 41، 1 ماي 1959 - عدد 43، 1 جوان 1959 - عدد 44، 14 جوان 1959 - عدد 45، 29 جوان 1959 - عدد 46، 13 جويلية 1959 - عدد 48، 10 أوت 1959 - عدد 52، 5 أكتوبر 1959 - عدد 53، 19 أكتوبر 1959 - عدد 57، 15 ديسمبر 1959 - عدد 58، 28 ديسمبر 1959 - عدد 59، 11 جانفي 1960 - عدد 60، 25 جانفي 1960 - عدد 62، 22 فيفري 1960 - عدد 64، 21 مارس 1960 - عدد 65، 4 أفريل 1960 - عدد 68، 16 ماي 1960 - عدد 69، 30 ماي 1960 - عدد 70، 13 جوان 1960 - عدد 77، 19 سبتمبر 1960 - عدد 78، 3 أكتوبر 1960 - عدد 79، 10 أكتوبر 1960 - عدد 80، 17 أكتوبر 1960 - عدد 82، 14 نوفمبر 1960 - عدد 83، 28 نوفمبر 1960 - عدد 84، 12 ديسمبر 1960 - عدد 85، 19 ديسمبر 1960 - عدد 86، 2 جانفي 1961 - عدد 87، 16 جانفي 1960 - عدد 102، 14 أوت 1961 - عدد 113، 22 جانفي 1962 - عدد 120، 30 أفريل 1962 - عدد 147، 31 جانفي 1963.

❖ مجلة هنا الجزائر:

- عدد 22، مارس 1954، عدد 63، مارس 1958، عدد 69، أكتوبر 1958، عدد 74، مارس 1959.

- باللغة الفرنسية:

❖ Alger Républicain

- N⁰ 3557, 1^{er} janvier 1955, N⁰ 3558, 2-3 janvier 1955, N⁰ 3572, 18 janvier 1955.

❖ Dernière Heure

- N⁰ 2945, 23 Mai 1956, N⁰ 2.977, 29 juin 1956.

❖ France observateur,

- 11 septembre 1955.

❖ El Moudjahid

- N⁰ 1, S.D ; N⁰ 2, S.D; N⁰ 3, S. D ; N⁰ 8, 5 Aout 1957, N⁰ 9, 20 Aout 1957 ; N⁰ 11, 1^{er} Novembre 1957 ; N⁰ 40, 24 Avril 1959 ; N⁰ 52, 15 octobre 1959 ; N⁰ 59, 5 Février 1960 ; N⁰ 62, 31 Mars 1960 ; N⁰ 63, 25 Avril 1960 ; N⁰ 64, 12 Mai 1960 ; N⁰ 65, 31 Mai 1960 ; N⁰ 90, 9 Mars 1962.

❖ La Dépêche de Constantine

- N⁰ 16.151, 13 Décembre 1954.
- N⁰ 16.132, 25 Novembre 1954.
- N⁰ 16363, 22 septembre 1959.

❖ La Dépêche quotidienne d'Algérie

- N⁰ 2611, 14 Février 1957, N⁰ 2649-2650, 24-25 Mars 1957, N⁰ 2403, 17 Avril 1959.
21 Mars 1963

❖ **La Dépêche de l'Est**

- N⁰ 25.546, 13 février 1960, N⁰ 25.547, 15-14 février 1960, N⁰ 25.549, 17 février 1960.

❖ **l'Action**

- 21 mai 1956.

❖ **La tribune de Genève**

- N⁰ 75 , 1^{er} avril 1959.

❖ **le journal d'Alger**

- N⁰ 15 875, 2 novembre 1954, N⁰ 15 879, 6 Novembre 1954, N⁰ 1.593, 10 septembre 1954, N⁰ 16.959, 13 Décembre 1958.

❖ **le Monde**

- N⁰ 3 058, 23 janvier 1955.

❖ **les temps modernes**

- N⁰ 135, Mai 1957.

❖ **Libération**

- N⁰ 5127, 25 - 26 Février 1961

❖ **L'écho d'Alger**

- N⁰ 16.716 , 5 Mars 1958.

❖ **l'écho d'Oran**

- N⁰ 30065 ,6 Novembre 1954, N⁰ 30182, 23 Mars 1955, N⁰30467, 20 février 1956, N⁰ 30498, 27 Mars 1956 ; N⁰ 30540, 16 mai 1956, N⁰ 30547, 24 mai 1956, N⁰ 30569, 19 juin 1956 ; N⁰ 30613, 09 septembre 1956 ; N⁰31.214, 15 juillet 1958 ; N⁰ 31.710, 13 Février 1960; N⁰ 30744 , 10 janvier 1957 ; N⁰ 30754 , 22 janvier 1957.

❖ **l'Humanité**

- N⁰ 338 , 20 Mars 1955.
- 2 septembre 1955
- 14 octobre 1955.

❖ **Oran Républicain**

- N⁰ 8.204 , 23 Mars 1962 ; N⁰ 8.207 , 28 Mars 1962,

❖ **Résistance Algérienne**

- N⁰ 4, Année 1956.

❖ **Vérités Pour**

- N⁰ 0 , avant le 20 septembre 1958, N⁰ 09, le 02 juin 1959, N⁰ 11, 12 octobre 1959, N⁰ 18, 26 septembre 1960.

4 - الرسائل الجامعية:

- باللغة العربية:

- أحمد مسعود سيد علي، قضايا ومسائل في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959-1962، أطروحة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010.
- بجاوي محمد، المجندون الجزائريون في الجيش الفرنسي 1830-1900، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
- برمكي محمد، الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية 1954-1962، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية - قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران-السانية.
- بلحاج محمد، الحركات المناوئة وأثرها على الثورة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس السنة الجامعية: 2014-2015، ص ص 195-197.
- بلفرد جمال، هيكله وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ- المدرسة العليا للأساتذة، السنة الجامعية 2004-2005.
- بناجي كشير جارية، السجون الاستعمارية بالجزائر مع دراسة نموذجية لسجن سركاجي (بربروس) اعتمادا على سجلات الإيداع (1954-1962)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003.
- بن زروال جمعة، الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية - قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.
- بن شرقي حليلي، مخطط شال العسكري ورد فعل الثورة الجزائرية (1959-1960)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2014-2015.
- بن عزة مصمودي، استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية 1958-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الحركة الوطنية والثورة التحريرية (1830-1962)، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- السنة الجامعية 2016-2017.

- بوجلة عبد المجيد، الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد (تلمسان)، السنة الجامعية 2007-2008.
- بوضربة عمر، صدي هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني من خلال جريدة "صدي الجزائر"، مذكرة نهاية السنة الثانية ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 1994-1995.
- خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2005-2006.
- خيشان محمد، مهام الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني بالقاهرة 1947-1957، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية 2001-2002.
- ديلمي مسعود، الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف القتال إلى إنشاء المجلس التأسيسي مارس - أكتوبر 1962، أطروحة لنيل شهادة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 1998-1999.
- العايب معمر، العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، السنة الجامعية 2008-2009.
- العربي عبد القادر، تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1947-1980)، ج 2، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1999.
- قراوي نادية، دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة 1954-1958، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، السنة الجامعية 2010-2011.
- لرباس نبيلة، حرب المدن مدينة الجزائر أنموذجا 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، السنة الجامعية 2012-2013.
- مقنوش كريم، النشاط السياسي والعسكري لجهة التحرير الوطني في تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ضفتي البحر الأبيض المتوسط الغربي (أوروبا- المغرب)، جامعة الجزائر2، السنة الدراسية 2011-2012.
- وامان حورية، الاستراتيجية الفرنسية في مواجهة الدعم المغاربي للثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية، تخصص: تاريخ حديث ومعاصر، السنة الجامعية 2006/2017.

- باللغة الفرنسية:

- Quemeneur, Tramor une guerre sans « nom » ? Insoumissions, refus d'obéissance et désertions de soldats français pendant la guerre d'Algérie (1954-1962), thèse de Doctorat sous la direction de Benjamin Stora, Saint – Denis : Université Paris VIII, 2007.

ثانيا - المراجع:

- باللغة العربية:

- أبو عز الدين نجلاء، عبد الناصر والعرب منجزاته السياسية والعسكرية والاقتصادية، ترجمة يوسف سعيد الصباغ ، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 1981.
- ادوارد سعيد، تأملات حول المنفى، ترجمة ثائر ديب، ج 1، ط 2، دار الآداب، بيروت لبنان، 2007.
- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر 1808 – 1847 ، ج 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.
- ألبير بيير، الصحافة، ترجمة خير الدين عبد الصمد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976.
- أولوا ماري بيار، فرانسيس جانسون الفيلسوف المناضل... من مقاومة الاحتلال النازي إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة: مسعود حاج مسعود، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2009.
- بالي بلحسن، ملحمة اليخت دينا القصة الكاملة لواحدة من عمليات إمداد ثورة التحرير بالسلح، ترجمة ومراجعة: عبد المجيد بوجلة، منشورات ثالة، الجزائر، 2013.
- (//)، العقيد لطفي عمليات فدائية في قلب مدينة تلمسان، تعريب محمد نقادي، منشورات ثالة، الجزائر، 2016.
- بجاوي أحمد ، السينما وحرب التحرير " الجزائر ، معارك الصور " ، تر: مسعود جناح ، ط 1 ، منشورات الشهاب، الجزائر، 2014.
- بديدة لزهر، الحركة الديغولية في الجزائر من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية 1940 - 1945، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، د.ت.
- (//) ، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، منشورات وزارة الثقافة ، 2013.
- برانش رفايل، التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، ترجمة بن محمد بكلي، أمدوكال للنشر، 2010.
- براهيمي عبد الحميد، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، ط 1، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- بشريرات علي، ممارسات حقوق الانسان في الجزائر 1830-1962، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، 2015.

- بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة، الجزائر، 2005.
- بلحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- بن أحمد الصالح، التعذيب الفرنسي في الجزائر معتقل "قصر الطير" 1956 - 1962، منشورات جمعية أول نوفمبر لحماية وتخليد مآثر الثورة التحريرية لولاية برج بوعريج، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع على ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج 1، ط 1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- (//)، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج 2، ط 1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، طبعة خاصة وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الـ 45 لعيد الاستقلال والشباب.
- بن دعماش عبد القادر، الفرقة الفنية لجبهة التحرير الوطني 1958-1962، منشورات أنترسيني، الجزائر، 2007.
- بن عبودة محمد، المنظمة السرية المسلحة، اضطرابات وهران 1961-1962، دار القدس العربي للطباعة والنشر والتوزيع، وهران، 2013.
- بن عطية فاروق، الأعمال الانسانية أثناء حرب التحرير 1954-1962، منشورات دحلب، 2010.
- بن فرج المنصف، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، مطبعة المغرب للنشر، تونس، 2006.
- بلخوجة عمار قضية حمداني عدّة، ترجمة محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012.
- (//)، صفحات من ذاكرة التاريخ، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، منشورات ألفاء، الجزائر، 2015.
- بلانش جون لوي، سطيف 1945 بواذر المجزرة، ترجمة عزيزي عبد السلام وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من 1962 إلى يومنا هذا، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2014.
- بوشارب عبد السلام، الهقار أمجاد وأنجاد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1995.
- بوصفصاف عبد الكريم، الثورة الجزائرية في الصحافة العربية 1954-1962، الجزء الأول، دار مداد يونيفارسيطي براس، د.ت.
- بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، دار الحكمة للنشر والطباعة والترجمة والتوزيع، الجزائر، 2012.
- بو الطمين الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2، ط 2 منقحة ومزودة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1996.
- (//)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)، ج 3، القسم الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2005.
- بوعبياد محمود، حرب التحرير في الأدب والسمعيات البصريات، ترجمة: نبيلة حنك، منشورات ANEP، 2013.
- بومالي أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، (د. ت. ط).
- (//)، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
- بية نجا، المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954-1962، ط 1، منشورات الحبر، 2010.
- تابليت عمر، الأوفياء يذكرونك يا عباس، مطبعة المعارف، 2011.
- (//)، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، د. د. ن، 2010.
- (//)، عاجل عجول أحد قادة الأوراس التاريخيين، حياته، جهاده، محنته، د. د. ن، 2011.
- تابليت عمر- بن فليس صالح، العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الأولى التاريخية في الجهادين، مطابع ش.د.م.م، عمارقرفي وشركائه، باتنة، 2012.
- تابليت علي، بحوث في تاريخ الجزائر-المقاومة والثورة التحريرية، الجزء الثاني، منشورات ثالة، 2014.
- تقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز-والمأل، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010.
- تواتي دحمان، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر OAS ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2012.
- تينوسيلفي، عدالة غريبة القضاة في حرب الجزائر، ترجمة عبد المجيد سالمي، منشورات EDIF، 2013.
- ثليلاني أحسن، المسرح الجزائري والثورة التحريرية دراسة تاريخية فنية، وزارة الثقافة والفنون، الجزائر، 2007.
- حجان طاهر، مؤتمر طرابلس التاريخي 1962 بين استراتيجية الثورة وفاعلية الإقصاء، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2019.
- حسين نواره، المثقفون الجزائريون بين الأسطورة والتحول العسير سنوات من الجمر لسنوات من النار من بداية القرن العشرين لغاية الاستقلال، سعدي فتحي، منشورات دحلب، الجزائر، 2013.

- حماميد حسينة، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات الخبر، الجزائر، 2007.
- جبلي الطاهر، الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
- جربال دحو، المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا لجهة التحرير الوطني - تاريخ الكفاح المسلح لجهة التحرير الوطني في فرنسا (1956-1962)، ترجمة سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، 2013.
- جلالة عبد الوحيد، مجزرة ساقية سيدي يوسف وتدابيرها على القضية الجزائرية 1958-1962، دار مقيرحي للطباعة والنشر والتوزيع . د. م. ط، 2019 .
- جلال يحي، المغرب العربي الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، دار النهضة العربية، بيروت 1981.
- جودي أتومي، العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، المسيرة الطويلة لأسد الصومام، ترجمة: موسى أشرشور، الجزء الأول، منشورات رايم، الجزائر، 2008.
- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد، صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
- حزب جبهة التحرير الوطني -المنظمة الوطنية للمجاهدين، من معارك ثورة التحرير، منشورات قسم الاعلام والثقافة، الجزائر، د. ت. ط.
- حفظ الله بوبكر، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، دار العلم والمعرفة، الجزائر، 2013.
- حمداني عمار، حقيقة غزو الجزائر، ترجمة: لحسن زغدار، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008.
- حمدي أحمد، الثورة الجزائرية والإعلام دراسة في الإعلام الثوري، ط 2 منقحة ومزودة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.
- خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962، ترجمة عبد السلام عزيزي، مراجعة وإشراف مصطفى ماضي، دار القصة، الجزائر، 2009.
- خلدون ناجي وآخرون، الكيان الصهيوني والتسلح النووي، مراجعة: تسلي ماتشي سلمان، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1990.
- خلفاوي محمد، الاستعلام رهائن حرب صامتة، ط2، سارة للنشر، 2016 .
- خياطي مصطفى، حقوق الانسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، 2013.
- (//)، المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، ترجمة نسبية غربي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، 2013.
- (//)، سجناء سياسيون خلال حرب الجزائر من خلال أضيائير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة قندوز عباد فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2015.

- (//)، معسكرات التجميع في الجزائر أثناء حرب التحرير 1954-1962، ترجمة محمد المعراجي وعمر المعراجي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- (//)، معسكرات الرعب في الجزائر أثناء حرب التحرير من خلال أضاير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة قندوز عباد فوزية، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- (//)، الصليب الأحمر الدولي وحرب الجزائر من خلال أضاير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ترجمة عباد قندوز فوزية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- دارد أوليفي، في قلب منظمة الجيش السري، ترجمة عبد السلام يخلف-فاطمة بن شعلال وموسى أشرشور، منشورات دار سيديا في الجزائر والعالم العربي، 2013.
- دوني سيديتيان، السينما وحرب الجزائر دعاية على الشاشة من أصول النزاع المسلح إلى إعلان الاستقلال (1945-1962)، ترجمة يوسف بلعوج، هاجر قويدري، دار سيديا في الجزائر والعالم العربي، 2013.
- ديمكال الطيب، وقائع التجارب النووية الفرنسية ومخلفاتها في منطقة عين إيكر، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
- الديبسي عبد الكريم علي، الرأي العام عوامل تكوينه وطرق قياسه، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.
- الدقي نور الدين وآخرون، تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881-1956، سلسلة وثائق ونصوص من تاريخ تونس المعاصر، عدد 3، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 1998.
- رفاعي محمد علي، الجامعة العربية وقضايا التحرر، ط1، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1971.
- زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية- الولاية الأولى نموذجاً، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2007.
- (//)، دور المنطقة السادسة من الولاية الأولى في الثورة التحريرية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2011.
- (//)، التكوين العسكري في الثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2018.
- زكي مبارك، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، دار أبي قراق للطباعة والنشر، 2007.
- الزيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984.
- (//)، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
- (//)، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014.
- (//)، الزعيم الكبير وصغار الزعماء، ط1، منشورات كوكب العلوم، الجزائر، 2021.

- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج 3، عالم المعرفة، الجزائر، 2011.
- (//)، تاريخ الجزائر الثقافي – مرحلة الثورة 1954-1962، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2007.
- (//)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6، دار الغرب الإسلامي، ط1، لبنان-الجزائر، 1998.
- سعد الله عمر، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- سعد الله فوزي، يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، دار الأمة، الجزائر، 1996.
- سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، منشورات متيجة للطباعة، الجزائر، 2009.
- سكال محمد، باسم الحضارة جرائم حرب ضد الانسانية ارتكبت في الجزائر من 1830 إلى 1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2015.
- سيبستيان دوني، السينما وحرب الجزائر دعاية على الشاشة من أصول النزاع المسلح إلى إعلان الاستقلال (1945-1962)، ترجمة يوسف بلعوج، هاجر قويدري، دار سيديا، الجزائر-العالم العربي، 2013.
- سعيدوني سعيد، الدرك الوطني نصف قرن في خدمة الجمهورية (1962-2021)، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، د.ت. ن،
- شافو رضوان، الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري 1844-1962 (ورقلة أنموذجا)، دار المحابر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- (//)، دراسات في تاريخ الجزائر مقالات وأبحاث في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، منشورات عطا الله للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
- شبوط سعاد يمينة، الولاية الرابعة في مواجهة الحركات المناوئة للثورة الجزائرية 1954-1962، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- شتوان نظيرة، سويداني بوجمعة ودوره في الحركة الوطنية وثورة التحرير، منشورات دار طليطلة، للنشر والتوزيع، 2019.
- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الأربعين للاستقلال.
- ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- طاهر عبد الحليم، رسائل من هانوي عن حزب الشعب في الفيتنام، دار الكتاب للطباعة والنشر، 1967.
- طلاس مصطفى - العسلي بسام، الثورة الجزائرية، دار طلاس للدراسة والترجمة والنشر، 1974.

- الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1930-1956، مكتبة الجماهير، بيروت، لبنان، 1976.
- عامري ليندة، معركة فرنسا حرب الجزائر بفرنسا، ترجمة فوضيل بومالة، منشورات الشهاب، 2013.
- عباس محمد، مثقفون في ركاب الثورة، في كواليس التاريخ (2)، دار هومة، الجزائر، 2004.
- (//)، دوغول والجزائر نداء الحق، الجزء الرابع، سلسلة الأعمال الكاملة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- (//)، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، ج 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- عبد الشفيق عيسى محمد، القومية العربية الإطار النظري، المسار التاريخي في الأزمة والتجديد، دار الأنصار، دمشق، سوريا، 2000.
- العبودي عبد الكاظم، يرايع رقان وجرائم فرنسا النووية في الصحراء الجزائرية، ط 1، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2000.
- العسكري إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1992.
- عفرون محرز، مذكرات من وراء القبور وقائع مأساة مبيّنة، ترجمة: الحاج مسعود مسعود، ج 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- عليّة الصغيّر عميرة، المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينات انتفاضة المدن- الفلاحة - اليوسفية، مطبعة التشفير الفني، صفاقس، 2004.
- (//)، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، ط 1، المغاربة للطباعة والإشهار، تونس، 2007.
- عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، د. ت. ط.
- (//)، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954-1962، مطبعة دار الشهاب، باتنة، د. ت. ط.
- عوادي عبد الحميد، القاعدة الشرقية أصولها - نشأتها- تنظيمها دورها وتطورها، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993.
- عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1978.
- عيسى محمد عبد الشفيق، القومية العربية الإطار النظري، المسار التاريخي في الأزمة و التجديد، دار الأنصار، دمشق، سوريا، 2000.
- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

- غرانمیزون أوليفي لوكور، الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، ترجمة نورة بوزيدة، دارالرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- غولديغر أني راي، جذور حرب الجزائر 1940-1945 من مرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني، ترجمة: وردة لبنان، مراجعة حاج مسعود مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005.
- فراترز إيريك، مناهضو حرب الجزائر 1959-1963 مع الحراك المدني اللاعنفي، دار القصة للنشر، 2012.
- فرقة بحث، استخدام الأسلحة الكيماوية الفرنسية أثناء الثورة (النبالم والغازات السامة)، منشورات مصلحة التوثيق والأرشيف بالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سنة النشر 1998.
- (//)، الإعلام أثناء الثورة، أشغال ملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سنة النشر 1998.
- فراد محمد أرزقي، جزائريات صنعن التاريخ، الطبعة الثانية مزيده ومنقحة، 2006.
- فوناس ناتالي، معتقل لودي 1954-1962، ترجمة نصيرة خياط، مطبعة غربي، 2015.
- فيرو مارك، الكتاب الأسود للاستعمار (القرن السادس عشر- القرن الواحد والعشرون) من الإبادة إلى التوبة، الجزء الثاني، دارخطاب، الجزائر، 2015.
- قاسم سليمان، لمحات من تاريخ جلفة 1830-1962، منشورات SOLOGIE، الجزائر، الجزائر، د. ت.ن.
- قبائلي هوارى، ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، داركوكب العلوم، الجزائر، 2012.
- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1936)، ج 1، ترجمة امحمد بن البار، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2008.
- (//)، وتحرّرت الجزائر، ترجمة العربي بوينون، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- قذيفة عبد الكريم، الشيخ زيان عاشور العالم الزاهد والبطل المجاهد، الآمال للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
- قلوجي نجود علي، عرائس ببروس مجاهدات على قيد الخلود، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، 2014.
- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، الدار العثمانية، الجزائر، 2013.
- (//)، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 2، الدار العثمانية، الجزائر، 2013.
- (//)، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، الدار العثمانية، الجزائر، 2013.

- قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1994.
- (//)، دراسة في المقاومة والاستعمار، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1998.
- (//)، في الوعي التاريخي حالة الجزائر، سلسلة منشورات الجيب من إصدار المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2010.
- قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتهما على الثورة الجزائرية 1957-1962، ط1، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- قيران دانيال، عندما تثور الجزائر، ترجمة: العيد دودان، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2013.
- كاهن جون بول - كلاوسن يرغن مولر، جمهورية ألمانيا الفيدرالية والثورة الجزائرية 1954-1962، ترجمة عبد القادر ليفا، دار المعرفة، 2010.
- كديدة محمد مبارك، الصحراء الجزائرية بين مخططات الفصل الجدية وطاولة المفاوضات النهائية، دار المعرفة، الجزائر، 2013.
- (//)، صفحات من تاريخ الجبهة الجنوبية في الثورة الجزائرية 1960-1962، عطا الله للطباعة والنشر والتوزيع، 2019.
- كيلر فريتز، تضامن الأممية - اليسار النمساوي والثورة الجزائرية (1958-1963)، ترجمة يوسف أعراب، دار خطاب، 2014.
- مليش صالح، سوريا والثورة التحريرية الجزائرية، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019.
- اللموشي حسن يوسف وآخرون، أحمد بن بلة مسيرة نضال، منشورات المؤسسة العربية للنشر والإبداع، د. ت. م. ط.
- لونيسي ابراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- لونيسي راج، الرئيس هواري بومدين نصير المستضعفين، دار المعرفة، الجزائر، د. ت. ط.
- مجاهد عبد المنعم، سارتر مفكرا وإنسانا، دار الكتاب العربي للنشر، القاهرة، 1967.
- مجموعة باحثين، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة) 1881-1964، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 2008.
- (//)، السياسة الفرنسية في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائريين (1939م - 1945م)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث بمناسبة الذكرى الـ 60 لاندلاع الثورة التحريرية، الآمال للطباعة والنشر والتوزيع، 2016.
- (//)، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، سلسلة مشاريع البحث الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- (//)، الدعم العربي للثورة الجزائرية، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، مطبعة الديوان، 2007.

- (//) ، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية - الجهة الشرقية-1954-1962، منشورات وزارة المجاهدين، (د. م. ط)، 2007.
- (//) ، التفجيرات النووية الفرنسية وآثارها الباقية، سلسلة "التجارب النووية الفرنسية في الجزائر"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط1، الجزائر، 2000.
- (//) ، التعذيب ووسائله خلال الثورة التحريرية 1954-1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،
- (//) ، استعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة العهد الاستعماري الفرنسي في الجزائر الأسلحة النووية نموذجا، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، د. د. ن .
- (//) ، العلاقات الدولية لثورة التحرير الوطني مع دول أوروبا الغربية وأمريكا الأبعاد والانعكاسات، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 54، الآمال للطباعة والنشر و التوزيع، 2016.
- مريوش أحمد، الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954، الجزء الثاني، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2018.
- مزهود الصادق، تاريخ القضاء في الجزائر من العهد البربري إلى حرب التحرير الوطني، ط2، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2012.
- مقالاتي عبد الله، محمود الشريف قائد الولاية الأولى ووزير التسليح إبان الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013.
- (//) ، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى، سلسلة موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب الثالث، إصدارات وزارة الثقافة، الجزائر، د. ت. ن.
- مقالاتي عبد الله - رموم محفوظ، الجهة الجنوبية المالية النيجرية ودورها في الثورة الجزائرية، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009.
- مقالاتي عبد الله - لميش صالح ، الزعماء العرب والثورة التحريرية الجزائرية، دار سيدي الخير للنشر والتوزيع ، الجزائر، د. ت. ن.
- مناصرية يوسف، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- (//) ، النشاط الصهيوني في الجزائر 1897-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- (//) ، آراء ومواقف في تاريخ الجزائر المعاصرة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، الجزائر.

- المنظمة الوطنية للمجاهدين، الذكرى الـ 29 لرحيل المجاهد عبد الرحمن بن سالم، قائد المنطقة الشمالية وأحد أبطال القاعدة الشرقية، دار الشباب أحمد بتشين، ولاية الطارف، 8 أكتوبر 2000.
- (//)، من معارك ثورة التحرير، منشورات قسم الاعلام والثقافة، د. ت. م. ط.
- (//)، من معارك المجد في أرض الجزائر 1955-1961، منشورات مجلة أول نوفمبر، دار هومة، 2004.
- منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- الملي محمد، فرانز فانون والثورة الجزائرية، دار الثقافة، ط 2، بيروت، 1980.
- (//)، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- ناجي خلدون وآخرون، الكيان الصهيوني والتسلح النووي، مراجعة تسلي ماتشي سلمان، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1990.
- هامون هيرفي وباتريك روتمان، حملة الحقائق المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر، ترجمة حسين العودات ونورالدين سكوتي، ط 2، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983.
- هلال عبد الرزاق، تاريخ السينما "التصوير الممنوع صورة الجزائري على الشاشات الفرنسية"، ترجمة موسى أشرشور، منشورات رافع، الجزائر، 2013.
- واكد نعيمة، مقدمة في علم الاعلام، طاكسيج للدراسات، الجزائر، 2011.
- وزناجي مراد، الثورة الجزائرية في السينما الجزائرية 1957-2021، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 2014.
- ولد الحسين محمد الشريف، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2010.
- يحي جلال، المغرب العربي الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، دار النهضة العربية، بيروت 1981.
- يوسف أحمد، منظمة الجيش السري ونهاية الثورة الجزائرية، ترجمة عبد المجيد بوجلة، جمال شعلال، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2011.
- يونس فضيلة، استراتيجيات الخطاب في النشيد الوطني (دراسة تداولية)، دار ميم للنشر، الجزائر، 2012.

- باللغة الفرنسية:

- Ades Lucien, *l'aventure Algérienne 1940-1944, Pétain - général De gaulle*, Ed, Belfond, Paris, 1977.
- Ageron Charles Robert et autres, **un aspect de la guerre : la propagande radiophonique du FLN et des états Arabes**, éditions Armand Colin, Paris.
- Ageron Charles Robert, **Genèse de l'Algérie algérienne**, Éditions Bouchene, Paris, 2005.
- (//)، **un aspect de la guerre : la propagande radiophonique du FLN et des états Arabes**, éditions Armand Colin, Paris.

- Alleg Henri et autre, **la Guerre d'Algérie, T 1, de l'Algérie des origines à l'insurrection**, Ed Temps Actuels, 1981.
- (//), **la guerre d'Algérie, T2 Des promesses de paix à la guerre ouverte**, éditions Temps Actuels, Paris, 1981.
- (//), **la guerre d'Algérie, T3 des complots du 13 mai à l'indépendance**, Temps actuels, Paris, 1983.
- Association française pour l'histoire de la justice, **La justice en Algérie, 1830-1962**, Collection Histoire de la justice N° 16, éditions La Documentation française, Paris, 2005.
- Bail René, **l'Oranie 1954-1962**, Editions Heimdal, Bayeux, 1987.
- Barrilot Bruno, **le complexe nucléaire des liens entre l'atome civil et l'atome militaire, observatoire des armes nucléaires Française**, CDRPC, Février 2005, (lgou), France.
- Baldacci Aimé, **le temps des révoltes souvenir d'un Français d'Algérie**, éditions Garche, Paris, 1986.
- Belkhodja Amar, **Aissat Idir et Ferhat Hached Deux syndicalistes martyrs**, éditions Anep, 2014.
- Bérard. L -M.Jh.-P, **les deux villes de Tenez et de Bou Maza**, Ed .Alger, 1864.
- Ben Abdallah Said, **la justice en Algérie des origines à Nos jours, la justice précoloniale et coloniale, son évolution**, T1, édition Dar El Gharb, Oran, Alger, 2005.
- Bergeot Erwan, **Commandos de choc « Algérie » 1954-1962**, le dossier rouge. Services secrets contre FLN. Editions Grasset, Paris, 1975.
- Boudjedra Rachid, **naissance du cinéma algérien**, éditeur Francois Maspero, Paris, 1971.
- Bourdrel Philippe, **la Dernière chance de l'Algérie Française du gouvernement socialiste au retour de De Gaulle, 1956-1958**, éditions Albin Michel, 1996.
- Bontemps Claude, **Manuel des institutions Algériennes de la domination Turque à l'indépendance**, T1, éditions Cujas, Paris, 1976.
- Boulanger Pierre - Guy Hennebelle, **Le Cinéma colonial , de "l'Atlantide "à "Lawrence d'Arabie"**, éditions Seghers , Paris, 1975.
- Bousselham Hamid, **La guerre d'Algérie (1954-1962) TORTURES PAR LEPEN**, éditions Rahma, Alger, 2000.
- Braud Philippe, **sociologie politique**, casbah édition, Alger, 2004.
- Brulé Jean Pierre, **L'arsenal mondial**, le Centurion, Paris, 1975.
- Bruller Isabelle, **L'Algérie romantique des officiers de l'armée française 1830-1837. 33 dessins de la collection du ministère de la défense**, Service historique de l'armée de terre, Paris 1994.
- Brunnet Jean –Paul, **Police contre FLN : le drame d'octobre 1961**, éditions Flammarion, Paris, 1999.
- Carron Damien, **La suisse et la guerre d'indépendance Algérienne (1954-1962)**, éditions Dahlab, Alger, 2013 .
- Collot Claude **les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962** , éditions O.P.U, 1987.
- courrière Yves, **la guerre d'Algérie, T1 les fils de la toussaint**, éditions SGED, Paris, 2000.
- (//), **La guerre d'Algérie , T II Le Temps des Léopards**, éditions SGED, Paris, 2000 .
- (//), **La guerre d'Algérie , T III l'heure des colonels**, éditions SGED, Paris, 2000.
- (//), **La Guerre d'Algérie, T IV : Les feux du désespoir**, Fayard, 1969.
- Challal Nait Michel, **Dribbleurs de l'indépendance : l'incroyable histoire de l'équipe de football du FLN**, éditions prolongations, Paris , 2008.
- Chitour CHEMS EDDINE, **1^{er} novembre 1954 le peuple prend les armes la femme algérienne dans le récit national**, éditions ENAG, alger , 2019.
- Dalloz Jacques, **la Guerre d'Indochine**, Seuil, 1987.

- De la Corse Paul –Marie, **Apogée et mort de la IV^{ème} République**, éditions Grasset, Paris, 1979.
- De Rochebrune Renaud – Stora Benjamin, **La guerre d'Algérie vue par les Algériens Des origines à la bataille d'Alger**, T1, éditions Denoel , France, 2011.
- Droz Bernard - Lever Evelyne, **Histoire de la guerre d'Algérie 1954- 1962**, éditions du Seuil, 1982, Paris, pp 67-75.
- Deschamps Hubert, **l'union française Histoires institutions, réalités**, éditions berger, levraut, 1952 .
- Dulac André, **Nos guerres perdues : Levant 1941, Indochine 1951-1953, Algérie 1958-1960**, éditions Fayard, France, 1969.
- Duranto – Crabol - Anne marie, **le Temps de L'OAS**, éditions coplexe, Paris, 1995.
- Figueras André, **Salan Raoul, ex- général d'armée**, La table Ronde, 1965.
- Fleury Georges, **Histoire de la guerre d'Indochine 1945-1954**, Plon Paris, 1994.
- (//), **la guerre d'Algérie**, éditions Plon, Paris, 1993.
- Gaillard Philippe , **L'alliance : la guerre d'Algérie du général Bellounis 1957-1958**, éditions l'Harmattan, Paris, 2009.
- Gendzier Irène, **Frantz Fanon, éditions du seuil**, Paris, 1976.
- Gras Yves, **Histoire de la guerre d'Indochine**, Plon, Paris, 1979.
- Guy Pervillé , « la guerre d'Algérie : combien de morts ? » in la Guerre d'Algérie 1954-2004 la fin de l'amnésie , T 2 Violences – Représentations , sous la direction de Mohamed Harbi, Benjamin Stora, éditions Chihab , Alger, 2004.
- Hauteux Françoise Xavier, **la guerre d'Algérie des Harkis 1954-1962**, éditions Perrin, Paris.
- Hadjebi,Djilali **le prix de la liberté**, éditions Dahlab, 2019.
- Haymann Arlette, **les Libertés publiques et la guerre d'Algérie**, Editions Boss Frères, lion, 1972.
- Harbi Mohamed, **Le F.L.N Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962)**, 2 ème edition, les éditions J.A , 1985.
- Hamoumou Mohand - Schnapper Dominique, **Et ils sont devenus Harkis**, éditions Fayard , Paris, 1993.
- Hamoumou Mohand - Moumen Abderahmane, l'histoire des Harkis et Français musulmans : la fin d'un tabou ? in la **Guerre d'Algérie 1954-2004 la fin de l'amnésie** , T1 institutions –Acteurs, Editions CHIHAB , Alger, 2004.
- Hamdani Amar, **Krim Belkacem le Lion des Djebels**, Editions Bouchene, 1993.
- Hartmut Elsenhans , **La Guerre d'Algérie, 1954-1962 : la transition d'une France à une autre : le passage de la IV^e à la Ve République**, éditions Publisud , Paris , 1999.
- Hellal Abderrezzak, **image d'une révolution –la révolution algérienne dans le cinéma et dans les textes français durant la période du conflit**, OPU, Alger, 1988.
- Hessel Stéphane, **Citoyen sans frontières** , Fayard, France, 2008.
- Horne Alistair, **Histoire de la guerre d'Algérie**, Traduit de l'anglaispar : Yves Guerny, Editions DAHLAB, 2007.
- Heymann Arlette, **Les libertés publiques et la guerre d'Algérie** , éditions Boss Frères, Paris, 1972.
- Ihaddaden Zohir, **Histoire de la presse indigène en Algérie, les origines jusqu'au 1930**, 2eme éditions , les éditions ihaddaden, Alger, 2003.
- Jauffret Jean Charles, **Soldats en Algérie 1954-1962 Expériences contrastées des hommes du contingent**, Editions Autrement, 2000.
- (//), « Pour une typologie des hommes du contingent en guerre d'Algérie », in JAUFFRET J.-C (dir.), **Des hommes et des femmes en guerre d'Algérie**, Paris, Autrement, 2003 .
- (//), « Le mouvement des rappelés en 1955-1956 » , in HARBI M. et STORA B. (dir.), **La guerre d'Algérie, 1954-2004, la fin de l'amnésie**, Robert Laffont, Paris,2004.

- Kastell Serge, **le maquis rouge. L'aspirant Maillot et la guerre d'Algérie** 1956, L'Harmattan, Montréal , 1997.
- Kauffer Rémi, **OAS Histoire d'une guerre franco- française**, éditions du Seuil, France, avril 2002.
- le Mire Henri, **Histoire Militaire de la Guerre d'Algérie**, Editions Albin Michel, Paris, 1982.
- Levisse-Touzé Christine, **L'Afrique du Nord 1939 – 1945 : Recours ou secours septembre 1939-juin 1943**, éditions A. Michel, Paris, 1998.
- Malye François - Benjamin Stora, **François Mitterrand et la guerre d'Algérie**, éditions Calmann-Lévy, 2010.
- Mammeri Khalfa, **Histoire de la guerre d'Algérie jour après jour** ,– 2^{ème} édition, Thala Editions, Alger, 2012.
- Mannoni Pierre, **les français d'Algérie, vie, mœurs, mentalités**, édition l'Harmattan, , Paris, 1993, p 7.
- Médard Frédéric, **Technique et logistique en guerre d'Algérie –l'armée française et son soutien 1954-1962**, éditions Lavauzelle, 2002.
- Megherbi Abdelghani, **Les Algériens au miroir du cinéma colonial –contribution à une sociologie** de la décolonisation, éditions S.N.E.D , 1982.
- Meherzi Lotfi, **Le Cinéma algérien : institution, imaginaire, idéologie**, éditions SNED, Alger, 1980.
- Meynier Gilbert, , **Histoire Intérieure du FLN 1954-1962**, Editions casbah, Alger, 2003.
- Moulon Claude, **la contre-révolution en Algérie , le combat de Robert Martel et ses amis**, Editions Pensée Française , Paris, 1972.
- Michel Pierre, **la guerre d'Algérie**, éditions Fayard , Paris, 1993.
- Montagnon Pierre, **la guerre d'Algérie genèse et engrenage dans une tragédie** , éditions Pygmalion Paris, 1984.
- Muelle Raymond, **La Guerre d'Algérie en France 1954-1962**, éditions Presses de la cité, Paris, 1994.
- Nait - Challal Michel, **Dribbleurs de l'indépendance: l'incroyable histoire de l'équipe de football du FLN Algérien**, éditions prolongations, Paris, 2008.
- Naquet Pierre Vidal, **les Crimes de l'armée Française 1954-1962**, ed La découverte, 2001.
- Nettement Alfred, **Histoire de la conquête de l'Alger**, écrite sur des documents inédites et authentiques, Nouvelle édition, Paris, Lyon, Le coffre fils et cie, 1867- 1870.
- Noushi André, **La naissance du Nationalisme Algérien 1914-1954**, éditions de Minuit, Paris, 1962.
- Olan Pierre Mac, **la Légion étrangère**, Edition Flamamarion, Paris, 1993.
- Perraud Gilles, **Un homme à part**, Editions Barrault, Paris, 1984.
- Peterspigelem James, **Les barons de l'Atomie** , 1^{er} éditions, éditions le Seuil, Paris, 1982
- Planche Jean louis, **Sétif 1945. Histoire d'un massacre annoncé**, éditions Perrin, Paris, 2006.
- Planchais Jean, **Une Histoire politique de l'armée 1940- 1967 de DE GAULLE à DE GAULLE**,T 2, éditions du seuil, 1967.
- Rebah Mohamed, **Taleb Abderahmane : guillotiné le 24 Avril 1958**, éditions APIC, Alger, 2013.
- Recham Belkacem, **Les Musulmans Algériens dans l'Armée Française 1919-1945, l'Harmattan, France**, 1996.
- Renaud Patrick- Charles, **les combats sahariens 1955-1962**, ed jacques Grancher, Paris, 1993.
- Rioux Jean Pierre – Sirileni jean François, **La guerre d'Algérie et les intellectuels Français**, Editions complexes, Bruxelles, 1991.
- Rocolle Pierre, **“Pourquoi Dien Bien Phu ?** Flammarion, coll. L'histoire, Paris, 1968.

- Roger Martin, George Arnaud, **Vie d'un rebelle**, éditions Galmann, lévy, 1993.
- Rotman Patrick - Bertrand Tavernier, **la guerre sans nom les appelés d'Algérie 1954-1962**, éditions **le Seuil** , Poinds Actuels, PARIS, 1992.
- Roux Michel, **harkis ou les oubliés de l'Histoire 1954-1991**, éditions la découverte, 1991.
- Ruscio Alain, **Dien Bien Phu : la fin d'une illusion**, éditions l'Harmattan, Paris, 1987.
- Saadallah Rabah - Benhafs Djamel, **la glorieuse équipe du FLN**, éditions ENAG, Alger, 2010.
- Saurel Louis, **L'armée française**, editeur Nathan, Paris, 1937.
- Simonin Anne, **Le Droit de désobéissance**, les éditions de Minuit, 2012.
- Stora Ben Jamin- Akam Ellyas , **les 100 portes des Maghreb l'Algérie Le Maroc la Tunisie trois voies singulières pour allier islam et Modernité**. Editions de l'atelier, Paris/Editions Dahlab Alger ,1999.
- (//), **les mots de la guerre d'Algérie**, Presses Universitaires du Mirail, 2005.
- (//), **Algérie – Vietnam, Deux guerres vues par deux cinémas Imaginaires de guerre**, Editions Casbah, 1997.
- (//), **Appelés en guerre d'Algérie**, éditions Gallimard, S.D.
- (//), **le transfert d'une mémoire de l'Algérie française au racisme anti-arabe**, éditions Casba, Alger, 2000.
- Tabet Rédouane Ainad, **8 Mai 45 le génocide**, Éditions Anep, 2002.
- Tricot Bernard, **les sentiers de la paix en Algérie 1958-1962**, éditions Plon, 1972.
- Tripiet Philippe, **Autopsie de la guerre d'Algérie**, Editions France Empire, Paris, 1972.
- Théodore Pein, **Un petit royaume Arabe**, Editeur Jourdan, Alger, 1893.
- Valette Jacques , **la guerre d'Algérie des Messalistes 1954-1962**, éditions l'Harmattan, Paris, 1986.
- Violard Emile, **hors de la loi et bandit d'honneur de Kabylie à la fin du XIX siècle**, éditions GAL, Alger, 2004.
- Vittori Jean Pierre, **La Vraie Histoire des appelés d'Algérie**, éditions Ramsay, Paris, 2001, pp 215-217.

رابعاً - المقالات:

-باللغة العربية:

- آيت حمو بلقاسم، "حقائق عن مخطط موريس شال... نحو عملية جومال"، مجلة أول نوفمبر ، عدد 19، نوفمبر 1976.
- ب . ج ، "إخفاء الأرشيف الصحي برقان دليل آخر على الجريمة"، جريدة الخير، عدد 5552، 24 فيفري 2008.
- بزيان سعدي، "فرنسيون أحرار في ثورة الأحرار أو صفحة من كفاح الفرنسيين الأحرار في صفوف ثورة نوفمبر 1954"، مجلة أول نوفمبر، عدد 128-129، نوفمبر 1991.
- بشيشي الأمين، "دور الإعلام في معركة التحرير"، في مجلة الثقافة، السنة التاسعة عشرة، العدد 104، سبتمبر – أكتوبر 1994.
- بشينية عبد الغني، "القوات الجوية ضمان السيادة الوطنية"، في مجلة الجيش ، سلسلة خاصة العدد الثاني "4/2"، نوفمبر 2012.

- بفاق عزوز ، "لا يمكن ترميم العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل حكم ساركوزي، جريدة الشروق اليومي، عدد 3100، مؤرخة في 30 أكتوبر 2010.
- بلحاج صالح، "مخطط شال وآثاره في تطور حرب التحرير الوطني"، مجلة المصادر، عدد 12، السداسي الثاني، 2005.
- بلغيث محمد الأمين، "موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر، العدد الخامس، 2001.
- بلقاسم صحراوي، "معتقل قصر الطير"، مجلة أول نوفمبر، عدد 181-182، نوفمبر 2016.
- بوباكير عبد العزيز، "قصة صورة"، جريدة الشروق، العدد 2438، الأحد 4 نوفمبر 2012.
- بوشلاغم الزير، "الشهيد بشير شيهاني"، مجلة أول نوفمبر، عدد 81، سنة 1987.
- بوزة صالح، "وسائل الإعلام في الجزائر من ثورة التحرير إلى الاستقلال"، في مجلة الذاكرة، العدد الثالث، 1995.
- بوزكريا فضيل، "تطور القوات البرية"، مجلة القوات البرية، عدد 41، جوان 2014.
- بوكروح مخلوف، "البعد الثوري للمسرح الجزائري"، مجلة المصادر، عدد 8، ماي 2003.
- بوعشة سهام، "الضفادع البشرية القوة الخفية للثورة الجزائرية"، جريدة الشعب، عدد 17199، السبت 3 ديسمبر 2016.
- بوقرين عيسى، "مهندس الحرب الصامته الرائد علي ثليجي (المدعو عمار) ودوره في بناء الأجهزة السلكية واللاسلكية أثناء الثورة"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 3، (2021).
- بومالي أحسن ، "إضراب 28 جانفي 1957 إجماع وطني عبر به الشعب الجزائري على الرفض والتحدي"، مجلة الذاكرة، العدد الرابع، 1996.
- بومعزة بشير، "الاستعمار جريمة ضد الإنسانية ... وجريمة حرب"، مجلة المصادر، عدد 3، 2000.
- بن حميدة عبد السلام، "النقابات والوعي القومي: مثال: تونس"، مجلة المستقبل العربي، عدد 83، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، جانفي 1986.
- بن صالح جعفر، "تزايد عدد الإصابات بالسرطان"، جريدة الشروق، عدد 4864، 19 نوفمبر 2006.
- بن الطاهر عليّة عثمان ، "معتقل عين الصفا"، مجلة أول نوفمبر، عدد 69، السنة 1984.
- بن عتيق محمد الصالح ، "معتقل الدويرة الفم المغلوق قبر مفتوح"، مجلة أول نوفمبر، عدد خاص 68، نوفمبر 1984.
- بوشرية. ع ، "الجيش الوطني الشعبي يواصل برنامج تدمير الألغام المضادة للأفراد، مجلة الجيش، عدد 507، أكتوبر 2005- شعبان 1426 هـ.
- حمدي أحمد، "واقع السينما الجزائرية"، المجاهد الأسبوعي، عدد 991، 3 أوت 1979.

- حمري عيسى، "التكوين في سلاح الطيران أثناء الثورة الجزائرية 1957-1962"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، جانفي 2020.
- خميسي سعدي، المعتقلات أثناء الثورة التحريرية ظهورها، أنواعها، أهمها " مجلة المصادر، عدد 24، السداسي الثاني 2011.
- دريدي ريمة، "دور منظمة اليد الحمراء في اغتيال أصدقاء الثورة الجزائرية"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، العدد الثاني، ذو القعدة 1440 هـ/ جويلية 2019 م .
- د. م، السجون والمعتقلات أثناء الثورة "معتقل ببردو"، مجلة أول نوفمبر، عدد 164.
- (//)، "مراحل تطور التكوين المهني في الأمن الوطني"، مجلة الشرطة، عدد 1، فيفري 1975.
- (//)، نص النداء، مجلة أول نوفمبر، العدد 3، فيفري 1973.
- زديرة أحمد "الثورة الجزائرية ومخططات الحكومات الفرنسية"، ج2، مجلة أول نوفمبر، عدد 175، 2011.
- (//)، "استعمال سلاح النابالم والمواد الكيميائية من طرف الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، مجلة أول نوفمبر، العددان 177-178، 1 جانفي 2013 إلى 30 جوان 2013.
- الزبير بوشلاغم، "الشهيد بشير شهباني"، مجلة أول نوفمبر، عدد 81، سنة 1987.
- ساسي محمد فيصل، "إمكانية محاكمة فرنسا عن جرائمها الاستعمارية في الجزائر وفق أحكام القانون الدولي الجنائي، دفا تر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد الثامن، جانفي 2013، ص 76.
- سعد الله أبو القاسم ، "معركة غوط شيكة بوادي سوف - أوت 1955، مجلة أول نوفمبر، عدد 84، جوان 1987.
- سعيداني عاشور، "لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية"، مجلة الراصد، العدد الثاني، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2002.
- سلطاني بوضياف، "جيش التحرير الوطني في مواجهة القوات الفرنسية على الحدود الشرقية معركة العبور - سوق أهراس أفريل 1958 أنموذجا"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، المجلد الثاني، العدد الرابع ، جويلية 2020 .
- سواعدي صالح، "التفجيرات النووية في تمنراست" محرقة الفرنسيين في إينيكور"، جريدة الخبر، عدد 4863، 20 نوفمبر 2006.
- السقاي عبد الحميد - العياشي علي ، "مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية خلال ثورة التحرير (حرب الأمواج) ، مجلة أول نوفمبر، عدد 82، نوفمبر 1987.
- شافورضوان، "مآثر ونضال المرحوم المجاهد وعضو الشرطة السرية للجوسسة خلال ثورة التحرير "عمي المشري بلعيد" رحمة الله"، جريدة الجديد اليومي، الخميس 21 ديسمبر 2017، إحياء لمناسبة عيد الشرطة العربية.

- شوبوب محمد، "الجزائر على عهد حكومة فيشي عام 1941 م"، مجلة قضايا تاريخية، عدد 07، 1439 هـ الموافق لـ 2017 م.
- شرفي الأمير يحي، "الإعداد للثورة ووصف اندلاعها في الأوراس"، مجلة أول نوفمبر، عدد 58، 1982.
- شرقي الرزقي، "نشاطات التنظيمات الإرهابية الفرنسية إبان الثورة التحريرية 1954-1962"، مجلة المصادر، عدد 23، 2011.
- شرقي محمد، "نماذج من سياسة التحرير الوطني تجاه الاستعمار الفرنسي في الولاية الثانية 1954-1962، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، القيم الفكرية الانسانية في الثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1962، الجزء الأول، قسنطينة، 2003.
- شلال عبد الوهاب، "القدرات القتالية لجيش التحرير الوطني 1954-1958 منطقة المناجم الشرقية نموذجا"، مجلة المصادر، العدد 28، السداسي الثاني، 2016.
- شوقي عبد الكريم، "الشرطة الجزائرية إبان الثورة التحريرية 1954-1962"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد 3، ديسمبر 2019.
- صغير مريم، "القضية الجزائرية في ظل الحرب الباردة بين القوتين العظميين 1954-1962"، مجلة المصادر، عدد خاص ثورة أول نوفمبر 54، العدد 10، السداسي الثاني 2004.
- الصديق محمد الصالح، "ثورة نوفمبر الخالدة ونوعية المجاهدين الأوائل"، مجلة أول نوفمبر، عدد 55، 1982.
- طيبي مسعود، "قراءة في كتابات جزائرية حول تنديد جون بول بالجرائم الاستعمارية (1905-1970)"، مجلة حوليات مخبر التاريخ والحضارة والجغرافيا التطبيقية، مجلد 3، عدد 3، 2009.
- عويسي. م، "عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد بحاسي بحبح"، مجلة الجيش، عدد 497، ديسمبر 2004/شوال 1425.
- عماري علال - رأس الماء عيسى، "الخطاب السينمائي الكولونيالي في الجزائر بين الواقع والإيديولوجيا"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 24، سبتمبر 2016.
- عمران محمد، الهيئة التنفيذية المؤقتة" بين النصوص القانونية وظروف الفترة الانتقالية "مارس 1962 سبتمبر 1962، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، عدد 2، صادرة عن كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة، 2011.
- عمراوي جمال الدين، "مصورون أجنب في الثورة التحريرية"، مجلة عصور، عدد 30-31، جويلية - ديسمبر 2016.
- ع. هـ، "المدارس العسكرية في الحدود الشرقية أثناء الثورة"، مجلة أول نوفمبر، العدد 65، 1984.
- عويسي. م، عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد بحاسي بحبح، مجلة الجيش الوطني الشعبي، عدد 497، ديسمبر 2004.

- العبودي عبد الكاظم، "البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي وعلاقته بتفجيرات رقان الفرنسية جنوب الصحراء الجزائرية"، جريدة الشروق، عدد 1919، 17 فيفري 2007.
- العياشي علي، "سجن الكويف المركزي"، مجلة أول نوفمبر، عدد 94-95، نوفمبر 1988.
- (//)، العياشي علي، الشهيد باجي مختار، مجلة أول نوفمبر، عدد 79، نوفمبر 1986.
- غيلاني السبتي - فالتة فيصل، "مسؤولية الدولة الفرنسية في تنظيف الصحراء الجزائرية من الاشعاعات النووية التي خلفتها فرنسا الاستعمارية إثر تفجيرها للقنبلة النووية سنة 1960"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، عدد 20، سبتمبر 2016.
- قبائلي هواري، "ثمن الحرب حجم النفقات العسكرية الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية"، مجلة المصادر، العدد 21، السداسي الأول 2010.
- قدور محمد، نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا، مجلة أفكار وآفاق، المجلد 7، العدد 2، السنة 2019.
- قرقي صالح، "الجذور التاريخية للاستراتيجية العسكرية الجزائرية 1954-1962"، مجلة الجرش، عدد 588، جويلية 2012.
- قنطاري محمد، "الحقبة أو التابوت"، جريدة الحقيقة، عدد 114، 20 إلى 26 مارس 1996.
- (//)، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني"، في مجلة الذاكرة، العدد الثالث، إصدارات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
- الكاسان جان، "السينما في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 51، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1982.
- لرباس نبيلة، "المنطقة المستقلة حول معركة الجزائر أوت 1956- أكتوبر 1957، دفاتر البحوث العلمية، المجلد 9، العدد 1، السنة 2021.
- لونيسى ابراهيم، "صدى اغتيال عيسات إيدر في جريدة الطليعة المغربية"، المجلة التاريخية التاريخية، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019.
- كرليل عبد القادر، "واقع الصحافة الوطنية بين 1945-1954"، مجلة المصادر، عدد 14، السداسي الثاني، 2006.
- ماتيوز تانيا، "بداية الصراع المرير"، ترجمة: محمد الصالح بكوش، مجلة المصادر، عدد 1، 1999.
- ماجن عبد القادر، "مركز التعذيب وضحاياها"، مجلة أول نوفمبر، عدد 87، نوفمبر 1987.
- مسلم محمد، "أمراض التفجيرات النووية برقان لازالت مجهولة، في جريدة الشروق، عدد 1839، 12 نوفمبر 2006.
- مجهول، "في الشمال الافريقي"، جريدة البصائر، العدد 195، السنة الخامسة، 15 شوال 1371 الموافق لـ 7 جويلية 1952.

- مراسل، "جمعية تاويرت تدق ناقوس الخطر تخريب سياج منطقة التفجيرات النووية يرفع من مخاطر الإشعاع بمنطقة اين أكرتمنراست"، جريدة الشروق، عدد 3896، الثلاثاء 15 جانفي 2013.
- مقالاتي عبد الله، "مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر، عدد 16، السداسي الثاني، 2007.
- (//)، "الشهيد مراد ديدوش ودوره في التحضير للثورة التحريرية وقيادتها"، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 04، سبتمبر 2017.
- ملاح عمار، "التجارب الكيماوية والبيولوجية للاستعمار الفرنسي في الجزائر 1962-1978"، مجلة أول نوفمبر، العدد 175، أفريل 2011.
- مشوش كريم، "قاعدة مرسى الكبير موقع استراتيجي في المتوسط"، مجلة الجيش، عدد 511، 2006.
- مناصرية يوسف، "قوات الجيش الاستعماري في مواجهة الثورة التحريرية في المنطقة الأولى (أوراس النمامشة 1954-1956، مجلة الذاكرة، العدد السادس، رمضان 1421 هـ - نوفمبر 2000.
- ميغادي جمال الدين وآخرون، "حيثيات تحرير وطبع وتوزيع نداء جيش التحرير الوطني في أول نوفمبر مجلة المصادر، المجلد: 17، عدد 1، 2019.
- معوج فضيلة، "تخليد المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي راحوا ضحية أول هجوم بالأسلحة الكيميائية في الحرب العالمية الأولى"، جريدة الخبر، عدد 4379، الثلاثاء 26 أفريل 2005.
- ملاح عمار، "التجارب الكيماوية والبيولوجية للاستعمار الفرنسي في الجزائر 1962-1978"، مجلة أول نوفمبر، العدد 175، أفريل 2011.
- مناصرية يوسف، "نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948 م"، مجلة التراث، العدد 10، جويلية 1999.
- (//)، "وجهة نظر فرنسية في تقييم الوضع في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية"، في مجلة المصادر، عدد 8، ماي 2003.
- منصور عمار، "تجارب واستعمال الأسلحة الكيميائية طيلة العهد الاستعماري النابالم والغازات السامة نموذجا"، في مجلة أول نوفمبر، العددان 177-178 من 1 جانفي 2013 إلى 30 جوان 2013.
- (//)، "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية ارث استعماري ثقيل"، مجلة مصادر، المجلد: 17، عدد: 1، سنة 2019.
- (//)، "الجريمة النووية لفرنسا الاستعمارية، مجلة أول نوفمبر، عدد 187، جويلية 2019.
- المنصر عدنان، "اليوسفية من خلال المصادر الشفوية. دراسة في الخطاب"، مجلة روافد، عدد 2، 1996.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، "النابالم... سلاح الجريمة أيضا"، مجلة أول نوفمبر، عدد مزدوج 153-154، 1997.
- ن - مريم، المجندون الفرنسيون والثورة مواقف شهدت على عدالة القضية، في جريدة المساء، بتاريخ 31 أكتوبر 2014.

- الهلالي عبد الحميد ، "سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير: بين تصفية الاستعمار والتواصل مع الثورة الجزائرية 1954-1962"، مجلة روافد، عدد 10، 2005.
- ولد خليفة محمد العربي، "فرنسا تعذب في الجزائر.. فظائع سياسة التعذيب والجريمة المنظمة"، مجلة المصادر، العدد الخامس، صائفة سنة 1422-2001.

-باللغة الفرنسية:

- Aizir Mohand, Vente aux enchères A Paris D'instruments de Torture utilisés en Algérie La Mise à Prix de L'Horreur, in El Wattan, No 6519, Mardi 17 Mars 2012.
- Alain Sainte-Marie, «La mutinerie du Régiment de Marche de Levant et sa signification (Maison Carré, janvier 1941)», les Cahiers de Tunisi, N° 117-118, 1981.
- Ageron Charles Robert, « les supplétifs algériens dans l'armée française pendant la guerre d'Algérie », vingtième siècle, Revue d'histoire, N° 48, octobre-décembre 1995.
- (//), Ageron Charles-Robert, Une Troisième force combattante pendant la guerre d'Algérie L'armée nationale du Peuple algérien et son chef le « général » Bellounis (mai 1957-juillet 1958), In Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 85, N°321, 4e trimestre , 1998.
- (//), « les pertes humaines de la guerre d'Algérie», in catalogue de l'exposition la France en guerre d'Algérie , Paris, musée d'Histoire contemporaine et Nanterre , BDIC, 1992.
- Barillot Bruno, les tests nucléaires Français, les essais nucléaires Français : Qu'elles conséquences ? Cahiers de la réconciliation, N°2 -2002.
- courrière,Yves le coupe – Gorge de Tighanimine, in Historia Magazine, N° 194, numéro spéciale « guerre d'Algérie » S.D.
- Benadji Djaria, « les prisonnières de Barberousse », in Revue Horizons, Hors-Série les rescapés de la guillotine, Mars 2009.
- Benbraham Fatima Zohra , Le Dossier de 8000 disparue de la bataille d'Alger, « un acte d'état Forum de la mémoire au siège du quotidien El Moudjahid, in : <http://www.lematindz.net>, posté le 1 mars 2017.
- Beaugé Florence, « Torture en Algérie, l'aveu des Généraux », le Monde, N° 17365, 1956 23 Novembre 2000.
- BEUFRE Général, « l'armée d'Afrique », Historia Magazine, N° 194, 22 septembre 1971.
- Brodriez Axelle, « le secours populaire français dans la guerre d'Algérie .Mobilisation communiste et tournant identitaire d'une organisation de masse », in Revue d'Histoire, N°90, 2006/2, éditions Presses des sciences PO.
- Busquet Raoul, « L'affaire des Grottes du Dahra », Revue Africaine, N° 51, Année 1907, OPU, Alger, 1986.
- Comor André Paul, « La légion étrangère dans la guerre D'Algérie 1954-1962, Revue Guerres mondiales et conflits contemporains, N° 237, , Année 2010/1.
- Coppin Marc, « la côte d'opale en guerre d'Algérie 1954-1962 », in Revue d'Histoire, N° 374-375, janvier-juin 2012.
- courrière Yves, le coupe – Gorge de Tighanimine, in Historia Magazine, N° 194, numéro spéciale « guerre d'Algérie » S.D.
- Chatel – P.Canjuers, « la crise de la république bourgeoise », in socialisme ou barbarie , N° 25, juillet –aout 1958.
- Delmas J (G^{al})., « l'évolution des barrages frontières en Algérie : la bataille des frontières » in Revue internationale d'Histoire militaire , N° 76, 1997, numéro spéciale consacré à la guerre d'Algérie et à la défense des frontières , pp 55- 68 et cartes.

- Djerbal Daho, « les maquis du nord –constantinois face aux grandes opérations de ratissage du plan Challenge 1959-1960 », in "Militaires et Guérilla dans la Guerre d'Algérie", éditions Complexe 2001.
- Faivre Maurice, « le général Paul Ely et la politique de défense (1956- 1961) Outre-Mers », in Revue d'Histoire , numéro spéciale, Année 2000.
- Fréville M. (EV) , « Marin des sables à l'est (1960 –mai 1961), à l'ouest (mai – juillet 1961) », Revue internationale d'histoire militaire, N° 76, 1997.
- Fontaine Caroline - Jeudy Bruno , « Michel Rocard-l'étoffe d'un président », Paris Match, semaine du 7 au 12 juillet 2016.
- Grenier Clément, « La protestation des Rappelés en 1955, un mouvement d'indiscipline dans la Guerre d'Algérie, in revue « Le mouvement social » , N° 218 , 2007.
- Hautreux François xavier, «l'engagement des harkis (1954-1962) essai de périodisation », 20 siècle, Revue d'histoire, N° 90, 2/2006.
- Kessler J. (CA), « La surveillance des frontières maritimes de l'Algérie 1954- 1962, in RHA , N° 2, juin 1992.
- Khiati Mustapha, «Usage d'armes interdites », in revue 1 Novembre, N ° 177-178, 1^{er} janvier - 30 juin 2013.
- Lenormand André, « Révolte ou Guerre », in Historia Magazine, N° 194, 22 septembre 1971.
- Lenzini José, Christianne Achour, « Mouloud Feraoun un écrivain engagé (biographie)», in Algérie Littérature/Action N° 173-176 (septembre – décembre 2013).
- Mansouri Ammar, «Il ya 50 ans les premiers essais nucléaires Français au Sahara Algérien », in Revue el Ejeich, N°559, Février 2010, Safar 1413.
- Mathieu Anne, « Jean Paul Sartre et la guerre d'Algérie» , in le Monde Diplomatique , Novembre 2004.
- Médard Frédéric , «L'ALN intérieure: de l'insurrection à l'apogée », in Magazine Guerre d'Algérie, n° 12, juin-août 2008.
- Meynier Gilbert, « Les Algériens vus par le pouvoir égyptien pendant la guerre d'Algérie d'après les Mémoires de Fathi Al Dib », in NAQD, N° 4, 1993/1.
- Ouanassa Siari –Tengour, « les Années Algériennes de Roger Léonard (1898-1987) », in Histoire contemporaine de l'Algérie Nouveaux objets, centre de Recherche en Anthropologie Sociale et culturelle, 2010.
- Pervillé Guy, « La tragédie des Harkis : qui est responsable? » in les collections de l'histoire , Hors-Série, N° 07, Avril- Mai 2002, p 92.
- (//), « Combien de morts pendant la guerre d'algérie ? » , in Revue L'Histoire, N° 53 , février 1983.
- (//), « Guerre d'Algérie : l'abandon des Harkis », in l'Histoire, N° 102, juillet - Aout, 1987.
- (//), « la guerre d'Algérie : combien de morts ? » in la Guerre d'Algérie 1954-2004 la fin de l'amnésie , T 2 Violences – Représentations , sous la direction de Mohamed Harbi, Benjamin Stora, éditions Chihab , Alger, 2004.
- Pluet Nicolas, les cobays-humains -de -l'armée -française.html, in [http : // www.Legrandsoir.info](http://www.Legrandsoir.info).
- Quemeneur Tramor, - Refuser l'autorité ? Étude des désobéissances de soldats français pendant la guerre d'Algérie (1954-1962) Revue l'Histoire, N° 370-371, janvier-juin 2011.
- (//), « Guerre d'Algérie », Revue l'histoire, N° 338, janvier, 2009.
- (//), « La messe en L'Eglise Saint –Séverin et le dossier Jean Muller. Des Chrétiens et la désobéissance au début de la guerre d'Algérie (1955-1957), « Bulletin de l'institut d'histoire du temps Présent, institut d'histoire du temps Présent, Cachan, N° 83, juin 2004.
- Sartre Jean Paul , « Vous êtes formidable », les temps modernes , N° 135, Mai 1957 .

- Siari –Tengour Ouanassa, « les Années Algériennes de Roger Léonard (1898-1987) », in Histoire contemporaine de l'Algérie Nouveaux objets, centre de Recherche en Anthropologie Sociale et culturelle, 2010.
- Sainte-Marie Alain, « La mutinerie du Régiment de Marche de Levant et sa signification (Maison Carré, janvier 1941) », les Cahiers de Tunisie, N° 117-118, 1981.
- S .A ,, « Lettre d'officiers algériens à Monsieur Coty Président de la République Française – le rôle de l'armée en Algérie – Malaise », in Revue de Presse Maghreb- Proche et Moyen - Orient, N° 14 (01/04/1957).
- S .A , « Face à chihani Bachir, « le général Parlange, la situation militaire des Aurès du coté français », Revue Archives d'Algérie, N° 13, éditions ANEP, 2005.
- Stora Benjamin, Le Maroc et les débuts de la guerre d'Algérie (1953-1956), in Jean charles jauffret, Militaires et guérilla.
- TahriI Hamid, « Debagh Abdallah, Homme grenouille combattant de L'ALN », in El Wattan, 19 Novembre 2012.
- Yacono Xavier, « les pertes algériennes de 1954 -1962 », in Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée, N° 34, 1982-2.

خامسا: الملتقيات الدولية والوطنية والندوات

- باللغة العربية:

➤ الملتقيات الدولية:

- بن لباد رفيقة، "اعترافات عن مخلفات الجرائم النووية الفرنسية حتى بعد عدة سنوات"، أعمال الملتقى الدولي الثالث حول "أصدقاء ثورة التحرير الجزائرية مواقف وكتابات 1962-1954، منشورات مخبر الدراسات اللغوية والأدبية في الجزائر، دار الأمل للطباعة والنشر، تيزي وزو، 2015.
- البقيرات عبد القادر، جرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر خلال فترة الاحتلال، أعمال الملتقى الدولي حول السياسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1962-1830 الممارسات القمعية -التعذيب أنموذجا - وهران 4 -5 ماي 2015، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
- جبلي الطاهر، "تنظيم جيش التحرير الوطني بالقاعدة الشرقية"، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بفندق الأوراسي أيام 2-3-4 جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.
- العبودي عبد الكاظم - بابا أحمد محمد باي، "الحالة الصحية والبيئية في مناطق رقان وعين ايكير قبل وبعد 50 سنة من التفجيرات النووية الفرنسية في الستينيات"، أعمال الملتقى الدولي الثاني حول آثار التجارب النووية في العالم – صحراء الجزائر أنموذجا- المنعقد بالنادي الوطني للجيش بني مسوس – الجزائر 22-23 فيفري 2010، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

- علية الصغير عميرة، "تونسيون في الثورة الجزائرية 1954-1957، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المنعقد يومي 27 و28 أكتوبر 2007 بالمركز الجامعي العربي التبسي (تبسة)، منشورات وزارة المجاهدين، 2008.
- (//)، "جيش التحرير الوطني الجزائري بتونس"، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بفندق الأوراسي أيام 2-3-4 جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.
- العدواني محمد الطاهر، "جيش التحرير الوطني في النشأة والأصول"، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بفندق الأوراسي أيام 2-3-4 جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.
- الغالي غربي، "جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك"، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، المنعقد بفندق الأوراسي أيام 2-3-4 جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.
- عمرأوي جمال الدين، "مظاهر مساندة الفيلسوف فرنسيس جونسون للثورة الجزائرية 1954-1962"، أعمال الملتقى الدولي الثالث حول "أصدقاء ثورة التحرير الجزائرية مواقف وكتابات 1954-1962، منشورات مخبر الدراسات اللغوية والأدبية في الجزائر وجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، 25 - 26 نوفمبر 2014، مطبعة AGP وهران 2015.
- فنان جمال، "لمحة تاريخية عن جيش التحرير الوطني"، أعمال الملتقى الدولي حول نشأة جيش التحرير الوطني المنعقد بفندق الأوراسي أيام 2-3-4 جويلية 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.
- مناصرية يوسف، "معركة الجرف بين استراتيجيتين"، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف، المنعقد بالمركز الجامعي العربي التبسي- تبسة- يومي 27 - 28 أكتوبر 2007، منشورات وزارة المجاهدين، 2008.
- ودوع محمد، "جون بول سارتر التزام صريح بدعم القضية الجزائرية 1955-1962"، أشغال الملتقى الدولي "أصدقاء الثورة الجزائرية من الإيمان بالقضية الجزائرية إلى التجنيد (1954-1962)، نُظّم بالتعاون بين كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة حسيبة بن بوعلي والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الشلف، يومي 17-18 نوفمبر 2014.

➤ الملتقيات الوطنية:

- الزيري محمد العربي، "ديغول والصحراء"، الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، منشورات القصبة، الجزائر، 1998.

- عزوي محمد الطاهر ، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد الثالث، الجزء الثاني، الجزائر، منشورات قطاع الإعلام والثقافة والتكوين بحزب جبهة التحرير الوطني، (د. ت. ن).
- فنطاري محمد، "استراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية"، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر في السياسة الاستعمارية الفرنسية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998.
- كشود محمد، "الوسائل البشرية والمادية التي استخدمها الشعب الجزائري إبان حرب التحرير"، أشغال الملتقى الوطني الأول لكتابة تاريخ الثورة، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1981.
- كواتي مسعود ، "محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناوراً أم حقيقة "، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر في السياسة الاستعمارية الفرنسية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998.
- لونيسي ابراهيم، "المجاهد" ودورها في الحرب النفسية إبان الثورة التحريرية، أشغال ملتقى الإعلام ومهامه أثناء الثورة (دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998.
- مناصرية يوسف، "مميزات الثورة الجزائرية بعامة وفي الأوراس بخاصة والتي اندلعت في 1954 م - 1374 م"، أشغال الملتقى حول مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374 هـ - 1954 م، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس 1420 هـ - 1999 م، مطبعة دار الهدى، عين مليلة- الجزائر، (د. ت. ط).
- (//)، "التنظيمات التي أنشأها فرنسا لمحاربة الثورة"، أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بولاية البليدة يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- المنظمة الوطنية للمجاهدين، أشغال ملتقى حول الذكرى 29 لرحيل الرائد المجاهد عبد الرحمن بن سالم، قائد المنطقة الشمالية وأحد أبطال القاعدة الشرقية، دار الشباب أحمد بتشين، ولاية الطارف، 8 أكتوبر 2002.
- نقادي سميرة، "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية: مقارنة سوسيو تاريخية"، الملتقى الوطني حول "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وأثارها على الإنسان والبيئة"، ولاية إليزي 13 فيفري 2017.
- هقاري محمد، "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، كارثة بيئية ومأساة إنسانية: منطقة إين أكر نموذجاً"، أشغال الملتقى الوطني الذي نظّمته وزارة المجاهدين حول "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وأثارها على الإنسان والبيئة"، المنعقد بولاية إليزي يوم الاثنين 13 فيفري 2017.

➤ الندوات:

- زروق محمد، "جوانب من الحركة الوطنية بالدار البيضاء خلال الخمسينات: مقارنة تحليلية للمقاومة المسلحة - ندوة المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904-1955 الجذور والتجليات"، أعمال الندوة العلمية 13-14-15 نوفمبر 1991، م. م. س. ق. م. أ. ج. ت، 1997.
- سوبرا مارتينا، "مساهمة الألمان في حرب التحرير الجزائرية"، ندوة بعنوان "ثورة الجزائر في أعين المناضلين الأجانب"، نُظِّمَت على هامش فعاليات الصالون الدولي للكتاب بالجزائر في طبعته 12، المنعقد في من 20 إلى 29 سبتمبر 2012.
- عبد الجليل ريم، "الحرب الجزائرية وجلاء القاعدة العسكرية ببزرت"، كتاب بنزرت عبر التاريخ، أعمال الندوة السنوية التاريخية لمدينة بنزرت، سنوات 2003-2004-2005، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2008.

- باللغة الفرنسية:

- Alban Mathieu, «Les effectifs de l'armée française en Algérie (1954-1962) », Actes du colloque de Montpellier des 5 et 6 mai 2000, « Militaire et guérilla dans la guerre d'Algérie », organisé par le centre d'études d'histoire de la Défense et l'UMR n° 5609, Société, Idéologies, Défense, du CNRS.
- Amiri Linda: « Le Collectif Belge des avocats du Front de Libération National » in ouvrages : Algerie 1954-1962, les Robes Noires au Front entre Engagement et Art judiciaire ; actes de Colloque International, 5-6 – mars 2011, Edition les Amis de Abdelhamid Benzine .
- Benjamin Stora, « Le Maroc et les débuts de la guerre d'Algérie (1953-1956) », Actes du colloque de Montpellier des 5 et 6 mai 2000, « Militaire et guérilla dans la guerre d'Algérie », organisé par le centre d'études d'histoire de la Défense et l'UMR n° 5609, Société, Idéologies, Défense, du CNRS.
- Boureille Patrick, « la Marine et la guerre d'Algérie : Périodisation et typologie des actions » , Actes du colloque de Montpellier des 5 et 6 mai 2000, « Militaire et guérilla dans la guerre d'Algérie », organisé par le centre d'études d'histoire de la Défense et l'UMR n° 5609, Société, Idéologies, Défense, du CNRS.
- Camor André – Paul , « L'adaptation de la Légion étrangère à la nouvelle forme de guerre Recrutement, Formation, instruction, désertion, pertes », in Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie : « actes du colloque, organisé par le Centre d'études d'histoire de la défense et l'UMR 5609, États, sociétés, idéologie, défense du CNRS, sous-direction de Jean-Charles Jauffret, Charles Vaïsse Maurice, Centre d'études d'histoire de la défense, Paris, Montpellier, 5-6 mai 2000.
- Carlier Claude, « les leçons , tirées par les armées françaises de l'emploi des hélicoptères en Indochine et en Algérie 1950-1962 » , colloque des ateliers du CESA , France, 2 avril 2007.
- Goldzeigher Annie Rey, « la frontière algéro- tunisienne pendant la guerre d'Algérie dans les archives militaires de Vincennes », in Actes du 7^E colloque internationale sur la résistance armée en Tunisie aux 19^e et 20^e siècles, organisé par l'ISHMN le 18,19 et 20 novembre 1993, publications de ISHMN, Tunis, 1995.

- Mansouri Ammar, « les essais nucléaire à travers l’histoire d’Algérie en fait partis de cette historique », Actes du colloque international sur les essais nucléaire dans le monde . cas du sahara Algérien 13-14 février 2007, Alger.
- Mathieu Anne, « Jean Paul Sartre et la guerre d’Algérie» , in le Monde Diplomatique , Novembre 2004.
- Recham Belkacem, « les militaires nord – africains pendant la seconde Guerre mondiale», « colloque pour une histoire critique et citoyenne, le cas de l’histoire franco-algérienne », 20,21,22 juin 2006, université Marc- Bloch Srasbourg 2 , France.
- Sghaier Amira Aleya, « les tunisiens et la révolution algérienne 1954-1958 », Acte du 1^{er} Acte du 1^{er} congrès du forum d’histoire contemporaine sur : méthodologie de l’histoire des mouvements nationaux au Maghreb, publications de la fondation Temimi pour la recherche scientifique et de l’information (FTRSI) , Zaghuan, septembre 1998.

سادسا - الأفلام والأشرطة الوثائقية:

-باللغة العربية:

- إنعام محمد علي، فيلم حربي "الطريق إلى إيلات"، إخراج كاتب السيناريو فايز غالي، سنة الإنتاج 1993.
- بسعة فريدة (إعداد وإخراج)، الجرائم الثقافية 1830-1962، حريق المكتبة الجامعية أنموذجا، إنتاج وزارة المجاهدين بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للاستقلال.
- عقون مراد (إعداد وإخراج)، عام الخلية هولوكست الأغواط 04 ديسمبر 1852، المنتج المنفذ Emeraude Vision، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- مرداسي عبد المجيد (سيناريو وإخراج)، كومندوس علي خوجة في قلب الأسطورة، إنتاج وزارة المجاهدين والمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، سنة الانتاج 2012.

-باللغة الفرنسية:

- Barillot Bruno, Le Document choc sur la bombe A en Algérie, in
- Gassot Philippe, Découverte d'un charnier en Algérie datant de 1955, in [660](http://www.ina.fr diffusé le 9 juillet 2012, consulté le 18 Aout 2020. 10H 30.
- Pervillé Guy, La guerre sans nom : appelés et rappelés en Algérie pendant la guerre d'Algérie 1954-1962), un film de Bertrand Tavernier et Patrick Rotman, : Société Neuf de cœur , A.P.H.G, Paris, 1992.

</div>
<div data-bbox=)

- Grillo Georges et autres, «L'opération Jumelles et le commando Georges », Reportage auprès d'une unité combattante, Date de diffusion 02 octobre 1959, in <https://fresques.ina.fr> , consulté le 13 Novembre 2020, 12 H30mn.

- Magazine des Armées : Renforts pour l'Algérie», Film destiné aux soldats du contingent, envoyés en Algérie après le vote des pouvoirs spéciaux en mars 1956, Date de diffusion : 18 avril 1956, in <https://fresques.ina.fr/> consulté le 06/10/2021, 13H50.

سابعا - الموسوعات

-باللغة العربية:

- بن يوب رشيد وآخرون، الموسوعة الجزائرية، ثقافة، تراث وفنون، ج 3، منشورات كالما للاتصال بالتعاون مع كالما للاتصال فرنسا، مطبعة الديوان، روية، الجزائر، 2020.

- بوعزة بوضرساية، موسوعة رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، دارالحكمة، الجزائر، 2007.

- البيطار فراس، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج 5، الطبعة الأولى 2013، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.

- الزهيري قاسم، معلمة المغرب، الجمعية المغربية للتأليف والنشر والترجمة - مطابع سلا - سلا (المغرب) 2004.

- شرفي عاشور، معلمة الجزائر القاموس الموسوعي، ترجمة: عبد الكريم أوزغلة وآخرون، دار القصبة للنشر، 2009.

- غريال محمد شفيق، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، 1965.

- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، موسوعة السياسة، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د. ت. ن.

- (//)، موسوعة السياسة، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، د. ت. ن.

- (//)، موسوعة السياسة، ج 4، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، د. ت. ن.

- (//)، موسوعة السياسة، ج 6، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، د. ت. ن.

- (//)، موسوعة السياسة، ج 7، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، د. ت. ن.

- مجموعة باحثين، موسوعة أعلام الجزائر 1954-1962، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، د. د. ن، 2007.

- مثلاتي عبد الله، التاريخ العسكري للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى، سلسلة موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، الكتاب الثالث، إصدارات وزارة الثقافة، الجزائر، د. ت. ن.

ثامنا - القواميس والمعاجم:

- بن يوب رشيد، دليل الجزائر السياسي 2002، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2001.

- خطاب رشيد، الخاوة والرفاق قاموس بيوغرافي للجزائريين ذوي الأصل الأوروبي واليهودي والحرب التحريرية الجزائرية (1954-1962)، دار خطاب، 2013.
- (//)، أصدقاء الخاوة الدعم العالمي لثورة التحرير الوطنية الجزائرية- قاموس بيوغرافي ، ترجمة مصطفى ماضي، دار الخطاب، 2013.
- سعيان أحمد ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 2004.
- شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954- 1962، ترجمة: عالم مختار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.
- مرتاض عبد المالك، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية (1954-1962)، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

-باللغة الفرنسية:

- Courrière Yves, **la guerre d'Algérie, T V Dictionnaire et Documents**, Editions SGED, Paris, 2001.
- Cheurfi Achour, **Dictionnaire des localités Algériennes**, Editions Casbah, Alger, 2011.
- (//), **la classe politique Algérienne de 1900 à nos jours, Dictionnaire**, éditions casbah, Alger, 2001.
- Gérard Jean Louis, **Dictionnaire biographique et historique de la guerre d'Algérie**, Éditions Jean Curutchet, 2000.
- Khettab Rachid, **Les Amis des frères Dictionnaire biographiques des soutiens internationaux à la lutte de libération nationale algérienne** (Nouvelle édition revue et augmentée), Dar Khettab, Alger, 2021.
- P.A, **Grand Larousse universel**, Volume 2, Larousse, Paris, 1982.
- P.A, **Le petit Larousse (Grand Format)**, éditions Larousse, Belgique, 1994.
- Sirinelli Jean François, **Dictionnaire historique de la vie politique française au 20eme siècle**, Editions PU, Paris, 1995 .
- Stora Benjamin, **Dictionnaire Biographique des militants nationalistes Algériens (1926-1954)**, éditions Harmattan, Paris, 1985.

- ثامنا: المواقع الالكترونية:

- <http://www.academie-francaise.fr>.
- <http://www.algerie.diplomatique> .
- <http://www.algeria-watch.org>.
- <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/event>.
- <http://www.archive.wikiwix.com/cache/display>.
- <http://www.babelio.com>.
- <http://www.djelfa.info>.
- <http://www.defnat.com/e-RDN>
- <http://www.elmouhami.com>.
- <http://www.Farfare.e-monstre.Com/video.Histoire>.
- <http://www.Forum France Algérie.org>.
- <https://www.fm-gacmt.org/actualites>
- <http://www.France 24.com> .
- <http://www.guy.perville.free.fr>.

- <http://www.ldh-france.org>
- <http://www.ina.fr>.
- <http://www.legifrance.gouv.fr> .
- <http://www.lematindz.net> .
- <http://www.lemonde.fr>.
- <http://www.Legrandsoir.info>.
- <http://www.leparisien.fr>.
- <http://www.Legrandsoir.info>.
- <http://maitron.fr>.
- <http://www.persee.fr>.
- <http://www.marefa.org> .

فهرس الأعلام

أ

- آجيرون شارل روبير: 185-558.
أخموك الحاج باي: 369.
أرزقي محند: 431.
أرغود أنطوان: 260.
أرنو جورج: 511-503.
أريير جون: 136.
أشياري أندري: 28-231.
آلاق هنري: 341-490-512.
أودان موريس: 561.
أوسايس بول: 332-520.
أوسمر: 232.
أوصديق مراد: 518.
أوعمران عمر: 70-83-384-455.
ايتالوا بيترا: 240.
آيت أحمد حسين: 62.
آيت حسن مزيان: 232-233-409.
آيت مسعودان سعيد: 386-387-389.
آيري شارل: 309.
ايسكيركا لويس: 234.
ايغيل أحزيز لويضة : 336.
ايفتون فرناند: 325.
ايلي بول: 269-285.

ب

- بارا روبير: 83-484-493.
بارفي لوسيان: 313.
بارلانج فاستون: 124-125-169-317-319.
باشاغا بوعلام: 175-185-186-188-480.
باليليو لينو: 227.

- باوداي (جنرال): 42.
- بايلي (جنرال): 290.
- بايير (أستاذ): 242.
- بجاوي محمد: 458.
- برفي غي: 558.
- بروغي ميشال: 512.
- بغداد سي شايبي: 384.
- بن بلة أحمد: 58-62-63-74-76-77-231-241-379-380-425-537-557.
- بن بولعيد مصطفى: 64-65-70-80-85-88-144.
- بن تومي عمار: 507.
- بن حليم مصطفى أحمد: 425.
- بن سعيد الشريف: 202-203-205-206-207-208-209-210-211-212.
- بن الشريف أحمد: 186-403.
- بن طوبال (لخضر - عبد الله): 69-338.
- بن عبد الله عبد الصمد: 518.
- بن عرفة محمد: 43.
- بن فاسمية شاذلي الجيلالي: 244.
- بن مهدي محمد العربي: 68-88-93-443-445.
- بلان كاميل: 246.
- بلان كليمون: 41.
- بلحاج الجيلالي (كوبيس): 181-182-183-184-185-186-187.
- بلقاسم كريم: 65-88-146-147-190-258-363-364-388-403-429-455.
- بلقشي عبد القادر: 239.
- بلونيس محمد: 188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200.
- 351-210-205-201.
- بن عمار مصطفى: 206.
- بن علا الحاج: 65.
- بن عودة عمار: 66-364.
- بوبي بيير: 244.
- بوجلal عمار: 575.
- بوحيرد جميلة: 511-512.
- بوحجاج عبد القادر: 72.

بوخرت جورج: 238.
 بوداود عمر: 497-502-509.
 بوداود منصور: 432.
 بورجيس مونوري: 153-154.
 بورديت كلود: 135.
 بوركر جول: 517.
 بورقة لخضر: 203.
 بورقية الحبيب: 42-40-109-157-441.
 بوسلهم عبد القادر: 573.
 بوشو بيير: 259.
 بوصوف عبد الحفيظ: 237-374-376-379-388-389-428-430-431-443-444-445.
 446-448-459-465.
 بوعجاج زوبير: 144.
 بوقرة أمحمد: 453.
 بولحروف الطيب: 234-498.
 بومدين هواري: 366-370-403.
 بومبليمون: 447.
 بومنجل علي: 519.
 بويو هنري: 307-335.
 بيتان فيليب: 47.
 مارسيل بيجار: 273-503-561.
 بيراني ماريو: 240-241.
 بيرتومي جون كلود: 238.
 بيشو: 577.
 بيطاط رابح: 88-144-507.
 بينو (نقيب): 193.
 بينيتو فابري: 227.

ت

تاوسون جون: 203.
 ترانكييه: 201.
 تغرياي (جنرال): 220.

تقية محمد: 185.

تيتجن بول: 564.

ث

ثليجي علي (سي عمر): 465.

ج

جاتولي ماريو: 227.

جوان ألفونس: 42-49.

جونسون فرنسيس: 491-493-496-497-498-499-500-501-502-503-504-514.

جونسون كوليت: 496.

جوفري (نقيب): 447.

جوهو ادموند: 246.

جياب فون غوين: 37.

جيرو هنري: 47.

ح

حربي محمد: 558.

حشاد فرحات: 40-43-229.

حصار عبد القادر: 378-379.

حمد اش موسى: 400.

خ

الخامس محمد: 42--43 132.

خوجة علي: 359.

خيضر محمد: 63.

د

دارك جان : 331.

دارلون فرنسوا: 26
 درابس سيسيل: 519.
 دلماس شابان: 262.
 دوبيري ميشال: 235-447-492.
 دوبا (مستشار): 447.
 دوسشاكن (عقيد): 199.
 دوكونو بول : 127-140-216-331-535.
 دوفال ريمون: 27-48-49.
 دولافينيا روبر: 303.
 دولوفريه بول: 318-555.
 دوما رولاند: 515.
 ديشو: 312.
 دي بريشيا كوميني : 438.
 الديب فتحي: 75-380-525.
 ديدوش مراد: 67.
 ديغول شارل: 28-47-158-242-269-271-281-285-307-350-369-448-493-530.
 ديفيد أونري: 231.
 دفيلدر روجي: 245.
 دي ميزونيف: 194.
 دي هوتلوك جون: 39

ذ

ذيب عبد المومن (سي بومدين): 465.

ر

رأس العين إبراهيم: 395.
 راكول (نقيب): 199.
 روبر بيير: 30
 رولونديو لويس: 533.
 رو ميشيل: 165.
 رينهول اروين: 444.

ز

- زافريون ميشال: 513-514-563-519.
زبانة أحمد: 444-446.
زرقيني محمد: 368.
زدرافكو بيكار: 305.
زفار مسعود: 428-446.
الزنداري مبارك: 436.
زيغود يوسف: 65-88-137-146.
زيلر أندري: 278.

س

- سارتر جون بول: 487-488-489-490-493-496-498.
سالم عبد الرحمن: 393.
سالمي عبد الله: 212.
سافارين (قديس): 483.
سبينغر: 428.
سبيلمان جورج: 31.
ستورا بن يامين: 54-558.
ستراب بيتر: 418-422.
ستيب بيير: 508.
سعيداني الطاهر: 90-417.
سلام محمد: 185.
السنوسي محمد إدريس: 237.
سوستيل جاك: 122-123-132-160-167-170-184-192-200-230-242-328.
344-342.
سي رايح: 191.
سيوزي (عقيد): 195.

ش

- شابوي: 447.
شاتيل ايف شارل: 26.
شاتينيو إيف: 28.
شال موريس: 158-165-179-270-271-272-274-274-275-276-277-279-280-281
517-295-282.
الشريف محمود: 401-429.
شوساد بيير: 346.
شوفالي جاك: 108-125-127-130-565-
شوفيل (صحفي): 437.
شولي بيير: 454.
شولي كلودين: 454.
شلوثير أوتو: 237.
شندرلي جمال الدين: 468.
شيانو ألبير: 518.
شيخاني بشير: 144-301.
شيريار بول: 55-108-127-131-177

ص

- صدار سنوسي (سي موسى): 443-465.
صالان: 155-156-157-158-161-195-246-269-292-304-516.

ع

- عابد محمد: 244.
عاشور لخضر: 113.
عباس فرحات: 234-240-493.
عبان رمضان: 231-429.
عبد العزيز (نقيب): 206.
عبد الناصر جمال: 107-108-425.
العبودي كاظم: 583.

عجول عاجل: 434.

عز الدين (رائد): 454.

عزوزي قدور: 92.

عمور "الروحي" (نقيب): 203-206 -207 -209.

عميروش آيت حمودة: 191-277.

عميروشان الطاهر: 276.

عواشريّة محمد: 393.

عيسيو أكلي: 242-243.

غ

غايار فيليكس: 157.

غودار: 230 .

غوسي: 344.

ف

فارس عبد الرحمن: 213-378.

فافرليار نويل: 479.

الفاسي عبد الكبير: 67

الفاسي علّال: 147.

فال جول: 109.

فانوكسم بول: 256-265.

فانون فرانز: 235-

فرانكو: 342.

فرانس منديس: 37-54 -104 -106 -123 -137 -138 -496.

فرجاس جاك: 511-513-514-517-563.

فرعون مولود: 334.

فوتييه روني: 312-467-469.

فوجور جون: 29-32-171.

فور ادغارد : 44-131-133.

فونتين فيتيرو: 218.

فيرنيار: 195.

فيفر موريس: 55.

فين جاك: 502.

ق

فاستون موريسو: 313.

فاستون لوفو: 129.

فارسون موريس: 562.

فارس كارل: 313.

فرن محمد: 336.

فراسيو جون: 274 - 276.

قرين بلقاسم: 113.

قنان جمال: 357.

قنز محمود: 394.

قوجو (عقيد): 437.

ك

كاتب مصطفى: 471.

كاتز: 195.

كارغ بيير: 244.

كافي علي: 89.

كايس (جنرال): 52.

كروي كلة: 163.

كربان جون: 282.

كلوسترمان هنري بيير: 426.

كليمون روني: 469.

كلارك واين مارك: 26.

كوتي روني: 324 - 399 - 512.

كورفيت (نقيب): 193.

كورفليي: 503.

كوريال هنري: 500.

كوزان أوغست: 303.

كوريجي موريس: 514.

كوريير إيف: 54 - 200 - 265 - 536 - 559.

كومبيت (عقيد): 194.
كونتي (قائد): 447.
كونيل: 184.
كيرمان عبد الحفيظ: 233 - 243.

ل

لحول حسين: 63.
لطرش عبد القادر: 198.
لابرش روجي جورج : 243.
لابودوفيتش ستيفان: 469.
لاجواني مارسيل: 34.
لاكوست روبير: 152-153-195-290-344-392-398-399-524-535-555.
لاكوم : 395.
لافو (جنرال): 50.
لاماني سليمان: 435.
لوساك قاي: 300.
لومير هنري: 265.
لوانشي صالح: 497.
لوريلو هنري: 347.
ليونار روجي: 29 - 104 - 111 - 141.
ليزوم ويلهلم شولتس: 410.

م

ماتاراسو ليو: 512.
ماتي أنريكو: 239 - 240.
ماسو جاك: 210 - 265 - 274 - 332.
ماسينيون لويس: 192.
مانفيل مارسيل: 516.
مانيفي آلان: 304.
مايبيروني: 109.
مايو هنري: 480.
مجيد (مقدم): 187.

محساس (مهساس) أحمد: 96.
محمدي السعيد: 364.
معمر محمد: 245.
محيو محند : 213.
متيران فرانسوا: 105-126-130-324.
مرزوق رايح: 209.
مساعدي محمد الشريف: 370.
مشلق سعيد (فرحي): 70-71.
مصالي الحاج: 24-189-191-192-196.
ملاح علي: 205-206-207.
ملنيك كونستنتان: 236.
مورياك فرنسوا: 495.
موريس أندري: 255.
مولود إيدير: 364.
مورو سارج: 510.
مولي غي: 151-152-155-324-350-524.
مونوري غي: 112.
مهري عبد الحميد: 384-.

ن

نزار خالد: 402.
نوار رايح: 385-386.
نوالي محمد: 428.

هـ

الهاشمي امحمد: 426.
هانتيك: 184-186.
هدام تيجاني: 572.
هوشي منه: 98.
هوكس: 184.
هولزينغر ريمار: 410.

هويز مولز: 233.

هينوزولف. الم: 233.

و

واسطي عبد المالك: 576.

ولد عودية مقران: 520.

ولد قابلية دحو: 241.

الوهراني أحمد: 85.

الوهراني محمد: 191.

ويلفريد مولير: 428-410-409-408.

ي

يايسي عبد القادر (نواصري): 239.

يزيد امحمد: 469.

يوسفي أمحمد: 62.

فهرس البلدان والأماكن

- الأبيار: 341.
- الاتحاد السوفياتي: 386-388-465.
- أحمر خدو: (جبل): 142.
- احنوشن: 306.
- آدس: 89.
- أدرار: 578.
- أرزو نطهور (جبل): 277.
- أرفراف: 306.
- أريس: 112-136-140-141-128-127-216.
- إسبانيا: 33-77-217-234-249-296-411-428-479-498-499-500.
- اسكندينايفيا: 217-296-411-
- الأخضرية: 88.
- الاسكندرية: 380-381.
- آسيا: 472.
- أشطوح: 303.
- اشمول : 136.
- أغادير: 42-140-293.
- أغرام: 306.
- الأغواط: 191-198-300.
- افريقيا: 47-235-472.
- إفريقيا السوداء: 479.
- أفيسان (مستشفى): 572.
- أقبو: 542.
- أكرا: 472.
- أكفادو: 278.
- ألبانيا: 572.
- ألمانيا: 36-46-47-51-141-156-217-218-221-227-232-233-235-238
- 239-290-296-395-407-401-409-411-434-479-498-499-500.
- ألمانيا الشرقية: 572.
- ألمانيا الفيدرالية: 129-232.

ألمانيا الغربية: 238-334-407-426-
 أميان: 52.
 أم العلو: 306.
 امناور (جبل): 306.
 أمريكا: 43-217-287-290 288-291-411 464-472-479-523-524.
 أمريكا اللاتينية: 470.
 أمريكا الجنوبية: 472.
 أمزيان (ضيعة): 514-560.
 انجلترا: 212-411-
 أنفا: 48.
 أنفير (ميناء): 239.
 أنواصر: 382.
 الأبيار: 520.
 الاتحاد السوفياتي: 307-575.
 الأصنام (الشلف): 315.
 الأطلس البلدي: 274.
 الأطلس الصحراوي: 195.
 الأوراس: 30-59-69-75-80-87-90-107-110-112-120-125-131-136-140
 141-142-143-145-146-165-169-258-276-283-284-293-301-303-
 306-315-350-434-546.
 أوديسا: 574.
 أوراس النمامشة: 74-142-374-533.
 أوروبا: 47-51-229-230-238-427-285-468-472.
 أوروبا الغربية: 232-236.
 أوستاند (ميناء) : 239.
 أولاد سلطان (دواوير): 207-208-209.
 أولاد العقون (دوار): 203.
 أورليانفيل (الأصنام- الشلف): 71-183.
 أومال (سور الغزلان): 201.
 أومينيا: 341.
 إيجلي: 248.
 ايدوغ (جبال): 258.

ايشمول: 141- 165.
إيطاليا: 33- 217- 218- 221- 238- 341- 407- 411- 464- 479.
ايغلي: 260.
إيفيان: 166- 234- 245- 247- 267- 299- 547- 552- 567.
إينكر (عين ايك): 310- 577- 580.

ب

باب البحر: 258.
باب الواد (حي): 211.
باتنة: 42- 71- 106- 120- 125.
بادن: 344.
باريس: 27- 53- 132- 140- 179- 218- 254- 297- 322- 326- 344- 345- 483- 494- 496- 497- 499- 501- 503- 512- 516- 517.
باكستان: 384.
باليسترو (الأخضرية): 147- 392- 455- 483.
باماكو: 428- 472.
باينام: 480.
بئر العاتر: 265- 266.
بجاية: 276- 278- 291- 297- 334.
برازافيل: 43.
برج باجي مختار: 223.
برج بوعرييج: 88.
برج الكيفان: 392.
برج منايل: 328.
برج مارو: 447.
برج منايل: 189.
برقنت: 407.
برن: 408.
برنس: 326.
بروكسل: 243- 300.
بكين: 465.
البرواقية: 203.

بسبع: 306.
 بسكرة: 112-142.
 بشار: 260-406.
 بلبيس: 388.
 بلجيكا: 191-217-221-232-238-235-242-411-498-499-500.
 بلغاريا: 217-411-572.
 بلكور: 247.
 البليدة: 55-120-463.
 بريست: 379-383.
 البطيحة: 392.
 بريزينا (ممر): 319 .
 بتزرت: 294.
 بن عكنون: 245.
 بنما: 296.
 بروكسل: 458.
 بني بودوان: 184-185-188.
 بني سلطان: 208.
 بني صالح: 88-125.
 بني ملال: 42.
 بني ملكم الكباش: 283.
 بني ونيف: 303.
 بني يلمان: 192-194-196.
 بوحجار: 258.
 بوخضرة: 125.
 بوربون (قصر): 130.
 بورساي (مرسى بن مهيدي): 33-260.
 بوزنيقة: 433.
 بوسعادة: 194-197-198-199-201-205-213.
 بوعرفة: 413.
 بوعريف (جبل): 301.
 بوعنان: 260.

بوفاريك: 55- 291.
بوكحيل (جبل): 306.
بومدفع: 188.
بومرداس: 88-568.
بون : 232 - 233 - 407-408.
بونة (عناية): 245.
بويهي: 260.
بياض (مشتى): 141.
بيسكاروس: 483.
البويرة: 88- 190.

ت

تانزروفت: 308.
تافدست: 579.
تاورة: 258 .
تاوريت موسى (جبل): 335-579.
تاوارة: 199.
تبسة : 30 - 31-87-216 - 258-265 - 266.
تركيا: 465.
تشيكوسلوفاكيا: 296 - 407 - 429-572.
التشاد: 360.
تطاوين: 89.
تطوان: 42 - 409-413 - 433 - 463-465.
تكساس: 288.
تكوت: 215.
تلمسان: 88 - 317 - 394 - 446 .
تلاغ: 318.
التلاغمة: 481.
تملاني (دوار): 211.
تمنراست: 577-579.

تندوف: 223.

توات: 580-223.

توقرت: 471.

تونس: 125 - 109-74-56-55-53-51-47-45-44-42-41-40-39-35-34-32-31-30-25

325-292-266-264-263-257-255-253-241-239-235-232-229-200- 129

-448-443-430-427-415-412-408-404-393-378-363-347-343-294-269

.572-571-569-568-567-565 - 536 -479 -472-471-465-455

تيارت: 318 -191.

تيتويلت: 306.

تيديكلت: 580.

تيزا (جبل): 142.

تيزي وزو: 540 -517 -88.

تين زرواتين: 372 -223

تيساليت: 372.

تيغانمين: 112..

تيمارة: 433 .

تيمشاد: 145.

تيمياوين: 223.

ث

ثنية الحد: 188.

ثنية الرصاص: 113.

ج

جاكرتا: 472.

جامع الأزهر: 33.

جامع القيروان: 33

جرجرة : 358 -277 -190.

الجرف: 305-301 -217.

الجزائر: 22-23-25-26-28-30-32-33-34-35-36-39-41-42-44-45-48-51-52-55-71
 129-127-123-113-111-109-108-107-105-104-103-102-90-84-77-74
 153-152-151-148-147-141-139-138-137-136-135-134-133-132-130
 199-197-193-179-178-177-170-166-163-160-158-157-156-155-154
 264-263-262 266-254-249-248-247-246-244-243-229-227-223-219
 310-307 -306-300-299-297-295-294-292-291-290-288-287 -270-269
 346 -345-344-343- 341 -340-339-336-333-332-331-330 -325 -323- 319
 408 402-400-396-385-383-381-379-378-360-353 -352 -351-349-348
 -492-491-490-489-485-484-481-479--478 -477-476-441-439-426
 -525-523-521-518-516-514-512-510-503-501-499-497-495 494- 493
 -550-548-546-545-542 -541 -540-538-537-536 -534-530 529-527
 -574-571-570-569-567-564-560 -563 -558-557-556-554-552-551
 .582

الجزائر العاصمة: 23-24-27-51-52-53-63-92-116-120-128-136-182-183-190
 318-317-311-302 -297-245-244-241-225-211-200-197-190-197
 .549- 578- 394 -466-392 -349 -341-322-326 -323

الجلفة: 191-195-198-200 -436-455-462.
 الجمهورية العربية المتحدة: 387-465.
 الجنوب القسنطيني: 146-216-292.
 الجنوب الوهراني: 216.
 جنييف: 38-238-301-320-458-500-509.
 جيجل: 540.
 جيرفيل: 260.

ح

حاسي مسعود: 276.
 حد الصحاري: 198.
 الحراش: 23-24-25-400.
 حسين داي: 24-247.
 الحضنة (جبال): 125.
 حلب: 388.

حمص: 385.

الحمرة: 211.

الحمودية: 308-309.

حواص (جبل): 199.

حوش مرابط: 394.

حوش النعاس: 198.

حيزر: 190.

خ

الخروب: 88.

الخروبة: 24 .

خمير: 89.

خميسات: 42.

خميس مليانة: 185-188.

خنشلة: 136-307-543.

د

دار الشيوخ: 198-199.

الدار البيضاء: 43-44-397-573.

دلهي: 472.

دلاج: 306.

الدنمارك: 296.

ديان بيان فو: 36-38-53-128.

ديخون: 326.

ر

رأس الرجاء الصالح: 372.

رأس سيقلي: 278.

الرباط: 32-239-381-397-404-365-.

الربعية: 203-211.

رقان: 223-308-309-310-313-314-577-578-580-581-582.

رمل السوق: 326.

روما: 234-399.

رومبويه: 245.

ز

زورخ: 299-408.

الزرقاء (جبل): 199.

الزواردة: 75-77.

س

ساقية سيدي يوسف (قرية): 469.

الساقية: 447.

سان سير: 534.

سان سيبرين (سيدي بوعبيد): 183.

سان لوسيان (زهانة): 170.

ستراسبورغ: 311-552.

سركاجي (سجن): 321-325-444-512.

سيرير الوادي: 207.

سطيف: 88-146-216.

سعيدة: 272-273-411.

سكيكدة: 120-297.

سمندو: 146.

سور الغزلان: 197-540.

سوريا: 384-388-404-417-423-437.

سوق أهراس: 30-31-32-69-88-89-125-258-574.

سوق الأربعاء: 377-433.

سوق الرمل: 442.

سويسرا: 217-232-234-238-244-408-471-479-498-499-500-514.

السواقي (قرية): 206.

السويس (قناة): 347.

سيدي دراقة: 480.

سيد علي بوناب: 142.

سيدي بلعباس: 215-245-312-313-406-446.

سيدي عيسى: 194.

سيدي يوسف: 294 .
سيزيني (فيلا): 335-560.
سناري: 549.
السين: 133.

ش

شارش ميدي: 501.
شاعون (جبل): 207.
شامبييري: 291.
الشارف: 199.
الشرق الأقصى: 34-36-42-52-53-56-128-129.
الشرق القسنطيني: 256-533.
الشرق الأوسط: 229-374-385.
الشلف (وادي): 182-188-318.
شلالة العداورة: 209-210.
شمال افريقيا: 22-25-26-34-35-36-45-47-50-51-53-109-130-133-155.
485-342-257-229.
الشمال القسنطيني: 50-51-74-77-88-113-135-137-141-125-146-292-478.
شيليا (جبل): 283.

ص

صفاقس: 129.
الصبيحي: 306.
الصحاري (جبل): 200.
الصحراء: 75-241-163-147-248-205-263-310-369-372-458-577-582.
الصخورات: 433.
الصومام: 88-315-358-424-456-544.
الصين: 386-387-388.

ط

- الطارف: 258.
الطاهير: 146-88.
طرابلس: 557-231-68.
طرابلس الغرب: 365-370-425.
الطراة (جبال): 88.
طنجة: 413-239-237.
طوكماك: 388.
طوكيو: 472.
طولون: 549-383-379.
طُلَيْطلة: 234.

ظ

- الظهرة: 274-273-72.

ع

- العراق: 446-417-404-388-386.
عزازقة: 278.
عزيزة عثمان (مستشفى): 572.
العطاف: 185-183.
عمالة قسنطينة: 124.
عنابة: 297-258-254-55.
عين بوسيف: 213-210-208-203.
عين البيضاء: 264-125.
عين الدفلى: 481-198-188-187-185.
عين زانة: 447.
عين زرققة: 447.
عين شمس: 76.
عين الصفراء: 217.
عين عبيد: 146-88.

عين العسل: 258.

عين فكرون: 125.

عين مقل: 310.

العيون: 258.

غ

غار ديماءو (غار الدماء): 32 - 363.

غرداية: 198 - 216.

غرونوبل: 484.

الغرسة: 256.

الغزوات: 33.

غينيا: 427.

ف

فاس: 33 - 407.

فالانس: 126.

فالمستون (مرسى): 288.

فرانكفورت: 233 - 238.

فرنسا: 22-26-27-34-37-38-42-43-44-45-46-47-50-52-53-54-55-56-85-105

112-122-130-131-134-140-151-158-161-163-165-166-172-178

189-191-193-200-201-205-208-218-219-221-244 232-230-221

239-241-270-285-287-288-290-299-300-301-304-309-310-312

314-323-331-342-343-344-351-352-369-381-384 401-400-397-

404-408-410-413-415-432-471-473-476-477-479 485-487-488-489

496-497-498-499-500-503-504-507-509-510-514-521-523-524

525-526-528-532-533-540-542-547-549 552-557-574.

فرندة: 272.

فرونزي: 389.

فرين: 326.

فزان: 217.

فلاوسن: 305.

فم الطوب: 112 - 127.

فيتنام: 34- 127.

فيليب فيل (سكيدة): 135- 245.

ق

قابس: 293.

القاعدة الشرقية: 445- 453- 467- 470.

القاله: 30- 88- 146- 267- 326- 540.

القاهرة: 33- 108- 147- 239- 343- 378- 379- 380- 385- 429- 439- 572.

القبائل: 27- 30- 72- 74- 142- 142- 147- 163- 190- 193- 209- 276- 293

350- 547.

القبائل الصغرى: 88- 125.

القبائل الكبرى: 88.

قرطاج: 42.

قرن حلفايا: 405.

قسطنطينة: 27- 30- 31- 88- 106- 120- 129- 109- 129- 146- 196- 254- 318- 323- 326-

471- 506- 514- 516.

قصة الجزائر العاصمة : 247- 392.

قفصة: 89 - 146- 377.

قصر الحيران: 200.

القصرين: 89.

القطارة: 125.

القطاع القسنطيني: 30- 55.

القطاع الوهراني: 147- 274.

القنيطرة: 432.

ق

قالمة: 28- 88- 146.

قاو: 371- 372.

قعيق: 305.

قضية: 199.

قعدة أفلو: 199.

قمبيطا (تاورة) : 31.

القرارم: 125.

قيرغيزستان: 388.

ك

كازاخستان: 388.

كازينو كورنيش: 517.

كاف الأخضر: 211.

كاف الحوش: 447.

كاف ميمونة: 199.

الكاف: 377 - 404 - 448 - 455.

الكاف الغربي: 199.

كايس: 372.

كراتشي: 472.

كرمة شيحة: 207.

كسكا: 211.

كليمانصو (نهر الأبيار): 520.

كليمون دو فرناند: 484.

كوريا: 217 - 411.

كوشنشين: 216.

كوشة الخندق (شارع): 92.

كولومب بشار: 260 - 303 - 350.

كوناكري: 372 - 472.

الكوييف: 447.

كيدال: 372 - 417.

كيرغيزيا: 389.

كيمل: 165.

كييف: 388.

ل

لاسانتي (سجن): 326.

لامارتين (الكريمية): 185 - 481.

لامارين: 561.

لامي (عناية) : 267-31.
لاهاي: 221- 300
لاهر: 290.
لودي: 517.
لوكسمبورغ: 217- 411.
لوندو: 395- 400.
لياچ: 243.
ليبيا: 231- 423- 425- 430- 446.
ليغوفايا: 388.
ليل: 326- 519.
لينغراد: 388.
ليون: 326- 528.
ليون: (شارع بالجزائر العاصمة): 102.

م

ماتر: 326.
ماتينون (قصر): 236.
ماجينو (عين بوسيف): 210.
مارسيليا: 326- 326- 518- 550.
مالكي (حي): 247.
مالي: 360- 371- 427.
مانتلوك: 326.
الماء الأبيض: 266.
متيجة: 88.
المجر: 217.
المحمدية: 433.
المدية: 198- 203.
مدريد: 410.
مراكش: 33- 42.
مرسط: 256.
المرسى (تونس): 470.

المرسى الكبير: 291-296-299-383.
 مكناس: 294.
 مزي: 306-570.
 مستغانم: 120-245.
 معسكر: 218-406-411.
 مغنية: 33-45-77-446.
 المسيلة: 194-196-205.
 المشرق العربي: 343-427-430-366.
 المشرق الأقصى: 23-24.
 المغرب: 35-41-38-32-34-42-43-44-51-53-52-55-74-216-229-232-235-238-239
 243-244-255-264-269-293-294-299-343-344-345-347-363-378-379
 380-392-408-416-407-408-425-428-430-433-438-443-448-455-
 465-471-521-565-567-568-569-571-572-573.
 المغرب الاسباني: 33-148.
 المغرب الأقصى: 56-109-205-472.
 المغرب العربي: 38-107-229-230-352.
 مشرية: 216-260.
 المشروحة: 264-265.
 مصر: 33-73-74-76-109-116-299-380-384-385-382-384-404-384-417-423-
 430-445-446.
 ملوزة: 194.
 مليانة: 185.
 مليلية: 299.
 المليلة: 88-
 المليلية: 264.
 موسكو: 388.
 مونبولي: 549.

ن

الناظور: 77-206-382-427-428.
 ناموس (قاعدة): 301.

نقرين: 256- 267 - 268 - 269.

نمور: 298.

النمسا: 217 - 257 - 258-344-410-411-

النمامشة: 87-125 - 258 - 283-534.

النيجر: 360 - 427.

النيف: 206.

نيويورك: 523-567.

نيكول شارل (مستشفى): 572.

هـ

هامبورغ: 238.

الهضاب العليا: 96.

الهفار: 369 - 580.

الهند: 384.

الهند الصينية: 29-36-38-52-53-55-85-96-107-128-129-130-140-201-215

216-217 - 229 - 230-282-287 - 525.

هنغاريا (المجر): 217 - 411 - 572.

هولندا: 217-411.

و

وادي الأبيض: 145.

وادي سوف: 69 - 258.

وادي سوفاي: 188.

وادي الساحل: 88.

واد الشلف: 273.

وادي عبيدي: 113 - 145.

واد الفضة: 185

وادي الزناتي: 264.

واد ملاق: 405.

واد مليز: 405.

وجدة: 33- 45 - 45 - 90 - 246 - 407 - 427 - 448-568.

ورقلة: 163 - 216.

ولايات المتحدة الأمريكية: 2470-572.

الونزة: 141-142-145.

الونشريس: 272-274-275-480.

وهران: 27-55-51-52-53-62-63-74-88-120-222-244-245-246-247-273

296-297-317-326-327-379-383-471-506-549-578.

ي

يوغسلافيا: 217-296-296-407-411-465-467-572.

اليونان: 296-411.

فهرس الموضوعات

2	البسمة
3	الإهداء
4	شكر وتقدير
5	ثبت المختصرات
7	مقدمة

مدخل تمهيدي

الواقع العسكري والأمني في الجزائر قبل اندلاع الثورة التحريرية

21	تقديم
21	1- مهام الجيش الفرنسي في المجال الأمني والعسكري
22	1-1 إخماد الحركات الانتفاضية
28	2-1 التنسيق الاستخباراتي والعسكري
33	3-1 إمداد الحروب الخارجية بالتعزيزات العسكرية
33	1-3-1 بالشرق الأقصى
38	2-3-1 بتونس
41	3-3-1 بالمغرب
44	2 - وضعية الجيش الفرنسي في الجزائر قبل اندلاع ثورة التحرير
45	1-2 ضعف العتاد الحربي
49	2-2 ضالة القوات المسلحة

الباب الأول

الإعداد للثورة التحريرية

وردود الفعل على اندلاعها

الفصل الأول

1 - التحضيرات المادية للثورة

- 1 - واقع الإمكانيات المادية للمشروع الثوري التحرري 58
- 1-1- العوائق المالية 59
- 2-1- معوقات التسليح 68
- 1-3- جهود التسليح 71

الفصل الثاني

2 - جهود قيادة الثورة

في التجنيد والتدريب العسكريين

- 1-2 - شروط الالتحاق بجيش التحرير الوطني 79
- 2-2 - طرق وأساليب التدريب 81
- 2-3 - التنظيم العسكري لقوات جيش التحرير الوطني 85
- 2-3-1 - المُجاهدون 85
- 2-3-2 - الفدائيون 89
- 2-3-3 - المُسبّلون 92
- 2-4 - أساليب القتال مع جيش الاحتلال 94
- 2-4-1 - اعتماد حرب العصابات 96
- 2-4-2 - تصعيد النشاط الفدائي 98

الفصل الثالث

3- مظاهر التعبئة الحربية الفرنسية وآلياتها

- 101 3 - 1 - تهيئة الرأي العام لشنّ الحرب على الثوار
- 103 3 - 2 - الإعلان عن استخدام القوة في الخطاب السياسي
- 105 3 - 3 - حملات التضليل الإعلامي
- 113 3 - 4 - موقف قيادة الثورة من الدعاية الاستعمارية

الفصل الرابع

4 - التدابير الردعية للقضاء على الثوار

- 119 4 - 1 - اعتقال المناضلين ومحاكمتهم
- 122 4 - 2 - تأطير الحرب بـ "قانون حالة الطوارئ"
- 124 4 - 3 - تعزيز التواجد العسكري
- 125 4 - 3 - 1 - استقدام أولى الإمدادات العسكرية
- 129 4 - 3 - 2 - تعبئة جنود الخدمة العسكرية
- 134 4 - 3 - 3 - الاستنجد بالمستوطنين وقدماء المحاربين
- 139 4 - 4 - تكثيف العمليات العسكرية وانعكاساتها

الباب الثاني

استنفار وتجنيد قوى القمع

الفصل الأول

1- تدابير استعجالية للقضاء على الثوار

- 150 1 - 1 - مضاعفة قوات الجيش الاستعماري
- 152 1 - 2 - استنفار القوات الاحتياطية
- 153 1 - 3 - تمديد الخدمة العسكرية

الفصل الثاني

2 - تشكيل قوات إضافية لمحاربة جيش التحرير الوطني

- 2-1- الحركى 159
- 2-2- المخازنية 166
- 2-3- المجموعات المتنقلة للحماية الريفية 169
- 2-4- مفارز الدفاع الذاتى 172
- 2-5- الوحدات الإقليمية 176

الفصل الثالث

3- تشكيل حركات مُناوئة للثورة ودعمها لوجستيكيا

- 3-1- حركة جيلالي بلحاج المدعو "كوبيس" (1954-1958) 180
- 3-1-1- تشكيل معقله المضاد للثورة 182
- 3-1-2- مظاهر الدعم الفرنسى لحركته المسلحة 183
- 3-1-3- نهايته المأساوية 185
- 3-2- حركة محمد بلونيس المسلّحة (1955-1958) 187
- 3-2-1- مساره النضالي فى مناهضة الاستعمار 188
- 3-2-2- تشكيل قوة مسلّحة لمحاربة جيش التحرير الوطنى 188
- 3-2-3- تحالفه مع الجيش الفرنسى 190
- 3-2-4- مظاهر التواطؤ مع سلطات الاحتلال 193
- 3-2-5- خطورة حركته على الثورة 197
- 3-2-5- القضاء على بلونيس 198
- 3-3- حركة الشريف بن سعيدى (1957-1962) 201
- 3-3-1- ظروف التحاقه بمعاقلة الثورة 202
- 3-3-2- انشقاقه على قيادة الولاية السادسة 204
- 3-3-3- الدعم الفرنسى لحركته المناوئة 207
- 3-3-4- مصير حركته 211

الفصل الرابع

4 - تجنيد اللفيف الأجنبي

- 214 1 - 4 - استقدام قوات اللفيف من الهند الصينية
- 216 2 - 4 - طرق وأساليب تجنيد الشباب الأجانب
- 219 3 - 4 - الاستنكار الدولي لطرق التجنيد
- 221 4 - 4 - جرائم اللفيف الأجنبي
- 225 5 - 4 - موقف سلطات الاحتلال من فرار اللفيف الأجنبي

الفصل الخامس

5- دور التنظيمات الإرهابية في الاغتيالات والدمار

- 228 1 - 5 - اغتيال الشخصيات السياسية
- 235 2 - 5 - تصفية موردو شبكة الدعم اللوجستيكي
- 240 3 - 5 - اغتيال المثقفين الجزائريين والأجانب
- 244 4 - 5 - انتهاج سياسة الأرض المحروقة

الباب الثالث

تكثيف الوسائل الردعية والرقابية

الفصل الأول

1- تطويق الحدود بالعوازل والمعارك

- 252 1 - 1 - خط موريس
- 257 2 - 1 - خط شال
- 261 3 - 1 - إنشاء المناطق المحرمة على الحدود الشرقية
- 263 4 - 1 - تكثيف معارك الحدود الشرقية

الفصل الثاني

2- خنق معاقل الثورة بمخطط شال العملياتي

- 269 1 - 2 - تعبئة القوى الردعية لتنفيذ المخطط
- 270 2 - 2 - مراحل تنفيذ المخطط العسكري
- 271 1-2-2- الولاية الخامسة
- 273 2-2-2- الولاية الرابعة
- 276 3-2-3- الولاية الثالثة
- 279 4-2-2- الولاية الثانية
- 281 5-2-2- الولاية الأولى

الفصل الثالث

3- تنويع الأسلحة الحربية

- 286 1 - 3 - أسلحة القوات البرية
- 288 2 - 3 - أسلحة القوات الجوية
- 293 3 - 3 - أسلحة القوات البحرية
- 299 4 - 3 - الأسلحة المحظورة دوليا
- 299 1-4-3- الغازات السامة والخانقة
- 303 2-4-3- النابالم الحارق
- 306 2-4-3- التفجيرات النووية

الفصل الرابع

4 - المنشآت العقابية

- 315 1 - 4 - المحتشدات
- 319 2 - 4 - السجون
- 326 3 - 4 - المعتقلات

- 326..... 4 - 3 - 1 مراكز الفرز والعبور
- 327 4 - 3 - 2-المعتقلات السياسية
- 328 4 - 3 - 3- مراكز الإيقاف العسكرية
- 329 4 - 4- مقرات الاستنطاق والتعذيب

الفصل الخامس

5 - دور الدعاية الاستعمارية في التهدة الحربية

- 337..... 5 - 1- التضليل الإعلامي في صحف المعمرين
- 339 5 - 2- حجز الصحف والمنشورات المنتقدة للمحتل
- 341 5 - 3- التزوير والتزييف والتجسس
- 344..... 5 - 4- فرض الرقابة على البث الإذاعي
- 348 5 - 5- فرض الرقابة على البرامج التلفازية
- 350 5 - 6- استغلال السينما لأهداف دعائية

الباب الرابع

المجهود الحربي لقيادة الثورة الجزائرية

الفصل الأول

1- إعادة الهيكلة العسكرية للثورة بعد 20 أوت 1956

- 355..... 1-1- التقسيم الإقليمي الحربي للقطر الجزائري
- 357..... 2-1- تشكيل جيش نظامي بالداخل وعلى الحدود
- 358..... 1-2-1- إعادة تنظيم القوات البرية
- 361 2-2-1- توحيد جيش الحدود تحت سلطة هيئة الأركان العامة
- 368 3-2-1- فتح الجبهة الجنوبية المالية النيجرية

الفصل الثاني

2- تدعيم صفوف جيش التحرير الوطني بقوات خاصة

- 373 2-1 الشرطة العسكرية
- 378 2-2 - سباحو القتال (الضفادع البشرية)
- 383 2-3 قوات الطيران الحربي

الفصل الثالث

3- تجربة استقطاب المجندين في الجيش الفرنسي

- 390 3-1 الحث على الفرار الفردي والجماعي
- 396 3-2 تحفيز الضباط الجزائريين للالتحاق بالثورة
- 404 3-3 - مساعدة جنود الليفي الأجنبي على الفرار

الفصل الرابع

4 - تحسين المهارات القتالية لجيش التحرير الوطني

- 414 4-1 استحداث مدارس للتكوين ومعسكرات للتدريب
- 417 4-2 تنوع التكتيكات الحربية

الفصل الخامس

5 - تطوير القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني

- 423 5-1-1 تنوع مصادر الإمداد والتموين بالأسلحة
- 430 5-2-1 تطوير الصناعة الحربية ومجالات استخدامها
- 430 5-1-2-1 تهيئة ورشات لصنع الأسلحة والذخيرة
- 433 5-2-2-2 صناعة المتفجرات (الألغام والقنابل)

- 437 3-5- تجهيز الجيش بأسلحة نصف ثقيلة وعصرية.
- 438.....1-3-5 سلاح المدفعية.
- 440 2-3-5 سلاح الحماية الجوية والمضاد لقصف الطيران.
- 441 3-3-5 سلاح الاستعلامات.

الفصل السادس

6 - مواجهة الدعاية الاستعمارية عبر الإعلام الثوري

- 449 1-6 المناشير.
- 451 2-6 النشريات الاخبارية والكُتيبات.
- 457.....3-6 الرسائل التحذيرية.
- 461 4-6 إصدار الصحف وتوزيعها.
- 464 5-6 البث الإذاعي.
- 466 6-6 السينما الثورية.
- 471 7-6 المكاتب الخارجية للثورة.

الباب الخامس

انعكاسات ومخلفات الحرب الاستعمارية

الفصل الأول

1- حركة العصيان العسكري

- 475.....1 - 1 - التهرب من أداء الخدمة العسكرية في الجزائر.
- 477 1 - 2 - الفرار الفردي والجماعي.
- 480 1 - 3 - مخالفة الأوامر والتعليمات.
- 480 1 - 4 - تنظيم حركات احتجاجية بالمدن الفرنسية.

الفصل الثاني

2- تشكيل جبهة المثقفين الفرنسيين المعارضين للحرب

- 2 - 1 - جهود جون بول سارتر في مساندة الثورة الجزائرية..... 486
- 2 - 2 - الموقعون على بيان الحق في العصيان "بيان 121"..... 489
- 2 - 3 - دعم شبكة جونسون للثورة لوجستيكا..... 495

الفصل الثالث

3- تأسيس جبهة المحامين للدفاع عن المناضلين

- 3 - 1 - بدايات الدفاع عن مناضلي القضية الوطنية..... 505
- 3 - 2 - ميلاد أول مجمع لمحامي جبهة التحرير الوطني..... 506
- 3 - 3 - نقل نشاط مجمع المحامين إلى فرنسا..... 507
- 3 - 4 - الوسائل الدفاعية لمحامي الثورة..... 509
- 3 - 5 - عرقلة جهود المحامين..... 514

الفصل الرابع

4 - انعكاسات الحرب في الجزائر على أوضاع فرنسا

- 4 - 1 - تعاقب الأزمات المالية..... 522
- 4 - 2 - تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية..... 525

الفصل الخامس

5- ضحايا الحرب الاستعمارية من الجانب الفرنسي

- 5 - 1 - القتلى والجرحى والمفقودين (العساكر)..... 532
- 5 - 2 - القتلى والمفقودين المدنيين (الأوروبيين)..... 536
- 5 - 3 - النهاية المأساوية للقوات الاضافية..... 538
- 5 - 4 - التصفيات الجسدية للحركي..... 541
- 5 - 5 - مسألة الصفح عن الحركي..... 543
- 5 - 6 - الهجرات الجماعية للأوروبيين واليهود..... 547

الفصل السادس

6- ضحايا الحرب الاستدمارية من الجانب الجزائري

553	6 - 1 - الشهداء.....
559	6 - 2 - المفقودين.....
564	6 - 3 - مأساة اللاجئين.....
569	6 - 4 - التدهور الصحي لضحايا الأسلحة المحظورة.....
569	6 - 4 - 1- الحروق والتشوهات الجسمية.....
572	6 - 4 - 2- مآسي الألغام.....
576	6 - 4 - 3- تفاقم التشوهات الخلقية والأمراض المزمنة.....
578	6 - 5 - مخاطر التلوث الإشعاعي على الثروة النباتية والحيوانية والبيئة.....
582	الخاتمة.....
585	ملاحق.....
597	قائمة المصادر والمراجع.....
664	فهرس الأعلام.....
677	فهرس البلدان والأماكن.....
696	فهرس الموضوعات.....
707	ملخص الأطروحة باللغة العربية.....
707	ملخص الأطروحة باللغة الانجليزية.....
708	ملخص الأطروحة باللغة الفرنسية.....

ملخص الأطروحة باللغة العربية

التعبئة الحربية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية 1956-1961

يُعالج موضوع الأطروحة فظاعة النظام الكولونيالي الفرنسي الذي جند قوات بشرية هائلة وترسانة حربية واعتمد استراتيجية حربية ردعية في مواجهة الثورة الجزائرية بمجرد اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954، وعرفت تصعيدا خلال سنوات 1956 – 1961 بهدف القضاء على الثوار في معقلهم، وإضعاف مركز جبهة التحرير الوطني في المجالين العسكري والسياسي، إلا أن المجهود الحربي لقيادة الثورة الجزائرية على الصعيد الداخلي والخارجي خلال مواجهتها للتعبئة الحربية الفرنسية حال دون أن تحافظ على "الجزائر الفرنسية". وتكمن أهمية الموضوع بمختلف أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وحتى القانونية والانسانية، في كونه لا يزال يُثير الكثير من الجدل السياسي والتاريخي خاصة كَمَا طُرحت قضايا جوهرية حول مخلفات حرب الدولة الفرنسية ضد الجزائريين، ومختلف الانتهاكات اللاإنسانية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الفرنسية خلال الثورة الجزائرية بإيعاز من غُلاة المستوطنين وجنرالات الجيش الاستعماري، والكثير من قضايا لا يزال يكتنفه الغموض والتكتم بسبب احتجاز أرشيف "حرب الجزائر"، ويظل هذا الموضوع مطروحا وبجاجة إلى المزيد من الأبحاث الأكاديمية، خاصة وأن ملفات الذاكرة التي لم تُحسم بعد، بسبب تعنت السلطات الفرنسية الحاكمة إلى يومنا هذا، ورفضها الاعتذار على ما ارتكبتها الدولة الفرنسية في الجزائر.

ملخص الأطروحة باللغة الانجليزية

Military mobilisation to face the Algerian revolution 1956-1961

The subject of the thesis addresses the atrocity of the French colonial regime, which deployed a large number of men and an unprecedented military arsenal by adopting a military deterrent strategy to stem the Algerian revolution as soon as it started on November 1, 1954. Which experienced an escalation during the years 1956 to 1961 in order to eliminate revolutionaries in their strongholds and weaken the National Liberation Front militarily and politically, But the war effort to lead the Algerian revolution internally and externally during its confrontation with the French military mobilisation prevented it from maintaining a French Algeria.

The importance of the issue in its various political, military, economic, social, even legal and humanitarian dimensions lies in the fact that it still raises many political and historical controversies, especially when fundamental questions are raised about the vestiges of the war of the French colonial state against Algerians and the various inhumane violations committed by the French occupying forces during the Algerian revolution under the influence of the settlers and generals of the colonial army.

Many of these problems are still surrounded by mysteries and secrecy due to the holding of the "Algerian War" archives by the French state, this subject remains topical and necessary for more academic research, especially since the memory files have not yet been resolved, due to the intransigence of the French authorities in force to date and its refusal to apologise for what the French colonial state has committed in Algeria.

ملخص الأطروحة باللغة الفرنسية

Mobilisation militaire Pour faire face à la révolution algérienne 1956-1961

Le sujet de la thèse aborde l'atrocité du régime colonial français, qui a déployé un grand nombre d'hommes et un arsenal militaire sans précédent en adoptant une stratégie militaire de dissuasion pour endiguer la révolution algérienne dès son déclenchement le 1^{er} novembre 1954. Qui a connu une escalade au cours des années 1956 à 1961 afin d'éliminer les révolutionnaires dans leurs fiefs et affaiblir le Front de libération National militairement et politiquement, Mais l'effort de guerre pour mener la révolution algérienne au niveaux interne et externe lors de sa confrontation avec la mobilisation militaire française l'ont empêché de maintenir une Algérie française.

L'importance de la question dans ses diverses dimensions politiques, militaires, économiques, sociales, voire juridiques et humanitaires réside dans le fait qu'elle suscite encore de nombreuses controverses politiques et historiques, en particulier lorsque des questions fondamentales sont soulevées concernant les vestiges de la guerre de l'état français colonial contre les algériens et les diverses violations inhumaines commises par les forces d'occupation françaises pendant la révolution algérienne sous l'emprise des colons et les généraux de l'armée coloniale.

Nombre de ces problèmes sont encore entourés de mystères et secret en raison de la détention des archives « Guerre d'Algérie » par l'état français, ce sujet reste d'actualité et nécessaire des recherches plus académiques d'autant plus que les dossiers de mémoire n'ont pas encore été résolus, en raison de l'intransigeance des autorités françaises en vigueur à ce jour et son refus de s'excuser pour ce que l'état français colonial a commis en Algérie.